



Bibliotheca Alexandrina



0542554

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فبراير
سنة ١٩٥٤

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
السادس

— لكل امرئ في ماله شريكان : الوارث والحوادث

— الداعي بلا عمل كالرامي بلا وتر .

[الإمام علي بن أبي طالب]

جميع المقالات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤٧	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٥	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢	حكمين صادرين من قضاء الضرائب
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنج)
	بحث في حق الاطلاع على محاضر التحقيقات الجنائية والادارية والحصول على صور منها ومدى سلطة المحاكم في الأمر بضمها للسيد الأستاذ عادل يونس المحامي العام لدى محكمة النقض .
	بحث مدى حجية الترخيص بحمل الأسلحة للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
	بحث الدعوى الكيدية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدوب الأحمر .
	بحث الدفع بالتجريد في القانون المدني الجديد للسيد الأستاذ عادل عجينة المحامي .
	بحث عقد التأمين في الشريعة الإسلامية في « ولاء الموالاة » في التشريع الإسلامي وقانون الميراث سنة ١٩٤٣ للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسي المحامي .
	قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . ص ٢٠٧
	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية في مجارى المياه . ص ٢٠٨
	قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار الزراعية . ص ٢١٠
	قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤
و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . ص ٢١١

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦١
لسنة ١٩٥٣ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤
الزراعية . ص ٢١٣

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بمجلس الدولة . ص ٢١٤
قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية . ص ٢١٥

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥
باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٨٢ و ٥٣ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١
و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦ . ص ٢٣٠

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن
الدفاتر التجارية . ص ٢٣١

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ بإعفاء السندات التي أصدرها البنك العقاري الزراعي المصري
بضمان الحكومة لشراء الديون المضمونة برهن من المرتبة الثانية وما يليها من الضرائب
عدا رسم الأيلولة على التركات . ص ٢٣٤

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء
التجارية . ص ٢٣٥

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالسجل التجاري . ص ٢٣٧

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن مد العمل بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتحكيم
في المنازعات بين الدولة والغير . ص ٢٣٩

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمهاجرين والمهاجر . ص ٢٤٠

قرار وزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير
الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته . ص ٢٤٢

عبدلّٰى عبد الشّٰهيد - ميسر محمد العشماوى - نصيف زكى - احمد السادة
من اعضاء مجلس النقابة من غير اعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وإبراهيم خليل
ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين) .

٣٠٨

١ يناير سنة ١٩٥٣

أحالت على اختصاصات المحكمة دون
تعيين - فان مفاد ذلك أنه لا محل لسماع
طلبات مثل النيابة في جرائم الجلسة إلا
حيث يكون حاضرا ، أما في الأحوال التي
لا تكون النيابة ممثلة فيها ، فان المادة ١٢٩
من قانون المرافعات تكون هي الواجبة
التطبيق ، وهي لا توجب سماع النيابة العامة .

٢ - إذا كان ممثل النيابة حاضرا في
الجلسة مع قاضى التحقيق ، فان مجرد عدم
إثبات سماع أقواله في جرائم الجلسة لا يترتب
عليه بطلان الإجراءات ، ذلك أن الجوهرى
في هذا الشأن أن ممثل النيابة لو كان حاضرا
فيجب أن تتمكن المحكمة من إبداء أقواله
وتستمع إليها ، بحيث إذا لم ير هو إبداء
أقوال ، فان ذلك لا يبطل الإجراءات .

(القضية رقم ٧٦٣ سنة ٢٢ قضائية)

١ - جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق . حضور
ممثل النيابة مع قاضى التحقيق . غير واجب قانونا .
سماع طلبات النيابة فيما يتعلق بجرائم الجلسة . غير لازم
إلا حيث يكون حاضرا .
ب - جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق .
حضور ممثل النيابة . يجب أن تتمكن المحكمة من إبداء
أقواله ، فان لم ير هو إبداء أقوال فان ذلك لا يبطل
الإجراءات .

المبادئ القانونية

١ - إن نظام جلسات قاضى التحقيق
قد كفلته المادة ٧٢ من قانون الإجراءات
الجنائية التي تنص على أن لقاضى التحقيق
ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام
الجلسة ولما كان حضور ممثل النيابة مع
قاضى التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت
المادة ٧٢ المشار إليها لم تستوجب سماع
طلبات النيابة ، ولم تحل على المادة ٢٤٤ ، بل

٣٠٩

١ يناير سنة ١٩٥٣

أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية هو الذى يسبقه تحقيق تجرية النيابة أو يجريه أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها .

المبدأ القانوني

إن أمر الحفظ الصادر من النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كان صادرا بناء على تحقيق أجراه أحد أعضائها أو قام به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . وإذن فتى كانت الأوراق التي أمروا وكيل النيابة بحفظها إداريا هي محضر حرره أحد رجال الضبط في المركز في شأن التحري عن سلوك المتهم ووسائل تعيشه ، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمرا بالعدول عن أمر الحفظ وبإقامة الدعوى العمومية على المتهم ، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٧٧٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٠

١ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . حكم ابتدائي . تشديد العقوبة على المتهم مع عدم ذكر أن ذلك كان بإجماع آراء القضاة . حكم باطل . لا ينظر في وجوه الطعن إلا فيما ورد على الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر

من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بانذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما ، وبوضعه تحت مراقبة البوليس الخاصة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فإنه يكون باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة على الطاعن لنخلف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا التشديد وفقا للقانون . وإذا كان لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم وتأييد الحكم المستأنف الصادر بانذار الطاعن . ولا يبقى بعدئذ محل إلا لنظر ما كان من أوجه الطعن واردا على الحكم المستأنف .

(القضية رقم ٨٦٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١١

١ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . تسببيه . تموين إدانته المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التي لديه طبقا للمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرفق به . اشتغال الجدول على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب . عدم بيان الحكم أصناف الحبوب التي يجوزها المتهم أو يتجر فيها . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يخطر مراقبة التموين بالأصناف

ما تبديه من طلبات . القول بأن النيابة أن تستأنف أى حكم صادر فى الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلاً أو كثيراً . غير صحيح .

المبدأ القانونى

إنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف فى مواد المخالفات والجنح وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى هذه المواد لا يجوز استئنافه ؛ والعبارات التى استعملها الشارع فى المادة ٤٠٢ سواء فى فقرتها الأولى أو الثانية صريحة فى التفريق بين منطقتى حق المتهم فى الاستئناف الذى جعله المشرع تابعاً لمقدار العقوبة المحكومة بها وبين حق النيابة فى الاستئناف الذى علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة (إذا طلبت الحكم) إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة فى الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أم أبدته شفويًا بالجلسة . وإذن فغير سديد القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر فى أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهاً مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بعدم جواز

التى لديه فى الميعاد القانونى تطبيقاً للمادتين ٢ و ١ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التكوين والجدول المرفق به ، وكان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافاً معينة من الجيوب ، هى التى تسرى عليها أحكام القرار - فإن مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها فى تلك المواد لا تنحقق إلا إذا كانت الجيوب التى يتعامل فيها تاجر الجملة أو يحوزها بأى صفة كانت هى من أصناف الجيوب الواردة بالجدول . وإذن فإذا كان الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر جيوب ، دون أن يعنى باستظهار أصناف الجيوب التى يحوزها أو يتجر فيها ، وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التكوين ، وذلك بمقولة إن كلمة « جيوب » تشمل جميع أنواع الجيوب ، فإن هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه ، ويكون الحكم قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(القضية رقم ٨٧٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٢

١ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . حق المتهم فى الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه

بالنسبة للنيابة منوطا بطلباتها فإن التفسير الصحيح هو أن النيابة إذا طلبت تطبيق مادة تنص على غرامة يزيد حدها الأقصى على خمسة جنهات فإنها تعتبر أنها طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات والقول بغير ذلك يجعل معيار الاستئناف مختلفا بالنسبة إلى النيابة عنه بالنسبة إلى المتهم مما يترتب عليه نتيجة عجيبة هي إجازة الاستئناف للمتهم في أحوال لا يجوز ذلك للنيابة فيها .

« وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٢ على ما يأتي « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجناح : ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات - ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته، والواضح من هذا النص ومن نصوص المادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ التي صدرت بعبارة « يجوز الاستئناف . . . » ومن نص المادة ٤٠٥ التي صدرت بعبارة « لا يجوز أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية . . . » ان المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجناح فإنه لا يجوز استئنافه . ولما كانت العبارات التي استعملها في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف الذي جعله

استئناف النيابة عن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بحبس المتهم أسبوعين مع وقف التنفيذ لتبديده حاصلات محجوزة تطبيقا للمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، تأسيسا على ان النيابة لم تطلب في الجلسة سوى تطبيق هاتين المادتين ، وقد طبقتهما المحكمة وقضت بعقوبة الحبس في الحدود المقررة للجريمة ، وأن المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على جواز استئناف النيابة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، ذلك على ما تقول النيابة في الطعن بأن المشرع إذ نص في المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في المخالفات والجناح إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات فإنه لم يقصد بذلك أن يخول للنيابة سلطة طلب مقدار معين من عقوبة معينة فيرتب جواز استئنافها للحكم على عدم إجابته بطلباتها لما في ذلك من مجافاة لطبيعة الدعوى الجنائية والأسس التي يقوم عليها نظام العقوبة في قانون العقوبات من ترك الحرية للقاضي في تقدير العقوبة حسب وقائع كل دعوى في نطاق الحدود المقررة للجريمة بالقانون ، بل إن كل ما يجوز للنيابة إبدائه هو بيان ظروف الدعوى وما يستدعي منها تشديد العقاب دون أن يحل لها أن تتجاوز ذلك إلى تحديد ما يحكم به من عقوبة بعينها فتطلب قدرا معيناً من الغرامة أو مدة معينة من الحبس . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها قد جعلت مناط جواز استئناف المتهم هو العقوبة المقررة لها بينما جعلته

الحرية أن تبسط النيابة للقاضي ظروف الدعوى الموجبة في رأيها لتشديد العقوبة أو للحكم بنوع من العقوبات المقررة في القانون للجريمة أو بعقوبة لا تقل عن قدر معين من الغرامة أو عن مدة معينة من الحبس ، ليس ذلك بما يؤثر في حرية القاضي ما دام له هو أن يقضى بما يراه وما دام القانون قد رتب حقها في الاستئناف على ذلك .

« وحيث إنه باستقراء الأعمال التحضيرية لقانون الاجراءات الجنائية يتبين أن اللجنة المؤلفة لتعديل القانون كانت قد اقترحت هذه القيود على حق الاستئناف سواء بالنسبة للمتهم أو للنيابة ولكنها قصرت ذلك على الجرائم البسيطة وأن يكون المقياس هو عين المقياس الذي اتبع في صدر الأوامر الجنائية ، أما الجرائم التي لا يجوز إصدار العقوبة فيها بأمر جنائي فقد رأت إطلاق حق الاستئناف بالنسبة للنيابة والمتهم فيكون للمتهم أن يستأنف كل حكم من هذه الأحكام ، كما يجوز للنيابة أن تستأنف أي حكم صادر فيها بالبراءة أو الإدانة » بغير نظر إلى طلباتها في الجلسة ، (على ما عبرت به اللجنة) فلما عرض المشروع على البرلمان رأى مجلس الشيوخ أن لا وجه لهذه التفرقة وعدل النص بما يسوى بين الأحكام في الجرح الصادرة من المحاكم الجزئية ووافق مجلس النواب على ذلك ، ثم صدر القانون بما رآه المجلسان . ويتضح من ذلك أن اللجنة التي استحدثت هذه النصوص قد ذكرت صراحة في مذكرتها أن العبرة في طلبات النيابة هي بما تبديه في الجلسة وأن التفرقة في المقياس بين حق المتهم وحق النيابة في الاستئناف مقصودة من واضعي النصوص .

« وحيث إنه مع صراحة النص واتفاقه مع الغرض الذي أفصحت عنه الأعمال التحضيرية

المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات وكان التعبير بعبارة « إذا طلبت الحكم » إنما ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة تكليف المتهم بالحضور أم أبدته شفاهيا بالجلسة . ولو أراد المشرع أن يجعل حق النيابة في الاستئناف مترتبا على الحد الأقصى للعقوبة المقررة في النص الذي تطلب معاقبة المتهم بمقتضاه لما أعجزه النص على ذلك بعبارة يسيرة صريحة لا تحتاج إلى التأويل والتخريج الذي تذهب إليه النيابة . على أنه لو أخذ بنظرية النيابة من أن لها أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنحيات مهما نقص مقدار الغرامة المحكوم بها لكانت النتيجة أن يفتح باب الاستئناف للنيابة في أحوال هو مغلق فيها في وجه المتهم الذي لا يجوز له الاستئناف إلا إذا كانت الغرامة المحكوم بها عليه تزيد على خمسة جنحيات ، وهذه النتيجة لا يمكن أن يكون المشرع قد قصدها ويكون الاستدلال بغرابة نتيجة التفرقة بين مناط حق المتهم والنيابة في الاستئناف ساقطا ، إذ لا شك في أن التوسيع على المتهم في الاستئناف في أحوال لا يقبل فيها استئناف النيابة أولى من العكس الذي يرمى إلى التوسيع على النيابة في أحوال لا يجوز للمتهم فيها أن يستأنف . هذا إلى أن نص القانون صريح في المعنى الأول دون الثاني . لما كان كل ذلك فإن ما ساقته النيابة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث إنه لا يجدي في هذا المقام القول بأن تقدير العقوبة من شئون قاضي الموضوع وأن ليس للنيابة أن تعتدى على ما خصه به القانون من حرية التقدير ، فإنه ليس بما يؤثر في هذه

الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة
رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا .
(القضية رقم ١٠١٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٤

١ يناير سنة ١٩٥٣

دفاع . شاهد كان موجودا وقت وقوع الجريمة وشهد
في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان .
دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى مستدلا على ذلك
بأقوال هذا الشاهد وتمسكه بإعلانه لمناقشته . إدانته
دون سماع هذا الشاهد . اخلال بحق المتهم في الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أن الشاهد الذى تخلف عن
الحضور بالجلسة كان موجودا وقت وقوع
الجريمة ، وأنه شهد في التحقيق بأنه رأى
المجنى عليه والمتهم يتضاربان ، وكان الثابت
بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال
إنه كان في حالة دفاع شرعى إذا اعتدى عليه
المجنى عليه بالضرب ، فرد هذا الاعتداء ،
واستدل على ذلك بأقوال الشاهد الغائب
الذى طلب إعلانه لمناقشته - متى كان ذلك
فان المحكمة إذ رفضت إجابة الدفاع إلى
طلبه بناء على أن الواقعة وضحت لديها
وضوحا كافيا ، وذلك رغم ما أثبتته في حكمها
من وجود هذا الشاهد وقت وقوع الجريمة
الامر الذى لم يتوفر لغيره من الشهود الذين
سمعتهم بالجلسة فيما عدا المجنى عليه ، ورغم
تعاق شهادته بدفاع الطاعن في الدعوى الذى
لوصح لترتب عليه هدم التهمة أو تخفيف

للقانون لا يكون هناك محل للاجتهاد الذى تذهب
إليه النيابة ولا الاستئناس بالتشريعات الأجنبية
ويتعين لذلك رفض الطعن . أما ما تقوله النيابة
من أنه كان يتعين على المحكمة انتظار ورود سوابق
المتهم فلا وجه له ، لأنها هى التى رفعت الدعوى
على المتهم ، وطلبت عقابه ، فأصدرت المحكمة
حكما غير جائز استئنافه .

(القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٣

١ يناير سنة ١٩٥٣

١ - قتل عمد . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه
عمدا ومساهمتها في تنفيذ الجريمة . حدوث الوفاة نتيجة
إصابة منهما . مساءلة المتهمين عن الجريمة . صحيح .
ب - قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم .
لا يقدح في ذلك أن يكون المتهم قد استعمل في القتل
آلة غير قاتلة بطبيعتها .

المبادئ القانونية

١ - مادام الحكم قد أثبت أن المتهمين
قد اتفقا على اغتيال المجنى عليه وأن كلا منهما
قد ساهم في تنفيذ الجريمة ، فان مساءلتهما معا
عن جريمة القتل العمد تكون صحيحة ،
ولا يغير من ذلك أن تكون إحدى الضربتين
هى التى أحدثت الوفاة .

٢ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية
القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد
الطاعنين احداث إصابات قاتلة ، فانه لا يقدح
في ذلك أن يكون المتهمان قد استعملا في
القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهى عصا غليظة
مادامت هذه الآلة تحدث القتل ، ومادام

مستوليته عنها - إذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن دون سماع الشاهد ، تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

(القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٣١٥

١ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . نقض . تشديد المحكمة الاستئنافية المعلقة .
المحكوم بها ابتدائياً دون ذكر أن الحكم صدر باجماع الآراء . نقضه .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بالغاً حكم صادر من محكمة أول درجة ببراءة المتهم دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو حكم باطل فيما قضى به من الغاء البراءة وللمحكمة النقض - طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تنقضه من تلقاء نفسها لما هو ثابت فيه من انبثاقه على مخالفة القانون .

(القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٣١٥

٦ يناير سنة ١٩٥٣

شيك . ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني . معاقبة المتهم باعتبارها شيكا . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن باعتبارها

شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالدفع مستحق الأداء لدى الاطلاع .
فإن الحكم إذ اعتبرها شيكاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن .

(القضية رقم ٧٩٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين) .

٣١٧

٦ يناير سنة ١٩٥٣

نقض . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . صيرورة الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الأمر المقضى . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

المبدأ القانوني

متى كان الطعن وارداً على الحكم الاستئنافي وكان هذا الحكم قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وكان قضاؤه بذلك سليماً ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب ، أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(القضية رقم ١١٤٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

(مرسوم) باعتباره يسوغ للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي الميينة بالرسم ، ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم إذ دان الطاعن بأقامة سور خارج خط التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن المرسوم الصادر في سنة ١٩٣٣ باعتقاد خط التنظيم قد نسخ المرسوم الصادر في سنة ١٩٤٦ بنزع الملكية طبقاً لتخطيط جديد ، وليس من اللازم لنسخ ذلك المرسوم أن يصدر مرسوم آخر بنسخه ، مادام مرسوم نزع الملكية على أساس الرسم الجديد يفيد بذاته العدول عن الرسم الأول وعن المرسوم الصادر باعتباره .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في حق الطاعن أنه أقام السور المنوه عنه بمحض مخالفة على أرض تقع خارج خط التنظيم الذي تم اعتماده عام ١٩٣٣ ثم عرض لدفاعه الذي أبداه في وجه الطعن ورد عليه بقوله : « إن صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه العدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله إذ يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائماً إلى أن يعدل بآخر ، وليس صدور المرسوم بنزع الملكية إلا نفاذاً له ، ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك صحيحاً في القانون وكان الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذاً له بقرار من وزير الأشغال في ٨ من سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحاً في أنه بمجرد الإقرار

٣١٨

٦ يناير سنة ١٩٥٣

تحقيق . ندب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه . حضور مساعده . لاجرج على المحكمة في أن تعتمد على التقرير الذي يقدمه المساعد .

المبدأ القانوني

ما دام الندب الصادر من المحكمة لكبير الأطباء الشرعيين لم يكن لشخصه بل بصفته فان حضور مساعده بدلا عنه لا يمنع المحكمة من أن تعتمد على التقرير الذي قدمه .

(القضية رقم ١١٤٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٣١٩

٦ يناير سنة ١٩٥٣

تنظيم . اعتماد خط تنظيم مرسوم . صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المعتمد . ليس معناه العدول عن المرسوم الخاص بالتخطيط .

المبدأ القانوني

إن صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه العدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله بل يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائماً إلى أن يعدل بآخر ، أما صدور المرسوم بنزع الملكية فليس إلا نفاذاً له . إذ أن الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذاً له بقرار من وزير الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان في أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من فاخر الأشغال العمومية وصدر أمر عال

المبدأ القانوني

لا تريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . وإذن فتق كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة إلى القطر المصري لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استغل تعرفه إلى الضابط وعرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل حلاقا بها ، فظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات ، فان ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل .

(القضية رقم ١١٤٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٢

٦ يناير سنة ١٩٥٣

اثبات . اعتراف . سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم رغم عدوله عنه بعد ذلك .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تعتمد في حكمها على اعتراف للمتهم في محضر ضبط الواقعة رغم عدوله عنه بعد ذلك ورغم صدوره منه فور القبض عليه أمام الضابط الذي قام بضبطه ما دامت قد اطمأنت إلى صحته .

(القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدور أمر عال (مرسوم) باعتباره يسوغ للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي الميينة بالرسم ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها . لما كان ذلك . وكان المرسوم الصادر في سنة ١٩٣٣ باعتقاد خط التنظيم لم يصدر مرسوم بإلغائه أو تعديله ، فإن الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٠

٦ يناير سنة ١٩٥٣

عامة . دفع المتهم المجنى عليها يده . وقوعها على الأرض وتخلف عامة عندها من ذلك . عقابه بمقتضى المادة ٢٤٠ عقوبات .

المبدأ القانوني

إن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمداً بقصد الإيذاء يعد ضرباً ويعاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عامة يستحيل برؤها . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجنى عليها يده فوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عظم الفخذ ، تخلفت عنه عامة مستديمة فانه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

(القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢١

٦ يناير سنة ١٩٥٣

مأمور الضبط القضائي . تحريه من الجرائم بقصد اكتشافها . لا تريب عليه في ذلك ما دام انه لم يقع منه تحريض على ارتكابها .

يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم
ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في
السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم -
فذلك مفاده أن هذا المجنى عليه من شملهم
التصميم السابق ويكون هذا القتل وليد
اصرار سابق .

(القضية رقم ١١٥٤ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٤

٦ يناير سنة ١٩٥٣

تموين . صاحب مصنع حلوى . عقابه طبعا للقرار
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة
١٩٤٥ . لاجل له بعد صدور القرار الوزاري رقم
١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التموينية الخاصة
بالسكر فيما عدا الاستهلاك الهلى .

المبدأ القانونى

إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم
١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التموينية
الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلى
الذى نشر بالعدد رقم ١٢٧ من الوقائع
المصرية الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢
الذى نص فيه على إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة
١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالفندان
وعلى قصر أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ على السكر المخصص للاستهلاك العائلى
بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥
من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون
الإجراءات الجنائية يصبح لوجه لعقاب
صاحب مصنع الحلوى بموجب القرار رقم

٣٢٣

٦ يناير سنة ١٩٥٣

١ - فاعل . متى يستبر الجانى فاعلا فى حكم الفقرة
الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ؟
ب - اصرار سابق . إثبات الحكم أن المتهم كان مبيتا
النية على قتل من يصادفه من غرمائه أو أقاربهم أو
من يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم . ذلك مفاده
أن هذا المجنى عليه من شملهم التصميم السابق .

المبادئ القانونية

١ - يسكن لاعتبار الجانى فاعلا للجريمة
فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من
قانون العقوبات أن يكون قد اتفق مع غيره
على ارتكابها وأعدا لذلك عدتها وتسلم كل
منهما ببندقية وتوجهها إلى المكان الذى اعتاد
المجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجداه أطلق كل
منهما عليه عيارا من البندقية التى يحملها ، ولو
كان عيارا واحدا هو الذى أصاب المجنى عليه
ونشأت عنه وفاته . ذلك بأن ما أتاه كل
منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة التى
اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذى يقوم
به كل منهما فى المساهمة فيها ، وما دام كل
منهما قد قام بالدور الذى اختص به ،
وما دام هذا التدبير قد أنتج النتيجة التى قصدوا
إليها وهى القتل . وإذن فلا محل للبحث فيما
إذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار
واحد أو عن عيارين .

٢ - ما دام الحكم قد أثبت فى جلاء أن
الطاعن وأخاه كانا مبيتين النية على قتل من
يصادفانه من غرمائهما أو أقاربهم أو من

من هذا القانون . وإذن فتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لأنه تسبب بإهماله في إصابة المجنى عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيايبا بالعقوبة ويألزام والده بصفته وليا طبيعيا عليه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيتها دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن قرر المدعى بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولى الطبيعى لزوال صفته ، وطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنية على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة في المعارضة برفضها وتأيد الحكم الغيابي فيما قضى به من عقوبة وإثبات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة الولى الطبيعى على الطاعن ، ويألزام الأخير بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل التعويض ، وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ماسبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم استئنافيا بالحكم المطعون فيه ؛ متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قد اختصم في الدعوى وقضى عليه غيايبا بالتعويض بصفته وليا على ابنه المتهم أى بوصف كونه ممثله ونائبه لصغر سنه لا باعتباره مسئولاً مدنيا عما يقع منه ، فالحكم عليه غيايبا بتلك الصفة إنما ينصرف

٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٥

٦ يناير سنة ١٩٥٣

اختلاس . إدانة المتهم في تبديد أشياء مسلمة إليه دون بيان توافر القصد الجنائي لديه . قصور في الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله إن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يرددها ، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه — فذلك قصور يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٦

٦ يناير سنة ١٩٥٣

معارضة . عدم جواز أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦

٣٢٨

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . دفاع شرعى . الدفع بقيا . وجوب الرد عليه .

المبدأ القانونى

متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المتهم تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينبنى قيام هذه الحالة لديه وقت أن قارب الجريمة التى دأته بها ، فإذا هى دأته دون أن تشير إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٧٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٩

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . قصور . مثال فى واقعه تمسك فيها أحد المتهمين بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة فى ردها على ما دفع به المتهم الثانى من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه قد اقتصر على القول بأن كلا من المتهمين اعتمد على الآخر بما أدى إلى إصابتهم بإصابات تدل على الاعتماد المتبادل وليس كما يدعى المتهم الثانى أنها وليدة دفاع عن النفس ، وذلك من غير أن تبين مم استخلصت أن الاعتماد كان متبادلاً وتوفق بين ذلك وبين ما سبق أن ذكرته من أن الأول

إلى الخصم الأصيل فى الدعوى وهو المتهم الذى عارض فى الحكم ، ويكون تنازل المدعى عن خاصية الأب لزوال صفته لا يغير من الوضع القانونى ولا يجعل الدعوى على الابن مبتدأة ، ولأن المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعى بالحق المدنى الذى صدر الحكم الغيابى على ممثل المتهم حضورياً بالنسبة إليه .

(القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٧

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

أ - تزوير فى ورقة رسمية . ركن الضرر . تحققه بمجرد تثير الحقيقة فيها .

ب - تزوير فى ورقة رسمية . القصد الجنائى . تحققه بتعمد تغيير الحقيقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

المبادئ القانونية

١ - إن الضرر فى جريمة التزوير فى الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما فى ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدلالية .

٢ - إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(القضية رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وانيس غالى المستشارين) .

أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم لبعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة ، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد إقفال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمراراً للمرافعة مادامت المحكمة لم تحدد فيه موعداً لكل منهم ليقيم مذكرته حتى تنقضي الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما يفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعد كونها توضيحاً للطلبات التي أبدت قبل انتهاء المرافعة . وإذن فتعديل المدعى المدني طلباته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنياً في مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجب القضية للحكم يكون عديم الأثر في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استثنائه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم جواز الاستئناف المرفوع منه لقلة النصاب ، في حين أن الطاعن قد عدل طلباته في المذكرة التي أعلنها للاستئناف ضدهم بعد حجب القضية للحكم أمام محكمة أول درجة إلى واحد وخمسين جنياً وهو النصاب الجائز استثنائه .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحق المدني رفع دعواه مباشرة على المطعون ضدهم بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ طالباً إلزامهم بأن يدفعوا له قرشاً واحداً على سبيل التعويض ، ثم عدل طلباته بإعلان تاريخه ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ إلى واحد وعشرين جنياً ، وقد سمعت الدعوى أمام محكمة أول درجة بجلطة

وفريقه كانوا متربصين للطاعن الثاني بما جعلها تدين الأول بجريمة إحداث العاهة المستديمة مع سبق الإصرار ، فإن حكمها يكون قاضراً متعيناً بقضه .

(المضية رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٣٠

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

ضرب أففى إلى الموت . مساءلة الضارب عن الوفاة .
يكفى أن تكون الإصابة التي أحدثها ساهمت في هذه النتيجة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت أن كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ، وأن الضربتين ساهمتا معاً في إحداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جنائية الضرب المفضى إلى الموت .

(القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣١

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . تعديل الطلبات في المذكرات . شرطه .
تعديل الطلبات في مذكرة قدمها المدعى المدني بعد حجب القضية للحكم بناء على ترخيص من المحكمة لم يحدد فيه موعد لسل من الخصوم لتقديم مذكرته . لا أثر له في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استثنائه .

المبدأ القانوني

إن حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم

١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ وترافع الخصوم فيها على أساس هذه الطلبات المعدلة ، ثم حجت القضية للحكم بجلسة ١٥ فبراير ، وصرح بتقديم مذكرات لمن يشاء ، فقدم الطاعن مذكرة بتاريخ ٨ من فبراير رفع فيها طلباته إلى واحد وخمسين جنياً . وبين بما تقدم أن محكمة أول درجة قد انتهت من سماع الدعوى بجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ وأبدى الطاعن أقواله وطلباته فيها باعتبار التعويض المطلوب له واحداً وعشرين جنياً ، ثم أقفل باب المرافعة في الدعوى وقررت المحكمة أن تصدر حكماً فيها بجلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ . ولما كان حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم البعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات أثناء المرافعة ، وكان تصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء لا يمكن اعتباره استمراراً للمرافعة لأن المحكمة لم تحدد فيه موعداً لكل منهم ليقدم فيه مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم . لما كان ذلك فإن هذا التصريح في هذه الحالة مفاده أن تكون المذكرات التي صرحت بها المحكمة توضيحاً للطلبات التي أبديت قبل انتهاء المرافعة ولذا فإن ما لجأ إليه الطاعن من تعديل طلباته في المذكرة التي أعلنها لبعض المطعون ضدهم بعد حجب القضية للحكم على الصورة السالفة يكون عديم الأثر في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه ، ويكون الحكم صحيحاً في قضائه بعدم جواز الاستئناف ويكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٦٣٣ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة)

٣٣٣

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

إثبات . خبير . الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقديره . لاهرج على المحكمة في ذلك . النعي على الحكم بأن حقيقة السن معروفة في دار البطيركية . لايجدى .

المبدأ القانوني

لاهرج على المحكمة في الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقدير الخبير الفني ، ولا يصح النعي على الحكم في ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقة السن معروفة في دار البطيركية ، لأن هذه الدار ليست هي الجهة الرسمية التي تحفظ بها السجلات المعدة لقيد المواليد .

(القضية رقم ١١٦٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٣٣٣

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

عزب . حكم . تسببه . مباني عزبة . تعديل فيها دون إذن من مجلس المديرية . معاقبة المتهم بأزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة . عدم بيان الأعمال المخالفة ووجه مخالفتها للقانون ، وهل اتخذ مجلس المديرية قراراً في هذا الشأن حسب القانون . قصور .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل في مباني العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية . فاذا هو أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستوفياً للشروط والاجراءات

قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني على افتراض صحة العذر الذي أبداه الطاعن استنادا الى الشهادة المرضية التي قدمها، والتي تقول إنه كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، فان ميعاد الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به رسميا، وما دام أنه لم يعلن أو يثبت علمه رسميا بصدور الحكم - فان استئنافه يكون مقبولا شكلا. وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف قد أصبحت غير معاقب عليها فانه يكون من المتعين مع قبول الطعن القضاء ببراءة الطاعن.

(القضية رقم ١١٧١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٣٣٥

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

١ - إثبات . اعتماد المحكمة على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

ب - نقض . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعلان التنبؤ والتفتيش . لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في

المبينة في المواد ٣ و ٤ وه جاز للمجلس أن يقرر هدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التي يضعها له المجلس في المواعيد التي يحددها له ، فإذا كان الحكم الذي أدان الطاعن في جريمة إحداث تعديل في مباني عريضة بغير ترخيص من مجلس المديرية تطبيقا للمادة السابقة الذكر، وعاقبه من أجل ذلك بالغرامة وإزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة ، وذلك دون أن يبين هذه الأعمال المخالفة التي قضى عليه بازالتها ووجه مخالفتها للشروط والاجراءات المبينة في المواد ٣ و ٤ وه من هذا القانون وهل اتخذ مجلس المديرية قرارا في هذا الشأن حسب القانون ووضع الشروط اللازمة وحدد ميعادا لتنفيذها - فانه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل و انيس غالى المستشارين) .

٣٣٤

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . ميعاده . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . تأسيسه على افتراض أن الطاعن كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يسرى إلا من يوم إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسميا .

واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف أصبحت غير معاقب عليها . يتعين مع القضاء بقبول الطعن ببراءة الطاعن .

المبدأ القانوني

مادامت المحكمة قد أسست قضاءها بعدم

الجلسة ، وذلك دون أن يوجب عليها تلاوتها بالجلسة .

٢ — إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقوله عن بطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن بهما من النيابة العامة ، فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(القضية رقم ١١٧٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٦

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة . ضبط مادة مخدرة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة بضبط متهم بادانته وتفتيشه ، قام بهذا الإجراء ، فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر — هو المطعون ضده — باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بأمر من المتهم الآخر ، يكون إجراء صحيحا في القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر مع المتهم الآخر نكون جريمة إحرازه منلبسا بها ، مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها ، أن

يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها ، وأن يفتشه .

(القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٣٧

١٣ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . عقوبة . الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة أربعة أشهر . عدم استئناف النيابة هذا الحكم واستئنافا الحكم الصادر في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة . لا يجوز للحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس الطاعن لمدة أربعة أشهر مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الذى قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا ، فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا وهي حبس الطاعن أربعة أشهر مع الشغل ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لهذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيابيا من محكمة الدرجة الأولى .

(القضية رقم ١٢٤٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٨

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

طلب إعادة النظر . الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصور على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من ذوي الشأن . وأنه في هذا لا معقب عليه . لا يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

المبدأ القانوني

إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه ، — هذا الحق إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، فإن رأى محلاً رفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك نهائى لا معقب عليه ، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانوناً .

المسألة

د حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن غرفة الاتهام بتقريرها بعدم اختصاصها بنظر الطلب المقدم من الطاعن قد أخطأت في تطبيق

القانون وفي تأويله . ذلك بأن التفرقة التي ذهبت إليها بين الأربع الحالات الأولى المبينة بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات وبين الحالة الخامسة منها لا تؤدي إلى ما انتهت إليه من أن النائب العام وحده هو صاحب الحق في الفصل في الطلب في الحالة الخامسة المذكورة وأن المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات لم يرد فيها ما يفيد تحويل النائب العام حق الفصل في طلب إعادة النظر بل إنها توجب عليه الرجوع إلى اللجنة المنصوص عليها فيها ولهذا اللجنة وحدها حق الفصل في الطلب دون النائب العام ، ويقول الطاعن أيضاً إن نص المادة ٤٤٣ قاطع بطريق المقابلة بجواز الطعن في قرار النائب العام فقد نصت هذه المادة في فقرتها الأخيرة على أنه لا يقبل الطعن في الأمر الصادر من اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله ، ولم يرد مقابل لهذا القيد بالنسبة لقرار النائب العام فوجب لذلك إباحة حق الطعن فيه خلافاً لما ذهب إليه القرار المطعون فيه ، ويقول الطاعن أيضاً إنه كان يجب على غرفة الاتهام بغض النظر عن اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر هذا الطعن في قرار النائب العام أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة حتى يعتبر قرارها نهائياً وذلك عملاً بالمواد ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

د حيث إن قانون تحقيق الجنايات القديم كان يحيز طلب إعادة النظر في حالتين إحداها حالة صدور حكمين على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر إذا كان بينهما تناقض (مادة ٢٣٣/١) وحالة ما إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة تزويراً أثر في الحكم (مادة ٢٣٤) فلما صدر قانون الإجراءات الجنائية

استبقى في المادة ٤٤١ هاتين الحالتين وزاد عليهما حالة الحكم على خبير بعقوبة شهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لذلك تأثير في الحكم وحالة ما إذا كان الحكم مبنياً على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم (مادة ٤٤١/١)، (٤، ٣، ٢) كما استمدت حالة أخرى وهي التي نصت عليها الفقرة الخامسة بقولها: «إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة» وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه، ثم فرق الشارع بين الحالات الأربع الأولى وبين الحالة الخامسة فنص في المادة ٤٤٢ على أنه وفي الأحوال الأربع من المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو مفقوداً أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر، ونص في المادة ٤٤٣ على أنه وفي الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن، ويبين من صراحة هذه النصوص أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً أو لأقاربه أو زوجته بعد موته في الأحوال الأربع الأولى، أما في الحالة الخامسة فقد قصر الشارع حق طلب إعادة النظر على النائب العام وحده، وإذا كان قد أردف ذلك بعبارة «سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن» فليس في هذا ما يدل مطلقاً على أنه خول لأصحاب الشأن المشار إليهم حقاً آخر غير تقديم الطلب إلى النائب العام. ذلك بأن المادة ٤٤٢ بعد أن نصت على تخويل الحق في طلب إعادة النظر للنائب العام

ولأصحاب الشأن، فقد نظمت الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق المخول لكل منهم فأوجب الشارع عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٤٤٢ أن يقدموا الطلب إلى النائب العام ثم أوجب على النائب العام في الفقرتين الثالثة والرابعة أن يرفع هذا الطلب إلى محكمة النقض في خلال الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه مع التحقيقات التي يكون قد رأى إجراؤها، واشترط في المادة ٤٤٤ لقبول الطلب مع المتهم أو من يحل محله أن يودع خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهاً كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ ما لم يكن قد أعفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية، كما أوجب الشارع كذلك في المادة ٤٤٩ الحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهاً إذا لم يقبل طلبه. هذه النصوص جميعاً قد رسم الشارع بها طريقة استعمال المحكوم عليه أو من يحل محله للحق الذي خوله في طلب إعادة النظر في الأحوال الأربع الأولى المنصوص عليها في المادة ٤٤١، وهي أحوال تبدو فيها بداهة وجاهة الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو بنائه على حكم صدر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية ثم ألغى، أما الحالة الخامسة التي استحدثها الشارع نقلاً عن نص مماثل في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي (المادة ٤٤٣) تحقيق جنايات فرنسي المعدلة بقانون ١٨٩٥/٩/٨) فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع السالف ذكرها وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة، لمعرفة ما إذا كان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه، ولذلك فإن الشارع - على خلاف الأحوال الأخرى - لم يخول

يقدم إلى لجنة من ثلاثة من المستشارين ، وهذه اللجنة هي التي تقرر إحالة الطلب إلى محكمة النقض إذا رأت أن لقبولها وجها . . . هذا ، ومن مراجعة التشريع الفرنسى فى شأن طلب إعادة النظر يتضح أن بينه وبين التشريع المصرى تقاربا فى القواعد التى قام عليها كلا التشريعين ، فوزير العدل فى فرنسا هو الذى خوله القانون بمقتضى المادة ٤٤٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى حق طلب إعادة النظر كما خوله للمحكوم عليه أو من يمثله ولأقاربه وذلك فى الحالات الثلاث الأولى المبينة بالمادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، أما فى الحالة الرابعة (وهى التى تقابل الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية) فقد خول الشارع الفرنسى هذا الحق لوزير العدل وحده ، وإن كان قد أوجب عليه قبل الفصل فيه أن يأخذ رأى لجنة من مديرى الإدارات لوزارة العدل ومن ثلاثة من مستشارى محكمة النقض .

وحيث إنه يبين بما تقدم أن نصوص القانون صريحة وقاطعة فى أن حق طلب إعادة النظر فى الحالة الخامسة المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ ، إنما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن ، فإن رأى له محلا رفعه إلى اللجنة المشار إليها فى المادة ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولما كان ذلك ، فإنه لا يبقى محل لسائر ما ساقه الطاعن فى طعنه من جدل . ولما كان الواضح كذلك بما سلف يأنه أن تقدير النائب العام نهائى لا معقب عليه ، ولو كان الطلب مقدما من أحد أصحاب الشأن وكان الواقع حسب ما يبين من قراره الذى ورد عليه القرار المطعون فيه ، أنه قد تصرف فى الحدود التى رسمها له القانون . لما كان ذلك ، فإن الطعن فى قراره أمام غرفة الاتهام يكون غير جائز

حق طلب إعادة النظر فى هذه الحالة إلا للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن ، وقد احتاط الشارع فوق ذلك فلم يحز للنائب العام أن يرفع الطلب إلى المحكمة مباشرة كما فعل فى الأحوال الأربع الأولى بل أوجب عليه — إذا رأى محلا لإعادة النظر — أن يرفع الأمر إلى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف ، والأمر فى ذلك جلى لا إبهام فيه لتعلقه بأمور تقديرية قد يختلف فيها النظر ، ومع هذا فإن المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية صريحة فى هذا المعنى ، فقد علقت تلك المذكرة التفرقة فى الحكم بين الأحوال الأربع الأولى وبين الحالة الخامسة بقولها : « ويلاحظ أنه وإن كانت هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يشمل مدلولها باقى الحالات الأربع الأخرى التى وردت بالمادة إلا أنه لوحظ أنه فى هذه الحالات الأخرى يبنى وجه الطعن على أسباب واضحة لا تحتل ما تحتمله هذه الحالة من التأويلات ، من أجل ذلك نص على هذه الحالات استقلالا وميزت بإجراءات خاصة ، أما فى الحالة الخامسة أى الأخيرة فقد روى معنا من النهج على حرمة الأحكام النهائية بغير مسوغ صحيح أن يكون طلب إعادة النظر فيها من حق النائب العام وحده وذلك منعا لإسراف أولى الشأن فى تقديم طلبات لا أساس لها ، وجاء بهذه المذكرة أيضا ، أما فى الحالة الخامسة فقد خول النائب العام حق تقدير الطلبات التى تقدم إليه ، فإذا رأى بعد أن يجرى فيها من التحقيقات ما يراه ، أنها غير منتجة أمر بحفظها ، أما إذا رأى أن الطلب منتج فإنه يسير فيه ، ولكنه روى فى هذه الحالة أن لا يقدم الطلب لمحكمة النقض مباشرة بل

أن يتبين محتويات هذه اللقافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها ، كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهراً من الورقة أو تنبعث رائحته منها بحيث يستطيع تعرفها بحاسة الشم ، أما مجرد اضطراب المنهم وارتباكهم وإخراجه اللقافة من صدره محاولاً إلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلتقي القبض على أخيه الذي كان يسير في صحبته فلا ينبغي بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تيجز القبض عليه وتفتيشه (١) .

(القضية رقم ١١٩٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل (المستشارين))

٣٤٠

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

١ - بلاغ كاذب . الجريمة المبالغ عنها . تشكك المحكمة فيها . لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

ب - بلاغ كاذب . كذب الوقائع . مسخ الوقائع كلها أو بعضها . يكفي لتحقيق الجريمة .

المبادئ القانونية

١ - إن تشكك المحكمة في تهمة السرقة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو يكذبه ،

(١) يلاحظ أن واقعة هذه الدعوى حصلت قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الذي يخول لرجل الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٤ منه القبض على المنهم الحاضر عند وجود دلائل كافية على اتهمه في جريمة إحراز مخدر .

قانوناً وكان يتعين عليها أن تحكم بعدم جواز الطعن بدلاً من حكمها بعدم اختصاصها بنظره ، إلا أنه لما كان لا مصلحة للطاعن في نقض الحكم لهذا السبب فإنه يتعين القضاء برفض الطعن المقدم منه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل (المستشارين))

٣٣٩

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

تفتيش . تلبس . صورة واقعة لقيام فيها لحالة التلبس .

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل في أن ضابط البوليس استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش المنهم الثاني ، ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل قيام القطار بعشر دقائق مقبلاً ومعه غلام صغير فاستوقفه وقتشه ولاحظ عند ذلك أن الغلام (المنهم الأول) في حالة ارتباك شديد ، وأنه وضع يده في صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقاءها ، فأمسك به ووجد بهذه اللقافة قطعاً من الحشيش ، ولما كان ما أثبتته الحكم من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تيجز القبض والتفتيش قانوناً ، ذلك أن الضابط قد ألقى القبض على المنهم وقتشه بمجرد أن نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بإلقائها ، ومن قبل

ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده .

المحكمة

د حيث إن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه إزدانه بتهمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد قد أخطأ ، ذلك لأن الحكم الذي قضى ببراءة المدعى بالحقوق المدنية من تهمة السرقة التي أبلغ عنها الطاعن لم يؤسس البراءة على تلفيق هذه التهمة بل على عدم ثبوتها بما مفاده أن الواقعة صحيحة أصلاً وإن كانت الأدلة غير كافية للحكم بالإدانة ، ومتى كان الأمر كذلك فليس لمحكمة البلاغ الكاذب أن تتصدى للواقعة من جديد وتقضى بأنها ملفقة وقد دافع الطاعن بذلك أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن الحكم اطرح هذا الدفاع بمقولة إن الحكم بالبراءة في الدعوى السابقة ليست له حجية بالنسبة لدعوى البلاغ الكاذب وهذا رد غير سديد إذ محل ذلك أن يكون الحكم القاضي بالبراءة قد بني على التشكك في صحة الواقعة لا في أدلة الثبوت ، هذا إلى أن المحكمة التي نظرت واقعة السرقة التي أسندها الطاعن إلى المدعى بالحقوق المدنية كونت عقيدتها ببراءته من هذه التهمة من مجرد اطلاعها على أقوال شاهدي الواقعة بالتحقيقات دون أن تسمعهما ولو أنها فعلت ذلك لكان تقديرها لصحة الواقعة أدق وأدنى إلى الحقيقة ولعل في تبرئة الحكم المطعون فيه لهذين الشاهدين من تهمة شهادة الزور ما يؤيد ذلك فإذا

جاء الحكم المذكور وأيد حكم الإدانة على الطاعن مع هذه الظروف ومن غير أن يسمع هذين الشاهدين فانه يكون مخططاً في القطع بأن البلاغ كاذب ، وبما يؤيد ذلك أن محكمة أول درجة التي نظرت دعوى البلاغ الكاذب كانت قد قررت سماع هذين الشاهدين إلا أن هذا القرار لم ينفذ ولو أنها فعلت لا تمت إلى غير ما انتهت إليه وما كان في مكنة الطاعن أن يتمسك بسماع أقوالها إذ كان متهمين معه في نفس الدعوى .

د وحيث إنه لا وجه لما يعناه الطاعن من أن الحكم الصادر بالبراءة في جريمة السرقة التي أسندها للمدعى بالحقوق المدنية للشك في أدلة الثبوت لا يعنى عدم صحة الواقعة ومن ثم لا يمكن القول بأن البلاغ كان كاذباً . لا محل لما يقوله الطاعن من ذلك لأن تشكك المحكمة في تهمة السرقة لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد . لما كان هذا وكان لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده وهذا هو ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعن إذ قال د وحيث إنه بالنسبة للتهمة الأولى (الطاعن) فإن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لما قضى به من إدانته للأسباب الواردة به والتي تضيف إليها هذه المحكمة أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتحقق بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه السوء بالمجنى عليه والاضرار به وهذا العلم ثابت بما فيه الكفاية بما أثبتته الحكم المستأنف وما ورد في محاضر جلسة محكمة أول درجة من تناقض المتهم في أقواله تناقضاً

بيننا لا يبرره الاعتذار بضعف الذاكرة واعترافه بوجود نزاع قديم بين والدته وبينه لا يتصور معه - كما قال الحكم الصادر ببراءة المدعى بالحقوق المدنية - أن يكون هذا الأخير محل عطف المتهم وثقته حتى يسلمه خمسين جنيتها ليأخذ منها حاجته ويرد إليه باقيها وليدفع من ذلك المبلغ أتعاب محاميه في قضية يعلم المتهم أنها مقامة ضد والدته - أما اتواؤه السوء بالجنى عليه والاضرار به فثبت من اتهامه له بأمر يستوجب عقابه رغم علمه بكذب ما يسنده إليه واعترافه في ابلاغه بأنه يعلم أن للمدعى بالحقوق المدنية قضية ستنظر في اليوم الذي ابلغ فيه ، لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم تسمع شأهدي واقعة السرقة (وهما المتهمان بشهادة الزور) لا محل له أيضا لأن المحكمة سمعت أولها ولم يطلب هو سؤال الثاني فضلا عن أن المحكمة لا تملك استجوابه أو مناقشته بوصفه متهما طبقا لما يقضى به القانون في المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان كل ذلك فان الطعن يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٢٠٣ سنة ٢٢ بالهيئة السابقة)

٣٤١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

دفاع . متهم باختلاس محجوزات . دفعه بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان وأن الصراف ما كان يستطيع الانتقال لمكان الأشياء المحجوزة وطلبه تمكينه من احضار شهود على ذلك . عدم الرد على هذا الدفاع بما يفنده . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان محامى المتهم بتبديد محجوزات قد دفع التهمة أمام محكمة أول درجة والمحكمة

الاستئنافية بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان في التاريخ المقول بوقوع جريمة التبديد فيه ، وما كان الصراف يستطيع الانتقال لمكان الأشياء المحجوزة ، وطلب تمكينه من احضار شهود على ذلك ، فلم تلتفت المحكمة إلى دفاعه ودأته بجريمة التبديد استناداً إلى أن الصراف انتقل في يوم البيع إلى مكان الحجز فلم يجد القطن والذرة المحجوز عليها ولم يقدمها له المتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب محاميه سماع شهود نفي على صحة دفاعه المشار إليه فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأيدت الحكم وردت على هذا الدفاع بقولها : دأنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أثبت في أقواله أن معاون المالية تحرى عن الزراعة المحجوز عليها وبحث عنها في مكان توقيع الحجز وفي مكان وجودها فلم يجدها ومن هذا يبين أن الصراف لم يكتف بالبحث عنها في محل الحجز بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يجدها ومن هذا يبين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن المتهم لو كان حقيقة لم يبدد الزراعة المحجوز عليها لأبلغ الصراف بمحل وجودها وعرضها عليه خصوصاً وأنه يعلم بيوم البيع ، لما كان ذلك وكان ما ردت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح رداً على دفاع الطاعن لعدم تناوله الواقعة المراد تحقيقها ، وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة

من قبل ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى — فان الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٠٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٣٤٢

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . خلوه من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . حكم باطل .

المبدأ القانونى

إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، كما أن المادة ٢١٢ من نفس القانون نصت على أن الحكم يبطل لخلوه من الأسباب ، وإذن ففى كل كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن خلا من الأسباب التى استندت إليها المحكمة فى تأييد الحكم المستأنف فلا هو أخذ بالأسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تودى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، كما خلا من البيانات الأخرى المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون باطلا متعيينا نقضه .

(القضية رقم ١٢١١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٣

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

اشتباه . الاعتداء على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . توافر هذه الجريمة . مثال .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد استند فى إدانة المتهم بجريمة الاشتباه إلى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ فى جريمة تهديد وفى ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ لسرقة ، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ فى جناية شروع فى قتل ، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين فى ضرب ، كما استند الحكم أيضاً إلى شهادة شيخ البلد من أن المتهم اتهم بقتل ابنه (ابن الشاهد) وقدم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن هذه الجناية وإلى اعتراف المتهم بهذا الاتهام وبأن القضية لما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد انطوت نفسه على عادة ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس حتى فى أبشع صورة ، فإن ما استخلصته من ذلك سائغ فى العقل والمنطق .

(القضية رقم ١٢١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٤٤

٢٤ يناير سنة ١٩٥٣

حكم - تسبيبه . الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . القصد الجنائي فيها . يكفي لتوافره تعدد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . ثبوت توجيه هذه الألفاظ . لا يلزم بعد ذلك التبدل صراحة في الحكم على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة .

المبدأ القانوني

يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعدد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فتنى ثبت للمحكمة صدور هذه الألفاظ المهيئة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قد قصد بها الإساءة أو الإهانة .

(القضية رقم ١٢١٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٣٤٥

٢٦ يناير سنة ١٩٥٣

إجراءات . تزود المحكمة في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود لم تسمعهم . جوازها . شاهد أحال على أقواله في محضر التحقيق . تلاوة أقواله . ليست واجبة . هي جوازية .

المبدأ القانوني

لأنه إذا كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام سمعهم ممكناً ، فإنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تزود في حكمها بما ورد في التحقيقات

من أقوال شهود آخرين مادامت هذه التحقيقات كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها .

وإذا كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تلاوة أقوال أحد من الشهود غير من سمعهم ، كما لم يطلب تلاوة أقوال الشاهد الذي قال أمامها أنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقواله المدونة في التحقيق بشأنها فلا يقبل من المتهم أن يعترض على الحكم لعدم تلاوة المحكمة هذه الأقوال ، فإن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الشهادة ، فإنها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الأمر فيها جوازياً .

(القضية رقم ٨٧٦ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٣٤٦

٢٦ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيه . حكم ابتدائي خلا من هذه البيانات . تأييده لأسبابه . بطلان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي تبعاً .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان المحكمة التي

الاجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستنداً في ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني ، فإن المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقاً مقررأ لها .

(القضية رقم ١٢٢٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٨

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

غرفة الاتهام . سلطتها . لها أن تمحص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة . لها أن تقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لقيام حالة الدفاع الشرعي .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه : إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقاً للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وإذ نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : إذا رأت غرفة الاتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها للقانون

صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورقها ووصف التهمة المسندة إليهم فيها ، فإنه يكون باطلاً لا وجود له ، ويكون الحكم الذي أيده لأسبابه باطلاً كذلك لاستناده إلى حكم لا وجود له قانوناً .

(القضية رقم ١٢٢٣ سنة ٢٢ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدي ومصطفى حسن وأبيس فالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٤٧

٢٦ يناير سنة ١٩٥٣

١ - دفاع . حضور الطاعن الجلسة التي تلى فيها تقرير التلخيص وطلب النيابة إلغاء الحكم . عدم إبدائه شيئاً . لا يجوز له من بعد أن يدعى حصول الاخلال بحقه في الدفاع .

ب - تعويضات . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية اعتماداً على أن تحقيق الضرر وتعيين مقداره من شأن المحكمة المدنية . ذلك من حقها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن الطاعن حضر الجلسة الأخيرة وتلى تقرير التلخيص في حضرته وطلبت النيابة إلغاء الحكم المستأنف ولم يطلب هو شيئاً ، ثم أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى ، فإنه لا يجوز له من بعد أن يدعى أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، فقد كانت الفرصة سانحة أمامه للدلاء بدفاعه وهو لم يدع أن المحكمة قد منته من إبداء هذا الدفاع .

٢ - إن المادة ٣٠٩ من قانون

لإقامة الدعوى مع أن الفصل في هذا الدفع يقتضى تحقيقا وبحثا موضوعيا ليس لها أن تتجاوز سلطتها إليه إذ أن وظيفتها مقصورة على البحث في صحة قرينة الاتهام وتوجيهه إلى المتهم ، وأضافت الطاعنة أن الأمر المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى إذ قرر المتهم لشيخ الخفراء فور وقوع الحادث أنه أبصر المجنى عليه يعدو في زراعة قطنه فاستوقفه فرفض ، وحينئذ أطلق عليه النار ، كما قرر في التحقيق أنه حينها سمع حفيف شجيرات القطن اعتقد أن هناك سرقة فأطلق النار وهذا ما لا تقوم به حالة الدفاع الشرعى مادام المجنى عليه كان قد ولى مدبراً فلم يعد ثمة خطر يبيح القتل .

وحيث إن المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه : إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقا للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وإذا نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : إذا رأت غرفة الاتهام أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، قد أفادت أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته . ولما كان لغرفة الاتهام بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يبيحها لسبب من أسباب الإباحة ولما كان حق الدفاع الشرعى يمحو صفة الجريمة عند الفعل

أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، قد أفادت أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الفعل المسند إلى المتهم يكون جريمة يعاقب عليها القانون وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ، ولما كان لغرفة الاتهام بناء على ذلك أن تمحص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يبيحها لسبب من أسباب الإباحة ، ولما كان حق الدفاع الشرعى يمحو صفة الجريمة عن الفعل ويبيح القتل العمد إذا كان مقصودا به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل لقيام حالة الدفاع الشرعى لا تكون قد تجاوزت سلطتها التي خولها لها القانون في تقدير الأدلة والنظر فيما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب (١) .

المحكم

وحيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام في أمرها المطعون فيه قد أخطأت في تأويل القانون إذ تعرضت لدفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى وأصدرت أمراً بناء على ذلك بأن لا وجه

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في القضية رقم ٧٧٧ سنة ٢٢ ق بنفس الجلسة .

بقرار يصدر منه . فاذا كان قد صدر من الوزير قرار باضافة سلعة إلى هذا الجدول وخلا هذا القرار أيضا من تحديد وقت ينتهى فيه نفاذه ، ثم صدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلعة من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون سابق الذكر ، فان إجراء مقتضى هذا الالغاء فى حق متهم وتبرئته عملا بالمادة ه من قانون العقوبات - ذلك تطبيق صحيح للقانون . ولا يقدح فى ذلك أن يكون قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا فيه معنى التوقيت لأن توقيت السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا إلى نصوحه .

(ال قضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى فاضل المستشارين) .

٣٥٠

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

١ - حكم . تسببه . دفاع شرعى . دفع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور . مثال .

ب - دفاع شرعى . الاعتراف بالجريمة . لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم حين دان الطاعن بتهمة إحداث العامة قد أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه ، وأغفل الإشارة إلى الإصابات التى حدثت بالطاعن والى أنهم فى إحداثها المبنى عليه ووالده ؛ ولم

ويبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، لما كان ذلك فان غرفة الانهام إذ أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لواقعة القتل لقيام حالة الدفاع الشرعى لا تكون قد تجاوزت سلطتها التى خولها لها القانون فى تقدير الأدلة والنظر فيما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون أو لا يعاقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

(القضية رقم ٧٨٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٣٤٩

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

تموين . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى . خلوه من التوقيت . تخويل وزير التجارة حق تعديل الجدول الملحق به بالمواد والسلع التى يجبرى عليها التسعير الجبرى بقرار يصدر منه . إضافة سلعة مع خلو القرار من التوقيت . حذفها بقرار لاحق . إجراء مقتضى هذا الحذف على متهم ومعاملته بالمادة ه من قانون العقوبات . فى محله .

المبدأ القانونى

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعيرة الجبرى قد صدر خاليا من التوقيت ، وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجبرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة

يرد بشيء على ما ذكره محامي الطاعن في مرافعته من أن المجنى عليه ووالده ذهبا إلى زراعة الطاعن بقصد الاعتداء ، واعتديا عليه بالفعل ، ولم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذي وقع على الطاعن والاعتداء الذي وقع منه ، وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي مكتفيا بالقول إنه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد ضربا موجها إليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامي الطاعن في هذا العدد - متى كان ذلك فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة .

(القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدي ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

٣٥١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . تبسيبه . غش البضاعة . ركن العلم بالغش . مثال لقصور في بيانه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في صدد التدليل على توفر ركن علم المتهم بالغش ، وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالغش واضح من ارتفاع نسبة السوس في الفول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادي ،

ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكدا وهو تاجر يتعامل في المواد الغذائية ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس في الفول موضوع التهمة هي ستة وربع في المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذي ورده تنفيذها له هي خمسة في المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر في التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية ، وحيث إنه بالنسبة للتهم الأول (الطاعن) فباعثاره موردا فهو مسئول عما يورده ، - متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر ركن العلم ، لا يتوافر فيه الدليل على أن الطاعن هو الذي ارتكب فعل الغش ، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده ، بما يجعل الحكم قاصر البيان واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٥٢

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

تبيد أشياء محجوزة . متى تقوم هذه الجريمة ؟ انتفاء نية عرقلة التنفيذ . لا قوام للجريمة ، صورة واقعة .

المبدأ القانوني

إن جريمة تبديد الأشياء المحجوزة لا تتمحقق إلا باختلاس هذه الأشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . فإذا كان الظاهر من الحكم المطعون

فيه أنه لم تتخذ إجراءات لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأساً إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات محررة باسم الطاعن مناولة أولئك المستأجرين وهو ما لا يكون إلا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة ، فإن الحكم إذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تنتفي عنه لأنه عين حارساً على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو البعث بها ، وذلك دون أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المحجوز — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة التبديد على أساس أن ما ذكره الشهود من المستأجرين من باطنه من أنهم قاموا بالسداد إلى وزارة الأوقاف نظير المحصول المحجوز وما قدموه من إيصالات ذكر فيها أن المبالغ مدفوعة من الطاعن مناولتهم لا ينفي عنه جريمة التبديد لأنه عين حارساً على زراعة الذرة المحجوزة ، وكان من واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها . ولما كانت جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس هذه الأشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، وكان يبين بما دونه الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ إجراءات للبيع وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأساً إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات محررة باسم الطاعن « مناولة ، أولئك المستأجرين وهو

ما لا يكون إلا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعن رغم ما تقدم بناء على أن جريمة التبديد لا تنتفي بذلك عنه لأنه عين حارساً على زراعة الذرة المحجوز عليها ، وكان من واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو البعث بها — إذ دان الحكم الطاعن لذلك وحده دون أن تكون له نية في عرقلة التنفيذ عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وتكون التهمة على غير أساس ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

(القضية رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٥٣

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

طامرات . إدارة منزل قبطية . المقصود منها طبقاً للسادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل للممارسة دعارة الغير أو فجوره ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصاً واحداً . وإذن فتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلاً آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

(القضية رقم ١٢٣٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٣٥٤

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

إجراءات . شاهد وحيد لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفض هذا الطلب . تأييد الحكم الابتدائي بالأداة لأسبابه . خطأ .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً . والمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المحكمة الاستئنافية تسمع الشهود

الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى ، وقضت بادانة المتهم بناء على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولية ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، ولم تجب المتهم إلى ماطلبه من سماع ذلك الشاهد - فإنها تكون قد أخطأت .

(القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٢٢ قررئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدني

٣٥٥

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

أ - حكم . قضاؤه بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى أطيان متنازع عليها . تأسيسه على حكم آخر سبق أن قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم الأول بطريق النقض قد فات . لا يقبل الطعن في الحكم الثاني بحجة أنه صدر على خلاف حكم سابق بل كان يجب الطعن في الحكم الأول القاضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ب - حكم صادر في دعوى إشكال . لا يجوز قوة الأمر المتقضى بالنسبة لموضوع الحق . مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه القاضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطيان موضوع

النزاع مؤسساً على حكم سابق قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وكان ميعاد الطعن بطريق النقض في الحكم الأول القاضى برفض هذا الدفع قد فات فإنه لا يقبل الطعن في الحكم الثاني بحجة أنه صدر على خلاف الحكم السابق للحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .

٢ - الحكم الصادر في دعوى الاشكال

لا يمس موضوع الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه .

وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطيان

موضوع النزاع وكانت المطعون عليها الأولى سبق أن رفعت دعوى على الطاعن الثاني طالبة منع تعرضه لها في هذه الأطنان فقضى لها بذلك ولما شرعت في التنفيذ استشكل الطاعن الأول استناداً إلى أن الأطنان في وضع يده وتدخل ضمن عقد بيع صادر له من والده فقضى له بوقف تنفيذ الحكم . فانه يكون في غير محله التحدى بأن الحكم الصادر بتثبيت ملكية المطعون عليهم لهذه الأطنان قد صدر على خلاف الحكم الصادر في دعوى الاشكال .

المسألة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٤٤ بنها الجزئية على الطاعنين وقالوا فيها إنهم يملكون ط ١٢ س المدينة الحدود والمعالم بصحيفة لها وطلبوا تثبيت ملكيتهم لها ، وكف منازعة الطاعنين لهم ، فدفع الطاعن الأول بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في القضية رقم ١٥٣٩ سنة ١٩٣٩ بنها الجزئية ، وفي ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة برفض الدفع ، وتمهيداً بنذب الخبير صاحب الدور من مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بأسباب الحكم ، تأسيساً على أن الدعوى رقم ١٥٣٩ سنة ١٩٣٩ كانت عن طلب صحة عقد البيع الصادر إلى الطاعن الأول من والده الطاعن الثاني بصفته وصياً على البائعين ، وأن النزاع فيها كان منصباً على الحدود ولم يشمل بحث ملكية العين موضوع الدعوى الحالية ، وأن دعوى اليد ودعوى الإشكال لا ينهضان دليلاً كافياً لأحد من

طرفي الخصومة ، ولا يكفي لترجيح دعوى المطعون عليهم أن يكون الطاعن الثاني قد استأجر هذه العين من المطعون عليها الأولى ، وأنه كان ولياً شرعياً على إبنته الطاعن الأول وقت أن اشترى ط ١٢ بمقتضى عقد البيع المؤرخ في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . وكلفت الخبير تحقيق ما إذا كان الطاعن الأول قد اغتصب جزءاً من أرض المطعون عليهم . فاستأنف الطاعن الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٣٥ سنة ١٩٤٤ بنها الابتدائية . وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى ط الميمنة بالعريضة وبقرار الخبير . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤٥ سنة ١٩٤٩ بنها الابتدائية ، وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، حاصل أولها أن الطاعن الأول رفع الدعوى رقم ١٥٣٩ سنة ١٩٢٩ جزئياً بنها على الطاعن الثاني والمطعون عليهم وطلب فيها الحكم بصحة العقد المؤرخ في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ الصادر له من الطاعن الثاني بصفته وصياً على أولاد سالم عبد المال ببيع ط ١٢ وقد حكم له بطلباته . ولما أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٤٤ جزئياً بنها على الطاعنين دفعا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ١٥٣٩ سنة ١٩٣٩ . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه

١٩٤٤ من محكمة أول درجة والقاضي برفض هذا الدفع .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن المحكمة كلفت الخبير تحقيق ما إذا كان الطاعن الأول قد اغتصب شيئاً من أرض المطعون عليهم وذلك بتطبيق عقد تمليك على الطبيعة ومقارنته بوضع يده على أن يسترشد بتقرير الخبير المودع في القضية رقم ١٥٣٩ سنة ١٩٣٩ . ثم أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لأدائها وفقاً للحكم التمهيدى السابق ، فما كان له أن يتعرض للملكية الطاعن الثاني أو غيره . وأن الخبير إذ قال بوجود أن يترك للمطعون عليهم ط وأن يستوفى الطاعن الأول مساحة النصف فدان من ورثة خاطر عبد العال ، فانه يكون قد جاز مأموريته المحددة في الحكم التمهيدى وترتب على ذلك بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما تمسكا ببطلان إجراءات الخبير أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز لها إثارة ذلك لأول مرة أمام هذه المحكمة .

د ومن حيث إن حاصل السبب الرابع هو أن الحكم إذ اعتمد تقرير الخبير الذى يقول بعدم وجود زيادة تحت يد الطاعن الأول ، ويشير بوجود استيفاء الطاعن الأول أرضه من ورثة خاطر عبد العال فانه يكون مشوباً بالقصور .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ اعتمد الخبير فانه أقام قضاءه على أن الثابت بملحق التقرير أن خاطر عبد العال الشهاوى تبادل في سنة ١٨٩٩ مع السيد عيد على أطيان زراعية فاختصر الأخير بـ ١ فدان و ٣ ط من تكليف عبد العال الشهاوى بحوض السنارة واختصر

قد فصل في نزاع على خلاف ما قضى به حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . وحاصل السبب الثاني هو أن المطعون عليها الأولى سبق أن رفعت الدعوى رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٤٠ على الطاعن الثاني وآخر طالبة منع تعرضهما في ط و ١٢ س فقضى لها بذلك . فلما شرعت في التنفيذ إستشكل الطاعن الأول إستناداً إلى أن هذا العقار في وضع يده ويدخل ضمن عقد البيع الصادر اليه من والده الطاعن الثاني في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، وأنه قضى له في الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٤٣ جزئى بنها بوقف تنفيذ الحكم في أى جزء يمس ملكية الإثنى عشر قيراطاً المحكوم له بها نهائياً . وقد تأيد هذا الحكم إستئنافياً . وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بملكية المطعون عليهم إلى ط فانه يكون قد أهدر حجية هذا الحكم .

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الطعن منصب على الحكم الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ . ولما كان هذا الحكم مؤسساً على الحكم الصادر في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٤ المؤيد إستئنافياً والقاضي برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعويين رقمي ١٥٣٩ سنة ١٩٣٩ و ٤٧٠ سنة ١٩٤٣ بنها الجزئية لاختلاف الموضوع ، ولأن الحكم في دعوى الإشكال لا يمس موضوع الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه . وقد أعلن الحكم الأول للطاعن الأول وفوت ميعاد الطعن فيه بالنقض ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ المؤسس على الحكم السابق . وكذلك لا يقبل الطعن عليه من الطاعن الثاني إذ هو لم يرفع إستئنافاً عن الحكم الصادر في ٢٦ من أبريل سنة

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٢٩ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد المعطي خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٣٥٦

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - بيع المحل التجاري . دائن عادي . حق الدائن العادي في بيع المحل التجاري باعتباره وحدة مكونة من عدة مقومات . شرطه . أن يكون سبق حجزه وفقاً للأوضاع المقررة في قانون المرافعات . بيع المحل التجاري بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ مقصور على بائنه الذي لم يستوف باقي الثمن وعلى الدائن المرتهن للمحل .

ب - أمر بيع المحل التجاري . لصاحب المحل أن يتظلم من هذا الأمر وفقاً للمادة ٣٧٥ مرافعات وأن يطعن في الحكم الصادر في التظلم بالطرق المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر على وجه السرعة . ليس في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ استثناء من هذا الأصل العام .

ج - بيع محل تجاري بالمزاد . رسو المزاد على مشتر . الحكم بإبطال اجراءات البيع لمخالفتها للقانون . طعن الدائن طالب البيع في الحكم استناداً إلى أن الراسي عليه المزاد تملك المبيع بالشراء وحسن النية . لا يقبل منه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان للدائن العادي أن يبيع على مدينه محله التجاري باعتباره وحدة مكونة من عدة مقومات فشرط ذلك سبق حجزه وفقاً للأوضاع المقررة في قانون المرافعات . وإذن فتى كان يبين من أوراق الدعوى أن الطاعن لم يحجز على المحلين التجاريين ، وإنما حجز على منقولات معينة موجودة فيهما ، فإن الأمر الصادر ببيع هذين المحلين وتنفيذ

خاطر عبد العال بمساحة بمائلة بحوض الأباصير ، وقد جاء في عقد البذل أن مصدر ملكية خاطر عبد العال هو الميراث الشرعي عن عبد العال الشهاوي في حين أنه لا يرث منه إلا ٢٢ ط و ١٦ س لذلك يكون في تكليف خاطر عبد العال ٤ ط و ٨ س لا وجود لها عند التطبيق ، وقد تصرف سالم عبد العال أحد ورثة عبد العال الشهاوي بالبيع في ١٦ ط في حين أنه لا يملك إلا ١٢ ط و ٢٣ س . وأنه قد ثبت أن الطاعن الأول يضع يده على ٤ ط أكثر من القدر الذي يملكه . وهذا الذي قرره الحكم مسوغ لقضائه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم أقحم ورثة خاطر عبد العال في الخصومة في حين أنهم غير ممثلين فيها ، وأنه إذ قضى للطعون عليهم بطلباتهم على أن يستوفي الطاعن الأول باقي ما يخصه في الاثني عشر قيراطاً من ورثة خاطر عبد العال فإنه قد خالف القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم في هذا الشأن من أن بعض ورثة خاطر عبد العال باعوا حصتهم في حوض الأباصير إلى الطاعن الثاني محمد خاطر عبد العال وأن الباقي منهم اقتسموا معه على أن يختص بالأطيان التي في هذا الحوض ، ولما كان السيد عبد العال الذي تبادل مع المورث المذكور لا يملك إلا ٢٢ ط و ١٦ س في حين أنه ذكر في التكليف خطأ أنه يملك ١ ف و ٣ ط بزيادة ٤ ط و ٨ س ، وأن الطاعن الأول أراد أن يستغل هذا الخطأ فوضع يده على ٤ ط بملوكة للطعون عليهم . وليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للقانون أو خروج عن نطاق الدعوى .

هذا الأمر يبيعهما يكونان قد وقعا باطلين لعدم سبق حجزهما. أما بيع مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فمقصود بصريح نصها على بائعه الذى لم يستوف باقى الثمن وعلى الدائن المرتهن للمحل التجارى .

٢ - لصاحب المحل التجارى أن يتظلم من الأمر الصادر ببيع محله وفقاً لنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وهى تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه لنفس الأمر ، وحكم القاضى الأمر قابل للطعن فيه بطرق الطعن المقررة الأحكام التى تصدر على وجه السرعة . وليس فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ استثناء من هذا الأصل العام .

٣ - متى كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون تأسيساً على أنه إذ ألغى الأمر الصادر ببيع المحلين التجاريين وما ترتب عليه من اجراءات قد أغفل الاعتبار بالأصل العام وهو يقضى بأن الراسى عليهما مزاد هذين المحلين قد كسبا ملكيتهما بالشراء مع توافر حسن النية وفقاً للمادة ٩٧٦ من القانون المدنى فان هذا النعى يكون غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لا صفة له فى التحدث عن رسا عليهما مزاد المحلين التجاريين .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، فى

أن الطاعن يداين المطعون عليه فى مبلغ ٧٥٠ ج بموجب حكم صادر من محكمة مصر الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ٤٨ كلى ، ومشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقد قضى هذا الحكم كذلك بتثبيت الحجز التحفظى الموقع من الطاعن على المنقولات الموجودة بمحل المطعون عليه الكائنين بشوارع جوهر القائد برقى ٧٤ و ٨١ بقسم الجمالية ، وذلك فى الدعوى رقم ٩١ سنة ٤٨ كلى تجارى المضمومة إلى الدعوى الأصلية . وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ تأيد هذا الحكم فى شقيه من محكمة استئناف القاهرة بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١ سنة ٦٦ ق تجارى ، وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ استصدر الطاعن من قاضى محكمة الجمالية الجزئية أمراً ببيع ذات المحلين التجاريين المملوكين لمدينه المطعون عليه ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها . فتظلم المطعون عليه من هذا الأمر إلى نفس القاضى الأمر بالدعوى رقم ١ سنة ١٩٥٠ وفى ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ قضى برفض التظلم . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٩٩٠ سنة ١٩٥٠ استئناف القاهرة . وفى ٢٨/٢/١٩٥١ قضت المحكمة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم جواز التظلم ، وبجوازه ، وإلغاء أمر البيع الصادر من قاضى محكمة الجمالية ببيع المحلين التجاريين ، وباعتباره كأن لم يكن وإلغاء ما ترتب عليه من اجراءات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ، حاصل الأول منها مخالفة الحكم للقانون إذ أقام قضاءه على أنه لا يجوز للدائن العادى أن يبيع على مدينه محله التجارى جبراً عليه — ووجه

تصدر عن وجه السرعة . وليس في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ استثناء من هذا الأصل العام .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو مخالفة الحكم للقانون ، ذلك بأنه إذ ألغى أمر البيع وما ترتب عليه من إجراءات قد أغفل الاعتبار بالأصل العام وهو يقضى بأن الراسي عليهما مزاد المحلين التجاريين قد كسبا ملكيتهما بالشراء مع توافر حسن النية وفقا للمادة ٩٧٦ من القانون المدني .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول بسبب أن الطاعن لا صفة له في التحدث عن رسا عليهما مزاد المحلين التجاريين .

« ومن حيث إن حاصل السبب الرابع هو قصور الحكم في أسبابه إذ قضى بجواز التظلم من أمر البيع دون بيان سند جواز هذا التظلم ، وإذ قضى ببطالان بيع المحلين التجاريين دون الاعتبار بحيازة من رسا عليه مزاد كل منهما بحسن نية ، وإذ قضى بإلغاء أمر البيع وما ترتب عليه من إجراءات دون تحديد هذه الإجراءات حتى يبين ما ألغى منها وما لا يزال منها قائما ، وأخيراً إذ لم يتحدث عن مركز محمد رمضان حافظ أحد دائئي المطعون عليه الذي حجز على ما تبقى له من ثمن المحلين بعد استيفاء الطاعن دينه ، مع أن ذلك الدائن لم يكن ممثلاً في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب بحملته مردود بالاعتبارات التي سبق إيرادها وبأنه ليس للطاعن أن يتحدث عن لم يكن ممثلاً في الدعوى .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٣٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

المخالفة أن المحل التجاري من أموال المدين ، وهي جميعاً ضامنة للوفاء بديونه ، ومن ثم صبح للدائن العادى أن يبيع على مدينه محله التجارى باعتباره وحدة مكونة من عدة عناصر . ذلك بأن قصر هذا الحق على بائع المحل التجارى والدائن الذى ارتهنه فيه مخالفة للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب غير منتج ، ذلك بأنه إذا صبح للدائن العادى أن يبيع على مدينه محله التجارى باعتباره وحدة مكونة من عدة مقومات فشرط ذلك سبق حجزه وفقاً للأوضاع المقررة في قانون المرافعات ، ولما كان يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعن لم يحجز على المحلين التجاريين ، وإنما حجز على منقولات معينة موجودة فيهما ، فإن الأمر الصادر ببيع المحلين وتنفيذ هذا الأمر ببيعهما يكونان قد وقما باطلين لعدم سبق حجزهما . أما بيع مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فقصور بصريح نصها على بائعه الذى لم يستوف باقى الثمن وعلى الدائن المرتهن للمحل التجارى .

« ومن حيث إن الطاعن يعيب على الحكم بالسبب الثانى قضاءه بجواز التظلم من الأمر الصادر ببيع المحلين التجاريين مع أنه صدر وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ولا يجوز هذا القانون التظلم من الأمر المذكور .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن التظلم من أمر البيع وقع تطبيقاً لنص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ، وهى تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه لنفس الأمر ، وحكم القاضى الأمر قابل للطعن فيه بطرق الطعن المقررة للأحكام التى

٣٥٧

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين الشفيع والبائع والمشتري في جميع مراحلها . وكذلك يجب اختصاص وريثة من يتوفى منهم ولو تعددوا . طعن بطريق النقض في حكم صادر في دعوى شفعة . اقتصار الطاعن على إعلان بعض وريثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوما في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا .

المبدأ القانوني

لما كان موضوع الدعوى هو طلب تمليك بطريق الشفعة وكان لازماً لقبولها قيام الخصومة فيها بين البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحلها ولو تعددوا على ما جرى به قضاء محكمة النقض وكذلك يجب اختصاص وريثة من يتوفى منهم . ولما كان الطاعن لم يعلن بتقرير الطعن من وريثة البائعة غير المطعون عليها الثانية دون بقية الورثة الذين كانوا خصوماً في الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

د من حيث إن مجمل الوقائع أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهم قال فيها إنه علم في ١٩٤٦/٨/٢٥ بأن المطعون عليه الأول اتفق مع المرحومة فاطمة سليمان بدوى موريثة باقي المطعون عليهم على أن تبيعه ٤ ط و ٢ س مينة الحدود والمعاليم بعريضة الدعوى ولما كان يجاور المبيع من حدين كما يوجد حق ارتفاق مشترك بين العقارين المتجاورين وبذلك تتوافر شروط أخذه المبيع بالشفعة فقد طلب الحكم بأحقية في ذلك

مقابل . ٤ جنيتها أو ما يظهر أنه الثمن وملحقاته . وقد قضت محكمة أول درجة بأحقية الطاعن في أخذ العين المبيعة بالشفعة . فاستأنف المطعون عليه الأول أمام محكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية . وقد قضت في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع المقدم من المطعون عليه الأول بسقوط حق الطاعن في الشفعة . فقرر محامي الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لأن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن في أول يونيه سنة ١٩٥٠ وقد قرر بالطعن في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ وأعلن التقرير للمطعون عليها الأول والثانية في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ ولم يعلن لباقي المطعون عليهم من الثالثة للأخير مع أنه في دعوى الشفعة يوجب القانون اختصاص جميع البائعين والمشتريين والشفعاء في جميع مراحل الدعوى . ولما كان جميع البائعين لم يختصوا في التقرير بالطعن بالنقض فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله إذ لم يعلن من المطعون عليهم بتقرير الطعن غير المطعون عليهم الأول والثانية ولما كان موضوع الدعوى هو طلب التمليك بطريق الشفعة وكان لازماً لقبولها اختصاص البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحلها ولو تعددوا على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وكذلك يجب اختصاص وريثة من يتوفى منهم . ولما كان لم يعلن بتقرير الطعن من وريثة البائعة غير المطعون عليها الثانية دون بقية الورثة الذين كانوا خصوماً في الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٣٥٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

بتقديم مبلغ مائة وخمسين جنهما والباقي ومقداره ١٨٠ ج قدمه الثلاثة الباقيون وعلى أن تكون الأرباح والخسائر بينهم بنسبة رأس مال كل منهم وعلى أن تكون الإدارة من حق الطاعنين تحت إشراف المطعون عليه الأول الذي احتفظ لنفسه بحق تمثيل الشركة لدى الغير وأن تسلم إليه إيرادات الشركة يومياً كما تعهد المطعون عليه الأول في حالة احتياج الشركة إلى المال أن يمدّها به من ماله الخاص . وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ رفع المطعون عليه الأول دعوى على باقي الشركاء طلب فيها تعيينه حارساً على المصنع استناداً إلى أنه ترتب على سوء إدارة الطاعنين الخسارة وأنه تجب له دين على الشركة مبلغ ٦٥٩ ج و ٧٥٠ م وأنهما لم يسلماه الإيراد اليومي كنص عقد الشركة . وفي ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة بإقامة المطعون عليه الأول حارساً قضائياً بلا أجر على الشركة موضوع النزاع . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم فأيدته محكمة القاهرة الابتدائية في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعيين المطعون عليه الأول حارساً قضائياً على المصنع خالف العقد المبرم في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٩ بين الطاعنين والمطعون عليهما . وهو قانون المتعاقدين . إذ ورد به أن الطاعنين يتوليان إدارة الشركة تحت إشراف المطعون عليه الأول وأنه لما كان الشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة لا يجوز عزله بدون مسوغ ما دامت الشركة قائمة فلا يصح نزعها من الإدارة أو نقل الإدارة من يده إلى يد آخر إلا بطريقة واحدة وهي دفع

٣٥٨

٥ يونيو سنة ١٩٥٢

حراسة قضائية . تعيين حارس قضائي على أموال شركة لطرف اقتضت هذا الاجراء الوقتي . ليس فيه معنى العزل للشريك المدين لإدارة الشركة . النعمى عليه بمخالفة المادة ١٦٠ مدني . على غير اساس .

المبدأ القانوني

ان تعيين حارس قضائي على أموال الشركة هو اجراء وقتي قد تقتضيه ظروف الدعوى وليس فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة باتفاق الشركاء ولا مخالفة فيه لنص المادة ٥١٦ من القانون المدني .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه تتحصل في أن الطاعنين سبق لها أن رفعا الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر على المطعون عليهما وأخريات يطلبان فيها الحكم بإقامة حارس قضائي على أعيان تركه مورثهم جميعاً اندراوس منقريوس تاوضروس ومن بينها الورشة المعدة لصنع أحجار الطواحين ، وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ قضى بإقامة إبراهيم فؤاد حسن حارساً قضائياً على هذه الأعيان لإدارتها واستغلالها وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ اتفق المطعون عليه الأول مع الطاعنين على إنهاء الحراسة المقضى بها . وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٩ اتفق الخصوم جميعاً على تكوين شركة تضامن لإدارة واستغلال مصنع أحجار الطواحين باسم « شركة المصنع المصري لصنع أحجار الطواحين » برأس مال قدره ٣٣٠ ج أسهم فيها المطعون عليه الأول

٣٥٩

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - قاضي الأمور المستعجلة . حقه في بحث ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها لا ليفصل في موضوعها وإنما ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه . حكم بطرد مستأجر من العين . تأسيسه على أن عقد الايجار الذي يرتكن اليه قد انتهى بتحقيق الشرط الفاسخ المتفق عليه في تعهد مستقل وان يد المستأجر على العين أصبحت بلا سند قانوني . الطعن في هذا الحكم بالمساس بأصل الحق ومخالفة القانون . على غير أساس .

ب - قاضي الأمور المستعجلة . حق التصدي . استئناف حكم ابتدائي قضي في دعوى مستعجلة بعدم الاختصاص . تناول هذا الحكم موضوع الدعوى المستعجلة بالبحث وتأسيس ما قضى به عل أسباب تصحيح لرفضها . استئناف هذا الحكم يطرح على المحكمة الاستئنافية النظر في موضوع الدعوى . النعي على الحكم الاستثنائي بالخطأ لتصديده لموضوع الدعوى . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه . وهو بسبيل تقرير اختصاصه ليتخذ اجراء وقتياً عاجلاً له أن يتحسس جدية النزاع لا ليفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب . وكان قد أقام قضاؤه على ما استظهره من أن الطاعن يعتبر بموجب ورقة التعهد نازلاً عن عقد الايجار الذي يرتكن عليه إن ردت اليه المطعون عليها المبلغ السابق دفعه اليها وأن الظاهر من أوراق الدعوى يدل على أنها قامت في الميعاد المتفق عليه بعرض المبلغ المذكور على الطاعن

دعوى بطلب عزله وان يصدر حكم بالعزل من المحكمة المختصة بعد أن يثبت لديها أسباب العزل القانونية عملاً بأحكام المادة ٥١٦ مدني وكان الحكم الصادر بالحراسة هو في حقيقته حكم بالعزل لا يختص بإصداره قاضي الأمور المستعجلة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه خالف القانون . وحاصل السبب الثاني هو أن الحكم إذ أقام قضاؤه بالحراسة على أن هناك خسارة في رأس مال الشركة مقدارها ١٢٤ ج استناداً إلى كشوف محررة نتيجة الجرد لغاية آخر مارس سنة ١٩٥٠ . خالف الثابت بالأوراق لأن المبلغ الذي قالت المحكمة إنه خسارة هو حقيقته ربح . ذلك بأنه ثابت من الكشوف المشار إليها أن استجرات الشركاء بلغت ٢٢٠ ج وهذا المبلغ هو دين في ذمة الشركاء للشركة ومن ثم تكون صحة الحساب هي أن موجودات الشركة قيمتها ١٢٣٥ جنيهاً وكسور ومطلوباتها ١١٠١ جنيهاً وكسور فيكون صافي الربح ١٢٤ جنيهاً وكسور فلا تكون هناك خسارة .

« ومن حيث إن هذين السببين غير مقبولين إذ لم يقدم الطاعنان إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه سبق لهما أن تمسكاً بهما لدى محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز لهما اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض على أن تعيين الحارس هو إجراء وقتي اقتضته ظروف الدعوى وليس فيه معنى للعزل بما ينفي عن الحكم أنه خالف في قضاؤه نص المادة ٥١٦ من القانون المدني .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض . »

(القضية رقم ٣٠٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

بصفة مستعجلة من الأطيان الميئة بصحيفة الدعوى استناداً إلى أنه استأجر منها ١٢ فدانا بعقد إيجار مؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لمدة سنة انتهت في ٣١/١٠/١٩٥٠ ثم استمر واضعاً يده عليها بغير سند، فدفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل لأن الحكم فيها يمس الحق المتنازع عليه ذلك بأنه بقي في الأرض المؤجرة بموجب عقد إيجار حرر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ونص به على أنه استأجر من المطعون عليها الأرض لمدة سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأجرة مقدارها ٣٠٠ جنيه دفعت عند التوقيع على العقد. فقدمت المطعون عليها إلى المحكمة ورقة ضد تفيد أن الاتفاق بموجب عقد ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ يصبح لاغياً إذا هي ردت مبالغ الـ ٣٠٠ جنيه في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وقالت إنها في هذا التاريخ عرضت على الطاعن على يد محضر المبلغ السالف ذكره فرفض تسليه فأودعته خزانة المحكمة في اليوم التالي للعرض وقدمت ما يثبت ذلك. وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى. فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٣٦٠ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف مستعجل مصر. وفي ١٠ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم اختصاص القاضي المستعجل وباختصاصه وبطرد الطاعن من الأطيان المؤجرة. فقرر الطاعن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه باختصاص القضاء المستعجل وبطرد الطاعن من الأرض المؤجرة على أساس أن عقد ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ الذي يرتكن عليه

عرضاً حقيقياً مقترناً بالإبداع الأمر الذي يفيد براءة ذمتها من يوم عرضه وأن يد الطاعن على الأرض أصبحت بغير سند وبمثابة غصب فإن هذا الذي قرره الحكم ليس فيه مساس بالحق بل يفيد أنه رأى أن النزاع الذي أثاره الطاعن بتمسكه بقيام عقد الإيجار استناداً إلى أن الشرط المدون بورقة التمسك لم يتحقق هو نزاع غير جدي ويكون الطعن على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس.

٢ - متى كانت المحكمة الاستئنافية إذ فصلت في موضوع الدعوى المستعجلة لم تكن بصدد حالة من حالات التصدي بل كانت تفصل في استئناف عن حكم وإن كان قد قضى في منطوقه بعدم الاختصاص إلا أنه تناول موضوع الدعوى المستعجلة بأسباب من شأنها أن تؤدي إلى رفضها فإن استئناف الحكم في هذه الحالة من جانب المطعون عليها قد نقل إلى المحكمة الاستئنافية جميع عناصر الدعوى ومن ثم يكون موضوع الدعوى المستعجلة مطروحاً أيضاً على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه وهي تقضى في مسألة الاختصاص التي هي حقيقتها موضوع الدعوى المستعجلة نفسها.

المحكمة

... من حيث أن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٥٠ مستعجل مصر وطلبت طرده

ان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ تصدى لموضوع النزاع مع أن الحكم الابتدائي المستأنف كان مقصوداً على الفصل في الدفع بعدم الاختصاص وهذا التصدي غير جائز وفقاً لقانون المرافعات الجديد الذي كان معمولاً به وقت صدور الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة الاستئنافية إذ فصلت في موضوع الدعوى المستعجلة لم تكن بصدد حالة من حالات التصدي بل كانت تفصل في استئناف عن حكم وإن كان قد قضى في منطوقه بعدم الاختصاص إلا أنه تناول موضوع الدعوى المستعجلة بأسباب من شأنها أن تؤدي إلى رفضها . فاستئناف الحكم في هذه الحالة من جانب المطعون عليها قد نقل إلى المحكمة الاستئنافية جميع عناصر الدعوى ومن ثم يكون موضوع الدعوى المستعجلة مطروحاً أيضاً على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه وهي تقضى في مسألة الاختصاص التي هي في حقيقةها موضوع الدعوى المستعجلة نفسها .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٣٦٠

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . المادة ٣٧٨ مرافعات .

الطاعن في تأجير الأرض له عن المدة من ١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلى ١٠/٣١/١٩٥١ غير قائم لتحقيق الشرط الفاسخ المتفق عليه بورقة العهد الملحقه به والتي تتضمن نزول الطاعن عن العقد المذكور إذا ردت إليه المطعون عليها في ميعاد لا يجاوز ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه السابق دفعه إليها وقد قال الحكم بتحقيق هذا الشرط مع أن بحث ذلك يضيق عنه اختصاص القضاء المستعجل لمسأله بأصل الحق .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه — وهو بسبيل تقرير اختصاصه ليتخذ اجراء وقتياً عاجلاً — له أن يتجنس جدية النزاع لا ليفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب — وكان قد أقام قضاءه على ما استظهره من أن الطاعن يعتبر بموجب ورقة التعهد نازلاً عن عقد إيجار ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ الذى يرتكن عليه إن ردت إليه المطعون عليها مبلغ الـ ٣٠٠ ج السابق دفعه إليها وأن الظاهر من أوراق الدعوى يدل على أنها قامت فى الميعاد المتفق عليه بعرض المبلغ السالف ذكره على الطاعن عرضاً حقيقياً مقترناً بالإيداع الأمر الذى يفيد براءة ذمتها من يوم عرضه وأن يد الطاعن على الأرض أصبحت بغير سند وبمناوبة غصب — ولما كان هذا الذى قرره الحكم ليس فيه مساس بالحق بل يفيد أنه رأى أن النزاع الذى أثاره الطاعن بتمسكه بقيام عقد إيجار ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ استناداً إلى أن الشرط المدون بورقة التعهد لم يتحقق هو نزاع غير جدى ، لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

د ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها فإنه يكون حكماً صادراً قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه على استقلالها وذلك وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل كما يبين من الأوراق في أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية على الطاعن طلبوا فيها وقف جميع الأعمال التي يقوم بها الطاعن على قطعة أرض مبنية بصحيفة الدعوى وبجلسة المرافعة حضر عن المطعون عليهم ايلي جباي بوصفه وكيلًا عن وكيلهم المدعو نيوغارييس كارنوايس بمقتضى توكيل صادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ فدفع الطاعن بعدم وجود صفة للحاضر عن المدعين (المطعون عليهم) فقضى القاضي المستعجل في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وتحديد جلسة لنظر الموضوع . فاستأنف الطاعن وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأيد الحكم فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه هو حكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها فهو حكم صادر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي به الخصومة كلها

أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه على استقلال وذلك وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم جواز الطعن » .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦١

٥ يونيو سنة ١٩٥٢

تقدم . انقطاعه . اعتبار الحكم دخول دائن في اجراءات توزيع مفتوح أمام الحاكم المختلطة قاطعاً للتقدم . هو تطبيق صحيح للاحكام الواجب اتباعها في هذا الخصوص .

المبدأ القانوني

متى كان المقرر في القضاء المختلط وجوب اعلان المدين باجراءات التوزيع لدى الحاكم المختلطة صح اعتبار دخول الدائن في التوزيع مطالبة منه بالدين قاطعة للتقدم . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاشكال واستمرار التنفيذ على أساس عدم سقوط الدين المحكوم به بالتقدم أقام قضاءه على أن العلاقة بين الطرفين نشأت في ظل القانون المختلط وهو الذي يحكمها مما يتحتم معه على المحكمة أن تستهدي في قضائها بما جرت عليه أحكام الحاكم المختلطة في شأن النزاع القائم بين الطرفين وأن هذا القضاء قد استقر على أن دخول الدائن في توزيع مفتوح ضد مدينه قاطع للنظام تأسيساً على أن النظام الذي جرى عليه قضاء هذه المحاكم كان يحتم إعلان المدين باجراءات التوزيع وإعلانه بالحضور

للاطلاع على القائمة المؤقتة وأنه لا عمل لاتباع قضاء المحاكم الوطنية في هذا الشأن لأن أساس هذا القضاء هو أن المدين لا يعلن بالتوزيع المفتوح أمام المحاكم المذكورة. فان ما قرره هذا الحكم هو تطبيق صحيح للاحكام الواجب اتباعها في هذا الخصوص.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تحصل في أنه صدر حكم لمصلحة المطعون عليها من محكمة مصر المختلطة في ٧ من فبراير سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ١٩٦٠ سنة ٥٩ ق بالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ١٣٥ ج و ٧٦٥ م والفوائد بواقع ٧ ٪ من يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ حتى الوفاء والمصروفات ومقابل الأتعاب ونظراً لعدم قيام الطاعن بالوفاء أوقعت عليه المطعون عليها جزراً تنفيذياً في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ فاستشكل الطاعن في التنفيذ بدعوى قيدت برقم ١٢٦٣ سنة ١٩٥٠ مدق ملوى استناداً إلى سقوط الحكم لمضى خمس عشرة سنة دون تنفيذه فقضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بقبول الإشكال وبوقف التنفيذ. فاستأنفت المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ١٨٥ سنة ١٩٥٠ س الدنيا. وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الدنيا الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الإشكال واستمرار التنفيذ. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل الاثنين الأولين منها أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تأويله إذ قرر أن دخول

المطعون عليها سنة ١٩٣٩ في إجراءات التوزيع ضد الطاعن يقطع التقادم على خلاف ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مع أن نصوص قانوني المرافعات الأهلى والمختلط القديمين صريحة في الدلالة على أن إجراءات القسمة والتوزيع لا تقطع المدة خلافاً للقانون الفرنسى وقانون المرافعات الجديد وقد سائر الحكم في تقرير ذلك قضاء المحاكم المختلطة مع مخالفة هذا القضاء لنصوص قانون المرافعات الأهلى والمختلط القديمين في هذا الموضوع وهى متطابقة. ومع أن الذى كان يقوم بإعلان المدين في هذه الإجراءات هو قلم كتاب المحاكم المختلطة ومثل هذا الإعلان لا يقطع التقادم شأنه شأن إعلان طلب المساعدة القضائية.

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن العلاقة بين الطرفين نشأت في ظل القانون المختلط وهو الذى يحكمها بما يتحتم معه على المحكمة أن تستهدى في قضائها بما جرت عليه أحكام المحاكم المختلطة في شأن النزاع القائم بين الطرفين وقد استقر هذا القضاء على أن دخول الدائن في توزيع مفتوح ضد مدينه يقطع التقادم لأن إجراءات التوزيع التى كانت تتبع أمام المحاكم المختلطة تخالف ما كان متبعاً أمام المحاكم الوطنية إذ جرى القضاء في الأولى على وجوب إعلان إجراءات التوزيع للمدين وإعلانه بالحضور للاطلاع على القائمة المؤقتة فلا محل لاتباع قضاء محكمة النقض في هذا الشأن لأن أساس هذا القضاء هو أن المدين لا يعلن بالتوزيع المفتوح أمام المحاكم الوطنية في حين أنه كان يعلن به أمام المحاكم المختلطة - وهذا الذى قرره الحكم هو تطبيق صحيح للاحكام الواجب اتباعها في هذا الخصوص ذلك بأنه متى كان المقرر في القضاء المختلط وجوب إعلان الطاعن بإجراءات

بشأن معدل الفوائد وإنما أشار إلى ذلك إشارة عابرة في مستهل مذكرته لدى محكمة أول درجة دون أن يؤسس عليه طلب وقف التنفيذ ومن ثم لا يعيب الحكم إغفال الرد عليه .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ٣١٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٣

٥ يونيو سنة ١٩٥٢

مخاصمة . دعوى مخاصمة القضاء وأعضاء النيابة .
وجوب ايداع الأوراق والمستندات المؤيدة للمخاصمة مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها والدعوى في مرحلتها الأولى . عدم جواز تقديم أوراق أو مستندات والدعوى في هذه المرحلة فيما سبق تقديمه مع تقرير المخاصمة . مثال .

المبدأ القانوني

إن المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات إذ أوجبت على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها . وإذ قضت المادة ٨٠١ بأن تنظر الدعوى في غرفة المشورة في أول جلسة تعقد بعد ثمانية الأيام التالية لتبليغ صورة تقرير المخاصمة إلى القاضي أو عضو النيابة المخاصم . وإذ نصت المادة ٨٠٢ على أن تحكم المحكمة على وجه السرعة في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى ، إذ نصت المواد المشار إليها على ذلك فقد دلت بجملة على أن الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى ، مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، لا يكون إلا على أساس

التوزيع لدى المحاكم المختلطة صح اعتبار دخول المطعون عليها في التوزيع مطالبة منها بالدين قاطعة للتقادم .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شاب أسبابه التناقض إذ استند فيما قرره من أن الدخول في التوزيع يقطع التقادم تارة إلى نصوص القانون المختلط وتارة أخرى إلى أحكام المحاكم المختلطة ثم تراوح بين الأمرين وفي النهاية أخذ بالقضاء المختلط رغم إقراره بأنه مبني على خطأ متغلغل منذ القدم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه غير صحيح ، ذلك بأنه يبين من الحكم أنه خلو بما ينسبه إليه الطاعن .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يبحث ما دفع به الطاعن من أنه إن صح أن الحكم لم يسقط فإن الفوائد قد سقط منها ما زاد على ما استحق في الخمس السنوات الهلالية التي بدأت في ٦ من رجب سنة ١٣٦٤ الموافق ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ وانتهت في ٦ من رجب سنة ١٣٦٩ الموافق ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ . كما أنه لم يتناول ما دفع به الطاعن من أن معدل الفائدة يجب ألا يزيد على ٥ ٪ وفقا للواد ١٨٢ - ١٨٤ من القانون المدني المختلط .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه غير مقبول بشقيه . أولا - لأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه سبق أن تمسك لدى محكمة الموضوع بسقوط ما استحق من الفوائد عن المدة السابقة على ١٦ يونيو سنة ١٩٤٥ . وثانيا - لأنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية أنه لم يتمسك لديها بما يثيره

مايرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه ، وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير ، الأمر الذي ينبى عليه أن يكون قرار المحكمة بضم الملفات المنوه عنها في تقرير المخاصمة والتي قال الطاعن إنها تحوى الأوراق والمستندات المؤيدة لدعواه مخالفا لصريح نص القانون ومن ثم لا يتعلق به حق للطاعن بعد أن فاته أن يودع مع تقرير المخاصمة الأوراق والمستندات المذكورة ، مما يكون معه في غير محله ما ينعاه على الحكم من بطلان في هذا الخصوص ، كما أنه لا على المحكمة إذهى اكتفت في حدود سلطتها الموضوعية بما أبداه أطراف الخصومة أمامها من أقوال وبما احتواه ملف الدعوى من أوراق .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن النيابة العامة أقامت الدعوى رقم ٩١١ جنح بندر دمنهور سنة ١٩٤٦ واتهمت فيها نقولا قشعمرى - أخا الطاعن - بأنه اختلس مبلغ ١١١٢ جنيها و ٦٧ م لإضرار بورثة والدهما جرجوره قشعمرى وبأنه قدم إلى مصلحة الضرائب اقراراً خاطئاً وبيانات غير صحيحة . كما أقامت الدعوى رقم ١٤٧٠ جنح بندر دمنهور سنة ١٩٤٨ واتهمت فيها نقولا قشعمرى والأستاذ فؤاد جاماتى المحامى بأنهما لم يقدمتا في الميعاد إلى مصلحة الضرائب لإقراراً عن أرباحهما التجارية في سنوات ١٩٤١

و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وبأنهما قدما بيانات غير صحيحة عن نتيجة عمليتهما التجارية الخاصة بشراء القمح وبيع الدقيق . وتدخل الطاعن مدعيامدنيا في هاتين الدعوتين . كما أقام الطاعن الدعوى المباشرة رقم ١٧١٩ جنح بندر دمنهور سنة ١٩٤٨ على نقولا قشعمرى والأستاذ فؤاد جاماتى لحياتهما الأمانة ، وشهادتهما زوراً لصالح محمد مرسى النراوى الصغير في اللجنة رقم ٢٣٠ بندر دمنهور سنة ١٩٤٣ . وقررت محكمة جنح بندر دمنهور برئاسة المطعون عليه الثالث ضم الدعويين الأخيرتين إلى الدعوى الأولى ثم قضت في ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية في الدعويين الأولى والثانية وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية في الدعوى الثالثة . فلجأ الطاعن إلى المطعون عليه الثانى بوصفه رئيساً لنيابة دمنهور ثم إلى المطعون عليه الأول بوصفه محامياً عاماً لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا منهما استئناف الحكم المذكور ، فلم يجيباه الى هذا الطلب . وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قرر الطاعن بقلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية بمخاصمة المطعون عليهم لوقوع خطأ منى جسم منهم ، بحجة أن المطعون عليه الثالث قضى ببراءة المتهمين في الدعويين الأولى والثالثة على الرغم من ثبوت التهم التي كانت موجهة إليهما على ما هو ثابت بالتحقيقات والمستندات وملفات القضايا ، وأنه قضى بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة في الدعوى الثانية على الرغم من ثبوت العكس من التحقيقات التي أجريت فيها ، وأنه قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة فيها على الرغم من قيام علاقته السببية المباشرة بين الجريمة

محكمة دمنهور ، ولما نظرت الدعوى بجلسته ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم تكن هذه الملفات قد ضمت واعترض الطاعن على ذلك كما قرر أنه لا يمكن السير في الدعوى بدونها لوجود مستنداته بها ولما في أوراقها من تأييد لأوجه الخصامة كما طلب التأجيل لحضور محاميه لإبداء دفاعه كاملاً ولكن المحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ مع تكليف قلم الكتاب ضم الملفات المشار إليها ، ثم قدم الطاعن إلى المحكمة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ عريضة أبان فيها أن نيابة دمنهور التي يرأسها المطعون عليه الثاني لم ترسل جميع الملفات المقرر بضمها على الرغم من طلبها منها مراراً ، ومع ذلك كله قضت المحكمة في الدعوى بعدم جواز قبول الخصامة ، وبذلك تكون قد فصلت فيها دون أن تكون تحت نظرهما الملفات التي رفعت على أساسها ومن ثم أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه —
إذ أوجبت المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات على طالب الخصامة أن يودع مع التقرير المشتل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها — وإذ قضت المادة ٨٠١ بأن تنظر الدعوى في غرفة المشورة في أول جلسة تمقد بعد ثمانية الأيام التالية لتبليغ صورة تقرير الخصامة إلى القاضي أو عضو النيابة الخصم — وإذ نصت المادة ٨٠٢ على أن تحكم المحكمة على وجه السرعة في تعلق أوجه الخصامة بالدعوى وجواز قبولها وذلك بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة إذا تدخلت في الدعوى — إذ نصت المواد المشار إليها على ذلك فقد دلت بجلاء على أن الفصل في دعوى الخصامة وهي في مرحلتها الأولى — مرحلة

والضرر الذي أصاب الطاعن فيها ، وبمجة أن المطعون عليهما الأولين امتنعا عن استئناف حكم البراءة في الدعوى الثلاث على الرغم مما شابه من الأخطاء الجسيمة السالف ذكرها ولقت نظرهما إليها من الطاعن ومطالبتهما بهذا الاستئناف ، كما طلب الطاعن في ختام التقرير ضم ملفات القضايا التي كانت مضمومة إلى الدعوى المشار إليها لوجود مستنداته بها ولما في أوراقها من تأييد لأوجه الخصامة . وحددت لنظر الدعوى بجلسته ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وفيها سمعت المحكمة أقوال الطاعن والمطعون عليهم والنيابة العامة ، ثم أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ مع تكليف قلم كتاب المحكمة ضم القضايا المنوه عنها في تقرير الخصامة ، ثم قضت بالجلسة المذكورة بعدم جواز قبول الخصامة وتغريم الطاعن ١٠٠ ج وإلزامه بالمصاريف . وقد قرر الطاعن الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان — ذلك بأن الطاعن طلب في صحيفة دعواه ضم ملفات القضايا التي كانت مضمومة إلى الدعوى الصادر فيها الحكم الذي نشأت عنه الخصامة وأشر رئيس الدائرة المختصة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بضمها ، وهذه الملفات هي تحقيق النيابة العسكرية رقم ١٩٠ سنة ١٩٤٣ دمنهور والقضية رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٣ جنح بندر دمنهور والقضية رقم ٢٠٠٥ سنة ١٩٤٦ جنح مستأنفة محكمة دمنهور وملف الضرائب الخاص بالمتهمين وتحقيق النيابة رقم ١١٦٤ سنة ١٩٤٤ والقضية رقم ١٣١ سنة ١٩٤٩ جنح مستأنفة

الفصل في تعلق أوجه المخاضمة بالدعوى وجواز قبولها لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير المخاضمة والأوراق المودعة معه ، وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير ، الأمر الذي ينبى عليه أن يكون قرار المحكمة بضم الملفات المنوه عنها في تقرير المخاضمة مخالفاً لصريح نص القانون ومن ثم لا يتعلق به حق الطاعن بعد أن فاته أن يودع مع تقرير المخاضمة الأوراق والمستندات المؤيدة لدعواه ، بما يكون معه في غير محله ما ينعاه على الحكم من بطلان في هذا الخصوص ، كما أنه لا على المحكمة إذ هي اكتفت في حدود سلطتها الموضوعية بما أبداه أطراف الخصومة أمامها من أقوال وبما احتواه ملف الدعوى من أوراق .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم أخطأ في الاستناد وخالف الثابت بالأوراق إذ قالت المحكمة في خصوص التهمة الثانية التي كانت موجهة إلى المتهمين في الدعوى رقم ١٤٧٠ سنة ١٩٤٨ جنح بندر دمنهور ، وموضوعها تقديم بيانات غير صحيحة عن عملية طحن الغلال وبيع الدقيق ، وهي التي قضى المطعون عليه الثالث بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عنها بمضى المدة - قالت المحكمة إن ادعاء الطاعن بأن هذه المدة لم تسقط لانقطاعها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ هو ادعاء خاطئ . لأن هذا التحقيق لم يكن خاصاً بموضوع التهمة المذكورة وإنما بموضوع التهمة الثانية في الدعوى رقم ٩١١ جنح بندر دمنهور سنة ١٩٤٦ مع أن الثابت بالتحقيق المشار إليه والذي استمر حتى يوم ٢ من مارس سنة ١٩٤٨

وستل فيه الاستاذ فؤاد جاماتى هو أنه كان خاصاً بذات التهمة التي قالت المحكمة إنه لم يكن خاصاً بها . وهذا الاستناد الباطل كان له أثره في قضائها إذ لو كانت فهمت الأمر على وجهه الصحيح لكان لها رأى آخر فيه .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول . إذ لم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة صورة رسمية من حكم محكمة جنح بندر دمنهور الصادر في الدعويين رقمى ١٤٧٠ سنة ١٩٤٨ و ٩١١ سنة ١٩٤٦ ولا صورة رسمية من محضر التحقيق الذى يقول إن النيابة العامة بدأت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ واستمرت فيه حتى يوم ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ وانقطعت به المدة المسقطه للدعوى العمومية عن التهمة الثانية التي كانت موجهة إلى المتهمين في الدعوى رقم ١٤٧٠ جنح بندر دمنهور سنة ١٩٤٨ . بما يكون معه النعى بالخطأ في الاستناد ومخالفته الثابت بالأوراق عارياً عن الدليل . أما الصورة العرفية التي قدمها الطاعن عن محضر التحقيق المشار إليه فلا يصح التحويل عليها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المعطى خيال وعبد الحميد وشاحى وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٣٦٣

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - الاتفاق على بائنه (دوطه) بين مصريين من الأروام الأرثوذكس . هو اتفاق ذو طابع مالى يخضع لأحكام القواعد العامة فيما لا يخالفه فيه للنظام العام .
ب - تعويض - تعويض عن منقولات مملوكة للمدعية

استولى عليها المدعى عليه . عدم جواز الحكم به متى كان من الممكن استرداد هذه المنقولات عينا .

المبادئ القانونية

١ - الاتفاق بين المصريين على أن تقدم الزوجة « دوطة » ، بائعة ، تسلم إلى الزوج عند الزواج للاتفاق بغاتها في تحمل أعباء الحياة الزوجية هو اتفاق ذو طابع مالى ، ومن ثم يخضع الحكم للقواعد العامة ولما تنصرف اليه ارادة عاقلديه والعرف الجارى بين أفراد الطائفة التى ينتسبون اليها ، فيما لا يخالفه فيه لقواعد النظام العام ، وإذن فتى كان العرف بين أفراد الطائفة التى ينتسب إليها المتخاصمان على فرض جواز تطبيقه بلا قيد ، يقضى حسبما يبين من أوراق الطعن بعدم قبول دعوى الزوج بخصوص الدوطة بعد مضي أكثر من عشر سنوات من وقت انعقاد الزواج ، وكان المطعون عليه قد تسلم من الطاعنة المبلغ المطالب به بعد انعقاد الزواج بأكثر من عشر سنوات ، فان اعتبار الحكم المبالغ المذكور مع ذلك ، من البائعة دون الاعتبار بدلالة الوصولات الصادرة من المطعون عليه وحقيقة ما اتجهت اليه ارادة الطرفين فى هذا الخصوص ، هو قصور يعيبه ويستوجب نقضه ، كما يعيبه قصور آخر إذ أغفل الاعتبار بما جاء بعقدى شراء العقارين من أن الطاعنة كسبت بهما ملكية النصف فيهما خالية من أى قيد . ذلك بأن انتقال الملكية فى العقار وكذا انشاء أى حق عيني عقارى لا يكون إلا

بالسجل . ولما كان الحكم قد اطرح هذا الأصل استناداً إلى أن ما تملكه الطاعنة فى العقارين يعتبر جزء من البائعة وأن للمطعون عليه حق حبس حصتها فيهما وحق الانتفاع بغلتهما مدى قيام الحياة الزوجية دون أن يعتد بدلالة العقدين المشار اليهما ودون أن يكون لقضائه سند من القانون أو من عقد مسجل منشئ للحقوق المقررة بها ، لما كان ذلك كان الحكم باطلاً بطلاناً يستوجب نقضه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر « أن من حق المستأنفة استرداد منقولاتها . فلما أن تستردها وأن تطالب بقيمتها إذا لم توجد . ولكنها لم تفعل هذا بل طلبت من أول الأمر الحكم لها بقيمتها دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها ، مع أنه كان ينبغى أن تطلب الحكم لها بتسليمها إليها حيناً فاذا تعذر ذلك حق لها المطالبة بقيمتها . وهذا لا يمنعها من المطالبة من جديد بهذه المنقولات عينا إذا شئت » . فان هذا الذى قرره الحكم لا عيب فيه ذلك بأن ما جاء بصحيفة دعوى الطاعنة من تكليفها المطعون عليه بتسليمها هذه المنقولات لا يعدو أن يكون انذاراً منها له بذلك لم يقترن بطلب الحكم بتسليمها عينا .

الحكم

« من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنة تزوجت بالمطعون عليه فى يونيه سنة ١٩٢٨ على مذهب الروم الأرثوذكس وقد سلبت

إليه بعد الزواج مبلغ ٤٠٥٠ جنيهاً أخذته من والدتها وفي ١٩/١٢/١٩٣١ اشترى مناصفة بينهما قطعة أرض قضاء برمل الاسكندرية بثمان مقدار ٢٦٨٧ جنيهاً و٧٦٠ ملياً وذكر في العقد أنه دفع مناصفة منهما بينهما وذكر فيه أيضاً أن ملكية المبيع انتقلت إليهما مناصفة كما أنهما في ١٢/٢/١٩٤٠ اشترى كذلك منزلاً بالابراهيمية بالاسكندرية بثمان مقدار ٢٩٠٠ ج وذكر في العقد أنه دفع منهما مناصفة بينهما وذكر فيه أيضاً أن ملكية المبيع انتقلت إليهما مناصفة بينهما وقد سجل العقدان وفي يناير سنة ١٩٣٥ توفى والد الطاعنة ونصها في تركته مبلغ ٦٠٠٠ ج خصم منه المبلغ الذي أخذته منه حال حياته والباقي ومقداره ١٩٥٠ ج تسلمته من اخوتها وأودعته باسمها محل تجارتهم بفائدة ٦ ٪ وفي خلال سنة ١٩٣٩ تسلم المطعون عليه هذا المبلغ وفوائده على دفعات وذلك بناء على إذن كتابي من الطاعنة وبموجب وصولات محررة بخطه وامضاءه ومذكور في كل منها أنه يتسلم المبلغ من حساب زوجته وفي سنة ١٩٤٣ قام نزاع بين الزوجين فأقامت عليه الطاعنة أمام محكمة العطارين الجزئية الدعوى رقم ٤٠٢ سنة ١٩٤٤ تطلب فرز وتجنيد حصتها في العقارين السالقي الذكر . ثم أقامت عليه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٤ تطلب الحكم بالزامه أن يدفع إليها أولاً مبلغ ٢٢٥٠ ج الباقي طرفه من مبلغ الستة آلاف جنيه الذي قبضه منها . وثانياً مبلغ ٥٠٠ ج مقابل مصوغاتها المودعة إحدى خزائن البنك الأهلي والموجود مفتاحها في حيازته . وثالثاً مبلغ ٥٠٠ ج مقابل المنقولات والمفروشات المملوكة لها والموجودة في حيازة المطعون عليه وقد أقام الزوج بدوره على الطاعنة

الدعوى رقم ٦١١ سنة ١٩٤٤ كلى الاسكندرية يطلب أولاً اعتبار الحصة المشتراة باسم الطاعنة في كل من العقارين « دوطه » تعلق بها حقه في حبسها والانتفاع بها مدى قيام الزوجية وفقاً لشرعية الروم الأرثوذكس . وثانياً اعتبار المبلغ المرفوع به الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٤ « دوطه » كذلك تسرى عليها شرعية الأروام الأرثوذكس فضمت المحكمة هذه الدعوى الى الدعوى الأولى وفي ١٥/٥/١٩٤٥ أحالتهما على التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه تزوج من الطاعنة على دومة مقدارها ستة آلاف جنيه ولتثبت الطاعنة ملكيتها للبصاغ والمفروشات المدعى بها وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة أولاً في الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٤ كلى برفضها . وثانياً في الدعوى رقم ٦١١ سنة ١٩٤٤ باعتبار الحصة في العقارين الموضحين بعريضة الدعوى والمبلغ الذي قبضه المطعون عليه والمرفوعة به الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٤٤ بائنة مقدمة من الطاعنة الى زوجها المطعون عليه على ذمة الحياة الزوجية وتسرى عليها جميعاً قواعد الشريعة الأرثوذكسية التي ينتمى اليها الطرفان فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٢٠٢ سنة ٣ ق وفي ٢/٢/١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فعطنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب حاصل الأول منها قصور الحكم إذ لم يعتبر بدلالة المستندات المقدمة من الطاعنة وهي بما يتغير به وجه الفصل في الدعوى ذلك بأن المطعون عليه مسلم أنه لم يتسلم المبلغ المطالب به من حساب الطاعنة إلا بإذنها وفي خلال سنة ١٩٣٩ أى بعد الزواج باثنتي عشر سنة ولو أن المحكمة ألفت

بالا إلى وصولات سحب هذا المبلغ وهي صادرة من المطعون عليه لاستبانت انه يتمتع باعتبار هذا المبلغ من البائنة لانه لا يعتبر كذلك مال الزوجة الذي يستولى عليه الزوج بعد الزواج باثني عشرة سنة . كذلك أغفل الحكم الاعتبار بما ورد في عقدي شراء العقارين من أن الطاعنة كسبت بهما ملكية النصف في كل منهما وانه بذلك أصبح لها دون سواها حق الانتفاع بحصتها فيهما دون أى قيد .

« ومن حيث إن الاتفاق بين المصريين على أن تقدم الزوجة دوطلة ، بائنة تسلم إلى الزوج عند الزواج للانتفاع بغلتها في تحمل اعباء الحياة الزوجية هو اتفاق ذو طابع مالى ومن ثم يخضع لحكم القواعد العامة ولما تنصرف إليه إرادة عاقيه والعرف الجارى بين أفراد الطائفة التى ينتسبون إليها فيما لا يخالف فيه لقواعد النظام العام ولما كان العرف بين أفراد الطائفة التى ينتسب إليها المتخاصمان على فرض جواز تطبيقه بلا قيد يقضى حسبما يبين من أوراق الطعن بعدم قبول دعوى الزوج بخصوص الدوطلة بعد مضي أكثر من عشر سنوات من وقت انعقاد الزواج وكان المطعون عليه قد تسلم من الطاعنة المبلغ المطالب به خلال سنة ١٩٣٩ أى بعد انعقاد الزواج بأكثر من عشر سنوات فان اعتبار الحكم المبلغ المذكور مع ذلك من البائنة دون الاعتبار بدلالة الوصولات الصادرة من المطعون عليه وحقيقة ما اتجهت إليه إرادة الطرفين فى هذا الخصوص هو قصور يعيبه ويستوجب نقضه كما يعيبه قصور آخر إذ أغفل الاعتبار بما جاء بعقدى شراء العقارين من أن الطاعنة كسبت بهما ملكية النصف فيهما خالية من أى قيد ، ذلك بأن انتقال الملكية فى العقار وكذا إنشاء أى حق عيني

عقارى لا يكون إلا بالتسجيل . ولما كان الحكم قد ا طرح هذا الأصل استناداً إلى أن مات ملكة الطاعنة فى العقارين يعتبر جزء من البائنة وأن للمطعون عليه حق حبس حصتها فيهما وحق الانتفاع بغلتيهما مدى قيام الحياة الزوجية دون أن يعتد بدلالة العقدين المشار إليهما ودون أن يكون لقضائه سند من القانون أو من عقد مسجل منشئ للحقوق المقضى بها لما كان ذلك يكون الحكم باطلاً بطلاناً يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن على الحكم فى خصوص قضائه فى البائنة .

« ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى مخالفة الحكم للقانون إذ قضى برفض دعوى الطاعنة الخاصة بقيمة منقولاتها وذلك على أساس أنها طالبت بقيمتها دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها مع أنها أذرت المطعون عليه فى عريضة دعواها بتسليمها هذه المنقولات ونهت عليه بأنها فى حالة عدم قيامه بذلك تكلفه الحضور لسماعه الحكم بالزامة بأن يدفع إليها مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة هذه المنقولات .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن « من حق المستأنفة استرداد منقولاتها فلها أن تستردها وأن تطالب بقيمتها إذ لم توجد ولكنها لم تفعل هذا بل طلبت من أول الأمر الحكم لها بقيمتها دون أن تثبت ضياعها أو تعذر الحصول عليها مع أنه كان ينبغى أن تطلب الحكم لها بتسليمها إليها عينا فاذا تعذر ذلك حق لها المطالبة بقيمتها وهذا لا يمنعها من المطالبة من جديد بهذه المنقولات عينا إذا شاءت « وهذا الذى قرره الحكم لا عيب فيه ذلك بأن ما جاء بصحيفة دعوى الطاعنة من تكليفها المطعون عليه تسليمها هذه المنقولات لا يعدو أن يكون انذاراً منها له بذلك لم يقترن بطلب الحكم بتسليمها عينا .

٣٦٤

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

استرداد عقارى . شرط انطباق المادة ٤٦٢ من القانون المدنى القديم . أن يكون المبيع حصة شائعة فى تركة بحيث يدخل فيها جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من حقوق . عدم جواز تطبيق النص إذا كان المبيع حصة شائعة فى عين معينة .

المبدأ القانونى

جرى قضاء محكمة النقض بأن نص المادة ٤٦٢ من القانون المدنى (القديم) بشأن الاسترداد العقارى لا ينطبق إذا كان المبيع حصة شائعة فى عين معينة من التركة ، ذلك بأن محل تطبيق هذا النص هو أن يكون المبيع حصة شائعة فى تركة بحيث يدخل فيها ما يخصها فى جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من الحقوق .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ١٩٩١ سنة ٤٨ أمام محكمة منوف الجزئية يطلب أن يتملك بطريق الاسترداد العقارى العشرة القراريط المبيعة من الأولين إلى الثالثة - وفى ١٩٤٩/٢/٨ عدل دعواه الى طلب تملك ١٧ ط و ٣ س مقابل دفع ثمنها ، وذلك وفقا للمادة ٤٦٢ من القانون المدنى - القديم وفى أول يوليه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى على أساس أن الاسترداد لا يجوز الا اذا كان المبيع هو كافة الاستحقاق فى التركة ، أو كان جزءا غير معين منها ، وهو ليس كذلك فى واقعة

د ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى مخالفة الحكم للقانون إذ قضى برفض دعوى الطاعنة الخاصة بمصاغها ذلك بأن الحكم الابتدائى ذهب إلى أن الطاعنة هى التى أودعت مصاغها خزانة أحد البنوك ورتب على ذلك أن لها أن تسترده متى شاءت وجاراه فى ذلك الحكم المطعون فيه دون أن يعتبر بما أشارت إليه الطاعنة فى صحيفة استئنافها من أن مفتاح هذه الخزانة لدى المطعون عليه ومالكه لدى محكمة أول درجة من أن المصاغ مودع بالبنك باسم المطعون عليه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن مصاغها مودع فى البنك باسم المطعون عليه فلا يجوز لها أن تعيب على محكمة الاستئناف انها أغفلت الرد على واقعة لم تثبت هى أنها تحدث بها لديها ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه فقد أفاد أن محكمة الاستئناف لم تر فيما ساقته الطاعنة فى هذا الخصوص ما يستأهل منها التنبه والرد وقد أقام الحكم الابتدائى قضاءه برفض طلب الطاعنة فى خصوص المصاغ على أنها لم تقدم دليلا على أن المدعى عليه استولى عليه وأنه جاء على لسان شهود الطاعنة أنها هى التى أودعت مصاغها خزانة أحد البنوك وأنها تستطيع استرداده متى شاءت وهذا الذى قرره الحكم يفيد أن الطاعنة قد عجزت عن اثبات ادعائها بأن مفتاح هذه الخزانة كان فى حيازة المطعون عليه .

د ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم فى خصوص الأسباب الأربعة الأولى ورفض باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٠٢ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة
شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية ، وقيد
استئنافه برقم ٣٤٦ سنة ١٩٤٩ . وفي ٢٨ فبراير
سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ،
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث ان الطعن بني على سببين ،
حاصل أولها مخالفة الحكم للقانون اذ أقيم على
أن الاسترداد لا يجوز حيث يكون المبيع جزءا
معينا من الحصة الميراثية ، مع أن نص المادة
٤٦٢ عام وغير مقيد ، ومن ثم يكون الاسترداد
جائزا كلما بيع جزء من التركة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
ما أقيم عليه الحكم المظنون فيه هو ما جرى به
قضاء هذه المحكمة من أن نص المادة ٤٦٢ من
القانون المدني — القديم لا ينطبق اذا كان المبيع
حصة شائعة في عين معينة من التركة . ذلك بأنه
محل تطبيق هذا النص هو أن يكون المبيع حصة
شائعة في تركة بحيث يدخل فيها ما يخصها في جميع
مشمولاتها من عقار ومنقول وما عليها من
الحقوق .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى على الحكم
بالسبب الثاني الاخلال بحقه في الدفاع . اذ طلب
الى المحكمة نذب خبير ليتحقق أن المطعون عليها
الثانية سبق لها أن باعت من حصتها الميراثية
ما أصبح به المقدار المبيع ، موضوع الدعوى
هو كل ما بقي لها من التركة .

« ومن حيث ان هذا السبب غير منتج لما
جرى به قضاء هذه المحكمة ، على ما سبق بيانه .
وهو بعد مردود بما قرره الحكم من أن طلب
المستأنف نذب خبير لتحقيق مزاعمه الجديدة
لا يعود بأية جدوى ، وانما يهدف المستأنف من

ورائه إلى اطالة مدة النزاع بدون مسوغ .
« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن بالنسبة
لمن عدا المطعون عليه الأول على غير أساس
ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٥

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في
نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ .
الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . الفقرة الرابعة
من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه
صدر من محكمة ابتدائية في نزاع نشأ عن
تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن
الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز
على ما جرى به قضاء محكمة النقض وفقا
للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من
هذا القانون .

الحكم

« من حيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في
أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٤٧٧
سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية على الطاعن
والمطعون عليه الثاني وقال بيانا لها إن الطاعن
استأجر منه العين الميئنة بصحيفة الدعوى وقد
نص في عقد الإيجار على حظر التأجير من الباطن
وأن الطاعن قد خالف هذا الشرط وأجر من
باطنه الى المطعون عليه الثاني حجرتين اتخذهما

مكتبا له . وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني بإخلاء العين المؤجرة لأولها والمدينة بصحيفة الدعوى استناداً الى أن البند الخامس من عقد الإيجار ينص صراحة على حظر التأجير من الباطن دون الحصول مقدماً على إذن كتابي من المالك وإلى أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تشترط أيضاً الحصول على هذا الإذن .

د ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن ذلك بأن الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تكون قابلة لأي طعن .

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد صدر من محكمة ابتدائية في نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن في هذه الأحكام بطريق النقض غير جائز وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من هذا القانون .

(القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٣٦٦

١٢ يونيو سنة ١٩٥٢

قاضي الأمور المستعجلة . تقدير توافر شرط الاستعجال . موضوعي . مثال في دعوى استرداد الحيازة .

المبدأ القانوني

إن تقدير توافر شرط الاستعجال هو

ما يستقل به قاضي الأمور المستعجلة ولا معقب عليه فيه . وإذن فتمى كان الحكم إذ قضى باختصاص القضاء المستعجل وبإعادة وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض قد أقام قضاءه على ما استخلصه من توافر حالة الاستعجال في الدعوى . وعلى ما تبين للمحكمة من أن ظاهر المستندات والتحقيقات المودعة بالملف ترجح حيازة المطعون عليه الأول لها ، وأنه كان يضع يده عليها حتى نزعت منه بعد الاجراءات التي اتخذها الطاعن والتي تشوبها الحيلة وتقوم مقام الغصب . فإن هذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون كما أن تقريره لحق المطعون عليه الأول في استرداد الحيازة هو تقدير وقفي عاجل لا يمس الحق موضوع النزاع .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٠ محكمة الاسكندرية للامور المستعجلة ، وقال فيها إنه وأخته روزا عبد الله اشتريا في سنة ١٩٠٢ من عائلة الصعيدي ٣ ف و ١٢ ط بضاحية شيدى بشر ، وأنه وضع يده عايناً منذ آلت إليه ملكيتها ، ومظهر ذلك وجود بعض النخيل بها وعلامات حديدية وتأجير جزء منها إلى مستأجرين أقاموا عليها أكشاك خشبية ، وظل الحال كذلك حتى تواطأ الطاعن مع المطعون عليه الثاني واشترى منه قطعة أرض تدخل ضمن ما يملكه المطعون عليه الأول واتفقا على أن

إلى محكمة ثانى درجة والتحقيقات المودعة بالملف ترجح حيازة المطعون عليه الأول للأرض ، وأنه كان يضع يده عليها حتى نزعت منه بعد الإجراءات التى اتخذها الطاعن والتى تشوبها الحيلة وتقوم مقام الغصب وعلى أن القضاء المستعجل يختص بالفصل فى المنازعات الخاصة بوضع اليد والأمر بتسليم العقار مؤقتاً لأحد الطرفين المتنازعين وذلك دون المساس بموضوع النزاع فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه فى سببين حاصل أولهما أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ، والحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع يد المطعون عليه الأول ، قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك لأن الاستعجال المسوغ لاختصاص القضاء المستعجل غير متوافر فى الدعوى وأن الحكم مس الحق إذ تحدث عن انطباق الجدود ، ولم يكتف بالمقارنة بين عقد الطاعن وعقد المطعون عليه الأول ، بل قارن أيضاً بين العقد الصادر من المطعون عليه الأول إلى ابنه وبين عقد الطاعن فى حين أن هذه المقارنة غير صحيحة ، وأن تحديد المساحة التى اعتمدت عليه المحكمة لاقية له فى النزاع إذ هو يصدر بناء على طلب صاحب الشأن وتحت مسؤوليته ، وأن الحكم استند فى القول بوضع يد المطعون عليه الأول إلى أقوال خفيه بالتحقيقات وإلى وجود نخيل فى الأرض ، فى حين أن أقوال الخفير غير صحيحة إذ أرض النزاع ما زالت فضاء كما ثبت من محضر التسليم الرسمى المؤرخ فى ١٩٥٠/١/٧ .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى باختصاص القضاء المستعجل ، وبإعادة وضع يد المطعون عليه الأول على

يكون الاختصاص فى المنازعات الناشئة عن عقد البيع لمحكمة الجالية بالقاهرة التى يعمل فيها الطاعن كبيراً للحضرين ، وقد رفع الطاعن الدعوى رقم ٧٠٩ سنة ١٩٤٩ الجالية على المطعون عليه الثانى ، وانتهت صلحاً بين الطرفين وفى مقهى حرر محضر بتسليم الأرض موضوع النزاع ، ثم قدم الطاعن شكوى إلى النيابة من تعرض المطعون عليه الأول له فى الأرض . وتوصل بذلك إلى الحصول على أمر من النيابة بإعادة وضع يده . وطلب المطعون عليه الأول الحكم على الطاعن فى مواجهة المطعون عليه الثانى بإعادة وضع يده على الأرض وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى استناداً إلى أنه قد خلص لها من ظاهر مستندات طرفى الخصومة وأقوالها ومن الشكوى رقم ٨١ سنة ١٩٥٠ إدارى الرمل أن هناك خلافاً بين حدود القطعة المبيعة إلى الطاعن وبين حدود القطعة التى وردت فى مستندات ملكية المطعون عليه الأول . وأن حيازة المطعون عليه الأول لها غير ثابتة من المستندات المقدمة فى الدعوى أو من التحقيقات ، وأنه لإثبات الحيازة يلزم اللجوء إلى وسائل التحقيق وغيرها ، مما لا تتسع لها ولاية القضاء المستعجل ، فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٠ الاسكندرية الابتدائية ، وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، والحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض الميمنة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى تأسيساً على أن ظاهر المستندات المشار إليها فى الحكم المستأنف والمقدمة بعدئذ

سائغة تكفى لحمل الحكم فيما قضى به ولم يقدم الطاعن دليلا على التعهد المشار اليه في سبب طعنه .

« ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٥٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

٣٦٧

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

١ - قاضي الأمور المستعجلة . له أن يتناول مؤقتا في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدة في المنازعة التي يثيرها المدعى عليه فإذا استبان له عدم جديتها فانه يكون مختصا بالاجراء المطلوب . مثال .

ب - اجارة . اخلال المؤجر بالتزامه بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت بها أو عدم قيامه بالترميمات الضرورية . حق المستأجر في الحصول على ترخيص من القضاء في اجراء ذلك بنفسه . المادة ٦٨ هـ من القانون المدنى .

المبادئ القانونية

١ - لقاضي الأمور المستعجلة أن يتناول

مؤقتا في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدة في المنازعة التي يثيرها المدعى عليه فإذا استبان له عدم جديتها فانه يكون مختصا بالاجراء المطلوب . وإذن فتى كان الواقع هو أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعنة وطلب الحكم بصفة مستعجلة بتمكينه من القيام بالأعمال الضرورية الميمنة بصحيفة الدعوى وهي إعادة بناء دورة المياه بالشقة التي يستأجرها من الطاعنة والتي قامت هذه

الأرض قد أقام قضاءه على ما استخلصه من توافر حالة الاستعجال في الدعوى ، وعلى ما تبين للمحكمة من أن ظاهر المستندات والتحقيقات المودعة بالملف ترجح حيازة المطعون عليه الأول لها . وأنه كان يضع يده عليها حتى نزعت منه بعد الإجراءات التي اتخذها الطاعن والتي تشوبها الخيلة وتقوم مقام الغصب . وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون لأن تقدير توافر شرط الاستعجال هو مما يستقل به قاضى الأمور المستعجلة ولا معقب عليه فيه ، وتقديره لحق المطعون عليه الأول في استرداد حيازتها هو تقدير وقى عاجل لا يمس الحق موضوع النزاع .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثانى هو أن الطاعن قدم إلى المحكمة عقد بيع ابتدائى صادرا من المالك الحقيقى ، وقد حكم له بصحة البيع ونفاذه في القضية رقم ٧٠٩ سنة ١٩٤٩ الجالية ، وأن الحكم إذ أغفل الرد على هذا المستند كما أغفل الرد على محضر التسليم المؤرخ في ١٩٥٠/١/٧ وعلى تعهد المطعون عليه الأول بعدم تعرضه لحيازة الطاعن ، فانه يكون مشوبا بالقصور في التسليب .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بإعادة وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض موضوع النزاع قد تحدث عن المستندات المقدمة الى المحكمة ، وعن الشكوى رقم ٨١ سنة ١٩٥٠ ومحضر التسليم المؤرخ في ١٩٥٠ / ١ / ٧ واستخلص من مدلول هذه المستندات بالقدر الذى يتسع له قضاء الأمور المستعجلة أن الأرض كانت في وضع يد المطعون عليه الأول حتى نزعت منه بالإجراءات المشوبة والسابق الإشارة إليها . وهي أسباب

الآخيرة بهدمها وكانت الطاعنة قد أنكرت عليه وجود دورة مياه أصلاً في الشقة ، وكانت المحكمة إذ قضت بالترخيص للطعون عليه في اتمام دورة المياه على الوجه المبين بأسباب الحكم استأنست بالمعينة الواردة في الشكوى الإدارية وبما جاء بنسخة عقد الايجار لمعرفة أى القولين يؤيده الظاهر ولم تفصل في الحق موضوع النزاع وإنما أقامت قضاءها على ما بدا لها من الأوراق من أن وجود الطاعنة لوجود دورة المياه لا يظاهاه شيء من الجدد ، فان المحكمة لا تكون قد خالفت القانون أو مست بحكمها الحق .

٢ - إذا تأخر المؤجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ التزامه بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلبت بها أو أخل بها عليه من واجب القيام في أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية فان للمستأجر وفقاً لل المادة ٥٦٨ من القانون المدنى أن يحصل على ترخيص من القضاء في اجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصماً من الأجرة . وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه إذ رخص للطعون عليه في إقامة دورة المياه التي كانت بالعين المؤجرة وهدمت قد استند إلى المادتين ٥٦٧ ، ٥٦٨ من القانون المدنى فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

المحكمة

د من حيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن

المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٧٣٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر على الطاعنة بصحيفة قال فيها إنه استأجر منها شقة بالدور العلوى بالمنزل رقم ١٦ بحارة خيرى بأجرة شهرية مقدارها جنيهان بما فيها المياه ونظراً لعلاقة القرى بين الطرفين لم يحزر عقد ايجار إلا في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان بالشقة دورة مياه أرادت الطاعنة اصلاحها وعهدت بذلك الى أحد المقاولين فأزال الدورة ووضع السقف على المسلح ولما أراد اعادتها كما كانت منعت الطاعنة فشكاها المطعون عليه الى البوليس وعمل عن ذلك تحقيق في الشكوى الادارية رقم ٣٩٩٨ سنة ١٩٥٠ الوالى وتبين من معاينة البوليس صحة الشكوى وطلب الحكم بصفة مستعجلة بتعيينه من اجراء الاعمال الضرورية المبينة بصحيفة الدعوى . ودفعت الطاعنة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى على أساس أن الحكم فيها يمس الحق إذ هي تشكر أن المسكن كان يحتوى على دورة مياه ثم أزيلت وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة بعدم الاختصاص فاستأنف المطعون عليه وقيد استئنافه برقم ١٢٩٦ سنة ١٩٥٠ . وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بالغاء الحكم المستأنف والترخيص للطعون عليه في اتمام دورة المياه على الوجه المبين بأسباب الحكم فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ مس قضاؤه الحق ذلك بأن الطاعنة دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل تأسيساً على أن النزاع

بينها وبين المطعون عليه أساسه واقعة غير ثابتة في الأوراق وأن اثباتها بطريقة من الطرق التي رسمها القانون مما يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل ويعتبر قضاء في صميم الموضوع إذ أنكرت الطاعنة وجود دورة مياه للسكن أصلاً فما كان للحكمة أن تبني حكمها على أساس ثبوت هذه الواقعة مع أن دفاع الطاعنة يؤيده أن نسختي عقد الإيجار ثابت بهما أمران متعارضان أولهما ما جاء في صلتهما من أن المياه على المستأجر وثانيهما ما أضيف على هامشهما بخط المطعون عليه من أن الأجرة تشمل مقابل استهلاك المياه وهذا التعارض ما كان ليقوم لو أن مسألة المياه كانت محل بحث بين الطرفين . كما يؤيده أن الإضافة الموجودة بهامش العقدين هي بخط المطعون عليه وحده مما يجعل موضوع المياه مشوباً بالغموض — وما كان يجوز للحكمة مع ذلك الخوض في الموضوع ولا يشفع لها في ذلك الاستناد إلى معاينة جندي البوليس لأن رجل لا خبرة له بفن العمارة ولا تصلح معاينته سنداً للمطعون عليه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم من أن المحكمة استأنست بالمعاينة الواردة في الشكوى الإدارية وبما جاء بنسختي عقد الإيجار في سعيها لمعرفة أي القولين يؤيده الظاهر ولم تفصل في الحق موضوع النزاع وإنما أقامت قضاءها على ما بدا لها من الأوراق من أن وجود الطاعنة لوجود دورة المياه لا يظاھر شيء من الجدد ولما كان للقاضي المستعجل أن يتناول مؤقتاً في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدد في المنازعة فإذا استبان له عدم جديتها فإنه يكون محتصاً بالأجراء المطلوب . لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون أو مست بحكمها الحق .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ استند في قضاءه إلى المادتين ٥٦٧ و ٥٦٨ من القانون المدني مع أنهما لا تؤديان إلى ما قضى به من الترخيص إلى المطعون عليه في اتمام دورة المياه ذلك بأن مدلول هاتين المادتين هو أن المؤجر ملزم بأن يبقى العين المؤجرة بحالتها التي أجرت بها ولما كانت الطاعنة تنكر وجود دورة مياه بالسكن عند تأجيرها فإن الدعوى تخرج من نطاق هاتين المادتين وتقوم على ادعاء بالتعرض للمستأجر في مرفق من مرافق العين المؤجرة إن صح كان له أن يطلب فسخ العقد أو تنقيص الأجرة ولا محل لهذين الطلبين لدى القضاء المستعجل كما أن المطعون عليه لم يطلبهما .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه سواء اعتبر هدم دورة المياه إخلالاً بما على المؤجر من واجب صيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت بها أو إخلالاً بما عليه من واجب القيام في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية فإن للمستأجر وفقاً للمادة ٥٦٨ من القانون المدني — إذا تأخر المؤجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ أي الالتزامين أن يحصل على ترخيص من القضاء في اجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصماً من الأجرة — ومن ذلك يبين أن الحكم إذ استند في قضاؤه بالترخيص للمطعون عليه في إقامة دورة المياه إلى هاتين المادتين قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابته التناقض إذ صرح للمطعون عليه في منظوقه بأن يتم دورة المياه مع أنه قرر في الأسباب أنه يبين من ظروف الدعوى أن الضرر حاق بالمطعون عليه من جراء حرمانه من الانتفاع

سند قانوني . قضاؤه بطرد هذا المستأجر من الدين .
النعمى على الحكم بأنه من أصل الحق أو خالف
القانون . على غير أساس .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل
تقرير اختصاص القضاء المستعجل ليتخذ
اجراءاً وقتياً عاجلاً له أن يتحسس وجه
جدية النزاع في ادعاء تجديد عقد الايجار
لا ليفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما
يبدو له من النظرة الاولى أنه وجه الصواب
في الاجراء المطلوب وكان قد أقام قضاءه
باختصاصه وطرد الطاعن من العين المؤجرة
على ما استخلصه من ظاهر المستندات المقدمة
إلى المحكمة من أن عقد الايجار قد انتهت
مدته بلا حاجة إلى تنبيه وأن المتعاقدين قد
اتفقا على وجوب تسليم العين المؤجرة عند
نهاية المدة بدليل أن الطاعن قبل نهاية عقده
وقبل أى ادعاء منه بتجديده قد اشترك في
مزايدة أشهرت لتأجير الأطنان عن المدة
التالية لانتهاه عقده ولم تقبل المطعون عليها
ارساء المزااد عليه وأنه بذلك يصبح وضع
يده من غير سند وبمباشرة غصب يبرر الالتجاء
إلى القضاء المستعجل لازالته ، وكان هذا
الذى ذهب إليه الحكم ليس فيه مساس بالحق
بل يفيد أن ادعاء الطاعن بتجديد العقد يبدو
أنه ادعاء غير جدى ، فان الحكم لا يكون
قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من

بدورة المياه الخاصة بمسكنه وهى فى القليسل
مرحاض تصل إليه المياه . ووجه التناقض أن
المحكمة بعد أن تثبتت أنها لا تعرف إذا كان
المرفق المعطل هو دورة مياه كاملة أو مرحاض
فقط حكمت بالترخيص للمطعون عليه فى اتمام
دورة مياه كاملة فى حين أن المعاينة التى استندت
إليها أثبتت أن دورة المياه معدومة وأن الأمر
يقتضى انشاء لا اكالا وليس أدل على أن قضاءها
هو قضاء فى صميم الموضوع من أنه لو ترك المطعون
عليه فى اتمام الدورة أو بنائها أو بناء مرحاض
لزال معالم المكان الذى ستقام فيه الدورة بما
يتعذر معه فى المستقبل عند طرح الموضوع أمام
محكمة الموضوع تبين الحالة السابقة على هذا الحكم
وبالتالى ضياع حق الطاعنة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
منطوق الحكم أحال فى بيان الدورة على ما جاء
فى أسبابه من أن الثابت من المعاينة التى أجراها
البوليس أن مواسير المياه والمجارى ما زالت
باقية بمكان الدورة المهدومة كما أن المساح جديد
ومن ذلك يبين أن ما قضى به المنطوق من الترخيص
للمطعون عليه فى اتمام دورة المياه إنما كان على
هدى الآثار الباقية منها والتى أثبتتها المعاينة .

« ومن حيث إنه يبين بما سبق أن الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(ال قضية رقم ١٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة
أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد
وشاحى ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين).

٣٦٨

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

قاضي الأمور المستعجلة . استظهاره من أوراق الدعوى
أن عقد المستأجر قد انتهت مدته وأن الادعاء بتجديده
ضئيل غير جدى وأنه أصبح يضع يده على العين بلا

١٥ من يناير سنة ١٩٥١ بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣٥٠٠ سنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف مستعجل مصر بعدم قبول الطاعن خصما ثالثا وباقامة المطعون عليها حارسة وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٢٩٤ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر طالبة فيها بصفتها حارسة طرد الطاعن من الأطنان المؤجرة له لوضع يده عليها من غير سند لأن عقد الإيجار المؤرخ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذى استأجر به تلك الأطنان قال انتهت مدته في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ فدفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وفي ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وطلبت الغاؤه وقيد استئنافها برقم ٤٨١ سنة ١٩٥١ مدنى مستأنف مستعجل مصر وفي ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبطرد الطاعن من الأطنان المأجرة بعقد الإيجار المؤرخ في ١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ فقرر الطاعن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل الأول والثانى منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف المادة ٥٩٩ من القانون المدنى ذلك بأن الطاعن دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطرد استنادا إلى أن عقد الإيجار قد تجدد ضمنا لبقائه ستة أشهر في العين المؤجرة بعد أن هيا الأرض للزراعة ثم ظل منتفعا بها بعلم الناظرين ودون اعتراض منهما من تاريخ نهاية العقد في ٣٠

الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها أقيمت هي وشقيقتها السيدة زينب هانم رضا ناظرتين على وقف المرحومة أمينة هانم بولى دون أن يكون لإحدهما حق الانفراد بالنظر . وبموجب عقد إيجار مؤرخ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ أجرت الناظرتان إلى الطاعن ابن السيدة زينب هانم خمسين فدانا من أطنان الوقف باثني عشر جنيها للفدان لمدة سنتين ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ ولما قاربت مدة الإيجار على الانتهاء عقدت الناظرتان في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ جلسة مزاد لتأجير الأطنان لمدة سنة جديدة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ ونص في البند الثالث من قائمة المزاد على أن من يرسو عليه المزاد يعلن في حالة قبول المزايدة بخطاب مسجل في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها وقدم الطاعن عطاء مقداره اثنا عشر جنيها للفدان فلم تقبل المطعون عليها عطاءه ولم توافقها الناظرة الأخرى على ذلك وتمسكت برسو المزاد على ولدها الطاعن . وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ عقدت المطعون عليها جلسة مزاد أخرى قدم فيها الأستاذ صلاح الدين عزب الحامى عطاء مقداره تسعة عشر جنيها للفدان ووافقت المطعون عليها على هذا العطاء هي وأحد عشر مستحقا حضروا في جلسة المزايدة التي لم تشهدا الناظرة الأخرى ثم أقامت المطعون عليها دعوى بعزل شقيقتها من النظر وأردفتها بدعوى حراسة على أعيان الوقف أعلنت صحيفتها في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تدخل الطاعن فيها خصما ثالثا منضميا إلى والدته فقضى ابتدائيا في ٢٨ من نوفمبر ١٩٥٠ برفض طلب تدخله وبرفض دعوى الحراسة فاستأنفت المطعون عليها فقضى نهائيا في

سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى تاريخ رفع الدعوى المعلنة إليه في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ غير أن الحكم قضى بالاختصاص والطرء مع أنه قام بين طرفي الخصومة نزاع جدي في شأن تجديد العقد يمتنع معه اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لمسأسته بالحق .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لما كان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تقرير اختصاص القضاء المستعجل ليتخذ إجراءاً وقتياً عاجلاً له أن يتحسس وجه جدية النزاع في ادعاء التجديد لا ليفصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب قد أقام قضاءه باختصاصه وطرء الطاعن من العين المؤجرة على ما استخلصه من ظاهر المستندات المقدمة إلى المحكمة من أن عقد إيجار أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ قد انتهت مدته في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ بلا حاجة إلى تنبيه لم يشترط به وأن المتعاقدين قد اتفقا على وجوب تسليم العين المؤجرة عند نهاية المدة بدليل أن الطاعن قبل نهاية عقده وقبل أي ادعاء منه بتجديده قد اشترك في مزايدة ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ فلم تقبل المطعون عليها ارساء المزايدة عليه وأنه بذلك يصبح وضع يده من غير سند وبمثابة غصب يبرر الالتجاء إلى القضاء المستعجل لازالته وكان هذا الذي ذهب إليه الحكم ليس فيه مساس بالحق بل يفيد أن ادعاء الطاعن بتجديد العقد يبدو أنه ادعاء غير جدي لما كان ذلك لا يكون الحكم قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف الواقع والثابت من المستندات

إذ أقام قضاءه بعدم تجديد العقد تجديداً ضمناً على أن نزاعاً قام بين الناظرين على تأجير الأرض للطاعن وأن هذا النزاع كان قد بدأ عند ما قدم الطاعن عطاءه في مزايدة ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ ولم تقبلها المطعون عليها مع أن النزاع لم ينشأ إلا بعد تجديد عقد الإيجار في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ ثم حددت المطعون عليها في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ جلسة ثانية للمزايدة فلم توافق عليها الناظرة الأخرى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما استظهرته المحكمة من أوراق الدعوى من أن عقد الإيجار لم يتجدد لأن سكوت جهة الوقف لا يفيد الرضا باستمراره وأن الخلاف بين الناظرين يدل على أن المطعون عليها كانت غير راغبة في التأجير للطاعن عند ما قدم عطاءه في مزاد ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ لأنه غير متناسب مع أجره المثل وهذا الذي أورده الحكم لاختلافه فيه لما هو ثابت بالأوراق .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٣٦٩

١٢ يونيو سنة ١٩٥٢

أ - نقض . طعن . حجر . القرارات الصادرة برفض طلب توقيع الحجر . الطعن فيها بطريق النقض . جائز .

ب - حجر . قرار برفض توقيعه . تأسيسه على اعتبارين . الأول أن تصرفات المطلوب الحجر عليه صورية مطلقة فلم يترتب عليها خروج ماله من ملكه . والثاني أن هذه التصرفات يفرض أنها ليست صورية مطلقة فأنها تعتبر هبة في صورة عقد بيع إلى الزوجة الأولى للمطلوب الحجر عليه وأولاده منها . عدم صلاحية الاعتبار الأول لتقريره الصورية في غير مواجهة المنصرف إليها .

ولعدم صدور اقرار منها بصورة هذه التصرفات صورية مطلقة بحيث ينعدم كل أثر لها. عدم صلاحية الاعتبار الثاني لا يبنائه على تصور خاطيء . تأثر المحكمة بالاعتبارين السالف ذكرهما في وصف تصرفات المطوب الحجر عليه وبالتالي في تكييف حالته . خطأ في القانون موجب لنقض القرار .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات أجازت الطعن بطريق النقض في القرارات الصادرة (في الحجر) ولم تقل القرارات الصادرة (بالحجر) ، على نحو ما جاء بها في خصوص القرارات الصادرة باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر . وهذه المغايرة في التعبير تقتضي المغايرة في المعنى المقصود . ولما كان المقصود بصريح لفظ هذه المادة هو قصر الحق في الطعن بالنقض على القرارات الصادرة باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر دون القرارات الصادرة برفض طلب استمرارها ، فإن المعنى المقصود في شأن القرارات الصادرة (في الحجر) هو لزوما جواز الطعن بالنقض فيها جميعا أي سواء أكانت صادرة بتوقيع الحجر أم برفض طلب توقيعه . وهذا المعنى هو وحده الذي يستقيم مع تخويل النيابة العامة حق الطعن بالنقض في القرارات الصادرة (في الحجر) ذلك بأنه إذا كان المقصود من هذه العبارة القرارات الصادرة بتوقيع الحجر دون القرارات الصادرة برفض توقيعه لما جاز للنيابة العامة أيضا أن تطعن بالنقض في قرار صدر برفض طلب توقيع

حجر قدمته هي مباشرة الى المحكمة وفقا لنص المادة ٩٩٨ مرافعات . وفي هذا تعظيم لحق النيابة في الطعن بالنقض من غير سند أو علة ظاهرة وعلى الرغم من كون حقها في الطعن مقررأ بصفة مطلقة . كما أن (من صدر ضده القرار) هو كل من يعتبر محكوما عليه به . ويعتبر كذلك من رفض القرار طلبه والزامه بمصروفاته فله بهذا الوصف حق الطعن فيه وفقا للأصل العام المقرر بالمادة ٢٧٧ مرافعات والذي أشارت المادة ١٠١٧ مرافعات وجوب تطبيقه على طرق الطعن في القرارات الصادرة في الولاية على المال . وبذلك يكون القرار المطعون فيه والصادر برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليه من القرارات الصادرة (في الحجر) والتي يصح الطعن فيها بالنقض من الطاعنة باعتبار أن مدلول عبارة (من صدر ضده القرار) يشملها . أما ما جاء بالمذكرة الايضاحية في خصوص قصر الطعن بالنقض على القرارات الصادرة بتوقيع الحجر فانه لا يتفق وعبرة المادة ١٠٢٥ مرافعات ومن شأنه أن يعطل في بعض الصور بعض الأحكام الواردة بها وكذلك لا يصح التعويل على ماورد فيها من القول بقصر الطعن بطريق النقض على من صدر ضده القرار كما هو الحال في المعارضة إذ يبين عدم جواز هذا التشبيه من مقارنة نص المادة ١٠٢١ بنص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات . فالمادة الأولى لم تقتصر على بيان

القرارات الغيابية الصادرة في مسائل الولاية على المال التي تجوز فيها المعارضة بل حددت أيضا الأشخاص الذين تقبل منهم فقصرت هذا الحق في مادة الحجر على المطلوب الحجر عليه في القرارات الصادرة بأجراء من الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٥ مرافعات أو بتوقيع الحجر في حين أن المادة ١٠٢٥ وهي تحدد القرارات التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ذكرت القرارات الصادرة في الحجر واجازت الطعن فيها للنيابة العامة ولمن صدر ضده القرار . وهو ما يفيد المناورة بين أحكام المادتين ويمتنع معه قياس الأحوال التي يصح فيها الطعن بطريق النقض والأشخاص الذين يقبل منهم على ما هو مقرر في مادة المعارضة . ولما تقدم يكون الدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض في غير محله ويتعين رفضه .

٢ - متى كانت المحكمة إذ قضت برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليه أقامت قضاءها على أنها تستشف صورية التصرفات الصادرة منه من خلو العقود المحررة عنها من ذكر أي مقابل ومن تقرير زوجته المشتري في تحقيقات النيابة أنها لم تدفع ثمنها ما ، وأخيرا من أقوال المطعون عليه في جلسة المرافعة بأنه لجأ إلى هذه التصرفات الصورية للمحافظة على ماله من كثرة ارهاق الطاعنة له بالطلبات ولكثرة المشاكل التي أوجدته فيها . وانتهت المحكمة من ذلك إلى أن ثروة المطعون عليه

لا تزال في ملكه سليمة لم تمس ثم أضافت إلى ما تقدم أنه (مع فرض أن المطعون عليه قد أراد بهذه التصرفات أن يتبرع لزوجته المسيحية وأولاده منها فعمل على أن يكون هذا التبرع في صورة عقد بيع . وذلك لإبعاد هذه الثروة من أن تعبت بها أطاع الطاعنة وأن هذا الاجراء لا يدل على سفه أو غفلة المطعون عليه لأنه اجراء لغرض لا يتعارض مع الشرع أو القانون - فانه يستفاد من هذه الأسباب أن المحكمة قد تأثرت في تكييف التصرفات التي صدرت من المطعون عليه بأنها لا تخالف مقتضى العقل والشرع باعتبارين أساسيين . الأول أنها تستشف صورية هذه التصرفات من القرائن التي فصلتها . والثاني أنه مع فرض عدم صورية هذه التصرفات فأنها تكون تبرعا في صورة عقود بيع إلى زوجته المسيحية وأولاده منها مع أن حقيقة الواقع هي أنها إنما صدرت إلى زوجته المذكورة دون أولاده منها ولما كان الاعتبار الأول الذي بنى عليه القرار وهو مظنة الصورية المطلقة لا يصلح للحلله مادامت صورية التصرفات المذكورة لم تقرر في وجه ذوى الشأن فيها على وجه يعتد به قانونا وبزول به كل أثر لها وكان الاعتبار الثاني لا يستقيم معه الحكم بعد أن أثبت في موضوع آخر منه أن التصرفات المذكورة قد صدرت من المطعون عليه إلى زوجته وحدها دون أولاده منها وهو ما يطابق الواقع مما حدا بالطاعنة إلى القول بأن المحكمة

في تقريرها المخالف للواقع تصورت خطأ أن الأموال المنصرفة فيها للزوجة الأولى ستؤول حتماً عند وفاتها إلى أولاده منها مع أن أغلبهم قصر يتبعون دين أبيهم ولم تلق بالآل إلى مانع الإرث بين الأولاد القصر وأمههم بسبب اختلاف الدين. لما كان ذلك - وكان للاعتبارين السابق بيانها أثرهما في تكوين رأى المحكمة في وصف التصرفات المشار إليها بعدم مخالفتها لمقتضى العقل والشرع وبالتالي في تكييف حالة المطلوب الحجر عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه برفض طلب الحجر على أساس مخالف للقانون بما يستوجب نقضه.

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز الطعن بالنقض في القرار المطعون فيه - استناداً إلى أن المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن بطريق النقض إلا في القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أما القرارات الصادرة برفض طلب الحجر فإنه لا يصح الطعن فيها بهذا الطريق - واستند في ذلك إلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ من قصر الطعن بالنقض على القرارات الصادرة بتوقيع الحجر . فقد جاء بها (إن الحق في الطعن مقصور على القرار الذي يصدر بتوقيع الحجر أو رفضه) وتأيداً لهذا الدفع تمسك الدفاع عن المطعون عليه في جلسة المرافعة بأن عبارة المادة ١٠٢٥ المذكورة صريحة في قصر حق الطعن بالنقض على النيابة العامة د ومن صدر ضده القرار ، - أن المقصود بهذه العبارة الأخيرة هو من يتأثر بالقرار

تأثراً مباشراً بحيث يعتبر أنه محكوم عليه به - ولا يعتبر كذلك من ذوى الشأن من رفض طلبه . ومن حيث إن هذا الدفع مردود أولاً : بأن المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات أجازت الطعن بطريق النقض في القرارات الصادرة د في الحجر ، ولم تقل القرارات الصادرة د بالحجر ، على نحو ما جاء بها في خصوص القرارات د الصادرة باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر ، - وهذه المفاخرة في التعبير تقتضى المفاخرة في المعنى المقصود ، ولما كان المقصود بصريح لفظ هذه المادة هو قصر الحق في الطعن بالنقض على القرارات الصادرة باستمرار الولاية أو الوصايا على القاصر دون القرارات الصادرة برفض طلب استمرارها . فإن المعنى المقصود في شأن القرارات الصادرة د في الحجر ، هو لزوماً جواز الطعن بالنقض فيها جميعاً أى سواء كانت صادرة بتوقيع الحجر أم برفض طلب توقيعه . وهذا المعنى هو وحده الذى يستقيم مع تخويل النيابة العامة حق الطعن بالنقض في القرارات الصادرة د في الحجر ، ذلك بأنه إذا كان المقصود من هذه العبارة القرارات الصادرة بتوقيع الحجر دون القرارات الصادرة برفض توقيعه لما جاز للنيابة العامة أيضاً أن تطعن بالنقض في قرار صدر برفض طلب توقيع حجر قدمته هى مباشرة إلى المحكمة وفقاً لنص المادة ٩٩٨ مرافعات - وفي هذا تعطيل لحق النيابة في الطعن بالنقض من غير سبب أو علة ظاهرة . وعلى الرغم من كون حقها في الطعن مقررأ بصفة مطلقة - ومردود ثانياً - بأن د من صدر ضده القرار ، هو كل من يعتبر محكوماً عليه به - ويعتبر كذلك من رفض القرار طلبه وألزمه بمصروفاته فله بهذا الوصف حق الطعن فيه وفقاً للأصل العام المقرر

بالمادة ٣٧٧ مرافعات والذي أشارت المادة ١٠١٧ مرافعات بوجوب تطبيقه على طرق الطعن القرارات الصادرة في الولاية على المال - وبذلك يكون القرار المطعون فيه والصادر برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليه من القرارات الصادرة في الحجر، والتي يصح الطعن فيها بالنقض من الطاعة . باعتبار أن مدلول عبارة « من صدر ضده القرار » يشملها - أما ما جاء بالمذكرة الإيضاحية في خصوص قصر الطعن بالنقض على القرارات الصادرة بتوقيع الحجر فإنه لا يتفق وعبرة المادة ١٠٢٥ مرافعات ومن شأنه أن يعطل في بعض المسور بعض الأحكام الواردة بها وكذلك لا يصح التعويل على ما ورد فيها من القول بقصر الطعن بطريق النقض على من صدر ضده القرار كما هو الحال في المعارضة إذ يبين عدم جواز هذا التشبيه من مقارنة نص المادة ١٠٢١ بنص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات ، فالمادة الأولى . لم تقتصر على بيان القرارات الخائية الصادرة في مسائل الولاية على المال التي تجوز فيها المعارضة بل حددت أيضاً الأشخاص الذين تقبل منهم . فقصر هذا الحق في مادة الحجر على المطلوب الحجر عليه في القرارات الصادرة بإجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٥ مرافعات أو بتوقيع الحجر في حين أن المادة ١٠٢٥ وهي تحدد القرارات التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ذكرت القرارات الصادرة في الحجر وأجازت الطعن فيها للنيابة العامة ولمن صدر ضده القرار . وهو ما يفيد المغايرة بين أحكام المادتين ويمتنع معه قياس الأحوال التي يصح فيها الطعن بطريق النقض والأشخاص الذين يقبل منهم على ما هو مقرر في مادة المعارضة - ولما تقدم يكون

الدفع بعدم جواز الطعن في غير محله ويتعين رفضه « ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة طلبت في ١٩٤٩/٩/٢٢ من محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٥٠ الأزبكية كلى توقيع الحجر على المطعون عليه للسفـه والغفلة بوصف أنها قد تزوجت منه في سنة ١٩٤٣ بعد اسلامه ورزقت منه بولدين فأصبحت لها بذلك مصلحة في المحافظة على أمواله وطلب الحجر عليه وقالت في مبررات طلب الحجر إنه تصرف إلى زوجته الأولى السيدة سيسيليا يعقوب في كل ما يملك وبذلك تجرد من كل ثروته فقد باع إليها حصته في شركة بشارة حبش ومقدارها الثلث بعقد ثابت التاريخ في ١٩٤٩/٤/١٩ - وبمقدار ثان مسجل في ١٩٤٩/٨/٣١ باع إليها حصته وهي الثلث كذلك في المنزل الكائن بشارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة - وأخيراً طلب إلى مأمورية الشهر العقاري اتخاذ إجراءات شريعه إلى زوجته المذكورة ٥٣ ف و ٦ ط و ٣ س بناحتي البركة والقليج مركز الخانكة وأضافت إلى ما تقدم أن المطلوب الحجر عليه مدمن على لعب القمار ويخسر فيه مبالغ غير قليلة - وقد حققت النيابة العامة حالة المطعون عليه والتصرفات المذكورة التي صدرت منه وانضمت إلى الطالبة في طلب الحجر وفي ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتوقيع الحجر عليه للسفـه والغفلة وذلك على أساس أن التصرفات التي صدرت منه إلى زوجته الأولى خلال الثلاثة الأشهر المبتدئة في النصف الثاني من شهر إبريل سنة ١٩٤٩ قد صدرت منه بدون

في حدود العقل والحيلة وأن ما خسره فيه لا يجاوز خمسمائة جنيه وهو مبلغ بالنسبة إلى ثراء المطعون عليه وحالته الاجتماعية لا يدل إطلاقاً على أنه قد بدد جزءاً محسوساً من ثروته أو أنه يخشى على تبديد هذه الثروة في هذا الطريق . وانتهت المحكمة بناء على ما تقدم إلى إلغاء الحكم المستأنف ورفع دعوى الحجر فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه في موضعين : الأول : أنه إذ أقام قضاءه برفض طلب الحجر على افتراض صورية التصرفات التي صدرت من المطعون عليه وأنها لم تخرج ماله من ملكه قد بنى على مظنة الصورية مع أن السيدة سيسيليا يعقوب التي صدرت إليها هذه التصرفات لم تكن خصماً في دعوى الحجر وليس في أوراق الدعوى اقراراً منها بصورتها - ولما كان التقرير بصورية هذه التصرفات لا يكون أساساً سليماً للحكم برفض طلب الحجر إلا إذا كان هذا التقرير قد صدر به حكم من المحكمة المختصة في وجه ذوى الشأن فيه أو تكون المتصرف إليها قد أقرت بهذه الصورية وهو مالم يحصل في واقعة الدعوى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والثاني ، إذ أقام قضاءه على أن التصرفات المشار إليها بفرض أنها ليست صورية فإنها لا تعدو أن تكون تبرعاً منه إلى زوجته السيدة سيسيليا وأولاده منها في صورة عقود بيع مع أن هذه التصرفات قد صدرت إلى السيدة سيسيليا وحدها دون أولادها منه على ما قرره الحكم في موضع آخر منه - ولما كان الحكم لم يفصح عن سنده في تقرير أن هذه التصرفات

مسوغة ظاهر . فهي إما أن تكون قد صدرت منه بدون مقابل بقصد أن يتجرد بها عن ملكه وأما أن يكون قد صور صدورهما منه على خلاف الواقع ليحرم الطاعنة وولديها من حقوق ثابتة لهم عليه حال حياته وبعد مماته فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة - وقيد استئنافه بالجدول الحسبي العالي برقم ١٠ سنة ١٩٥٠ وقد بناء على سببين الأول انعدام صفة الطاعنة في طلب الحجر عليه والثاني انعدام مبررات الحجر . وقد خلصت المحكمة من مناقشة السبب الأول إلى أن صفة الطاعنة في طلب الحجر هي صفة صحيحة وثابتة . وقالت في خصوص السبب الثاني إنها تستشف صورية التصرفات الصادرة من المطعون عليه من خلو العقود المحررة عنها من ذكر أى مقابل ومن تقرير المشتري السيدة سيسيليا يعقوب في تحقيقات النيابة أنها لم تدفع ثمناً ما وأخيراً من أقوال المطعون عليه في جلسة المرافعة بأنه لجأ إلى هذه التصرفات الصورية للحفاظ على ماله من كثرة ارهاق الطاعنة له بالطلبات ولكثرة المشاكل التي أوجدته فيها . وانتهت المحكمة من ذلك إلى أن ثروة المطعون عليه لا تزال في ملكه سليمة لم تمس . ثم أضافت إلى ما تقدم أنه د مع فرض أن المطعون عليه قد أراد بهذه التصرفات أن يتبرع لزوجته السيدة سيسيليا وأولاده منها فعمل على أن يكون هذا التبرع في صورة عقود بيع . وذلك لابعاد هذه الثروة من أن تعبت بها أطماع الطاعنة فإن هذا الاجراء لا يدل على سفه أو غفلة المطعون عليه لأنه اجراء لغرض لا يتعارض مع الشرع أو القانون ، - وقالت عن لعبه الميسر إنه نوع من التسلية الاجتماعية التي يمارسها أمثاله من الأغنياء

وهو مظنة الصورية المطلقة لا يصلح لحمله مادامت صورية التصرفات المذكورة لم تقرر في وجه ذوى الشأن فيها على وجه يعتد به قانوناً ويزول به كل أثر لها وكان الاعتبار الثانى لا يستقيم معه الحكم بعد أن أثبت في موضع آخر منه أن التصرفات المذكورة قد صدرت من المطعون عليه إلى زوجته السيدة سيسيليا وحدها دون أولاده منها وهو ما يطابق الواقع بما حدا بالطاعنة إلى القول بأن المحكمة في تقريرها المخالف للواقع تصورت خطأ أن الأموال المتصرف فيها للزوجة الأولى ستؤول حتماً عند وفاتها إلى أولاده منها مع أن أغلبهم قصر يتبعون دين أبيهم ولم تلق بالآلى مانع الارث بين الأولاد القصر وأهم بسبب اختلاف الدين — لما كان ذلك — وكان للاعتبارين السابق بيانها أثرهما في تكوين رأى المحكمة في وصف التصرفات المشار إليها بعدم مخالفتها لمقتضى العقل والشرع وبالتالي في تكييف حالة المطلوب الحجر عليه فان الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه برفض طلب الحجر على أساس مخالف للقانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

(القضية رقم ١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال وسامحان ثابت وعبد نجيب أحمد وأحمد العروسي المستشارين) .

تتضمن تبرعاً لمصلحة أولاد المطعون عليه من السيدة سيسيليا مع أنها لم تصدر إليهم فانه لا تعليل لهذا التقرير إلا أن تكون المحكمة قد تصورت خطأ أن الأولاد المشار إليهم يرثون أمهم عند وفاتها وبذلك تؤول إليهم الأموال المتصرف فيها — مع أن من هؤلاء الأولاد قصر يتبعون دين أبيهم بعد اسلامه ومن ثم فلا يرثون أمهم بسبب اختلاف الدين . وبذلك تكون المحكمة إذ وصفت هذه التصرفات على اعتبار أنها تبرع بأنها لا تخالف موجب العقل والشرع قد صدرت عن فهم غير صحيح قانوناً .

« ومن حيث إن هذا النعى بشقيه في محله ذلك بأن المحكمة أقامت قضاءها برفض طلب الحجر على الأسباب السابق إيرادها ولما كان المستفاد منها هو أن المحكمة قد تأثرت في تكييف التصرفات التى صدرت من المطعون عليه بأنها لا تخالف مقتضى العقل والشرع باعتبارين أساسيين . الأول أنها تستشف صورية هذه التصرفات من القرائن التى فصلتها . والثانى أنه مع فرض عدم صورية هذه التصرفات فانها تكون تبرعاً في صورة عقود بيع إلى السيدة سيسيليا وأولاده منها مع أن حقيقة الواقع هي أنها إنما صدرت إلى السيدة سيسيليا دون أولاده منها وكان الاعتبار الأول الذى بنى عليه القرار

قَضَاءُ الْمَخَالَئِكِ الْفُكَايَةِ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

٣٧٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣

- ١ - بيع . تأجيل نقل الملكية على استيفاء الثمن . جوازه .
- ب - تأميمات . امتياز البائع . هل هناك تلازم بين قيد الامتياز وبين تسجيل العقد . لا تلازم .
- ج - قانون الاصلاح الزراعى . تفسير المصود منه مدى الاعتداد بالتصرفات في تطبيق أحكامه . معنى ذلك هل لمصلحة الشهر العقارى الامتناع عن تسجيل عقد ثابت التاريخ قبل صدور ذلك القانون . انتفاء ذلك .
- د - قانون الاصلاح الزراعى . ما هى الاراضى التى تعد بورا .
- ه - نظرية الظروف الطارئة . وهل تطبق فى عقود البيع المؤجلة التنفيذ ؟ هل يعد قانون الاصلاح الزراعى من بين هذه الظروف ؟ هل يجوز فسخ العقد .

المبادئ القانونية

- ١ - من المسلم به قانونا امكان تعليق نقل الملكية على استيفاء الثمن إعمالا لصريح نص المادة ٣٠ من القانون المدنى الجديد وهو نص مستحدث لم يكن له نظير فى القانون المدنى القديم . فاذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع . فاذا ماوفيت الاقساط جميعا فان انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع .

٢ - أوضحت المادة ١١٤٧ من القانون المدنى الجديد مدى التميز بين قيد الامتياز وبين تسجيل العقد واستبان ألا تلازم ولا صلة بينهما بدليل أن المادة توجب قيد الامتياز حتى ولو كان البيع مسجلا . وذلك على خلاف المادة ٦٠١ من المجموعة المدنية الملغاة .

٣ - حكم المادة الأولى من قانون الاصلاح الزراعى دائم وشرع بالنسبة الى المستقبل ويسرى ابتداء من صدور القانون والعمل به . أما المادة الثالثة فهى تنظم تصفية تركة الماضى من الملكيات الزراعية الكبيرة وتقرر الاستيلاء على مايزيد على المائتى فدان منها . والعقود التى يترتب عليها تملك الشخص أكثر من مائتى فدان إذا كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون فانها تصح ويحوز تسجيلها وتسرى على المتصرف اليه أحكام القانون من حيث الاستيلاء على المساحة الزائدة ولا يمكن أن يعد مثل هذا العقد باطلا بل يدخل القدر المبيع فى ملكية المشتري ويخضع لحكم الاستيلاء .

٤ - الاراضى البور فى معنى قانون الاصلاح الزراعى هى الاراضى التى لم تزرع اطلاقا أو التى استصلحت حديثا ولم يمض

على تاريخ تملكها أو البدء في استصلاحها خمسة وعشرون عاما . ففي هذا التفسير تشجيع للبلاك على البدء بالاستصلاح .

٥ - اصدار قانون الاصلاح الزراعى أنتج انخفاضا كبيرا في ثمن الاطيان الزراعية وفي قيمتها الإيجارية وتسبب عنه هبوط محسوس في اثمان المحاصيل الزراعية وارتفاع في أجر العامل الزراعى وقد تحققت فيه جميع شرائط نظرية الظروف الطارئة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من القانون المدنى الجديد . فعقد البيع المؤجل التنفيذ الذى أبرم قبل قيام الثورة فيه هسر للمشتري ومن حق المحكمة أن ترد التزامه المرهق إلى الحد المعقول .

٦ - أساس نظرية الظروف الطارئة هو تضحية من الجانبين وليس إخلاء أيهما من التزامه بمعنى أن يتحمل كل منهما شيئا من الخسارة فلا يجهوز من ثم فسخ العقد .

المحكمة

من حيث إن المدعى أقام دعواه على سند الوقائع الموضحة بالصحيفة الافتتاحية المعلقة إلى المدعى عليه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ والتي جاء فيها أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩ من يناير ١٩٥٢ باع المدعى إلى المدعى عليه أطيانه الكائنة بزمام الكفر الشرق مركز بيلا بمديرية القوادية والبالغ مساحتها ٢٤٤ فداناً تحت العجز والزيادة مقابل ثمن قدره ٥٠٠ م و ١٨٧ ج للفدان الواحد . دفع المشتري منه عند التوقيع على العقد الابتدائى مبلغ أربعة آلاف جنيه نقداً والتزم بأن يدفع مبلغ ٦٠٠ ج

أخرى في ميعاد غايته ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ بشرط أن يدفع بعد ذلك مبلغاً آخر يكمل به ثلثي ثمن الصفقة الذى قدر بمبلغ ٤٢٨٥٤ جنيهاً في ميعاد لا يتجاوز ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ . غير أن المشتري ماطل كثيراً في تنفيذ التزاماته بما اضطر المدعى إلى أن يقيم ضده الدعوى المستعجلة رقم ٣٢٩٢ لسنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة يطلب فيها الحكم بطرده من الأطيان موضوع التعاقد . ثم انتهى الأمر في هذه القضية صلحا تدونت شروطه في ملحق لعقد البيع الابتدائى مؤرخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ حيث أكل المشتري جملة مادامه إلى ثلاثين ألفاً من الجنيهات وعلى أن يدفع مبلغ ١١٤٦٦ جنيهاً في يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ثم يقسط باقى الثمن على ثلاثة أقساط متساوية يستحق كل منها في اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر لسنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ورغم ذلك كله فإن المدعى عليه لم يقم بسداد قسط الاستحقاق الأول رغم التنبيه عليه . واعمالاً من المدعى للبند الرابع من ملحق عقد البيع فهو يختار إسقاط الأجل واستحقاق جميع الأقساط المتأخرة بفوائدها وطلب إلزامه بدفع الباقي وهو مبلغ ٢٣٤٥٠٠ جنيه مع فوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ حتى تمام السداد مع إلزامه المصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وحدث بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أن استصدر المدعى أمراً بتوقيع الحجز التحفظى على المزروعات الموجودة بالأعيان موضوع التعاقد وعلى زراعة القطن والأرز الموجودة بها بقدر ما يبنى لسداد المبلغ المطلوب الحكم به وفوائده والمصاريف الاحتمالية ووقع الحجز فعلاً في ٢٩ من أغسطس ١٩٥٣

كما استصدر المدعى أمرا آخر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بجنى محصول القطن السابق الحجز عليه تحفظيا . وأضاف المدعى إلى طلباته بجملة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الحكم بصحة الحجز سالف الذكر كما تظلم المدعى عليه في نفس الجلسة من ذلك الحجز طالبا الحكم بإبطال ذلك الأمر وإلغاء ما ترتب عليه من آثار . ثم حدث بجملة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أن أقام المدعى عليه دعوى فرعية يطالب فيها المدعى بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب وهو المبلغ الذي دفعه للمدعى من الثمن تأسيساً على أن عقد البيع أصبح منفسخا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على عقد البيع الابتدائي الرقم ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ أنه مبرم بين طرفي الدعوى وموقع عليه منهما وبمقتضاه باع المدعى إلى المدعى عليه بيعة باتا نافذا بكافة الضمانات أرضا زراعية موضحة الحدود والمعامل به مساحتها ٣٤٤ فداناً تحت العجز والزيادة منها المزرع ومنها البور وأشير في البند الثاني من العقد إلى أنه مقابل ثمن قدره ٥٠٠ م و ١٨٧ ج للفدان الواحد دفع منه المشتري إلى البائع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقدا وتعهد بأن يدفع مبلغ ٦٠٠٠ جنيه في ميعاد غايته ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ كما يتعهد أن يدفع مبلغا آخر يكمل به ثلثي الصفقة عند التوقيع على العقد النهائي الذي حدد له ميعاد غايته ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ على أن يؤجل دفع الثلث الباقي ويدفع على أربعة أقساط سنوية متساوية يحل كل منها في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من سنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ على التوالي بفائدة سنوية قدرها ٦ ٪ يبدأ سريانه من تاريخ

التوقيع على هذا العقد ويحتفظ لذلك البائع بحق امتيازته على العين المباعة حتى تمام السداد . وجاء بالبند الثالث أنه إذا تأخر المشتري في سداد باقي ثلثي الثمن طبقا للشروط السالفة فيترتب على ذلك فسخ العقد فورا دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ويصبح ما دفع من ثمن على سبيل العربون حقا خالصا للبائع . ونص البند الرابع من العقد الأصلي أنه إذا تأخر المشتري في سداد أى قسط فتحل باقي الأقساط فورا وتكون واجبة السداد (المستند ١ بالمحافظة رقم ٦ ملف ومستند وحيد بالمحافظة ١٤ ملف) .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الدعوى رقم ٣٢٩٢ سنة ١٩٥٢ مدنى مستعجل القاهرة أن المدعى الحالى أقامها قبل المدعى عليه طالبا طرده من الأطيان موضوع التعاقد بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ بمقولة إن المشتري لم يكمل ثلثي الثمن في الموعد المحدد فتحقق بذلك الشرط المعلق عليه فسخ العقد . وبعد أن حجزت الدعوى للحكم قدم المدعى طلبا لاثبات تنازله عن تلك الدعوى وقد قضى بذلك في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان ترك المدعى دعواه مرده إلى ابرام ملحق لعقد البيع الابتدائي بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ عدل فيه بعض نصوصه . فأشير في البند الثاني منه إلى أن الثمن جميعه على أساس السعر الوارد بالعقد الأصلي قدر بمبلغ ٦٤٥٠٠ جنيه دفع منه المشتري حتى تاريخ التوقيع على الملحق مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وتعهد بدفع مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ عدا فائدة ذلك المبلغ محسبة على أساس ٦ ٪ أى ١٤٦٦ جنيها . كما ورد بالبند الثالث من ملحق العقد تعهد البائع بتقسيط المبلغ الباقي وقدره ٣٤٥٠٠ جنيه تحت العجز والزيادة على

جانبه في يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتقديم
طالب إلى الشهر العقاري مرفقاً به المستندات
المسجلة إليه من المدعى (المستند ٢ من الحافظة
٩ ملف) غير أن مكتب الشهر امتنع عن
إتمام الاجراءات إذا استبان — طبقاً لكتاب
مصلحة الشهر العقاري الرقيم ١٧ من مايو سنة
١٩٥٢ — أنه بينما القدر المبيع مساحته ١١ س
١٢ ط ٢٤٤ ف إذا بتكليف البائع لا يتجاوز
١٦ س ٢١ ط ٣٣٠ ف وطلب استحضار الدليل
على باقى التكليف وعقود الشطب (المستند ١ من
الحافظة ٨ ملف) وهذا يدل على أن التقصير إنما كان
من المدعى بالذات لا من المدعى عليه بما حدا الأخير
على إرسال إنذار إليه في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣
تضمن هذه المعاني (المستند ٢ من الحافظة ٦
ملف) . بل أن المدعى نفسه اعترف في مذكرته
بأن المديرية قد أبطأت في نقل التكليف وأنه قام
باجراءات جديدة في هذا الصدد فلم يتسن له نقل
التكليف فعلاً إلا بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة
١٩٥٣ أى عقب رفع الدعوى الحالية (مستند
وحيد بالحافظة ١٦ ملف) كما أنه قدم عقود
الشطب إلى المحكمة (مستند وحيد بالحافظة
٤ ملف) وكان أولى به أن يقدمها إلى مكتب الشهر
العقارى . أما عن ملحق العقد فلم يغير من هذه
الحقيقة شيئاً فالبند الخامس منه صريح وقاطع في
وجوب التزام نصوص العقد الاصلى التي لا تتعارض
مع نصوص ملحق العقد ومن بينها امتياز البائع على
باقى الثمن إذ هو بذاته نتيجة للتوقيع على العقد
النهائى وتسجيله فلا يتصور الاحتفاظ بهذا الحق بغير
تسجيل العقد ومفهوم أن التسجيل لا يمكن أن يكون
إلا بعد التوقيع على العقد النهائى . يضاف إلى ذلك كله
أن المادة ١٨ ٤ من القانون المدنى الجديد تفيد أن
نقل الملكية هو الركن الأول من أركان العقد

ثلاثة أقساط متساوية يستحق كل منها في يوم
١٥ ديسمبر من السنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥
مع فائدة ٦ ٪ . وجاء بالبند الرابع
أنه إذا تأخر المشتري عن تنفيذ التزاماته فيكون
البائع بالخيار بين اعتبار العقد مفسوخاً دون
حاجة إلى تنبيه أو إنذار ومصادرة مبلغ ٤٠٠٠
جنيه قيمة العربون وبين اسقاط الأجل بالنسبة
للمشتري واستحقاق جميع الأقساط المتأخرة
بفوائدها . وقد قضى البند الخامس من ملحق
العقد أنه يعمل بيباق البنود الواردة في العقد
الأصلى والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الملحق
وهى الخاصة بامتياز البائع على باقى الثمن وضمنان
التعرض وعلم المشتري بالأطيان علماً نافياً للجهالة
والاختصاص المحلى بالمنازعات التى تنشأ عن
تنفيذ هذا العقد (المستند ٣ من الحافظة
٩ ملف) .

د وحيث إنه سيكون سبيل المحكمة كى يتسنى
لها الفصل في هذا النزاع الشائر بين الطرفين
المتداعيين أن تبين وجهة نظر كل منهما في كل
جزئية من جزئيات الدعوى ثم تعقب عليها
بالرأى الذى تؤثره على النحو التالى :

أولاً — عن الدفع بعدم التنفيذ :

د وحيث إن المدعى عليه يذهب في مذكرته
إلى أنه لم يك يوماً متأخراً أو متعمداً التقصير في
الوفاء بالتزاماته بل أنه بمراجعة التسديدات
الواردة بذيل عقد البيع يبدو أنه كان يسدد بعض
الأقساط قبل حلولها . أما سبب عدم الوفاء بيباق
ثلاثى الثمن حتى يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢
كنص البند الثانى من العقد فردّه إلى إن ذلك
البند ينص على أن الوفاء بالثلاثين يكون عند
التوقيع على العقد النهائى وقد قام المدعى عليه من

ولا يجوز للبائع التحلل منها . ولكل ذلك من حق المدعى عليه أن يمتنع عن تنفيذ التزامه مادام المتعاقد الآخر لم يقيم بتنفيذ ما التزم به .

« وحيث إنه يلوح للحكمة من المقارنة بين نص البند الثاني من العقد الأصلي ونص البندين الثاني والثالث من ملحق العقد أنه بينما حدد موعد غايته ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ لتوقيع العقد النهائي أى تسجيل العقد إذا بهذا الشرط يغفل اغفالا تاما في ملحق العقد وهذا لايعنى إلا أن الأقساط المحددة بملحق العقد أصبحت غير مرتبطة على الإطلاق بالتوقيع على العقد النهائي . ولا يقبل في هذا الصدد القول بأن نقل الملكية وهو أحد التزامات البائع الأساسية في عقد البيع تقابل دفع الثمن المسمى في العقد لأنه من المسلم به قانونا امكان تعليق نقل الملكية على استيفاء الثمن . وما ذلك إلا اعمال لصريح نص المادة ٤٣٠ من القانون المدنى الجديد - وهو نص مستحدث لم يكن له نظير في القانون المدنى القديم - التى تقضى بأنه إذا كان البيع مؤجلا الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع فاذا كان الثمن يدفع أقساطا جاز للمتاعدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءا منه تعويضا له عن فسخ البيع إذا لم توف جميع الأقساط وإذا وفيت الأقساط جميعا فان انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستندا إلى وقت البيع (شرح عقدى البيع والمقايضة ١٩٥١ للدكتور أنور سلطان ص ١٧١ بند ١٥٤) .

« وحيث إنه لامراء فى أن ذلك التعديل فى الشروط التى احتواها العقد الأول وانتفاء الارتباط بين التوقيع على العقد النهائي وبين

تكلمة ثلثي الثمن هو اتفاق ضمنى جائز بين الطرفين المتعاقدين على المعنى الذى تعالجه المادة آنفة الذكر . وما يؤيد هذا النظر أنه بينما أرسل الشهر العقارى إلى المدعى عليه الكتاب المتضمن استيفاء طلبه منذ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ أى قبل رفع الدعوى المستعجلة فى ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ إذا بالمدعى عليه يدفع بمحض إرادته بعد العشرة آلاف الجنيهات الأولى مبالغ أخرى بلغ مجموعها ثمانية وعشرين ألفا من الجنيهات . بل أن المفهوم منطقيا وعقلا أنه لو صح ما ذهب إليه نية العاقدين إلى وجوب اتمام التسجيل لكان فى مكتبة المدعى عليه ومن حقه أن يثبت ذلك صراحة فى ملحق العقد وهو بصدد تعديل مواعيد استحقاق الأقساط .

« وحيث إنه مما يؤكد هذا الرأى أن البند الخامس من ملحق العقد قد قصر العمل بالبنود الواردة فى العقد الأصلي والتى لا تتعارض مع ملحق العقد وعددها على سبيل الحصر وليس من بينها أية إشارة من قريب أو من بعيد إلى اتمام العقد النهائي على الإطلاق . وهذا بمفرده ينم عن أن المشتري أصبح غير متعجل التسجيل لسبب أو لآخر . خاصة وأن المدعى قد سلم المدعى عليه كافة مستندات ملكيته منذ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ فاذا ما طالب الشهر العقارى باستيفاء بعض الأوراق أو التثبت من بعض البيانات فيلاحظ أن المشتري هو الملزم بداهة بدفع الرسوم وهو الذى يكون عليه تجهيز العقد بناء على البيانات التى يحصل عليها من البائع أو من واقع الأوراق على حد سواء وبعد ذلك كله يكون له أن يطالب البائع بالحضور إلى قلم الكتاب لامضاء العقد . وبعبارة أخرى فن الخطأ اعتبار أن البائع ملزم بتجهيز العقد وتقديمه

للمشتري لإمضائه (نقض ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٢ بمجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٦٤ ص ٤٦٨) والواضح من ملابسات الادعاء الحال أن البائع لم يقصر في شيء بل أنه بادر بتسليم المشتري مستندات الملكية ولما استبان له وجود بعض النقص في استيفاء الأوراق سعى من جهته إلى تدليلها وليس في هذا ما يمكن أن يعاب عليه .

وحيث إن ما ذهب إليه المدعى عليه من أن امتياز البائع على باقي الثمن هو بذاته نتيجة للتوقيع على العقد النهائي وتسجيله وترتيبه على ذلك أن الإشارة في البند الخامس من ملحق العقد إلى إبقاء حق الامتياز للبائع دليل على اشتراط اتمام العقد النهائي محل نظر . فلقد كان يصح هذا القول في ظل المجموعة المدنية الملغاة حين كانت تنص الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ منها على أنه إذا كان البيع عقارا كان ثمنه ممتازا إذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح وأن مقتضى هذا الامتياز لا يجري إلا على حسب الدرجة التي تترتب له بناء على تاريخ التسجيل . فكان هناك تلازم واضح بين التسجيل والامتياز . وأما في القانون المدني الحال فان المادة ١١٤٧ منه تقضى بأن ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا وتكون مرتبته من وقت القيد . وبذلك وضع مدى التمييز بين قيد الامتياز وبين تسجيل العقد واستبان ألا تلازم ولا صلة بينهما بدليل أن المادة توجب قيد الامتياز حتى ولو كان البيع مسجلا وكل ما يشترط الآن لثبوت امتياز بائع العقار هو أن يكون هناك بيع صحيح وأن يكون المبيع

عقارا قابلا لأن يباع بالمزاد العام وبتوافر هذين الشرطين يتولد الامتياز لصالح البائع في مواجهة المشتري ولكن الامتياز لا يسرى في مواجهة الغير إلا إذا أشر به بالقيد (التأمينات الشخصية والعينية ١٩٥٠ للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ص ٧٥٦ بند ٦٣١) وبعبارة أخرى فان حق الامتياز قائم وسار فيما بين البائع والمشتري دون حاجة لقيد الامتياز أو تسجيل العقد . وعلى ذلك يكون اعتراض المدعى عليه بالنسبة لهذا الشق من الدعوى غير قائم على أساس جدي لا من الواقع ولا من القانون .

ثانيا - عن قانون الإصلاح الزراعي :
وحيث إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تقضى بأنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله . وتذرعاً من المدعى عليه بهذه المادة يسوق القول بأنه على الرغم من أن العقد موضوع النزاع ثابت تاريخه قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ بتقديمه في الدعوى المستعجلة فانه غير نافذ وغير ناقل للملكية على الإطلاق . فإن المدعى عليه يملك أصلا خمسين فدانا طبقا لاقارره المقدم منه للجنة الإصلاح الزراعي (غير مرفق بالأوراق) وطبقا لمستندات الملكية المقدمة منه وهي لا تعدو أن تكون ثمانية أورا مال عن سنة ١٩٥٣ ثلاثة منها باسمه شخصيا وواحد باسمه مع أخيه والباقي بأسماء أشخاص آخرين منهم سيدة يقرر أن مجموعها ١٥ س ٨ ط ٣٤ فدانا عن عدة عقود عرفية يبيع مقادير مجزأة من الأراضي الزراعية إليه (المستندات التي انتظمها الحافظة ١٨ ملف) ويرتب المدعي

عليه على ذلك أنه لا يملك أن يشتري باسمه إلا في حدود ما يكمل المائتي فدان أى مائة وخمسين فدانا فقط لا ثلاثمائة وأربعة وأربعين فدانا موضوع عقد البيع . ويخلص من ذلك إلى انحلال عقد البيع الابتدائي موضوع النزاع لعدم إمكان تسجيله أو شهره . ولا يجوز القول بأن من بين الأراضي المبيعة أراضي بورا مستثناة فان قانون الإصلاح الزراعى لا يعترف بالأراضي البور إلا إذا كان لم يمض على تملكها مدة أقصاها ٢٥ سنة فقط اما الأطنان التى يزعم المدعى أنها تعد بورا فقد أصبحت ملكا منذ سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٢ أى مضى على تملكها بمعرفة البائع أكثر من ٣٥ سنة (المستندين بالحفاظة ٢١ ملف) .

د وحيث إنه يهم المحكمة أن تلجأ إلى تفسير المقصود بالمادتين الأولى والثالثة من قانون الإصلاح الزراعى فن استقرأ هاتين المادتين يبدو أن المادة الأولى تتضمن الحكم الأساسى فى قانون الإصلاح الزراعى وهو تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى وحكم هذه المادة دائم وشرع بالنسبة للمستقبل ويسرى ابتداء من تاريخ صدور القانون والعمل به . وبعبارة أخرى فالعقود التى يترتب عليها تملك الشخص أكثر من مائتي فدان إذا كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون فإنها تصح ويجوز تسجيلها وتسرى على المتصرف إليه أحكام القانون من حيث الاستيلاء على المساحة الزائدة . أما المادة الثالثة فهى تنظم تصفية تركه الماضى من الملكيات الزراعية الكبيرة إذ تقرر الاستيلاء على ما يزيد على مائتي فدان منها بمعنى أنها تحدد الملكية بالنسبة إلى الماضى . وقد رأى المشرع وهو ينظم الاستيلاء أن ثمة تصرفات سابقة فى الملكيات الزراعية فيها

مظنة التهرب والصورية فقضى بالاعتد بهذه التصرفات فى تطبيق أحكام الاستيلاء وغيرها من أحكام القانون أى أنها تعتبر غير نافذة فى حق القانون مع بقائها صحيحة و نافذة بين أطرافها وجواز تسجيلها . وقد جعل المشرع يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فيصلا بين الاعتداد بالعقود وبين عدم الاعتداد بها فى حكم الاستيلاء وما يتصل به .

د وحيث إنه لا مشاحة فى أن عقد البيع موضوع النزاع يعتبر من العقود الثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ إذ قدم فى الدعوى رقم ٣٢٩٢ / ١٩٥٢ مدنى مستعجل القاهرة التى أقيمت يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٢ فلا يمكن القول بأن هذا العقد مما لا يعتد به فى مواجهة الحكومة عند الاستيلاء . فعلى الفرض الجدلى أن المدعى عليه المشتري كان يملك أصلا خمسين فدانا وأن اضافة ٣٤٤ فدانا أخرى إليه فيه مجافاة وأحكام قانون الإصلاح الزراعى فان هذا العقد يكون صحيحا و نافذا بين طرفيه ويعتد به ويسرى تجاه قانون الإصلاح الزراعى وإزاء هذا التعارض ترجح مصلحة القانون المعتبر من النظام العام ويكون الاستيلاء على الأرض الزائدة لدى المشتري المتصرف إليه لا عند المالك الأصلي .

د وحيث إنه يبدو مما تقدم ألا مساغ لما يذهب إليه بعض الفقه من أن مثل هذا العقد يعتبر باطلا ويتعين على البائع أن يرد إلى المشتري ما عساه أن يكون قد قبضه من ثمن وأن البطلان هنا مطلق لتعلقه بالنظام العام فيعتبر العقد كأن لم يكن ويتعين على مصلحة الشهر العقارى أن تمتنع عن المضى فى اجراءات تسجيل العقد . (شرح قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٣ للدكتور

أن عقد ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وما يعتد به في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي. يعتبر باطلا مع ما في ذلك من منافاة للحكمة التي يهدف اليها قانون الإصلاح الزراعي في حد ذاته.

وحيث أنه لا يبقى بعد ذلك إلا حجة واحدة تعد من أدبيات الموضوع لا من مقوماته القانونية وهي أن العدالة قد تأتى في مثل هذا الغرض الذي نحن بصدد أن نستفيد البائع على حساب المشتري فيقتضى فوراً ثمناً عالياً من أطيان زراعية مصيرها المحتتم هو حرمان المشتري من ملكيتها بالاستيلاء عليها في مقابل تعويض لا يكاد يبلغ نصف الثمن فضلاً عن كونه مقسباً على ثلاثين سنة. وفي فرض آخر بعد أن أصبح ثمن الفدان يقل عن ثلث ثمنه الأول كما أصبحت فوائد الثمن المؤجل تزيد بكثير عن غلة الأطيان فإن المشرع المدني لم يسه عن معالجة مثل هذه الحالة حين احتضن نظرية الظروف الطارئة وقن لها نصاً خاصاً وهو ما ستعرض له المحكمة فيما يلي.

وحيث أنه من ناحية أخرى فالذي يلفت النظر أن الثابت في عقد البيع أن الأطيان المبيعة بعضها منزرع وبعضها بور ولا يمارى المدعى عليه في ذلك ولكنه يعارض في إمكان تطبيق المادة الثانية من قانون الإصلاح الزراعي والتي حددت الحالات المستثناة من حكم تحديد الملكية ومن ضمنها الأفراد الذين يمتلكون أراضي بوراً وأراضي صحراوية لاستصلاحها. فإن المدعى عليه يأخذ بظاهر نص الفقرة الثانية من تلك المادة التي تجيز للأفراد امتلاك أكثر من مائة فدان من تلك الأراضي وأضاف أنه لا يسرى عليها حكم المادة الأولى إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك. وقد استقر الرأي

محمد على عرفة ص ٣٣ بند ١٨) فإن هذا الرأي يهدر ما ورد بالمادة الثالثة من عدم الاعتداد ببعض التصرفات وقبول سريان البعض الآخر. بل هو يؤدي إلى إعمال القانون بأثر رجعي ولم ينص فيه على شيء من ذلك فضلاً عن أنه يخالف القاعدة المقررة التي تقضى بأن العقود تخضع من حيث شروط الانعقاد وترتيب آثارها للقانون الذي نشأت في ظله. إذ أن هذا العقد نشأ في ظل قانون يجيزه فيجب أن ترتب آثارها وفقاً لأحكام هذا القانون. ويترتب على ذلك كله أنه ينبغي تسجيل العقد متى كان ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وبذلك يدخل القدر المبيع في ملكية المشتري ويخضع لحكم الاستيلاء.

وحيث إنه لا يدحض من صحة هذا القول ما قد يثور من أن قانون الإصلاح الزراعي يقوم على اعتبارات من صميم النظام العام فهو يحكم سائر العقود القائمة وقت العمل به وأن منع تسجيل هذه العقود لا يعد من قبيل الآثار الرجعية بل أنه الأثر المباشر للقانون الذي يقتضى إعماله من تاريخ نفاذه. فإن الرأي المخالف يعتمد هو الآخر على إعمال نص المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي لا إعمالها والتي جعلت مثل هذا العقد بما يعتد به في تطبيق أحكام القانون فما يستعصى تفهمه أنه إذا كان عدم الاعتداد ليس معناه البطلان بل هو لا يشتبه به من قريب أو بعيد بمعنى أن التصرف غير المعتد به هو تصرف صحيح قانوناً ونافذ بين أطرافه ومنتج لآثاره القانونية وجائز تسجيله على مسئولية أطرافه إلا أنه - ولو كان مسجلاً - غير نافذ في حق قانون الإصلاح الزراعي فغريب حقاً أن يقال

على أن هذا الاستثناء رخصة يستفيد منها الملاك الحاليون بعد إذ عرضت له اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بتفسير عادى تقرر بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ تضمن أن الأراضى البورهى الأراضى غير المزروعة على وجه الإطلاق ولم يسبق زراعتها والأراضى التى يقرر المالك أنها بوراً أو مستصلحة حديثاً ولم يمض على تاريخ تملكها أو تاريخ البدء فى استصلاحها خمسة وعشرون عاماً. وهذا التفسير فيه تشجيع للملاك على البدء بالاستصلاح متى اطمأنوا إلى احتفاظهم بالملكية خمسة وعشرين عاماً من هذا التاريخ .

د وحيث إنه على هدى ما تقدم إذا كان المسلم به أن بعضاً من الإطيان المبيعة لازال بوراً فلا عبرة ببدء الملك إذا كانت لم تزرع على الإطلاق والثابت من محضر الحجز الرقم ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أن مساحة من الأرض المحجوز عليها قدرها ٥ س و ١٢ ط و ١٤ فداناً وجدت بوراً وليس بها أية زراعة إطلاقاً هذا عدداً مساحة أخرى قدرها ٦ س و ٣ ط و ٨٦ فداناً لم يوجد بها أية زراعة هى الأخرى : ومن ثم يبدو أن تمسك المدعى عليه بأحكام قانون الإصلاح الزراعى فى الدعوى الراهنة غير مدعم بأسانيد بل ويتناقض مع الحقيقة الواقعة المستقاة مع واقع الأوراق ومن الطبيعة ويتعين اطراحه .

ثالثاً - عن نظرية الظروف الطارئة :

د وحيث أن المادة ١٤٧ من التقنين المدنى الحالى نصت على أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى

وان لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول . وبهذه المسادة تقرر نظرية الظروف الطارئة فى التشريع المدنى المصرى الذى يشترط لتطبيقها أن يكون العقد الذى تثار النظرية فى شأنه متراخياً بمعنى أن تكون هناك فترة من الزمن تفصل بين صدور العقد وتنفيذه وأن تجدد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة بمعنى أن تكون نادرة الوقوع كما ينبغى ألا تكون خاصة بالمدين بل يجب أن تكون عامة شاملة لطائفة من الناس وثالث هذه الشروط أن تكون هذه الحوادث الاستثنائية ليس فى الوسع توقعها أو دفعها . والشرط الأخير أن يجعل هذه الحوادث تنفيذ الالتزام مرهقاً لا مستحيلاً وهو بذلك يختلف عن القوة القاهرة . (الوسيط فى الالتزامات ١٩٥٢ للدكتور عبدالرزاق احمد السنهورى ص ٦٤٢ بند ٤٢٠) .

د وحيث أنه ليس ثمة شك فى أن عقود البيع المؤجلة التنفيذ - كما هو الحال فى عقد البيع الذى نحن بصدد - ميدان خصص لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ، وليس بصحيح القول بأن هذه النظرية لا تنطبق على العقود الفورية التى يربحاً تنفيذها إلى المستقبل ويقصر تطبيقها على عقود المدة المستمرة التنفيذ . بل هى تنطبق بدون تفريق على النوعين لعمومية نص المادة ١٤٧ السالفة ولأنه ليس ثمة من تلازم بين نظرية الظروف الطارئة وتكوين عقد المدة فضلاً عن أن الاتجاه التشريعى قديمه والحديث يؤيد هذا المذهب (عقد المدة ١٩٥٠ للدكتور عبد الحى حجازى ص ١٦٣ وما بعدها) والواضح فى عقد البيع وملحقه أن

سداد الثمن قد نجح على أقساط فهو عقد فوري
مرجأ تنفيذه أو تنفيذ جزء منه إلى المستقبل .

وحيث أنه عقب إبرام ذلك العقد في ١٩
من يناير سنة ١٩٥٢ قامت في البلاد المصرية ثورة
على الأوضاع التي كانت قائمة آتت أكلها يوم ٢٣
يوليو سنة ١٩٥٢ ترتب عليها إلغاء الملكية وقيام
حكومة الثورة وكان ضمن الأسس التي احتضنتها
القضاء على نظام الاقطاع والتقريب بين مختلف
الطبقات وإيجاد توازن بين الغنى الفاحش
والمسغبة المدقمة . وكان في مقدمة التشريعات التي
التي سلكت بها الثورة طريقها لتحقيق أهدافها
قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر به المرسوم
بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمعمول به ابتداء
من ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بل لعله في الواقع من
الأمر هو عمدة هذه الإصلاحات وأساسها والمدار
الذي قامت عليه الحركة والهدف الذي كانت ترمي
إليه . ومادار هذا الحادث في خلد أحد وما كان
متوقعا حدوثه في الوقت الذي أبرم فيه الطرفان
تعاقدهما وما كان لأحدهما دخل في أحداثه أو في
وسع أيهما دفعه .

وحيث أنه لامرية في أن إصدار هذا القانون
قد أنتج انخفاضاً كبيراً في ثمن الأطنان وفي القيمة
الإيجارية لها وتسبب عنه هبوط محسوس في أثمان
الحاصلات الزراعية وأرتفاع في أجر العامل الزراعي
وهذا كله يكون مثار ضيق وأرهاق كبيرين لمن
الزموا في ضوء الأوضاع السابقة على يوم الثورة
ولعل أصدق مثل لذلك حالة المدعى عليه في
الدعوى الحالية الذي اشترى أطناناً بالتقسيط
على أجال بعيدة بثمن كان متفقاً مع ثمن المثل
في ذلك الوقت ثم إذا بهذا الحادث الطاريء
وهو قيام الثورة وإصدار قانون الإصلاح الزراعي

يقطب كل تديره رأساً على عقب ويرهقه من أمره
عسراً في تنفيذه التزاماته ويحملة عبثاً ثقيلاً يكاد
ينوء تحت كاهله بعد إذ حدد قانون الإصلاح
القيمة الإيجارية وثنى البيع للأراضي الزراعية
بحيث أضحي المشتري وهو يرغب بجمع الأثف
في التحلل من أتفاقه بينما يلح البائع ويلحف في
تنفيذ ذلك الاتفاق . (مجموعة الأعمال التحضيرية
للقانون المدني ج ٢ ص ٢٨٦)

وحيث أنه إذا ما أتهينا إلى أن الدعوى
الحالية بطروفا وملابساتها حقل مثالي لتلك
النظرية كان من حق القاضي أن ينقص الالتزامات
المرهق إلى الحد المعقول . ولا يقصد بذلك الانقاص
المادي وإنما يقصد به تعديل الالتزام بتخفيف
عبئه والمحكمة مطلقة اليد في معالجة الموقف
بالطريقة التي تؤثرها . وتسارع المحكمة إلى القول
أنه إذا كانت هذه النظرية تجيز للقاضي أن يقف
تنفيذ الالتزام المرهق أو ينقص منه أو يزيد فيه
فإنها لا تبيح له فسخ العقد . بمعنى أن الالتزام
المرهق يبقى ولا ينقضي ولكن يرد إلى الحد المعقول
فأساس النظرية هو توضيحية من الجانبين وليس
أخلاء أيهما من التزامه بل يتحمل كل منهما شيئاً
من الخسارة لا أن يتحملها أحدهما بإبطال العقد
وعلى ذلك تكون الدعوى الفرعية التي أقامها
المدعى عليه طالبا الزام المدعى برد المبلغ الذي
دفعه من الثمن بمقولة إن العقد يعتبر منفسخاً تأسيساً
على تلك النظرية حليفة الرفض لا بتناثها على
ما يخالف المبادئ المتواضع عليها في هذا الصدد .

وحيث أنه لما كان مهمة القاضي في توقيع
هذا الجزاء المرن الذي خولته له المادة ١٤٧ من
القانون المدني الجديد تختلف عن حدود المؤلف
في رسالته فهو لا يقتصر على تفسير التعاقد بل
يجاوز ذلك إلى تعديله . فإن المحكمة مستهدية في

ذلك الملابس التي صاحبت هذا التعاقد والموازنة بين مصلحة الطرفين المتداعيين وحسن النية الواجب مراعاته والأخذ به ترى أن تندب أحد الخبراء الزراعيين للانتقال إلى الاطيان الزراعية ومعاينتها وتقدير قيمتها على ضوء الظروف التي جرت بعد اصدار قانون الاصلاح الزراعي وذلك طبقا لما تدون بمنطوق هذا الحكم .

« وحيث أنه لا يفوت المحكمة الإشارة إلى أنه لاختلاف بين الخصمين في مقدار المتبقى من الثمن: إذ لم يحجده المدعى عليه ولم ينكره ولم ينازع في الرقم ، وقد حسم ما قيل من أن القدر المبيع تحت العجز والزيادة بما يثبت من الكشف الرسمي المستخرج عن الاطيان المكلفة باسم المدعى من أن مساحتها تبلغ ١١ س و ١٥ ط و ٣٤٤ ف وهو يزيد قليلا على القدر المبيع .

رابعا — التظلم من الحجز :

وحيث أن التظلم من الحجز حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا .

« وحيث إنه من المبادئ المتواضع عليها في فقه قانون المرافعات أن حالات الحجز التحفظي وردت على سبيل الحصر فلا يجوز توقيعه في غيرها مهما كانت الضرورة تدعو إلى توقيعه حماية لحق الدائن طالب الحجز من خطر تهريب المدين لأمواله بحيث يتعذر على الدائن بعد استيفائه لشروط التنفيذ أن يستوفي دينه من المدين (تنفيذ الأحكام والعقود الزمنية ١٩٥٠ للدكتور رمزي سيف ص ٤٢٤ بند ٥١٩) وقد عدد القانون

هذه الحالات في المواد ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ من قانون المرافعات وليس من بينها جواز استصدار أمر حجز تحفظي على زراعة اطيان وفاء لباقي ثمنها الذي لم يصدر به حكم بعد . وإذا ما أضيف إلى ذلك أن أمر الحجز صدر وفاء لمبلغ ٣٤٥٠٠ جنيه مع الفوائد أي كافة الثمن مع أنه وقت توقيع الحجز لم يكن قد استحق سوى سداد القسط الأول المحدد له يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ مما يشير إلى أن الحجز وقع مخالفا للবাদة ٦٠٤ من قانون المرافعات التي تحرم الأمر بالحجز التحفظي لحق غير حال الأداء .

« وحيث إنه يبدو مما تقدم أن أمر الحجز التحفظي الرقم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وقع باطلا ويتعين الغاؤه لانعدام أساسه مع الغاء كافة ما ترتب عليه من آثار إعمالا للبادة ٦٠٩ من قانون المرافعات .

خامسا — خاتمة :

« وحيث أنه عن المصروفات فبالنسبة للتظلم من العجز فيلزم الحاجز مصروفاته . أما عن الدعوى الفرعية فيلزم رافعها مصروفاتها وذلك عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات . أما الدعوى الأصلية فترى إبقاء الفصل فيها مؤقتا .

(قضية الاستاذ مصطفى المنزلاوي الهامي ضد الحاج هبة عيد بكر والتظلم المرفوع من المدعى عليه ضد المدعى رقم ٨٢٢ سنة ١٩٥٣ مدني كلى مصر رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد صادق الرشيدى ومحمد أسعد محمود ومز الدين سراج الدين القضاة) .

قضاء الضرائب

٣٧١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣

- ١ - رأس المال . وجوب كونه حقيقيا ومستثمرا .
- ٢ - ثروة الممول . عدم اعتبارها ضمن رأس المال .
- ٣ - وجوب صرف رأس المال . لا يعتد بها في اعتباره كذلك . إلا إذا تعرض لمخاطر نشاط الشركة وربحها .
- ٤ - عدم اندماج الأراضي والمباني والأوراق المالية في رأس المال . شرط اندماجها تخصيصها للاستثمار .

المبادئ القانونية

- ١ - ينبغي عند تحديد رأس المال الذي يتخذ أساسا لحساب رقم المقارنة أن تتوافر في عناصره صفات ثلاث مجتمعة من كونه . رأس مال . وحقيق . ومستثمر . بحيث إذا انتفت صفة واحدة من هذه الصفات الثلاث في أي عنصر من عناصر رأس مال المنشأة استبعد كله عند تحديد رأس المال الحقيقي للمستثمر .

- ٢ - الأصل في تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر بالنسبة للأفراد والشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص التفرقة بين رأس المال المخصص للاستثمار في النشاط الخاضع للضريبة وبين ثروة الممول الخاصة التي لا تعتبر من عناصر رأس المال الحقيقي للمستثمر .

- ٢ - ليست العبرة بالأوجه التي يستخدم

فيها رأس المال . وإنما العبرة بوجوده تحت تصرف المنشأة وتعرضه لذات المخاطر المعرضة لها ومساهمته في إنتاج ربحها .

- ٤ - لا تعد الأراضي والمباني وكذلك الأوراق المالية المملوكة للمنشأة عنصرا من عناصر رأس مالها إلا إذا كانت مخصصة للاستثمار بها . وكانت إيراداتها بابا من أبواب إيرادات المنشأة .

المحكمة

د حيث إن نقاط الدعوى تنحصر في أن المدعو يستغل شركة سنترال تريدنج رقم ... بشارع الأزهر بمصر وأنه بذلك يمول خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين التالية : وأنه قد قام خلاف بين الممول ومصلحة الضرائب بخصوص تقدير رأسماله المستثمر في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٦ حيث قدرت الأمورية رأسماله المستثمر في السنوات المذكورة بالمبالغ الآتية : - على التوالي : ٨٠٠٠ ، ٢٣٠٣٥ ، ١٢٠٣٦ ، ١٣٨٥٦ و ٣٧٨٠٨١٨ جنيه وقامت الأمورية بإخطاره بهذه التقديرات فلما لم يرقه أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي قدرت رأس ماله الحقيقي المستثمر في سنوات النزاع بالمبالغ الآتية على التوالي : ٤٠٠٠٠ ، ٢٣٠٣٥ ، ١٢٠٣٦ ، ١٣٨٥٦ ، ٢٨٠٨١٨ و ٣٩٨٠٨١٨

في أول كل سنة من هذه السنوات مع إلزام المطعون ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة كما طلب الممول في الطعن رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٥٢ قبول طعنه شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه والحكم باعتماد المبالغ الواردة في إقراره مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث أن المحكمة قررت بجلسته ٨ مارس سنة ١٥٣ بضم الطعنين إلى بعضهما للفصل فيهما بحكم واحد .

وحيث إن النزاع في الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب وكذلك بعض النزاع في الطعن المرفوع من الممول يدور حول قيمة العقار الذي اشتراه الممول في سنة ١٩٤٢ وهل يعتبر من ضمن رأس المال الحقيقي المستثمر في المنشأة من عدمه كما انفرد طعن الممول ببعض اعتراضات خاصة بتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٦ .

وحيث إنه بخصوص النزاع الذي يدور حول إضافة قيمة العماراة التي اشتراها الممول في سنة ١٩٤٢ إلى رأس مال المنشأة الحقيقي المستثمر فإنه لبحث هذا النزاع يتعين على المحكمة أن تتعرض إلى تعريف المال والمقصود به والمقصود بالحقيقي والمقصود بالمستثمر وفي مدى جواز اعتبار بعض عناصر ثروة الممول الخاصة من رأس المال الحقيقي المستثمر .

وحيث إن المشروع قد وصف رأس المال بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأنه رأس المال الحقيقي المستثمر . ولذلك فإنه ينبغي عند تحديد رأس المال الذي يتخذ أساسا لحساب رقم المقارنة أن تتوافر في عناصره هذه الصفات الثلاث مجتمعة من كونه رأس مال حقيقيا ومستثمرا . فإذا

وذلك بإضافة مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه على رأس المال المستثمر في كل سنة من سنوات النزاع قيمة عمارة اشترتها المنشأة في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، وقد رأت مصلحة الضرائب أن مذهبها إليه اللجنة في تقديرها في غير محله ومجحف بحق الخزانة فطعنت على قرار اللجنة المذكورة بهذه الدعوى بعريضتها المعلنة في أول مارس سنة ١٩٥٢ بعد أن أعلنت بقرار اللجنة في ٢ مارس سنة ١٩٥٢ أى في الميعاد القانوني والتي قيدت تحت رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٢ تجارى .

وحيث إن مأمورية الضرائب حددت صافي أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٨٧١٠٦٠٩ ج كما حددت رأس مال المنشأة المستثمر في السنة المذكورة بمبلغ ٧٢٧٩٠٧٢ ج وأخطرت الممول بهذه التقديرات فلم يقبلها ومن ثم أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي رأت تقدير صافي أرباح الممول في السنة المذكورة بمبلغ ٨٣٢٠٤٨ ج كما حددت رأس مال المنشأة المستثمر في سنة النزاع بمبلغ ٧٢٧٩٠٧٢ ج وأخطرته بالمأمورية بهذه التقديرات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٥٢ فطعن عليه الممول بدعواه هذه بعريضة أعلنت في ١٤ يولييه سنة ١٩٥٢ أى في الميعاد القانوني والتي قيدت تحت رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٥٢ . وقد طلبت مصلحة الضرائب في الطعن المرفوع منها رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٢ قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٥١ - الخاص بتقدير رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من سنوات النزاع من سنة ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ والحكم بتأييد تقديرات المأمورية لرأس المال الحقيقي المستثمر للمنشأة

عناصر رأس المال الحقيقي المستثمر بحكم عدم تخصيصها للاستثمار بالمنشأة . على أن اتساع نطاق الأعمال بالمنشآت تضطر الممولين في أغلب الأحوال إلى زيادة الأموال المستثمرة ويكون ذلك إما عن زيادة رؤوس أموالهم المخصصة للاستثمار من أموالهم الخاصة . وإما عن طريق الاقتراض بضمان بعض عناصر ثرواتهم الشخصية ولذلك تار كثير من الخلاف بين هؤلاء الممولين وبين مصلحة الضرائب بخصوص تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر بالنسبة لهذا التفريق .

« وحيث إن الأراضي الزراعية والعقارات المبنية التي يقدمها التجار دوريا كل عام للبنوك وبيوت التسليف كضمان للسلف التي يقترضونها لتمويل تجارتهم لاشك في أنها أموال حقيقية مملوكة بالذات ومجرد تقديمها كضمان لسلفة مستثمرة بالمنشأة يفيد وضعها تحت تصرف المنشأة وتحملها لذات المخاطر المعرضة لها . ومن الواضح أنها تساهم في تكوين الربح على أوسع نطاق وانها بذلك تكون مصدر ربح حقيقي .

لاشك أن مثل هذه الأراضي الزراعية والعقارات المبنية التي تقدم ضمانا لسلف أو اعتمادات أو قروض تستثمر في المنشآت الخاضعة للضريبة من رأس المال الحقيقي المستثمر متى ثبت ملكيتها للممول بالذات ومتى طبقت عليها أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على إراداتها عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية أو الصناعية وضم كامل إيراداتها إلى الأرباح التجارية والصناعية عند اجراء المقارنة المطلوبة لتحديد الأرباح الاستثنائية .

« وحيث إن خلاصة القول أن الأراضي والمباني وكذلك الأوراق المالية متى كانت مملوكة للمنشأة وجزءا من رأس مالها مخصصة للاستثمار

انتفت صفة واحدة من هذه الصفات الثلاث في أى عنصر من عناصر رأس مال المنشأة استبعد كلية عند تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر الذي يتخذ أساسا لتحديد الأرباح العادية .

« وحيث أن المقصود برأس المال من الناحية العملية هو صافي زيادة أصول المنشأة المملوكة لها على ما هو مطلوب منها . فالعبرة ليست برأس المال الاسمي أو المصرح به أو المكتتب به في حالة الشركات . بل العبرة برأس المال المدفوع فعلا في جميع الأحوال .

« وحيث إن المقصود بوصف رأس المال بأنه حقيقي أن تكون عناصره :

أولا — موجودة فعلا ومملوكة للمنشأة بحيث لا يشمل الخسائر المرحلة من السنوات السابقة . ولا على الأصول الوهمية التي ليس لها قيمة في حد ذاتها .

ثانيا — أن تكون مقومة بثمن مشتراها أو بثمن الحصول عليها بعد خصم الاستهلاكات التي حصلت في دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو مهنة .

« وحيث إن المقصود بكلمة « المستثمر » هو الموجود تحت تصرف المنشأة بحيث يستطيع استخدامه في أغراضها في أى وقت . ويساهم في تكوين مايجنيه من ربح . كما يشاطر في تحمل الاخطار التي تتعرض لها .

« وحيث إن الأصل في تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر بالنسبة للأفراد والشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص التفرقة بين رأس المال المخصص للاستثمار في النشاط الخاضع للضريبة وبين ثروة الممول الخاصة وهذه لا تعتبر من

إلا أنه لم يقدم دليلاً واحداً يثبت به زعمه ويؤيده كعقد رهن أو ماشابه ذلك .

« وحيث إن الثابت قانوناً أن مجرد القروض والمطلوبات بأنواعها طويلة الأجل أم قصيرة بغير ضمان أو ضمان كائناً ما كان هذا الضمان بضائع أو أوراق مالية أو عقارات لا تنضم إلى رأس المال الحقيقي المستثمر حيث جاءت المذكرة التفسيرية لمشروع القانون صريحة في هذا الصدد حيث ذكرت بصريح العبارة أنه إذا كان الممول قد استثمر في منشأته أموالاً حصل عليها عن طريق الاقتراض أو بأية طريقة أخرى فلا تدخل هذه الأموال في حساب الضريبة الخاصة » وحيث إنه ثابت من أوراق الدعوى أن العمارة موضوع النزاع تستغل بطريق التاجير للغير وأن طبيعة استغلالها تتنافى مع طبيعة استغلال المنشأة .

« وحيث إن القضاء قد استقر في أحكامه على أن الأصل هو وجوب التفرقة بين رأس المال الذي يشتغل به الممول في عمله الخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبين ثروته الخاصة . ومجرد قيد رموس الأموال المنقولة والعقارية في دفاتر الممول لا يكفي وحده لاعتبارها ضمن ممتلكات المنشأة (حكم محكمة استئناف مصر في القضية رقم ١٤ تجارى سنة ٦٥ قضائية) .

« وحيث إنه تأسيساً على ما سبق يتعين في القضية رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٢ إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار رأس مال المنشأة الحقيقي المستثمر في سنوات النزاع من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ هو بالمبالغ الآتية على التوالى ٨٠٠٠ جنيه و ٢٣ م ١٢٠٣٥ ج و ١٣٦ م ١٣٨٥٦ ج و ١٨ م ٧٨٠٨ ج .

بها وكانت إيراداتها باباً من أبواب إيرادات المنشأة غدت من عناصر رأس المال الحقيقي المستثمر . ذلك أن العبارة ليست بالأوجه التي يستخدم فيها رأس المال وإنما العبارة بوجوده تحت تصرف المنشأة وتعرضه لذات المخاطر المعرضة لها ومساهمة في إنتاج ربح .

« وحيث إن الثابت من مراجعة أوراق هذه الدعوى بالذات أن إيراد هذه العمارة لم يكن في يوم من الأيام باباً من أبواب الإيراد في المنشأة وكل ما حدث أن المصلحة أضافت عند احتساب الضريبة العادية ١٠ ٪ من إيراد العمارة إلى الأرباح وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ .

« وحيث إن كلمة المشرع في ذلك إن تكون هذه العشرة في المائة مقابل مصاريف وتكاليف إدارة هذه العقارات التي تتحملها المنشأة والتي تندرج في مصروفاتها العامة . أما باقي الإيرادات وقدرها ٩٠ ٪ فمعفاة من الضريبة تفادياً لمنع ازدواج الضريبة . كما أنها لم تدخل ضمن إيراد المنشأة العام .

« وحيث إن الممول لم يتقدم من جانبه ما يفيد أن هذه العمارة المملوكة له قد ساهمت في تكوين أرباح المنشأة وأنها كانت موضوعاً تحت تصرف المنشأة أو أنه قدمها في يوم من الأيام كضمان لسلفة مستثمرة بالمنشأة وأنها تعرضت في يوم من الأيام للمخاطر المعرضة لها وبعبارة أخرى أنها كانت مصدر ربح حقيقى للمنشأة .

« وحيث إن كل الذى قال به الممول إنه حصل على سلف من البنوك وقروض من بيوت المال كانت هذه العمارة هى الضمان لجميع العمليات

كما يتعين في القضية رقم ١٣٤٤ سنة ١٩٥٢ رفض الطعن. وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لذلك أيضا .

« وحيث إنه عن باقي اعتراضات الطاعن الموضوعية فإنها لا تستند إلى أساس ذلك أن القرار المطعون فيه قد بحثها بما فيه الكفاية وجاء القرار بالنسبة لذلك سليما في أساسه مرتكنا على أسس صحيحة تأخذ بها هذه المحكمة ومن ثم يتعين رفض الطعن من هذه الجهة أيضا .

« وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة إلزام الممول بها في القضيتين وكذلك أتعاب المحاماة عملا بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات لأنه هو الذي خسر الدعوتين .

« وحيث إنه عن النفاذ فلا محل لمناقشته في أسباب هذا الحكم حيث إنه واجب بنص القانون ، .

(قضية مصلحة الضرائب ضد والقضية المرفوعة من المدعى عليه ضد المدعية رقمى ٤٩٩ و ١٣٤٤ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة محمد حسن شلبي ومحمد نور الدين ويحيى الجارحى القضاة وحضور الاستاذ عبد الآخر على وكيل النيابة) .

٣٧٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - التنازل عن المنشأة . وجوب تبليغ مصلحة الضرائب من طرفيه . جزاء عدم التبليغ . مسؤوليتهما متضامنين عن الضرائب السابقة على التنازل .

٢ - حق التنازل له في طلب بيان المستحق على المنشأة من مصلحة الضرائب . عدم رد المصلحة . الجزاء براءة ذمة التنازل له عن الضرائب السابقة .

المبادئ القانونية

١ - يجب على التنازل والتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن التنازل المنصوص

عليه في المادة ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله وإلا ألزم بدفع الضريبة هن سنة كاملة .

٢ - يكون كل من التنازل والتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة التنازل عنها إلى تاريخ التنازل .

٣ - أعطت الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ الحق للتنازل له أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشأة التنازل عنها ، كما أوجبت على مصلحة الضرائب الرد عليه في بحر ستين يوما من تاريخ الاخطار وإلا برئت ذمته من كل مسئولية خاصة بالضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل .

٤ - فرقت المادة ٥٩ بين أمرين : الأمر الأول هو التبليغ بالتنازل عن المنشأة من كل من التنازل والتنازل له ، رتب ذلك وجوبا : كما رتب على مخالفته جزاء هو إلزام التنازل بدفع الضريبة هن سنة كاملة لاحقة للتنازل . والأمر الثانى هو طلب التنازل له من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت التنازل عنها وهذا الطلب جوازى له إن شاء قدمه وإن شاء لم يقدمه إلا أنه إذا قدمه وجب على المصلحة ضرورة الرد والإخطار في ميعاد محدد .

ورتب على عدم الرد والإخطار في الميعاد المحدد جزاء هو براءة ذمة التنازل له من كل

مسئولية خاصة بالضرائب المستحقة على المنشأة
حتى تاريخ التنازل

المحكمة

د حيث إن مناط الدعوى يتلخص في أن
شركة بشارع غمرة رقم ٥٠
هي شركة مساهمة مركزها الرئيسى بسويسرا وأنها
كذلك منشأة خاضعة للأرباح التجارية والصناعية
المنصوص عليها في الكتاب الثانى من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ والقوانين الأخرى التالية .

وأنه قام خلاف بين المنشأة وبين مصلحة
الضرائب بخصوص تقدير صافي أرباح المنشأة في
السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ حيث
كانت المنشأة شركة مساهمة حتى آخر ديسمبر
سنة ١٩٥٠ ثم تحولت إلى منشأة فردية بعد التاريخ
المذكور حيث صارت ملكا إلى
وزوجته المطعون ضدهما وقد قدمت المنشأة
اقرارات بأرباحها في السنوات المذكورة بالمبالغ
الآتية على التوالي ٥١٨ م و ١٢٨٤ ج خسارة
٧٥٢ م و ٨٠٢ ج خسارة و ٩٤٥ م و ١٠٩٩
جنيها ربح .

وبعد أن قامت المأمورية بفحص دفاتر المنشأة
ومستنداتها قدرت أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٧ بمبلغ
٧٧٧ م و ١٢٥ ج خسارة وفي سنة ١٩٤٨ بمبلغ
٤٥٥ م و ٢٧٨ ج ربح وفي سنة ١٩٤٩ بمبلغ
٣٧٢ م و ٢١٥٣ ج ربح

وقد قامت المأمورية باخطار المنشأة بهذه
التقديرات على النموذجين ١٨ و ١٩ ص في
تاريخي ٧ / ٦ / ١٩٥٢ و ١٤ / ٧ / ١٩٥٢ على
أساس أن المنشأة بشكلها الجالى متضامنة في هذه

الأرباح مع المنشأة الأولى قبل التنازل .

د وحيث إن المطعون ضدهما قد اعترضا أمام
اللجنة بأنهما قد أخطرا المأمورية بخطاب موصى
عليه مع علم الوصول بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١
بالتنازل اليهما طبقا لنص المادتين ٥٨ و ٥٩ من
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل انتهاء مدة الشهران
المحددة قانونا وإن المصلحة سكنت ولم تخطرهما
بالضرائب المستحقة على الشركة السابقة في الميعاد
القانونى فهما غير مسئولين عن هذه الضرائب
بصفة أصلية ومن جهة أخرى فأنهما قد اعترضا
على اجراء التعديل الذى أجرته المصلحة في
الحسابات كما هو مبين تفصيلا في اعتراضاتهما .

د وحيث إن لجنة طعن ضرائب القاهرة
قررت بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٥٢ بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع عدم مسئولية الممول ...
... ومدام ... بالتضامن مع شركة
... المساهمة المصرية عن دين الضريبة
المستحقة على هذه الشركة بالنسبة للسنوات المحالة
من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ وعلى المصلحة اتخاذ
الاجراءات الخاصة قبل المنشأة المتنازلة وقد بنت
اللجنة أسباب قرارها هذا على ماتبين لها من أن
المطعون ضدهما قد أخطرا مصلحة الضرائب
بالتنازل لهما عن المنشأة في الميعاد القانونى . وأنه
فضلا عن أن التنازل جاء مستوفيا للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٤٠ فإن المصلحة لم تقم من جانبها باخطاره
بمقدار الضرائب المستحقة على الشركة السابقة
الا بعد انتهاء المدة المحددة في القانون ولم تتخذ
أى اجراء قبل الشركة السابقة المسئولة بصفة
أصلية عن دين الضريبة .

د وحيث إن مصلحة الضرائب طعنت على قرار
اللجنة المذكورة بهذه الدعوى بعريضة التي أعلنت

للطعون ضدها بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ أى في الميعاد طالبة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار اللجنة المطعون فيه وتأيد تقدير المصلحة واعتبار المطعون ضدهما مسئولين بالتضامن عن الضريبة المستحقة على الشركة المساهمة المطعون ضدها الأولى عن السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٤٩ مع الزام المطعون ضدهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن المطعون ضدهما طلبوا رفض الطعن وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه مع الزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن البحث في هذه الدعوى يدور الآن حول معرفة ما إذا كان مجرد الاخطار بالتنازل عن المنشأة في الميعاد المحدد بالمادة ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يعنى التنازل له عن الضرائب القديمة المستحقة على المنشأة قبل تاريخ التنازل أم أن التنازل والتنازل له يظلان مسئولين بالتضامن إلى تاريخ التنازل . ونصت المادة ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه إذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل . ونصت على أنه لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة .

وحيث إن المادة ٥٩ نصت في فقرتها الأولى على أن التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم

وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة ٥٨ السابقة . كما نصت المادة ٥٩ في فقرتها الثانية على أنه يجب على التنازل والتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله ويكون كل من التنازل والتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة التنازل عنها إلى تاريخ التنازل . كما أعطت فقرتها التالية الحق للتنازل له في أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت التنازل عنها . كما نصت فقرتها الرابعة على إلزام مصلحة الضرائب بموافاته بالبيان المذكور في مدى ستين يوماً من تاريخ الطلب كما نصت هذه الفقرة على أن التضامن المنصوص عليه في هذه المادة يكون قاصراً على المبالغ الواردة في هذا البيان وذلك بغير مساس بحق المصلحة قبل التنازل ورتبت جزاء على عدم قيام المصلحة بهذا الاخطار في المدة المحددة هو براءة ذمة التنازل له عن كل مسئولية .

وحيث إن مدلول نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩ تقضى بأن يكون التبليغ عن التنازل لمصلحة الضرائب المنصوص عنه بفقرتها الأولى حاصلًا من كل من التنازل والتنازل له معا . وأن نص المادة جاء في ذلك صريحاً كل الصراحة حتى يمكن التعويل على هذا التبليغ وحتى يأتى ثمره ويبلغ . فإذا ما صدر من طرف واحد فإنه قد يكون مثار شك وريبة ولا يسمو إلى مركز اليقين ولا يبلغ مقام التعاقد الثنائى الصحيح حتى يكون حجة وملزماً لمصلحة الضرائب المبلغ إليها .

وحيث إن الآثار القانونية التي ترتب

على التبليغ الصحيح بالتنازل عن المنشأة وفقا لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٩ المذكورة هو وقف تحصيل الضرائب على الأرباح بالنسبة للتنازل لغاية التاريخ الذي حصل فيه التنازل وربطها بعد ذلك وتحصيلها من التنازل له خاصة دون مسؤولية التنازل عن الأرباح التي تستحق بعد التنازل مع كون التنازل والتنازل له مسئولين بالتضامن عن الضرائب المستحقة على المنشأة التنازل عنها إلى تاريخ التنازل .

« وحيث إن الضرائب المستحقة على المنشأة عند التنازل تكون من أهم أسباب مقوماتها . لذلك أعطت الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ الحق للتنازل له أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطره ببيان عن هذه الضرائب المستحقة لها على المنشأة التنازل عنها ليكون ذلك في متناول يده أو نصيب عينه وموضوع تقديره إذا طلب هو ذلك .

« وحيث إن القانون رتب جزاء على عدم اخطار المصلحة للتنازل له في مدى المدة المذكورة عن الضرائب المستحقة على المنشأة التنازل عنها هو براءة ذمة التنازل له عن كل مسؤولية خاصة بالضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل رتب جزاء وفقا ليحمل المصلحة على ضرورة الاخطار في الميعاد المحدد حتى لا تعطل مصالح الناس وتضار الحركة الاقتصادية بالبلد .

« وحيث إنه يستفاد من نص المادة ٥٩ أن القانون فرق فيها بين أمرين . الأمر الأول هو التبليغ بالتنازل عن المنشأة من كل من التنازل والمتنازل له وأوجب ذلك ورتب على عدم التبليغ جزاءات سبق الإشارة إليها . والأمر الثاني هو طلب التنازل له من

مصلحة الضرائب أن تخطره ببيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت التنازل عنها وهذا الطلب جوازي له إن شاء قدمه وإن شاء لم يقدمه إلا أنه إذا قدمه وجب على المصلحة ضرورة الرد والاختار في ميعاد محدد ورتب على عدم الرد والاختار في الميعاد جزاء هو براءة ذمة التنازل له من كل مسؤولية خاصة بالضرائب المستحقة على المنشأة حتى تاريخ التنازل . وكون هذا الطلب جوازيا هو احتمال أن يكون التنازل له على معرفة بأمر هذه الضرائب فلا محل مع ذلك لتقديم هذا الطلب .

« وحيث إن الذي حدث في هذه الدعوى بالذات هو قيام المطعون ضدهما باخطار مصلحة الضرائب بالخطاب الموصى عليه مع علم الوصول المرسل منها إلى مأمورية ضرائب شبها في ١٩٥١/٢/٢٤ والذي ذكرنا صورته على وجه التحديد في مذكرتهما الختامية المقدمة بملف الدعوى الذي يتضمن اخطارهما للمصلحة بأن جميع اسهم شركة المساهمة بغمرة بمصر قد تجمعت في يدهما وأصبحا هما المالكين الوحيدين للشركة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ . وأن هذا الاخطار هو تنفيذ للمادتين ٥٨ و ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« وحيث إن المطعون ضدهما لم يقولوا بأنهما طلبا إلى مصلحة الضرائب موافقتهما بالضرائب المستحقة على الشركة التنازل عنها حتى تاريخ التنازل عملا لنص الفقرة الرابعة عن المادة ٥٩ على النحو السابق الإشارة إليه وأن مصلحة الضرائب لم ترد عليهما في بحر ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب كما أنهما لم يقدمتا من جانبهما ما يفيد تقديم هذا الطلب .

« وحيث إن حق إبراء ذمة التنازل له من

الأوراق إلى لجنة الطعن لفحص أوجه اعتراضات المنشأة خاصة بأسس الربط والتقدير .
وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة إلزام المطعون ضدها بها وهما اللذان خسرا الدعوى عملا بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

وحيث إنه عن النفاذ فلا محل لمناقشته في أسباب هذا الحكم حيث إنه واجب بنص القانون .

(فضية مصلحة الخرائب ضد شركة . . . وآخرين
رقم ٢٢٨٨ سنة ١٩٥٢ كلى تجارى بالمهينة السابقة) .

كل مسئولية سابقة تتعلق على هذا الاخطار ولا يمكن أن يكسب هذا الحق بأى وسيلة أخرى لا صراحة ولا ضمنا لأنه إجراء يترتب عليه اكتساب حقوق وضياعها فلا بد من اتخاذ هذا الاجراء واضحا ظاهرا بعيدا عن كل تعميم أو تعمية .

وحيث إنه تأسيسا على ما سبق يكون قرار اللجنة خاصا بذلك قد صدر بجانبنا للحقيقة والواقع والقانون ويكون طعن المصلحة من هذه الناحية على أساس قويم ويتعين لذلك قبول الطعن والغاء قرار اللجنة المطعون فيه واحالة

قضاء المحاكم الكلية

(غرفة الاتهام)

مع بيان الاسباب التى يستند اليها ، وسوغ للنياية العامة بالمادة ١٦١ من ذلك القانون أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم . إلا أنه يتعين الرجوع إلى ماهية الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق لتعرف مايجوز استئنافه منها أمام غرفة الاتهام وما لا يجوز .

٢ - الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق إما أن ترتبط باجراء من إجراءات التحقيق كاجراء المعاينة وندب الخبراء فيعتبر من قبيل القرارات الادارية التى لا يجوز الطعن فيها . وإما أن تكون Des

٣٧٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

أوامر قاضى التحقيق . أوامر ذات صبغة قضائية .
جائز استئنافها . أوامر بمعنى القرار الإدارى .
استئنافها غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن رخص المشرع في المادة ٨١ من قانون الاجرامات الجنائية للنياية العامة وباقي الخصوم أن يقدموا إلى قاضى التحقيق الدفوع والطلبات التى يرون تقديمها أثناء التحقيق وأوجب على القاضى بالمادة ٨٢ من القانون المذكور أن يفصل في الدفوع والطلبات المقدمة إليه في ظرف أربع وعشرين ساعة .

ordonnances فاصلة في نزاع بين الخصوم كان تنصب على الحبس الاحتياطي أو الافراج أو الأمر بالوجه لإقامة الدعوى فتعتبر أمراً قضائياً واجبا تسببه وجائزا استثنائه .

٣ — إذا طلبت النيابة العامة إلى قاضي التحقيق إجراء تحقيق تكميلي في مسألة عينتها في طلباتها الختامية فرفض إجراءه فإنه لا يسوغ لها استئناف هذا الأمر مستقلاً ولها أن تستأنفه مع الأمر الصادر في الجناية موضوع التحقيق وتنعى عليه عدم إجابتها إلى ما طلبت من إجراء ذلك التحقيق التكميلي . وعلى هذا الوجه يتوفر ما قصده المشرع من تبسيط الاجراءات الجنائية وسرعة التحقيق .

المحكمة

« حيث إن واقعة الحادث فيما يتصل بالقرار المستأنف تحصل في أنه لما ثار بين المتهمين من نزاع بسبب التزاحم والمنافسة على ذبح الماشية تضاربوا يوم الحادث فحدث بكل من أحمد عبد الفتاح ومحمود عبد الفتاح وعبد الرحمن محمد وعبد الرحمن ورشاد عبد الرحمن وأمين السيد نعيمة الاصابات المنوّه عنها بالتحقيقات والكشوف الطبية . وقيدت النيابة الواقعة جنحة بالمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات ضد كل من عبد الرحمن محمد وعبد الرحمن وأحمد عبد الفتاح وإمام عبد الرحمن وترقيبت ورود إفادات الشفاء لاجراء التصرف النهائي في القضية على ضوء ما يتكشف عنها .

وتبين من الكشف الأخير الذي أوقعه حضرة الطبيب الشرعي في ١٥ مارس سنة ١٩٥١ على المجنى عليه محمود عبد الفتاح أنه قد تخلفت لدى

هذا الأخير من جراء جروح بساعده الأيسر القطعية عاهة مستديمة تقلل من كفاءته للعمل بنحو ٨ ٪ إلى ١٠ ٪ فقامت النيابة العامة بتحقيق الحادث وعقبا انتهائهما منه قدم المتهمان عبد الرحمن محمد وعبد الرحمن محمد طلبا بإحالتهم على حضرة الطبيب الشرعي استنادا إلى أنه قد تخلفت بكل منهما عاهة مستديمة هي تعطل يدي أولهما وفقد وسمع الأذن اليسرى من ثانيهما .

وأحالتهم النيابة إلى حضرة الطبيب الشرعي المذكور ليوقع الكشف عليهما فطلب أوراق علاجهما من مستشفى القصر العيني وتبين من كتاب إدارة المستشفيات المؤرخ في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن أوراق المصابين التي حررت في سنة ١٩٤٩ قد اعتبرت دشتا وبيعت بالمزاد العلني إذ من غير المتيسر الاحتفاظ بأكثر من أوراق سنة واحدة . وأحالت النيابة القضية لحضرة قاضي التحقيق بطلبها المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ لتحقيقها . وأثبت حضرته بمحضره أنه لم يتبين بكل من المتهمين عبد الرحمن محمد وعبد الرحمن أثر الحدوث عاهة نتيجة لما ترتب على هذا الحادث من إصابات بهما . وطلبت النيابة بمذكرتها المقدمة لحضرة قاضي التحقيق عن طلباتها الختامية إرسال المتهمين المذكورين لحضرة الطبيب الشرعي ليوقع الكشف عليهما لبيان ما إذا كانا قد شفيا من إصابتهما دون تخلف عاهة مستديمة . ثم إعادة الأوراق إليها بعد ورود التقرير الطبي الشرعي لابتداء طلباتها الختامية .

وبجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ أصدر حضرة قاضي التحقيق قرارا برفض هذا الطلب وإخطار

الخصوم لابتداء مالدتهم من أقوال في الميعاد القانوني .

فاستأنفت النيابة هذا القرار استنادا إلى أن حضرة قاضي التحقيق قد أسس رفض طلباتها على المشاهدة النظرية التي قام بها حضرته أثناء التحقيق وتراخى هذين المصابين في التبليغ عن تخلف العامة لديهما وعدم تبليغهما عن ذلك إلا بعد ثبوت عاهة مستديمة لدى المجنى عليه عمود عبد الفتاح خصمهما في الدعوى ، وإلى أن هذا لا يكفي في نظرها لرفض الطلب ولا سيما وأن التحقيق من شفاء المصابين يعد من المسائل الفنية التي يرجع فيها إلى طبيب إخصائي قد يضطره الأمر إلى أجهزة طبية معينة يكون بحاجة إليها لبيان رأيه .

دوحيث إنه وإن رخص المشرع في المادة ٨١ من قانون الاجراءات الجنائية للنيابة العامة وباقي الخصوم أن يقدموا إلى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق . وأوجب على القاضي بالمادة ٨٢ من القانون المذكور أن يفصل في الدفوع والطلبات المقدمة إليه في ظرف ٢٤ ساعة مع بيان الأسباب التي يستند إليها . وسوخ للنيابة العامة بالمادة ١٦١ من ذلك القانون أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم . إلا أنه يتعين الرجوع إلى ما هية الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق لتعرف ما يجوز استئنافه منها وما لا يجوز .

دوحيث إن ما يصدره حضرة قاضي التحقيق من أوامر إما أن يرتبط باجراء من إجراءات التحقيق كإجراء المعاينة وندب الخبراء ومن ثم يعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي لا يجوز

الطعن فيها . أو يكون فاصلا في نزاع بين الخصوم كأن ينصب على الحبس الاحتياطي أو الافراج أو الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى فيعتبر أمرا قضائيا واجبا تسيبيه وجائزا استئنافه .

دوحيث إن الأمر المستأنف وقد أنصب على ما طلبته النيابة من ارسال المتهمين عبد الرحمن محمد وعبد الله عبد الرحمن محمد لحضرة الطبيب الشرعي ليوقع الكشف الطبي عليهما يكون من قبيل الأوامر الادارية التي لا يصح للنيابة أو غيرها من الخصوم استئنافها ومن ثم يتعين الأمر بعدم قبول الاستئناف . ولا ضير على النيابة من ذلك مادام لها أن تبدى وجهة نظرها أمام غرفة الاتهام إن تراءى لها التصميم على هذا النظر بعد أن يصدر أمر حضرة قاضي التحقيق في هذه الدعوى .

(القضية رقم ٦٠٢٧ سنة ١٩٤٩ جنايات قسم السيدة زينب رئاسة وعضوية السادة زين العابدين جمه رئيس المحكمة وبطرس زغلول وأحمد طوسون القاضين) .

٣٧٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - الأمر بحفظ الأوراق . صدوره من النيابة بعد العمل بقانون الاجراءات الجنائية . الرجوع إلى هذا القانون ليتبين مدلوله وطبيعته ما فصل فيه . واستظهر ما إذا كان ما يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

ب - حفظ الأوراق . صدور الأمر به من النيابة بعد انتهاء التحقيق بصفتها سلطة تحقيق . قيامه على وزن الأدلة وتقدير دلائل الاتهام . هو في حقيقته أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه أمام غرفة الاتهام . صحيح .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان قانون تحقيق الجنايات الملغى لم يفرق في التسمية بين الأمر الصادر

من النيابة قبل التحقيق ، بحفظ الأوراق ،
والأمر الذي تصدره بعد التحقيق مؤسسا
على أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو
أن الدلائل غير كافية . إلا أن الأمر المستأنف
وقد صدر منها بعد العمل بقانون الإجراءات
الجنائية فيتمين الرجوع إلى هذا القانون
الآخر في تعيين حقيقة مدلول ذلك الأمر
واستظهار طبيعة مافصل فيه لتعرف ما إذا
كان من النوع الذي لا سييل إلى الطعن فيه
والذي عنه المشرع في الفصل الخاص
بتصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع
الاستدلالات أو من نوع الأمر الصادر
بالأوجه لإقامة الدعوى الذي تصدره النيابة
تأسيسا على أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون
أو أن الدلائل غير كافية والذي يكون المجنى
عليه وللدعى بالحقوق المدنية حق الطعن فيه
أمام غرفة الاتهام .

٢ — حفظ الأوراق طبقا للمادة ٦١
إجراءات إنما يصدر به الأمر من النيابة قبل
التحقيق بصفتها سلطة اتهام فقط وباعتباره
حفظا إداريا مفصحا عن رغبتها في عدم السير
في الدعوى سواء بتحقيقها أو برفعها مباشرة
للحكمة . ولا يملك المجنى عليه ولا المدعى
بالحقوق المدنية استئنافه وإن كان من شأنه
إن صدر في جنابة أن يسد الطريق نهائيا في
وجبهما . وهو في ذلك على خلاف الحفظ
القضائي الذي تأمر به النيابة بعد انتهاء التحقيق
بصفتها سلطة تحقيق ويكون مبنيا على وزن

الأدلة وتقدير دلائل الاتهام . وعلى هذا الوجه
تتقيد النيابة العامة فيما يصدر عنها من الأوامر
فلا تملك بعد التحقيق أن تصدر أمرا بحفظ
الأوراق كما لا تملك قبله أن تصدر أمرا بعدم
وجود وجه لإقامة الدعوى .

المحكمة

وبما أن النيابة قد انتهت في منطوق الأمر
المستأنف إلى النص على قيد الواقعة جنحة بالمادة
١/٢٦٩ عقوبات ضد مجهول وحفظ القضية
مؤقتا لعدم معرفة الفاعل ودفع أخيرا حضرة
وكيل المتهم بعدم جواز نظر الاستئناف المرفوع
عن هذا الأمر ويتعين لذلك بادیء ذی بدء
تعرف مدلول هذا المنطوق من حيث جواز أو
عدم جواز الطعن فيه .

وبما أن النيابة وإن بدأت تحقيق الحادث
في يوم ١٩٥٠/٥/٢٣ في ظل قانون تحقيق
الجنايات الملغى وكان هذا القانون لا يفرق في
التسمية بين الأمر الصادر من النيابة قبل التحقيق
وبحفظ الأوراق ، والأمر الذي تصدره بعد
التحقيق مؤسسا على أن الواقعة لا يعاقب عليها
القانون أو أن الدلائل غير كافية — ذلك أن
كانت المادة ٢٤ جنایات تنص على أنه : « إذا
رؤی للنيابة العامة بعد التحقيق ألا وجه لإقامة
الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق » . إلا أن
الأمر المستأنف وقد صدر في ١٩٥٢/٦/٢٤ بعد
العمل بقانون الإجراءات الجنائية منذ اليوم
الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ فيتعين
الرجوع إلى هذا القانون الأخير في تعيين مدلول
ذلك الأمر .

وبما أن طبيعة مافصل فيه منطوق الأمر

الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة لا تملك بعد التحقيق أن تصدر أمرا بحفظ الأوراق كما لا تملك قبله أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

د وبما أن النيابة قد صاغت الأمر المستأنف في عبارة المنطوق السالف ذكره بعد أن انتهت من تحقيق الدعوى ووازنت في أسبابه بين الأدلة وفصلت فيما تكشففت عنه التحقيقات من دلائل الاتهام ومن ثم يكون أمرا قضائيا صادرا منها بصفتها سلطة تحقيق حلت محل قاضي التحقيق ويحق للمجنى عليها والمدعية بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام .

(القضية رقم ٢٠٦٠ سنة ١٩٥٢ جنح قسم مصر الجديدة . رئاسة وعضوية السادة زين العابدين جمعة رئيس المحكمة وأحمد طوسون ويوسف كمال الدين الماضين) .

٣٧٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أمر الحبس الصادر من النيابة بسلطانها الذاتية . مدة . وجوب عرض الأوراق قبل انتهاء مدة الأربعة الأيام . اعتبار اليوم الأخير منها يوم عطلة رسمية . لا يعتبر قوة قاهرة يمتد معها الميعاد .

المبدأ القانوني

أوجب القانون على النيابة العامة إذا رأت مد الحبس الاحتياطي المخول لها بسلطانها الذاتية أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق (القاضي الجزئي الآن) قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام ليصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم . (المادة ٢٠٢ / ١)

المستأنف بصدد ما استظهره من التحقيقات والوقت الذي صدر فيه هذا الأمر من حيث حصوله قبل إجراء التحقيق أو بعد الفراغ منه هو ما يتعين الرجوع إليه لتعرف ما إذا كان مدلول ذلك المنطوق أن يكون من النوع الذي لاسييل إلى الطعن فيه والذي عناه المشرع في الفصل الخاص بتصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات بما نص عليه في المادة ٦١ إجراءات من أنه : « إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق » . أو من نوع الأمر الصادر بالوجه لإقامة الدعوى تطبيقاً لما تضمنته نص المادة ٢٠٩ إجراءات من تحويل النيابة إصدار هذا الأمر كلياً رأت بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية . والذي يكون للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن فيه أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ إجراءات .

د وبما أن حفظ الأوراق طبقاً للبادة ٦١ إجراءات إنما يصدر به الأمر من النيابة قبل التحقيق بصفتها سلطة اتهام فقط وباعتباره حفظاً إدارياً مفصلاً عن رغبتها في عدم السير في الدعوى سواء بتحقيقها أو برفعها مباشرة للمحكمة ولا يملك للمجنى عليه ولا المدعى بالحقوق المدنية استئنافه — وإن كان من شأنه إن صدر في جنابة أن يسد الطريق نهائياً في وجهيهما — وهو في ذلك على خلاف الحفظ القضائي الذي تأمر به النيابة بعد انتهاء التحقيق بصفتها سلطة تحقيق حلت محل قاضي التحقيق ويكون مبنياً على وزن الأدلة وتقدير دلائل الاتهام .

د وبما أنه يخلص مما نص عليه المشرع بالمواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون

يوم ١٩٥٢/١٠/٢٥ لم تراعى ما قضت به المادة ١/٢٠٢ لإجراءات من وجوب عرض الأوراق على قاضى التحقيق قبل انتهاء مدة الأربعة الأيام التى يسرى خلالها أمر الحبس الصادر منها والذى انتهت مدته يوم ١٩٥٢/١٠/٢٤ ومن ثم لا يكون هناك أمر قائم بحبس المتهمين ينظر فى مده .

دوبما أن النيابة العامة استأنفت الأمر الصادر من حضرة قاضى التحقيق إستنادا إلى أن عدم عرض الطلب على حضرته فى الميعاد يرجع إلى قوة القاهرة خارجة عن إرادتها لما تقرر من جعل يوم ١٩٥٢/١٠/٢٣ أجازة رسمية بمدينة القاهرة ولما ترتب على ذلك من استحالة عرض القضية على حضرة قاضى التحقيق فى اليوم المذكور للنظر فى مد الحبس .

دوبما أن ما استندت إليه النيابة فى أسباب استئنافها على الوجه السالف ذكره لا يستند إلى أساس قانونى صحيح إذ أن القوة القاهرة وهى التى تصدر عن حادث خارج عن إرادة الانسان لا يجوز نسبته له وليس من الممكن توقعه أو تفاديه إنما تنصب على الحوادث التى تجعل القيام بالأمور المطلوب والواجب المفروض مستحيلا دون الحوادث التى تجعله شاقا . ولم يكن عسيرا على النيابة أن تظفر بأحد حضرات قضاة التحقيق لمد الحبس على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(القضية رقم ٤٤٢٤ سنة ١٩٥٢ جنح الدرب الأحمر برئاسة وعضوية حضرات زين العابدين جمعة رئيس المحكمة وأحمد طوسون ويوسف كمال الدين القاضيين) .

لإجراءات (وصيرورة اليوم الأخير من تلك المدة يوم عطلة رسمية لا يعتبر قوة القاهرة يستحيل معها عرض الأوراق على قاضى التحقيق . إذ أن القوة القاهرة وهى التى تصدر عن حادث خارج عن إدارة الانسان لا يجوز نسبته له وليس من الممكن توقعه أو تفاديه إنما تنصب على الحوادث التى تجعل القيام بالأمور المطلوب والواجب المفروض مستحيلا دون الحوادث التى تجعله شاذاً ولم يكن عسيرا على النيابة أن تظفر بقاضى التحقيق لمد الحبس على الوجه الذى يتطلبه القانون .

المحكمة

دوبما أن واقعة الحادث فيما يتصل بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الأمر الصادر من حضرة قاضى التحقيق تحصل فى أن أحمد محمد ، أنها بأنها فتحا وأدارا محلا للفجور والدعارة وانهمت معهما بأنها اعتادت بممارسة الدعارة وافتتح محضر البوليس عن واقعة الحادث فى يوم ١٩٥٢/١٠/٢٠ وأرسل هذا المحضر والمتهمون للنيابة يوم ١٩٥٢/١٠/٢١ . وبعد استجواب المتهمين أمرت بحبسهم أربعة أيام على ذمة هذه القضية وفى يوم ١٩٥٢/١٠/٢٥ أشر حضرة وكيل النائب العام على غلاف القضية بعرضها على حضرة قاضى التحقيق لمد الحبس وعرضت على حضرته بحضور المتهمين فى اليوم المذكور فأمر بإخلاء سبيلهم مؤسسا هذا الأمر على أن النيابة العامة وقد عرضت عليه الأوراق فى

القضاء المستعجل

٣٧٦

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

مشاركة تحكيم. اختصاص القضاء المستعجل بنظر المنازعات الوقتية المنفرعة عن النزاع.

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان من المستقر عليه أصلا أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة يستمد أصلا من المحكمة المدنية التي يعتبر هو فرع منها وأن ولايته محدودة بالقدر الذي يدخل في صميم اختصاص المحكمة التي هو تابع لها إلا أنه قام خلاف بين رجال الفقه في فرنسا في مدى اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الإجراءات التحفظية عند اتفاق الطرفين على التحكيم في النزاع فمن قائل إن الاتفاق على التحكيم يمنع القضاء العادي والمستعجل من نظر أية دعوى متعلقة به سواء من الموضوع أو بخصوص اجراء مؤقت أو تحفظي إلا إذا اتفق الطرفان ضراحه أو ضمنا على العدول عن التحكيم، ومن قائل بان الاتفاق على التحكيم لا ينتج أثرا قانونيا إلا فيما يختص بموضوع الحقوق المتنازع عليها والمتفق على طرحها أمام المحكمين فيجعلها وحدها من اختصاص هيئة التحكيم دون المحاكم العادية، أما المسائل الوقتية المستعجلة فتظل خاضعة لاختصاص القضاء المستعجل وله ولاية الفصل فيها رغم قيام مشاركة التحكيم.

٢ - ان هذه المحكمة ترى الأخذ بالنظر الثاني لأنه أكثر تمشيا مع العدالة كما أنه يساير منطق القانون إذ ليس من العدالة في شيء أن يقف القضاء المستعجل مكتوف اليدين أمام خطر داهم يستوجب اتخاذ اجراء تحفظي وحق في فصل في موضوع الحق لا شيء إلا لأن طرفي الخصومة قد عهدا الفصل في النزاع إلى هيئة تحكيم وقد يستغرق الفصل في هذا النزاع أمدا طويلا أمام هذه الهيئة تستهدف خلالها مصالح أحد الطرفين للضياع ومن ثم كان حقا على القضاء المستعجل أن يتخذ اجراء وقنيا حافظا لحقوق المتخاصمين حق ولو كان النزاع مطروحا فعلا أمام هيئة التحكيم لأن في ذلك صوتا للحقوق وعلى الأخص إذا ما لوحظ أن اجراءات التحفظ هي اجراءات وقتية لا تمس صميم الحق أو تتعرض لأصل النزاع وهي بذاتها لا تحوز قوة الشيء المقضي كما وأن منطق القانون لا يمنع من ذلك فان مناط اختصاص القضاء المستعجل يقوم بصفة عامة على توافر ركن الخطر والنزاع فاذا ما استوى في الدعوى هذان الركنان كان لزاما على القضاء المستعجل أن يأمر بما يراه حافظا للحقوق على الوجه الذي يستظهره من أوراق الدعوى ومستنداتها وهو في ذلك يكفل لها حقوقهما ويصونها من كل عبث حتى تقول

هيئة التحكيم كلمتها بعد دراسة وتمحيص .

المحكم:

« من حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أنه بمقتضى عقد شركة ثابت التاريخ في ١٤/١٠/١٩٤٧ وسجل بالقلم التجارى بمحكمة مصر المختلطة في ١٤٩٧/١/٦ تحت رقم ٧٣/٥ تكونت شركة توصية بسيطة فيما بين المدعى عليها الاولى بصفتها شريك متضامنة وبين المدعى عليها الثانى والثالث بصفتها شريكين موصيين اسمها الشركة الهندسية للتجارة ومواد البناء وعنوانها التجارى دأطلس ودية النجار وشركاها ، وذلك لمدة خمس سنوات بدأت من أغسطس سنة ١٩٤٧ وتنتهى في يولييه سنة ١٩٥٢ وتناول البند الرابع من هذا العقد بأن إدارة هذه الشركة موكولة للبدعى عليها الاولى كما تضمن البند الرابع عشر بأن للشركاء المتضامنين الحق في قبول أعضاء آخرين في الشركة بعد إخطار بقية الشركاء وقد تكونت هذه الشركة برأس مال قدره خمسة آلاف جنيهه نصيب المدعى عليها هو مبلغ ٤٠٠٠ ج ونصيب المدعى عليه الثانى مبلغ ٥٠٠ ج ونصيب المدعى عليه الثالث ٥٠٠ ج أيضا وفي خلال عام ١٩٤٨ انضم المدعى إلى هذه الشركة بوصفه شريكا موصيا ثالثا بحصة قدرها ٥٠٠ ج وقد عهد إليه القيام بوظيفة مدير حسابات الشركة ثم عدل رأس مال الشركة للمرة الثانية إلى ٩٥٠٠ ج بمقتضى عقد التعديل المؤرخ ١٩٤٩/٣/٥ وقد لازم الشركة منذ نشأتها التوفيق في جميع خطواتها حتى كان اليوم العاشر من شهر ابريل سنة ١٩٥١ فقد أرسلت الشركة للبدعى صورة من ميزانيتها للسنة المالية عن سنة ١٩٥٠ مرافقا لها شيك بمبلغ ١٠٤٧٨٠٨ ج صافي حصته في أرباح هذه السنة

إلا أنه رد على مدير الشركة بخطاب مؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩٥٠ بحقه في مناقشة ميزانية سنة ١٩٥٠ كما أن طلب منه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وكان من آثار هذا الخلف أن رفع المدعى ضد المدعى عليها الاولى هذه الدعوى طلب في ختامها وضع موجودات الشركة تحت الحراسة القضائية وتعيين حارس قضائي من الجدول تكون مهمته القيام بعمل قوائم جرد لجميع موجودات الشركة بحضور جميع الشركاء من بضائع وخامات وعدد وآلات وأدوات ومهمات وأثاثات وإنشاءات إلى غير ذلك مما يصلح عنصرا للتصفية ومراجعة هذه الموجودات على البشرد الموجودة بدفاتر الشركة واستلامها ثم القيام بأعمال الادارة من بيع وشراء ومراقبة العمال ودفع الأجور واستلام وصرف المبالغ اللازمة للاستمرار في العمل مع تقديم حساب شهرى لأعمال المنشأة يودع بقلم كتاب المحكمة وإيداع صافي حساب الأرباح والخسائر السنوى للشركة بخزينة المحكمة حتى تم تصفية الشركة والفصل في النزاع رضاء أو قضاء وقد أسس المدعى طلب الحراسة بمذكرة إن المدعى عليها الاولى ارتكبت المخالفات الآتية : (أولا) أنها مهدت إلى زوجها عبد المنعم خليل حافظ إدارة هذه الشركة فأساء استغلال مركزه بأن أخفى حقيقة أهم عناصر تكوين حسابات الأرباح والخسائر بميزانية الشركة في عام سنة ١٩٥٠ بأن قدم له بياناً خاطئاً وقد اعترض المدعى على هذه الميزانية مطالبا تصحيح الأوضاع إلا أنه لم يلق سمعا من المدعى عليها الاولى (ثانيا) أنه فوجيء بخطاب مؤرخ ١١/٤/١٩٥١ من المدعى عليها الاولى تقرر فيه زيادة رأس مال الشركة بحصة قدرها ٣٠٠٠ ج وإدخال شقيقها عارف النجار شريكا موصيا

سواء عن الموضوع أو بخصوص اجراء مؤقت أو تحفظي إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على العدول عن التحكيم (يراجع موسوعة كارنين الدورية جزء ٤ ص ٧٠٩ نبذة ٢٣١) ومن قائل بأن الاتفاق على التحكيم لا ينتج أثراً قانونياً الا فيما يختص بموضوع الحقوق المتنازع عليها والمتفق على طرحها أمام المحكمين فجعلها وحدها من اختصاص هيئة التحكيم دون المحاكم العادية أما المسائل الوقتية المستعجلة فتظل خاضعة لاختصاص القضاء المستعجل وله ولاية الفصل فيها رغم قيام مشاركة التحكيم .

د وحيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ بالنظر الثاني لأنه أكثر تمشياً مع العدالة كما أنه يساير منطق القانون إذ ليس من العدالة في شيء أن يقف القضاء المستعجل مكتوف اليدين أمام خطر داهم يستوجب اتخاذ اجراء تحفظي وقفي حتى يفصل في موضوع الحق لا شيء إلا لأن طرفي الخصومة قد عهدا الفصل في النزاع إلى هيئة تحكيم وقد يستغرق الفصل في هذا النزاع أمدا طويلا أمام هذه الهيئة تستهدف خلالها مصالح أحد الطرفين للضياع ومن ثم كان حقا على القضاء المستعجل أن يتخذ اجراء وقتيا حافظا لحقوق المتخاصمين حتى ولو كان النزاع مطروحا فعلا أمام هيئة التحكيم لأن في ذلك صونا للحقوق وعلى الاخص إذا ما لوحظ أن اجراءات التحفظ هي اجراءات وقتية لا تمس صميم الحق أو تعرض لأصل النزاع وهي بذاتها لا تحوز قوة الشيء المقضي كما وأن منطق القانون لا يمنع من ذلك فإن مناط اختصاص القضاء يقوم بصفة عامة على توافر ركن الخطر والنزاع فاذا ما استوى في الدعوى هذان الركنان كان لزاما على القضاء المستعجل أن يأمر بما يراه حافظا للحقوق على الوجه الذي يستظهره من

بمقدار هذا الحق فأبدى اعتراضاً على هذا التعديل لأنه لا يرى موجبا له وأنه يجب اتباع الأصول القانونية وقواعد المحاسبة الصحيحة عند انضمام الشريك الجديد ، (ثالثا) إن المدعى عليها الأولى قد حرمته بصفته شريكا موصيا من حق الاشراف على أعمال الشركة وقد نظرت هذه الدعوى بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ وتدخل فيها المدعى عليهم من الثاني حتى الرابع وطلبوا قبولهم خصوما في الدعوى وانضمامهم الى المدعى عليها الأولى وقد قررت المحكمة قبولهم خصوما في الدعوى .

د وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأنه مشروط في البند الثالث عشر من عقد الشركة بأن الفصل في المنازعات التي تنشأ عن هذا العقد من اختصاص هيئة محكمين تكون من ثلاثة أعضاء تختار الشركة المستولة عضوا ويختار الشريكان الموصيان عضوا ويجتمع العضوان المختاران لاختيار ثالث ثم يجتمع الجميع للفصل في النزاع القائم بحكم يصدرونه بأغلبية الأصوات ويكون هذا الحكم نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ويجب على الشريكين احترامه .

د وحيث إنه وإن كان من المستقر عليه أصلا أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مستمد أصلا من المحكمة المدنية التي يعتبر هو فرع منها وأن ولايته محدودة بالقدر الذي يدخل في صميم اختصاص المحكمة التي هو تابع لها إلا أنه قام بخلاف بين رجال الفقه في فرنسا في مدى اختصاص القضاء المستعجل في الفصل في الاجراءات التحفظية عند اتفاق الطرفين على التحكيم في النزاع فن قائل إن الاتفاق على التحكيم يمنع القضاء العادي والمستعجل من نظر أية دعوى متعلقة به

ميزانية عام سنة ١٩٥٠ كان بصفتي مديرا للحسابات فقط وكنت بهذه الصفة دائما منفذا لتعليمات وتوجيهات حضرتكم بصفتكم مديرا للشركة .

« وحيث إن المدعى قد أثبت على أعمال الشركة طيب الثناء في خطابه المؤرخ ١٧/٤/١٩٥١ فقد أقر بأنها سلخمت من عمرها أربع سنوات اكتسبت خلالها شهرة تجارية وامتازت بسمعة طيبة في المحيط التجاري ولكنه عاد يقول بأن يد النساء قد تطرقت إلى أعمال هذه الشركة دون أن يبين لذلك سببا وأن الذي تستشفه هذه المحكمة من واقع الأوراق أن المدعى كان مديرا لحسابات هذه الشركة طوال المدة التي خصها بالثناء وكان يتناول مكافأة على هذه الإدارة فوق حصته في الأرباح فكان عزله من إدارة حسابات هذه الشركة وإسنادها إلى غيره مع حرمانه من هذه المكافأة مما أثار حفيظته على المدعى عليه الأولى بل وقد صار أيضا على نفسه عندما انتحل أو هي الأسباب للتحلل من إمضائه المديونية على ميزانية سنة ١٩٥٠ ليطلعن واضعي الميزانية بالغش والتدليس وقد كان قبل توقيعه عليها يعد إقرارا منه بصحتها .

« وحيث إن ما ينميه المدعى على المدعى عليها الأولى من أنه فوجيء بخطاب مؤرخ ١١/٤/١٩٥١ صادر منها تقرر فيه زيادة رأس مال الشركة بحصة قدرها ٣٠٠٠ ج وإدخال شقيقها عارف النجار شريكا موصيا بمقدار هذه الحصة هو قول مردود أيضا فإن هذا التعديل لم يكن خافيا على المدعى وقد وجهت المدعى عليها الأولى بتاريخ ١٢/٧/١٩٥١ إلى المدعى إنذارا تخطره فيه بأن مصلحة الشركة اقتضت زيادة رأس المال وأنها في الوقت نفسه استعملت حقها المنصوص عليه في البند الرابع عشر من عقد التأسيس وقد استعملت هذا الحق من قبل عند ما أدخلت المدعى بعد مضي

أوراق الدعوى ومستنداتها وهو في ذلك يكفل لها حقوقها ويصونها من كل عبث حتى تقول هيئة التحكيم كتبها بعد دراسة وتمحيص ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص

« وحيث إنه عن موضوع دعوى الحراسة فإن المدعى ينمى على المدعى عليها أنها عهدت إلى زوجها عبد المنعم حافظ إدارة هذه الشركة فأساء هذا الأخير استغلال مركزه واختفى حقيقة حسابات الأرباح والخسائر لميزانية سنة ١٩٥٠ بأن قدم له بيانا خاطئا .

« وحيث إن المدعى علاوة على كونه شريكا موصيا في هذه الشركة فقد عمل مديرا لحساباتها في الفترة من نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى مارس سنة ١٩٥٠ وأنه هو بذاته الذي قدم ميزانية هذه الشركة عن سني ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ لمصلحة الضرائب وكانت هذه الميزانيات الثلاث مزيلة بتوقيعه ومن ثم فقد كان ملما بتفاصيلها من إيرادات ومصروفات وما تحمله من ربح وخسارة ولم يكن أمرها خافيا عليه فإن كان يشوبها أو يشوب إحداها غش أو تدليس فكان عليه الامتناع عن التوقيع عليها وأن يبدى اعتراضاته عليها حين قدمت إليه للتوقيع عليها ولكنه وقد وقع عليها فليس له بعد هذا أن ينمى على ميزانية سنة ١٩٥٠ فإنها لا تمثل حقيقة حسابات الأرباح والخسائر أو أنها دست عليه أو أنها تضمنت بيانات خاطئة لأنه بوصفه مديرا لحسابات الشركة مفروض فيه اليقظة عندما يوقع على أى ورقة من أوراق الشركة وقد ضل في صميم عمله وقد كان يتقاضى أجرا على هذا العمل فوق حصته في أرباح الشركة ومن ثم فلا تلقى المحكمة بالا إلى ما يقرره في خطابه الرقم ٢٤/٤/١٩٥١ الذي يتصل فيه من مسئولية التوقيع على هذه الميزانية بقوله ما يأتي حرفيا « بأن توقيعي على

سنتين من تأسيس الشركة ولم يجد من أى من الشريكين حينذاك أى اعتراض على إدخاله ومن ثم فلا تريب على المدعى عليها إن هي ضمت إلى الشركة عضواً جديداً حتى ولو كان هذا الشريك الجديد شقيقاً فقد تكون ثقتها فيه أكثر من ثقتها بالغير .

وحيث إن ما ينعمه المدعى على المدعى عليها الأولى من أنها حرمته بصفته شريكاً من حق الإشراف على أعمال الشركة قول غير سديد أيضاً فقد كان المدعى مديراً لحسابات الشركة وعلى علم بدعائها وكان هو الذى يقدم مزايايتها إلى مصلحة الضرائب ولم يبد أى اعتراض على أعمالها حتى إبريل سنة ١٩٥٠ ولم يشك الحرمان من حق الإشراف على أعمال الشركة إلا فى وقت متأخر شارفت فيه الشركة على انتهاء مدتها ورغم ذلك فإن المدعى عليها الأولى لم تجد عليه حقه المقرر له فى المادة ١٦ من القانون التجارى فو حين أبدى رغبته فى الاطلاع على دفاتر الشركة أرسلت له المدعى عليها الأولى بتاريخ ١٢/٧/١٩٥١ انذاراً رسمياً على يد محضر قالت له فيه ما يأتى حرفياً : بأنها ترحب بأن يستعمل حضرته هذا الحق فى حدود القانون والعرف وفى حالة رغبته فى استعمال هذا الحق عليه الاتصال بحضرة الأستاذ حلیم غالى مراقب حسابات الشركة الذى يسهل له العملية ، وقد كان واجباً على المدعى أن يتصل بمراقب الحسابات ليطلع على دفاتر الشركة فى الميعاد الذى يحدده حتى يتمكن هذا المراقب من اعداد الدفاتر فى الوقت المتفق عليه ولكنه بدلاً من أن يسلك هذا السبيل القانونى سلك سبيلاً آخر فيه مجافاة للقانون فقد توجه بنفسه يوم الجمعة الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ وهو يوم عطلة رسمية إلى مصنع الطوب السكائن بامبابه والتابع للشركة وسمح لنفسه الدخول فيه فى غيبة الموظفين والعمال .

وحيث إن مثل هذا التصرف إنما يتعارض مع الحق المقرر للشريك الموصى فى المادة ١٦ من قانون التجارة لأنه بوصفه شريكاً موصياً ليس له من الحقوق أكثر من الرقابة على أعمال المدير وحق الاطلاع السكامل على دفاتر الشركة وابداء ما يعين له من الملاحظات والارشادات ولكن ليس له أن يتدخل فى أعمال الشركة أو فى إدارتها ومن ثم كان ما فعله المدعى يوم توجه إلى مصنع الشركة فى غير استئذان المدير اقتتاتاً على حقوق المدير وتدخله فى شئون الشركة وهو أمر ممنوع منه قانوناً .

وحيث أن ما ينعمه المدعى على المدعى عليها الأولى من أن بعض موظفى الشركة قد اختلسوا جزءاً من أموال الشركة هو قول يترتب عليه اعتبار المدعى عليها الأولى مسئولة عن هذا الفعل لأنها ما كان فى استطاعتها أن تدفع هذا الاختلاس وهو أمر خارج عن إرادتها وكل الذى استطاعت أن تفعله هو أن ابلغت النيابة العامة التى تولت رفع الدعوى العمومية ضد مرتكبى الاختلاس . وحيث إنه يبين بما تقدم أن دعوى المدعى لا تقوم على أساس سليم فيتعين لذلك رفضها .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بالمصروفات .

(قضية أحمد كمال أبو حجر ضد السيدة وفيه هانم النجار وآخرين رقم ٣٩٩٣ سنة ١٩٥١ مستعجل برئاسة الاستاذ محمد عبد اللطيف الناضى) .

٣٧٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

- ١ - حراسة على أموال منقولة . وحقوق شخصية . جوارها فى الشركات .
- ب - محاولة أحد الورثة محو عناصر التركة . خطر . موجب للحراسة .

كان النزاع فيها يتسم بطابع الجدية .

٢ - مجرد محاولة أحد الورثة أن يمحو عناصر التركة كلها أو بعضها بظهوره بمظهر المالك وإدعائه أن المورث لم يترك شيئا منها ، فإن ذلك ما يحقق معنى الخطر موجب للحراسة على التركات .

٣ - أنه من التفريق أن للورث حرية التصرف المطلق في أمواله متى كان متمتعا بالأهلية القانونية وكان في حالة الصحة ، فله بيعها بيعا منجزا حتى ولو لم يبق بعد وفاته شيء من ماله لورثته ، ولا يجوز لهؤلاء الورثة بوصفهم خلفاء هاما له أن يطعنوا في تصرفات مورثهم إلا بنفس الطرق القانونية المقررة لنفس المورث وذلك فيما عدا التصرف الصادر في مرض الموت والإيصاء ففى هاتين الحالتين يملك الوارث حق الطعن في تصرفات مورثه إذ هو يعتبر من طبقة الغير لأن حق الوارث في الطعن في هذين التصرفين مستمد مباشرة من القانون .

٤ - إنه وإن كانت المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ولا بالرهن الذى لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فليس مفاد ذلك أن تعتبر هذه التصرفات باطلة بطلانا مطلقا بالنسبة للكافة ، بل مؤدى هذا النص أن تظل هذه التصرفات منتجة لاثاره هذا القانون بين ذوى

ج - تصرف صادر من المورث . وارث . عدم جواز الطعن . حالتى الإيصاء ومرض الموت .
د - عدم تقادم التصرف . معناه . بطلان التصرف .
التفرقة بينه وبين عدم الاعتداد .
هـ - اقرار المورث بتلقى العوض حججته على الوارث

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان من الثابت فقها أن الحراسة لا ترد إلا على الأموال العقارية أو المنقولة التى تقبل الإدارة بطبيعتها والتي يمكن استغلالها استقلالاً ، إلا أن هذا النظر ليس مطلقاً فى كل الأحوال ، لأن الاستفادة من نص المادتين ٧٢٩ و ٧٣٠ القانون المدنى أن الشارع إذ أجاز فرض الحراسة القضائية على مجموع من المال يكون من شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فإن مفاد ذلك أن التركات وهى تعد بطبيعتها وحدة قانونية لا تقبل التجزئة ، فإن كل نزاع يرد بشأنها جميعها أو فى عنصر من عناصرها أيا كان نوع هذا النزاع وصورته سواء كان منصبا على حق عيني على عقار أو منقول أو حق شخصى ، لا يعد موجبا لفرض الحراسة القضائية على جميع مقومات التركة متى ثبت فى صورة جلية جدية هذا النزاع وتوافرت الأسباب المعقولة ما يخشى خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، ومن ثم فاذا ادعى أحد الورثة ملكيته بعض مقومات التركة بوصفه حائزا لها وأنكر عليه فريق من الورثة حق الملكية كان للقضاء المستعجل أن يقضى بوضع أموال هذه التركة تحت الحراسة القضائية متى

ب - الكيالة . تخلف أحد بياناتها الشكية .
جزاؤه .

المبادئ القانونية

١ - وضع تاريخ واحد على الكيالة دون نص على ما إذا كان هو تاريخ إنشائها أم ميعاد استحقاقها وكذلك عدم ذكر وصول القيمة كلاهما يفقد الورقة صفة الكيالة إعمالاً لنص المادة ١٠٥ تجارى .

٢ - إذا استجمع فرد واحد في شخصه صفق الساحب والمستفيد لا تعتبر الورقة كيالة صحيحة بل تعتبر سنداً اذنيا بعد توقيع المسحوب عليه عليها .

٣ - يتوافر ركن الخطر من مجرد إعلان ورقة على أنها بروتستو عدم دفع ما يتعين معه تدخل القضاء المستعجل لمنع الضرر الذى قد يلحق به بالمعلنة له هذه الورقة من زعزعة الثقة به في المحيط التجارى ولو لم تقيسد هذه الورقة في نشرة البرتستو .

الحكم

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عاينهم بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٣ قال فيها بأنه بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ اعانته المدعى عليه الثانى بروتستو عدم الدفع عن مبالغ محالة لأمره واذنه من المدعى عاين الاول يزعم انه مدين بها لهذا الاخير . ولما ان كان المدعى لم يوقع على الاوراق المنسوخة بهذا البروتستو كما انه لم يسبق له التعامل مع المدعى عاين الاول فان هذا البروتستو يعتبر باطلاً بطلاناً جوهرياً ومن ثم فقد طلب المدعى في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالورقة المعلنة له

الشار فيها ، بحيث لا يستطيعون الطعن فيها إلا بالطرق المقررة في القانون المدنى ، وكل ما هنالك أنها لا يعتد بها في تطبيق قانون الاصلاح ، والفرق بين عدم الاعتداد وبين البطلان لا يحتاج إلى بيان فعدم الاعتداد بالنصرف معناه عدم نفاذه في حق جهة معينة أو شخص معين أما البطلان فمن شأنه أن يمحو أثر التصرف بحيث يفقده كيانه القانونى ويحق لكل ذى مصلحة التمسك به ، كما يجوز للحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالبطلان .
ه - إن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت د بان يعتبر اقرار الواقف باسناد رسمى بتلقى العوض أو ثبوت الحق قبله حجة على ذوى الشأن جميعاً متى صدر خلال الثلاثين يوماً التالية للعمل بهذا القانون ، فان مفاد ذلك أن ورثة المقر يعتبرون من ذوى الشأن الذين يسرى في حقهم هذا النص ، لأنهم خاف عام له ، وبالنسبة فلا يحق لهم الطعن في الاقرار الصادر من مورثهم بتلقى العوض إلا في حدود ما تنقضى به أحكام القانون المدنى ومما حالاً الايضاء ومرض الموت .

(قضية حسن عبد الحافظ عمرو ضد الاستاذ رياض عمرو وآخرين رقم ٢٠٨٧ سنة ١٩٥٣ برئاسة الاستاذ محمد عبد اللطيف القاضي) .

٣٧٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - بروتستو عدم الدفع . عدم الاعتداد به .
القضاء المستعجل مختص .

كطلب المدعى عليهما الأولين على اعتبار أنها بروتستو وانعدام كل اثر لها باعتبارها لاغية وكأنها لم تكن مع الزام المدعى عليهما الأولين بالمصروفات ومقابل اتماب المحاماة وشمول الحكم بالانفاذ وبلا كفالة .

« وحيث إن المدعى عليه الاول قدم مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم اصليا بعدم قبول الدعوى وبصفة احتياطية بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ومن باب الاحتياطي السكلي رفض الدعوى ، وقال شرحا لذلك بأن البروتستو الذي اعلن للمدعى لم يفيد في نشرة البروتستات لانه لم يكن مقبولا من المسحوب عليه ومن ثم فقد انعدم وجه الخطر في الدعوى . ثم اردف بأن الكمبيالات الثلاث المسحوبة في البروتستات مستوفية لكافة الشرائط القانونية سواء من ناحية الشكل او الموضوع .

« وحيث إنه من المستقر عليه فقها انه لا يجوز اعلان التاجر بروتستو عدم الدفع إلا إذا كان بيد الدائن ورقة تجارية مبينا بها مقدار الدين وان تكون قابلة للداول ومشملة على جميع البيانات الشكلية المنصوص عليها في القانون التجارى . كما انه يجب إعلان المدين بهذا الاحتجاج في اليوم التالى لحلول ميعاد الاستحقاق :

« وحيث إن الذى يبين من مطالعة الأوراق المقدمة في الدعوى أن السندات الثلاثة التي اجرى المدعى عليه بمقتضاها البروتستو لا تعتبر كمبيالات بالمعنى القانوني الصحيح لانه يشترط لصحة الكمبيالة أعمالا لحكم المادة ١٠٥ من القانون التجارى أن يبين فيها تاريخ إنشاء الكمبيالة إلى جانب ميعاد الدفع في حين ان الأوراق الثلاث المذكورة ليس بها إلا تاريخ واحد وهو أول

ديسمبر سنة ١٩٥٣ دون أن يذكر فيها هل هو تاريخ إنشاء الكمبيالة أم هو ميعاد الدفع وفضلا عن ذلك فقد اشترط الشارع أيضا في المادة ١٠٥ بأن يذكر في الكمبيالة أن القيمة وصلت بمعنى ان المستفيد قد اوفى الساحب بما يقابل قيمة الكمبيالة . وقد جاءت الأوراق الثلاث موضوع البروتستو خالية من البيان المذكور .

« وحيث ان المدعى عليه قرر في مذكرته بأنه لا يشترط في الكمبيالات التي يكون فيها الساحب هو المستفيد ان يذكر فيها وصول القيمة وهو قول مردود بأنه إذا استجمع فرد واحد في شخصه صفتي الساحب والمستفيد فلا يعتبر الورقة كمبيالة صحيحة بل يعتبر سنداً اذنيا بعد توقيع المسحوب عليه عليها (يراجع شرح القانون في الأوراق التجارية طبعة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ص ١٨ نبذة ٤٢) .

« وحيث ان المدعى عليه الاول اذ قرر بأن البروتستو المذكور لم يترتب عليه ثمت ضرر للمدعى لانه لم يقيد في نشرة البروتستات - فان هذه المحكمة لا تسير المدعى عليه فيما ذهب اليه لأن البروتستو يعد وسيلة للدلالة على توقف التاجر عن الدفع مما يحدث أثرا سيئا في سمعته إذ هو يزعم من الثقة به في المحيط التجارى فلا يأتمنه أحد من التجار ، الأمر الذى يلحق به ضررا جسيما ومن ثم فقد توافر بذلك وجه الخطر في الدعوى ويتعين لذلك رفض الدفعين .

« وحيث انه وقد استبان مما تقدم ان البروتستو المعان للمدعى قد قام على أوراق ثلاث لا تعتبر كمبيالات بالمعنى القانوني الصحيح . فضلا عن انها لا تحمل أى توقيع من المدعى بالقبول بالدفع ومن ثم فيعتبر الاحتجاج عديم الأثر قانونا بما يتعين لذلك اجابة المدعى الى طلبه .

جميع فروع العلوم في المعهد المذكور لأن هذه المهمة يتولاها مجموع من الاساتذة الفنيين كل بحسب اختصاصه في المادة التي يتولى تدريسها، وفضلا عن ذلك فان هؤلاء الاساتذة لا يباشرون هذه المهمة لطالب معين بذاته، بل يتولونها في الأقسام والفصول التي تضم هؤلاء الطلبة، وأما مهمة الناظر أو المدير فهي لا تخرج في الاغلب الأعم عن القيام بالاشراف على الاساتذة والموظفين الإداريين التابعين للمعهد، وملاحظة سير الطلبة أثناء وجودهم بالمدرسة طيلة العام الدراسي.

٢ - إن الذي استقر عليه النظر الفقهي الحديث أن مهمة قاضي الأمور المستعجلة وإن كانت في جوهرها وحدودها توجب عليه عدم التعرض لصميم الحق أو أصل النزاع كما أن عليه أن يتحرز عن القطع في ترجيح جانب على جانب حتى لا يسبق في قضائه حكم محكمة الموضوع؛ إلا أن هذا كله لا يمنع من اتخاذ كافة الاجراءات الوقتية الضرورية لحماية حقوق الطرفين ووضع الحلول التي تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتا إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته فيها، وله في سبيل اداء مأموريته هذه أن يتناول موضوع الحق ويتطرق إلى النزاع ليجت وجه الجديدة فيه على أن يكون بحثه هذا بحثا عرضيا يتجسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في المعروض عليه على أن يبقى أصل النزاع سليما في حدود نشأته الأولى يتناضل

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك الزام المدعى عليه بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات.

وحيث ان النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون اكمل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الاولى من المادة ٦٦٤ مرافعات ولا تترك المحكمة محلا للنص عليه في منطوق حكمها.

(قضية مرانت مناسيان رقم ٧٧٦١ سنة ١٩٥٣ ضد الخواجه جان «ا» مانون وآخرين رئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

٣٧٩

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٣٠ يناير سنة ١٩٥٣

- ١ - التزامات . لا يجبر الملزم على الوفاء بها كرها . ما هيته ومداها .
- ب - نطاق اختصاص القضاء المستعجل في بحث المسائل الموضوعية
- ج - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإعادة طالب إلى معهد الدراسة .

المبادئ القانونية

- ١ - ان المراد بالالتزامات التي لا يجبر الملزم على الوفاء بها كرها، هي الالتزامات التي لا يمكن تنفيذها بمعرفة المدين شخصيا لاعتبارات خاصة تتعلق بخبرته أو كفاءته الفنية أو العلمية ولولاها ما قدم الدائن على التعاقد معه . ومن ثم فاذا ما طلب المدعى بتمكن ابنه من مواصلة الدراسة في الكلية التي يقوم بإدارتها المدعى عليه، فإن هذا الطلب لا ينطوي بتاتا على إجبار هذا الأخير على أن يتولى بنفسه تلقين الطالب المذكور

فيه الخصمان أمام القضاء الموضوعي .

٣ - إن الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة أن للقضاء المستعجل ولاية الحكم بتمكن طلبة المعاهد الحرة من العودة إلى مواصلة دراستهم متى استبان لها في صورة ناطقة جلية لا تقبل شكاً ولا تحتمل جدلاً أن قرارات الفصل التي تصدرها إدارة هذه المعاهد تبدو في ظاهرها للوهلة الأولى أنها اجراء تعسفي .

المحكى

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصفته بصحيفة أعلنت المدعى عليه عن نفسه وبصفته بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٠ قال فيها بأنه في غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٤٣ التحق بنجله منصور محمد محمود حسن بكية فيكتوريا بالاسكندرية وكان مثالا للجد والنشاط ثم حول إلى كية فيكتوريا بالمعادي في أكتوبر سنة ١٩٥١ وظل يتقدم بتفوق في الفرق الدراسية وذلك فضلاً عما عرف عنه من دماثة الخلق ، إلا أنه لما أن كان الطالب المذكور ملتحقاً بالقسم الداخلي بالكية وطلب من المدعى عليه السماح له بتأدية الفرائض الدينية فقد أوغر ذلك صدر هذا الأخير عاياه فأخذ يتحين له الفرص بكافة الطرق وشتى الوسائل للإيقاع به حتى كان يوم ١٨/١/١٩٥٤ إذ أصدر قراراً بفصل بنجل المدعى من الكية دون مسوغ ولما أن كان هذا الطالب في السنة الثمانية من سنى الدراسة وكان هذا الفصل إجراء تعسفياً ومن ثم فقد طلب المدعى في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة باعتبار أمر الفصل الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ معدوم الأثر وكأن لم يكن وإلغاء كافة ما ترتب عليه وإعادة الطالب المذكور إلى دراسته

بالكية مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبإلا كفالة وبمسودة الحكم الأصلية .

د وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بجلسته ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ عدل المدعى طلباته في مواجهة المدعى عليه إلى طلب الحكم بتمكن بنجله منصور محمد حسن من مواصلة الدراسة بكية فيكتوريا بالمعادي والتي يتولى إدارتها المدعى عليه لذات الأسباب المبينة بالصحيفة ومعاماته معاملة سائر الطلبة بالكية .

د وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى مؤسسا هذا الدفع على السيين الآتين : (١) انه لما أن كان لولاية لهذه المحكمة بالفصل في الطلب الأصلي المبين في صحيفة الدعوى فقد استقرت بذلك الدعوى على هذا الوضع ، وتعلق للدعى عليه من التمسك بالدفع بعدم الاختصاص حتى مع تعديل الطلبات على الوجه المبين بمحضر جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ إذ لا يترتب على هذا التعديل سقوط حق المدعى عليه في التمسك بهذا الدفع لأنه ليست ثمة صلة بين الطلب الأصلي والطلب الجديد الأمر الذي كان يتعين معه أن يكون هذا الطلب الأخير محلاً لدعوى مبتدئة (٢) ان هذه المحكمة غير مختصة بالفصل في الطلب المعدل لتعلق النزاع بأصل الحق وقال شرحاً لهذا الدفع بأنه لما أن كانت العلاقة بين رب المدرسة وبين التلاميذ هي رابطة عقدية يلتزم بمقتضاها الأول أن ينشئ الصغار ويربهم ويثقفهم فإن ذلك مما يعد التزاماً بأداء فعل معين يقتضى تدخل إرادة الملزم . فإذا هو امتنع عن تنفيذ هذا الالتزام فلا يقهر على أرائه جبراً وأنه لا سبيل أمام المدعى إلا

تدخل المدين شخصياً في الوفاء به بحيث لا يجبر على هذا الوفاء قهراً إذا امتنع عن أدائه . أم إنه إلزام لا يقتضى حتماً أن ينفذه المدين بنفسه .

« وحيث أن المراد بالالتزامات التي لا يجبر الملتزم على الوفاء بها كرها « هي الالتزامات التي لا يمكن تنفيذها إلا بمعرفة المدين شخصياً لاعتبارات خاصة تتعلق بخبرته أو كمعاقبته الفنية أو العلية ولولاها ما أقدم الدائن على التعاقد معه ، (راجع دالتون في الالتزامات جزء ٢ ص ٤٥٨)

« وحيث إن المدعى إذ يطلب الحكم بتمكين ابنه من مواصلة الدراسة في السلكية التي يقوم بإدارتها المدعى عليه ، فإن هذا الطلب لا ينطوي بتاتاً على إجبار هذا الأخير على أن يتولى بنفسه تلقين الطالب المذكور جميع فروع العلوم في المعهد المذكور لأن هذه المهمة يتولاها مجموع من الأساتذة الفنيين كل بحسب اختصاصه في المادة التي يتولى تدريسها ، وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء الأساتذة لا يباشرون هذه المهمة لطالب معين بذاته ، بل يتولونها في الأقسام والفصول التي تضم هؤلاء الطلبة ، وأما مهمة الناظر أو المدير فهي لا تخرج في الأغلب الأعم عن القيام بالإشراف على الأساتذة والموظفين الإداريين التابعين للمعهد ، وملاحظة سير الطلبة أثناء وجودهم بالمدرسة طيلة العام الدراسي .

« وحيث إنه يتعين لما تقدم رفض الدفع بعدم الاختصاص للسببين المذكورين .

« وحيث إن الذي استقر عليه النظر الفقهي الحديث أن مهمة قاضي الأمور المستعجلة وإن كانت في جوهرها وحدودها توجب عليه عدم التعرض لصميم الحق أو أصل النزاع ، كما أن عليه أن يحرز عن القطع في ترجيح جانب

المطالبة بالتعويض النقدي أمام القضاء الموضوعي إن كان له حق في ذلك ، ثم أردف القول بأنه حتى مع التسليم جدلاً بأن هذه المحكمة مختصة بالفصل في الدعوى موضوعاً ، فإن إدارة السلكية لم تكن متعنتة مع الطالب حين أصدرت أمراً بفصله لأن هذا الأخير قد دأب على الشغب وعدم إطاعة أوامر المدرسين وكانت الإدارة تبلغ والده بذلك لتسجل على الطالب هذه الخطايا ولـكنه وقد تمادى في العصيان فلم تجد السلكية سبيلاً إلا أن تفصله حفظاً لاستقرار النظام .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الأول من وجهي الدفع بعدم الاختصاص ، فإن المدعى إذ عدل طلباته على الوجه المبين بمحضر جلسة ١٩٥٤/١/٢٨ فلم يعد الطلب الأصلي مطروحاً أمام هذه المحكمة ، لأنها أصبحت مقيدة بالفصل في الطلب الجديد . وأما ما قرره المدعى عليه من أنه يتمتع قانوناً بتعديل الطلبات على الصورة التي تمت على النحو المبين بمحضر جلسة ١٩٥٤/١/١٨ لانعدام الرابطة فيما بين الطلبين وأنه كان يتعين أن يكون الطلب الجديد محلاً لدعوى مبتدئة . فهو قول مردود بأن هذا الطلب الجديد لم يغير من خطوط الدعوى الرئيسية ووجهتها العامة ولا من السبب الذي قامت عليه الخصومة . ومن ثم فلا تثير على المدعى إذا هو صحح طلباته وطلب الحكم له بالأجراء التحفظي المؤقت بما يتفق مع سبب الدعوى لأن ذلك حق مقرر إعمالاً لحكم الفقرتين ١ و ٤ من المادة ١٥١ من قانون المرافعات

« وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه الثاني من وجهي الدفع فإن الخلف القائم بين الطرفين ينطوي حول معرفة الالتزام الملقى على عاتق المدعى عليه وهل هو ما يعد التزاماً بأداء فعل معين يتطلب

على جانب حتى لا يسبق في قضائه حكم محكمة الموضوع ، إلا أن هذا كله لا يمنع من اتخاذ كافة الاجراءات الوقتية الضرورية لحماية حقوق الطرفين ووضع الحلول التي تستقر معها العلاقة القانونية مؤقتاً إلى أن يقول القضاء الموضوعي كلمته فيها ، وله في سبيل اداء مأموريته هذه أن يتناول موضوع الحق ويتطرق إلى النزاع ليبحث وجه الجدية فيه على أن يكون بحثه هذا بحثاً عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في النزاع المعروض عليه على أن يبقى أصل النزاع سليماً في حدود نشأته الأولى يتناضل فيه الخصمان أمام القضاء الموضوعي .

وحيث أنه تبعاً لذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن للقضاء المستعجل ولاية الحكم بتمكين طلبة المعاهد الحرة من العودة إلى مواصلة دراستهم متى استبان لها في صورته قاطعة جلية لا تقبل شكاً ولا تحتمل جدلاً أن قرارات الفصل التي تصدرها إدارة هذه المعاهد تبدو في ظاهرها للوهلة الأولى بأنها اجراء تعسفي .

وحيث إنه وإن كان قد استبان لهذه المحكمة من ظاهر الشهادات الصادرين من كلية فيكتوريا في شهرى أكتوبر من سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ أن الطالب منصور محمد حسن كان مجداً في دراسته إلا أنه قد استبان لها أيضاً من باقي الأوراق المقدمة في الدعوى ومن الطالب المذكور بجلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ أن هذا الأخير كان ملحقاً بالقسم الداخلي بالمعهد المذكور وقد انقطع عن الدراسة يومين كاملين في غضون شهر قبراير سنة ١٩٥٢ بدون أن يحصل على إذن من إدارة المدرسة الأمر الذي يعد مخالفاً لللائحة المقررة لطلبة القسم الداخلي ومن ثم فقد عوقب بسبب هذه المخالفة بوقفه عن الدراسة لمدة اسبوع وفضلاً عن ذلك فإن إدارة

الكلية قد نسبت إليه في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ بأنه أتى أفعالا اعتبرتها خروجاً على النظام منها أنه دخل مكاناً بمبنى المعهد مخدوراً دخوله إلا بموافقة رئيس الكلية ، كما وأنه لم يطع أوامر بعض مدرسيه ، وأنه أيضاً انفصل بالطلبة وتحدث إليهم في موضوع معين دون أن يكون مأذوناً له بذلك بما ترتب عليه أن أحدث شغباً بينهم أدى إلى امتناعهم عن الانتظام بحجرات الدراسة لتلقى علومهم .

وحيث أن الطالب المذكور اذ يقرر أن إدارة المدرسة قد تجنبت عليه وأنه لم يرتكب ثمة فعلاً يستوجب فصله من المدرسة إلا أنه لم ينكر أنه قد وقعت بينه وبين بعض اساتذته مناقشة كلامية اعتبرتها إدارة المدرسة خروجاً على طاعة الاساتذة كما أنه لم ينكر بأن الطلبة قد تجمعوا حوله حين أراد الناظر توقيع العقاب عليه بسبب هذا الحادث وامتنعوا عن مواصلة الدراسة وفضلاً عن ذلك فإنه قد اقر أيضاً بأن الناظر قد استدعى والده بمقتضى خطاب موصى عليه بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ للتحديث معه بشأن هذا الموضوع .

وحيث إن الذي يبين من ظاهر كل ما تقدم أن كلا من الطرفين قد نهج نهجاً خاصاً في الدفاع ليعبر عن وجهة نظره بشأن مشروعية أو عدم مشروعية قرار الفصل الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ إلا أن هذه المحكمة لا تستطيع من واقع الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين ومن أقوالهما أن تجزم جزماً يقيناً بعيداً عن شبهة الشك بأن سبب فصل الطالب المذكور من المدرسة كان اجراء تعسفياً وتبعاً لذلك فهي لا تملك أن تقضى بتمكين هذا الطالب من العودة إلى معيشتهم ومواصلة دراسته لتعلق النزاع بأصل الحق ويتعين لذلك الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة لهذا الطلب .

ارجاء الفصل فيها إلى أن يستقر النزاع موضوعا بين الطرفين .

د وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلا للنص عليه في منطوق حكمها .

د وحيث إنه لما أن كان آخر موعد لقيد الطلبة بجداول الامتحانات هو يوم ١٩٥٤/١/٣٠ ومن ثم يتعين التنفيذ بمسودة هذا الحكم .

(قضية الاساذ محمد محمود حسن بعتة ته ضد ايليو وشهيت رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٤ برئاسة محمد عبد الطيف القاضي)

د وحيث إنه وإن كانت هذه المحكمة لا ولاية لها بالحكم في الطلب المذكور لمساسه بأصل الحق إلا أن ذلك لا يفقد ولايتها في اتخاذ تدبير وقى من التدابير التي يراد منها درء خطر محتمل الوقوع وذلك في سبيل المحافظة على حقوق هذا الطالب متى كان هذا الاجراء لا يمس أصل الحق ومن ثم فيتعين الحكم بصفة مؤقتة قيد اسم الطالب المذكور بجداول الامتحانات بالمدرسة المذكورة وذلك إلى أن يقضى موضوعا في أصل النزاع .

د وحيث إنه بالنسبة للبصروفات فترى المحكمة

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

دفعه في حالة فقد البضاعة لا يعدو أن يكون شرطا جزائيا يصح الاتفاق عليه قانونا وهو ملزم للمالك البضائع المنقولة إلا إذا أثبت المالك أن فقد البضاعة كان بسبب غش أو إهمال فاحش وقع من عمال المصلحة .

٣ - إن القول بأن لائحة البضائع تعتبر من عقود الاذعان في غير محله إذ أن النقل بواسطة السكة الحديد ليس هو طريق النقل الوحيد فالنقل بالسيارات أو بالطريق النهري ميسور . كما أنه لا يمكن القول ببطلان شرط تقييد المسؤولية لأنه من المستطاع تصدير البضاعة بالسكة الحديد مع التأمين عليها وفي هذه الحالة تتحمل المصلحة بقيمتها الحقيقية في حالة فقدها .

٣٨٠

محكمة بندر الزقازيق الجزئية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١

مسؤولية مدنية. البضاعة التي تنقلها مصلحة السكة الحديد . ضمانها . شرط محديده . متى يكون أساسه أجرة النقل . هل تعتبر تعريفه البضائع وبوليصة الشحن من عقود الاذعان .

المبادئ القانونية

١ - أن العلاقة بين مصدر البضاعة وبين مصلحة السكة الحديد بصفتها أمينة نقل تحكمها بوليصة الشحن وتعريفه البضائع العمومية فهما شريعة المتعاقدين .

٢ - إن شرط تقييد المسؤولية الوارد بتذكرة النقل (بوليصة الشحن) والذي يحدد مقدما قيمة التعويض الواجب على المصلحة

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تلخص في أنه بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٩ صدرت من محطة البلينا رسالة باسم المدعى مكونة من تسعة طرود مقاطف خوص فارغة وزنها ٧١٨ كيلو جرام وعند استلام الرسالة في محطة الوصول «الزقازيق» بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٩٤٩ تبين فقد طرد منها واستلم المدعى ثمانية طرود فقط وزنها ٦٢٧ كيلو جرام أي بعجز ٨١ كيلو جرام فرفع المدعى هذه الدعوى مطالبا بتمن الطرد الفاقد وقال إن هذا الطرد يحوى ٧٠ قفة ثمن الواحدة منها ١٥ قرشا فتكون جملة ثمنها ١٠٥٠ م ١٠ ج وهو ما طلب في مذكرته الختامية إلزام المدعى عليهما الثالث والرابع به مع المصاريف والآتعاب والنفاذ بلا كفالة .

« وحيث إن المدعى قدم تأييداً لدعواه إيصالاً مؤرخاً في ١٥ يوليه سنة ١٩٤٩ يتضمن أن الرسالة سلبت إليه بعجز عبارة عن طرد زنته ٨١ كيلو جرام . كما قدم خطاباً صادراً إليه من رئيس الحركة مؤرخاً في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ يتضمن موافقة المصلحة على صرف مبلغ ٨٤٥ م ٤٠ ج إليه نظير هذا الطرد الفاقد وذلك طبقاً لتعريفه البضائع .

« وحيث إنه بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بهيئة سابقة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بالشهود أن الطرد الفاقد موضوع الدعوى كان يحوى ٧٠ قفة ثمن الواحدة ١٥ قرشا وصرحت للمدعى عليهم بنفى ذلك .

« وحيث إنه نفاذاً لهذا الحكم سمعت المحكمة شهادة شاهدى المدعى رمضان مصطفى العدوة وإبراهيم عيسى الذين قررا أنهما منذ سنتين سمعا

من المدعى أن رسالة صدرت إليه من البلينا وأنه فقد من هذه الرسالة طرد يحوى ٧٠ قفة وثمان الواحدة منها ١٥ قرشا .

« وحيث إن عبد العزيز على حسانين شاهد النفى قرر أن الرسالة المصدرة للمدعى عبارة عن تسعة طرود مقاطف خوص زنتها ٧١٨ كيلو جرام كما هو ثابت ببوليصة الشحن ووجد ضمن هذه الرسالة طرد مقاطف عليه نشان ٩١٠ قلين وهو خاص بهذه الرسالة فسلم للمدعى ثمانية طرود زنتها ٦٣٧ كيلو جرام وأصبح العجز ٨١ كيلو جرام عبارة عن الطرد الفاقد وقال إنه يعتقد أن الرسالة الخاصة بالمدعى عندما وصلت للقاهرة اختلطت برسالة أخرى مرسله لقلين فأرسل الطرد الخاص بالمدعى لقلين واستبدل به طرد آخر للزقازيق ليس خاصاً بالمدعى .

« وحيث إن شهادة شاهدى المدعى لاقية لها إذ أن مقررهم كان نقلاً عما سمعاه من المدعى فضلاً عن أن الثابت من البوليصة أن الرسالة المصدرة للمدعى عبارة عن تسعة طرود مقاطف وليست قففاً عما يدعى للشك في أقوالها .

« وحيث إنه لاخلاف بين الطرفين على فقد الطرد وإنما الخلاف منحصر بينهما في تقدير قيمته فبينما تقدره مصلحة السكة الحديد بمبلغ ٨٦٠ م ٤٠ ج على أساس التعريفات التى تقضى بإعطاء تعويض قدره ٦٠ ملجم عن كل كيلو جرام شحن بالدرجة العاشرة إذا بالمدعى يقدر قيمته بمبلغ ٥٠٠ م ١٠ ج وهو المبلغ المرفوع به هذه الدعوى قولاً منه إن تعريفه البضائع وبوليصة الشحن تعتبران من عقود الاذعان .

« وحيث إنه بالاطلاع على بوليصة الشحن يتبين أن البند الخامس منها ينص على أنه في حالة

(الشحن) على اعتبار أجرة النقل هو المقياس الذي تقاس به القيمة التي تضمنها مصلحة السكك الحديدية عند نقل البضائع قد قصد به تفادي الخلاف على تعريف القيمة الفعلية للبضاعة في الأحوال التي يمكن أن يكون ذلك مثاراً للخلاف (تراجع بمجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الخامس قاعدة رقم ١٣٩ ص ٢٩٩)

وحيث إن المدعى لم يقرر في دفاعه بأن فقد البضاعة كان نتيجة غش أو إهمال فاحش من عمال مصلحة السكة الحديد والثابت من أقوال شاهد النفي أن الطرد الفاقد قد استبدل بغيره نتيجة لازدحام الطرود برصيف محطة القاهرة ونتيجة خطأ من عمال المصلحة غير مقصود .

وحيث إن القول بأن لائحة البضائع تعتبر من عقود الإذعان في غير محله إذ أن النقل بواسطة السكة الحديد ليس هو طريق النقل الوحيد فالنقل بالسيارات أو بالطريق النهري ميسور كما أنه لا يمكن القول ببطان شرط تقييد المسؤولية لأنه من المستطاع تصدير البضاعة بالسكة الحديد مع التأمين عليها وفي هذه الحالة تنحمل المصلحة بقيمتها الحقيقية في حاله فقدها .

وحيث إنه بما تقدم يتعين الحكم للمدعى بقيمة الطرد الفاقد على أساس تعريف البضائع ومقدار هذه القيمة ٨٦٠ م و ٤ ج وهو ما يتعين إلزام المدعى عليهما الثالث والرابع مع المصاريف المناسبة عملاً بالمادتين ٣٥٧ و ٣٥٩ مرافعات ذلك لأن مصلحة السكة الحديد لم تعرض على المدعى استلام المبلغ إلا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ أي بعد رفع الدعوى بأكثر من سبعة شهور .

(قضية الشيخ أحمد جودة وآخرين رقم ٤٩٤ سنة ١٩٤٩ ضد مصلحة السكة الحديد برئاسة حضرة القاضي أديب نصر) .

فقد أوتلف بضائع غير مؤمن عليها أو منقولة طبقاً لأحكام تعريف البضائع وتحت مسؤولية المصلحة ومهما كان سبب هذا الفقد أو التلف فالمصلحة لا تسأل إلا عن قيمة البضاعة الحقيقية بشرط ألا يتجاوز التعويض الذي يدفع بأي حال من الأحوال الحدود القصوى المبينة في آخر البند وهي المقررة على أساس وزن البضائع والدرجة التي قدرت عليها الأجرة فعلاً حتى ولو كانت هذه الدرجة أقل من درجة الصنف المقررة في التعريف. وثابت من هذا البند أيضاً أن الدرجة العاشرة التي تم الشحن على أساسها تغطي تعويضاً قدره ٦٠ ملياً للكيلو جرام الواحد .

وحيث إن المحكمة ترى أن العلاقة بين المدعى ومصلحة السكة الحديد تحكمها بوليصة الشحن المشار إليها وتعريف البضائع العمومية فهما شريعتا المتعاقدين .

وحيث إن شرط تقييد المسؤولية الوارد بتذكرة النقل (بوليصة الشحن) والذي يحدد مقدماً قيمة التعويض الواجب على المصلحة دفعه في حالة فقد البضاعة لا يعدو أن يكون شرطاً جزائياً يصح الاتفاق عليه قانوناً وهو ملزم لمالك البضائع المنقولة إلا إذا أثبت المالك أن فقد البضاعة كان بسبب غش أو إهمال فاحش وقع من عمال المصلحة (راجع شرح القانون التجاري للدكتور محمد صالح الجزء الثاني طبعة سنة ١٩٤٦ بند ٢٠٤ ص ٢١٢ وحكم محكمة أسيوط الجزئية في ٤ يناير سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢٣ رقم ١٩) .

وحيث إن محكمة النقض أقرت هذا المبدأ فقالت في حكم أصدرته بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٧ في القضية رقم ١٥ سنة ١٦ قضائية أن النص في المادة الخامسة من تذكرة النقل (بوليصة

٣٨١

محكمة بلفاس الجزئية

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣

١ — إيجار من الباطن . طبقا لقانون الإصلاح الزراعى . عدم جواز ذلك . علاقة المستأجر من الباطن بالمالك .

ب — حرية المالك فى اختيار الإيجار النقدي أو طريق المزارعة . عدم جواز ذلك للمستأجر .

المبادئ القانونية

إن قانون الإصلاح الزراعى قد منع تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه كما جرم الوسيط من التأجير من باطنه وأصبح له التخل عن الأرض التى استأجرها وبالتالي فتكون العلاقة قائمة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك دون دخل لذلك المستأجر الأصلى .

٢ — إن قانون الإصلاح الزراعى وإن كان قد شرع حرصا على مصلحة الزراع إلا أنه ترك الحرية للمالك فى اختيار الطريق الذى يراه صالحا فله أن يختار الإيجار النقدي أو طريق المزارعة وليس للمستأجر أن يلزمه بسلوك أيهما مادام المالك قد حدد الإيجار حسب الفئة الإيجارية التى نص عليها ذلك القانون .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تخلص نحسبا تبين للمحكمة من مطالعة أوراقها فى أن المدعى أقامها بادية الأمر ضد المدعى عليه الأول طلب

فيها بعد توقيع الحجز التحفظى إلزام المدعى عليه الأول فأن يدفع له مبلغ ٢٦٥ م ٥٢ ج وتثبيت الحجز التحفظى وجعله نافذا مع إلزامه بالمصروفات ومقابل انعاب المحاماة بحسب مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة شارحا دعواه بأن المدعى عليه الأول استأجر منه ٨ ف أطيانا زراعية موضحة الحدود والمواقع بعقد الإيجار المؤرخ أول اغسطس سنة ١٩٥٢ لمدة سنة واحدة تبدأ من أول اكتوبر سنة ١٩٥٢ لقاء إيجار سنوى قدره ٢٥ ج للفدان وإذا صدر قانون الإصلاح الزراعى بتعديل فئة الإيجار إلى سبعة أمثال ضريبة الفدان فقد قام المدعى بإصدار المستأجر بقبوله فئة الإيجار الجديدة وقدرها ٦٠٠ م و ١٩ ج للفدان سنويا وبعدم رغبته فى تجديد الإيجار ولما كان المدعى عليه الأول قد تأخر عن سداد القسط الأول وهو تلك القيمة كنص عقد الإيجار وقدره ٢٦٥ م و ٥٢ ج فقد أقام المدعى دعواه الراهنة وركن فى إثباتها إلى حافظة مستنداته رقم ٤ ملف حاوية لعقد الإيجار الرقم أول اغسطس سنة ١٩٥٢ متنبيا بتوقيع الطرفين متضمنا استئجار المدعى عليه الأول من المدعى ٨ ف بإيجار سنوى قدره ٢٠٠ ج يدفع على قسطين أولهما ٣٠ ج يستحق السداد فى أول يونيو سنة ١٩٥٣ والثانى فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ وذلك لمدة سنة واحدة كما قدم ورد مال عن تلك الأطيان مؤشرا عليه بفئة الإيجار الجديد .

د ومن حيث إن المدعى عليه الأول طلب إخراجه من الدعوى بلا مصاريف بمقولة إنه كان قد أجر تلك العين من باطنه إلى المدعى عليهما الثانى والثالث بطريق المزارعة ولأن قانون الإصلاح الزراعى قد منع التأجير من الباطن فقد تخلى عن العين المؤجرة وأندى المدعى بذلك رسميا

بتاريخ عشرة من فبراير سنة ١٩٥٣ الأمر الذي من أجله اضطرت المدعى إلى إدخال المدعى عليهما الآخرين خصمين في الدعوى ليسمعا والمدعى عليه الأول الحكم بإلزامهم جميعا متضامنين بالطلبات سالفة البيان .

ومن حيث إن المدعى عليهما الثاني والثالث قررا بمحضر الجلسة الأخيرة أنهما يستأجران تلك الأطنان بطريق المزارعة من المدعى عليه الأول بموجب عقد مزارعة قدماء مبرما بين كل منهما والمستأجر الأصلي وأضافا أنهما لم يسددا شيئا من قيمته .

ومن حيث إن الفصل في هذه الدعوى يستلزم بطبيعته التعرض لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وما تضمنه من نصوص تتعلق بتحديد علاقة مستأجر الأرض الزراعية بمالكها والتفسيرات التشريعية التي أصدرتها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

ومن حيث إن القانون سالف الذكر نص في الباب الخامس منه على تحديد علاقة مستأجر الأرض الزراعية بمالكها فنص في المواد ٣١ منه وما بعدها على أنه ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهذا القانون لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه على ألا تزيد أجرة الأرض على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها وفي حالة الإيجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك عن النصف بعد خصمه جميع المصروفات . كما نصت المادة ٣٧ منه على أنه استثناء من أحكام المادتين ٥٩٨ ، ٥٩٩ من القانون المدني لا يجوز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء أ كان مستأجرا أصليا أم مستأجرا من الباطن وفي الحالة

الآخيرة تقوم العلاقة بين المسأجر من الباطن والمالك . وإذا كان غرض المشرع هو حماية المستأجر الزارع فقد أصدر القانون رقم ١٩٧ سنة ١٩٥٢ بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء المادة ٣٧ المذكورة آنفا وأضاف مادم أخرى قضت بامتداد عقود الإيجار التي تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون وذلك لمدة سنة زراعية أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أ كان مستأجرا أصليا أم مستأجرا من الباطن وفي الحالة الآخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك .

ومن حيث إن مفهوم ما تقدم أن قانون الإصلاح الزراعي قد منع تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه كما حرم الوسيط من التأجير من الباطن وأصبح له التخلي عن الأرض التي يستأجرها وبالتالي فتكون العلاقة قائمة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك دون دخل لذلك المستأجر الأصلي .

ومن حيث إنه تطبيقا لما تقدم من مبادئ ذلك القانون الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذي جمل مبدأ سريانه السنة الزراعية التالية لصدوره والتي تبدأ غالبا من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، يستبين أن المستأجر الأصلي قد قام باستئجار العين بموجب عقد مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٥٢ وكان قد أجراها من باطنه إلى كل من المدعى عليهما الآخرين مناصفة بينهما بموجب عقدي مزارعة تجددتا للسنة التالية وإذ صدر قانون الإصلاح الزراعي فقد أصبح العقد الصادر للمستأجر الأصلي باعتباره وسيطا باطلا وبالتالي أضحت العلاقة مباشرة بين المدعى والمدعى عليهما

الآخرين بوصفهما مستأجرين من الباطن وقد اقرا بوضع يدهما على تلك الأطيان وبانشغال ذمتهم بالإيجار المستحق وبدليل الحجز المتوقع على المحصولات القائمة بالعين المؤجرة مخاطبا مع المدعى عليه الثاني .

« ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان العقد الصادر للمدعى عليه الأول فيتين إخراجاً من الدعوى بلا مصروفات

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بكنه العلاقة الناشئة بين المدعى والمدعى عليهما الآخرين فإنه وإن كانت علاقتهما قد ارتبطت بالمستأجر الأصلي على أساس عقد المزارعة إلا أنه يلاحظ أن قانون الإصلاح الزراعي وإن كان قد شرع حرصاً على مصلحة الزارع إلا أنه ترك الحرية للمالك في اختيار الطريق الذي يراه صالحاً فله أن يختار الإيجار النقدي أو طريق المزارعة وليس للمستأجر أن يلزمه بسلوك أيهما ما دام المالك قد حدد الإيجار حسب القيمة التجارية التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي .

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون المدعى عليهما الآخرين ملزمين بسداد الإيجار المستحق للمدعى نقداً حسب الفئة التجارية القانونية في حدود ما تراضى عليه المدعى في العقد المبرم أصلاً بينه وبين المستأجر الأصلي .

« ومن حيث إن المدعى طلب في صحيفة دعواه الحكم له بمبلغ ٢٦٥ م و ٥٢ ج باعتباره ثلث الإيجار المستحق كنص العقد إلا أن المحكمة تلاحظ أن قيمة العقد أصلاً ٢٠٠ ج تعهد المستأجر بسداد ٣٠ ج منها في أول يونيو سنة ١٩٥٣ أي حوالى السبع وياجراء عملية حسابية بالنسبة للقيمة التجارية القانونية يستبين أن جملة الإيجار

السوى ٨٠٠ م و ١٥٦ ج يستحق السداد منه في أول يونيو سنة ١٩٥٣ مبلغ ٥٢٠ م و ٢٣ ج والباقي وقدره ٢٨٠ م و ١٢٣ ج في أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

« ومن حيث إن الدعوى صحيحة قبل المدعى عليهما الآخرين تأسيساً على ما تقدم فيتين إلزامهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٥٢٠ م و ٢٣ ج قيمة القسط المستحق في أول يونيو سنة ١٩٥٣ ولا محل للنص على التضامن لانعدام السبب القانوني الموجب له .

« ومن حيث إن المصروفات المناسبة للدعوى يلزم بها الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

« ومن حيث إن الحجز التحفظي قد استوفى شرائطه القانونية فيتين تشيته وجعله نافذاً عملاً بنص المادة ٦٠٢ مرافعات .

« ومن حيث إن لا محل للنص على شمول الحكم بانفاذ إذ الحكم حضوري ونهائي والنفاذ مكفول له بقوة القانون . »

(قضية أبو الزم أحمد ضد قسطنطين محمد سرحان وآخرين رقم ٥٢٥ سنة ١٩٥٣ برئاسة الاستاذ محمد خطاب القاضي) .

٣٨٢

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

١٧ يناير سنة ١٩٥٤

طلب نقل تليفون . تأخر المصلحة في ذلك . مسئوليتها . المحكمة المختصة بنظر النزاع . طيبه عقد الاشتراك في التليفون . عقد اذعان . شرط الاعفاء من المسئولية . تقدير التعويض .

المبادئ القانونية

١ — إن التزام مصلحة التليفونات

القانون يوجب مسئوليتها التعاقدية عن الضرر
يستوى في ذلك أن يكون عدم قيامها بتنفيذ
ذلك الالتزامات راجعا إلى العمد أو الإهمال
ذلك أن الالتزامات على نوعين : التزام
بتحقيق غاية والالتزام ببذل عناية ، فتتخذ
الأول لا يكون إلا بتحقيق غاية معينة هي
عمل الالتزام والثاني تنفيذه يكون ببذل
الجهد بصرف النظر عن تحقيق الغاية والالتزام
هي من النوع الأول ولا تعتبر منفذة إلا
إذا تحققت الغاية وهي استعمال التليفون
والانتفاع به على وجه طابعه الأغلب
الاستمرار والدوام - وليس على المدعى
في هذه الحالة إلا أن يثبت أن مصلحة
التليفونات لم يتم بتنفيذ التزاماتها المفروضة عليها
اتفاقا وقانونا فان فعل كان هذا منه اثباتا للخطأ
المقدي ضد مصلحة التليفونات ولا تستطيع
هذه أن تتخلص من المسؤولية إلا إذا أثبتت
انقطاع السببية بين الخطأ الواقع منها وبين
الضرر أي إلا إذا أثبتت السبب الأجنبي .

٤ - إن مصلحة التليفونات محسنة
قانونا وفعلا لمرفق التليفونات وفي وضع
يجعلها تملئ شروطها وتفرضها دون تحفظ
على جميع عملائها - وإن العقد المذكور
يتعلق بمرفق معتبر من الضروريات الجوهرية
للمدعى في حدود ما وصلت إليه المدنية الحديثة
فهو في ضرورة ملحة ملجئة إلى أن يتعاقد
مع المصلحة ودون أن يستطيع أن يرفض
شروطها مهما كانت في نظره جائرة وشديدة
- والإيجاب من مصلحة التليفونات عام

بوضع تليفونات للشركين وتمكينهم من
الاتصال التليفوني هو بلا شك التزام بمرفق
عام تقوم السلطة العامة بتنظيمه وإدارته .
فمصلحة التليفونات ملتزمة من الدولة بتنظيم
وإدارة مرفق التليفونات وفي نفس الوقت
تقوم بإبرام عقود مع عملائها تحدد العلاقة
بينها وبينهم وتخضع الرابطة الأولى إلى قواعد
القانون الإداري ، أما الرابطة الثانية فتخضع
لقواعد القانون المدني أما القانون رقم ١٢٩
لسنة ١٩٤١ الخاص بالالتزام المرافق العامة
فقد نظم العلاقة الأولى وهي العلاقة بين
الحكومة (مانحة الالتزام) وبين الملتزم ،
فأحكامه تعتبر فرعا من أحكام القانون
الإداري لأنه إنما يتناول شروطا لها صفة
اللائحة ولذلك لا شأن لأحكامه بالقانون
المدني - وقد استقر القضاء على أن العلاقة
بين الملتزم concessionnaire وبين جمهور
المتنفعين usagers إنما يحكمها القانون المدني
دون سواء - لذلك كان العقد المبرم بين
مصلحة التليفونات وبين المدعى عقدا مدنيا
بحسبنا خاضعا لأحكام القانون المدني .

٢ - المحكمة المختصة بنظر كل نزاع
ينشأ عن تنفيذ العقد المبرم بين مصلحة
التليفونات وبين المدعى هي المحكمة المدنية أي
محكمة القانون الخاص .

٣ - تعود مصلحة التليفونات عن
تنفيذ التزاماتها التي تفرضها عليها نصوص
العقد المبرم بينها وبين المدعى ونصوص

دفعه تجب عليها المسؤولية الناجمة عنه -
يكون المدعى على حق في طلبه التعويض مما
لحقه من ضرر بسبب ذلك الخطأ .

المحكمة

« حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى بعريضة
معلنة في ٥ / ١٠ / ١٩٥٢ قال فيها إنه مشترك في
الاتصال التليفوني وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٢
قدم طلباً لمصلحة التليفونات لنقل تليفونه الخاص
الرقم ٤٠٧٧٨ من مكتبه القديم بشارع البستان
رقم ٧٥ إلى مكتبه بشارع البوستان على أن يتم
النقل في موعد لا يتجاوز آخر يناير سنة ١٩٥٢
ثم أخذ يتردد بعد ذلك على مصلحة التليفونات
ويتصل بالمسؤولين فيها لاستعجال أمر النقل حتى
يتسنى له مباشرة عمله بمكتبه الجديد ولكن ذلك
لم يأت بفائدة ما ثم حدث بتاريخ أول أبريل
سنة ١٩٥٢ أن استأجر الشقة التي تعلو مكتبه
مستأجر جديد تم له نقل تليفونه الخاص الرقم
٧٤٦٤٧ بعد ثلاثة أيام من تقديم طلب النقل ولما
كان هذا التحيز بين المشتركين مخالفاً للقانون
مخالفة صارخة ومخالفاً بمبدأ المساواة في المرافق
العامة فقد بادر بإصدار المدعى عليهما بصفتها
بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٥٢ بإصدار سجل عليهما فيه
هذا الإحلال وذلك التمييز بيد أن الأمر ظل على
ما هو عليه وأرسل إليه المفتش العام بمصلحة
التليفونات بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٥٢ خطاباً ينبئ فيه
بأن نقل التليفون يقتضى تركيب د بوكسيات ،
جديدة وأن المصلحة ستقوم بتركيبها فوراً لا مكان
نقل التليفون واستطرد المدعى قائلاً إن الأمر
لم يقف عند هذا الحد المتقدم بل أرسلت إليه
مصلحة التليفونات بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٥٢ تطالبه
بإصدار رسم الاشتراك عن المدة من أول أبريل

ودائم ويوجه لأشخاص غير محدودين
ويحتفظ به مدة غير محدودة أى أن إيجاب
المصلحة المذكورة موجه للجمهور وبصفة
غير شخصية ويحمل طابع الدوام والاستمرار
دون أن يكون لشخصية القابل أى أهمية -
وهذا الإيجاب صدر في قالب نموذجي
ويعرض ككل فأما أن يقبل جملة أو يرفض
جملة وهو في صيغة مطبوعة تنطوى على كثير
من الدقة والتعقيد اللذين يخرجان عن فهم
الرجل العادى ويحتوى على شروط تعفى
الموجب من المسؤولية كلية - وهذه المميزات
هى مميزات عقد الاذعان الذى يتميز بها
عما عداه من العقود والى يختص بها دون
سواه . لذلك كان العقد المبرم بين المدعى
ومصلحة التليفونات عقد اذعان ذلك أن
المدعى يسلم فيه بشروط مقررة وضعتها
مصلحة التليفونات ولا تسمح بمناقشتها
فليس له إلا الخضوع لها وهذا هو القبول
في عقود الاذعان .

٥ - إن اشتراط مصلحة التليفونات
إعفاءها من كل مسؤولية ناجمة عن تعطيل
استعمال التليفون الذى تمد به عملاءها مهما
كانت أسباب ذلك التعطيل شرط باطل
لأنه يتضمن الإعفاء من المسؤولية حتى
عن الغش أو الخطأ الجسيم ولا يترتب على
ذلك البطلان أى أثر بالنسبة للعقد الذى
يظل قائماً مع بطلان الشرط .

٦ - متى ثبت للدعوى وقوع خطأ
عقدى من مصلحة التليفونات ليس فى وسعها

وتكليف المدعى عليهما بصفتهما بإجابة طلبه في خلال أسبوع .

٣ - خطاب مؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٥٢ صادر من مفتش عام مصلحة التليفونات إلى المدعى يتضمن عليه بالخطاب السابق إرساله منه إلى وكيل مصلحة السكك الحديدية لشئون التليفونات والانتذار الموجه منه إلى مصلحة التليفونات بخصوص نقل تليفونه الرقم ٤٠٧٧٨ إلى شارع البوستان رقم ٩ وأن رده على ذلك كله هو أن العمارة المطلوب نقل التليفون إليها حديثة وخالية من البوكسيات وأن المصلحة جادة في اتخاذ اللازم نحو إنشاء البوكسيات بها وعندئذ يتم نقل التليفون إجابة لطلبه ، ويستطرد المفتش العام في خطابه المذكور قائلًا إنه بالنسبة للتليفون رقم ٧٤٦٤٧ الوارد ذكره في شكوى المدعى والمنقول من شارع البواكي رقم ١٣ إلى نفس العمارة فإن ذلك النقل لم يقتض بوكسيات جديدة بل نفذ باستعمال نفس البوكس والتست اللذين كان التليفون متصلًا بهما في العنوان القديم ويرجع ذلك لقرب المسافة بين العنوانين .

٤ - إيصال مؤرخ ١ أبريل سنة ١٩٥٢ يفيد سداد المدعى مبلغ ١٧ ج ١١٥ م قيمة اشتراكه في التليفون رقم ٤٠٧٧٨ عن المدة من ١ أبريل سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

٥ - إيصال مؤرخ ٢١ يولية ١٩٥٢ يفيد سداد المدعى ١ ج ١٠ م قيمة إعادة المواصلات التليفونية لتليفونه آنف الذكر .

وحيث إن المدعى عليهما بصفتهما دفعاً الدعوى بلسان وكيلهما كما جاء بمذكرته رقم ٦ دوسيه بما يأتي :

أولاً - إن المحكمة غير مختصة بنظر هذه

سنة ١٩٥٢ إلى نهاية سبتمبر سنة ١٩٥٢ رغم أن تليفونه كان معطلا في خلال تلك المدة ولم يكن يستعمله لعدم نقله إلى مكتبه الجديد ولما اعترض على تلك المطالبة مستنداً إلى ما تقدم لم يجد أذناً مصغية بل هدد بقطع الاتصال التليفوني كله فاضطر لإزاء ذلك إلى دفع المبلغ المطلوب وهو ١١٥ م ١٧ ج واطاف المدعى قائلًا إن دليل التليفون الجديد صدر متضمناً اسمه وعنوانه الجديد دون نقل تليفونه ، وافتتح بعد ذلك « سنترال » باب اللوق وكثرت الخطوط ولم ينقل تليفونه . بل لقد ركبت بوكسيات جديدة في المنزل الذي نقل إليه مكتبه ونقلت جميع تليفونات المشتركين إلى تليفونه وضرب مثلاً للتليفونات التي نقلت بالتليفون رقم ٤٣٠١٠ وخلص المدعى من ذلك كله إلى أنه حرم من استعمال تليفونه مدة ثمانية أشهر تقريباً ويستحق تعويضاً يومياً عن ذلك مبلغ ٥٠ قرشا أى مبلغ ١٢٠ ج عن المدة كلها يضاف إليه مبلغ ١٧ ج ١١٥ م الذي دفعه بغير حق فيكون جملة المبلغ ١٢٧ ج ١٥٥ م هو ما ختم به عريضته بطلب الحكم بالزام المدعى عليهما متضامين بأن يدفعاه إليه مع المصاريف ومقابل أنعاب المحاماة . وحيث إن المدعى سند دعواه بحافظة تشتمل على المستندات الآتية :

١ - صورة من الخطاب الذي أرسله إلى مدير عام مصلحة التليفونات لنقل تليفونه الرقم ٤٠٧٧٨ من شارع البستان ٧٥ إلى شارع البوستان رقم ٩ على أن يتم ذلك النقل في ميعاد غايته آخري يناير سنة ١٩٥٢ والخطاب مؤرخ ٢٧/١٢/١٩٥١ ومرفق بالصورة إيصال تسجيل الخطاب .

٢ - صورة من الانتذار المؤرخ ٢٣/٤/١٩٥٢ الموجه إلى المدعى عليهما بصفتهما ويتضمن تسجيل عدم المساواة بين المشتركين في نقل تليفوناتهم

الدعوى ذلك أن الخطأ الذي يطالب المدعى بتعويضه مصلحي منسوب إلى مصلحة التليفونات والمحكمة المختصة بالنظر في ذلك التعويض والقضاء به هي محكمة القضاء الإداري وفي ذلك يقول المدعى عليهما بصفتهما بلسان وكيلهما أن ملكية الدولة للتليفونات هي ملكية عامة تحكمها الضوابط الخاصة بحق الدولة وحق الأفراد على الأملاك العامة، فتصرف الإدارة في هذه الأملاك لا تتفاد الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص، والترخيص بطبيعته مؤقت غير مازم للسلطة المرخصة التي لها وإنما لداعي المصلحة العامة الحق في الغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله أو رفض الترخيص به، وكل ذلك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام - ويستطرد المدعى عليهما بصفتهما بلسان وكيلهما من ذلك إلى أن المدعى يستند في طلب التعويض إلى الخطأ المصلحي المنسوب إلى مصلحة التليفونات ويفصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي وأن الخطأ الشخصي متعلق بالموظف نفسه ويحجر ورائه اختصاص المحاكم العادية أما الخطأ المصلحي فتتحمل به الإدارة وحدها ويحجر ورائه اختصاص محاكم القضاء الإداري.

ثانياً - إن مصلحة التليفونات لم تقصر في إجابة المدعى إلى ما طلبه وذلك أن طلبه قدم في ٢٧/١٢/١٩٥١ فأرسل قسم العقود بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ إلى قسم الهندسة لحجز الخط في العنوان الجديد فأجاب قسم الهندسة بعدم وجود بوكسيات في العمارة الميمنة بالعنوان الجديد ولما تم تركيب البوكسيات صدر أمر النقل وتم فعلاً بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٢ أما نقل التليفون ٧٤٦٤٧ فلم يستلزم بوكسيات جديدة نظراً لاستعمال ما كان متصلاً به منها في المكان الأول لقرب المسافة.

ثالثاً - أما عن مبلغ الـ ١١٥ م و ١٧ ج التي دفعها المدعى في البندين الخامس والتاسع من عقد الاشتراك الرد الكافي بشأن اعتراض المدعى في صدره. ذلك أن البند الخامس ينص على أنه لا تكون المصلحة مسئولة عما يجوز أن يحصل من الضرر بسبب انقطاع المخبرات التليفونية انقطاعاً كلياً أو جزئياً أو لأي سبب آخر، أما البند التاسع فينص على ما يوافق ما تقدم وذلك في حالة إجراء تعديلات في المركبات التليفونية أو ملحقاتها أو نقل تليفون بناء على طلب المشترك ويخلص المدعى عليهما بصفتهما من البندين السابقين إلى أن مصلحة التليفونات غير مسئولة عما يحصل من انقطاع المخبرات التليفونية كلياً أو جزئياً كما أنها في حالة النقل إذا تأخر ذلك النقل ونجم عنه تأخير في استعمال التليفون لا تكون المصلحة مسئولة كذلك ولما كان العقد شريعة المتعاقدين كان كل اعتراض للمدعى بعد ذلك على غير أساس

دوحيث إن المدعى رد على دفاع المدعى عليهما بصفتهما بمذكرته رقم ٨ دوسيه قائلاً إن مصلحة التليفونات تعاقدت معه بصفته مصلحة تجارية وهي على هذا الأساس تخضع لما يخضع له سائر الأفراد - فضلاً عن أن التعاقد الذي تم بينهما وبينه يفرض عليها ما يأتي :

١ - تمكين المشترك من الانتفاع طبقاً للمادتين ٥٦٧ و ٥٧١ من القانون المدني.

٢ - مساوئه بغيره من المشتركين. وقد أخلت المصلحة بالشرطين مما واستطرد المدعى قائلاً إن أساس التعويض الذي يطالب به هو مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه عملاً بالمادة ١٧٤ من القانون المدني.

دوحيث إن المحكمة تبين من الاطلاع على

عقد الاشتراك المبرم بين المدعى وبين مصلحة التليفونات أنه مؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٥١ ويحمل توقيع المدعى ومفتش عام مصلحة التليفونات ويتضمن قيام مصلحة التليفونات بتركيب تليفون للمدعى بعنوان ٧٥ شارع البستان لمدة تنتهى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وينص البند الخامس من العقد المذكور على ما يأتى : « تقوم المصلحة بتركيب العدد التليفونية كما هى مبينة فى هذا العقد وتتعهد بصيانتها على ألا تكون مسئولة عما يجوز أن يحصل من الضرر بسبب انقطاع الخابرات التليفونية انقطاعا كليا أو جزئيا أو لآى سبب آخر ، وينص البند التاسع منه على ما يأتى : (أ) إذا أراد المشترك اجراء تعديلات فى التركيبات التليفونية أو ملحقاتها بما فى ذلك الخط أو الاسلاك الموجودة فى حدود المحل المركب به الخط الفرعى أو الخط الأصلى المتصل بالسنترال أو نقل هذه الخطوط من مكانها أو مكان آخر ووافقت المصلحة على ذلك فعلى المشترك أن يدفع مقدما النفقات التى يقتضيها هذا العمل (ب) ... (ج) تسمى أحكام هذا العقد على التركيبات التليفونية بعد تعديلها أو نقلها بالمبرم عقد جديد ولا يكون لانقطاع الخابرات التليفونية تأثير على الاحكام المذكورة سواء كان الانقطاع كليا أو جزئيا » وحيث إن المحكمة تلاحظ أن بنود العقد المذكور كلها محررة على التوالى ويخط واحد دون أن يتميز البنود الخامس والتاسع المذكوران من حيث درجة الخط أو لون المداد .

« وحيث إن المحكمة قد استعرضت جميع أقوال طرفى الدعوى ومستنداتهما على النحو سالف الذكر تلاحظ بادية ذى بدء ما يأتى :

أولا — إن مصلحة التليفونات لا تنازع فيما ذكره المدعى بشأن تأخر نقل تليفونه فى الوقت

الذى نقلت فيه تليفونا آخر هو الرقم ٧٤٦٤٧ إلى نفس المنزل ولكنها تبرر ذلك لما جاء بالمذكرة ٦ دوسيه .

ثانيا — إن مصلحة التليفونات تقاضت من المدعى مقابل اشتراكه فى التليفون عن مدة لم يكن يستعمل فيها تليفونه بفعلها مبررة ذلك بنفس التبرير السابق .

ثالثا — إن مصلحة التليفونات لم تعرض على ما قرره المدعى من أنها نقلت تليفونات أخرى غير التليفون المبين بالبند الأول إلى نفس العمارة قبل أن تنقل تليفونه .

رابعا — إنه وقد تراخت مصلحة التليفونات فى ضم ملف اشتراك المدعى فى التليفون دون أى مبرر فإن المحكمة لا يسعها الا صرف النظر عن ضمه اكتفاء بما قدم فى الدعوى من مستندات وأوجه الدفاع .

« وحيث إن المحكمة بعد إيضاح الملاحظات آتفة الذكر تنتقل إلى بحث جميع عناصر الدعوى وحكم القانون بشأنها وفى هذا الصدد تعرض إلى ما يأتى على التوالى :

أولا . طبيعة العقد المبرم بين مصلحة التليفونات وبين المدعى

ثانيا : المحكمة المختصة بنظر ما ينشأ عن تنفيذه من نزاع .

ثالثا : أساس مسئولية مصلحة التليفونات التى تنجم فى خلال تنفيذ ذلك العقد

رابعا : نوع العقد المذكور ومدى الأخذ بشروطه خامسا : الخلاصة لما تقدم كله وما يترتب عليها .

أولا : طبيعة العقد المبرم

بين مصلحة التليفونات وبين المدعى :

يقضى البحث فى طبيعة العقد المذكور القول

بان التزام مصلحة التليفونات بوضع تليفونات للمشتركين وتمكينهم من الاتصال التليفوني هو بلا شك التزام يترفق عام تقوم السلطة العامة بتنظيمه وإدارته. فصلاحة التليفونات ملزمة من الدولة بتنظيم وإدارة مرفق التليفونات وفي نفس الوقت تقوم بإبرام عقود مع عملائها لتحديد العلاقة بينها وبينهم ، وتخضع الرابطة الأولى إلى قواعد القانون الإداري ، أما الرابطة الثانية فتخضع لقواعد القانون المدني ، وقد استقر القضاء على ذلك (يراجع على سبيل المثال استئناف محتلط ٢٦/٦/١٩١٨ ب ٣٠ ص ٤٩٩) وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المدني الجديد الذي نظم التزام المرافق العامة في المواد ٦٦٨ وما بعدها ما يأتي : « ويلاحظ أن التزام المرافق العامة يعالج من ناحيتين فهو بالنسبة إلى العلاقة بين مانح الالتزام (الحكومة أو الهيئات البلدية) والملتزم يخضع لأحكام القانون الإداري لأن ما يرد من شروط طريقة إدارة المرفق ومدته وغير ذلك له صفة اللامحة ، ولذلك فإن هذه الشروط لا علاقة لها بالقانون المدني ، أمام بالنسبة للعلاقة بين الملتزم *Concessionnaire* والمستفيدين *Usagers* فتخضع لأحكام القانون المدني ، ولم تكن منظمة بالتقنين الحالي (القانون المدني القديم) فرأى المشرع أن ينظمها وخيرا فعل للقضاء على كثير من الخلاف في تكليف هذه العلاقة ، أما القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالتزام المرافق العامة فقد نظم العلاقة الأولى وهي العلاقة بين الحكومة (مانحة الالتزام) وبين الملتزم فأحكامه تعتبر فرعا من أحكام القانون الإداري لأنه إنما يتناول شروطا لها صفة اللامحة ولذلك لا شأن لأحكامه بالقانون المدني » .

« وحيث إن الواضح بما تقدم تفصيله أن

القضاء استقر في ظل القانون المدني القديم كما استقر الأمر في القانون المدني الجديد على أن العلاقة بين الملتزم بالمرفق العام وبين جمهور المستفيدين إنما يحكمها القانون المدني دون سواء ، ومتى كان الأمر كذلك كان العقد المبرم بين مصلحة التليفونات وبين المدعى عقدا مدنيا بحثا خاضعا لأحكام القانون المدني .

ثانيا : المحكمة المختصة بنظر النزاع الذي ينشأ

عن تنفيذ العقد المذكور :

لامراء بعدما استقر رأي المحكمة بشأن طبيعة العقد المبرم بين مصلحة التليفونات وبين المدعى على أن تكون المحكمة المختصة بنظر كل نزاع ينشأ عن تنفيذه هي المحكمة المدنية أي محكمة القانون الخاص وليست محكمة القضاء الإداري أي محكمة القانون العام .

« وحيث إن هذا الذي تقررته المحكمة ليس جديدا بل هو المتفق عليه حتى قبل صدور القانون المدني الجديد (مازو رقم ٢٠١٤ مكررا :

Les actions en responsabilité contractuelle intentée contre l'administration sont de la compétence des tribunaux judiciaires si le contrat invoqué est l'un des contrats propres au droit privé .

« وحيث إنه لما تقدم كله تكون المحكمة المدنية هي المختصة بنظر النزاع الذي نشأ عن تنفيذ العقد سالف الذكر وبتطبيق قواعد الاختصاص . تكون هذه المحكمة بالذات هي المختصة بنظر ذلك النزاع .

ثالثا : أساس مسؤولية مصلحة التليفونات

التي تنجم في خلال تنفيذ العقد المذكور

المسؤولية المدنية على نوعين :

١ - مسؤولية تعاقدية يجب على كل عاقد لم

يؤف بما التزم به فى العقد . وغايتها أن يقضى عليه لمن تعاقد معه بتعويض الضرر الناشئ عن عدم الوفاء .

ب - مسئولية خطئية يجب على من أحدث بخطئه ضرراً للغير وغايتها أن يلزم المخطئ بتعويض الضرر الناشئ عن خطئه .

وللتفرقة بين المسئوليتين أهمية كبرى من نواح عدة أخصها الناحيتان الآتيتان :

١ - الإثبات : فإن الوفاء بالالتزام واجب يفرضه العقد على العاقد الملتزم فإذا تراخى فيه أو امتنع عنه فهو مقصر بمجرد ذلك ولا يعذر إلا إذا أثبت أن عدم قيامه بتنفيذ ما التزم به إنما يرجع إلى حادث جبرى أو قوة قاهرة أو إلى خطأ خصمه وحده هذا فى المسئولية التعاقدية أما فى المسئولية الخطئية فالأصل أن عبء إثبات الخطأ يقع على عاتق طالب التعويض - وسيأتى تفصيل ذلك كله فيما بعد .

ب - الاتفاق على محو المسئولية أو تخفيضها : تختلف قواعد محو المسئولية أو تخفيضها فى المسئولية التعاقدية عنها فى المسئولية الخطئية ذلك أنه يجوز الاتفاق على محو أو تخفيف المسئولية التعاقدية فى حين أنه لا يجوز الاتفاق على محو المسئولية الخطئية إطلاقاً (٢١٧ م مدنى جديد) وسيأتى تفصيل ذلك فى حينه وبمناسبته .

د - حيث إنه متى كان الأمر كما تقدم كان على القاضى أن يتحرى نوع المسئولية التى يجب على المدين وعليه فى سبيل ذلك أن يتحرى الالتزامات التى يرتبها عقد من العقود ويرجع فى ذلك إلى نصوص العقد يستلهمها ويفسرهما ليصل من طريقها إلى مراد المتعاقدين . كما أن عليه أن يرجع إلى الأحكام التى يرتبها القانون لكل عقد من العقود

المعينة ، لأن المفروض أن المتعاقدين قبلاً ضمناً أن يخضعا لهذه الأحكام إذا لم يتفقا على ما يخالفها فإذا انتهى القاضى من رجوعه لذلك كله إلى تحديد الالتزامات التى يفرضها العقد على كل من طرفيه طبق أحكام المسئولية العقدية كلما بدا له أن التصرف موضع المواخذة مخالف لما التزم به المسئول فى العقد الذى أبرمه (المسئولية المدنية بالقانون المصرى لمصطفى مرعى ص ٢ و ١٩ و ٢٠ وماز و جزء واحد نبذة ١٦٩ وما بعدها) .

د - حيث إنه استناداً إلى أهمية التفرقة بين المسئوليتين التعاقدية والمسئولية الخطئية وإعمالاً للقواعد آنفة الذكر يتعين على المحكمة أن تعين نوع المسئولية التى تقع على عاتق مصلحة التليفونات وفى هذا الصدد تبين المحكمة أن الاتفاق الصريح بين الطرفين أنصب على وضع تليفون للسدى وتمكينه من استعماله والانتفاع به ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن على مصلحة التليفونات بصفتها ملتزمة بمرفق عام أن تراعى نص المادتين ٦٦٩ و ٦٧٠ من القانون المدنى والنص الأول يجرى كما يلى : « ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله أن يودى لهذا العميل على الوجه المألوف الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقاً للأنشوط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته وللشروط التى يقتضيها طبيعة العمل ويقبضها ما ينظم هذا العمل من القوانين ، ويجرى النص الثانى كما يلى : « إذا كان ملتزم المرفق محتكراً له احتكاراً قانونياً أو فعلياً وجب عليه أن يحقق المساواة التامة بين عملائه سواء فى الخدمات العامة أو فى تقاضى الأجر ، والخلاصة من ذلك كله أنه إذا قدمت مصلحة التليفونات عن تنفيذ ما التزمت به صراحة فى العقد وما يتعين عليها تنفيذه طبقاً للنصين سالفى

الذكر كانت مسئوليتها الناشئة عن ذلك مسئولية تعاقدية بلا جدال .

وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى أن المسئولية التي يمكن أن تتحملها مصلحة التليفونات هي مسئولية تعاقدية فإنها تنتقل إلى البحث التالي وهو هل قعدت مصلحة التليفونات عن تنفيذ الالتزامات آتفة الذكر .

أولا : ينص عقد الاتفاق المبرم بين المدعى وبين مصلحة التليفونات على أن المصلحة تلتزم بتركيب خط تليفوني للمدعى نظير دفعه قيمة اشتراك معين ، كما تلتزم بصيانة ذلك الخط ، فإذا أراد المدعى نقل خطه ودفع الرسم المقرر لذلك كان على المصلحة أن تجيبه إلى طلبه (بند ١ و ٢ و ٩) .

ثانياً : يقتضى نص كل من المادتين ٦٦٩ و ٦٧٠ من القانون المدني الجديد أن تقوم مصلحة التليفونات بتقديم الخدمات التي يفرضها عليها العقد المبرم بينها وبين المدعى وهي ما سبق إيضاحها كما يقتضى أن تساوى في المعاملة بين جميع عملائها فلا تميز بعضهم على بعض فيما تقدمه لهم من خدمات وإلا كانت مخالفة بذلك القانون . وهذا المبدأ أصبح مقراً لصدور القانون المدني الجديد وإن كان القضاء المصري قد أخذ به من قبل (استئناف مختلط في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ ب ١١ ص ٢٤٩ و ٢٦٠ يونيو سنة ١٨١٨ ب ٣٠ ص ٤٩٩) راجع في ذلك ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون المدني الجديد ص ٧٨ وما بعدها من الجزء الخامس)

وحيث إنه بمراجعة وقائع الدعوى واستقراء خصوصياتها تبين المحكمة أن مصلحة التليفونات تراخت في نقل تليفون المدعى ابتداء من يوم ١٢/٢٨/١٩٥١ إلى يوم ١٧/٩/١٩٥٢ دون أن تقدم مبرراً مقنعاً يستند إلى أى سند

جدي ؛ في الوقت الذي نقلت فيه تليفونا آخر إلى نفس المنزل وهو الرقم ٧٤٦٤٧ معتمدة في ذلك على سبب لم تستد به أى دليل بل أنها لم تعترض على ما قرره المدعى من أنها وضعت تليفونات لآخرين من بينها التليفون رقم ٤٣٠١٠ بذات المنزل في الوقت الذي كانت تحرمة فيه من نقل تليفونه فهي والحالة هذه قعدت عن تنفيذ التزاماتها طبقاً للعقد المبرم بينها وبين المدعى وطبقاً لنص المادتين ٦٦٩ و ٦٧٠ من القانون المدني ولا يجدى مصلحة التليفونات أن تلجأ إلى القول بأن العمارة التي انتقل إليها المدعى جديدة ولم تجهزها بعد بما تسميه (بوكسيات) فإن قعدت عن إمدادها (بالبوكسيات) المذكورة مدة تبلغ تسعة أشهر تقريباً دون أى مبرر أو عذر كان ذلك خير دليل على تخلفها عن تنفيذ التزاماتها سالف الذكر .

وحيث إن قعود مصلحة التليفونات عن تنفيذ التزاماتها آتفة الذكر والتي يفرضها عليها نصوص العقد المبرم بينها وبين المدعى ونصوص القانون يوجب مسئوليتها التعاقدية عن الضرر يستوى في ذلك أن يكون عدم قيامها بتنفيذ تلك الالتزامات راجعاً إلى العمد أو الإهمال — ذلك أن الالتزامات على نوعين : التزام بتحقيق غاية والزام ببذل عناية ، فتتبع الأول لا يكون إلا بتحقيق غاية معينة هي محل الالتزام والثاني تنفيذه يكون ببذل الجهد بصرف النظر عن تحقيق الغاية والالتزامات هي من النوع الأول ، ولا تعتبر منفذة إلا إذا تحققت الغاية وهي استعمال التليفون والاتفاق به على وجه طابعه الأغلب الاستمرار والدوام — وليس على المدعى في هذه الحالة إلا أن يثبت أن مصلحة التليفونات لم تقم بتنفيذ التزاماتها المفروضة عليها اتفاقاً وقانوناً فإن فعل

كان هذا منه اثباتاً للخطأ العقدي ضد مصلحة التليفونات ولا تستطيع هذه أن تتخلص من المسؤولية إلا إذا اثبتت انقطاع السببية بين الخطأ الواقع منها وبين الضرر أى إلا إذا اثبتت السبب الأجنبي (الوسيط في الالتزامات للاستاذ الدكتور السنهوري ص ٦٥٦ وما بعدها ومازو ١ فقرة ٦٩٤) .

وحيث إن مصالحة التليفونات لم تثبت انقطاع صلة السبب بين خطئها التعاقدى وبين ما لحق المدعى من ضرر أو عبارة أخرى لم تثبت السبب الأصيل بأى وجه يستند الى دليل ما بل كل ما زعمته هو أن المنزل الذى انتقل اليه المدعى وطلب نقل تليفونه اليه جديد وليس به بوكسيات وأنها بسبيل وضع بوكسيات به ولوصح ذلك الزعم المفتقر الى دليل فانه ليس سببا اجنيا يقطع الصلة بين خطئها التعاقدى وبين الضرر اللاحق بالمدعى فقد كان بوسعها أن تضع تلك البوكسيات فى أقرب وقت واقصره لتجيب المدعى الى ما طلبه أما ان تراخى مدة تقارب التسعة أشهر بلا مبرر ظاهر فلا يمكن الا أن تثبت خطاها وتؤكدده .

وحيث إنه وقد بلغت المحكمة هذا الحد فى تحديد مسؤولية مصلحة التليفونات فانه يتعين عليها أن تبحث فيما أثارته من أنها غير مسؤولة على كل حال عملاً بنص البندين الخامس والسادس من الاتفاق المبرم بينها وبين المدعى عن أى تعطيل فى الاتصال التليفونى وهو ما يقتضيه بحث تعديل قواعد المسؤولية العقدية ومداهما وبالنسبة لهذه الدعوى بالذات : تنص المادة ٢١٧ من القانون المدنى الجديد على ما يأتى : « ١ يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعه الحادث المفاجئ .

والقوة القاهرة ٢ - وكذلك يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه ٣ - ويقع باطلاً كل شرط يقتضى بالاعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للشروع التمهيدي للقانون المدنى الجديد فى هذا الصدد ما يأتى : - ليست أحكام المادة ٢٩٥ (التى صارت ٢١٧) الا تقنيناً للقواعد التى جرى القضاء المصرى على اتباعها فى هذا الشأن ، فقد يجعل عبء المسؤولية أشد وقراً بالاتفاق على تحمل تبعه الحادث المفاجئ . وبهذا يكون المدين مؤمناً للدائن من وجه ، وقد تخفف المسؤولية على نقيض ذلك باشتراط الاعفاء من تبعه الخطأ التعاقدى . إلا أن تكون قائمة على غش أو خطأ جسيم ، فليس للأفراد حرية مطلقة فى الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية ، فكما أن الاتفاق على الاعفاء من الخطأ الجسيم والغش لا يجوز فى المسؤولية التعاقدية ، كذلك يمنع اشتراط الاعفاء من المسؤولية التقصيرية أياً كانت وجهة الخطأ ... (مجموعه الأعمال التحضيرية جزء ٢ ص ٥٥٣) .

وحيث أن مقتضى النص سالف الذكر وما جاء فى المذكرة الايضاحية . هو أن التعاقد منشؤه الارادة الحرة التى لها باعتبارها منشئة للمسؤولية التعاقدية أن تعدل من تلك المسؤولية ، بخلاف المسؤولية التقصيرية فهى ليست وايدة الإرادة الحرة بل هى حكم القانون . وقد كانت الأحكام المذكورة متبعة فى القضاء المصرى

وماخوذا بها من الفقه المصري إلى أن تم تقنينها ويمكن ردها إن مبدأين أساسيين .

الاول - يقضى بحرية المتعاقدين في تعديل قواعد المسؤولية التعاقدية سواء بالتشديد أو بالتخفيف الذي قد يصل إلى اعفاء المدين حتى من تبعه تقصيره .

الثاني - يقضى بأن النظام العام يقيد من حرية المتعاقدين فلا يجوز التخفيف من المسؤولية العقدية إلى حد الاعفاء من الفعل العمد أو ما يلحق بالفعل العمد وهو الخطأ الجسيم ، ذلك أنه لو صح للمدين أن يعفى نفسه من المسؤولية عن الفعل العمد في عدم تنفيذ التزامه العقدى لكان التزامه معلقاً على شرط ارادى محض وهو ما لا يجوز ، والخطأ الجسيم يلحق بالفعل العمد ويأخذ حكمه (السهورى فى الوسيط والالتزامات ص ٦٧١ وما بعدها) .

وحيث إنه بتطبيق هذه الأحكام على التزام مصلحة التليفونات وهو التزام بغاية كما تقدم يتبين أنه لا ترتفع مسئوليتها إلا فى حالة السبب الأخير . وتكون مسئولية عن الفعل العمد وعن أى خطأ جسيماً كان أو يسيراً وعن الفعل مجرداً من أى خطأ ، وكل ما يمكن أن تأمل منه من تخفيف المسؤولية هو الاتفاق على إعفائها من الخطأ التافه والخطأ اليسير فحسب ما لم تكن المسؤولية مترتبة على فعل الغير فإن ذلك جائز .

وحيث إنه يترتب على ما تقدم ما يأتى :

أولاً: أن اشتراط مصلحة التليفونات اعفائها من كل مسئولية ناجمة عن تعطل استعمال التليفون الذى تمتد به عملاءها مهما كانت أسباب ذلك التعطيل شرط باطل لأنه يتضمن الاعفاء من المسؤولية حتى عن الغش أو الخطأ الجسيم ولا

يترتب على ذلك البطلان أى أثر بالنسبة للعقد الذى يظل قائماً مع بطلان الشرط - (مازو ٣ فقرة ٢٥٦٢ - ٢٥٦٤)

ثانياً: أن عدم نقل مصلحة التليفونات لتليفون المدعى إلى مقر عمله الجديد مدة تقارب التسعة أشهر بدون مبرر أو عذر مقبول يستند إلى أساس قويم لاشك فى أنه خطأ جسيم لا يجوز اشتراط الاعفاء منه سلفاً .

ثالثاً : إنه إن جاز أن تتمسك مصلحة التليفونات بأن ما وقع من خطأ تعاقدى يرجع إلى عمالها وأن اشتراط إعفائها من تبعه ذلك صحيح عملاً بنص المادة ٢١٧ مدنى آنفة الذكر - لأن الخطأ وقع من أشخاص تستخدمهم فى تنفيذ التزامها لوجب عليها كما يجب عليها فى جميع أحوال التمسك بشرط الاعفاء من المسؤولية أن تثبت وجود تلك الشرط أو بعبارة أوضح أن تثبت قبول المدعى شرط الاعفاء ذلك أنه بالنسبة للعقود المطبوعة المتضمنة شرط الاعفاء فى غير وضوح أو ظهور يحتمل أمرين : الأول أن يكون الدائن قد رأى شرط الاعفاء فلا يعتبر قابلاً له وفقاً لنظرية الإرادة الباطنة . والثانى أن الشرط يفرض أن الدائن قد رآه ولم يعترض عليه قد يكون شرط اذعان قابلاً للإبطال .

وحيث إن الواضح مما تقدم أن ثمة خطأ تعاقدى وقع من مصلحة التليفونات يكفى لإثباته مجرد عدم تحقيق الغاية من التعاقد على التفصيل آنف الذكر ، وقد تخلفت تلك الغاية عن التحقيق فعلاً ومن هنا تثبت المسؤولية التعاقدية غير أن العقد المبرم بين الطرفين يتضمن شرط الاعفاء وهو باطل إذا كان الغرض من اعفاء المصلحة من مسؤولية كل خطأ حتى الجسيم فيه أو الغش ، غير

او يرفض جملة وهذا في صيغة مطبوعة تنطوى على كثير من الدقة والتعقيد اللذين يخرجان عن نطاق فهم الرجل العادى ويحتوى على شروط تعفى الموجب من مسئولية كلية .

« وحيث إن هذه المميزات هي مميزات عقد الاذعان الذى يتميز بها عما عداه من العقود والتي يختص بها دون سواء (الأستاذ الدكتور عبد المنعم الصدة استاذ القانون المدنى بكلية الحقوق فى عقود الاذعان ورسالة الدكتوراة جامعة فؤاد طبعة ١٩٤٦ ص ٥٨ وما بعدها) .

« وحيث إن المحكمة تخلص بما تقدم كله إلى أن العقد المبرم بين المدعى ومصلحة التليفونات عقد إذعان ذلك أن المدعى يسلم فيه بشروط مقررة وضعها مصلحة التليفونات ولا تسمح بمناقشتها فليس له إلا الخضوع لها وهذا هو القبول فى عقد الاذعان .

Dans le contrat d'adhesion la partie qui accepte ne fait qu'adhère au projet réglementaire que l'autre partie établit sans en permettre la discussion.

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المدنى الجديد جزء ٢ ص ٣٨

« وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم فانها تنتقل إلى بحث مدى الأخذ بشروط الاعفاء المدرج ضمن شروط العقد المذكور وفى هذا الصدد تقرر ان القضاء قد استقر قبل صدور القانون المدنى الجديد على عدم الأخذ بشروط الاعفاء فى حالتى الغش والخطأ الجسيم وتصحيحه فى حالة الخطأ اليسير على ان يكون أثره فى الحالة الاخيرة قاصرا على نقل عبء الاثبات (المرجع السابق ص ٢٧٨) ثم صدر القانون المدنى الجديد

انها قد تشبث بان الخطأ خطأ عمالها فيكون شرط الاعفاء صحيحا ، وهنا كما هو الحال فى كل شرط للاعفاء يتعين عليها أن تثبت قبول المدعى لذلك الشرط أو أنه ليس شرط اذعان قابلا للإبطال .

« وحيث إن مصلحة التليفونات لم تعترض بشيء من ذلك البتة وهو ما لا يتطرق بالمحكمة أن تبحث نوع العقد أساس هذه الدعوى وأثره قبل المدعى .

رابعا : نوع العقد ومدى الأخذ بشروطه
تبين المحكمة من استقراء العقد المبرم بين المدعى وبين مصلحة التليفونات أنه يتميز بالمميزات الآتية :

اولا : أن مصلحة التليفونات فى مركز اقتصادى متقلب لما تتمتع به من احتكار قانونى وفعلى يجعل تفوقها واضحا ولمدة طويلة . ذلك أن المصلحة المذكورة محتكرة قانونا وفعلا لمرق التليفونات وفى وضع يجعلها تملئ شروطها وتفرضها دون تحفظ على جميع عملائها

ثانيا : أن العقد المذكور يتعلق بمرفق معتبر من الضرورات الجوهرية للمدعى فى حدود ما وصلت اليه المدنية الحديثة فهو فى ضرورة ملحة تلجئه إلى أن يتعاقد مع المصلحة ودون ان يستطيع ان يرفض شروطها مهما كانت فى نظره جائرة وشديدة

ثالثا : ان الإيجاب من مصلحة التليفونات عام ودائم ويوجه الأشخاص غير محددين ويحتفظ به لمدة غير محددة - أى ان إيجاب المصلحة المذكورة موجه للجمهور وبصفة غير شخصية ويجعل طابع الدوام والاستمرار دون ان يكون لشخصية القابل اية أهمية

رابعا : إيجاب مصلحة التليفونات المذكور صدر وفى قالب نموذجى ويعرض ككل فاما ان يقبل جملة

وينص في المادة ١٤٩ منه على ما يأتي : - إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للقاضي ان يعدل هذه الشروط وان يعنى الطرف المذعن منها وذلك وفقا لما تقضى به العدالة ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك، وكان هذا النص في المشروع التمهيدى يحوى هكذا ، إذا انعقد بطريق الإذعان كان الطرف المذعن بقبوله دون مناقشة ما عرض عليه لم ينتبه إلى بعض الشروط التعسفية التي تضمنها العقد جاز للقاضي ان يجعل ذلك محلا للتقدير .

د وحيث إن المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تضمنت بشأن نص المادة ١٤٩ آنف الذكر ما يأتي : الأصل أن الحاجة إلى التفسير لا تعرض متى كانت عبارة العقد واضحة ففي مثل هذه الحالة تطبق شروط التعاقد كما افرغت فيه بيد أن الحكم يختلف فيما يتعلق بما يدرج في عقود الإذعان من الشروط الجائرة فالالتجاء إلى التفسير يعمين بشأنها ولو كانت واضحة العبارة بينة السياق فمن واجب القاضي أن يثبت في هذه الحالة بما إذا كان التعاقد المذعن قد تنبه إلى هذه الشروط فإذا استوثق من تنبه هذا العاقد إليها كما لو كان العاقد الآخر قد احتاط لجعل تلك الشروط مخطوطة باليد في عقد مطبوع فتم عليه إمضاء حكمها رعاية لاستقرار المعاملات أما إذا تبين أن العاقد المذعن لم ينتبه إلى الشروط الجائرة فعليه أن يستبدها وينزل على أحكام القواعد العامة .

د وحيث إن الواضح من هذا الذي تضمنته الأعمال التحضيرية لنص المادة ١٤٩ من القانون المدني أن المشرع قصد لحماية الطرف المذعن اتباع ما كان القضاء متبعه فعلا من قبل وهو إعفاء الطرف المذعن من الشرط الجائر رغم وضوحه وعدم حاجته إلى التفسير استناداً إلى أنه لم يعلم به

أو لم يكن في إمكانه أن يعلم به وقد طبق القضاء ذلك بالنسبة لشرط رفع المسؤولية في النقل البحري فقرر أن الشرط المطبوع على ظهر التذكرة والذي ينص على أن الشركة ليست مسئولة عن ضياع الأمتعة وإن الركاب يجب أن يراقبوه عند الصعود إلى المركب أو النزول منها مشروع وصحيح وإن لا يمكن التمسك به من الناقل إذا كانت التذكرة لم تعط للراكب إلا في أثناء الرحلة ، في وقت كان العقد فيه قد تكون فعلا (نقض فرنسي في ١٩/٣/١٨٩٤ سيري ١٨٩٥ - ١ - ٢٥٣ واستئناف باريس في ١١/٢/١٩٢١ وجازيت دي باليه ١٩٢١ - ٢ - ٤٦٦) واستطرد القضاء متبعاً ذلك المبدأ نفسه بالنسبة لشروط الإعفاء في عقود الاشتراك في المياه والنور أو الجاز ولم يقف القضاء في ذلك كله عند حد علم الطرف المذعن بالشروط القاسية والجائرة في عقد الإذعان فقبل إبرام العقد أو في أثناء إبرامه بل تعدى ذلك إلى ضرورة التحقق من أن ذلك العلم كان كافياً ، والقضاء في تقدير كفاية علم الطرف المذعن بالشروط ينظر إلى ما اتخذته الموجب من رسائل إيتيين مدى كفايتها للفت نظر الطرف الآخر وتوجيه انتباهه بدرجة تتناسب مع ما عليه هذه الشروط من شدة وجور بغض النظر عن موقف الطرف المذعن نفسه . وتطبيقاً لذلك لم يكتف القضاء بمجرد وجود الشرط في العقد بل يجب أن يكون ظهوره في العقد بشكل صريح وواضح يكفل للمتعاقد أن يقف عليه وأن يقبله عن بينة ونور (المرجع السابق ص ٢٨٤ وما بعدها) .

د وحيث إن المحكمة اتباعاً لما تقدم كله تعرض للعقد المبرم بين المدعى ومصلحة التليفونات . فتبين أنه يشتمل على شروط جائرة

طلبه التعويض عما لحقه من ضرر بسبب ذلك الخطأ .

« وحيث إنه بالنسبة لذلك التعويض فإن المحكمة تقدر للمدعى مبلغ عشرة قروش يوميا . هو قيمة ما يتسكفه من مصروفات الاتصال التليفوني بأجرفيكون جملة ما ينفقه في خلال ثمانية أشهر كطلبه هو مبلغ أربعة وعشرون جنيتها — وهو ما يتعين الحكم به كتعويض لحسب .

« وحيث أنه عن المبلغ الذي دفعه رسوم اشتراك في التليفون عن المدة من أول إبريل سنة ١٩٥٢ إلى نهاية سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقدره ١١٥ م ١٧ ج فإن الثابت من نفس دفاع مصلحة التليفونات أن المدعى لم يكن ينتفع بتليفونه في خلال تلك المدة ولم يكن موضوعا بمحل عمله . بل كان موضوعا بمكان آخر وينتفع به آخرون لا تربطهم به أية صلة . ومن ثم فإن اقتضاء مصلحة التليفونات لهذا المبلغ باعتباره رسم الاشتراك المقدم عن الستة أشهر المبتدئة من أول إبريل سنة ١٩٥٢ في غير محله خاصة وإن عدم تمكين المدعى من استعمال ذلك التليفون والانتفاع به يرجع إلى خطأ المصلحة ذاتها وقد قام المدعى بما يضمن عليه وهو إخطار المصلحة عند انتقاله إلى مكانه الجديد . ولو أنها نقلت التليفون في وقت مناسب لكان على المدعى أن يتحمل رسم الاشتراك المذكور بلا منازعة : يضاف إلى ذلك كله أن على مصلحة التليفونات بوصفها ملتزمة بمرفق إعام أن تكفل الاستمرار في أداء الخدمات التي يتكون منها المرفق . وهذا أمر مسلم به . وكان منصوبا عليه في مشروع القانون المدني الجديد تحت نص المادة ٩١٢ ثم حذف اكتفاء بالقواعد العامة التي تقتضيه .

« وحيث إنه لذلك كله يتعين الحكم للمدعى

للاعفاء من المسؤولية إعفاء كاملا في جميع الأحوال وتحت جميع الظروف وليست هذه الشروط معروضة على المدعى على وجه يقطع باطلاعه عليها وتحققه منها بل اندرجت ضمن شروط العقد بنفس درجة الخط وبنفس المداد . مما لا يمكن معه القول بأن المصلحة لفقت نظر المدعى إليها واطلعه عليها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن المصلحة تطالب المشترك بعد قبولها طلبه الاشتراك في التليفون برسم الاشتراك ومصروفات التركيب فيدفع ذلك كله . ثم تقدم له عقدا مكتوبا ومعدا من قبل ليس عليه سوى أن يوقع في ذيله دون أن يطلع على شيء مما يحتويه البتة . فالتوقيع على العقد لا يتم في الواقع إلا بعد تمام العقد نفسه ولا يمكن بحق كما قالت محكمة النقض الفرنسية في الحكم سالف الذكر أن يعتبر المدعى عالما بشروط العقد إذا كان لم يطلع عليه ولم يكن في وسعه استظهار ما به إلا بعد تمام العقد فعلا .

« وحيث إن المحكمة استناداً إلى ما تقدم كله ترى أن العقد المبرم بين المدعى ومصلحة التليفونات عقد اذعان وقد تضمن شروطا بالاعفاء من المسؤولية لا يمكن أن يكون المدعى قد عليها علما كافيا نافيا للجهالة ، ومن ثم فهي تهدرها ويستبعد ما .

« وحيث إن المحكمة بعد بسط ما تقدم كله تنتهي إلى الخلاصة وهي أنه قد ثبت لها وقوع خطأ تعاقدى من مصلحة التليفونات على النحو سالف الذكر ليس في وسعها دفعه وتجب عليها المسؤولية الناجمة عنه .

« وحيث إنه لذلك يكون المدعى على حق في

« وحيث إنه لا محل لبحث النفاذ لأن المدعى لم يطلبه » .

(قضية الأستاذ الصالح أيوب المحامي ضد وزير المواصلات وآخر رقم ١٥١٨ سنة ١٩٥٢ برئاسة القاضي أحمد سالم) .

بمبلغ ١١٥١٢٤ ج مع إلزام من حكم عليه بالمصروفات المناسبة عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات
« وحيث إن الحكم يجب أن ينصرف قبل المدعى عليه الأول بصفته وحده لأنه هو الذي يمثل أساسا مصلحة التليفونات والرئيس الأعلى لها .

قضاء المحاكم الجزئية قضاء الجناح

٢ - دعوى التعويض المترتبة على الفعل غير المشروع الذي سقط بمضى أربع سنوات ونصف تسقط هي أيضا بالتطبيق لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني :

المحكم

« من حيث إن المدعى المدني قد أقام هذه الدعوى بالطريق المباشر بعريضة معلنة بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٥٣ وقال شرحا لها إنه كان يعمل ناظرا بأطيان كاتنة بكفر أبو صير ناحية البركة مركز الخانكة وقد ادعى المتهم وضع يده على جزء من هذه الأطيان فاضطر صاحب الأطيان لرفع الدعوى رقم ٢١٥١ سنة ١٩٤٤ ك مصر يطلب تثبيت ملكية الأطيان التي يدعى المتهم تملكها بوضع اليد ولمنع كل منازعة تحصل له فيها . وقد أراد المتهم أن يخدم دعوى الملكية المرفوعة ضده فحشد لذلك عددا من العمال الزراعيين في جزء من الأطيان المشار إليها بقصد اغتصابه وحاول تغيير حالته من أرض بور رملية إلى أرض زراعية وتهيئتها للزراعة فقام المدعى بصفته ناظرا لزراعة هذه الأطيان بإبلاغ أمر هذا الاعتداء إلى مالك الأطيان الذي قام بدوره في ١٣ مايو سنة ١٩٤٦

٣٨٣

محكمة الخانكة الجزئية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - بلاغ كاذب . دعواه . عن واة مفي عليها أربع سنوات ونصف قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الجديد . سقوطها . تطبيقا للمادة ١٧ اجراءات .
ب - تعويض . عن فعل غير مشروع سقط بمضى أربع سنوات ونصف . سقوطها تطبيقا للمادة ١٧٢ مدني .

المبادئ القانونية

١ - تسقط دعوى البلاغ الكاذب عن دعوى جنحة مباشرة رفعت في سنة ١٩٤٦ بمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ رفعها طبقا لما استقرت عليه أحكام محكمة النقض في تطبيق المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي أوجبت في فقرتها الأخيرة - قبل تعديلها - ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها من وقت ارتكابها إلى يوم العمل بقانون الاجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فيما هو أصلح للمتهم .

المحكمة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة .
 « وحيث إن المتهم دفع على لسان محاميه .
 أولا - بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة استناداً
 إلى نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .
 ثانياً - بعدم قبول الدعوى وذلك طبقاً لنص
 المادة الثالثة من هذا القانون كما دفع بالنسبة للدعوى
 المدنية بسقوطها بالتقادم استناداً إلى نص المادة
 ١٧٢ من القانون المدني .

« وحيث إنه بالنسبة للدفع الأول الخاص
 بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة فقد تبين
 من الاطلاع على قضية اللجنة المباشرة رقم ٤٧٢
 سنة ١٩٤٧ الخائكة التي يرتكن اليها المدعى في
 هذه الدعوى أن المتهم أقامها ضد المدعى وآخرين
 بعريضة المعلنة في ٢٤ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦
 و ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما تبين أن الدعوى
 الحالية قد أقامها المدعى في ٥ مايو سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية
 تنقضى في مواد الجرح بمضى الثلاث سنوات ولما
 كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية
 أوجبت في فقرتها الأخيرة - قبل تعديلها - الاطّول
 المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب
 الانقطاع لأكثر من نصفها . ولما كانت الدعوى
 قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف
 من وقت ارتكابها إلى يوم العمل بقانون الاجراءات
 الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو ما استمر قضاء
 محكمتنا العليا على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون
 فيما هو أصح للمتهم لما كان ذلك يكون الدفع في
 محله ويتعين قبوله والقضاء بسقوط الدعوى
 الجنائية بمضى المدة وذلك دون حاجة ما إلى بحث
 الدفع الثاني الذي أثاره المتهم خاصة بالدعوى
 الجنائية .

بإبلاغ بوليس المرج طالبا منع هذا الاعتداء
 وابقاء حالة الأطيان على ما هي عليه لحين الفصل
 في دعوى الملكية . وبقي الحال على ذلك حتى
 كان يوم ٩ / ١١ / ١٩٤٦ إذ قام المتهم بمحاولة
 أخيرة لزراعة جزء من الأطيان المذكورة بقصد
 كسب مظهر الحائز لها واستعان بنقطة بوليس المرج
 لتمكنه من تنفيذ أعماله . ولما فشل في محاولاته
 هذه كلها رفع في ٨ / ١٢ / ١٩٤٦ اللجنة المباشرة
 رقم ٤١٤ لسنة ١٩٤٦ شابين القناطر التي أحيلت
 إلى محكمة الخائكة تحت رقم ٤٧٢ / ٤٧ ضد المدعى
 وآخرين مسندا اليهم . أولا - أنهم في يوم ١٣
 مايو سنة ١٩٤٦ دخلوا عقارا في حيازته بقصد
 ارتكاب جريمة هي سرقة قصابين وقد سرقوها
 فعلا وكان ذلك مع سوء القصد والاضرار به .
 ثانياً - أنهم في يوم ٩ / ١١ / ١٩٤٦ دخلوا عقارا
 في حيازته وكان ذلك بقصد منع حيازته له بالقوة
 وكانوا مع آخرين لا يقل عددهم عن عشرين
 شخصا يحملون أسلحة نارية وعصيا . وطلب معاقبة
 المتهمين ومن بينهم المدعى بتطبيق المادتين ٣١٨
 و ٣٧٠ من قانون العقوبات مع الزامهم بدفع
 قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .
 وقد قضى أخيرا في هذه القضية بجلسة ١٧ ديسمبر
 سنة ١٩٥٢ ببراءة المتهمين جميعا ورفض الدعوى
 المدنية . ولما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا وكان
 المتهم برفعه الدعوى المشار اليها قد ارتكب في
 حق المدعى جريمة البلاغ الكاذب وجريمة القذف
 والسب العلني المنصوص عنها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣
 و ٣٠٥ و ٣٠٦ فقد أقام المدعى هذه الدعوى طالبا
 معاقبته بهذه المواد والزامه بأن يدفع له قرشا
 صاغا واحداً على سبيل التعويض المؤقت نظير
 ما لحقه من اضرار مادية وأدبية باتهامه في تلك
 القضية وذلك مع المصروفات ومقابل أتعاب

« وحيث إنه بالنسبة للدفع المتعلق بالدعوى المدنية فقد نصت المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعدا نقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية . » وحيث إنه لما كان المدعى بالحق المدنى قد

اعلن بالدعوى رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٤٧ الخائكة التى يرتكن اليها فى نسبة الفعل غير المشروع إلى المتهم فى التاريخ آنف البيان وكانت الدعوى الجنائية قد انقضت لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف على ارتكابها تكون الدعوى المدنية قد سقطت بالتقدم طبقا لنص المادة سالفة الذكر ومن ثم يكون الدفع فى محله ويتعين قبوله والحكم بسقوط الدعوى المدنية بالتقدم مع الزام رافعها بالمصروفات عملا بنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٥٦٢ سنة ١٩٥٣ جنح الخائكة)

تعليق المجلة :

أخذ هذا الحكم بمبدأ أن جريمة البلاغ الكاذب جريمة وقتية تم بمجرد تقديم البلاغ ولا عبء بالتحقيق الذى يجرى بعد ذلك لبيان صحة أو كذب البلاغ . ويؤيد هذا المبدأ ما يأتى :-

أولا - تنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات على ما يأتى :

« وأما من أخبر بامر كاذب مع سوء القصد فتستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الاخبار المذكور ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . »

أى أن مادية الجريمة تتم بالاخبار أو الإبلاغ الكاذب - فبمجرد هذا الإبلاغ ولو لم يحصل منه إشاعة غير الاخبار المذكور ولو لم تقم دعوى بما أخبر به فإن الجريمة تعتبر أنها تمت وأصبحت متوافرة إذا ثبت سوء القصد بعد ذلك فيما بلغ أو أخبر به .

ثانيا - وقد حكمت محكمة النقض حكما بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ منشورا بالمحكمة السنة الخامسة عشرة ص ١٠٠ ، بمجموعة محمود عمر الجزء الثالث ص ٣٤٩ قررت فيه المبدأ الآتى :-

« سواء أكان المتهم شريكا بالتحريض فى تقدم البلاغ الكاذب أو فيه وفى الأقوال التى وردت على لسان المبلغ فى التحقيق الذى حصل بعد التبليغ فإن العبرة هى بالبلاغ الذى ثبت كذبه . ويمكن إذن لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصورا عليه دون سواء بما تلاه من الأقوال

فى التحقيق »

كما حكمت محكمة النقض الجنائية - كما فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ جاء فيه :

« إن جريمة البلاغ الكاذب تم بتقديم بلاغ أو اخبار إلى المحاكم القضائية أو الإداريين عن

أمر يستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأن المبلغ سيء القصد ولا عبرة بما يبيده المبلغ في بلاغه عن الإجراءات التي يرى اتخاذها ضد المبلغ في حقه لأن هذه الإجراءات لأشأن فيها لإرادة المبلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية تتخذ ما تراه فيها ولو لم يطلب المبلغ في بلاغه اتخاذها ، (المحاماة - السنة السادسة والعشرين ص ٢٢٨ من مواد قانون العقوبات ص ٢٢٥ أحكام النقض عن م ٣٠٥ عقوبات) .

وعلى ذلك جرت جميع أحكام محكمة النقض فيما يتعلق ببيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وسوء القصد وأنه يجب أن يكون متوفراً وقت تقديم البلاغ - بما يؤكد ويقطع بأن العبرة في توافر الجريمة بتقديم البلاغ أي الاخبار حتى ولو كان شفويا فإن معنى الاخبار في ذاته صريح في أن هذا الاخبار يتم بما يخبر عنه المبلغ . أما تحقيق الكذب من عدمه فهو لا يؤثر على توافر الجريمة فلا يستطيع المتهم مثلاً أن يعدل عن بلاغه أثناء تحقيق كذب البلاغ أو صحته ، إذا كان من حقه العدول قبل إتمام الجريمة ، وكجريمة السرقة إذا نسبت إلى شخص في يوم معين واستمر التحقيق في هل سرق أم لا ، فإذا صحت التهمة بعد ذلك فإن إسناد التهمة يكون في اليوم الذي وقعت فيه السرقة ولا عبرة بالزمن الذي استغرقه التحقيق وهكذا .

ولا يرد على ذلك بأنه لم يكن يعلم ما إذا كان البلاغ كاذباً أم صادقاً حتى تفصل المحكمة لأنه هو الأعم بذلك وفي قرارة نفسه أدري بما إذا كانت وقائع البلاغ صحيحة أم غير صحيحة وذلك من لحظة تقديم البلاغ .

ثالثاً - جاء في كتاب شرح قانون العقوبات للأستاذ أحمد أمين ص ٥٨٦ :

« وكذب البلاغ شرط في توفر الجريمة ، ولكن ليس معنى هذا أن الجريمة لا توجد إلا عند ثبوت الكذب ، وأن القاضي يجب أن يبريء المتهم بجنحة البلاغ الكاذب أو يحكم بعدم قبولها إذا لم يكن قد ثبت كذب ذلك البلاغ من قبل ، بل تكون الدعوى مقبولة ابتداءً ، وعلى النيابة أو المدعى المدنى إثبات كذب البلاغ .

رابعاً - إن القاعدة العامة في التقادم أنه يبدأ فوراً من يوم إتمام الجريمة . وفي صدد جريمة البلاغ الكاذب التي تستند إلى جنحة مباشرة فإنها تتم بمجرد رفع الجنحة المباشرة - كذلك إذا كانت جريمة البلاغ الكاذب أساسها بلاغ تقدم للجهة القضائية أو الإدارية فإنها تتم بمجرد تقديم البلاغ أما ما يستلزمه تحقيق البلاغ من إجراءات أو ما تستلزمه الجنحة المباشرة من تحقيقات أو مرافعة أو حكم فكل ذلك لا تأثير له على واقعة التقادم الخاصة بجريمة البلاغ الكاذب لأن التحقيقات التي تصل في الجنحة المباشرة أو التي تحصل عقب تقديم البلاغ إنما تتعلق بالجريمة المبلغ عنها ولا شأن لها مطلقاً بالواقعة التي ينسبها المرفوع عليه الجنحة المباشرة أو المقدم البلاغ ضده إلى رافع الجنحة المباشرة أو مقدم البلاغ عن واقعة أخرى (واقعة البلاغ الكاذب) .

والتقادم في جريمة البلاغ الكاذب وفي كل الجرائم يسرى بمجرد إتمام الجريمة حتى ولو بقيت

مجهولة ولم تكتشف أو لم يحصل التحقيق فيها . والتحقيق الذي يحصل في القضية عن النعمة التي ينسبها رافع اللجنة المباشرة أو مقدم البلاغ لا يقطع التقادم لأنه تحقيق لا علاقة له بواقعة البلاغ الكاذب فهذه واقعة مستقلة كل الاستقلال عن الأولى كما قدمنا ولا بد لقطع التقادم بشأنها أن يجرى تحقيق في شأنها بالذات (واقعة البلاغ الكاذب) .

فواقعة سرقة كما قدمنا حصل التبليغ عنها ، والتحقيق الذي يحصل في واقعة السرقة إنما يتناول البحث في توافر أركان جريمة السرقة ونسبتها إلى فاعلها . ولكن هذا التحقيق لا يتصل بواقعة البلاغ الكاذب لأن واقعة البلاغ الكاذب أركانها كذب البلاغ وسوء القصد وهي أركان خاصة لا تعرض في دعوى السرقة .

بحث

في حق الاطلاع على محاضر التحقيقات الجنائية والادارية والحصول على صور منها ومدى سلطة المحاكم في الامر بضمها للسيد الأستاذ عادل يونس المحامى العام لدى محكمة النقض

حق الاطلاع على محاضر التحقيقات الجنائية والأوراق المرافقة لها . وضمها إلى القضايا المدنية المطروحة على القضاء ، أو الحصول على صور منها ، تنظمه عدة نصوص وتعليمات متناثرة ، لاتزال قاصرة عن بيان أصل هذا الحق وما هي الأوراق التي يجوز الحصول على صورة منها أو ضمها إلى القضايا المطروحة أمام القضاء ، والسلطة المختصة بهذا الشأن .

فالامر يختلف باختلاف هذه الأوراق ، وهل هي متعلقة بتحقيق قضائي أو بمجرد محاضر جمع استدالات أو محاضر إدارية ، وهل هذا التحقيق قائم ، أو أنه انتهى بصدر أمر بالألا وجه ، أو بحكم قضائي ، كما يختلف باختلاف صفة طالب الاطلاع أو الحصول على صورة أو الضم ، وهل هو طرف في الدعوى الجنائية أو لا .

وقبل أن نمضي إلى تقصى منشأ هذا الحق وتأصيله ، نبادر فنقول إن إجماع الفقه والقضاء هو أن القاضي المدني يستطيع أن يبني اقتناعه - في الأحوال التي يقبل فيها الإثبات بالبيئة - على أصول يستمدّها من ملفات التحقيقات الجنائية حتى ولو كانت قد انتهت بقرار بالألا وجه (١) .

وتبدو أهمية هذا البحث في تطبيقات عملية عديدة . فإذا رفعت شركة تأمين دعوى مدنية بطلب إبطال بوليصة تأمين فلا شك أنها تستفيد من ضم محضر التحقيق الجنائي الذي يدور حول اتهام المستفيد من البوليصة بالنصب ، حتى ولو كان هذا التحقيق قد انتهى بتبرئته ، لأنها قد تجد في هذه التحقيقات بعض عناصر الغش والخداع (٢) .

كما تظهر هذه الأهمية في حالة استدراج رجل مسن لدى امرأة متزوجة في بهيم الليل ومفاجاته بمعرفة الزوج المتآمر مع زوجته ، ثم ارغامه على تحرير وصية بكامل ممتلكاته لصالح الزوجين نظير

(١) داللوز العملي تحت كلمة Preuve بند ٨١ ، بحث جورج ريشيه في مجلة علم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٣٨ ص ٣١ عن ضم ملفات التحقيقات الجنائية أمام القاضي المدني ، وحكم دائرة المرائض ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ سيري ١٩١٣ - ١ - ٥٦٥ و ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ سيري ١٩٢٤ - ١ - ٧٦ ، وحكم دائرة المرائض في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ داللوز الاسبوعي ١٩٢٤ ص ٢٨١ .

(٢) نقض فرنسي ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٣ جازيت الباليه ١٨٩٤ - ١ - ٩ وباقي الاحكام المشار اليها في المرجع السابق ص ٣٢ من مجلة علم الجنائي سنة ١٩٣٨ .

ترتيب إيراد ضئيل له لمدى الحياة ، فاذا رفع المجنى عليه دعوى مدنية لإبطال الوصية ، وضحت أهمية ضم محضر التحقيق الجنائي الذي دار حول جريمة اغتصاب التوقيعات على الرغم من انتهائه بأمر بالألا وجه (١) .

وغير ذلك من الأمثلة العملية الكثيرة كحوادث السيارات والقضايا التي يشملها العفو الشامل وقضايا العمال (٢) الخ ...

ولما كان التشريع الفرنسى قد تناول هذا الموضوع بالتفصيل ، فسنستعرض أحكامه في هذا الشأن وتطبيقات القضاء له ، ثم نخرج إلى أحكام التشريع المصرى .

التشريع الفرنسى :

يرد أصل حق الاطلاع وضم الأوراق في القانون الفرنسى إلى أصليين :

الأول : أحكام قانون المرافعات الفرنسى بشأن الالتزام بضم الأوراق قضائيا *Le compulsoire*

الثانى : نصوص المراسيم الخاصة بالرسوم القضائية .

أولا — الالتزام بضم الأوراق قضائيا :

تناولت المواد من ٨٤٦ إلى ٨٥٣ مرافعات فرنسى هذا الطريق ، وهو مقصور على غير الخصوم في الدعوى *Le tiers* ولا يلجأ اليه إلا أثناء السير في الدعاوى المدنية ، فلا يلتجأ اليه ابتداء ، ولا يسرى إلا على الأوراق التي لها صفة عمومية *les actes Publics* والتي تتعلق بمصالح خاصة ، والمحفوظة أصولا لدى الموثقين كالعقود الموثقة *Les actes notariés* ، كما يسرى على العقود العرفية المثبتة في الأصول المحفوظة *Les minutes* لدى الموثقين والأمناء على السجلات العامة . فهو ليس لإجراء عام يسرى على جميع الأشخاص كما أن استعماله محدود . ولا يحق لأطراف الخصومة أو النائبين عنهم أو ورثتهم أن يسلكوا هذا الطريق اكتفاء بالحق المخول لهم بالمادة ٨٣٩ مرافعات فرنسى وما بعدها القاضية بالزام الموثقين والأمناء على السجلات العامة بتسليم صور منها لنوى الشأن بناء على أمر على عريضة يصدر من رئيس المحكمة

وقد نشأ الى جوار هذا الطريق تقليد قضائى يقوم على أساس الاعتراف بحق المحاكم في الأمر باتخاذ أى إجراء يوصلها إلى معرفة الحقيقة ، ومن ذلك الأمر الموجه إلى قلم الكتاب بضم الملفات المحفوظة لديها ومن بينها ملفات التحقيقات الجنائية (٣) *injonction au greffe* وسنتناول فيما يلى أساس هذا الحق ومدى شرعيته .

ثانيا — قوانين الرسوم القضائية :

تناولت المراسيم الخاصة بالرسوم القضائية هذا الموضوع في المواد ٥٤ — ٥٦ من مرسوم ٨ يونيو

(١) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) بحث جورج ريشيه سالف الذكر ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) أنظر بحث جورج ريشيه سالف الذكر ص ٣٦ .

سنة ١٨١١ المعدلة بالمواد ٦٢ - ٦٦ من مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ المنفذ لقانون ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ والمعدل بمرسوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ وبمرسوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧ وبمرسوم ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

فقبل سنة ١٨١١ لم يكن هناك نص تشريعي ينظم كيفية الحصول على صور الاوراق والمحاضر والقرارات والأحكام في المواد الجنائية . فلم يكن ذلك مسموحا به إلى أن صدر مرسوم ٨ يونيو سنة ١٨١١ فأباح للخصوم في مواد الجنح والمخالفات فقط ، دون الجنايات ، حق الحصول على صور من الشكاوى والتبليغات والأحكام النهائية ، وذلك على مصاريقهم وبغير حاجة إلى تصريح خاص . كما أباح لهم باذن من النائب العام الحصول على صور من الاوراق الأخرى في المواد سالفة الذكر . اما غير الخصوم le tiers فقد حرموا اصالة من هذا الحق سواء باذن أو بغير إذن .

ثم أتى مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ لحفظ للخصوم في مواد الجنح والمخالفات فقط حقهم في الحصول على الاوراق التي تسلم عنها مرسوم سنة ١٨١١ ، وأضاف إلى ذلك حقهم في الحصول على صور الأحكام النهائية في مواد الجنايات . وعلق حقهم في الحصول على صور باقي الاوراق على إذن النائب العام . كما أباح لغير الخصوم في مواد الجنايات والجنح والمخالفات الحصول على صور الأحكام النهائية فقط . واشترط الحصول مقدما على إذن النائب العام بالنسبة إلى باقي الاوراق (مواد ٦٤، ٦٥) .

وقد عدل مرسوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ (١) نص المادتين ٦٤ ، ٦٥ فأصبح لنائب الجمهورية (رئيس النيابة) — بدلا من النائب العام — حق الاذن للخصوم بالحصول على صور رسمية من الاوراق المودعة ملف الدعاوى في مواد الجنح والمخالفات (عدا الشكاوى والتبليغات والأوامر النهائية التي أيسح للخصوم الحصول على صورها بمجرد طلبهم) (مادة ٦٤) .

أما بالنسبة إلى غير الخصوم ، فقد حظرت المادة ٦٥ معدلة إعطاء صورة أية ورقة لهم في مواد الجنايات والجنح والمخالفات إلا بعد الحصول على إذن نائب الجمهورية (رئيس النيابة) . أما الأحكام النهائية فقد أباح لهم الحصول عليها بغير إذن .

فاذا كانت الاوراق مودعة فلم كتاب محكمة الاستئناف أو متعلقة بملف محفوظ قطعيا أو بإجراءات تحقيق انتهت بأمر بالالوجه أو بقضية نظرت في جلسة سرية ، فيكون النائب العام هو المختص بالاذن بالحصول على الصورة المطلوبة . وفي حالة رفض النائب المختص الاذن بذلك فعليه أن يعلن الطالب بالطريق الإداري بقراره مسليا (مادة ٦٥) .

وجاء مرسوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧ مؤيدا لهذا التعديل (٢) . وأضاف مرسوم ١٩٤٩/٢/٧ الجنايات إلى الجنح والمخالفات المنوه عنها في المادة ٦٤ فأصبح للخصوم حق الحصول على صور منها دون حاجة إلى إذن .

ونصت المادة ٦٦ معدلة بمرسوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧ على أنه عند إرسال الاوراق الجنائية إلى

(١) دالوز الدوري ١٩٣٦ - ٤ - ٤٢٤ .

(٢) دالوز ١٩٤٧ ص ٢٨٧ .

أية محكمة أو إلى وزارة العدل فيجب أن ترسل نفس الأوراق المتضمنة الاجراءات بذاتها إلا إذا أمر وزير العدل بإرسال صور أو مستخرجات من تلك الأوراق .

فلم يكن لنفس الخصوم les parties قبل سنة ١٩٢٠ حق الحصول على صور الأحكام وباقي الأوراق في مواد الجنايات (١) .

كما استقر الرأي على أن الأوراق التي تناولتها المراسيم سالف الذكر وأجازت الحصول على صور منها، قد وردت على سبيل الحصر وأن حكمها يسرى أيضا على ضم أصل الأوراق لا مجرد الحصول على صورة منها (٢) .

وعلى الرغم من أن مرسوم سنة ١٨١١ لم يكن يسمح بضم الجنايات إلى القضايا المطروحة أمام المحاكم المدنية أو الحصول على صور منها ، فقد ذهبت أحكام القضاء الفرنسي ، في ظل هذا المرسوم ، على أن الاذن الذي يصدره النائب العام بضم الجنايات يعد إجراء صحيحا (٣) .

وقد نشأ عن قيام هذين الطريقتين (طريق الأمر بضم الأوراق قضائيا compulsoire وطريق استئذان النيابة العامة) بعض الخلاف في الرأي . فذهبت بعض المحاكم إلى إجابة طلب الخصوم فيما يطلبونه من طلب ضم الملفات الجنائية . تأسيسا على الطريق القضائي للضم (٤) وظلت أحكام القضاء وآراء الفقهاء متأرجحة بين المذهبين (٥) ، إلى أن حسم حكم دائرة العرائض بمحكمة النقض الفرنسية في ٢٤ يوايو سنة ١٩٢٤ (٦) كل خلاف في هذا الشأن ، فقد حدث أن أصدرت محكمة فلوراك المدنية حكما يقضى بالأمر بضم تحقيق في قضية جنحة أجرى بطريقة غير سرية . فرفض النائب العام بمحكمة نيم ضم هذا التحقيق ، وطعن النائب العام بمحكمة النقض في حكم محكمة فلوراك ، فنقضت دائرة العرائض الحكم لتجاوز المحكمة سلطتها وتعيديها على الحقوق المخولة للنائب العام : بحكمة استئناف نيم وحقه المطلق في الاذن بضم ملفات الجنايات والجنح والمخالفات (٧) .

فالطريق الوحيد المفتوح في فرنسا أمام الخصوم في الدعاوى المدنية لضم الملفات الجنائية على أنواعها المختلفة (جنائيات وجنح ومخالفات) هو طريق الالتجاء إلى النيابة العامة سواء تعلق الأمر بضم الملفات ذاتها أو بطلب الحصول على صور منها .

- (١) أنظر تعليق بيير جاردو على حكم دائرة العرائض في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ المنشور في سيرى ١٩٢٤ - ١ - ٣٦٩ وما بعدها - نقض فرنسي ١٧ يولييه سنة ١٨٣٤ سيرى ١٨٣٤ - ١ - ٦٢٩ .
- (٢) مقال لبواتقان في مجلة النيابة سنة ١٨٩٣ ص ٣٥ المشار اليه في تعليق جاردو سالف الذكر .
- (٣) نقض جنائي ٣١ أغسطس سنة ١٨٣٣ ونقض ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ سيرى ١٩١٣ - ١ - ٥٦٥ واستئناف تولوز ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٢ سيرى ١٩٠٤ - ٢ - ١٤٢ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ سيرى ١٩١١ - ٢ - ١٧٣ أنظر سافاتييه في مؤلفه عن المسئولية طبعة سنة ١٩٣٩ جزء أول ص ٣١٨ .
- (٤) روان ١٢ يونيو سنة ١٨٢٧ . بوردو ١٢ مارس سنة ١٩٠٧ المشار اليهما في تعليق جاردو بسيرى سالف الذكر .

(٥) أنظر الأحكام المنوه عنها في بحث جورج ريشيه آنف الذكر ص ٤١ .

(٦) سيرى ١٩٢٤ - ١ - ٣٦٩ وبحث جورج ريشيه ص ٤١ .

(٧) أنظر تعليق لاييه في سيرى ١٨٨٩ - ١ - ٥ حيث يبدو منه الأسف على هذه السلطة المخولة

لنائب العام بالقبول أو الرفض .

والرأى الراجح لدى القضاء يحرم ، كما قدمنا ، على المحاكم اصدار أوامرها المباشرة إلى أقلام الكتاب بضم الملفات الجنائية (١) .

وقد جاء مرسوم سنة ١٩٢٠ بلائحة الرسوم القضائية مؤيدا لهذا الاتجاه .

ويلاحظ أن المشرع الفرنسي فرق بين القضايا التي انتهت بأحكام نهائية بعد مرافعات علنية من جهة وبين القضايا التي نظرت بجلسة سرية أو التي صدر فيها قرار بالألا وجه من جهة أخرى ، ففتح رئيس النيابة سلطة الأمر بضم النوع الأول والتصريح بالحصول على صور منها ، وقصر ذلك الحق على النائب العام بالنسبة إلى النوع الأخير . وهي تفرقة مبناها الدور الذي يقوم به كل من هذين النائبين من حيث الأهمية ، فواضح أن القضايا التي تنتهي بأحكام نهائية بعد مرافعات علنية تفقد سريتها بعد أن سمعها جمهور المترددين على المحاكم . أما النوع الآخر من القضايا ، الذي يحتفظ بسريته (٢) ، لعدم طرحه على الجمهور فقد روى أن يترك أمر تقدير الموازنة بين أسرار الأفراد وشرفها من جهة ، والمصلحة العامة من جهة أخرى ، إلى النائب العام نفسه نظراً لأهمية منصبه وخطره .

وقد وجه وزير العدل ديفور إلى النواب العموميين في فرنسا منشورا في هذا الشأن جاء فيه :
« لقد عهد اليكم وحدثكم القانون ، حق كشف أسرار التحقيقات أو حفظها . ولا تستطيعون أن تغفلوا ما تتطلبه موازنة اعتبارات المصلحة العامة وشرف الأفراد والعائلات ، وأحيانا ضرورة الاطلاع على تحقيق غير منته (٣) » .

ولكن هل يكفي إذن النائب العام وحده لوضع حد لهذا الأمر؟ وبعبارة أخرى ، ألا يشترط الفقه والقضاء شروطا مكملة لهذا الاذن حتى لا يطعن في الدليل المستمد من هذه الأوراق المضمومة ؟

ذهب بعض الشراح إلى عدم جواز ضم المحاضر التي نظرت بصفة غير علنية والتحقيقات المنتهية بأمر بالألا وجه أو الحصول على صورة منها استنادا إلى الصفة السرية التي تلصق بكل تحقيق ابتدائي انتهى بقرار بالألا وجه (٤) .

واشترطت بعض الأحكام علاوة على طرح هذه الملفات علانية أمام المحكمة ضرورة موافقة الشخص الذي صدر لصالحه الأمر بالألا وجه (٥) .

(١) ديجون ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، بي ١١ يوليوس سنة ١٩٠٠ ، ريوم ١٧ يونيو سنة ١٩٠٦ وباني الأحكام المشار إليها في تعليق جاردو .

(٢) أنظر مذكرة النائب كامبوايف المقدمة لمحكمة السين ٥ يناير سنة ١٩٣٧ جازيت البالية ١٩٣٧ - ١ - ١٩١ .

(٣) بحث جورج ريشيه المرجع السابق ص ٤٦ .

(٤) لانور في مؤلفه عن مجموعة الرسوم القضائية ص ٦٥ - ماصايو في دليل النيابة العامة طبعة خامسة جزء ٢ بند ٢٦١١ .

(٥) جرينويل ٥ يونيو ١٨٨٨ جازيت البالية ١٨٨٨ - ١ - ٤٠ ، أورليانز ٣١ يناير سنة ١٩٠٨ ونقض ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٣ سيري ١٩٠٣ - ١ - ٥٠٤ ، استئناف باريس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ جازيت البالية ١٩٣٧ - ٢ - ١٦٣ ايكس ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ دالوز الاسبوعي ص ١٩٣٨ ص ٣٤٩ دائرة المرافض ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ دالوز الاسبوعي ١٩٢٤ - ١٢٨٥ .

وذهبت بعض الأحكام إلى أن رضا هذا الشخص يمكن أن يستتج ضمنا من تمسكه بمدونات التحقيقات المضمومة واعتماده عليها تأييداً لحجته (١) .

ويؤخذ من بعض الأحكام أنه يكفي طرح الملف المضموم على المحكمة وعدم اعتراض أحد الخصوم على ذلك (٢) .

ويؤخذ من حكم محكمة النقض المدنية الفرنسية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (٣) أنه إذا لم يتضح من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الملف الجنائي المضموم قد طرح علنا على بساط البحث بمعرفة الخصوم ، فإن ذلك لا يعني أن الشرط لم يتوفر بل يكون هناك محل لافتراض تحققه .

على أن محكمة النقض الفرنسية عدلت بعد ذلك عن هذا التفسير واشترطت اشتغال الحكم على ما يدل على طرح الملف المضموم على الخصوم (٤) .

ثم أصدرت دائرة العرائض حكما في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٦ (٥) يؤخذ من مدوناته أنه طالما أن النيابة قد أذنت بضم الملف الجنائي للقضية المدنية المطروحة وتمت مناقشته بمعرفة الخصوم دون ثمة معارضة صريحة في الضم فلا بطلان .

ويؤخذ بطريق مفهوم المخالفة من اشتراط عدم معارضة الخصوم معارضة صريحة ، أنه إذا عارض أحد الخصوم معارضة صريحة في الضم أصبح الضم غير جائز (٦) .

على أن تعليق الضم على موافقة الخصوم غير مستساغ ، فلا يجوز أن يترك الأمر لمحض إرادة الخصوم — ذلك أن هذه الموافقة لا معنى لها فاما أن قاعدة سرية التحقيقات الجنائية تعد من النظام العام وبذلك تصبح إرادة الخصوم لغوا ، واما أنها لا تمس النظام العام وبذلك لا يتوقف الأمر على إرادة الخصوم (٧) .

والواقع أن الانجازات الحديثة في القانون الجنائي الفرنسي تناهض مبدأ السرية . فقد خفف المشرع الفرنسي من غلواء هذا المبدأ بأن يسمح للشتم بحضور محاميه معه نظرا في ذلك إلى مصلحة المتهم .

ويمكن القول إن الرأي الراجح لدى الفقه والقضاء الفرنسي يكفي لصحة ضم هذه المحاضر (التحقيقات الابتدائية المنتهية بأمر بالآ وجه وما شابهها) صدور إذن النائب العام بغير تعليق ذلك

(١) دائرة العرائض ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ جازيت الباليه ١٩٢٧ - ٢ - ٣٨٣ .

(٢) دائرة العرائض ١٠ يوليو سنة ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٥ - ١ - ٤٧١ ، ٦ يناير ١٩٠٦ دالوز ١٩١٠ -

١ - ١٩٠٨ ديسبر سنة ١٩٠٨ و ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩ سيري ١٩٠٩ - ٢ - ٢٠ و ٢٦ مايو سنة ١٩١٣ سيري ١٩١٣ - ١ - ٥٦٥ و ٢١ يوليو سنة ١٩٣٢ جازيت الباليه ١٩٣٢ - ٢ - ٧٢٣ .

(٣) جازيت الباليه ١٩٣٣ - ٢ - ٧٢٣ .

(٤) نقض مدني ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ دالوز الأسبوعي ١٩٣٥ - ٣٥ .

(٥) جازيت الباليه ١٩٣٦ - ٢ - ٦٨٩ .

(٦) تعليق بيير ميان على حكم محكمة السين في ٤ يناير سنة ١٩٣٧ دالوز سنة ١٩٣٧ - ٢ - ٢٠ .

(٧) بحث جورج ريشيه المرجع السابق ص ٥٣ .

على ضرورة موافقة ذوى الشأن ، بل وعلى الرغم من معارضتهم (١) .

من ذلك ما قضت به محكمة نانسى في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ (٢) ، بأن النائب العام هو وحده المختص دون غيره بتقدير ملائمة ضم قضية جنائية منتبهة بقرار بالآ وجه ، وأمره في هذا الشأن يعد قرارا إداريا لا يخضع لأية رقابة ، ومن باب أولى لا يخضع النائب العام لأى أمر قضائى بضم تلك الأوراق injonction وأنه إذا كان رفض النائب العام مبنيًا على عدم موافقة أحد الطرفين على الضم ، فإن محكمة الاستئناف لا تستطيع أن تأمر الطرف المعارض فى الضم بأن يوافق على طلب خصمه ضم هذا الملف (٣)

* * *

بقيت نقطة تحتاج إلى مزيد من الايضاح ألا وهى أن الملفات المعتبرة سرية ليست قاصرة على محاضر التحقيقات الجنائية المنتبهة بأمر بالآ وجه ، بل تشمل التحقيقات الجارية en cours والقضايا التأديبية والقضايا التى تفتح فيها النيابة محاضر غير رسمية officieux (٤) والمنتبهة بأمر حفظ قطعى classement sans suite والملفات الخاصة بالمصالح الادارية ومحاضر الضبطية القضائية ، فما هو الحكم فى مثل هذه الملفات ؟
ففيما يخص بالتحقيقات القضائية الجارية فتحكمها المبادئ التى سبق أن أشرنا إليها بالنسبة إلى التحقيقات المنتبهة بأمر بالآ وجه .

أما فيما يتعلق بالملفات الادارية الخاصة بالمصالح الادارية فقد حكمت محكمة السين فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (٥) بجواز ضم ملف ادارة الأمن العام فى قضية مدنية رفعها شخص أصيب فى حادث شغب ، كانت الحكومة (بوصفها مسئولة مدنيا) قد ضمت هذا الملف كى تثبت أن المدعى قد اعتاد على التظاهر ، وقالت المحكمة إنه يتعين على المدعى أن يناقش ما جاء بالملف المذكور وألا يتعرض إلى واقعة تقديمه .

فيكفى لجواز الضم أو الحصول على صورة من هذه الملفات الادارية موافقة الجهة الحكومية الأمانة على هذه الملفات .

أما بالنسبة إلى محاضر البوليس gendarmerie غير المنتبهة بحكم ، فقد اختلف القضاء فى شأنها ، فبعض المحاكم ترى ضرورة الحصول على موافقة الخصوم غلاوة على اذن النيابة (٦) والبعض

(١) محكمة السين ٤ يناير سنة ١٩٣٧ دالوز ١٩٣٧ - ٢ - ٢٠ وتعليق ميان عليه . محكمة فرسايل ٢٥ يناير سنة ١٩٣٨ دالوز الأسبوعى ١٩٣٨ - ٢٥٤ . نقض مدنى ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ مجلة الأسبوع القضاء ١٩٤٥ - ٢ - ٢٨٣٧ ومشار إليه فى مؤلف مازو عن المسئولية المدنية طبعة رابعة بند ١٧٢٥ .

(٢) دالوز الأسبوعى ١٩٣٨ - ٢٥١ .

(٣) من هذا الرأى سافاتييه فى مؤلفه عن المسئولية المدنية جزء أول طبعة سنة ١٩٣٩ ص ٣١٧ .

(٤) من المعلوم أن النيابة فى فرنسا لا تجرى تحقيقا فى غير أحوال التلبس . ويطلق على المحاضر التى تجريها

فى غير هذه الأحوال P.V. officieux

(٥) دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٧٦ .

(٦) دائرة العرائض ١٩ يوليو سنة ١٩٣٩ دالوز الأسبوعى ١٩٣٩ ص ٤٧٩ ، محكمة كلامسى ٢ أبريل =

لا يحتم ذلك (١) .
ويستند أصحاب الرأي الأول الى أن محاضر البوليس لا تتم في حضور الخصوم ، فلا يجوز عرضها في مناقشة علنية إلا برضاء جميع الخصوم ، كما يستندون إلى صفة هذه المحاضر السرية ، تلك الصفة التي لا ترتفع عنها طالما أنها لم تعرض على المحاكم الجنائية .

أما الشراح فينتقدون الأحكام التي اشترطت موافقة الخصوم على ضم مثل هذه المحاضر (٢) .
وخلاصة ما تقدم أن صحته إجراءات ضم محاضر التحقيقات الجنائية (التي لم تنته بحكم)
توقف حسب الرأي الراجح في فرنسا على إذن النائب العام طبقاً للراسيم الخاصة بالرسوم القضائية دون أن يتوقف ذلك على رضا الخصوم .

وقبل أن نعرض إلى قوة هذه المحاضر في الإثبات نتناول حكم التشريع المصري في هذا الشأن :
التشريع المصري :

النصوص التي تحكم هذه الاجراءات يمكن ردها إلى ما يأتي :

اولا - تعليمات النائب العام :

١ - نص المادة ٧٣٠ من التعليمات العامة للنيابات الذي يقضى بأنه لا يصرح باعطاء صور من محاضر التحقيق أو أوراق قضائية أخرى إلا إذا قررت المحكمة المدنية تقديمها إليها ، والا فيستأذن النائب العمومي ، وتعطى الصور بعد حذف التأشير التي على المحاضر .

٢ - المنشور رقم ٨٠ لسنة ١٩٣١ الذي عهد بالفصل في هذه الطلبات في حالة عدم تقديم قرار المحكمة المدنية . إلى رؤساء النيابات ونوابها فلهم أن يجيبوها متى كان الطالب ذا صفة في التحقيق سواء باعتبارهما متهما أو مجنيا عليه ، وكان طلبه خاصا بتحقيق تم فعلا ومتعلقا بأوراق التحقيق أى البلاغ ومحاضر الضبطية القضائية وتحقيق النيابة والكشوف الطبية . أما إذا كان الطالب لاشأن له في الأوراق التي يطلب صورها أو كانت القضية لا تزال في التحقيق ، أو كان الطلب خاصاً بالأوراق الادارية الملحقة بملف القضية ، وكذلك إذا كان للطلب شأن خاص سواء بالنسبة لموضوع القضية أو ذوى الشأن فيها أو غير ذلك من الاعتبارات فإنه يجب دائماً استطلاع رأى النائب العام .

٣ - المنشور رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٥ المبلغ للكشف الوارد بكتاب وزارة العدل رقم ٣١/٣٥/١٠٠ (٢٠٨) المؤرخ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٥ بشأن البحوث التي عرضت للنيابات في صدد تنفيذ قانون الرسوم في المواد الجنائية رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ ورأى الوزارة في شأنها .

ثانيا - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد الجنائية ، وقد خلا هذا

== سنة ١٩٤١ ومحكمة لافال ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وانجبر ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ المشار إليها في تعليق ليون مازو على حكم محكمة دينان في دالوز الانتقادي ١٩٤٣ - ٦ - ٨ .

(١) محكمة تولون ١٢ مارس سنة ١٩٤٣ ودينان ١٥ يوليو سنة ١٩٤٢ دالوز ٩٤٣ - ٦ - ٨ .

(٢) تعليق ميان على حكم نقض مدني ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ دالوز ١٩٣٤ - ١ - ١١٦ وتعليقه في دالوز

١٩٣٧ - ٢ - ٢٠ وتعليق مازو المرجع السابق ،

القانون من النص على الجهة التي تأذن بالحصول على صور الأوراق واقتصر على بيان قنات الرسوم .
ثالثا — نصوص المواد ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية . وتتكلم أولى هذه المواد عن إجراءات التحقيق والنتائج التي تسفر عنها واعتبارها من الاسرار .

وتتكلم ثانيا عن حق الخصوم (بما فيهم النيابة العامة) في حضور جميع إجراءات التحقيق ما لم يأمر القاضي بإجراء التحقيق في غيبتهم ، متى رأى ضرورة ذلك لاثبات الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة ، يبيح لهم الاطلاع على التحقيق .

وتتكلم الأخيرة عن حق المتهم والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صوراً من الأوراق أيا كان نوعها ، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك .

وبمقارنة هذه النصوص الأخيرة بعضها ببعض ، نجد أن المشرع المصري أخذ بما هو مقرر في فرنسا من سرية التحقيق بالنسبة إلى الجمهور مع حصوله في مواجهة الخصوم وإباحة حق الاطلاع وأخذ صور من التحقيق ، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار بذلك .

وقد كان أصل المادة ٨٤ من مشروع القانون المقدم من الحكومة يقضى بجواز رفض طلب الخصوم أخذ صور من الأوراق إذا كان التحقيق حصل بغير حضورهم ، بناء على قرار صادر بذلك ، فاستبدلت لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ بعبارة : قد حصل بغير حضورهم ، عبارة «حاصلًا بغير حضورهم» ، لأن حرمان الخصوم من الاطلاع على المحاضر والأوراق وأخذ صور منها متفرع عن سرية التحقيق وينتهي بانتهائها ، أي أن الحرمان يكون أثناء السرية فقط . وكذلك قررت المادة ١٢٤ أنه يجب السماح للدفاع بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك (١) .

ولم يأخذ المشرع المصري بمبدأ الأمر بضم الأوراق قضائياً *le compulsoire* الذي ورد في القانون الفرنسي . وكل ما ورد في هذا الشأن هو ما جاء بالمواد ٢٥٣ — ٢٥٩ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن طلب الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده في أحوال معينة وردت على سبيل الحصر ، لا تدخل من بينها أوراق التحقيقات الجنائية . وهذه المواد مستقاة من القانونين التركي والألماني (٢) .

* * *

وباستقراء هذه النصوص والتعليمات نجد أن التشريع المصري جاء خلواً من تشريع منظم للسلطات التي تأذن بضم الأوراق في المواد الجنائية وتحديد نوع الأوراق الجائز ضمها أو الحصول على صور منها ، في حين أن المشرع قد حرص في مواد الأحوال الشخصية على تعيين الأوراق التي يسوغ الحصول

(١) مؤلف الأستاذ على زكي العرابي في شرح قانون الإجراءات الجنائية الجزء الأول طبعة أولى سنة ١٩٥١ ص ٣٠٠ .

(٢) أنظر المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الجديد .

على صور منها ونظم السلطة التي تاذن بذلك (١) .

فما حكم التشريع المصرى فى هذا الشأن ؟

تطبيقا للبادئ التى أشرنا إليها فيما سبق ، يكون التقليد الذى تسير عليه المحاكم المدنية بالأمر بضم القضايا الجنائية ، سواء انتهت بحكم أو لم تنته ، لا سند له . فان النصوص القانونية لا تسعفها فى ذلك ، كما أن القواعد العامة لا تسندها فى هذا الاتجاه .

فالمشرع المصرى نادى بصراحة بمبدأ سرية التحقيقات الجنائية والنتائج التى تسفر عنها . وقد بينا أن حق المحاكم فى فرنسا فى الأمر بضم التحقيقات الجنائية لم ينشأ إلا بتشريع خاص ، وليس أدل على ذلك من أنه لم يبح للخصوم أنفسهم فى فرنسا حق الحصول على صور من محاضر الجنايات قبل مرسوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ .

وليس أدل على صحة هذا النظر من أنه صدر فى فرنسا منشور من وزير العدل فى ٢٦ يناير سنة ١٩٠٩ (المجموعة الرسمية الفرنسية ١٩٠٩ ص ٣٠) وجهه إلى النواب العموميين منبها إياهم إلى عدم جواز تسليم صور الأحكام الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنايات والجنىح إلا للأشخاص الذين كانوا طرفا فيها واستند المنشور فى ذلك إلى أن تسليم صور هذه الأحكام للغير يهدر الاحتياطات التى اتخذها المشرع فى شأن صحف السوابق لتجنب تسليم تذكرة سوابق لغير المحكوم عليهم (٢) .

وتطبيقا لهذا المنشور حكمت محكمة نيس فى ١٩ مايو سنة ١٩٠٩ (سبرى ١٩١٢ - ٢ - ٢٢٥) بأن كاتب المحكمة المذكورة محق فى رفضه تسليم صورة من حكم محكمة الجنىح للغير .

وقد أخذ منشور النائب العام رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه آنفا بهذا رأى فيما يتعلق بالشهادات التى تعطى من الجداول عن الأحكام الصادرة بالعقوبة ، فنص على عدم جواز إعطائها لغير ذوى الشأن إلا بقرار من المحكمة . ومن رأينا أن قرار المحكمة فى هذا الشأن غير منتج ولا أساس له قانونا كما أنه يتعارض مع مبدأ سرية التحقيقات الجنائية ومع أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق ، كما أن الإشارة فى المادة ٧٣ من التعليمات العامة للنيابات والمنشور رقم ٨٠ لسنة ١٩٣١ إلى قرار المحكمة المدنية لا سند له ، إذ لا سلطان للمحاكم فى هذا المجال .

وتمشيا مع القواعد التى أسلفنا بيانها ، يكون للخصوم دون غيرهم حق الحصول على صورة أوراق التحقيق المفتوح الحاصل فى حضورهم أيا كان نوع هذه الأوراق وبغير اشتراط إذن النيابة العامة أو موافقة أحد من الخصوم (مادة ٨٤ إجراءات جنائية) . أما غير الخصوم ، فنظرنا إلى سكوت المشرع المصرى عن تنظيم كيفية حصولهم على صور التحقيقات الجنائية التى لم يكونوا طرفا فيها ، أصبح لزاما علينا الاجتهاد للوصول إلى الطريق السليم الذى يبيح لهم قانونا الحصول على صورة تلك التحقيقات ، أو طلب ضمها أمام المحاكم المدنية .

(١) مواد ١٠٣٠ ، ١٠٣١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ و ٢٧ من قرار وزير العدل بتنظيم الاجراءات أمام محاكم الأحوال الشخصية .

(٢) أنظر تعليق جارو فى سبرى ١٩٢٤ - ١ - ٣٦٩ .

فاساس الحق المخول للنائب العام في تعليماته ومنشوراته من تعليق حصول غير الخصوم على صورة هذه التحقيقات قد يكون مرجعه أن النيابة العامة هي الحفيظة على أسرار الدعوى الجنائية ، ويدخل في سلطتها التقديرية النظر في ملاءمة التصريح لغير الخصوم بالحصول على صورة التحقيقات . وبما يؤيد هذا النظر أن القضاء والشراف في فرنسا احترموا إذن النيابة بالضم قبل النص على ذلك في التشريع (١) . غير أن هذا الرأي مع وجاهته يدعو إلى التأمل قبل إقراره ، نظراً إلى تمسك الشارع المصري بقاعدة سرية التحقيقات الجنائية والنتائج التي تسفر عنها . وقد سوى الشارع في الحكم بين النيابة العامة وغيرها من الخصوم ، فنستبعد كثيراً أن يكون للنيابة في هذا الشأن من الحقوق أكثر مما لغيرها من الخصوم . إلا أنه من جهة أخرى فإن النيابة العامة تعتبر خصماً عادلاً فهي تنظر في الأمر بعد موازنة شتى الاعتبارات وتقدير الظروف مساهمة منها في معاونة القضاء على الوصول إلى وجه الحق . أما بالنسبة إلى الأحكام الجنائية النهائية فلا يجوز تسليم صورة منها إلا لذوى الشأن دون غيرهم أو بموافقتهم .

ولا محل في هذه الحال الأخذ بالحكم الوارد في المادة ٣٥١ من قانون المرافعات الجديد التي تنص على جواز إعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الأصلية لكل إنسان ولو لم يكن له شأن في الدعوى بعد دفع الرسم المستحق — نظراً لتعارضه مع المبادئ العامة في المواد الجنائية التي أسلفنا بيانها . ونرى أن يضع المشرع في قانون الرسوم القضائية أحكاماً من شأنها تنظيم الجهة التي تملك التصريح بإعطاء صور الأوراق حسبما لكل خلاف في هذا الشأن وحتى لا يتعرض الدليل المستمد من هذه الأوراق للبطلان .

مدى قوة ملفات التحقيقات الجنائية في الإثبات أمام القضاء المدني :

سنقصر الكلام في هذا البحث عن مدى قوة محاضر التحقيق الجنائي غير المنتهية بحكم ، في الإثبات دون التغلغل في أثر قوة الشيء المحكوم فيه في الجنائي على المدني . وقبل كل شيء فهناك فرق كبير بين التحقيقات الجنائية والتحقيقات المدنية فالإثبات في المواد الجنائية أكثر تبسيطاً منه في القانون المدني الذي عين شرائط قبول الأدلة بكيفية أكثر تضيقاً من القانون الجنائي (٢) .

وكما ذكرنا آنفاً فإن الإجماع على أن للقاضي المدني أن يلجأ للقريضة المستمدة من تحقيق جنائي قدم في الدعوى المدنية (٣) كما أن الأحكام الحديثة تعطى للتحقيقات الجنائية ومحاضر البوليس المقدمة إليها بكيفية صحيحة قوة القرائن وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية (٤) مذهب القضاء في هذا الشأن .

(١) سافاتييه المرجع السابق ص ٣١٨ والأحكام السابق الإشارة إليها في هذا البحث .

(٢) بحث جورج ريشيه المرجع السابق ص ٥٨ .

(٣) أنظر حكم محكمة استئناف بوردو في ٢١ يوليو سنة ١٨٥١ — المرجع السابق ص ٥٨ .

(٤) نقض مدني ١٩ مارس ١٩٢٨ سيري ١٩٢٨ — ١ — ١٩٠ — حكم محكمة لانيون ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ .

جازيت الباليه ١٩٠٦ — ١ — ٩٣ أنظر بلانيول وريبير المطول ج ٧ بند ١٥٤٧ .

ومعنى هذا أن القضاء لا يعتبر أقوال الشهود في تلك المحاضر بمثابة شهادة حقيقية بل يعاملها معاملة القرائن التي يجب أن يكملها دليل آخر (١).

ومن المعلوم أن المحاضر في المواد الجنائية بعضها يعامل من ناحية القوة التدليلية على أنه مجرد محضر جمع استدلالات والبعض يعد حجة حتى يثبت عكس ما جاء بها ، والبعض يعد حجة حتى يطمئن فيها بالتزوير . أما في المواد المدنية فجميع هذه المحاضر تعامل على قدم المساواة ، ولا تعدو مجرد قرائن . والقاضي المدني له مطلق الحرية في تقدير قوتها من ناحية تكوين اقتناعه (٢).

على أن بعض الأحكام قد ذهبت إلى رفض إجراء تحقيق مدني اكتفاء بمدونات المحاضر الجنائية المضمومة (٣) وقضت دائرة العرائض بمحكمة النقض في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (٤) بتأييد ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف من رفض الأمر بتحقيق مدني في قضية طلاق الغرض منه التدليل على صلح المدعى عليه مع زوجته ، وذلك استنادا إلى تقرير البوليس المضموم في الدعوى وذكرت دائرة العرائض أن المحكمة حرة في تقدير هذا التقرير ، كما حكمت محكمة إستئناف بواتيه في ١٤ مارس سنة ١٩٣١ (٥) بإطراح التحقيق المدني الذي أجرته في حادث إصابة من سيارة واعتمدت على ما جاء في محضر البوليس المضموم في الدعوى المدنية . بمقولة إن أقوال الشهود في محضر البوليس الذي أجرى في وقت قريب من حصول الحادث أقرب إلى التصديق من أقوالهم في التحقيق المدني الذي أجرى فيما بعد مما يدع مجالا للاعتقاد بتحويلهم الحقائق إما سهوا أو عمدا .

والأحكام متعددة في جواز اعتماد القاضي على محضر بوليس أو محضر تحري (٦) على أنه إذا كانت المحاضر الجنائية تقبل كدليل لإثبات أمام المحاكم المدنية فيجب أن يكون ذلك مقصورا على إثبات واقعة معينة *un fait* لا لإثبات عقد مثلا . فلا يجوز أن تعد أقوال المتهم أمام قاضي التحقيق في قضية خيانة أمانة كبدأ ثبوت بالكتابة توصلنا إلى إثبات عقد الأمانة (٧) .

* * *

ولم يرد في التقنين المدني المصري الملغى حكم خاص بالقرائن القضائية وإنما اكتفى المشرع بذكرها إلى جانب البيئة في بعض المواد التي تجيز الإثبات بالبيئة (مواد ٢٨٠/٢١٥ ، ٢٨٢/٢١٧ ،

(١) حكم محكمة استئناف ديجون ٨ مارس سنة ١٩٣٢ دالوز الاسبوعي ١٩٣٢ ص ٢٤٣ . ومحكمة لافال في ٥ مايو سنة ١٩٣٣ جازيت الباليه ١٩٣٣ - ٢ - ٣٢٣ . قارن حكم محكمة لانجر في ٣ يونيو سنة ١٩٢٦ دالوز الاسبوعي ١٩٢٦ ص ٤٦٢ الذي نادى بأن محاضر البوليس لا تعد من قبيل وسائل الإثبات المعترف بها أمام المحاكم المدنية . وأنه يجب للاخذ بها ان يعترف الخصوم بمدوناتها أمام المحكمة المدنية .

(٢) لوران في شرح القانون المدني الفرنسي جزء ١٩ ص ٨٣٠ بند ٨٧ .

(٣) محكمة بزييه الابتدائية ٣ مارس سنة ١٨٩٨ جازيت الباليه ١٨٩٨ - ١ - ٧٤١ .

(٤) سيرى ١٩٢٨ - ١ - ٢٣ .

(٥) سيرى ١٩٣١ - ٢ - ٤٣ .

(٦) أنظر رسالة ديكو تينيس ... Decottignés في القرائن في القانون الخاص باريس سنة

١٩٠٠ ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٧) بحث جورج ريشيه ص ٦٠ و ٦١ .

٢٨٣/٢١٨ ، ٢٢٤ / ٢٨٩) وإن لم يذكرها في البعض الآخر (المصادتان ٢٢٠ / ٢٨٥ ، ٢٢١ / ٢٨٦) .

وقد نصت المادة ٤٠٧ من التقنين المدني الجديد على أن يترك للقاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون . ولا يجوز الاثبات بهذه القرائن إلا في الأحوال التي يجيز فيها القانون الاثبات بالبيئة (١) .

وسلطة القاضي في استنباط القرائن القضائية مطلقة طالما أنه يعتمد على أصول ثابتة . وقد قضت محكمة النقض المدنية المصرية بأن للقاضي أن يعتمد على شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمام النيابة في التحقيق الذي أجرته (٢) : أو على محضر تحقيق جنائي ولو تقرر بشأنه أن لا محل لاقامة الدعوى ؛ بل يجوز له أن يعتمد على تحقيق باطل لعيب في الشكل أو على تحقيق تم في غيبة أحد الخصوم أو على معاينة أهل الخبرة ولو وقعت باطلا أو تمت في غيبة الخصوم (٣) :

* * *

ويبين مما تقدم أن حق الاطلاع على التحقيقات الجنائية أمر من الأهمية بمكان ولا يزال في حاجة إلى التنظيم على ضوء المبادئ التي أسلفنا بيانها .

(١) أنظر ماده ١٣٥٣ مدني فرنسي — أصول الإثبات في المواد المدنية للدكتور سليمان مرقس طبعة ثانية سنة ١٩٥٢ ص ٢٥١ .

(٢) نقض مدني ٢ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض المدنية السنة الأولى قاعدة ٧٨ ص ٢٩٧ .

(٣) نقض مدني ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ الهامة ٢٧ — ٣٦٥ — ١٥٩ ونقض مدني ١٦ أكتوبر سنة

١٩٥٠ الهامة ٣١ — ٩٤٤ — ٢٦٥ و ١١ يناير سنة ١٩٥١ الهامة ٣١ — ١٩٤٧ — ٤٣٨ . أنظر أصول الإثبات للدكتور سليمان مرقس ص ٢٥٣ .

بحث

مدى حجية الترخيص بحمل الأسلحة

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ — تمهيد :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها على حظر إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها أو حيازتها بدون ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه وحددت المادة الثانية مفعول الترخيص لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، ووضحت المادة الثالثة كيفية مباشرة وزير الداخلية أو من ينوب عنه حق منح الترخيص أو رفضه أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقيده بأى شرط أو قيد يرى من المصلحة تقيده به — وحق سحبه له إلى أن جاءت المادة التاسعة التي نصت على عقاب كل من أحرز أو حاز أسلحة نارية مششخنة بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وسنبحث في هذا الصدد حالة الشخص المرخص له بإحراز سلاح تطبيقاً للواد السابقة ثم وجد محرزاً لسلاح آخر لم يشمل الترخيص .

٢ — أهمية البحث :

هل إذا كان هذا السلاح الناري الثانى مششخنا يعتبر مثل هذا الشخص قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون ، ولعل صعوبة البحث راجعة إلى أنه ظاهر هذا القانون لم يتعرض صراحة لمعالجة هذه الحالة بين ثنايا نصوصه . بما حدا ببعض رجال الفقه إلى اعتبار هذا الشخص قد ارتكب الجريمة المذكورة مستندياً في ذلك إلى أن الرخصة قاصرة على السلاح المعين فيها لحسب . وبرجوعنا إلى القضاء المصرى لم نعث على حكم تعرض لهذه المشكلة القانونية . كما لا يجدينا البحث في تطبيقات أحكام قانون السلاح الفرنسى وهو المرسوم بقانون الصادر في ١٨ ابريل ١٩٣٩ للاختلاف البين بين قانوننا والقانون الفرنسى في هذا المجال .

٣ — مناط البحث :

ولعل الذى يسعفنا في هذا المقام هو معرفة ماهية هذا الترخيص وتكييفه من الوجهة القانونية بمعنى أنه يجدر بنا أن نتساءل هل رخصة حمل السلاح ذات صفة شخصية أى أنها صدرت للشخص ذاته أم أنها ذات صفة عينية أى عالقة بالشئ وحده .

٤ — الترخيص شخصى :

ولا شك أن الذين يذهبون إلى اعتبار مثل هذا الشخص مرتكباً للجريمة المذكورة يؤكدون أن

الترخيص عيني خاص بالسلح الوارد فيه دون غيره من الأسلحة ، إلا أننا نخالفهم في زعمهم هذا منادين باعتبار الترخيص شخصي وإلى القارىء الأدلة التي تؤيد ذلك .

أولاً : الثابت من الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ بتنفيذ أحكام هذا القانون أن إجراءات الحصول على الترخيص تنحصر في تقديم طلب الترخيص إلى الجهة المختصة يرفق به شهادة من إدارة تحقيق الشخصية عن سوابق الطالب وشهادة إدارية بأنه محمود السيرة حسن السمعة لم يسبق إدخاله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية — ثم تجرى التحريات الكافية عن الطالب ، ويعطى له الترخيص بعد ذلك مشتملاً البيانات الآتية : اسم الطالب ، وصف السلاح المرخص له به ، الأغراض التي من أجلها رخص له في إحرازه أو حيازته ، تاريخ منح الترخيص وانتهاء مدته ، الشروط التي يرى تقييد الترخيص بها . والمعروف أن القصد من البيانات تقييد الترخيص من أجل المصلحة العامة حماية للامن والنظام الاجتماعي .

فهل قصد المشروع أن يسرى بين حالة مثل هذا الشخص الذي قام بتنفيذ هذه الإجراءات وبين آخر لم يتخذ إجراءات الترخيص أو اتخذها ولم يصرح له بحمل السلاح ؟ لا ريب أن الجواب بالسلب من الوجهة القانونية ومن اعتبار العدالة في آن واحد إذ القول بعكس ذلك يجرد هذا الترخيص من كل حجية .

ثانياً : من المسلم به حتى من أنصار المذهب المعارض أن السلاح المرخص بحمله إذا اتقل إحرازه أو حيازته إلى شخص آخر لم يرخص له بحمل السلاح أعتبر هذا الشخص محرراً أو حائزاً السلاح بدون ترخيص ويقع تحت طائلة العقاب المقرر في المادة التاسعة سالفة الذكر ، وهذه النتيجة دفعت أنصار المذهب المعارض إلى القول بأن الترخيص غني وشخصي معاً وهو ما لا يمكن الأخذ به ، وإنما يتعين القول باعتبار الترخيص شخصي فإذا حاز أو أحرز المرخص له سلاحاً آخر فيكون قد خالف شروط الترخيص وهو ما يقع تحت أحكام المادة ١١ من هذا القانون والتي تنص على أن « كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين » .

ومما ثبت ذلك أن هذه المادة وردت بعد المادتين ٩ ، ١٠ اللتين تعاقبان على إحراز أو حيازة الأسلحة النارية والذخائر بغير ترخيص ويستفاد من ذلك أن المادة ١١ خاصة بمخالفة شروط الترخيص وغير ذلك من المخالفات الأخرى لأحكام القانون ولو كان عكس ذلك لكان جديراً بالمرشح أن ينص في المادتين ٩ ، ١٠ بالعقاب على الإحراز والحيازة بغير ترخيص أو عند مخالفة الترخيص معاً وهذا ما لم يفعله مما يخلص منه أنه ترك الواقعة الثانية إلى المادة ذات التطبيق العام وهي رقم ١١ ، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن المادة ١٢ أوجبت الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة في كل الحالات ومن بينها المادة ١١ سالفة الذكر ولا يمكن أن تفهم هذه المادة باحتوائها على المادة ١١ إلا إذا كان إحراز السلاح بما لا ينطبق عليه المادتين ٩ ، ١٠ من هذا القانون .

ثالثاً : بالاطلاع على المادة ١٠٢ أ من قانون العقوبات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو

حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك . . . ، ولم يرد في هذا القانون مادة مماثلة للمادة ١١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها والسابق شرحها باعتبارها تتضمن مخالفة شروط الترخيص . مما دفع المشرع المصرى إلى معالجة هذا النقص الظاهر في التشريع فصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ باضافة مادة جديدة إلى هذا القانون رقم ١٠٢ وهى تنص على أنه « يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار اليها في المادة ١٠٢ أ ، ومفهوم ذلك أن المشرع اعتبر مخالفة شروط الترخيص أقل جرما من احراز المفرقات بغير ترخيص فكيف الأولى جنة والثانية جنابة .

ولقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧ سنة ١٩٥٢ مايلي :

« أصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل قرارا في ١٩٥٠/٩/٢٠ لبيان الشروط الخاصة بالتراخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ أ من قانون العقوبات والاجراءات المتعلقة بها (١) . ولما كانت أحكام القانون بوضعها الحالى خالية من نص خاص يعاقب على مخالفة شروط نقل هذه المفرقات وتخزينها وما قد يترتب على ذلك من نتائج خطيرة مما تصبح معه العقوبة الواجبة التطبيق هى مجرد عقوبة المخالفة عملا بالمادة ٣٩٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات وسحب الترخيص وهى عقوبة لا تتلائم مع خطورة الفعل في ذاته . لذلك رأى وضع نص ينسحب على كافة وجوه المخالفات .»

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن المشرع المصرى جاء في قانون السلاح أكثر حرصا منه في قانون المفرقات فأورد مادة ذات تطبيق عام هى المادة ١١ التى استعملها بعبارة « كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ... » .

« وإذا لم يكن هذا القانون قد تضمن هذه المادة لكنت قد ذهبت إلى اعتبار المسألة محل بحثنا مخالفة بالتطبيق إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات جريا على ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧ سنة ١٩٥٢ المذكور .

رابعا : وما يؤكد هذا رأى عبارة « كل مخالفة أخرى » الواردة في المادة ١١ إذ لو كان المشرع يقصد بها حالات وجوب الاخطار عن الأسلحة بالنسبة لبعض الأشخاص المذكورين في المادتين ٤ و ٧ من هذا القانون لكان أجدد به ان ينص صراحة على ذلك في هذه المادة دون استعمال عبارة « كل مخالفة أخرى » .

وهذا رأى ينطبق حتى ولو كان الشخص قد رخص له بحمل سلاح غير مششن فطالما أنه قد صدر له الترخيص من الجهة المختصة بحمل السلاح فعنى هذا أنه جدير بحمله ولا خطر على الامن والنظام باحرازه أو حيازته له فإذا حددته هذه الجهة بنوع معين من الأسلحة ولو غير مششن فإننا لا يمكن أن نعتبره لم يرخص له أصلا بحمل السلاح ثم نوجه إليه تهمة الجنابة إذا وجد محرزا لسلاح

(١) راجع قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بالشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في م ١٠٢ أ ع (المادة الرابعة منه) الوقائع عدد ٩٢ .

آخر مششخن إذ أن هذا يجافى نصوص القانون ويؤدي إلى انعدام حجية الترخيص الصادر له بحمل السلاح وهذا ما لا يستساغ عقلا .

ولا يقدر في ذلك القول بأن هذا الشخص وقد رخص له بسلاح غير مششخن فلا يعتد بهذا الترخيص إذا أحرز سلاحا مششخنا بدعوى أن من يملك الأقل لا يملك الأعلى . هذا غير صحيح إذ طالما أنه قد رخص له بحمل السلاح فإذا أحرز سلاحا ثانيا ولو مششخنا فيكون قد خالف شروط الترخيص الصادر له وتنطبق على فعله اللجنة الواردة في المادة ١١ من هذا القانون .

ولا يحتاج علينا بأن هذا الرأي قد يؤدي إلى نتيجة غريبة هي أن من رخص له بحمل سلاح أبيض إذا أحرز سلاحا مششخنا فإنه يكون قد خالف المادة ١١ من هذا القانون وتوجه إليه تهمة اللجنة فقط . فيرد على ذلك بأن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قسم الأسلحة إلى نوعين أسلحة نارية وأسلحة بيضاء ونظم لكل أحكاما خاصة للاختلاف بينهما من حيث طبيعتها ففي المادة الأولى منه نص على أنه " يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها ، ثم جاء بعد ذلك وقال وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة في الجدول (رقم ١) الملحق بهذا القانون .

وعند ما نص على عقاب الإحراز أو الحيازة لها انفردت المادة ٨ بالأسلحة البيضاء بينما جاءت المادة ٩ خاصة بالأسلحة النارية وكل ذلك يؤكد إيمان المشرع المصري باختلاف طبيعة كل نوع من الأسلحة فإذا رخص لشخص بحمل سلاح من أى نوع ثم أحرز سلاحا من النوع الثانى فيعتبر الترخيص بالنسبة لهذا النوع الثانى كأن لم يكن ويعتبر حائزا للسلاح بغير ترخيص فإن كان مششخنا توجه إليه الجنائية الموضحة بالمادة التاسعة وما يؤكد ذلك أيضا أن القانون القديم رقم ٨ سنة ١٩١٧ كان يفرق أيضا بين هذين النوعين من جهة طبيعتها والعقوبة المقررة لها إلا أنه فيما يختص بالأسلحة النارية فلم يكن يقسمها إلى قسمين مششخن وغير مششخن إذ أن هذه القسمة أوردتها القانون الجديد بقصد تشديد العقوبة على النوع الأول وإن كان فى النهاية قد سوى تقريبا بينهما إذا كان الحائز للسلاح غير المششخن من الأشخاص المنصوص عليهم فى الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة فى الحالتين اعتبر الواقعة جنائية .

٥ - خاتمة :

هذه هى خلاصة اجتهادى فى هذا القانون والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب ، وأمل أن يكون الله عز وجل قد وفقنى إلى الصواب لجنبى الزلل فوصلت إلى الحقيقة فى هذا البحث .
والله ولى التوفيق

الدعوى الكيدية

L'ACTION VEXATOIRE

بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر

١ - الحق والدعوى :

الحق هو كل مصلحة مادية أو أدبية يحميها القانون - ومهمة القانون هي تنظيم حقوق الأفراد وواجباتهم وكفالة احترام المجموع لهذه الحقوق بحيث تصبح قائمة غير معتدى عليها - وطبيعة الحياة الاجتماعية تقتضى اشتباك المصالح وتعارض حقوق الأفراد والتنازع عليها فيجب أن يظل إشراف القانون قائما في هذا الخصوص ليحسم ما يجد من خلافات ويفض ما يثور من منازعات - وهذا الإشراف المباشر على اشتباك الحقوق يعهد به القانون إلى سلطة تسهر عليه وتوفر له - وهي سلطة القضاء .

وطبيعى وقد وجدت هذه السلطة أن يخول القانون الفرد حق الالتجاء إليها لحماية حقوقه وصونها من العدوان . وإذا كان الأفراد بحسب الأصل مطالبين بأنفسهم باحترام هذه الحقوق فإن عدم مراعاتهم لذلك يترتب عليه أن يكون لصاحب الحق المعتدى عليه إلزام المعتدى باحترام حقه - وهذا الإلزام لا بد من وسيلة قانونية لتحقيقه - وهذه الوسيلة هي الدعوى .

وعلى هذا الوجه تكون الدعوى هي الوسيلة القانونية التى يتوجه بها الشخص للقضاء للحصول على تقرير حق له أو حمايته (١) وكان التعريف التقليدى للدعوى أنها حق الشخص فى المطالبة أمام القضاء بكل ما له أو ما يكون واجب الاداء له . وهذا هو تعريف بوتيه - وقريب منه تعريف الفقه الايطالى إذ يرى جيوفندا أن الدعوى حق تابع للحق الأصيل الذاتى - فالقضاء وهو السلطة القائمة على حماية الحقوق الذاتية لا يمكن أن يتدخل من تلقاء نفسه لحماية حق اعتدى عليه أو أنكر وجوده بل خول الفرد صاحب الحق المعتدى عليه حق دعوة هذه السلطة إلى التدخل لحماية حقه - وهذا الحق الخول له هو الدعوى .

وقد تكشف اليوم عدم صحة النظر إلى الدعوى بوصفها حق متميز عن الحق الأصيل الذى تقررت حمايته إذ أنها عنصر من عناصر الحق هو الحماية القانونية الواجبة باعتبارها مصلحة مادية أو أدبية

والدعوى كوسيلة لحماية الحق قد تستعمل بطريق المطالبة أصلا وقد تستعمل بطريق الدفع الذى يرد به على الطاب فكل ما يقال عن الدعوى يصدق على الدفوع التى يقدمها الخصم للدفاع بها عن حقه (٢) .

(١) نظرية المصلحة فى الدعوى للدكتور عبد المنعم الشرقاوى ص ١٤ .

(٢) موديل فقرة ٣٠٩ وما بعدها .

٢ — حق الالتجاء إلى القضاء :

يقول الفقيه اهرنج (أن السلام هو الهدف الذي يتبغيه القانون ، والمنازعة هي وسيلة الوصول إليه) .

„ Le paix est le but que poursuit le droit, la lutte est le moyen de l'atteindre . „

وأن كل فرد قد جبل على السعى للبطالة بحقه وذلك في صالح المجموع .

وحق الالتجاء إلى القضاء حق تنظمه قواعد القانون العام وتحميه نصوص الدستور فيما تحمى وتنظم من حقوق الأفراد — ولهذا فهناك فارق بين الدعوى وبين حق الالتجاء إلى القضاء لأن تنازل رافع الدعوى عنها تنازل صحيح قانوناً لأنه نزول عن حق من الحقوق الخاصة أما تنازله عن حقه في الالتجاء إلى القضاء عموماً فهو تنازل غير صحيح لأنه تنازل عن حق من الحقوق العامة — مثل تنازل الشخص عن حق من حقوقه السياسية وهو أمر غير جائز لمخالفته للنظام العام — فيقع باطلا اتفاق رب العمل مع عماله على أن يتنازلوا عن الدعاوى التي تنشأ لهم ضده بسبب ما قد يصيبهم من الأضرار بسبب قيامهم بالعمل عنده — وهذا على خلاف ما يراه ديجي من عدم التفرقة بين الدعوى وبين حق الالتجاء للقضاء إذ أن الدعوى لديه هي الممكنة من مطالبة القاضى بوضع حل لمسألة متنازع عليها وإصدار قرار بشأنها — وهذه الممكنة يملكها كل فرد له مصلحة في مسألة ما فالدعوى عنده تكون مقبولة في مجال القانون العام كما في مجال القانون الخاص دون أن يقال دائماً باستنادها إلى حق ما — وليس ثمة ما يمنع أى فرد من الالتجاء إلى القضاء بشأن نزاع يعرض له حول حق له يدعية أو ينازعه غيره فيه — والضابط في تسيير دفة حق الالتجاء للقضاء هو أن توجه إجراءات التقاضى لتحقيق الغرض الذى وضعت من أجله وهو وضع حد للنزاعات والخلافات وتصفية المراكز القانونية للمتقاضين وحماية حق كل ذى حق — فإذا حكم لصاحب الدعوى أو الدفع فقد توصل إلى ما كان يصبو إليه وصان حقه من النزاع القائم حوله وإن خسر دعواه فيحكم عليه بالمصاريف .

أما أن توجه إجراءات التقاضى لغرض غير مشروع وأن يسىء الفرد حقه في الالتجاء للقضاء فيستخدم هذا الحق بقصد التشهير بخصمه والكيد له أو بقصد تكبيده تكاليف مادية ومعنوية أو بقصد تحقيق مصلحة غير مشروعة فهو الأمر الذى لا يقره القانون ولا تبيحه النصوص الواجب اعمالها واحترامها .

٣ — إساءة استعمال حق التقاضى :

أصبحت نظرية سوء استعمال الحقوق نظرية عامة تنبسط على جميع الحقوق وأخذ بها الفقه والقضاء الحديثان وانتظمتها تشريعات الدول الحديثة . فقد نصت المادة الخامسة من القانون المدنى المصرى على ما يلى :

يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير .
(ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .
والمعيار الأول الذي وضعته المادة مستمد من توافر نية الأضرار intention de nuire وقد جرى القضاء على استخلاص هذه النية من انتفاء كل مصلحة من استعمال الحق استعمالا يلحق الضرر بالغير أو من تفاهة المصلحة التي تعود على صاحب الحق في هذه الحالة - وبذا يتداخل المعيار الثاني وهو استعمال الحق ابتغاء تحقيق مصلحة قليلة الأهمية بالنسبة لما يصيب الغير من ضرر في المعيار الأول ويصبح غير منفصل عنه . والمعيار الثالث هو استعمال الحق استعمالا يرمى إلى تحقيق مصلحة غير مشروعة كما إذا كان تحقيقها يخالف أحكام القانون أو يتعارض مع النظام العام أو حسن الآداب .

وبذا ترجع كل المعايير الثلاثة لتوافر المصلحة في استعمال الحق ولذا همنا بتحديد معنى المصلحة في الدعوى حتى نبين مدى انطباق نظرية إساءة استعمال الحق على الدعوى السكيدية .
المصلحة كشرط لقبول الدعوى :

الحق هو شرط لوجود الدعوى وقبولها لأن الدعوى في نظر البعض عنصر مكمل للحق وفي رأي ثان من توابع الحق وفي نظر ثالث مظهر حركة الحق - فالدعوى تدور مع الحق الذي وجدت حمايته وجودا وغدما فهي لا توجد إلا لتكملة الحق ولا يكتمل وجود الحق بدونها - وإذا كانت توجد بعض حالات يظهر فيها الحق بغير دعوى وتظهر الدعوى دون حق فإن هذه الحالات ما هي إلا استثناءات لا تبرر الخروج على هذه القاعدة - ونرى أن نورد فيما يلي سردا لبعض هذه الحالات الاستثنائية وهي :

(أ) أن يكون صاحب الحق غير رافع الدعوى ومباشرها ويتصور ذلك في حالتين :

أولا : بالنسبة للدعوى العمومية إذا كانت في العصور الأولى وقبل التطور القانوني يرفعها المجنى عليه أو وليه ثم رؤى إزاء التطور الحاجة إلى تنظيم مباشرة هذه الدعوى التي تمس كيان المجتمع وذلك بعد حصر الأفعال غير المشروعة التي تكون الجرائم التي جمعتها النصوص القانونية - فعهسد برافع الدعوى إلى النيابة العامة عن الهيئة الاجتماعية وليس معنى ذلك أن أعضاء النيابة هم أصحاب الحق في رفع الدعوى العمومية فالحق للمجتمع ولل فرد المجنى عليه ولذا يسمح لهذا الأخير بالاشتراك مع النيابة عن طريق الادعاء مدنيا في إثبات الجريمة توصلا للحكم له بتعويض عنها - وسمح له بالنسبة لجرائم الجنح بأن يباشر تحريكها بنفسه عن طريق الدعوى المباشرة وإن كان يقف حقه عند حد تحريكها فلايس له حق مباشرتها أو استعمالها .

ثانياً : عديم الأدلية وناقصوها لا يستطيعون مباشرة الدعاوى المتعلقة بحقوقهم - ويعهد بهذا الحق إلى الأولياء والأوصياء والقامه الخ... وهنا يمكن القول إن الدعوى موجودة أيضاً لصاحب

الحق وهو عديم الأهلية أو ناقصها ولكن لاعتبارات خاصة بتنظيم المعاملات ورعاية مصالح هؤلاء ولتفادي التأثير عليهم من سائر الأشخاص خول القانون حق مباشرة الدعوى لمن يعينون عنهم

(ب) في الالتزام الطبيعي *l'obligation morale* يوجد حق للدائن بدليل أن الوفاء له صحيح وليس دفعا لما لا يجب ولكن ليس ثمة من دعوى تحمي هذا الحق وفي الحقيقة توجد الدعوى ويستطيع صاحب الحق رفضها ولكن للدين أن يسقطها بدفعه إياها بمضي المدة مثلا أو بمخالفة الدين للنظام العام كأن يكون دين قمار مثلا - وهذا الدفع لا يعدم الدعوى وإن كان يشل حركتها إذ لا يكون له أثر ماعليها إلا إذا تمسك به المدين - إلا إذا كان الدفع متعلقا بالنظام العام وحينئذ تستطيع المحكمة الأخذ به من تلقاء نفسها - والشريعة الإسلامية لا تعرف نظام سقوط الحق بالتقادم فالدائن الذي تقادم دينه لا يزال دائنا حقيقة ولكن لا يستطيع إقامة الدليل على وجود دينه بعد أن يتمسك المدين بالتقادم .

وإذا كان الحق هو أساس لوجود الدعوى فما هو مكان المصلحة في الدعوى ؟

المصلحة شرط لقبول الدعوى وهي الفائدة التي يجنيها رافع الدعوى من الحكم له بما يطلب - إذا كان للدعى حق اعتدى عليه أو مهدد بالاعتداء تحققت مصلحته في قبول الدعوى ومن ثم فالمصلحة في قبول الدعوى وثيقة الصلة بالاعتداء على الحق فهي تدور معه وجودا وعدما - وإذا كان الاعتداء أو التهديد به هو الذي يحقق المصلحة فهو ليس مرادفا لها وإن كان سببا لتحقيقها - والاعتداء يكون من ناحية أخرى في تحقيق الحاجة إلى حماية القانون وهذه الحاجة هي التي ترادف المصلحة في الدعوى - فالمصلحة إذن هي الحاجة إلى حماية القانون - ففي دعوى المطالبة بدين معين لا ينظر في قبولها إلى نشوء الدين واستقراره في الذمة ودوام انشغالها به - وإنما ينظر فيها إلى تحقيق الشرط في المطالبة بالدين كحلول أجله مثلا وعدم وجود مانع من المطالبة به مثل سبق الفصل فيه أو حصول الصلح بشأنه أو زوال الصفة من الطالب بحوالته للغير - والدعوى غير المباشرة مثلا لا ينظر في قبولها إلى وجود حق الدين المطلوب تقريره بل ينظر إلى توافر الشروط التي تحقق مصلحة الدائن في المطالبة بحقوق مدينه مثل اعسار المدين وإهماله في المطالبة بحقوقه قبل الغير .

والمصلحة سواء أكانت قانونية أم اقتصادية يجب أن تكون مصلحة مشروعة وجدية وبذا تصبح المصلحة غير المشروعة عاجزة عن إمكان قبول الدعوى معها .

والمصلحة تكون غير مشروعة إذا كان موضوع الدعوى تنفيذ أو إبطال عقد مخالف للنظام العام أو حسن الآداب أو إذا قصد رافع الدعوى الانتقام من المدعى عليه والكيد له .

(أ) فإذا كان موضوع الدعوى تنفيذ عقد مخالف للنظام العام أو لحسن الآداب فإن القضاء يتمتع عن سماع مثل هذه الدعوى فإذا لجأ شخص إلى القضاء يطالب خليفته بتنفيذ عقد قائم بينهما موضوعه استمرار العلاقة بينهما . وإذا رفع موظف دعوى على آخر يطالبه بتنفيذ عقد وعد بالرشوة فمثل هذه الدعاوى يرفضها القضاء وسبب رفضه إياها أنه لا يمكن له أن يتدخل لإقامة مركز غير مشروع

أو لحماية حق يتعارض مع النظام العام أو حسن الآداب . لأن وظيفة القضاء الأساسية هي رعاية حسن تطبيق القانون وضمان احترام مبادئ النظام العام وحسن الآداب وسيادتها .

(ب) أما إذا كان موضوع الدعوى إبطال العقد المخالف للآداب أو للنظام العام فقد اختلف الفقه والقضاء بشأن قبولها وهل تعتبر مصلحة رافعها مشروعة أو غير مشروعة - ونرى مع الرأي الذي يقول بأن مصلحة المدعى في أمثال هذه الدعاوى هي مصلحة مشروعة تقبل الدعوى على أساسها إذ أنه ليس للقضاء أن يتخلص من المنازعات المخالفة للأخلاق والآداب ما دام أنه في النهاية يضع الأمور في نصابها بل أنه بما يخالف النظام العام وحسن الآداب أن ترفض دعوى المدعى باسترداد ما دفع بناء على عقد مخالف للنظام العام أو للآداب وأن يظل ما دفع بين يدي من تسليه لأن في ذلك محافظة على حالة مخالفة الآداب - نقول ذلك بينما أخذت بعض المحاكم بالرأي العكسي إذ قضت محكمة الاستئناف الأهلية (أنه إذا ظهر للمحكمة أن العقد باطل لعدم مشروعية سببه وجب عليها ألا تساعد أيا من الطرفين بل تترك الحالة على ما هي عليه فلا تأمر بتنفيذ ما لم ينفذ ولا بإعادة ما تنفذ من النعمد بمقتضى العقد . وعلى ذلك إذا كان هذا العقد الباطل عقد بيع وحصل تسليم جزء من الأرض المبيعة بقي هذا الجزء مع المشتري وبق ما لم يسلم مع البائع (١) ولكن من الأحكام المصرية مقرر العدول عن هذا الرأي وأخذ بجواز الاسترداد وجاء تأييداً لهذا الرأي حكم لمحكمة العطارين جاء فيه « إنه اختلفت الآراء في جواز استرداد ما دفع تنفيذاً لتعهد قائم على سبب مخالف للآداب أو للنظام العام إلا أنه بما لا شك فيه إن نتيجة الرأي القائل بعدم جواز الاسترداد يؤدي حتماً إلى إقرار حالة ياباها القانون - لأن حرمان أحد العاقدين من استرداد ما دفعه عقاباً له على ما فرط منه معناه تمكين العاقد الآخر من الاستمتاع بما حصل جزاء على إجرامه أو تدليس أو خروجه على الآداب العامة ومهما قال أنصار هذا الرأي في تأييده فالأوفق والأكثر انطباقاً على القانون ألا يترتب على العقد ذى السبب غير المشروع أى أثر قانوني وأن تمود الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد (٢) . أما الفقه في مصر فإن بعضه يسار هذا الرأي الأخير إذا جاء في نظرية العقد للدكتور السنهوري « أن الرأي الجدير بالاتباع هو الرأي الذي يذهب إلى جواز الاسترداد في كل الأحوال لأنه يتمشى مع منطق البطلان ، وجاء في ديملومب (٣) « أن في الأخذ بالرأي القائل بعدم جواز الاسترداد خروجاً على قواعد العدالة ، ويرى ديملوج هذا الرأي (٤) ، وقد أيدت محكمة النقض الفرنسية هذا الرأي فاعتبرت أن تبديد المبلغ المقبوض لتحقيق غرض غير مشروع خيانة أمانه .

ح - الدعوى المرفوعة بقصد الانتقام أو الكيد للمدعى عليه:

هذا النوع من الدعاوى التي ترفع بقصد الإضرار بالمدعى عليه يحمل في طبيعته أبلغ تصوير لتوافر

(١) ١٨ - ٤ - ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ ص ١٦٠ .

(٢) ١٧ - ١٢ - ١٩٣٢ محاماة ١٣ ص ٦٠٣ مصر السكينة ٥ - ٦ - ١٩٠١ المجموعة الرسمية ٣ ص ٢٤٤ .

(٣) جزء ٣١ نبذة ٤٣٦ ص ٣٧٤ .

(٤) ديملوج جزء ٢ فقرة ٨٧٨ .

المصلحة غير المشروعة وقد قال أحد الفقهاء (١) إن إساءة استعمال الحق هي عبارة عن عدم وجود مصلحة أو وجود مصلحة غير مشروعة يقصدها من يستعمل الحق ، وهذا تطبيق للبدا العام «لادعوى حيث لا مصلحة» ، فلاحق بلامصلحة أدبية أو مادية تكون أساساً له أو لاستعماله فعندما لا توجد مصلحة في التقاضي يصبح الدافع إلى القيام برفع الدعوى غير شرعي وبالتالي يمكن أن يكون جنحة مدنية ، وعندئذ لا تكون بصدد مباشرة حق من الحقوق ، بل بصدد إساءة استعمال يؤدي إلى مسئولية صاحبه ، وجاء في اوبري ورو «إن استعمال الحق يصبح غير مشروع إذا كان ذلك الاستعمال لا يتم في سبيل مصلحة يعترف بها القانون ايا كان الدافع لهذا الاستعمال سوء النية أم سواء» (٢) وجاء في جلاسون «إن حق الالتجاء إلى القضاء مفتوح للجميع وعلى كل شخص ألا يستعمل هذه الحرية إلا على مسئولية فاذا اقام شخص دعوى على آخر دون استناد إلى حق بل عن سوء نية وسبب له بذلك ضرراً ، أو إذا رفع عليه دعوى مع وجود حق له ولكن في حالة عدم توافر الشروط المطلوبة كعدم توفر مصلحة شرعية وبقصد الإساءة إليه ، فعليه دفع تعويض ، وليس من شك في أننا نكون بصدد إساءة استعمال للحق عندما يكون لشخص حق (المدعاة) دعوى ولكنه يستعمله بسوء نية وبدون وجود ما يبرر هذا الاستعمال من مصلحة أو بواعث مشروعة» (٣) . ولوضع ضابط لتوافر المصلحة الغير المشروعة اختلفت احكام المحاكم فبعضها كان يشترط توافر سوء النية عند رافع الدعوى وبعضها كان يكتفي بأن يكون المدعى قد رفع دعواه عن رعونة وعدم احتياطة بما سبب ضرراً بالمدعى عليه باعتبار ان هذا ينطوي على سوء النية ، ومن هذا الرأي الأخير المحكمة التجارية بالأسكندرية إذ جاء بحكمها إن «الدعوى المرفوعة بإشهار إفلاس شخص نتيجة تسرع وبدون ترو بسبب توقف هذا الشخص عن دفع دين لم يستقر تكون إساءة لاستعمال حق الدعوى» (٤) وحكمت محكمة المنصورة بأنه «من المتفق عليه قضاء ان طلبات إشهار الإفلاس المرفوعة بسبب التوقف عن دفع دين ناتج من حساب جار متنازع عليه وما زال موضوعاً لدعوى أمام القضاء مرفوعة من المدعى عليه في دعوى الإفلاس تكون تعسفية وكيدية» (٥) على انه من الناحية العملية ليس ثمة فارق كبير بين كلا الرأيين ، والعبرة بالاثبات فاذا اكتفينا بعدم الاحتياط والتروى يكون على من يدعى عليه بأنه رفع الدعوى بغير مصلحة مشروعة تبر ذلك أن يثبت انه رفعها باحتياط وترو ، اما إذا اشتزنا سوء النية فعلى من يطالب بالتعويض أن يقيم عليه الدليل (٦) .

وبهذا يكون قصد الاضرار والكيد في رفع الدعوى مظهر من مظاهر عدم مشروعية المصلحة - ويكون تفسير المعايير التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المدني كضوابط لنظرية سوء استعمال الحقوق

(١) موريل رسالة في التعويض عن إساءة استعمال حق الدعوى باريس ١٩١٠ ص ١١ .

(٢) جزء ٦ ص ٣٤٠ .

(٣) جلاسون وتسييه جزء ١ فتره ١١١ .

(٤) المجموعة الرسمية ٨ ص ٨١ .

(٥) ٨-١-١٩٢٤ جازيت ١٤-٦٥ ، ٦-٦-١٩٢٧ جازيت ١٨-٧٣ .

(٦) الدكتور الشرفاوى المرجع السابق ص ٨٣ .

في خصوص حق الدعوى - يكون تفسيرها جميعا على ضوء المصاحبة في الدعوى وهل هي مشروعة أو غير مشروعة .

هـ - ما تنص عليه المادة ٣٦١ من قانون المرافعات :

وقد أتت المادة ٣٦١ مرافعات بنص خاص بالدعوى الكيدية يجرى كالاتي : د يجوز للحكمة أن تحكم بالتضمينات في مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد ، وهذا النص غير مستحدث بقانون المرافعات الجديد بل كان له مقابل في القانون الملغى هو المادة ١١٥ التي كانت تنص على أنه د يجوز للحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم بالتعويضات في مقابل المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة إذا كان القصد بها مكيدة الخصم ، ومفهوم هذين النصين أن التعويض يكون عن المصاريف أو النفقات التي تحملها المدعى عليه في دعوى قصد بها الكيد . وهذه المصاريف هي غير المصاريف التي يلتزم بها من يخسر دعواه إذ أن المصاريف هي الرسوم القضائية التي تكبدها من رفع الدعوى ويحكم بها على المدعى إذا رفضت دعواه أو يحكم بها على المدعى عليه إذا كسب المدعى دعواه وهو توزيع اقتضاه وجوب تحمل التبعة القضائية - ومعنى ذلك أن المادة الجديدة (٣٦١ مرافعات) والمادة القديمة على السواء تقصر التعويضات على المصاريف التي لم يحكم بها وتكون ناشئة عن الدعوى عندما يكون القصد منها مكيدة الخصم فأغفلت تعويض ما يقابل الأضرار الأخرى التي تكون قد لحقت الخصم كما أغفلت الحالات الأخرى غير الحالة التي يتوافر فيها قصد المكيدة .

ونرى أن نص المادة ٣٦١ مرافعات وهو تطبيق لنظرية سوء استعمال الحقوق يخرج فيه استعمال حق التقاضي عن نطاق الاستعمال المشروع للحق بدعوى أو دفاع فإن هذه الاساءة تعد صورة من صور الخطأ الموجب للمسئولية الخطئية - ومن قواعد هذه المسئولية أن يتنازل الضرر والتعويض وأن يكون هذا التعويض شاملا لكل ما يترتب من ضرر نتيجة للخطأ الأمر الذي يقتضي التسليم بوجوب التعويض عن كافة الأضرار الناجمة عن الدعوى والدفاع الكيديين سواء أكان ضرراً مادياً تكبده المدعى عليه بسبب الدعوى ولو كان خارجا عن نطاق المصاريف أم كان ضرراً أدبياً محضاً أصاب المدعى عليه في سمعته واسمه بسبب التشهير به بالدعوى والكيد له بها أمام القضاء - وقد قضى بأن كل دعوى كيدية تحدث ضرراً مادياً أو أدبياً يترتب عليها الحق في طلب التعويض فيجوز للمستأنف عليه أن يطلب من محكمة الاستئناف أن تحكم له بالتعويض ولو لم يطلبه أمام محكمة أول درجة إذا ثبت أمام محكمة الاستئناف أن الاستئناف كيدى والدعوى كيدية (١) .

وحكم بأن الخصم الذي يرفع على خصمه دعاوى عدة لا أصل لها بقصد مشاغبه يكون مشغولاً عن تعويض جميع الأضرار المالية والأدبية التي تصيب خصمه بالغة ما بلغت ما دامت هذه الدعاوى لم يقصد بها في الحقيقة ونفس الأمر المطالبة بحق أو الدفاع عن مصالح جدية مشروعة ويتبين للقضاء أن رفعها كان بسوء نية وبقصد جر خصمه إلى ساحات القضاء للتشهير به أو لإجباره على صرف

(١) محكمة استئناف جازند ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ محاماة السنة الخامسة رقم ٥٤٩ ص ٦٥٥ .

مصاريف ورسوم كان في غنى عنها (١).

وحكم كذلك بأنه يستحق التعويض عن الدعوى الكيدية التي رفعت وحجز فيها تحت يد الغير بناء على شيك لاسبب له وترتب عليه بذل مجهود شاق للرد على أساليب دفاع الخصم الملتوية (٢). وجاء بحكم لمحكمة الدنيا أنه « لما كانت الدعوى والمدافعة المشار إليهما في المادة ١١٥ مرافعات ما هما إلا وسيلتان مقررتان لحماية الحقوق كان مبحث المسؤولية المدنية المترتبة على المادة ١١٥ هو واحد من مباحث الاسراف في استعمال الحقوق بدون مقتض أو سوء استعمال الحق Abus de droit فليس كل طعن بالتزوير أو إنكار للامضاء يوجب التعويض تطبيقاً للمادة ١١٥ مرافعات بل لابد من أن يثبت أن الادعاء كان بسوء نية أو كان قد دفع به بقصد المكيدة أى أن إنكار التوقيع باعتباره حقاً من الحقوق المقررة بالقانون يكون موجبا للتعويض إذا ثبت أن استعماله كان بغير مسوغ شرعى أو مقتضى إلا الرغبة في السكيد والاضرار الأدبية المجردة عن أى أثر مادي هي أمور اعتبارية محضة يستحيل على المحاكم تقويمها وليس هناك أساس لوزنها بل على القضاء أن يعالج كل حالة على حدة وعلى أساس أنه ما دام الضرر أدبيا فيجب أن يكون التعويض كذلك ويكفى فيه إقرار القضاء بخطأ الخصم لأن الشرف لا يقوم بمال (٣).

فهذا الحكم وإن كان قد اعتبر التعويض عن الضرر الأدبي أمر اعتباري نحض يستحيل على المحاكم تقويمه إلا أنه قرر مبدأ التعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن الدعوى الكيدية وهو مبدأ نرى وجوب الأخذ به واتساع مجال نص المادة ٣٦١ مرافعات بحيث يشمل — وإن كانت بعض المحاكم لا تقضى إلا بمبلغ تافه كتعويض رمزي عن مثل هذا الضرر فإن هذا لا يمنع المحاكم الأخرى من القضاء بتعويض كامل تقدره هي بموجب ما لها من سلطة تقديرية وذلك على قدر الخطأ ومدى ما أصاب المدعى عليه من خدش لسمعته وإضرار بكرامته واعتباره — ونرى وجوب الحكم بتعويض كامل غير رمزي عن الضرر الأدبي ويخضع تقديره لسلطة محكمة الموضوع والتعويض إن لم يعتبر في هذه الحالة معوضاً عن الضرر الأدبي إلا أنه يعتبر نوعاً من رد الاعتبار والسمعة المخدوشة فوق أنه يعتبر نوعاً من العقاب المدني للمسئول.

٦ - المسؤولية عن الخطأ الشخصي :

وإذا استقام كل ما تقدم تكون المادة ٣٦١ مرافعات صورة من صور المسؤولية التقصيرية كما قلنا إذ أن استعمال الحق استعمالاً غير مشروع يعد نوعاً من الخطأ الذي تنص المادة ١٦٣ مدني على وجوب تعويضه بقولها « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » وبهذا يقع على عاتق طالب التعويض عبء اثبات الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما — ويرى هذا الرأي المرحوم أبو هيف (بك) إذ يقول « فإذا أصاب الخصم الآخر ضرر في ماله أو سمعته من هذه الدعوى

(١) نقض فرنس ٧ مايو ١٩٢٤ محاماة السنة السابعة رقم ٥٧ ص ٨١ .

(٢) استئناف مختلف ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ محاماة السنة العاشرة رقم ٤٧٣ ص ٩١٨ .

(٣) الدنيا ٢٦ - ١٠ - ١٩٣١ مرجع القضاء مرافعات نبذة ٧٧٧٨ .

المرفوعة لمجرد المعاكسة أو الاضرار به فله طبقاً لقواعد المسؤولية العامة أن يطلب الحكم له بتعويض هذا الضرر طبقاً للمادة ١٥١ مدني وبهذا اكتفى القانون عن وضع طرق مانعة لرفع الدعاوى (١). ويرى كذلك الاستاذ مصطفى مرعي أن قواعد المسؤولية المدنية هي التي يجب أن تراعى في هذا الشأن لأن المادة ١١٥ مرافعات ليست إلا تطبيق لهذه القواعد .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا ثبت أن الدعوى ما هي إلا تجديد لنزاع سبق الفصل فيه جاز إلزام المدعى فيها بتعويض الضرر الناشئ عنها (٢) إذ أن رفعه إياها من جديد يدل على تعنته وعدم رضوخه لما قضى به لحصمه .

وإذا كان مناط تقرير حق الالتجاء للقضاء هو التوصل إلى الحماية القانونية للحق وصونه من الاعتداء عليه وإلزام الخصم بالاعتراف به فإن رافع الدعوى الذي لا يرضى بما عرضه عليه خصمه من الوفاء له بحقه والاعتراف به قبل رفع دعواه أو بعد رفعها وقبل قيدها يعتبر متعنتاً في لجوئه للقضاء أو في إتمام قيد دعواه ويجب عليه التعويض إذ لم تكن له مصلحة في الدعوى بعد أن اعترف خصمه له بحقه وعرض عليه جدياً تسوية النزاع ودياً . وقد قضت محكمة النقض د أن أساس التقاضي إنما هو النزاع في الحق الذي يطلبه المدعى وما دام هذا الحق مسلماً به بمن وجبت عليه الدعوى فغرم التداعي يقع على المدعى (٣) وهذا إن لم تستبين المحكمة أن رفع الدعوى في هذه الحالة ليس إلا بقصد تحقيق غرض غير مشروع وهو الكيد للخصم والعنت له فحينئذ يكون التعويض واجباً باعتبار أن الدعوى كيدية :
وجكم أيضاً أنه (٤) :

(١) د متى كانت المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها أن دعاوى الاسترداد التي رفعت من الغير وقضى فيها جميعاً بالرفض كانت دعاوى كيدية أقيمت بإيعاز من الطاعن والتواطؤ معه لإضراراً بالمطعون ضده كما استدلت على كيدية الدعاوى التي رفعها الطاعن على المطعون ضده بمضيه في التقاضي رغم جميع دعاويه السابقة وباستمراره في اغتصاب الأطيان موضوع النزاع رغم الأحكام المتعددة الصادرة عليه - فإنه يكون في غير محله النعي على حكمها بالقصور في بيان ركن الخطأ في مسؤولية الطاعن .

(ب) د متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى عليه بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الدعاوى الكيدية التي رفعها الطاعن قرر أن مسلك هذا الأخير استنفذ من وقت المطعون عليه وبجوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه وإن هذه الإجراءات الكيدية التي عانى منها المطعون عليه واقلقت باله في مدى أحد عشر عاماً تقدر المحكمة

(١) مرافعات ابوهيف نبذة ٤٠٨ - انظر عكس ذلك نظرية سوء استعمال الحقوق للاستاذ حسين عامر ص ٩٦ إذ يرى أن التعويض عن اساءة الاستعمال ليس مما يدخل في نطاق المادة ١٥١ مدني الخاصة بصور الخطأ.

(٢) المسؤولية المدنية للاستاذ مصطفى مرعي ص ٨٦ .

(٣) نقض مدني ٣ - ٢ - ١٩٣٨ المجموعة الرسمية رقم ١٤٧ ص ٣٧٦ ونص المادة ٣٥٨ مرافعات .

(٤) نقض مدني ٣ - ٤ - ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض العدد الثالث السنة الثالثة ص ٩١٦ رقم ١٣٣ .

عنها المبلغ الذي قضت به فان في هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

ومن ناحية اخرى يجب ان يترك للدعى عليه في دعوى التعويض عن دعوى قيل انها رفعت كيداً فرصة اثبات حسن نيته وأنه كان مدفوعاً في دعواه لتحقيق مصلحة جدية ذات أهمية ومشروعة — فاذا كان الأمر قاصر على تفسير نص في القانون اختلف عليه الشراح فلا محل للحكم بتعويض بناء على أن الدعوى كيدية (١) — وكذلك لا يعتبر قبول تدخل خصم في الدعوى بأنه كيدى موجب للتعويض وقد قضى بأنه إذا كان الخصم لم يندفع في طلباته بروح كيدية بل كان يعزز دفاعه بحسن نية فلا يصح الحكم عليه بتعويضات بدعوى أن دفاعه كيدى (٢) .

٧ — حق دفع الدعوى La Défense :

أما حق دفع الدعوى فإنه وإن كان مباحاً بحسب الأصل إلا أنه ليس حقاً مطلقاً من كل قيد بل مرتبط بالحكمة التي دعت إليه — وهذه الحكمة هي تمكين المدعى عليه من الدفاع عن نفسه — أما إذا كان المدعى عليه قد ساق دفاعه لا يقصد حماية حق يعتقد أنه له بل يقصد معاكسة المدعى وتطويل الاجراءات وتعويق الفصل في الدعوى فان هذا الحق يخرج عن دائرة الحماية الواجبة له وينقلب خطأً مستوجباً للمسئولية — فأنكار الدعوى وإن كان في الأصل حقاً لكل مدعى عليه يقتضى به الزام خصمه باثبات دعواه إلا أن هذا الحق ينقلب مخبثاً إذا ابتغى المدعى عليه مضادة خصمه فإساء استعمال حقه وتمادى في الإنكار أو غلا فيه أو تحيل به (٣) .

وقد يكون الإنكار في ذاته خطأً مستوجباً للمسئولية إذا ثبت كذبه وثبت عدم وجود عذر لدى المنكر وذلك كما إذا أنكرت أخت أخاها أو أخ أخاه أو أنكر وارث صفة وارث آخر في دعوى المطالبة ببيع نصيبه في تركة مورثه وقد حكم بأنه يعد دفاعاً كيدياً إنكار الأخت لأخيها فيحكم على الأخت بتعويض الضرر المادى الذى أصاب أخاها من جراء هذا الإنكار وهى المصاريف التى صرفت منه فى اثبات وراثته وتلزم أيضاً بتعويض الضرر الأدبى الذى أصاب أخاها بسبب إنكارها (٤) وقضى كذلك بأن لكل إنسان أن ينكر الدعوى الموجهة اليه وأن يلزم مدعيها باثباتها . على أن القانون لم يجعل هذا الحق مطلقاً من كل قيد . بل قيده بعدم إساءة استعماله ... وليس من الصعب التفرقة بين المدافعة المقصود بها مكيدة الخصم والمدافعة المقصود بها الدفاع عن حق مدعى به — فالمدافعة الأولى سلاح المبطل العالم بحق خصمه . ولا يقصد من استعمالها غير ارهاق الخصم وارغامه على أن يقنع بالقليل ويرضى به — والمدافعة الثانية يرجى منها تثبيت حق يعتقد أنه له — والنوع الأول هو الذى فيه يلزم صاحبه بالتعويض المناسب (٥)

(١) استئناف مختلط ٨ مارس ١٩٣٤ الجدول العشرى الثانى للحجامة . مرافعات نبذة ١٦٥٦ ، ب

(٢) استئناف مختلط ١١-٤-١٩٣٩ الجدول العشرى الثانى للحجامة مرافعات نبذة ١٦٥٠ .

(٣) نقض ٩-١١-١٩٣٣ الحجامة السنة الرابعة عشرة من ٩٣ رقم ٥٧ .

(٤) استئناف مصر ١٢-٤-١٩٠٦ الشرائع ٣ عدد ١٩٢ فقره ٢ .

(٥) استئناف مصر ٢٧-١٠-١٩٣٨ الحجامة السنة التاسعة عشرة من ٣٦ رقم ٢٢٥

ويحكم أيضا بالتعويض عندما يقوم الدفاع على غلط جسيم يمكن اعتباره مساويا للتدليس une erreur grossière équivallente au dol أو إذا ما انطوى ما اتبع من اجراءات على المدافعة العنيدة الحالية من الحق (١).

ويعد في حكم الدفاع الطعن بالتزوير أثناء نظر دعوى معينة أو إنكار الخطأ أو الإمضاء وقد أخذ المشرع على ما نعتقد بما تقتضيه نظرية إساءة استعمال حق التقاضي من النظر إلى مثل هذين الاجراءين بعين الحيطة والاهتمام نظرا لجواز اللجوء اليها بقصد العنت والكيد وإطالة أمد النزاع وتعقيد الإجراءات أمام القضاء - فنص في المادة ٢٨٨ مرافعات على أنه إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيتها ، وجاء قانون الاجراءات الجنائية بنص مقابل لهذا النص هو المادة ٢٩٨ التي تقضى بأنه في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيتها .

وبالوقوف عند هذين النصين نجد أن المشرع اكتفى بمجرد رفض الادعاء بالتزوير كلية لكي يحكم بالغرامة المقررة بالقانون وهي خمسة وعشرين جنيتها وظاهر أن هذه الغرامة ليست تعويضا للدعوى عليه في التزوير بل هي غرامة تقتضيا الدولة كعقوبة لمدعى التزوير على اقدامه على دفاع خطير استلزم جهدا طويلا وترتب عليه تعقيد في الإجراءات وإطالة في أمد الفصل في النزاع الأصلي - دون أن يعمل حيطة ورويته - فاعتبر أن هذا العمل من جانبه خطأ جسيم يقضى بسببه بالغرامة عليه - وذلك سواء أكان في طعنه بالتزوير قاصدا الكيد للبطعون ضده أو غير قاصد - أما إذا توفر شرط الكيد والعنت وقصد الاضرار والشغب أو تبين انه مامن مصلحة جدية مشروعة كانت تقتضيه الطعن بالتزوير كما لو كانت الورقة المدعى بتزويرها ظاهر انها صحيحة فحينئذ يكون للدعوى عليه بالتزوير حق رفع دعوى تعويض عن هذا الدفاع الكيدي - وكما قضت محكمة المنيا الكلية ليس كل طعن بالتزوير أو انكار للإمضاء يوجب التعويض تطبيقا للمادة ١١٥ مرافعات بل لابد من أن يثبت أن الادعاء كان بسوء نية أو كان قد دفع به بقصد المكيدة . ونرى أن الحكم الصادر برفض الادعاء بالتزوير وتغريم مدعيه بالغرامة المذكورة قد تنهض أسبابه قرينة على توافر سوء النية المطلوب لوجوب التعويض .

أما إنكار الخطأ أو الامضاء فقد تحوط له المشرع ايضا فنص في المادة ٢٧٥ مرافعات على انه إذا حكم بصحة كل الورقة فيحكم على من انكرها بغرامة من اربعة جنيتها إلى خمسة عشر جنيتها ، وكما قلنا بخصوص الادعاء بالتزوير ليس انكار التوقيع أو الامضاء إلا دفاعا مباحا إذا لم يسيء المنكر استعماله . أما الحكم الصادر برفضه وتغريم المنكر فليس إلا قرينة بسيطة على توافر سوء النية يجوز دائما دحضها باثبات أن المنكر لم يكن يبتغي إلا إلى الوصول إلى حقه برفض دعوى المدعى دون قصد اضرار ودون بغية تحقيق مصلحة غير مشروعة فانكار التوقيع باعتباره حقا من الحقوق المقررة في القانون لا يكون موجبا للتعويض إلا إذا ثبت أن استعماله كان بغير مسوغ أو مقتض الا الرغبة في الكيد .

وقد قضى بأن الإنكار الكيدى هو حقيقة قانونية تقوم على اركان ثلاثة أولها خروج المنكر بانكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه - وثانيهما كون هذا الإنكار ضارا فعلا واثالثهما كون الضرر الواقع قد ترتب فعلا على هذا الإنكار وبينهما علاقة السببية ، فالحكم الذى يقضى بمسئولية خصم عن الاضرار الناشئة عن إنكاره إذا اقتصر على التقرير بصدق مزاعم المدعى فى ادعائه بأن الإنكار كيدى ولم يوازن بينهما دين دفاع المدعى عليه ولم يعن بإيراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التى يصح استخلاص الكيدية منها بمعناها القانونى يكون حكما معيبا متعيينا نقضه (١).

٨ - اجراءات الطعن : Voies de recours

وقد تكون اجراءات الطعن مجالا لاساءة الاستعمال والخروج عن المألوف الواجب مراعاته - فطرق الطعن فى الاحكام لا يجوز الانجاء اليها إلا بقصد الوصول إلى حق مشروع أو حماية قانونية لحق متنازع عليه اما أن يسخر الطاعن استثنائه مثلاً بغية اطالة أمد النزاع وتعويق تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المستأنف ضده فهو الأمر الذى لا يقره القانون وينطبق عليه نص المادة ٣٦١ مرافعات بمعناه الواسع الذى تكلمنا عنه آنفاً - فنرفع استئنافا مع صراحة نصوص الاتفاق موضوع النزاع يكون مسئولاً عن ذلك (٢) وقضى بأنه يجوز الحكم بالاستئناف عليه بالتعويض إذا لم يكن الغرض من الاستئناف سوى تعطيل الاجراءات (٣) وقضى كذلك بأنه يجوز قبول دعوى التعويض التى لم ترفع امام المحكمة الابتدائية إذا كانت مطلوبة بسبب موقف الخصم فى الاستئناف (٤) ويلحق الخطأ الجسيم والالتهاء إلى استئناف الحكم دون اعمال روية ودون تحوط - بسوء النية وقصد المكيدة فى معنى مسئولية المستأنف إذ أن اجراءات التقاضى لا يصح أن تكون محلاً للتهور أو للخطأ الجسيم الذى يضر بمرفق القضاء وبالحصوم .

٩ - اجراءات التنفيذ : mesures d'exécution

وتجد نظرية سوء استعمال الحقوق مجالا كذلك فى اجراءات التنفيذ والتحفيز فكثيرا ما يسوء الدائن استعمال حقه فى التنفيذ على مدينه وتنطق الاجراءات التى يتخذها بقصده فى التشهير به ورغبته فى مضايقته - وقد قضى بأنه يعتبر كيديا الحجز التحفظى تحت يد عدة مصارف بناء على مبلغ تافه و ضد محل تجارى ملى ومع عدم وجود أى خطر ظاهر يسير الاجراءات بصفة عادية (٥) . وكما لو تعسف الحاجز فأوقع حجزا فى غير روية قبل أن يتحرى ملكية مدينه لما أوقع الحجز عليه أو كان يعلم بعدم ملكية مدينه وأوقع الحجز رغم هذا العلم فانه يجب عليه تعويض المسترد عما أصابه من الضرر الناشئ عن الحجز (٦) .

(١) نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الجدول العشرى الثانى للعامة المرافعات نبذة ١٦٥٢ ب

(٢) محكمة باريس ٢٤-٢-١٩٢٠ جازيت دى باليه ١٩٢٠ - ١ - ٣١٤ دالوز ١٩٢٠ - ٢ - ١٠٤ .

(٣) استئناف مخطط ٣١-١١-١٩٣٣ الجدول العشرى الثانى للعامة . مرافعات نبذة ١٦٤٨ .

(٤) استئناف مخطط ٢٨-١٢-١٩٣٣ الجدول العشرى الثانى للعامة . مرافعات نبذة ١٦٥٤ .

(٥) استئناف مخطط ١٢-٤-١٩٣٤ الجدول العشرى الثانى للعامة . مرافعات نبذة ١٦٥٥ فقرة ب

(٦) المسئولية المدنية للاستاذ مصطفى مرعى ص ٩٥ وما بعدها .

وبما أن القانون قد قضى على طلب التنفيذ قبل أن يشرع في التنفيذ أن يقوم بإعلان الحكم أو السند التنفيذي إلى نفس الخصم أو محله (المادة ٤٦٠ مرافعات) فإنه يعتبر مخطئاً مسئولاً عن الضرر الناشئ عن خطئه الدائن الذي يهمل في التحري عن محل إقامة مدينه ويعلنه في النيابة (رجال الادارة طبقاً لنص المادة ١٢ مرافعات) بدلاً من أن يعلنه في موطنه الأصلي (١) وطبعاً ان خطأ الدائن يتضاعف إذ كان يعلم محل إقامة مدينه فيتجاهله ويعلنه لجهة الإدارة ابتغاء مضارته .

والحجز الذي يوقعه المؤجر على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة وفاء لأجره لم تحل بعد هو حجز باطل يعرض الحاجز للحكم عليه بالتعويض - ومثله الحجز التحفظي الاستحقاق الذي يوقعه المؤجر على أمتعة لم تكن بالعين المؤجرة أو كانت بها ثم نقلت منها ومضت على نقلها مدة تزيد عن شهر كامل - ولا يحول دون مساءلة الحاجز أن يكون الحجز قد صدر بناء على أمر من القاضي لأن الأمر إنما يصدر للطالب تحت مسؤوليته (٢)

١٠ - التشريع :

وقد تأثر المشرع في قانون الاجراءات الجنائية ومن قبله بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية والذي استعاض عن أحكامه بالمواد من ٣٢٣ حتى ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية - تأثر بنظرية سوء استعمال الحقوق - إذ نص في المادة ٣٢٨ فقرة ثانية إجراءات جنائية المقابلة لنص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ على أن للمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي .

وذلك إذا كان المتهم قد أعلن عدم قبوله للأمر الجنائي طبقاً لنص المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات وكان في ذهن المشرع حين وضع هذه النصوص أنه لما كان المقصود من إصدار الأوامر الجنائية تخفيف عبء العمل عن كاهل القضاة وتوفير الاجراءات التي يتطلبها رفع الدعوى في هذه الجرائم الكثيرة العدد مع ما هو ملحوظ فيها من ضآلتها فإن المتهم قد بنى استعمال حقه في المعارضة في الأمر الصادر بأن يلجأ إلى التقرير بعدم قبوله الأمر دون صالح يذكر فيفوت غرض الشارع في وضع نظام الأوامر الجنائية إذ يترتب على ذلك أن تنقل المعارضة كل هذه الأوامر العديدة إلى الجلسة بعد أن يكون القاضي قد نظرها وبذا يتضاعف عمله كما تكرر الاجراءات فيسوء الحال عما كان قد أريد من الأصل تفاديه .

وإذا تعدد من وجه الدعوى أو الدفاع الكيدى جاز الحكم عليهم بالتضامن في التعويضات وذلك عملاً بنص المادة ١٦٩ مدني التي تنص على أنه « إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر » .

١١ - المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض (٣) :

يرى البعض أن دعوى التعويض طبقاً لنص المادة ٣٦١ مرافعات لا ترفع إلا أمام محكمة الموضوع

(١) مصر المختلطة في ٢٤-٦-١٩١٣ جازيت ٣ - ٢٠٩ - ٤٤٤ .

(٢) المسؤولية المدنية للاستاذ مصطفى مرعي ص ٩٧ .

(٣) انظر في هذا الموضوع المرفعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا ص ٥٥٠ الطبعة الثانية .

الأصلية - أى يجب رفعها أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الكيدية أو الدعوى التى دفعت بدفاع كيدى (ولو كانت هى محكمة الاستئناف) لأن هذه المحكمة هى وحدها المختصة بالفصل فى الحكم بمصاريف الدعوى التى تنظرها القضائية منها وغير القضائية - ونرى أن لهذا رأى محل إذا كانت الدعوى الكيدية لازالت منظورة أمام محكمة أول درجة فقط أما إذا كان قد فصل فيها أو منظورة أمام محكمة الدرجة الثانية فيجب رفع دعوى التعويض أمام المحكمة المختصة حسب قواعد الاختصاص العادى بوصفها دعوى مسئولية - وقد قضى بأن طلب التعويض عن دعوى كيدية لا يصح توجيهه لأول مرة فى الاستئناف لأنه ليس مبنيا على ضرر حاصل من وقت الحكم المستأنف بل يرجع تاريخه إلى وقت الدعوى الابتدائية (١) - ونرى أنه حتى لو كان الاجراء الكيدى المتضرر منه هو الاستئناف ولا زالت الدعوى منظورة أمام محكمة الاستئناف فان دعوى التعويض ترفع أيضا للمحكمة المختصة العادية حتى لا تفوت على رافعها درجة من درجات التقاضى .

وبهذا نختتم هذه الالمامة الموجزة عن الدعوى الكيدية .

والله ولى التوفيق ؟

(١) استئناف مختلط ١٠-١١-١٩٣٢ الجدول العشرى الثانى للجاناة مرافعات نبذة ١٦٤٩ .

بحث

الدفع بالتجريد فى القانون المدنى الجديد

(٧٨٨ — ٧٩٣)

للسيد الأستاذ عادل عجينة المحامى

تعريف : حق التجريد هو حق الكفيل الذى يطالبه الدائن بإداء الدين ، فى الزام الدائن بالتفويض على أموال المدين أولا إذا هو بين له أن أموال المدين القابلة للحجز تفى بإداء الدين بتمامه . (م ٧٨٨) فالدفع بالتجريد إذن حق منحه القانون للكفيل يستطيع بمقتضاه أن يقف اجراءات التنفيذ على أمواله إلى أن يتم التنفيذ على أموال المدين أولا ويتضح عدم كفايتها لوفاء الدين . كما يستطيع بمقتضى حقه فى الدفع بعدم جواز الرجوع عليه قبل الرجوع على المدين أن يدفع دعوى المطالبة الموجهة إليه على انفراد قبل مطالبة المدين :

المشرع إذن فرق بين مجرد مطالبة الكفيل قضائيا وبين التنفيذ على أمواله . ذلك أنه خول الكفيل دفعا خاصا بكل من هاتين الحالتين .

فجعل الدفع بالتجريد مقصورا على حالة التنفيذ على أموال الكفيل .

وجعل الدفع بحق الرجوع على المدين أولا عند المطالبة القضائية .

فلا يجوز للكفيل أن يدفع بالتجريد بمجرد رفع الدعوى عليه لاستصدار حكم ضده بالدين ولا يكون هذا الدفع مقبولا منه إلا إذا اتخذت اجراءات التنفيذ على أمواله وكان الغرض من الدفع وقف تلك الاجراءات .

وإذا تعدد المدينون ولو كانوا متضامنين فيما بينهم ، وكفلهم جميعا نفس الكفيل جاز له الدفع بتجريدهم جميعا ، أما إذا كفل بعضهم دون البعض فيسكون له الدفع بتجريد من كفله دون الآخرين . مزاياه : ومزية الدفع بالتجريد أنه يطالبين : أولا قصد الكفيل فى أن يكون التزامه احتياطيا أى أنه لا يجوز مطالبة ولا التنفيذ عليه إلا بعد مطالبة المدين الأصلي المكفول والتنفيذ على أمواله . وثانيا — أن العدالة تبرر ذلك لأنه يودى إلى الاقتصاد فى الاجراءات والنفقات لأن الدائن إذا نفذ على أموال الكفيل فلهذا الأخير أن يرجع على المدين بكل مادفعه عنه ولهذا كان من الأفضل أن تختصر الاجراءات بالزام الدائن بالبده بالتنفيذ على أموال المدين خاصة وأن الدائن لن يضار بالبده بالتنفيذ على أموال المدين إذ كل ما يهم الدائن هو أن يحصل على دينه وسيان عنده أن يأتى ذلك نتيجة للتنفيذ على أموال المدين أو الكفيل .

كيف يستفيد الكفيل من الدفع بالتجريد ؟

الأصل أن للدائن الحق في التنفيذ على أموال الكفيل بمجرد ثبوت الحق له في مطالبة واستصدار حكم بالزامه بالدين وقد عرفنا أن الدفع بالتجريد منحة أعطاها القانون للكفيل بمقتضاها لا يستطيع الدائن التنفيذ على أموال الكفيل - قى بمجرد المدين من أمواله وعلى ذلك فيجب على الكفيل أن يتمسك بالتجريد ولا يجوز للقاضي أن يحكم بتجريد المدين ما لم يطلب منه الكفيل ذلك والمادة ٧٨٨ فقرة ٢ تقطع بذلك إذ تنص على أنه « لا يجوز له (أى الدائن) أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده المدين من أمواله ويجب على الكفيل في هذه الحالة أن يتمسك بهذا الحق » .

متى يستطيع الكفيل الدفع بالتجريد ؟

إذا كان التزام الكفيل واردا في سند عرفي ويجب استصدار حكم ضده بالزامه بالدين حتى يمكن التنفيذ على أمواله وفي هذه الحالة إذا رفعت الدعوى على الكفيل وحده أو على المدين والكفيل معاً وهذا هو الغالب لأن الدعوى إذا رفعت على الكفيل وحده كان له أن يدفع بعدم إمكان مقاضاة إلا بعد رجوع الدائن على المدين ، كان له الحق في أن يتمسك بالدفع بالتجريد في أية حالة كانت عليها الدعوى بيد أنه يجب عليه أن يتمسك بالدفع بالتجريد قبل صدور الحكم النهائي وإلا اعتبر أنه تنازل عن حقه في الدفع بالتجريد وإذا صدر الحكم بالزامه بالدين فإنه لا يعلق تنفيذ الحكم على تجريد المدين من أمواله فالدفع إذن بالتجريد لا يمنع من الاستمرار في الدعوى المرفوعة على الكفيل ولا يمنع من الحكم عليه والزامه بالدين كل ما في الأمر أن هذا الحكم لا يمكن تنفيذه على أموال الكفيل حتى يجرد المدين من أمواله وهذا لا يمنع الدائن من اتخاذ الاجراءات التحفظية في مواجهة الكفيل .

أما إذا كان التزام الكفيل بمقتضى سند رسمي فلا يحتاج الدائن في هذه الحالة إلى استصدار حكم بالزام الكفيل بالدين لأن التنفيذ إنما يكون بمقتضى ذات السند المثبت لالتزامه ولا كفيل هنا أن يتمسك بحقه في الدفع بالتجريد بمجرد إعلانه بالسند أو عند اجراء التنفيذ على أمواله وذلك عن طريق الاستشكال في هذا التنفيذ .

شروط الدفع بالتجريد :

يشترط في ثبوت حق التجريد للكفيل توافر أربعة شروط هي :

١ - ألا يكون الكفيل قد نزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً والتنازل الصريح يكون عادة عند انعقاد الكفالة إنما لا يوجد ما يمنع من أن يقع بعد ذلك والتنازل الضمني يكون بكل قول أو فعل أو ترك يفيد رغبة الكفيل القاطعة في التنازل ويجب ألا يستخلص التنازل الضمني إلا إذا ظهرت رغبة الكفيل فيه بشكل قاطع فعند الشك يجب القول بعدم التنازل .

٢ - ألا يكون متضامناً مع المدين .

٣ - أن يتمسك الكفيل بحق التجريد في الوقت المناسب .

٤ - أن يرشد الكفيل الدائن عن أموال مملوكة للدين تكفي للوفاء بالدين كله .

(١) ولا يسرى نزول الكفيل عن الدفع بالتجريد على كفيل الكفيل فيجوز لكفيل الكفيل بالرغم من نزول الكفيل عن هذا الدفع أن يتمسك ليس بتجريد الكفيل فحسب بل بتجريد المدين أيضا .

(٢) تنص م ٧٩٣ على أنه لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين أن يطلب التجريد .

فالتضامن يحرم إذن الكفيل من الحق في الدفع بالتجريد لأن من طبيعته أن يمنح الدائن الحق في أن يطلب إيا من المدينين وأن ينفذ على أمواله . ويلاحظ أن التضامن الذي يحرم الكفيل من الدفع بتجريد المدين هو تضامنه مع المدين أما إذا كان الكفيل متضامنا مع غيره من الكفلاء دون اشتراط تضامنه مع المدين فإنه يثبت له الحق في أن يدفع بالتجريد لأن تضامنه مع غيره من الكفلاء يحرمه فقط من حق التقسيم دون حقه في التجريد وعلى ذلك فليس للكفيل القانوني ولا القضاي الحق في الدفع بالتجريد لأنهما متضامنان مع المدين طبقا للرأي القائل بأن الكفيل القانوني أو القضاي يكون متضامنا مع المدين ومع غيره من الكفلاء الذين يكفلون نفس الالتزام على فرض تعددهم (م ٧٩٥)

(٣) للكفيل أن يدفع بالتجريد في أية مرحلة من مراحل التنفيذ على أمواله مادام لم يصدر منه قبل ذلك أى قول أو فعل أو ترك يفيد نزوله عن هذا الدفع ويجوز له ذلك بوجه خاص إذا تقدم بطلبه عقب اكتساب المدين الأموال التي يطلب الكفيل تجريده منها ولو كان ذلك بعد أن قطع التنفيذ على أموال الكفيل أكثر مراحلها لأن عدم الدفع بالتجريد قبل ذلك لا يمكن أن يحمل على النزول عنه وعلى العموم يعتبر استنباط قصد النزول عن هذا الدفع من مسلك الكفيل ومن عدم مبادرته إلى التمسك به مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض .

(٤) تنص م ٧٨٩ على أنه إذا طلب الكفيل التجريد وجب عليه أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال المدين تتي بالدين كله ، فيجب إذن لكى يستطيع الكفيل الدفع بالتجريد أن يدل الدائن على أموال المدين تتي بالدين كله من أصل وفوائد ومصاريف ولا شك أن هذا المبدأ يتمشى مع القواعد العامة في الوفاء التي تقضى بعدم إلزام الدائن بقبول جزء من الدين . وهذا بخلاف الحكم في فرنسا لأنه يكتفى بأن يدل الكفيل الدائن على أموال المدين ذات قيمة بحيث يكون التنفيذ عليها منتجا ولو لم يكن كافيا لوفاء الدين كله .

ولابد في قبول الدفع بالتجريد من أن يكون إرشاد الكفيل إلى أموال المدين منتجا دون إرهاق للدائن فيلزم من ذلك :

١ - أن تكون الأموال المطلوب تجريدها كافية لاداء الدين بتمامه من أصل وفوائد ومصرفات .

٢ - أن تكون الأموال المطلوب تجريدها قابلة للحجز عليها .

٣ - ألا تكون الأموال المطلوب تجريدها متنازعا فيها ويلزم لكى يعتبر المال متنازعا فيه

ألا يكون قد قامت بشأنه دعوى أو نزاع جدى بل يكفى أن يستلزم التنفيذ عليها إجراءات طويلة معقدة كالعقارات المملوكة شيوعا لأن التنفيذ عليها يقتضى اتخاذ إجراءات قسمتها أولا .

٤ - ألا تكون الأموال المطلوب تجريدتها واقعة خارج الأراضى المصرية (م ٧٨٩ / ٢) يخلص مما سبق أنه لى يستطيع الكفيل الدفع بالتجريد يجب عليه أن يرشد الدائن إلى أموال المدين تى باعتبار قيمتها الصافية بالدين كله وأن تكون هذه الأموال قابلة للحجز عليها وألا تكون متنازعا فيها وألا تكون واقعة خارج الأراضى المصرية . وقاضى الموضوع هو الذى يتبين على ضوء ما يقدمه له الكفيل ما اذا كانت الأموال التى يطلب الكفيل تجريدتها تكفى لسداد الدين بتمامه وما إذا كانت تتوافر فيها الشروط الأخرى أم لا ولارقابة لمحكمة النقص عليه فى هذا . ويتحمل الكفيل بنفقات ارشاد الدائن إلى الأموال المطلوب تجريدتها كالنفقات التى يستلزمها استخراج شهادة عقارية مثبتة للملكية المدين للعقار المطلوب تجريده لأنها لازمة لاثبات ملكية المدين للأموال التى يراد تجريده منها . أما نفقات إجراءات التنفيذ على تلك الأموال فلا يلزم الكفيل بتقديمها ويتولى الدائن صرفها على أن يخصمها بطريق الامتياز من حاصل البيع .

ما يترتب على قبول الدفع بالتجريد :

١ - وقف إجراءات التنفيذ على أموال الكفيل .
٢ - إلزام الدائن بالتنفيذ على أموال المدين التى أرشد إليها الكفيل وتخليص الكفيل من الدين بقدر ما يتحصل من هذا التنفيذ وإلا تحمل الدائن نتيجة إعسار المدين إذا أصبح التنفيذ على هذه الأموال غير ممكن بخطئه بقدر ما كان يتحصل من إجراء هذا التنفيذ .
(١) لا يترتب على الدفع بالتجريد منع مقاضاة الكفيل حتى يجرد المدين من أمواله لأن الدفع بالتجريد ليس دفعا بعدم قبول الدعوى إنما يترتب على تمسك الكفيل بالدفع بالتجريد وقف إجراءات التنفيذ المتخذة على أمواله وقفا مؤقتا إلى أن يتم تجريد المدين من أمواله التى أرشد إليها الكفيل

وليس المقصود بوقف إجراءات التنفيذ منع الاستمرار فيها فحسب بل أيضا تعطيل كل أثر لما تم منها وإلغاء ما تم عند الاقتضاء إذا كان عدم إلغائه يضر بالكفيل فيتعين مثلا إلغاء التنبيه الموجه إلى الكفيل والتأشير بذلك فى هامش تسجيله لأن التنبيه وتسجيله يعتبران من إجراءات التنفيذ التى يترتب عليها تقييد حقوق الكفيل فى أمواله من يوم التنبيه وكذلك الحجز التنفيذى الموقع تحت يد الغير .

فالدفع بالتجريد لا يمنع إذن الاستمرار فى الدعوى المرفوعة على الكفيل ولا من الحكم عليه بالدين بل كل ما فى الأمر أن هذا الحكم لا يمكن تنفيذه على الكفيل حتى يجرد المدين من أمواله وهذا لا يمنع بالطبع الدائن من اتخاذ الإجراءات التحفظية فى مواجهة الكفيل كأن يطلب وضع الاختام على أموال تركته إذا مات أو ان يطلب تعيين قيم عليه إذا ما اعتراه جنون أو عته واه أن يوقع الحجز التحفظى وأخذ اختصاص بها .

(٢) لا يقتصر أثر الدفع بالتجريد على وقف إجراءات التنفيذ المتخذة على أموال الكفيل بل يفترن هذا الأثر بإلزام الدائن بالتنفيذ على أموال المدين التي أرشده إليها الكفيل والتي يفترض أنها كافية لسداد الدين بتمامه ويعتبر ذلك حقا للدائن إزاء المدين وواجبا عليه إزاء الكفيل فإذا استوفى الدائن دينه كاملا برأت ذمة الكفيل وإذا حصل اسبب ما - كمنع قيمتها أو إذا ظهر دائنون عاديون فزاحوا الدائن في الاستيفاء من قيمة الأموال التي أرشد عنها الكفيل - أن الدائن لم يحصل على ما يكفي لسداد دينه بتمامه فإن الكفيل يبرأ بقدر ما استوفاه الدائن من المدين .

(٣) أما إذا كان عدم تحصيل الدائن باقى حقه من أموال المدين راجعا إلى خطأ منه أو إلى تأخره في تجريد أموال المدين كان مسئولا عن ذلك وبرأت ذمة الكفيل بالقدر الذى يكون فيه الدائن مسئولا وهذا مانصت عليه المادة ٧٩٠ بقولها : فى كل الأحوال التى يدل فيها الكفيل على أموال المدين ، يكون الدائن مسئولا قبل الكفيل عن إعسار المدين الذى يترتب على عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة فى الوقت المناسب .

أى أنه إذا ثبت أنه لو لم يتأخر الدائن فى تجريد أموال المدين لاستوفى منها حقه كاملا وإلا به سبب تأخره فى ذلك مكن المدين من التصرف فى بعض أمواله أو من زيادة ديونه فإن الدائن المكفول دينه يكون مسئولا إزاء الكفيل عن القدر الذى لم يستطع تحصيله من أموال المدين بسبب تأخره فى اتخاذه اجراءات التجريد وتبرأ ذمة الكفيل بهذا القدر ذاته (م ٧٩٠) ويقع عبء اثبات تقصير الدائن على الكفيل .

تجريد المدين من المال المرهون فى الدين المكفول :

خول المشرع الكفيل حق طلب تجريد المدين من مال معين ولو كان هذا المال غير كاف لوفاء الدين بأكمله ما دام قد سبق تخصيصه لوفاء الدين المكفول حيث نص فى م ٧٩١ على أنه إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال التى خصصت لهذا التأمين .

فيجب إذن لكى يستطيع الكفيل التمسك بحكم المادة ٧٩١ توافر الشروط الآتية : -

١ - أن يكون هناك تأمين عيني خصص لضمان الدين فلا يكفي أن يكون التأمين شخصيا ولا يهتم أن يكون المال المحمل بالتأمين العيني منقولا أو عقارا ولا أهمية لمصدر التأمين العيني ولا يهتم إذا كان التأمين العيني ضامنا للدين المكفول وحده أو ضامنا له مع غيره من الديون .

٢ - أن يكون التأمين العيني سابقا أو معاصرا للكفالة . أما إذا تقرر التأمين العيني بعد الكفالة فلا يلزم الدائن بالبدء بالتنفيذ على المال المحمل به .

٣ - أن يكون التأمين العيني مقدما من المدين لأن التجريد لا يكون إلا بالنسبة إلى أموال المدين وبما يؤيد هذا رأى أيضا الأعمال التحضيرية كما أن المبادئ العامة تقضى باعتبار كل من الكفيل

العيني والكفيل الشخصي في مركز واحد لأن التزام كل منهما التزام احتياطي ويجوز لكل منهما أن يدفع بالتقسيم إذا توافرت شروطه .

٤ — ألا يكون الكفيل متضامنا مع المدين لأن الكفيل الذي يتضامن مع المدين ينزل بذلك عن حقه في التجريد فلا يجوز له طلب تجريد المدين من جميع أمواله ولا حتى من المال الذي خصص لوفاء الدين المكفول .

٥ — أن يتمسك الكفيل بتجريد المدين من المال المخصص لوفاء الدين المكفول .

يخلص مما سبق أن للكفيل فضلا عن حقه في الزام الدائن بتجريد المدين من جميع أمواله التي يرشده عنها الحق في أن يلزم الدائن كذلك بالبدء بالتنفيذ على الأموال المحملة بتأمين عيني سابق أو معاصر لانعقاد الكفالة ويجب على الكفيل في الحالتين أن يتمسك بحقه فكأن الحق الثابت للكفيل بمقتضى م ٧٩١ إن هو إلا تطبيق خاص للدفع بالتجريد يقتصر على الأموال المحملة بتأمين عيني وهذا الحق لا يفرق عن الحق العام في الدفع بالتجريد إلا من ناحية أنه لا يلزم فيه أن يكون المال المحمل بالتأمين كافيا للوفاء بالمدين كاه اذ يجوز للكفيل ان يلزم الدائن بالبدء بالتنفيذ على المال المحمل بالتأمين أيا كانت قيمة هذا المال أى ولو لم تكن قيمته كافية للوفاء بالمدين بتمامه .

بحث

عقد التأمين في الشريعة الإسلامية

في د. ولاء الموالاة ، في التشريع الإسلامي وقانون الميراث سنة ١٩٤٣

للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسي المحامي

١ — عرفت الشريعة الإسلامية نوعين مختلفين متميزين من الولاء ، وهذا الأخير هو عبارة عن صلة تربط الشخص بسواه من الأشخاص ، فتجعله بمنزلة القريب في بعض الأحكام وهو في الواقع ليس من الأقارب ، ويرجع التميز في نوعي الولاء — والمقصود بهما ولواء العتق وولاء الموالاة — إلى السبب الذي ينشأ كلا منهما .

والولاء الأول وهو ولواء العتاقة ، صورته أن يعتق الرجل عبداً أو أمة له ، فيترتب على ذلك أن يصبح العتيق منسوباً إلى المعتق بالولاء ، ومن أجل هذا أطلق على هذا الولاء (ولاء النعمة) وبمقتضاه يرث المعتق من العتيق دون العكس ، وسواء في ذلك أحدث العتق من المعتق لوجه الله تعالى أم لوجه الحاكم أو السلطان ، وسواء أعتقه سائبة أم شرط ألا ولواء عليه ، كما أنه يستوى العتق بجعل أو بغير جعل أو بطريقة الكتابة (١) . ويتبين من ذلك أن ولواء العتاقة هذا أثر من آثار (الرق) وعلى الرغم من إلغاء هذا الأخير في مصر والعقاب عليه باعتباره جريمة منذ زمن بعيد إلا أن المشرع المصري في قانون الميراث الجديد (ق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣) قد اعتبر ولواء العتاقة سبباً ثالثاً للارث بعد الزوجية والقربا (٢) . وعبر عن هذا السبب الثالث بعبارة (العصوبة السببية) .

٢ — أما النوع الثاني من الولاء وهو ولواء الموالاة ، فهو عقد بين عربي وأعجمي أسلم ، بمقتضاه يلتزم العربي دفع الدية عن الأعجمي إذا أجرم هذا الأخير ، ويرثه إذا توفى وليس له وارث قط ، ومن المهم في بحثنا هذا أن نبين الفرق بين الولاءين من الناحية القانونية . لنميط اللثام عن ولواء الموالاة وخاصة والتعبير به تعبیر مهجور فضلاً عن استبعاد المشرع المصري له ، عكس الحال في ولواء العتاقة الذي اهتم به هذا المشرع في قانون الميراث وبين أحكامه في نصوصه ، والفرقة بين الولاءين تساعد على التكييف القانوني والشرعي لولاء الموالاة الذي هو حجر الزاوية في هذه الدراسة ، وهي تلخص في ثلاثة أمور :

الأول : أنه في ولواء العتاقة يرث الأعلى وهو مولى العتاقة من الأسفل وهو العتيق دون العكس ، على حين أنه في ولواء الموالاة يكون التوريث على مقتضى الاتفاق بين الطرفين ، وبناء ذلك أن ولواء العتاقة إنما سبب التوريث فيه الاعتراف ، وهو يوجد من الأعلى في حق الأسفل دون العكس ، بينما

(١) انظر شمس الدين السرخسي في (المبسوط) ج ٣٠ ص ٣٨ .

(٢) انظر المادة السابعة من قانون الميراث (١٩٤٣) وقد ذكر هذا الأخير أحكام ولواء العتق في م ٣٩ ، م ٤٠ .

السبب في ولاء الموالاة هو العقد والشرط ، والحكم يثبت على الوجه الذي يوجد عليه الشرط والعقد .
 الثاني : أن ولاء العتق لا يحتمل النقص والفسخ على حين يحتمل ولاء الموالاة ذلك ، وعلة هذا
 مفهومة ، وهى أن سبب الأول وهو الاعتاق لا يحتمل النقص بعد ثبوته ، والمعروف أن ثبوت الحكم
 يكون على وفق السبب ، وهذا على خلاف الحال في ولاء الموالاة ، إذ السبب فيه الإيجاب بطريق
 التبرع ، وهو يحتمل النقص ، وتظهر القدرة على الفسخ في التفرقة بين الحال بعد العقل وقبله ،
 وتنضح في حالات أولاهما : أن الموجب ينفرد بالفسخ مالم يعقل عن الطرف الآخر ، وإسكنه لا ينفرد
 به بعد ما عقل عنه جنائيته ، والسبب في ذلك أنه قبل عقل الجنائية العقد تبرع بالنسبة له ، والمتبرع له
 الفسخ قبل حصول المقصود بغير رضا الطرف الآخر ، على عكس الحال إذا تحمل عنه جريته ،
 فالعقد هنا يصير معاوضة ، ولا يحدث الفسخ في المعاوضة من جانب واحد بل لا بد من
 رضا الطرفين . وثانيها : أن الموجب مادام يملك فسخ العقد قبل العقل ، فهو يملك التحول بولاية
 إلى سواه . وذلك بأن يتعاقد مع غيره معاقدة ولاء ، فيفسخ العقد عندئذ بينه وبين المتعاقد الأول
 بذلك العقد اللاحق ، أما إذا عقل الجنائية فهو لا يملك مثل هذا التحول . وثالثها : أن من لم يرأل أحداً
 لا يستطيع أن يعقد عقد موالاة مع أحد ، في حالة ما إذا جنى وعقل بيت المال جنائيته ، وذلك لأن
 ولاء صار لبيت المال ، وتأكد هذا بعقل الجنائية ، فلا يستطيع من بعد إبطال هذا الولاء ، وهذا
 على خلاف الحال قبل عقل بيت المال جنائية الجاني ، إذ يستطيع عقد الولاء مع آخر باتفاقه معه .

الثالث : أن مولى العتاقة مقدم (في المذهب الحنفى) على ذوى الأرحام ، على حين أن مولى
 الموالاة مؤخر عنهم ، والسبب في ذلك ثبوت العصبية لمولى العتاقة بالشرع . أما في حالة ولاء الموالاة ،
 فالموت هو الذى أوجب صلة التوريث بالعقد ، وعلى هذا يكون بمنزلة الوصية بجميع المال ، وهى
 بمنفعة هنا لحق ذوى الأرحام وحق العصبية ، وشأنها في ذلك شأن الميراث ، وعلى هذا لا ينال مولى
 الموالاة شيئاً إذا كان ثمة أحد من ذوى الأرحام (١) .

٣ — ولم يذكر المشرع المصرى ولاء الموالاة ، ولم ينص عليه في قانون الميراث على اعتباره
 سبباً للارث على خلاف ما فعل في ولاء العتق ، وعملت المذكرة الإيضاحية عدم ذكر القانون (٢)
 لهذا الولاء بأنه لا وجود له منذ زمن بعيد ، ومن ثم فلا حاجة لذكره والنص عليه (٣) . ولم يتعرض
 لما جاء بهذه المذكرة في هذا الصدد من شرحوا قانون الميراث بالنقد إلا واحد من الفقهاء (٤) . قال
 بأن عدم وجود ولاء الموالاة منذ زمن بعيد لا يمنع وجوده في مستقبل الأيام ، ومن أجل ذلك كان
 حرباً بالمشرع أن يذكره في قانون الميراث ، إذ ليس في ذكره ضرر .

٤ — وقد أعجبنى هذا رأى كثيراً ، لا لمجرد أن عدم وجود هذا الولاء منذ القدم ليس مانعاً

(١) انظر شمس الدين السرخسي السالف . ج ٣٠ ص ٤٥ .

(٢) وذلك خلافاً للأصل (كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باشا) انظر م ٥٨٤ من هذا الأخير .

(٣) انظر «مجموعة القوانين» الوقف والميراث والوصية» جمع وترتيب محمد الفريب . الطبعة الثانية ص ١٤٦ .

(٤) هو الأستاذ المرحوم أحمد إبراهيم (بك) في «الموارث علماً وعملاً» ص ٢٨ .

من وجوده مستقبلاً ، ولا لمجرد أن ذكره في قانون الميراث ليس فيه ضرر ، وإنما على أساس آخر له خطورة قصوى في المجال القانوني الحالي في مصر . هذا الأساس هو أن ولاء الموالاة موجود بالفعل في حياتنا القانونية ، وأنه كان على مشرع قانون الميراث أن يلحظ هذا الوجود وأن يساير التطور القانوني الحديث ، بتفسير وتطبيق قواعد وأحكام التشريع الإسلامي فيما يتعلق بعقد ولاء الموالاة مع ما يتفق مع هذا التطور ومع الاتجاه التشريعي المدني بوجه عام وما على المشرع - وقد اخفق في قانون الميراث في شأن هذا العقد فيما يخص الأساس الذي أسلفته والذي سأوضحه - إلا أن يتدارك الأمر ، فيكمل ما في أحكامه الوضعية من نقص ، ويساير التطور الذي قصر عن مسايرته وذلك في تشريع جزئي جديد - ولفهم هذا الرأي الجديد من جهة وليبان خطورته القانونية من جهة أخرى ، أرى أن أعرض بشيء من التفصيل لمسألة (ولاء الموالاة) في التشريع الإسلامي ، لكي أربط بالتالي بينها وبين الأساس القانوني الذي أعتمد عليه :

٥ - ولاء الموالاة في التشريع الإسلامي هو عبارة عن رابطة قانونية بين شخصين ، بمقتضاها يتعاقدان على أن يعقل أولهما وهو (مولى الموالاة) (١) عن الآخر وهو (المعقول عنه) إذا جنى ، أى يدفع الدية في مقابل ميراثه منه إذا توفى غير مخلف وارثاً قط (٢) . وقد اختلف الفقه في صحة هذا العقد ونفاذه من حيث كونه سبباً من أسباب الميراث ، ويمكن اجمال وجهات النظر في هذا الصدد في رأيين : قال أولهما بصحته وجوازه واعتباره سبباً للارث ، وقال ثانيهما ببطلانه ورفضه سبباً له .

٦ - الرأي القائل بالرفض والبطلان : قال بهذا الرأي جمهور الفقهاء ، ومنهم الشافعي ومالك وأحمد ، وأسانيده تتلخص في أربعة :

أولها : ورود نص صريح في القرآن المصدر الأول للتشريع الإسلامي (٣) بمقتضاه يكون ذوو القربات بعضهم أولى ببعض في الارث من التوارث بسبب عقد الموالاة ، ذلك العقد الذي عرف في الجاهلية ، وثانيها : ورود نص ثابت في الحديث المصدر الثاني للتشريع ، بمقتضاه يكون (الولاء لمن أعتق) وهو يحصر الولاء في نوع واحد هو ولاء العتاقة ، وعلى ذلك يعتبر باطلاً كل ولاء سواه .

وثالثها : أن عقد الموالاة فيه في الواقع وصية بجميع المال ، والوصية بجميع المال ممن لا وارث له غير جائزة (عند الشافعي) لأن وارث من لا وارث له هو جماعة المسلمين ، ولا يستطيع المورث أن يبطل حق هذه الجماعة ، تفريعاً على عدم امكانه ابطال حق ورثته في حالة ما إذا كان له ورثة بالوصية بجميع ماله (٤) .

ورابعها : قول الشافعي إن الملك بطريق الوراثة لا يثبت ابتداءً ، وإنما يثبت على سبيل

(١) وتطلق عليه الشيعة الامامية اسم (ضامن الجريمة) أى ضامن الجريمة التي تستوجب الغرامة المالية .
(٢) وقد يكون مقتضى هذا العقد بين هذين الشخصين أن يعقل كل واحد منهما عن الآخر جرائمه الموجبة للمال أى أن يلزم كل منهما التعويض عن جرائم الآخر . وإذا مات أحدهما قبل الآخر . ورثه الآخر في ماله .
(٣) النص هو الآية الكريمة (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) .
(٤) انظر السرخسي . السالف من ٤٣ .

الخلافة (١) وإن أسباب الارث معلومة شرعاً ، لكن عقد الموالاة ليس منها !

٧ - رأى القائل بالجواز والصحة : وقد قال به أبو حنيفة وأصحابه ، وقال به كذلك عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم ، وهو رأى الصحيح والراجح والذي أميل إليه ، وأسانيده تتلخص في خمسة :

أولها : وجود هذا الولاء باعتباره سبباً للارث في الجاهلية ، وقرار الاسلام له حين جاء ، وذلك بنص صريح في المصدر الأول للتشريع (٢) ، ولا يرد على ذلك بوجود نص صريح آخر في المصدر نفسه ، بمقتضاه يكون ذوو القرابات بعضهم أولى ببعض في الارث من التوارث بسبب عقد الموالاة ، لأن هذا النص الأخير ليس نصاً على الأولوية في الميراث ، ثم إنه لا يتعارض مع النص الأول ، وذلك لأن حق الارث المقرر لمولى الموالاة لا يثبت له إلا عند عدم وجود (أولى الأرحام) فترتبته في الارث متأخرة عن مرتبة هؤلاء ، بل وعن مرتبة مولى العتاقة وعصبته ، وما دام ليس بين النصوص التشريعية من تعارض ما ، فالواجب إعمالها كلها ، كل فيما يخصه (٣) .
وثانيها : إن الحديث القائل بأن الولاء لمن أعتق ، وليس الحصر فيه حقيقياً بل اضافياً (٤) ولهذا لا يكون هذا الحديث نافياً استحقاق الارث بسبب ولأء الموالاة (٥) .

وثالثها : إن ولأء الموالاة متصل بالوصية بجميع المال ، وهي صحيحة ممن لا وارث له ، لأن من لا وارث له ، يصرف ماله إلى بيت مال المسلمين ، ومن حيث إن (الموصى له) هو أحد هؤلاء المسلمين يشركهم في دين الله ، ومن حيث أنه ترجح بإيجاب الموصى له ، فن أجل ذلك هو أولى من هذا البيت ، وكذلك الأمر بالنسبة لمن عاقده مولى الموالاة عقد الموالاة (٦) .

ورابعها : إنه فيما يتعلق بخلافة الوارث الموروث في ماله ، الظاهر أن الإنسان في شأن هذه الخلافة إنما يؤثر قرابته على الأجانب ، ومن أجل ذلك اقتضت حكمة التشريع الحنيف أن يقدم الأقرب على الأبعد فيها ، لأن المورث نفسه يفعل ذلك ويريده في أغلب الأحوال .

(١) انظر . السالف ص ٤٣ .

(٢) هو الآية الكريمة (والذين طأنت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) ومقتضاها أنه يجب أن تعطوا حلفاءكم الذين تعاقدتم وإياهم على النصرة والميراث ، نصيبهم منه ، لأن ذلك مقتضى العقد !

(٣) انظر أحمد إبراهيم . السالف . ص ٢٧ .

(٤) أى إن الولاء لمن أعتق لا لغيره ممن كان أجنبياً ، وتبيان ذلك أن عائشة رضى الله عنها لما اشترت (بريرة) اشترط أهلها الولاء لهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (الولاء لمن أعتق) يقصد بذلك أن شرط البائع ولأء العتق له إذا أعتق المشتري منه الرقيق الذى اشتراه ، شرط باطل ، لأن ولأء العتق يثبت للمشتري المالك المعتق ، وليس للبائع بحال ، فالقصر في الحديث إذن إضافي . انظر أحمد إبراهيم . ص ٢٧ وانظر الشيخ عبد الله الشرقاوى في « فتح البدي بشرح مختصر الزبيدي » ج ٤ ص ٣٦٩ .

(٥) جاء في حديث تميم الدارى رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « إن الرجل ليأتينى فيسلم على يدي ، ويوالينى ، فقال الرسول هو أخوك ومولاك فأنت أحق به بحياه ومماته ، والمقصود بحياه في تحمل عقل الجريمة عنه ومماته في الارث منه . انظر السرخسي . السالف . ص ٤٤ .

(٦) المصدر نفسه . ص ٤٣ .

والمسألة لا تخلو من فرضين : الأول أن يكون أحد من قرابته ، وفي هذه الحالة يوجد النظر من الشرع له ، ويقع الاستغناء عن نظره لنفسه ، والثاني ألا يكون أحد من قرابته ، وهنا تقع الحاجة إلى نظره لنفسه ، فإذا نظر إليها وعقد عقداً موالاة مع شخص ما ، اعتبر ذلك منه تصرفاً صحيحاً في خالص حقه على سبيل النظر منه لنفسه (١) .

وخامساً : ان عدم الدليل المقول به في شأن اثبات الخلافة بين الوارث والموروث بطريق العقد عن قصد ، فيه نظر ، لأن اثبات الخلافة بالعقد قصداً مشروع بالاتفاق ، وذلك في عقد النكاح (٢) إذ المعروف ان الزوجية التي أساسها العقد وتوافق الارادتين هي سبب للميراث ومن أجل هذا ينتفى القول بعدم الدليل في اثبات الخلافة عن طريق عقد الموالاة (٣) .

٨ - على أنه يلاحظ أن ثمة شروطاً تشترط في عقد ولاء الموالاة عند الرأي القائل بجوازه وصحته ، وهي أن يكون المعقول عنه حراً غير عربي (أعجمياً أسلم مثلاً) ولا معتقاً لعربي وليس له وارث نسبي ، ولم يعقل عنه بيت المال أو مولى موالاة آخر ، وكونه مجهول النسب (٤) وعلى هذا لا يرث مولى الموالاة مع أخذ من أصحاب الفروض والعصبات النسبية والسببية والعصبات النسبية للعصبات السببية ، وذوى الأرحام ، إلا مع أحد الزوجين إن وجد (٥) .

٩ - هذا عن ولاء الموالاة في التشريع الاسلامي ، أما عن الأساس القانوني الذي اعتمد عليه في القول بوجود هذا الولاء في المجال التشريعي الحالي ووجوب تدخل المشرع للاعتراف به والتوفيق بينه وبين التطور القانوني الوضعي الحديث ، فالقول فيه يتلخص في أن عقد ولاء الموالاة هو صورة حية من صور (عقد التأمين Contrat d'assurance الشائع والمعترف به قانوناً - هي صورة (التأمين على المسؤولية assurance responsabilité) - ولهم ذلك يمكن التعرض ببعض الشيء لهذا العقد وهذه الصورة .

١٠ - يعرف عقد التأمين بوجه عام بأنه عملية يحصل بها أحد الطرفين وهو المستأمن أو المؤمن له L'assuré على تعهد لمصلحته أو لمصلحة غيره في نظير مقابل مالي ، ويتعهد فيها الطرف الآخر وهو المؤمن L'assureur بدفع عوض مالي في حالة تحقق خطر معين أي بتحملة تبعه بمجموعة من المخاطر (٦) .

(١) المصدر نفسه . ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يلاحظ أن السبب في الميراث في ولاء الموالاة هو العقد والاتفاق ، وليس السبب فيه في ولاء المتأفة كذلك ، وإنما الارادة المنفردة . انظر بند من هذا البحث .

(٤) انظر المادة ٨٤٤ فقرة (السابع) من « الأصل » .

(٥) انظر حاشية الفقاري ، والمادة السابقة الذكر من الأصل وانظر أحمد إبراهيم . السالف . ص ١٠٢ .

(٦) انظر : Hémard, Théorie et pratique des assurances terrestres.

t. 10. p. 73, 74

وانظر دكتور محمد علي عرفة في (شرح القانون المدني الجديد في التأمين والعقود المعنوية) ١٩٥٠ ص ١٠ وما بعدها .

ولعقد التأمين أربعة أركان : أولها - الخطر ويشترط فيه أن يكون حادثاً احتمالياً *incertain* مستقبلاً *futur* وليس إرادياً محضاً *purement potestatif* ، وثانيها - المقابل المالى الذى يحصل عليه المؤمن من المستأمن ليتحمل الأول تبعه الخطر المؤمن منه ، وهما يبدو أن عقد التأمين معاوضة تنشئ التزامات متعاقبة في ذمة الطرفين . وثالثها - العوض المالى الذى يلتزم المؤمن دفعه عند تحقق الخطر . ورابعها - المصلحة في التأمين أو المصلحة القابلة للتأمين *intérêt assurable* (١) .

١١ - والتأمين على المسؤولية - وهو ما يهمننا هنا - صحيح وجائز قانوناً . وهو بالطبع أفضل عن الاعفاء من المسؤولية ، لأنه فضلاً عن أنه يزيح عن عاتق المسئول عبء المسؤولية ، فإنه لا يحرم الطرف المضروب من حقه في التعويض ، وهذا النوع من التأمين ميسر وذائع في الحياة العملية بفضل انتشار شركات التأمين ، ويلاحظ في هذا التأمين أنه يجوز للشخص أن يؤمن على مسؤوليته التي تترتب على الخطأ عقدياً كان هذا الخطأ أو تقصيراً ؛ ولا يهم كون الخطأ التقصيرى مفترضاً أو ثابتاً وكون الخطأ الثابت يسيراً أو جسيماً ، بيد أنه يمتنع التأمين على المسؤولية التي تنشأ عن الخطأ العمدى الشخصى ، وعلة ذلك أنه لا يجوز أن ييسر الشخص لنفسه سبيل الغش (٢) .

١٢ - وقد أسلفت النكيف القانونى لعقد الموالاة في التشريع الإسلامى ، ومنه يتضح أن أركانه تتفق إلى حد كبير وأركان عقد التأمين في صورة التأمين على المسؤولية في التشريع الحديث . فهو أولاً عقد بين طرفين . أولهما (مولى الموالاة) ويقابل المؤمن *L'assureur* وهو شركة التأمين *Société d. assurance* ؛ وثانيها (المعقول عنه) وهو المستأمن أو المؤمن له *L'assuré* ، وهو يتضمن ثانياً عنصر (العوض المالى) الذى يلتزم المؤمن (هو مولى الموالاة) دفعه عند تحقق الخطر المؤمن منه ، وهو يتمثل في الدية أو التعويض عن الجريمة التي نتج عنها الضرر للغير المستحق له ، كما هو الحال في المسؤولية عن الأضرار الناشئة من ارتكاب جريمة تترتب عليها الغرامة المالية ، وهو يتضمن ثالثاً عنصر (المقابل المالى) الذى يحصل عليه (مولى الموالاة المؤمن) مقابل تحمله تبعه الخطر ، وهو يتمثل في (مال الزكة الموروثة) (١) توفى عنه (المعقول عنه المستأمن) غير مخلف وارثاً قط باستثناء الحالة التي يوجد فيها مع مولى الموالاة أحد من الزوجين ، فيكون ما يتبقى من مال الزكة بعد فرض هذا الزوج حقاً مستحقاً لهذا المولى المؤمن ، أما شرط المصلحة في التأمين فمفهوم كما سلف أنه من مستلزمات صورة التأمين على المسؤولية ، وهى الصورة التي ينطبق عليها عقد ولاء الموالاة .

١٣ - وقد يثور الاعتراض على هذا التوفيق الذى أقول به ، وذلك بشأن المقابل المالى الذى

(١) تعتبر غالبية الشراح ركن المصلحة غير لازم في (التأمين على الأشخاص) وإن يكن من مستلزمات (التأمين على الأضرار) ويبدو أن المشرع المعمرى لم يأخذ بهذه التفرقة أى أنه يلزم هذا الركن حتى لانعقاد التأمين على الأشخاص . انظر دكتور عرفة . السالف . ص ٢٥ ، ٢٦ وانظر . المادة ٧٤٩ من التقنين المدنى الجديد .

(٢) انظر دكتور عبد الرزاق السنهورى في (الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد) ١٩٥٢ ص ٩٨١ وما بعدها .

يحصل عليه مولى الموالاة المؤمن ، وهو مال التركة من حيث كون عقد الموالاة الذى يحتوى عليه ، فيه د تعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة ، والتعامل فى التركة المستقبلية - حسب القانون المدنى الجديد - تعامل باطل سواء صدر من الوارث أو من المورث نفسه (١) ، وفى الحالين يقع باطلا بطلاناً مطلقاً ولا تلحقه الاجازة ، ويجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ، والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (٢) .

١٤ - وردى على هذا الاعتراض إن ثار أن المادة ١٣١ فى فقرتها الثانية نصت على أن (التعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة باطل ولو كان برضاه ، إلا فى الأحوال التى نص عليها فى القانون) ، وقد قصد المشرع بالأحوال المستثناة التى نص عليها القانون حالة قسمة المورث تركته بين الورثة (٣) وقد اعتمد المشرع فى استثناء هذه الحالة على حكمة التشريع ، فالمورث إنما يقصد من تقسيم تركته بين ورثته بالاتفاق بينهم حال حياته وفقاً لقواعد الميراث أن يتفادى النزاع بينهم بعد وفاته على هذا التقسيم ، فهنا ولو أنه يوجد تعامل فى تركه مستقبلية إلا أن هذا التعامل مندوب فى حد ذاته ، وليست به أية مخالفة للنظام العام أو الآداب التى هى أساس خطر التعامل فى التركات المستقبلية (٤) .

ومن هنا نستطيع أن نقيس على حالة القسمة حالة عقد الموالاة ، مادام قد تبين اتفاقها مع التشريع الوصنى فى اعترافه بنظام التأمين وتنظيمه له بالنصوص القانونية الصريحة ، ولكن المفهوم أن هذا القياس لا يكون بمجرد القول ، لأن الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه كما هو معلوم ، ولأن النصوص القانونية التى اشتملت على حالات الاستثناء من قاعدة بطلان التعامل فى التركات المستقبلية لا نجد فيها بالطبع نصاً يقرر استثناء عقد ولاء الموالاة من هذه القاعدة ، ولذلك يجب تدخل المشرع لينص على هذه الحالة الجديدة باعتبارها استثناء ثانياً إلى جوار حالة القسمة ، اقراراً منه للتوفيق بين قواعد الشريعة الغراء وقواعد التشريع الوصنى الحديث ، ما دام قد ثبت أن القواعد الأولى فيها ما يلائم التطور القانونى والاتجاه التشريعى الجديد ، وهذا بعد تعديل يحدث فى قانون الميراث ، بمقتضاه يذكر ولاء الموالاة ضمن أسباب التوريث كما كان الحال فى الأصل (٥) ، وأن يعدل عن تلك العبارة الركيكة الواردة فى مذكرته الايضاحية والقائلة بأن عدم ذكر هذا الولاء

(١) انظر المادة ١٣١ ف ٢ من التقنين المدنى الجديد .

(٢) انظر المادة ١٤١ ف ١ من التقنين نفسه . وانظر دكتور انور سلطان فى (شرح البيع والمقايضة) ١٩٥٢ ص ١٤٧ وما بعدها

(٣) انظر المادة ٩٠٨ وما بعدها من التقنين السالف الذكر . ويلاحظ انه فى ظل القانون القديم ذكرت حالة القسمة مثلاً الاحوال التى لا تنطوى على مخالفة للنظام العام . انظر دكتور السنبورى فى (نظرية العقد) ب ٤٥٦ هامش ٢ .

(٤) ومثال عدم بطلان الاتفاق المتعلق بالارث للمخالفة للنظام العام او الآداب الاتفاق الذى يحصل بين احد النسابة *généalogiste* ووارث على ان يكشف النسابة له عن نسبه حتى يمكنه الحصول على ميراث يستحقه ، مادام انه لم يزدع المتعاقد معه وإنما كشف له عن سر حقيقى كان خافياً عليه . انظر دكتور السنبورى فى (الوسيط) السالف . ص ٤٣٣ .

(٥) انظر المادة ٥٨٤ من (الأصل) .

سبباً للميراث في القانون يرجع إلى عدم وجود هذا النوع من الولاء منذ زمن بعيد .

١٥ - هذا ويهمني أن أقول إن القضاء قد حكم بإبطالان عقدين ، أصدر حدهما من زوج والآخر من زوجته ، يتبرع كل واحد منهما في عقده للآخر بجميع أمواله يتملكها في حال وفاة الآخر قبله ، وقيل إنه تبين أن أياً من الزوجين لم يرد حقيقة الوصية التي هي عبارة عن تمليك مضاف لما بعد الموت بطريق التبرع ؛ إذ أن كلا منهما قد جعل وصيته للآخر سببها وصية صاحبه له ، وقد شبه هذا التصرف بولاء الموالاة ، ولكن في غير موطنه المشروع هو فيه ، لأنه ثبت من الواقعة الجزئية أن لكل من المتعاقدين ورثة يمنع وجودهم قيام هذه الموالاة ، وعلى هذا ظهر جلياً أن الغرض من هذا التصرف هو حرمان هؤلاء من حقوقهم الشرعية في الميراث ، فضلاً عن أنه تصرف ينطوي على تبادل منفعة معلق على الخطر والغرر ؛ ومن أجل هذا اعتبر هذا التصرف من قبيل الرقي المحرمة شرعاً ، إذ فيه تحايل على قواعد الميراث (١) .

ونلاحظ هنا أن ثمة فرقاً كبيراً بين عقد الموالاة وبين مثل هذا التصرف المذكور ، إذ تبين كما سلف أن هذا الولاء إنما يشترط فيه ألا يكون وارث ، حتى لا يكون تحايل على قواعد الميراث وحرمان للورثة الشرعيين من الارث ، كما رأينا أن الوصية بجميع المال صحيحة على الرأي الراجح إذا كان صاحبها لا وارث له مطلقاً ، ولم يتعلق بماله حق لأحد ، وذلك على سبيل التفضيل انظره إلى نفسه على نظر المشرع له .

(١) انظر حكم محكمة النقض الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ . مجموعة القواعد القانونية - ١ رقم ١٩٩

ص ٤٤٩ وما بعدها .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٠٨	٧٦٣	١ يناير ١٩٥٣
		١ - جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق . حضور ممثل النيابة مع قاضى التحقيق . غير واجب قانونا . سماع طلبات النيابة فيما يتعلق بجرائم الجلسة . غير لازم إلا حيث يكون حاضرا .
		٢ - جرائم الجلسة . جلسات قاضى التحقيق . حضور ممثل النيابة . يجب أن يتمكن المحكمة من إبداء أقواله ، فإن لم ير هو إبداء أقواله فإن ذلك لا يبطل الإجراءات .
٣٠٩	٧٦٤	» » »
		أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية هو الذى يسبقه تحقيق تجرية النيابة أو يجريه أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها .
٣١٠	٧٦٤	» » »
		استئناف . حكم ابتدائى . تشديد العقوبة على المتهم مع عدم ذكر أن ذلك كان باجماع آراء القضاة . حكم باطل . لا ينظر في وجوه الطعن إلا فيما ورد على الحكم الابتدائى .
٣١١	٧٦٤	» » »
		حكم . تسييبه . تموين . إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التى لديه طبقا للبائتين ١ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرفقه . اشتغال الجدول على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب . عدم بيان الحكم اصناف الحبوب التى يحوزها المتهم أو يتجر فيها . قصور .
٣١٢	٧٦٥	» » »
		استئناف . حق المتهم فى الاستئناف . مناطه مقدار العقوبة المحكوم بها . حق النيابة . مناطه ما تبديه من طلبات . القول بأن للنيابة أن تستأنف أى حكم صادر فى الجنح والمخالفات يزيد الحد الأقصى للغرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما كان مقدار الغرامة المحكوم بها قليلا أو كثيرا . غير صحيح .
٣١٣	٧٦٨	» » »
		١ - قتل عمد . اتفاق المتهمين على قتل الجنى عليه عمدا ومساهمتها فى تنفيذ الجريمة . حدوث الوفاة نتيجة إصابة منهما . مساءلة المتهمين عن الجريمة . صحيح .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣١٤	١ يناير ١٩٥٣	٢ - قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم . لا يقدح في ذلك أن يكون المتهم قد استعمل في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها . دفاع شاهد كان موجوداً وقت وقوع الجريمة وشهد في التحقيق بأنه رأى المجنى عليه والمتهم يتضاربان . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي مستدلاً على ذلك بأقوال هذا الشاهد وتمسكه بإعلانه لمناقشة . إدانته دون سماع هذا الشاهد . إخلال بحق المتهم في الدفاع .
٣١٥	٧٦٩	استئناف . نقض . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة المحكوم بها ابتدائياً دون ذكر أن الحكم صدر بإجماع الآراء . نقضه .
٣١٦	٦ يناير ١٩٥٣	شيك . ورقة لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى القانوني . معاقبة المتهم باعتبارها شيكا . خطأ .
٣١٧	٧٦٩	نقض . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . صيرورة الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الأمرة المقضى . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .
٣١٨	٧٧٠	تحقيق . ندب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا لشخصه . حضور مساعده . لاجرج على المحكمة في أن تعتمد على التقرير الذي يقدمه المساعد .
٣١٩	٧٧٠	تنظيم . اعتماد خط تنظيم بمرسوم . صدور مرسوم بنزع ملكية جزء من الأملاك الخارجة عن خط التنظيم المعتمد . ليس معناه العدول عن المرسوم الخاص بالتهيئة .
٣٢٠	٧٧١	عامة . دفع المتهم المجنى عليها بيده . وقوعها على الأرض . وتختلف عامة عندهما من ذلك . عقابه بمقتضى المادة ٢٤ عقوبات .
٣٢١	٧٧١	مأمور الضبط القضائي . تحريه عن الجرم بقصد اكتشافها . لا تهريب عليه في ذلك مادام أنه لم يقع منه تهريب على ارتكابها .
٣٢٢	٧٧١	اثبات . اعتراف . سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم رغم عدوله عنه بعد ذلك .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٣	٦ يناير ١٩٥٣	١ - فاعل . متى يعتبر الجاني فاعلا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .
٣٢٤	٧٧٢	٢ - اصرار سابق . لإثبات الحكم أن المتهم كان مبيتا النية على قتل من يصادفه من غرمائه أو أقاربهم أو بمن يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم ذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصديق السابق .
٣٢٥	٧٧٢	تموين . صاحب مصنع حلوى . عقابه طبقا للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ . لأجله بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير التوقينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك المحلي .
٣٢٦	٧٧٣	اختلاس . إدانة المتهم في تبديد أشياء مسلبة إليه دون بيان توافر القصد الجنائي لديه . قصور في الحكم .
٣٢٧	٧٧٣	معارضة . عدم جواز أن يضار الممارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية .
٣٢٨	١٢ يناير ١٩٥٣	١ - تزوير في ورقة رسمية . ركن الضرر . تحققه بمجرد تغيير الحقيقة فيها .
٣٢٩	٧٧٤	٢ - تزوير في ورقة رسمية . القصد الجنائي . تحققه بتعمد تغيير الحقيقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنيته استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .
٣٣٠	٧٧٤	حكم . تسببيه . دفاع شرعي بقيامه . وجوب الرد عليه .
٣٣١	٧٧٤	حكم . تسببيه . قصور . مثال في واقعة تمسك فيها أحد المتهمين بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه .
٣٣٠	٧٧٥	ضرب أفضى إلى الموت . مساءلة الضارب عن الوفاة . يكفي أن تكون الإصابة التي أحدثها ساهمت في هذه النتيجة .
٣٣١	١٣ يناير ١٩٥٣	استئناف . تعديل الطلبات في المذكرات . شرطه . تعديل الطلبات في مذكرة قدمها المدعى المدني بعد حجز القضية للحكم

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بناء على ترخيص من المحكمة لم يحدد في موعده لكل من الخصوم لتقديم مذكرته . لا أثر له في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجائز استئنافه .
٣٣٢	١٣ يناير ١٩٥٣	إثبات . خبير . الاعتماد في تقدير سن الجنى عليها على تقديره . لا حرج على المحكمة في ذلك . النعى على الحكم بأن حقيقة السن معروفة من البطريكية . لا يجدى .
٣٣٣	٧٧٦	عزب . حكم . تسليبه . مباني عزبة . تعديل فيها دون إذن من مجلس المديرية . معاقبة المتهم بإزالة الأعمال المخالفة في ظرف سنة . عدم بيان الأعمال المخالفة ووجه مخالفتها للقانون . وهل اتخذ مجلس المديرية قرارا في هذا الشأن حسب القانون . قصور .
٣٣٤	٧٧٧	استئناف . ميعاده . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . تأسيسه على افتراض أن الطاعن كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تسكن . ميعاد استئناف هذا الحكم لا يسرى إلا من يوم إعلان الطاعن بالحكم أو عليه به رسميا .
		واقعة الدعوى على هذا الاستئناف أصبح غير معاقب عليها . يتعين مع القضاء بقبول الطعن تبرئة الطاعن .
٣٣٥	٧٧٧	١ - إثبات . اعتماد المحكمة على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
		٢ - نقض . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض والتفتيش . لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٦	٧٧٨	تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة . ضبط مادة مخدرة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .
٣٣٧	٧٨٨	استئناف . عقوبة . الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة أربعة

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أشهر . عدم استئناف النيابة هذا الحكم واستئنافها الحكم الصادر في الممارسة بوقف تنفيذ العقوبة . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غاييا .
٣٣٨	١٣ يناير ١٩٥٣	طلب إعادة النظر . الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . حق طلب إعادة النظر في هذه الحالة مقصور على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من ذوى الشأن وأنه في هذا لا معقب عليه . لا يجوز الطعن فيه أمام غرفة الانهاك .
٣٣٩	٢٤ يناير ١٩٥٣	تفتيش . تلبس . صورة واقعة لقيام فيها لحالة التلبس .
٣٤٠	» » »	١ - بلاغ كاذب . الجريمة المبلغ عنها . تشكك المحكمة فيها . لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .
		٢ - بلاغ كاذب . كذب الوقائع . مسخ الوقائع كلها أو بعضها يكفي لتحقيق الجريمة .
٣٤١	» » »	دفاع . متهم باختلاس محجوزات . دفعه بأن الأرض كانت مغمورة بمياه الفيضان وأن الصراف ما كان يستطيع الانتقال لكان الأشياء المحجوزة وطلبه تمكينه من احضار شهود على ذلك . عدم الرد على هذا الدفاع بما يفنده . قصور .
٣٤٢	» » »	حكم . خلوه من الأسباب ومن البيانات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . حكم باطل .
٣٤٣	» » »	اشتباه . الاعتیاد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . توافر هذه الجريمة مثال .
٣٤٤	٢٦ يناير ١٩٥٣	حكم . تسبیه . الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات . القصد الجنائي فيها . يكفي لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . ثبوت توجيه هذه الألفاظ . لا يلزم بعد ذلك التدليل صراحة في الحكم على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة .
٣٤٥	» » »	إجراءات . تزود المحكمة في حكمها بما ورد في التحقيقات من

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٦	٧٨٦ ٢٦ يناير ١٩٥٣	أقوال شهود لم تسمعهم . جوازه . شاهد أحال على أقواله في محضر التحقيق . تلاوة أقواله . ليست واجبة . هي جوازية . حكم . البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيه . حكم ابتدائي خلا من هذه البيانات . تأييده لأسبابه . بطلان الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي تبعاً .
٣٤٧	٧٨٧ " " "	١ - دفاع . حضور الطاعن الجلسة التي تلي فيها تقرير التلخيص وطلب النيابة إلغاء الحكم . عدم إبدائه شيئاً . لا يجوز له من بعد أن يدعى حصول الإخلال بحقه في الدفاع . ٢ - تعويضات . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية اعتماداً على أن تحقيق الضرر وتعيين مقداره من شأن المحكمة المدنية . ذلك من حقها .
٣٤٨	٧٨٧ " " "	غرفة الاتهام . سلطتها . لها أن تمحص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة . لها أن تقرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى لقيام حالة الدفاع الشرعي .
٣٤٩	٧٨٩ ٢٧ يناير ١٩٥٣	تموين . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري . خلوه من التوقيت . تخويل وزير التجارة حق تعديل الجدول الملحق به بالمواد والسلع التي يجري عليها التسعير الجبري بقرار يصدر منه . إضافة سلمة مع خلو القرار من التوقيت . حذفها بقرار لاحق . إجراء مقتضى هذا الحذف على متهم ومعاملة بالمادة ٥ من قانون العقوبات . في محله .
٣٥٠	٧٨٩ " " "	١ - حكم . تسببه . دفاع شرعي . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور . مثال . ٢ - دفاع شرعي . الاعتراف بالجريمة . لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي .
٣٥١	٧٩٠ " " "	حكم . تسببه . غش البضاعة . ركن العلم بالغش . مثال للقصور في بيانه .
٣٥٢	٧٩٠ " " "	تبيد أشياء محجوزة . متى تقوم هذه الجريمة ؟ انتفاء نية عرقلة التنفيذ . لا قوام للجريمة . صورة واقعة .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٣	٢٧ يناير ١٩٥٣	عاهرات . إدارة منزل للدعارة . المقصود منها طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
٣٥٤	٧٩٢	إجراءات . شاهد وحيد لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى . طلب المتهم سماعه امام المحكمة الاستئنافية . رفض هذا الطلب . تأييد الحكم الابتدائي بالادانة لأسبابه . خطأ .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٣٥٥	٥ يونيو ١٩٥٢	١ - حكم . قضاؤه بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى أطيان متنازع عليها . تأسيسه على حكم آخر سبق أن قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم الأول بطريق النقض قد فات . لا يقبل الطعن في الحكم الثاني بحجة أنه صدر على خلاف حكم سابق بل كان يجب الطعن في الحكم الأول القاضي برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
		٢ - حكم صادر في دعوى إشكال . لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لموضوع الحق . مثال .
٣٥٦	٧٩٥	١ - بيع المحل التجارى . دائن عادى . حق الدائن العادى في بيع المحل التجارى باعتباره وحدة مكونة من عدة مقومات . شرطه . أن يكون سبق حجزه وفقا للاوضاع المقررة في قانون المرافعات . بيع المحل التجارى بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ مقصور على بائعه الذى لم يستوف باقى الثمن وعلى الدائن المرتهن للمحل .
		٢ - أمر بيع المحل التجارى . لصاحب المحل أن يتظلم من هذا الأمر وفقا للمادة ٣٧٥ مرافعات وأن يطعن في الحكم الصادر في التظلم بالطرق المقررة للطعن في الأحكام التى تصدر على وجه السرعة . ليس في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ استثناء من هذا الأصل العام .
		٣ - بيع محل تجارى بالمزاد . رسو المزاد على مشتر . الحكم بابطال اجراءات البيع لمخالفتها للقانون . طعن الدائن طالب البيع في الحكم استنادا إلى أن الراسى عليه المزاد تملك المبيع بالشراء وحسن النية . لا يقبل منه .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٧	٧٩٨	٥ يونيو ١٩٥٢
٣٥٨	٧٩٩	» » »
٣٥٩	٨٠٠	» » »
٣٦٠	٨٠٢	» » »
٣٦١	٨٠٣	» » »

شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين الشفيع والبائع والمشتري في جميع مراحلها . وكذلك يجب اختصاص ورثة من يتوفى منهم ولو تعددوا . طعن بطريق النقض في حكم صادر في دعوى شفعة . اقتصار الطاعن على إعلان بعض ورثة البائعة دون باقي الورثة الذين كانوا خصوما في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا .

حراسة قضائية . تعيين حارس قضائي على أموال شركة لظروف اقتضت هذا الاجراء الوقتي . ليس فيه معنى العزل للشريك المعين لإدارة الشركة . النعي عليه بمخالفة المادة ٥١٦ مدني . على غير أساس .

١ - قاضي الأمور المستعجلة . حقه في بحث ظاهر أوراق الدعوى ومستنداتها لا ليفصل في موضوعها وإنما ليفصل فيما يبدو له من النظرة الأولى أنه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه . حكم بطرد مستأجر من العين . تأسيسه على أن عقد الايجار الذي يرتكن اليه قد انتهى بتحقيق الشرط الفاسخ المتفق عليه في تعهد مستقل وان يد المستأجر على العين أصبحت بلا سند قانوني . الطعن في هذا الحكم بالمداس بأصل الحق ومخالفة القانون على غير أساس .

٢ - قاضي الأمور المستعجلة . حق التصدي . استئناف حكم ابتدائي قضى في دعوى مستعجلة بعدم الاختصاص . تناول هذا الحكم موضوع الدعوى المستعجلة بالبحث وتأسيس ما قضى به على أسباب تصلح لرفضها . استئناف هذا الحكم يطرح دلي المحكمة الاستئنافية النظر في موضوع الدعوى . النعي على الحكم الاستئنائي بالخطأ لتصديده لموضوع الدعوى . على غير أساس .

نقض . طعن . الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . المادة ٣٧٨ مرافعات .

تقادم . انقطاعه . ا - تبار الحكم دخول دائن في اجراءات توزيع مقترح أمام المحاكم المختلطة قاطعا للتقادم . هو تطبيق صحيح للأحكام الواجب اتباعها في هذا الخصوص .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦٢	٨٠٥	٥ يونيو ١٩٥٢
٣٦٣	٨٠٨	١٢ يونيو ١٩٥٢
٣٦٤	٨١٢	، ، ،
٣٦٥	٨١٣	، ، ،
٣٦٦	٨١٤	، ، ،
٣٦٧	٨١٦	، ، ،

مخاصمة . دعوى مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة . وجوب ايداع الأوراق والمستندات المؤيدة للمخاصمة مع التقرير المشتمل على أوجهها وادلتها والدعوى في مرحلتها الأولى . عدم جواز تقديم أوراق أو مستندات والدعوى في هذه المرحلة غير ما سبق تقديمه مع تقرير المخاصمة . مثال .

١ - الاتفاق على بائنة (دوطه) بين مصريين من الأروام الأرثوذكس . هو اتفاق ذو طابع مالى يخضع لأحكام القواعد العامة فيما لا يخالفه فيه للنظام العام .

٢ - تعويض . تهويض عن منة ولات ملوكة المدعية استولى عليها المدعى عليه . عدم جواز الحكم به متى كان من الممكن استرداد هذه المنقولات عينا .

استرداد عقارى . شرط انطباق المادة ٤٦٢ من القانون المدنى القديم . أن يكون المبيع حصة شائعة في تركة بحيث يدخل فيها جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من حقوق . عدم جواز تطبيق النص إذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة .

نقض طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

قاضى الأمور المستعجلة . تقديره . توافر شرط الاستعجال . موضوعى . مثال في دعوى استرداد الحيازة .

١ - قاضى الأمور المستعجلة له أن يتناول مؤقتا في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة التى يثيرها المدعى عليه فإذا استبان له عدم جديتها فإنه يكون مختصا بإجراء المطلوب . مثال .

٢ - اجارة . اخلال المؤجر بالتزامه بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التى سلمت بها أو عدم قيامه بالترميمات الضرورية . حق المستأجر فى الحصول على ترخيص من القضاء فى اجراء ذلك بنفسه . المادة ٥٦٨ من القانون المدنى .

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦٨	١٢ يونيه ١٩٥٢	قاضي الأمور المستعجلة . استظهاره من أوراق الدعوى أن عقد المستأجر قد انتهت مدته وأن الادعاء بتجده ضمنيا غير جدي وأنه أصبح يضع يده على العين بلا سند قانوني . قضاؤه بطرد هذا المستأجر من العين . النعي على الحكم بأنه مس أصل الحق أو خالف القانون . على غير أساس .
٣٦٩	٨٢١	١ - نقض . طعن . حجر . القرارات الصادرة برفض طلب توقيع الحجر . الطعن فيها بطريق النقض . جائز . ٢ - حجر . قرار برفض تربيعة . تأسيسه على اعتبارين . الأول أن تصرفات المطلوب الحجر عليه صورية مطلقة فلم يترتب عليها خروج ماله من ملكة . والثاني أن هذه التصرفات بفرض أنها ليست صورية مطلقة فإنها تعتبر هبة في صورة عقد بيع إلى الزوجة الأولى للمطلوب الحجر عليه وأولاده منها . عدم صلاحية الاعتبار الأول لتقريره الصورية في غير مواجهة المتصرف إليها ولعدم صدور اقرار منها بصورية هذه التصرفات صورية مطلقة بحيث ينعدم كل أثر لها . عدم صلاحية الاعتبار الثاني لانبثاقه على تصور خاطيء . تأثر المحكمة بالاعتبارين السالف ذكرهما في وصف تصرفات المطلوب الحجر عليه وبالتالي في تكييف حاله . خطأ في القانون موجب لنقض القرار .
٣٧٠	٣١ أكتوبر ١٩٥٣	(٣) قضاء المحاكم السككية المدنية ١ - بيع . تأجيل نقل الملكية على استيفاء الثمن . جوازه . ٢ - تأمينات . امتياز البائع . هل هناك تلازم بين قيد الامتياز وبين تسجيل العقد . لا تلازم . ٣ - قانون الاصلاح الزراعي . تفسير المقصود منه . مدى الاعتداد بالتصرفات في تطبيق أحكامه . معنى ذلك هل لمصلحة الشهر العقاري الامتناع عن تسجيل عقد ثابت التاريخ قبل صدور ذلك القانون . انتفاء ذلك . ٤ - قانون الاصلاح الزراعي . ماهي الأراضي التي تعد بورا . ٥ - نظرية الظروف الطارئة . وهل تطبق في عقود البيع المؤجلة

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		التفويض ؟ هل يمد قانون الاصلاح الزراعى من بين هذه الظروف ؟ هل يجوز فسخ العقد .
		(٤) قضاء الضرائب
٣٧١	١٨ أكتوبر ١٩٥٣	١ - رأس المال . وجوب كونه حقيقيا ومستثمرا . ٢ - ثروة الممول . عدم اعتبارها ضمن رأس المال . ٣ - وجوه صرف رأس المال . لا يعتد بها في اعتباره كذلك إلا إذا تعرض لمخاطر نشاط الشركة وربحها . ٤ - عدم اندماج الأراضى والمباني والأوراق المالية في رأس المال . شرط اندماجها تخصصها للاستثمار .
٣٧٢	٢٢ نوفمبر ١٩٥٣	١ - التنازل عن المنشأة . وجوب تبليغ مصلحة الضرائب من طرفيه . جزاء عدم التبليغ . مسؤوليتهما متضامتين عن الضرائب السابقة على التنازل . ٢ - حق التنازل له في طلب بيان المستحق على المنشأة من مصلحة الضرائب . عدم رد المصلحة . الجزاء . براءة ذمة التنازل له عن الضرائب السابقة .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٣٧٣	٢٤ يناير ١٩٥٢	أوامر قاضى التحقيق . أوامر ذات صبغة قضائية . جائز استئنافها . أوامر بمعنى القرار الإدارى استئنافها . غير جائز .
٣٧٤	٢٨ أكتوبر ١٩٥٢	١ - الأمر بحفظ الأوراق . صدوره من النيابة بعد العمل بقانون الاجراءات الجنائية . الرجوع إلى هذا القانون ليتبين مدلوله طبيعة ما فصل فيه واستظهار ما إذا كان ما يجوز الطعن فيه أمام غرفة الاتهام . ٢ - حفظ الأوراق . صدور الأمر به من النيابة بعد انتهاء التحقيق بصفتها سلطة تحقيق . قيامه على وزن الأدلة وتقدير دلائل الاتهام هو في حقيقته أمر بالآوجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه أمام غرفة الاتهام . صحيح .
٣٧٥	٦ نوفمبر ١٩٥٢	أمر الحبس الصادر من النيابة بسلطتها الذاتية مده . وجوب عرض

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصفحة
الأوراق قبل انتهاء مدة الأربعة الأيام . اعتبار اليوم الأخير منها يوم عطلة رسمية لا يعتبر قوة قاهرة يمتد معها الميعاد . (٦) القضاء المستعجل			
مشاركة تحكيم . اختصاص القضاء المستعجل بنظر المنازعات الوقتية المتفرعة عن النزاع .	٥ ديسمبر ١٩٥١	٣٧٦	٨٥٣
١ - حراسة على أموال منقولة ، وحقوق شخصية . جوازها في الشركات .	٩ ديسمبر ١٩٥٣	٣٧٧	٨٥٧
٢ - محاولة أحد الورثة محو عناصر التركة . خطر موجب للحراسة			
٣ - تصرف صادر من المورث . وارث . عدم جواز الطعن . حالات الإيذاء ومرض الموت .			
٤ - عدم تقادم التصرف . معناه . بطلان التصرف . التفرقة بينه وبين عدم الاعتداد .			
٥ - اقرار المورث يتلقى العوض حججه على الوارث .			
١ - بروتستو عدم الدفع عدم الاعتداد به . القضاء المستعجل مختص .	٢٩ ديسمبر ١٩٥٣	٣٧٨	٨٥٩
٢ - الكميالة . تخلف أحد بياناتها الشكائية . جزاؤه .			
١ - التزامات . لا يجبر الملتزم على الوفاء بها كرها . ماهيتها ومداها .	٣٠ يناير ١٩٥٤	٣٧٩	٨٦١
٢ - نطاق اختصاص القضاء المستعجل في بحث المسائل الموضوعية .			
٣ - اختصاص القضاء المستعجل في الحكم بإعادة طالب إلى معهد الدراسة .			
(٧) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)			
مسؤولية مدنية . البضاعة التي تنقلها مصلحة السكة الحديد . ضمانها شرط تحديده . متى يكون أساسه أجره النقل . هل تعتبر تعريفه البضائع وبوليصة الشحن من عقود الإذعان	٢٣ ديسمبر ١٩٥١	٣٨٠	٨٦٥
١ - إيجار من الباطن . طبقا لقانون الإصلاح الزراعي . عدم جواز ذلك . علاقة المستأجر من الباطن بالمالك .	٣٠ سبتمبر ١٩٥٣	٣٨١	٨٦٨
٢ - حرية المالك في اختيار الإيجار النقدي أو طريق الزراعة عدم جواز ذلك للمستأجر .			
طالب نقل تليفون . تأخر المصلحة في ذلك . مسئوليتها . المحكمة	١٧ يناير ١٩٥٤	٣٨٢	٨٧٠

العدد السادس	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المختصة بنظر النزاع . طبيعة عقد الاشتراك في التليفون . عقد اذعان . شرط الاعفاء من المسؤولية . تقدير التعويض .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنج)
٣٨٣	١٩٥٣ ديسمبر ١٩	١ — بلاغ كاذب . دعواه . عن واقعة مضى عليها أربع سنوات ونصف قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية الجديد . سقوطها . تطبيقا للمادة ١٧ إجراءات .
		٢ — تعويض . عن فعل غير مشروع سقط بمضى أربع سنوات ونصف . سقوطها تطبيقا للمادة ١٧٢ مدني .
٨٨٩		بحث في حق الاطلاع على محاضر التحقيقات الجنائية والادارية والحصول على صور منها ومدى سلطة المحاكم في الامر بضمها للسيد الأستاذ عادل يونس المحامي العام لدى محكمة النقض .
٩٠٢		بحث مدى حجية الترخيص بحمل الأسلحة للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
٩٠٦		الدعوى الكيدية بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .
٩٢٠		بحث الدفع بالتجريد في القانون المدني الجديد للسيد الأستاذ عادل عجينة المحامي .
٩٢٦		بحث عقد التأمين في الشريعة الإسلامية في « ولاء الموالاة » في التشريع الإسلامي وقانون الميراث سنة ١٩٤٣ للسيد الأستاذ أحمد طه السنوسي المحامي .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

مادة ٢ — على وزراء التجارة والصناعة والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .
وصدر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ مرسوم بتنظيم بيع الصابون استناداً إلى المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش وقد عدل هذا المرسوم بالمرسوم الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ .

وقد أظهر التطبيق العملي لهذه التشريعات أوجه نقص استغلها بعض المستوردين وبعض أصحاب

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ .

مصانع الصابون للتهرب من احكامها . لذلك عملت وزارة التجارة والصناعة على سد هذا النقص في حماية الجمهور من هذا الغش باصدار تشريع موحد بدلا من التشريعات المتعددة السابقة . فأعدت هذه الوزارة مشروع مرسوم جديد لتنظيم صناعة وتجارة الصابون متضمنا الأحكام الضرورية الواردة في التشريعات السابقة مضافا إليها أوجه العلاج للنقص الذى كشفت عنه التجارب .

وقد بحث هذا التشريع الجديد بمعرفة لجنة فنية مثلت فيها المصالح الحكومية المختصة كما اشترك فيها المشتغلون بصناعة وتجارة الصابون من اصحاب المصانع والشركات .

وبصدور المرسوم الجديد فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ أصبح لا محل لبقاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق لالغاء القانون المشار اليه . وقد عرض المشروع على الجمعية العمومية لقسى الراى والتشريع بمجلس الدولة فأقرته بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرضه على مجلس الوزراء رجاء التفضل بالمرافقة عليه واصداره .

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤^(١)

بالغاء المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن
صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية فى مجارى المياه

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ بشأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية فى المجارى العمومية ،

وعلى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية فى مجارى المياه ،

وعلى ما اقره مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تلغى المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — يعاد العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه عدا الأحكام الخاصة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣ منه فلا تطبق إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والأشغال العمومية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعة في المجارى العمومية بعدم جواز صرف مياه المحال المذكورة في مواسير المجارى العمومية إلا بمقتضى ترخيص من مصلحة المجارى ، على أن يؤدى صاحب المحل رسماً سنوياً مقابل صرف كميات هذه المياه بسعر معين عن كل متر مكعب . ثم عدلت بعض أحكام هذا القانون بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ وقد صدرت بعض القرارات الوزارية المنفذة للقانون المذكور وظل هذا القانون معمولاً به حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية والصناعية في مجارى المياه وكان المقصود من القانون الأخير مواجهة الحالات التي لم يواجهها القانون الأول إذ أن القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ قصد إلى تنظيم تصريف مياه تلك المحال في مجارى المياه وعرف مجارى المياه في مادته الأولى وعددها على سبيل الحصر وهى نهر النيل والأخوار والرياحات والترع الرئيسية وفروعها الأصلية والثانوية والجنايبات والمساقى والقنوات وما فى حكمها والمصارف وفروعها الأصلية والثانوية والبرك والمستنقعات والحياض وغيرها من مجتمعات المياه .

ولا تشمل مجارى المياه المذكورة بطبيعة الحال مواسير المجارى العمومية وهو ما يدل على ان المشرع عند وضع القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ لم يرد التعرض للصرف فى تلك المواسير مكتفياً بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ الذى ينظمها .

واسكن ورد سبوا فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ النص على الغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ .

لذلك اقتضى الأمر اعداد مشروع قانون بالغاء المادة ١٣ المذكورة لاعادة العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ والقرارات الوزارية المنفذة له — كما نص على سريانه من تاريخ الغائه وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ وذلك ما عدا الأحكام الخاصة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٣ منه فلا يكون لها أثر رجعى ولا يعمل بها إلا من تاريخ العمل بهذا المشروع .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه والسير فى إجراءات استصداره .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود الإيجار الزراعية ،

وبعد أخذ رأي مجلس الدولة ،

وبناء على معارضة وزير العدل ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، تقديم طلبات جديدة إلى لجان الفصل في المنازعات الناشئة على امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية .

وتستمر اللجان المذكورة في نظر مرفع إليها قبل العمل بهذا القانون من منازعات حتى يتم الفصل فيها .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة رقم ٣٩ مكررا د ١ ، للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي وتنص هذه المادة الجديدة على امتداد عقود الإيجار المنوه عنها بها لسنة زراعية أخرى بنسبة نصف المساحة المؤجرة وعلى أن للمالك الحق في تجنيب المساحة المؤجرة طبقا للأوضاع المذكورة في المادة المشار إليها .

وقد صدر القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد هذه العقود .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ .

وبما أنه قد مضى وقت على بدء السنة الزراعية ولم يعد هناك معه ما يدعو إلى استمرار الترخيص بتقديم طلبات جديدة إلى هذه اللجان . لهذا رؤى وضع التشريع المرافق لتحقيق هذا الغرض .
ولما كانت بعض اللجان قد انتهت من نظر المنازعات المقدمة إليها فتعتبر هذه اللجان قد انتهت مهمتها ولم يعد هناك مبرر لقيامها . أما اللجان الأخرى فتستمر في نظر المنازعات المعروضة عليها حتى يفصل فيها وبذلك تنتهى مهمتها أيضاً .
وقد عرض المشروع على مجلس الدولة .
ويتشرف وزير العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد
المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣
و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ -
١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين الأولى والثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار
إليه ، النصان الآتيان :

« مادة ١ — لا يجوز لأي شخص أن يزرع من القطن في سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية ،
ما يزيد مساحته على :

أولاً — ٣٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في الوجه البحري .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ .

ثانياً — ٣٧٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في الوجه القبلي .
 مادة ٨ — استثناء من أحكام المادتين ١ و ٧ إذا لم تتجاوز الزيادة ٣,٣٪ في الوجه البحري و ٣٪ في الوجه القبلي من مجموع الأراضي التي في حيازة الزارع بعد استئصال ما يجب استئصاله منه طبقاً للمادة الثانية ، اعتبر التجاوز كأن لم يكن وأعفى الزارع أيضاً من نفقات تحقيق المساحة .
 مادة ٢ — على وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والعدل والداخلية ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

أبدت وزارة المالية والاقتصاد أنه كان لسياسة البيع التي استنتها الحكومة الحاضرة لمحصول القطن هذا العام واغلاق البورصة وما استتبع ذلك من منع المضاربة ومن ربط أسعار أقطاننا بالأسعار العالمية أثر واضح في زيادة الطلب وعودة الكثير من عملائنا إلى استعمال أقطاننا في مغازلهم بعد أن كانوا قد انصرفوا عنها .

وفي الوقت نفسه زاد الانقبال على الأقطان متوسطة الثيلة للاستعمال في المغازل المحلية التي يندر استهلاكها منها بحوالى ١,٥ مليون قنطار . وعلى هذا الأساس لن يتوفر للتصدير من هذا المحصول حوالى المليون قنطار علاوة على المخزون في أول الموسم .

ولما كان من غير المنظور زيادة الكمية المنتجة من الأقطان المتوسطة الثيلة في العام المقبل إذا استمر تحديد المساحة الحالية بما يهدد بحدوث مجاعة قطنية لعدم وجود مخزون من الأصناف المتوسطة الثيلة في البلاد مما يؤدي إلى انصراف العملاء الذين بذلت البلاد جهداً كبيراً في سبيل عودتهم إلى استعمال أقطاننا .

وبعد المداخلة مع وزارة المالية والاقتصاد استقر الرأي على زيادة المساحة التي تزرع قطننا في الوجه القبلي بمعدلها ٣٧٪ من جملة الحيازة علاوة على التجاوز المسموح به المنصوص عليه في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه لتصبح المساحة التي تجوز زراعتها بالوجه القبلي ٤٠٪ .

هذا إلى أن زراعة القطن من الزراعات التي تؤدي إلى زيادة الدخل الأهمي والتي تستوعب عدداً كبيراً من العمال في مراحل الإعداد والزراعة والجني والحلج والنقل والتسويق مما يفتح باباً للرزق لآلاف من العمال .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع هذا القانون مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل باستصداره .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٣
بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن
في سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٣ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة
١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٣ ، المشار إليه ، فقرة جديدة
بالنص الآتي :

« وتمنع زراعة قطن الزاجوراه بالوجه البحري » .

مادة ٢ - على وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والعدل والداخلية كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن واستمر
يتجدد سنوياً عدا سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ .

وقد روعي في إصدار هذا التشريع تحديد زراعة الأقطان الطويلة التيلة بقصد حفظ التوازن
المألوف بين أصناف القطن وصلاحية المعروض منها للطلب ولهذا قصرت زراعة هذه الأصناف على
المنطقة الشمالية من الوجه البحري باعتبارها أصح المناطق لإنتاج الأقطان الطويلة التيلة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ مكرر الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ .

وقد تبين للوزارة أن مناطق الزاجورة بالوجه البحرى من أصلح المناطق لزراعة القطن من رتبة جيزة ٣٠ والمنوفى إذ زاد متوسط انتاج الفدان من هذه المناطق من جيزة ٣٠ والمنوفى عن الزاجورة وأن فى منع زراعة القطن الزاجورة فى منطقة الدلتا مصلحة للزراع والدخل الأهلى فضلا عن منع امتداد عدوى البذور الهندية إلى الوجه البحرى .
لذلك اتجهت نية الوزارة إلى منع زراعة الزاجورة بالوجه البحرى .
وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون المرافق مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون الخاص بمجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمعدل بالقانونين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعدل الفقرة ٢ من المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٣ على الوجه الآتى :

مادة ٤٤ فقرة ٢ د معدلة ،

د (٢) ألا تقل سنه عن أربعين سنة لتولى وظيفة المستشار وتسع عشرة سنة للتعيين فى وظيفة المندوب المساعد .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

لما كانت المادة ٤٤ فقرة (٢) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ قد اشترطت فيمن يعين عضوا في مجلس الدولة أو في إحدى وظائفه الفنية توافر سنا معينة ، وكان التعيين في مثل هذه الوظائف مرجعه الصلاحية وسببه الكفاية والأقدمية ولا يصح أن يقف السن بعد ذلك عقبة في هذا السبيل أو حائلا دونه . وقد تبين فعلا أن تطبيق ذلك الشرط قد ترتب عليه وجود في شغل بعض الوظائف الحالية وتخطى بعض الموظفين الفنيين الذين تتوافر فيهم الأقدمية والكفاءة لمجرد استيفاء من يلونهم لشرط السن ، فقد أصبح الأمر داعيا لتعديل تلك المادة وكان ذلك السير الطبيعي للأمر بعد أن تم في تعديل سابق حذف السن المشترط للمندوب والنزول بسن المندوب المساعد إلى ١٩ سنة بدلا من ٢١ سنة وقد روى لذلك الاكتفاء بالابقاء على شرط السن الذي يجب توافره فيمن يولى وظيفة المستشار أو يعين في وظيفة المندوب المساعد .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بإجراءات تتعلق بعوائد جميع أبنية القطر المصري ذات الإيراد المعدل بالأمر العالي الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ وبالمرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

العقارات التي تتناولها الضريبة

مادة ١ — تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها ، وأيا كان الغرض

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض .

وفى تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر فى حكم العقارات المبنية الأراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة سواء أكانت ملحقه بالمباني أم مستقلة عنها ، مسورة أو غير مسورة مالم تكن هذه الأراضى مجاورة لمساكن العزب ومستعملة أجرا ناهيا خاصة لأهالى القرية .

كما تعتبر فى حكم العقارات المبنية التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر .

مادة ٢ — تسرى أحكام هذه الضريبة على المدن والبلاد التى صدرت بها أوامر عالية أو مراسيم بربط الضريبة عليها بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والميئنة فى الجدول المرافق لهذا القانون .

ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف إلى الجدول المرافق مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأى المجالس البلدية والقروية فى البلاد التى بها مجالس وبعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية بالنسبة إلى البلاد التى ليس بها مجالس .

الباب الثانى

حصر العقارات

مادة ٣ — تحصر العقارات المنصوص عليها فى المادة الأولى حصراً عاماً كل ثمانى سنوات ومع ذلك فيحصر فى كل سنة ما يأتى :

(أ) العقارات المستجدة .

(ب) الاجزاء التى أضيفت إلى عقارات سبق حصرها .

(ج) العقارات التى حدثت فى أجزائها أو فى بعضها تعديلات غيرت من معالمها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها الإيجارية تأثيراً محسوساً .

(د) العقارات والأراضى الفضاء المستقلة عنها التى زال عنها سبب الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢١ .

مادة ٤ — يقوم بحصر العقارات فى كل مديرية أو محافظة الموظفون الذين يندبون لذلك .

مادة ٥ — يجرى الحصر العام خلال السنتين الأخيرتين لكل فترة .

الباب الثالث

الاقارات

مادة ٦ — على كل مالك أو منتفع بعقار بما تنطبق عليه أحكام المادة ١ أن يقدم إلى القسم المالى بالمحافظة أو المديرية الواقع فى دائرتها العقار إقراراً كتابياً فى المواعيد الآتية :

(أ) فى حالة الحصر العام يقدم الاقرار فى النصف الثانى من السنة السابقة للتقدير العام عن كل من العقارات التى يملكها أو ينتفع بها .

(ب) في حالات الحصر السنوى المنصوص عليها في المادة ٣ يقدم الإقرار قبل نهاية شهر أكتوبر من كل سنة عن كل ما حدث خلال السنة لغاية شهر أكتوبر أما ما يستجد في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة فيجب تقديم إقرار عنه قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها .

ويقع عبء تقديم الأقرار عن العقارات المملوكة لناقص الأهلية أو لغائب أو لشخص اعتبارى على من يمثله قانونا وعلى ناظر الوقف عن العقارات الموقوفة .

مادة ٧ - يجب أن يكون الإقرار مشتملا على اسم المدينة أو البلدة أو القسم أو المركز والشارع ورقم العقار وعدد الأدوار وعدد المساكن في كل دور ومحتويات كل مسكن واسم المستأجر والإيجار الفعلى له ونوع استغلاله كما يجب أن يتضمن الأقرار عنوان مقدمه .

ولا يعنى من تقديم الإقرار أصحاب العقارات أو أصحاب حق الانتفاع عليها إذا سبق لموظفى الحصر والتقدير أن قاموا بإثبات تلك العقارات بدفاترهم أو كانت معفاة من الضريبة طبقا للبادة ٢١ . فإذا تضمن الأقرار بيانات غير صحيحة ألزم مقدمه بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة المقررة أو المعفى منها عن سنة كاملة كما يلزم أيضا بمثل هذه الغرامة إذا لم يقدم الإقرار فى الميعاد .

مادة ٨ - للبالك أو المنتفع المكلف بأداء الغرامة المقررة طبقا للبادة ٧ أن يتظلم إلى مدير عام مصلحة الأموال المقررة فى خلال تسعين يوما من تاريخ تكليفه بالأداء ويكون قرار المدير العام فى التظلم نهائيا .

الباب الرابع

وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٩ - تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات التى تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة ١٣ .

ويراعى فى تقدير القيمة الإيجارية للعقار جميع العوامل التى تؤدى إلى تحديدها وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها إذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة .

مادة ١٠ - تقدر القيمة الإيجارية للصانع والمعامل على أساس الأجرة السنوية المتفق عليها للأراضى والمباني إذا كان العقد شاملا لأرض ومباني المصنع أو المعمل كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة وإلا قدر الإيجار السنوى على أساس ٨ ٪ من قيمة ثمنه أرضا ومبان .

مادة ١١ - تقدر القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣ تقديرا عاما كل ثمانى سنوات ويعاد التقدير خلال الستين الأخيرتين لكل فترة .

كذا تقدير القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية وأجزائها المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣ فى الثلاثة شهور الأخيرة من سنة حدوثها ويعمل بهذا التقدير من أول السنة التالية إلى نهاية مدة الثمانى سنوات المقررة للتقدير العام .

مادة ١٢ - يكون سعر الضريبة عشرة في المائة من القيمة الايجارية السنوية بعد استبعاد ٢٠ ٪ (عشرين في المائة) من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة .

الباب الخامس

تقدير القيمة الايجارية

مادة ١٣ - يتولى تقدير القيمة الايجارية في كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أربعة اعضاء اثنين منهم من موظفي الحكومة وتكون الرئاسة لأحدهما وإثنان من بين مالكي العقارات المبنية بالمدينة أو القسم أو البلد التي يتم فيها التقدير يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه عنه في ذلك من بين الملاك الذين يؤدون ضريبة مباني لا تقل عن ثلاثة جنيهات في العام .

وإذا امتنع أحد العضوين المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر تقبله اللجنة اعتبر مستقيلا .

وعند خلو مركز أحد الأعضاء من الملاك المعينين لأي سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه عنه وذلك للبدء الباقية أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشروط .

ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .

مادة ١٤ - يعان وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه عنه في ذلك على إتمام التقديرات في الجريدة الرسمية وتعلن صورة من الإعلان على باب المحافظة أو المديرية وعلى أبواب أقسام البوليس والمراكز ومأموريات المالية السكائن بدائرتها العقارات وتكون الضريبة واجبة الأداء بمجرد حصول النشر كما يخطر كل محمول بعنوانه الموضح بالإقرار المنصوص عليه في المادة ٧ بمقدار الضريبة التي ربطت عليه وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية وذلك بالطريقة والأوضاع التي تعينها اللائحة التنفيذية ويصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٥ - للمولين والحكومة أن يتظلوا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر إتمام التقديرات في الجريدة الرسمية مع تقديم أسباب التظلم .

فإذا كان التظلم مقدما من الممول وجب أن يكون مرافقا له القسيمة الدالة على أداء آخر قسط مستحق وتأمين قدره ٥ ٪ من الضريبة المقدم في شأنها المعارضة مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على ألا يقل التأمين عن ٥٠ قرشا وإلا سقط الحق في طلب المعارضة ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة الايجارية المقررة وعلى أن يخطر المتظلم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع .

مادة ١٦ - يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يؤلف من ثلاثة من موظفي الحكومة يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه عنه في ذلك ومن ثلاثة من كبار ملاك المباني بالمدينة أو

البلد الذى ينظر المجلس فى التظلمات الخاصة به ممن يدفعون ضريبة مبانى لا تقل عن ثلاثة جنيهات فى السنة يمينهم وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه لمدة سنتين ، وتكون الرئاسة لعضو من الموظفين لا تقل درجة وظيفته عن الدرجة الثالثة .

وإذا امتنع أحد الأعضاء المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلاً .

وعند خلو مركز أحد الأعضاء من الملاك المعينين لأى سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه عنه وذلك للدة الباقية أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى .

ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة التقدير ومجلس المراجعة .

مادة ١٧ — يكون مقر المجلس فى المحافظة أو عاصمة المديرية مالم يقرر رئيسه عقده فى مقر المركز الكائنة فى دائرته العقارات المطلوب الفصل فى التظلمات المقدمة فى شأنها .

مادة ١٨ — يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أربعة من أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح رأى الذى يؤيده الرئيس .

مادة ١٩ — إذا لم يصدر قرار مجلس المراجعة فى مدة ستة أشهر من تاريخ تقديم المعارضة جاز للمعارض أن يؤدى الضريبة المقررة قبل التعديل إلى أن يصدر القرار .

مادة ٢٠ — تكون قرارات مجلس المراجعة نهائية .

الباب السادس

الإعفاءات

مادة ٢١ — تعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدى بالمجان أو بمقابل كمباني عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والإسعاف وإطفاء الحرائق والمذابح والحمامات والمغاسل العامة وماشابهها .

(ج) الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والسكناس والأديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين وكذلك الأبنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية وأبنية النوادى الرياضية المسجلة وفقاً للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيرى أو الاجتماعى أو الرياضى لهذه الجمعيات والنوادر ، أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكاً للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادر المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجىء المعدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجاناً بصرف النظر عن الدين أو الجنس . فإذا أعد جزء منها بأجر أو فقدت شروط التعميم استحققت الضريبة كاملة عليها كلها .

(هـ) دور السفارات والمفوضيات والقنصليات المملوكة للدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل للدور التي تملكها الحكومة لدى تلك الدول .

(و) العقارات التي لا يزيد صافي قيمتها الإيجارية السنوية على ثمانية عشرة جنيها بشرط ألا تزيد القيمة الإيجارية لجملة العقارات التي يملكها الممول أو له حق انتفاع عليها على هذا المبلغ .

(ز) العقارات المخصصة لمنفعة الأراضي الزراعية المحيطة بها كالات الري المعدة لري تلك الأراضي بدون أجر .

(ح) مباني العزب المقامة في الأراضي الزراعية والتي يسكنها مزارعو وعمال مالكي الأرض بغير أجر والتي تشغلها حاصلاتهم ومواشيهم بشرط ألا تتجاوز أجرة المبنى الواحد ثمانية عشرة جنيها في السنة .

(ط) الأحواش والمباني الواقعة في منطقة الجبانات بشرط عدم استعمالها للسكن المستمر .

الباب السابع

رفع الضريبة

مادة ٢٢ - ترفع الضريبة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا أصبح العقار معنى طبقا للمادة السابقة .

(ب) إذا خلا العقار كله أو جزء منه من السكن وبما يحتويه مدة ستة أشهر متوالية على الأقل ولم يتففع به في هذه المدة بأي وجه من أوجه الانتفاع .

(ج) إذا هدم العقار أو تخرب كلياً أو جزئياً إلى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه .

(د) إذا أصبحت الأرض الفضاء المستقلة عن العقارات المبنية غير مستغلة أو منتفع بها .

ويكون رفع الضريبة عن العقار أو عن الجزء الذي ينطبق عليه أحد البنود السابقة .

مادة ٢٣ - لا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا بناء على طلب صاحب الشأن وذلك من تاريخ تقديم الطلب لغاية التاريخ التي تزول فيه الأسباب الموجبة للرفع . ولا يقبل طلب الرفع إلا إذا كان مصحوباً بقسيمة دالة على أداء آخر قسط مستحق عن الضريبة وقت تقديم الطلب .

ولا يترتب على طلب الرفع وقف أداء الأقساط المستحقة مالم يمض على الطلب ستة أشهر دون الفصل فيه .

مادة ٢٤ - ترفع الضريبة بمقدار ما يدخل من العقار في المنفعة العامة اعتباراً من تاريخ الاستيلاء الفعلي بواسطة الجهة طالبة نزع الملكية .

الباب الثامن

التحصيل

مادة ٢٥ — تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهرى يناير ويوليه من كل سنة .

ويكون أداؤها فى مكاتب التحصيل الواقع فى دائرتها العقار التى يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

ويجوز تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإدارى عند عدم أدائها فى المواعيد المقررة لمكاتب التحصيل المعينة لذلك .

مادة ٢٦ — يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة بقدر الأجر المستحق عليهم بغير حاجة إلى إجراءات قضائية وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة التى تسلم اليهم كإيصال من المالك .

وأداء الأجرة ممجلا من المستأجر لا يعفيه من تضامنه مع المالك فى أداء الضريبة المطلوبة فيما زاد على أجرة ثلاثة أشهر وبشرط أن يكون الأداء بموجب مخالصة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة .

ويعتبر صاحب الأرض متضامنا مع صاحب المبانى فى أداء الضريبة المستحقة .

مادة ٢٧ — للحكومة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الإيجار والإيراد الخاص بالعقارات الميينة والأراضى الفضاء المستقلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المبانى والأراضى المقامة عليها أو الملحقة بها سواء أكانت هذه الأراضى ملكا لأصحاب المبانى أم لغيرهم .

الباب التاسع

أحكام وقتية ونظامية

مادة ٢٨ — يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقا للتقدير السنوى فى حدود أحكام هذا القانون إلى نهاية سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢٩ — يلغى الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المشار اليه كإلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٠ — على وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ .

صدر بقصر الجمهورية فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

نظم الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بالاجراءات التى تعلن بعوائد جميع أبلية القطر المصرى ذات الايراد المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ - أحكام الضريبة المفروضة على العقارات المبنية وما فى حكمها .

وقد كشف التطبيق العملى لهذا الأمر العالى خلال هذه الحقبة من الزمن عن غموض فى بعض أحكامه ونقض فى بعضها الآخر .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق متضمنا التعديلات الآتية :

الباب الأول

يبين الأمر العالى على سبيل الحصر أنواع الأمكنة التى تفرض عليها العوائد - ولما كان هذا التحديد قد يترتب عليه عدم خضوع بعض المباني إلى أحكام القانون لذلك أورد المشروع نصا هاما يشمل العقارات المبنية أيا كان الغرض الذى تستخدم فيه . وأيا كانت مادة بنائها - ليتدرج تحت هذا النص البيوت والذمبيات والمصانع والمعامل والواهورات والخوانيت والمحالج والمطاحن والمتاجر وما إلى ذلك ويدخل فى مواد البناء الحجر والطوب والخشب والزجاج وغيرها .

كما اعتبر فى حكم العقارات المبنية الأراضى الفضاء المستغلة والمستعملة سواء أكانت ملحقة بالمباني أو مستقلة عنها مسورة أو غير مسورة وبذلك تخرج الأراضى المزروعة لخضوعها لضريبة الأهلان . كما استثنت الأراضى الفضاء المجاورة لمساكن القرى والداخلة فى نطاق ضريبة العقارات المبنية المستعملة اجرا نا خاصة لأهالى القرية .

وكما اعتبر المشروع أيضا فى حكم العقارات المبنية التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة أو كان تركيبها مقابل نفع أو أجر .

وقد نصت المادة الثانية على عدم سريان أحكام هذه الضريبة إلا على المدن والبلاد التى صدرت بها أوامر عالية أو مراسيم بربط الضريبة عليها بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ والمدينة بالجدول المرافق للقانون الجديد .

كما أجاز لوزير المالية والاقتصاد أن يضيف إلى هذا الجدول مدنا أو بلادا جديدة بعد أخذ رأى المجالس ان وجدت وبعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية إذا لم يكن بالبلدة مجلس بلدى .

الباب الثانى

وقد نظم الباب الثانى حصر العقارات فنصت المادة الثالثة على أن تحصر العقارات المنصوص عليها فى المادة الأولى حصرا عام كل ثمانى سنوات أخذا بما جرى عليه العمل استنادا إلى ما تنقضى به المادة ٧ من الأمر العالى من أن يستمر تقرير اللجان ثابتا لمدة ثمانى سنوات ثم أوجبت أن يحصر فى كل سنة ما يأتى :

١ — العقارات المستجدة .

ب — الأجزاء التي أضيفت إلى عقارات سبق حصرها .

ج — العقارات التي حدثت في كل أجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت من معالمها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها التجارية تأثيرا محسوسا .

د — العقارات والأراضي الفضاء المستقلة التي زال عنها سبب الإعفاء المنصوص عليه في المادة .
كما نص في المشروع أن يقوم بحصر العقارات في كل مديرية أو محافظة موظفون يندبهم وزير المالية والاقتصاد أو من ينوب عنه في ذلك (المادة الرابعة) .

واستحدثت المادة الخامسة من المشروع حكما من مقتضاه أن يشرع في الحصر العام في السنتين الأخيرتين لكل فترة .

الباب الثالث

وقد خصص الباب الثالث للقرارات التي يلتزم بتقديمها أصحاب العقارات وأوجبت المادة ٦ على كل مالك أو منتفع بمقار تنطبق عليه أحكام المادة ١ أن يقدم إلى القسم المالي بالمديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها العقار لإقرارا كتابيا في مواعيد بينها وجعلت عبء تقديم الإقرار عن العقارات المملوكة لناقصي أهلية أو لغائب أو لشخص اعتباري على من يمثله قانونا وعلى ناظر الوقف عن العقارات الموقوفة .

وبينت المادة ٧ ما يجب أن يشتمل عليه الإقرار من بيانات وفرضت غرامة تعادل مثل الضريبة المقررة عن سنة كاملة إذا تضمن الإقرار بيانات غير صحيحة أو قدم بعد الميعاد .
وأجلت المادة ٨ لمن تفرض عليه غرامة طبقا للمادة ٧ أن يتظلم إلى مدير عام مصلحة الأموال المقررة خلال ٩٠ يوما من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون قرار المدير العام في التنظيم نهائيا .

الباب الرابع

ونظم الباب الرابع وعاء الضريبة وسعرها فقررت المادة ٩ فرض الضريبة على أساس القيمة التجارية السنوية للعقارات التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣ مع مراعاة جميع العوامل التي تؤدي إلى تحديد الأجرة وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها إذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة .

واختصت المادة ١٠ بيان ضريبة المصانع والمعامل وذلك على أساس الأجرة السنوية المتفق عليها إذا كان العقد شاملا للمصنع كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة وإلا قدر الإيجار السنوي على أساس ٨ ٪ من قيمة ثمنه أرضا ومبان .

وتشجعا للمصانع القائمة وإنشاء مصانع جديدة قد اغفل ادخال العدد والآلات الثابتة في تقدير ضريبة المعامل والمصانع رغم أن الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ كان يفرض هذه الضريبة في المادة الثالثة منه وإن مجلس الدولة رأى ضرورة العمل بهذا النص وعدم التعويل على

قرار مجلس النظار الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ القاضي بأن لا يدخل في تقدير أجر المعامل إلا قيمة أجر البناء من حيث هو بصرف النظر عن الآلات والعدد الموجودة فيه حتى ولو كانت ثابتة .

وينت المادة الحادية عشر المدة التي يستمر تقدير القيمة الايجارية خلالها سواء بالنسبة إلى العقارات التي تحصر حصرا عاما أو التي تحصر في كل سنة - كما قضت بعدم جواز تعديل التقدير خلال مدته إلا لأحد الأسباب المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٣ وهي حالات يترتب عليها تغيير في الايجار السنوى .

ويكون لصاحبه حق المعارضة في التقدير الذي يلعب به .

أما عن سعر الضريبة فقد بين الأمر العالى في المادة الأولى منه قيمة الضريبة على العقارات المبينة بجزء من اثني عشر من قيمة أجرته السنوية . ثم صدر أمر عال في ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ بعد موافقة الدول الأجنبية بزيادة الضريبة بمدينة القاهرة إلى عشرة في المائة وأجاز للحكومة تعميم هذه الزيادة في المدن الأخرى التي تباشر الحكومة فيها إنشاء مجار أو أعمال صحية مماثلة فيها بشرط أن يكون ذلك بأمر عال بعد موافقة الدول .

وبالرجوع إلى القوانين المعمول بها في بعض الدول الأجنبية وجد أن هذه الضريبة في تركيا ١٢٪ من صافي الايجار بعد استبعاد ٢٠٪ مقابل مصروفات الصيانة وفي رومانيا ١٠٪ (عدا ١٪ مقابل مصروفات تحصيل) وفي فرنسا ١٨٪ بعد استبعاد ٢٥٪ من القيمة الايجارية للبيوت و ٤٠٪ للصانع وذلك مقابل مصروفات الصيانة وفي ايطاليا ١٠٪ .

وقد نص في المشروع على جعل نسبة الضريبة ١٠٪ من القيمة الايجارية في جميع المدن والبنادر .

وقد يبدو لأول وهلة أن فرض الضريبة على العقارات المبينة بهذه النسبة يقل كثيرا عن نسبة ضريبة الأطنان الزراعية البالغة ١٤٪ غير أنه إذا روعي في تقدير الضريبتين استهلاك العقارات المبينة الذي لا يتوافر في الأراضي الزراعية لتبين أن الفرق بينهما معدوم .

هذا وقد روي أنه لا محل للفرقة التي أوردها الأمر بين المدن التي أنشأت الحكومة فيها مجارى وتلك التي لم تنشأ فيها فإن الضريبة في الحالتين تؤخذ على أساس قيمة الملك الايجارية وهذه القيمة تتأثر بالزيادة إذا اتصلت بالمجارى وبالتبعية لها تزداد الضريبة على هذا الملك عند تقديره أما الملك الذي لم اتصل أو ينتفع بالمجارى فتظل باقية على حالها .

وفي مدينة القاهرة عقارات كثيرة غير منتفعة بالمجارى ومع ذلك يؤدي أصحابها ١٠٪ من قيمة ايجارها . فمن العدل مساواتهم في الضريبة مع الملاك في المدن الأخرى .

وروي حذف ما أورده المادة ٢٥ من الأمر العالى وضم بمصروفات التحقيق التكميلية ومعاينات آل الخبرة وغير ذلك من الاجراءات التي يأمر بها مجلس المراجعة ضد من رفضت طلباتهم وذلك اكتماء برفع النسبة إلى ١٠٪ بجميع المدن والبلاد فضلا عن أن مجلس المراجعة يمثل عادة

في بعض الحالات التي يرى ضرورة معاينتها بنفسه وتحققها بمعرفة أو بمعرفة من يندبه من أعضائه للقيام بهذه المأمورية .

ولم يستعن مجلس المراجعة حتى الآن بآل الخبرة وليس من المعتاد في قوانين الضرائب العقارية أن يستعان فيها بآل الخبرة ما دام قد روعي في تكوين اللجان الابتدائية أو لجان الاستئناف تمثيل أصحاب العقارات المبنية .

وقضت المادة الرابعة من الأمر العالي بأن تقدير الأجرة يكون بمعرفة لجنة تؤلف في كل مدينة أو بندر أو قسم من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون لأحدهم الرئاسة . وله رأى مرجح ومن ثلاثة أعضاء ينتخبون من بين وبواسطة أصحاب الأملاك .

وقد روعي في المشروع أن يكون تشكيل لجنة التقدير من أربعة أعضاء اثنان منهم يمثلان الحكومة تكون لأحدهما الرئاسة واثنان من أرباب العقارات المبنية يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد وذلك بدلا من انتخابهما بواسطة أصحاب العقارات أنفسهم إذا روعي في تكوين هذه اللجان على النحو المتبع في تكوين لجان تقدير الأراضي الزراعية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ .

وليس في هذا الاجراء شيء يتعارض مع حقوق الملاك بعد أن اختير نصف أعضاء اللجنة من بينهم وما دام لكل منهم حق التظلم في تقدير اللجنة امام مجلس المراجعة - كما هو منصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من المشروع .

وقد نص أيضا على اعتبار العضو المعين من الملاك مستقيلا اذا امتنع عن الحضور ثلاث مرات متتالية من غير عذر تقبله اللجنة .

واشترطت المادة لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها ونصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .

وجعلت المادة ١٧ من المشروع مقر مجلس المراجعة بالمحافظة أو عاصمة المديرية بما يتفق مع ما قضت به المادة الخامسة من الأمر العالي وزادت عليها أنه يجوز لرئيس المجلس أن يعقد المجلس في مقر المركز السكائنة في دائرته العقارات المطلوبة الفصل فيه التظلمات المقدمة بشأنها .

وقد اشترط المشروع في المادة ٨ لصحة انعقاد المجلس حضور أربعة من أعضائه ونص على أن تصدر قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس .

واجازت المادة الثالثة والعشرون من الأمر العالي لصاحب الطلب ان يمتنع عن أداء الاقساط التي تستحق بعد انقضاء ثلاثة أشهر من وصول الطلب الى جهة الاختصاص الى أن يصدر القرار في طلبه .

وقد دل الاختبار على أن جميع مجالس المراجعة تكون مرهقة جدا عقب التقدير العام لبحث الطلبات التي تقدم اليها والتي يستغرق الفصل فيها مدة قد تطول إلى سنة أو أكثر مما يؤدي إلى إرهاق

الممولين بإداء الاقساط السابقة والاقساط الجديدة وقد يتعذر على كثير منهم اداؤها لضخامة مبالغها بما قد يترتب عليه توقيف الحجز الادارية والقضائية على منقولاتهم أو عقاراتهم ثم بيعها .

فنظم المشروع هذه الحالة بأن أطال المدة إلى ستة أشهر حتى تكون الطلبات الباقية من غير فصل قليلة ولأصحابها حيثئذ جواز أداء الضريبة المقررة قبل التعديل الى أن يفصل المجلس في طلباتهم . فلا يرهقون بعد الفصل في طلباتهم بالمطالبة باقساط كبيرة متجمعة فضلا عن أن مدة الستة أشهر هذه تنتهى مع آخر قسط . أما في حالة المباني الجديدة فيستمر المالك في دفع الضريبة المقررة إلى أن يصدر قرار بشأنها من مجلس المراجعة .

الباب السادس

وقد نص في المشروع على الحالات التي تعفى من الضريبة (مادة ٢١) وهي تنطبق على الحالات المعفاء لحكم الأمر العالى وما لحق به من أوامر أو قرارات عدا ما يأتى :

١ — جميع العقارات الخاصة بالمجالس البلدية كان قد أوقف تحصيل الضرائب عليها بناء على ما اشارت به وزارة المالية والاقتصاد ويرفع نهائيا من دقاتر الإيرادات ما يمضى على وقف تحصيله ثلاث سنوات . ثم رأى مجلس الدولة أخيرا إعفاء الأملاك المخصصة للمنفعة العامة سواء أ كانت هذه الخدمة تؤدي بالمجان أم بمقابل .

أما مجالس المديريات فأملأها المعدة مكاتب لادارتها فتعامل معاملة أملاك المجالس البلدية والمحلية والقروية وأما ما كان منها مستعملا معاهد علمية أو صحية فتعفى من الضريبة .

وقد نظم المشروع حالتى الاعفاء وربط الضريبة على عقارات هذه المجالس بأن نص فيه على اعفاء عقاراتها المخصصة لمكاتب ادارتها للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كما في عمليات المياه والانارة والمجارى والاسعاف واطفاء الحريق والمدابغ والحمامات والمغاسل وما شابهها .

٢ — دور القنصليات التي تكون ملكا للدول الأجنبية معفاة بحسب الأمر العالى من الضريبة إلا أنه اشترط في المشروع لاعفائها المعاملة بالمثل للدور التي تمتلكها الحكومة لدى تلك الدول وقد زيد على دور القنصليات دور السفرات والمفوضيات إذا لم يكن لها وجود حين صدر الأمر العالى .

٣ — مباني العزب تعفى من الضريبة طبقا لمشور المالية الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ إذا كانت للمالك الأرض ويسكنها فلاحو العزب ومستخدموها بغير أجر .

وقد روعى في المشروع أن تعفى من الضريبة مباني وبيوت اما كن العزب غير المؤجرة والمخصصة لمنفعة الأراضي الزراعية المحيطة بها والتي يشغلها زارعوا ومستخدموا العزبة وموظفيهم وأدواتهم الزراعية ومحصولاتهم إذا كانت صافي القيمة التجارية للبنى الواحد لا تزيد على ثمانية عشر جنيها في السنة .

٤ — الأحواش والمباني الواقعة في منطقة الجبانات غير المستعملة للسكنى المستمرة تعفى من الضريبة فإذا صادف وجود بعضها مشغولا بالمفروشات والاثاثات وغير مستعملة للسكنى تكون بموجب هذا المشروع معفاة من الضريبة اما ما يستعمل منها للسكنى المستمرة فتربط عليها الضريبة .

وأجاز الأمر العالى فى المادة العشرين لكل من ربطت عليه ضرائب بنوع الخطأ أو كتبت بها زيادة عن مقدارها الحقيقى ان يطلب تصحيح الخطأ أو رفع الزيادة .

ولما كان هذا الاجراء إداريا إذ أن الخطأ فى حالتيه المذكورتين واجب التصحيح فى أى وقت ينبه إليه صاحب العقار أو صاحب المنفعة فليس هناك ما يدعو إلى وضع نص خاص فى المشروع اكتفاء بالإشارة إلى ذلك فى اللائحة التنفيذية التى تلحق به .

لذلك أجازت هذه المادة رفع العوائد كلها أو خفضها إذا تخرب العقار كله أو جزء منه أو استمر كله أو جزء منه خاليا ستة أشهر على الأقل بشرط ألا يكون أصحاب العقار والمنفعة فيها انتفعوا به خلال المدة .

وقد نظم المشروع فى مادته الثانية والعشرين حالة الرفع بما يتضمن هذه الأسباب وأوضح حالة الخلو التى تستوجب رفع الضريبة بما لا يدعو إلى أى لبس فى تفسيرها فاشترط فيها ان يكون العقار خاليا مدة ستة أشهر على الأقل من السكن وما يحتويه كالمفروشات أو العدد أو الآلات أو غيرها ولم ينتفع به بأى وجه من أوجه الانتفاع خلال هذه المدة .

وقد أضاف المشروع إلى حالات الرفع حالة ما إذا أصبح العقار قابلا للاعفاء طبقا لما جاء فى المادة ٢١ من المشروع .

عين الأمر العالى فى مادته الثانية والعشرين موعد تقديم طلبات رفع العوائد بسبب تخرب العقار أو جزء منه أو اسبب خلوه من السكن بأن جعل هذا الموعد فى الشهر الذى يلي هذا التخريب أو نهاية الخلو فان لم تقدم الطلبات فى هذا الميعاد سقط الحق فى تقديمها .

ثم نص أيضا فى الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة منه على انه إذا لم يخبر أصحاب الأملاك أصحاب المنفعة فى النصف الأول من شهر نوفمبر من كل سنة بما هدم من الأبنية أو تخرب أو صار غير قابل لربط العوائد عليه - يسقط حقه فى طلب رفع العوائد عن هذه الأملاك فى السنة الأولى .

ويوجد بين المادتين المذكورتين تعارض ظاهر بالنسبة إلى طلبات التخرب إذ قضت المادة الثانية والعشرين منه بسقوط هذا الحق إذا لم يقدم الطلب فى الشهر الذى يلي التخرب بينما تقضى المادة التاسعة منه بسقوط هذا الحق إذا لم يقدم الطلب فى شهر نوفمبر من كل سنة .

وقد حدد المشروع فى المادة ٢٣ موعد رفع الضريبة فى جميع الحالات المنصوص عليها فى المادة الثانية والعشرين منه بأن جعل الرفع بناء على طلب صاحب الشأن ومن تاريخ تقديم الطلب على النحو الذى جاء فى قانون ضريبة الأطنان رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ فى المادة الحادية عشرة منه .

أما ما نص عليه الأمر العالى من تقديم الطلب فى الشهر الذى يلي نهاية الخلو فأمر يتطلب تحقيقات إدارية كثيرة والاستعانة فيها بشهادة الشهود والفصل فى هذا التحقيق يكون قائما على مجرد قرائن قد يتعارض بعضها مع بعض بما يتعذر معه الوقوف على الحقيقة وبالتبعية عدم امكان الفصل فى مثل هذه الطلبات الأمر الذى عاجله مشروع القانون على النحو الذى اسلفنا الإشارة إليه .

وقد أوجب المشروع أن يرافق كل طلب رفع ضريبة القسيمة الدالة على أداء القسط المستحق على العقار إلى وقت تقديم الطلب وذلك يتفق على ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من الأمر العالي . هذا ولا يوجد في الأمر العالي نص على ما يتبع نحو ضريبة العقارات التي تتداخل كلها أو بعضها في المنافع العامة واستمر العمل في رفع ضرائب هذه العقارات نسبيا لما تتبع في فوات ضرائب الأطنان . وقد روعي في المشروع أن يشتمل على مادة تنظم رفع الضريبة عن الجزء المتداخل في المنافع العامة وأن يكون الرفع من تاريخ الاستيلاء الفعلي .

الباب الثامن

وقد فصل الباب الثامن ما يتعلق بتحصيل الضريبة فقضى في المادة ٢٥ بأن تؤدي الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال خمسة عشر يوما الأولى من كل سنة وذلك بدلا من أربعة أقساط متساوية كما جاء في المادة ١٣ من الأمر العالي وتقليل عدد الأقساط في مصلحة كل من الحكومة والممول فهو يسر على الأولى التحصيل ويقلل من عدد الحجز الممكن توقيعها على الثاني ومن ثم يوفر عليه مصروفات اجراءاتها .

كما قضى بأن يكون أداء الضريبة في مكاتب التحصيل الواقع في دائرتها العقار والتي يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد ويجوز تحصيلها بطريق الحجز الإداري عند عدم أدائها في المواعيد المقررة لمكاتب التحصيل المعينة لذلك وهو ما قضت به المادة ١٤ من الأمر العالي .

وقد نص في المادة ٣٦ على أن يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة بقدر الاجرة المستحقة عليهم بغير حاجة إلى اجراءات قضائية وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة التي تسلم لإيهم كإيصال عن المالك وعلى أن أداء الاجرة معجلا من المستأجر لا يعفيه من تضامن مع المالك في أداء الضريبة المطلوبة إذا زاد على أجرة ثلاثة أشهر ويشترط أن يكون الأداء بموجب مخالصة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة كما استحدثت الفقرة الثالثة من هذه المادة حكما لم يكن بالمادة ١٦ من الأمر العالي المقابلة وهو اعتبار صاحب الأرض متضامنا مع صاحب المباني في أداء الضريبة المستحقة .

وقد تضمنت المادة ٢٧ من المشروع أن للحكومة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الأيجار والإيراد الخاص بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المباني والأراضي المقامة عليها أو الملحقة بها سواء كانت هذه الأراضي ملكا لأصحاب المباني أو لغيرهم وهو مماثل لما تنص عليه المادة ١٥ من الأمر العالي مع إضافة الأراضي المقامة عليها المباني الملحقة بها سواء كانت هذه الأراضي ملكا لأصحاب المباني أو لغيرهم .

الباب التاسع

ونصت المادة ٢٨ على أن يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقاً للتقدير السنوي في حدود أحكام هذا القانون إلى نهاية سنة ١٩٥٧ .

وقضت المادة ٢٩ بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .
 وخولت المادة ٣٠ لوزير المالية والاقتصاد إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون
 كما عينت بدء العمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ .
 وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة
 القانونية التى أقرها مجلس الدولة حتى إذا ما وافق عليه اتخذت الاجراءات اللازمة لاستصداره .

جدول عن بيان المدن والبنادر المربوطة بالعوائد

اسم المديرية أو المحافظة	اسم البندر
محافظة القاهرة	القاهرة
الاسكندرية	الاسكندرية
القنال	بور سعيد - الاسماعيلية - بور فؤاد
السويس	السويس
دمياط	دمياط
مديرية القليوبية	ينها - شبين القناطر - طوخ الملقى - قليوب - القناطر الخيرية - شبلنجة - شبرا الخيمة - بهنيم - الأميرية - دمنهور شبرا - مسطرد - قها - سنديون
الشرقية	الزقازيق - بليس - منيا القمح - فاقوس - هيا - الابراهيمية - أبو كبير - كفر صقر - مشتل السوق - أبو حماد .
الغربية	طنطا - المحلة الكبرى - سمند - زقى - كفر الزيات - شربين - طلخا - محلة مرحوم - رأس الخليج - بلقاس - صان الحجر - بسيون - محلة زياد .
الفؤادية	دسوق - كفر الشيخ - فوه - مطوبس - بيلا - بلطيم .
البحيرة	دمنهور - رشيد - المحمودية - كفر الدوار - أبوقير - أدكو - كوم حماده - الدلتجات - شبراخيت - النجيلة - ايتاى البارود - أبو حمص
الدقهلية	المنصورة - ميت غمر - المنزلة - فارسكور - السنبلوين - المطرية - أجا - دكرنس - كوم النور - منية سمند - اتميدة - الزرقا - صهرجت الكبرى - أوليلة - عزبة البرج - بشلا
المنوفية	شبين الكوم - منوف - الباجور - منشاة صبرى - تلا - أشمون - البتانون - بركة السبع وديا الكوم - سبك الضحاك - شنوان - الشهداء - ميت بره
الجيزة	الجيزة - حلوان - البدريش - العياط - الطالبة - الكوم الأخضر -

نزالة السمان - كفرة نصار - كفر طهر مص - طره - طره الأسمنت	
المعصرة - المعصرة المحطة - أوسيم - مزغونة - الحوامدية ومنا	
الأمير - غمازة الكبرى - الصف	
الفيوم - سنورس - ابشواي - المنيا - العدوه - طبار - العجمين -	مديرية الفيوم
أطسا - طاميه .	
بنى سويف - بيا - الواسطى - بوش - أشمنت - بليفا - الشنطور -	د بنى سويف
النويره - امناسية المدينة .	
المنيا - الفشن - بنى مزار - مغاغة - سمالوط - معصرة سمالوط -	د المنيا
الفكرية - البرجاية - شبرى - الفندة ونزالة النصارى - بنى صالح -	
تلت والقلية - صفانية - اقفس - دمشق - بنى عبيد - جريس -	
منشاة مطاي .	
أسيوط - أبو تيج - منفوط - ملوى - ديروط المحطة - النخيلة -	د أسيوط
صنبو - البدارى - أبوب - مير - ديروط الشريف - القوصية -	
ديرمواس - الساحل - تنده - الروضة .	
سوهاج - جرجا - طهطا - البلينا - أنخيم - طما - المنشاة المدمر	د جرجا
المراغة - أم ذومه - شندويل - أولاد حمزة - بلصفورة - مشطا -	
برديس .	
قنا - الأقصر - اسنا - قوص - نجع حمادى - فرشوط - نقاده	د قنا
دشنا - بهجوره - وابورات أرمنت .	
أسوان - كوم أمبو - ادفو	د أسوان

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة
بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٢٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بمد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائه ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة (ب) من البند ٩ من المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه النص الآتى :

« (ب) يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لوكيل الوزارة أو لمن ينييهما عنهما الإفراج عن البضائع والمنتجات التى تستورد بالمخالفة لأحكام الأمر سالف الذكر . »

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بمصر الجمهورية فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ١ من الفقرة (ب) من البند ٩ منها على أنه « يجوز لوزير المالية الإفراج عن البضائع والمنتجات التى تستورد بالمخالفة لأحكام الأمر المتقدم ذكره وهو الأمر رقم ٥٥٦ الخاص بحظر استيراد البضائع والمنتجات من أى بلد فى الخارج إلا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزارة المالية . » ورغبة فى التيسير قد روى إعطاء سلطة الإفراج عن البضائع المستوردة بالمخالفة لأحكام الأمر المذكور لوزير المالية والاقتصاد أو وكيل الوزارة المختص أو من ينييهما . وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بالصيغة التى ارتأها مجلس الدولة . وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه تمهيداً لإصداره .

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ١ أو بالمادتين ٥ و ٩ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه المواد الآتية :

مادة ١ — ويعني من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه ، ويرجع في تحديد رأس المال إلى مصلحة الضرائب ، .

مادة ٥ — يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أي فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دونها ، .

ويتعين قبل استعمال دفتر اليومية والجرد بأن تنمر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجاري .

فإذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر أن يقدمها إلى الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين .

كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجاري تقديم الدفترين المشار إليهما إلى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك ، .

مادة ٩ — يكون للوظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب والإدارة العامة للتركات ورؤساء مكاتب السجل التجاري أو من يقوم مقامهم ومفتشى إدارة التسجيل التجاري صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له ،

مادة ٢ — يعمل بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٤ .

مادة ٣ — على وزراء التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ونشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ونشر في الجريدة الرسمية في نفس التاريخ . وقد نص فيه على أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره . وعلى ذلك يصير العمل به من ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

إلا أنه قبل العمل بهذا القانون رؤى إدخال بعض التعديلات عليه بناء على ما تقدمت به بعض الهيئات والغرف التجارية والأفراد من ملاحظات بشأنه .

فبالنسبة للبادة الأولى - لوحظ وجود تعارض بين المادة التي تلزم التاجر الذي يزيد رأس ماله على ثلثمائة جنيه بامساك الدفاتر وبين المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل وهي التي تقصر الممولين الملزمين بتقديم إقرارات عن أرباحهم طبقا للسجلات والمستندات على من يتجاوز رأس ماله ألف جنيه وكان يستخدم عشرة عمال فأكثر أو من يزيد صافي ربحه السنوى على ستمائة جنيه .

لذلك - ولتخفيف العبء عن صغار التجار - رؤى إعفاء الذين لا يزيد رأس ماله على ألف جنيه من استخدام الدفاتر - كما رؤى الرجوع في تحديد رأس المال إلى مصلحة الضرائب بصفتها الجهة المختصة .

وبالنسبة للبادة الخامسة - لوحظ بالنسبة لهذه المادة أنه لا داعى لالزام التاجر بتقديم دفتره في آخر كل سنة مالية للتأشير عليهما بما يفيد انتهاء - حيث إن المطلوب من التاجر هو التأشير على الدفاتر بما يفيد انتهاء صفحاتها لا انتهاء السنة المالية - إذ قد يدوم الدفتر لدى التاجر عدة سنوات . لذلك رؤى حذف الفقرة الثالثة من المادة الخامسة وتعديل الفقرة الرابعة بما يوجب على التاجر تقديم دفاتره عند انتهاء صفحاتها للتأشير عليها قبل استعمال دفاتر جديدة .

كما حذفت الفقرة الأخيرة من هذه المادة وهي التي تنص على أن يكون التوقيع على الدفاتر بغير رسوم - إذ أنها تتعارض مع المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية التي تقضى بأن يحصل رسم قدره عشرون قرشا عند التأشير على أى دفتر من دفاتر التجار ما لم تزد صفحات الدفتر على أربعين ماذا زاد على ذلك كانت الرسوم ستون قرشا - فقد اتضح أنه في الإبقاء على هذه الفقرة تفويت للرسوم المقررة في هذا الشأن في حين أنه ليس في تحصيل هذه الرسوم إرهاب على انتجار خصوصا وأنه باصدار القانون بالتعديل المقترح لا تضرى أحكامه إلا على التجار الذين يزيد رأس ماله على ألف جنيه .

وبالنسبة للمادة ٩ رؤى أن يكون الموظفون الفنيون بمصلحة الضرائب ضمن الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام القانون . وترتب على هذا التعديل اشراك وزير المالية والاقتصاد في تنفيذ القانون .

وقد أضيفت مادة ثانية إلى المشروع تنص على ارجاء العمل بالقانون في مجموعه إلى أول يوليه سنة ١٩٥٤ حتى يتاح للادارات المختصة أن تتخذ الأهمية لمواجهة الاعباء التي سيلقيها تطبيق هذا القانون عليها . وقد رؤى أن يكون هذا الارجاء نافذا من التاريخ الذى كان معينا للعمل بالقانون الأصلى ولذلك نص في المادة الثالثة على أن يعمل بجميع التعديلات الواردة في المشروع بما في ذلك الارجاء من ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة رجاء أن يتفضل مجلس الوزراء بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإعفاء السندات التي أصدرها البنك العقاري الزراعى المصرى بضمان الحكومة لشراء الديون المضمونة برهن من المرتبة الثانية وما يليها من الضرائب عدا رسم الأيلولة على التركات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بالترخيص للحكومة فى أن تضمن السندات التي يصدرها البنك العقاري الزراعى المصرى بمقدار ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه (مليون وخمسمائة ألف جنيه) لشراء الديون المضمونة برهن من المرتبة الثانية وما يليها .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تعفى من جميع الضرائب ، فيما عدا رسم الأيلولة على التركات لفوائد وقيم استهلاك السندات التي أصدرها البنك العقاري الزراعى المصرى لشراء الديون المضمونة برهن من الدرجة الثانية وما يليها والتي ضمنتها الحكومة بالمرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه ، ولذلك من تاريخ إصدار هذه السندات .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٥ وافق مجلس الوزراء على أن يصدر البنك العقاري الزراعى المصرى سندات لشراء الديون العقارية المضبوطة برهون من المرتبة الثانية أو ما يليها على أطيان زراعية أو على أطيان زراعية ومبان .

وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بالترخيص للحكومة فى أن تضمن هذه السندات بمقدار ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

وفعلا أصدرت السندات المذكورة وبلغت قيمتها ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٣١ ٪ ونص فى هذه السندات على ما يأتى :

« تدفع الفوائد وقيمة السندات التى خرجت فى اقتراع الاستهلاك بلا أى خصم بسبب ضرائب أو رسوم أو حقوق مقررة أو تقرر فيما بعد من أى نوع كانت »

وقد أبلغ وزير المالية والاقتصاد البنك العقاري الزراعى بكتاب مؤرخ فى ١٤ إبريل سنة ١٩٣٦ أنه « على كل جال ستراعى الوزارة النص على اعفاء هذه السندات عند تقرير أية ضريبة على الأسهم والسندات » .

على أن الحكومة لم تتخذ أى إجراء تشريعى لأعمال ذلك الاعفاء بعد صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، ومن ثم طالبت مصلحة الضريبة بإداء ضريبة القيم المنقولة على إيرادات هذه السندات ، إستنادا إلى أنه ليس ثمة نص قانونى بإعفاء تلك السندات من الضريبة .

وبما أن هذه السندات ، قد استهلكت جميعها منذ سنة ١٩٥٠ وكان من الضرورى أن تحافظ الدولة على وعدا لحلة السندات ، ولما كان الإعفاء ينبغى أن يقرر بقانون . لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد ، احتراماً للوعد الذى قطعتة الحكومة على نفسها عند إصدار هذه السندات وتصحيحاً للوضع من الناحية القانونية ، استصدار تشريع ذى أثر رجبى بالإعفاء .

ولذلك أعدت المشروع المرافق — وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه والسير فى إجراءات استصداره .

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النصان الآتيان :
« مادة ٤ — يسرى حكم المادة السابقة على الاسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات
التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا تضمن عنوانها اسم شريك
أو أكثر .
أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مستمدا من غرضها ،
فيجب أن تتميز اسمائها أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجارى . »
مادة ٥ — يكون عنوان شركة التضامن اسما تجاريا لها ، وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير
تعديل إذا ضم شريك جديد لعضويتها .
ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وعنوان أو اسم الشركات ذات
المسؤولية المحدودة اسما تجاريا لها
مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به ابتداء من ١٦ فبراير
سنة ١٩٥٤ .
صدر بقصر الجمهورية في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاسماء التجارية ، وقد تعرضت أحكامه لأنواع
الشركات التي ورد بيانها في قانون التجارة وهي شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم
وشركات المساهمة .
وبطلب الأمر إدخال تعديل على المادتين ٤ و ٥ من القانون المذكور لتنظيم استخدام الاسماء
التجارية للشركات التي ذات المسؤولية المحدودة وهي الشركات التي استحدثها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة .
وتتشرف الوزارة بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانون المقترح بالصيغة التي ارتأها
مجلس الدولة وترجو الموافقة عليه تمهيدا لإصداره .

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى

باسم الأمة
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٢٢ مكررا إلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه
نصها الآتى :« مادة ٢٢ مكررا - تسرى أحكام هذا القانون على الشركات مهما كان غرضها التى تتخذ شكل
شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة » .مادة ٢ - يستبدل بالبند (٤) من المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه
النص الآتى :

« (٤) رسوم القيد والتأشير والمحور والمستخرجات والصور والاطلاع » .

مادة ٣ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به ابتداء من ١٦ فبراير

سنة ١٩٥٤ .

صدر بقصر الجمهورية فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ (٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى واقتصر تطبيق أحكامه على
التجار افراداً كانوا أو شركات ، وكان نتيجة ذلك عدم خضوع الشركات المدنية التى تتخذ شكل الشركات

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

التجارية وهي شركات المساهمة والتوصية بالأسهم لأحكامه لأن العبرة بطبيعة الأعمال التي تزاو لها الشركة وليس بالشكل الذي تتخذه .

وفي ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، ومن بين الأحكام التي استحدثتها أنه علق في بعض الحالات اعطاء الشخصية الاعتبارية للشركة - مهما كان غرضها - كما علق بدء مباشرة أعمالها على قيدها في السجل التجاري ، كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة التي تؤسس بمحرر رسمي (مادة ٥ من القانون) ، وبالنسبة للشركات الاجنبية التي لها فروع أو وكالة بمصر إذا كانت من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي لاتتخذ في مصر مركز إدارتها أو مركز نشاطها الرئيسي (مادة ٩١ من القانون) .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الشركات المدنية التي تتخذ شكل شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، قد ازداد عددها وازدادت أهميتها مع تقدم النهضة الاقتصادية في البلاد ، ومنها الشركات العقارية والشركات الزراعية وشركات البترول وشركات المناجم والمحاجر وغيرها من الشركات التي تستغل مصدرا من مصادر الثروة الطبيعية لجميعها يعتبرها القانون ذات صفة مدنية ولا تخضع لنظام القيد في السجل التجاري .

وترى الوزارة أن الصالح العام يتطلب حصر هذه الشركات جميعها والاشهار عنها لأغراض اقتصادية وإحصائية فضلا عن مصلحة المساهمين فيها والمتعاملين معها .

لذلك يتطلب الأمر إضافة نص إلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بمقتضاه تسري أحكامه على الشركات - مهما كان غرضها - إذا اتخذت شكل شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

كما يتطلب الأمر إدخال تعديل على المادة ٢١ من نفس القانون يجيز لوزير التجارة والصناعة تحديد رسم للاطلاع على مستندات السجل التجاري وهو أيضا من الأحكام التي استحدثها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وتتشرف الوزارة بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق بالصيغة التي ارتآها مجلس الدولة - وترجو الموافقة عليه تمهيدا لإصداره .

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن مد العمل بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالتحكيم في المنازعات بين الدولة والغير.

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين
المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء المعدل بالمرسوم بقانون
رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التحكيم في المنازعات بين الدولة والغير .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يمد العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التحكيم في المنازعات بين
الدولة والغير لمدة ستة أشهر أخرى تبدأ من ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (١١ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التحكيم في المنازعات بين الدولة والغير ونشر في
الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وقد رؤى توقيت العمل به لمدة ستة أشهر
من تاريخ نشره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وتحقيقاً للأهداف التي قصدها انشراح عند إصدار القانون المشار إليه وأهمها إعادة الثقة بين الشعب والحكومة والعمل على استقرار المعاملات وإنهاء هذه المنازعات من أيسر السبل فيثبت لكل ذي حق حقه في أقصر مدة في الوقت الذي يدعو الوطن فيه الجميع إلى المساهمة في إعادة بنائه بأموالهم ونشاطهم وجهودهم .

وبما أنه توجد عدة منازعات بين الدولة وبين الأفراد أو الشركات ولم يستقر رأى أولى الشأن فيها على أمر فضها عن طريق التحكيم .

وبما أنه من الخير للتنازعين أن تجدوا أمامهم فرصة فض منازعاتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ وذلك بمد العمل بأحكامه مدة ستة أشهر أخرى .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق ونصت مادته الأولى على مد العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التحكيم في المنازعات بين الدولة والغير لمدة ستة أشهر أخرى تبدأ من تاريخ إنتهاء العمل به وهو ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

ويأشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض المشروع على المجلس بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة حتى إذا ما رأى الموافقة عليه اتخذت الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمناجم والمحاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مادة ٦٩ - يجوز خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمهاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة أو أى فرد من الأفراد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

مادة ٧ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (١١ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

ترخص المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بقانون ، بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمهاجر إلى الهيئات والأفراد ، بشروط خاصة ، استثناء من أحكام القانون المذكور ، وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

والغرض من تقرير هذه الأحكام هو أن يتاح المجال لمعالجة الأحوال التي تقتضى المصلحة العامة بمعالجتها بغير تقيد بالشروط المقررة .

ولما كانت مدة السنة تنتهى في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ولا يزال لدى الوزارة من الحالات ما تقتضى المصلحة بمعالجته بغير تقيد بالأحكام المقررة ، ولا سيما أن الوزارة تلقت أخيراً عروضاً جديدة بالنظر وبأعمال تلك الرخصة الاستثنائية .

لذلك رأى مد مهلة السنة يجعلها خمسة عشر شهراً ، وقد أعدت الوزارة لهذا الغرض مشروع القانون المرافق .

وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة . ونرجو أن يفضل المجلس بالموافقة عليه واستصداره .

قرار وزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير
الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد
القومي وتنميته ،

وعلى قانون التجارة الأهلي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي ترغب في الانتفاع بالاعفاء
المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه أن تقدم إلى مدير عام
مصلحة الضرائب طلبا بذلك ، مصحوبا بالمستندات الآتية من صورتين .

(١) مرسوم لإنشاء الشركة المساهمة أو عقد تكوين شركة التوصية بالأسهم .

(٢) النظام الأساسي للشركة المساهمة والمستندات المثبتة لقيام الشركة باستيفاء الإجراءات
المنصوص عليها في المواد ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٨ من قانون التجارة الأهلي وتاريخ إجراءات
النشر وذلك بالنسبة لشركة التوصية بالأسهم .

(٣) بيان تفصيلي لأوجه النشاط الذي تقوم عليه الشركة وبرنامج تنفيذه .

(٤) الميزانية الافتتاحية شاملة أصول وخصوم الشركة عند تأسيسها .

مادة ٢ — على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بالقانون رقم
٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه والتي ترغب في الانتفاع بالإعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية منه
أن تقدم إلى مدير عام مصلحة الضرائب طلبا بذلك مصحوبا بالمستندات الآتية من صورتين .

(١) عقد تأسيس الشركة والتعديلات التي طرأت عليه .

(٢) بيان تفصيلي لأوجه النشاط الذي تقوم عليه الشركة .

(٣) بيان بقيمة الزيادة في رأسمالها وتاريخ تقريرها وتاريخ إتمام تسديدها مع شهادة بذلك من
أحد البنوك المعتمدة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧ الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ .

(٤) بيان تفصيلي بالانشاءات المستحدثة التي اعترفت الشركة إقامتها وقيمتها والغرض من إنشائها وبرنامج تنفيذها .

مادة ٣ — على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي ترغب في الانتفاع بالإعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه أن تقدم طلبا بذلك إلى مدير عام مصلحة الضرائب مصحوبا بالمستندات الآتية من صورتين .

(١) عقد تكوين الشركة والتعديلات الطارئة عليه .

(٢) بيان تفصيلي لأوجه النشاط الذي تقوم عليه الشركة .

مادة ٤ — على مدير عام مصلحة الضرائب أن يقدم الطلبات التي ترد إليه طبقا لأحكام المواد السابقة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشأ بمصلحة الضرائب سجل خاص لقيد الطلبات المنصوص عليها في المواد السابقة والقرارات الصادرة في شأنها .

مادة ٦ — على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي يصدر قرار باعفائها طبقا لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه أن تقدم مع الاقرار السنوي لأرباحها المنصوص عليه في المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه بيانا بقيمة أرباحها السنوية غير الموزعة .

مادة ٧ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

رصد نقابة المحامين

مارس
سنة ١٩٥٤

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
السابع

« كَاتِمُ الْعِلْمِ يَلْعَنُهُ كُلُّ شَيْءٍ ؛ حَتَّى الْخُوتُ فِي
الْبَحْرِ ، وَالطَّيْرُ فِي السَّمَاءِ » .
[رواه ابن الجوزى عن أبي سعيد]

جميع المخابرات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجسازى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤١	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٤	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
١	حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم السككية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم السككية (قضاء الجرح)
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجرح)
	بحث في قضاء التعويض في القانون الإداري المصري للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
	رد على بحث هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الذي انقضت فترة تجريبته المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون طبقا للبادة ٥٠٠ من قانون الاجراءات للسيد الأستاذ محمد أحمد الشريني المحامي العام .
	بحث مدى حق الخيار المخول للدعي المدني في قانون الاجراءات الجنائية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .
	قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها . ص ٢٤٥
	قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٢٤٧
	قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة . ص ٢٤٨
	قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة . ص ٢٥٠

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن
الغرف الصناعية . ص ٢٥٢

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٤ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٢٥٤

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الرسوم المقررة على الطلبات التي تقدم إلى اللجنة المختصة
بالفصل في المنازعات الناشئة عن مصادرة أموال أسرة محمد علي وأموال الأحزاب المنحلة
والأموال المصادرة من محكمة الثورة . ص ٢٥٥

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . ص ٢٥٨

قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتخفيض الرسوم عن عقود الرهن العقارية التي تعقد مع
البنك الصناعي . ص ٢٥٩

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية من الوزارات للنظر في المنازعات
الخاصة بالموظفين والمستخدمين . ص ٢٦٠

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ . ص ٢٦٥
قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية . ص ٢٦٦
قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ بنذب بعض موظفي إدارة قضايا الحكومة الفنيين للعمل بقسم
قضايا سلاح الحدود . ص ٢٦٨

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤
و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ . ص ٢٧٠

عبدلي عبد الشريد — حسن محمد العشماوي — نصيف زكي — احمد السادة
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

مارس
سنة ١٩٥٤

المحكمة

العدد الرابع
السنة الرابعة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٨٥

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه ونما من مضي ثلاثين يوما .

المبدأ القانوني

إن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي ، على ما جرى قضاء محكمة النقض ، الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه ونما من مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .
(القضية رقم ٨٢٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٦

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

استئناف . الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة . بيانها على ميل المعبر في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣٨٤

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . حكم إيداعه في الميعاد القانوني بمجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني . لا يكتفى في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني .

المبدأ القانوني

إن التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني . ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يمكن له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

(القضية رقم ٤٨٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إسماعيل المستشارين) .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية قديين في المادة ٤٠٢ / ٢ على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة ، وواضح من نص هذه الفقرة أن حق النيابة في الاستئناف لا يرد إلا إذا كانت النيابة قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهيات ولم يحكم بما طلبته ، أو حكم بالبراءة ، وما عدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز لها استئنافه . وإذن ففي كانت الدعوى العمومية قد رفعت من النيابة ضد المتهم لمحاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ، فإن هذا الحكم يكون قضاء بما طلبته النيابة في حدود المادة ٢١٨ من قانون العقوبات ، ويكون استئنافها له غير جائز قانونا .

(القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالي المستشارين)

٣٨٧

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

قانون . استئناف . استئناف قررت به النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات . لا يكون لصدور قانون الاجراءات الجنائية تأثير عليه .

المبدأ القانوني

متى كانت النيابة قد قررت باستئناف في

ظل قانون تحقيق الجنايات ، فإنه لا يكون لصدور قانون الإجراءات الجنائية تأثير على استئنافها الذي قررت به صحيحا حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات . فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ٤٠٢ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٣٨٨

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - حكم . سقوط كلمة منه لا يستقيم معناه إلا على أساس وجودها . سهو لا يؤثر في سلامته .
ب - تقرير التلخيص ثبت أن تقريراً تلى بالجلسة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت خلاف ذلك . لا تقبل المناقشة في ذلك .
ج - تقرير التلخيص . عدم توقيعه . لا يؤثر .

المبادئ القانونية

١ - إن سقوط كلمة الكاتب في الحكم لا يؤثر في سلامته مادام المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم إلا على أساس وجود هذه الكلمة .

٢ - إن ما أوجبه القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة . فإذا كان الثابت في

محضر الجلسة أن عضواً يمين تلاً التقرير وكان الطاعن لم يثبت خلاف ذلك فلا تقبل منه إثارة الجدل في هذا الصدد .

٣ - إن عدم التوقيع على تقرير التلخيص من القاضي الملخص لا يبطله .

(القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٣٨٩

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

استئناف . نقض . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة المحكوم بها دون أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع الآراء . نقضه فيما قضى به من تشديد .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة ثاني درجة قد شددت العقوبة على المتهم بالأمر بنشر الحكم الصادر بأدائه في جريمة غش ، دون أن تشير في حكمها إلى أن قضاءها بهذا التشديد كان باجماع الآراء طبقاً لنص المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن حكمها فيما يتعلق بهذا التشديد يكون باطلا لعدم اقترانه بالنص على صدوره باجماع الآراء ، ويحق لمحكمة النقض إعمالاً للقانون وتطبيقاً للمادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات نقض الحكم فيما قضى به من تشديد العقوبة

(القضية رقم ١٢٥٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٠

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

دفاع شرعى . اعتداء شخص على غيره . اعتداء آخر عليه . لا يلزم عن ذلك أن تكون حالة الدفاع الشرعى قائمة .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ولا في المنطق ما يحول دون أن يعتدى شخص على غيره وأن يعتدى عليه من آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما في حالة دفاع شرعى

(القضية رقم ١٢٥٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

٣٩١

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

رشوة . العمل . لا يشترط لاعتباره داخل في اختصاص الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . مثال

المبدأ القانوني

إن القساون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخل في اختصاص وظيفة المرتشى أن يكون هو وحده المختص بالقيام بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به . وإذن فإذا كان الحكم قد دان الطاعن بالرشوة لأنه بصفته موظفاً عمومياً (كونستابل من رجال الضبط القضائي) قد أخذ مبلغاً من النقود في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي

عملا من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص باخلاء سبيله وتسليمه للسيارة المضبوطة وتوجيه اجراءات الضبط في الدعوى إلى غاية مرسومة - هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

(القضية رقم ١٢٥٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٣٩٢

٣ فبراير سنة ١٩٥٣

اجراءات . حجز المحكمة القضية للحكم . هي غير ملزمة باعادتها إلى المرافعة .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يلزم المحكمة باعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد أن أنسحت لطرف الخصومة في استيفاء دفاعهما

الحكم

« وحيث إن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين أسس قضاءه في الدعوى المدنية وتقدير قيمة التعويض الذي يستحقه على عدم وقوع أى ضرر مادي نتيجة للجريمة التي دين بها المطعون ضده ثم الهبوط بقيمة التعويض وقصره على الضرر الأدبي بمقولة انعدام الصلة بين الجريمة وبين قطع المرتب الشهري الذي كان يتقاضاه من جلالة الملك ابن السعود وزعماء بأنه قد انحرف وشط به القلم في بعض مواضع الكتاب فذكر عبارات قد يكون فيها ما يصح اعتباره مساسا أو طعنا في الأديان والمتدينين جميعاً ، ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح لأن الثابت من وقائع الدعوى

أن المطعون ضده دأب على الحملة ضد الطاعن بما كان سببا في قطع المرتب الذي كان مقررا له من الملك ابن السعود وقد نشر المطعون ضده نفسه في مجلته بما يفيد أن قطع المرتب كان بسبب تلك الحملة ، كذلك انطوى الحكم في صدد التدليل على الشطط والانحراف على مالا سند له من الكتاب إذ نسب إلى الطاعن أنه ذكر في أكثر من موضع أنه ينبغي لمواجهة الحالة الحاضرة والسير مع المدنية الحديثة لتحرر شيئا ما من الالتزامات التي تفرضها الأديان على البشر وخص بالذكر الدين الاسلامي ناعيا عليه أن المتزمتين فيه هم السبب في تأخرهم عن مسايرة الأمم الحديثة في حضارتها ومدنيتها مع أن العبارة التي أوردها الحكم في هذا الصدد لم ترد بالكتاب على هذه الصورة ، بل أن المؤلف نادى في غير موضع منه بأن مبادئ الدين الاسلام السامية هي أرقى ما وصل اليه العقل البشري وأنه ينهض بمتعنيه إلى قمة التقدم وذروة المجد لو أنهم فهموه وطبقوا مبادئه وتعاليمه تطبيقا صحيحا ولكنهم فهموه فهما فاسدا فانغمسوا في الضلالة وتردوا في هوة الانحطاط وهذا الذي قاله الطاعن في مؤلفه ليس فيه طعن على الدين بل على العكس فيه إشادة وتمجيد . هذا الى خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من الطعن في المتزمتين هو طعن في الدين نفسه مع أن المؤلف لم يقصد إلى ذلك بل استهدف الإصلاح والتقويم وإذا كان قد أخذ على المتزمتين جمودهم الذي قعد بهم عن اللحاق بركب الحضارة فانما هو ينمى عليهم عدم فهمهم للدين على الوجه الصحيح والعجز عن التوفيق بينه وبين مطالب الحياة ، ويضيف الطاعن أن الحكم جاء مشوبا بالتخاذل إذ ينينا يقرر بانعدام رابطة السببية بين الجريمة وقطع المرتب إذ به يقرر في موضع آخر أن الجريمة قد ترتب

كان ما تقدم ، كان فيما أورده الحكم من أسباب يتضمن الرد على باقى أوجه دفاع الطاعن ولم يكن فى القانون ما يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد أن افسحت لطرفى الخصومة فى استيفاء دفاعهما - فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وإسماعيل مجدى ومصطفى فاضل المستشارين) .

٣٩٣

٣ فبراير سنة ١٩٥٣

زنا . الحكم بعدم قبول دعوى الزنا لانعدام الزواج بموجب حكم سابق صدوره من المحكمة الدينية طائفة الروم الأرثوذكس . صحيح .

المبدأ القانونى

إنه فيما عدا الطوائف التى نظمت مجلسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الأقباط الأرثوذكس ، والانجيليين الوطنيين والأرمن الكاثوليك ، وفيما عدا المسائل التى صدر تشريع خاص بتنظيمها أو باحالتها إلى المحاكم ، فإن مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق - تظل متروكة للهيئات الدينية التى عبر عنها الخط المايونى بأنها « ترى بمعرفة البطريرك ، والتى ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء فى هذه المسائل دون إشراف فعلى من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك

عليها تحقير الطاعن وسقوطه فى نظر الكافة ولا ريب أن ما قاله الحكم فى هذا الخصوص يؤدى إلى تحقيق الضرر الأدبى والمادى معا . هذا إلى قصور الحكم فى الرد على دفاع الطاعن من أن الهيئات الدينية والجماعات المنتمية إلى الدين الإسلامى لم تثر أى نقد على المؤلف بل على العكس فقد قرظه كثير من علماء الأزهر ، ولم يرد أيضاً على مادفع به من أنه على فرض أن هناك بعض الكتاب تقدوا مؤلفه فانهم لم يطاردوه كما فعل المطعون ضده تلك المطاردة التى تسبب عنها قطع المرتب ، وأخيراً يقول الطاعن إنه طلب إلى المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة بعد حجزها للحكم ليقدم أدلة جديدة تقطع بمسئولية المطعون ضده عن الضرر المادى إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الجريمة التى دان بها المطعون ضده وأقام الأدلة على ثبوت وقوعها منه وتوافر أركانها القانونية استطرد إلى استظهار ما قد يفهم من بعض العبارات التى وردت بمؤلف الطاعن واتخذ منها عنراً للمطعون ضده فى فهمها على الصورة التى أوردها الحكم لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المؤلف الذى قدمه الطاعن لهذه المحكمة أن من العبارات التى اشتمل عليها ما يبرر الاستخلاص الذى استخلصته محكمة الموضوع - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بانقطاع الصلة بين الضرر المادى الذى يطالب الطاعن بالتعويض عنه وبين الجريمة التى دين بها الطاعن على الأسباب المقبولة التى ذكرها ، وكان تقدير التعويض هو من المسائل التى يستقل قاضى الموضوع بتقديرها بما لا يقبل معه من الطاعن المجادلة فيما قضت به المحكمة من تعويض عن الضرر الأدبى - لما

الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ١٩٣٦ إذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضاً تلك الحال ضمناً بما كان ينص عليه من ضرورة تقدم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكي تعتمد بها بمرسوم . وإذن فالحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس يبطلان زواج المتهممة بالزنا من زوجها - الطاعن - والذي رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحاً ، ويكون الحكم المطعون فيه سليماً فيما انتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم المقول بحصولها فيه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءة المطعون ضدها من جريمة الزنا ورفض الدعوى المدنية تأسيساً على أن الزواج بين المدعى والمطعون ضدها الأولى غير قائم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه بنى قضاءه على أن الحكم الصادر من بطريركية الروم الأرثوذكس بالاسكندرية المنعقدة بهيئة استئنافية يبطلان الزواج الذي تم بين الطاعن والمطعون ضدها الأولى ، هذا الحكم قد صدر صحيحاً من هيئة مشكلة تشكيلاً قانونياً وأصبح نهائياً واجب الاحترام - مستنداً في ذلك إلى براءة صادرة من السلطان عبد الحميد بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ هجرية إلى بطريرك الروم الأرثوذكس باطلاق

السلطة له كاملة في تنظيم الفصل في كل ما يتعلق بأمور الزواج والطلاق وأن البطريرك الحال إعمالاً لهذه السلطة المخولة له قد أصدر منشوراً بالاشتراك مع المجمع المقدس تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٤٠ بتشكيل محاكم كنسية من الرهبان فقط للفصل في هذه الشؤون ، هذا الذي قاله الحكم غير سديد لأن الحكم المشار إليه الصادر يبطلان الزواج قد صدر من هيئة دينية بحته خلافاً لما نص عليه الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ من سلطان تركيا وهو الدستور الاساسي لتنظيم شؤون الرعايا المسيحيين وغير المسلمين ، فقد أوجب هذا الخط أن تكون الهيئات التي تفصل في هذه الشؤون مشكلة من هيئة تجمع بين رجال الدين وأعيان الطائفة ، ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فاستبقى العمل به بعد أن انفصلت مصر عن تركيا وتأيد هذا كله بما ورد من نصوص في مشروعى اللائحتين اللتين أعدتا من طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٢٨ ، ١٩٣٧ ولذا فإن حكم البطلان الصادر من البطريركية لا تكون له أية حجية . ذلك لأن الحكم الذي يصدر من جهة استئنافية لا يصلح سنداً في دعوى مطروحة أمام المحاكم إلا إذا انضج لها أنه صدر في حدود ولاية الجهة الاستئنافية التي أصدرته ، وأنها كانت مشكلة تشكيلاً صحيحاً وإلا فعلها أن تطرحه وهي بذلك لا تعتدى على اختصاص الجهة الأخرى بل هي تستعمل حقها في تقدير أدلة الدعوى المطروحة أمامها ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في القانون أيضاً حين قال بأن البطلان الذي قضى به ذلك الحكم له أثر رجعي ينسحب إلى وقت عقد الزواج ، ذلك لأن صدور ذلك الحكم لا يغير شيئاً من الحقائق الواقعية الثابتة وهي أن زواجا عقد وأنه أثمر طفلاً فإذا فقد الزواج شرطاً شكلياً

وهو في واقعة الدعوى موافقة البطريرك قبل عقده لوجود علاقة قرني بين الزوجين ، فان هذا لا يعني أن يكون للبطلان أثر رجعي لما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على كيان الأسرة والعلاقة الزوجية ، فالبطلان الذي يلحق العقد إن صح إنما هو بطلان نسبي لا يكون له أثر إلا من تاريخ الحكم ولما كانت واقعة الزنا قد وقعت قبل صدور الحكم ببطلان الزواج فانها تكون قد وقعت والزوجية قائمة بما يتحقق معه وقوع الجريمة وبالتالي استحقاق الطاعن للتعويض .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت من النيابة العامة على
و بتهمة ارتكابهما جريمة الزنا حالة كون الأولى متزوجة من
... .. فدافع المتهمان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير إذن زوج لأن الزواج الذي عقد بين وبين المتهم الأولى وقع باطلا ، وقد قضى ببطلانه بحكم نهائي من المحكمة البطريركية للروم الأرثوذكس التي يتبعها الطرفان في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقدمتا صورة رسمية من الحكم المشار اليه جاء فيها ان المحكمة حكمت ببطلان الزواج الذي تم بين المتهم الأولى وبين المدعى بالحق المدني بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقدر المدعى بالحق المدني «الطاعن» على هذا الدفع بأن الحكم الذي يستند اليه المتهمان صدر من هيئة كنسية مكونة من رجال الاكليروس وحدهم خلافا لما قضى به الخط الهمايوني الصادر من سلطان تركيا بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ من وجوب تشكيل المجالس المالية للطوائف غير الإسلامية من دينيين علمانيين وان طائفة الروم الأرثوذكس تنفيذا لذلك الخط قد وضعت لائحة

في سنة ١٩٢٨ نظمت بها محاكمها الكنسية ثم وضعت لائحة اخرى في سنة ١٩٣٧ على هذا الأساس ، كما استند المدعى بالحق المدني إلى صورة غير رسمية من كتاب قال إن المستشار الملكي لوزارة الداخلية أرسله إلى محافظ الإسكندرية في سنة ١٩٤١ قال فيه إن قانون الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية الذي صدر في سنة ١٩٣٦ كان قد فرض على تلك الطوائف أن تقدم لوائح مجالسها المالية لاعتمادها بمرسوم ، فقدمت طائفة الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٣٨ مجموعة شملت اجراءات تشكيل المجالس المالية ، كما نظمت أمور الزواج والطلاق ، ولكن بالنظر إلى عدم تقديم ذلك القانون للبرلمان لم يعد محل لطلب البطريرك خاتمة اعتماد لوائحها وأنه يكفي أن وزارة الداخلية قد أخذت علما بلوائح الاجراءات المشار إليها ، كما قال إن اللوائح التي سبق للحكومة أن اعتمدها قد جعلت ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لمجالس مكونة من أعضاء دينيين وأعضاء مدنيين ، ولم يرد إطلاقا في أية لائحة من تلك اللوائح ما يخالف ذلك ، ولذا فان محكمة الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس يجب أن تكون مشكلة من رئيس ديني ومن قاضيين وإلا فان التشكيل المخالف لذلك لا يكون معترفا به — وقد قضت المحكمة الجزئية برفض الدفع وبقبول الدعوى استنادا إلى الحجج السالفة الذكر وبعد أن نظرت الموضوع قضت فيه بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة ، فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني والمحكمة الاستئنافية أصدرت بعد ذلك الحكم المطعون فيه الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبتأييد الحكم الصادر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، وأسست حكما على أن

الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ بتنظيم شؤون الطوائف غير الإسلامية في بلاد السلطنة العثمانية إذ أشار إلى مجالس مشكلة من دينيين وعلمانيين فانما كان ذلك بصدد تنظيم المجالس التي تختص بنظر المصالح المالية أما مسائل الزواج والطلاق فانها تركت للرؤساء الدينيين ولذا فان الحكم الصادر من المحكمة الكنيسية ببطالان الزواج يكون صادرا من هيئة ذات ولاية للقضاء في الشأن الذي صدر فيه ويتعين لذلك اعتباره حجة بما قضى به ، ولما كانت أحكام البطلان مقررة للحقوق وايسر منشئة لها ، فان الحكم ببطالان الزواج يستند إلى يوم عقده أو على الأقل إلى يوم رفع الدعوى فتكون الزوجية على أى حال غير قائمة في تاريخ الواقعة المسندة إلى المتهمين وتكون شكوى الزوج اللازمة لرفع الدعوى في جريمة الزنا غير قائمة لحصولها من غير زوج كما تكون الجريمة ذاتها غير متوافرة إذ أنها لا تقوم إلا إذا كان هناك زواج أى أن التهمة ذاتها لا يكون لها أساس ما دام الزواج منعما في اليوم المقول بحصول الواقعة فيه .

« وحيث إن ولاية القضاء للطوائف غير الإسلامية في سائر أقطار السلطنة العثمانية كانت منذ الفتح العثماني للقسطنطينية متروكة للهيئات الدينية لتلك الطوائف دون تدخل أو إشراف من سلطات الدولة ، فكانت الهيئات الدينية تباشر وظيفة القضاء لا في مسائل الأحوال الشخصية وحدها بل وفي سائر الشؤون المدنية والجنائية فلما عمت الشكوى من الفوضى الناشئة من ذلك ومن تعدد جهات القضاء واستبداد كل منها بأمور طائفتها مع تشابك المصالح المختلفة إلى جانب انعدام التنظيم الذي يرسم طريق التقاضى فضلا

عن الجهل بالقوانين ذاتها التي تطبقها تلك الهيئات في أغلب الأحوال أخذت الدولة في منتصف القرن التاسع عشر تهتم بتنظيم شؤون تلك الطوائف فأصدرت في فبراير سنة ١٨٥٦ الوثيقة المعروفة بالخط الهمايوني والتي تعتبر دستورا لعلاقة تلك الطوائف في سائر شؤونها بالدولة العثمانية وعلى الأخص في الشؤون القضائية وقد بدأت تلك الوثيقة بالتحدث عن الامتيازات السابق إعطاؤها للطوائف غير الإسلامية وما يقتضى الحال إدخاله من الاصلاحات التي اقتضاها ذلك الوقت وأثار التمدن والمعارف المكتسبة ، ثم أشارت إلى اصلاح انتخاب البطارقة وتخصيص إيرادات معينة لهم وللرهبان ورؤساء الجماعات ثم قالت : « وتحال إدارة المصالح المالية المختصة بحماية باقي التبعة المسيحيين غير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراد سكسته إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العيادات ولا في باقي محلاتهم كالمسكاتب والمستشفيات . . . » وبعد أن تحدثت عن تأمين حرية الشعائر الدينية ومساواة الرعايا غير المسلمين مع باقي الرعايا في الطوائف وفي التعلم قال : « أما جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد بين طرفي هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود .. أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغى أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالى وقاضى البلدة في مجالس الايالات ... وأما الدعاوى الخاصة

هذه المحاكم لا تختص بنظر مسائل الأحوال الشخصية كما نصت المادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية على أنه ليس لها أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا في مسائل الأنكحة ولا ما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغير مما يتعلق بالأحوال الشخصية، كما أن الحكومة المصرية قد أصدرت في سنة ١٨٨٣ أول لائحة لتنظيم مجلس الأقباط الأرثوذكس، ثم أصدرت بعدئذ لائحة لتنظيم مجالس الانجيليين الوطنيين في سنة ١٩٠٢ ولائحة لمجالس الأرمن الكاثوليك في سنة ١٩٠٥ وقد نظمت هذه اللوائح الثلاث تشكيل المحاكم التي تنظر مسائل الأحوال الشخصية. أما باقي الطوائف فلم يصدر تشريع ينظم شؤون مجالسها وظال الحال على ما كان عليه إلى أن انفصلت مصر عن تركيا إثر نشوب الحرب العالمية الأولى فصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ينص على أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الإقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق منذ زوال السيادة العثمانية. وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هي الهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والفرامانات العثمانية، وبمقتضى هذا القانون أصبحت السلطة القضائية التي كانت تباشرها تلك الهيئات في مسائل الأحوال الشخصية تستمد ولايتها من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ولكنها لا تزال محتفظة بأنظمتها السابقة من حيث تشكيلها واختصاصاتها إلى الفرامانات والبراءات العثمانية وإلى العرف

مثل حقوق الإرثية بين شخصين من المسيحيين وباقي التبة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطررك أو الرؤساء والمجالس وينبغي تميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن... الخ، وبين من ذلك أن الخط الهايوني قد تحدث أولا عن مجلس تحال عليه إدارة المصالح المالية ثم تحدث بعدئذ عن الدعوى فقال إن التجارية منها والجنائية فيما بين المسلمين والمسيحيين وباقي التبة تحال إلى دواوين مختلطة وتسمع في جلسات علنية في مواجهة الخصوم والشهود وأن دعاوى الحقوق العادية ترى شرعا أو نظاما في مجالس الايالات ثم تحدث عن الدعوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية بين غير المسلمين فقال إنها ترى إذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطررك أو الرؤساء والمجالس. وقد ثار الجدل وقام النزاع حول الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية وقال البعض إن التعبير بالدعوى الخاصة ينصرف إلى هذه المسائل بصفة عامة وإن الحقوق الإرثية ولم ترد إلا على سبيل المثال مما يؤدي إلى ضرورة اتفاق الطرفين لكي يكون للهيئات الدينية اختصاص بنظر هذه المسائل فكانت المحاكم الشرعية تنظر في مسائل الزواج والطلاق بين غير المسلمين كلما رفع إليها النزاع غير أنه صدرت منشورات مختلفة من حكومة تركيا كما نص في براءات تعيين بعض البطاركة على اختصاص الهيئات الدينية وحدها بمسائل الأحوال الشخصية فيما بين أهل الملة الواحدة ثم صار التسليم من جانب الحكومة المصرية بذلك، ولذا فإنه وعندما أنشئت المحاكم المختلطة نصت المادة التاسعة من لائحتها على أن

متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهمايوني بأنها « ترى بمعرفة البطريرك ، والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعلي من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ لإسقاط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنا بما كان ينص عليه من ضرورة تقدم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكي تعتمد عليها الحكومة بمرسوم .

« وحيث إن كافة ما يثيره الطاعن في طعنه لا يجدى في تأييد دفعه بعدم الاختصاص المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ، ذلك بأن الخطاب الذي يقول بأن مستشار ملكي وزارة الداخلية أرسله إلى محافظة الإسكندرية سنة ١٩٤١ ليس فيه أى ادعاء بأن تشريعا قد صدر من الدولة ينظم شؤون القضاء في الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس ، بل هو على العكس من ذلك يشير إلى المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ السالف ذكره ويسلم بأنه كان ينظم تلك الشؤون وأنه قد سقط بعدم تقديمه للبرلمان ، كما أنه لا جدوى للاستناد إلى مشروع اللائحة المقول بتقديمها في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٣٨ مادام أنه لم يصدر تشريع أو مرسوم باعتمادها وما دام أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد خول الهيئات الدينية لتلك الطوائف أن تمارس السلطات القضائية التي كان معترفًا بها قبل زوال السيادة العثمانية إلى حين الإقرار على أمر آخر .

« وحيث إن ما يذهب إليه الطاعن من أن عبارة الخط الهمايوني التي تقول : « إن إدارة المصالح

الذي كان ساريا في الديار المصرية عند زوال السيادة العثمانية وذلك بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ذاته وقد استمر الحال على هذا الوضع من الاقتصار على تنظيم شؤون الطوائف الثلاث المشار إليها وترك شؤون باقيها لهيئاتها الدينية تتصرف فيها دون رقابة أو إشراف من الدولة إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ بترتيب محاكم الأحوال الشخصية للطوائف المليية لغير المسلمين وكان ينص في المادة الثالثة منه على أن يكون ترتيب هذه المحاكم بلائحة تعتمد عليها الحكومة ويصدر بها مرسوم يبين فيها تشكيل المحاكم المذكورة وكيفية تعيين من يلي القضاء فيها ودوائر اختصاص كل منها وقواعد المرافعات وطرق الطعن في الأحكام ، غير أن هذا المرسوم بقانون قد سقط بعدم تقديمه للبرلمان في اجتماعه التالي لصدوره فمادت الحال بالنسبة إلى محاكم الطوائف إلى ما كانت عليه من قديم فيما عدا بعض المسائل التي أخرجت من اختصاصها بإنشاء المجالس الحسبية ثم باخضاع الوصية لنظام المواريث باعتبارها من المسائل العينية — وبعدئذ صدر قانون نظام القضاء فأخرج في المادة الخامسة عشرة مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين من اختصاص المحاكم إلا ما ورد بشأنه قانون خاص أما بالنسبة لغير المصريين فقد نص في المادة ١٢ على اختصاص المحاكم بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية .

« وحيث إن الذي يخلص مما سبق بيانه هو أنه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم الطوائف الثلاث المشار إليها وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بحالتها إلى المحاكم فإن مسائل الأحوال الشخصية ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق — تظل

من أن هذا البطلان ينسحب على الأقل إلى تاريخ رفع الدعوى .

« وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه سليماً فيما انتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم المقول بحصولها فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٠٧ سنة ٢٢ في بالهيشة السابقة) .

٣٩٤

٤ فبراير سنة ١٩٥٣

إتلاف أموال ثابتة أو منقولة . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي في جريمة الإتلاف يتحقق متى تعمد الجاني إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل المشار إليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

(القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن محمود إسماعيل المستشارين) .

٣٩٥

٤ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - الرسوم الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . اجازته لموظفى ادارة رسم الانتاج . معاينة وتفتيش المامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، في أى وقت وبدون اجراءات سابقة .

الملية المختصة بحماية المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تحال لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها ، تنصرف إلى الشؤون القضائية بحيث توجب تشكيل محاكم الطوائف من دينيين وغير دينيين وإلا كان تشكيلها باطلا ، ذلك الجدل الذى يثيره الطاعن لا محل له ، لأن المجالس التى أشار الفرمان إلى تشكيلها من دينيين وعلمانيين لم ينظم تشكيلها فيه بل ترك ذلك لتنظيم لاحق وقد تبين مما سبق أنه لم يصدر قبل سنة ١٩١٥ ولا بعدما من الدولة المصرية تشريع فى شأن طائفة الروم الأرثوذكس أى أنه بفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من أن الفرمان قد اشترط تشكيل محاكم الأحوال الشخصية من دينيين وغير دينيين فإن هذا لا يصل إلى القول ببطلان الأحكام التى تصدر من المحاكم الدينية للملك الطائفة بحجة مخالفتها للخطأ الهايونى فإن المعول عليه فى شأن التشكيل ليس هو الفرمان وإنما ما صدر بعده وتنفيذا له من تشريعات فى شأن الطوائف ، وقد سبق القول بأن تشريعا لم يصدر بعد ينظم قضاء الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس ويوجب تشكيل محاكمها من دينيين وغير دينيين ولما كان الأصل فى أمور الطوائف غير الإسلامية أنها كانت من قديم متروكة لرؤسائها الدينيين فإنه لا يصح الاحتجاج بزوال اختصاصهم إلا فى حدود ما تصدر به التشريعات المشار إليها فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع ببطلان تشكيل محكمة الأحوال الشخصية التى صدر منها الحكم ببطلان زواج المتهمة الأولى من الطاعن على غير أساس .

أما ما يثيره الطاعن فى شأن أثر حكم البطلان على العقد فإن الحكم المطعون فيه صحيح فيما قضى

الكحول الصافي فيها ٩٠٪ ، فانه يكون من المتعين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على اذن بنقلها .

(القضية رقم ١١٨٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٩٦

٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - اعلان . بطلان ورقة التكليف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يتمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه .

ب - إجراءات . غرفة الاتهام . خطأ فى إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمان المتهم من تقديم مذكرة بدفاعه . دفعه بذلك أمام محكمة الجنايات منحه أجلا لاستيفاء دفاعه لا تأثير لذلك الخطأ على سلامة الحكم .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه فى الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه . وإذن فتى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بامر غرفة الاتهام الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلف بمقتضى هذا الإعلان

ب - الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر يشمل الكحول الصرف والـ وائل الكحولية الاخرى متى كانت كمية الكحول . الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات .

المبادئ القانونية

١ - إن المرسوم الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الاتاج أو الاستهلاك على الكحول لم يفرض قيودا معينة أو اجراءات سابقة على معاينة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، بل أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه لموظفى إدارة رسم الاتاج التابعة لمصلحة الجمارك - بصفتهم من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق احكامه - معاينة وتفتيش هذه الامكنة فى أى وقت وبدون اجراءات سابقة ، أما القيود المنصوص عليها فى الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة فانها بصريح النص إنما تشير إلى المحال المبينة بالفقرة الثالثة وهى المساكن والمحال الأخرى المشتبه فى أنه تجرى فيها خفية أية عملية من العمليات المشار اليها فى المادتين السادسة والسابعة .

٢ - إن الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر المنصوص عليه فى المادة ١٢ من المرسوم المذكور ، كما يشمل أيضا السوائل الكحولية الاخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات . وإذن فتى كانت الكمية التى نقلها المتهم من القاهرة إلى السويس هى مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول المحول نسبة

بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمامها دفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمامها وبطلان ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام ، فقررت ضم الدفيعين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفي هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفيعين وحكمت في موضوع التهمة - متى كان ذلك - فان المحكمة تكون قد قامت بما أوجبه هذه المادة وأجلت الدعوى لتمكين الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه ، وهي إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة ١٧٢ قد نصت على أن غرفة الاتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم ، مما يفاده أن كل ما خوله القانون للتهمة الذي يعلن للحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، وإذن فمتى كان أساس الطعن هو الإخلال بحق الطاعن في استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام لبطلان في إجراءات الحضور أمامها نشأ عنه بحرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ، وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا الدفع منحه

أجلاً لاستيفاء دفاعه ، وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات ، ولا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، متى كان ذلك فان الخطأ في إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

المحكمة

د حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه مشوب ببطلان الإجراءات والإخلال بحقه في الدفاع . ذلك لأن غرفة الاتهام أصدرت أمرها في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بإحالة إلى محكمة الجنايات فأعلنت النيابة بهذا الأمر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلفته بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥١ على خلاف ما تقتضي به المادتان ١٩٠ و ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إعلانه بأمر الإحالة في ميعاد ثلاثة أيام وتسليفه بالحضور أمام محكمة الجنايات قبل الجلسة بثمانية أيام وقد رتب المشرع ضمنا البطلان جزاء على الإخلال بهذين الميعادين وفضلاً عن ذلك فقد دفع ببطلان آخر في الإجراءات . ذلك أنه أعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها نظرت الدعوى في جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وأصدرت أمرها بالإحالة في غيبة الطاعن مع أن المادة ١٧٢ تنص على وجوب إعلانه

في ظرف ثلاثة أيام لتقديم مذكرته والحضور وقد ترتب على عدم إعلانه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ولا يقدر في هذا ما ذكرته محكمة الجنايات في حكمها من أنه أعلن جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ أمام غرفة الاتهام إذ أنه بعد هذا الإعلان أعلن مرة أخرى بالحضور أمام الاتهام جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ فجب هذا الإعلان الأخير الإعلان السابق .

د ومن حيث إن مبنى الوجه الأول بطلان في إجراءات التكليف بالحضور ، ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه إن الطاعن أعلن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر غرفة الاتهام الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ وكلف بمقتضى هذا الإعلان بالحضور أمام محكمة الجنايات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمامها دفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمامها وبطلان ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام فقررت ضم الدفيعين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفي هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفيعين وحكمت في موضوع التهمة وقالت في ردها على هذا الدفع د ومن ذلك يبين أنه لا ضرر على المتهم إذا انقضى أجل إعلانه لأكثر مما حدده القانون خصوصا وأن الشارع لم يرتب جزاء على مخالفة هذا الميعاد . أما نص المادة ٣٧٤ فإن علته أن يمنح المتهم مهلة كافية للاستعداد في الدعوى وليتمكن من تحضير دفاعه قبل الجلسة وقد أجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ فأتاححت بهذا التأجيل للمتهم فرصة كافية للاستعداد ومن ثم لا يكون له مصلحة في هذا الدفع . هذا ولما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة او

بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له ان يطلب تصحيح التكليف واستبعاد اى نقص فيه وإعطاء ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه . ولما كانت محكمة الجنايات قد قامت بما أوجبه هذه المادة وأجلت الدعوى من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ لتمكن الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه فانها لم تفعل ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ويكون هذا الوجه مردودا .

د ومن حيث إن محصل الوجه الثاني بطلان في إجراءات الحضور أمام غرفة الاتهام نشأ عنه حرمان الطاعن من تقديم مذكرة بدفاعه ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان الطاعن كان قد أحيل غيابيا لمحكمة جنايات الجيزة في ٤ ابريل سنة ١٩٥١ وتحدد لنظر الدعوى أمامها يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيها حضر الطاعن فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لدور مقبل لعرض المتهم على قاضى الاحالة وتحدد لنظر الدعوى أمامه يوم ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ولكن الطاعن طلب التأجيل للاطلاع فأجلت ليوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ونظراً لأن قانون الاجراءات الجنائية نفذ ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فقد أشر رئيس النيابة على غلاف الملف الخارجى في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتقديم الدعوى لغرفة الاتهام بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ثم أشر على نفس الغلاف الخارجى يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتعجيل نظرى الدعوى لجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وقد أعلن الطاعن بالحضور أمام غرفة الاتهام بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بورقة محررة في نفس اليوم الذى أشر فيه رئيس

النيابة بتعجيل نظر الدعوى وهو يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ وذكر في هذه الورقة أمام اسم الطاعن وبعد بيان محل إقامته وهو شارع الجيزاوى رقم ١٦ العبارة الآتية : « يعلن بسرأى النيابة » وقد قام بالإعلان أحد محضرى محكمة الجيزة ولكنه مع ذلك تبين ان ورقة الاعلان الأولى لم تسحب من قلم المحضرين المختص فقام هذا القلم بتنفيذها بإعلان الطاعن في مسكنه بشارع الجيزاوى رقم ١٦ بالحضور أمام غرفة الاتهام في يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتم هذا بإعلان الطاعن مخاطبا مع شخصه في يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد تعرضت محكمة الجنايات لهذا الدفع بإعلان الاجراءات وردت عليه بما يلى « ولو ان المادة ١٧٢ من قانون الاجراءات قد أوجبت على النيابة إعلان الخصوم أمام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن الغرض من ذلك هو تمكين غرفة الاتهام من سماع الإيضاحات التى ترى لزوم طلبها من الخصوم . ومفهوم ذلك ان غرفة الاتهام إذا لم تر داعيا لذلك جاز لها أن تحيل المتهم غيابيا إلى محكمة الجنايات ويشهد بذلك ما نصت عليه المادة ١٩١ من أنه إذا حضر المتهم بجناية أو قبض عليه بعد إحالته غيابيا إلى محكمة الجنايات فتتظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ولم ير المشرع حاجة لإعادته إلى غرفة الاتهام التى نظرت الدعوى فى غيبته . ويؤيد ذلك أيضا أن القانون لم يخول المتهم حق الطعن بأية وسيلة فى أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات ومن ثم يكون هذا الدفع غير مقبول أيضا ومع هذا فقد تبين من الرجوع إلى الأوراق ان المتهم أعلن أيضا جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ مخاطبا مع شخصه .

« ومن حيث إنه لما كان الطاعن يبنى طعنه على اللبس الذى نشأ عن إعلانه أولا بالجلسة التى عجل إليها نظر الدعوى وإعلانه بعد ذلك بالجلسة التى كانت محددة لنظرها قبل التعجيل فإن أساس هذا الطعن فى واقع الأمر هو الإخلال بحقه فى استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام .

« وحيث إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الاتهام فى ظرف ثلاثة أيام إلا ان المادة (١٧٣) قد نصت على ان غرفة الاتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التى ترى لزوم طلبها منهم : مما مفاده ان كل ما خوله القانون للشتم الذى يعلن للحضور أمام غرفة الاتهام هو ان يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم أية مذكرة لغرفة الاتهام عند إعلانه فى المرة الأولى ولا الثانية وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا الدفع ومنحته أجلا لاستيفاء دفاعه . ولما كان القانون لم يخول للشتم الطعن فى أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات وكان لم يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه فى المادة ١٩١ من قانون الاجراءات من انه إذا صدر امر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات فى غيبته ثم حضر أو قبض عليه لنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة : لما كان هذا فان الخطأ الحاصل بإعلان الطاعن مرتين فى يومين مختلفين على الوجه سائب الذكر ليس من شأنه ان يؤثر فى سلامة الحكم المطعون فيه ويتعين رفض هذا الوجه أيضا :

قام على أنه اشترى الجبن في صفايح مغلقة من متهم آخر قضى بادائته ، وكان الحكم قد قال في إثبات عليه بالغش انه المتعهد بالتوريد ولانه يعلم بالغش لانه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاؤه بشراء الجبن من آخر لانه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فان ما قاله الحكم لا يكفي لتفنيده دفاع المتهم وإثبات عليه واقعيًا بهذا الغش

(القضية رقم ١٢٦٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمد ابراهيم اسماعيل وأنيس غال ومصطفى كامل المستشارين)

٣٩٩

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

هغو شامل . القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ نصه بأن لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ و ٢٥٣ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . متهم دين غيايا بمقتضى المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات . لا يسرى على هذه الجريمة قانون العفو على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ تنص على ألا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ ومن ٢٥٢ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . وإذن فمضى كان القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ وإن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٧٦٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى المستشارين)

٣٩٧

٩ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . حكم غيايى جائزة المعارضة فيه . لايجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا : وإذن فاذا كانت النيابة قد طعنت بطريق النقض في الحكم الصادر غيايا بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش ، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ؛ فان طعنها لا يكون جائزا .

(القضية رقم ١٢٦٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٣٩٨

٩ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم تسببه غش . إدانة المتهم ببيع جبن مغشوش مع علمه بذلك . دفعه بأنه اشترى الجبن في صفايح مغلقة من آخر قضى بادائته . تفنيده دفاعه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه صاحب المصلحة في الربح . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان دفاع المتهم ببيع جبن مغشوش قد

٤٠٠

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

اختصاص . حدث . متى يجوز لقاضى التحقيق إحالته
إلى غرفة الاتهام ؟

المبدأ القانونى

إن المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات
الجنائية تحدثت عن اختصاص محكمة الأحداث
فنهت على أنه : تختص محكمة الأحداث
بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى
يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة
سنة كاملة ، وفى مواد الجنايات تقدم القضية
مباشرة إلى محكمة الأحداث بمعرفة قاضى
التحقيق ، فإذا كان مع المتهم الصغير من
يزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل
أو شريك فى نفس الجريمة ، وكانت سن
الصغير تتجاوز اثنتى عشرة سنة جاز لقاضى
التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث
أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة إلى
جميع المتهمين لتأمر بأحالتهم إلى محكمة الجنايات
فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتى عشرة
سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة
الأحداث . أما فى مواد الجنح والمخالفات
فتكون محكمة الأحداث أيضا هى المختصة
بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين وتختص
محكمة الأحداث أيضا بالنظر فى قضايا الأحداث
المشردين . وبذلك فإن القانون قد أجاز
لقاضى التحقيق إحالة الحدث إلى غرفة الاتهام
فى حالة واحدة وهى وجود فاعل أو شريك

الجريمة موضوع التظلم تحت طائلة المادة
٢/٢٥٨ على الرغم من إلغاء تلك المادة
واستبدالها ١٠٢ بها ، ويكون الحكم المطعون
فيه إذرفض تظلم الطاعن قد طبق القانون
تطبيقاً صحيحاً ، ذلك لأن المادة ١٠٢ فقرة ٥
فيها تضمنته من حد لحرية القضاة فى استعمال
الحق المخول لهم بمقتضى المادة ٢/٢٥٨ التى
كان معمولاً بها وقت ارتكاب الجريمة أصح
للطاعن من المادة ١٠٢ ج وتجهل من المتهمين
تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة
من قانون العقوبات تطبيق المادة ٢٥٨ دون
غيرها على الطاعن ، على أنه حتى بغض النظر
عن هذا فإن الطاعن لا يستفيد من النص فى
القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على استثناء
الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٨٥ - دون
ذكر المادة ٢٠١ ذلك لأن المشرع نص على
استثناء الجريمة بوصفها وبأركانها المبينة
فى المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقاً ،
بل بقيت ، وغاية ما فى الأمر أن القانون رقم
٥٠ سنة ١٩٤٩ رأى تغيير موضعها بين
مواد القانون للغرض المبين فى المذكرة
التفسيرية فنقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ - حيث
كانت - إلى الباب الذى جمع فيه جرائم
المفرقات بعد المادة ١٠٢ من نفس القانون .

(القضية رقم ١ سنة ٢٢ فى « تظلمات » رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس
غالى المستشارين) .

حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته إلى ورثته . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه إذا جاز للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى . وإذن فالطعن من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديمه من غير ذي صفة .

(القضية رقم ٨٨٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٤٠٢

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . إخفاء شيء مسروق . إدانة المتهم دون بيان الأدلة على أن الشيء كان قد سرق فعلا . قصور

المبدأ القانوني

إن من أركان جريمة إخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق . وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إخفاء مستند كان قد سرق فعلا ، فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الإخفاء متعينا نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٣

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - تموين القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتعديد الأسعار في بعض المحال العامة . المادة ١٢ منه توجب عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على اخطار

في نفس الجريمة تزيد سنه على خمس عشرة سنة مع المتهم الصغير الذي تتجاوز سنه اثني عشرة سنة . وإذن فمضى كان قرار غرفة الاتهام قد أثبت أن المتهم حدث لم يكتمل بعد الخامسة عشرة من عمره وأنه قد وجه عليه الاتهام وحده بارتكابه لجناية اشتراك في تزوير أوراق رسمية ، وقضى به بدم اختصاص غرفة الاتهام بنظر الدعوى ، فإنه لا يكون خالف القانون . وإذا كانت غرفة الاتهام غير مختصة أصلا بنظر الدعوى إلا أنه وقد رفع إليها الأمر فإن القانون قد خولها حق إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٧٩١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل و اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٤٠١

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى . لا يجوز الطعن فيه من والد المجنى عليه

المبدأ القانوني

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا جازت للمجنى عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لم تنص على إجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته ، وهي إذ فعلت ذلك فقد أفادت أنها قصرت

٢ - إن القانون لا يوجب في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي . فاذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما يشير الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذى حرره مفتش بمراقبة الأسعار .

(القضية رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٤

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - غرفة الاتهام . امرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . يكون بناء على موازنتها للأدلة ، وأنها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم .
ب - غرفة الاتهام . الطعن فى أوامرهما لا يكون إلا خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الأولى على أن غرفة الاتهام إذا رأت عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم ، وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وتنص فى فقرتها الأخيرة على أنها إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . وهذا النصان قاطعان فى أن غرفة الاتهام إنما تبقى أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على موازنتها للأدلة وأنها ترى من

مصلحة السياحة بكتاب موصى عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها .

ب - إجراءات دعوى عمومية فى جنحة أو مخالفة لا يجب أن يسبق رفعها لتحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان التحقيق الابتدائي . لوجه له .

المبادئ القانونية

١ - إن القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار فى بعض المحال العامة والمعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص فى المادة ١٢ منه على أنه (يجب على مديري المحال المشار إليها فى المادة السادسة من هذا القرار أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل ، فاذا رأت مصلحة السياحة فى خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغه إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التى توافق عليها طبقاً لما هو وارد فى المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التى توافق عليها الوزارة) . وهذا النص قاطع فى عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ الاخطار المشار إليه ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون مصلحة السياحة قد تراخت فى الرد على الطاعن مادامت المخالفة قد حصلت فى خلال الشهر المذكور ولا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التى أخطر بها .

وجود وجه لإقامة الدعوى إلا خطأ في تطبيق
نصوص القانون أو تأويلها .

(القضية رقم ١١١٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٠٦

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - تزوير في أوراق رسمية . اختصاص الموظف
بتحرير الورقة الرسمية . لا يستمد فقط من القوانين
واللوائح بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه . رسمية
المحرر . يستمد من ظروف انشائه أو من جهة
مصدره ، أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم
تدخل الموظف لاثباتها أو لقرارها .

ب - حكم . تسببه . استمالة ورقة مزورة . نفي
الحكمة حصول تزوير فيها لا تثريب عليها إن لم تتحدث من
جريمة الاستمالة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الواقعة المسندة إلى
المتهمين (مهندس وكاتب رى الاقصر) هي
انهما حررا شهادتين اداريتين لاستبدال محضر
اثبات الحالة الذي حرر أولا بتاريخ وصول
رسالة البنزين ناقصة من مخزن رى قنا إلى
مهندسة الاقصر بهما ولتقوم مقامه في اجراءات
التحرى والخصم من العهدة ، وأن المتهمين
اثبتا بالشهادتين ما يفيد حصول العجز عن
طريق التبخر بعد وصول البنزين إلى الاقصر
على خلاف الحقيقة التي سبق اثباتها في محضر
إثبات الحالة الأولى من وصول عدد من
صفائح البنزين إلى مخزن الاقصر وهي خالية
منه وناقصة وذلك سترا للعجز الذي سبق أن
لوحظ على البنزين عند وصوله ، وكان اجراء

هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم .

٢ - إن المادة ١٩٥ من قانون
الاجراءات الجنائية لا تجيز الطعن في أوامر
غرفة الاتهام إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون
أو في تأويلها .

(القضية رقم ١١٠٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٥

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - غرفة الاتهام . هي سلطة من سلطات التحقيق
صدور قرارها في جلسة غير علنية . لا مخالفة في ذلك
لقانون .

ب - غرفة الاتهام . طعن المدعى بالحقوق المدنية
في أوامرها . بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية
لا يكون إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها

المبادئ القانونية

١ - إن قانون الاجراءات الجنائية
قد خص غرفة الاتهام بالفصلين الثالث عشر
والرابع عشر من الباب الثالث الخاص
بالتحقيق ، وتحدث في أولهما عن تشكيلها
وعقد جلساتها واختصاصها والأوامر . ووضح
من ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من
سلطات التحقيق وقد عبر الشارع عما تصدره
من قرارات بأنها أوامر ، ومن ثم فإن المادة
٣٠٣ من قانون الاجراءات الواردة في باب
الاحكام لا تسرى عليها المادة ١٧٣ من ذلك
القانون . وإذن فالنعي على قرارها لصدوره
في جلسة غير علنية لا يكون له محل .

٢ - إن القانون لا يجيز للدعى بالحقوق
المدنية أن يطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم

التحرى من فقد الاصناف بالمخزن لمعرفة سببه من اختصاص امينه أو الموظف التابع له بالمخزن طبقا للمادة ١٥ من لائحة المخازن المعمول بها وقت الحادث ، وكان ما يتبته الموظف اثناء اجراء هذا التحرى في محضر على خلاف الواقع الذى يعلمه يعتبر منه تغييرا للحقيقة في هذا المحرر ، ولا عبرة بعد ذلك بأن نتيجة التحرى لم تحرر على الاستمارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان تفتيش الرى وهو الجهة الرئيسية لمهندسة الاقصر يطلب اليها باشارات تليفونية لمناسبة الجرد السنوى ارسال الشهادات الادارية من أربع صور موضح بها أسباب استهلاك البنزين المطلوب خصمه للنظر في اعتمادها - لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها ، فانه إذا كانت المحكمة لم تمحص هذه الواقعة ولم تبحث امر ما اسند إلى المتهمين على الاسس المتقدمة ارتكنا على القول بأن الشهادة الادارية لا تعتبر من الاوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل في اعمال وظيفة المتهمين ، وأنه لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانبها بأن نقص البنزين كان عن طريق التبخر وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يعتمد عليه

في اثبات النقض والتبخر وأنها لغو لا يتأدى به الواجب من التحرى ولا قيمة لها من الوجهة القانونية ، ولا يترتب على عدم الصدق فيها أية مسئولية جنائية . إذا اكتفت المحكمة بذلك واستست عليه قضاءها بالبراءة ، فان حكمها يكون مبنيًا على الخطأ في تطبيق القانون ،
٢ - لا تثير على المحكمة إذا لم تحدث في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة مادامت قد نفيت التزوير فيها .
(القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٠٧

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه جواز تناول الطعن كلا الحكمين .
المبادئ القانونية

١ - إذا كان تقرير الطعن بطريق النقض قد تناول الحكمين الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع ، فانه يكون واردا على كلا الحكمين سواء أكان ذلك حسبما سبق القضاء به من محكمة النقض قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده ، أم عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢ من أن الطعن بطريق النقض لا يقبل مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا . وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى

السوابق ، هذا إلى أنه ظاهر من مراجعة السوابق أنها بدأت منذ سنة ١٩٣٨ ، ولما كان عمر الطاعن وقت حصول واقعة الدعوى هو ١٧ سنة فيكون عمره عند أول سابقة مدونة في صحيفة السوابق مما لا يعقل معه أن يكون هو صاحب السوابق الواردة بتلك الصحيفة ، وبذلك يكون تطبيق مواد العود في حقه قد جاء خاطئا .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن ان السوابق التي أسندت إلى الطاعن هي باسم غير اسمه وهي تبدأ بحكم صادر في سنة ١٩٣٩ عن جريمة وقعت بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يحضر بأية جلسة من جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ، ومع هذا فإن الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥١ والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قدر سنة بعشرين سنة ، مع أن سنة مقدرة في محضر البوليس الذي استجوب فيه قبل ذلك بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٠ بإحدى وعشرين سنة ، ولم يبين الحكم المصدر الذي استمد منه تقدير سن المتهم بعشرين سنة ، كما لم يعن بتحقيق ما إذا كانت السوابق المسندة للشتم هي في الواقع سوابقه رغما من اختلاف الاسم ، لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٨

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لا نسرى أحكامه على القرى ولو كانت خاضعة للأئمة التنظيم . قرية بها مجلس قروى وبها نقطة بوليس لا يفيد من صفتها .

أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .

٢ - أخطاء الحكم في تطبيق مواد العود في حين أن صحيفة السوابق التي استند إليها الحكم ليست للشتم .

المحكمة

« حيث إن تقرير الطعن قد تناول الحكيم الصادر أحدهما بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥١ باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٥١ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والمصادرة ونشر الحكم ، ولذا فإنه يكون واردا على كلا الحكيمين سواء أكان ذلك حسبا سبق القضاء به من هذه المحكمة قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده ، أم عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، أم حسبا نص عليه هذا القانون في المادة ٢٢٢ من أن الطعن بطريق النقض لا يقبل ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزا ، وفي المادة ٢٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

« وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم الغيابي المطعون فيه طبق مواد العود وأسند إلى الطاعن سبعا وثلاثين سابقة مماثلة في حين أن هذه السوابق ليست له بل لآخر يدعى « حسين محمد أبو العينين ، كما هو مذكور صراحة بصحيفة

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إذ نص في المادة ٢١ منه على أنه « لا يطبق هذا القانون ولا تسرى أحكامه إلا في المدن التي تطبق فيها أحكام التنظيم فإنه قد افاد بذلك لأن أحكامه لا تسرى على القرى ولو كانت خاضعة للائحة التنظيم . ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد عرف القرية في المادة ٢١ منه بقوله « تعتبر قرية في حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يتبعها من نجوع وكفور وعرب فيما هذا العزب الزراعية » ، كما نص في المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بحكم وظيفته عضواً في المجلس القروي . ثم نص في القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ في المادة الأولى منه على أن يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية في أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقراً لمحافظة أو قاعدة لمركز أو لبندر ذي نظام إداري خاص ، لما كان ذلك ، وكانت بهجورة - التي دين الماتهم لاقامته بناء بها دون الحصول على رخصة - ليست مقراً لمحافظة ولا قاعدة لمركز أو لبندر ، فإنها بحسب أحكام القوانين السالفة الإشارة إليها لا تعدو أن تكون قرية ، وليس فيما قاله الحكم المطعون فيه من أن لها مجلساً قروياً وأن بها نقطة بوليس بما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

(القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٩

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ .

دعوى . دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية لا يمنع من المقاب في الدعوى الأخرى .

المبدأ القانوني

إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها . وإذن فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أخطأت .

المحكمة

د من حيث إن الطاعنين أسسا طعنهما على أن المحكمة قد أخلت بحق الدفاع كما أخطأت في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن أولها دافع أمام محكمة أول درجة بأن محضر التحقيق تضمن له روايتين أبدى في أحدهما شفوياً لنفس المحقق ما أنكره في الأخرى ، ويتعين لذلك الأخذ بروايته الأخيرة دون الأولى ، ولكن الحكم المستأنف الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه فشابه قصور خصوصاً وأنه يبين من اللجنة ٢٥ لسنة ١٩٥١ بولاق أن السعر الذي أبدى فيها وتقدمت بشأنه الشكوى يتضمن مصاريف النقل ، وهذا السعر نفسه هو الذي أبدى ذكر في الدعوى الحالية ، وأضاف الطاعنان أنهما دفعا أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها ، ذلك بأن المحضر الذي حرره مفتش الأسعار في الدعوى الحالية لم يكن إلا وسيلة لإثبات صدق

الشكوى الأصلية غير أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفع فجاء قاصرا في تسببه فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها فقال : إن محمد أمين فرغل أفندي مفتش الأسعار انتقل في يوم ١٩٥١/٤/٤ إلى إدارة شركة النيل للانشاءات فقابلته المتهم الأول ولما أن سألته عن الطوب أجاب بأن التسليم بعد اسبوع فقبل ؛ وسألته عن السعر فطلب منه المتهم خمسة جنيهات للآلف طوبة فسألته المفتش عما إذا كان هذا السعر لتسليم القميئة أم موضع البناء فأجابه المتهم بأن هذا السعر خاص بتسليم القميئة وأن مصاريف النقل على المشتري ؛ ومن ثم أظهر له شخصيته وقام باستجوابه فعدل إلى القول بأن السعر الذي حددته يشمل مصاريف النقل ، لما كان ذلك وكان ظاهرا من هذا البيان أن المحكمة قد أخذت الطاعن الأول بما أبداه لمفتش الأسعار عن مقدار السعر بمجرد أن سألته ؛ وكان الحكم قد أثبت أن عدوله عن قوله لم يكن إلا بعد أن أظهر المفتش شخصيته وقام باستجوابه . ولما كان في هذا البيان الذي أورده الحكم الرد على دفاع الطاعن الأول الذي أبداه أمام المحكمة وكان لها أن تأخذ برواية دون الأخرى متى اطمأنت إليها ، فإن الحكم يكون سليما لا يشوبه قصور ولا إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإن الظاهر من أقوال الطاعنين أنها يدعيان بوحدة الواقعة وإنما يقولان إن الواقعة الأخرى التي دانها بها الحكم المطعون فيه إنما حصلت في سبيل التحقق من صدق الواقعة الأولى ويبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت

هذه المحكمة بضمها في سبيل تحقيق هذا الوجه من الطعن أن المحكمة ضمت الاستثنائيين ثم فصلت في كل منهما بحكم مستقل بما يستفاد منه أنها لم تر اتصالا بين الواقعتين كما ادعى الطاعنان ، لما كان ذلك وكانت الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها ، فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما (القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٢ ق بالمهنة السابقة) .

٤١٠

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - مسئولية مدنية . مساءلة القصر عن تعويض الضرر الواقع من خادمهم . جائزة ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .

ب - تعويض . زيادة التعويض بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم . لا مانع .

المبادئ القانونية

١ - إن مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه مثلا في شخص وليه أو وصيه . وإذن فيصح في القانون بناء على ذلك مساءلة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته

٢ - إن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية

٤١٢

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

غش البضاعة • فلفل • قشور •

المبدأ القانوني

مضى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع
لفلفل تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل
وقشور الفلفل الخالية من اللب فانه يكون
قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص
عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ .

(القضية رقم ١١٦١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٣

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم • تسببه • ضرائب • إدانة المتهم في جريمة
الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لتقدير الضريبة
المستحقة • الاستناد في ذلك إلى مجرد قيام التضامن
بينه وبين شريكه عدم اقامة الدليل على أن هذه الدفاتر
والمستندات كانت في حيازته • قصور •

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم قد أسس قضاءه بادانة
الطاعن في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر
والمستندات الخاصة بنشاط محله التجاري
لمدير مكتب الضرائب لتقدير الضريبة المستحقة
على مجرد ما قاله من قيام التضامن بينه وبين
شريكه الطاعن الأول دون أن يورد الدليل
على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في
حيازته بأية صورة من الصور التي تجعله
مسئولا عن عدم تقديمها . فانه يكون قاصرا
قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على
المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير
التعويض هي بمقدار الضرر الذي وقع وهذا
لا يحول دون استعمال الرأفة مع المتهم .

(القضية رقم ٨٧٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١١

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم • تسببه • متهم بتبديد • دفعه بأن الواقعة
ليست وكالة بل معاملة مدنية • عدم استظهار الحكم
بحقيقة الواقعة • قصور •

المبدأ القانوني

مضى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة
أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست
وكالة بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن
معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه استدل على
ذلك بأن الإيصال جسيما هو واضح من الحكم
مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع
المبلغ يوم ٢٥ منه بما يتنافى مع كون الواقعة
وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى
صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن
باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت
المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص
آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة
من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ، ولماذا
يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى
٢٥ منه ، فانه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(القضية رقم ١١٥١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٤

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم . بيان الواقعة . المراد به :

المبدأ القانوني

إن القانون إذ أوجب في حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة تصوغ فيه المحكمة هذا البيان . فتي كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

المحكمة

وحيث إن ما أثاره الطاعن الثاني بصد نية القتل وسبق الإصرار وعدم مساهمته في الجريمة بنفسه مساهمة فعلية لأن الحادث ارتكب ببندقية واحدة ، كل ذلك مردود بأنه يكفي في القانون أن يساهم الجاني في عمل من الأعمال التنفيذية للجريمة كي يعد فاعلا ، وأنه بفرض عدم إثبات مساهمته في الأعمال التنفيذية للجريمة ، فهو شريك فيها ، بما لا مصلحة له معه فيما يثيره في هذا الشأن مادامت العقوبة المقررة بها عليه مقرر في القانون للشريك كما أن الحكم وإن أورد أدلة سائغة على توفر نية القتل وسبق الإصرار لديه ، فقد قضى عليه بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد أو الاشتراك فيه بغير سبق إصرار . كما لا محل لما يثيره هذا الطاعن أيضا بصد الدليل المستمد من اعتراف الطاعنة الثالثة بمقولة إن هذا الإجراء مخالف للقانون — لا محل لما يقوله من ذلك ، إذ ليس له أن يثير بطلان إجراء وقع على غيره ، وما يثيره في هذا الشأن إنما يتمحور في

واقع الأمر عن الطعن في ذات الإقرار وتقدير الأثر المترتب عليه ، وإن حصل العدول عنه ، لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على آخر ، وإن عدل عنه ، ولها أيضا أن تستخلص من هذا الاعتراف مساهمة من صدر منه الاعتراف على هذه الصورة في الجريمة . إذ مرد ذلك كله إلى مبلغ اطمئنانها للأدلة التي اقتنعت بصحتها — لما كان ذلك وكان باقي أوجه الطعن هو من قبيل الدفاع الذي يرجع الأمر فيه لتقدير محكمة الموضوع . ولا يتطلب ردا صريحا مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي بنت عليها الإدانة . وكانت مصلحة الطاعنين متفية فيما أثير بشأن عدم إقامة الدليل على توفر واقعة الحريق في حقهم . ذلك لأن المحكمة دأبتهم بجريمتي القتل والحريق ، وطبقت في حقهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة القتل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٨٢٢ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة أحمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي ومصطفى حسن ومحمود إسماعيل المستشارين) .

٤١٥

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . شهادة بعدم ختم الحكم تاريخها اليوم الثامن من تاريخ النطق بالحكم . يصح الاعتماد عليها في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلان الطاعن بايداع الحكم قلم الكتاب

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أنه لما كان القانون يعطي صاحب الشأن الحق

في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من التاريخ النطق به فان الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الثامن من هذه الأيام تكون دليلا على تعذر ذلك بما يعطيه الحق في التقرير بطعنه وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقا لما تقضى به المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذن فاذا كان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ثم لم تعلن النيابة بإيداع الحكم فان طعنه يكون مقبولا شكلا .

(القضية رقم ٩٠٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٦

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض صحة الأحكام الجنائية وبطلانها تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيم ذلك . طلب نقض الحكم لبطلانه استنادا الى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات لا يقبل .

المبدأ القانوني

إن المرجع في صحة الأحكام الجنائية وبطلانها هو لقانون الإجراءات الجنائية الذي نظم مواعيد ختمها وإيداعها وطرق الطعن فيها ، وقد نص القانون في المادة ٤٢٦ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب إذا كان قد حصل من هذا القلم على شهادة دالة على عدم وجود الحكم محتوما به في الثمانية الأيام التالية لصدوره . وإذن فاذا كان الطاعن مع حصوله على شهادة

بعدم وجود الحكم في تلك المدة لم يسلك الطريق الذي فتحه له قانون الاجراءات الجنائية للطعن على الحكم بعد إيداعه ، بل طلب نقضه لبطلانه استنادا الى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات ، فان طعنه لا يكون مقبولا ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٠٠٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٧

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

اثبات محكمة الموضوع سلطتها تكوين اعتقادها . لما أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح ماعداها هي غير ملزمة بسماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعتهما ما يكفي لظهور الحقيقة .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تظمن إليه من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود ، وأن تطرح ما عداها من أقوال لفريق آخر ، كما أنها ليست ملزمة بسماع شهود لم يطلب الدفاع سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعتهما من الشهود ما يكفي لظهور الحقيقة في الدعوى .

(القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٨

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - إجراءات تحقيق . لجنة القانون لا يستوجب إجراء تحقيق فيها . الطعن في صحة محرر محضرها لا محل له .
ب - تموين . قانونية . مساءلة صاحب الحل من

فاتورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنقص في بياناتها . في محله .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد الجرح بل هو يجوز رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بغير تحقيق سابق . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها ، ولا ينازع الطاعن في صدورهما من محله ، فإن ما يثيره في طعنه في شأن صفة محرر المحضر لا يكون له محل .

٢ - إنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للبشري فاتورة معتمدة منه مبينا فيها نوع السلعة و ثمنها وغير ذلك من البيانات الواردة بها ، وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبري قد جعلت صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسؤولا عن الفاتورة التي صدرت عن عهد إليه بإدارة محله - فإن الحكم القاضي بمسؤوليته عن تلك الفاتورة لا يكون مخطئا .

٣ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة

١٩٤٥ . وإن كان قد النى . فإن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير قد استبقى بنص المادة ٢١ منه بعض القرارات التي سبق صدورها ومنها القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ وقد طبقته المحكمة على واقعة الدعوى .

(القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٩

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

قذف . رفع الدعوى به في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى . لا يشترط تقديم شكوى من المجنى عليه التحدى في صدد هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل .

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى العمومية بجرمة القذف قد رفعت على الطاعن في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى الذي لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للتمسك في صدد رفع هذه الدعوى بما استحدثه قانون الاجراءات من قيود لرفعها ، إذ أن الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٠

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

غرفة الاتهام . سلطتها في تمحيص الدعوى وتقدير الادلة فيها .

المبدأ القانوني

إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى

محكمة الجنايات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضى التحقيق أو عند نظرها الاستئناف المرفوع أمامها عن الأمر الصادر منه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته، وبناء على ذلك يكون عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقب عليها، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ برأى فنى أبدى في الدعوى دون رأى آخر، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل المطروح أمامها، وليس عليها أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى من إجراءاته، وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفى لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرها بتأييد الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لاوجه لإقامة الدعوى — فلا تجوز مجادلتها في ذلك.

(القضية رقم ١١١٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢١

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

زنا . التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون المتوبات . المقصود منه .

المبدأ القانونى

لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في

المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزانى أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفى لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .
(القضية رقم ١٢٦٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٢

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

حكم . وصفه بأنه حضورى أو غيابه . العبرة في ذلك بحقيقة الواقع . حكم وصف خطأ بأنه حضورى . الطعن فيه بطريق المعارضة : لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض

المبدأ القانونى

إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابه هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضورى فذلك لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بطريق المعارضة فإذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فان طعنه لا يكون مقبولا عملاً بالمادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٢٦٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٣

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوز . لا ينفي الجريمة متى ثبت أنه لم يقدم في اليوم المدين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

المبدأ القانونى

إن وجود الشيء المحجوز وعدم التصرف

فانه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من هذا التشديد وتأيد الحكم المستأنف تطبيقاً للادة ٢٥ / ٢ من قانون الإجراءات المحكم.

من حيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على عدم جواز تصدير الحاصلات الزراعية بغير ترخيص خاص بعد معاينة الرسالة والتحقق من استيفائها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، ويكون الترخيص نافذاً للدة المحدودة به. فإذا لم تصدر الرسالة في المدة المذكورة، وجب طلب ترخيص جديد، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على معاقبة كل من صدر رسالة أو جزءاً منها بدون الترخيص المنصوص عليه في المادة الرابعة، وكذلك كل من أدخل أو حاول أن يدخل في الدائرة الجركية رسالة لم يرخص بتصديرها... الخ واشملت المادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ النص الآتي: على المصدر شحن الرسالة المرخص بتصديرها في خلال المدة المحددة في الترخيص، وإلا أصبح الترخيص لاغياً.

وعلى ذلك لا يجوز تصدير الرسالة نفسها إلا بعد فحص وترخيص جديدين بناء على طلب المصدر ووفقاً للإجراءات السابق ذكرها. ولما كانت هذه النصوص صريحة في أن المشرع قصد بالتصدير شحن البضاعة بالمراكب لا مجرد ادخالها داخل السور الجركي إذ أنه نص في المادة العاشرة على التصدير ثم على ادخال البضاعة أو محاولة إدخالها في الدائرة الجركية، الأمر الذي يصبح تكراراً ولغوا لو كان يعنى بالتصدير مجرد ادخال البضاعة للدائرة الجركية، ويؤكد هذا المعنى المادة السادسة

فيه لا ينفي جريمة الاختلاس، ما دام الحكم أثبت أنه لم يقدم في اليوم المبين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ.

(القضية رقم ١٢٩٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة).

٤٢٤

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣

١- تصدير. المراد بكلمة الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ هو الشحن بالمراكب لا مجرد ادخال البضاعة في السور الجركي ب- نقض. تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائياً مع استئناف التهم والنيابة: عدم النص في الحكم على أن ذلك كان باجماع الآراء. نقض الحكم فيما قضى به من ذلك وتأيد الحكم المستأنف.

المبادئ القانونية

١ - إنه يبين من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠، والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ الصادر تنفيذاً له أن المشرع قصد بالتصدير الوارد في تلك المادة شحن البضاعة بالمراكب لا مجرد ادخالها في السور الجركي.

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى الغرامة التي حكمت بها محكمة أول درجة غرامة أخرى توازي ثمن كمية البضاعة المصدرة بدون ترخيص وكان هذا الحكم قد خلا من النص على أن صدوره كان باجماع الآراء طبقاً للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة باعتباره شرطاً لصحة القضاء بتشديد العقوبة

القانون تطبيقاً سليماً ويتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسبب الثاني ، فإنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أضاف إلى الغرامة التي حكمت بها محكمة أول درجة غرامة أخرى مقدارها ٣٦٥ جنيتها و ٦٢٥ مليماً توازى ثمن كمية البصل المصدرة بدون ترخيص . ولما كان حكمها هذا قد خلا من النص على أن صدوره كان باجماع الآراء طبقاً للمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات ، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة على اعتباره شرطاً لصحة القضاء بتشديد العقوبة ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من تشديد العقوبة ، وتأيد الحكم المستأنف تطبيقاً للمادة ٢٢/٥ من قانون الاجراءات بدون حاجة إلى بحث ما أثاره الطاعن بخصوص الأساس الذي يجب أن يبني عليه تقدير ثمن البضاعة المصدرة

(القضية رقم ١٣٠٤ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة) .

عشرة من قرار وزير التجارة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ إذ توجب على المصدر شحن الرسالة المرخص بتصديرها في خلال المدة المحددة في الترخيص ، وإلا يصبح الترخيص لاغياً ، ويجب عدم تصدير البضاعة نفسها إلا بعد فحص وترخيص جديدين ، فقد أوضحت أن التصدير هو الشحن ، وعبرت في صدرها عن هذا المعنى بكلمة شحن ، وفي غيرها عن نفس المعنى بكلمة تصدير . ولما كان هذا ، وكان يبين من الاطلاع على ما أورده الحكم المطعون فيه عن الترخيص الذي حصل عليه الطاعن بصدد الرسالة موضوع الاتهام أن صدر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥١ ، وكان نافذ المفعول لمدة اسبوع ، ولما كان الطاعن قد قام بشحن الرسالة في ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ بعد فوات الميعاد المحدد في الترخيص ، فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن من أجل ذلك ولم يلتفت إلى ما كان من فهم وتأويل خاطيء .

لهصوص القانون في عهد سابق يكون قد طبق

قضاء محكمة النقض المدنية

٤٢٥

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

عقد تفسيره وتكييفه . تفهم نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات . مسألة واقعية . استقلال قاضي الموضوع بها متى أقام قضاءه على استخلاص سليم . مثال

المبدأ القانوني

أن تفهم نية العاقدین لمعرفة إن كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل

الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه فيها على استخلاص سليم . وإذن متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن من ضمن الأسباب التي أقيم عليها ما قرره المحكمة من أن الشيء الذي كان يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له على التعاقد هو صابون للغسيل رقم ١ زنة القطعة منه ٥٠ جراماً ، وأنه عند ما قبل عطاء المطعون عليه نظر إلى نوع الصابون ورتبته وزنة كل قطعة منه أكثر

العينة المقدمة مع العطاء ، قرفع المطعون عليه دعوى لإثبات الحالة رقم ٢٧٠٠ سنة ١٩٤٧ محكمة المحلة الكبرى الجزئية ، وقضى فيها بنذب خبير كيمائي انتهى في تقريره إلى أن مواصفات الصابون المورد تتفق مع المواصفات الموضوعة للصابون رقم ١ بالقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ والخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وأنه مطابق إلى حد كبير للعينة المقدمة من المطعون عليه وإن كان يختلف عنها اختلافا طفيفا . ثم أقام المطعون عليه على الطاعن الدعوى رقم ٨٠٢ كلى سنة ١٩٤٨ محكمة طنطا الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بشمن الصابون الآنف بيانه . وفى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن بالمبلغ المطلوب . فاستأنف هذا الحكم وقيد إستئنافه برقم ٢١١ تجارى سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الإسكندرية . وقضت المحكمة فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ بتأييده بناء على الأسباب التى أقيم عليها وعلى الأسباب التى أضافها إليها . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وخالف حكم العقد - ذلك أن المحكمة قررت أن البيع الذى انعقد بين الطرفين لم يكن بيعاً بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المطعون عليه مسئولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة فى كل شئ . وأن المواصفات الحكومية للصابون هى التى كانت وحدها محل الاعتبار عند التعاقد مع أنه يبين من التعمد المحرر بين الطرفين فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أنه نص فيه صراحة على أن يكون الصابون المبيع مطابقاً للعينة التى قدمها المطعون عليه . وذلك بدلالة ما جاء فى صدره من

بما نظر إلى العينة المقدمة من المطعون عليه ، يؤيد ذلك ما يبين من كتابه بقبول العطاء من أنه اهتم بذكر هذه المواصفات دون أن يذكر شيئاً عن العينة وأنه يؤخذ من دلالة هذه الظروف أن العينة ، وإن كان أشير إليها فى التعهد الموقع عليه من المطعون عليه ، إلا أنها لم تكن إلا مثلاً من أمثله الصابون المطلوب وأن البيع لم يكن بيعاً بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المطعون عليه مسؤولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة فى كل شئ وأنه بحسبه أنه ورد صابوناً يتفق مع المواصفات الآنف ذكرها ومع المواصفات التى يشترطها القانون فى مثل هذا الصابون ، فإن هذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمنع من قبوله ذكر العينة فى التعهد المحرر بين الطرفين متى كانت تحمله بقية أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها على الصورة الميينة فى الحكم ويكون مانعاً الطاعن على هذا الحكم من الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة حكم العقد على غير أساس .

الحكم

ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة فى الطعن ، فى أنه رسا على المطعون عليه عطاء توريد صابون للغسيل رقم ١ للجماعات الشعبية بمجلس بلدى المحلة الكبرى ، وقام المطعون عليه بتوريد كمية بلغ ثمنها ٤٩٧ ج ٢٠٥ م . وطلب من الطاعن دفع هذا المبلغ فامتنع بحجة أن الصابون المورد يخالف

عبارة « حسب العينة » وما ذكر في بنده الخامس من أن قبول الصابون المورد لا يكون إلا بعد مضاهاته على العينة المقدمة وما ورد في بنده السادس من تقرير حق الطاعن في رفض الصابون إذا ظهرت فيه عيوب تجعله مخالفاً للعينة ، وهي نصوص تقطع في أن العينة وحدها هي التي كانت محل الاعتبار في التعاقد ، وبذلك تكون المحكمة قد مسخت العقد وفسرته بما يناقض نصوصه الصريحة .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من ضمن الأسباب التي أقيم عليها ما قرره المحكمة من أن الشيء الذي كان يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له إلى التعاقد هو صابون للغسيل رقم ١ زنة القطعة منه ٥٠ جراماً : وأنه عندما قبل عطاء المطعون عليه نظر إلى نوع الصابون ورتبته وزنة كل قطعة منه أكثر مما نظر إلى العينة المقدمة من المطعون عليه - يؤيد ذلك ما يبين من كتابه بقبول العطاء من أنه اهتم بذكر هذه المواصفات دون أن يذكر شيئاً عن العينة . وأنه يؤخذ من دلالة هذه الظروف أن العينة وإن كان أشير إليها في التعهد الموقع عليه من المطعون عليه ، إلا أنها لم تكن إلا مثلاً من أمثلة الصابون المطلوب . وإن البيع لم يكن بيعاً بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المطعون عليه مسؤولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة في كل شيء . وأنه بحسبه أنه ورد صابونا يتفق مع المواصفات الآنف ذكرها ومع المواصفات التي يشترطها القانون في مثل هذا الصابون .

« ومن حيث أن هذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمنع من قبوله ذكر العينة في التعهد المحرر بين الطرفين متى كانت

تحتمله بقية أوراق الدعوى وظروفها وملاساتها على الصورة المبينة في الحكم . ولما كان لفهم نية العاقدين لمعرفة أن كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل الواقع فيكون هذا السبب مردوداً .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض في التسبب ذلك أن المحكمة قررت أن البيع الذي انعقد بين الطرفين لم يكن بيعاً بالعينة في حين أنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائي وفيها لم تنكر محكمة الدرجة الأولى أن البيع المذكور كان على أساس العينة المقدمة من المطعون عليه .

« ومن حيث إن هذا السبب في غير محله لما يبين من الحكم الابتدائي من أنه أقيم في أساسه على ما انتهى إليه الخبر المنتدب في دعوى اثبات الحالة من أن الصابون المورد يطابق المواصفات الحكومية الموضوعة للصابون رقم ١ وأن التوريد متفق إلى حد كبير مع العينة الأساسية المقدمة من المطعون عليه وأنه لا عبرة بما قيل من أن إدارة البلديات تجرى تجارب أولية على الصابون بغضه في الماء فإن طافاً فهو جيد وإن غاص فهو رديء لعدم ارتكاز هذه التجربة على أساس علمي - وليس في هذا القول ما يفيد أن محكمة الدرجة الأولى قد قطعت في أن البيع الذي انعقد بين الطرفين كان بالعينة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٢٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - بيع وفاء . القضاء بطلانه لثبوت أنه يخفى رهنا . وجوب اعتبار أن نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع وأذن وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أي سبب آخر .

ب - بطلان البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن طبقاً لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) لا يؤثر على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك . الاعتراض بأن بطلان العقد باعتباره بيعاً أو رهناً ينفي أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه الطرفان لا بما يرتبه القانون من بطلان .

ج - لا يغير من ذلك أن يكون وضع يد المشتري على العقار كان بموجب محضر تسليم نفاذا لحكم صادر في الدعوى التي رفعها المشتري واقاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه للبائع والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبني على عقد البيع الوفاي الذي قضى بطلانه . ومن ثم فإنه يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن المشتري وفاء جابه البائع بنية التملك في الدعوى المشار إليها كما يكون وضع يد المشتري على العقار موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وإنما هو وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبه الملكية مهما طال الزمن وفقاً للمادة ٧٩ من القانون المدني (القديم) ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب البائع تسليم العين موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد قضت بطلان عقد البيع الوفاي لما ثبت لديها من أنه كان مقصوداً به إخفاء رهن فتكون نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع ، كما يكون وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أي سبب آخر .

٢ - إن ما تقضى به المادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) من بطلان عقد البيع الوفاي إذا كان مقصوداً به إخفاء رهن لا أثر له على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك متى كان هذا السبب

معلوماً وهو الرهن ، أما الاعتراض بأن المادة تقضى بطلان العقد سواء باعتباره بيعاً أو رهناً بما ينفي أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد على العين فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر بطلان العقد باعتباره رهناً .

٣ - لا يغير ذلك أن يكون وضع يد المشتري وفاء على العقار المتنازع عليه كان بموجب محضر تسليم نفاذا لحكم صادر في الدعوى التي رفعها واقاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه إلى البائع والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبني على عقد البيع الوفاي الذي قضى بطلانه . ومن ثم فإنه يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن المشتري وفاء جابه البائع بنية التملك في الدعوى المشار إليها كما يكون وضع يد المشتري على العقار موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وإنما هو وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبه الملكية مهما طال الزمن وفقاً للمادة ٧٩ من القانون المدني (القديم) ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب البائع تسليم العين موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من

الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في ان الطاعنين أقاموا على المطعون عليها الدعوى رقم ١٥٩٣ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة زققي الجزئية بطلب الحكم ببطالان عقد البيع الوفاقي المسجل في ٣٠ - ١ - ١٩٢٩ والصادر منهم اليها ببيع فدان بثمان مقدار مائة جنية وبتسليمه اليهم استناداً إلى ان البيع الوفاقي يخفى في حقيقته رهنا فهو باطل عملاً بالمادة ٢٣٩ من القانون المدني (القديم) وفي ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ احالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد الطاعنين على الفدان المبيع وأن الثمن الوارد بالعقد هو ثمن بخس. وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات الطاعنين وبالزام المطعون عليها بالمصاريف وبمبلغ ١٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة تأسيساً على ان البيع الوفاقي كان مقصوداً به إخفاء رهن أخذاً بقرينتين أو لاهما بخس الثمن وثانيتهما استمرار بقاء العين المباعة وفاء في حيازة الباتعين ذلك ان الطاعنين استأجروها من المطعون عليها من تاريخ البيع وبقيت في حيازتهم حتى رفعت عليهم الدعوى رقم ٥٢٣٩ لسنة ١٩٢١ مدني زققي التي قضى فيها بفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة، واستأنفت المطعون عليها ذلك الحكم ، وقيد استئنافها برقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٩ مستأنف محكمة طنطا الابتدائية ، وبما تمسكت به انها كسبت ملكية الفدان المتنازع عليه بمضي المدة الطويلة ذلك انها وضعت يدها عليه وضح يد مستوفيا شرائطه القانونية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ محضر التسليم الحاصل في ٣٠ - ١١ - ١٩٣١ نقاداً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٣٩ لسنة ١٩٣١ مدني زققي الآنف ذكرها ، وفي ٤ من ابريل قضت المحكمة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم بالنسبة إلى

طلب التسليم وتأيبده فيما عدا ذلك وإلزام المطعون عليها بنصف المصاريف عن الدرجتين والطاعنين بالنصف الآخر مع المقاصة في أتعاب المحاماة بين الطرفين استناداً إلى انه وان كان عقد البيع الوفاقي هو عقد باطل بطلاناً مطلقاً لأنه قصد به إخفاء رهن إلا ان العقد الباطل قد يربح حالة مادية إذا استمرت وقتاً طويلاً تكسب وجوداً قانونياً بالتقادم وإلى انه لما كانت المطعون عليها قد جاهت الطاعنين في الدعوى رقم ٥٢٣٩ مدني زققي بجاهة ظاهرة دلت على انها تنسك ملكيتهم مستأثرة بها دونهم فتسكون ، وقد استمر وضع يدها على العين مدة تزيد على خمس عشرة سنة ، قد كسبت ملكيتها ، ومن ثم فلا يكون لهم حق طالب تسليها فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن بما ينعم الطاعنون على الحكم انه خالف القانون ذلك انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من بطلان عقد البيع الوفاقي على اعتبار انه يستر رهنا بما يفيد ان المطعون عليها كانت في حقيقة الامر مرتبته إلا ان الحكم قرر بعد ذلك انها كسبت ملكية العين المرهونة بوضع يدها عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية مع انها بموجب محضر التسليم المؤرخ في ٣٠/١١/١٩٣١ الحاصل نقاداً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٣٩ لسنة ١٩٣١ مدني زققي لم تضع يدها عليه بصفته مالكة وإنما بصفته مرتبته وهي الصفة التي قصدتها المتعاقدون من العقد ولم تتغير هذه الصفة طوال مدة وضع يدها ووضع اليد على هذا الاعتبار لا يكسب الملكية بالتقادم وإن طال عليه الزمن .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببطالان عقد البيع

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعنين تسلم الفدان موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .
(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - دعوى إثبات تعاقد . حكم . تسببه . تمسك المدعى بأنه تملك العقار الذى يطلب إثبات التعاقد منه . بمعنى المدة وبأنه لا يؤثر فى هذه الملكية كون البائع تصرف فى العقار لمشتري ثان بمقدسجله . عدم تحديث الحكم عن هذا الدفاع الجوهري . قصور يبطله .

ب - (١) قوة الأمر المقضى . دعوى من مشتري على بائع . تدخل خصم ثالث فى هذه الدعوى . الحكم فى الدعوى لمصلحة المشتري وبعدم قبول التدخل . استئناف هذا الحكم من البائع ضد المشتري وطالب التدخل . استبعاد الحكم الصادر فى الاستئناف البحث فى موضوع تدخل الخصم الثالث لعدم قيامه بالاستئناف الحكم الابتدائي القاضى برفض تدخله . هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لطالب التدخل . من حقه أن يرفع استئنافاً آخر عن الحكم الابتدائي القاضى برفض تدخله .

(ب) حكم . تسببه . اهاله الرد على دفع بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى استئناف سابق . ثبوت أن الحكم الصادر فى الاستئناف السابق لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للاستئناف فى الاستئناف اللاحق . خطأ الحكم فى الرد على الدفع لا يؤثر فى سلامة قضائه بقبول الاستئناف اللاحق .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت فى جميع مراحل دعوى إثبات التعاقد المرفوعة منها أنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة .

الوفائى الصادر من الطاعنين إلى المطعون عليها فى ٣٠ - ١ - ١٩٢٩ لما ثبت لديها من أنه كان مقصوداً به إخفاء رهن . وبذلك تكون نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع ، كما يكون وضع يد المطعون عليها على الفدان محل العقد هو بسبب الرهن دون أى سبب آخر - وكان ما تقضى به المادة ٣٣٩ من القانون المدنى (القديم) من بطلان عقد البيع الوفاى إذا كان مقصوداً به إخفاء رهن لا أثر له على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك متى كان هذا السبب معلوماً وهو الرهن . أما الاعتراض بأن المادة تقضى ببطلان العقد سواء باعتبارها بيعاً أو رهناً بما ينشأ أن يكون الرهن سبب وضع اليد على العين محل التعاقد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك - هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هى بما انفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر ببطلان العقد باعتباره رهناً - وكان لا يغير من ذلك أن وضع يد المطعون عليها على الفدان المتنازع عليه كان بموجب محضر التسليم المحرر فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ نفاذاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٣٩ والقاضى بفسخ عقد الإيجار والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبنى على عقد البيع الوفاى الذى قضى ببطلانه - لما كان ذلك يكون غير صحيح فى القانون ماقررت المحكمة من أن المطعون عليها جابت الطاعنين بنية التملك فى الدعوى رقم ٥٢٣٩ كما يكون وضع يدها على الفدان موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وإنما هو وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبها الملكية مهما طال عليه الزمن وفقاً للبادة ٧٩ من القانون المدنى (القديم)

سلامة النتيجة التي انتهى إليها من رفض الدفع وقبول الاستئناف بعد أن تبين ما تقدم أن الحكم السابق لم يحز قوة الأمر المقضى في خصوص طلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما ، وسائر أوراق الطعن . في أن الطاعنة (منتهى حسين محمود الجاكي) أقامت الدعوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٤ مدني محكمة حلوان الجزئية على زينب محمود الجاكي وقالت شرحاً لها إنها بموجب عقد محرر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ اشترت من المدعى عليها ط ٤ و ١٩٤٤ س شيوخاً في أرض وبناء المنزلين المبيتين بالصحيفة بثمن مقداره ٧٤٤ ج وأنها وضعت يدها على العقار المبيع من تاريخ التعاقد ، وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه وبجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ تدخل المطعون عليهما في الدعوى وطلباً قبولها خصمين فيها وقدماً عقد بيع محرراً في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومسجلاً في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ صادراً إليهما من ذات البائعة عن العين محل النزاع . ودفعت المدعى عليها بسقوط حق الطاعنة في رفع الدعوى لمضي أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ التعاقد كما دفعت بإعلان صحيفة الدعوى لعدم مرورها بمكتب المساحة . وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة برفض الدفوع ، ورفض قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى ، وفي الموضوع بصحة التعاقد . استأنفت المدعى عليها زينب محمود الجاكي هذا

الملك ، وبأن تحرير عقد بيع من نفس البائعة إلى المطعون عليهما عن هذا العقار وقيامهما بتسجيل عقدهما لا يؤثر على التملك بوضع اليد ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى له أثره لو صح في تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون قد عاره قصور يبطله مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

٢ - (١) متى كان يبين من الحكم الصادر في الاستئناف المرفوع من بائعة العقار ضد الطاعنة والمطعون عليهما أنه لم يفصل في الخصومة الخاصة بطلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى وإنما استبعد هذا الطلب لأن المطعون عليهما - وهما صاحباً الحق فيه - لم يستأنفا الحكم الابتدائي القاضي برفضه ومن ثم فلا يحوز هذا الحكم قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص ، ويكون دفع الطاعنة بعدم قبول الاستئناف الذي رفعه المطعون عليهما السابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف البائعة المذكور على غير أساس .

(ب) وإذا كان الحكم المطعون فيه قيد أغفل الرد على دفع الطاعنة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما السابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف البائعة وبني قضاءه على أسباب أخرى لا تتصل بهذا الدفع ، فإن هذا الخطأ يكون غير منتج ولا يؤثر في

الحكم ضد الطاعة والمطعون عليهما وقيد استئنافهما برقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ مستأنف محكمة مصر الابتدائية واستندت فيه إلى الدفاع الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى مضيغة إليه أن المحكمة أخطأت في عدم قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى وطلبت قبولها فيها ودفعت الطاعة بعدم قبول الاستئناف لعدم وجود صفة أو مصلحة للمستأنفة في رفعه - وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة برفض هذا الدفع ، وبقبول الاستئناف شكلاً وبرفض الدفوعين المقدمين من المستأنفة ، وقبول الدعوى وعدم سقوط الحق في رفعها ، وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، بعد ذلك رفع المطعون عليهما استئنافاً عن الحكم الابتدائي قيد برقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ مستأنف محكمة مصر الابتدائية ودفعت الطاعة بعدم قبوله لسبق الفصل فيه بحكم نهائي هو الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ الآنف ذكره كما دفعت بصورية عقد البيع الصادر من زينب محمود الجاكي إلى المطعون عليهما وبأنها تملك العقار موضوع النزاع بمقتضى عقد البيع المحرر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ . وبوضع يدها عليه المدة الطويلة المكتسبة للملكية . وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقوله شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صورية عقد المطعون عليهما ثم قضت في ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ بالقضاء بالحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة بناء على ما قرره من عجز الطاعة عن إثبات صورية عقد المطعون عليهما ومن تفضيل هذا العقد المسجل على عقدها غير المسجل فقررت الطاعة الطعن في الحكمين المذكورين بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين ، يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد أخطأ في تحصيل فهم الواقع كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن مبنى دفع الطاعة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ هو أنه قد سبق الفصل فيه في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ بحكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى لوحدة الخصوم والموضوع والسبب في الاستئنافين بما يكون معه الحكم الصادر في الاستئناف الأول حجة على المطعون عليهما إذ كانا ممثلين فيه كما انضمنا إلى الطاعة في طلب قبولهما خصمين في الدعوى ومن ثم فلا يجوز لهما إعادة النزاع من جديد برفع استئناف آخر - ولكن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع المشار إليه مؤسسا قضاءه على أن ميعاد الاستئناف لا يزال قائماً ، يكون قد أخطأ في تحصيل فهم الواقع من الدعوى . وإذ قرر أن الاستئناف السابق لا يستفيد منه غير الخصم المستأنف ، في حين أن كل الأشخاص الممثلين فيه يحتاجون بالحكم الصادر فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود (أولاً) بما يبين من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ من أنه قرر استبعاد طلب المستأنفة (زينب محمود الجاكي) قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى ، استناداً إلى أن الطلب المذكور ليس من شأن المستأنفة ، وأن للمطعون عليهما وحدهما الحق في استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في خصوص طلب دخلهما خصمين في الدعوى ، وأنه ليس للمحكمة أن تتعرض لطلبات خصوم لم يتقدموا بها إذ كان الواجب أن يقوم المطعون عليهما باستئناف الحكم

أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فيكون شابه قصور يبطله .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت في جميع مراحل الدعوى بأنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ؛ وهو دفاع جوهرى له أثره - لوصح في تغيير وجه الرأى في الدعوى فيكون الحكم قد عاره قصور يبطله ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٢٨٧ سنة ٢٠ فى بالهيئة السابقة) .

٤٢٨

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب نفاذ البيع الصادر له فى مرض موت البائع فى كل مال التركة . نفيه على الحكم لدى محكمة النقض بالخطأ فى تطبيق القانون لعدم قضائه بنفاذ البيع فى حدود تلك التركة . لا يعتبر سبباً جديداً . العالب الذى أبداه أمام محكمة الموضوع وهو نفاذ البيع فى كل التركة يشمل الطلب الأقل وهو النفاذ فى ثلث مال التركة .

ب - بيع صدر لغير وارث فى مرض موت البائع . طلب المشتري نفاذ هذا البيع فى حدود ثلث مال التركة طبقاً لأحكام قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ العمل بهذا القانون كان لاحقاً لتاريخ وفاة البائع مما يجعل عقد البيع غير خاضع لأحكامه . المادة ٢٥٥ من القانون المدنى القديم تجيز نفاذ هذا البيع فى حدود ثلث التركة على المحكمة أن تطبق هذا النص . عدم تطبيقه خطأ فى القانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون إذ اعتبر عقد البيع الصادر له فى مرض موت مورثة

الابتدائى حتى يمكن فحص سندهم من القانون والقضاء لهم أو عليهم وفقاً لما يبنى عنه تحقيق أوجه دفاعهم - ويبين من هذا الذى أقيم عليه الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ أنه لم يفصل فى الخصومة الخاصة بطلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين فى الدعوى ، وإنما استبعد هذا الطلب لأن المطعون عليهما - وهما صاحباً الحق فيه - لم يستأنفا الحكم الابتدائى القاضى برفضه ، ومن ثم فلا يجوز هذا الحكم قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوم ، ويكون دفع الطاعنة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ مصر لسابقة الفصل فيه على غير أساس . ومردود (ثانياً) بأن الحكم المطعون فيه ، وإن كان يبين منه أنه قد أغفل الرد على دفع الطاعنة بعدم قبول الاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ وبني قضاءه على أسباب أخرى لا تتصل بهذا الدفع ، إلا أن هذا الخطأ غير منتج ولا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى اليها من رفض الدفع وقبول الاستئناف بعد أن تبين بما تقدم أن الحكم السابق لم يحز قوة الأمر المقضى فى خصوص طلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين فى الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الطاعنة تمسكت فى صحيفة دعواها وفى جميع مذكراتها بأنها كسبت ملكية العين موضوع النزاع بوضع يدها عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبأن كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة هو طريق من طرق التملك ، وبأن تحرير عقد من المالك السابق للغير أو قيام هذا الغير بتسجيل عقده لا يؤثر على التملك بوضع اليد - ولكن الحكم المطعون فيه الصادر فى ٦ يونيه سنة ١٩٥٠

المطعون عليه باطلاً بأكمله في حين أن القانون يقضى باحترامه في حدود تلك التركة وكان المطعون عليه قد رد على هذا التمسك بأن الطاعن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تضمنه فهو والحالة هذه سبب جديد لا يتجاوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض. فان هذا القول يكون في غير محله متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن طلب رفض دعوى المطعون عليه ونفاذ العقد الصادر إليه من المورثة في كل مال التركة، وهذا الطلب الأعم يشمل الأقل منه وهو نفاذ العقد في ثلث التركة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول هذا السبب على غير أساس.

٢ - إنه وإن كان الطاعن أسس طعنه على قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وكان تاريخ العمل بهذا القانون لاحقاً لتاريخ وفاة المورثة البائعة بما يجعل العقد المطعون فيه غير خاضع لأحكامه إلا أنه لما كان الطاعن يطلب نفاذ البيع في حدود ثلث التركة وكانت المادة ٢٥٥ من القانون المدني (القديم) تعطيه هذا الحق كان لزاماً على محكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى وفقاً لهذا النص. أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون في هذا الخصوص.

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسناً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرحومة آمنة عبد الرحيم توفيت في ٢٤

يونية سنة ١٩٤٦ وأقام المطعون عليه وهو زوجها الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٤٧ مدني محكمة كفر صقر الجزئية على الطاعن شقيق المتوفاة وآخرين منهم والدها عبد الرحيم ابراهيم سالم وشقيقتها أمينة وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٤ ط و ٥ س شيوعاً في ٨ ط و ١٠ س وهي نصف متركته المورثة من أطيان وتسليمها إليه كما طلب الحكم بنصيبه في المنقولات المتركه عنها ودفع الطاعن الدعوى بأن المتوفاة باعت له من أطيانها ٧ ط بعقد عرفي محرر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٦ فطعن المطعون عليه على هذا العقد بطلاته لصدوره في مرض الموت، وفي ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة أولاً بتثبيت ملكية المطعون عليه إلى ٤ ط و ٥ س المطالب بها وتسليمها إليه استناداً إلى أن العقد المطعون فيه وقع باطلاً لصدوره في مرض الموت فلا ينفذ في حق الورثة إلا بإجازتهم وأن المطعون عليه باعتباره زوج المورثة وانحصار إرثها فيه وفي والدها بحسب الأشهاد الشرعي المقدم منه يكون مستحقاً لنصف الأطيان المتركه كما قضت بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي أن المتوفاة تركت باقى مفردات التركة. واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٢٤ لسنة ١٩٤٨ مستأنف محكمة الزقازيق الابتدائية. وفي ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة هيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض. د ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن العقد الصادر من المورثة إلى الطاعن قد صدر في مرض موتها ولا ينفذ في حق الورثة بغير إجازتهم مع أن البيع الآنف ذكره حكمه حكم الوصية ووفقاً للبادئة

المورثة في حدود ثلث التركة — وكانت المادة ٢٥٥ من القانون المدني (القديم) تجيز تفضاذا البيع الصادر في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع لا تزيد عن ثلث مال البائع — وكان يبين من الحكم الابتدائي أن الاشهاد الشرعي الذي استند إليه الطاعن جاء فيه أن إرث المتوفاة قد انحصر في المطعون عليه ووالدها مما يستفاد منه أن الطاعن غير وارث للبائعة . وفي هذه الحالة يخضع العقد لحكم المادة ٢٥٥ الآتية ذكرها — لما كان ذلك وكان لازماً على محكمة الموضوع أن تقضي في الدعوى وفقاً لهذا النص . أما وهي لم تفعل فيكون حكمها قد خالف القانون في هذا الخصوص — ولما كان الفصل في الدعوى على الأساس الآتية ذكره يستلزم الاطاعة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم خلواً من هذا البيان لما كان ذلك كذلك يتعين نقض الحكم وإحالة القضية .

(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٩

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . حكم فصل في أساس النزاع بين الطرفين بأن اعتبر عقد الشركة المتنازع في صحته صحيحاً . هذا الحكم يكون قد انتهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى . جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - حكم . القبول المانع من الطعن . حكم قضى بنسب خبير لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة . حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاره لا يعتبر قبولا مريحاً مانعاً من الطعن . علة ذلك .

ج - شركة . حكم . تسييبه . تكييفه الاتفاق المبرم بين الطرفين تكييفاً صحيحاً باعتباره عقد شركة . تمجده عمالقت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح

٣٧ من قانون الوصية الجديد رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ توضح الوصية في الثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وما كان يصح اعتبار العقد بأكمله باطلاً واستبعاد كل أثر قانوني له إذ يقضي القانون باحترامه في حدود ثلث التركة . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم قد شابه القصور ذلك أنه خلا من بيان قيمة مفردات تركة البائعة ونسبة قيمة الأهلان المبيعة إلى الطاعن إليها وهو الأمر الذي كان يتعين على المحكمة إجراؤه لمعرفة ما إذا كانت الأهلان المبيعة تعادل ثلث التركة أو تزيد عليها .

ومن حيث إن مما رد به المطعون عليه على هذا النعي أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تضمنه فهو والحالة هذه سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا القول في غير محله لما يبين من الأوراق من أن الطاعن طلب رفض دعوى المطعون عليه ونفاذ العقد الصادر إليه من المورثة في كل مال التركة وهذا الطلب الأعم يشمل الأقل منه وهو نفاذ العقد في ثلث التركة .

ومن حيث إنه وإن كان الطاعن قد أسس طعنه على قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ الذي قضى بأن يكون العمل به بعد شهر من تاريخ نشره في أول يولييه سنة ١٩٤٦ أي في تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المورثة الحاصلة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٦ مما ينبغي عليه أن يكون العقد المطعون فيه خاضعاً لأحكام مرض الموت المنصوص عليها في القانون المدني (القديم) لا قانون الوصية الجديد — إلا أنه لما كان الطاعن بطلب تفضاذا عقد البيع الصادر إليه من

مرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لسبق الرضاء بالحكم على غير أساس ويتعين رفضه .

٣ - متى كان يبين بما أورده الحكم من شرائط الاتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون عليها ان المحكمة كيفت العقد التكيف القانوني الصحيح إذ اعتبرته عقد شركة وتحدثت عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه حتى لقد قبل أن يكون للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيدا بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح وكانت المحكمة قد اعتبرت هذا العمل الذي قامت به الشركة المطعون عليها حصة قانونية بالاضافة إلى ما تتمتع به من سمعة تجارية فان القول بعد هذا بأن العقد بلاسبب غير صحيح في القانون ، أما ما ينعاه الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العاقلين عند التعاقد وإن التصاريح صدرت باسم الطاعن فردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائغاً وهذا يعد تقديراً موضوعياً .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه إذقضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط تشمل بعموم نصها من دخل الشركة

استيراد للشركة . اعتباره هذا الجهد بالاضافة الى ما تتمتع به المطعون عليه من سمعة تجارية حصة في رأس مال الشركة . النعمى على العقد بأنه بغير سبب . هذا غير صحيح .

د - شركة . حكم . تسييه . تقريره أن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من يسهم فيها بحصة مالية فوق عمله اعفاء حصته المالية من أية خسارة . النعمى عليه الخطأ في تطبيق المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - متى كان أساس النزاع بين الطرفين يتركز فيما إذا كان عقد الاتفاق على الشركة يعتبر قانوناً صحيحاً أم باطلاً وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الشق الأول منه بالغاء الحكم المسأنف واعتبار عقد الشركة عقداً صحيحاً فانه يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الاصيل من الدعوى ومن ثم يصح الطعن فيه استقلالا عملاً بالمادة ٢٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار عقد الشركة صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية وقبل الفصل في الطلبات بنذب مكتب الخبراء المحاسبين الانتقال إلى مكتب الطاعن لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة فان حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاره له لا يعتبر قبولا صريحاً للحكم إذ قد يكون ذلك من الطاعن إذعاناً لما لا سبيل له إلى دفعه وإذ لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالا وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم الذي يصدر في الموضوع وفقاً للمادة ٢٧٨

صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية . وثانياً - وقبل الفصل في الطلبات ، يندب مكتب الخبراء المحاسبين للانتقال إلى مكتب المستشار عليه لتحديد نصيب المستأنفة فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن بدفعين : الأول - لأن الحكم المطعون فيه لم يته الخصومة بين الطرفين وأنه وإن قضى بصحة عقد الشركة إلا أن الخصومة لا تنتهي قانوناً إلا بالفصل في الطلبات المادية نفسها وقد أرجىء الفصل فيها إلى ما بعد قيام الخبير بالمأمورية التي نيّطت به ومن ثم لا يجوز قبول ذلك الطعن في الحكم استقلالاً وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات ، والثاني لأن الطاعن قبل الحكم إذ اشترك اشتراكاً إيجابياً في تنفيذه بتقديمه دفاتره الحسائية للخبير وحضوره أمامه في جميع محاضر الأعمال .

« ومن حيث إن هذين الدفعين مردودان أولاً : بأن أساس النزاع بين الطرفين يتركز فيما إذا كان عقد الاتفاق على الشركة يعتبر قانوناً صحيحاً أم باطلاً ، والحكم إذ قضى في الشق الأول منه بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد الشركة عقداً صحيحاً يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى ومن ثم يصح الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، ومردودان ثانياً بأن حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاتره له لا يعتبر قبولاً صريحاً للحكم إذ قد يكون ذلك من الطاعن إذعائاً لما لا سبيل له إلى دفعه وإذ لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالاً وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم الذي يصدر في الموضوع وفقاً للمادة ٣٧٨

بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وأن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من أسهم فيها بحصة مالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلامقابل فإن ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى على الطاعن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة طالبة الحكم بإلزامه بدفع مبلغ ٧٧٦ ج و ٢٥٠ م وهو ما خصها من ربح وفقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين في ٨ / ٩ / ١٩٤٧ وقد تعهدت المطعون عليها بمقتضاه ببدل المساعي اللازمة للحصول على تصريح استيراد كمية من بذرة الكتان من الهند على أن تكون عمليات البيع والشراء بالخاصة بين الطرفين وتوزع الأرباح مناصفة بينهما . وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن الاتفاق المشار إليه هو عقد شركة شابه البطلان . أولاً - لأن حصة المطعون عليها كانت بمثابة نفوذ يستغله مديرها في الدوائر الحكومية وهي على هذا النحو لا يجوز قبولها لما في ذلك من مساس بالنظام العام ، وثانياً - لأن المطعون عليها شرطت ألا تساهم في الخسائر وهذا أيضاً شرط أسدى مبطل للمعقد . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٥١ تجارى سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ٢٢ / ١ / ١٩٥٠ - أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف باعتبار عقد الشركة الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقداً

مرافعات ، ومن ثم يتعين رفضه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن بالاول منهما على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى باعتبار ما قامت به المطعون عليها من مسعى لدى المصالح المختصة للحصول على تصاريح الاستيراد حصّة قانونية فى الشركة مع أن القانون يشترط لصحة التعهدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً كما أن عقد الاتفاق لا يمكن اعتباره شركة بل هو فى حقيقته وكالة خاضعة فيما يتعلق بتقدير أجر الوكيل لتقدير القضاء كما أخطأ أيضاً إذ اعتبر سمعة الشركة المطعون عليها التجارية حصّة ساهمت بها فى الشركة مع أنه يبين من العقد أن هذا العنصر لم يكن منظوراً إليه بين طرفيه لأن الشركة موضوع النزاع هى شركة محاصة مستترة لم يظهر اسمها بل ظلت التصاريح باسم الطاعن .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم فى هذا الخصوص « وحيث إن هذا الجدل مفروض عليه ان المستأنفة لم تدخل الشركة إلا بسمعتها ولكن الذى يدقق النظر فى الأمور يرى أنها ساهمت بعملها فوق سمعتها وهو عمل لا يصح لأحد أن ينسكه عليها إلا إذا أنكر على العمل نفسه معناه التحقيق فالعمل بهذا المعنى هو المجهود الشخصى تنتفع به الشركة حسياً كان أو معنوياً يستوى فى ذلك أن يمثل المجهود بعمل واحد أو بسلسلة من الأعمال تبعاً لما تقتضيه طبيعة كل شركة وما يعتورها من خدمات والأمر هنا يتعلق بشركة محاصة محددة العمل قصيرة الأجل كما هو الغالب فى أمثالها ، ولا يمكن ان يقال إن العمل

الذى دخلت به المستأنفة فى الشركة كان تافهاً لدرجة تعدم قيمته وإلا فما كان لشريكها أن يحدد لها فى نظره نصف الأرباح وما كان له وهو يكتب لمديرها فى ٣/١٠/١٩٤٧ بعد ان سافر إلى القاهرة ونزل فى فندق شبرد ينوه بجلالة عمله فيتمنى له رحلة طيبة — ثم يكتب له فى ٤ منه يرجوه بتصحيح إذن الاستيراد الصادر بـ ٣٠٠ من بذور السكتان وهو يعلم باعترافه انه يكاد يكون من المستحيل عليه اجراؤه . .

« ومن حيث إن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة عقد الاتفاق المحرر بين الطرفين على انه يبين بما أورده الحكم من شرائطه ان المحكمة كيفت العقد التكمييف القانونى الصحيح إذ اعتبرته عقد شركة وقد تحدث عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وان هذا الجهد كان محل تقدير من الطاعن نفسه حتى لقد قبل ان يكون للمطعون عليها لقاءه النصف فى أرباح الشركة محل النزاع ، كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيداً بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح ولما حققت الشركة أغراضها ، وقد اعتبر الحكم حصّة قانونية هذا العمل الذى قامت به الشركة المطعون عليها بالاضافة إلى ما تتمتع به من سمعة تجارية والقول بعد هذا كله بأن العقد بغير سبب غير صحيح فى القانون ، أما ما ينهأ الطاعن من ان سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير بين العاقدين عند التعاقد وان التصاريح صدرت باسم الطاعن فردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائفاً وهذا يعدّ تقديراً موضوعياً ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضاً .

« ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم الخطأ فى تطبيق المادة ٥٣٠ مدنى مختلط

المرافعات القديم . الغرامة الواجب توقيعها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من هذا القانون بمبلغ عشرين جنيها . الحكم بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيها على أساس تطبيق المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها اطلعت على السند المعطون فيه بالتزوير ووصفت ما به من بيانات بما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعوى ، فانه بحسبها أن تقدر لنفسها الوقت الذي تراه كافيا لإنجاز عملها وهذا مما لا شأن للخصوم به .

٢ - متى كانت المحكمة إذ قضت بصحة السند المعطون فيه قد قررت ان إضافة شرطة أفقية إلى رقه الاصل لا تقطع في تزوير السند لاحتمال حصول هذه الإضافة وقت كتابته تبعا لطريقة الكاتب الخاصة . فان ما قرره هو أمر يدخل في نطاق سلطة تقديرها الموضوعية . هذا فضلا عن أنها لم تعتمد على هذا القول وحده وإنما على الأدلة والفرائن الأخرى التي أوردتها والمسوغة لقضائها .

٣ - إن غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعها على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقا للقانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التزوير . وإذن فمى كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى قبل تاريخ سريان قانون

إذ قرر صحة عقد الشركة الذي يتفق فيه على عدم تحمل أحد الشركاء الخسارة متى كان هذا الشريك قد دخل الشركة بعمله مع ان هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كان العمل جدياً صحيحاً في إدارة الشركة وهو ما لا ينطبق على ما حصل الاتفاق عليه بين الطرفين .

د ومن حيث إنه يتضح من مساق هذا السبب أن الطاعن أسسه على ان العمل الذي قامت به المطعون عليها غير جدي أما وقد ظهر بما آنف ذكره رداً على السبب الأول ان العمل الذي قامت به المطعون عليها جدي فان النعم بعدم جديته يكون على غير أساس - كما ان الحكم لم يخطئ في تطبيق المادة ٥٣٠ مدني محتلط إذ قرر أنها تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وانه من ثم لا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من يسهم فيها بحصة مالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٣٣١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٠

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - محكمة الموضوع . الوقت الكافي لاطلاعها على أوراق الدعوى . تقدير هذا الوقت من حقا ولا شأن للخصوم به . مثال في دعوى تزوير .

ب - تزوير . حكم . تسببه . تقريره . أن إضافة شرطة أفقية إلى رقم السند المطعون فيه لا تقطع بتزويره . هذا أمر يدخل في نطاق سلطة التقدير الموضوعية للمحكمة .

ج - تزوير . غرامة التزوير . مايتها . جزاء يحدده القانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التزوير . مثال . خصم قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون

المرافعات الجديد فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنيتها لا الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها إلى مبلغ خمسة وعشرين جنيتها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيتها قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تنحصر حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة دير مواس الجزئية بطلب الحكم بالزامه بدفع مبلغ خمسة جنيهات تبقى من دين مقداره ثلاثة وستون جنياً بموجب سند إذنى محرر فى ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ وقضى غيابياً بالزام الطاعن بطلبات المطعون عليه . فعارض الطاعن فى هذا الحكم . وفى ٥ من أبريل ١٩٤٨ طعن بالتزوير فى سند الدين ، فأوقفت الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً فى دعوى التزوير وأعلن الطاعن أدلته فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ . وفى ١٠ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول ويتحصل فى أن السند المطعون فيه حرر بخط المطعون عليه وكان أصل مبلغ الدين الثابت به ١٣ ج لا ٦٣ ج وقد وضع بالأرقام دون الحروف فغير المطعون عليه رقم (١) إلى رقم (٦) كما قضت بتدبير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق الدليل المذكور . وقدم الخبير المنتدب تقريراً ذهب

فيه إلى أن السند المطعون فيه كتب بالقلم السكوبيا وأن رقم (٦) كان رقم (١) وأضيفت إليه شرطة أفقية فى أعلاه وأن هذا الرقم مكتوب فى السند بالحروف ولا تغيير فى هذه الكتابة . وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى ما تضمنه دليل التزوير . ثم قضت فى ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ ببرد وبطلان السند المطعون فيه . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٢٦ لسنة ١٩٤٩ مدنى استئناف محكمة أسيوط الابتدائية . وفى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بمنعقدة بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وببصحة السند المطعون فيه وبتغريم الطاعن ٢٥ ج للخزانة وفقاً للمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات . فقرر الطاعن فى ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون لمخالفته قواعد الإثبات من ثلاثة أوجه (الأول) إذ قالت المحكمة بعدم جدية الطعن بالتزوير استناداً إلى أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة دير مواس الجزئية بتصفية الحساب القائم بينهما واعترف الطاعن فيها بأنه استلم من المطعون عليه مبلغ خمسة وأربعين جنياً — مع أن الدعوى الآنف ذكرها لم تكن مضمومة إلى أوراق الدعوى ، وبذلك تكون المحكمة اعتمدت على دليل لم يكن موجوداً فى الأوراق .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم أن ما اعتمدت عليه المحكمة قولها بأنه ثابت بالدعوى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة دير مواس الجزئية والتي أقامها الطاعن وقت رفع معارضته

استكتاب المطعون عليه ودون تحقيق أو استعانة برأى خبير آخر .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن ماقررت المحكمة ، من أن اضافة شرطة أفقية الى رقم (١) لا تقطع في تزوير السند لاحتمال حصول هذه الإضافة وقت كتابته تبعاً لطريقة الكاتب الخاصة ، هو أمر يدخل في نطاق سلطة تقديرها الموضوعية ، هذا فضلاً عما يبين من الحكم من أنها لم تعتمد على هذا القول وحده وإنما على الأدلة والقرائن الأخرى التي أوردتها والمسوغة لقضائها بصحة السند على ما سيجيء بيانه في الرد على السبب الثاني .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطلان لخطئه في الاستدلال من خمسة أوجه (الأول) إذ قررت المحكمة أن تغيير رقم (١) في مبلغ السند الى رقم (٦) يرجع الى طريقة كاتبه الخاصة . مع أن هذا الاستدلال ينقصه التمهيص (والثاني) إذ استندت المحكمة الى ما هو ثابت بالسند من كتابة مبلغ الدين بالحروف مرتين وإلى أنه كان على الطاعن أن يتأكد من محتويات السند قبل التوقيع عليه - مع أن واقعة تحرير الأرقام بالكتابة هي واقعة متنازع عليها وكان الطاعن ينكرها بما كان لا يجوز معه افتراض الزامه بالاطلاع على السند قبل التوقيع عليه (والثالث) إذ أخذت المحكمة الطاعن بعدم ذكره شيئاً عن تزوير السند بصحيفة معارضته في الحكم الغيابي مع أنه بادر بتقرير الطعن فيه عقب رفعها مباشرة ثم أعلن أدلة التزوير وفصلها في مرافعته ، وإن خلو هذه الصحيفة من الإشارة الى تزوير السند راجع الى ضيق الوقت المحدد للمعارضة وعدم اطلاعه على السند وما يستلزمه الطعن بالتزوير

في الحكم الغيابي أنه استلم من المطعون عليه مبلغ ٥٤ ج ، ولما كان يبين من الأوراق المودعة من المطعون عليه في هذا الطعن أنه قدم إلى المحكمة صورة من صحيفة الدعوى المذكورة وقرر فيها الطاعن أنه استلم من المطعون عليه مبلغ ٥٤ ج لشراء سجاد وغيره ، فتكون المحكمة قد استمدت هذا الذي قررت من واقع ورقة قدمت إليها في الدعوى ولا مخالفة لقواعد الإثبات إذا هي اعتمدت عليها دون حاجة إلى ملف الدعوى الخاص بها .

« ومن حيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة اعتمدت على ما استخلصته من اطلاعها على السند المطعون فيه مع أن هذا السند لم يضم إلى ملف الاستئناف إلا في صباح يوم صدور الحكم وبذلك لم يكن لديها الوقت الكافي لفحص السند ومناقشة بياناته قبل تحرير أسباب الحكم والنطق به بما يجعل اطلاعها عليه غير جدي ولا يصلح أساساً لقضائها .

« ومن حيث أن هذا الوجه مردود بما أثبتته المحكمة من أنها أطلعت على السند المطعون فيه ووصفت ما به من بيانات بما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعوى وبحسبها أن تقدر لنفسها الوقت الذي تراه كافياً لإنجاز عملها وهذا مما لا شأن للخصوم به .

« ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة اطرحت ما أثبتته الخبير المنتدب من أن رقم (٦) به شرطة أفقية مضافة إلى رقمه الأصلي وذلك استناداً إلى ما قررت من احتمال أن تكون هذه الإضافة قد حصلت وقت كتابة السند تبعاً لطريقة الكاتب الخاصة وهذا الاستدلال يقوم على فرض ظني ولا يجوز الارتكان إليه دون

من إيمان وروية واستشارة محاميه (والرابع) اذ استندت المحكمة الى اقرار الطاعن في الدعوى ٤٤٢ هـ بتسليمه مبلغ ٤٥ ج من المطعون عليه وذلك دون ان تبحث في سبب هذا الإقرار وظروف المعاملة الخاصة به وتفاصيل الحساب الذي كان قائماً بين الطرفين مما يجعل استنادها الى هذا الإقرار مشوباً بالعموض (والخامس) اذ لم تأخذ المحكمة بشهادة شاهدي الطاعن مع انها تقطع في تزوير السند .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجه مردود بما يبين من الحكم من ان المحكمة اعتمدت في قضائها بصحة السند المطعون فيه على أسباب تحصل في ان مذهب إليه الخبير من إضافة شرطة أفقية إلى رقم (١) في مبلغ السند لا يقطع بتزويره إذ من المحتمل ان يكون ذلك راجعاً إلى طريقة الكاتب الخاصة - وانه تبين للمحكمة من الاطلاع على السند ان رقم مبلغه العددي يوافق كتابته ، بالحروف الموضوعة فيه مرتين أولاًهما بجوار رقه العددي بأعلاه والثانية في صلبه في المكان المخصص لهذه الكتابة ، وان إنكار الطاعن لهذه الواقعة لا يلتفت إليه لأن كتابة الأرقام بالحروف هي من مستلزمات السند الذي تحرر من يده كتابةً ولأن الطاعن وهو يجيد القراءة والكتابة كان من الميسور له ان يتأكد من قيمة الدين الحقيقية قبل توقيعه على السند - وانه لو كان طعن الطاعن بالتزوير جدياً لكان بادر بإثباته في صحيفة معارضته في الحكم الغيابي وهو خلو من ذلك وأنه يؤيد ذلك ان الطاعن في تاريخ رفعه هذه المعارضة أقام الدعوى رقم ٤٤٢ هـ وثابت بها انه استلم من المطعون عليه مبلغ ٤٥ ج جنياً وان المحكمة لا تأخذ بشهادة شاهدي الطاعن لأن أولهما لم يحضر واقعة تحرير السند ولا يعرف المبلغ الذي حرر به ولأن ثانيهما له صلة بالطاعن فشهد له بمعاملة - وهذا الذي

استندت إليه المحكمة من أدلة وقرائن ومشاهدات هو استخلاص موضوعي سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ومن ثم يكون النعي على حكمها بالخطأ في الاستدلال في غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على الحكم فيما قضى به من صحة السند المطعون فيه بالتزوير على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أنه قضى بتغريم الطاعن ٢٥ جنياً للخزانة عملاً بالمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد مع أن الطاعن قرر طعنه بالتزوير في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ قبل تاريخ العمل بهذا القانون فكان يتعين تطبيق المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم التي تحدد غرامة التزوير بمبلغ عشرين جنياً فقط إذ هو الذي تم تقرير الطعن بالتزوير في ظله .

ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير ولما كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى في ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنياً لا الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها إلى مبلغ خمسة وعشرين جنياً ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتغريم الطاعن

تحديه بمطاعنه على أسباب الحكم الابتدائي لدى محكمة الدرجة الثانية .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة في الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأخير باع إلى المطعون عليهما الأولين بموجب عقد محرر في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ : ١٦ قيراطا ثمن مقداره ٣٥٠ جنيا . وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أقام المشتريان على البائع الدعوى رقم ٨٤٠ سنة ١٩٤٨ مدني محكمة سمالوط الجزئية يطلب الحكم بصحة التعاقد المذكور . وبجلسة المرافعة تدخل الطاعن في الدعوى طالبا قبوله خصما ثالثا فيها والقضاء برفضها ، بناء على أنه اشترى العقار المشار إليه من نفس البائع بموجب عقد حرر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وشهر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قبل شهر صحيفة الدعوى . وقررت المحكمة قبوله وفي أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ عدل المطعون عليهما الأولان طلباتهما بأن اضافا إليها طلب الحكم بإعلان عقد الطاعن واعتباره كأن لم يكن ومحو التسجيل الذي ترتب عليه ، استنادا إلى أنه عقد صوري حرر بقصد حرمانهما من الصفقة بعد أن استغل البائع الثمن الذي دفعاه إليه . وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي هذه الصورية . ثم قضت في ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ بصحة التعاقد المبرم بموجب العقد الصادر إلى المطعون عليهما الأولين ويطلق العقد الصادر إلى الطاعن . وتحصل الأسباب التي اقيم عليها هذا الحكم فيما قرره المحكمة من أنه يؤخذ من شهادة شهود الإثبات أن عقد الطاعن صوري ، إذ شهد خليفة

خمسة وعشرين جنيا ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ١٠١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٤٣١

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . سبب جديد . الحكم المطعون فيه نفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليه أسبابا جديدة . أوجه الطعن التي ينعي بها الطاعن على الحكم القصور في التسيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعا على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية . وجوب اعتبار أوجه الطعن أسبابا جديدة لانتجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه دون أن تصنيف إليها المحكمة أسبابا جديدة ، وكان يبين من الأوراق أن أوجه الطعن التي ينعي بها الطاعن على الحكم القصور في التسيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعا على أسباب الحكم الابتدائي . وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، ومن ثم فإنها تكون أسبابا جديدة لانتجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد أودع صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى لأن هذه الورقة لا تثبت

نور الدين وشلقامى قناوى بأنه قرر لها أنه لم يشتر العقار محل النزاع كما أبدى استعداده لحل البائع على التوقيع على العقد النهائي للمطعون عليهما الأولين إذا ما قبلوا زيادة الثمن - وهذه ليست حال المشتري الجاد، وإنما أراد الطاعن أن يخدم صهره الجديد فتظاهر بالرغبة في الشراء حتى يحملهما على زيادة الثمن تفادياً من ضياع الصفقة منهما، وأنه بما يؤيد هذه الصورة، أن شاهد الاثبات خيرى عبد الباقي خشبة شهد بوضع يده على العقار المبيع بصفته مستأجراً من البائع وباستمراره في دفع أجرته إليه، ولا يعقل أن يسمح الطاعن للبائع بذلك مع قيامه بدفع ثمنه إليه ومقداره ٤٠٠ جنيه، وأن المطعون عليه الأخير لم يجد من يبيع إليه العقار سوى صهره الطاعن ولا يتم هذا البيع إلا في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨، في حين أن صحيفة الدعوى أعلنت قبل ذلك بيومين فقط، وأن ذلك يقطع في أن عقد الطاعن لم يحرر إلا بقصد حرمان المطعون عليهما الأولين من الصفقة بعد أن التجأ إلى القضاء جادين في تنفيذ عقدهما وشعور البائع وصهره بذلك، وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ استأنف الطاعن هذا الحكم وقد استأنفه برقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٩ استئناف محكمة المنيا الابتدائية التي قضت بهيئة استئنافية في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التي أقيم عليها. فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج من ثلاثة أوجه (أولها) إذ استندت المحكمة في قضائها بصورية عقد الطاعن إلى ما شهد به

الشاهدان خليفة نور الدين وشلقامى قناوى من أن الطاعن قرر لهما أنه لم يشتر العقار وأنه على استعداد لحل البائع على التوقيع على العقد النهائي للمطعون عليهما الأولين إذا ما زاد الثمن - مع أنه يبين من شهادتهما أنهما لم ينسبا إلى الطاعن إلا أقوالاً صدرت منه قبل تحرير عقده، وأن مؤدى هذه الأقوال هو أنه كان يعلم وقت شرائه بالبيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولين، أن هذا العلم بفرض صحته لا يجعل عقده صورياً على ما استقر عليه القضاء. (والوجه الثاني) إذ استخلصت المحكمة صورية العقد من شهادة خيرى عبد الباقي خشبة بأنه مستأجر للعقار من البائع ومستمر في دفع أجرته إليه مع أنه، رغمًا عما جاء في عقدى البيع الصادر أحدهما إلى المطعون عليهما الأولين والآخر إلى الطاعن من إقرار المشتري في كل منهما بتسلم العين المبيعة، فانه نظراً لأنها كانت مؤجرة من البائع إلى الشاهد المذكور فقد اتفق على أن يستولى البائع على أجرتها حتى نهاية مدة الإيجار، وقد شهد بذلك شهود الاثبات كما سلم به المطعون عليهما الأولان، وبذلك تكون المحكمة أولت شهادة الشاهد تأويلاً غير صحيح. ومع أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة فقد خلا الحكم من الرد عليه (والوجه الثالث) إذ اعتمدت المحكمة على أن الطاعن صهر للبائع وأن عقد شرائه حرر بعد إعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد بيومين - مع أن هذه المصاهرة ليست دليلاً على الصورية، هذا فضلاً عن أنها كانت تالية لعقد الطاعن، كما أن صحيفة الدعوى لم تعلن إليه. وبفرض أنه كان يعلم بعقد المطعون عليهما الأولين فإن هذا العلم لا يكفي للقول بصورية عقده.

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون

تنويرا للدعوى وإظهارا للحقيقة فيها وعلى الخصوص فيما يتعلق بموقع الساقية الذي اختلف عليه الطرفان ، فانه يكون في غير محله النعى عليها بأنها أغفلت عقدي القسمة والاتفاق اللذين استندت إليهما الطاعنات وكذلك عبارتهما الصريحة في ملكية مورثن لنصف أرض الساقية ، ذلك أنه والحكم على الصورة الآنف يانها تكون هذه المسألة وغيرها من أوجه النزاع قد استبقتها لتقول المحكمة كليتها فيها عند الفصل في موضوع الدعوى ..

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تنصل ، حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعنات — وهن بعض ورثة رضوان عبد الرحمن بقلش — أقن على المطعون عليهم عدا الأخير الدعوى رقم ٢٠٧٧ سنة ١٩٤٨ محكمة منوف الجزئية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى ما يخصهن في أرض الساقية البالغ مسطحها ١٧ سهما ومبانيها وعددها وآلاتها وشجرة اللبغ المفروسة فيها — واستندن إلى عقد قسمة محرر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٠٦ بين مورثن وأخيه على عبد الرحمن بقلش مورث المطعون عليهم عدا الأخير — وبما ورد فيه أن كلا من المتقاسمين اختص بقيراط محدد بمحدود أربعة ويتبعه نصف الساقية البحارى والأشجار حولها ، وأن قيراط مورث الطاعنات يقع في الجهة البحرية من قيراط مورث المطعون عليهم — وإلى عقد اتفاق محرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٢١ بين المورثين المذكورين وآخر — وأشير

فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه دون أن تضيف إليه المحكمة أسباباً جديدة — وكان يبين من الأوراق أن أوجه الطعن الثلاثة التي ينمى بها الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعاً على أسباب الحكم الابتدائي — وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، وبذلك تكون أسباباً جديدة لا تجوز إثارها لأول مرة أمام محكمة النقض — وكان لا يغير من ذلك أن الطاعن أودع صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى لأن هذه الورقة لا تثبت تحديه بمطاعنه على أسباب الحكم الابتدائي لدى محكمة الدرجة الثانية ، لما كان ذلك كذلك يكون سبب الطعن بجميع أوجهه غير مقبول ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ..

(القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٤٣٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم تمهيدى بنديب خير . تسببه . تكليفه الخير . مجرد تحقيق المسائل التي أوردتها المحكمة إظهارا للحقيقة وتنويرا للدعوى وإبقاؤه جميع أوجه النزاع للفصل فيها عند الحكم في الموضوع . النعى عليه باغفال عقدين مقدمين من أحد الخصوم . على غير أساس .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بنديب خير أنه لم يقصد به سوى مجرد تحقيق الأعمال التي أوردتها المحكمة

فيه إلى الساقية بأنها ملك على بقلش ورضوان بقلش ، وتمسكت الطاعنات بأن عبارة هذين العقدين صريحة في ملكية مورثن لنصف أرض الساقية . وتدخل في الدعوى خصماً ثالثاً المطعون عليه الأخير بحجة أنه اشترى هذه الأرض من باقى المطعون عليهم . وقضت المحكمة بقبوله وبرفض دعواه وبطلبات الطاعنات استناداً إلى عقد القسمة الآنف ذكره . واستأنف المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٨٥ سنة ١٩٤٩ استئناف محكمة شبين السكوم الجزئية ، وقالوا إن عبارة العقدين لا تفيد ملكية مورث الطاعنات لنصف أرض الساقية ، لأن كلمة الساقية الواردة فيهما مقصورة على مبانيها وعددها ولا تهادون الأرض المقامة عليها ، ولأن هذه الأرض تقع في القيراط الذى اختص به مورثهم . وردت الطاعنات بأن الساقية تقع في قطعة قائمة بذاتها بعيدة عن القيراطين . وفى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بنذب خبير لمعاينة أرض الطرفين وبيان مساحتها وكذلك الساقية محل النزاع وبيان ما إذا كانت تقع في القيراط الذى اختص به مورث المطعون عليهم أم تقع في قطعة قائمة بذاتها بعيدة عن القيراطين . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن قيراط مورث الطاعنات يقع في القطعة رقم ١٠٩ ووجدت مساحته ٢٠ س . وأن قيراط مورث المطعون عليهم وجدت مساحته قيراطاً و ٨ سهم منها ١٥ سهماً بالقطعة رقم ٢٩٢ في الجهة الغربية و ١٧ سهماً بالقطعة رقم ٢٩٣ في الجهة الشرقية وأن الساقية تقع في هذه القطعة الأخيرة وأن سبب النقض في القيراط الأول والزيادة في القيراط الثانى يرجع إلى ترعة البطحة القديمة التى كانت تحد القيراطين من الجهة الغربية والتي صارت الآن شارع الأزهار وأن ماورد

في عقد القسمة المحرر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٠٦ من أن لكل من المتقاسمين النصف في الساقية البحارى والأشجار حولها ، إنما هو خاص بالساقية وشجرة اللبغ دون الأرض . وفى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبتثيت ملكية الطاعنات إلى حصتهن في عدد وآلات الساقية دون أرضها وفي شجرة اللبغ . وتحصل الأسباب التى أقيم عليها هذا الحكم فى أن المحكمة ترى اعتماد تقرير الخبير للأسس الصحيحة التى بنى عليها ولا تطابق التفسير الذى قال به على عبارة عقد القسمة من أنها لا تقرر للتقاسمين إلا حق الانتفاع بالساقية أى حق ارتفاع الرى منها دون الأرض المقامة عليها ، ومن ثم لا يكون للطاعنات حق في المطالبة بأى جزء من هذه الأرض ، وإنما حقهن مقصور على عددها وآلاتها وشجرة اللبغ المغروسة حولها . وقد قرر الطاعنات الطعن في الحكمين المذكورين بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكمين المطعون فيهما أنهما أخطأ في تفسير عقدى القسمة والاتفاق الآنف ذكرهما كما شابهما القصور في التسيب - ذلك أن الطاعنات تمسكن بصراحة عبارة عقد القسمة في ملكية مورثن لنصف أرض الساقية وبعبارة عقد الاتفاق المؤيدة لهذه الملكية ، وأن محكمة الدرجة الأولى قضت لهن بحصتهن في أرض الساقية اعتماداً على عقد القسمة - ولكن محكمة الدرجة الثانية أغفلت العقدين المذكورين واكتفت بنذب خبير في الدعوى ثم فصلت فيها على أساس النتيجة التى انتهى إليها والمخالفة لعبارتها الصريحة - مع أن هذه النتيجة غير مؤيدة بأى دليل ولا تتفق مع الظروف التى

حصلت فيها القسمة ، وان الساقية بطبيعتها وحدة كاملة ولا يجوز تجزئتها من أرضها ، وانه لو كان غرض المتقاسمين ان تكون الارض لأحدهما وحق الارتفاق الرى منها للآخر لنصا على ذلك صراحة — وبذلك تكون المحكمة قد انحرفت عن عبارة العقدين الواضحة وخرجت عن مؤداهما إلى مدلول لا يحتمله الفاظهما — ومع تمسك الطاعنات بهذا الدفاع القاطع فى الدعوى والذي له أكبر الأثر فيها فان المحكمة لم تلق إليه بالا .

ومن حيث إنه يتضح من الحكم الأول المطعون فيه والصادر فى ٣ من إبريل سنة ١٩٤٩ أن المحكمة بعد أن أثبتت النزاع الذى قام بين الطرفين على موقع الساقية كما سبق بيانه فى الوقائع قالت إنها ترى قبل الفصل فى الموضوع ندب خبير لمعاينة الأرض الموضحة بعقد القسمة وكذا الساقية موضوع النزاع ومقاسها جميعاً وتقدير ثمن كل منها لمعرفة ما إذا كانت الساقية موضوع النزاع تقع فى القيراط المخصص للرحوم على عبدالرحمن فى الجهة القبلىة منه أم تقع بعيداً عنه وعن القيراط المخصص للرحوم أخيه رضوان والذي يقع فى الجهة البحرية من قيراط على عبدالرحمن وما مساحة الساقية وعلى الخبير عمل رسم كروكى يبين فيه الأطوال والجيران وعليه أيضاً تحقيق ما يدعيه كل من الخصوم وإجراء كل ما من شأنه تنوير الدعوى وإظهار الحقيقة والإطلاع فى المساحة على الخرائط القديمة والجديدة للتحقق من موقع الساقية بالنسبة للقيراطين المقسومين مناصفة بين المورثين سالتى الذكر . ومن ذلك يبين أنه لم يقصد بهذا الحكم سوى مجرد تحقيق الأعمال التى

أوردتها المحكمة تنويراً للدعوى وإظهاراً للحقيقة فيها وعلى الخصوص فيما يتعلق بموقع الساقية الذى اختلف عليه الطرفان ، ومن ثم يكون فى غير محله النعى بأنها أغفلت عقدي القسمة والاتفاق اللذين استندت إليهما الطاعنات وكذلك عبارتهما الصريحة فى ملكية مورثهن لنصف أرض الساقية ، ذلك أنه والحكم على الصورة الآتية بيانها تكون هذه المسألة وغيرها من أوجه النزاع قد استبقيت لتقول المحكمة كلمتها فيها عند الفصل فى موضوع الدعوى ، ولذا يتعين رفض الطعن بالنسبة إلى الحكم المذكور .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعنات أسسن طلب تثبيت ملكيتهن إلى ما يخصهن فى نصف أرض الساقية محل النزاع على صراحة عبارة عقدي القسمة والاتفاق الآتية ذكرهما وأوردن لدى محكمة الموضوع الأدلة والقرائن التى رأينها مؤيدة لهذا الدفاع — وكان يبين من الحكم الثانى المطعون فيه والصادر فى موضوع الدعوى فى ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٠ أنه خلو من التحدث عن الدفاع المذكور ، اكتفاء بقول المحكمة بأن ما ذهب إليه الخبير — من أنه ليس للمتقاسمين سوى حق الانتفاع بالساقية دون أرضها — ينطبق على عبارة عقد القسمة ، وذلك دون أن تورد الاسانيد المبررة لهذا القول والمسوغة لاعتبار رأى الخبير منطبقاً على هذه العبارة ، ودون أن تذكر شيئاً عن عقد الاتفاق المحرر فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٣١ ، ودون أن تبين لماذا هى لم تأخذ بقول الطاعنات بأن عبارة القسمة والاتفاق صريحة فى ملكية مورثهن لنصف أرض الساقية ، ودون أن

تناقش الأدلة والقرائن التي أوردتها الطاعنات في هذا الخصوص - لما كان ذلك وكان بحث هذه المسائل لازما للفصل في الدعوى يكون الحكم مشوبا لقصور يطله ويستوجب نقضه لغير حاجة الى بحث بقية اسباب الطعن .

(القضية رقم ١٦٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٤٣٣

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أ - استئناف . حكم صادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد استئنافه في القانون المختلط هو الميعاد المادى طبقا للقواعد العامة . طلب تحديد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ . لاسند لهذا الطلب في القانون .

ب - استرداد الحصة المبيعة . طلب أحد الشركاء استرداد حصة شريكه الشائعة في الدعوى التي رفعها هذا الأخير بقسمة المنار أو بيعه لعدم إمكان قسمته . حكم . تسببه . رفضه هذا الطلب تأسيسا على أن طالب القسمة ليس مشتريا وأن البيع لم يتم وأن تحديد زمن البيع عند عدم إمكان القسمة لا يحرم طالب البيع من التمسك بحقه في القسمة . النعى على هذا الحكم بالخطأ في القانون والقصور . على غير أساس .

ج - حكم . تسببه . تعيب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا . غير لازم . يكفي إقامة الحكم على أسباب كافية لحله . مثال في طلب استرداد حصة شائعة .

المبادئ القانونية

١ - لما كان القانون المختلط لم يضع ميعادا خاصا لاستئناف الحكم الذي يصدر في دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع مما يتعين معه تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد، وكان الميعاد الذي حددته الفقرة

الثانية من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ هو ميعاد استئنافي خاص بالحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة، وهي بطبيعتها تغاير دعوى استرداد الحصة المبيعة مما لا يصح معه قياس ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها على ميعاد استئناف حكم الشفعة، وكان لاسند لما يذهب اليه الطاعن من أن هناك تفرقة بين ما إذا كان طلب استرداد الحصة على الشيوع قد رفع بدعوى أصلية أو بدعوى فرعية وكان ينبغي على ما تقدم أن يكون صحيحا في القانون ما قرره المحكمة في دعامة حكمها الثانية من أن ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة هو ميعاد استئنافي لا يصح القياس عليه . وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي لإقامة الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلا ، متى كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم أنه عند ما رفع المطعون عليه استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ لم يكن ميعاد الاستئناف قد انقضى وذلك حتى باعتبار بدايته من تاريخ الإعلان الحاصل في ٣٠ / ١٢ / ١٩٤٨ والذي يتمسك به الطاعن ، ومتى تقرر ذلك لا يكون هناك جدوى من بحث الدعامة الأولى الخاصة باعتبار بداية الإعلان من يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ والتي لم تتحدث عنها المحكمة إلا من قبيل الفرض الجدلي الذي لم تكن في حاجة اليه ومن ثم

فانه يكون في غير محله مانعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص من الخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعن استرداد الحصة الشائعة في العقار الذي طلب المطعون عليه بيعه عند عدم إمكان قسمته عينا أقام قضاءه على أن دعوى استرداد الحصة الشائعة المبيعة لانوجه إلا إلى مشتري هذه الحصة متى كان أجنبيا عن الشركاء الأصليين ، ومن ثم لا يجوز رفعها على المطعون عليه لأنه من جهة ليس مشتريا ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد وأنه لا يغير من هذا النظر أن يطلب حق الاسترداد أثناء إجراءات البيع بالمازاد لعدم إمكان القسمة عينا لأن الحصة في تخويل هذا الحق للشركاء هي منع تدخل الأجنبي في الملكية الشائعة وهذه الحصة تتوافر بطبيعتها في البيع بالمازاد إذ لهم أن يشتركوا فيه ويشتروا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الأجنبي من التدخل في الشركة ، كما أن طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمازاد وتحديد ثمن أساسي لهذا البيع لا يعتبر عرضا ملزما له ببيع حصته بالثمن الذي حدده إذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استنادا إلى أن له أفضلية على الغير باسترداد الحصة الشائعة وذلك لأن هذا الحق لا يكون إلا في حالة البيع التام وهو لم يتم ولأن تحديد ثمن للبيع عند عدم إمكان القسمة عينا إنما هو للزيادة

وليس مؤداه أن يتخلى طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه أن يجبر على بيع حصته لأحد الشركاء . فان هذا الذي أقيم عليه الحكم لا يخالفه فيه للقانون ولا يشوبه قصور .

٣ - إن المحكمة غير ملزمة بتعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً ، وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لحمله . وإذن فمتى كانت المحكمة إذ قضت برفض طلب الطاعن استرداد الحصة الشائعة في العقار الذي طلب المطعون عليه بيعه عند عدم إمكان قسمته أقامت قضاءها على أسباب مسوغة وكان الرد على أوجه الدفاع التي أثارها الطاعن مستفادا من هذه الأسباب ، وكانت أوجه الدفاع المذكورة من جهة أخرى لاصلة لها بالنزاع الخاص بطلب استرداد حصة المطعون عليه وإنما هي في حقيقتها تملق بدعوى القسمة والبيع التي قضت المحكمة بإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها . فان النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

المحكمة

و من حيث إن وقائع الدعوى حسما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن كان يملك ١٣,٥ قيراطا من ٢٤ قيراطا في « الشوته » المبينة بصحيفة الدعوى والباقي ومقداره ١٠,٥ قيراط لوالدته المرحومة الست عائشة هانم بحرى وقد أوقفت هذه الحصة

١٩٤٨ أعلن الطاعن هذا الحكم إلى المطعون عليه في محل إقامته وأثبت المحضر في محضر الإعلان أنه لا يقيم في هذا المحل ، فأعاد الطاعن إعلان الحكم في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ إلى المطعون عليه مخاطباً مع شخصه في نفس المحل السابق . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ استأنف المطعون عليه الحكم الابتدائي وقيد استئنافه برقم ٤٥ سنة ٥ ق محكمة استئناف الاسكندرية ودفع الطاعن بعدم قبوله شكلاً لرقعه بعد الميعاد . وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أحقية الطاعن في شراء حصة المطعون عليه مقابل مبلغ ٣٨٧٢ جنيهاً و ٨٠٠ مليم وفي إتمام هذا البيع إذا ما دفع هذا المبلغ إليه (وثانياً) بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسير في إجراءات القسمه فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم خالف القانون كما شابه القصور في التسبيب من وجهين (أولهما) إذ رفضت المحكمة الدفع بعدم قبول الاستئناف استناداً إلى ما قرره من أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى استرداد الحصصة المبيعة على الشيوع هو الميعاد المقرر لاستئناف الأحكام بصفة عامة - مع أن دعوى الاسترداد المذكورة هي صورة من صور الشفعة فيكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ / ٣ / ١٩٠٠ لدى

وجعلت الاستحقاق والنظر بعد وفاتها لولدها ، ونظراً لأن الطاعن كان رهنأ حصته لآخر فقد اتخذ هذا الدائن إجراءات التنفيذ عليها ورسا مرادها على المطعون عليه ريمون عزري بحكم رسو المزاد الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٥ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٦٧ ق محكمة الاسكندرية المختلطة . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٧٩٩ سنة ٧٣ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة على الطاعن عن نفسه وبصفته ناظراً على الوقف وطلب فيها الحكم بقسمة « الشونة » أرضاً وبناء أو بيعها بالمزاد العلني عند عدم إمكان قسمتها عيناً بثمن أساسي مقداره : ٦٨٨٥ جنيهاً ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن مال الوقف لا يجوز بيعه إلا بأذن من المحكمة الشرعية ، كما طلب فرعياً بصفتيه المذكورتين استرداد حصة المطعون عليه لإنهاء حالة الشيوع وفقاً للمادة ٥٦١ مدني مختلط وذلك مقابل ما يعادل هذه الحصة في الثمن الاساسي الآنف ذكره أي مقابل مبلغ ٣٨٧٥ جنيهاً و ٨٠٠ مليم . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الدعوى الأصلية وبصححة دعوى الطاعن الفرعية وإثبات استعداده لشراء حصة المطعون عليه بالثمن السابق بيانه وباعتباره مشترياً عند قيامه بدفع هذا الثمن ، وذلك بناء على أسباب تتحصل في أن دعوى المطعون عليه قائمة على حق كل شريك في إنهاء حالة الشيوع وأنه يجوز بيع العين الموقوفة إذا كانت جزءاً من عقار مملوك على الشيوع ، وأنه لا نزاع في أن للطاعن الحق في إنهاء حالة الشيوع وفقاً للمادة ٥٦١ مدني مختلط ولا تعارض بين هذا الحق وحق المطعون عليه في طلب القسمة . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة

الميعاد، اما قول الطاعن بوجوب الاعتماد على الاعلان الاول الذي حصل في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فهو قول في غير محله لثبوت عدم اعلان المطعون عليه بموجبه بناء على ما فرره المحضر من عدم اقامته في المحل الموضح به، واما ما ذهب اليه الطاعن من ان هذا التقرير كان نتيجة غش ادخله المطعون عليه على المحضر فلا محل له اذ من الجائز ان يكون المحضر لم يكلف نفسه عنا البحث والتحري — والدعامة الثانية هي في قول المحكمة « بأه فصلا عما تقدم فان المحكمة ترى ان ميعاد الاستئناف في دعاوى استرداد الحصة المبيعة هو الميعاد المعتاد اذ ان المواعيد الواردة في مواعيد الشفعة هي مواعيد استثنائية لا يجوز القياس عليها وعليه يتعين في هذه الحالة تطبيق احكام القانون العام ».

« ومن حيث إنه لما كان القانون المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لاستئناف الحكم الذي يصدر في دعاوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع مما يتعين معه تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد وكان الميعاد الذي حددته الفقرة الثانية من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦/٣/١٩٠٠ هو ميعاد استثنائي خاص بالحكم الذي يصدر في دعاوى الشفعة، وهي بطبيعتها تغاير دعاوى استرداد الحصة المبيعة بما لا يصح معه قياس ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها على ميعاد استئناف حكم الشفعة — وكان لا سند لما يذهب إليه الطاعن من ان هناك تفرقة بين ما إذا كان طلب استرداد الحصة على الشيوع قد رفع بدعوى أصلية أو بدعوى فرعية وكان ينبغي على ما تقدم ان يكون صحيحاً في القانون ما قرره المحكمة في الدعامة الثانية الآتية بيانها من أن ميعاد

المحاكم المختلطة — ومن ناحية أخرى فان الحكم المستأنف قد صدر في دعوى استرداد فرعية رفعت أثناء الدعوى الأصلية فيعتبر بهذه المثابة كالحكم الصادر في الدعوى التي ترفع باسترداد المنقول أو العقار المحجوز عليه، ومن ثم يكون ميعاد استئنافه هو الميعاد الاستثنائي المقرر بموجب المادتين ٣٠٥٤، ٦٨٥ مرافعات مختلط (والوجه الثاني) اذ اعتسدت المحكمة في قولها برفع الاستئناف في ميعاد خمسة عشر يوماً على اعلان الحكم المستأنف إلى المطعون عليه في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ — مع أن الاعلان الواجب اعتباره في هذا الشأن هو الاعلان الذي تم في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨، وليكنها اطرحنا هذا الاعلان استناداً إلى ما أثبت به المحضر من عدم اقامة المطعون عليه في المحل المطلوب لإجراء الاعلان فيه مع أن هذا المحل هو محل اقامته وهو بذاته الذي تم فيه الاعلان الثاني، وأن الواقعة التي أثبتتها المحضر بالاعلان الأول بنيت على غش من المطعون عليه وما كان يصح التعميل عليها في اطراحه، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري فقد خلا الحكم من الرد عليه.

« ومن حيث إنه يبين من الحكم ان المحكمة أقامت قضاءها برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلاً على دعامين تتحصل اولاهما في انه لو فرض جدلاً ان ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعاوى استرداد الحصة المبيعة هو خمسة عشر يوماً اسوة بحكم الشفعة فانه نظراً لما يبين من الأوراق من ان المطعون عليه لم يعلن بالحكم المستأنف اعلاناً صحيحاً إلا في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ فيكون استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ مرفوعاً في

إيجاب بالبيع صادفه قبول من الطاعن بالشراء ، وبذلك يكون التعاقد قد تم بين الطرفين ، وكان يتعين على المحكمة أن تعمل الأثر القانوني لهذا التعاقد ، ولكنها لم تلق بالآلية كما أغفلت الرد على دفاع الطاعن في شأنه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما جاء في الحكم من أن دعوى استرداد الحصة الشائعة المبيعة لا توجه إلا إلى مشتري هذه الحصة متى كان اجنبياً عن الشركاء الأصليين ، ومن ثم لا يجوز رفعها على المطعون عليه لأنه من جهة ليس مشترياً ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد . وأنه لا يغير من هذا النظر أن يطلب حق الاسترداد أثناء إجراءات البيع ، بالمزاد لعدم إمكان القسمة عيناً لأن المحكمة في تحويل هذا الحق للشركاء هي منع تدخل الأجنبي في الملكية الشائعة وهذه المحكمة تتوافر بطبيعتها في البيع بالمزاد إذ لهم أن يشتركوا فيه ويشتروا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الأجنبي من التدخل في الشركة ومردود في وجهه الثاني بما ورد في الحكم من أن طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمزاد وتحديد ثمن أساسى لهذا البيع لا يعتبر عرضاً ملزماً له ببيع حصته بالثمن الذي حدده إذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استناداً إلى أن له أفضلية على الغير باسترداد الحصة الشائعة ذلك لأن هذا الحق لا يكون إلا في حالة البيع التام وهو لم يتم ولأن تحديد ثمن للبيع عند عدم إمكان القسمة عيناً إنما هو للزيادة وليس مؤداه أن يتخلى طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه أن يجبر على بيع حصته لأحد الشركاء . وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا يخالفه في القانون ولا يشوبه القصور .

استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة هو ميعاد استثنائي لا يصبح القياس عليه — وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي لإقامة الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بموعد الميعاد وبقبوله شكلاً ، ذلك أنه يبين من الوقائع التي أثبتتها المحكمة أنه عندما رفع المطعون عليه استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ لم يكن ميعاد الاستئناف قد انقضى وذلك حتى باعتبار بدايته من تاريخ الاعلان الحاصل في ٣٠ / ١٢ / ١٩٤٨ والذي يتمسك به الطاعن ، ومتى تقرر ذلك لا يكون هناك جدوى من بحث الدعامة الأولى والتي لم تتحدث عنها المحكمة إلا من قبيل الفرض الجدلي الذي لم تكن في حاجة إليه — لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب بوجهيه في غير محله .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور من وجهين (أولهما) أن الطاعن طلب وفقاً للزيادة ٥٦١ مدنى محتلط استرداد الحصة الشائعة التي عرضها المطعون عليه باختياره للبيع لمنع تدخل أجنبي غير مرغوب في إقامته على الشركاء ، ولكن المحكمة أخطأت فهم هذا الطلب وأولته على غير حقيقته وقضت برفضه ، مع أنه لا سبيل لدفع الضرر من تدخل الغير إلا بقبول حق الاسترداد حتى ولو كان قد طلب أثناء القسمة والبيع اختياراً بالمزاد أو كان قد طلب أثناء إجراءات البيع لعدم إمكان القسمة عيناً (والوجه الثاني) أنه وقد طلب المطعون عليه في دعواه بيع العقار الشائع بالثمن الأساسى الذي حدده وعرض الطاعن شراء حصة المطعون عليه فيه مقابل ما يعادلهما في الثمن المذكور فيكون قد صدر من المطعون عليه

تتعلق بدعوى القسمة والبيع التي قضت المحكمة باعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها .
« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

شرط جزائي . تعهد الطاعن إلى المطعون عليه بالحصول على إجازة شخص آخر لعقد . اتفاق الطرفين على مبلغ مدين بصفة تمويض إذا أخل الطاعن بالتزامه .
ادعاء الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر بسبب الاخلال بالتزام . على الطاعن عبء اثبات صحة هذا الدفاع . عدم تقديمه ما يؤيد دفاعه . النemy على الحكم بأنه لم يتحدث عن الفرر . في غير محله .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن اتفق مع المطعون عليه على أن يحصل من ابنه على إجازة العقد الخاص بأشراكه في إدارة عمل رسا على ابن الطاعن كما اتفقا على أنه إذا أخل الطاعن بهذا الالتزام فيدفع للمطعون عليه مبالغاً معيناً بصفة تمويض وكان مقتضى هذا الشرط الجزائي أن يكون على الطاعن الذي أخل بالتزامه - الحق عليه التعمويض - عبء اثبات أن ابنه قد خسر في الصفقة وأنه بذلك لا يكون قد أصاب المطعون عليه ضرر نتيجة عدم إشراكه في العمل المذكور ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قصر دفاعه على مجرد القول بأن ابنه خسر في الصفقة دون تقديم ما يؤيد ذلك . فيكون فيما جاء بالحكم ، بناء على الأسباب

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسييب ذلك أن الطاعن تمسك تأييداً لدعواه الفرعية باسترداد حصة المطعون عليه بالأوجه الآتية :

أولاً - ان حصة الطاعن في العقار المطلوب بيعه بالمزاد وقف والوقف لا يجوز بيعه قانوناً إلا بأذن من المحكمة الشرعية ولم يصدر هذا الإذن بعد .

ثانياً - ان طلب بيع جميع العقار المملوك على الشيوع لا يجوز قبوله إلا بعد قيام الدليل على عدم قابليته للقسمة .

ثالثاً - ان المطعون عليه وقد اشترى الحصة التي كان يملكها الطاعن يكون قد قبل الاشتراك مع الوقف ومن ثم لا يجوز له أن يبيع الحصة المملوكة إليه .

رابعاً - ان المادة ٨٤١ مدني تقضى بوجوب قصر المزاد في بيع الحصة الشائعة على الشركاء إذا قبلوا ذلك ، كما قال الطاعن إن مفاد هذه الأوجه هو أن تكون دعوى المطعون عليه مقصورة على بيع حصته في العقار المطلوب بيعه ، وفي هذه الحالة يكون للطاعن حق شرائها بالثمن المعروض ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تكن تبحث هذه الأوجه رغم أهميتها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة غير ملزمة بتعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً ، وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لحمله كما هو الحال في الدعوى على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني ، ومن جهة أخرى فإن أوجه دفاع الطاعن الآنف ذكرها لا صلة لها بالنزاع الخاص بطلب استرداد حصة المطعون عليه إذ هي في حقيقتها

التي أوردها ، من عدم التعويل على دفاع الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر ، الرد الكافي على ما ينشئ به الطاعن من أن الحكم لم يتحدث عن الضرر .

المحكمة

د من حيث إن محصل الوقائع أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن وابنه محمد طابا الزامهما متضامين بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه تعويضاً عن الضرر الذي أصابه لحرمانه من الاشتراك معهما في إدارة سينما تياترو بلدية طنطا وإخلالهما بنصوص الاتفاق المحرر بينه وبين الطاعن نيابة عن ابنه وقد جاء فيه أنه إذا أخل أحد الطرفين بالتزامه يكون ملزماً بتعويض مقداره ٢٠٠ جنيه للآخر وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي أن ابن المطعون عليه أجاز عقد الاتفاق المحرر في ١٥ / ٢ / ١٩٤٤ بين الطاعن والمطعون عليه وبعد تمام هذا التحقيق حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٦٥ سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ : أولاً : بتأييده فيما قضى به من رفض الدعوى قبل ابن المطعون عليه محمد أحمد الشيتي . ثانياً . بإلغائه فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الطاعن أحمد مصطفى الشيتي وبإلزامه بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٠٠ ج فقرّر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد ينشئ به على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، إذ قضى على الطاعن بالتعويض دون بيان الضرر الذي لحق المطعون

عليه من عدم تنفيذ التعاقد المحرر في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ والفائدة والأرباح التي ضاعت عليه بسبب ذلك ، كما يجب أن يكون هذا الضرر أو الحرمان من الربح له سند من الواقع والحقيقة وليس مبنيًا على الوهم والاحتمال ، مع أن الطاعن قرر في جميع مراحل الدعوى أن المطعون عليه لم يصبه ضرر بل أنه أفاد من عدم تنفيذ العقد لأن محمد أحمد الشيتي أصيب بخسارة فادحة من إدارة السينما لوجود سينما أخرى بطنطا وقد احتدمت المرافعة بينهما وطنطا لا تحتل محلين للسينما تضمن لهما الكسب بل أن المحلين لهما خسارة .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم أن الطاعن أخل بالتزامه إذ لم يحصل على إجازة ولده للاتفاق وقد شرط فيه بأنه في حالة إخلال أحد الطرفين بالتزامه يكون ملزماً بمبلغ ٢٠٠ ج وأنه لا يمكن القول لما جاء بمذكرة الاستئناف ضده الأول (الطاعن) من أنه لم يحصل ضرر في الصفقة موضوع الاتفاق وهي مرسى المزداد عليه وإدارتها وذلك لأن مفهوم عبارات الاتفاق المؤرخ في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ دالة على أن المستأنف اعتماداً على هذا الاتفاق قلل من جهوده التي كانت موجهة لرسو المزداد عليه وحده ومن جهة أخرى تدل المستندات المقدمة بحافظة المستأنف على أنه خبير في إدارة السينمات وأنه لو كان قد رعى عليه المزداد وحده لنال من وراء ذلك كسباً وغنماً كثيراً .

د ومن حيث إنه لا مخالفة للقانون في هذا الذي جاء بالحكم كما لا قصور فيه ذلك أنه ، وقد أثبت الحكم أن الطاعن أخل بالتزامه بأن يحصل من ابنه على إجازة العقد الذي اتفق عليه مع

الحكم من الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور
بيطله .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من تقرير خبير
الدعوى المقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة
والذي أخذت به محكمة الموضوع وبذلك
صار من بينة حكمها أن الفتحات الكائنة بمنازل
المطعمون عليهم الأربعة الأول ليست إلا
مناور لا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ
النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على
العقار المجاور ، فهي بهذا الوصف تدرج
تحت النوع الذي رفضت المحكمة القضاء بسده
لأنه مناور . ومن ثم فلا محل للقول بأن الحكم
المطعمون فيه قد أغفل التحدث عن دفاع
الطاعن الخاص بطلب سد هذه الفتحات
ويكون النقص عليه بالقصور في هذا الخصوص
على غير أساس .

٢ - متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي
أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا ثم أردف
ذلك بقوله إن الفقه والقضاء جريا على أن
شغار الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع
القانونية التي تمنع سريان المقادام عليه ، فإنه
يكون غير محله مانع الطاعن على الحكم من
إغفال دفاعه في هذا الخصوص كما أنه ليس
فيما أورده أية مخالفة للقانون .

٣ - متى كان يبين من الأوراق أن
الطاعن تملك في كافة مراحل التقاضي بأن
المطلات المشار إليها في طعنه لا يمكن أن

المطعمون عليه . فيكون قد حق عليه التعويض .
وأنه قد اتفق الطرفان بالمقد على تقدير هذا
التعويض بمبلغ ٢٠٠ ج فإن هذا الشرط الجزائي
يقتضى أن يكون على الطاعن عبء اثبات أن
ابنه قد خسر في الصفقة وأنه من ثم لا يكون قد
أصاب المطعمون عليه ضرر نتيجة عدم إشراكه
فيها - ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن
قصر دفاعه على مجرد القول بأن ابنه خسر في
إدارة السنيما دون تقديم ما يزيد ذلك فيكون ،
فيما جاء بالحكم ، بناء على الأسباب التي أوردها ،
من عدم التعويل على دفاع الطاعن بأنه لم يلحق
المطعمون عليه ضرر ، الرد الكافي على ما ينمى به
الطاعن من أن الحكم لم يتحدث عن الضرر . ومن
ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٢١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٥

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

١ - حكم . تبينه . تقرير خبير الدعوى موضح
فيه أن الفتحات المطلوب سدها في الفنايات البار
اليها في التقرير ليست إلا مناور لا يقصد منها إلا
مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع
منها على العقار المجاور . استناد الحكم إلى هذا
التقرير يجعله مكمل لأسبابه . رفض الحكم القضاء
بسده هذه الفتحات . لا قصور .

ب - حكم . تبينه . تقريره بالأدلة التي أوردها
أن الوقف لم يكن شاغرا وأن الفقه والقضاء جريا على
أن شغار الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع
القانونية التي تمنع سريان التقادام . لا قصور فيما قرره
ولا مخالفة للقانون .

ج - حكم . تبينه . تملك الطاعن في جميع
مراحل التقاضي أن المطلات البار إليها في طعنه
لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق المثل لأنها مفتوحة
على أرض فضاء ومزودة من طريق التسامح . خلو

تكتسب حق ارتفاع المثل والنور والهواء لأنها مفتوحة على أرض فضاء ومتروكة من طريق التسامح وأن التسامح لا يكسب حقا، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وكان الحكم خلوا من التحدث عنه . فانه يكون قد شاب به قصور يبطله في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى . حسبا بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ محكمة مصر الابتدائية على المطعون عليهم وآخرين يطلب الحكم بسد النوافذ المفتوحة في منازلهم الميمنة بصحيفة الدعوى والمطلة على قطعة الأرض الفضاء التابعة لوقف المرحوم السيد اسماعيل الشنواني المشمول بنظره . ودفع بعض المدعى عليهم (وهم غير المطعون عليهم) بسقوط الدعوى لمضى أكثر من ٣٣ سنة على فتح هذه النوافذ . ورد الطاعن على ذلك بأن الوقف كان شاغرا وبأن قطعة الأرض الآن ذكراها كانت مغتصبة من آخرين . ولم يتسلها إلا في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ نفاذا للحكم الصادر ضد معتصبيها . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بأن شغار الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية أو الشرعية التي تمنع سريان التقادم كما قضت بتدب خبير لأداء المأمورية الميمنة بأسباب حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسد المطلات المفتوحة على أرض الوقف نظارة المدعى (الطاعن) والواقعة بالأدوار العلوية للمنازل ٢

و٤ بزقاق عطوف و٣٢ و٣٤ و٥٨ و٦٠ بحارة الوسايمة و٤ و٥ بزقاق الأجهوري و٤ بمطقة حمامة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٣٣٣ سنة ٢٩ قضائية وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المطعون عليهم والحكم بسد المطلات الموجودة بمنازلهم رقم ٥ بمطقة حمامة ملك الثلاثة الأول من المطعون عليهم ورقم ٦ بحارة الوسايمة ملك المطعون عليه الرابع ورقم ٦ بزقاق عطوف ملك الخامس والسادسة من المطعون عليهم ورقم ٥ بزقاق عطوف ملك السابع والثامن من المطعون عليهم ورقم ٣ ملك السابع والتاسعة من المطعون عليهم . وفي ٢٣ من إبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين .

حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه لم يلق بالآ إلى ما أثاره الطاعن في صحيفة استئنافه عن طلب سد المطلات الموجودة بالمنزل رقم ٥ بمطقة حمامة ملك المطعون عليهم الثلاثة الأول وبالمنازل رقم ٥٦ بحارة الوسايمة ملك المطعون عليه الرابع مع أن خبير الدعوى أثبت في تقريره أنها حديثة العهد وقرر الحكم الابتدائي أن هذه الحادثة لا تكتسب حقا بما كان يتعين معه القضاء بسدها . ومن ثم يكون اغفال الحكم الرد على هذا الوجه من الدفاع مبطلا له .

د ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في هذا الخصوص د أما النوافذ المفتوحة في باقي المنازل فبعضها صالح للنور والهواء فقط والبعض الآخر صالح للبطل أيضا ولكنه قديم العهد إذ تزيد

مدة فتحه عن ثلاثة وثلاثين عاما ، ولما كان يبين من تقرير خبير الدعوى المقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة والذي أخذت به محكمة الموضوع وبذلك صار من بينة حكمها أن الفتحات الكائنة بمنازل المطعون عليهم الأربعة الأولى ليست إلا مناوور ولا يقصد بها لإمرار الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار المجاور .

فهي بهذا الوصف تندرج تحت النوع الذي رفضت المحكمة القضاء بسده لآلة مناوور ، من ثم كان النعي على الحكم بالقصور لا مبرر له .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون من وجهين . (الأول) إذ تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن اكتساب الحقوق بمضى المدة الطويلة لا يحصل إلا في مواجهة صاحب الحق وإهمال هذا الأخير في رد الاعتداء على ملكه أو ملك من يمثله قانونا وأنه لما كان الوقف المشمول بنظر الطاعن شاغرا طوال المدة التي يقول المطعون عليهم من الخامس إلى الأخير أنهم كسبوا بمضيها حق الارتفاق المدعى به منهم فإنه لا يصح أن يحتج به عليه . إلا أن المحكمة مع قيام هذا الدفاع الجوهري لم ترد عليه (والوجه الثاني) يتحصل في أن الحكم مع تمسك الطاعن بأن المطلات التي بمنازل المطعون عليهم من الخامس إلى الأخير مفتوحة على أرض قضاء وأنها لذلك تعتبر دائما من باب التسامح ولا تكسب أي حق ارتفاق مهما مضى عليها الزمن — مع تمسك الطاعن بذلك — أغفل الحكم هذا الدفاع مع أنه حاسم في الدعوى .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ قال في خصوص الوجه الأول من هذا السبب : إن الحاضر عن المدعى

(الطاعن) اعترف عند مناقشته بمجلسه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن وقف الشنواني كان له ناظر سابق قبل سنة ١٩٠٥ وهو التاريخ الذي عين فيه المدعى ناظرا عليه فلم يكن الوقف إذن شاغرا كما جاء بمذكرته على أن الفقه والقضاء جريا على أن شعار الوقف وخلوه من النظار ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم عليه ، ويبين من ذلك أن الحكم لم يغفل دفاع الطاعن بل تناوله بالتفنيد وليس فيما أورده في هذا الخصوص أية مخالفة للقانون ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك في كافة مراحل التقاضي بأن المطلات المشار إليها في هذا النعي لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق المطل والنور والهواء لأنها مفتوحة على أرض قضاء ومتروكة من طريق التسامح والتسامح لا يكسبه حقا . ولما كان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وكان الحكم خلوا من التحدث عنه — لما كان ذلك . كان من المتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٦

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أ - حراسة . تقدير أوجه الجدفي النزاع وتوافر الخطر الوعب للحراسة . من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حكم . تسببه . قضاؤه بالحراسة على أموال شركة . إقامته على أسباب مسوغة وعدم تناوله عند التصفية المبرم بين للشركة بالأويل أو التفسير . النعي عليه بالقصور ومخالفة القانون . على غير أساس .

ب - حراسة . شركة اتفق الشركاء على تصفيتها

من الخطأ في القانون والقصور في التسبب
يكون على غير أساس .

٢ - لما كان الجرد إجراء تحفظيا
الغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين
المتنازعين باثبات ما تكشفت عنه أوراق
الشركة وما هو ثابت في السجلات العامة من
حقوق أو ديون أو ما يصل إلى علم الحارس
من أى طريق كان لمعرفة الحقوق المالية التي
تصلح عنصراً للتصفية ، وليس من شأنه
الاضرار بأى من الطرفين إذ أنه لا يتضمن
البحث في سند حق كل منهما ، وكان الحكم قد
أثبت من ظاهر عقد تصفية الشركة أن كافة
الديون والزامات غير الواردة في الكشف
الملحق بالمعقد ، والتي قد تظهر في المستقبل هي
من حقوق الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن . لما
كان ذلك كان ما يبيحه الطاعن على الحكم إذ
كلف الحارس بمجرد أموال الشركة والبحث عن
أموالها . وهو إجراء تحفظي بحث على غير
أساس .

٣ - إن الحراسة إجراء تحفظي وقتي
تدعوا إليه الضرورة فهو يوقت بها ويسند منها
سبب وجوده . واذن فمتى كان الحكم قد بين
مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال
الشركة بحضور طرفي الخصوم ، وكان لازم
ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكل إلى
الحارس ، وكانت مأمورية الحارس تختلف
عن مهمة المصنف ولا تتعارض معها . إذ سلطة
كل منهما تغاير في جوهرها سلطة الآخر .

وتعين أحدهم مصفياً لها . حكم بوضع أموال هذه
الشركة تحت الحراسة للخلف بين الشركاء وتكليف
الحارس بمجرد أموال الشركة . النعمى على الحكم
بمخالفة القانون وعقد التصفية . على غير أساس .
ح - حراسة . ماهيتها . إجراء مؤنت بالضرورة
الداعية إليه . عدم نص الحكم في . نوقه على
توثيق الحراسة لايحييه . تعيين حارس على أموال
الشركة . لا يتعارض مع وجود مصف لها .

د - حراسة . حكم . تسببه . رفضه استبدال
الحارس لأسباب مسوغة . لا تصور .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين بما جاء في الحكم أن
المحكمة أقامت قضاءها بالحراسة على أموال
الشركة استناداً إلى ما تجمع لديها من أسباب
معقولة تحسست معها الخطر العاجل من بقاء
المال تحت يد حازره . وكان تقدير الجدل في
النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من
المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة
الموضوع ، متى كانت الأسباب التي جعلتها
قواماً لقضائها بهذا الإجراء الوقتي تؤدي إلى
النتيجة التي رتبها عليها ، وكان يبين منها أنها
لم تناول عقد تصفية الشركة المبرم بين الشركاء
بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما
افترضت على استعراض وجهتي نظر الطرفين
لنئين مبلغ الجدل في النزاع وكان ما يدعيه
الطاعن من أن الشركة قد حلت وأصبحت
لا وجود لها أعمالاً لأحكام العقد الآنف
ذكره . مردود بأن شخصية الشركة تبقى
قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي هذه
التصفية . فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم

فان ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة . أو أنه أمر بهذا الإجراء مع قيام التصفية . لا مبرر له قانونا .

٤ - متى كانت المحكمة إذ لم تعول على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى الحارس أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها إذ لم تجد فيها في حدود سلطتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل في الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذي عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأولى في الشركة فانه لا عمل للنعي على حكمها بالقصور في هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن ومورث المطعون عليهما اتفقا في سنة ١٩٣١ على تكوين شركة تضامن بقصد الاتجار في الدقيق ومزاولة أعمال التسليف وبيع وشراء الأوراق التجارية . وبعد وفاة مورث المطعون عليهما اتفقا مع الطاعن في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على إنهاء الشركة التي جردت وقدرت أموالها بمبلغ ٤٣١٢٢ ج وعلى أن تقسم هذه الأموال بينهم بنسب معينة وأن يكون للطاعن كامل السلطة في تصفية موجودات الشركة وإبرام جميع الاتفاقات المؤدية لذلك وأن يكون له الحق في الانفراد بإجراء التسويات الخاصة بالديون بغير تدخل المطعون عليهما ، كما تعهد المطعون عليهما بعدم التدخل في التصفية ، واتفق أيضا على أنه إذا تبين أن هناك أموالا

للشركة غير مذكور في محضر الجرد فتكون حقا ولو كانت باسم الطاعن أو زوجته أو المطعون عليهما جزءا من أموال الشركة . وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ اتفق الشركاء الثلاثة على تصفية الشركة ، ونص في هذا العقد على أن أموال الشركة بعد آخر جرد لها بلغت ٥١٨٨٠ ج ، وأنه إذا تبين أن ديناً أو سنداً سابقاً على تاريخ هذا العقد ويكون صادراً باسم أحد الشركاء أو زوجة الطاعن أو والدته المطعون عليهما فيعتبر مشتركا بين الجميع ، وأن جميع سلطات الإدارة والوكالة التي كان معهودا بها إلى الطاعن قد زالت ولا يعمل بها في المستقبل ، وأن كل مبلغ يحصل من الأموال المشتركة يقسم في الحال بين الشركاء ، كما تعهد كل منهم بأن يضع تحت تصرف شريكه المستندات وسندات الديون والأوراق التجارية وسندات الملكية الموجودة في حيازته . وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ - بعد أن دب الخلاف بين الطاعن والمطعون عليهما - رفع الأخيران الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٠ كلى تجارى محكمة بور سعيد الابتدائية على الطاعن وآخرين يطلبان فيها الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائى على شركة بنايوتى كومنيوس وديمتري كوكونيس تكون مأموريته تسلم جميع أموال الشركة سواء كانت باسم بنايوتى كومنيوس الشخصى أو ديمتري كوكونيس أو إيلين كوكونيس وآخرين ، وأن يضع يده إذا لزم الأمر بالقوة على جميع الدفاتر والمستندات أينما تكون وكذلك محتويات الخزائن الموجودة في البنوك الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى وكافة المبالغ لدى شركة قنال السويس ، وأن يكون له الحق في فحص جميع الملفات الموجودة في أقلام كتاب المحاكم والعقود المسجلة في الشهر العقارى ، وأن يعمل جميع التحريات للاستدلال

على كل ما أخفى من أموال الشركة موضوع النزاع .
ودفع الطاعن ، بما دفع ، بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الطلب المقدم لها على وجه الاستعجال . ثم
قضت المحكمة في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتعيين
حارسا قضائيا على أموال الشركة وكلفته بتسليم
جميع أموالها وايداعها خزانة محكمة بور سعيد
الابتدائية وجرّد هذه الأموال من واقع دفاترها
ومستنداتها الموجودة بمحل الشركة وبخزانة بنك
الكريدى ليونيه ببور سعيد أو بشركة قنال
السويس أو أقلام كتاب المحاكم أو بأقلام الشهر
العقارى وذلك بحضور طرفي الخصوم . واستأنف
الطاعن وزوجته الحكم المذكور وقيد استئنافهما
برقم ١٣٨ سنة ٢ قضائية بحكمة استئناف
المنصورة التى قضت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١
بتأييده لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب .
وقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .
ومن حيث إن الطعن بنى على ثمانية أسباب
يتحصل الأول والثاني والثالث والخامس منها في
أن الحكم خطأ فى القانون وشابه القصور في
التسبيب . ذلك أن الطاعن تمسك أمام المحكمة
بالعقد المبرم بينه وبين المطعون عليهما في ١٥ من
سبتمبر سنة ١٩٤٦ والذي حصروا فيه جميع
أموال الشركة واتفقوا على تصفيتهما تصفية نهائية
وقسمتها فيما بينهم بنسب معينة وكيفية ادارتها
وتحصيل أموالها والمطالبة بها . . . الخ ، وأن
هذا العقد شريعة المتعاقدين وتبعا لا يجوز نقضه
أو تعديله إلا باتفاق المتعاقدين أو لأسباب يقرها
القانون ، وأنه لا يغير من هذا النظر زعم المطعون
عليهما بأن الطاعن خدعهما حتى حملهما على
التوقيع عليه ماداما لم يرفعا دعوى بطلب ابطاله
لفلظ أو تدليس أو إكراه ، فضلا عن أن هذا
الابطال يزول بالاجازة الصريحة أو الضمنية

عملا بالمادة ١٣٩ من القانون المدنى ، وأن
الاتفاق المشار إليه قد تنفذ فعلا بتحصيل بعض
مطلوبات الشركة لغاية يناير سنة ١٩٥٠ ولم
يصدر حكم من الجهة المختصة لابطاله ، الأمر الذى
كان يتعين معه على المحكمة أن لاتتجاهل أحكام هذا
العقد وتقضى بتعيين حارس قضائى على أموال
الشركة التى انحلت وأصبح لا وجود لها . ولكن
المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهري ،
على أنه من ناحية أخرى فإن ما ذهبت إليه ، من
أن الاتفاق بين الشركاء على أن يقوم الطاعن
بالادارة لا يحول دون القضاء بالحراسة لفساد
ادارته وتلاعبه فى العمل ، هو تأويل خاطئ .
لنصوص العقد الصريحة فى أن جميع سلطات
الادارة والوكالة التى كان معهودا بها إلى الطاعن
قد زالتا من تاريخه باتفاق الطرفين كما وضع
العقد نظاما للادارة كان من مقتضاه أن يكون
تحصيل الأموال المشتركة والمطالبة بها باتفاق
الشركاء ، الأمر الذى ما كان يصح معه القول
بأن الشركاء اتفقوا فيما بينهم على أن يقوم الطاعن
بالادارة وان ترتب على هذا الفهم الخاطئ .
ما رتبته من نتائج . أما استناد المطعون عليهما فى
طلب الحراسة إلى أن إدارة الشركة أصبحت
شاغرة بعد إبعاد الطاعن من البلاد المصرية ،
فقد رد عليه الطاعن بأن الشركة لم يعد لها وجود
وبأن زوجته الوكيله عنه تؤدي ما كان يؤديه
من أعمال - إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع
وقالت إن إبعاد الطاعن يجعل من المتعذر عليه
تنفيذ الالتزام الخاص بأن يضع كل شريك
تحت تصرف شريكه كافة المستندات الموجودة فى
جيازته وأن هذا من شأنه أن ماوضع الطاعن
يده عليه أصبح مجهلا وغير معلوم المقدار وبذلك
تصبح أموال الشركة عرضة للضياع ، مع أن هذا

الذي قاله محكمة أول درجة في تقرير قضائها بالحراسة يدل على أنها وإن حرصت على تنفيذ بعض نصوص العقد إلا أنها هدرت نصوصه الأخرى مما يجعل حكمها مشوبا بعيب التناقض . هذا فضلا عن أن توكيل الزوجة يجعلها تقوم مقام زوجها في تنفيذ جميع الالتزامات التي اشتمل عليها العقد . ولما أثار الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف كان ردها عليه أن ما بدا من الرجل من تلاعب على النحو الوارد بالحكم المستأنف ينم عن رغبة أكيدة في عدم سلوك سبيل سوى من شأنه أن لا يبعث الطمأنينة في نفوس الشركاء - ومادام أن العيب فيه هو فلا يصلح إنابة وكيل عنه ، - وإن هذا الذي قالته المحكمة في تقرير قضاءها بالحراسة لا يصلح رداً على دفاع الطاعن .

د ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في خصوص الطاعن الآنف ذكرها د وحيث إنه قد تبين من ظاهر الأوراق أن هناك أموالاً مشتركة لم يتفق الشركاء على تصفيتها بل أنه بعد اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تلاه اتفاق آخر أرفق به كشف بأموال الشركة لم يتنازع الشركاء على مقدارها مما أدى بالمدعين (المطعون عليهما) إلى رفع دعاوى أمام المحاكم بتصفية الشركة . وحيث إنه لا يدخل في اختصاص القاضي المستعجل البحث في العلاقة القانونية بين الشركاء وعما إذا كانت هذه الشركة شركة محاصة أو تضامن أو غيرها أو أن تفسير الاتفاق المبرم في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ معناه زوال الشركة أو بقاءها إذ أن الفصل في ذلك لقاضي الموضوع إلا أنه تبين من ظاهر الأوراق أن هناك أموالاً مشتركة تنازع عليها الشركاء وتخاصموا فيما بينهم أمام القضاء وبعد اتفاقهم في

١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والذي أرفق به كشف بالأموال المشتركة ولا يزالون مختلفين في طريقة التحصيل ورفع الدعاوى وما إلى ذلك من الأمور التي تتعلق بإدارة الشركة أو تحصيل أموالها وفي هذه الحالة يكون من أخص خصائص القاضي المستعجل الحكم في الإجراءات الوقتية للحفاظ على أموال الشركة بتعيين حارس قضائي على محل الشركة وأموالها للحفاظ على حقوق الشركاء حتى تقضى محكمة الموضوع في دعوى التصفية المرفوعة من المدعين . وحيث إنه تبين من حافظة مستندات المدعين (المطعون عليهما) أن المدعى عليه الثاني (الطاعن) استأثر بتحصيل الربح دون باقي الشركاء وأن المدعى عليه الثاني ينمى على المدعين (المطعون عليهما) أيضاً بحافظة مستنداته استشارهم بجزء من ربح الشركة لذلك يكون الخلف والنزاع ظاهراً وأصبحت أموال الشركة في حالة يخشى عليها من الضياع . وحيث إن هذه المحكمة أمام هذا الخلف وهذا النزاع المحتدم يتعين عليها تعيين حارس قضائي على أموال الشركة دون النظر فيما يقرره المدعى عليه الثاني (الطاعن) من أن عقد الاتفاق الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد أزال الشركة ولم يصبح المدعى عليه الثاني مديراً لها وما يذكره من أن الشركاء وقد اتفقوا على تقسيم ما يتحصل من الديون بقسمة معينة فإن هذا لا يثبت من المستندات ومن دفاع الخصوم بالجلسة من أن الشركاء جميعاً حتى بعد هذا الاتفاق انفراد كل منهم في تحصيل ربح بعض الديون واحتفظها لنفسه دون الآخرين فبذلك تكون الحراسة واجبة للحفاظ على أموال الشركاء إلى حين الفصل في موضوع النزاع بينهم . وحيث إن عقد الاتفاق المبرم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تضمن بالبند

الخامس الخاص بالإدارة تعهد كل من المدعين والمدعى عليه الثانى بأن يضع تحت تصرف شريكه كافة المستندات ومستندات الديون والأوراق التجارية وسندات الملكية الموجودة فى حيازته وأن الشريك الذى يكون تحت حيازته مستند ما يتعلق بالأموال المشتركة يعتبر أميناً عليه من قبل شريكه ويجب عليه أن يضعه تحت تصرفهما .

وحيث إنه قد صدر قرار بإبعاد المدعى عليه الثانى (الطاعن) من الديار المصرية وتأيد بحكم محكمة القضاء الإدارى فأصبح من المتعذر تنفيذ هذا الشرط إذ أن الجزء الذى يضع المدعى عليه الثانى يده عليه قد أصبح مجهلاً وغير معلوم القيمة وتصبح بذلك أموال الشركاء غرضة للضياع كما أن تنفيذ الشرط الخاص بوضع جميع عقود الرهن والمستندات والديون التى تظهر بعد امضاء الاتفاق بين يدي جميع الشركاء أصبح بعد مغادرة المدعى عليه الثانى الأراضى المصرية متعذراً العمل به وتنفيذه ويتعين بذلك جرد جميع أموال الشركة تنفيذاً للاتفاق السابق الذكر ولا يتأتى هذا الجرد إلا بتعيين حارس يتولى عملية الجرد .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذى جاء فى الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها بالحراسة على أموال الشركة استناداً إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تحسست معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه — ولما كان تقدير أوجه الجدل فى النزاع وتوافر الخطر الواجب للحراسة من المسائل الموضوعية التى تقدرها محكمة الموضوع ، وكانت الأسباب التى جعلتها قواماً لقضائها بهذا الاجراء الوقتى تودى إلى النتيجة التى رتبها عليها ، وكان يبين منها أنها لم تتناول عقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل

فى النزاع ، وكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد حلت وأصبحت لا وجود لها إعمالاً لأحكام العقد الآتف ذكره . مردود بأن شخصية الشركة تبقى قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهى هذه التصفية — لما كان ذلك كذلك تكون الأسباب الأولى والثانى والثالث والخامس مرفوضة .

ومن حيث إن السبب الرابع والسادس والسابع والثامن تتحصل فى أن الحكم أخطأ فى القانون وشابه القصور فى التسيب . أما الخطأ فى القانون فأية أن المحكمة كلفت الحارس بمجرد جميع أموال الشركة من واقع دفاترها ومستنداتها الموجودة بمحل الشركة أو بخزانة بنك الكريدى ليونيه بيورسعيد أو بشركة القنال أو بأقلام كتاب المحاكم والشهر العقارى ، مع أن هذه الأموال كان قد تم جردها وثبتت مفرداتها فى الكشف الملحق بعقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، بما كان يتعين معه على المحكمة أن تعتبره حجة بما فيه — إلى أن يقدم المطعون عليهما الدليل على أن هناك أموالاً مشتركة أسقطت منه — لا أن تجيبهما المحكمة إلى طلبهما بتعيين حارس يناط به البحث والتحري عن هذه الأموال ، مع أن هذا الإجراء لا يدخل فى وظيفة الحارس بحال من الأحوال — كما أن المحكمة أخطأت إذ وقتت الحراسة بالفصل فى دعوى التصفية المرفوعة من المطعون عليهم ، مع أن التصفية ليست نزاعاً يصح أن توقف به الحراسة ؛ بل إن مهمة المصنف لا تختلف عن المهمة التى عهدت بها المحكمة إلى الحارس ، بل إن النزاع الحقيقى القائم بين الطرفين والذى كان يصح أن توقف به الحراسة لو كان جدياً إنما هو النزاع على العقد المبرم بين الشركاء فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ هل هو عقد صحيح ملزم للطرفين أم هو عقد يشوبه عيب يسمح بإبطاله . وأما القصور

في تقرير الحكم لأعمال الحارس الذي أقدم على كسر خزانة الطاعن الكاتبة يملك الخصم الباريسي - بحجة أنها تحتوي على أوراق متعلقة بالشركة - استنادا إلى أقوال محامي المطعون عليهما مع أنه فضلا عن أن هذه الأقوال يعوزها الدليل فإن في اقتحام الأماكن التي في حيازة الغير لتفتيشها والاستيلاء على ما يوجد بها بغير إذن من القضاء أو إذن من السلطة المختصة يعتبر باطلا - لا هو وما ترتب عليه بما كان يتعين معه على المحكمة أن لا تقر عمل الحارس - كما أن الطاعن احتج لدى محكمة الاستئناف على تصرف الحارس إذا أصدر أمرا إلى مكتب البريد بأن يرسل إليه الخطابات التي ترد باسم الطاعن أو باسم زوجته على اعتبار أن أموالها موضوعة تحت حراسته فاجابه مكتب البريد إلى طلبه وأرسل إليه بعض الخطابات الخاصة به ففتحها الحارس - أبان الطاعن لمحكمة الاستئناف هذا التصرف المخالف للقانون الذي لا يسمح بضبط الخطابات والرسائل لدى مصلحة البريد إلا بأذن القضاء . فكان رد الحكم على هذا المأخذ قوله « إن مسألة الجواب لا تعدو أن تكون من قبيل الخطأ أو السهو وقد اعتذر عنها الحارس ، وهو تعليل غير مقبول يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث أن هذه الأسباب جميعا مردودة أولا - بأنه لما كان الجرد إجراء تحفظيا للغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين المتنازعين باثبات ما تكشف عنه أوراق الشركة وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق أو ديون أو ما يصل إلى علم الحارس من أي طريق كان لمعرفة الحقوق المالية التي تصلح عنصر للتصفية . وليس من شأنه الإضرار بأي من الطرفين إذ أنه لا يقتضي البحث في سند حق كل منهما ، وكان الحكم قد أثبت من

ظاهر عقد الاتفاق المبرم بين الشركاء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن كافة الديون والزامات غير الواردة في الكشف الملحق بعقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والتي قد تظهر في المستقبل هي من حقوق الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن - لما كان ذلك ما يعيبه الطاعن على الحكم إذ كلفت الحارس بمجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها - وهو إجراء تحفظي بحت - لا مبرر له . ومردودة ثانيا - بأن الحراسة وهي إجراء تحفظي وقفي تدعو إليه الضرورة فهو يوقت بها ويستمد منها سبب وجوده وبقائه ، ولما كان الحكم قد بين ما مورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم ، وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكل إلى الحارس ، وكانت ما مورية الحارس تختلف عن مهمة المصني ولا تتعارض معها - إذ سلطة كل منهما تباين في جوهرها سلطة الآخر - فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة - أو أنه أمر بهذا الإجراء مع قيام التصفية - لا مبرر له قانونا - ومردودة أخيرا بأن المحكمة إذ لم تعول على الطاعن التي وجهها الطاعن إلى الحارس قالت « إن الأوراق التي وجدت بالخزانة التي فتحتها متعلقة بجميعها بأموال الشركة دون أعمال الطاعن وأن مسألة الخطاب لا تعدو أن تكون من قبيل الخطأ أو السهو ، وقد اعتذر عنها ، . وهذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها إذ لم تجد فيها في حدود سلطاتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل في الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذي عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأولى في الشركة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢١٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٧

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - دعوى منع التعرض . ماهيتها . هي دعوى لحماية واضع اليد من كل ادعاء يتعارض مع حقه ولو لم يكن هناك غصب . مثال .

ب - دعوى بمنع التعرض . بدء ميعة السنة التي يجب أن ترفع الدعوى في خلالها . حكم . تسببه . تقريره أن صاح واضع اليد لغيره بشغل العين برضاه لا يعتبر تعرضا يبدأ به ميعة رفع الدعوى وإنما يبدأ هذا الميعاد من وقت الادعاء بحق يتعارض مع حق واضع اليد في حيازة العين . صحيح في القانون .

ج - دعوى بمنع التعرض . حكم . تسببه . وصفه التعرض في أسبابه المتصلة بمنطوقه اتصالا وثيقا بأنه تعرض قانوني . لا حاجة بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

د - نقض . سبب جديد . اثبات . شهادة . شاهد لم يشهد أحد الخصوم وإنما أمرت محكمة أول درجة باستدائه من تلقاء نفسها وصحت شهادته وأخذت بها في قضائها رغم اعتراض الطاعن . النعى عليها مخالفة قواعد الإثبات . لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض مادام الطاعن لم يقدم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية .

المبادئ القانونية

١ - أن كل ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه يصلح لأن يكون أساسا لرفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب . وإذن فتى كان الطاعن قد تدخل في الدعوى التي أقامها المطعون عليه الثاني على المطعون عليه الثالث مدعيا أن له حقا على الأرض محل النزاع في

مواجهة المطعون عليه الأول الذي تدخل أيضا في تلك الدعوى . فإن هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضا قانونيا للمطعون عليه الأول يحيز له رفع دعوى منع التعرض ، ويكون في غير محله مانع الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ في تطبيق القانون إذ قبل دعوى منع التعرض من المطعون عليه الأول مع انتفاء الغصب .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن دعوى منع التعرض قد رفعت قبل مضي سنة من تاريخ حصوله قد قرر أن التعرض لم يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحه للمطعون عليه الأخير بوضع بحيرة في الأرض محل النزاع لأن هذا السماح لا يعتبر تعرضا لحقه بل هو تأييد لهذا الحق إذ حصل شغل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير وإنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حقه في حيازته للأرض . فإن هذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في وضع يده على الأرض محل النزاع وكف منازعته له فيها، قد أوضح في أسبابه التي تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضا قانونيا ، فإنه لا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

٤ - متى كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ لم تتبع المحكمة قواعد الإثبات وطرق التحقيق المقررة قانوناً لأنها أمرت من تلقاء نفسها باستدعاء شاهد لم يشهده أحد من الخصوم كما أنها لم تأبه لاعتراض الطاعن عليه ومضت في سماع شهادته ثم أخذت بها في قضائها وبذلك تكون قد أسحذت وليلاً في الدعوى غير صادر من الخصوم . (والثاني) أن الشاهد الذي استدعته هو في حقيقةه خصم في الدعوى يمثل في شخص المطعون عليه الأول الذي تلقى عنه ملكية الأرض موضوع النزاع والملازم قبله بالضمان مما تكون معه شهادته غير مقبولة . وكان يبين من الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى كلفت المدعى في الدعوى بإعلان شاهد معين فيها وقبل أن تشرع في سماع شهادته اعترض الطاعن عليه بمقولة إنه هو البائع للمطعون عليه الأول وضامن له ولذا فلا تتوافر فيه الصلاحية الواجب توافرها في الشاهد ولكن المحكمة مضت في سماع شهادته وجاء بحكمها في هذا الخصوص إنه لا عبرة باعتراض الطاعن الآنف بيانه لأن للمحكمة الحق في سماع شهادة من ترى في شهادته اظهاراً للحقيقة ، ومن ثم يكون الطعنان موضوع النعى واردين على الحكم الابتدائي واجرامات محكمة الدرجة الأولى بما كان يتعين معه على الطاعن أن يتمسك بهما لدى محكمة الدرجة الثانية . ولما كان الطاعن لم يقدم إلى

هذه المحكمة ما يثبت ذلك فلا تجوز اثارتهما أمام محكمة النقض ويكون هذا السبب غير مقبول بوجهيه .

المحكم

د من حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ محكمة العطارين الجزئية على المطعون عليه الثالث وقال فيها إنه يملك قطعة أرض مساحتها ١٤١٠ ذراعاً وأن المدعى عليه وضع في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ سياجاً من الخشب على جزء منها واستعمله مستودعاً للجير والطوب ، ولذا طلب الحكم بطرده منها وتسليمها إليه خالية مما يشغلها . وتدخل في الدعوى الطاعن والمطعون عليه الأول ، يدعى كل منهما حقاً يتعارض مع حق الآخر في حيازته لقطعة الأرض المشار إليها . ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٨ محكمة العطارين الجزئية على الطاعن وباقي المطعون عليهم وقال شرحاً لها إنه المالك للأرض الآنف ذكرها بمقد يبيع مسجل في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ صادر إليه من الأستاذ سليم اسكندر ، وأنه ظل يضع يده عليها من تاريخ الشراء إلى أن سمح للمطعون عليه الثالث (أخى الطاعن) في أغسطس سنة ١٩٤٧ بأن ينقل إليها بصفة مؤقتة مجيرة كان يضعها في أرض ملاصقة بملوكة للبائع وطرده منها نفاذاً لأمر استصدره ضده ، وأن المطعون عليهم تعرضوا له في وضع يده على الأرض المذكورة ، ولذا طلب الحكم بمنع تعرضهم وكف منازعتهم له فيها ، ودفع الطاعن الدعوى بأن هذه الأرض بملوكة له وفي وضع يده من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدليل

ربط الاموال باسمه منذ سنة ١٩٣٣ - وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة ضم الدعوى الاولى الى الدعوى الثانية ، ثم قضت في ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٨ بالإحالة على التحقيق ليثبت المطعون عليه الاول أنه الواضع اليد على الأرض محل النزاع وأنه سمح للمطعون عليه الاخير بنقل مجيرته إليها بصفة مؤقتة في أغسطس سنة ١٩٤٧ ، كما قضت في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بإبطال المرافعة في الدعوى الاولى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ ، ثم قضت في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ في الدعوى الثانية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٨ والتي قيدت برقم ٢١١ سنة ١٩٤٨ محكمة الرمل الجزئية بمنع تعرض المدعى عليهم في وضع يد المطعون عليه الاول على الأرض محل النزاع وكف منازعتهم له فيها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٩٣ سنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية التي قضت في ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلاً ، ورفضه موضوعاً ، وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، يتحصل أولها في أن الحكم إذ قبل دعوى منع التعرض مع عدم توافر أحد أركانها وهو الغصب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن الواقعة كما حصلها الحكم من صحيفة الدعوى وأقوال الشهود هي أن اليد على الأرض المتنازع عليها ثابتة للمطعون عليه الاخير ، وأن مصدرها الترخيص له بالحيازة على أثر تنفيذ محضر الصلح في الدعوى رقم ٨٢١ سنة ١٩٤٦ مستعجل الاسكندرية ، ومتى تقرر ان اليد المطلوب رفعها قد استقرت بدعم سند قانوني صادر من المطعون عليه الاول فان الدعوى تفقد ركنها الاساسي .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه إذ قضى بقبول دعوى منع التعرض فانه قد استند إلى أن الطاعن تدخل في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ وادعى في مواجهة المطعون عليه الاول بحق يتعارض مع حقه في وضع يده على الأرض محل النزاع وإلى ما استخلصه من أقوال شهود المطعون عليه الاول والأستاذ سليم اسكندر من أن يد الطاعن على هذه الأرض هي يد عارضة كانت بطريق التسامح من المطعون عليه الاول ، وإلى أن تعرض الطاعن ليس له سند من القانون ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن كل ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه يصلح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض ، ولما كان الطاعن قد تدخل في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ العطارين مدعياً أن له حقاً على الأرض محل النزاع في مواجهة المطعون عليه الاول الذي تدخل أيضاً في تلك الدعوى ، فان هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضاً قانونياً للمطعون عليه الاول يجوز له رفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن من شروط قبول دعوى منع التعرض أن ترفع في خلال سنة من تاريخ حصول التعرض ، وأن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه أن وضع يد المطعون عليه الاخير كان في شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ ، في حين أن الدعوى لم ترفع من المطعون عليه الاول إلا بالصحيفة المعلنة في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ بعد انقضاء أكثر من سنة - كما أخطأ الحكم إذ اعتبر أن التعرض حصل في

٩ فبراير سنة ١٩٤٨ بمقولة إن الطاعن قد تدخل في هذا التاريخ في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ التي رفعت من المطعون عليه الثاني على المطعون عليه الأخير مع أن هذا التدخل لا يعتبر تعرضاً لأن الطاعن إنما تدخل فيها مع المطعون عليه الأول وكان سنده في الحيازة مستمداً من هذا الأخير ، فلم يكونا متعارضين وإنما كانا متساندين في دفع مخاطر تلك الدعوى عنهما .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص » إن التعرض لا يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحه للمطعون عليه الأخير بوضع الحجر في أرضه بعد نقلها من أرض الأستاذ سليم اسكندر المحامي كما توضح ذلك في الوقائع الواردة في الحكم المستأنف ، لأن هذا السماح لا يعتبر تعرضاً لحق المطعون عليه الأول ، بل هو تأييد لهذا الحق إذ حصل شغل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير طبقاً لما شهد به شاهده المقاتل مرسى عبده في أول درجة وإنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حق المطعون عليه الأول في حيازته للأرض ، وهذا المظهر لم يبدأ إلا في القضية رقم ٥١١ سنة ١٩٤٨ العطارين وكان ذلك بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ ثم رفع المطعون عليه الأول دعواه الحالية بعريضة معلنة في ١٩٤٨/٣/٤٦ وظاهر من هذا أن ميعاد السنة على حصول التعرض لم يكن قد مضى عند رفعها ، وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ويتفق مع الواقع الثابت بالأوراق . فضلاً عن أنه إذا احتسب أن يبدأ التعرض — كما يقول الطاعن — كان في شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ فإن الدعوى تكون قد رفعت أيضاً في خلال سنة من تاريخ حصوله .

ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .
« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم لا يقوم على أساس قانوني إذ وصف في أسبابه التعرض الحاصل من الطاعن بأنه تعرض قانوني لا مادي ، ومع ذلك قضى في منطوقه بمنع التعرض على وجه عام دون تعيين مظهره .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في وضع يده على الأرض محل النزاع وكف منازعته له فيها ، فإنه أوضح في أسبابه التي تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضاً قانونياً ، فلا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ لم تتبع المحكمة قواعد الإثبات وطرق التحقيق المقررة قانوناً ذلك أنها أمرت من تلقاء نفسها باستدعاء شاهد لم يستشده أحد من الخصوم وهو الأستاذ سليم اسكندر المحامي كما أنها لم تأبه لاعتراض الطاعن عليه ومضت في سماع شهادته ثم أخذت بها في قضائها ، وبذلك تكون قد استحدثت دليلاً في الدعوى غير صادر من الخصوم (والثاني) أن هذا الشاهد هو في حقيقته خصم في الدعوى يمثل في شخص المطعون عليه الأول الذي تلقى عنه ملكية الأرض المتنازع عليها والملازم قبله بالضمان مما تكون معه شهادته غير مقبولة .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق المودعة من الطاعن أن محكمة الدرجة الأولى قررت — بالحكم الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ والقاضي

الجوهري تقديمه، صورتى الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى . المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

المبدأ القانونى

مضى كان يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى والحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب أن محكمة الدرجة الأولى قررت العدول من الحكم الصادر منها بوقف الدعوى وبالتالى قبلت تعجيلها من المطعون عليهم وذلك بحكم أصدرته بتدب خبير إذ هو الذى تحدث فيه عن زوال حالة الوقف بتقديم المطعون عليهم للحكم الصادر فى الملكية، وبذلك يكون ما ذهب اليه الطاعن من مخالفة حجية الشئ المحكوم به - وهو ما أسس عليه قوله بجواز الاستئناف الذى رفعه - منصبا على الحكم المذكور وذلك لصدوره على خلاف حكم الوقف السابق عليه . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الثانية . لى تصل الى القضاء بعدم جواز الاستئناف - اعتمدت فى أسبابها ما قرره محكمة الدرجة الأولى من زوال حالة الوقف ، ثم قالت بناء على ذلك بعدم قيام التعارض بين الحكمين ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى فى أسبابه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بزوال حالة الوقف ، وكان يبين من سبب الطعن أنه فى أساسه مبنى على القول بمخالفة حجية الشئ المحكوم به أى مخالفة الحكم المقرر لزوال حالة الوقف للحكم للقاضى بالوقف ، الأمر

بإبطال المرافعة فى الدعوى الأولى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ - استمرار المرافعة فى الدعوى الثانية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٧ لجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ وتكليف مدعيها - المطعون عليه الأول - بإعلان الأستاذ سليم اسكندر شاهداً فيها ، وقبل أن تشرع المحكمة بالجلسة المذكورة فى سماع شهادة الشاهد اعترض الطاعن عليه بمقولة إنه هو البائع للمطعون عليه الأول وضامن له ولذا فلا توافر فيه الصلاحية الواجب توافرها فى الشاهد ، ولكن المحكمة مضت فى سماع شهادته وجاء بحكمها فى هذا الخصوص أنه لا عبرة باعتراض الطاعن الآنف ببيان أنه لأن للمحكمة الحق فى سماع شهادة من ترى فى شهادته إظهاراً للحقيقة ، وبذلك يكون المطعونان موضوع السبب الرابع واردين على الحكم الابتدائى وإجراءات محكمة الدرجة الأولى بما كان يتعين معه على الطاعن أن يتمسك بهما لدى محكمة الدرجة الثانية - ولما كان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت ذلك فلا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا السبب بوجهيه غير مقبول . ومن حيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٨

٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . أوراق الطعن . حكم صدر من محكمة أول درجة مقرراً زوال حالة وقف دعوى . إصدارها حكم لاحق فى موضوع الدعوى فى حدود نصابها النهائى . استئناف الطاعن للحكم الصادر فى الموضوع على أساس صدوره على خلاف الحكم السابق بوقف الدعوى . قضاء محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . اعتمادها ما قضت به محكمة أول درجة فى حكمها المقرر لزوال حالة الوقف . التزام الطاعن بتقديم صورة رسمية من حكم محكمة أول درجة المقرر لزوال حالة الوقف ، لا يثنى عن هذا الاجراء

الذي كان يتعين معه على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وكان لا يعفيه من هذا الإجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، ولا ما ورد في أسبابهما عن ذلك الحكم ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم الصورة المذكورة فيكون نعيه في خصوص مخالفة حجية الشيء المحكوم به غير مقبول .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعن في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الدعوى رقم ٢٧٦٥ سنة ١٩٤٨ مدني محكمة أشمون الجزئية ، وقالوا شرحاً لها إنه استأجر منهم بموجب عقد إيجار محرر في ٦ من يناير سنة ١٩٣٢ ، ٦ س و ٤ ف بأجرة سنوية مقدارها ٢٩ ج و ٧٥٠ م وأنه تأخر في دفع هذه الأجرة عن أربع سنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ ولذا اطلبوا الحكم بالزامه بدفع مبلغ ١١٩ ج وفسخ عقد الإيجار وثبتت الحجز التحفظي وتسليم العين المؤجرة إليهم. ودفع الطاعن بأنه لم يضع يده إلا على فدان و ٢٢ قيراط من العين المؤجرة وأوفى بأجرتها ، أما الباقي ومقداره ١٢ ط و ٣ ف فقد نازع في ملكية المطعون عليهم له - وفي ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع يد الطاعن على جميع الأطنان المؤجرة . وبعد سماع

شهادة الشهود قضت في ٣ مايو سنة ١٩٤٩ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في ملكية الأطنان المتنازع عليها استناداً إلى أن أحداً من الشهود لم يثبت أو ينف ملكية الطاعن ولكن وردى المال المقدمين منه والذين يفيدان تكليفها باسم مورثه الأصلي يرجحان جديدة النزاع . وفي ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ عجل المطعون عليهم الدعوى . وبجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ طلب الطاعن إعادة الدعوى إلى الوقف . ورد المطعون عليهم بأن ملكية القدر المتنازع فيه قد فصل فيها بحكم نهائي في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ مدني شبين الكوم التي كان الطاعن خصماً فيها . وقضت المحكمة في نفس الجلسة بنذب خبير لمعاينة الأطنان المتنازع عليها وتطبيق حدودها على حدود الأطنان المحكوم بملكيتها في الدعوى المذكورة لمعرفة واضح اليد عليها وبيان سند وضع اليد ومدته . وقدم الخبير تقريراً جاء فيه أن الطاعن واضح اليد على فدان و ٨ قيراط من الأطنان الواردة في عقد الإيجار وينطبق عليها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ . وعدل المطعون عليهم طلباتهم إلى مبلغ ٢٧ ج و ٣٣٣ م أجرة الفدان و ٨ قيراط المذكورة في السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ بواقع ٧ ج للفدان سنوياً . وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع المطعون عليهم مبلغ ٢٧ ج و ٣٣٣ م وفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة وتثبيت الحجز التحفظي وذلك بناء على أسباب تحصل في أنه بعد أن عجل المطعون عليهم دعواهم وقدموا حكم الملكية الصادر لمصلحتهم في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ بأن للمحكمة بعد استعراض وقائع الدعوى أن ملكيتهم للأطنان المتنازع عليها ليست محل نقاش إذ قد فصل فيها في مواجهة

الطاعن بحكم حاز قوة الأمر المقضى ولذا نذبت المحكمة الخبير الذى أثبت فى تقريره وضع يد الطاعن على فدان و٨ قراريط وقد اقتصر المطعون عليهم على المطالبة بأجرتها ومن ثم تكون دعواهم صحيحة بالنسبة إلى المبلغ المذكور . وفى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠ رفع الطاعن استئناف قيد برقم ٦٤ سنة ١٩٥٠ استئناف محكمة شبين الكوم الابتدائية وطلب الحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم الابتدائى « وبعدم جواز نظر الدعوى بمعرفة محكمة أول درجة لخروجها عن ولايتها بقرار الإيقاف الصادر بجلسته ١٩٤٩/٥/٣ ، ودفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . ورد الطاعن بأنه يبنى استئنافه على المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات التى تجيز استئناف الحكم الصادر فى حدود النصاب النهائى إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الشئ المحكوم به . وفى ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب تأسيساً على أن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى قد سبقه الحكم الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والقاضى بنذب الخبير وقد تحدثت فيه المحكمة عن زوال حالة الوقف بتقديم المطعون عليهم الحكم النهائى الصادر فى الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ والمثبت للمكيته بمالم ترمعه المحكمة محلاً لاستمرار وقف الدعوى ومن ثم « فلا قيام للتعارض بين الحكيم كما يقول المستأنف ، وأنه لما كان المطعون عليهم قصرُوا دعواهم على مبلغ ٣٧ جنيهها و ٣٣٣ م وأضافوا إليه فى مذكرتهم الختامية ٩ جنيهات و ١٤٢ ملياً عن سنة ١٩٤٩ وبذلك صار كل مطلوبهم ٤٦ ج و ٤٧٥ م فيكون الدفع فى محله ويتعين قبوله . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم خالف القانون ، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، مع أن الحكم الابتدائى صدر على خلاف حكم سابق - هو الحكم الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ والقاضى بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً فى ملكية الأطنان المتنازع عليها ، وفى هذه الحالة يكون الاستئناف جائزاً وفقاً للمادة ٣٩٧ مرافعات ، ذلك أن المحكمة - وقد حكمت بالوقف بحكم مسبب - لا تملك الرجوع عن هذا الحكم ، حتى ولو كان مبنياً على خطأ ، إذ ما كان يصح العدول عنه إلا بطرق الطعن القانونية ، ولا يرد على ذلك ما قرره المحكمة من أن حالة الوقف قد زالت بتقديم حكم الملكية الصادر فى الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ مدنى محكمة شبين الكوم . لأن هذا الحكم سابق على حكم الوقف . ولأن محضر التسليم المبنى على حكم الملكية كان مقدماً فى الدعوى قبل صدور حكم الوقف . ولأن حكم الملكية مضى عليه خمس وعشرون سنة ، وبذلك يكون غير مانع من تملك الطاعن للعين بوضع اليد المدة الطويلة . ولأن النزاع الذى أثير فى الدعوى بشأن الملكية هو نزاع جديد تناوله الطرفان وقضت المحكمة بناء عليه بالوقف فلا يصح العدول عنه إلا بحكم جديد يصدر فى خصوص هذه الملكية المتنازع عليها .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ والحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى قررت العدول عن الحكم الصادر منها بوقف الدعوى فى ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ وبالتالى قبلت تعجيلها من المطعون عليهم وذلك بالحكم الذى أصدرته فى ٢٧ من ديسمبر سنة

٤٣٩

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - مسئولية . حكم . تسببه . قضاؤه . بمسئولية الطاعنة عن غرق ابن المطعون عليهما في حمام للسباحة . تأسيسه هذه المسئولية على أن الطاعنة هي التي عينت ملاحظي الحمام وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والاشراف . في هذا ما يكفي لإقامة الحكم . النعمي على الحكم بالتصوير لعدم يئانه ما إذا كانت مرتبات هؤلاء الملاحظين تدفع لهم عن العمل بالحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة إليها أو لأنه نفي الشخصية المعنوية للحمام بأسباب مؤدية — نعمي غير منتج .

ب - مسئولية . حكم . تسببه . تأسيسه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما على أسباب مسوغة . بحثه أسباب الخطأ الأخرى التي تنازع الطاعنة في ثبوتها . غير مجد . تحدث الحكم بمد ذلك عن المسئولية عن أعمال الغير ممن م تحت الرعاية وفقاً لنص المادة ١٥١ مدني قديم . تزيد لا يضيره الخطأ فيه . خطأ الحكم في ذكر النص القانوني الواجب التطبيق . لا يعيبه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ لضي بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما بسبب غرق ابنهما في حمام للسباحة أقام قضاءه على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن الطاعنة عينت الملاحظين وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والاشراف على الحمام ، مما تتوافر معه علاقة تبعية هؤلاء الموظفين إلى الطاعنة وبالتالي مسئوليتها عما يرتكبه هؤلاء التابعون من أخطاء تسبب ضرراً للغير في حالة تأدية وظائفهم أو بسببها ، فإنه يكون مما لا جدوى فيه البحث فيما إذا كانت مرتبات موظفي الحمام تدفع لهم عن أعمالهم في الحمام وحده أو عن أعمال

١٩٤٩ قاضياً بنذب الخبير إذ هو الذي تحدثت فيه عن زوال حالة الوقف بتقديم حكم الملكية ، وبذلك يكون ما ذهب إليه الطاعن من مخالفة حجية الشيء المحكوم به — وهو ما أسس عليه قوله بجواز الاستئناف الذي رفعه — منصباً على الحكم المذكور وذلك لصدوره على خلاف حكم الوقف السابق عليه . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الثانية — لكي تصل إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف — اعتمدت في أسبابها ما قررته محكمة الدرجة الأولى من زوال حالة الوقف ، ثم قالت بناء على ذلك بعدم قيام التعارض بين الحكمين ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى في أسبابه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وكان يبين من سبب الطعن أنه في أساسه مبني على القول بمخالفة حجية الشيء المحكوم به أي مخالفة الحكم المقرر لزوال حالة الوقف للحكم القاضي بالوقف ، الأمر الذي كان يتعين معه على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات . وكان لا يعفيه من هذا الإجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، ولا ماورد في أسبابهما عن ذلك الحكم . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم الصورة المذكورة فيكون نعمه في خصوص مخالفة حجية الشيء المحكوم به غير مقبول وبالتالي يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

الانزال هو نص المادة ١٥٢ من القانون المدني (القديم) .

المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليهما رفعا على الطاعنة الدعوى رقم ٢٣٨٥ سنة ١٩٤٧ محكمة مصر الابتدائية وقالوا في صحيفةها ان في أول يونيه سنة ١٩٤٦ نزل ولدهما المرحوم محمد فتحي زعتر الطالب بالسنة الرابعة بالمدرسة التوفيقية الثانوية إلى حوض السباحة المنشأ بالمدرسة المذكورة فغرق ولم يجد من ينقذه فراح ضحية إهمال الطاعنة وأنه ثبت من التحقيق الذي أجرته النيابة مسؤولية التابعين للوزارة الذين عينتهم للإشراف على هذا الحمام وملاحظة المستحمين فيه وطلبها الحكم بالزامها بتعويض مقداره عشرة آلاف جنيه . وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليهما مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف . بانية قضاءها على أسباب تجعل في (١) أنه ثابت بالأوراق والتحقيقات أن للحمام ملاحظين عينتهما وزارة المعارف فانهما المسئولان عن ارشاد الطلبة المبتدئين والعمل على سلامة الأعضاء الموجودين بالحمام وأنه تبين أن أحدهما قد تغيب يوم الحادث مع أن المفروض أن يقف الملاحظان بجانب الحوض للرقابة وأن يكون جميع المستحمين تحت نظرهما . (٢) وأنه لا يندرا مسؤولية الوزارة التدرع بمرض المتوفى لأنه كان واجبا عليها قبل أن تسمح له بالاستحمام أن تفحصه طبيا للتأكد من سلامته . (٣) أنه لا يمكن تعليل الحادث إلا بأن الملاحظ ومن

أخرى منضمة اليها ، كما يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة من أن للحمام شخصية معنوية مستقلة عنها .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت عدة أخطاء ارتكبتها عمال الطاعنة ، ومنها تراخي ملاحظ الحمام عن اغائة الغريق في الوقت المناسب ، وأن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للفرق . وكان هذا الوجه من الإهمال وحده كافيا في تقرير مسؤولية التابع . وبالتالي ترتيب المسؤولية في ذمة الطاعنة استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني (القديم) ، وهي الخاصة بمسؤولية السيد عن أعمال تابعه ، وكان تحصيل المحكمة لهذا الوجه من الإهمال هو تحصيل صحيح ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فانه ينبغي على ما تقدم أن يكون غير مجد بحث أوجه الخطأ الأخرى التي أوردتها المحكمة والتي تنازع الطاعنة في ثبوتها . ولا يضير الحكم ماورد فيه أو ماورد في الحكم الابتدائي من أسباب أخرى في خصوص المسؤولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقا لنص المادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) ، إذ هو - حتى ولو كان مشوبا بالخطأ في القانون - تزيد لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد ان أقامت حكمها على سبب للمسؤولية مستمد من أوراق الدعوى ، كما لا يعيبه أيضا خطؤه في ذكر النص الواجب التطبيق وفقا لهذا السبب متى كان المفهوم من الوقائع السالف بيانها أن النص الواجب

معه كانوا لاهين عمن في الحوض لأنهم لو لم يكونوا كذلك لتنبهوا إلى غوص المتوفى وتمكنوا من إنقاذه قبل أن يفارق الحياة - واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤٨٠ سنة ٦٥ قضائية محكمة استئناف مصر وتمسكت بأن للحمام شخصية معنوية ولذا ما كان يجوز مساءلتها . فرفضت المحكمة هذا الدفاع تأسيساً على أن اللائحة التي وضعت للحمام ان هي إلا تنظيم إداري لهذا الحمام لم تخلق له شخصية معنوية ، وأن موظفي الحمام تدفع مرتباتهم من الطاعنة كما قالت إن خطأ عمال الوزارة ثابت كما ذكرته محكمة أول درجة وكما تراه هي في تغيب الملاحظ الآخر وجود ملاحظ تعلم الوزارة عدم صلاحيته لمراقبة وتدريب التلاميذ على الوجه الأكمل الذي يضمن سلامتهم وهو وجه مستقل من أوجه الإهمال ، وأن الثابت في الدعوى هو أن ابن المطعون عليهما غرق نتيجة لهذا الإهمال ، وأن هذا الملاحظ كان واجبا عليه حتماً أن ينزل الماء ليغيث الطالب ولم يفعل بل انتشله زملاؤه بعد فترة طويلة ورأت تعديل التعويض إلى مبلغ ٣ آلاف جنيه بناء على ما ذكرته من أسباب بالإضافة إلى أسباب الحكم الابتدائي . وقررت الطاعنة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم عاره قصور في التسبيب وخطأ في القانون - أما القصور فأيته أن المحكمة إذ نفت الشخصية المعنوية للحمام اعتمدت في ذلك على قولها إن هذه اللائحة (لائحة الأحكام الداخلية) إن هي إلا تنظيم إداري لهذا الحمام . لم تخلق شخصية معنوية له وهؤلاء موظفو الحمام والقائمون بأمره تدفع لهم المستأنفة (الطاعنة) مرتباتهم ، مع أن هذا الذي قرره المحكمة عن اللائحة لا يبين منه كيف يصلح تدليلاً على انتفاء الشخصية

المعنوية التي تستفاد من وجود لائحة داخلية . هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تبين ما إذا كانت مرتبات موظفي الحمام تصرف لهم من الطاعنة عن أعمالهم في الحمام أو عن غير ذلك . كما هو الواقع من الأمر - كما أن هذا الذي قرره المحكمة إن صح أن يحمل على أن الوزارة كانت تدفع للقائمين بهذا العمل مرتبا عن عملهم في الحمام فانه لا سند له من الأوراق . أما الخطأ في القانون ففي نفي الحكم الشخصية المعنوية على الرغم من توافر مقوماتها من ذمة مالية وإدارة مستقلة ، وقد قدمت الطاعنة دليلاً على ذلك اللائحة الداخلية للحمام وكشف حساب ماليته المستقلة ببنك مصر .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه غير منتج - ذلك أن الحكم أقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة تأسيساً على ما استخلصه من أوراق الدعوى - كما يبين بعد - من الطاعنة هي التي عينت الملاحظين . وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والإشراف على الحمام ، مما توافر معه علاقة تبعية هؤلاء الملاحظين إلى الطاعنة وبالتالي مسئوليتها هي عما يرتكبه هؤلاء التابعون من أخطاء تسبب ضرراً للغير في حال تأدية وظيفتهم أو بسببها ، مما لا جدوى معه في بحث ما إذا كانت مرتبات موظفي الحمام تدفع لهم عن أعمالهم في الحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة إليها .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون في خصوص أحكام المسؤولية من وجهين (أولهما) إذ لا يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه يوضح أساس مسؤولية الطاعنة عن الحادث . إذ يتضح من عبارة الحكم الابتدائي أنه أسس المسؤولية على المادة ١٥١ فقرة ٢ من القانون المدني خطأ في تأويلها إذ اعتبر الوزارة مسئولة عن ملاحظ الحمام الذي اعتبره الحكم

على دفاع الوزارة - بأن الحادث وقع بخطأ الفريق لإقدامه على الاستحمام مع كونه مريضا - وبأنه بفرض صحة هذا الدفاع فإن الوزارة تكون مسئولة لأنها كان واجبا عليها قبل أن تسمح له بالاشتراك في الحمام أن تفحصه طبيا للتأكد من سلامته ومن أنه لاخطر عليه من مزاوله رياضة السباحة ولأن الوزارة مسئولة بسبب غياب ملاحظ من الاثنين اللذين تقضى اللائحة بوجودهما ، نعت الطاعنة على هذا القول بأنه في شقيه مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة إذ ثبت بمحضر تحقيق النيابة على لسان المطعون عليه الأول أن الفريق سبق توقيع الكشف عليه عند الاشتراك في الحمام كما ثبت من اللائحة التي استند اليها الحكم أنها لا توجب وجود ملاحظين اثنين ، ومع قيام هذا الدفاع الجوهري فإن محكمة الاستئناف لم تعن بالرد عليه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم انه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن حادث غرق ابن المطعون عليهما على إهمال موظفي الحمام في القيام بواجبهم وان إهمال احدهم ملزم للوزارة بتعويض الضرر ، وعلى انه لا شك في ان وجود ملاحظ واحد بدل اثنين كما نصت عليه اللائحة الداخلية لإهمال ، وان وجود هذا الملاحظ وهو ما تعلم الوزارة عدم صلاحيته للقيام بحراسة وتدريب التلاميذ على الوجه الأكمل الذي يضمن سلامتهم هو إهمال آخر وكل الثابت في هذه الدعوى ان المستأنف عليهما (المطعون عليهما) غرق نتيجة لهذا الإهمال وان هذا الملاحظ كان واجبا عليه حتما ان ينزل الماء لينقي الطالب ولم يفعل بل انتشله زملاؤه بعد فترة طويلة ، ولما كان يبين من هذا الذي جاء بالحكم ان المحكمة اثبتت عدة

مسئولا بدوره عن الحادث بوصف كونه راعيا مسئولية أسندها بصريح لفظه الى مجرد وقوع حادث لتليذ تحت الرعاية ، ثم أشار في موضع آخر الى أن خطأ الملاحظ والمراقب المدرسين مستفاد من لهوم عن إنقاذ الفريق وأن وهذا الخطأ يترتب عليه مسئولية الوزارة باعتبارهم تابعين لها وتكون مسئولة عن الحادث على مقتضى المادة ١٥٢ مدني (قديم) وهو تأسيس للمسئولية وتصوير لها على أساس آخر ، مما لا يبين معه على أي من الأساسين بني الحكم الابتدائي قضاءه . وقد زاد الحكم المطعون فيه الأمر تخليطا ، إذ يبين من أسبابه أنه طبق على الوقائع التي أثبتها حكم المادة ١٥١ فقرة ثانية - ولكن على صورة أخرى هي أنه اعتبر موظفي الحمام ممن يدخلون في زمرة من يقع تحت الرعاية في عرف المادة ١٥١ فقرة ٢ وأن الوزارة راعية لهم في عرف هذه المادة نفسها . مما يجعل أسباب الحكم معيبة ومشوبة بالنعوض والتجويل . ثم إن الحكم الابتدائي إذ ذهب في تقدير مسئولية الطاعنة الى اعتبار الراعي مسئولا عما يحدث لمن هم تحت رعايته من أضرار أساء بذلك تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥١ مدني لأنها إنما تتحدث عن المسئولية عما يقع ممن هم تحت الرعاية كما أن الحكم المطعون فيه اعتبر القائمين بملاحظة الحمام ممن تعتبرهم المادة ١٥١ فقرة ٢ مدني تحت الرعاية في حين أن مدلول هذا التعبير قانونا لا يمكن أن ينصرف إليهم فهو لا ينصرف إلا إلى الفئات التي ذكرتها المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي وما أخذ به شراح القانون في هذا البيان ، وليس القائمون بشئون الحمام ممن يمكن إدخالهم تحت عنوان فئة من هذه الفئات (والوجه الثاني) إذ نعت الطاعنة لدى محكمة الاستئناف على قول الحكم الابتدائي - في رده

المحدد في الحكم القاضي بها . القضاء للمشتري بما طلبه . لا مخالفة في ذلك للقانون . هذه الدعوى ليست دعوى تفسير . لا محل لاتباع طريق تفسير الأحكام .
ب - شفعة . القضاء للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ النطق بالحكم . سقوط حق الشفيع في الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه عليه من المشتري بالدفع ولا إعلان الحكم ولا اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن . لا يشترط النص في الحكم على سقوط الحق جزاء على عدم الدفع في الميعاد المحدد .

ج - شفعة . حكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة . تسييبه . تقريره أن عرض الثمن من المشتري لاجدوى فيه لحصوله بعد الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها لدفع هذا الثمن . لا خطأ في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت من المشتري بطلب القضاء بسقوط حق الشفيع في الشفعة لتأخره في الوفاء بأداء الثمن في الميعاد الذى حددده الحكم القاضي بالشفعة وقضت المحكمة بإجابة هذا الطلب ، فيكون النعى على الحكم بأنه خالف الطريق المقرر لتفسير الأحكام في غير محله ، ذلك أن الدعوى بجائتها الآنف بيانها ليست دعوى تفسير لحكم الشفعة لغموض أو إبهام فيه ، وإنما هي دعوى بطلب الحكم بسقوط الحق في الشفعة بناء على سبب لاحق للحكم القاضي بها وهو تأخر الشفيع في الوفاء بالثمن مما لا يكون معه محل لسلوك طريق تفسير الأحكام .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة إذ قضى بها للشفيع مقابل أن يدفع

عدة أخطاء ارتكبها عمال الطاعنة ، ومنها تراخي ملاحظ الحماة عن إغاثة الغريق في الوقت المناسب وإن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للغرق . . .
وكان هذا الوجه من الإهمال وحده كافياً في تقرير مسئولية التابع . وبالتالي ترتيب المسئولية في ذمة الطاعنة استناداً إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني (القديم) وهي الخاصة بمسئولية السيد عن أعمال تابعة وكان تحصيل المحكمة لهذا الوجه من الإهمال هو تحصيل صحيح ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وكان ينبغي على ما تقدم أن يكون غير مجد بحث أوجه الخطأ الأخرى التي أوردها المحكمة والتي تنازع الطاعنة في ثبوتها . وكان كذلك لا يضير الحكم . ما ورد فيه أو ما ورد في الحكم الابتدائي من أسباب أخرى في خصوص المسئولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقاً لنص المادة ١٥١ مدني إذ هو - حتى ولو كان مشوباً بالخطأ في القانون - تزيد لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى وكان كذلك لا يعيبه خطؤه في ذكر النص الواجب التطبيق وفقاً لهذا السبب متى كان المفهوم من الوقائع السالف بيانها أن النص الواجب الإزالة هو نص المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم . لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب بوجهيه في غير محله .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٠

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - شفعة . دعوى من المشتري يطلب سقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم وقائه بالثمن في الميعاد

الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ النطق به ، فانه يكون - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد يدل على أنه جعل من هذا الدفع في الميعاد المحدد له شرطاً لاستحقاق العين المشفوع فيها بحيث إذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه بطلت شفيعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المشتري بالتنبيه عليه بالدفع ولا بإعلانه بالحكم القاضى بالشفعة ولا باتخاذ أى إجراء من اجراءات التنفيذ بالثمن ، ولا يشترط النص صراحه في منطوق الحكم على سقوط الحق في الشفعة جزاء على عدم دفع الثمن في الميعاد المحدد ولا يترتب على إغفال ذلك عدم اعمال مقتضى الحكم .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الشفيع في الشفعة قد قرر أن قيامه بعرض الثمن لاجدوى فيه لأنه جاء بعد أوأانه وهو الميعاد الذى حدده الحكم القاضى بالشفعة من تاريخ النطق به فان هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه .

المحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة مصر الابتدائية على المطعون عليه وآخرين - وهم محمد وفوزى وصلاح وتوحيده على صلاح - بطلب الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة الحصص المبيعة من المذكورين إلى المطعون عليه ومقدارها ١٧ قيراطاً و ١٤ سهماً على الشيوع

في المنزل المبين بصحيفة الدعوى المذكورة مقابل الثمن الذى تم به البيع أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي والملحقات - وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بأحقية الطاعن في أن يأخذ بالشفعة الحصص المشار إليها بثمن مقداره ٨٨٠ جنيهاً و ٣٥٦ ملياً وملحقاته المقدرة بمبلغ ٤٠ جنيهاً على أن يدفع من ذلك مبلغ ٣٥٥ جنيهاً للمطعون عليه ومبلغ ٥٦٥ جنيهاً و ٣٥٦ ملياً للبائعين كل بنسبة حصته في المبيع وعلى أن يتم هذا الدفع خلال أسبوعين من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم والا سقط حقه في الشفعة . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٣١ لسنة ٦٥ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ بتأييده فيما قضى به من أحقية الطاعن في الشفعة مقابل الثمن والملحقات الآنف بيان مقدارها على أن يكون دفع مبلغ ٣٥٥ جنيهاً إلى المطعون عليه في ظرف شهر من تاريخ الحكم وعلى أن يلزم الطاعن بأن يدفع إلى البائعين مبلغ ٥٦٥ جنيهاً و ٣٥٦ ملياً وبأن يودعه في ظرف شهر من تاريخ الحكم خزانة محكمة مصر الابتدائية ولا يصرف اليهم إلا بعد تسجيله . ثم أقام المطعون عليه في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ دعواه رقم ١٢١١ لسنة ١٩٤٩ مدنى محكمة مصر الابتدائية بطلب الحكم في مواجهة البائعين بإبطال حق الطاعن في الشفعة المقضى بها بالحكم الآنف ذكره استناداً إلى أنه لم يتم بدفع وايداع الثمن في الميعاد المحدد بهذا الحكم ، واعتمد المطعون عليه على شهادة تفيد أن الطاعن لم يودع شيئاً خزانة المحكمة في ٤ فبراير سنة ١٩٤٩ . وبكل من جلستى ١٠ من مايو ، ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عرض الطاعن مبلغ ٣٥٥ جنيهاً على المطعون عليه فرفض تسليه لقوات الميعاد المحدد لدفعه فضلاً عن

وقضت المحكمة بإجابة هذا الطلب ، وهذا لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك أن الدعوى بحالتها الآتية بيانها ليست دعوى تفسير لحكم الشفعة لغموض أو إبهام فيه كما يصورها الطاعن ، وإنما هي دعوى بطلب الحكم بسقوط الحق للحكم القاضى بناء على سبب لاحق للحكم القاضى بها وهو تأخر الطاعن فى الوفاء بالثمن ، مما لا يكون معه محل لسلوك طريق تفسير الأحكام .

« ومن حيث إن السيين الثانى والخامس يتحصلان فى أن الحكم أخطأ فى القانون ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بسقوط حق الطاعن فى الشفعة ، تكون قد خالفت الحكم النهائى القاضى بها لحله من شرط صريح بسقوط الحق فى الشفعة للتأخر فى الوفاء بالثمن ، وذلك على خلاف ما جاء بالحكم الابتدائى القاضى بها ، مما يفيد إلغاء هذا الشرط — هذا فضلا عن أن القول بالسقوط فى هذه الحالة لا سند له من القانون لأن العبرة هى بما يرد صراحة فى حكم الشفعة ، لا بما يقم عليه من تأويل أو تفسير خاطئ . ولأن القانون قد حدد مستقطات الشفعة وليس من بينها التأخر فى دفع الثمن بعد القضاء بها ولأن المشفوع منه ليس له فى حالة عدم سداده بالثمن إلا حق المطالبة به نقاذاً لحكم الشفعة .

« ومن حيث إن السيين الثالث والرابع يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون — ذلك أن المحكمة قضت بسقوط حق الطاعن فى الشفعة ، دون أن يقوم المطعون عليه بإعلان الحكم النهائى القاضى بها ، ودون أن يتخذ إجراءات التنفيذ بالثمن ، وبذلك تكون المحكمة قد أعفته من هذه الاجراءات ، مع أنها واجبة الاتباع لتعلقها بالنظام العام ، هذا فضلا عن أن عدم قيام المطعون عليه بإعلان حكم الشفعة

أن هذا العرض ناقص لعدم ايداع باقى الثمن الذى صار من حق المطعون عليه لشرائه حصص البائعين التى لم يدفع الطاعن ثمنها اليهم . وفى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن فى الشفعة المقضى بها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ مدنى ق مصر ، واستأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ١٢٩ لسنة ٦٧ محكمة استئناف مصر وبجلسى ١١ من يونيه ، و ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ عرض الطاعن على المطعون عليه مبلغ ٣٥٥٥ جنيهها فرفضه كما أودع الطاعن خزانة المحكمة باقى الثمن وقدره ٥٦٥ جنيهها و ٣٥٦ مليا . وفى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بالتأييد . وفى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر الطاعن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بسقوط حق الطاعن فى الشفعة ، أخذت بما أسس عليه المطعون عليه دعواه وما جارت به فيه محكمة الدرجة الأولى من تفسير خاطئ للحكم النهائى القاضى بالشفعة — مع أن دعوى التفسير فى القانون تختلف عن دعوى السقوط ، وأن قانون المرافعات القديم أو الجديد وضع لدعوى التفسير طريقا خاصا جعله من النظام العام ، وبذلك تكون المحكمة قد خلطت بين الدعويين المذكورتين ولم تسلك الطريق القانونى السليم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن الدعوى رفعت من المطعون عليه بطلب القضاء بسقوط حق الطاعن فى الشفعة لتأخره بوصفه شفعيا فى الوفاء بأداء الثمن فى الميعاد الذى حدده الحكم القاضى بالشفعة

خلال الشهر المحدد لدفع الثمن يفيد نزوله عن هذا الميعاد .

« ومن حيث إن هذه الأسباب الأربعة مردودة بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن الحكم النهائي القاضي بالشفعة ، إذ منح الطاعن مهلة جديدة لدفع الثمن حددها بشهر واحد من تاريخ صدوره لا من إعلانه ، يكون قد أعفى المطعون عليه من كل إجراء آخر غير مجرد فوات الميعاد بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه ، فاذا انتهى الميعاد دون أن يقوم الشفيع بما كلف به من أداء الثمن كانت النتيجة المترتبة على ذلك هي سقوط حقه في الشفعة نهائياً من ذلك التاريخ دون حاجة إلى أن ينص الحكم على ذلك صراحة . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون - ذلك أن الحكم النهائي القاضي بالشفعة ، إذ قضى بها للطاعن مقابل أن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٥٥ جنيتها وأن يودع خزانة المحكمة على ذمة البائعين مبلغ ٥٦٥ ج و ٣٥٦ م وذلك خلال شهر من تاريخ النطق به ، يكون - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد دل على أنه جعل من هذا الدفع والایداع في الميعاد المحدد لهما شرطاً لاستحقاق الحصص المشفوع فيها بحيث إذا فوت الطاعن (الشفيع) هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه بطلت شفيعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المطعون عليه بالتنبيه عليه بالدفع ولا بإعلانه بالحكم القاضي بالشفعة ولا باتخاذ أي إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن . أما النعي بأن الحكم النهائي القاضي بالشفعة لم يشترط سقوط حق الطاعن فيها عند عدم وفائه بالثمن في الميعاد المحدد له ، فمردود بأن هذا الشرط تزيد لا لزوم له ولا يترتب على إغفاله عدم إعمال مقتضى الحكم ، وإلا كان تحديده أجلاً للوفاء بالثمن يبدأ من تاريخ النطق به عبثاً لا جدوى فيه .

« ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم أدائه الثمن - مع أنه عرض على المطعون عليه مبلغ ٣٥٥ ج المكلف بدفعه إليه ، كما أودع خزانة المحكمة مبلغ ٥٦٥ ج و ٣٥٦ ملياً المقضى بدفعه للبائعين .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن عرض الطاعن هذين المبلغين لاجدوى فيه لأنه جاء بعد أوأانه وهو ميعاد شهر من تاريخ الحكم القاضي بالشفعة - وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

« من حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الشفعة مع أنه يحق له قانوناً أن يأخذ الحصص المبيعة للمطعون عليه إما بطريق الشفعة أو بطريق استرداد الحصة المبيعة على الشيوع من أحد الشركاء لأجنبي .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لعدم تقديم الطاعن ما يفيد أنه طلب في الدعوى الحكم بأحقية في أخذ الحصص المبيعة للمطعون عليه عن طريق استرداد الحصة المبيعة على الشيوع لأجنبي .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ٦٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤١

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - إجراءات تقاضي . دفع شكلى . دفع ببطان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الإجراءات التي اتخذت فيها . تأسيس الطاعن هذا الدفع على أن الصحيفة لم تسلم إليه وأن إجراءات الدعوى اتخذت

لزوال هذا البطلان - بفرض قيامه - بحضوره في الدعوى وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات (القديم) .

٢ - إنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من رد صريح على الدفع بالبطلان الاثبات ذكره إلا أن لما قضت به محكمة الدرجة الثانية من تأييد الحكم الابتدائي قضاءاً ضمناً برفضه وبجسبها ما أثبتته الحكم المذكور من بيانات ووقائع مادية تؤدي إلى النتيجة الصحيحة التي قررها هذا القضاء الضمني من زوال البطلان بالحضور وسقوط الحق في الدفع به .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن المطعون عليه أقام في ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ على الطاعن الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٤٨ مدني محكمة بيلا الجزئية وطلب الحكم بالزامه بإعادة الطريق المبين بصحيفتها والذي هدمه وبمنع تعرضه له في المرور من هذا الطريق إلى آخر طلباته ... وفي يوم ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة تمهيداً بحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي انتفاع المطعون عليه بالطريق المذكور ومنع الطاعن له من المرور فيه إلى أطيانه المجاورة منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٧ . ثم قضت في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ حضورياً بطلبات المطعون عليه استناداً إلى ما شهد به شهوده من انتفاعه بالطريق من عدة سنوات حتى تعرض له فيه الطاعن في مارس سنة ١٩٤٧ وإلى

في بلدة ليست موطناً له . صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى بحالة الدعوى على التحقيق . ثبوت حضور الطاعن في الجلسات التالية لصدور هذا الحكم . سقوط حقه في الدفع لزوال البطلان بحضوره في الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ مرافعات (قديم) .

ب - اجراءات تقاضي . حكم . خلو الحكم المطعون فيه من رد صريح على الدفع الاثبات ذكره تأييده الحكم الابتدائي . في هذا قضاء ضمني برفض الدفع .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دفعه ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية وبطلان الاجراءات التي اتخذت فيها على أن الصحيفة أعلنت لشيخ بلدة صديق للمطعون عليه ولم يسلمها له لهذا السبب ، وأن اجراءات الدعوى اتخذت في بلدة ليست موطنه لاقامته في بلدة أخرى ، وكان ثابتاً بالحكم الابتدائي أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت حكماً تمهيداً بالإحالة على التحقيق وسمعت الشهود وأن كلام الطرفين أصر على دفاعه المدون بمحاضر الجلسات ، وأن ما اعتمدت عليه في قضائها أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفي الدعوى رغم حضوره وتكليفه بإعلان شهوده ، الأمر الذي يستفاد منه حضور الطاعن في الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدي المشار إليه - متى كان ذلك - يكون الدفع الذي أسسه الطاعن على بطلان اعلانه بصحيفة الدعوى وبطلان تكليفه بالحضور بالجلسة التي حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدي قد سقط الحق فيه

بالدعوى مصادقة لوجوده بالجلسة التي كانت محددة للتحقيق حضر فيها ودفع ببطان صحيفتها واجراءاتها ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تمر هذا الدفع التفاتاً وأجلت الدعوى الى جلسة أخرى وكلفت الطاعن باعلان شهوده ثم سمعت شهادى المطعون عليه وأصدرت حكماً في الموضوع دون أن تقول كلمة عن هذا البطان . وأنه على الرغم من تمسك الطاعن به في صحيفة استئنافه فان محكمة الدرجة الثانية لم تردى أيضاً عليه مع أنها أثبتت في أسباب الحكم المطعون فيه . كما أنه لا يزال من هذا البطان التفسير الذى قالت به محكمة المنصورة الابتدائية في الحكم القاضى بإعادة الدعوى الى التحقيق إذ حرم الطاعن بسبب تلك الاجراءات الباطلة من إحدى درجتى التقاضى .

د ومن حيث إنه لما كان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة فى صدد الدفع بالبطان الآنف ذكره إلا ماورد بالحكم المطعون فيه فى خصوصه ، ويبين منه أنه بناء على أن صحيفة الدعوى الابتدائية أعلنت لشيخ بلدة درين صديق المطعون عليه ولم يسلبها له لهذا السبب وأن إجراءات الدعوى اتخذت بناحية درين وهى ليست موطنه لاقامته بناحية كفر الحصه . وكان ثابتاً بالحكم الابتدائى أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت الحكم التمهيدى بالاحالة على التحقيق بجلسته ١٠ يناير سنة ١٩٤٨ وسمعت الشهود بجلسته ٤/٧ / ١٩٤٨ وأن كلا من الطرفين أصر على دفاعه المدون بمحاضر الجلسات ، وأن بما اعتمدت عليه فى قضائها هو أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفى الدعوى رغم حضوره وتكليفه باعلان شهوده ، الأمر الذى يستفاد منه حضور الطاعن فى الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدى المشار إليه .

أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفى الدعوى رغم حضوره وتكليفه باعلان شهوده . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية التى قضت فى ٣٠ من نوفمبر ١٩٤٨ بإعادة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى أن المطعون عليه استعمل حق انتفاع المرور فى الطريق المتنازع عليه مدة سنة قبل التعرض أو أنه لم يمس على التعرض سنة قبل رفع الدعوى ، ثم أحيل الاستئناف على محكمة كفر الشيخ الابتدائية وقيد بجداولها برقم ١٣٨ سنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف . ودفع الطاعن ببطان صحيفة الدعوى الابتدائية وإجراءات محكمة الدرجة الأولى ، كما دفع فى مذكرته الختامية بعدم قبول الدعوى (أولاً) لرفعها من غير ذى صفة بناء على أن الطريق المتنازع عليه طريق عموى ولا يملك المطعون عليه رفع الدعوى عنه (وثانياً) لرفعها بعد مضى سنة من تاريخ التعرض وفى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية برفض الدفيعين بعدم قبول الدعوى وبتأييد الحكم المستأنف . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كما عاره القصور فى التسبيب ذلك أن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائى مع أنه حكم باطل لما شاب صحيفة الدعوى الابتدائية والاجراءات التى اتخذها المطعون عليه فيها من بطان ، إذ لم يعلن الطاعن بالصحيفة المذكورة وصدر الحكم التمهيدى فيها بالاحالة على التحقيق فى غيبته بغش من المطعون عليه هذا فضلاً عن عدم إعلان الطاعن بهذا الحكم . وأنه لا علم

الشهادة، كما أنه ما كان يجوز لها أن تعتمد في نفي هذا العنصر الذي أسس عليه المطعون عليه دعواه على قول صدر من الطاعن .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما جاء في الحكم من أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لا سند له من الواقع . لما يبين من الأوراق وأقوال الشهود إثباتا ونفيا من أن الطريق محل النزاع لا يعدو طريقا خاصيا أعد لمنفعة ملاك الأتليان التي تروى من ترعة جرو العجمي . ولأن الطاعن لم يقل في دفاعه صراحة أنه طريق عمومي بل قال ما يفيد أنه طريق خاصي مملوك له دون أن يكون للمطعون عليه حق فيه . ولأن العبارة التي وردت في صحيفة الدعوى وتمسك بها الطاعن لم يقصد بها أن الطريق عمومي إنما قصد بها أنه طريق يمر فيه المطعون عليه وغيره من الملاك — وهذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص موضوعي سليم . ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محاضر التحقيق الذي أجرى في الدعوى فيكون نفيه بأن الشهود قرروا أن الطريق عمومي لا خصوصي عاريا عن الدليل .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني هو لأن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني بناء على ما قرره أن من التعرض الذي نسبته المطعون عليه إلى الطاعن بدأ من تاريخ الشكوى المقدمة في مارس ١٩٤٧ وأنه لم تنقض سنة من هذا التاريخ حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ — مع أن شهود المطعون عليه شهدوا بأن التعرض حصل من ثلاث سنوات على الأقل سابقة على ذلك التحقيق الذي أجرى في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، مما يفيد أن التعرض

وكانت المادة ١٣٨ فقرة أولى من قانون المرافعات (القديم) تنص على أنه إذا كانت ورقة التكليف بالحضور باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه هذه الورقة من بطلان ويسقط الحق في الدفع به . لما كان ذلك يكون الدفع ، الذي أسسه الطاعن على بطلان إعلانه بصحيفة الدعوى وبطلان تكليفه بالحضور بالجلسة التي حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدي وذلك لإجراء الاعلان والتكليف المذكورين بناحية درين مخاطبا مع شيخ بلديتها ، قد سقط الحق فيه لزوال هذا البطلان — بفرض قيامه — بحكم القانون بحضوره في الدعوى . وأنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من رد صريح على هذا الدفع ، إلا أن فيما قضت به المحكمة من تأييد الحكم الابتدائي قضاء ضمينا برفضه ، وبجسبها ما أثبتته الحكم المذكور من بيانات ووقائع مادية تؤدي إلى النتيجة الصحيحة التي قررها هذا القضاء الضمني ، ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في القانون ولا عاره القصور في التسبيب ويكون هذا السبب في غير محله .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في الاستدلال والمسوخ في الوقائع من وجهين (أولهما) إذ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة بناء على ما قرره من أن قول المطعون عليه بصحيفة دعواه بأن الطريق المتنازع عليه عمومي لم يقصده العمومية بمعناها القانوني ، وعلى ما استظهرته من دفاع الطاعن من أنه اعتبر هذا الطريق خصوصيا — مع أن المطعون عليه أكد صراحة في صحيفة دعواه أن الطريق عمومي وهو أيضا ما شهد به شهوده ، وبذلك تكون المحكمة قد نفت أهم عنصر قامت عليه

٤٤٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - وضع يد . تقادم خسي . وضع يد على حصة مباحة على الشيوع . جواز تملكها بالتقادم الخسي . حكم . تسببه . تقريره أن المطعون عليه وضع يده على هذه الحصة خمس سنوات وأن خصمه سلم بذلك . لا تصور في الرد على ما دفع به هذا الخصم من عدم جواز التملك على الشيوع بالتقادم .

ب - وضع يد . تقادم خسي . حكم . تسببه . تقريره أن حسن النية مفترض دائماً في التقادم الخسي وأنه لا يشترط لدى واضع اليد الا عند التعاقد . استخلاصه لحسن نية واضع اليد عند التعاقد وعدم تعويله على دفاع الطاعن في إثبات سوء النية بأسباب سائفة . لا خطأ في القانون ولا قصور .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع يصلح لأن يكون سبباً لكسب الملكية متى توافرت شروطه . وإذن فمتى كان الطاعن ينمي بالقصور على الحكم المطعون فيه لعدم رده على ما دفع به من أنه لا يحق لمورث الفريق الثاني من المطعون عليهم أن يكسب الملكية بالتقادم الخسي لأن البيع الصادر له كان على الشيوع ، وكان يبين من الحكم أنه اعتمد في قضائه على أن مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم وضع يده مدة خمس سنوات على الأطيان محل النزاع وأن الطاعن لم يدع وضع يده عليها وإنما سلم بوضع يد خصمه ، فيكون الحكم قد أثبت وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية، وفي هذا الرد الضمني الكافي على نفي الطاعن في هذا الخصوص .

حصل في ديسمبر سنة ١٩٤٦ أى من مدة تزيد على سنة سابقة على رفع الدعوى .

ومن حيث إن هذا الوجه غير مقبول متى كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محاضر التحقيق . وهو ما كان متعيناً عليه حتى يمكن بحث ما ينهض من خطأ في الاستدلال أو مسخ في الوقائع ، على ما استخلصته المحكمة من شهادة الشهود من أنه لم تمض سنة بين حصول التعرض ورفع الدعوى كما هو ثابت بالحكم .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم بني على أسباب غير صحيحة من وجهين (أولهما) إذ ارتكبت المحكمة في قضائها بأحقية المطعون عليه في الارتفاع بالمرور في الطريق المتنازع عليه إلى ما شهد به شهوده مع أن أقوالهم في التحقيق لا تؤدي إلى ذلك ولا إلى ما إذا كانت الدعوى التي قبلتها المحكمة هي دعوى منع تعرض أو استرداد حيازة (والوجه الثاني) إذ لم ترد المحكمة على ما تمسك به الطاعن من أن الخرائط والمستندات الرسمية المودعة لدى مصلحة الأملاك البائدة للمطعون عليه تثبت أنه ليس له حق المرور في الطريق المتنازع عليه وهو بصفته مشترياً عجوج بالتزامات البائدة .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه غير مقبول لعدم تقديم الطاعن صورة رسمية من محاضر التحقيق ولا من الخرائط والمستندات الرسمية التي يقول إن المحكمة لم ترد عليها ولا ما ثبت تقديمها إليها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٩٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢ - متى كانت المحكمة إذا اعتبرت أن مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم قد تملك الأطيان محل النزاع بالتقادم أقامت قضاءها على أن حسن النية يفترض دائما في التقادم الخمسي وأنه لا يشترط لدى من يدعى الملك لسبب صحيح وبوضع اليد خمس سنين إلا عند التعاقد وأن المورث المذكور قد اشترى الأرض المتنازع عليها من المالك الظاهر، وأن قول الطاعن بأن خصمه لا يمكن أن يكون حسن النية لأن سند البائع له وهو حكم صادر من المحكمة المختلطة لا يشمل الأطيان المبيعة فردود بأن مجرد الاطلاع عليه لا يكفي للتحقق من عدم اشتماله على الأطيان المبيعة بل أن الأمر يقتضى ندب عدة خبراء وبحث طويل للوصول إلى هذه النتيجة . فان هذا الذى قرره المحكمة لا يخالفه فيه للقانون فى شقه الأول، ولا يشوبه قصور فى شقه الثانى . ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم وقت شرائه وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان سىء النية بناء على الأسباب التى أوردتها هو استخلاص موضوعى سائق .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الرابع (عبد الحميد حسين بصفته) أقام فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٩ الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٢٩ مدنى محكمة الزقازيق الابتدائية

على عبد القادر إبراهيم الخضرى (مورث الفريق الأول من المطعون عليهم) ، والسيد السيد عياد وآخرين وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ثلاثة أفدنة قال إنه اشتراها بموجب عقد مسجل فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٠ من السيد السيد عياد ، الذى اشتراها ضمن ستة أفدنة بموجب عقد مسجل فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٩ من مصطفى العايدى ، الذى اشتراها ضمن ١٠,٥ أفدنة بموجب عقد مسجل فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩١٥ من إبراهيم وهبى ، الذى اشتراها بعقد محرر فى ٢٦ من يونيه سنة ١٩١٤ ضمن ٢١ فدانا من نقولا نخله ، الذى تملك ال ٢١ فدانا المذكورة بموجب حكم رسو مزاد مسجل فى ٨ من يوليه سنة ١٩٠٩ صدر فى إجراءات تنفيذ اتخذها البنك الزراعى المصرى ضد عبد الحفيظ نصار الذى كان قد رهنها إليه بعقد مسجل فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٠٣ . كما قال عبد الحميد حسين إن عبد القادر إبراهيم الخضرى نازعه فى الثلاثة الأفدنة المطالب بها ووضع يده عليها بغير حق . ودفع عبد القادر إبراهيم الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى مواجهة عبد الحميد حسين فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢٨ فى الدعوى رقم ٦٣٣٤ لسنة ٥٣ ق مدنى محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة والقاضى بتثبيت ملكيته إلى ٦٦,٥ فدانا اشتراها من السيد السيد عياد وإبراهيم جريس ، اللذين اشترىاها من إبراهيم وهبى ، الذى اشتراها بموجب عقد مسجل فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩١٤ من صندوق الرهنيات ، الذى تملكها بموجب حكم رسو مزاد مسجل فى ٢ من أبريل سنة ١٩١٤ صدر فى إجراءات تنفيذ اتخذها ضد محمد توفيق أباطة ، الذى كان قد رهنها إليه بموجب عقد مسجل فى ٤ من مايو سنة ١٩٠٧

المختلطة الآنف بيانه . كما دفع محمد سليمان قرقر بأنه كسب ملكية الـ ١٠٥٠ أفدنة المذكورة بوضع يده عليها خمس سنوات بحسن نية وبسبب صحيح هو عقد البيع الصادر إليه من عبد القادر إبراهيم الخضرى فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمسجل فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩١٩ . وفى ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة برفض الدفع ورفض الدعوى واستأنف مجاهد الطناحى هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٦٢ لسنة ٥٦ ق محكمة استئناف مصر التى قضت فى ١٦ من يناير سنة ١٩٤٦ بضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف السابق رقم ٧٢٨ لسنة ٥٥ وبندب خير لتطبيق مستندات الخصوم وبيان ما إذا كانت الـ ٢١ فدانا السابق بيانها فى وقائع الدعوى والتى يطلب مجاهد الطناحى تثبيت ملكيته إلى الـ ١٠٥٠ أفدنة ويطلب عبد الحميد حسين تثبيت ملكيته إلى ٣ أفدنة منها تدخل . لم لا تدخل ضمن الـ ٦٦٥٥ فدانا المقضى بتثبيت ملكيته إليها بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة . وقدم الخبير تقريراً ذهب فيه إلى أن الـ ٢١ فدانا المذكورة لا ينطبق عليها حكم محكمة المنصورة المختلطة . ذلك على أساس البيانات والحدود الثابتة بصدده دون البيانات التى أضيفت فى ذيله باللغة العربية ، وأنها عبارة عن قطعة واحدة قائمة بذاتها ولا تدخل ضمن الـ ٦٦٥٥ فدانا التى اشتراها عبد القادر إبراهيم الخضرى ، وأن الـ ١٠٥٠ أفدنة التى يطالب بها مجاهد الطناحى والثلاثة أفدنة التى يطالب بها عبد الحميد حسين تقع ضمن الـ ٢١ فدانا المذكورة . وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكمين المستأنفين . وقود الطناحى الطعن فى الحكم المذكور بطريق التماس .

ضمن ١٠٧ أفدنة اشتراها من ورثة على نصارى بما فيهم عبد الحفيظ نصارى الذى رهن منها إلى البنك الزراعى المصرى الـ ٢١ فدانا الآنف ذكرها ، وذلك بمقولة إن هذا المقدار يدخل ضمن الـ ٦٦٥٥ فدانا المقضى بتثبيت ملكيته إليها . وفى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٣٣ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وتثبيت ملكية عبد الحميد حسين بصفته إلى الثلاثة أفدنة . واستأنف عبد القادر إبراهيم الخضرى هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٧٢٨ لسنة ١٩٥٠ محكمة استئناف مصر . كذلك أقام الطاعن مجاهد الطناحى فى ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٣٧ مدنى محكمة الزقازيق الابتدائية على عبد القادر إبراهيم الخضرى ومحمد سليمان قرقر (مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم) وصباح سليمان و مورث الفريق الثالث من المطعون عليهم) والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الـ ٢١ فدانا الآنف ذكرها استناداً إلى أنه اشتراها بموجب عقد مسجل فى ٤ من مايو سنة ١٩٢٠ من شريف السيد شريف ، الذى اشتراها من نقولاً نخله بعقد مجرى فى ١٨ من فبراير سنة ١٩١٨ وهو وقع عليه من إبراهيم وهى كشاهد ، ثم لما تبين لمجاهد الطناحى أن الـ ٥٠٥٠ أفدنة من هذه الأطلان سبق للتصرف فيها بالعقود المسجلة السابق بيانها فى وقائع دعوى عبد الحميد حسين وأن تواريخ تسجيل هذه العقود سابقة على تاريخ تسجيل عقد شرائه اقتصر على طلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الباقي منها ومقداره الـ ١٠٥٠ أفدنة على الشروع فيها ودفع عبد القادر إبراهيم الخضرى بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها فى مواجهة مجاهد الطناحى أيضاً بالحكم الصادر من محكمة المنصورة

د من حيث إن الطاعن بنى على ثلاثة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور - ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن بجاهد الطناحي تأسيساً على ما قرره من أن محمد سليمان قرقر كسب ملكية الـ ١٠,٥ أفدنة التي طالب الطاعن تثبيت ملكيته إليها على الشيوخ في ٢١ فداناً بوضع اليد مدة خمس سنوات بحسن نية وبسبب صحيح - مع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لا يحق لمحمد سليمان قرقر أن يكسب الملكية في هذه الحالة لأن المبيع كان على الشيوع ولا يمكن تصور وضع اليد على مقدار شائع ولأن ملكية كل من الطاعن ومحمد سليمان قرقر ترجع في الواقع إلى بائع واحد هو المدين الذي نزهت ملكيته بحكمي رسو المزايا الصادر أحدهما لثمولا لثله وثالهما لهندوق الرهنيات ، وفي هذه الحالة تكون المبرة بالأسبقية في تاريخ التسجيل ، ولما كان تسجيل حكم رسو المزايا على ثمولا لثله سابقاً على تسجيل حكم رسو المزايا على صندوق الرهنيات ، وكان عقد الطاعن يرجع إلى أولهما وعقد عبد القادر الخضري يرجع إلى ثانيهما فيكون عقد الطاعن هو الواجب تفضيله - ومع أن هذا الدفاع بشقيه هو دفاع جوهري وله أثره في الدعوى فإن المحكمة أغفلت الرد عليه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يصلح لأن يكون سبباً لكسب الملكية متى توافرت شروطه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه على أن محمد سليمان قرقر وضع يده مدة خمس سنوات على الـ ١٠,٥ أفدنة محل النزاع وأن مجاهد الطناحي لم يدع وضع يده عليها وإنما سلم بوضع يد خصمه عليها فيكون الحكم قد

أثبت وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية وفي هذا الرد الضمني الكافي على نهي الطاعن في هذا الخصوص ، ومردود في شقه الثاني بأن الحكم وإن كان قد أشار إلى العقد الذي اشترى به مجاهد الطناحي الـ ١٠,٥ أفدنة محل النزاع في الدعوى الثانية إلا أنه لم يقض بها له تأسيساً على ما انتهى إليه من أن محمد سليمان قرقر قد كسب ملكيتها بالتقادم القصير وذلك بناء على ما أثبتته من أن عبد القادر إبراهيم الخضري ليس مالكاً لهذه الأطنان لعدم دخولها ضمن الـ ٦٦ و ٥ فداناً المحكوم بتثبيت ملكيته إليها بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة ، الأمر الذي ينبغي عليه أنه لم تكن هناك مفاضلة بين عقدين صادرين من بائع واحد وبذلك يكون ما ينعمه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الخصوص على غير أساس .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والمسخ في الوقائع - ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن محمد سليمان قرقر لم يكن حسن النية وقت شرائه الـ ١٠,٥ أفدنة المتنازع عليها من عبد القادر إبراهيم الخضري بالعقد المسجل في ٢٦ / ٤ / ١٩٢٨ إذا أشير في هذا العقد إلى أن مصدر ملكية البائع هو الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في ٢٦ / ٤ / ١٩٢٨ - مع أن هذا الحكم يفيد عدم دخول الـ ٢١ فداناً الشائع فيها المقدار المذكور ضمن الـ ٦٦,٥ فداناً المحكوم بتثبيت ملكية عبد القادر الخضري إليها ، مما يدل على أن محمد سليمان قرقر كان سيء النية إذ كان يعلم بعيوب عقد بائعه وقت التعاقد غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهري هذا فضلاً عن

أنها شوهت دفاع الطاعن الآنف ذكره فقالت إن الطاعن رد على دفاع محمد سليمان قرقر ، بأن سوء النية في التقادم الخسئ مفروض دائماً ، مع أن هذا لا يتفق مع واقع ما قرره الطاعن ومع المفهوم قانوناً من ركن حسن النية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن حسن النية يفترض دائماً في التقادم الخسئ وهو لا يشترط لدى من يدعى الملك اسبب صحيح وبوضع اليد خمس سنين إلا عند التعاقد وقد اشترى المرحوم محمد سليمان قرقر الأرض المتنازع عليها من عبد القادر الحضري المالك الظاهر . أما القول بأن محمد سليمان قرقر لا يمكن أن يكون حسن النية وقت التعاقد لأن سند البائع له وهو حكم المحكمة المختلطة لا يشمل الأطيان المبيعة فردود بأن هذا الحكم صدر بملكية عبد القادر في مواجهة مجاهد الطناحي وأن مجرد الاطلاع عليه لا يكفي للتحقق من عدم اشتماله على الأطيان المبيعة بل إن الأمر قد اقتضى نذب عدة خبراء وبمحت طويل للوصول إلى هذه النتيجة - وهذا الذي قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون في شقه الأول . كما أنه لا يشوبه القصور في شقه الثاني ، ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية محمد سليمان قرقر وقت شرائه ١٠٥٠ ف وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان سيء النية بناء على الأسباب التي أوردتها هو استخلاص موضوعي سائغ أما ما ينعماء الطاعن من أن المحكمة نسبت إليه أنه قال إن « سوء النية يفترض فهو غير منتج ما دامت المحكمة قد أثبتت القاعدة القانونية الصحيحة وطبقتها تطبيقاً سليماً .

« من حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض - ذلك أن

الثلاثة أفدنة موضوع الدعوى الأولى والتي يطالب بها عبد الحميد حسين وال ١٠٥٠ ف موضوع الدعوى الثانية والتي يطالب بها مجاهد الطناحي هي أجزاء من ال ٢١ ف التي رسا مزادها على نقولا نخله ، وأن كلا من الخصوم - كما ورد بالحكم - يسلم بمستندات الآخر ، وأن مؤدى ذلك أن تكون ملكية مجاهد الطناحي إلى ال ١٠٥٠ ف ثابتة ، يؤيدها تسليه هذا المقدار بمحضر تسليم محرر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وكذلك الحكم الصادر في دعوى الاسترداد رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٢١ مدنى الاسماعلية المرفوعة من عبد الحميد حسين ويضاف إلى ذلك أن عقد شراء محمد سليمان قرقر تضمن ١١ ف و ١٠ ط في حين أن مجاهد الطناحي اشترى ١٠٥٠ ف ، ولو اعتبر عقد محمد سليمان قرقر نافذاً لوضع يده على المبيع إليه فانه يكون قد تناول أطيان عبد الحميد حسين ، وبذلك يكون قضاء المحكمة بالثلاثة أفدنة لعبد الحميد حسين مناقضاً لقضائها برفض دعوى الطاعن عن العشرة أفدنة ونصف .

« من حيث إن هذا السبب غير صحيح لما يبين من الحكم من أن ال ٣ ف التي طلب عبد الحميد حسين تثبيت ملكيته إليها وهي جزء من ال ١٠٥٠ ف التي اشتراها مصطفى العايدى من ابراهيم وهي الذي اشتراها من نقولا نخله ضمن ال ٢١ ف التي رسا مزادها عليه وأن ال ١٠٥٠ ف التي طلب مجاهد الطناحي تثبيت ملكيته إليها هي باقى ال ٢١ ف المذكورة ، وأن مجاهد الطناحي بعد أن كان رفع دعواه بال ٢١ ف بناء على أنه اشتراها بعقود ترجع إلى نقولا نخله اقتصر على المطالبة بالعشرة أفدنة ونصف الباقية بعد أن تبين له أن العشرة أفدنة ونصف الأخرى قد سبق التصرف فيها بعقود ترجع إلى نفس نقولا نخله وسجلت قبل تسجيل عقوده ، مما يفيد أن ال ٣ أفدنة موضوع

الدعوى الأولى لا تدخل ضمن الـ ١٠٥٠ أفدنة موضوع الدعوى الثانية .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .
(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - استئناف . قيد الاستئناف في القانون المختلط . عدم وجود ميعاد خاص للقيد . لا يترتب على عدم القيد سقوط الاستئناف وإنما مجرد إيقاف السير فيه . مثال . استئناف رفع في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . هذا الاستئناف لا يسقط بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها . جواز تحديد جلسة جديدة لنظره مالم يكن قضي بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ مرافعات مختلط . المادتان ٤٣ ، ٣٤٤ مرافعات مختلط ، ٢٠١ من قانون المرافعات الجديد .

ب - استئناف . قيد الاستئناف . استئناف أعلن في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . خضوع قيده للمواعيد التي نصت عليها المادة ٤٠٧ من القانون الجديد .

ج - الاستئناف المشار اليه أعيد اعلانه في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ وجوب قيده طبقا للمادة ٤٠٧ مرافعات قبل الجلسة يومين كاملين أى في ٧ يناير سنة ١٩٥٠ . قيده في ٨ يناير سنة ١٩٥٠ هذا القيد حصل في ميعاد لا يجوز أن يحصل فيه . المادة ٢٠ مرافعات . د - قيد الاستئناف . ماهيته . استقلال ميعاده عن اعلان صحيفة الاستئناف . مثال .

هـ - قيد الاستئناف . حكم . قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم لقيده بعد الميعاد بدلا من الحكم بطلانه . تأسيس الحكم على أن قيد الاستئناف هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها والا امتنع النظر في موضوعه . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - لما كان قانون المرافعات المختلط لم يضع ميعادا خاصا لقيد الاستئناف فانه

كانت تتبع فيه القاعدة العامة التي وردت بالمادة ٤٣ والتي توجب قيد الدعوى على الأقل في اليوم السابق على يوم الجلسة ، كما أنه إذا خلا من نص بقضي بسقوط الاستئناف إذا أهمل قيده فانه كان يخضع لحكم القاعدة العامة التي قررتا المادة ٣٤٤ ، فيوقف سيره ، ولكن لا يسقط الحق فيه ، بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها ، ويجوز للاستئناف تحديد جلسة أخرى لنظره باعلان جديد مالم يقض بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ - وكانت المادتان الأولى والثانية من قانون المرافعات الجديد تقضيان بعدم سريانه على كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون معمول به ويبقى هذا الاجراء صحيحا مالم ينص على خلاف ذلك - لما كان ذلك - يكون الاستئناف الذي رفعه الطاعن في ظل قانون المرافعات المختلط في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ وأوقف سيره لإهمال قيده لجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٩ التي كانت محددة لنظره أمام محكمة الاستئناف المختلط ، باقيا ومنتجا لآثاره بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، ومن ثم يكون صحيحا إعلان الطاعن للطعون عليهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتحديد جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر هذا الاستئناف أمام محكمة الاستئناف .

٢ - متى كان الإعلان المشار اليه قد

أجرى بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد فيكون قيد الاستئناف في هذه الحالة خاضعا

لأحكامه . وهي المقررة بالمادة ٤٠٧ ، التي توجب على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل .

٣ - متى كانت المدة بين اليوم الذي باشر فيه الطاعن (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩) ويوم الجلسة المحدد (١٠ من يناير سنة ١٩٥٠) تقل عن ثلاثين يوما فقد كان واجبا على الطاعن أن يقيد استئنافه على الأقل يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ أما وأنه لم يقيد إلا في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ فيكون الاستئناف قد قيد في يوم يدخل ضمن الميعاد الذي لا يصح فيه القيد ، ذلك أنه إذ نصت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على قيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل تكون قد أوجبت مضي هذين اليومين كاملين بين يوم القيد ويوم الجلسة وذلك عملا بما نصت عليه المادة العشرين مرافعات ، من أنه إذا عين القانون لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام فلا يحسب منه يوم حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، ومن أنه إذا كان الميعاد بما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد ، والقول بجواز القيد في يوم ٨ يناير سنة ١٩٥٠ مؤداه أنه لم يحصل قبل الجلسة أى قبل اليوم المحدد لها إلا يوم واحد فقط .

٤ - إن قيد الدعوى هو إجراء لاحق

لإعلان صحيفتها الغرض منه اتصال الخصومة بالقضاة للفصل فيها ، ولذا يكون مستقلا عنها في ميعاده مالم ينص القانون على بداية هذا الميعاد من تاريخها ، وإذن فإن ما ذهب اليه الطاعن من أنه وقد بدأ ميعاد قيد استئنافه منذ إعلان صحيفته في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ وفقا للمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، كان صحيحا القيد الذي تم على أساس الميعاد المذكور - هذا الذي ذهب اليه لا سند له ، كما لا تؤيده المادة ٤٣ ، لخلو نصها من تحديد ميعاد لقيد الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان صحيفتها ، ولأنه ليس فيها أوجبه على المدعى وأجازته للدعى عليه من قيد الدعوى في اليوم السابق ليوم الجلسة على الأقل ما يفيد تحديد هذا الميعاد ، ولا يغير من ذلك أنه كان يجوز للطاعن أن يقيد استئنافه في أى وقت بعد إعلان صحيفته إذ ليس من شأن هذا الجواز أن يحدد ميعادا لم ينص عليه القانون . وينبني على ما سبق ذكره أن يكون الحكم المطعون فيه ، إذ طبق المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد على قيد الاستئناف ، لم يخطئ في تطبيق القانون أو في تفسيره .

٥ - إنه وإن كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد نصت على الحكم ببطان الاستئناف في حالة قيده بعد الميعاد ، وكانت المحكمة قضت باعتباره غير قائم ولم تحكم بطلانه على مقتضى النص ، إلا أنه لما كان قيد الاستئناف في الميعاد المحدد من الشروط

قائم . وتتحصل الأسباب التي بني عليها هذا الحكم في أن الطاعن يعتبر استئناف قائما بناء على تلك الصحيفة التي سبق أن أعلنها في ٩ و ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، مع أن هذه الصحيفة قد سقطت وتعتبر كأن لم تكن لعدم قيدها في ميعادها وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات (الجديد) ولذا ما كان يجوز له أن يحدد جلسة أخرى لنظر استئنافه الساقط ، بل كان يجب عليه أن يرفع استئنافا جديدا إذا كان حقه فيه لا يزال قائما . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره من وجهين (أولهما) إذ أسست المحكمة قضاها باعتبار الاستئناف غير قائم على عدم قيد صحيفته في الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد — منع أن هذا الاستئناف رفع في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ في ظل قانون المرافعات المختلط — وأنه عملا بالقاعدة العامة التي كانت مقررة بالمادة ٤٣ من هذا القانون كان ميعاد قيد الاستئناف يبدأ من إعلان صحيفته حتى اليوم السابق على الجلسة المحددة لنظره — وأنه وفقا للمادة ٣٤ ما كان يترتب على إهمال القيد في هذا الميعاد سقوط الاستئناف بل تبقى صحيفته صحيحة منتجة لآثارها وبحق المستأنف تحديد جلسة أخرى لنظره — وأنه لما كانت المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) تنص على أن قوانين المرافعات تسرى على ما لم يكن قد تم من إجراءات المرافعات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القوانين المعدلة للبواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل

الشككية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوع الاستئناف وكان يبين من الحكم أنه أقيم على هذا الاعتبار — وكان قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم يتضمن بذاته القضاء ببطالان الاستئناف الذي رتبته المادة على قيده بعد الميعاد . لما كان ذلك ، لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره .

المحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون عاها الثانية في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ الدعوى رقم ٦٣٦ سنة ٧٤ قضائية محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بطلب الحكم بتحويل عقد الإيجار المبرم بينهما والخاص بالشقة المبينة بصحيفة الدعوى بنفس شروطه ، وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أعلنت للمطعون عليهما في ٩ و ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ وحسبدها في نظر هذا الاستئناف جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٩ محكمة الاستئناف المختلطة ، ولكنه لم يقيده . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ كلف الطاعن المطعون عليهما بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية بجماعة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر الاستئناف السابق لإعلانها بصحيفته ، ثم قيده برقم ٦ سنة ١٠ قضائية في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ . وبالجلسة المحددة دفع المطعون عليها الأولى بعدم قبول الاستئناف لقيده بعد الميعاد . وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف غير

الطاعن في ظل قانون المرافعات المختلطة في ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ وأوقف سيره لإهمال قيده لجلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٩ التي كانت محددة لنظره أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، باقيا ومنتجا لآثاره بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، ومن ثم يكون صحيحا إعلان الطاعن للطعون عليهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتحديد جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر هذا الاستئناف أمام محكمة استئناف الاسكندرية .

ومن حيث إنه من ناحية أخرى ، لما كان هذا الإعلان قد أجرى بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، فيكون قيد الاستئناف في هذه الحالة خاضعا لأحكامه ، وهي المقررة بالمادة ٤٠٧ التي توجب على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما ، من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل . ولما كانت المدة بين يوم الإعلان (٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩) ويوم الجلسة المحددة (١٠ من يناير سنة ١٩٥٠) تقل عن ثلاثين يوما ، فقد كان واجبا على الطاعن أن يقيد استئنافه على الأقل يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ . إما وأنه لم يقيد إلا في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ فيكون الاستئناف قد قيد في يوم يدخل ضمن الميعاد الذي لا يصح فيه القيد . ذلك أنه إذ نصت المادة على قيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل تكون قد أوجبت مضي هذين اليومين كاملين بين يوم القيد ويوم الجلسة وذلك عملا بما نصت عليه المادة العشرون من أنه إذا عين القانون لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر

بها - كما تنص مادته الثانية على أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على خلاف ذلك - فتكون صحيفة الاستئناف الذي رفعه الطاعن في ظل قانون المرافعات المختلط قد بقيت صحيحة ومنتجة لآثارها . ومن هذه الآثار أن ميعاد قيد الاستئناف - كما نظمته وحدده هذا القانون - قد بدأ من تاريخ إعلانها ، ومن ثم يكون صحيحا قيد الاستئناف الذي تم على أساس الميعاد المذكور ويكون خطأ تطبيق المحكمة لل مادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد على هذا القيد (والوجه الثاني) إذ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف غير قائم - مع أن هذه المادة المطبقة لم ترتب هذا الحكم على قيد الاستئناف في الميعاد ، وإنما نصت على اعتباره كأن لم يكن .

ومن حيث إنه لما كان قانون المرافعات المختلط لم يضع ميعادا خاصا لقيد الاستئناف . ولذا كانت تتبع فيه القاعدة العامة التي وردت بالمادة ٣٤٣ والتي كانت توجب قيد الدعوى على الأقل في اليوم السابق على يوم الجلسة ، كما خلا من نص يقضي بسقوط الاستئناف إذا أهمل قيده . ولذا كان يخضع لحكم القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٤٤ ، فيتوقف سيره ، ولكن لا يسقط الحق فيه ، بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها ، ويجوز للمستأنف تحديد جلسة أخرى لنظره بإعلان جديد ما لم يقض بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ - وكانت المادة الأولى والثانية من قانون المرافعات الجديد تقضيان بعدم سريانه على كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون معمول به وببقاء هذا الإجراء صحيحا ما لم ينص على خلاف ذلك - لما كان ذلك - يكون الاستئناف ، الذي رفعه

بإعلان الاستئناف في حالة قيده بعد الميعاد ، وإن كانت المطعون عليها الأولى طلبت بالجلسة الأولى التي حلت لنظر الاستئناف الحكم بعدم قبوله شكلاً لقيده بعد الميعاد ، وإن كانت المحكمة قضت باعتباره غير قائم ولم تحكم بإطلاقه على مقتضى النص — إلا أنه لما كان قيد الاستئناف في الميعاد المحدد هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوع الاستئناف . وكان يبين من الحكم أنه أقيم على هذا الاعتبار . وكان قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم يتضمن بذاته القضاء بإطلاق الاستئناف الذي رتبته المادة على قيده بعد الميعاد . لما كان ذلك لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره ، ومن ثم يكون هذا الوجه مردوداً أيضاً .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢١٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ - اجارة . اختصاص . طلب اخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم دفع الأجرة . رفض الدعوى تأسيساً على أن المستأجر تملك العين المؤجرة . هذا لا يعتبر تطبيقاً لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٢ وإنما هو وفقاً للتواعد العامة .

ب - اجارة . اختصاص . نقض . دعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب اخلاء المستأجر لعدم وقائه بالأجرة . دفعه بأنه تملك العين المؤجرة . رفض الدعوى تأسيساً على هذا الدفع : اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى . اختصاصها بالدفع تبعا . قيمة الدعوى وعقد الايجار لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها . حكم نهائى من محكمة ابتدائية . الطعن فيه بطريق النقض . جائز . المادة ٤٢٥ مرافعة .

١٣ - ٢

القانون مجريا للميعاد ، ومن أنه إذا كان الميعاد ما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد . والقول بجواز القيد في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ مؤداه أنه لم تمض قبل الجلسة أى قبل اليوم المحدد لها إلا يوم واحد فقط . أما ما ذهب إليه الطاعن من أنه ، وقد بدأ ميعاد قيد استئنافه منذ إعلان صحيفته في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ وفقا للمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، كان صحيحا القيد الذى تم على أساس الميعاد المذكور — هذا الذى ذهب إليه الطاعن لاسند له ، كما لا تؤيده المادة ٤٣ ، لخلو نصها من تحديد ميعاد لقيد الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان صحيفتها ، ولأنه ليس فيما أوجبه على المدعى وأجلته للدعى عليه من قيد الدعوى في اليوم السابق ليوم الجلسة على الأقل ما يفيد تحديد هذا الميعاد ، ولأن قيد الدعوى هو لإجراء لاحق لإعلان صحيفتها الغرض منه اتصال الخصومة بالقضاء للفصل فيها ، ولذا يكون مستقلا عنها في ميعاده ما لم ينص القانون على بداية هذا الميعاد من تاريخها ، ولا يغير من ذلك أنه كان يجوز للدعى أن يقيد دعواه في أى وقت بعد إعلان صحيفتها إذ ليس من شأن هذا الجواز أن يحدد ميعاداً لم ينص عليه القانون .

د ومن حيث إنه ينبئ على ما سبق ذكره أن يكون الحكم المطعون فيه ، إذ طبق المادة ٤٧ ، من قانون المرافعات الجديد على قيد الاستئناف ، لم يخطئ في القانون أو تفسيره ويكون الوجه الأول من سبب الطعن مردوداً .

د ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الثانى فانه وإن كانت المادة ٤٧ قد نصت على الحكم

لقواعد القانون العام فتكون مختصة تبعا بالفصل فيما دفع به المستأجر من أن عقد الايجار قد انتهى بشرائه العين المؤجرة . ولما كان الثابت بالأوراق أن قيمة كل من الدعوى وعقد الايجار الذى دفع بانهائه نقل عن مائتين وخمسين جنيها فيكون الحكم قد صدر من المحكمة الابتدائية بصفة انتهائية . ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

٣ - إذا كان الثابت بالحكم أنه بعد أن قدم الخصوم مستنداتهم في الدعوى وترفخوا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجزها للحكم ، فانه لا نثر يب عليها إذ هي فصلت في الدعوى دون أن تجيب الطاعنة إلى طلب إعادتها إلى المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر دفعا تمسكت به الطاعنة أمام المحكمة ، ومن ثم فانه يكون في غير محله النعى عليها بأنها أخلت بحق الطاعنة في الدفاع .

٤ - متى كانت المحكمة إذ قضت بانتهاء عقد الايجار الذى تستند اليه الطاعنة في طلب الاخلاء ، لم تكن في صدد البحث في انتقال ملكية العين المؤجرة منها إلى الماطعون عليه الأول فتبحث الشروط الواجب توافرها قانونا حتى تنتقل الملكية اليه وإنما تعرضت لمستنداته للاستدلال منها على انتهاء عقد الايجار بشرائه العين المؤجرة بصرف النظر عن البحث في انتقال الملكية ، فليس فيما

ح - دفاع . اجراءات تقاضى . حيز القضية للحكم بعد مرافعة الخصوم وتقديم مستنداتهم . طلب أحد الخصوم فتح باب المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرة . الحكم في الدعوى دون اجابة هذا الطلب . لا اخلاء بحق الدفاع .

د - إجارة . ملكية . حكم . تسببه . دعوى من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة . رفض المحكمة الدعوى تأسيسا على ما دفع به المستأجر من أنه تملك العين المؤجرة بالشراء تعرضها إلى ما قدمه المستأجر من المستندات لمجرد التحقق من انتهاء عقد الايجار بشرائه العين دون البحث في الشروط اللازمة لنقل الملكية . النعى على الحكم بالخطأ في القانون لاعتماده على هذه المستندات حالة كونها لا تفيد انتقال الملكية للمستأجر . نعى في غير محله .

هـ - إجارة . حكم . تسببه . رفض طلب المؤجر إخلاء المستأجر من العين تأسيسا على شراء المستأجر لهذه العين . النعى على الحكم مخالفة القانون بحجة أن للمؤجر ولو كان غير مالك طلب اخراج المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن الطاعنة أقامت دعواها بطلب إخلاء الماطعون عليه الأول من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة المستحقة استنادا إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت المحكمة إذ رفضت طلب الاخلاء قد أسسته على دفاع المستأجر من أن علاقة الايجار التي كانت قائمة بينه وبين المؤجرة قد انتهت بشرائه العين المؤجرة ، فان هذا الذى قرره المحكمة ليس تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما هو وفقا لقواعد القانون العام .

٢ - متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالفصل في طلب الاخلاء المشار اليه وفقا

استندت إليه في هذا الخصوص أية مخالفة للقانون .

هـ - إذا كان الحكم قد خلاص في قضائه إلى اعتبار أن عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة صار لا وجود له بشراء المستأجر للعين المؤجرة إليه ، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء على غير أساس . فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك أنه بعد أن أقامت المحكمة قضاءها على انتهاء عقد الإيجار يكون في غير محله اعتمادها على هذا العقد بحجة أن للتأجير حق لو كان غير مالك الحق في طلب إخلاء المستأجر إذا تأخر في دفع الأجرة المستحقة .

المحكم

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٩٣٥ سنة ١٩٥٠ محكمة المنصورة الابتدائية وقالت شرعاً لها ، إنه استأجر منها بموجب عقد إيجار محرر في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ دكانين لمدة سنة جددت من سنة إلى أخرى برضاء الطرفين بأجرة شهرية مقدارها ١٢٠ قرشاً صاغاً تضاف إليها الزيادة المقررة قانوناً ، وأنه استمر منتفعاً بالعين المؤجرة ، ولكنه تأخر في دفع الأجرة من أول فبراير سنة ١٩٤٩ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٠ فاستصدرت أمراً بالحجز على ما يوجد بالعين المؤجرة ، ورفعت عليه الدعوى رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ محكمة شربين الجزئية تطلب الحكم عليه بمبلغ ٣٢٤٠ قرشاً صاغاً ، ثم نهت عليه بالدفع

بخطاب موصى عليه في ٣٠ / ١١ / ١٩٤٩ ، وأنها لذلك طلبت الحكم بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة استناداً إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بأنه وأخاه المطعون عليه الثالث اشتريا مباني الدكانين من زوج الطاعنة محمد القصبي عبدالعاطي بعقد محرر في ٢٨ / ١١ / ١٩٤٣ وكذلك الأرض المقامين عليها من مصلحة الأملاك (المطعون عليها الثانية) ودفعاً ثمنها إليها في ١٩ / ١٠ / ١٩٤٥ ثم أدخل هذه المصلحة خصماً في الدعوى كما تدخل المطعون عليه الثالث خصماً ثالثاً فيها منضمّاً إلى المطعون عليه الأول في طلباته وتمسكاً بنفس الدفاع الذي أبداه . وقررت المحكمة قبوله . ثم قضت في ٢٧ / ٣ / ١٩٥١ برفض دعوى الطاعنة وإلزامها بمصروفاتها وبمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهما الأول والثالث ، تأسيساً على أنهما اشتريا الأرض من المطعون عليها الثانية والمباني المقامة عليها من مالسهما زوج الطاعنة ، وأن الطاعنة أقرت هذا الشراء بالاقراءات الموقع عليها منها والتي تنفيذ قبضها مبالغ من الثمن لتسليمها إلى زوجها ، وأن المطعون عليهما الأول والثالث قاما بهدم الدكانين وإعادة بنائهما بشكل جديد وربطت العوائد عليهما باعتبارهما مالسين لها ، وأنه بذلك يكون وضع يد المطعون عليه الأول قد تغير إلى مشتر بعد أن كان مستأجراً ، وصار عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة لا وجود له من وقت الشراء ، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء لا أساس لها من القانون والواقع . وقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليهما الأول

والثالث دفعا بعدم جواز الطعن تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه قد صدر وفقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وتنص الفقرة الرابعة من مادته الخامسة عشرة على أن الأحكام التي تصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن . هذا فضلاً عن أن الطاعنة قررت الطعن بطريق النقض مباشرة دون أن ترفع استئنافاً عن الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق . أن الطاعنة ، وإن كانت أقامت دعواها بطلب إخلاء الدكانين لأن المطعون عليه الأول لم يقيم بوفاء الأجرة المستحقة استناداً إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أنه دفع الدعوى بأن صفة وضع يده قد تغيرت لشراؤه الدكانين المذكورين أرضاً وبناء من المطعون عليها الثانية وزوج الطاعنة محمد القصبي وأنه لذلك صار عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة لا وجود له قانوناً . وأن محكمة الموضوع أخذت بهذا الدفاع ، وذلك بعد أن أدخل المطعون عليه الأول مصلحة الأملاك خصماً في الدعوى وبعد أن قبل المطعون عليه الثالث خصماً ثالثاً فيها منضمّاً إلى المطعون عليه الأول في طلباته - والمحكمة ، إذ رفضت طلب الإخلاء ، قد أسسته على أن علاقة الإيجار التي كانت قائمة بين الطاعنة والمطعون عليه الأول قد انتهت بشراؤه العين المؤجرة . وهذا الذي قرره لم يكن تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما كان وفقاً لقواعد القانون العام . ولما كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالفصل في طلب الإخلاء وفقاً للقانون المشار إليه ، فتكون مختصة تبعاً بالفصل فيما دفع به المطعون

عليه الأول وانضم إليه فيه المطعون عليه الثالث من أن عقد الإيجار قد انتهى لشراهما العين المؤجرة . ولما كان الثابت بالأوراق أن قيمة كل من الدعوى وعقد الإيجار الذي دفع بانهائه تقل عن ٢٥٠ جنيهاً . فيكون الحكم قد صدر من المحكمة الابتدائية بصفة انتهائية . ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً وفقاً لنص المادة ٢٥٤ مرافعات .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان من وجهين (أولها) إذ قررت المحكمة أنه على الرغم من اعتراف الطاعنة بالمذكرة المقدمة منها وبمحضر الجلسة الأخيرة بأن الأرض المقام عليها الدكانان ملك لمصلحة الأملاك (المطعون عليها الثانية) وبأن المباني ملك لزوجها محمد القصبي عبد العاطي ، إلا أنها ادعت أن الأرض التي اشتراها المطعون عليهما الأول والثالث تغاير أرض الدكانين محل النزاع ، وأن المباني قد اشترتها بعقد فقد منها ، وإذا اعتمدت المحكمة على الإقرارات المنسوبة إلى الطاعنة بقبضها مبالغ من المطعون عليهما الأول والثالث خصماً من الثمن لتسليمها إلى زوجها - إذ قررت المحكمة ذلك تكون قد استندت إلى وقائع تخالف الثابت بالأوراق ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعنة ومحضر الجلسة الأخيرة المقدمة صورهما الرسمية بملف الطاعن أنه لم يصدر منها أي اعتراف في هذا الخصوص ، كما أن الإقرارات المشار إليها لم تصدر منها إذ موقع عليها بامضاء منسوبة إليها في حين أنها تجهل القراءة والكتابة ، هذا فضلاً عن التناقض الظاهر بين عقد البيع وهذه

الإقرارات إذ ينما ذكر في عقد بيع المباني المحرر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن الثمن دفع بأ كمله فانه جاء بالإقرارات الثلاثة المحررة بعد ذلك في ١٩/٥/١٩٣٤ و ١٩٤٦/٦/٣٠ و ١٩٤٦/١٠/١٧ أن الطاعنة قبضت مبالغ من الثمن لتسليمها إلى زوجها .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه أقيم في أساسه على أن المطعون عليه الأول لم يعد مستأجراً من وقت شرائه هو وأخيه المطعون عليه الثالث أرض ومباني الدكانين من زوج الطاعنة محمد القصبي ومصلحة الأملاك المطعون عليها الثانية وذلك بناء على ما استخلصته المحكمة من عقد بيع المباني الصادر من أولها في ١٩٤٣/١١/٢٨ ومن قول المطعون عليها الثانية بجلسته ١٩٥١/٣/١٣ بأنها باعت الأرض للمطعون عليها الأول والثالث في ١٩٤٥/١١/٢٧ ومن اعتراف الطاعنة في إنذار صادر منها إلى المطعون عليها الثانية في ١٩٤٨/٩/٢٣ بأن الأرض المقام عليها الدكانان هي التي اشتراها المطعون عليهما الأول والثالث وأنه لذلك يكون وضع يد المطعون عليه الأول قد تغيرت صفته من وضع يد بصفته مستأجراً إلى وضع يد بصفته مشترياً من تاريخ البيع كما أنه هو والمطعون عليه الثالث قاما بهدم الدكانين وأعادا بناءهما برخصة صادرة من مجلس بلدى شربين في ١٩٤٨/١٢/٢ وقد ربطت العوائد باسمهما . الأمر الذي يجعل عقد الأيجار الذي تستند إليه الطاعنة لا وجود له وبالتالي تكون دعوى الإخلاء المبنية على هذا العقد لا أساس لها من القانون والواقع . وهذا الذي قرره المحكمة مستند من الأوراق ولا يخالف الثابت بها ، وهو وحده كاف لإقامة

الحكم فيما انتهى إليه ، ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنة على الحكم في خصوص ما أورده عن أقوالها في المذكرة المقدمة منها ومحضر الجلسة الأخيرة وعن الإقرارات المنسوبة إليها . على فرض خطأ الحكم فيه — غير منتج ، متى كان الحكم قد أقيم في أساسه على أسباب أخرى صحيحة تكفي لحمله كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول هو لأن الحكم أدخل بحق الطاعنة في الدفاع — ذلك أن الطاعنة قدمت إلى المحكمة طلباً بإعادة القضية إلى المرافعة لتمكينها من تقديم مستندات رداً على مستندات الخصوم التي قدمت إليها بالجلسة الأخيرة — إلا أن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما هو ثابت بالحكم من أنه بعد أن قدم الخصوم مستنداتهم في الدعوى وترافعوا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجزها للحكم ، لا تريب عليها إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تجيب الطاعنة إلى طلب إعادةها إلى المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر دفماً تمسكت به الطاعنة أمام المحكمة .

ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم — إذ استند في اعتباره أن المطعون عليهما الأول والثالث قد صارا مالكيين للدكانين المؤجرين من الطاعنة إلى أولها ، على رخصة البناء المقدمة منه ، وعلى أن الطاعنة قد أقرت البيع الصادر إليهما من زوجها ومن المطعون عليهما الثانية بالإقرارات الموقع عليها منها والتي تفيد قبضها جزءاً من الثمن لتسليمه إلى زوجها — فانه يكون قد أخطأ في

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ضرائب . اعلان . حكم . تسبيبه . قضاؤه بعدم قبول الطعن في قرار لجنة التقدير شكلا لرفعه بعد الميعاد . تأسيسه على دعامين (الأولى) أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأنه استلم الخطاب في هذا المثل . (الثانية) أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه سلمه الخطاب ومع ذلك لم يرفع طعنه الا بعد مضي الميعاد القانوني من تاريخ استلامه له . كفاية الدعامة الثانية وحدها لإقامة الحكم . النمي على الحكم في دعامته الأولى يكون غير منتج .

المبدأ القانوني

لما كان يبين من الحكم أنه إذ قضى بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد أقام قضاؤه على دعامين (أولهما) ما استخلصته المحكمة من الأوراق والتحقيق الذي أجرته من أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأن الخطاب سلم اليه في هذا المثل (وثانيهما) أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمه إليه وأنه بذلك يكون قد ثبت بدليل قاطع لا يقبل الشك أن الطاعن تسلم الخطاب تسليما فعليا وعلم بمضمونه ، ومع ذلك لم يرفع طعنه إلا بعد مضي الميعاد المقرر للطعن محسوبا على الأقل من ذلك التاريخ ، وكانت هذه

تطبيق القانون — ذلك أن رخصة البناء لا تنفيذ ملكية المرخص له ، إذ هي تمنى لغير المالك وللمستأجر أو المنتفع أو المقاول — وأن المطعون عليهما الأول والثالث يستندان إلى عقود غير مسجلة لا تصلح لنقل الملكية كما يوجب قانون الشهر العقاري — فضلا عن ذلك فإن للوجرة حتى لو كانت غير مالكة الحق في طلب إخلاء المستأجر إذا تأخر عن دفع الأجرة المستحقة .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن المحكمة إذ قضت بانتهاء عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة في طلب الإخلاء ، فإنها لم تكن في صدد البحث في انتقال ملكية الدكانين المؤجرين منها إلى المطعون عليه الأول فتبحث الشروط الواجب توافرها قانونا حتى تنتقل الملكية إليه وإلى المطعون عليه الثالث ، وإنما تعرضت لمستندات المطعون عليهما المذكورين للاستدلال منها على انتهاء عقد الإيجار بشرائهما العين المؤجرة بصرف النظر عن البحث في انتقال الملكية ، وليس فيما استند إليه الحكم في هذا الخصوص مخالفة للقانون . وأما القول بأن الطاعنة بوصفها مؤجرة الحق في طلب الإخلاء لعدم دفع الأجرة حتى لو كانت غير مالكة فردود بأن الحكم قد خلص في قضاؤه إلى اعتبار أن عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة صار لا وجود له بشراء المستأجر الدكانين المؤجرين إليه ، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء على غير أساس وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه بعد أن أقامت المحكمة قضاؤها على انتهاء عقد الإيجار وزوال صفتها في طلب الإخلاء يكون اعتمادها على هذا العقد في غير محله .

بتقدير أرباح الطاعن عن السنوات من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٦ بالمبلغ التي قدرتها . وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ رفع الطاعن على المطعون عليهما الأولين الدعوى رقم ٢٣٠ تجارى كلى الاسكندرية سنة ١٩٤٨ بالطعن فى القرار المذكور . ودفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، تأسيساً على أن الطاعن أعلن بالقرار المطعون فيه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ وأنه مضى من هذا اليوم حتى رفع الدعوى أكثر من خمسة عشر يوماً ميعاد الطعن المقرر بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وطلب الطاعن رفض هذا الدفع استناداً إلى أنه لم يعلن بالخطاب الموصى عليه وأن الإضاء الموقع بها على علم الوصول ليست إضاءه وإنما هى لشخص آخر يدعى كامل عوض لا يعمل فى محله ولا تربطه به علاقة . وبمجلس ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ سألت المحكمة الطاعن ، ومما أجاب به أن كامل عوض سلبه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه . وقررت المحكمة الانتقال إلى محل الطاعن لتحقيق إجراءات تسليم الخطاب إلى كامل عوض ، وتم هذا الانتقال فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدفع المقدم من مصلحة الضرائب وبعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٣ سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتأييده لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

الدعامة الثانية تكفى وحدها لإقامة الحكم . ذلك أنه وقد اعترف الطاعن بتسلم الخطاب يكون قد تحقق — فى تاريخ هذا التسلم — مانست عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بقرار لجنة التقدير . وكان ماذهب إليه الطاعن من أحقيته فى رفع الطعن فى أى وقت نظراً لأن ابن عمه لم يسلمه الخطاب إلا بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه فى غير محله إذ من تاريخ هذا التسلم الفعلى الذى تحقق به إعلانه بقرار اللجنة يبدأ ميعاد الطعن . وكان القول بعدم جواز اعتبار تاريخ تسلم الطاعن للخطاب الموصى عليه بداية لميعاد الطعن لبطلان تسليم الخطاب إلى ابن عمه بناء على أوجه البطلان التى أوردها غيره مقبول ، لأن بفرض قيام هذا البطلان فإنه لا يلحق إلا إجراء تسليم الخطاب إلى ابن عم الطاعن دون أن يؤثر على تسليمه إلى الطاعن ، لما كان ذلك كذلك فإنه يكون غير منتج البحث فيما نعاه الطاعن على الحكم فى دعامته الأولى من بطلان تسليم الخطاب إلى ابن عمه وكذلك ما نعاه على أسباب الحكم من تناقض فى هذا الخصوص .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل فى أن لجنة تقدير الضرائب بالاسكندرية أصدرت فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ قراراً

و من حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ اعتمدت المحكمة على أن الطاعن أعلن بقرار لجنة التقدير بالخطاب الموصى عليه الذى سلم إلى كامل عوض فى ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، استناداً إلى ماقررت من أن مستلم الخطاب قريب للطاعن ويتردد على محله وتسلمه فى هذا المحل . مما يكون معه هذا الإعلان صحيحاً - مع أن كامل عوض هذا ليس من أقارب الطاعن أو أصهاره الساكنين معه ولا وكيلاعنه أو خادماً عنده بالأجرة ، وأنه تبين من محضر الانتقال أن الطاعن يعمل وحده فى محله . وينبنى على ذلك أن يكون إعلان الخطاب الموصى عليه باطلاً قانوناً ولا يصح الاحتجاج به على الطاعن فى تحديد بداية ميعاد الطعن فى قرار اللجنة من تاريخه ، ذلك أنه يشترط فى الإعلان بطريق البريد أن يكون مستكملاً شروط الإعلان على يد محضر (والوجه الثانى) إذ اعتمدت المحكمة على ماقرره الطاعن بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ من أن كامل عوض سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه دون أن يبادر الطاعن بالطعن فى قرار اللجنة فى الميعاد محسوباً على الأقل من ذلك التاريخ - مع أن الطاعن لم يتسلم الخطاب إلا بعد فوات ميعاد خمسة عشر يوماً المقرر للطعن ، مما يخوله الحق فى رفع هذا الطعن فى أى وقت بعد ذلك - وأنه متى كان إعلان الخطاب إلى كامل عوض باطلاً قانوناً فلا يصح أن يترتب على تسليم الطاعن له أى أثر ، ومن ثم لا يجوز اعتبار تاريخ هذا التسلم بداية لميعاد الطعن .

و من حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لتناقض أسبابه

- ذلك أن المحكمة ، مع أنها قالت إن ذكر اسم وصفة مستلم الإعلان بطريق البريد شرط جوهري لصحته ، فإنها قررت صحة إعلان الخطاب الموصى عليه إلى كامل عوض ، وذلك على الرغم من أنه ليس من الأشخاص الذين أجاز قانون المرافعات تسليم الإعلان إليهم .

و من حيث إنه لما كان يبين من الحكم أنه أقيم على دعائمين (أولاهما) ما استخلصته المحكمة من الأوراق والتحقيق الذى أجرته أثناء الانتقال من أن كامل عوض مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأن الخطاب سلم إليه فى هذا المحل (وثانيهما) أن الطاعن اعترف بجلسته ٦ من ديسمبر ١٩٤٨ بأن كامل عوض سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه وأنه بذلك يكون قد ثبت بدليل قاطع لا يقبل الشك أن الطاعن تسلم الخطاب تسليماً فعلياً وعلم بمضمونه ، ومع ذلك فإنه لم يرفع طعنه إلا فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ أى بعد مضي الميعاد المقرر للطعن محسوباً على الأقل من ذلك التاريخ - وكانت هذه الدعامة الثانية تكفى وحدها لإقامة الحكم فيما قضى به من عدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد . ذلك أنه ، وقد اعترف الطاعن بتسلم الخطاب الموصى عليه ، يكون قد تحقق - فى تاريخ هذا التسلم - مانصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بقرار لجنة التقدير . أما ما ذهب إليه الطاعن من أحقيته فى رفع الطعن فى أى وقت - نظراً لأن كامل عوض لم يسلمه الخطاب إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً ميعاد الطعن - ففى غير محله ، إذ من تاريخ هذا التسلم الفعلي الذى تحقق به إعلانه بقرار اللجنة يبدأ ميعاد الطعن . وأما قوله بعدم جواز اعتبار تاريخ تسلمه للخطاب

طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى مقدار معين على الشيوع في المنزل موضوع الدعوى وبطلان إجراءات نزع الملكية وحكم رسو المزاد الصادر للمطعون عليه الأول بالنسبة للمقدار المذكور بناء على طلب المطعون عليها الثانية ضد زوجها المطعون عليه الثالث ، وذلك استناداً إلى أنها تملك هذا المقدار بموجب عقد بيع مسجل ، وكانت المحكمة إذ قضت برفض دعوى الطاعنة أقامت قضاهاها على أن الثابت بمستندات الطرفين أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول والتي تقع شائعة في المنزل كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزاد عن حصة لا شأن لها به ، وأنها لم تقدم إثباتاً لدعواها غير عقد البيع المسجل الصادر لها من زوجها ببيع حصة معينة شائعة في المنزل المذكور وحكم صادر بتثبيت ملكيتها إلى ثلاثة قرارات من ضمن الحصة المذكورة ، كما أنها لم تقدم ما يقطع في أن المقدار الراسي مزاده على المطعون عليه الأول والذي يقع على الشيوع في المنزل هو نفس المقدار الذي تطلب تثبيت ملكيتها إليه ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه الأول قال بعدم منازعته للطاعنة فيها تملكه على الشيوع في المنزل المشار إليه — وكان هذا الذي اعتمدت عليه المحكمة خلوا من بيان مفصل عن المستندات التي استمدت منها تقريرها بأن الحصة التي رسا مزادها هي غير

الموصى عليه بداية لميعاد الطعن لبطلان تسليم الخطاب إلى كامل عوض بناء على أوجه البطلان التي أوردها فهو قول غير مقبول . لأنه بفرض قيام هذا البطلان فانه لا يلحق إلا إجراء تسليم الخطاب إلى كامل عوض دون أن يؤثر على تسليمه إلى الطاعن — وكان ينبغي على ذلك أن يكون الوجه الثاني من السبب الأول من سبب الطعن مردوداً ، وألا يكون هناك محل للبحث فيما أثاره الطاعن في الوجه الأول من هذا السبب من بطلان تسليم الخطاب إلى كامل عوض وكذلك فيما نعاه في السبب الثاني من تناقض في أسباب الحكم في هذا الخصوص — لما كان ذلك كذلك يكون الطعن بسببه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . (القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . قضاؤه برفض دعوى رفعها الطاعنة بطلب تثبيت ملكيتها إلى حصة شائعة في منزل رسا مزادها على المطعون عليه الأول . تأسيس قضاؤه على أن الثابت من مستندات الطرفين أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزاد عن حصة لا شأن لها بها . عدم إيرادها من المستندات التي استمدت منها تقريره أن الحصة التي رسا مزادها هي غير الحصة المطالب بها وأن الأشخاص الذين تلقى منهم المطعون عليه الأول ملكية الحصة التي رسا مزادها عليه م غير من تلقت منهم الطاعنة ملكية حصتها . عدم بيانه الأدلة والقرائن التي جعلته ينتهي إلى هذا التقرير مع لزوم هذا البيان للفصل في الدعوى . قصور الحكم بما يستجوب نقضه .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الأوراق أن الطاعنة

الحصة المطالب بها وبأن الأشخاص الذين تلقى المطعون عليه الأول منهم ملكية الحصة التي رسا مزادها عليه هم غير الأشخاص الذين تلقت الطاعنة منهم ملكيتها كما خلا من بيان الأدلة والقرائن التي جعلت المحكمة تنتهي إلى هذا التقرير - وكان هذا البيان لازماً للفصل في الدعوى ، خصوصاً وأن الطاعنة أسستها على عقد البيع المسجل والصادر لها من مورثها ومورث المطعون عليه الثالث وعلى أن المقدار المبيع لها هو ذات المقدار الذي رسا مزاده على المطعون عليه الأول . متى كان ذلك كذلك يكون الحكم معيباً بقصور يبطله ويستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة بولاق الجزئية تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى قراريط شيوعاً في مباني المنزل المبين بالصحيفة وببطلان حكم رسو المزاد الصادر للمطعون عليه الأول في القضية رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٤٢ مدني محكمة بولاق والتي اتخذت فيها إجراءات نزع الملكية بالنسبة إلى ستة قراريط شائعة في المنزل المذكور بناء على طلب المطعون عليها الثانية ضد زوجها المطعون عليه الثالث تفاقداً لحكم بالنفقة ، وارتكبت الطاعنة إلى عقد مسجل في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ صادر إليها من زوجها أحمد طنطاوي مورثها ومورث ابنها المطعون عليه الثالث ويتضمن بيع ستة قراريط شائعة في المنزل

المشار إليه . وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى استناداً إلى أنه لا مصلحة للطاعنة في رفعها . ذلك أنه ثابت بمستندات الطرفين أن الستة قراريط التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول والتي تقع شائعة في المنزل كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزاد عن حصة لا شأن لها بها . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف محكمة مصر الابتدائية التي قضت في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التي بني عليها ولما أضافته من أسباب تحصل في أن الطاعنة لم تقدم إثباتاً لدعواها غير العقد المسجل في سنة ١٩٠٨ الصادر لها من زوجها ببيع ستة قراريط شائعة في المنزل والحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٣٦ مدني محكمة بولاق والقاضي بتثبيت ملكيتها إلى ثلاثة قراريط من ضمن الستة قراريط المذكورة كما أنها لم تقدم ما يقطع في أن المقدار الراسي مزاده على المطعون عليه الأول والذي يقع على الشيوع في المنزل هو نفس المقدار الذي تطلب تثبيت ملكيتها إليه ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه الأول قال بالجلسة بعدم منازعته للطاعنة فيما تملكه على الشيوع في المنزل موضوع الدعوى . وفي ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ قررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم مشوب بالقصور - ذلك أن المحكمة قضت برفض دعواها لعدم توافر المصلحة فيها استناداً إلى ما قررت من أنه يبين من مستندات الطرفين أن الستة قراريط التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول وكانت مملوكة لآخرين غير من تلقت

الطاعة عنهم الستة قراريط التي تطلب تثبيت ملكيتها إليها وإلى أنه لم يقدم في الدعوى ما يقطع في أن المقدار الذي رسا مزاده على المطعون عليه الأول هو نفس المقدار المبيع إلى الطاعة - وذلك دون أن تحقق المحكمة هذه الوقائع ودون أن تبين الظروف والأدلة والقرائن التي أوصلتها إلى تكوين هذا الرأي .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعة طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ستة قراريط على الشيوخ في المنزل وبطلان إجراءات نزع الملكية وحكم رسو المزداد الصادر في الدعوى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٤٢ مدنى بولاق ، وذلك استناداً إلى أنها تملك هذا المقدار بموجب عقد بيع مسجل في سنة ١٩٠٨ ، وأن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعة اعتماداً على الأسباب التي وردت في الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه والآنف بيانها في الوقائع ، وكان هذا الذى اعتمدت عليه المحكمة خلواً من بيان مفصل عن المستندات التي استمدت منها تقريرها بأن الستة قراريط التي رسا مزادها هي غير الستة قراريط المطالب بها وبأن الأشخاص الذين تلقى المطعون عليه الأول عنهم ملكية الستة قراريط التي رسا مزادها عليه هم غير الأشخاص الذين تلقت الطاعة منهم ملكيتها كما خلا من بيان الأدلة والقرائن التي جعلت المحكمة تنتهى إلى هذا التقرير - وكان هذا البيان لازماً للفصل في الدعوى خصوصاً وأن الطاعة أسستها على عقد البيع المسجل في سنة ١٩٠٨ والصادر لها من مورثها - ومورث المطعون عليه الثالث وعلى أن المقدار المبيع لها هو ذات المقدار الذى رسا مزاده على المطعون عليه الأول - لما كان ذلك كذلك يكون

الحكم معيباً بقصور يبطله ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .
(القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٤٤٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - مرض موت . حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائغة أن البائع لم يكن مريضاً بمرض الموت عند تحرير عقد البيع . رفضه ضمناً طلب الإحالة على التحقيق لإثبات هذا المرض . لا خطأ في تطبيق القانون ولا قصور .

ب - مرض موت . نقض . طعن . حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة أن الادعاء بمرض موت البائع عند تحرير عقد البيع غير جدى . الطعن بصورية تاريخ العقد . غير منتج . النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد لقوله إن التاريخ غير متنازع فيه . نعى غير منتج أيضاً .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم ترفى ما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة بمرض الموت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد ادعاء غير جدى لأن الطاعن لم يقدم دليلاً أو حتى قرينة على أنها كانت مريضة ، فإن المحكمة بناء على هذه الأسباب السائغة التي أوردتها - تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة على التحقيق لإثبات مرض الموت ، وهذا لا خطأ فيه في تطبيق القانون كما لا يشوبه القصور .

٢ - متى كانت المحكمة - بناء على الأسباب السائغة التي أوردتها - قد رأت فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة

أنها كانت مريضة ثم إن البيع لغير وارث . وليس في القضية دليل على أن الثمن الوارد بالعقد فيه محاباة تزيد على الثلث ومن ثم قضت بأثبات صحة التعاقد . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨ سنة ٢ ق محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ بتأييده مقرر محكمة أول درجة على أسبابها وأضافت إليه أن البائعة توفيت في سنة ١٩٤٦ أى بعد البيع بأكثر من ثلاث سنوات وأنه لم يثبت بحال أن المرض قد أصابها قبل وفاتها . وقرر الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تتحصل في أن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف بأن عقد البيع المنسوب إلى مورثه حرر لإبان مرض موتها وأن التاريخ الموضوع عليه غير صحيح وأنه مستعد لإثبات هاتين الواقعتين بالبينه ، ولكن المحكمة لم تجب الطاعن إلى هذا الطلب ولم تشر إليه في حيثيات حكمها بل قالت إن تاريخ العقد غير متنازع فيه ولذلك ينعي الطاعن على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ لم يجوز للطاعن وهو يعتبر أجنبي في هذا الخصوص أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن العقد حرر في مرض الموت وأن التاريخ الموضوع عليه صوري ، كما ينعي على الحكم القصور في التسيب إذ أغفل الرد على هذا الدفاع ، وينعي عليه الخطأ في الإسناد إذ قرر أن التاريخ غير متنازع فيه رغم أن الطاعن يقول بصوريته .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في خصوص ما دفع به الطاعن من أن العقد صدر في مرض موت المورثة ... فضلاً عن أنه لم يثبت بحال أن البائعة قد أصابها المرض قبل وفاتها

مرض الموت عند تحرير عقد البيع ادعاء غير جدى ، فانه يكون غير منتج الطعن بصورية تاريخ عقد البيع وطلب تحقيق هذه الصورية ، وكذلك النعى بالخطأ في الإسناد على قول المحكمة بأن التاريخ المذكور غير متنازع فيه . ذلك أن المقصود بصورية التاريخ في هذا المقام أن يوضع على العقد تاريخ غير صحيح يكون سابقاً على تاريخه الحقيقي لإخفاء أنه حرر في مرض الموت ، وهو ما رأت المحكمة عدم جدية الادعاء به .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه بصفته ولياً على ولديه نظمي الشهير بيوسف ومنجدة الشهيرة بنوسة أقام على الطاعن الدعوى رقم ٤٨ كل سنة ١٩٤٩ محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بأثبات صحة التعاقد الصادر إليه بهذه الصفة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ببيع ٣ أفدنة و ١٠ قراريط و ١٢ سهماً بثمان مئداه ٣٧١ جنيه و ٢٥٠ مليم من هيلانه منقريوس بدوى جدة القاصرين لأمهما وشقيقة الطاعن . ودفع الطاعن بأن العقد يخفى وصية لأن البائعة احتفظت لنفسها في العقد بحق الانتفاع بالمبيع مدى الحياة كما حظرت على المطعون عليه أن يتصرف في الأطيان بغير إذن من المجلس الحسبي . ودفع الطاعن أيضاً بأن العقد حرر في مرض موت البائعة وأنه مستعد لإثبات ذلك بالبينه . وذهبت محكمة أول درجة إلى أن البيع ليس مضافاً إلى ما بعد الموت ، إذ هو بحسب نصوصه بيع منجز مقترن بشروط صحيحة وأنه لم يقيم دليل على نوع مرض البائعة بل لم يقدم الطاعن أى دليل أو قرينة على

٤٤٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم . تصحيحه . ماهية التصحيح . وجوب قصره .
على ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة .
عدم جواز إجراء تغيير في المنطوق بما يناقضه لما في
ذلك من إخلال بحجية الشيء المحكوم فيه . مثال .
المادتان ٣٦٤ ، ٣٦٥ من قانون المرافعات .

المبدأ القانوني

يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين
الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة بحيث
لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من
سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها
فيها أو إصلاحه . وهذا هو الأصل ، إلا أن
الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع
قانون المرافعات الجديد أن يجيز للمحكمة أخذاً
بما جرى عليه العمل . أن تصحح ما يقع في
منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة ، فنص
في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على أن
(تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها
من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسائية وذلك
بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على
طلب أحد الخصوم من غير مرافعة) ثم نص
في المادة ٣٦٥ مرافعات على أنه (يجوز الطعن
في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت
المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة
السابقة وذلك بطرق الطعن الحائزة في الحكم
موضوع التصحيح) وبين من ذلك أن سلطة
المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها
مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي

المجمع عليها من الطرفين أنها لم تتوف إلا في سنة
١٩٤٦ أي بعد البيع بثلاث سنوات أو تزيد
ولم يثبت أن مرضاً من الأمراض المميتة بطبيعتها
قد أقعدها في دارها طول تلك المدة ولهذا كان
الحكم المستأنف صائباً فيما انتهى إليه والطعن
فيه غير سديد ومن ثم فقد حق إقراره ، كما جاء
بالحكم الابتدائي الذي أقره الحكم المطعون فيه
و لم يقيم دليل على نوع مرض البائنة بل لم يقدم
المدعى عليه الطاعن أي دليل أو حتى قرينة على
أنها كانت مريضة ، ويبين من ذلك أن المحكمة
لم تر فيما قاله الطاعن من أن البائنة كانت مريضة
مرض الموت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد
ادعاء غير جدي لأن الطاعن لم يقدم دليلاً أو
حتى قرينة على أنها كانت مريضة ، وبذلك تكون
المحكمة بناء على هذه الأسباب الساتفة التي أوردتها
قد رفضت ضمناً طلب الإحالة على التحقيق
لإثبات مرض الموت ، وهذا لا خطأ فيه في
تطبيق القانون كما لا يشوبه بالقصور . ومتى تقرر
ذلك يكون غير منتج الطعن بصورية تاريخ العقد
وطلب تحقيق هذه الصورية ، وكذلك النعمى
بالخطأ في الاسناد على قول المحكمة بأن التاريخ
المذكور غير متنازع فيه — ذلك أن المقصود
بصورية التاريخ في هذا المقام أن يوضع على
العقد تاريخ غير صحيح يكون سابقاً على تاريخه
الحقيقي لإخفاء أنه حرر في مرض الموت ، وهو
ما رأت المحكمة عدم جدية الادعاء به .

و من حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بمجبة الشيء المحكوم فيه . وإذن فبق كان الواقع هو أن المحكمة أصدرت حكما يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي القاضي بأحقية الشفيع في أخذ العقار بالشفعة ، ثم أصدرت بعد ذلك قراراً بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الشفعة ، فانها تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح المشار اليه ، ذلك أنها أجرت تغييراً كاملاً في منطوق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، مما يتعين معه نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لخطئه في القانون .

الحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه الأول باع إلى المطعون عليه الثاني قطعتي أرض قضاء منفصلتين عن بعضهما مساحة إحداها قيراط و ١١ سهماً وظهر أن المساحة الحقيقية للثانية ٤ قراريط و ١١ سهماً ، وذكر بالعقد ثمن إجمالي للقطعتين معا هو ألف جنيه ، وقد أراد الطاعن أخذ كبرى القطعتين بالشفعة ، فأنذر البائع والمشتري برغبته فيها مقابل مبلغ ٥٠٠ جنيه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي ، ثم رفع الدعوى بها وقيدت برقم ١٠٧٣

سنة ١٩٤٨ كلى محكمة طنطا الابتدائية ، وقرر الحاضر عنه بالجلسة أنه يقبل أخذ القطعة المطلوبة بالشفعة مقابل ألف جنيه والملحقات ، وحكمت المحكمة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ غيايا للبائع وحضوريا للمشتري بأحقية الشفيع في أخذ الأرض الميئة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومساحتها طبقاً لعقد البائع الصادر من المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) إلى الثاني (المطعون عليه الثاني) ٤ قراريط و ٣ أسهم وطبقاً لما ظهر من عملية المساحة ٤ قراريط و ١٤ سهماً مقابل دفع الثمن ومقداره ألف جنيه خلاف الملحقات وألزمت المدعى (الطاعن) — بالمصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤ سنة ٦ ق . محكمة استئناف الاسكندرية كما استأنفه المشتري (المطعون عليه الثاني) وقيد استئنافه برقم ١٧٤ سنة ٦ ق . وضم الاستئناف لبعضهما البعض . وكان نعي الشفيع (الطاعن) على الحكم منصبا على ما قضى به من الزامه بشمن مقداره ألف جنيه ، مع أن هذا المبلغ هو الثمن الإجمالي للقطعتين الميئتين وكذلك ما قضى به من إلزامه بالمصروفات وطلب تعديل الحكم بناء على ذلك وجعل الثمن ٧٧٧ جنيهاً و ٦٠٠ مليم بنسبة القدر المشفوع فيه إلى جملة المساحة الميئة . أما المطعون عليه الثاني فقد عاب على الحكم قضاءه للطاعن بالشفعة مع أنه عمد إلى تجزئة الصفقة المبيعة في حين أنه ما كان يقوم بأي حال من الأحوال على مشتري القطعة الأولى منفردة لأنها لا تساوي شيئاً بالنسبة إلى القطعة الثانية بما يكون معه حق الشفعة غير قابل للتجزئة . وفي ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما

الحسائية إلا أن التصحيح الذي أجرته لا يعد كذلك ، إذ هو تغيير شامل يقرب الحكم من وضع إلى آخر مناقض له تمام المناقضة .

ومن حيث إنه يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة ، بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه . وهذا هو الأصل .

إلا أن الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات الجديد أن يجيز للمحكمة أخذاً بما جرى عليه العمل — أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة ، فنص في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسائية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، ثم نص في المادة ٣٦٥ مرافعات على أنه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضع التصحيح . وبين من ذلك أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من مساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث إنه يبين بما سلف أن المحكمة قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح الذي أصدرته

وتأييد الحكم المستأنف وألزمته كلاماً من المستأنفين بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . ثم عادت المحكمة في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٠ وأصدرت قراراً بتصحيح منطوق هذا الحكم وجعله كالآتي : « حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشفعة مع إلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة » . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض على ما هو مبين في وقائع الطعن .

ومن حيث إن المطعون عليه الثاني دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لخلوه من الأسباب المفصلة إذ أن الأسباب التي أوردها في التقرير غير محددة ولا معينة ولا يمكن أن يفهم منها إن كان الطاعن ينمي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو البطلان الجوهرى الواقع في الاجراءات .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعن أورد في تقرير الطعن الأسباب التي يؤسس عليها طعنه ونواحي العوار التي يأخذها على الحكم المطعون فيه وموضعها منه وأثرها في قضائه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم أنه أخطأ في القانون — ذلك أن التصحيح الذي أجرته المحكمة على منطوق الحكم لا يدخل في ولاياتها ، لأن المادة ٣٦٤ مرافعات وإن آجازت للمحكمة بعد صدور الحكم تصحيح ما يقع في منطوقه من الأخطاء المادية البحتة أو الأخطاء

إذ أجرت تغييراً كاملاً في منطق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، ومن ثم يتعين نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لخطئه في القانون وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .
(القضية رقم ٣٣٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

قَضَاءُ حَكَمِ اسْتِثْنَائِيٍّ

(هيئة التحكيم)

المحكّم

ومن حيث إن رئيس نقابة عمال الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات بالقصير قدم في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ إلى مكتب العمل بالقصير طلب عمال الشركة الذي يتضمن المطالب التالية :
١ - تطبيق الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ تطبيقاً عادلاً ومن يوم صدوره في أول مارس سنة ١٩٥٠ .

٢ - تحديد كادر للعمال .

٣ - إنشاء مساكن للعمال ذوي العائلات بالمناجم .

٤ - صرف ملابس للعمال .

٥ - إنشاء نادى بالقصير للعمال وتزويده بجميع مطالبه .

وقدم رئيس النقابة مذكرة مفصلة بهذه المطالب الذي قام مفتش مكتب العمل بفحصها في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ . وحرر مدير المكتب مذكرته التي رفعت إلى لجنة التوفيق متضمنة عدم توفقه إلى تسوية النزاع بين الطرفين . وقد نظر النزاع أمام اللجنة في جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة قررت اللجنة الانتقال للمعاينة التي أجريت في يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولم توفق اللجنة إلى تسوية النزاع أو بعضه وديا وإحالة

٤٤٩

محكمة استئناف أسبوط

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣

الأوامر العسكرية الخاصة باعانة غلاء المعيشة . مدى اختصاص هيئات التحكيم بتطبيقها .

المبدأ القانوني

إن ما تختص هيئات التحكيم بالفصل به لن يتعدى سوى تقرير الحق إذا ما استكملت مقوماته وفي هذا قوام ولاية هذه الهيئات طبقاً لنصوص قانون التوفيق والتحكيم وهي فيما يختص بتطبيق الأوامر العسكرية الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تعرض إلى مفردات ما يستحقه العامل إلا بالقدر الذي تتحقق به من إخلال صاحب العمل بالتزاماته وكون هذا الإخلال مؤثراً في حقوق العمال أو فريق منهم وماساً بصالح جماعي يتعلق بحقوقهم ولانزاع في أن تطبيق صاحب العمل لقواعد منع علاوة الغلاء هو من علاقات العمل التي تختص هيئات التحكيم بالفصل في شأنها طبقاً لقانون التوفيق والتحكيم .

« وحيث إن الغرفة الصناعية رأت أن هناك محلاً للدفع بعدم اختصاص الهيئة بنظر المنازعات المتعلقة بتطبيق الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة حتى في ظل المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل قولا منها بأن هذه المنازعات هي مما يتعلق بالنظام العام وأنها منازعات فردية تختص بضبطها محكم القانون العام التي نص على ولايتها في تطبيق الجزاء المالي والجنائي عند المخالفة .

« وحيث إنه مما ينبغي ملاحظته أن ما تختص بهيات التحكيم بالفصل به لن يتعدى سوى تقرير الحق إذا ما استكملت مقدماته وفي هذا قوام ولاية هذه الهيئات طبقاً لنصوص قانون التوفيق والتحكيم وهي فيما يختص بتطبيق الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة لا تعرض إلى مفردات ما يستحقه العامل إلا بالقدر الذي تتحقق به من إخلال صاحب العمل بالتزاماته وكون هذا الإخلال مؤثراً في حقوق العمال أو فريق منهم وماساً بصالح جماعي يتعلق بحقوقهم ولا نزاع في أن تطبيق صاحب العمل لقواعد منح علاوة الغلاء هو من علاقات العمل التي تختص هيئات التحكيم بالفصل في شأنها طبقاً لقانون التوفيق والتحكيم .

« وحيث إن الغرفة الصناعية ذهبت في مذكرتها مذهب الشركة في صدد المنحة على أساس أن البيان التفسيري الملحق بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ نص في المادة الخامسة منه على أن العلاوة الإضافية غير محددة النسبة التي اعتادت بعض المؤسسات صرفها لعمالها إلى جانب فئات الإعانة المقدرة بحق لصاحب العمل اعتبارها ضمن إعانة الغلاء . على أن الشركة وقد جرت على صرف المنحة استقلالاً بعد صدور الأمر العسكري

بأكمله إلى هيئة التحكيم وقد نظرت هذه الهيئة في جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبعد تأجيل إصدار القرار ليوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ قدم الطرفان مذكراتهما كما قدم مندوب الغرفة الصناعية مذكرة برأيهم أجملت الهيئة النطق بالقرار ليوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ لاتمام المداوله .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الأول الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة استندت النقابة إلى أن هناك منحة يومية تصرفها الشركة مع الأجر لم تحتسب عليها علاوة غلاء مع أنها تدخل ضمن الأجر الأضلي للعامل وقد أعطيت للعمال منذ سنة ١٩٤٩ عقب إضراب قاموا به لقلّة أجورهم وما زالت تصرف بصفة ثابتة منذ ذلك الحين ويزاد في مقدارها للعمال بحسب أقدميتهم .

« وحيث إن الشركة ردت على هذا المطلب بأن المنحة المشار إليها من النقابة ليست ضمن الأجر إذ هي « منحة أقدمية » قصد بها تشجيع العمال على الاستمرار في العمل — ولعدم وجود كادر ولذا فلم تحتسب الشركة عنها علاوة غلاء . على أن الشركة أقرت في مناقشة هذا المطلب بأن صرف المنحة كان أثر الإضراب الذي حصل ثم أوردت في مذكرتها أنها راعت في صرفها أن عمالها يعملون في الصحارى وأن الحكومة قد منحت موظفيها « بدل صحراء » فرأت هي الأخرى منح عمالها مقابل تلك المنحة وقد ورد ذكرها في سركي العامل باسم « منحة » وهي خلاف « الأجر » وخلاف « الغلاء » المذكورين في السركي .

« وقد خلصت الشركة في دفاعها إلى أن المنحة في هذه الحالة تعتبر مكافأة أو إعانة مما لا يدخل في الأجر الأساسي للعامل إذ أنها من الهبات التي تصرف تشجيعاً للعمال ويجب استزالتها من الأجر الإجمالي قبل احتساب إعانة غلاء المعيشة .

رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ كما كانت تفعل قبل صدوره ولم تستعمل حقها في خصمها من إعانة الغلاء التي تقررت فانه لا محل لاحتساب إعانة عن مقدار هذه المنحة أسوة بالأجر نفسه .

« وحيث إن هذا النظر مردود عليه بما قرره الغرفة نفسها في مذكرتها من أن ما أعطته الشركة من هذه المنحة هو « زيادة اضافية في الأجور » راعت فيه أقدميتهم وأن تكن عقت على ذلك بأن الشركة لم تحددها من حيث الطبيعة أو النسبة إلى الأجر . وواقع الأمر أن الشركة أقرت كما سلف القول بأن المنحة كانت زيادة في الأجر اقتضتها ظروف المطالبة من جانب العمال عند اضرائهم أو كانت بقصد رفع مستوى ما يتناوله الأمل إلى الحد الذي اقتضاه منح الحكومة إعانة الصحراء لموظفيها وقد قصدت الشركة من ذلك تشجيع عمالها على الاستمرار في العمل وبهذا الوصف قد خرجت المنحة عن المعنى المشار إليه في رأى الغرفة الصناعية لأن صرفها إنما هو على معنى الإلزام وبفئات ثابتة ولا يهتم في ذلك أن تكون واردة في بيانات سركى العامل استقلالاً عن الأجر لأن هذا من صنع الشركة ذاتها وقد رأت من تلقاء نفسها أن تبدل في تلك البيانات منذ أول يناير سنة ١٩٥٤ والعبارة بواقع الحال مهما ورد في السركى من بيانات .

« وحيث إنه يبنى على ما تقدم وجوب تطبيق فئات العلاوة المقررة طبقاً للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على أساس دخول المنحة المحسبة للعامل والتي تصرف له شهرياً ضمن أجره الأصلي بحيث تحتسب علاوة إعانة الغلاء عنها مع الأجر .

« وحيث إنه لذلك يبين أن المطلب المذكور في محله ويتعين اجابته .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثانى الخاص بتحديد كادر العمال قد أبدت الشركة استعدادها لعمل مشروع للكادر وعرضه على النقابة وذكرت أنها أرسلت المشروع إلى مصلحة العمل في ٥ يونيه سنة ١٩٥٣ لدراسته كما قررت النقابة على لسان رئيسها أنها مستعدة لقبول المشروع بعد عرضه ومضمون ذلك أن الشركة أقرت مبدأ إنشاء الكادر ومن ثم أصبحت مقيدة بوضعه على أن يكون في الصورة التي تؤدي إلى الغرض المقصود منه كما هو متعارف عليه في المؤسسات التي تتخذ هذا النظام بأن تحدد أنواع العمل وقات الأجور وتدرجها مع ما يلزم ذلك من تنظيم للعلاوات الدورية والامتيازات ان كانت .

« وحيث إنه يتعين أن تعطى النقابة الفرصة لابتداء ملاحظاتها على مشروع الكادر الذى تضعه الشركة بغية الوصول إلى أساس صالح له عند التنفيذ ومن ثم يتعين إجابة المطلب مع تكليف الشركة موافاة النقابة بهذا المشروع في ظرف شهر .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثالث الخاص بإنشاء مساكن لعمال المناجم ذوى العائلات فإن النقابة لم تسنده إلى أساس قانونى صحيح وإذا كانت قد أشارت في مذكرتها إلى نص المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى فإن هذا النص لا يحمل ما ذهبت إليه إذ أن صاحب العمل لا يلتزم بمقتضاه بتوفير السكن لغير العامل نفسه ولم تقدم النقابة ما يثبت أن الشركة قد التزمت عند استخدام عمالها بإنشاء مساكن لعائلاتهم .

« وحيث إنه لذلك يتبين أن المطلب فى غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث إنه بالنسبة للمطلب الرابع الخاص بصرف ملابس للعمال فانه لا يستند أيضاً إلى أساس من القانون إذ خلت أحكامه من إلزام

٤٥٠

محكمة استئناف أسيوط

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - موظفين . تفرقة في المعاملة . لا تجوز على أساس مصرى وانجليزى أو لاختلاف المرتب .

ب - حق مكتسب . لا يجوز الاحتجاج به . إذا كانت الشركة تقوم بالتزاماته ولم تخالف شروط عقد العمل .

المبادئ القانونية

١ - لا معنى مطلقا للتفرقة في المعاملة بين موظفين متساوين في الدرجة لمجرد أن أحدهما انجليزى والآخر مصرى أو لاختلاف مرتب وظيفته عن مرتب زميله لأن في التفرقة إساءة إلى مبدأ أساسى يستند إلى قواعد العدالة وهو وجوب المساواة في المرتب والامتيازات التى ينالها كل حامل عند تساوى ظروف الاستخدام . ولا شك أن معيار المساواة لا يخرج بالنسبة لموظفى الشركة عن المؤهلات التى يستلزمها العمل والدرجة التى يخولها للموظف قيامه بهذا العمل وذلك دون النظر إلى جنسية الموظف وإذا فانه لا يحق للشركة أن تتحكم في مركز موظف باتخاذها معيارا آخر في توزيع المزايا بين موظفيها لما يترتب على ذلك من الإخلال بمبدأ المساواة .

٢ - لا محل للاحتجاج بالحق المكتسب إذا ثبت أن الشركة قد التزمت بمصروفات نقل العامل نفسه واحضار العمال في المنطقة التى تزاول الشركة فيها نشاطها خلافا لما

صاحب العمل في مثل الصناعة التى تمارسها الشركة بصرف هذه الملابس كما أن العرف لا يقضى به .
وحيث إن الشركة على الرغم من ذلك فقد أبدت بمحض إرادتها قبولها شراء ملابس مما يستعمله العمال أثناء العمل لتبييعها لهم بأثمان الشراء مقسطة لهم ولا يسع الهيئة إلا أن تقر تسجيل هذا القبول لصالح العمال مع جعل التقسيط وطريقته موضوع اتفاق مع النقابة .

وحيث إنه بالنسبة للمطلب الخامس الخاص بإنشاء ناد للعمال فقد حدد العمال في مذكرتهم أن طلبهم إنشاء النادى في القصير وقد ردت الشركة بأنها غير مطالبة بتنفيذ ذلك بعد أن انشأت فعلا لعمالها ملاعب لكرة القدم وللتنس في مناجمها واستكملت هذه الملاعب باستحضار مدرب لهذه الألعاب .
وحيث إن الهيئة ترى ألا وجه لالزام الشركة بالزيادة على المنشآت الرياضية التى ذكرتها والتى لم تجادل النقابة في قيامها إذ هى تكفى في الغرض الذى يجب أن يقصد إليه العمال في مطلبهم .
وحيث إنه لذلك يتبين أن هذا المطلب في غير محله ولذا يتعين رفضه .

وحيث إن مصروفات انتقال ممثل النقابة الذى حضر أمام الهيئة وكذا مصروفات إقامته تلزم بها الشركة مادام قرار الهيئة صادرا لصالح العمال وذلك طبقا للبادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل وتقدر الهيئة هذه المصروفات طبقا لما يرد في منطوق القرار .

(النزاع بين نقابة عمال الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات وبين الشركة المذكورة رقم ٨ سنة ١٩٥٣ رئاسة وعضوية السادة محيى محمد مسعود رئيس المحكمة وعيسى دبوس ونمر شنوده المستشارين وحضور الاستاذ رشاد أحمد رمزي مندوب مصلحة العمل والاستاذ إبراهيم آدم مندوب مصلحة الصناعة) .

٦ - تنفيذ صرف وجبة الغذاء القانونية بالكامل لعمال المناجم وبدل الوجبة أى نصيب صاحب العمل فى التكاليف لعمال سفاجا كما جاء بقانون العمل الفردى .

٧ - تحديد ساعات العمل بثمانى ساعات اسوة بالشركات المماثلة يوميا .

٨ - إصلاح المرافق العامة من مراحيض وحمامات للعمال بالمناجم وسفاجا .

٩ - إضاءة مساكن العمال بالكهرباء جميعها وبقوة مناسبة .

١٠ - السماح للوظفين والعمال بالقيام بالأجازات العارضة عند الضرورة .

١١ - صرف تكاليف السفر للعمال وعائلاتهم إلى بلادهم الأصلية .

١٢ - صرف مراتب وبطاطين لأسرة النوم الخاصة بالعمال .

١٣ - تعيين ممرضة بالمستشفى لتقريض السيدات .

وقد قرر مدير مكتب العمل فى أول مارس سنة ١٩٥٣ ، مذكرته التى أرفقها بكتابه لرئيس لجنة التوفيق متضمنا عدم توفقه إلى تسوية النزاع بين الطرفين - وقد نظر النزاع أمام اللجنة فى جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ . وفى هذه الجلسة قررت اللجنة الانتقال للبعينة التى أجريت فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٣ وتم الاتفاق بين الطرفين على بعض المطالب وأحالت اللجنة إلى هيئة التحكيم المطالب الأخرى التى لم يتم الاتفاق عليها وهى :

أولا - المطلب الثالث الخاص بمساواة مستوى منازل المصريين بالموظفين الأجانب

اشتراطته عليهم عند استخدامهم لظروف الحياة فى المنطقة من حيث صعوبة توفير المياه والتموين . ولا يغير من ذلك تصريح الشركة للعامل باستحضار عائلته فى بعض الأحوال لأن مجرد هذا التصريح لا يقرر حقا قبل الشركة مترتبا على إقامة عائلة العامل فى منطقته العمل مادام لم ينص فيه صراحة على قيام مثل هذا الحق بالمخالفة لشروط عقد العمل .

المحكمة

من حيث إن رئيس نقابة عمال شركة الفوسفات المصرية بسفاجا قدم فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٣ إلى مكتب العمل بقنا طلب عمال الشركة الذى نوه فيه بأن النقابة سبق أن تقدمت لمدير الشركة فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٣ بمطالب لم يجد استعداد القبول المناقشة فيها وأن هذه المطالب تخلص فيما بلى :

١ - منح العمال الاجازات المسموح بها من الشركة بموجب كتابها المؤرخ فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

٢ - زيادة أجور العمال لسد حاجات المعيشة بالنسبة لهم ولعائلاتهم وتطبيق نسبة إعانة الغلاء القانونية .

٣ - مساواة مستوى منازل الموظفين المصريين بمنازل الأجانب منهم .

٤ - تحديد مواعيد خاصة مرتين أسبوعيا لنقل العمال حتى يتمكنوا من عدم التخلف عن المواعيد المحددة لعودتهم لأعمالهم .

٥ - بناء مساكن جديدة للعمال .

فيما عدا الشطر الخاص بالمفروشات والأدوات المنزلية التي تم الاتفاق عليها في المحضر .

ثانياً - المطلب الخامس الخاص ببناء مساكن جديدة للعمال .

ثالثاً - المطلب السابع الخاص بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات يوميا .

رابعاً - المطلب الثامن الخاص بإصلاح المرافق العامة لعمال المناجم وسفاجا .

خامساً - المطلب التاسع الخاص بانارة مساكن العمال بالكهرباء جميعها وبقوة مناسبة .

سادساً - المطلب الحادي عشر الخاص بصرف تكاليف سفر لعائلات العمال إلى بلادهم الأصلية .

سابعاً - المطلب الثاني عشر الخاص بصرف مراتب وبطاطين لأسرة النوم الخاصة بالعمال .

ثامناً - المطلب الثالث عشر الخاص بتعيين ممرضة للمستشفى لتقريض السيدات . وقد أحيلت

الأوراق إلى هيئة التحكيم بالنسبة لهذه المطالب الثانية ونظرت أمامها في جلستي ٢٧ أكتوبر

سنة ١٩٥٣ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبعد تأجيل إصدار القرار ليوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ قدم

الطرفان مذكراتهما كما قدم مندوب الغرفة الصناعية مذكرة برأيه ثم أجلت الهيئة النطق بالقرار ليوم

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ لإتمام المداولة .

د وحيث إنه بالنسبة للمطلب الأول الخاص بمساواة مستوى منازل المصريين بالموظفين الأجانب فقد اعترضت الشركة عن إقرار هذا

المطلب الذي تضمنت اجابة مدير الشركة عنه أنه لا يمكنه النظر فيه بغض النظر عن الجنسية

المصرية أو الانجليزية أو أن مركز الموظف ومرتبته يختلفان ، وقد تبين من محضر انتقال

لجنة التوفيق أن منازل الموظفين الانجليز جميلة

الشكل من الخارج وميزة من كل الوجوه .

د وحيث إنه لا معنى مطلقا للتفرقة في المعاملة

بين موظفين متساوين في الدرجة لمجرد أن أحدهما انجليزى والآخر مصرى أو لاختلاف مرتب

وظيفته عن مرتب زميله لأن في التفرقة اساءة إلى مبدأ اساسى يستند إلى قواعد العدالة وهو وجوب

المساواة في المرتب والامتيازات التي ينالها كل عامل عند تساوى ظروف الاستخدام . ولا شك

أن معيار المساواة لا يخرج بالنسبة لموظفى الشركة عن المؤهلات التي يستلزمها العمل والدرجة التي

يخولها للموظف قيامه بهذا العمل وذلك دون النظر الى جنسية الموظف ولذا فانه لا يحق للشركة

أن تتحكم في مركز موظف باتخاذها معياراً آخر في توزيع المزايا بين موظفيها لما يترتب على ذلك من الاخلال بمبدأ المساواة .

د وحيث إن رأى الغرفة الصناعية في تأييده

رفض المساواة يستند إلى القول بغموض مؤداها فيما طلبته النقابة وعدم إمكان تدارك الفوارق وإزالتها في الظروف الحالية . مع أنه لا يجوز

الآخذ بهذا القول لأن هذه الفوارق من صنع الشركة نفسها وهى المسئولة عن تحقيق المساواة

متى وجدت مبرراتها التي سلف ذكرها .

د وحيث إنه يبين بما تقدم أن المطلب في محله ويتمين اجابته .

د وحيث أنه بالنسبة للمطلب الثانى الخاص

بانشاء مساكن جديدة للعمال فقد انتهى النزاع في شأنه أمام الهيئة باقرار الشركة بأنها شرعت

في بناء المساكن الجديدة وموافقة رئيس النقابة على حصول ذلك مما يتعين معه تقرير اعتبار النزاع

منتهياً .

د وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثالث الخاص

بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً فقد أصرت عليه النقابة دون سند من القانون إذ لم تتجاوز الشركة ما نص عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٥ من ألا تزيد ساعات العمل في المناجم عن تسع ساعات . أما ما تقول به النقابة من أن شركات بمائلة تراعى عدم تشغيل العامل هذه الساعات فانه على فرض صحته ليس مما يقيد الشركة لأن لكل شركة ظروفها الخاصة بها .

د وحيث إنه لذلك يتبين أن هذا الطلب في غير محله ويتعين رفضه .

د وحيث إنه بالنسبة للطلب الرابع الخاص باصلاح المرافق العامة لمساكن العمال فقد أبدت الشركة أمام الهيئة استعدادها لإجراء هذا الاصلاح ومن المفروض أن يكون ذلك على أساس إزالة العيوب التي لاحظتها لجنة التوفيق في معاينتها لهذه المرافق .

د وحيث إنه لذلك يتعين إثبات قبول الشركة اجراء الاصلاح اللازم بالمرافق المشار اليها .

د وحيث إنه بالنسبة للطلب الخامس بانارة مساكن العمال بالكهرباء جميعهما وبقوة مناسبة فقد استندت الشركة في طلب رفضه إلى الظروف التي أوضحتها أمام الهيئة وفي مذكرتها من خوف خطر الحريق في المنازل المقامة من الخشب وعدم وجود الكابل اللازم لتوصيل التيار الكهربائي للمنازل المقامة من الحجر التي لم يدخل اليها التيار بعد . وأن قصور الوسائل لا يترك حقاً للعمال فيما يزيد عليها . وقد ظهرت الغرفة الصناعية في رأيها الذي أبدته في مذكرتها هذه الأسباب متى احتجت بها الشركة .

د وحيث إن كلا العذرين لا محل لهما لأن الوسائل هي ما تكفل الشركة بتوفيره ولا بد

للعمال فيه وليس ثمة عذر قهرى فيما تقول الشركة ولو كلف ذلك زيادة في أعبائها . وقد أشارت الشركة في مذكرتها تليحاً إلى أن الاستضاءة بالكهرباء ليست حقاً للعمال وقد يستطيعون الاعتماد على استعمال الكيروسين بدلاً منها ولكن هذه الحجة مردودة إذ أن في الاستضاءة بالطريقة الأولى ميزة منحها الشركة لعمالها فلا يجوز ردها عنهم كما أنه لا معنى للتفرقة بينهم في الحصول عليها لوجوب المساواة في المعاملة حيث تتساوى ظروف العمل بالنسبة لهم جميعاً . ولا شك أن هذا المبدأ يعنى بأن تشمل المساواة جعل امداد المنازل بالكهرباء حاصلًا بقوة مناسبة بحيث لا تقل هذه القوة عن المستوى الأعلى القائم فعلاً . كما ينبغي أيضاً ألا تقل في مجموعه من المنازل عنها في مجموعة أخرى .

د وحيث إنه يبين مما تقدم ان هذا المطلب في محله ويتعين أجابته في شطريه .

د وحيث إنه بالنسبة للطلب السادس الخاص بدفع الشركة تكاليف انتقال عائلة العامل إلى مقر عمله فقد استندت النقابة إلى أن الشركة كانت فيما مضى تقوم بتوصيل العمال وعائلاتهم على لورياتها مجاناً إلى أن منع المحافظ ذلك لوجود أوتوبيس للنقل ولذا فقد أصبح للعمال حق مكتسب في أن تقوم الشركة بهذا النقل على نفقتها وأنها لن تتكلف في ذلك مصروفات كثيرة .

د وحيث إن الشركة ردت على هذا المطلب بأنه لا التزام عليها أصلاً قبل عائلة العامل وإنما تقضى المادة ١٧ من قانون عقد العمل الفردى بالزامها بمصروفات نقل العامل نفسه وهو ما تقوم به وإن إحضار العمال لعائلاتهم في المنطقة التي تزاوّل الشركة فيها نشاطها حاصل خلافاً لما اشترطته عليهم عند استخدامهم لظروف الحياة في المنطقة من حيث صعوبة توفير المياه والتأمين .

«وحيث إنه مادام الأمر على ماوضح ذكره في قول النقابة ودفاع الشركة فإن الاحتجاج بالحق المكتسب لا أساس له ولا يغير من ذلك تصريح الشركة للعامل باستحضار عائلته في بعض الأحوال لأن مجرد هذا التصريح لا يقرر حقاً قبل الشركة مرتباً على إقامة عائلة العامل في منطقة العمل مادام لم ينص فيه صراحة على قيام مثل هذا الحق بالمخالفة لشروط عقد العمل .

«وحيث إنه لذلك يكون المطلب في غير محله ويعتبر رفضه .

«وحيث أنه بالنسبة للمطلب السابع الخاص بصرف المراتب والبطاطين فإن النقابة لم تسنده إلى أي التزام ينص عليه القانون بل إلى مجرد حاجة العامل التي أبانت عنها معارضة لجنة التوفيق وعجز العامل عن أن يتولى توفير الفراش والغطاء من مرتبه لقلته .

«وحيث إن هذا القول من النقابة لا يصلح أساساً لالتزام الشركة بما تطلبه مادام عقد العمل لم يشتمل مثل هذا الالتزام كما أن العرف لا يؤيده .

«وحيث إنه لذلك يتبين أن هذا المطلب في غير محله ويعتبر رفضه .

«وحيث إنه بالنسبة للمطلب الثامن الخاص بتعيين ممرضة للسيدات فقد أسندته النقابة إلى القول بوجوب مراعاة عادات البلاد التي ينتمي العمال إليها وهي تقضى ألا يطالع الرجال من المرضين السيدات اللاتي يحتجن إلى التمريض .

«وحيث إن الهيئة لا ترى فيما أبدته النقابة سنداً صالحاً لإجابة هذا المطلب لما سبق بيانه من أن إحضار العمال لعائلاتهم حاصل تحت مسؤوليتهم ولذا فلا التزام على الشركة فيما ينشأ عنه .

«وحيث إنه لذلك يتبين أن هذا المطلب في غير محله أيضاً ويعتبر رفضه .

«وحيث إن مصروفات انتقال ممثل النقابة الذي حضر أمام الهيئة وكذلك مصروفات إقامته تلزم بها الشركة مادام قرار الهيئة صادراً لصالح العمال وذلك طبقاً للবাদة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل وتقدر الهيئة هذه المصروفات طبقاً لما يرد في منطوق القرار .»

(النزاع بين عمال شركة الفوسفات المصرية بسفاجا وبين الشركة المذكورة رقم ٣٠ سنة ١٩٥٣ بالهيئة السابقة) .

قضاء الأحوال الشخصية

في معنى عام واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن السفية يكون عادة مبصرا بعواقب الفساد ولكنه يعتمد وأما ذوى الغفلة فهو يصدر في فساد عن سلامة طوية وحسن نية .

المحكمة

د من حيث إنه بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٥٢
تقدم السيد بطلب إلى رئاسة المحكمة
تضمن أنه عميد لأسرة المعروفة برفعة
الشأن وحسن السمعة وقد اختص هو بمنزلة
عظيمة بين المواطنين بسبب دأبه على البر والإحسان
واستطرد قائلاً إنه حرص على تربية أولاده تربية
صالحة تتفق مع ما كان عليه أسلافهم فأنفق في
سبيل ذلك جهداً ومالاً كثيراً واتجهت عنايته
خاصة إلى ولده الأكبر فبعد أن أتم
علومه بالقاهرة أرسله إلى كلية سان لويس بباريس
فحصل على أجازتها ثم عاد وأقام مع والده وكان
من الطبيعي أن تكون حاجيات هذا الابن قائماً
بها والده بيد أن هذا الأخير أراد أن يتيح لولده
المذكور فرصة التصرف في بعض المال لينشأ
قادراً على تحمل التبعات وروح الادخار فاعتاد
الطالب على منحه مبالغ تتراوح بين المائة والمائتين
جنيه شهرياً لينفق بعض هذا المال على حاجياته
ويدخر ما يتبقى إلا أنه على النقيض سلك سلوك
السفهاء المتلاقيين ودأب على الميسر والرهان على سباق
الخيل دون أن يستمع إلى نصيحة الطالب وقد

٤٥١

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حجر لفسفه والغفلة . حالته ومعناه وحدوده
وأثره في الانسان . الفارق ما بين السفه والغفلة .

المبادئ القانونية

١ - إن الغفلة والسفه من العوارض التي
تعترى الانسان فلا تحمل بالعقل من الناحية
الطبية وإنما تنقص من قوة ملكات نفسية
أخرى أخصها الارادة وحسن التقدير .

٢ - السفه بوجه عام خفة تعترى
الانسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى
العقل والشرع وقد غلب اصطلاحه على تبذير
المال واقتلافه ، وأما فكرة السفه فهي ليست
من قبيل الفكر المقيدة المنضبطة المضمونة وإنما
هي فكرة معيارية يرجع فيها التجارب
الاجتماعية وما يتعارف عليه الناس في حياتهم
وهي تنبئ بوجه عام على اساءة استعمال
الحقوق ولو كان التصرف في أصله مشروعاً .

٣ - الغفلة وإن لم يجمع فقهاء الشريعة
الاسلامية على تعريف لها إلا أنها على أي
حال تعتبر صورة من صور ضعف بعض
الملكات النفسية على وجه يهدد المال بمخطر
الضياع .

٤ - الراجع أن السفه والغفلة وإن اشتركا

يستدين مبالغ لا تتناسب مع إرادته يعد سفيها وأضاف الطالب إلى ذلك قوله إن الفقه والقضاء قد أجمعا على أنه لا يشترط الحجر على السفيه أن يكون له مال حاضر اذ يكفي أن يكون الحجر لازما للحفاظ على أمواله المستقبلية حتى لو ثبت أنه قد بدد أمواله التي كانت لديه وانتهى الطالب من ذلك إلى طلب تسجيل طلبه في السجل المعد لذلك بالمحكمة وبأحالة بعد أن تبدى النيابة العامة ملاحظاتها إلى أقرب جلسة للتقرير بالحجر على ولده المذكور للغفلة والسفه وتعيين الطالب قيا عليه وقد أجاب رئيس المحكمة طلب التسجيل في ذات يوم تقديمه وبأحالة لجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ على المحكمة التي قررت نذب النيابة العامة لتحقيق طلب الحجر وسؤال الطالب والمطلوم الحجر عليه ومن ترى لزوم سؤاله من ذوى الشأن ولخص المستندات المقدمة من الطالب بالجلسة والمودعة بحوافظ أربع والتي يؤيدها وجهة نظره التي تضمنها طلبه وقد كلفت المحكمة النيابة العامة بتقديم مذكرة بنتيجة التحقيق .

د وحيث إن النيابة العامة أخذت في التحقيق الموكول اليها وتبين من أقوال الطالب أن ولده المطلوب الحجر عليه يقيم بفرنسا بشارع 3 Avenue Elisée Reclus وقد ردد في التحقيق ما احتواه طلب الحجر كما تبين من أقوال السيد ومن إخطار بنك الكنتوار ناسيونال وايسكونت دى بارى فرع القاهرة أن المطلوب الحجر عليه مبلغ ٥٠٠٠ ج مودع بذلك البنك بفائدة قدرها ٢ ٪. مستحقة في ٥ مارس سنة ١٩٥٣ وقد سألت النيابة عم المطلوب الحجر عليه وهو الاستاذ وكذلك ابن ابن عمه السيد فأيدا

أدى سلوكه الشائن إلى أنه بدد في السنوات العشر الأخيرة في ذلك السبيل من اللهو والعبث مبالغ يزيد مجموعها على ٤٢٠٠٠ ج وبعض هذه المبالغ مصدرها المنح المالية التي كان يتلقاها من والده وقد بلغت هذه المنح في المدة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥٠ مبلغ ١٤١٣٧٠٦٧٣ ج وجزء منها مصدره قيمة خمسين سنداً من سندات البنك الأهلي ابتاعها له والده في ١/٢٤/١٩٤٨ لقاء ٢٠١٠٠٢١٧ ج وأودعها له بنك الكنتوار فباعها هذا الولد قبل مضي عشرين يوماً على ذلك الإيداع وكان هذا هو الحال بالنسبة لخمس وسبعين سنداً أخرى قيمتها ٣٧٥٦٠٢٥٠ ج أودعت في ٢٢/٦/١٩٤٨ تصرف فيها قبل مضي ثلاثة أيام على إيداعها ثم لجأ إلى الاستدانة من المرابين الذين كانوا يستكتبونه سندات بأضعاف القرض ثم يرفعون عليه دعاوى بطلب قيمة تلك السندات فيضطر الوالد إلى أداء قيمتها محافظة على كرامة الأسرة وقد بلغت جملة ما سدده عنه مبلغ ١٤١٦٥٠٦١٠ ج إلى أن دفعه حب الميسر إلى إعطاء ست شيكات خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ عند ما كان بمدينة كان بفرنسا على بنك الخصم الباريسي قيمتها ٧٠٠٠٠٠ فرنك خسرهما في الميسر ولم يكن رصيده يزيد على ٥٠٠٠٠ فرنك فاضطر والده دفعاً للمسئولية الجنائية وضوونا لمستقبله أن يدبر باقى الرصيد وفضلاً عن ذلك فقد انتهز الولد فرصة إقامته بمصر واقترض مبالغ وأعطى شيكات دون أن يكون له رصيد بلغت قيمتها ٨٥٠٠ ج ثم غادر مصر إلى جهة غير معلومة فأخذ والده في مواجهة الدائنين واضطر إلى العمل على سدادها واستدل الطالب من تلك التصرفات على أن صاحبها يبذر ماله على خلاف مقتضى العقل والشرع قائلاً إن القضاء قد استقر على أن من ينفق ماله في الميسر ومن

بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢ للحضور
بجلسة التحقيق التي تحدد لها ١ / ٧ / ١٩٥٢
فتأجل التحقيق حتى يوم ٢٢ / ٧ / ١٩٥٢ دون أن
يحضر بما اضطر النيابة إلى عرض الأمر على
المحكمة للسير في إجراءات التحقيق وفق الطريقة
التي تراها .

« وحيث إنه بجلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٢ قررت
المحكمة اناة قنصل مصر في باريس وعند الاقتضاء
جناب قاضي محكمة الأحوال الشخصية بباريس
إنابة قضائية Commission Rogatoire
بسؤال المطلوب الحجز عليه عن الوقائع المبينة
بالتقرير المرفق الذي ترسله النيابة محتويا على تلك
الوقائع بالتفصيل .

« وحيث إن النيابة العامة أرسلت إلى قنصل
مصر في باريس بيانا بالوقائع التي يسأل المطلوب
الحجز عليه عنها وقد تبين من محضر التحقيق
المحرر بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٥٣ بمعرفة ذلك القنصل
أن المطلوب الحجز عليه قرر أنه يرغب عن العلم
وأنه رفض أن يتعلم صناعة الصوف التي أرادها
والده لأنه لا يميل إليها وأقر باعطاء شيكات دون
أن يكون له رصيد وبالاقتراض بفوائد ربوية
فاحشة وبأنه اتفق في المدة من سنة ١٩٣٩ إلى
سنة ١٩٥١ مبلغ ١٨١٦٨ ج من ذلك ٨٥٨ ج
في السنة الأخيرة وأنه استدان عند ما كان بمصر
مبلغ ٣٠٠٠٠ ج قام والده بوفاته وإن من بين
هذا المبلغ ١١٠٠٠ وحقيقته ٣٠٠٠ ج ولكنه
اتفق مع الدائن على أن يكتب في
سند الدين ذلك المبلغ الصوري على أن يتقاسما
الفرق وضمانا للوفاء أمن على حياته بقيمة السند
لصالح الدائن ولما سئل عن العلة في هذا الاسراف
والمبالغ الكبيرة التي أنفقها في اللهو أجاب أنه

طالب الحجز ثم قدمت النيابة العامة مذكرة
مؤرخة في ٦ مارس سنة ١٩٥٢ نتيجة التحقيق
الذي قامت بإجرائه انتهت فيها إلى أن إجراءات
التحقيق تستلزم فترة من الزمن نظراً لإقامة المطلوب
الحجز عليه بالخارج مما يخشى معه أن يتصرف في
ماله وإلى أن يتم التحقيق ولأن أفراد أسرة المطلوب
الحجز عليه قد اتفقت كلتهم على ترشيح الطالب
للقوامه فان النيابة العامة تطلب منع المطلوب الحجز
عليه من التصرف في أمواله وتعيين الطالب
مديراً لها .

« وحيث إنه بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٢
أصدرت المحكمة قراراً غيايباً بالنسبة للمطلوب
الحجز عليه قضى « أولاً » بمنعه من التصرف
في أمواله « ثانياً » بتعيين والده مديراً مؤقتاً لهامع
التأجيل لاستيفاء التحقيق وقد قالت المحكمة في
تبرير هذا القرار إنه على ضوء المستندات المقدمة
من طالب الحجز وما تبين من أقواله وأقوال
بعض أفراد أسرته في تحقيق النيابة وما ثبت من
وجود مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مودع باسم المطلوب
الحجز عليه بأحد المصارف ونظراً لأن هذا الأخير
يقيم بفرنسا الأمر الذي ترتب عليه عدم إنجاز
التحقيق الموكل للنيابة فانه يخشى من الفترة
التي يتم فيها التحقيق ان يتصرف المطلوب الحجز
عليه في تلك الوديعة بأي وضع من الأوضاع
ولو انها لا تستحق سوى ٥ / ٣ / ١٩٥٣ .

« وحيث إن النيابة العامة عادت وقدمت
مذكره مؤرخة في ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٢ ضمنيتها أنها
بسبيل إتمام التحقيق قامت باعلان المطلوب الحجز
عليه في محل إقامته بالقاهرة فلما لم تجده أعادت
إعلانه حيث يقيم بالخارج وقد تم إعلانه شخصياً

إلى وآخر في ٥ / ١ / ١٩٥٢ لحامله الذي حوله إلى المرحوم بمبلغ ٣٠٠٠ ج والثالث والرابع في ٢، ٣ يناير سنة ١٩٥٢ على بنك باركلز بمبلغين قيمتهما ٢٥٠٠ ج وينهى طالب الحجر أقواله بأنه لما كانت هذه التصرفات سابقة على تاريخ تسجيل طلب الحجر وكان القانون يحيز إبطالها رغم أسبقيتها على تسجيل الطلب إذا ثبت أنها وقعت نتيجة استغلال أو تواطؤ وفقا للمادة ١١٥ مدني جديد وكان اثبات ذلك الاستغلال والتواطؤ مما يرجع فيه إلى ما تستظهره المحكمة التي أوقعت الحجر من ظروف وأحوال المطلوب الحجر عليه وكيف بانت غفلته ومتى عرف عنه السفه لما كان ذلك فان طالب الحجر يلتمس من المحكمة استيفاء أسباب حكمها وانصافا للحق وتسجيلا للواقع وضربا على أيدي العابثين الذين لا هم لهم سوى السطو على من بعقله ضعف من الأثرياء أن تعني في أسباب حكمها بصفة خاصة ببيان الوقائع والأدلة التي تثبت لها من أوراق الدعوى والتي تشهد بتاريخ قيام موجبات الحجر للسفه والغفلة .

د وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٥٤ ضممتها مراحل طلب توقيع الحجر وأنه يستند إلى الغفلة والسفه وأنه بالنسبة للغفلة فان تصرفات المطلوب الحجر عليه تدل على أنه إنسان يسهل انقياده للغير فاستغل من تعامل معه فيه طيشا بينا وهوى جاحجا نخضع لرغباتهم وأسرف في تبذير ماله إسرافا ماجنا تحقيقا لرغباته النافهة فأقبل على التصرف دون أن يهتدى إلى الرابع في تصرفاته وقبل الغبن الفاحش فيها جميعا على وجه يهدد ماله بخاطر الضياع سواء منها ما هو في متناول يده الآن

كان شابا صغير السن وطائشا وقد استغل البعض ذلك للحصول على منافع مادية فضلا عن أن والده كان يقتر عليه وفي نهاية التحقيق أعلن المطلوب الحجر عليه أسفه على ما ارتكبه من أخطاء وأنه سوف يعود إلى مصر ليدافع عن نفسه وأنه يستعطف المحكمة ويأخذ على نفسه عهدا أن يكون سلوكه مرده الاستقامة والاتزان .

د وحيث إنه على ضوء ما تقدم صمم طالب الحجر بمذكرته الختامية على طلب توقيع الحجر للغفلة والسفه وأضاف إلى ذلك قوله إن الثابت من أقوال أفراد العائلة في محضر تحقيق النيابة ومن المستندات المقدمة في الحواظ الرابع أن مبدأ حالة السفه والغفلة يرجع إلى خمس سنوات على الأقل سابقة على تقديم الطلب فقد قرر طالب الحجر أنه بدأ يلاحظ الشذوذ في تصرفات ابنه من نحو سبع سنوات وذكر السيد أن العائلة عرضت على والد المطلوب الحجر عليه أن يتقدم بهذا الطلب منذ خمس سنوات وأضاف الأستاذ أنه كان ينصح أخاه من نحو ثلاث أو أربع سنوات بطلب الحجر واستطرد طالب الحجر قائلا إن تواريخ سندات الديون التي اضطر إلى سدادها يرجع إلى سنة ١٩٤٤ كما أن تبديد أسهم البنك الأهلي يرجع إلى يناير سنة ١٩٤٨ وقد أخذت الحالة تستفحل في يناير سنة ١٩٤٩ حينما اقترض بمبلغ ٣٠٠٠ ج وتحرر به سند قيمته ١١٠٠٠ ج ثم بلغ السيل الزبي عندما أعطى المطلوب الحجر عليه شيكات دون أن يكون له رصيد في سبتمبر سنة ١٩٥٠ لأمر كازينو مونت كارلو وقد أسرف في ذلك الفعل الذي يوقعه في مسئولية جنائية في أوائل سنة ١٩٥٢ إذ حرر شيكا في ٣ / ١ / ١٩٥٢ بمبلغ ٢٠٨٠ ج

وما سيثول إليه من ميراث وأما بالنسبة للسفه فإن تصرفات المطلوب الحجر عليه كأصدار شيكات بدون رصيد بمبالغ باهظة دون ما سبب وانفاق أموال طائلة في الميسر يدل على تحقق حالة السفه وانتهت النيابة من ذلك إلى القول بأنها توافق على توقيع الحجر للفسلة والسفه وتعيين طالب الحجر قima .

د وحيث إن مبنى طلب الحجر الغفلة والسفه .

د وحيث إن الغفلة والسفه من العوارض التي تعترى الانسان فلا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقتضى من قوة ملكات نفسية أخرى أخصها الإرادة وحسن التقدير والسفه بوجه عام خفة تعترى الانسان فتحملة على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع وقد غلب اصطلاح السفه على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع وفكرة السفه ليست من قبيل الفكر المقيدة المنضبطة المضمونة وإنما هي فكرة معيارية يرجع فيها إلى التجارب الاجتماعية وما يتعارف عليه الناس في حياتهم وهي تبني بوجه عام على إساءة استعمال الحقوق وقد يستخلص قيام السفه من تصرف الإنسان على خلاف ما يقتضيه الشرع كالادمان على المقامرة وقد يستخلص من اتباع الهوى ومكابرة العقل ولو كان التصرف مشروعاً كالاسراف في التبرعات أما الغفلة فلم يجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على تعريف لها وبعضهم يرى فيها امتداداً لفكرة السفه ولكنها على أى حال تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية وقد يستدل على الغفلة بأقبال الانسان على التصرفات دون أن يهتدى إلى الرابع فيها أو بقبوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة أو بأيسر الانخداع على وجه يهدد المال بخطر الضياع والراجع

أن السفه والغفلة وإن اشتركا في معنى عام واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن السفه يكون عادة مبصراً بعواقب الفساد ولكنه يعتمد على ذوى الغفلة فهو يصدر في فساده عن سلامة طوية وحسن نية - وهذه هي المبادئ التي تضمنتها المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال .

د وحيث إن الثابت من أقوال طالب الحجر وأفراد العائلة في محضر تحقيق النيابة ومن المستندات المقدمة بالحوافظ الأربع (رقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ دوسيه) أنه في الوقت الذي كان يعيش فيه المطلوب الحجر عليه مع والده الذي كان يقوم بجميع نفقاته بما كان يقتضى مبالغ تراوح بين ١٠٠ ج و ٢٠٠ ج شهرياً - في الوقت المذكور بدأ يستدين منذ سنة ١٩٣٩ دون ما مبرر أو مقتض وقد بلغت ديونه في الفترة ما بين تلك السنة حتى سنة ١٩٥٠ مبلغ ٢٣٥٢٥,٧٩٠ ج واضطر والده إلى سداد ديونه ابتداء من سنة ١٩٤٤ ولقد أدى به الحال إلى الاقتراض بفوائد ربوية فاحشة وإلى إعطاء شيكات دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب وإلى تبديد ١٢٥ سهماً من أسهم البنك الأهلي قيمتها ٤٨٧٠ ج كان قد أودعها والده له بنك السكتوار سنة ١٩٤٨ فقد باع بعضها قبل مضي عشرين يوماً على ايداعها وتصرف في الباقي قبل مضي ثلاثة أيام من ايداعه وفي سنة ١٩٤٩ اقترض مبلغ ٣٠٠٠ ج ووقع على عقدي قرض بمبلغ ١١٠٠٠ ج والتأمين على حياته لمصلحة الدائن . وقد بلغ مجموع الشيكات المسحوبة في فرنسا في سبتمبر سنة ١٩٥٠ مبلغ ٧٠٠ ج وفي مصر خلال يناير سنة ١٩٥٢ مبلغ

٧٥٨٠ جنيتها فاضطر والده إلى دفع قيمتها رفعا
للبسولية الجنائية التي كانت بلا شك واقعة . وقد
ثبت أن الباعث على تبديد هذه المبالغ الجسيمة
إنما هو لعب الميسر ولما سئل المطلوب الحجر عليه
بمعرفة قنصل مصر في باريس أقر بتلك الوقائع
جميعا قائلا إنه يعترف بجميع هذه التصرفات وقد
صدرت منه من قبيل الطيش وأنه لا يستطيع أن
يررها لنفسه عند ما يفكر فيها الآن كما أقر بأن
الباعث على تصرفاته إنما كان لعب القمار بالكازينو
وأن البعض قد استغل صغر سنه للحصول على
منافع مادية .

« وحيث إنه يبين بجلاء مما تقدم أن التصرفات
التي صدرت من المطلوب الحجر عليه لم يهتد إلى الرابع
فيها وقد قبل الغبن الفاحش وذلك عندما استدان
دون مقتض بالربا الفاحش وأعطى الشيكات
دون أن يكون له رصيد وأمن على حياته لمصلحة

الدائن . ومن ثم فإنه قد تحققت الغفلة هذا من
جهة ومن جهة أخرى فقد أقر المطلوب الحجر
عليه أنه إنما كان ينفق تلك الأموال في الميسر
واللهو وهو ما يخالف مقتضى العقل والشرع
ومن ثم فإنه قد تحققت أيضا حالة السفه .

« وحيث إنه لذلك يتعين توقيع الحجر على
... .. للغفلة والسفه وفقا للمادة ٦٥ من
المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ محافظة على
أمواله من الضياع وترى المحكمة أن والد المحجور
عليه هو الأجدر بالقوامة على أن يكون ذلك
بدون أجر .

« وحيث إن المصروفات ترى المحكمة الزام
القيم بها من مال المحجوز عليه وفقا للمادة ٨٨٣
مرافعات .

(القضية رقم ٨ سنة ١٩٥٢ سيدة أحوال شخصية .
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد خليل سليم وهام
محمد فهمي وحافظ الوكيل القضاة) .

قَضَاءُ الْحَاكِمِ الْكَلِيَّةِ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

٤٥٢

محكمة بنها الابتدائية

٢٧ يناير سنة ١٩٥٤

شفعة . احتساب مدة سقوط الحق فيها باعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة . م ٩٤٨ مدني . سكوته عن تحديد اجراء احتساب مدة السقوط . م ٩٤٠ الخاص بالانذار الرسمي . العبرة في احتساب مدة السقوط . من تاريخ الانذار لا من تاريخ رفع دعوى الشفعة .

المبدأ القانوني

إن العبرة في احتساب مدة سقوط حق الشفعة المنصوص عنه في الفقرة ب من المادة ٩٤٨ من القانون المدني هو باعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة لا باعلان صحيفة دعوى الشفعة . فاذا كان عقد بيع الأرض المطلوب أخذها بالشفعة قد سجل في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ وأعلنت المدعية رغبتها في الاخذ بالشفعة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أي قبل مضي الأربعة شهور المقررة لسقوط الحق في الشفعة من تاريخ التسجيل ، كان حقها لم يسقط رغم أنها لم ترفع الدعوى باعلان صحيفتها إلا بعد مضي هذه المدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ . ذلك أنه ازام سكوت النص في المادة ٩٤٨ عن تحديد الاجراء الذي يكون محل اعتبار عند احتساب مدة السقوط يتعين الاهتداء بنص المادة ٩٤٠

الخاصة بالانذار الرسمي لأن كلا منهما تختص بحالة من حالي سقوط الحق في الشفعة استنادا إلى تهاون صاحبه في استمهاله فترة معقولة بعد علمه بالبيع ولما كانت المادة ٩٤٠ تجعل العبرة في احتساب مدة السقوط التي تسري من تاريخ الانذار الرسمي باعلان من يريد الاخذ بالشفعة رغبة فيها دون اعتبار تاريخ رفع الدعوى بالشفعة . وجب أيضا اعتبار إعلان الرغبة هذا وحده عند احتساب مدة السقوط التي تسري من يوم التسجيل . هذا فضلا عما يلاحظ من استقرار النصوص القانونية في الشفعة بصفة عامة وخاصة نص المادتين ٩٤٦ و ٩٤٧ مدني من أن المشرع يجعل لإعلان الرغبة أو تسجيلها أهمية تتمثل في ترتيب حقوق جديدة أو إسقاط حقوق قائمة كنتيجة لقيام حق الشفعة بصورة تكاد تكون قاطعة ولم يشأ أن يرجىء خلق هذه الآثار القانونية الى وقت رفع الدعوى . بل ولم يعلق على رفعها بالفعل أثرا ذا بال حتى يصدر فيها الحكم .

المحكمة

وبما أن المدعى عليه الأول لم يحضر رغم اعلانه قانونا ويجوز الحكم في غيبته دون حاجة لاعذاره لعدم قابلية الحكم المعارضة طبقا للبادتين

٩٤٣ مدني و ٣٨٦ مرافعات .

د وبما أن المدعية فريسة مصطفى الرشيدى رفعت هذه الدعوى بصحيفة أعلنت إلى المدعى عليهم حسن فؤاد مصطفى أمين حسن وأبو زيد عبد الحميد أبو زيد ومحمد عبد الحميد أبو زيد ، بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ طلبت في ختامها الحكم بأحقيتها لأخذ العقار المدين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والبالغ مساحته فدانا وقيراطا وخمسة أسهم بالشفعة وهو العقار المبيع من المدعى عليه الاول إلى المدعى عليهما الثاني والثالث بمبلغ ٣٥٠ ج ومن باب الاحتياط بمبلغ ٧٥٠ ج الثابت في عقد البيع والمصاريف الرسمية مع الزام المدعى عليهم بمصروفات الدعوى والانتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقد أسست دعواها على البند ٢ من الفقرة من المادة ٩٣٦ من القانون المدني لأن قطعت الأرض المبيعة والمملوكة لكل منهما على الأخرى حق ارتفاق بالمروى والمرور فضلا عن الأرض المملوكة لها تجاور الأرض المبيعة من الجهة الشرقية . كما قالت ان عقد البيع المبرم بين المدعى عليه الاول والمدعى عليهما الثاني والثالث سجل برقم ٢٩٠٩ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ وثابت فيه أن الثمن هو ٧٥٠ ج في حين أنها تعلم أن الثمن الحقيقي هو مبلغ ٣٥٠ ج فقط وأنها - مع استعدادها على سبيل الاحتياط لأخذ العقار بالشفعة بالثمن الثابت في العقد - على استعداد لأن تثبت للمحكمة ان الثمن الحقيقي الذي حصل عليه التعاقد ودفع للبائع هو ٣٥٠ جنيها فقط

د وبما أنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى ان المدعى عليهم لم يوجه أى منهم إلى المدعية

الانذار الرسمي المشار إليه في المادتين ٩٤٠ و ٩٤١ ولكنهم سجلوا عقدهم بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ تحت رقم ٢٩٠٩ طبقا للصورة الرسمية المودعة في الأوراق ، كما ثبت من محضر الايداع الرسمي المرفق بملف الدعوى أن المدعية أودعت قلم الكتاب بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مقدار الثمن وهو ٧٥٠ ج حتى يفصل نهائيا في مقدار الثمن الحقيقي للشفعة ، بعد ان كانت قد أعلنت رغبتها رسميا للبدعى عليهم في أخذ العقار المبيع بالشفعة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

د وبما أن المدعى عليهما الثاني والثالث قد وجها إلى المدعية انذارا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعد استلامهما اعلان الرغبة سالف الذكر ، لم ينازعا فيه في أساس حقها في الشفعة أو في سلامة الاجراءات التي اتبعتها في استعمال هذا الحق ، وأبديا استعدادهما لتسليمها العقار المبيع اليهما إذا هي أدت اليهما الثمن الذي دفعاه وهو ٧٥٠ ج عدا المصروفات الرسمية للتسجيل وغيره البالغة ٧٥ ج ، ثم قدم الحاضر عنهما مذكرة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٤ دفع فيها بعدم قبول الدعوى استنادا إلى سقوط حق المدعية في الشفعة طبقا للفقرة ب من المادة ٩٤٨ مدني لمضى أكثر من أربعة شهور من يوم تسجيل عقد البيع ، وقال إن العبرة في احتساب نهاية هذه المدة إنما تكون بتاريخ اعلان صحيفة الدعوى لا بتاريخ اعلان الرغبة ، ولما كانت صحيفة الدعوى قد أعلنت في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكان تاريخ تسجيل العقد هو ١٠ أغسطس ١٩٥٣ فان مدة الأربعة شهور تكون قد انقضت من يوم التسجيل قبل أن ترفع الدعوى . وقد رد الحاضر عن المدعية على هذا الدفع طالبا

الفارق الواضح في مدى قوة كل من هاتين الوسيلتين في التدليل على علم صاحب حق الشفعة بحصول البيع لأن الوسيلة الأولى وهي الانذار الرسمي المباشر الموجه إلى صاحب الحق بالذات لا يكون معها سبيل للظن بعدم علمه بالبيع - أما الوسيلة الثانية فهي الوسيلة العامة المتبعة في شأن كل العقود لاعلانها للسكافة بصفة عامة ولا مكان افتراض - إذا ما اتبعت - أن أمر العقد الذي سجل قد وصل عليه للكافة ، فهي افتراضية بحتة . ولذلك قصر المشرع مدة السقوط إذا ما اتبعت الوسيلة الأولى إلى اقصى حد لجعلها خمسة عشر يوما فقط في حين جعل هذه المدة في حالة التسجيل أربعة شهور . ومن ذلك يبين بوضوح أنه لا بد من تفسير نص الفقرة ب من المادة ٩٤٨ التي نصت على حالة التسجيل ، على هدى ما نصت عليه المادة ٩٤٠ في شأن الانذار الرسمي لأن كلا منهما تختص بحالة من حالات سقوط الحق في الشفعة استنادا إلى تهاون صاحبه في استعماله فترة معقولة بعد علمه بالبيع - وهما الحالتان الوحيدتان من هذا النوع لأن حالات السقوط الأخرى تستند إلى أسس أخرى غير هذا الأساس كما هو ظاهر من مراجعة النصوص الخاصة بها . ولما كانت المادة ٩٤٠ تجعل العبرة في احتساب مدة السقوط التي تسرى من تاريخ الانذار الرسمي باعلان من يريد الأخذ بالشفعة رغبته فيها دون اعتبار لتاريخ رفع الدعوى بالشفعة ، وجب أيضا اعتبار اعلان الرغبة هذا وحده عند احتساب مدة السقوط التي تسرى من يوم التسجيل ، إذ لا فارق بين الحالتين سوى أنه في الحالة الثانية يكون البائع والمشتري قد تهاونا في حق نفسيهما بعدم انذار صاحب حق الشفعة رسميا بحصول البيع ، لحق عليهما - نظير هذا التهاون - أن

رفضه على أساس ان التفسير الصحيح للنصوص القانونية يتطلب احتساب نهاية مدة الاربعة شهور المقررة لسقوط الحق في الشفعة عند تاريخ اعلان الرغبة لا عند تاريخ رفع الدعوى .

د وبما أنه يبين من مراجعة نص الفقرة ب من المادة ٩٤٨ أنها لم تحدد صراحة ولا ضمنا ما يكون محل اعتبار عند احتساب مدة السقوط المنصوص عليها فيه وهل هذه المدة التي تبدأ بصريح النص من يوم تسجيل عقد البيع ، يراعى عند احتساب نهايتها تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة أم تاريخ اعلان صحيفة افتتاح الدعوى .

د وبما أنه اذا سكوت النص وعدم الاهتداء إلى تفسير له في المذكرة الايضاحية أو الاعمال التحضيرية الخاصة به يتعين الاهتداء بالاحكام العامة للشفعة الخاصة باجراءاتها الواردة في سائر النصوص لتفسير نية المشرع في هذا الصدد . وبالرجوع إليها يبين أن المشرع قد قصد تحديد الفترة التالية للبيع التي يبيع فيها المطالبة بالشفعة ، حتى تستقر المعاملات ويطمئن المشتري إلى استقرار حقه الجديد في أقرب وقت ممكن ، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف شرع سقوط هذا الحق إذا لم يستعمله صاحبه خلال فترة معينة ، ولكنه تمشيا مع العدالة جعل الفصيل في تحديد مدة هذه الفترة هو مدى التيقن من علم صاحب حق الشفعة بانعقاد البيع ، ورأى أن هناك وسيلتين لا ثالث لهما للوصول إلى هذا اليقين ، أولاهما أن يتولى البائع أو المشتري - وهما من شرع سقوط حق الشفعة لمصلحتهما أولا - انذار صاحب هذا الحق رسميا ليستعمل حقه إذا شاء . وثانيتهما تسجيل العقد ، وأدرك المشرع

المحكمة في خلال الميعاد القانوني على ما سبق بيانه .
 « وبما أنه لما تقدم لا تكون ثمة منازعة جدية
 في أساس حق المدعية في أخذ العين الموضحة
 بصحيفة دعواها وفي عقد البيع المسجل المرفقة
 صورته بالأوراق بالشفعة ، وفي سلامة الاجراءات
 التي اتخذتها للوصول إلى هذا الحق .

« وبما أنه لا يتبقى بعد ذلك سوى منازعة
 المدعية في صحة مقدار الثمن الثابت في العقد المسجل
 على أنه ٧٥٠ ج ، فهي تقرر أن حقيقته ٣٥٠ ج
 فقط وطلبت الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق
 لكي تثبت بالشهود والقرائن أن حقيقة الثمن كما
 تدعى . ولا شك أن مصلحتها في إثبات هذه
 الواقعة ظاهرة إذ يترتب على ثبوت صحتها أن يكون
 المبلغ الملزمة بدفعه نظير استيلائها على الأرض
 بالشفعة هو ٣٥٠ ج بدلا من ٧٥٠ ج عدا
 المصاريف الرسمية للتعاقد والتسجيل . ولذلك فإن
 المحكمة ترى إيجابتها إلى هذا الطلب تحقيقا للعدالة
 واستكمالاً لمناصير الحقيقة وإحالة الدعوى إلى
 التحقيق لكي تثبت المدعية حقيقة الثمن في عقد
 البيع المبرم بين المدعى اليه الأول والمدعى عليهما
 الثاني والثالث والمسجل في ١٠ أغسطس سنة
 ١٩٥٣ بكافة طرق الإثبات وليسفي المدعى عليهم
 ذلك وليثبتوا أنه دفعت في الصفقة مصاريف
 رسمية وغير رسمية مقدارها ٧٥ ج .

« وبما أنه عن المصارفات فيتعين ابقاء الفصل
 فيها الآن لحين الفصل في موضوع النزاع » .

(قضية فهيمة مصطفى الرشيدى ضد حسن فؤاد
 مصطفى وآخرين رقم ٤٣١ سنة ١٩٥٣ كلى بنها رئاسة
 وعضوية الأساتذة أحمد حسن هيكمل ومحمد زكى عصمت
 ومصطفى سليم القضاة) .

تطول مدة سقوط حق الشفعة من خمسة عشر يوما
 إلى أربعة شهور وأن تبدأ هذه المدة من تاريخ
 تسجيل العقد مادام من المتعذر افتراض علم
 صاحب الحق بحصول البيع من طريق آخر غير
 التسجيل . وما يؤيد هذا النظر أيضا أنه مادامت
 الفقرة ب من المادة ٩٤٨ قد قصدت إلى الافساح
 في الوقت أمام صاحب حق الشفعة أكثر مما
 أفسحت له المادة ٩٤٠ فلا يكون مستساغا تفسير
 الاولى بأشد من الثانية في صدد كيفية احتساب
 مدة السقوط ، إذ لا شك أن في اعطاء الاعتبار
 لتاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة تيسيرا
 على صاحب حق الشفعة أكثر من اعطائه لتاريخ
 رفع الدعوى . هذا فضلا عما يلاحظ من استقرار
 النصوص القانونية في الشفعة بصفة عامة وخاصة
 نص المادتين ٩٤٦ و ٩٤٧ مدنى من أن المشرع
 يجعل لاعلان الرغبة أو تسجيلها أهمية تتمثل
 في ترتيب حقوق جديدة أو إسقاط حقوق قائمة
 كنتيجة لقيام حق الشفعة بصورة تكاد تكون
 قاطعة ولم يشأ يرجىء خلق هذه الآثار القانونية
 إلى وقت رفع الدعوى ؛ بل ولم يعلق على رفعها
 بالفعل أثراً ذا بال حتى يصدر فيها الحكم .

« وبما أنه يترتب على الأخذ بهذا النظر
 رفض الدفع المقدم من المدعى عليهما الثاني
 والثالث .

« وبما أن الثابت من الأوراق أن عقد البيع
 سجل في ١٠ / ٨ / ١٩٥٣ وأعلنت المدعية رغبتها
 في الأخذ بالشفعة إلى المدعى عليهم باقرارهم
 بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٥٣ ، ولما كانت التواريخ
 تحتسب بالتقويم الميلادى كان حق المدعية في الأخذ
 بالشفعة لم يسقط كما أنها قد أودعت الثمن خزينة

قَضَاءُ الْمَحَاكِمِ الْكَلِيَّةِ

قَضَاءُ الْجَنَحِ

٤٥٣

محكمة ينها الابتدائية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ - قوة الشيء المنقضى - شرط اتحاد السبب -
العبارة في بحثه بما تستظهره المحكمة من حقيقة الأسانيد
التي تقوم عليها كل من الدعويين - المادة ٤٠٥ -
مرافعات -

ب - الدفع ببطالان الحكم الذي أصدره القاضي
الابتدائي في الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى
الجنائية - برفضها استنادا إلى أنه سبق أن نظر
هذه الدعوى قاضيا في دعوى مدنية مستقلة كقاض
مدني - لا يجوز لأنه كان واجبا عليه الحكم بعدم
جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها -
المقصود بالفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ مرافعات -

المبادئ القانونية -

١ - إذا كان الثابت أن المجنى عليه وهو
المدعى المدني في القضية القائمة قد سبق له
أن أقام الدعوى المدنية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١
الخائكة ضد المتهم يطالبه فيها برد مبلغ خمسين
جنيها كان قد سلبه إليه على وجه الوديعة فنقض
نهائيا برفضها أخذاً بدفاع المدعى عليه من أنه
استلم هذا المبلغ كنعويض عما ألحقه به المدعى
من أضرار معينة ، لا يجوز له أن يدعى مدنيا
بعد ذلك أمام محكمة الجنح بعد أن رفعت
النيابة العامة الدعوى العمومية على ذات
المدعى عليه بتهمة تبديد المبلغ سالف الذكر ،
فإذا ما فعل ، وجب على المحكمة الجنائية أن

تقضى بعدم جواز نظر دعواه المدنية لسبق
الفصل فيها وذلك لتحقيق شروط المادة ٤٠٥
مرافعات التي تنص على مبدأ قوة الشيء المنقضى
وحجية الأحكام بما فيها شرط اتحاد السبب
موضوع الحق في كل من الدعويين ولا عبارة
في ذلك بما يزعمه المدعى المدني من أن سبب
الدعوى الثانية هو الضرر الناشئ عن جريمة
التبديد في حين كان سبب الدعوى الأولى
الانزاع بلا سبب ورد ما دفع بدون وجه حق
لأن العبارة في بحث توافر هذا الشرط هو
بما تستظهره المحكمة من حقيقة الأسانيد التي
تقوم عليها كل من الدعويين - فإذا ما تبين لها
أن هذه الأسانيد وبالنسبة إلى سبب الحق الذي
تقوم عليه الدعوى واحد في الدعويين قضت
بما يترتب على ذلك من تطبيق مبدأ قوة الشيء
المحكوم فيه ضاربة صفحا عما يحاول أن يضيفه
الخصم من مظهر كاذب على سبب الحق في
الدعوى الثانية ليصوره بصورة أخرى
تختلف عن صورته في الدعوى السابقة -

٢ - إذا كان واجبا على القاضي
الابتدائي أن يقضى في الدعوى المدنية
المرفوعة أمامه إلى جانب الدعوى الجنائية
بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وكان
هو بنفسه الذي سبق أن فصل في الدعوى

المدنية السابقة ، فان الدفع أمام المحكمة الاستئنافية يبطلان حكمه الصادر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية استناداً إلى الفقرة الخامسة من المادة ٢١٣ مرافعات ، يكون غير مقبول لأن هذا النص الذي يحرم على القاضى الفصل فى دعوى سبق له نظرها قاضياً لا يطبق رغم اطلاق نصه ، إلا فى حالة الاستئناف فقط حرصاً على الحكمة من تشريع نظام التقاضى على درجتين ، ولم يقل أحد بتطبيقه فى حالة المماضة أو التماس إعادة النظر . وكذلك فى حالة وجوب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها إذا كان هو الذى سبق أن فصل فيها .

المحكم

د بما أن وقائع الحادث تجعل فى أن الجنى عليه المستأنف زكى سباعى الجمل كان قد رفع الدعوى المدنية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ الخانكة ضد المتهم أمين عبد الرازق هيكى بصحيفة أعلنت إلى المدعى عليه فى ٢٦ / ٧ / ١٩٥١ يطالبه فيها برد مبلغ خمسين جنيهاً كان المدعى قد سلمه إليه على سبيل الأمانة لضمان تنازل المدعى عن حقه فى قضية الجنحة رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٥٠ الخانكة وذلك بناء على قرار من مجلس عرقى كان قد انعقد للتحكيم فيما كان ناشياً بين أسرتهما من منازعات . ولما كان المدعى قد قدم عقد الصلح الذى وعد بتقديمه فى قضية الجنحة المذكورة إلى المحكمة التى كانت تتولى نظرها فان المبلغ المذكور يكون بذلك واجب الرد إلى المدعى . وقد دفع المتهم (المدعى عليه) هذه الدعوى بأن المدعى

دفع له المبلغ المذكور بناء على قرار مجلس التحكيم كتعويض عما ناله وأسرته من أضرار نتيجة اعتداءات المدعى وأسرته عليهم — وبعد أن أحالت محكمة الخانكة الدعوى إلى التحقيق قضت بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٥٢ حضورياً برفض الدعوى وإلزام المدعى بمصروفاتها ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى هذا الحكم بعريضة أعلنت إلى المدعى عليه فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢ فدفع هذا الأخير أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف لفلة النصاب فقضت بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٥٢ بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف لفلة النصاب مع إلزام المستأنف بالمصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وفى أثناء نظر الدعوى المدنية سألته الذكر استئنافاً . وبتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٥٢ أى قبل الفصل فيها من محكمة ثانى درجة على النحو المتقدم انعقدت لجنة المصالحات بمركز الخانكة وحررت محضراً بنتيجة اجتماعها ثابت فيه أنها رأت إلزام المدعى عليه أمين عبد الرازق هيكى برد مبلغ الخمسين جنيهاً إلى المدعى بناء على تظلم هذا الأخير إذ أنه كان طرف الأول كأمانة وأنه رفض رده وأصر على ذلك وكان هذا الاجتماع بحضور مساعد الحكمدار ومأمور المركز فخرر الأخير مذكرة نوه فيها بما تقدم وأحالها إلى معاون البوليس لعمل محضر ضد أمين عبد الرازق هيكى لتبديده المبلغ سالف الذكر . وفعلاً تم تحرير هذا المحضر وتحقيقه وقيد جنحة برقم ٨٩٥ سنة ١٩٥٢ الخانكة وأرسل إلى النيابة مع المتهم مقبوضاً عليه فأخلت النيابة سبيله ثم قيدت الواقعة ضده جنحة بالمادة ٣٤١ عقوبات على أساس أنه بدد مبلغ الخمسين جنيهاً الذى كان قد سلم إليه على سبيل الوديعة ورفعت الدعوى العمومية عليه فى ١٨ / ٩ / ١٩٥٢

في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر واستند في ذلك إلى الحكم الصادر في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ المؤيد استئنافيا وإلى أسبابه التي ايدت دفاعه تأييداً تاماً .

د وبما أن المجنى عليه دفع أمام هذه المحكمة بطلان الحكم المستأنف استناداً إلى ما هو ثابت في الأوراق من أن القاضي الذي فصل في جنحة التبديد وفي دعواه المدنية المستندة إليها هو نفسه الذي سبق أن فصل ابتدئياً بالرفض في الدعوى المدنية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ وبذلك كان واجبا عليه ، ولو لم يرد أحد الخصوم أن يمتنع عن نظر الجنحة والدعوى المدنية المرتبطة بها إذ سبق له نظر ذات الدعوى قاضياً وذلك تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ مرافعات ، وفي الوقت نفسه يرد المجنى عليه على الدفع الذي أبداه المتهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها بأن الدعويين المدنيتين مختلفتان سبباً إذ أن الدعوى المدنية في القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ كان أساس المطالبة بمبلغ الخمسين جنيتها فيها ، الاثراء بلا سبب ورد مادفع بدون وجه حق ، بينما الدعوى الحالية أساسها تعويض الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وكذلك الضرر الناشئ للدعي عن الحكم الصادر ضده في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ فضلاً عن ظهور أدلة جديدة بعد الحكم في الدعوى السابقة مستمدة من شهادة الشهود في محضر لجنة المصالحات ومحضر البوليس بتاريخ ١٩٥٢/٨/٩ استندت إليها النيابة في تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم واستندت الدعوى المدنية الجديدة إلى هذه الدعوى الجنائية .

د وبما أنه فيما يتعلق بالدفع الذي أبداه المتهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها

وفي أثناء نظر هذه الدعوى ادعى زكي سباعي الجمل مدنياً بمبلغ سبعين جنيتها على سبيل التعويض . فقضت محكمة جناح الخانكة بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٥ براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع الزام المدعي بالمصروفات ، ووافقت النيابة على هذا الحكم ولكن المدعي المدني استأنفه بالنسبة لقضائه في دعواه المدنية وهو الاستئناف المعروض امره على هذه المحكمة الآن .

د وبما أن المتهم قد دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ ولم تناقش المحكمة هذا الدفع ولم تأخذ به ولم ترد عليه فأعاد إبداءه أمام هذه المحكمة وأضاف إليه عدم جواز رفعها مستنداً إلى الدعوى الجنائية بعد أن سبق رفعها مستقلة وقضى فيها نهائياً بالرفض استناداً إلى مفهوم المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية وقال شرحاً للدفع الأول ما خلاصته أن الدعوى المدنية للمجنى عليه المرتبطة بالدعوى الجنائية متحدة مع دعواه في القضية المدنية ٢٣٩ سنة ١٩٥١ في الخصوم والموضوع والمحل والسبب ، مما تتوافر معه الشروط اللازمة لقبول دفعه استناداً إلى قوة الشيء المحكوم فيه ، فالدعوى الثانية ما هي إلا ترديد وتكرار للدعوى الأولى مما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظرها احتراماً للحجية الأحكام وقدسيتهما ودفع المتهم التهمة في موضوعها بما سبق أن أبداه وتمسك به أمام محكمة أول درجة من أن المبلغ المنسوب إليه تبديده هو بذاته الذي قبضه بناء على قرار لجنة التحكيم كتعويض له عن الاضرار التي ألحقها به المجنى عليه . فهو بذلك غير مستحق الرد إذ لم يستلزمه بناء على عقد من العقود المدنية الواردة

استناداً إلى قوة الشيء المحكوم فيه فإنه من المتعين على هذه المحكمة قبل أن تفصل في هذا الدفع أن تقارن بين وقائع كل من الدعويين وسببهما بحثاً عن مدى توافر الشروط القانونية اللازمة لقبول هذا الدفع .

وبما أنه بالتأمل في وقائع الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ مدى الخانكة المرفوعة من المجنى عليه ضد المتهم يبين حسماً هو ثابت في الأوراق والقضايا المضمومة علاوة على ما سبق بيانه عنها أن المدعى أقامها على أنه قد سبقها نزاع بينه وبين زكي متولى هيكل - قريب المدعى عليه - ووالدته وشقيقته نشأت عنه قضية اللجنة رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٥٠ مركز الخانكة وقيدها النيابة بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى عقوبات ضد رشاد بيومي هيكل واحسان متولى هيكل وسكينة حسن مهدي لاعتدائهم عليه وعلى شقيقته زينب بالضرب ورفعت عليهم الدعوى العمومية وأعلنتهم بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتهم عن هذه التهمة وهو ١٧ يناير سنة ١٩٥١ وقبل تاريخ هذه الجلسة وبسبب تلك القضية انعقد مجلس عرقي للتوفيق بين الطرفين وانتهاء الخلاف صلحاً واتفق الحاضرون على تحرير محضر صلح يقدمه المدعى زكي سباعي الجبل للقاضي عند نظر اللجنة سالف الذكر توصلاً إلى تبرئة المتهمين فيها أو على الأقل تخفيف العقوبة عليهم . وهم من فريق المدعى عليه أمين عبدالرازق هيكل في حين يودع المدعى مبلغ خمسين جنيتها كإمانة لدى المستشارف عليه باعتباره كبير أسرته لضمان تقديمه محضر الصلح سالف الذكر إلى القاضي على أن يعاد اليه المبلغ بعد تقديم المحضر والفصل في الدعوى وقام المدعى فعلاً بما التزم به وقدم محضر الصلح وقضى في اللجنة على هداه ، ولما

أن طالب المدعى عليه بعد ذلك برد المبلغ اليه تنفيذاً لتعهد أبي وتكرر لالتزامه بالرد مما حدا بالمدعى إلى أن يشكوه للنيابة بشكوى قيدت برقم ٧٦٠ سنة ١٩٥١ إداري الخانكة وحفظت إدارياً ، وأضاف أن المجلس العرقي انعقد ثانية وقضى بالزام المدعى عليه برد المبلغ إلا أنه أصر على الرفض فأقام ضده تلك الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ التي قضى برفضها بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٢ وورد في أسباب هذا الحكم أن رفض الدعوى بني على أن أقوال ثلاثة من شهود المدعى الخمسة بمرحاة ولا تطمئن اليها المحكمة وأن الشاهدين الآخرين قرر أحدهما أن دفع المبلغ كان ترضية للمدعى عليه وقرر الآخر أن قرار المجلس العرقي الصادر بالدفع لم يعدل عنه وأن أقوال الشهود جميعاً خلت بما يشير إلى أن المدعى عليه تسلم ذلك المبلغ كإمانة أو وديعة لديه حتى يقدم محضر الصلح في قضية الضرب . واستندت المحكمة كذلك إلى خلو محضر الصلح سالف الذكر والذي اطلعت عليه من الإشارة إلى هذا المبلغ وإلى عدم أخذ إيصال على المدعى عليه به وإلى عدم معقولة ايداع مبلغ خمسين جنيتها وهو مبلغ كبير في نظير ضمان تقديم محضر صلح في جنحة ضرب لا يتجاوز الحكم فيها الغرامة البسيطة التي تقل عن هذا المبلغ بكثير وأخذت في النهاية بتصوير المدعى عليه وهو أن ذلك المبلغ دفع له كتعويض عن أعمال ضارة صدرت عن المدعى ثم ندم الأخير على دفع المبلغ فحاول بشتى الطرق استرداده ومنها السعي لعقد اجتماع آخر للمجلس العرقي بعد أن اطمأن إلى تأييد أعضائه له بدون وجه حق وبذلك يكون احتفاظ المدعى عليه بهذا المبلغ مشروعاً .

وبما أن مبدأ حجية الأحكام قد نص عليه القانون المدني الجديد في المادة ٥٥٠ ، إذ قالت

الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة . ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا . ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها ، ويستفاد من هذا النص انه يشترط لتطبيق مبدأ حجية الاحكام اتحاد الدعوى موضوع الحكم السابق مع الدعوى المطروحة في الخصوم بصفاتهم وفي الموضوع وفي السبب . ولقد كانت هذه الشروط منصوصا عليها في القانون المدني القديم أيضا في المادة ٢٣٢ أهلى و٢٩٧ مختلط . ويضيف اليها الفقهاء شروطا أخرى في الحكم السابق المراد التمسك بحجيته ، أولها : ان يصدر من المحكمة بموجب سلطاتها القضائية لا الولائية . وثانيها : ان تكون المحكمة مختصة اختصاصا لا تعد مخالفتها النظام العام . وثالثها : ان يكون قطعيا او باتا (راجع في شرح هذه الشروط كتاب الأستاذ احمد نشأت رسالة الاثبات طبعة سنة ١٩٤٠ نبذة رقم ٥٢٩ والدكتور عبد المنعم فرج الصدة ، الاثبات في المواد المدنية الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ نبذة رقم ١٧٥ وما بعدها والدكتور عبد المنعم الشرفاوى الموجز في قانون المرافعات نبذة ٣٧٦ وما بعدها) .

وبما أن توافر هذه الشروط جميعها في الحكم السابق صدوره في القضية ٢٣٩ سنة ١٩٥١ وفي الدعوى المدنية الحالية مقرونة بالدعوى موضوع هذا الحكم ليست محل منازعة من جانب المدعى المدنى فيما عدا شرط اتحاد الدعويين في السبب على ما سبق ايضاحه .

وبما أن هذه المحكمة لا تسلم بما زعمه المدعى المدنى في هذا الصدد ، وترى التسليم بما ابداه

المتهم من اتحاد الدعويين في السبب فضلا عن الخصوم والموضوع . وما رتبته على ذلك من الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وبالتالي ترى القضاء بقبول هذا الدفع استنادا الى توافر جميع شروطه بما فيها اتحاد الدعويين في السبب . ذلك ان العبرة في بحث توافر هذا الشرط بالذات هو بما تستظهره المحكمة من حقيقة الاسانيد التي تقوم عليها كل من الدعويين . فاذا ما تبين لها ان هذه الاسانيد وبالتالي سبب الحق الذي تقوم عليه الدعوى واحد في الدعويين قضت بما يترتب على ذلك من تطبيق مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ضاربة صفحا عما يحاول ان يضيفه الخصم من مظهر كاذب على سبب الحق في الدعوى الثانية لتصوره بصورة أخرى تختلف عن صورته في الدعوى السابقة - وهذا ما حاوله بالفعل المدعى المدنى في الدعوى التي نحن بصدددها إذ بالرغم مما هو واضح مما سبق بيانه من أن موضوع الدعوى المدنية الثانية هو بذاته موضوع الدعوى الأولى التي قضى فيها بالرفض ، وهو المطالبة باسترداد مبلغ الخمسين جنيها وبالرغم من أن سند المطالبة في كلتا الدعويين واحد وهو الادعاء بأن المبلغ دفع أمانة لانهوينا ولم يجد أى جديد على هذا السند ولا على سائر ظروف الدعوى ووقائعها وأسانيدها ، فقد زعم المدعى المدنى أن سبب الدعوى الثانية هو التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة والذي من عناصره صدور الحكم في الدعوى الأولى بالرفض ، في حين أن سبب الدعوى الأولى الاثراء بلا سبب والمطالبة برد ما دفع بدون وجه حق ، والرد على هذا التصوير أن التعويض الذي يطلبه المدعى في دعواه الثانية المستندة الى الدعوى الجنائية في جريمة التبيد هو عبارة عن المبلغ المبدد نفسه وهو يطالب بردها

المبلغ المبدد لأنه في زعمه دفع الى المتهم بدون وجه حق — وهذا المبلغ هو بذاته الذي سبق أن طالب به ذات المتهم في دعواه الأولى بزعم أنه بدده كذلك . ومن هذا يبين بجلاء اتحاد السبب الحقيقي في الدعويين . ولا عبرة بما هو ثابت من أن المبلغ المطالب به في الدعوى الثانية يزيد على المبلغ المطلوب في الدعوى الأولى إذ واضح من ظروف الحال أن المدعى ما رفع هذا المبلغ إلى سبعين جنيها في دعواه الثانية إلا لينتمكن من استئناف الحكم الذي يصدر فيها إذا ما صدر ضد مصلحته ويتلافى بذلك الوقوع فيما وقع فيه في الدعوى السابقة إذ قضى بعدم جواز نظر الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر برفضها لقلة النصاب . ويؤيد ذلك عدم ابداء المدعى ما يبرر طلبه العشرين جنيها الزائدة عن المبلغ المبدد إذ ليس لها مقابل . والمفهوم عقلا أن الضرر الذي يصيب المجنى عليه في جريمة التبديد محصور في قيمة المبلغ المبدد . أما ما يزعمه المدعى من أن الحكم برفض دعواه الأولى هو من عناصر الضرر في دعواه الثانية ، فإن هذا الزعم من نافلة القول الذي تأني قبوله أبسط المبادئ القانونية . وبما أنه فيما يتعلق بالدفع الذي أبداه المدعى المدني بسقوط الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى نص المادة ٣١٣ مرافعات فقرة خامسة ، فإنه بالرغم من صراحة النص ومدلوله في تحريم نظر الدعوى على كل من سبق له نظرها قاضيا وانطبائه في الظاهر على الحالة التي نحن بصددتها فإن هذه المحكمة ترى أنه لا يطبق إلا في حالة نظر الدعوى في الاستئناف إذ أن هذه هي الحالة الوحيدة التي تتجلى فيها حكمة هذا النص وهو تمكين الخصم من الاستفادة من نظام التقاضي على درجتين

وذلك بطرح دعواه مرة ثانية على قضاء لم يسبق لهم كلهم أو بعضهم نظرها في مرحلة التقاضي الأولى عسى أن ينصفوه من ظلم أو خطأ أو سوء تقدير اعتقدوه — بحق أو بغير حق — أنه حاق به من قضائه في الدرجة الأولى . فلو أجاز المشروع أن يشترك القاضي الذي فصل في الدعوى ابتدائيا في الهيئة التي تفصل فيها استئنافيا . لما كانت هناك فائدة من جعل التقاضي على درجتين ولفات على العدالة الغرض المقصود من هذا النظام — كذلك لو طبقنا هذا النص على اطلاقه لوجب حرمان القاضي من نظر المعارضة في الحكم الغيابي أو الفصل في التماس إعادة النظر وهذا ما لم يقل به أحد — كما أن المحكمة من تقرير المعارضة والالتماس كطريقتين للطعن في الأحكام تختلف كل الاختلاف عن المحكمة في تقرير الطعن بالاستئناف لأن المفروض عند جواز الطعن بالمعارضة أن القاضي عندما أصدر حكمه غيابيا برفض الدعوى لم يكن قد سمع دفاع الخصم المعارض وأن من الجائز إذا ما نظر الدعوى من جديد وسمع فيها هذا الدفاع أن يحكم فيها لصالحه . والطعن بالالتماس يكون مرجعه إلى خطأ من جانب المحكوم له أو على سهو من جانب المحكمة فتكون هي الأولى بتصحيحه وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ مرافعات صراحة على أنه لا مانع من أن ينظر التماس أمام نفس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

وبما أن الاستفادة مما تقدم أن استناد الدفع ببطالان الحكم المستأنف إلى نص الفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ سالفة الذكر لا يقوم على أساس من التفسير الصحيح لهذا النص .

وبما أنه فضلا عما تقدم فإن من المسلم به كذلك أن القاضي الذي يصدر حكما في دعوى ثم

تابعة للدعوى الجنائية بعد أن استنفدت طريقها العادي الأصلي أمام المحكمة المدنية تطبقا لنص المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذه المحكمة لا ترى داعيا للبحث في هذا الدفع والفصل فيه ، بعد أن قضت بقبول الدفع السابق المقدم من المتهم أيضا وذلك لانعدام مصلحته فيه .

د وبما أنه لما تقدم يتعين — بغير بحث في موضوع الدعوى — القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ مدني الخانكة ، ورفض الدفع المبدى من المدعى المدني ببطالان الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبصحته مع الزام المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية عملا بالمادة ٣٥٧ فقرة أولى مراعات .

(قضية زكي سباعي الجل ضد أمين عبد الرازق هيكل رقم ٣٨٨ سنة ١٩٥٣ س بنها رئاسة وعضوية الاساتذة علاء الدين صبيحي المطار وعبد زكي عصمت ومصطفى البنداري القضاة) .

تعرض عليه دعوى أخرى يدفع فيها أحد الخصوم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى السابقة فإن له أن يفصل في هذا الدفع ويبحث في توافر شروط قبوله حتى إذا ما تحقق من توافرها ، وهي اتحاد الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب فضلا عن الشروط الخاصة بالحكم السابق السالف الإشارة إليها جاز له بل وجب عليه وبغير شك أن يقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولم يقل أحد بأنه يجب عليه في هذه الحالة أن يمتنع عن نظر الدعوى الثانية لأنه سبق له أن نظرها قاضيا .

د وبما أن هذا هو الحال تماما في الدعوى التي نحن بصددتها بعد أن رأت هذه المحكمة أن تقضى بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها ، إذ يترتب على ذلك حتما القضاء برفض الدفع ببطالان الحكم المستأنف لما سبق بيانه تفصيلا من أسباب .

د وبما أن ما دفع به المتهم أيضا من عدم جواز نظر الدعوى المدنية أصلا لأنها رفعت

القضاء المستعجل

الحراسة واستغلالها والمحافظة عليها دون
التعرض لذوى اليد القانونية عليها .

المحكمة

« من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى
بصفته بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٦
ديسمبر سنة ١٩٥٣ قال فيها بأن المدعى عليه
الأول استأجر منه الأطنان المبنية بصحيفة الدعوى
والبالغ مساحتها ٦٢ فداناً عن سنة ١٩٥٢ الزراعية
وقد امتد هذا العقد لسنة ١٩٥٣ طبقاً لقانون
الإصلاح الزراعى ولما أن صدر القانون رقم ٤٠٦
سنة ١٩٥٣ فقد امتد هذا العقد أيضاً لسنة زراعية
أخرى بنسبة نصف المساحة المؤجرة ولما أن لجأ
المدعى إلى لجنة الإصلاح الزراعى طلباً بتجنيب نصف
المساحة المؤجرة للمدعى عليه الأول فأصدرت
هذه اللجنة قرارها بالتجنيب طبقاً لأحكام هذا
القانون فأصبح للمدعى عليه الأول الحق فى وضع
اليد على ٨١ ف فقط عن سنة ١٩٥٤ الزراعية
وكان المدعى عليه الأول مكن باقى المدعى عليهم
من وضع اليد على ال ٧ ط ، ٥٣ ف من الأطنان
المؤجرة بخلاف ال ٨١ ف التى جنبت له وادعى
هؤلاء أن وضع يدهم مستند إلى عقود بيع
صادرة لهم من أحد المستحقين فى وقف الأستاذ
مصطفى هاشم الشريف ولما أن كان وضع يد المدعى
عليهم المذكورين لا يستند إلى سند قانونى لأن
ناظر الوقف إذ أصبح حارساً قانونياً على أطنان
هذا الوقف عملاً بأحكام القانون رقم ٣٤٢ سنة
١٩٥٢ إلى أن ينتهى حل الوقف وتسليمه إلى
مستحقه فإن ذلك بما يترتب عليه غل يد المستحقين

٤٥٤

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - اختصاص القضاء المستعجل - حارس قضائى .
هل يملك طرد الشيوع . اختلاف الآراء فى ذلك .
ب - شريك على الشيوع . طرده . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ - اختلفت أحكام المحاكم حول
اختصاص القضاء المستعجل بطرد الشريك
على الشيوع فى الأعيان الموضوعة تحت
الحراسة القضائية بناء على طلب الحارس ،
فذهب رأى بأن طبيعة الحراسة تجعل الحياة
بأجمعها فى يد الحارس وترفع يد جميع الشركاء
عن العين وتجعلهم بمثابة الأجانب عنها ، وذهب
رأى آخر بأن الحراسة لا تؤثر إطلاقاً فى
حقوق الشركاء فى الانتفاع بحصصهم شائعة وكل
ما هنالك أن إدارتها وصيانتها تصبح من حقوق
الحارس .

٢ - إن هذه المحكمة ترى الأخذ بالنظر
الثانى لأنه أكثر ملاءمة لروح القانون إذ لم
يدر بخلد الشارع إطلاقاً بأنه يترتب على فرض
الحراسة على عين من الأعيان زوال سبب وضع
يد الشركاء على الشيوع على هذه العين حتى
يعاملهم الحارس معاملة الغاصبين . والحال أن
الحارس ليس إلامديراً مؤقتاً وأن مهمته
مقصورة فقط على إدارة العين موضوع

عن وضع اليد والانتفاع إذ ينتقل هذا الحق للحارس الذي يعهد إليه إدارة المال المشترك فإذا امتنع بعض الشركاء رغم قيام الحراسة ببعض أطيان الوقف فإن انتفاعهم يكون بلا سند قانوني وللحارس طلب اخراجهم منها وليس للبشرين من أحد المستحقين من الحقوق أكثر مما له ولهذا كان وضع يد المدعى عليهم من الثاني حتى الأخير على ٧ ط ، ٥٣ ف لا يقوم على سند قانوني ومن ثم فقد طلب في ختام الصحيفة الحكم بصفة مستعجلة بطرد المدعى عليهم من القدر المذكور وتسليمه إلى المدعى مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

وحيث إن المدعى عليهم من الثاني حتى الأخير قرروا بأن الأستاذ مصطفى هاشم الشريف باع لهم ٧ ط ، ٥٣ ف المذكورة شائعة في أطيان الوقف بمقتضى عقود عرفية غير مسجلة وأنه يحق لهم الانتفاع بها وضمنوا دفاعهم بأن طلبوا أصليا الحكم بعدم الاختصاص واحتياطيا برفض الدعوى .

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ قد نصت بأن يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في المال خالصا لجهة البر كما عرضت المادة الثالثة لمآل ملكية الوقف المنتهى لجعلتها للواقف إن كان حيا فإن لم يكن حيا آلت الملكية للمستحقين الحاليين فيه كل بقدر نصيبه ومن ثم فقد أصبح حقا لكل مستحق في الوقف أن يتصرف في الحصة التي آلت إليه بعد إلغاء نظام الوقف بكافة وجوه التصرف القابلة لها قانوناً .

وحيث إن الأستاذ مصطفى هاشم الشريف إذ باع للمدعى عليهم الأطيان المذكورة شائعة

في أطيان الوقف المشمولة بحراسة المدعى بمقتضى عقود عرفية غير مسجلة فإن رغم عدم تسجيل هذه العقود فهي تعتبر منتجة بكافة أثارها بين المتعاقدين إذ يلزم البائع بتسليم الشيء المبيع إلى المشتري وتمكينه من الانتفاع به وحيازته له حيازة هادئة وذلك فيما عدا نقل الملكية التي تظل متراخية إلى ما بعد التسجيل .

وحيث إن المدعى لم يحدد العقود الصادرة من الأستاذ مصطفى هاشم الشريف ولكنه أسس دعواه بأن موضعه حارسا قانونيا على جميع أعيان الوقف فهو يعتبر صاحب اليد القانونية عليها وليس للشركاء على الشيوع حق وضع اليد عليها وأن كل ما لهم قبله هو مطالبتهم نصيبهم في غلة الأطيان .

وحيث إن أحكام المحاكم قد اختلفت حول اختصاص القضاء المستعجل بطرد الشريك على الشيوع في الأطيان الموضوعة تحت الحراسة بناء على طلب الحارس فذهب رأى بأن طبيعة الحراسة تجعل الحيازة بأجمعها في يد الحارس وترفع يد جميع الشركاء عن العين وتجعلهم بمثابة الأجانب عنها وذهب رأى آخر بأن الحراسة لا تؤثر إطلاقا في حقوق الشركاء في الانتفاع بحصصهم شائعة وكل ما هنالك أن إدارتها وصيانتها تصبح من حقوق الحارس (يراجع قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب طبعة ثانية ص ٢٩١ نبذة ٢٣٥) .

وحيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ بالنظر الثاني لأنه أكثر ملائمة لروح القانون إذ لم يدر بخلد الشارع إطلاقا أن يترتب على فرض الحراسة على عين من الأعيان زوال سبب وضع يد الشركاء على الشيوع على هذه العين حتى يعاملهم الحارس

المبادئ القانونية

١ - إن المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ولها بهذه الصفة سلطة الإشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية وما إذا كانت هذه الأحكام قد صدرت في حدود ولايتها أم لا وتبعا لذلك فيختص القضاء المستعجل باعتباره فرع من المحكمة المدنية في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام في حدود اختصاصه المقرر في المادة ٤٩ مرافعات، وأما القول بأن المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ قد سلبت ولاية القضاء المستعجل في الفصل في الاشكالات في تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية عند حصول تعارض بينها هو قول مردود لأن للقضاء المستعجل كامل السلطة في نطاق اختصاصه المقرر في المادة ٤٩ مرافعات في أن يفاضل بين الأحكام التي تصدرها جهات الأحوال الشخصية كي يستعرف فقط أي هذه الأحكام أجدر بالتنفيذ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يمكن أن يستشف من صياغة المادة ١٩ من القانون المذكور أن الشارع قد منع القضاء المستعجل من الفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية إذا كان النزاع فيها ماليا بحتاً .

٢ - إنه وإن كان تغير أحد الزوجين مذهبه أو دينه بما يعد أمراً نفسياً بما لا يجوز للمحاكم البحث فيه من جهة توافر مظاهره

معاملة الغاصبين سواء بسواء والحال أن الحارس ليس إلا مديراً مؤقتاً وأن مهمته مقصورة فقط على إدارة العين موضوع الحراسة واستغلالها والحفاظ علىها دون التعرض لذوى اليد القانونية عليها .

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فقد أصبح من المستقر عليه فقهاً بأن وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع أيضاً على الحصة الشائعة وأن للشريك على الشيوع أن ينتفع بحصته الشائعة وأن يحصى يده بدعوى وضع اليد (راجع نقض مدني ١١ مارس سنة ١٩٣٧ بمجموعة القواعد القانونية جزء ٢ ص ١٠٦ رقم ٤١) .

وحيث إنه يبين من ظاهر ما تقدم انتفاء معنى الغصب قانوناً في حيازة المدعى عليهم ومن ثم فقد زال وجه الخطر في الدعوى ويتعين لذلك الحكم بعدم الاختصاص .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بصفته بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الأستاذ محمد عبد القادر الشريف بصفته ضد محمد حامد وآخرين رقم ٨١٩٤ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ محمد عبد الطيف القاضي) .

٤٥٥

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

١ - محاكم مدنية . سلطاتها في الإشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية . مدى اختصاص القضاء المستعجل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية إذا كان التنفيذ يثير نزاعاً مالياً .

ب - تغير الملة أو المذهب الديني . أثره في الحقوق المكتسبة التي ترتبت على عقد الزواج .

الزوجين دينه أو مذهبه بعد نشوء عقد الزواج ومن ثم فيعتبر الحكم المستشكل فيه صادر من جهة لا ولاية لها .

« وحيث إن المستشكل ضدها قد قررت بأنها كانت تدين وقت نشوء عقد الزواج بالمذهب الانجيلي وأن زوجها المستشكل هو الذي يدين بمذهب الأقباط الأرثوذكس وأنه بذلك تعتبر المحكمة الشرعية هي المختصة بنظر المسائل المتعلقة بأحوالها الشخصية لانهما ليسا متحدى الملة فضلا من ذلك فانه لا ولاية للقضاء المستعجل في الفصل في هذا الاشكال طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٣ التي تجعل الاختصاص لمحكمة النقض في الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين بين جهتين قضائيتين مختلفتين .

« وحيث إن المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ولها بهذه الصفة سلطة الاشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية وما إذا كانت هذه الأحكام قد صدرت في حدود ولايتها أم لا وتبعاً لذلك فيختص القضاء المستعجل باعتباره فرع من المحكمة المدنية في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام في حدود اختصاصه المقررة في المادة ٤٩ مرافعات وأما ما ذهب إليه المستشكل ضدها الأولى من أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٣ قد سلبت ولاية القضاء المستعجل في الفصل في الاشكالات في تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية عند حصول تعارض بينهما هو قبول مردود لأن للقضاء المستعجل كامل السلطة في نطاق اختصاصه المقرر في المادة ٤٩ مرافعات في أن يفاضل بين الأحكام

الشكلية حتى ولو كان مدفوعاً في تغيير دينه بقصد الخلاص من أحكام هذا الدين أو الإفادة بما في دينه أو مذهبه الجديد من رخص وحقوق ، إلا انه لا يترتب على ذلك إسقاط الحقوق المدنية المكتسبة للزوج الآخر إذ يتعين ان يطبق في شأنها أحكام الشريعة التي كان يعتنقها الطرفان وقت نشوء عقد الزواج والتي تم هذا العقد تحت سلطانها .

المحكمة

« حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن المستشكل كان متزوجاً من المستشكل ضدها الأولى فاستصدرت هذه الأخيرة حكماً في القضية رقم ٦٠٩ سنة ١٩٥٢ شرعى ديروط يقضى بالزامه بأن يؤدي لها نفقة شرعية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥١ قدرها ٣٠٠ قرش لطعامها وكسوتها وستين قرشاً لأجرة سكنها وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً في الدعوى رقم ١٧ سنة ١٩٥٣ شرعى كلى أميوط فاستشكل المستشكل في تنفيذ هذا الحكم بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدهم بتاريخ ١٦، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ طلب في ختامها الحكم بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ هذا الحكم المذكور مع إلزام المستشكل ضدها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مؤسسا اشكاله بأنه هو وزوجته المستشكل ضدها الأولى قبطين ارثوذكسين وقد تم زواجهما في ظل هذا المذهب وتبعاً لذلك يعتبر المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس هي الجهة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بأحوالهما الشخصية وذلك بصرف النظر عن تغيير أحد

ظاهر كل ماتقدم أن الطرفين كانا يدينان بمذهب الأقباط الأرثوذكس وقت انعقاد الزواج بينهما كما وقد تم الزواج طبقا للطقوس الدينية المقررة في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

« وحيث إنه وإن كان تغيير أحد الزوجين مذهبه أو دينه بما يعد أمرا نفسيا مما لا يجوز للحاكم البحث فيه من جهة توافر مظاهره الشكلية حتى ولو كان مدموغا في تغيير دينه بقصد الخلاص من أحكام هذا الدين أو الاستفادة بما في دينه ومذهبه الجديد من رخص وحقوق ، إلا أنه لا يترتب على ذلك إسقاط الحقوق المدنية المكتسبة للزوج الآخر . إذ يتعين أن يطبق في شأنها أحكام الشريعة التي كان يعتنقها الطرفان وقت نشوء عقد الزواج والتي تم هذا العقد تحت سلطانهما .

« وحيث إن تأسيسا على ماتقدم فإن الطرفين وقد ارتضيا الزواج في ظل شريعة الأقباط الأرثوذكس فضلا عن كونهما كانا يعتنقان سويا هذا المذهب وقت انعقاد عقد الزواج ومن ثم فيعتبر مجلس ملي الأقباط الأرثوذكس هي الهيئة القضائية المختصة بالفصل في تقرير النفقة لصالح أحدهما ضد الآخر وتبعا لذلك فإن حكم النفقة المستشكل فيه صادر من جهة لا ولاية لها مما يتعين لذلك وقف تنفيذه .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المستشكل ضدها بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦

التي تصدرها جهات الأحوال الشخصية كي يستعرف فقط أى هذه الأحكام أجدر بالتنفيذ فضلا عن ذلك فإنه لا يمكن أن يستشف من صياغة المادة ١٩ من القانون المذكور أن الشارع قد منع القاضى المستعجل من الفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية إذا كان النزاع فيها ماليا بحتاً ومن ثم يتعين لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث إن الذى تستشفه هذه المحكمة من ظاهر الأوراق المقدمة من المستشكل أن هذا الأخير كان يعتنق مذهب الأقباط الأرثوذكس وقت زواجه بالمستشكل ضدها كما وأنه قد استبان من مطالعة الشهادة المؤرخة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ الصادرة من بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة أن المستشكل ضدها كانت تدين بهذا المذهب أيضا وقت هذا الزواج الذى تم في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أمام كنيسة العذراء للأقباط الأرثوذكس بحارة الروم بالقاهرة .

« وحيث إن المستشكل ضدها إذ تقرر بأنها كانت تدين بالمذهب الانجيلي وقت زواجها من المستشكل مستندة في ذلك إلى الشهادة الصادرة من الطائفة الانجيلية والمؤرخة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ إلا أن لما لم يبين في هذه الشهادة تاريخ انتهاء المستشكل ضدها لهذا المذهب وهل كانت تدين به وقت زواجها من المستشكل أم لا ومن ثم فترى المحكمة إزاء هذا القصور البادى من ظاهر هذه الشهادة أن تأخذ بظاهر الشهادة المؤرخة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ الصادرة من بطريركية الأقباط الأرثوذكس .

« وحيث إن الذى تستشفه هذه المحكمة من

حول مدى استحقاق هذه الأخيرة بالنفقة بعد حصول الطلاق ، هي منازعة في مسألة شرعية يستلزم الفصل فيها معرفة ماهية العدة شرعا وبدء سريانها وموعد انتهائها ومدى التزامات الزوج قبل زوجته عقب وقوع الطلاق ، وهي مسائل مما يتعين على القضاء المستعجل التخلّي عن بحثها ليقول فيها القضاء المختص كلمته على هدى الأحكام والقواعد الشرعية .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المدعى كان متزوجا من المدعى عليها الأولى وقد استصدرت هذه الأخيرة حكما في القضية رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٥٢ عابدين الشرعية يقضى بالزامه بأن يؤدي لها نفقة شهرية قدرها ٣٨ ج ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٢ ونفاذا لهذا الحكم أوقعت المدعى عليها الأولى عدة حجوزات تنفيذية على المبالغ المترتبة للمدعى في ذمة المدعى عليهم ماعدا السادس والتاسع وذلك وفاء لمبلغ ٩١٠ مليم ٧٥٥٥ ج مقابل النفقة المستحقة لها عن الفترة من أول مايو سنة ١٩٥٢ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٣ مع ما يستجد من أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ بواقع ٣٨ ج شهريا ثم رفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٤، ١٢، ١١ يناير سنة ١٩٥٤ قال فيها إنه وقد طلق المدعى عليها الأولى بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ١٩٥٣ فيكون متجمد النفقة المستحقة لها بما في ذلك نفقة سنة هي أقصى مدة العدة هو مبلغ ٧٩٨ ج يضاف إلى ذلك مبلغ ٩١٠ م و ١١ ج مقابل المصروفات وأتعاب المحاماة المقضى بها في الدعوى رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٥٢ عابدين الشرعية ومن ثم يكون المستحق

مرافعات ولا ترى المحكمة محلا للنص عليه في منطوق حكمها .

(قضية عجور حبيب عبد الملك ضد السيدة ليديا ممان ميخائيل وآخرين رقم ٨٣٥٧ سنة ١٩٥٣ برئاسة الأستاذ محمد عبد اللطيف القاضي) .

٤٥٦

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٦ فبراير سنة ١٩٥٤

١ - إشكالات في تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية إذا كان تنفيذها يثير نزاعا ماليا . مداه .

ب - نزاع حول النفقة الواجب اداءها للطلقة أثناء مدة العدة - قضاء مستعجل - غير مختص .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان القضاء المستعجل يختص بالفصل في الإشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية إذا كان تنفيذها يثير نزاعا ماليا كالادعاء بحصول الوفاء في دعاوى النفقة ، إلا أنه إذا كان الفصل في الإشكال يتوقف على بحث أمر من الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية أو كان من شأنه أن يثير نزاعا شرعيا يستوجب بحثا دقيقا بما يتعذر على القاضي المدني الوصول إلى الحل السليم من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين فإنه يتعين عليه في هذه الحالات أن يتخلّى عن الفصل في الإشكال لتقول محكمة الأحوال الشخصية كلمتها بشأن المسألة الشرعية المختاف عليها بين الطرفين .

٢ - أن النزاع القائم بين المطلق ومطلقة

بالمصروفات والانتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيث إن المدعى عرض على المدعى عليها الأولى بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ مبلغ ٥٣٢ م و٥١ ج باعتباره المبلغ المتبقى لها في ذمته إلا أنها لما رفضت هذا العرض فقد أودع المدعى المبلغ المذكور خزانة هذه المحكمة بمقتضى محضر ايداع برقم ٣ يوميه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ على أن يصرف للمدعى عليها الأولى بدون قيد ولا شرط ولا إجراءات .

د وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وقالت شرحا لهذا الدفع بأن هذه الدعوى هي في حقيقة تكييفها القانوني دعوى برفع الحجز وهي بطبيعتها دعوى موضوعية بما كان يتعين رفعها أمام المحكمة المختصة طبقا لقواعد الاختصاص النوعي وفضلا عن ذلك فإن النزاع في هذه الدعوى يتطلب البحث في امتداد ما تستحقه المدعى عليها الأولى من النفقة ومقدار نفقة العدة وهي مسألة شرعية بحثة لا ولاية للقضاء المستعجل في الفصل فيها وفضلا عن ذلك فإن عرض المدعى لمبلغ ٥٣٥ م و٥١ ج على المدعى عليها الأولى هو عرض ناقص مما لا يلزم الدائن بقبوله وفوق كل ذلك فإن المبالغ المودعة لم تخصص للوفاء بدين الحاضرة ومن ثم فلا يعد الايداع مبرئا لذمة المدعى من المانع الصادر بها الحكم رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٥٢ عابدين الشرعية .

د وحيث إنه وإن كان القضاء المستعجل يختص بالفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية إذا كان تنفيذها يثير نزاعا ماليا كالادعاء بحصول الوفاء في دعاوى النفقة إلا أنه إذا كان الفصل

للمدعى عليها الأولى هو مبلغ ٩١٠ م و٨٠٩ ج ولما أن كان المدعى عليه الثاني قد أودع بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٩٧٠ م و١٣٧ ج خزانة محكمة عابدين نفاذا للحجز الذي أوقعت المدعى عليها الأولى كما قد أودع أيضا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٦٩١ م و٦٠ ج كما أودع المدعى عليه الرابع بها أيضا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ١٩٠ م و٧٩ ج وأودع المدعى عليه السابع بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٢٤٠ م و٢٠٣ ج خزانة محكمة مصر الجديدة وأودع المدعى عليه الثامن بها أيضا مبلغ ٩٤٤ م و١٢٠ ج وذلك بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ومن ثم فإن جميع المبالغ المودعة نفاذا للحجوزات التي أوقعتها المدعى عليها الأولى هو ٣٧٧ م و٦٠٢ ج وذلك فضلا عن مبلغ ٣٤١ م و١٥٦ ج استلمته هذه الأخيرة من المدعى عليه الرابع ومن ثم فيكون جملة المبالغ التي وصلتها هو مبلغ ٣٧٨ م و٧٥٨ ج وبذلك يكون الباقي لها هو مبلغ ٥٣٥ م و٥١ ج ولما أن كان المدعى قد عرض على المدعى عليها الأولى المبلغ المذكور مقابل رفع الحجوزات المتوقعة تحت يد المدعى عليهم عدا السادس والتاسع إلا أنها امتنعت عن ذلك بدون وجه حق ولما أن كان المدعى مستعدا بسداد ما للمدعى عليها الأولى من باقى مطلوبها وأنه في حالة امتناعها عن الاستلام سيودعه على ذمتها بخزانة المحكمة يصرف لها بدون قيد ولا شرط ولا إجراءات ومن ثم فقد طلب في ختام صحيفة الدعوى الحكم برفع الحجوزات التنفيذية المتوقعة من المدعى عليها الأولى تحت يد المدعى عليهم من السادس والتاسع وبأحقية المدعى عليها الأولى في صرف المبالغ المودعة بخزانة محكمة عابدين ومصر الجديدة بدون قيد ولا شرط ولا إجراءات مع التزام المدعى عليها الأولى

في الاشكال يتوقف على بحث أمر من الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية أو كان من شأنه أن يثير نزاعاً شرعياً يستوجب بحثاً وقتياً مما يتعذر على القاضي المدني الوصول إلى الحل السليم من ظاهر الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين فإنه يتعين عليه في هذه الحالات أن يتخلى عن الفصل في الاشكال لتقول محكمة الأحوال الشخصية كلمتها بشأن المسألة الشرعية المختلف عليها بين الطرفين .

« وحيث إن المدعى عليها إذ وقعت عدة حجوزات تحت يد المدعى عليهم عدا السادس والتاسع وفاء لمبلغ ٩١٠ م و ٧٥٥ ج مقابل النفقة المستحقة لها في ذمة المدعى حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ مع ما يستجد منها ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ بواقع ٣٨ ج شهرياً فإن المدعى إذ يطلب الحكم برفع هذه الحجوزات بمقولة إنه طلق المدعى عليها الأولى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٣ وأنه بذلك لا تستحق قبله سوى نفقة العدة التي أقصاها مدة سنة تنتهي في آخر يناير سنة ١٩٥٤ .

« وحيث إن هذه المحكمة إذ ترى أن المنازعة القائمة بين الطرفين بشأن استحقاق أو عدم استحقاق المدعى عليها الأولى للنفقة المقضى بها في الدعوى رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٥٣ عابدين الشرعية بعد حصول الطلاق الواقع بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٣ هي منازعة في مسألة شرعية تستلزم الفصل فيها معرفة ماهية العدة شرعاً وبدء سريانها وموعد انتهائها ومدى التزامات الزوج قبل زواجه عقب وقوع الطلاق وهذه المسائل مما يتعين طرحها على القضاء المختص للفصل فيها على مدى الأحكام والقواعد الشرعية ومن ثم يتعين لذلك الحكم

بقبول الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك الزام المدعى بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الاستاذ سني القناني ضد السيدة منيرة محمد عثمان وآخرين رقم ٧٥٨ سنة ١٩٥٤ برئاسة الأستاذ محمد عبيد اللطيف القاضي) .

٤٥٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٨ فبراير سنة ١٩٥٤

١ - حجز تحت يد الغير . في ظل قانون المرافعات المختلط . يستوجب إعلان المحجوز عليه . عدمه . بطلان .
ب - اختصاص القاضي المستعجل في الدفع بسقوط الدين المنفذ به . قائم . توافر الضرر الذي يلحق المحجوز عليه من حبس ماله عنه .

المبادئ القانونية

١ - الحجز تحت يد الغير في ظل قانون المرافعات المختلط يستوجب إعلانه للمحجوز عليه وإلا وقع باطلاً طبقاً للبادة ٤٧٩ من القانون المذكور .

٢ - سلطان قاضي الأمور المستعجلة فيما يتعلق بالدفع بسقوط الدين المنفذ به قائم على توافر الضرر الذي يلحق المحجوز عليه من حبس ماله عنه دون وجه حق أو سند من القانون وعدم تمكنه من الانتفاع به واستغلاله في شئون نفسه .

المحكم

« من حيث إن المدعى أقام الدعوى الراهنة ضد المدعى عليهم ابتغاء الحكم بصفة مستعجلة

في ١٩٣٧/٦/٢٢ ومن ثم تكون مدة السقوط لذلك الحكم وهو خمسة عشر عاما تنتهي في ١٩٥٢/٦/٢٢ .

ثانيا : ان حجزى مال للدين لدى الغير المتوقع أولها تحت يد على عبد الرازق في ١١ مايو سنة ١٩٣٨ وثانيهما تحت يد يعقوب يونان وكامل السيد حننى بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨ هما حجزان باطلان لعدم اعلان المحجوز عليه بهما اطلاقا إعمالا لنص المادة ٤٧٩ من قانون المرافعات المختلط الذى تم توقيع الحجز تحت ظله .

ثالثا : ان الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليهم من الثانى إلى الأخير قد وقع باطلا لعدم اشتمال ورقة الحجز على صورة الحكم الذى توقع الحجز بمقتضاه إعمالا لنص المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات الجديد .

رابعا : ان الحجز توقع بموجب حكم صدر في سنة ١٩٢٩ وعلى مال كان في الأصل موقوفا وان المادة ٥ مكررا و ٨ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٢ نصت على عدم جواز اتخاذ اجراءات التنفيذ على ما ينتهى فيه الوقف ضد الاشخاص الذين تؤول اليهم ملكية اعيانه وذلك من الديون السابقة على تاريخ العمل بالمرسوم بقانون سالف الذكر وقد استند المدعى في اختصاص قاضى الأمور المستعجلة إلى نص المادة ٤٩/١ وعلى ان القاعدة هو انه إذا ما عارض المدين في التنفيذ وبني معارضته على مضي المدة المسقطه للحقوق والالتزامات فلقاضى الأمور المستعجلة بحث ذلك وتقديره ومعرفة ما إذا كانت المدة المقررة للدين المطلوب التنفيذ به سقطت أم لا وما إذا كان حصل انقطاع للمدة المقررة للسقوط من عدمه

بالغاء الحجز المتوقع من المدعى عليه الأول تحت يد المدعى عليهم من الثانى حتى الأخير وعدم الاعتداد به بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والزامهم المصروفات ومقابل اتعاب المحسامة وقال بيانا لدعواه إن والدته السيدة عائشة المشهدية مستحقة في وقف المرحوم خليل صالح البراد الذى تتبعه اطيان زراعية كاتنة بناحية طنبارة مركز أجا دقيلية وقد توفيت السيدة المذكورة في ١٩٤٨/١/٢ قال استحقاقها في الوقف المذكور إلى اولادها ومن بينهم المدعى وبمقتضى دعوى قسمة امام محكمة مصر الشرعية اختص المدعى بأطيان زراعية مساحتها ١٣ س ١١ ط ١١ ف مينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وقد استلم هذه الأعيان ووضع اليد عليها ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ فأصبحت الأطيان المذكورة ملكا خالصا له وقد باعها إلى المدعى عليهم من الثانى إلى الأخير بموجب عقد بيع اشهر عنه تحت رقم ١٤٤ بمصلحة الشهر العقارى بالمنصورة وذلك في شهر مارس سنة ١٩٥٣ بثمن قدره ٥٠٠ م ٣٤٦٣ ج دفع منه وقت التسجيل مبلغ ١٧٣١ ج والباقي وقدره ٥٠٠ م ١٧٣٢ ج اتفق على الوفاء بها في اول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٨ وصل اليه خطاب من المدعى عليهم سالف الذكر يخبرونه فيه ان المدعى عليه الأول قد أوقع تحت يدهم حجز ما للمدين لدى الغير على باقى ثمن الأطيان المذكورة بموجب الحكم رقم ١٤٧٥٢ مصر مختلط والصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٢٩ واستطرد المدعى قائلا إن الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليهم من الثانى للأخير قد وقع باطلا للأسباب الآتية :

اولا : ان الدين قد سقط بمضى المدة إذ ان الحكم قد صدر حضوريا في ١٥/١٢/١٩٢٩ واعلن

لا للحكم في سقوط الدين أو في بقائه وإنما للحكم في اجراء تنفيذه بالاستمرار أو الايقاف .

د وحيث إن المدعى عليه الاول طلب أصليا عدم اختصاص المحكمة بنظر الاشكال بمقولة إن طلب الغاء الحجز وطلب عدم الاعتماد به هو طلب موضوعي لا يختص بنظره القضاء المستعجل لأن ذلك يمس الموضوع ثم تطرق المدعى عليه الاول الى الموضوع قائلا إن الحكم رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١٩٢٩ محكمة مصر المختلطة صدر حضوريا ضد المدعى وقضى بالزامه بأن يدفع للمدعى عليه الاول مبلغ ٥٢٧٥٠ والمصروفات ومبلغ ٣ ج مقابل أتعاب المحاماة والفوائد المتفق عليها وقدرها ٩ ٪ سنويا ابتداء من ٣ يونيه ١٩٢٩ لغاية الوفاء وأن الحكم المذكور أعلن لشخص المدعى في ١٩٣٧/٦/٣ فلم يدفع شيئا من المبلغ المحكوم به حجز عليه بحجز ما للدين تحت يد السيد علي عبد الرازق بتاريخ ١٩٣٨/٥/١١ كما حجز تحت يد كامل يعقوب وكامل السيد حنفي حجز ما للدين لدى الغير في ١٩٣٨/١٢/١٢ وأن المدعى لم يقيم بأي اجراء مضاد لهذين الحجزين ومن ثم فإن مفعولها يعتبر ساريا من جميع الوجوه القانونية كما أن المدعى عليه أوقع حجز ما للدين لدى الغير تحت يد المدعى عليهم من الثاني للاخير بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧ وأعلن للمدعى في ١٩٥٣/١١/٣ فهو حجز صحيح مرتب لكامل آثاره واستطرد المدعى عليه القول بأن المدعى لا يجديه الاحتماء بالمادة الخامسة مكررا والثامنة مكررا من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ لأنهما يهدفان إلى حماية الأعيان التي كانت موقوفة وإن المدعى عليه الاول لم ينفذ على هذه الأعيان وإنما اتخذ اجراءات الحجز على دين

شخصي للمدعى قبل المحجوز تحت يدهم . فالمدعى عليه الاول له الحق في أن ينفذ على مجرد الدين الذي للمدعى في ذمة المدعى عليهم من الثاني إلى الأخير وطلب احتياطيا رفض الدعوى وقدم تأييدا لدعواه الحكم رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١٩٥٤ قضائية مصر مختلط وواضح من مطالعته أنه صدر حضوريا بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٧ كما قدم إعلان الحكم المذكور وقد جاء به أنه أعلن لشخص المدعى بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢ كما قدم إعلان حجز ما للدين لدى الغير الذي توقع تحت يد السيد علي عبد الرازق في ١٩٣٨/٥/١١ وإعلان حجز ما للدين لدى الغير المتوقع تحت يد يعقوب يونان وكامل السيد حنفي في ١٩٣٨/١٢/١٢ وليس في الأوراق ما يفيد إعلان الحجزين سالف الذكر إلى المدعى وهو المحجوز عليه وقدم أيضا إعلان حجز للدين لدى الغير المتوقع في ١٩٥٣/١٠/٢٧ وقد جاء بصدر الإعلان أن المحضر أعلن المحجوز تحت يدهم بصورة حرفية كاملة من الحكم رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١٩٥٤ ق مصر مختلط (تراجع حافظة المدعى عليه الاول المستند رقم ١ و٢ و٣ و٤ و٥) .

د وحيث إنه يبين من مطالعة مستندات المدعى عليه سالف الذكر أن الحكم رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١٩٥٤ قضائية مصر الابتدائية المختلطة أنه صدر بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٧ وأعلن في ٢ يونيه سنة ١٩٣٧ وفي ١٩٣٨/٥/١١ أوقع المدعى عليه حجز ما للدين لدى الغير تحت يد علي عبد الرازق كما أوقع في ١٩٣٨/١٢/١٢ حجز ما للدين لدى الغير تحت يد يعقوب يونان وكامل السيد حنفي إلا أنه ليس في الأوراق ما يدل على أن الحجزين سالف الذكر قد أعلننا للمحجوز عليه بل أن المدعى عليه لم ينازع المدعى في أن الحجزين المذكوران

لم يعلننا له اصاله ومن ثم فقد وقعا باطلين كنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات المختلط الذى وقع الحجزان تحت ظله وما دام ذلك كذلك فان الحجزين سالتى الذكر لا يمكن أن يكون لهما أى اثر قانونى بمعنى أنهما لا يقطعان التقادم لمصلحة الحاجز ضد المحجوز عليه فاذا ما كان الحكم قد أعلن فى ٣ / ٦ / ١٩٣٧ فان مدة السقوط بالنسبة له وهى خمسة عشر عاما تنتهى فى ٢ / ٦ / ١٩٥٢ ومن ثم فانه يبدو من ظاهر الأوراق أن الدين المحجوز من أجله قد سقط بمضى المدة منذ ١٩٥٢/٦/٢ .

د وحيث إن المدعى عليه قد أوقع بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٥٣ حجز ما للدين لدى الغير تحت يد المدعى عليهم من الثانى إلى الأخير نفاذا للدين المقضى به بموجب الحكم رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١٩٥٤ ق مصر الابتدائية المختلطة ولما كان الدين المحجوز من أجله قد سقط بمضى المدة على النحو السالف الذكر فان الحجز المذكور يكون فقد احد أركانه الأساسية وهى عدم مديونية المدعى للدين عليه لانقضاء دين هذا الأخير بسبب سقوط الدين بمضى المدة قبل توقيع الحجز. موضع هذه الدعوى ومن ثم فان الحجز المذكور يكون قد وقع باطلا وبالتالى فانه لا يعدو ان يكون بمثابة عقبة مادية فى سبيل صرف الدين إلى المحجوز عليه ويكون قاضى الأمور المستعجلة مختص بالحكم بعدم الاعتداد به إذا ما توافر شرط الاستعجال فى الدعوى (راجع قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ راتب بند ١٠٣٣ و ١٠٣٨ وطرق التنفيذ

والتحفظ لأبى هيف بند ٤٩٧ و ٥٧٤ و ٥٩٨) . د وحيث إن الاستعجال فى هذه الدعوى متوافر من الضرر الذى يلحق المحجوز عليه وهو المدعى من حبس ماله عنه دون وجه حق أو سند من القانون وعدم تمكنه من الانتفاع به واستغلاله فى شئون نفسه ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى على غير أساس ويتعين رفضه والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

د وحيث إنه على هدى ما تقدم يتعين الحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للدين لدى الغير موضوع هذه الدعوى والمتوقع تحت يد المدعى عليهم من الثانى للأخير .

د وحيث إن المحكمة لا ترى بعد ذلك ثمة سبب يدعو لبحث الأوجه الأخرى التى اثارها المدعى .

د وحيث إن المصروفات يقضى بها ضد من خسر الدعوى فيتعين إلزام المدعى عليه بها شاملة مقابل أتعاب المحاماة إعمالا لنص المادة ٣٥٧/١ مرافعات .

د وحيث ان النفاذ المعجل واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة استناداً إلى نص المادة ٤٦٦ / ١ مرافعات دون حاجة للنص عليه فى المنطوق وترى المحكمة اطلاقه من قيد الكفالة .

(قضية محمد أحمد عبد الرازق ضد الخواجه كوستى كوتسيكا وآخرين رقم ٧٦٠٢ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ حسين موسى بريقى القاضي) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٤٥٨

محكمة بلقاس الجزئية

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - حراسة على الوقف . إجراء شاذ استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى .
ب - المستحق في الوقف أصبح مالكا لحصته .
الفرض من شهر ذلك الحق . وظيفة ناظر الوقف في تلك الفترة .

المبادئ القانونية

١ - إن الحراسة على الوقف إجراء شاذ استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وتكيله المحكمة بمقياس دقيق لا يكفى فيه اجتماع المستحقين أو بعضهم متى انعدمت الضرورة الملجئة إليه إذ لو أنه إجراء وقفي محض تحدده مدة النزاع المبني عليه إلا أنه يشل يد المتولى عن الإدارة ويركزها في يد شخص خلافه ويمنع عنه حقوقه التي خولها له جهة الاختصاص ويجعله أعزل منها .

٢ - إن المستحق في الوقف قد أصبح مالكا لحصته الموقوفة بقوة القانون بمجرد نشر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكل ما أراده الشارع عن شهر هذا الحق طبقا للأوضاع المقررة في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو إحاطة الكافة علمابه للاحتجاج به عليهم ولم يقصد المشرع أن تظل الملكية

معلقة إلى ما بعد شهر هذا الحق وما وظيفة ناظر الوقف إبان هذه الفترة سوى حفظ الأعيان وإدارتها حتى يتم تسليمها للمستحق الذي يتقدم بذلك الطلب فلم يعد هناك محل لإبقاء الأعيان تحت الحراسة إلا لمدة معينة نهايتها في يد المستحق صاحب الحق .

المحكمة

د من حيث إن واقعة النزاع تتأدى حسبما استبان للمحكمة من مطالعة أوراقها في أن المدعين اقامتها بصحيفة افتتاحية أعلنت للبدعى عليه بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٣ قالت فيها شرحا لدعواهما إن المرحوم السيد على إبراهيم الحسيني والد الطرفين أوقف بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣١ وقفا أهليا للأعيان الموضحة بكتاب الوقف وقدرها ١١ ط ٢٠ ف على نفسه ومن بعده زوجته فوز على عرقة وأولاده منها طرفي النزاع حسب الفريضة الشرعية ووريثهم من بعدهم كما اشترط في حجة الوقف تخصيص مبلغ ٥٠ ج من الربيع على ذمة تلاوة القرآن وإطعام الزائرين وزوجته الحاجة داموه سليمان بدوى وجعل الواقف النظر للبدعى عليه وإذ توفي كلا الواقف وزوجته فقد أصبح الطرفان هما المستحقين لهذا الوقف ولما كان المدعى عليه هو الناظر على الوقف وهو الحارس عليها طبقا للقانون رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٢ المعدل بقانون إلغاء الوقف الخيري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ولا متناعه عن تسليم المدعيتين

الوقف ثم الارشد فالارشد من اولاد ذلك الناظر على أن يصرف نصيب كل مستحق في نهاية شهر نوفمبر من كل سنة بموجب إيصال كما قدمت حافظتين بالمستندات حوت الأولى منها شهادة من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية تتضمن اقامتهما الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٥٣ ضد المدعى عليه بإبطال قرار الهيئة بقسمة الوقف وصورة من عريضة تلك الدعوى وحوت الثانية صورة من إعلان الدعوى الشرعية المرفوعة من المدعى عليه لفرز حصة الخيرات ومحضر أعمال الخبير ومحاضر الجلسات في الدعوى الشرعية المذكورة آنفاً .

ومن حيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بعدم جدية النزاع وبأن فيما يتعلق بالجزء المقرر للخيرات فقد تم بموافقة المدعيتين فضلاً عن أنه بصدر القانون رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٢ قد أصبح المدعى عليه حارساً قانونياً معيناً من قبل المشرع وله نصف الاستحقاق ولم يثبت أنه أساء الإدارة كما أن المدعية الأولى قد تسلمت نصيبهما في الربع عن عام ١٩٥١ وقدم تأييداً لدفاعه حافظه مستنداته حاوية لعقد يسع بالميعاد مؤرخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وإيصال مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ منتهى ببصمة ابهام المدعية الأولى تتضمن استلامها قيمة استحقاقها في ربيع الوقف عن عام ١٩٥١ وبراءة ذمة المدعى عليه حتى ذلك التاريخ ووثيقة زواج ابن المدعى عليه بكرمة المدعية الثانية في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ وإيصالات تتضمن سداده مبالغ لبنك الأراضي المصري خصماً من المطلوب للبنك قبل الوقف كما قدم كشف مكلفة رسمي مؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ بملكيته إلى ١٩ س ١٥ ط ١١ ف

نصيبهما في الربيع فضلاً عن تلاعبه في أعيان الوقف بأن قدم هيئة التصرفات بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية طلباً لفرز حصة الخيرات الواردة في كتاب الوقف واستعمل طرقاً ملتوية أدت إلى فرز حصة قدرها ٢١ س ١٣ ط ١١ ف بما يزيد عما يجب فرزه فعلاً بما دعاها إلى رفع دعوى شرعية بإبطال هذا التصرف ونظراً لامتناع الحارس الجالى عن دفع الربيع للمستحقين ولتلاعبه بأعيان الوقف فقد أقامت المدعيتان دعواهما الراهنة لاستبدال حارس آخر به تكون مأموريته إدارة أعيان الوقف بكاملها وتوزيع ربيع الجزء الأهلى على مستحقيه كشرط الواقف وإدارة الحصة التي أفرزت لجهات البر على أن يسلم المدعى عليه من ربيع هذه الأخيرة مبلغ أربعة عشر جنيهاً سنوياً من أصل الخمسين جنيهاً المشروطة في كتاب الوقف وإيداع باقي ربيع الحصة المقررة خزينة هذه المحكمة إلى أن يفصل نهائياً في القضية الشرعية المرفوعة منها بإلغاء قرار القسمة مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل الاتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والتصريح بتنفيذه بنسخة الحكم الأصلية وركنتا في إثبات دعواهما إلى كتاب الوقف الرقيم واحد وعشرين رمضان سنة ١٣٤٩ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٣١ الصادر من مورثهما والمدعى عليه متضمناً لإنشاء الوقف على نفس الواقف طول حياته ثم زوجته فوز بنت على عرفة هيبه وأولاده طرفي الدعوى حسب الفريضة الشرعية وورثتهم من بعدهم على أن يصرف من ربيع هذا الوقف سنوياً خمسون جنيهاً في سبيل قراءة القرآن ولاكرام الضيوف وعلى زوجته الحاجة داموه بنت سليمان بدوى مادامت على قيد الحياة ومقيمة بمنزل الواقف وعين ابنه المدعى عليه ناظراً على

وأخيراً الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بفرز حصة الوقف الخيري .

د ومن حيث إنه من المستقر عليه فقها أن الحراسة على الوقف هي إجراء شاذ استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وتكيله المحكمة بمعيار دقيق لا يكفي فيه اجماع المستحقين أو بعضهم متى انعدمت الضرورة الملجئة إليه إذ ولو أنه إجراء وقفي محض تحدده مدة النزاع المبني عليه إلا أنه يشل يد المتولي عن الإدارة ويركزها في يد شخص خلافه ويمنع عنه حقوقه التي خولتها له جهة الاختصاص ويجعله أعزل منها كما أن لقاضي الحراسة سواء أكانت محكمة الموضوع أم كان قاضي الأمور المستعجلة بحث حجج وأسانيد الطرفين وتحقيق دفاعهما لا للفصل في موضوع النزاع وإنما لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة للحراسة من عدمه .

د ومن حيث إنه يبدو من ظاهر الأوراق ودفاع الطرفين أن طلب استبدال الحارس القانوني مؤسس على اعتبار وجود نزاع بينه وبين المستحقين على إدارة شئون الوقف وعدم ايفاء المستحقين حقوقهم .

د ومن حيث إن الشارع قد نص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بأنه يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة البر كما عرضت المادة الثالثة لمآل ملكية الوقف المنحل فجعلتها للواقف إن كان حياً فإن لم يكن حياً آلت الملكية للمستحقين الحاليين فيه كل بقدر حصته ولما كانت نظارة الأوقاف على غير الخيرات قد زالت بصدور ذلك القانون فقد أصدر المشرع المرسوم بقانون رقم

٣٤٢ سنة ١٩٥٢ ونص فيه على بقاء الأعيان تحت أيدي هؤلاء النظار لحفظهما وإدارتهما حتى يتم تسليها على أن تكون لهم في هذه الفترة صفة الحارس .

د ومن حيث إن المنسوب للمدعى عليه أنه تلاعب في أعيان الوقف وخصص بمعرفة الخبير جزءاً كبيراً من الأعيان للوقف الخيري كما أنه قصر في دفع الربيع المستحق لكل من المدعيتين .

د ومن حيث إنه عن الأمر الأول فقد استبان من مطالعة الحكم الصادر من محكمة المنصورة الشرعية في المادة رقم ٣٣٢ سنة ١٩٥٠ تصرفات أن تقرير الخبير قد وافق عليه كل من المدعيتين والمدعى عليه باعتبارهم المستحقين في الوقت المذكور فإذا كان ثمة طعن في بطلان ذلك القرار من الناحية الشكلية أو الموضوعية فإنه لا يسمو إلى درجة الطعن في تصرفات المدعى عليه بمقولة إنه قد أساء الإدارة أساءة أضرت بحقوق الوقف ومصالحه إذ لا زال الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام المدعيتين إذ المبدأ في حد ذاته غير مختلف عليه من ناحية ضرورة فرز حصة تكفي غلتها للوفاء بتلك الخيرات الموضحة بكتاب الوقف وما دام القرار قد استؤنف فاما أن يؤيد واما أن تعاد المأمورية للخبير ليقرر تأييد التقرير السابق أو تخفيض تلك الحصة فيعود الباقي ملكاً خالصاً للمستحقين ومن بينهم المدعى عليه وفي كلتا الحالتين يكون تصرف المدعى عليه لا شائبة عليه إذ أنه لم يتم بأكثر مما تطلبه القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ من ضرورة تخصيص حصة للاتفاق منها على جهات البر المعينة .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق بالشطر الثاني الخاص بامتناعه عن تسليم المدعيتين حصتهما في

٤٥٩

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

خطأ مشترك . عدم استغراق كل منهما الآخر .
توزيع المسؤولية بين مسببي الضرر . التوزيع على
أساس التساوي إذا لم يمكن تحديد جسامته كل
خطأ . تقدير التعويض .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان ثمة خطأ وقع من المدعى
عليه الثاني في أثناء مباشرة عمله وبمناسبتة
أدى إلى اصطدام السيارة التي كان يقودها
بسيارة المدعى التي كان يقودها سائقه وإلحاق
تلف جسيم به فانه مسئول عن تعويض الضرر
الذي لحق بالمدعى من جراء ذلك مسؤولية
شخصية عملاً بالمادة ١٦٣ مدني كما أن المدعى
عليه الأول بصفته من يتبعه المدعى عليه المذكور
مسئول معه بالتضامن عن تعويض ذلك الضرر
عملاً بالمادة ١٧٤/١ ، ٢ مدني .

٢ - يجب أن يكون محلاً للاعتبار أن
ثمة خطأ وقع أيضاً من سائق السيارة التي
يملكها المدعى وأن ذلك الخطأ اشترك مع خطأ
المدعى عليه الثاني شخصياً في وقوع الحادث .
أي أن هناك خطأ واقع من تابع المدعى
وهو سائق سيارته ومن المدعى عليه الثاني
شخصياً انتهى إلى وقوع الحادث وما نجم عنه
من تلف . ولما كان كل من الخطأين
لا يستغرق الخطأ الآخر كان للضرر في الواقع
سببان .

٣ - لما كان كل من المدعى والمدعى

الريع فقد قدم المدعى عليه الدليل القاطع على
استلام المدعية الأولى حصتها في الريع حتى نهاية
ديسمبر سنة ١٩٥١ ولم يبق إلا المدعية الثانية
وليس هناك من محل لأن يختص المدعى عليه
بعطفه إحدى المستحقات دون الأخرى اللهم
إلا رغبة المدعية الثانية في الاستمرار في نظر
دعواها فضلاً عن أن المستحق قد أصبح مالكا
لحصته الموقوفة بقوة القانون بمجرد نشر المرسوم
بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وكل ما أراده
الشارع عن شهر هذا الحق طبقاً للأوضاع
المقررة في القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ هو
إحاطة الكافة علماً به للاحتجاج به عليهم ولم يقصد
المشرع أن تظل الملكية معلقة إلى ما بعد شهر هذا
الحق وما وظيفة المدعى عليه إبان هذه الفترة
إلا حفظ الأعيان وإدارتها حتى يتم تسليمها
للمستحق الذي يتقدم بذلك الطلب فلم يعد هناك
محل لإبقاء الأعيان تحت الحراسة إلا لمدة معينة
نهايتها في يد المستحق صاحب الحق إذا ما تقدم
طالباً باستلامه نصيبه فاذا ما تراضى عن ذلك فلا
يلومن إلا نفسه .

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم يستبين
أن الطعون الموجهة إلى المدعى عليه غير ذات
موضوع ولم يرتكب شططا في إدارته فضلاً عن
أن حقوق المستحقين غير مهددة بأي خطر ومن
ثم فتكون الدعوى قائمة على غير أساس قويم
ويتعين رفضها .

« ومن حيث إن مصروفات الدعوى تلزم
الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادة ٣٥٧
مرافعات .

(قضية السيدتين فاطمة وأم الرزق السيد علي
ابراهيم ضد السيد محمد علي ابراهيم رقم ٦٢٧ سنة
١٩٥٣ رئاسة الأستاذ محمد خطاب القاضي) .

عليه مسئول بقدر ما حدث من ضرر وكان خطأ كل فريق على حده سببا في وقوع الحادث كانت المسؤولية موزعة بينهما ووجب أن يتحمل المدعى نصيبه في المسؤولية .

٤ - يجرى توزيع المسؤولية على أساس جسامته الخطأ ما لم يستطع تحديد جسامته كل الخطأ فيجرى التوزيع على أساس عدد الرؤس أى بالنسوى فيما بينهم .

٥ - يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من مكسب .

المحكمة

د حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى بعريضة معلقة في ١٩ و ١٩٥٣/١/٢٠ قال فيها إنه يملك السيارة رقم ٦٤٩٩ أجرة مصر وحدث بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٦ ان صدمتها سيارة الجيش رقم ١٣٧٤٧ التي كان يقودها المدعى عليه الثاني ، وحررت لذلك المخالفة ١٢٠٧ سنة ١٩٥٢ مرور القاهرة ، وقد نجم عن ذلك التصادم تلف بسيارته دفعه إلى إقامة دعوى إثبات الحالة رقم ٥٣٣٧ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر ، واثبت الخبير المتدب ما لحقها من تلف ، ثم قام أثر ذلك بتسليم السيارة إلى الشركة التي تنتج نوعها ، لاصلاحها وتكبد في نظير اصلاحها مبلغ ٢٠٥ ج وقد استغرق الاصلاح المذكور ٦٩ يوما تعطلت السيارة في خلالها عن العمل وحرم هو من جراء ذلك من مبلغ ثلاثة جنيهات يوميا ، هو قيمة ما كانت تربحه السيارة أى مبلغ ٢٠٧ ج عن المدة كلها كما اضطر إلى شراء لوحة أرقام جديدة تحمل ثمنها لها مبلغ ١٧٥ قرشا وانتهى المدعى بعد ذلك البيان إلى القول بأن

الحادث المذكور قد كلفه بناء على ماتقدم مبلغ ١٣,٧٥٠ ج ولما كان المدعى عليه الثاني يتبع المدعى عليه الأول بصفته ، وقد ارتكب الحادث في اثناء مباشرته عمله ، كان كلاهما مسئولاً بالتضامن عن تعويض ما لحقه من ضرر ، خاصة وقد حكم نهائيا في المخالفة آنفة الذكر بادانته المدعى عليه الثاني ، ولذلك كاه فهو يختم عريضته بطلب الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا إليه مبلغ ١٣,٧٥٠ ج والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د حيث ان المدعى استند في إثبات دعواه وتأيدها إلى ما يأتي : (١) محضر المخالفة المحرر ضد المدعى عليه الثاني وقد تبين ان رقمه الصحيح هو ٣٥١٦٦ سنة ١٩٥٢ مرور عابدين وبالإطلاع عليه استظهرت المحكمة انه مقيّد ضد كل من على عبد الحميد ابراهيم المدعى عليه الثاني و ابراهيم موسى عبد الرحمن سائق سيارة المدعى لانهما في يوم ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم عابدين الأول قاد السيارة رقم ١٣٧٤٧ جيش مصرى بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وبممتلكاته بمفترق شارعى ابراهيم باشا والبستان إذ قادها بسرعة زائدة وعلى يسار الطريق فاصطدمت بالسيارة التي يقودها المتهم الثاني عند قدومها من الاتجاه المضاد ونجم عن ذلك التلف المبين بالمحضر والثاني قاد السيارة رقم ٦٤٩٩ أجرة مصر بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وبممتلكاته إذ قادها بسرعة زائدة عن المقرر بمفترق الطرق ولم يهدى من السرعة فاصطدمت بالسيارة التي كان يقودها المتهم الأول ومطالبة ماتم في المخالفة المذكورة من تحقيق استبانة المحكمة ان الجندى عبدالستار عبدالعزيز قد أبلغ وشهد بأنه شهد السيارتين آنفتين الذكر وقد تصادما عند مفترق الطريقين وذلك بسبب

سرعة كل منهما البالغة وعلى اثر ذلك البلاغ وتلك الشهادة قام المحقق باجراء المعاينة وأثبت بها ان سيارة الجيش اصبحت بالتلف الآتى : انبعاج داخلى بسيط بالررف الأيسر الامامى وآخر مماثل بشبكة التصادم الامامية من الجهة اليمنى -- كما اصبحت سيارة الاجرة بالتلف الآتى : انخساف فى واجهتها الى الداخل وانخساف مماثل فى شبكة التصادم الامامية الى الداخل وانخساف مماثل فى الفانوس الامامى الايمن -- وعلى اثر اتمام التحقيق ووصف الحادث وقيد المخالفة قدم المتهمين الى المحكمة فقضى بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ قرش بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وظاهر من الخطاب الرقم ٨ مايو سنة ١٩٥٣ والمؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ المرفق بالمخالفة المذكورة والصادر من البطارية الثانية الميدان التى يتبعها المدعى الثانى ان هذا الاخير قد دفع قيمة الغرامة المقضى بها ضده ، وبجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣ حضر المدعى عليه الثانى شخصيا ولم يقرر أى شىء بشأن موقفه من الحكم المذكور مما يدل على انه لم يطعن فيه . وأصبح بالنسبة له نهائيا كما ان المدعى نفسه قرر بمذكرته المقدمة منه ان الحكم المذكور صار نهائيا ، ويحمل ذلك على الأقل بالنسبة للثمن الآخر وهو سائق سيارته .

(٢) دعوى إثبات الحالة الرقيمة ٥٣٧٧ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر وبطلانها تبين انها مقامة من نفس المدعى ضد المدعى عليهما بطلب نذب خبير لمعاينة سيارته ريان ما أصابها من تلف وما يستلزمه اصلاحها من تكاليف اثر الحادث آنف الذكر ، وقد أجابته المحكمة الى ما طلبه بحكم مؤرخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وندبت الدكتور محمد على صالح لإجراء المهمة المينة بمنطوق الحكم المذكور ، وقد قام الخبير المنتدب بما عهد به إليه ، وقدم تقريرا مؤرخا ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ اثبت فيه انه تبين من

معاينة السيارة المذكورة انها اصبحت بتطبيق شديد فى الجزء الامامى بالررف الامامى الايمن وغطاء الماكينة والشبكة الامامية والاصطدام الامامى مع تهشيم لوحة الارقام فضلا عن تهشيم الفانوسين الامامين وجهاز التنبيه والكلاكسون ، وتطبيق الحاجز الامامى وتلفه وتطبيق المروحة الامامية واعوجاج مفصلة الباب الايمن ويحتاج لاصلاح ذلك كله مبلغ ١٦١٠٥ ج بحيث يعود بعد الى ما كانت عليه تماما قبل وقوع التصادم -- كما تحتاج من الوقت لاتمام ذلك الاصلاح اسبوعا واحدا .

(٣) فاتورة من شركة النقل والهندسة مؤرخة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ تفيد ان تكاليف اصلاح السيارة رقم ٦٤٩٩ مصر تبلغ ٤٩٥٠٥٠ ج وان الوقت اللازم للاصلاح هو ٢٥ يوما .

د وحيث إن المدعى عليه الثانى لم يدفع الدعوى بأى دفاع .

د وحيث إن المدعى عليه الاول بصفته دفع الدعوى باسنان وكيله فى مذكرته المقدمة أخيرا بأنه استنادا الى أن الخطأ الثابت بالمخالفة ٣٥١٦٦ سنة ١٩٥٢ مرور عابدين مشترك بين المدعى عليه الثانى وبين قائد سيارة المدعى ، فان هذا الاخير أى المدعى يجب أن يتحمل مصروفات إصلاح سيارته ، واستطرد يناقش قيمة التعويض الذى يطالب به المدعى ويفنده متوصلا بذلك الى القول بأنه مبالغ فيه .

د وحيث إن المحكمة تخلص مما تقدم سرده تفصيلا الى ما يأتى :

١ - ان ثمة خطأ وقع من المدعى عليه الثانى فى اثناء مباشرته عمله وبمناسبتة ادى الى اصطدام السيارة التى كان يقودها بسيارة المدعى التى كان يقودها سائقه -- وإلحاق تلف جسيم بها ، فهو والحالة هذه مسئول عن تعريض الضرر الذى لحق

ويكون المدعى عليهما بالتالي ملتزمين بنصيب في تعويض الضرر ويكون المدعى بدوره ملتزماً بنصيبه في تعويض ذلك الضرر كل بحسب جسامته خطئه كما سيأتي تفصيله .

د وحيث إن القانون المدني الجديد قد أفرد لهذه الحالة نصاً خاصاً هو نص المادة ٢١٦ التي تقرر ما يأتي :

يجوز للقاضي أن ينقص بمقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه ومفاد هذا النص ما يأتي : (أولاً) أن الضرر طبقاً لهذا النص إذا كان قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه لا يستحق تعويضاً كاملاً بل يتحمل نصيبه في المسؤولية (ثانياً) أنه يجوز للقاضي ألا ينقص من التعويض شيئاً وذلك إذا كان خطأ المضرور قد استغرق خطأ المدعى عليه كما يجوز له ألا يحكم بتعويض ما وذلك إذا كان خطأ المدعى عليه استغرقه خطأ المضرور وإنما ينقص القاضي التعويض إذا كان خطأ كل من المضرور والمدعى عليه لا يستغرق خطأ الآخر .

د وحيث إنه وقد استقر ما تقدم وتعين أن يتحمل المدعى نصيبه في المسؤولية مع المدعى عليهما فإنه يتعين بحث كيفية توزيع التعويض .

د وحيث إن القانون المدني قد تناول هذه الحالة في المادة ١٦٩ التي تكملها المادة ٢١٦ حيث تقرر ما يأتي : د إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في إلزامهم بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض ، ومفاد المادتين المذكورتين معاً في هذا الصدد ما يأتي : (١) ان للقاضي أن يوزع التعويض على المسئولين

بالمدعى من جراء ذلك مسئولية شخصية عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على ان كل خطأ سبب ضرراً بالغير يلزم من ارتكبه بالتعويض كما ان المدعى عليه الأول بصفته وهو من يتبعه المدعى عليه المذكور مسئول معه بالتضامن عن تعويض ذلك الضرر عملاً بالمادة ١٧٤/١ ، ٢ من القانون المدني التي تنص على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه - غير انه مع ذلك كله يجب أن يكون محلاً للاعتبار ان ثمة خطأ وقع أيضاً من سائق السيارة التي يملكها المدعى وان ذلك الخطأ اشترك مع خطأ المدعى عليه الثاني شخصياً في وقوع الحادث وما ترتب عليه من آثار وبعبارة أخرى هناك خطأ واقع من تابع المدعى وهو سائق سيارته ومن المدعى عليه الثاني شخصياً انتهى إلى وقوع الحادث وما نجم عنه من تلف . ولما كان كل من الخطأين لا يستغرق الخطأ الآخر - وذلك استناداً إلى ما أثبتته التحقيق من ان كلا من السائقين كان يقود سيارته بغير حيلة وبسرعة زائدة وإلى ما أثبتته المعاينة من ان التصادم أسفر عن تلف يكاد يكون متماثلاً بكلتا السيارتين - كما كان الخطئان كذلك كان للضرر في الواقع سببان خطأ المدعى عليه الثاني شخصياً وخطأ متبوعه المدعى عليه الأول بصفته تبعاً لذلك ، ثم خطأ سائق المدعى لكل من الخطأين يعتبر سبباً في إحداث الضرر إذ لولا لما وقع هذا الضرر . ولما كان كل من المدعى والمدعى عليهما مسئولاً بقدر ما أحدث من ضرر وكان خطأ كل فريق على حدة سبباً في وقوع الحادث كانت المسؤولية موزعة بينهما

المتعدين فيما بينهم المضرور نفسه . (٢) أن ذلك التوزيع لا يكون على أساس عدد الرؤوس أى بالتساوى فيما بينهم بل على أساس آخر هو جسامه الخطأ الذى صدر من كل من المسئولين ولا يلجأ القاضى إلى التوزيع بسبب عدد الرؤوس إلا إذا لم يستطع أن يحدد جسامه كل خطأ فعندئذ يفرض التكافؤ بينهما جميعا ويجرى التوزيع بالتساوى مع المسئولين ومن بينهم المضرور نفسه ، وفى ذلك قضت محكمة النقض فى ٢/٤/١٩٤٥ بحكمها المنشور بالمحكمة ٢٧ رقم ٢٠٠ ص ٤٨٦ بأنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه فى الضرر الذى أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى فى تقدير مبلغ التعويض المستحق له فلا يحكم له على الغير إلا بالضرر المناسب لخطأ هذا الغير لأن كون الضرر الذى لحق المضرور ناشئا عن خطئين ، خطأ هو وخطأ غيره ، ويقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما (راجع أيضا نقض جنائى فى ٢/١١/١٩٤٢ بحاماة لسنة ١٩٢٣ رقم ٢٠٨ ص ٧١٥) .

د وحيث إنه بتطبيق القواعد سالفه الذكر على خصوصيات هذه الدعوى يتضح بجلاء أن ثمة خطأ وقع من كل من سائق المدعى والمدعى عليه الثانى يسأل عنه هو والمدعى عليه الأول بصفته الذى يتبعه وإن كلا من الخطأين أدى إلى وقوع الحادث وأن جسامه كل خطأ تكافؤ جسامه الخطأ الآخر لما سبق تفصيله ، وبناء على ذلك كله يتعين أن يتحمل المدعى وهو المسئول عن خطأ تابعه سائق سيارته نصيبه فى تعويض الضرر وذلك النصيب فى هذه الحالة وبحسب ما تقدم هو النصف .

د وحيث إن المحكمة تستطرد بعد ما تقدم إلى تقدير مقدار ما لحق المدعى من ضرر بسبب

الحادث وما يستحقه تعويضا له وفى هذه الحالة ترجع إلى تقرير الخبير المتدب فى الدعوى ٥٢٧٣ سنة ١٩٥٢ مدنى مستعجل مصر وتأخذ بما جاء به لاطمئنانها إليه وإلى ما وصل إليه من نتائج بناها على معاينته ولا تعتد اطلاقا بالفاتورة المقدمة من المدعى لأنه من اليسير الحصول على مثلها دون أن تمس الواقع فى شيء .

د وحيث إن التقرير المذكور انتهى إلى أن نفقات إصلاح سيارة المدعى تبلغ ١٦١٠٥ ج تعود بعدما الى ما كانت عليه قبل وقوع الحادث وأن الفترة اللازمة لإصلاحها لا تتجاوز أسبوعا واحدا .

وحيث ان الواضح مما تقدم ان الضرر الذى اصاب المدعى ينحصر فى تحميله مصروفات اصلاح سيارته وقدرها ١٦١,٥ ج ثم حرمانه من ربحها فى المدة اللازمة لذلك الاصلاح وقدرها اسبوع واحد كما قرر الخبير .

د وحيث إن التعويض طبقا للمادة ٢٢١ من القانون المدنى الجديد يشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من مكسب واستنادا إلى ذلك يجب أن يدخل فى حسابان المحكمة عند تقدير التعويض للمدعى ما لحقه من خسارة هى تكاليف إعادة السيارة إلى حالتها الأولى وما فاتته من مكسب وحرمانه من ربحها فى مدة تعطلها .

د وحيث إن تعويض الخسارة تهيأت عناصر تقديره بما قرره الخبير فى تقريره آنف الذكر أما تعويض ما فات من المكسب فإن المحكمة تقدره من تلقاء نفسها مبلغ جنبيين يوميا كانت السيارة تغلها لو استمرت فى عملها فيكون جملة ما فات من مكسب فى مدة التعطل كلها هو ١٤ ج .

د وحيث إنه يتعين أن يتحمل المدعى نصف ذلك المبلغ للأسباب التى سبق إيضاحها فيكون

ما يستحقه من تعويض هو ٧٧٧ر ٨٧ ج هو ما يتعين الزام المدعى عليهما متضامنين به .	« وحيث إن الحكم في الدعوى ليس مما يشمل بالنفاذ قانوناً » .
« وحيث إن المصروفات يلزم بها من حكم عليه في الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .	(قضية الأميرالاي محمد طلعت ضد وزير الحرية والبحرية وآخر رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٣ رئاسة الأستاذ أحمد سالم الشور القاضي) .

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجحج

إلا إذا كانت تهدف إلى معاونة الأثني على ممارسة الدعارة . فإذا كانت عن طريق المساعدة البريئة أو التصديق فلا عقاب . ويشترط لنوافر جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة طبقاً للوصف المعطى للمرأة التي تضبط ، أن تحترف البغاء . فالق لا توصف بهذا الوصف مهما كان خطرها وفجورها وواجب سلوكها وسيرها وسوء سمعتها لا يشملها الوصف ولا يكون في فعل المستهتر أو العابثة موضعاً للمساءلة والعقاب إلا إذا احترفت البغاء عن طريق الممارسة والاعتياد الذي يتوفر عن تكرار الفعل على سبيل الدوام .

المحكمة

« من حيث إن محصل واقعة الدعوى حسبما ثبتت للمحكمة من مطالعة الأوراق والتحقيقات أن ضابط مباحث مركز بلقاس أثبت في محضره الرقم ١٠ من ديسمبر ١٩٥٣ أنه علم من مصدر سري أن المتهم الأول تدير مسكنها للبغاء السري وأنها تتجر في الحشيش وتقدمه لروادها ثم أثبت بتاريخ ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٢ أنه قد تحرى أمر هذه

٤٦٠

محكمة بلقاس الجزئية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣

دعارة . شروط اعتبار المنزل مداراً للدعارة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . متى تكون المداونة على ارتكاب الدعارة . كيف يتحقق الاعتياد على ممارسة الفجور .

المبدأ القانوني

يشترط لاعتبار المنزل مداراً للدعارة طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة أن يتخذ المكان أو يدار للبغاء عادة وأن توجد به امرأة أو أكثر ممن يتعاطين فعل الفحشاء والمقصود بالمرأة التي تتعاطى الفحشاء أنها ممن تتخذ من تسليم جسدها لغرض جنسى لاى راغب فيه بلا تفريق ولا اختيار بمقابل نقدي ، حرفة للكسب ومهنة ترتزق منها وأن يكون صاحب المنزل قد أعد له لارتكاب الدعارة وجمهه لهذا الغرض . فلا يدخل في هذا المعنى اجتماع الرجل بالمرأة عرضاً على سبيل الصدفه . ولا سبيل للعقاب على جريمة المعاونة

المعلومات حتى ظهر له صحتها فاستصدر إذنًا من النيابة في نفس اليوم بتفتيش منزل المتهم الأولى لضبط ما يوجد من مواد مخدرة وضبط من يرتكب جريمة الدعارة وتفتيشها ومن يتواجد بالمنزل لضبط ما معهم من مواد مخدرة على أن يتم ذلك مرة واحدة خلال أسبوع من ذلك التاريخ . وفي نفس الليلة انتقل ضابط المباحث ومعه قوة من البوليس لتفتيش المنزل وموجوداته فوجد بداخله كلا من المتهمين الأولى والثالث والرابع في حجرة واحدة بجالة عادية كما وجد المتهم الثانية في حجرة أخرى صالحة للنوم وعثر تحت الحصير المفروش فيها على بعض الخرق الملوثة بالمواد المنوية كما شاهد على سرير المتهم الأولى ملاءتين فوق إحداهما بقعا منوية وخرق ملوثة بها تحت مرتبة السرير وأضاف أنه أثناء تواجده بالمنزل طرق الباب كلا من وزوجته

ومن حيث إنه بسؤال المتهم الأولى أنكرت أنها تدير منزلها للدعارة ونفت ما نسب إليها من انها عاينت المتهم الثانية على ارتكاب الفحشاء مقررة أن المتهم الثالث وهو ابن عمه والدها قد حضر لاعطائها مبلغ خمسة جنيهات من مبلغ سبق ان اسلمته إياه على سبيل الأمانة بلا إيصال وكانت قد طلبته منه صباح ذلك اليوم وان المتهم الثانية تواجدت بمنزلها بسبب ان هذه الأخيرة وهي ليست من اهل البلد وقد أمسى عليها الوقت فقد استضافتها بمنزلها كطلبها وان كلا من وزوجته قد حضرا ليأخذا ما طلباه من ماء الورد .

ومن حيث إنه بسؤال المتهم الثانية قررت انها ليست من أهل البلد وقد حضرت بمناسبة البحث عن زوجها لسبق خطفه ولدها من اسبوعين سابقين على تاريخ الواقعة .

ومن حيث إنه بسؤال المتهم الثالث أيد ما ذكرته المتهم الأولى من انه حضر لتسليمها جزءاً من مبلغها السابق استلامه وإن كانا قد اختلفا في مقداره .

ومن حيث إنه بسؤال البوليس المسمى محمد عبد العظيم شومان ذكر ما ضمنه ضابط المباحث بلاغته وأضاف أنه علم ان المتهم الثانية جاءت غصبي من زوجها ولها شكوى ضده بالمركز وان معروف لدى البوليس بأنه قواد ويتردد على منزل المتهم الأولى وأيده في ذلك كل من رجلى البوليس زكى مرزوق والسيد العراقي .

ومن حيث إنه يتعين قبل التطرق إلى بحث موضوع الدعوى ، تبيان الشرائط الواجب توافرها لاعتبار المنزل مداراً للدعارة ومتى تكون المعاونة على ارتكاب الدعارة وكيف يكون الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة .

ومن حيث إنه يشترط لاعتبار المنزل مداراً للدعارة طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة أن يتخذ المكان أو يدار للبقاء عادة وأن توجد امرأة أو أكثر ممن يتعاطين عادة فعل الفحشاء والمقصود بالمرأة التي تتعاطى الفحشاء أنها ممن تتخذ من تسليم جسدها لغرض جنسى لآى راغب فيه بلا تفريق ولا اختيار بمقابل نقدى حرفة للكسب ومهنة ترتزق منها ، كما يشترط العقاب أن يكون البيت قد أعده صاحبه لارتكاب الدعارة وجعله لهذا الغرض فلا يدخل في هذا المعنى اجتماع الرجل بالمرأة مرضاً على سبيل الصدقة لارتكاب الفحشاء في محل لم يثبت اعداده لهذا الغرض . كما أنه بالنسبة لتهمة المعاونة على ارتكاب

الدعارة لاسبيل للمقاب عليها إلا إذا كانت المعونة تهدف إلى معاونة الأثني على ممارسة الدعارة . فإذا كانت عن طريق المساعدة البريئة والتصدق فلا عقاب وهي من الجرائم القصدية بمعنى أن يكون الجاني قد قصد المعاونة عن علم بالسبب . وممارسة الفجور والدعارة يشترط لتوافرها طبقاً لما أسلفناه من وصف للمرأة التي تضبط ، أن تحترف البغاء فالتى لا توصف بهذا الوصف مهما كان خطرها وفجورها واعوجاج سلوكها وسيرها وسوء سمعتها لا يشملها الوصف ولا يكون في فعل المستهتر أو العابثة موضعاً للساءلة والعقاب إلا إذا احترفت البغاء عن طريق الممارسة والاعتياد الذى يتوفر عن تكرار الفعل على سبيل الدوام فضلاً عن أن القصد الجنائى في هذه الجريمة يستفاد من طبيعة الممارسة فإذا ما خلا الفعل من فكرة الكسب فلا عقاب مهما بلغ استهتار الشخص وأوغل في الفجر والفحشاء (يراجع في ذلك كتاب مكافحة الدعارة للأستاذ محمود موسى المحامى ومحكمة القاهرة العسكرية ٣/٩/١٩٤٢ المحاماة س ٢٢ ع ٨ رقم ٢٧٤ ونقض جنائى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ المحاماة س ٣٠ ع ١ رقم ٣٢)

د ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى ما تقدم من البحث فانه من مطابقة تلك المبادئ المستقر عليها فقها وقضاء على موضوع الدعوى الراهنة يستبين أن فيما يتعلق بالمتهمة الثانية فقد ثبت أنها إنما تواجدت بطريق الصدقة بسبب تقديمها شكوى للبولىس ضد زوجها الذى اختطف ولدها منذ أسبوعين سابقين على تاريخ الواقعة ولم يثبت أنها تحترف البغاء وتعاطى الفحشاء وليس أدل على ذلك من تواجدها بحجرة مستقلة بمفردها دون ما رجل معها بل أن ما ورد بتقرير الكشف

الطبي من أنها حامل في خمسة شهور لأقطع في الدلالة على عدم إمكان وصفها بالبغى فضلاً عن أنه لم يثبت أنها كسبت كسباً مادياً حتى يقال إنها تمارس هذه الحرفة .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق بالمتهمة الأولى وقد خلصت المحكمة إلى أن المتهمة الثانية ليست بمن يتصفن بوصف البغى فتكون مهمة المتهمة الأولى قد جاءت على سبيل المساعدة البريئة بأبوابها تلك المتهمة بعد أن امتى عليها الوقت ومن ثم فتتنفى فكرة المعاونة . أما وقد أبعد عن المرأة التى ضبطت بالمنزل فكرة تعاطى الفحشاء فإن المنزل يكون فاقد الشروط الواجب توافرها لاعتباره معداً للدعارة ولم يثبت أنه قد أعد فعلاً لذلك .

د ومن حيث إن تفرعاً على ما تقدم يكون تواجد باقى المتهمين بالمنزل لا غبار عليه ولا يؤخذ احدهما على أمر لم يثبت أن احدهما قد ارتكبه يؤيد ذلك ماورد في صدر محضر التحقيق من أن ضابط المباحث قد وجد المتهمين الأولى والثالث جالسين على أريكة والمتهم الرابع واقفاً وسط الحجرة في حالة عادية وفي حضور والدة المتهمة الأولى والطاعنة فى السن والتي تحصل على معاش شهرى من مصلحة الضمان الاجتماعى وكلها أمور لا يشتم منها ارتكاب أحدهم أية جريمة .

د ومن حيث إنه على هدى ما تقدم لا يمكن اعتبار المتهمة الأولى أدارت منزلها للدعارة السرية لعدم قيام الدليل المقنع على أنها أعدته لهذا الغرض أو أنها عاونت المتهمة الثانية على ممارسة الدعارة كما أن المتهمة الثانية لا تعد بغيا بالمعنى القانونى إذ أن واقعات الدعوى لا تحتل افتراض أنها اتخذت الدعارة حرفة لها . كما أن باقى المتهمين وجدوا في حالة طيمنية ولم تتوفر لدى أحدهما

الحربي بالجيش المصرى من أنه نعى إلى عمله أن بعض عربات الجيش تذهب إلى عزبة أبو صير وتبيع ما بها من بنزين إلى سكان هذه العزبة فكلف الباشجاویش زكريا ابراهيم لعمل التحريات اللازمة فقام هذا الأخير بمراقبة المكان لمدة ثلاث أيام فتأكد من دخول عربات الجيش إلى هذه القرية . وفى يوم الحادث توجه إلى هذا المكان لضبط أى عربة جيش تحضر إليه فشاهد السيارة رقم ١١٠٧٤ لورى خدمة الجيش تحضر وتدخل القرية المذكورة وتقف بجوار النخيل فر بجوارها بسيارته فتبين له أن المتهم الأول هو الذى يقودها وشاهد المتهم الرابع يقف على سلمها ومعه صفيحة فارغة كما رأى المتهم الثالث يقف بالقرب منها فأوقف عربته وسأل المتهم الأول عن سبب مجيئه إلى هذا المكان فأخبره بأنه جاء لمقابلة المتهم الرابع فقام بتفتيش السيارة فلم يجد بها بنزينا ووجد بها صفيحتين فارغتين فسأل المتهم الأول عن مكان وجود البنزين فأشار له على غرفة فى المبنى المقابل فتوجه إلى هذا المبنى فأخبرته بعض النسوة بأنه خاص بناظر العزبة المتهم الثانى فذهب إلى البلدة وتقابل مع هذا الأخير الذى أخبره بأن المتهمين الثالث والرابع هما اللذان يستأجران هذه الغرفة فأمره بفتحها فأرسل فى إحضار قطعة من الحديد فتح بها باب الغرفة وكان ذلك بحضور الباشجاویش زكريا ابراهيم وقد تبين له بأن بداخلها برميل كبير وأربعة فناطيس وعدة صفايح بها كميات مختلفة من البنزين كما وجد بها أيضا خرطومين طول أحدهما ١٠٠ سم والثانى ١٦٠ سم وضبط هذه الاشياء واقتاد الجميع إلى المركز وأضاف الشاهد بأن المتهم الأول أخبره بأنه اعتاد الحضور وهو وغيره من عساكر الجيش لبيع البنزين إلى المتهمين الثالث والرابع

أركان الجريمة ولا يصلح ما أثبتته الضابط المحقق بصدر محضره دليلا كافيا للإدانة .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم تكون التهم المسندة إلى المتهمين غير قائمة على أساس قويم ويتعين لذلك براءتهم منها عملا بنص المادة ١١/٣٠٤ ج .

(قضية النيابة ضد وآخرين رقم ٢٤٦٤ سنة ١٩٥٢ برئاسة الأستاذ محمد خطاب القاضي)

٤٦١

محكمة الخانكة الجزئية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

تفتيش . اجراءه بمعرفة رجال البوليس الحربي . باطل .

المبدأ القانوني

التفتيش ان هو فى واقع الامر لا إجراء من إجراءات التحقيق التى لا يقوم بها إلا رجال الضبطية القضائية فى الأحوال وبالشرائط التى يستلزمها القانون فى مثل هذه الحالة وقد أوردت المادة ٢٣ من قانون الاجرامات الجنائية والقوانين الخاصة الأخرى رجال الضبطية القضائية على سبيل الحصر وليس من بين هؤلاء رجال البوليس الحربي بالجيش ، فإذا ثبت أن أحدهم قد قام بهذا التفتيش فانه يكون باطلا وتكون الاجرامات التى تلت هذا التفتيش قد وقعت باطلة أيضا .

المحكمة

ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره اليوزباشى حسن حسن عرفة قائد البوليس

وأنه حضر في يوم الحادث لأخذ مبلغ ٥٠ قرشا مقدما لأنه سيقوم بإجازته واستطرد الشاهد يقول بأن الفناطيس المضبوطة وما بها من بزين من متعلقات الجيش أما باقي المضبوطات فبعضها ليست من متعلقاته والبعض الآخر لا يمكنه الجزم ان كانت خاصة بالجيش أم لا .

« وحيث إنه بسؤال الباشجاويش زكريا ابراهيم محمد من قوة مباحث البوليس الحربى بالجيش لم تخرج أقواله اجمالا عما قرره الشاهد السابق .

« وحيث إنه بسؤال المتهم الأول أنكر ما نسب إليه وقرر بأنه يعرف المتهمين الثالث والرابع وأنه حضر لمقابلتهم في يوم الحادث للاعتذار لهما عن عدم تبليغه دعوتهما للحضور إلى حفلة زفاف في الليلة السابقة .

« وحيث إنه بسؤال المتهم الثانى قرر أن المتهم الرابع هو الذى يستعمل الغرفة السابقة الذكر كمخزن وأنه لا يعلم شيئا عن محتوياتها وأضاف بأن الشاهد الاول أمره بفتح هذه الغرفة فبادر الشاهد الثانى بكسر قفلها وفتحها

« وحيث إن المتهمين الثانى والثالث والرابع دفعوا على لسان الحاضر معهم ببطلان القبض والتفتيش .

« وحيث إن التفتيش ان هو فى واقع الامر إلا إجراء من إجراءات التحقيق التى لا يقوم بها إلا رجال الضبطية القضائية فى الاحوال وبالشرائط التى يستلزمها القانون فى مثل هذه الحالة وقد أوردت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية والقوانين الخاصة الأخرى رجال الضبطية القضائية على سبيل الحصر وليس من بين هؤلاء رجال البوليس الحربى بالجيش .

« وحيث إن الثابت من أقوال اليوزباشى حسن حسن عرفة قائد البوليس الحربى بالجيش بأنه هو الذى قام بتفتيش الغرفة التى وجدت بها المضبوطات وهو لا يملك بصفته السالفة هذا الحق ومن ثم يكون التفتيش الذى قام به قد وقع باطلا وتكون الاجراءات التى تلت هذا التفتيش قد وقعت باطلة أيضا .

« وحيث إنه متى تقرر ما تقدم يكون الدفع فى محله ويتعين قبوله والحكم ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهمين جميعا بما أسند اليهم عملا بنص المادة ٣٠٤ / ١ ج ،

(القضية رقم ٦١٢ سنة ١٩٥٣ جنح الخانكة) .
أصدر هذا الحكم والحكم المنشور بالعدد السادس برقم ٣٨٣ الأستاذ جلال عبدالرحيم عثمان القاضى .

بحث

قضاء التعويض

في القانون الإداري المصري^(١)

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

إن مبدأ فصل السلطات من المبادئ الأساسية في حياتنا القانونية ، لقد انبرى لشرحه وتفصيله بحق العلامة الشهيد مونتسكيو في مؤلفه الفذ « روح القوانين » الذي أخرجه عام ١٧٤٨ ومن بين مظاهر هذا المبدأ وتطبيقاته الفصل بين السلطين التنفيذية والقضائية — الأمر الذي يتطلب من المحاكم السلطة القضائية ، ألا تقضى في المنازعات التي تتعلق بجهة الإدارة « السلطة التنفيذية » وكذا لا يسوغ لجهة الإدارة العاملة أن تمارس الوظائف القضائية بمعنى أنه يمتنع عليها أن تحكم في القضايا . وإنما يتعين أن يمهّد هذا العمل إلى هيئة جديدة تسمى بالقضاء الإداري لكي تختص بالفصل في المنازعات التي تكون الإدارة طرفاً فيها .

وموضوع هذه المنازعات إما أن يكون إلغاء قرار إداري ضدر مخالفاً للقوانين والوائح وهو ما يسمى بقضاء الإلغاء *recours en annulation ou recours pour excès de pouvoir* وإما أن يكون طلب الأفراد الحكم على جهة الإدارة بأداء تعويض لهم عن أضرار نشأت من جراء قرارات أو تصرفات إدارية وهو ما يعبّر عنه بقضاء التعويض أو *contentieux de l'indemnisation* باللغة الفرنسية وهي الترجمة الصحيحة وليست *recours de pleine juridiction* كما ترجمه بعض الشراح المصريين .

٢ - منهج البحث :

ولا شك أنه يجدر بالباحث لقضاء التعويض في مصر أن يستجلى عنصره أو ينظر إليه من ناحيتين

(١) المراجع : في القانون المصري : مجموعات أحكام محكمة القضاء الإداري (ست مجلدات) التشريعات الصادرة بشأن قانون مجلس الدولة ومذكراتها الإيضاحية . مجلات مجلس الدولة والابحاث الواردة بها وبخاصة أبحاث دكتور محمود سعد الدين الشريف مستشار الدولة . مذكرات دكتور محمد عبد الله العربي في مسئولية الدولة أمام القضاء . شرح قانون مجلس الدولة للأعيد الدكتور عثمان خليل عثمان . نظرية سوء استعمال السلطة للدكتور سليمان محمد سليمان الطحاوي أستاذ القانون العام بجامعة إبراهيم .

في القانون الفرنسي : شرح القانون الإداري لغالين ، مؤلف أندريه دي لوبادير ، مؤلف رولان . نظرية المسئولية الإدارية لروسو . مجموعات أحكام مجلس الدولة الفرنسي (ليبون . دالوز) مقالات فيدل في خضوع الإدارة لقانون بمجلة القانون والاقتصاد .

ناحية الموضوع *probleine de fond* وناحية الشكل *probleine de forme* أما الأولى فتتعلق بنظرية أساسية في فقه القانون العام وهي نظرية المسؤولية الإدارية ، ماهيتها ، وأساسها القانوني ، شروط الضرر الواجب أداء التعويض عنه ، الأعمال التي يجوز الحكم فيها بالتعويض سواء كانت صادرة من الدولة بصفقتها سلطة تشريعية أو بصفقتها سلطة قضائية أو بصفقتها سلطة إدارية ، وأخيراً عدم مسؤولية الدولة عن أعمال الحكم أو أعمال السيادة .
وهذه الناحية ليست محل بحثنا في هذا الصدد ، وإنما تقتصر على معالجة ناحية الشكل أو بيان مسألة الاختصاص .

٣ - القانون الإداري الفرنسي :

وقبل أن نخوض في بحث النظام المصري يجب أن نستعرض الحال في فرنسا فنبين أحكام تشريعها وقضائها وآراء فقهاءها . فقد قيل بحق إن فرنسا من الدول ذات النظام الإداري السليم وكل ذلك راجع إلى الجهود التي بذلها مجلس الدولة الفرنسي في هذا السبيل إلى المعونة الصادقة التي قدمها مفوضو هذا المجلس *commissaires du gouvernement* مثل روميو ودافيد وغيرهم من مشاهير الفقهاء .
يوجد إلى جانب القضاء العادي قضاء إداري يقسمان الاختصاص في الفصل في المنازعات التي تكون الإدارة طرفاً فيها ، وليبيان الحد الذي يفصل الاختصاصين قال بعض الشراح باختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات التي تتعلق بجهة الإدارة بصفقتها سلطة عامة أو الأعمال العامة للإدارة *actes de puissance publique, actes d'autorité* وهي الأعمال التي تقوم بها الإدارة وهي تمارس سلطتها العامة مثل إبعاد الأجانب . وباختصاص القضاء العادي بنظر تصرفات الإدارة المدنية *actes de gestion* وهي الأعمال التي تقوم بها الإدارة في نشاطها المدني الخاص من بيع أو إيجار أو غيره .

ثم رأى البعض أن المحاكم الإدارية تختص بالفصل في المنازعات التي تهدف إلى المطالبة المالية للدولة دون سائر الأشخاص الإدارية الأخرى التي تظل خاضعة إلى القضاء العادي .

وأخيراً وتحت تأثير الأحكام *Feutry و Terrier و Blanco* استقر الرأي على أن القضاء الإداري يختص أساساً وكبداً عام بالمنازعات مع الأشخاص الإدارية العامة بصدد إدارة المرافق العامة *qui se rattache au fonctionnement d'un service public* ، أما ما عدا ذلك من منازعات فتتظرها المحاكم العادية ، وقد أضيفت إليها المنازعات المتعلقة بإدارة مرفق القضاء .

والمرافق العامة الصناعية والتجارية وكذا المنازعات المتصلة بقاعدة معروفة تفيد أن القضاء العادي يحمي الحريات العامة والملكية الخاصة وحالات الأشخاص .

ولقد صدر تشريع في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٢ بإنشاء محكمة تنازع الاختصاص لتتظر في ما قد يقع من تنازع بين جهتي القضاء سالفتي الذكر سواء أكان تنازعا إيجابياً أم سلبياً قد يؤدي إلى إنكار العدالة . وهذه المحكمة مشكلة من ثلاثة مستشارين من مجلس الدولة عن القضاء الإداري وثلاثة

مستشارين من محكمة النقض عن القضاء العادى وتعقد جلساتها تحت رئاسة وزير العدل .
وتوزيع الاختصاص بين القضاء الإدارى الفرنسى تناوله بالتعديل الأخير القانون الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (١) الذى جعل مجالس الأقاليم conseils de préfecture فى فرنسا والجزائر والمحاكم الإدارية فى الألاس واللورين . هى محاكم القانون الأصل أو القانون العام de droit commun تختص بالفصل فى المنازعات الإدارية بصفقتها محاكم أول درجة وتحمل اسم المحاكم الإدارية . ومن ثم فقد أصبح مجلس الدولة ذا اختصاص محصور محدد بالحالات التى عددها القانون وكذا جهة استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية المذكورة .
وواضح مما تقدم أن الاختصاص الإدارى يشمل قضاء التعويض وقضاء الالغاء .

٤ - تطور تاريخى فى مصر :

من المعروف أن محكمتنا الإدارية أو قضاءنا الإدارى فى مجلس الدولة حديث جداً فقد أنشئ مجلس الدولة المصرى فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ بالقانون رقم ١١٢ وهذا القانون قد استبدل به القانون رقم ٩ الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ المعدل بالقوانين رقم ٨٧ فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ ، رقم ٦ فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ ، رقم ١١٦ فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٢ .
ولقد مرت مصر بثلاث مراحل فى نظام القضاء لمنازعات الإدارة .

٥ - لائحة ترتيب المحاكم الأهلية:

فى المرحلة الأولى أو ما قبل إنشاء مجلس الدولة لم يكن لدينا قضاء إدارى فكانت كل المنازعات الإدارية يقضى فيها المحاكم العادية دستورها فى هذا الشأن (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) التى تنص على ما بلى :
« ليس لهذه المحاكم أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولأن توقف تنفيذه إنما تختص بالحكم فى المواد الآتى بيانها :

أولاً : كافة الدعاوى المدنية أو التجارية الواقعة بين الأهالى وبين الحكومة فى شأن منقولات أو عقارات .

ثانياً : كافة الدعاوى التى ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة من إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر الإدارية .

٦ - قانون إنشاء مجلس الدولة :

وعندما أنشئ مجلس الدولة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ نص فى مادته الرابعة (٢) على اختصاص

(١) منشور فى الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية العدد ٢٣٢ فى يوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ المرسوم رقم ٩٣٤ - ٥٣ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بشأن إصلاح القضاء الإدارى .
(٢) المادة الرابعة : « تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل الآتية ، يكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء كاملة :

محكمة القضاء الإداري بالفصل في مواد عددها في ست فقرات ، ثم جاءت المادة الخامسة (١) فقررت باختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها والموضحة في الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة الرابعة وقضت هذه المادة أيضاً أنه يترتب على تقديم طلب الإلغاء أو التعويض لمحكمة القضاء الإداري نزول الطالب عن رفع دعوى تعويض أمام أية جهة قضائية أخرى .

ومعنى هاتين المادتين أنه في مسائل التعويض يعتبر اختصاص محكمة القضاء الإداري في مصر اختصاصاً محصوراً محددًا بالحالات الواردة فيها إذا أراد أحد الخصام *compétence d'attribution* بينما يظل القضاء العادي هو قضاء القانون العام *compétence de droit commun* بل يمكن للمدعى إذا أراد أن يتجنب القضاء الإداري حتى في هذه الحالات أن يلجأ مباشرة للقضاء العادي فيختص الأخير بنظر دعواه وإنما يترتب على ذلك سقوط حق المدعى في التقاضي أمام القضاء الإداري بصدد هذه الدعوى (٢).

- ١ - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .
 - ٢ - المازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم .
 - ٣ - الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو منح علاوات متى كان مرجع الظعن مخالفة للقوانين واللوائح .
 - ٤ - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح .
 - ٥ - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الظعن مخالفة للقوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة .
 - ٦ - الطلبات التي يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية إذا كان مرجع الظعن عدم اختصاص الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .
- ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح .
- (١) المادة الخامسة : « في الحالات المبينة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة السابقة تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات المطعون فيها سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعا لطلب الإلغاء .

ويترتب على تقديم طلب الإلغاء أو التعويض لمحكمة القضاء الإداري نزول الطالب عن رفع دعوى تعويض أمام أية جهة قضائية أخرى تبني على القرار الإداري الذي كان مثار الطلب .

- (٢) راجع في هذا الأحكام الآتية : حكم محكمة القضاء الإداري في ١٠ - ١٢ - ١٩٤٧ مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري السنة ٢ من ١٤٤ قاعدة ٢٥ وحكم محكمة القضاء الإداري في ١٦ - ١٢ - ١٩٤٧ مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري السنة ٢ من ١٦٣ قاعدة ٢٨ وحكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ - ٥ - ١٩٤٨ مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري السنة ٢ من ٧٤١ قاعدة ١٣٢ وحكم محكمة القضاء الإداري في ٢ - ٦ - ١٩٤٨ مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري السنة ٢ من ٧٧٠ قاعدة ١٣٦ وحكم محكمة القضاء الإداري في ٢٢ - ٦ - ١٩٤٨ مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري السنة ٢ من ٨٥١ قاعدة ١٥٢

٧ - النظام الحالي :

وهو ما جرى عليه العمل في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩ خاص بمجلس الدولة بعد إلغاء القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ . وشمل هذا القانون الجديد امتداداً لاختصاص القضاء الإداري في مصر سواء في الإلغاء أو التعويض .

فبعد أن عدلت المادة الثالثة (١) منه حالات طلب الإلغاء جاءت المادة الرابعة (٢) تخول القضاء الإداري سلطة الفصل في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة ويترتب

== ولقد جاء بصراحة في الحكم الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ما يلي :

« اختصاص محكمة القضاء الإداري في مصر محصور في المسائل والمنازعات المنصوص عليها صراحة في القانون بخلاف الحال في فرنسا . ويشترط للاختصاص أن تقوم الدعاوى على الطعن في قرارات إدارية نهائية فيخرج من ولايتها الفصل في المنازعات القانونية سواء أكان المقعد إدارياً أم مدنياً ودعاوى التضمينات التي يرفعها الأفراد على الحكومة بسبب الأفعال المادية التي تقع أثناء تأدية الوظيفة - والمنازعات المتعلقة بإدارة الأموال التي تقوم بها الحكومة كفرد من الأفراد .

أما في فرنسا فيختص مجلس الدولة بالفصل في كل الدعاوى التي ترفع من الأفراد على الإدارة للطالبة بحقوق ثابتة لهم قبلها أياً كان نوع هذه الحقوق لا فرق بين الحقوق الناشئة عن عقد إداري أو فعل مادي لأن مجلس الدولة الفرنسي هو المحكمة الإدارية العامة تختص بنظر كل القضايا الإدارية التي لم يمنح المشرع حق النظر فيها لمحكمة أخرى .

(١) المادة الثالثة : « تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة :

- ١ - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .
 - ٢ - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .
 - ٣ - الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات .
 - ٤ - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .
 - ٥ - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم من غير الطريق التأديبي .
 - ٦ - الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .
- ويشترط في الفقرات المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح .

(٢) المادة الرابعة : « تفصل محكمة القضاء الإداري في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .

ويترتب على رفع دعوى الإلغاء أو التعويض إلى هذه المحكمة عدم جواز رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإداري .

على رفع دعوى الإلغاء أو التعويض إلى محكمة القضاء الإدارى عدم جواز رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية كما يترتب على رفع دعوى التعويض إلى المحاكم العادية عدم جواز رفعها أمام محكمة القضاء الإدارى .

وقصد المشرع من التوسع فى اختصاص القضاء الإدارى المصرى هو الرغبة الصادقة فى توطيد هذا النوع من القضاء وأعاتته على أن يودى رسالته على أحسن وجه (١)

ولا يوجد فى مصر إلا محكمة إدارية واحدة . هى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة .
ويعن لنا فى هذا المقام أن تتساءل عما إذا كان يوجد بمصر محكمة تنازع اختصاص تفصل فى التنازع على الاختصاص بين القضاء بين الإدارى والعادى كما هو الحال فى فرنسا .
نعم جاء قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٩ بأحكام كيفية نظر هذا التنازع والفصل فيه وجعله من اختصاص محكمة النقض والإبرام (٢) .

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، راجع حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ . مجموعة أحكام محكمة القضاء الإدارى السنة الثالثة ص ٨٥١ ، راجع حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٩ المحاماة السنة ٣٢ ص ١١٠٤ راجع بحث دكتور محمود سعد الدين الشريف فى مجلة مجلس الدولة السنة الأولى فى موازنة قانونى مجلس الدولة . راجع تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، راجع تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩

(٢) المادة ١٨ من قانون نظام القضاء : « ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة فى أعمال السيادة . ولها دون أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل :
١ - فى المنازعات المدنية والتجارية التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول على الحالات التى ينص فيها القانون على غير ذلك .
٢ - فى دعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت بخالفة القوانين واللوائح .
٣ - فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون حق النظر فيها » .

المادة ١٩ : « إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كليهما عنها يرفع طلب تعيين المحكمة التى تفصل فيها إلى محكمة النقض بمنعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها . وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية » .
المادة ٢٠ : « يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة المنصوص عليها فى المادة السابقة وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة .
وإذا قدم الطلب بعد الحكم فى الدعوى فلترئيس هذه المحكمة أن يأمر بوقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما » .

المادة ٢١ : « يرفع الطلب فى الأحوال المبينة فى المادة ١٩ بمريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحل إقامتهم موضوع الطلب وبياناتاً كافية عن الدعوى التى وقع فى شأنها التنازع أو التخلى » .

ويبدو من مطالعة أحكام هذا القانون أن اختصاص محكمة النقض والإبرام في الفصل في هذا التنازع جاء دون مشاركة محكمة القضاء الإداري لها في هذا الشأن وذلك على خلاف الحال في فرنسا كما ذكرنا آنفاً ويمكن تبرير موقف المشرع المصري من خصوصية نظام قضائنا الإداري الذي ظل في مواد التعويض قضاء استثنائياً بالنسبة لبعض حالات واردة على سبيل الحصر وقضاء معاقفاً على رضا الخصوم في اختيار الاحتكام إليه .

٨ — خاتمة :

ويمكن أن نختتم هذا البحث الموجز مؤكدين أن القضاء الإداري المصري مقصور على محكمة واحدة بعاصمة البلاد هي محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، يشمل اختصاصها عموم الجمهورية المصرية من أقصاها إلى أقصاها ، مما يحمل المناقضى المقيم بعيداً عن القاهرة عبء الحضور إليها ، ولعله هو السبب في أن قضاءنا الإداري في طور الاعداد والتكوين محل للتجربة والاختبار ذو اختصاص محدد بالنسبة للحالات الواردة في ثنايا أحكام القانون .

أما وقد أثبت مجلس الدولة جدارة فائقة في محيط العدالة والقانون وذلك بفضل الجهودات الطيبة ، التي بذلها رجاله الأبطال في هذا المضمار ، لا يسعني إزاء ذلك إلا أن استنهض همه المشرع المصري في المبادرة بإنشاء محاكم إدارية في مختلف أرجاء الجمهورية المصرية مترسماً خطى المحاكم الإدارية الفرنسية في هذا الشأن .

فإذا تم لنا ذلك فيجدر بالمشرع أن يوسع اختصاص هذا القضاء الإداري وبخاصة في مسائل التعويض لكي يصبح القضاء العام فيها .

ولعل قصدنا وهدفنا هو أن نخطو خطوة نحو تحقيق المبدأ المقدس ألا وهو مبدأ الفصل بين السلطات .

== وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من هذه العريضة مع تكليفهم الحضور في الجلسة التي يحددها رئيس المحكمة ولهم تقديم مستنداتهم ومذكراتهم قبل اليوم المحدد لنظر الدعوى . ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

المادة ٢٢ : « تفصل محكمة النقض في الطلب على وجه السرعة بعد مباح أقوال النيابة العامة » ، راجع أبحاث الأستاذ محمود يوسف القاضي رئيس نيابة الاستئناف بلجنة التشريع والقضاء .

رد على بحث

هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة
الذى انقضت فترة تجربته المدة اللازمة لرد الاعتبار
بقوة القانون طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات

للسيد الأستاذ محمد احمد الشربيني المحامى العام

أشر الزميل الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف مفتش قضائى النيابة ببحثا عن هذا الموضوع فى العدد الخامس من السنة الرابعة والثلاثين من المحاماة ومهد إليه بالمثل الآتى :

صدر حكم على شخص بالحبس شهرا اسرقة فى سنة ١٩٤٠ ثم صدر عليه حكم آخر بالحبس شهرا مع وقف التنفيذ فى سنة ١٩٤٩ فهل يرد إليه اعتباره بقوة القانون فى سنة ١٩٥٣ بعد انقضاء فترة التجربة وهى ثلاث سنوات وبعد انقضاء اثنتى عشر عاما على الحكم موضوع رد الاعتبار أم ان الحكم الثانى رغم مضي فترة تجربته يقطع مدة رد الاعتبار القانونى وبالتالي لا يرد إليه اعتباره عملا بظاهر نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات والتى تستلزم ألا يصدر على المحكوم عليه خلال المدة المقررة لرد الاعتبار حكم بعقوبة جناية أو جنحة وهو الرأى الذى تجرى عليه ادارة تحقيق الشخصية فيما يتعلق بسحب صحيف السوابق . وقد انتهى سيادته من بحثه إلى تخطئة الرأى الاخير وكانت دعائمه التى أقام عليها رأيه مستمدة من نص المادة ٥٩ من قانون العقوبات التى تنص على انه إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر فى خلالها حكم بالغاءه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن وما استشهد به من قضاء المحاكم وأقوال الفقهاء من أن الحكم بوقف التنفيذ بانقضاء فترة التجربة وهى ثلاث سنوات يمحى ويذول كل أثر له فهو يرد إلى المحكوم عليه اعتباره بقوة القانون دون حاجة إلى أية اجراءات قضائية . ولما كان الأمر كذلك فلا يجوز لهذا الحكم الذى احمى أن يكون له أثر فى قطع التقادم وأن المقصود بالحكم فى معنى المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحكم القائم المنتج آثاره .

اتنى لا أوافق الزميل على هذا الرأى وأرى ان الحكم بوقف التنفيذ فى خصوص تطبيق المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات عن رد الاعتبار القانونى يعتبر قاطعا للتقادم وقت صدوره حتى ولو احمى بعد ذلك . وذلك للأسباب الآتية :

أولا : ليس مما ينبو عن منطق القانون أن الواقعة القانونية تنتج آثارا أثناء سيرها وتبقى بعض هذه الآثار صحيحة منتجة فى واقعة أخرى رغم سقوط الواقعة الأولى التى انشأتها واحمائها من الناحية القانونية لسبب ما مثال ذلك .

١- نصت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات أن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى . ونصت المادة ٣٠٤ منه أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات والغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى . ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيائية ولا في الاجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الاقرارات الصادرة بين الخصوم أو الايمان التي حلفوها على ان هذا السقوط لا يمنع الخصوم أن يتمسكوا باجراءات التحقيق وأعمال الخبرة التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها — فالخصومة رغم سقوطها واعتبارها كأن لم تكن بما في ذلك صحيفة الدعوى فإن المشرع لم يرم تمارضا مع هذا السقوط في بقاء بعض آثار هذه الخصومة التي نشأت وتمت أثناء قيام الخصومة .

ب — نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم أنه يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على خمسة عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي عدتها هذه المادة كالاعتداء على النفس والمال أو التهديد بذلك وغيرها ومن المسلم به أن القاضى في تطبيقه قاعدة هذه المادة غير مقيد في كشفه من حالة المشتبه فيه بما قد يكون اعتور هذه السوابق من سقوط أو انقضاء طبقاً للقانون وعما يكون لها من أثر في العود أو غيره فهذه السوابق التي تكون قد سقطت فهي تعد قائمة عند اظهر حالة الاشتباه فقد تعدد الروايات التي ينظر منها إلى الواقعة الواحدة .

ثانياً — نصت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات في فقرتها الأولى برد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة ... الخ . متى مضى على تنفيذها أو العفو عنها أو سقوطها اثنا عشرة سنة بدون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة . فهذا النص يطلق وصف الحكم ولا يجوز تقييد المطلق بغير مقيد فان الحكم التنفيذي أو الموقوف التنفيذ كلاهما يتدرج تحت مطلق هذا النص وأنه يصدر متى حكم يتخلف شرط من الشروط التي يستلزم توافرها المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية لرد الاعتبار بحكم القانون وأن مدة الاثني عشر عاماً في سريانها إذا اصطدمت بأى حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة فانها تنقطع ويتعين مرور اثني عشر عاماً لا يصدر خلالها أى حكم فالانقطاع يحصل بمجرد صدور أى حكم حتى ولو احمى هذا الحكم بعد ذلك لأن الأثر انتجته وقت صدوره وهو وقت حفظه لسكياته وسبق أن بينا أنه ليس ينبو عن منطق القانون أن تمنح الواقعة مع بقاء بعض آثارها التي تمت قائمة ولا تزول بزوال الواقعة الأصلية .

ثالثاً — نصت المادة ٥٥١ من قانون الاجراءات أنه إذا كان المحكوم عليه قد صدر ضده عدة أحكام فلا يرد اعتباره إليه بحكم القانون إلا إذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة على أن يراعى في حساب المدة اسنادها إلى أحدث الأحكام . هذا النص واضح وصريح في وجوب احتساب المدة من أحدث هذه الأحكام فالمدة في المثل الذي ذكره الزميل وهي اثنا عشرة

سنه عن رد الاعتبار القانوني عن عقوبة السرقة بحيث أن يسند إلى أحدث الأحكام وهو الصادر بوقف التنفيذ فالإسناد يكون وقت صدوره فتبدأ المدة صحيحة وقت قيام هذا الحكم بوقف التنفيذ وتنفصل عنه بسيرها مستقلة إلى المدى الذي حدده القانون .

رابعا - إن الأخذ بالرأي الذي نادى به الزميل يؤدي عند تطبيق المادة ٥٥١ من قانون الإجراءات إلى نتيجة يأبأها الذوق القضائي في المثليين الآتين :

أ - رجل حكم عليه في سنة ١٩٤٠ بالحبس شهراً في سرقة وفي سنة ١٩٤٩ بالحبس سنة مع وقف التنفيذ في سرقة أيضاً فيرد اعتباره في رأي الزميل بحكم القانون في سنة ١٩٥٣ .

ب - رجل حكم عليه في سنة ١٩٤٠ بالحبس شهراً في سرقة وفي سنة ١٩٤٩ حكم عليه بغرامة ١٠٠ قرش في ضرب بسيط دفعها فهذا الرجل وهو أقل خطورة من الرجل الأول لا يرد إليه اعتباره طبقاً لنص المادة ٥٥١ من قانون الإجراءات إلا بعد اثني عشرة سنة مسنودة إلى أحدث الأحكام وهي صحة الضرب فلا يرد إليه اعتباره بحكم القانون إلا في سنة ١٩٦١ وواضح أن الرجل الثاني أولى بالرعاية - فالصحيح أن يحكم الحالتين قاعدة واحدة .

خامساً - إن الحكمة التشريعية من إعادة الاعتبار هي إفساح مجال الحياة التشريفة أمام المحكوم عليهم وإسدال الستار على زلاتهم السابقة بشرط أن يكونوا جادين في العمل على تقديم أنفسهم . ففي رد الاعتبار القضائي ومدته قصيرة تكفل القانون في الكشف عن حقيقة توافر الحكمة التشريعية بما نص عليه في المادة ٥٤٣ من قانون الإجراءات من أن النيابة العامة تجري تحقيقاً بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان نزل من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة وللوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات . ونصت المادة ٥٤٩ أنه يجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها أو إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله - هذه الحكمة التشريعية وما تهدف إليه يجب أن توافر في رد الاعتبار القانوني . ولما كان سبيل التحقق منها غير ممكن إذ أن النيابة العامة لا تجري في هذه الحالة تحقيقاً فإن القانون اكتفى بمرور فترة طويلة لا يصدر خلالها ما يشوب حياة الطالب فيجب أن تكون صحيفته بيضاء طول هذه الفترة وهذا في ذاته يغني عن تحقيق النيابة عن سلوكه ووسائل ارتزاق الطالب وأما إذا حكم عليه خلالها بعقوبة في جناية أو جنحة ولو مع وقف التنفيذ فقد شاب سلوكه ما يحمل على الاعتقاد من أنه لم يعمل جاهداً على تقويم نفسه حتى يستحق رد الاعتبار بقوة القانون .

سادساً - عرض الرأيان في الطلب الذي مهد إليه الزميل في صدر بحثه على النائب العمومي الأستاذ السيد حافظ سابق فرأى الأخذ بالرأي الذي نادى به وهو أن الحكم بوقف التنفيذ يقطع وقت صدوره التقدم من المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

بحث

مدى حق الخيار المخول للمدعى المدني
في قانون الاجراءات الجنائية

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر

أولا : نطاق تطبيق المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية

- ١ -

موضوع البحث :

يتناول هذا البحث تفصيل ما اتجه اليه المشرع في قانون الاجراءات الجنائية نحو الابقاء أو طرح المبدأ الذي استقر من قديم في الفقه والقضاء وهو سقوط حق الخيار المخول للمدعى المدني إذا لجأ إلى الطريق المدني .

تمهيد :

كانت المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى تنص على ما يلي : ويجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه إلى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، .

وكانت المادة ٥٤ من نفس القانون تنص على أنه : يجوز لكل من ادعى بحصول ضرر له من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة ، .

ورفع الدعوى المدنية حق لكل شخص طبيعي أو اعتباري أصابه ضرر من الجريمة - ولا يجوز له رفعها إلا إذا أصابه الضرر شخصيا وكان أهلا للتقاضى (١) .

وحق المضرور من الجريمة لا يتعلق بمباشرة الدعوى المدنية فقط بل أنه وهو مالكها يستطيع الانصرف فيها بالتنازل عنها أو التصالح بشأنها أو تركها بعد رفعها إلى المحكمة (٢) ، وذلك بصريح نص المادة ٥٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى والمقابلة لنص المادة ٢٦٢ إجراءات جنائية .

وتوزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية وبين المحاكم المدنية يجعل الأولى بحسب الأصل مختصة بنظر الدعوى العمومية والثانية تختص بنظر الدعاوى الخاصة التي ترفع فيما بين الأفراد أو بينهم وبين الهيئات العامة والخاصة .

(١) ، (٢) الموسوعة الجنائية جزء ٣ ص ٦٠٩ وما بعدها .

ولما كانت الجريمة تنشأ عنها دعويان : الدعوى العمومية التي تتولى رفعها النيابة العامة عن الهيئة الاجتماعية والدعوى المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ويختص برفعها المضرور من الجريمة . لما كان ذلك كان يجب أن يقتصر اختصاص المحاكم الجنائية على نظر النوع الأول من الدعاوى وأن تختص المحاكم المدنية وحدها بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الجريمة بوصفها فعلا ضارا - ولكن رؤى أن تختص كذلك المحاكم الجنائية استثنائيا بالفصل في الدعوى المدنية التي يرفعها من ناله ضرر من الجريمة إلى جانب الدعوى العمومية لتصدر فيهما معا حكما واحدا لأنه غالبا ما تصلح أدلة الجريمة لاثبات مبدأ استحقاق التعويضات وتعيين مقدارها وهما موضوع الدعوى المدنية .

وبذا يكون للمضرور من الجريمة طريقان : الطريق الجنائي أى أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى العمومية المدنية المرفوعة من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق والطريق المدني أى أن يلجأ إلى المحكمة المدنية يطلب إليها الحكم له بتعويض ما ناله من ضرر من الجريمة وهنا يتقيد القاضى المدني بما فصل فيه القاضى الجنائي . فإذا لم تكن الدعوى العمومية قد فصل فيها وقت رفع الدعوى المدنية أو قفت هذه الأخيرة حتى يفصل في الأولى عملاً بالقاعدة المعروفة بالجنائي يوقف المدني ، *I.e Crimirel tient le civil en èiat.*

والدعوى العمومية قد ترفع إلى المحكمة الجنائية من النيابة العامة وهى الأمانة على تلك الدعوى المتعلقة بالمتجمع - وقد يرفعها المضرور إلى المحكمة الجنائية بالطريق المباشر - وهنا يترتب على رفع الدعوى المدنية صحيحة أن تتحرك الدعوى العمومية لتسير الأولى بجانبها .

ولما كان للدعوى المدني دائماً هذان الطريقان - الطريق الجنائي والطريق المدني وكان يمكنه الالتجاء إلى أيهما وأن يختار بينهما حسب ما يتبين من وجود مصلحة له فقد ولدت من هنا القاعدة الرومانية القديمة التى تقضى بأن (اختيار أحد الطريقين يمنع من الرجوع إلى الطريق الآخر) *electa una via nen datur recursus ad alteram* - هذه القاعدة التى سادت فى القانون الفرنسى القديم (بنص الأمر الصادر سنة ١٦٧٠) ثم عند صدور القانون الفرنسى الحالى لم يتضمن نصاً يقنن هذه القاعدة بما دعا بعض الشراح إلى التشكك فيها إذا كانت لا تزال واجبة الانباع فرأى فريق منهم وجوب تطبيق هذا المبدأ لأنه لا يجوز عدلاً أن يظل المتهم تحت رحمة المدعى ينقله من اختصاص إلى آخر كلما رأى من مصلحته ذلك - وذهب فريق آخر إلى أنه لا يمكن تطبيق هذا المبدأ إلا بنص صريح ولا محل لتطبيقه مادام لم يرد بشأنه نص - ورأى فريق ثالث وجوب التفرقة بين ما إذا كان المدعى المدني قد رفع دعواه أولاً إلى المحكمة المدنية أو إلى المحكمة الجنائية فى الحالة الأولى لا يجوز له الالتجاء إلى الطريق الجنائي بعد سلوكه الطريق المدني لأنه بذلك يجعل حالة المتهم أسوأ من ذى قبل - إذ الأفضل للمتهم أن يدافع عن نفسه أمام المحكمة المدنية من أن يجبر على الدفاع عنها أمام المحكمة الجنائية - ولأن اختصاص القاضى الجنائي بنظر الدعوى المدنية اختصاص استثنائي ويفترض أن المدعى المدني بلجؤته أولاً إلى المحكمة المدنية قد تنازل عن ذلك الاختصاص الاستثنائي الذى خوله إياه القانون إلى الاختصاص العام *compétence de droit commun* وكذلك لأنه ليس من العدل أن يترك المدعى المحكمة التى

لجأ إليها بمحض اختياره لمجرد اعتقاده أنها قد لا تحقق مصلحته مع ما في ذلك من الضرر على المتهم . أما في الحالة الثانية أي إذا رفع المدعى المدني دعواه أولاً إلى المحكمة الجنائية فيكون له أن يتركها ويرفعها من جديد أمام المحكمة المدنية لأنه ليس للمتهم أن يتظلم من تنازل المدعى عن الدعوى الأشد ليرفع الدعوى الأخف (١) .

وقد جرى القضاء الفرنسي على الأخذ بهذه التفرقة .

ويبرر الفقيه الفرنسي دونديو دي فاير (٢) مبدأ أن اختيار أحد الطرفين يمنع من الرجوع إلى الآخر بأن ذلك في مصلحة المدعى عليه بتوفير الاجراءات والمصاريف التي تترتب على السماح للمدعى المدني برفع دعويين متتابعتين .

" On l'applique par l'interêt de la personne poursuivie. Il s'agit d'épargner à celle-ci l'accumulation de formalités et de frais qu'entraîne la participation à deux instances Successives".

وقد قن قانون تحقيق الجنايات الملغى هذا المبدأ فنص في المادة ٢٣٩ منه على ما يلي :

« إذا رفع أحد طلبه إلى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعها إلى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية ، .

وكان مقتضى هذا النص الصريح أن المدعى المدني إذا استعمل حق الخيار ولجأ إلى المحكمة المدنية امتنع عليه بعد ذلك العود لرفع دعواه المباشرة أمام المحكمة الجنائية أو الادعاء مدنياً في الدعوى العمومية التي ترفعها النيابة العامة بعد ذلك — لأنه كان أمامه دائماً الطريق الجنائي يستطيع اللجوء إليه عن طريق الدعوى المباشرة .

ودعا هذا النص أيضاً بعض الشراح (٣) إلى القول بأنه يدل بطريق مفهوم المخالفة على أن المدعى المدني إذا لجأ أولاً إلى المحكمة الجنائية فليس ثمة ما يمنعه من ترك دعواه المدنية أمامها وأن يعود لرفعها أمام المحكمة المدنية — ويتفق هذا النظر مع الرأي الذي ساد في الفقه والقضاء الفرنسيين من التفرقة في الحكم بين الالتجاء أولاً إلى المحكمة الجنائية أو إلى المحكمة المدنية .

قانون الإجراءات الجنائية :

صدر مشروع قانون الإجراءات الجنائية معدلاً في بعض المبادئ المعمول بها في قانون تحقيق الجنايات الملغى فأوجب الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق وعهد بالسلطة الأولى إلى النيابة العامة وخول الثانية لقضاة يعينون خصيصاً لذلك — وسلب المدعى بالحقوق المدنية حقه التقليدي في رفع

(١) الموسوعة الجنائية جزء ٣ ص ٦٥٠ .

(٢) *Precis de droit criminel* طبعة ١٩٥٣ ص ٢٣٢ .

(٣) الموسوعة الجنائية نفس المرجع ص ٦٥١ . راجع حكم دسوق الجزئية ١٤ - ١٠ - ١٩٠٠ المشار إليه في الموسوعة .

الدعوى المباشرة - وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع ما يلي : « وعولج في باب الدعوى المدنية موضوع تحريك المدعى المدنى للدعوى الجنائية على أساس ما استقر عليه التشريع الجنائى الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية فليست للأفراد حق تحريكها والنيابة العمومية وحدها الحق في رفع الدعوى وفي حفظ أى بلاغ يقدم لها إذ لم تر محلاً للتحقيق أو رفع الدعوى - وفرض على النيابة إذا ما أصدرت أمراً بحفظ شكوى بها مدع بحقوق مدنية أن تعلن بذلك وله ان يتظلم منه إلى غرفة المشورة (غرفة الاتهام بعد صدور القانون) في الثلاثة الأيام التالية لاعلانه فإذا مضت ثلاثة أشهر على تقديم الشكوى ولم تتخذ النيابة قراراً فيها كان ذلك بمثابة أمر حفظ منها وللمدعى المدنى أن يتظلم منه أيضاً . »

وجاء بتقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٠ عن التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على مشروع القانون ما يلي : « كان المشروع كما قدم من الحكومة خلوا من الحق المخول للمدعى بالحقوق المدنية من رفع دعواه المباشرة أمام المحكمة الجزئية - وقد وافق مجلس الشيوخ على ذلك لأن رأى المدعى المدنى وحده ليس فيه الضمان الكافى لصحة الاتهام ، ولكن مجلس النواب رأى الإبقاء على هذا الحق . »

وكان تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب يتضمن ما يلى وذلك قبل أن يقرر هذا المجلس في جلسته الأخيرة إعطاء حق رفع اللجنة مباشرة إلى المدعى المدنى كما كان الحال في القانون القديم - ولم يكن قانون تحقيق الجنايات الحالى - وقد قدم به العهد وطال عليه الزمان موفقا في تحقيق هذين الفرضين (وهما ألا يفوت المجرم من العقاب وألا يتعرض البريء لما يتعرض له المدان) بل كان على الاتهام أحرص وإلى الإدانة أقرب ويسمح للمدعى المدنى بالدخول إلى حرم الدعوى الجنائية وهو مستفز أو كائد ليخلط بين حقه الشخصى الخاص به وحق المجتمع - فيضيع على المحاكم الوقت بلا طائل ويتناول بالتجريح سمعة خصمه - ولا سلطان له عليها ولا مصلحة له فيها . »

كانت هذه هى وجهة المشروع والتي وافق عليها مجلس الشيوخ وكاد مجلس النواب أن يوافق عليها إلى أن عدل عنها في جلسته الأخيرة وأعاد حق المدعى المدنى في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة ثم وافقه مجلس الشيوخ على ذلك التعديل دون مناقشة فعدلت المواد ٢٣٥ ، ٣٢٦ من المشروع إلى ٢٣٢ ، ٢٣٣ من القانون بما يحمل هذا المعنى .

وكان طبيعى أن يترتب على حرمان المدعى المدنى من حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة (في المشروع) أن حرته في الالتجاء إلى المحكمة الجنائية أو إلى المحكمة المدنية قد أصبحت مقيدة برفع الدعوى العمومية من النيابة العامة أو قاضى التحقيق - وما دام أن الطريق الجنائى أمامه قد أغلق بانكار حقه في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر وتوقف حقه في الالتجاء إلى المحكمة الجنائية على تصرف النيابة العامة برفع الدعوى فانه لن يجد أمامه إذا ما حفظت النيابة الدعوى

ولم ترفعها أو إذا تأخرت في رفعها إلا أن يلجأ إلى المحكمة المدنية مطالبا بالتعويض — فإذا أقيمت الدعوى الجنائية بعد ذلك أثناء نظر الدعوى المدنية كان للدعى أن يترك هذه الدعوى الأخيرة ويعود للدعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية إذا رأى من مصلحته ذلك لأن حق الخيار يكون قد تولد منذ ذلك الوقت فقط — وهذا ما اقتضى المشرع أن ينص في المادة ٢٦٤ إجراءات على أنه إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية — جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية . ودعا هذا النص الجديد بعض الشراح إلى القول بأن القانون الحالى قد عدل عن قاعدة سقوط حق المدعى المدنى فى الالتجاء للقضاء الجنائى متى رفع دعواه أمام المحكمة المدنية — وقرر فى هذه المادة عدم سقوط حق المدعى المدنى فى هذا الشأن فله الحق فى ترك الخصومة أمام المحكمة المدنية ورفع دعواه أمام المحكمة الجنائية التى رفعت لها الدعوى الجنائية (١) .

فهل يفهم حقيقة من هذا النص أن المشرع فى قانون الإجراءات الجنائية قد عدل عن ذلك المبدأ القديم المستقر فأباح للدعى المدنى أن ينتقل من اختصاص إلى آخر طالما تنازل عن دعواه التى رفعها أولا ؟ وهل يستفاد أنه تغاضى عن كل التبريرات الجنائية التى قبلت بشأن هذا المبدأ وطرحها جانبا ؟

ظاهر النص يوحى بهذا التفسير وهو أن المشرع لم يأخذ فى قانون الإجراءات الجنائية بالمبدأ الذى سبق أن تضمنه نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات .

ولكن المتعمق فى النص لا يلبث أن يتبين غير ذلك — إذ نرى أن نصوص القانون يجب تفسيرها بوصفها كلاما لا يتجزأ وبحيث يسند بعضها البعض — والحكم يدور مع علته وجودا وعدما — والعلة فى تشريع هذا النص كما استبان لنا من المذكرة الايضاحية وتقريرى مجلسى الشيوخ والنواب أن المدعى المدنى فى مشروع القانون لم يكن له حق رفع الدعوى المباشرة — وبالتالي لم يكن له فى الحقيقة حق الخيار — وما دامت أن هذه العلة قد زالت فى القانون بتحويل المدعى المدنى حق الالتجاء مباشرة إلى المحكمة الجنائية مع ما يترتب على ذلك من وجود الخيار لديه فى الالتجاء إلى أى من الطريقين الجنائى أو المدنى — فإنه يجب القول بعدم الحاجة إلى هذا النص ووجوب طرحه وعدم اعماله خاصة وأن المشرع لم ينو صراحة أو ضمنا فى مذكرة القانون الايضاحية أو فى أى من تقارير المجلسين ما يبيد عدوله عن الأخذ بذلك المبدأ القديم وهو أن الالتجاء إلى الطريق المدنى يمنع من العود إلى الطريق الجنائى اللهم إلا هذا النص (المادة ٢٦٤ إجراءات) الذى نحن بصدد بحثه وتفسيره (٢) .

(١) دكتور توفيق الشاذلى فى كتابه مجموعة قانون الاجراءات الجنائية تعليق على المادة ٢٦٤ - الدكتور

محمود مصطفى شرح قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٥٣ ص ١٥٩ .

(٢) راجع موسوعة التعليقات للاستاذ أحمد عثمان جزاوى ص ١١٤٤ وكذلك المبادئ الاساسية للاستاذ على زكى المرابى ص ٢٢٢ نبذة ٤٣٣ اذ يقررون أنه لا يمكن أن يفهم أن الشارع أراد أن يخول المدعى المدنى =

وهذا النظر الذي نذهب إليه يعزده ما جاء بتقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ والذي جاء به « عدلت المادة ٢٦٦ (٢٦٤ من القانون) بما يبرز المعنى المفهوم من أن المدعى المدني لا يملك تحريك الدعوى الجنائية فلا يرفع دعواه المدنية إلا تبعا للدعوى الجنائية أى لا يرفعها مباشرة ويكون المقصود هو أن الالتجاء المدعى المدني إلى المحاكم المدنية لا يسقط حقه في الالتجاء إلى المحاكم الجنائية مدعيا مدنيا إذا رفعت الدعوى الجنائية » .

وعبارات النص نفسها تؤيد هذا الرأي إذ أن نص المادة ٢٦٤ اجراءات لم يرد عاما بحيث يسمح بالقول أن عباراته تقطع في انطباق حكمه على حالة رفع المدعى المدني دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية - إذ أن عبارة - « ثم رفعت الدعوى الجنائية » الواردة في سياق المادة وقد وردت مبنية للجهول تشعر بأن رفع الدعوى العمومية إنما يأتي من طريق خارج عن إرادة المدعى المدني وعبرة « جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية » هذه العبارة أيضا تشعر بوضوح أن الدعوى الجنائية المقصودة هنا تكون قد رفعت قبل ترك المدعى المدني لدعواه المدنية التي كان قد رفعها أمام المحكمة المدنية - وتشير إلى وجود دعويين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التي يرفعها المدعى المدني معا - وكل هذا لا يتماشى مع حالة رفع الدعوى المباشرة إذ في هذه الحالة لا يكون هناك إلا دعوى واحدة رفعت دفعة واحدة وإن كانت ذات شقين مدني وجنائي - هذا كله فوق أن النبذة التي اشرنا إليها آنفا في تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب تؤكد الرأي الذي نذهب إليه وتدعمه .

أما كيف لم يبلغ هذا النص لو كان مراد الشارع قد تعلق بالابقاء على مبدأ سقوط حق الخيار بالانجاء المدعى المدني إلى القضاء المدني فهو مجرد سهو من الشارع وعدم توقع ما يترتب على الابقاء على هذا النص من نتائج تتضارب مع ما استقر عليه الفقه والقضاء إذ أن التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على المشروع كما أقره مجلس الشيوخ ووافق عليها المجلس الأخير دون مناقشة ومن هذه التعديلات إقرار حق المدعى في رفع الدعوى المباشرة في الجنيح والمخالفات (مادة ٢٣٢ اجراءات) ولم يلتفت أى من المجلسين إلى المواد التي كانت قد قننت في المشروع ترتيبا على سلبه ذلك الحق .

هذا هو رأينا - أنه بالرغم من وجود نص المادة ٢٦٤ اجراءات فإنه يجب تفسيره بالرجوع إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون وإلى تقارير مجلسي الشيوخ والنواب وبذا يحق للتهم في رأينا أن يدفع دائما بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعى المدني أو الادعاء مدنيا في الدعوى الجنائية التي ترفعها النيابة العامة بعد سابقة التجائه للقضاء المدني وأن يستفيد من ذلك إذا ما توافرت شروط هذا الدفع والتي ستسكلم عنها في بحث قادم إن شاء الله - وبذلك يجب قصر مجال أعمال هذا النص على الجنايات فقط حيث يكون باب الاختيار مغلقا أمام المدعى المدني أى حيث

حق الاعتقال من المحكمة المدنية إلى المحكمة الجنائية في جميع الاحوال سواء أكان في وسعه الالتجاء إليها من أول الامر كما في المخالفات والجنيح أم لم يكن في وسعه ذلك كما في الجنايات » .

لا يملك تحريك الدعوى مباشرة - بل عليه الانتظار حتى تحيل النيابة العامة الدعوى إلى غرفة الانهام التى تتولى بدورها إحالتها إلى محكمة الجنايات - فإذا كان قد لجأ قبل ذلك إلى المحكمة المدنية بطلب تعويض عن الجريمة فإنه يجوز له بعد ذلك الادعاء مدنيا فى الدعوى أمام محكمة الجنايات إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية - ولا شك ان هذا النظر الأخير مفهوم ضمنا وليس بالمشرع حاجة إلى النص عليه - لذلك تكون المادة ٢٦٤ إجراءات لا نطاق لها فى التطبيق عملا .

ويبدو أن هذا الرأى يتسق مع ما استقر عليه الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر والذى لا يظهر ان المشرع فى قانون الإجراءات الجنائية قد قصد مخالفته صراحة أو ضمنا .

(يتبع)

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٨٤	٢ فبراير ١٩٥٣	نقض . حكم . إيداعه في الميعاد القانوني . مجرد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق للميعاد القانوني . لا يكفي في نفي حصول التوقيع والإيداع في الميعاد القانوني .
٣٨٥	» » »	نقض . الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغما من مضي ثلاثين يوما .
٣٨٦	» » »	استئناف . الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة . بيانها على سبيل المحصر في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
٣٨٧	» » »	قانون . استئناف . استئناف قررت به النيابة في ظل قانون تحقيق الجنايات . لا يكون لصدور قانون الإجراءات الجنائية تأثير عليه .
٣٨٨	» » »	١ - حكم . سقوط كلفة منه لا يستقيم معناه إلا على أساس وجودها . سهو لا يؤثر في سلامته .
		٢ - تقرير التلخيص ثبوت أن تقريرا تلي بالجلسة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت خلاف ذلك . لا تقبل المناقشة في ذلك .
		٣ - تقرير التلخيص . عدم توقيعه . لا يؤثر .
٣٨٩	» » »	استئناف . نقض . تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة المحكوم بها دون أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع الآراء . نقضه فيما قضى به من تشديد .
٣٩٠	» » »	دفاع شرعي . اعتداء شخص على غيره . اعتداء آخر عليه . لا يلزم غن ذلك أن تكون حالة الدفاع الشرعي قائمة .
٣٩١	» » »	رشوة . عمل . لا يشترط لاعتباره داخلا في اختصاص الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . مثال .
٣٩٢	٣ فبراير ١٩٥٣	اجراءات . حجز المحكمة القضية للحكم . هي غير ملزمة باعادتها إلى المرافعة .
٣٩٣	» » »	زنا . الحكم بعدم قبول دعوى الزنا لانعدام الزواج بموجب

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
		حكم سابق صدوره من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس . صحيح .
٣٩٤	٩٥٩	٤ فبراير ١٩٥٣
٣٩٥	٩٥٩	» » »
		١ - المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . اجازته لموظفي ادارة رسم الانتاج . معاينة وتفتيش المعامل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، في أى وقت وبدون اجراءات سابقة .
		٢ - الحظر الوارد على نقل الكحول من بلد إلى آخر يشمل الكحول الصرف والسوائل الكحولية الاخرى متى كانت كمية الكحول . الصرف فيها يزيد مقدارها على خمسة لترات .
٣٩٦	٩٦٠	٩ فبراير ١٩٥٣
		١ - اعلان بطلان ورقة التكليف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يتمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه .
		٢ - اجراءات . غرفة الاتهام . خطأ في اجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمان المتهم من تقديم مذكرة بدفاعه . دفعه بذلك أمام محكمة الجنايات منحه أجلا لاستيفاء دفاعه . لا تأثير لذلك الخطأ على سلامة الحكم .
٣٩٧	٩٦٤	» » »
		نقض . حكم غيابي جائزة المعارضة فيه . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .
٣٩٨	٩٦٤	» » »
		حكم . تسببيه . غش . إدانة المتهم ببيع جنين مغشوش مع عليه بذلك . دفعه بأنه اشترى الجنين في صفائح مغلقة من آخر قضى بإدائته . تنفيذ دفاعه بأنه تاجر يفهم الغش وأنه صاحب المصلحة في الربح . قصور .
٣٩٩	٩٦٤	١٠ فبراير ١٩٥٣
		عفو شامل . القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ نصه بأن لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٣٠ - ٢٣٥ و ٢٥٣ - ٢٥٨ من قانون العقوبات . متهم دين غيايبا بمقتضى المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات . لا يسرى على هذه الجريمة قانون العفو على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٠	١٠ فبراير ١٩٥٣	اختصاص . حدث . متى يجوز لقاضى التحقيق إحالته إلى غرفة الاتهام ؟
٤٠١	» » »	نقض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . لا يجوز الطعن فيه من والد المجنى عليه .
٤٠٢	» » »	حكم . تسببه . اخفاء شيء مسروق . إدانة المتهم دون بيان الأدلة على أن الشيء كان قد سرق فعلاً . قصور .
٤٠٣	» » »	١ - تموين . القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة . المادة ١٢ منه توجب عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على اخطار مصلحة السياحة بكاب وصى عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها .
		٢ - إجراءات دعوى عمومية في جنحة أو مخالفة . لا يجب أن يسبق رفعها لتحقيق ابتدائي . قيام المحكمة بتحقيق الدعوى . الطعن ببطلان التحقيق الابتدائي لا وجه له .
٤٠٤	» » »	١ - غرفة الاتهام . أمرها بأحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . يكون بناء على موازنتها للأدلة ، وانها ترى من هذه الموازنة رجحان إدانة المتهم .
		٢ - غرفة الاتهام . الطعن في أوامرها لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .
٤٠٥	» » »	١ - غرفة الاتهام . هي سلطة من سلطات التحقيق . صدور قرارها في جلسة غير علنية . لا مخالفة في ذلك للقانون .
		٢ - غرفة الاتهام . طعن المدعى بالحقوق المدنية في أوامرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية لا يكون إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .
٤٠٦	» » »	١ - تزوير في أوراق رسمية . اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . لا يستمدة فقط من القوانين واللوائح بل يستمدة كذلك من أوامر رؤسائه . رسمية المحرر . يستمدة من ظروف انشائه أو

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		من جهة مصدره ، أو بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لافرارها .
٤٠٧	٩٦٩	١٠ فبراير ١٩٥٣
		٢ - حكم . تسببيه . استعمال ورقة مزورة . نفي المحكمة - صول تزوير فيها لا تثريب عليه إن لم تتحدث عن جريمة الاستعمال .
٤٠٨	٩٧٠	» » »
		نقض . الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم النيابي المعارض فيه . جواز تناول الطعن كلا الحكمين .
		مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . لا تسرى أحكامه على القرى ولو كانت خاضعة لللائحة التنظيم . قرية بها مجلس قروي وبها نقطة بوليس . لا يغير من صفتها .
٤٠٩	٩٧١	» » »
		دعوى . دعوى عن جريمة وقعت أثناء التحقيق في دعوى سابقة . القضاء بالبراءة في الدعوى الأصلية لا يمنع من العقاب في الدعوى الأخرى .
٤١٠	٩٧٢	» » »
		١ - مسئولية مدنية . مساءلة القصر عن تعويض الضرر الواقع من خادمهم . جائزة ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .
		٢ - تعويض . زيادة التعويض بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم . لا مانع .
٤١١	٩٧٣	» » »
		حكم . تسببيه . متهم بتبديد . دفعه بأن الواقعة ليست وكالة بل معاملة مدنية . عدم استظهار الحكم حقيقة الواقعة . قصور .
٤١٢	٩٧٣	» » »
		غش البضاعة . فلفل . قشوره .
٤١٣	٩٧٣	» » »
		حكم . تسببيه . ضرائب . إدانة المتهم في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لتقدير الضريبة المستحقة . الاستناد في ذلك إلى مجرد قيام التضامن بينه وبين شريكه . عدم إقامة الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته . قصور .
٤١٤	٩٧٤	٢٤ فبراير ١٩٥٣
		حكم . بيان الواقعة . المراد به .
٤١٥	٩٧٤	» » »
		نقض . شهادة بعدم ختم الحكم تاريخها اليوم الثامن من تاريخ النطق بالحكم . يصح الاعتماد عليها في التقرير بالطعن وتقديم

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الأسباب في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلان الطاعن بايداع الحكم قلم الكتاب .
٤١٦	٢٤ فبراير ١٩٥٣	نقض . صحة الأحكام الجنائية وبطلانها . تكفل قانون الاجراءات الجنائية بتنظيم ذلك . طلب نقض الحكم لبطلانه استنادا إلى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . لا يقبل
٤١٧	٩٧٥	اثبات . محكمة الموضوع . سلطاتها في تكوين اعتقادها . لها أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح ماغداها . هي غير ملزمة بسماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم متى وجدت في شهادة من سمعهم ما يكفي لظهور الحقيقة .
٤١٨	٩٧٥	١ - إجراءات تحقيق . جنحة . القانون لا يستوجب إجراء تحقيق فيها . الطعن في صفة محرر محضرها . لا محل له .
		٢ - تموين . فاتورة . مساءلة صاحب المحل عن فاتورة أصدرها من عهد اليه بإدارة المحل لنقص في بياناتها . في محله
٤١٩	٩٧٦	قذف . رفع الدعوى به في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى . لا يشترط تقديم شكوى من المجنى عليه . التحدى في صدد هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا تقبل .
٤٢٠	٩٧٦	غرفة الاتهام . سلطاتها في تمحيص الدعوى وتقرير الأدلة فيها .
٤٢١	٩٧٧	زنا . التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . المقصود منه .
٤٢٢	٩٧٧	حكم . وصفه بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك بحقيقة الواقع . حكم . وصف خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه بطريق المعارضة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .
٤٢٣	٩٧٧	اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوز . لا ينفي الجريمة متى ثبت انه لم يقدم في اليوم المبين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .
٤٢٤	٩٧٨	١ - تصدير . المراد بكلمة الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ . هو الشحن بالمراكب لا مجرد ادخال البضاعة في السور الجمركي .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون	
رقم الحكم	المرجعية	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢٥	٩٧٩	١٦ أكتوبر ١٩٥٢	٢ - نقض . تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائياً مع استئناف المتهم والنيابة . عدم النص في الحكم على أن ذلك كان باجماع الآراء . نقض الحكم فيما قضى به من ذلك وتأيد الحكم المستأنف . (٢) قضاء محكمة النقض المدنية عقد . تفسيره وتكييفه . تفهم نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كانت قد انجحت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات . مسألة واقعية . استقلال قاضي الموضوع بها متى أقام قضاءه على استخلاص سليم . مثال .
٤٢٦	٩٨٢	» » »	١ - بيع وفاء . القضاء يبطلانه لثبوت أنه يخفى رهنا . وجوب اعتبار أن نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع وأن وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أى سبب آخر . ٢ - بطلان البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن طبقاً لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) لا يؤثر على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك . الاعتراض بأن بطلان العقد باعتباره بيعاً أو رهناً ينبغي أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه الطرفان لا بما يرتبه القانون من بطلان .
٤٢٧	٩٨٤	» » »	٣ - لا يغير من ذلك أن يكون وضع يد المشتري على العقار كان بموجب محضر تسليم نقاذا لحكم صادر في الدعوى التي رفعها المشتري والقاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه للبائع والنسليم . حكم . تقريره أن المشتري جابه البائع في الدعوى المذكورة بنية التملك وأنه تملك العقار بالتقادم . خطأ في تطبيق القانون . ١ - دعوى إثبات تعاقد . حكم . تسليبه . تمسك المدعى بأنه تملك العقار الذي يطلب إثبات التعاقد عنه بمضى المدة وبأنه لا يؤثر في هذه الملكية كون البائع تصرف في العقار لمشتري ثان بعقد سجله . عدم تحدث الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يبطله .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>٢ - (١) قوة الأمر المقضى . دعوى من مشتر على بائع . تدخل خصم ثالث في هذه الدعوى . الحكم في الدعوى لمصلحة المشتري وبعدم قبول التدخل . استئناف هذا الحكم من البائع ضد المشتري وطالب التدخل . استبعاد الحكم الصادر في الاستئناف . البحث في موضوع تدخل الخصم الثالث لعدم قيامه هر باستئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله . هذا الحكم لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لطالب التدخل . من حقه أن يرفع استئنافا آخر عن الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله .</p> <p>٣ - حكم . تسببيه . إهماله الرد على دفع بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف سابق . ثبوت أن الحكم الصادر في الاستئناف السابق لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للمستأنف في الاستئناف اللاحق . خطأ الحكم في الرد على الدفع لا يؤثر في سلامة قضائه بقبول الاستئناف اللاحق .</p>
٤٢٨	١٦ أكتوبر ١٩٨٧	<p>١ - نقض . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب نفاذ البيع الصادر له في مرض موت البائع في كل مال التركة . نعيه على الحكم لدى محكمة النقض بالخطأ في تطبيق القانون لعدم قضائه بنفاذ البيع في حدود تلك التركة . لا يعتبر سببا جديدا . الطلب الذي أبداه أمام محكمة الموضوع وهو نفاذ البيع في كل التركة يشمل الطلب الأقل وهو النفاذ في تلك مال التركة .</p> <p>٢ - بيع صدر لغير وارث في مرض موت البائع . طلب المشتري نفاذ هذا البيع في حدود تلك مال التركة طبقا لأحكام قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ العمل بهذا القانون كان لاحقا لتاريخ وفاة البائع مما يجعل عقد البيع غير خاضع لأحكامه . المادة ٢٥٥ من القانون المدني القديم تجيز نفاذ هذا البيع في حدود تلك التركة على المحكمة أن تطبق هذا النص . عدم تطبيقه خطأ في القانون .</p>
٤٢٩	٩٨٩	<p>١ - نقض . طعن . حكم فصل في أساس النزاع بين الطرفين بأن اعتبر عقد الشركة المتنازع في صحته صحيحا . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى . جواز الطعن</p>

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		فيه بطريق النقض استقلالاً . المادة ٢٧٨ مرافعات .
		٢ - حكم . القبول المانع من الطعن . حكم قضى بنبذ خبير لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة . حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاتره لا يعتبر قبولا صريحا مانعا من الطعن . علة ذلك .
		٣ - شركة . حكم . تسببه . تكييفه الاتفاق المبرم بين الطرفين تكييفاً صحيحاً باعتباره عقد شركة . تعديله عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح استيراد للشركة . اعتباره هذا الجهد بالاضافة الى ما تتمتع به المطعون عليه من سمعة تجارية حصه في رأس مال الشركة . النعى على العقد بأنه بغير سبب . هذا غير صحيح .
		٤ - شركة . حكم . تسببه . تقريره أن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من يسهم فيها بحصة مالية فوق عمله اعضاء حصته المالية من أية خسارة . النعى عليه الخطأ في تطبيق المادة ٥٣ من القانون المدني المختلط على غير أساس .
٤٣٠	٢٠ أكتوبر ١٩٣٠	١ - محكمة الموضوع . الوقت السكاني لاطلاعها على أوراق الدعوى . تقدير هذا الوقت من حقها ولا شأن للخصوم به . مثال في دعوى تزوير .
		٢ - تزوير . حكم . تسببه . تقريره أن اضافة شرطه أفقية الى رقم السند المطعون فيه لا تقطع بتزويره . هذا أمر يدخل في نطاق سلطة التقدير الموضوعية للمحكمة .
		٣ - تزوير . غرامه التزوير . ماهيتها . جزاء يحدده القانون الذي كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير . مثال . خصم قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الغرامة الواجب توقيعها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من هذا القانون بمبلغ عشرين جنيراً . الحكم بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنياً على أساس تطبيق المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد . خطأ في القانون .
٤٣١	١٩٣٧	نقض . طعن . سبب جديد . الحكم المطعون فيه قضى بتأييد

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليه أسبابا جديدة . أوجه الطعن التي ينمى بها الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعا على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية . وجوب اعتبار أوجه الطعن أسبابا جديدة لانتجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .
٤٣٢	٢٠ أكتوبر ١٩٩٩	حكم تمهيدى بنديب خبير . تسببيه . تكليفه الخبير بمجرد تحقيق المسائل التي أوردتها المحكمة إظهارا للحقيقة وتنويرا للدعوى وإبقاؤه جميع أوجه النزاع للفصل فيها عند الحكم في الموضوع . النعمى عليه باغفال عقدين مقدمين من أحد الخصوم . على غير أساس .
٤٣٣	١٠٠٢	١ - استئناف . حكم صادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد استئنافه في القانون المختلط هو الميعاد العادى طبقا للقواعد العامة . طلب تحديده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ . لاسند لهذا الطلب في القانون .
		٢ - استرداد الحصة المبيعة . طلب أحد الشركاء استرداد حصة شريكه الشائعة في الدعوى التي رفعها هذا الأخير بقسمة العقار أو بيعه لعدم إمكان قسمته . حكم . تسببيه . رفضه هذا الطلب تأسيسا على أن طالب القسمة ليس مشتريا وأن البيع لم يتم وأن تحديد ثمن البيع عند عدم إمكان القسمة لا يحرم طالب البيع من التمسك بحقه في القسمة . النعمى على هذا الحكم بالخطأ في القانون والقصور . على غير أساس .
		٣ - حكم . تسببيه . تعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا . غير لازم . يكفي إقامة الحكم على أسباب كافية لحله . مثال في طلب استرداد حصة شائعة .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٤	١٠٠٧	٣٠ أكتوبر ١٩٥٢
٤٣٥	١٠٠٩	١٠٠٩
٢٢٦	١١٠١	١١٠١

شرط جزائي . تعهد الطاعن إلى المطعون عليه بالحصول على إجازة شخص آخر لعقد . اتفاق الطرفين على مبلغ معين بصفة تعويض إذا أخل الطاعن بالالتزامه . ادعاء الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر بسبب الإخلال بالالتزام . على الطاعن عبء اثبات صحة هذا الدفاع . عدم تقديم ما يؤيد دفاعه . النعمى على الحكم بأنه لم يتحدث عن الضرر . في غير محله .

١ - حكم . تسببيه . تقرير خبير الدعوى موضح فيه أن الفتحات المطلوب سدها في العقارات المشار إليها في التقرير ليست إلا مناور لا يقصد منها إلا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار المجاور . استناد الحكم إلى هذا التقرير بحمله مكمل لأسبابه . رفض الحكم القضاء بسد هذه الفتحات . لا قصور .

٢ - حكم . تسببيه . تقريره بالأدلة التي أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا وأن الفقه والقضاء جريا على أن شغار الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم . لا قصور فيما قرره ولا مخالفة للقانون .

٣ - حكم . تسببيه . تمسك الطاعن في جميع مراحل التقاضى أن المطالعات المشار إليها في طعنه لا يمكن أن تسكتسب حق ارتفاق المطل لأنها مفتوحة على أرض فضاء . ومتروكة من طريق التسامح . خلو الحكم من الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور يبطله .

١ - حراسة . تقدير أوجه الجد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة . من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حكم . تسببيه . قضاؤه بالحراسة على أموال شركة . إقامته على أسباب مسوغة وعدم تناوله عقد التصفية المبرم بين الشركاء بالتأويل أو التفسير . النعمى عاياه بالقصور ومخالفة القانون . على غير أساس .

٢ - حراسة . شركة اتفق الشركاء على تصفيتها وتعيين أحدهم مصفيا لها . حكم بوضع أموال هذه الشركة تحت الحراسة للخلف بين الشركاء وتكليف الحارس بمجرد أموال الشركة . النعمى على الحكم بمخالفة القانون وعقد التصفية . على غير أساس .

٣ - حراسة . ما هيئتها . إجراء مؤقت بالضرورة الداعية إليه .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التجميع	تاريخ الحكم
		<p>عدم نص الحكم في منطوقه على توقيت الحراسة لايحييه . تعيين حارس على اموال الشركة . لايتعارض مع وجود مصف لها .</p> <p>٤ - حراسة . حكم . تسبيبه . رفضه استبدال الحارس لأسباب مسوغة . لاقتصور .</p>
٤٣٧	١٠١٨	٦ نوفمبر ١٩٥٢ <p>١ - دعوى منع التعرض . ماهيتها . هي دعوى لحماية واضع اليد من كل ادعاء يتعارض مع حقه ولو لم يكن هناك غصب . مثال .</p> <p>٢ - دعوى بمنع التعرض . بدء ميعاد السنه التي يجب أن ترفع الدعوى في خلالها . حكم . تسبيبه . تقريره أن سماح واضع اليد لغيره بشغل العين برضاه لايعتبر تعرضا يبدأ به ميعاد رفع الدعوى وإنما يبدأ هذا الميعاد من وقت الادعاء بحق يتعارض مع حق واضع اليد في حيازة العين . صحيح في القانون .</p> <p>٣ - دعوى بمنع التعرض . حكم . تسبيبه . وصفه التعرض في أسبابه المتصلة بمنطوقه اتصالا وثيقا بأنه تعرض قانوني . لاجابة بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .</p> <p>٤ - نقض . سبب جديد . اثبات . شهادة . شاهد لم يشهده أحد الخصوم وإنما أمرت محكمة أول درجة باستدعائه من تلقاء نفسها وسمعت شهادته وأخذت بها في قضائها رغم اعتراض الطاعن . النعي عليها مخالفة قواعد الاثبات . لايجوز إثارته أمام محكمة النقض مادام الطاعن لم يقدم مايدل على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية .</p>
٤٣٨	١٠٢٢	<p>نقض . طعن . اوراق الطعن . حكم صدر من محكمة أول درجة مقررًا زوال حالة وقف دعوى . اصدارها حكم لاحق في موضوع الدعوى في حدود نصابها النهائي . استئناف الطاعن للحكم الصادر في الموضوع على أساس صدوره على خلاف الحكم السابق بوقف الدعوى . قضاء محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . اعتمادا مانضت به بمحكمة أول درجة في حكمها المقرر لزوال حالة الوقف . التزام الطاعن بتقديم صورة رسمية من حكم</p>

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون	
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٩	١٠٢٥	١٣ نوفمبر ١٩٥٢	<p>محكمة أول درجة المقرر لزوال حالة الوقف . لا يغني عن هذا الاجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى . المادة ٣٢٢ من قانون المرافعات .</p> <p>١ - مسئولية . حكم . تسببيه . قضاؤه بمسئولية الطاعنة عن غرق ابن المطعون عليهما في حمام للسباحة . تأسيسه هذه المسئولية على أن الطاعنة هي التي عينت ملاحظي الحمام وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والاشراف . في هذا ما يكفي لإقامة الحكم . النعي على الحكم بالتقصير لعدم بيانه ما إذا كانت مرتبات هؤلاء الملاحظين تدفع لهم عن العمل بالحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة اليها أو لأنه نفي الشخصية المعنوية للحمام بأسباب مؤدية . نعي غير منتج .</p>
٤٤٠	١٠٢٩	، ، ،	<p>٢ - مسئولية . حكم . تسببيه . تأسيسه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما على أسباب مسوغة . بحته أسباب الخطأ الأخرى التي تنازع الطاعنة في ثبوتها . غير مجد . تحدث الحكم بعد ذلك عن المسئولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقا لنص المادة ١٥١ مدني قديم . تزيد لايضيره الخطأ فيه . خطأ الحكم في ذكر النص القانوني الواجب التطبيق . لا يعيبه .</p> <p>١ - شفعة . دعوى من المشتري يطلب سقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم وفائه بائثن في الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها . القضاء للمشتري بما طلبه . لا مخالفة في ذلك للقانون . هذه الدعوى ليست دعوى تفسير . لا محل لاتباع طريق تفسير الأحكام .</p> <p>٢ - شفعة . القضاء للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ النطق بالحكم . سقوط حق الشفيع في الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه عليه من المشتري بالدفع ولا اعلان الحكم ولا اتخاذ أى اجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن لا يشترط النص في الحكم على سقوط الحق جزاء على عدم الدفع في الميعاد المحدد .</p> <p>٣ - شفعة . حكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة . تسببيه .</p>

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤١	١٣١١ نوفمبر ١٩٥٢	<p>تقريره أن عرض الثمن من المشتري لاجدوى فيه لحصوله بعد الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها لدفع هذا الثمن . لا خطأ في ذلك .</p> <p>١ - إجراءات تقاضى . دفع شكلى . دفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الإجراءات التى اتخذت فيها . تأسيس الطاعن هذا الدفع على أن الصحيفة لم تسلم إليه وأن إجراءات الدعوى اتخذت في بلدة ليست موطنه له . صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى بأحالة الدعوى على التحقيق . ثبوت حضور الطاعن في الجلسات التالية لصدور هذا الحكم . سقوط حقه في الدفع لزوال البطلان بحضوره في الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ . مرافعات (قديم) .</p> <p>٢ - إجراءات تقاضى . حكم . خلو الحكم المطعون فيه من رد صريح على الدفع الآنف ذكره تأييده الحكم الابتدائى . في هذا قضاء ضمنى برفض الدفع .</p>
٤٤٢	٢٠ نوفمبر ١٩٥٢	<p>١ - وضع يد . تقادم خمسى . وضع يد على حصة مباحة على الشيوع . جواز تملكها بالتقادم الخمسى . حكم . تسييبه . تقريره أن المطعون عليه وضع يده على هذه الحصة خمس سنوات وأن خصمه سلم بذلك . لا قصور في الرد على مادفع به هذا الخصم من عدم جواز التملك على الشيوع بالتقادم .</p> <p>٢ - وضع يد . تقادم خمسى . حكم . تسييبه . تقريره أن حسن النية مفترض دائماً في التقادم الخمسى وأنه لا يشترط لدى واضع اليد إلا عند التعاقد . استخلاصه لحسن نية واضع اليد عند التعاقد وعدم تعويله على دفاع الطاعن في إثبات سوء النية بأسباب سائغة . لا خطأ في القانون ولا قصور .</p>
٤٤٣	١٠٤١	<p>١ - استئناف . قيد الاستئناف في القانون المختلط . عدم وجود ميعاد خاص للقيد . لا يترتب على عدم القيد سقوط الاستئناف وإنما مجرد إيقاف السير فيه . مثال . استئناف رفع في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . هذا الاستئناف لا يسقط بل تبقى صحيفته</p>

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>منتجة لآثارها . جواز تحديد جلسة جديدة لنظره مالم يكن قضى بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ مرافعات مختلط المادتان ٤٣ ، ٣٤٤ مرافعات مختلط ، ١ ، ٢ من قانون المرافعات الجديد .</p> <p>٢ - استئناف . قيد الاستئناف . استئناف أعلن في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . خضوع قيده للوائح التي نصت عليها المادة ٤٠٧ من القانون الجديد .</p> <p>٣ - الاستئناف المشار إليه أعيد إعلانه في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ وجوب قيده طبقا للمادة ٤٠٧ مرافعات قبل الجلسة يومين كاملين أي في ٧ يناير سنة ١٩٥٠ قيده في ٨ يناير سنة ١٩٥٠ هذا القيد حصل في ميعاد لا يجوز أن يحصل فيه . المادة ٢٠ مرافعات .</p> <p>٤ - قيد الاستئناف . ماهيته . استقلال ميعاده عن إعلان صحيفة الاستئناف . مثال .</p> <p>٥ - قيد الاستئناف . حكم . قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم لقيده بعد الميعاد بدلا من الحكم بطلانه . تأسيس الحكم على أن قيد الاستئناف هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوعه . لا خطأ .</p> <p>١ - إجارة . اختصاص . طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم دفع الأجرة . رفض الدعوى تأسيسا على أن المستأجر تملك العين المؤجرة . هذا لا يعتبر تطبقا لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما هو وفقا للقواعد العامة .</p> <p>٢ - إجارة . اختصاص . نقض . دعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب إخلاء المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . دفعه بأنه تملك العين المؤجرة . رفض الدعوى تأسيسا على هذا الدفع . اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى . اختصاصها بالدفع تبعا . قيمة الدعوى وعقد الإيجار لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها .</p>
٤٤٤	٢٠ نوفمبر ١٩٥٢	١٠٤٥

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		حكم نهائي من محكمة ابتدائية . الطعن فيه بطريق النقض . جائز . المادة ٢٥٤ مرافعات .
		٣ - دفاع . إجراءات تقاضى . حجز القضية للحكم بعد مرافعة الخصوم وتقديم مستنداتهم . طالب أحد الخصوم فتح باب المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرة . الحكم في الدعوى دون إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .
		٤ - إجارة . ملكية . حكم . تسبيبه . دعوى من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة . رفض المحكمة الدعوى تأسيسا على مادفع به المستأجر من أنه تملك العين المؤجرة بالشراء . تعرضها إلى ما قدمه المستأجر من المستندات لمجرد التحقق من انتهاء عقد الإيجار بشرائه العين دون البحث في الشروط اللازمة لنقل الملكية . النعى على الحكم بالخطأ في القانون لاعتماده على هذه المستندات حالة كونها لا تفيد انتقال الملكية للمستأجر . نعى في غير محله .
		٥ - إجارة . حكم . تسبيبه . رفض طلب المؤجر إخلاء المستأجر من العين تأسيسا على شراء المستأجر لهذه العين . النعى على الحكم مخالفة القانون بحجة أن للمؤجر ولو كان غير مالك طالب إخراج المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . في غير محله .
٤٤٥	٢٧ نوفمبر ١٩٥٢	ضرائب . إعلان . حكم . تسبيبه . قضاؤه بعدم قبول الطعن في قرار لجنة التقدير شكلا لرفعه بعد الميعاد . تأسيسه على دعامين «الاول» أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأنه استلم الخطاب في هذا المحل . «الثانية» أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه سلمه الخطاب ومع ذلك لم يرفع طعنه إلا بعد مضي الميعاد القانوني من تاريخ استلامه له . كفاية الدعامة الثانية وحدها لإقامة الحكم . النعى على الحكم في دعامة الأولى يكون غير منتج .
٤٤٦	١٠٥٣	حكم . تسبيبه . قضاؤه برفض دعوى رفعها الطاعنة بطلب تثبيت ملكيتها الى حصة شائعة في منزل رسا مزادها على المطعون عليه الأول . تأسيس قضاؤه على أن الثابت من مستندات الطرفين

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزاد عن حصة لأشأن لها بها . عدم إيراده ببيان عن المستندات التي استمد منها تقريره أن الحصة التي رسا مزادها هي غير الحصة المطالب بها وأن الأشخاص الذين تلقى منهم المطعون عليه الأول ملكية الحصة التي رسا مزادها عليه هم غير من تلقت منهم الطاعة ملكية حصتها . عدم بيانه الأدلة والقرائن التي جعلته ينتهي إلى هذا التقرير مع لزوم هذا البيان للفصل في الدعوى . قصور الحكم بما يستوجب بقضه .
٤٤٧	١٠٥٥ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢	١ - مرض موت . حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائغة أن البائع لم يكن مريضا بمرض الموت عند تحرير عقد البيع . رفضه ضمنا طلب الاحالة على التحقيق لإثبات هذا المرض . لا خطأ في تطبيق القانون ولا قصور .
		٢ - مرض موت . نقض . طعن . حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة أن الادعاء بمرض موت البائع عند تحرير عقد البيع غير جدي . الطعن بصورية تاريخ العقد . غير منتج . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد لقوله إن التاريخ غير متنازع فيه . نعي غير منتج أيضا .
٤٤٨	١٠٥٧	حكم . تصحيحه . ماهية التصحيح . وجوب قصره على ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة . عدم جواز إجراء تغيير في المنطوق بما يناقضه لما في ذلك من إخلال بحجية الشيء المحكوم فيه . مثال المادتان ٣٦٤ ، ٣٦٥ من قانون المرافعات .
٤٤٩	١٠٦٠ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣	(٣) قضاء محاكم الاستئناف « هيئة التحكيم » الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة غلاء المعيشة . مدى اختصاص هيئات التحكيم بتطبيقها .
٤٥٠	١٠٦٣	١ - موظفين تفرقة في المعاملة . لا يجوز على أساس مصرى وإنجليزي أو لاختلاف المرتب .
		٢ - حق مكتسب . لا يجوز الاحتجاج به . إذا كانت الشركة تقوم بالتزاماته ولم تخالف شروط عقد العمل .

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٤٥١	١٠٦٨	٢٥ فبراير ١٩٥٤
(٤) قضاء الأحوال الشخصية حجر للسفه والغفلة . حالته ومعناه وحدوده وأثره في الإنسان. الفارق ما بين السفه والغفلة .		
٤٥٢	١٠٧٤	٢٧ يناير ١٩٥٤
(٥) قضاء المحاكم السككية المدنية شفعة احتساب مدة سقوط الحق فيها بإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة م ٩٤٨ مدني . سكوته عن تحديد إجراء احتساب مدة السقوط . م ٩٤٠ الخاص بالانذار الرسمي : العبرة في احتساب مدة السقوط من تاريخ الانذار لا من تاريخ رفع دعوى الشفعة .		
٤٥٣	١٠٧٨	١٠ نوفمبر ١٩٥٣
(٦) قضاء المحاكم السككية (قضاء الجنح) ١ - قوة الشيء المقضي . شرط اتحاد السبب . العبرة في بحثه بما تستظهره المحكمة من حقيقة الأسانيد التي تقوم عليه كل من الدعويين . المادة ٤٠٥ مرافعات . ٢ - الدفع ببطان الحكم الذي أصدره القاضي الابتدائي في الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية . برفضها استنادا إلى أنه سبق أن نظر هذه الدعوى قاضيا في دعوى مدنية مستقلة كقاض مدني . لا يجوز لأنه كان واجبا عليه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها . المقصود بالفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ مرافعات .		
٤٥٤	١٠٨٥	٣٠ ديسمبر ١٩٥٣
(٧) القضاء المستعجل ١ - اختصاص القضاء المستعجل . حارس قضائي . هل يملك طرد الشيوع . اختلاف الآراء في ذلك . ٢ - شريك على الشيوع . طرده . لا يجوز .		
٤٥٥	١٠٨٧	١٢ يناير ١٩٥٤
١ - محاكم مدنية . سلطتها في الاشراف على أحكام الهيئات القضائية للأحوال الشخصية . مدى اختصاص القضاء المستعجل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية إذا كان التنفيذ يثير نزاعا ماليا . ٢ - تغيير الملة أو المذهب الديني . أثره في الحقوق المكتسبة التي ترتبت على عقد الزواج .		
٤٥٦	١٠٩٠	١٦ فبراير ١٩٥٤
١ - إشكالات في تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال		

العدد السابع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الشخصية إذا كان تنفيذها يثير نزاعاً مالياً . مداه .
		٢ - نزاع حول النفقة الواجب أدائها للبطلة أثناء مدة العدة . قضاء مستعجل . غير مختص .
٤٥٧	١٨ فبراير ١٩٥٤	١ - حجز تحت يد الغير . في ظل قانون المرافعات المختلط . يستوجب إعلان المحجوز عليه . عدمه . بطلان .
		٢ - اختصاص القاضى المستعجل في الدفع بسقوط الدين المنفذ به . قائم . توافر الضرر الذى يلحق المحجوز عليه من حبس ماله عنه .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٤٥٨	١٤ أكتوبر ١٩٥٣	١ - حراسة على الوقف . إجراء شاذ استثنائى لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى .
		٢ - المستحق في الوقف أصبح مالكا لحصته . الغرض من شهر ذلك الحق . وظيفة ناظر الوقف في تلك الفترة .
٤٥٩	٢٧ ديسمبر ١٩٥٣	خطأ مشترك عدم استغراق كل منهما الآخر . توزيع المسئولية بين مسببي الضرر . التوزيع على أساس التساوى إذا لم يمكن تحديد جسامته كل خطأ . تقدير التعويض .
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
٤٦٠	١٠ نوفمبر ١٩٥٣	دعارة . شروط اعتبار المنزل مداراً للدعارة طبقاً للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . متى تكون المعاونة على ارتكاب الدعارة . كيف يتحقق الاعتياد على ممارسة الفجور .
٤٦١	٩ ديسمبر ١٩٥٣	تفتيش . اجراؤه بمعرفة رجال البوليس الحربى . باطل .
		بحث قضاء التعويض في القانون الإدارى المصرى للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة .
		رد على بحث هل يقطع الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الذى انقضت فترة تجريبته المدة اللازمة لرد الاعتبار بقوة القانون طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات للسيد الأستاذ محمد أحمد الشربيني المحامى العام .
		بحث مدى حق الخيار الخول للدعى المدنى في قانون الاجراءات الجنائية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال
الطرق العامة واشغالها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة واشغالها المعدل بالقانونين رقمي ٢٤٠
و ٥٥٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى قرار رئيس المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بلائحة
استعمال الطرق العامة واشغالها في مدينة الاسكندرية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١٣ مكررا من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ١٣ مكررا - يسرى هذا القانون على مدينة القاهرة ويجوز سريانه على المدن أو البلاد
الأخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم في تلك المدن أو البلاد .
على أنه يجوز استثناء بعض أحياء مدينة القاهرة من أحكام هذا القانون بقرار من الوزير المختص
بعد موافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم » .

مادة ٢ - تضاف إلى المادة ١٤ من القانون المشار إليه فقرة ثانية نصها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ .

د يعاد العمل بلائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها في مدينة الاسكندرية الصادرة في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار إليها .

مادة ٣ - تسرى أحكام المادتين السابقتين اعتباراً من ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ عدا الأحكام الخاصة بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٩ من لائحة استعمال الطرق العامة وإشغالها في مدينة الاسكندرية المشار إليها ، فلا تسرى إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - على وزيرى الشئون البلدية والقروية والعدل ، كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(صدر بقصر الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة وإشغالها ونشر في الوقائع المصرية في ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ وقد نص في المادة الأولى منه على إضافة مادة جديدة رقم ١٣ مكرراً إلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ نصت على سريان هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية وجواز سريانه مستقبلاً على المدن أو البلاد الأخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة القائمة على أعمال التنظيم في تلك المدن أو البلاد .

ولما كانت بلدية الاسكندرية حتى صدور هذا القانون في ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ تسير على لائحة وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٢ وصفت أحكامها وفقاً لمقتضيات حالة المدينة .

ولما كان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ لا يشمل كافة أنواع الاشغالات التى تقع في مدينة الاسكندرية كاشغالات تجارة الجملة (منطقة الاقطان والأخشاب) وهو نوع من الاشغال قاصر على مدينة الاسكندرية أثبتت التجارب الطويلة ضرورة تحريره من القيود العامة الخاصة بالاشغالات الأخرى وخضوعه لاعتبارات خاصة ، كما أن هناك حالات من الاشغالات تخضع لآداء الرسوم في لائحة البلدية ولم يرد ذكرها في القانون ولا في لائحته التنفيذية ، هذا إلى اختلاف الرسوم عما يتفق وصالح البلدية فالقنات الواردة في لائحة البلدية أكثر ارتفاعاً ، وحصيله هذا المورد تعتمد عليه ميزانية البلدية .

فقد تبين للاعتبارات المتقدم بيانها أن في تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ على المدينة ما يثير متاعبها ويهدد إيرادها ويفوق نظاماً تحرص على الإبقاء عليه .

لذلك فقد رأى تعديل المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ بحيث تستثنى مدينة الاسكندرية من سريان ذلك القانون عليها ، كما رأى إضافة فقرة ثانية للمادة ١٤ منه تنص على العمل باللائحة الصادرة في ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٢ في مدينة الاسكندرية ،

كما رؤى إضافة مادة ثالثة تقضى بالعمل بالمادتين السابقتين عليها اعتباراً من ١٤ / ٥ / ١٩٥٣ تاريخ صدور القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٣ مع استثناء الأحكام ذات الصلة الجنائية المنصوص عليها في اللائحة بحيث لا تطبق إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فوافق عليه بالصيغة المرافقة .
وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ماعرضه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه نصها الآتى :

د كما يعين بقرار منه قيمة الرسوم التى تحصل عن بطاقات الإقامة بشرط ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات والاعفاء منها كلياً أو جزئياً .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون وينشر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب على أن تعين بقرار من وزير الداخلية أشكال وأوضاع بطاقات الإقامة ، ولم تنص على الرسوم الخاصة بهذه البطاقات وأحوال الإعفاء منها .

وقد صدر القرار المذكور من وزير الداخلية في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ وفرض رسوما معينة على بطاقات الإقامة في مادتيه الخامسة والسادسة تتراوح بين جنيه واحد وخمسة جنيهات حسب نوع البطاقة ، ولما كان هذا القرار لا يستند إلى أساس من القانون ولعدم وجود نص قانوني يجيز للوزير فرض مثل هذه الرسوم .

لذلك أعد مشروع قانون تصحيحا لهذا الوضع يتناول تعديل المادة ٢١ من المرسوم بقانون السابق ذكره ، وذلك بإضافة فقرة جديدة إليها تخول وزير الداخلية الحق في أن يعين بقرار منه قيمة الرسوم التي تحصل عن بطاقات الإقامة بشرط ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات والإعفاء منها كليا أو جزئيا .

كما نص في المادة الثانية من هذا المشروع على أن يعمل به من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ حتى يكون تحصيل الرسوم المذكورة من ذلك التاريخ له سند في القانون . ويتشرف وزير الداخلية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه والسير في إجراءات استصداره .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ والقانونين

رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ مكرر الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه النص الآتى :

« لا يجوز أن تعطى هذه الرخصة للمحال العمومية فى القرى إلا بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب وزير الارشاد القومى ولأغراض سياحية » .

مادة ٢ - تضاف فقرتان جديدتان إلى المادة ١٩ من القانون سالف الذكر نصهما الآتى :

« ويجوز لوزير الداخلية أن يرخص لبعض المحال العمومية فى مزاولة لعبة معينة أو أكثر من ألعاب القمار بالشروط أو القيود التى يقررها .

وتسرى فى هذه الحالة على المحل العمومى أحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية » .

مادة ٣ - على وزراء الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

كان لاستقرار الأمن فى أنحاء البلاد فى عهدنا الجديد أثره فى إقبال كثير من السياح الأجانب على زيارتها ، مما دعا إلى البحث فى تهيئة جميع وسائل الترفيه والتسلية لهؤلاء الضيوف على النحو الذى جرت عليه بعض الدول السياحية الكبرى .

ولما كان فى السماح لهؤلاء الضيوف بتناول الخمر ومزاولة بعض ألعاب القمار مما يعتبر بالنسبة لهم من وسائل التسلية والترفية فقد رأى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية تعديلاً من مقتضاه إباحة التصريح لوزير الداخلية بناء على طلب وزير الارشاد القومى بإعطاء رخص للمحال العمومية فى القرى ببيع الخمر كما رأى التصريح لبعض المحال العمومية بقرار من وزير الداخلية بمزاولة بعض أنواع القمار بالشروط والقيود التى يفرضها . وفى جعل هذا الحق الاستثنائى لوزير الداخلية نفسه من الضمان بأن يجعل مباشرة هذا الحق عند الحاجة التى تستلزمها ضرورة تقيتها ظروف وأحوال تنشيط السياحة أو طلب بعض الجاليات الأجنبية أو الهيئات التصريح بذلك فى الحدود سالف الذكر :

كما رأى أنه يطبق على المحال التى مصرح لها بلعب القمار نص المادة ١٧ من قانون الأندية بفرض

رسوم لا تتجاوز نصف حصيله ما ينتج عن هذه الألعاب لتصرف في وجوه البر .
وتتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي
أقرها مجلس الدولة للوافقه عليه واستصداره .

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦
بإنشاء إدارة قضايا الحكومة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار
إليه المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ النص الآتي :

« مادة ٧ (فقرة ثالثة) - وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين ، .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه المواد من ٧ مكرر إلى ٧ سابعاً
بالنص الآتي .

« مادة ٧ مكرراً - تسرى في شأن الموظفين الإداريين والسكتائيين القواعد العامة للتوظيف
في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة .

مادة ٧ (ثالثاً) - تنشأ إدارة قضايا الحكومة لجنة تشكيل من رئيسها وثلاثة من كبار موظفيها
يعينون بقرار من وزير العدل بناء على عرض رئيس الإدارة وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

بشئون موظفيها الاداريين والكتابيين من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات .

ويحضر اجتماعات اللجنة مدير المستخدمين لموافاتها بما تطلبه من بيانات .

مادة ٧ (رابعا) — لا يجوز ترقية أحد الموظفين الاداريين أو الكتابيين من الدرجة التي عين فيها إلى الدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهاً . ويعني حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٧ (خامسا) — يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

١ — ما يتعلق بما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في قانون المرافعات والقانون المدني وقانون التجارة وقانون الاجراءات الجنائية .

٢ — معلومات عامة عن قوانين الرسوم والدمغة ونظام موظفي الدولة ولائحة الحسابات والميزانية .

٣ — الخط والآلة الكاتبة .

مادة ٧ (سادسا) — يؤيد الامتحان بمقر الإدارة بالقاهرة - وتقوم به اللجنة المشار اليها في المادة ٧ ثالثا .

ويقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠ ٪ من مجموعها على ألا يقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠ ٪ من مجموع الحد الأقصى لها .

ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية خلال السنوات الثلاث التالية على أساس هذا الترتيب

مادة ٧ (سابعا) — تسرى في شأن المستخدمين الخارجين عن الهيئة القواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

نصت الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة المعدل بالقانونين رقمي ٤٣ لسنة ١٩٤٨ و ٢٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه دفيما عدا من تقدم ذكرهم — أي غير الموظفين الفنيين تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين ، .

ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ونصت مادته الخامسة عشرة على أن يكون التعيين في الوظائف ومنها الوظائف الكتابية بامتحان ، هذا في حين أنه بالنسبة لكتاب

المحاكم قد استثنت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء شرط الامتحان عند تعيينهم لشغل الوظيفة كما اشترطت المادة ٥٣ لترقيتهم من الدرجة التي عينوا فيها إلى الدرجة التي تليها أن تحسن الشهادة في حق الكاتب وأن ينجح في الامتحان المشار إليه في المادة ٥٤ وما بعدها . وكانت الأسباب المبررة لذلك هي أن كتاب المحاكم يجب أن يلها بمعلومات تتعلق بالأعمال التي يقومون بها عادة ومستمدة من عدة قوانين كقانون المرافعات والقانون المدني وقانون التجارة وقانون الاجراءات الجنائية وقانون الرسوم والدمغة وغيرها وهذه المعلومات لا يمكن أن يحيط بها المعينون لأول مرة من الخارج إلا إذا كانوا حاصلين على شهادات عليا — ولذلك رؤى ألا موجب للامتحان عند تعيينهم لأول مرة على أن يستعاض به امتحان عند الترقية بعد أن يكون الكاتب قد مارس العمل مدة من الزمن وصار أهلا للقيام بأعمال المحاكم .

ولما كان موظفوا إدارة قضايا الحكومة الاداريون والكتابيون بمائتين تماما لكتاب المحاكم من هذه الناحية فانه يكون من صالح العمل أن تطبق عليهم نفس شروط التعيين والترقية الخاصة بكتاب المحاكم .

وتحقيقا لهذا الغرض وضع مشروع القانون المرافق .

ويتشرف وزير العدل بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧
بشأن الغرف الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن الغرف الصناعية ، المعدل بالقانون رقم ٥٣٠

لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١٥ مكررا من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه نصها الآتى :

« وتضاف قيمة الرسم إلى تكاليف انتاج المنشآت الصناعية المفروض عليها الرسم » .

مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ١٥ مكررا من القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن الغرف الصناعية على أنه « لوزير التجارة والصناعة بناء على قرار من الجمعية العمومية غير العادية لأية غرفة أن يصدر قرارا بفرض رسم على المنشآت التى تزاوُل الصناعة التى أنشئت الغرفة من أجلها تخصص حصيلته للاتفاق على دعم هذه الصناعة وذلك بالرفع من مستوى انتاجها أو الترغيب فى استعمال منتجاتها أو اعداد البحوث الفنية التى تتحصل بها وتمويل المشروعات التى تساعد على ازدهارها أو غير ذلك من الأغراض التى تراها الغرفة لدعم هذه الصناعة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

وبين القرار المذكور قواعد تحديد الرسم بحيث لايجاوز ٥ ٪ من ثمن المادة الأولية المشتراه للتشغيل أو من قيمة الأجور المدفوعة عن السنة المالية السابقة لكل منشأة وذلك بحسب طبيعة صناعة كل غرفة ومدة سريانه وكيفية تحصيله وأحوال خفضه أو الاعفاء منه وكيفية الاشراف على حصيلته والصرف منه وغير ذلك من الاجراءات اللازمة للحفاظة على هذه الأموال وضمن صرفها على الأوجه المخصصة لها .

ويكون لهذا الرسم امتياز على المنشآت الملزمة بأدائه يأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ويكون تحصيله بطريق الحجز الادارى .

وعند حل الغرفة طبقا لأحكام هذا القانون يسلم مابقى من حصيلة الرسم إلى وزارة التجارة والصناعة للاتفاق منه على دعم الصناعة التى كانت الغرفة قد أنشئت من أجلها أو لدعم أية صناعة أخرى تختارها وزارة التجارة والصناعة إذا زالت هذه الصناعة من مصر .

ويهدف المشروع إلى إضافة قيمة الرسم إلى تكاليف انتاج المنشآت الصناعية المفروض عليها

الرسم على غرار مانصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .
لذلك أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق باضافة فقرة أخيرة إلى المادة ١٥ مكررا تقضى باضافة قيمة الرسم إلى تكاليف انتاج المنشآت الصناعية المفروض عليها الرسم .
وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء ، رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٤ (١)

باضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين والمراسيم بقوانين المعدلة له ،

وعلى ما اوتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه نصها الآتي :

« ويشترط لقبول الطلبات أداء رسم قدره مائة قرش لامتحان الكادر الفني العالي أو الإداري وخمسون قرشا لامتحان الكادر الفني المتوسط أو الكتابي ، .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

أصبح التعيين في وظائف الكادرين العالى والمتوسط بعد صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بامتحان يعلن عنه ويجريه ديوان الموظفين . ولما كان هذا الامتحان يكلف الخزنة مصاريف فقد اتجه التفكير إلى فرض رسم على الدخول فى هذه الامتحانات لمواجهة جزء من تلك التكاليف وللتخفيف من أعباء الميزانية وحتى تكون طلبات الترشيح جديدة إذ لوحظ أن كثيراً من المرشحين يتغيّبون يوم الامتحان دون مبرر .

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم يتضمن نصاً على تحصيل رسوم عند التقدم للامتحان للتعين فى الوظائف لذلك رأى فرض رسم لمن يرغب فى التقدم لأداء الامتحان عند التعيين فى الوظائف .

فأضيفت فقرة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تشترط لقبول الطلبات لأداء الامتحان دفع رسم قدره مائة قرش إذا كانت الوظائف المعلن عنها بالكادر الفنى العالى أو الادارى وخمسون قرشاً لوظائف الكادر الفنى المتوسط أو الكتانى .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء بالصيغة التى ارتأها مجلس الدولة للوافقة عليه تمهيداً لإصداره .

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن الرسوم المقررة على الطلبات التى تقدم إلى اللجنة المختصة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن مصادرة أموال أسرة محمد على وأموال الأحزاب المنحلة والأموال المصادرة من محكمة الثورة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة ،

وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥ مكرر الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة العاشرة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :
« تقدم الطلبات إلى اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة خلال ستين يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين يملكون شيئا من الأموال المصادرة ويكون الطلب من أصل وصور بعدد الخصوم ويبين فيه موضوعه وأسانيده .

ويحصل عن كل طلب من الطلبات المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة رسم يقدر طبقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه — أما باقى الطلبات فلا يحصل عنها أى رسم —
ويحصل الرسم بأكمله عند تقديم الطلب .

أما الطلبات التى تستحق عنها رسوم طبقا للفقرة السابقة والتى تقدم إلى اللجنة تجديدا لقضايا أو طلبات سبق أن قضى فيها من المحاكم الوطنية أو الهيئات القضائية الأخرى بعدم جواز السماع أو بحكم لم يته موضوع الخصومة فيها فلا تحصل عنها رسوم جديدة إلا إذا كانت الرسوم السابق تحصيلها دون الرسوم المقررة وفقا لهذه المادة فيحصل الفرق بين الرسمين .

ويرفع الطلب إلى رئيس اللجنة الذى يؤشر عليه بتحديد موعد الجلسة ويخطر به الخصوم بالطريق الإدارى .

وتتبع اللجنة فيما عدا ذلك أحكام قانون المرافعات فى نظر الدعاوى وإصدار حكم فيها إلا إذا رأت اللجنة لمسوخ الخروج على تلك الأحكام .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه بعد المادة العاشرة ثلاث مواد جديدة برقم ١٠ مكررا و ١٠ ثالثا و ١٠ رابعا بالنص الآتى :

« مادة ١٠ (مكررا) — تختص اللجنة بالاعفاء من الرسوم بالشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه — ويجب تقديم طلب الاعفاء مع الطلب الأصيل فى ميعاده القانونى على ألا يحصل عليه رسم إلى أن يفصل فى طلب الاعفاء فان قضى برفضه وجب على الطالب دفع الرسم المستحق وإلا استبعد طلبه الأصيل من جدول اللجنة .

مادة ١٠ (ثالثا) — تحكم اللجنة برد الرسوم إلى الطالب إذا لم تنازع إدارة التصفية فى طلبه أو حكمت له اللجنة بطلباته كلها فإذا قضت له بجزء منها عينت القدر الواجب رده إلى الطالب من هذه الرسوم .

مادة ١٠ (رابعا) — تتبع أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه فى شأن تسوية الرسم بعد صدور قرار اللجنة — وكذلك فى شأن الرسوم المستحقة عن الصور المستخرجة من الطلبات

والمستندات المقدمة إلى اللجنة ومحاضر جلساتها وقراراتها — ويسرى عليها ما يسرى على الأوراق القضائية في المحاكم الابتدائية .

مادة ٣ - تسرى الأحكام المشار إليها في المادتين السابقتين على جميع الطلبات المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة والتي قدمت إلى اللجنة قبل العمل بهذا القانون ولم يفصل فيها نهائياً - ويجب سداد الرسم المستحق خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبرت الطلبات السابقة تقديمها كأن لم تكن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الطلبات المستحق عنها رسوم والتي قدمت ولم يفصل فيها نهائياً أو التي تقدم إلى اللجنة المشار إليها تطبيقاً للقانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة .

مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة — ونص في المادة التاسعة منه على تشكيل لجنة قانونية للفصل في كل طلب خاص بهذه الأموال — وجاء في المادة العاشرة أن الطلبات تقدم إلى اللجنة بدون رسوم قضائية .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ونص فيه على إنباع أحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الطلبات التي تقدم خاصة بهذه الأموال إلى اللجنة القانونية المشار إليها .

وقد قدمت إلى اللجنة طلبات متعددة خاصة بالمنازعات في إدراج بعض الأسماء ضمن قوائم الأشخاص المصادرة أموالهم وفي مصادرة بعض الأموال بدعوى أن قرارات المصادرة لا تشملها وما شابه ذلك — أما غالبية الطلبات التي انتهت على اللجنة لخاصة بطلبات بديون أو بحقوق أو بالمنازعات في تصرفات كل أحد الأفراد المصادرة أموالهم طرفاً فيها

وقد روى أن إعفاء الطلبات الخاصة بالديون والحقوق والتصرفات المذكورة والمنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ من الرسوم القضائية ليس له ما يبرره لأنها منازعات مدنية عادية فأعد مشروع القانون المرافق متضمناً النص على تطبيق أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية على هذه الطلبات وحدها .

وقد اقتضت طبيعة هذه الطلبات وطريقة تقديمها وعدم اتباع طرق الاعلان العامة بشأنها النص على تحصيل الرسوم كاملة وقت تقديم الطلب .

كما رؤى أن تشمل أحكام هذا القانون جميع الطلبات التي قدمت إلى اللجنة قبل صدوره ولم يفصل بعد فيها نهائياً حتى تتحقق المحكمة منه على أن تعفى من الرسوم الطلبات التي كانت منظورة أمام المحاكم الوطنية أو الهيئات القضائية الأخرى وقضى فيها بعدم جواز السماع أو بحكم لم يمه موضوع الخصومة فيها وقدمت بشأنها طلبات جديدة أمام اللجنة لأن هذه الطلبات سبق أن حصلت رسومها . والعدالة تقتضى أن يكتفى في هذه الأحوال بتحصيل الفرق بين الرسمين إذا كانت الرسوم السابق تحصيلها دون الرسوم المقررة في هذا القانون .

وقد نص كذلك على اتباع أحكام قانون الرسوم المشار إليه بشأن الصور التي تطلب من الطلبات والمستندات التي تقدم إلى اللجنة ومحاضر جلساتها وقراراتها باعتبارها أوراقاً قضائية في محاكم ابتدائية تمسحاً مع منطق هذا القانون .

وقد تضمن القانون النص على أن تحكم اللجنة برد الرسوم إلى الطالب إذا لم تنازع إدارة التصفية في طلبه أو إذا قضت له اللجنة بطلباته كاملة فإذا قضت له بجزء من طلباته عينت القدر الواجب رده إليه من هذه الرسوم حتى لا يتجحف هذه الرسوم بمن يثبت أحقيته في طلبه .

كما تضمن القانون - تمسحاً مع المبادئ العامة - النص على مبدأ الإعفاء من الرسوم القضائية لمن يثبت أنه عاجز عن أدائها حتى لا تحول هذه الرسوم دون وصول بعض أصحاب الحقوق إلى حقوقهم وذلك وفق الشروط المبينة في المادة ٢٣ من قانون الرسوم وجعل اختصاص الفصل في طلبات الإعفاء للجنة .

وتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة لل موافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

بالغاء الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ،
في شأن استقلال القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرر الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٤ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء على أنه إذا وقع بلوغ القاضى من التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو (أى خلال العمل القضائى) فإنه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ الأخير .
وقد أثبت العمل عدم جدوى هذا النص الذى يتضمن خروجاً على القواعد العامة التى تقضى بالإحالة إلى المعاش حتماً عند بلوغ السن القانونية .
لهذا رأى إلغاء هذه الفقرة .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتخفيض الرسوم عن عقود الرهن العقارية التى تعقد مع البنك الصناعى

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل ورسوم الحفظ والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ بإنشاء البنك الصناعى ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه تخضع الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي لرسم نسبي قدره نصف في المائة - كما تعفى من الرسم النسبي الخاص بالشطب الخمسة الآلاف جنيه الأولى من هذه العقود .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٣ (١١ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

لما كان الغرض من إنشاء البنك الصناعي هو الأخذ بيد الصناعة . بتشجيعها وهذا يستلزم تخفيف أعباء الرسوم الخاصة بالرهن العقارية التي يعقدها البنك مع عملائه .

لهذا فقد أعد مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض لجعل الرسم النسبي نصف في المائة من عقد الرهن في القروض المذكورة - كما خفضت قيود الرسوم عن عقد الشطب فأعفيت الخمسة آلاف جنيه الأولى من الرسوم .

ويتشرف وزير العدل برفع هذا المشروع الى مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية من الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة والمعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ،

(١) نشر الوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ لكل وزارة أو أكثر محكمة إدارية أو أكثر تشكل من موظف قني من مجلس الدولة لا تقل درجة، عن مندوب من الدرجة الأولى رئيساً وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين بمجلس الدولة لا تقل درجة كل منهما عن مندوب من الدرجة الثانية ويشترط ألا تقل سن كل من هؤلاء الموظفين الفنيين عن ثلاثين سنة ميلادية .

ويصدر بهذا التشكيل قرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٢ - تعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات منضما إليها ديوان رئاسة الجمهورية وديوان المحاسبة ومكتب البرلمان والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ووزارة في أحكام هذا القانون ويقوم كل من السكرتير العام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق تلك الأحكام .

مادة ٣ - تندب كل وزارة عددا كافيا من الموظفين الكتابيين للعمل في سكرتيرية المحكمة الخاصة بها بالاتفاق بين الوزير ورئيس المحكمة الذي تكون له سلطة رئيس المصلحة بالنسبة اليهم طوال مدة ندمهم .

مادة ٤ - تختص المحكمة الإدارية بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمماشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منهما .

مادة ٥ - لا يجوز رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة السابقة إلى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة إلا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الإدارية وبشرط أن يكون الحكم قابلا للاستئناف على الوجه المبين في المادة العاشرة . ويستثنى من ذلك القضايا المنظورة أمام تلك المحكمة وقت نفاذ هذا القانون فتبقى في اختصاصها .

مادة ٦ - يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من المائتي جنيه الأولى وثلاثة قروش على كل مائة من المائتي جنيه الثانية وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربع مائة جنيه .

وفرض في الدعاوى مجزولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش .

وتحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى على ألا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من أربع مائة جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

ويرد نصف الرسم المحصل إذا عدل الطالب عن السير في الدعوى قبل الحكم فيها أو انتهى النزاع صلحا .

ويعنى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب ، ويفصل في طلبات الإعفاء رئيس المحكمة أو أحد قضاتها بعد الاطلاع على الأوراق . ولا يشترط سماع أقوال الطالب أو مندوب الوزارة أو المصلحة المختصة .

ويتم تقدير الرسوم بمعرفة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ويتم دفعها بخزينة هذا المجلس .

مادة ٧ - ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تقدم إلى رئيس المحكمة من أصل وصورة مرفقا بها إيصال دفع الرسوم المقررة أو قرار الاعفاء منها ويجب أن يبين في الصحيفة وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيدها وأن تقرن بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

مادة ٨ - يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى إلى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه إياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة في ميعاد لا يتجاوز شهرا من وقت إبلاغه بها .

ويفحص رئيس المحكمة أو أحد قضاتها الدعوى قبل أن تنظرها المحكمة وله أن يطلب من كل من المدعى والوزارة ما يراه لازما من البيانات والمستندات ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ويعين رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيما لا يتجاوز ثلاثة أشهر من وقت تقديمها ويخطر به كلا من الطرفين .

ويجوز للوزارة أن ترسل موظفا مندوبا عنها ليبين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم إلى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه .

مادة ٩ - يكون الحكم انتائيا في المنازعات المبينة بالمادة الرابعة إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيبها أما إذا تجاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيبها أو كانت مجهولة القيمة فانه يجوز في هذه الحالة استئناف الحكم أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ستين يوما من تاريخ إبلاغه .

مادة ١٠ - إذا صدر الحكم انتائيا أو انقضى ميعاد الطعن دون أن يستعمل أى من الطرفين حقه فيه أصبح الحكم واجب التنفيذ . وإذا امتنع الموظف المكلف بخكم وظيفته عن تنفيذه سرت أحكام المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

مادة ١١ - كلما رأت إحدى المحاكم لدى النظر في إحدى الدعاوى التي يكون الحكم فيها انتائيا أن النقطة القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام في شأنها يخالف بعضها بعضا أو كان من رأيها العدول عن اتباع مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بأحالتها إلى محكمة تتألف من جميع رؤساء المحاكم الإدارية ويتولى رياستها أكبرهم درجة أو أقدمهم في حالة تساوى الدرجات ، ويكون انعقاد هذه المحكمة صحيحا بحضور خمسة على الأقل من هؤلاء الرؤساء .

مادة ١٢ - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد السابقة تسرى في شأن الإجراءات التي تتبع أمام المحاكم الإدارية القواعد المقررة في قانون المرافعات للواد المدنية والتجارية .

مادة ١٣ - تحال التظلمات التي ما زالت منظورة أمام اللجان القضائية الحالية ولم تحجز لإصدار القرار فيها بالحالة التي هي عليها إلى المحاكم الجديدة ولا يستحق عليها رسم جديد وتظل خاضعة فيما يتعلق بالرسوم للأحكام الواردة بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ويدخل في ذلك التظلمات الخاصة بالطعن في القرارات

الإدارية النهائية ويكون حكمها في ذلك قابلا للاستئناف أمام محكمة القضاء الإداري في الميعاد المحدد في الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة .

مادة ١٤ — يكون لرئيس مجلس الدولة الاشراف على أعمال هذه المحاكم العامة والادارية وينظم الأعمال الداخلية والتفتيش القضائي والسكرتاري لهذه المحاكم وسائر التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون بقرارات تصدر منه .

مادة ١٥ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٣ تلغى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣

مادة ١٦ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تولى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ وضع نظام للجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة مما كان يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة

ونصت المادة التاسعة من ذلك القانون على أن تعتبر القرارات الصادرة من اللجنة قرارات إدارية نهائية وأنه لا يجوز رفع المنازعات والطلبات الميئة بالمادة الثانية من ذلك القانون إلى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن في هذه القرارات .

وقد أثبت العمل الذي قامت به اللجان من تاريخ انشائها على ما لها من فائدة ظاهرة وأن التظلمات لم تكن ترفع اليها جزافا ، وأدى نجاح هذه التجربة إلى اعتبار ما جاء بأحكام ذلك القانون نواة لانشاء محكمة إدارية مستقلة لعناصر التشكيل القضائي وعلى هذا الأساس قام مشروع القانون الحالي .

وقد أوضحت المادة الأولى من مشروع القانون كيفية تشكيل تلك المحكمة والشروط التي يجب توافرها فيمن يولى القضاء فيها ، ونصت المادتان الثانية والثالثة على بعض قواعد التنظيم الإداري في شأنها .

كما تولت المادة الرابعة بيان اختصاص تلك المحكمة الإدارية واستبعاد من الاختصاص الذي كان ممنوحا للجان القضائية السابقة طلبات إلغاء القرارات الإدارية وأصبحت غير قابلة للطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

وتولت المواد ٦ و ٧ و ٨ بيان إجراءات رفع الدعوى والسير فيها وقررت المادة السادسة رسما بمائلا للرسم المقرر أمام محكمة القضاء الإداري مع النص على نظام الاعفاء من تلك الرسوم كلها أو بعضها .

وقد جعلت المادة التاسعة الحكم الذى يصدر انتهائيا فى المنازعات الميينة بالمادة الرابعة إذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها . أما إذا تجاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيها أو كانت بجمولة القيمة فإنه يجوز فى هذه الحالة استئناف الحكم أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعادتين يوما من تاريخ ابلاغه .

وتولت المادة العاشرة النص على وجوب تنفيذ الحكم الصادر انتهائيا سواء بطبيعته أو بفوات ميعاد الطعن ومعاقبة من يمتنع عن هذا التنفيذ .

ونظرا لتعدد تلك المحاكم ولأن اختصاصها نهائى فى بعض المسائل الداخلة فى اختصاصها فقد أوجدت المادة الثانية عشر نظام دائرة كلية للنظر فى الدعاوى التى يكون قد صدر فى النقطة القانونية المقتضى البت فيها جملة أحكام يخالف بعضها بعضا ، أو كان من رأى المحكمة التى تنظرها الدول عن اتباع مبدأ قانونى قرره أحكام سابقة .

ولما كان هذا القانون غير شامل فى بيان الاجراءات التى تسرى فى شأن هذه المحاكم لم يكن هناك بد من الاحالة فى هذا الشأن إلى القواعد المقررة فى قانون المرافعات للموارد المدنية والتجارية .

وقد وضمت المادة الثالثة عشرة حكما انتقاليا خاصا بالتظلمات التى مازالت منظورة أمام اللجان القضائية الحالية ولم تحجز لإصدار القرار فيها ، فأوجبته إحالتها دون رسم جديد إلى المحاكم الإدارية الجديدة حتى ولو كان منها ما خرج عن اختصاص هذه المحاكم على أن يكون حكمها فى هذه الحالة قابلا للاستئناف أمام محكمة القضاء الإدارى .

ولما كانت هذه المحاكم الإدارية ذات صلة وثيقة بمجلس الدولة وعلى الأخص بمحكمة القضاء الإدارى سواء من حيث تشكيلها أو اختصاصها فقد اقتضى الأمر النص فى المادة ١٤ على أن يكون لرئيس مجلس الدولة الاشراف على أعمال هذه المحاكم العامة والإدارية وأن يكون تنظيم أعمالها الداخلية والتمشيش القضائى والكتابى وسائر التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون بقرارات تصدر من رئيس مجلس الدولة .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء للوائقة عليه واستصداره

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ باستمرار العمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء الجمهورية المصرية فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر وبعدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وبإحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية وبأحكام أخرى والذي استمر العمل به بالمرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه لمدة سنة أخرى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٤ ،

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ مقرر استمرار الأحكام العرفية السابق اعلانها في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين وذلك في محافظتي سيناء والبحر الأحمر واستمرار العمل بالأوامر العسكرية الخمسة الآتية لمدة سنة تنتهي في آخر أبريل سنة ١٩٥٢ .

١ — الأمر رقم ٦ الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ الخاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف .

٢ — الأمر رقم ٢٤ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ بتقرير قيود على تصدير النقود والمصوغات

وما إليها .

(١) نعر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

٣ - الأمر رقم ٢٦ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات وذلك فيما يختص بالأموال الموجودة في الجمهورية المصرية والتي يملكها الأشخاص والهيئات المقيمون أو الموجودون في فلسطين ولو بصفة مؤقتة فيما أعدا أفراد الحملة المصرية ورجال السلك السياسي أو القنصلي وغيرهم من الأشخاص المولدين في مهمة رسمية أو عامة .

٤ - الأمر رقم ٩٩ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ بزيادة اعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والتجارية .

٥ - الأمر رقم (١) الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وذلك فيما يختص بالرسائل البريدية والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من الجمهورية المصرية والواردة اليها من الخارج .

ولوزير الداخلية اتخاذ القرارات المنظمة لأعمال هذه الرقابة الخارجية في الحدود المتقدمة .
وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ بمد العمل بأحكام القانون سالف الذكر سنة تنتهى في آخر أبريل سنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ بمد العمل بأحكامه سنة أخرى تنتهى في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٤ .

ولما كانت الأسباب التي دعت الى استمرار العمل بالأحكام العرفية في محافظتي سيناء والبحر الأحمر والعمل بالأوامر السابقة قائمة بقيام مقتضياتها إذ لا تزال القوات المصرية مرابطة عند الحدود بما يوجب توفير الأمن والطمأنينة لها فقد اقتضى الحال استصدار قانون باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ لمدة سنة أخرى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٤ مع امكان انتهاء العمل ببعض الأوامر العسكرية أو كلها بمرسوم قبل انقضاء هذه السنة .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
والأمر معروض على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على اصدار هذا القانون .

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتمديد بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

. وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمواد ٩٤ (فقرة أولى) و ٩٧ و ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية النصوص الآتية :

« مادة ٩٤ (فقرة أولى) - إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى فى الحبس الاحتياطى مدة واجبا خصصها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها » .

« مادة ٩٧ - يصدر بالشروط التى يرى إلزام المفرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل .

وتبين فى الأمر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التى تفرض على المفرج عنه من حيث محل إقامته وطريقة تربيته وضمان حسن سيره » .

« مادة ٥٠١ - يكون إلغاء الأمر الصادر بالافراج تحت شرط طبقا للسلادة السابقة بأمر من الوزير الذى أصدر أمر الافراج بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو المدير أو محافظ الجهة التى بها المفرج عنه ويجب أن يبين فى الطلب المذكور الأسباب المقررة له » .

مادة ٢ - تلغى المادة ٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٩٤ ، فقرة أولى من قانون الاجراءات الجنائية على أنه إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قضى مدة فى الحبس الاحتياطى واجبا خصصها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس باقى المدة المحكوم بها .

ولما كانت هذه القاعدة التى وصفها المشرع واتى تقضى بعدم احتساب مدة الحبس الاحتياطى عند تحديد تاريخ الافراج تحت شرط لا تحقق المساواة بين المحكوم عليهم ولا تتفق مع المبادئ الحديثة التى تهدف الى الرفق بالمجرم ومعاملته بالعطف والرحمة - فقد رأى تعديل هذا النص بأن يكون الافراج تحت شرط عن المحكوم عليه على أساس كل مدة العقوبة المحكوم بها عليه .

وأوجدت المادة ٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية وضع المفرج عنه تحت شرط تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من العقوبة على ألا تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ولما كانت هذه المراقبة تفرض على المفرج عنه تحت شرط شروطا قاسية كالمبيت فى مركز البوليس أو التردد عليه فى أوقات معينة ، ومثل هذه الشروط قد تنفر الغير منه وتتقف عقبة فى سبيل انتظامه فى

صفوف المواطنين الصالحين وحصوله على عمل شريف - فقد روى الغاء المادة ٩٨ ٤ المذكورة لانه ثبت عملا ان حكم المادة ٥٠١ قبل تعديلها بمقتضى التعديل المقترح والذي يتضمن تخويل الوزير المختص حق تخفيض مدة المراقبة أو الاعفاء منها كلية ظل دائما من النصوص المعطلة فلم يمارس الوزير المختص استعمال حقه المذكور وظل كثير من المحكوم عليهم يجهلون حقهم في طلب تطبيق هذا النص والقليل ممن تنبهوا إلى وجوده وطالبوا بتطبيقه لم تسعفهم الاجراءات المعقدة المطولة في الحصول على بغيتهم .

ويقتضى الغاء المادة ٩٨ ٤ تعديل المادتين ٩٧ ٤ و ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية والنص في المادة ٩٧ ٤ على أنه يبين في الأمر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي يرى الزام المفرج عنه بمراعاتها من حيث محل اقامته وطريقة تغيثه وضمان حسن سيره وأن يصدر بالشروط التي يرى الزام المفرج عنهم بمراعاتها بوجه عام قرار من وزير العدل والنص في المادة ٥٠١ ٤ على أن يكون إلغاء الافراج تحت شرط طبقا للمادة ٥٠٠ ٥ بأمر من الوزير المختص بناء على طلب رئيس النيابة أو مدير محافظة الجهة التي بها المفرج عنه ويجب أن يبين في الطلب الأسباب المبررة له .
وتتشرف وزارة العدل بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق بالصيغة التي اقراها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه تمهيدا لاصداره .

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ (١)

بندب بعض موظفي إدارة قضايا الحكومة الفنيين
للعمل بقسم قضايا سلاح الحدود

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ الخاص بالحقاق مصلحة أقسام الحدود بوزارة الدفاع .

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

وعلى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل والحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يتولى القيام بالأعمال الفنية بقسم قضايا سلاح الحدود عدد كاف من موظفي إدارة قضايا الحكومة الفنيين الذين يندبون لذلك بقرار من وزير الحربية بعد موافقة وزير العدل على ألا تجاوز مدة ندب كل منهم ثلاث سنوات .

مادة ٢ - تحدد الأعمال الفنية بقسم قضايا سلاح الحدود بقرار من وزير الحربية بعد موافقة وزير العدل وذلك دون مساس باختصاص الجهات الأخرى التي تتولى مثل هذه الأعمال ودون إخلال بالقوانين المنظمة لهذه الجهات .

مادة ٣ - يظل الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة الذين يندبون للعمل بقسم قضايا سلاح الحدود وهم يقومون بأعمالهم بسلاح الحدود وفقا للنظم المقررة فيه خاضعين لإشراف وتفتيش إدارة قضايا الحكومة .

مادة ٤ - على وزيرى العدل والحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

طلبت وزارة الحربية ضم الموظفين الفنيين بقسم قضايا سلاح الحدود إلى إدارة قضايا الحكومة مع نديهم للعمل بالقسم المذكور .

وقد وافقت وزارة العدل على هذا الطلب .

واتفق رأى على أن تنشأ إدارة قضايا الحكومة تحقيقا للغرض المشار إليه ١٢ وظيفية فنية .

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٧٣٠ ج قيمة متوسط ربط هذه الوظائف عن المدة الباقية من السنة الحالية ١٩٥٣ / ١٩٥٤ مقابل وفر مقداره ١٨٠٠ ج منه ١٥٦٠ ج ناتج من إلغاء ١٢ وظيفة من الوظائف الفنية بقسم قضايا سلاح الحدود و ٢٤٠ ج من مصروفات تسوية حالة الطوارئ .

وتنفيذ هذا القانون يقتضى أن يعين الموظفين الفنيون بقسم قضايا سلاح الحدود أعضاء فنيين بإدارة قضايا الحكومة ثم يندب بعض أعضاء هذه الإدارة للعمل بقسم قضايا الحدود .

وهذا الندب يتطلب بداهة أن تحدد الأعمال الفنية التي سوف يقوم بها قسم قضايا سلاح الحدود وهذا التحديد يكون بقرار يصدر من وزير الحربية الذى تتبعه مصلحة الحدود بموافقة وزير العدل الذى تتبعه إدارة قضايا الحكومة .

وكذلك النذب فيكون بقرار من وزير الحرية بموافقة وزير العدل ويستحسن لصالح العمل أن يكون لمدة محددة انصافا ثلاث سنوات — حتى لا ينقطع العضو الفني عن أعمال إدارة القضايا انقطاعا كليا على أن يكون الأعضاء المنتدبون خاضعين لتفتيش وإشراف إدارة قضايا الحكومة وهم يقومون بأعمالهم بسلاح الحدود وفقا للنظم المقررة فيه .

وتحقيقا لهذه الأغراض وضع مشروع القانون المرافق .

ويتشرف وزير العدل والحرية بعرضه على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢

بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣

و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

« ولوزير الزراعة بقرار يصدره تحديد المقصود بالحيازة في أحكام هذا القانون وبيان نظامها ومواعيد وطرق إثباتها والحالة التي تكون فيها الأراضي في حيازة المؤجر أو المستأجر » .

مادة ٢ — يوقف العمل بأحكام الفقرة (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ .

لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في الحالات التي يحددها وزير الزراعة وذلك في سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعتين .

مادة ٣ - على وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل بد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٠ مارس سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

رغبة في تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتحديد المسئول عن الحيازة وتنفيذ قانون تحديد المساحة التي تزرع قطناً رؤى أن يخول وزير الزراعة بقرار يصدره تفسير معنى الحيازة وبيان تظلماتها ومواعيد وطرق إثباتها وتعيين متى تكون الأراضي في حيازة المؤجر أو متى تكون في حيازة المستأجر .

ولما كانت الفقرة (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه تقضى بتحريم زراعة القطن في أرض زرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم (قلب) ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التي تجوز زراعتها قطناً طبقاً للبائتين ١ و ٣ . ولما كان القصد من ذلك عدم إجهاد التربة بزراعتها بنفس المحصول أكثر من مرة في موسمين متتاليين إلا أن التغييرات التي طرأت على الملكيات والحيازات نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وقانون حل الوقف ستحول بين ملاك وزراع هذه الأراضي وزراعة القطن في تلك الأقطان هذا العام السابقة زراعتها قطناً في الموسم الماضي دون تدخل منهم في ذلك .
لذلك أعدت وزارة الزراعة مشروع هذا القانون ليحقق هذه الأهداف .
وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

أبريل
سنة ١٩٥٤

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
الثامن

« مَا جُمِعَ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ عِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ »
[رواه الطبراني]

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الجمهورية رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجازي
بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
١٥٨	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
٤	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض الجنائية (الطعون الانتخابية)
١٧	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنج)
	بعض الاعتبارات الضريبية في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي للسيد الأستاذ علي توفيق علي أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية
	بحث مستقبل نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة
	بحث مدى حق الخيار النحول للدعي المدني في قانون الاجراءات الجنائية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر
	قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . ص ٢٧٣
	قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩١٤ . ص ٢٧٥
	قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٢٧٧
	قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن . ص ٢٧٨
	قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٥/١٩٥٤ . ص ٢٨١
	قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والزيادات . ص ٢٧٢

عبدلي عبد الشريد - مسمو محمد العشماوي - بصيف زكي - احمد السادة

من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

أبريل
سنة ١٩٥٤

المحكمة

العدد الثامن
السنة الرابعة والثلاثون

قضايا محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ، وأحمد حسني
وابراهيم خليل واسماعيل مجدي وباسيلي موسى المستشارين) .

شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة
المحددة للحكم في الدعوى الأصلية .

(القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢٩ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني وابراهيم خليل واسماعيل مجدي وباسيلي موسى
المستشارين) .

٤٦٣
أول يناير سنة ١٩٥٢

١ - ضرائب . زيادة ما لم يدفع من الضريبة .
للقاضي أن يبين مقداره ويقدره إن لم يكن مقدرا .
إقرار من المول بأرباحه . تقديمه إقرارا لاحقا بعد
المبدأ القانوني . أخذه بإقراره الأول . في محله .
ب - ضرائب . تعمد التهرب من أداء الضريبة .
استخلاصه . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - للقاضي - لكي يقضى بزيادة ما
لم يدفع من الضريبة - أن يعين مقدار ما لم
يدفع ، ويقدره إن لم يكن مقدرا ؛ فإذا كان
الطاعن قد قدم إقرارا عن أرباحه ولم يدفع

٤٦٢

أول يناير سنة ١٩٥٢

جرام الجلسة . شهادة الزور . حق المحكمة في إقامة
الدعوى . بقاؤه مادامت المرافعة مستمرة .

المبدأ القانوني

إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم
الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الجنح
والخلفات في الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد
قصد إلى ضرورة إقامة الدعوى بالنسبة إلى
شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل
إن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية
يقضي بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة
مستمرة . وإذن ففي كانت الدعوى بشهادة
الزور قد أقيمت على المتهم أثناء استمرار
المرافعة في الدعوى الأصلية ، وصدر الحكم
فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد ، ولا
فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ، ولا
يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى

على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد
بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك
على الدعوى العمومية ، لأنها وقد حركت
وفقا للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة
أن تفصل فيها .

المحكمة

« حيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها
إن الحكم المطعون فيه حين قضي بعدم قبول
الدعوى العمومية قد استند في ذلك إلى أن اختيار
المدعيتين بالحقوق المدنية الطريق المدعى بعد أن
رفعتا دعواهما قد ترتب عليه عدم قبول الدعوى
المدنية وأنه بذلك تكون الدعوى العمومية غير
مقبولة أيضا . وهذا خطأ في القانون لأن الدعوى
الجنائية وقد تحركت صحيحة يجب أن تسير حتى
يفصل فيها بصرف النظر عن انفصال الدعوى
المدنية عنها لسبب من الأسباب .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق
أن المدعيتين بالحقوق المدنية رفعتا الدعوى
بالطريق المباشر أمام محكمة الجنج وكلفتا المطعون
ضده بالحضور أمامها بناء على ما ذكرناه بصحيفة
الدعوى من أنه خدعهما في ذاتية خشب باعه إلهما
وطلبتا معاقبته والحكم لهما بالتعويضات وكانت
أول جلسة نظرت فيها بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧
وبعدئذ رفعتا الدعوى المدنية رقم ٧٥١ سنة ١٩٤٨
كلى مصر في أول مارس سنة ١٩٤٨ ضد المطعون
ضده ودائرة أسعد باسيل باشا طلبتا فيها الحكم
بالزامهما متضامنين بأن يدفع لهما مبلغ ٥٤١٤
جنيها و ٩٢ مليما على سبيل التعويض عن ذات
الخشب موضوع دعوى الجنجخة التي رفعت بالطريق
المباشر ، فدفع المطعون ضده بجلسته ٢٥ نوفمبر

للخزاة في الميعاد القانوني ما استحق عليه
من ضريبة على أساس البيانات والأرقام
المقدمة منه في هذا الإقرار ، وكان الإقرار
اللاحق الذى يدعى تقديمه مصححة فيه
البيانات عن أرباحه - على ما يظهر من طعنه
قد قدم بعد الميعاد المحدد بالقانون ، فإنه
يكون مأخوذا بإقراره الأول ويكون عليه
أن يدفع للخزاة ما استحق عليه من الضرائب
على وفق البيانات الواردة فيه عن أرباحه ،
ولا يكون له جدوى من إثارة المناقشة حول
هذا الإقرار اللاحق .

٢ - إن استظهار الحكم نعمد المنهم
التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه من
ظرف الدعوى وملابساتها - ذلك مما
تختص به محكمة الموضوع ولا يقبل الجدل
فيه أمام محكمة النقض .

(الفضية رقم ٨٩٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٤٦٤

٧ يناير سنة ١٩٥٢

دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكا
منجبا . سقوط الدعوى المدنية بسبب جد بعد رفعها
واتصال المحكمة بها . ذلك لا يؤثر على الدعوى العمومية .
يجب على المحكمة أن تفصل فيها .

المبدأ القانوني

ما دام الثابت أن الدعوى العمومية قد
حركت بالطريق المباشر تحريكا صحيحا قبل
قيام السبب لتؤثر في الدعوى المدنية
المطروحة على محكمة الجنج ، فإنه إذا ما طرأ

المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيحة .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٨٣٠ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم ومصطفى فاضل المستشارين) .

٤٦٥

٧ يناير سنة ١٩٥٢

دعوى مدنية . رفعها على أساس . مسؤولية الطاعن من خطأ تابعه . براءة التابع . القضاء بالتعويض تأسيساً على خطأ الطاعن . مخالفته للقانون .

المبدأ القانوني

إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فانها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى . وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسؤولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالتعويض على الطاعن على أساس المسؤولية الشبئية وتفصيله

سنة ١٩٤٨ أمام محكمة الجناح بعدم قبول الدعوى المدنية لاختيار المدعين الطريق المدني بالدعوى المشار إليها ، فقضت المحكمة بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى المدنية لهذا السبب ، واتحاد موضوع الدعويين المدعيتين ثم حكمت بإدانة المتهم في الدعوى الجنائية وقالت إن اختيار المدعيتين للطريق المدني لا يؤثر في قيام الدعوى العمومية بعد أن حركت تحريكاً صحيحاً ، وأن عدم قبول الدعوى المدنية لا يمنع المحكمة من النظر في الدعوى العمومية ، والفصل فيها ، فاستأنف المحكوم عليه ، كما استأنفت النيابة العمومية فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى العمومية مستندة في ذلك إلى القول بأن المدعى المدني لا يستطيع تحريك الدعوى العمومية إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة ، فإذا سقط هذا الشرط لا يجوز له أن يحرك الدعوى العمومية التي هي في الأصل من حق النيابة العمومية والتي منحها القانون استثناء للسدعي المدني ، خصوصاً وأن النيابة العمومية كانت قد فوضت الرأي أمام محكمة أول درجة . كما أن استئناف النيابة لا يغير من الوضع شيئاً لأن استئنافها لا يعد تحريكاً للدعوى العمومية بعد ابداء الدفع .

« وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ليس صحيحاً في القانون ، إذ مادام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر على الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجناح ، فانه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها لسبب جدد بعد رفعها واتصال المحكمة بها ، فان هذا لا يؤثر على الدعوى العمومية ، لأنها وقد حركت وفقاً للقانون فانها تظل قائمة ومن حق

بوصفه صاحب السيارة في العناية بها وفي تسليمها رغم ما بها من عيوب إلى سائق لقيادتها مع أن المسؤولية التي أقيمت على أساسها الدعوى المدنية والتي قضى الحكم الابتدائي بالتعويض بناء عليها هي مسؤولية صاحب العمل عن تصرف عامله .

« وحيث إن النيابة أقامت الدعوى على عامل الطاعن وهو سائق السيارة إبراهيم محمد جمعة متهمة إياه بأنه : « تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل عبد الجليل إبراهيم بدوى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم اتباعه اللوائح بان قاد سيارة غير صالحة للاستعمال لعطل بفراملها وقادها بسرعة فصدم بوابة السكة الحديد المقفلة التي كان يقف بجوارها المجنى عليه وأصيب من جراء التصادم فحدثت به الإصابات المبينة بالحضر والتي أدت لوفاة ، وأقام والد المجنى عليه نفسه مدعياً بحقوق مدنية وطلب الحكم بالتعويض على المتهم والطاعن بصفته صاحب السيارة ومستولاً عن الحقوق المدنية على أساس أن الحادث وقع بسبب خطأ قائد السيارة وهو عامل الطاعن وأسست محكمة الدرجة الأولى قضاءها بالتعويض قبل السائق على ما ثبت لها « من أنه أخطأ بقيادته السيارة بسرعة مخالفاً بذلك اللوائح والقوانين فاصطدم ببوابة المزلقان التي أصابت المجنى عليه إصابة أودت بحياته وأسست قضاءها بالتعويض قبل الطاعن على أنه هو صاحب السيارة ومغذوم السائق » . فاستأنف المحكوم عليهما والمدعى بالحق المدني وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية قبله بناء على أنه لم يثبت لها أنه اقترف أى خطأ يستوجب المسؤولية ، وقضت في الوقت ذاته بالتعويض على الطاعن تأسيساً على : « أن مسؤوليته

واضحة من أنه عهد بسيارته إلى المتهم لقيادتها لحسابه حالة كونها غير صالحة للاستعمال وكان عليه أن يتعهد بسيارته بالفحص الفنى الدقيق حتى لا ينجم عن قيادتها أخطار ما ، . ويبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية ، وهو مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، وفصلت في موضوع لم يطلب إليها الفصل فيه فحكمت بالزام الطاعن بالتعويض عن الضرر الناشئ عن خطئه هو ، ولذا فإن حكمها يكون مبنيًا على مخالفة القانون مما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان الواضح من الحكم أنه لم يثبت للحكمة وقوع خطأ من المتهم فانه يتعين رفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مستولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع المتهم المذكور .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٦

٧ يناير سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . فش البضاعة . إدانة المتهم في عرض خل مغشوش للبيع . قول المحكمة إن الفش مما لا يخفى على محترف مثل المتهم . عدم بيان أن هذا الفش قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو المذاق يمكن إدراكه بالحواس . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في عرض خل مغشوش للبيع ولم تبين في حكمها ما إذا كان الفش الذي أشارت إليه قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو في المذاق يمكن إدراكه

« وحيث إن النيابة أقامت الدعوى على عامل الطاعن وهو سائق السيارة إبراهيم محمد جمعة متهمة إياه بأنه : « تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل عبد الجليل إبراهيم بدوى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم اتباعه اللوائح بان قاد سيارة غير صالحة للاستعمال لعطل بفراملها وقادها بسرعة فصدم بوابة السكة الحديد المقفلة التي كان يقف بجوارها المجنى عليه وأصيب من جراء التصادم فحدثت به الإصابات المبينة بالحضر والتي أدت لوفاة ، وأقام والد المجنى عليه نفسه مدعياً بحقوق مدنية وطلب الحكم بالتعويض على المتهم والطاعن بصفته صاحب السيارة ومستولاً عن الحقوق المدنية على أساس أن الحادث وقع بسبب خطأ قائد السيارة وهو عامل الطاعن وأسست محكمة الدرجة الأولى قضاءها بالتعويض قبل السائق على ما ثبت لها « من أنه أخطأ بقيادته السيارة بسرعة مخالفاً بذلك اللوائح والقوانين فاصطدم ببوابة المزلقان التي أصابت المجنى عليه إصابة أودت بحياته وأسست قضاءها بالتعويض قبل الطاعن على أنه هو صاحب السيارة ومغذوم السائق » . فاستأنف المحكوم عليهما والمدعى بالحق المدني وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية قبله بناء على أنه لم يثبت لها أنه اقترف أى خطأ يستوجب المسؤولية ، وقضت في الوقت ذاته بالتعويض على الطاعن تأسيساً على : « أن مسؤوليته

باعتباره ضرباً من ضروب الغش التجارى .

(القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق براسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد
حسنى و ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى
المستشارين) .

٤٦٨

٨ يناير سنة ١٩٥٢

سلاح . الاعتماد فى اثبات إحراز سلاح من نوع
معين على شهادة الشهود . لا مخالفة فى ذلك لقانون .

المبدأ القانونى

الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها
إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز إثباتها
بكافة الطرق ومنها البينة وقرائن الأحوال ،
وإذا كانت جريمة إحراز بندقية لا يشملها
استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر
المسائل الجنائية من طرق لإثبات ، وللمحكمة
كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى
دليل تظمن إليه ، فإذا هى أقامت قضاءها
بثبوت هذه الجريمة على ما استخلصته
واطمأنت إليه من شهادة الشهود فلا تكون
قد خالفت القانون فى شيء ، ولا يمنع من
المساءلة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح
مادام القاضى قد اقتنع من الأدلة التى أوردها
أن المتهم كان يحرز السلاح وأنه من النوع
المعين بالقانون .

(القضية رقم ١٦١١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قالته هذه
من أنه لا يخفى على محترف مثله ، فان حكمها
يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٧

٨ يناير سنة ١٩٥٢

غش تجارى :

(ا ، ب) صابون رقم واحد مضاف إليه جير .
عدم إخطار المتهم بنتيجة التحليل . لا يترتب عليه
بطلان . تلك جريمة غش تجارى .

المبادئ القانونية

١ - إن عدم إخطار المتهم بصنع
صابون رقم ١ مضاف إليه مواد محظور
إضافتها بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه
بطلان ، إذ الأمر فى ذلك يرجع إلى تقدير
محكمة الموضوع .

٢ - إنه لما كانت المادة الأولى من
المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢
بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون
رقم ١ إلا إذا كان خالياً من المواد الإضافية
كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على
سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالبيانات
والعلامات التجارية على الجرائم التى تقع
بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم ، فان بيع
صابون عليه رقم ١ مضاف إليه جير تتوافر
فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين
٢٧ و ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩

٤٦٩

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

استئناف . مسؤول عن الحقوق المدنية . استئناف
الحكم الصادر في الدعوى المدنية . رفضه تأسيساً على
أن الحكم الصادر في الدعوى العمومية صار انتهائياً .
خطأ .

المبدأ القانوني

الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم
المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف
المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية
عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم
قد صار نهائياً فيما يختص بالدعوى الجنائية
لعدم استئنافه من المتهم فيها أو من النيابة
حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من
الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على
الحكم بالطرق المرسومة جميعها ، مما يلزم عنه
أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه
من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك
الباقيين في صدده فإن مسلك هؤلاء خاص
بهم وحدهم ولا يمكن أن يضارب به غيرهم في
استعمال حقه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد
أسست قضاءها برفض الاستئناف المرفوع
من المسؤول عن الحقوق المدنية على ما قالته
من حجة للحكم الجنائي تتعدى إلى الاستئناف
المرفوع منها فإن حكمها يكون مخالفاً
للنانون .

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وباسيلي موسى
المستشارين) .

٤٧٠

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

اختلاس أموال أميرية . متى تتحقق هذه الجريمة ؟
المطالبة ليست شرطاً لتحقيقها .

المبدأ القانوني

يكفي لقيام جريمة الاختلاس أن يضيف
المختلس الشيء الذي سلم إليه إلى ملكه
ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم
يطالب به إذا المطالبة ليست شرطاً لتحقيق
الجريمة . فمتى توافرت هذه الأركان حق
المقاب حتى ولو رد المختلس الشيء أو قيمته
لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع
الجريمة لا تنفي قيامها ولا تؤثر في كيانها .

(القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي
المستشارين) .

٤٧١

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

تفتيش . إذن بتفتيش شخص معين ومن قبله
يتصادف وجوده معه وقت التفتيش ، صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها
إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين
ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش
على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة
التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن
الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً

والمادة ١٩ من الثاني على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء النساء من أحكامه .

(القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى وباسيل موسى المستشارين) .

٤٧٣

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

حكم . تسييبه . بيان الواقعة . وجوبه . الإشارة الى الأدلة التى اعتمد عليها دون بيان مؤداها . لا يكفى .

المبدأ القانونى

يشترط فى الحكم الصادر بالادانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفى منه ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التى اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم . وإذن فالحكم الذى اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدة الاثبات التى يستفاد منها تسليها المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(القضية رقم ١٦٣٨ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومصطفى فاضل وباسيل موسى المستشارين) .

وبالتالى يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه فى الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وباسيل موسى المستشارين) .

٤٧٢

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

مراقبة . تطبيقها فى حق النساء .

المبدأ القانونى

إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص فى المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام النشرد على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة ، وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالاشتباه قد جاء نصها عاما مطلقا دون تمييز بين الرجال والنساء ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم عن خمس عشرة سنة دون تمييز فى الجنس ، فانه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص فى المادة ١٢ من المرسوم بقانون الأول

٤٧٤

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

إثبات . تساند الأدلة . الاعتماد على دليل لأصل له في الأوراق ضمن ما استندت إليه المحكمة . نقض الحكم .

المبدأ القانوني

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا . فإذا كان الحكم قد استند - فيما استند إليه - في إدانة الطاعن إلى واقعة لأصل لها في الأوراق ، ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي اتهمت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

(القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى وباسمى موسى المستشارين) .

٤٧٥

٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

إثبات . أقوال نقلها شخص من آخر ثم أنكرها هذا الآخر . لا مانع من الأخذ بها .

المبدأ القانوني

لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة .

(القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد احمد غنيم ومصطفى فاضل واسماعيل مجدى المستشارين) .

٤٧٦

٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

تزوير . مسيحي . ادانته في تزوير وثيقة زواج بادعائه كذبا أنه مسلم . عدم إثبات الحكم أنه نطق بالشهادتين . البحث في جوازه وعدم جواز البحث في دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر . لا محل له .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم المسيحي قد تسمى أمام المأذون باسم من أسماء المسلمين وادعى أنه خال من الموانع الشرعية وقد أدانته المحكمة بالاشتراك مع المأذون الحسن النية في تزوير وثيقة الزواج وأسس ذلك على أن المتهم ادعى أنه مسلم وأظهر استعدادا لاتخاذ إجراءات شهر إسلامه وقدم بالفعل طلبا للمحكمة الشرعية لهذا الغرض ولكنه حين دعى لانتماء تلك الاجرامات رفض وتمسك بأنه على دينه المسيحي ، . . . دون أن يورد أنه نطق فعلا بالشهادتين فإنه يكون سليما . ولا يصح النفي عليه بعدم جواز البحث في حقيقة دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر وينطق بالشهادتين .

(القضية رقم ١١٧٤ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى المستشارين) .

٤٧٧

٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

إثبات . اقرار . متى يصح القول بعدم امكان تجزئته ؟

المبدأ القانوني

إن القول بعدم جواز تجرئة الاقرار
عنه ألا يكون في الدعوى من أدلة غيره
إذ لا يسوغ لطالب الحق الذي ليس الدليل
عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلاً على
ثبوت حقه ، أما إذا كانت هناك أدلة
أخرى غيره فإن المحكمة يكون لها أن تقضى
فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها
ولا يمكن بداهة أن يمنحها من ذلك ما يصدر
من المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ
أن تعتمد على ما تظمن إليه منها .

(القضية رقم ١١٧٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة).

٤٧٨

٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

أ - تفتيش . وكيل النيابة الكلية . إصداره إذا
بتفتيش متهم في دائرة المحكمة الكلية التابع لها .
صحيح .
ب - إذن تفتيش . اعتماد النيابة في إصداره على
تحريرات رجال البوليس . اقرار محكمة الموضوع هذا
الاجراء . إذن صادر وفقاً لأحكام القانون .

المبادئ القانونية

١ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين
يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال
التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة
المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . وإذن فالإذن
الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم
ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحاً
صادرًا من يملكه .

٢ - إذا كانت النيابة قد اعتمدت في
إصدار إذن التفتيش على تحريرات رجال
البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسويغ
هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة
الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الإذن صادراً
وفقاً لأحكام القانون .

(القضية رقم ١٧٠١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٩

٤ فبراير سنة ١٩٥٢

حكم . تسبيبه . عود للتشرد . اقتصار الحكم في
بيان الواقعة على أن المتهمة سبق الحكم عليها في جريمة
تحرير على الفسق والفجور . قصور .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التشرد بأنه
بعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم
بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش
ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو
صناعة حين لا يجد عملاً . . وتنص المادة
الرابعة منه على عدم سريان أحكام هذا
القانون على النساء إلا إذا اتخذن للعيش
وسيلة غير مشروعة . وإذن فإذا كان الحكم قد
اقتصر في بيان واقعة العود للتشرد التي عاقب
المتهمة من أجلها على قوله إنه حكم عليها يوم
كذا بغرامة خمسين قرشاً لضبطها تحريراً على
الفسق والفجور دون أن يعنى بيان واقعة
عودها للتشرد وتاريخها فإنه يكون قاصراً

قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد
حسنى ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن
المستشارين) .

٤٨٠

٤ فبراير سنة ١٩٥٢

هتك العرض بالقوة . مفاجأة المتهم المجنى عليها
أثناء وقوفها فى الطريق وضغط اليها بيده . تحقق
الجريمة .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ
المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط
اليها بيده فان جناية هتك العرض بالقوة
تكون قدتحقققت لما فى ذلك من مباغتته المجنى
عليها بالاعتداء المادى على جسمها فى موضع
يتأذى عرض المرأة من المساس بجرمته .

(القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحافظ سابق
المستشارين) .

٤٨١

٤ فبراير سنة ١٩٥٢

اثبات . قواعد الإثبات ليست من النظام العام .
عدم تمسك المتهم بالإثبات بالكتابة . نفيه على الحكم
أنه اجازت اثبات عقد الوكالة الذى تزيد قيمته على
عشرة جنيهات بالشهود . لا يقبل .

المبدأ القانونى

إن قواعد الإثبات ليست من النظام

العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق
لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه
فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمناً عن
حقه فى التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه
القانون ويقبل منه أى دليل سواه . وإذن
فاذا كان المتهم قد ناقش الشهود ولم يدفع
قبل سماعهم بعدم جواز الإثبات بغير
الكتابة فلا يقبل منه من بعد أن ينمى على
الحكم أنه اجاز اثبات عقد الوكالة الذى تزيد
قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

(القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد
حسنى ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى وحافظ سابق
المستشارين) .

٤٨٢

٤ فبراير سنة ١٩٥٢

دفاع . متهم بجناية . ندب محام للدفاع عنه بعد
سماع الشهود . بطلان اجراءات المحاكمة .

المبدأ القانونى

إذا كان المحامى الذى ندبته محكمة
الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتبع
إجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود إذ
كان ندبه بعد ذلك ، فان إجراءات المحاكمة
تكون باطلة . ذلك بأن الغرض من إيجاب
القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية
لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر
لإجراءات المحاكمة من أولها إلى آخرها مما
يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل

يصدر من أى من مجلسيه قرار فى شأنه مادام الدستور لا يشترط صدور قرار بتأييد المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقة عليها .

(القضية رقم ٩١٧ سنة ٢١ فى برياسة وعضوية السادة الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد حسنى ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى وباسيلى موسى المستشارين) .

٤٨٤

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

قانون . المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » قانون الاجراءات الجنائية . نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فيما هو أصحح للتهم . دعوى عمومية عن واقعة مفضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف قبل نشر القانون . سقوطها .

المبدأ القانونى

إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص فى فقرتها الأولى على أنه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، فإنها تنص فى فقرتها الثانية على أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا ، قانون أصحح للتهم » ، فهو الذى يتبع دون غيره ، والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » ، وعبارة « صدور القانون » .

المرافعة إما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٢ فى برياسة وعضوية السادة الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد حسنى ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى ومصطفى حسن المستشارين) .

٤٨٣

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عرضه على البرلمان فى اول اجتماع له . بقاءه نافذ المفعول إلى ان يقرر احد المجلسين عدم إقراره .

المبدأ القانونى

إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير هادى وهرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ، — فانما ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسيم إذا عرضت على البرلمان فى أول اجتماع له فإنها تظل نافذة المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقرارها . ولا يؤثر فى هذا النظر أن يكون قد انقضى على صدور المرسوم عدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن

بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، - لما كان ذلك وكان قد انقضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فانها تكون قد سقطت بمضى المدة إعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصلح للتهم صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجرامات الجنائية والذي يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

المحكمة

... حيث إنه قبل الفصل في هذا الطعن وتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ونشر في الجريدة الرسمية قانون الاجرامات الجنائية على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون اصداره - بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

ولما كانت المادة ١٥ منه تقضى بأن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، وكانت المادة ١٧ بعد أن بينت أسباب انقطاع تلك المدة قد أتت بحكم جديد لم يكن موجودا في قانون تحقيق الجنائيات وهو أنه ، لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، . لما كان ذلك وكان مقتضى

أما المحكمة في التفرقة بين الحالين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين - حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها - فان هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فانه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه . وإذن فتي كان قانون الاجرامات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون اصداره - بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على أنه ، لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية

هذا النص الجديد، فيما لو طبق على واقعة الدعوى إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، أن تكون الدعوى الجنائية قد سقطت بمضى المدة فإنه يتعين البحث فيما إذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ المشار إليها تسرى على واقعة الدعوى باعتبارها قانوناً أصلياً للتهمة وأنه قد صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره، أو أن الدعوى الجنائية المذكورة تظل خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات التي لم تكن تضع حداً لطول المدة بسبب الانقطاع على اعتبار أن قانون الإجراءات الجنائية، وإن كان قد استكمل أدواره التشريعية التي نص عليها الدستور بأن أقره مجلسا البرلمان وصدق عليه الملك وأصدره منذ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠، كما هو واضح من قانون إصداره، إلا أنه لم ينشر إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره، ولذا فلا يجوز للحاكم تطبيقه. كما يتعين البحث كذلك فيما إذا كان للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ تأثير في النتيجة التي ينتهي إليها هذا البحث.

« وحيث إن المحكمة لذلك قد أفسحت للخصوم في أن يدلى كل منهم برأيه في هذا الشأن.

« وحيث إن النيابة العمومية ذهبت إلى القول بعدم سريان الحكم الجديد الذي استحدثته المادة ١٧ على واقعة الدعوى قائلة إن القوانين لا تعتبر نافذة إلا بإصدارها ونشرها وحلول الوقت المحدد لإعمالها وذلك لكي يكون نفاذها في وقت واحد بالنسبة إلى كافة المخاطبين بها من سلطات وأفراد ومادام الوقت المحدد لنفاذ قانون

الإجراءات الجنائية لم يحل بعد، فإن قانون تحقيق الجنايات — هو وحده الذي ينطق على واقعة الدعوى — وتضيف النيابة إلى ذلك أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر هو أيضاً ونشر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد، وقد نص هذا القانون على أن « لا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ». وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن سقوط الدعوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ لم يتعلق به مراد أحد لأن المشرع لم يقصد أن يكون تطبيق هذا القانون بمثابة عفو شامل ينسحب على القضايا الموجودة أمام المحاكم.

وقد نحت المدعيتان بالحقوق المدنية نحو النيابة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية وإضافتها — بالنسبة إلى دعواها المدنية — أنها لا تسقط إلا بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني وأن سقوط الدعوى الجنائية لا تأثير له على الدعوى المدنية القائمة أمام المحاكم الجنائية.

« وحيث إن المطعون ضدهم تمسكوا بنفاذ القانون الجديد وسريان الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ منه على واقعة الدعوى على أساس أنه نافذ بمجرد إصداره وأنهم استفادوا به مراكز قانونية، وأنه ما دام هذا القانون قد عدل في أحكام التقادم بما هو أصلي للتهمة فيجب اتباع الأحكام الجديدة دون غيرها إذ أن تلك الأحكام تترتب بمجرد الإصدار الذي هو وحده الإجراء الذي لا بد منه من جانب الملك لكي يصبح القانون مستكملاً أو ضاعه وأن قانون الإصدار ذاته ينص على الأمر بنشره في الجريدة الرسمية وتنفيذه

العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها فان هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فانه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذ إما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجالة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه .

« وحيث إنه لا يصح القول بأن المشرع لم يقصد التفرقة في الحكم بين عبارة « القانون المعمول به » التي استعملها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة — وعبارة « إذا صدر قانون » التي استعملها في الفقرة الثانية من تلك المادة ، أولا — لأن المشرع يجب أن ينزه عن الخطأ واللغو ويجب إذن أعمال مؤدى العبارات التي يستعملها في نصوص القوانين حسب معناها الصحيح . وثانيا — لأنه ما دامت العلة التي اقتضت حرص الدستور على عدم إجالة سريان القوانين المقررة لعقوبات على ما وقع قبلها من حوادث لا وجود لها بالنسبة إلى باقي القوانين ، فانه يتعين الرجوع إلى الأصل المقرر في المادة ٢٦ من الدستور السابق الإشارة إليها من أن القوانين تكون نافذة بمجرد إصدارها وعلى الأخص فيما هو أصحح للنهم .

« ومن حيث إن ما يؤكد هذا المعنى أن المادة الخامسة من قانون العقوبات قد أضيفت إليها في سنة ١٩٣٧ فقرتان جديدتان إحداها هي الفقرة الثالثة التي تنص على أنه « إذا صدر قانون بعد

كقانون من قوانين الدولة . أما النشر فليس من إجراءات التشريع ، ولذا فان تأخيرها لا يعنى المحاكم من تطبيق القانون ، إذ هو إنما يقرر لمصلحة الأفراد لكي يحيطوا علما بالقوانين ولكي يمكن إعمال القرينة القانونية من العلم بصدور القوانين وعدم جواز الدفع بالجهل بهما لا يصح معه أن يؤخذوا به قبل نشره ، أما القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ فلا تأثير على واقعة الدعوى إذ ما دام المتهمون يفيدون بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ فان القانون رقم ١٧٨ هو بالنسبة لهم قانون أشد ولا يجوز أن يكون له أثر رجعي .

« وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم الجديد الذي أتت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . لو طبق على واقعة الدعوى فان الدعوى الجنائية تكون قد سقطت باصدار قانون الإجراءات الجنائية ونشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

« وحيث إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص في فقرتها الأولى على أنه : « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » فانها تنص في فقرتها الثانية على أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا قانون أصلح للنهم فهو الذي يتبع دون غيره » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » . أما الحكمة في التفرقة بين الحالتين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين — حسبا نص عليه الدستور في المادة ٢٦ — أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ

لا يكتفى بصدوره قبل الحكم نهائياً بل أن يكون القانون قد أصبح معمولاً به .

وحيث إنه لا يجدى في هذا المقام الاستشهاد بالفقه الفرنسى إذ الواضح مما سلف ذكره أن القانون الفرنسى ليس فيه نص يقابل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة بل ولا نص يقابل الفقرة الثانية . أما القانون الإيطالى الذى أشارت إليه المذكرة الإيضاحية فإن الفقرة الأولى من المادة الثانية منه تنص على أنه « لا عقاب على فعل لم يكن يكون جريمة بمقتضى القوانين المعمول بها وقت ارتكابها » . ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « لا عقاب على فعل أصبح بموجب قانون لاحق لا يكون جريمة » . ويبين من هذين النصين أن القانون الإيطالى راعى ذات التفرقة التى راعاها القانون المصرى بين العقاب وعدم العقاب ، فاشتراط للعقاب أن يكون القانون معمولاً به وقت ارتكاب الفعل . أما فى عدم العقاب فقد استعمل عبارة « قانون لاحق » وهى أقطع فى تأكيد المعنى السالف ذكره من عبارة « صدور القانون » ، التى استعملها المشرع المصرى — وبمثل هذين النصين أيضاً أتى مشروع قانون العقوبات الفرنسى المشار إليه فى المذكرة الإيضاحية والذى لم يصدر بعد .

وحيث إنه فضلاً عما تقدم فلا يمكن القول بأن المشرع قد عين أجلاً لنفاذ قانون الاجراءات الجنائية ، وأن هذا الأجل لم يحل بعد فإن الموعد الذى حدده قانون الإصدار لنفاذ قانون الاجراءات الجنائية وهو ثلاثون يوماً من تاريخ نشره إنما هو الموعد الذى عينه الدستور بصفة مبدئية لاعتبار صدور القوانين معلوما لدى السكافة ، كما أنه يبين من الاطلاع على قانون إصداره أنه قد استكمل

حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية . . ويبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذه الفقرة الجديدة « دعا إليها سد نقص فى التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضى وبمقتضى هذا المبدأ : أولاً - لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقباً عليه وقت ارتكابه . وثانياً - لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التى كانت موضوعة لها وقت ارتكابها على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التى ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التى ارتكبت قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصلح للتهم ومعنى هذا أنه إذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائياً فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترح إضافتهما إلى هذه المادة على أنه إذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية . والمبادئ المقررة فى هاتين الفقرتين مأخوذ بها فى بعض القوانين الحديثة كالقانون الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ ومشروع قانون العقوبات الفرنسى .

فاذا كان المشرع قد رأى عند وضع قانون العقوبات فى سنة ١٩٣٧ أن العدل يقضى بسريان القوانين التى تجعل الفعل غير معاقب عليه على الأحكام السابق صدورها بحيث يوقف تنفيذها وتنتهى آثارها الجنائية فلا يصح القول بأنه يجب — لسكى يفيد المتهم من القانون الأصلح — أن

الحكم المطعون فيه قد أسس على أن الفصل في التعويضات المطلوبة يستلزم إجراء تحقيق خاص يتطلب وقتاً وجهداً لا تتسع له الدعوى الجنائية ولذا فقد تخلت المحكمة عن الدعوى المدنية للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها وهي المحكمة المدنية . ولما كان ذلك من حق المحكمة الجنائية وتقديرها في ذلك موضوع لا معقب عليه ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون على غير أساس .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً بالنسبة للدعوى الجنائية لسقوطها بمضى المدة ، وبالنسبة إلى الدعوى المدنية لأن الطعن في غير محله » .

(القضية رقم ١٣٨٦ لسنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة الأسانذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى و ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وامام عيل مجدى المستشارين) .

٤٨٥

١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

سرقة . مناجم ومحاجر . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ . استخراج رمال بدون رخصة . اعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تنصرف إلى العقاب على مجرد استخراج الرمال دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ، ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه ذلك القانون في المادة ٢٦ منه من أنه « مع عدم الإخلال بما يقرره

إجراءاته التشريعية بتصديق الملك عليه وإصداره وأمره بنشره في الجريدة الرسمية وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إنه على القول بأن إجراء حكم المادة ١٧ على واقعة الدعوى سيترتب عليه أن يكون لقانون الإجراءات الجنائية أكثر من موعد فانه لا مانع في القانون يمنع من ذلك بل أن الحاصل في أغلب القوانين أن تطبق نصوصها على بعض الحوادث بأثر رجعي ولا تطبق على البعض الآخر إلا بعد العمل بها حسب ظروف كل حادثة وحسب طبيعة كل قانون .

« وحيث إنه من كل ما تقدم يبين أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي وحدها الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى .

« وحيث إن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل إلا من هذا التاريخ لا يمكن أن يكون له تأثير على الواقعة مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولا يعتد في هذا المقام بما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن سقوط الدعوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ دلم يتعلق به مراد أحد » . ذلك بأنه لا هذا القانون ذاته ولا مذكرته التفسيرية يمكن أن يجعل الواقعة معاقباً عليها إذا كانت قد أصبحت بموجب قانون الإجراءات الجنائية غير معاقب عليها .

« وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فإن

المبادئ القانونية

١ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة المختصة لينتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .

٢ - إن المحكمة في نظرها دعوى البلاغ الكاذب لا تنقيد بأمر الحفظ الصادر لعدم معرفة الفاعل بل أن عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .

(القضية رقم ٧٣ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٤٨٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوز . شرط للمقاب . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم بهذا البيع . الاعتماد في إثبات علمه على قول المحضر في محضر التبديد أن إجراءات البيع استوفيت قانوناً . هذا قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت في قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر في محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانوناً ولم تحقق ثبوت

هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذاً له بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه ، وتحدد مصلحة المناجم مهلة لا تتجاوز شهراً لإزالة المخالفة ، وإذن متى كانت النيابة قد قدمت المتهم إلى محكمة الجنيح بتهمة أنه استخرج رمالاً وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر ، وطلبت معاقبته تطبيقاً للبواد ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فقضت المحكمة بمعاقبة المتهم على هذا الأساس باعتباره أن مجرد استخراج الرمال بدون ترخيص يعد في حكم السرقة من غير أن تمحص دفاع المتهم من انتفاء القصد الجنائي لديه ، وما دلل به على صحته من تقديمه طلباً للمصلحة للترخيص باستخراج الرمال ودفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

(القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وباسيلي موسى المستشارين) .

٤٨٦

١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

أ - بلاغ كاذب . حصول التبليغ من الجاني مباشرة . لا يشترط .
ب - بلاغ كاذب . أمر حفظ لعدم معرفة الفاعل . لا تنقيد به المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . على المحكمة أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها .

الجلسة الأخيرة ، فالطعن في الحكم استنادا إلى عدم توقيع محضر الجلسات لا يقبل .

٢ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوما على صدوره مادام الطاعن لم يؤيد هذا المطعن بشهادة رسمية من قلم الكتاب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

٣ - إذا كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ هذا القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم حجزت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم تنفيذه .

(القضية رقم ١٤٤٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٩

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

قانون . سريانه . وقوع حادثة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد . تمام إجراءات التحقيق صحيحة على وفق قانون تحقيق الجنايات الذي كان معمولاً به وقت حصول الحادثة . الطعن في هذه الإجراءات بمخالفتها لأحكام القانون الجديد . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كانت الحادثة التي حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع في أن إجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقا للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن

هذا العلم بالرجوع إلى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فان حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المحجوز أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم .

(القضية رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدي المستشارين) .

٤٨٨

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - محضر الجلسة . عدم توقيعه . الطعن في الحكم من أجل ذلك . لا جدوى منه ما دام الطاعن لا يدعى أن الاجراءات قد تمت على غير ما هو ثابت في المحاضر وما دام الحكم موقفاً .

ب - حكم . الطعن بعدم توقيعه إلا بعد مضي ثلاثين يوماً . يجب لقبوله أن يؤيد بشهادة رسمية دالة على ذلك .

ج - قرار بضم قضية . عدم تنفيذه . نظر القضية في عدة جلسات وحجزاً للحكم . عدم تمسك الطاعن بتنفيذ قرار الضم . نعيه على المحكمة فيما بعد انهما لم تنفذه . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - مادام الطاعنون لا يدعون أن اجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يقولون إنها خالية من توقيع رئيس الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي أن يوجه إليه الطعن - موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر

عليها بمخالفتها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٤٦١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٠

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - اخفاء اشياء مسروقة . زجاجات شركة من من شركات المياه الغازية . تبرئة المتهم من اخفائها على اساس ان تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال طبقا للاقرار الذي اخذته على عملائها . في محلها .

ب - حكم جنائي . طلب نقضه على اساس احكام قانون المرافعات في خصوص ختم الحكم وايداع مسودته . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ - إذا قدم المتهم للمحاكمة بأنه أخفى بعض الزجاجات المسروقة والمبددة المملوكة لشركة من شركات المياه الغازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزجاجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد آخذة في ذلك بدفاعه القائم على أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد إليها ، وأن الزجاجات لذلك تتداول في السوق ، وأن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال كما هو المفهوم من الاقرار الذي تأخذه عليهم ، فإن حكمها بذلك لا يكون مخطئا .

٢ - لا يصح الاستناد في طلب نقض

حكم جنائي إلى ما ورد في قانون المرافعات في صدد ختم الحكم وإيداع مسودته . فإن

قانون المرافعات لا يلجأ إليه في خصوص الأحكام الجنائية إلا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات ، ولا عمل لذلك في صدد أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات في شأنها .

(القضية رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد احمد غنيم ومصطفى حسن المستشارين) .

٤٩١

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

دفاع . استئناف . عدم قبوله شكلا لعدم اطمئنان المحكمة إلى الشهادات المقدمة لإثبات مرض المستأنف مع وضوحها في قيام المرض . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تنظم إلى الشهادات التي قدمها لإثبات مرضه لحداثة تاريخها وكانت هذه الشهادات واضحة في أن المتهم كان ولا يزال مريضا فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ كان من الميسور للمحكمة إن لم تثق بصحة الشهادات المقدمة أن تحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومدته بأي طريق آخر تراه (١) .

(القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

(١) قارن الحكم رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق : المنشور في هذا العدد من ١١٧٤ رقم ٥٠٨ والصادر بمجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ .

تقديم البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية للسادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى المستشارين)

٤٩٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢

استئناف . نصاب الاستئناف . مدعى عليهم متمددون . اتهام بعضهم بالتزوير وبعض بالاشتراك فيه وبعض باستعمال الورقة المزورة . هذا لا يغير من وحدة السبب في الدعوى المدنية وهو جريمة التزوير ، ولا من وحدة الضرر الواقع من المتهمين جميعا . لا يجوز في هذه الحالة تقسيم التعويض المطلوب على كل من المتهمين فيما يتعلق بنصاب الاستئناف .

المبدأ القانوني ،

إن مما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٤٤/٣٠ ، والمادة ٤٢ تنص على أنه « إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقرير باعتبار قيمة المدعى به بتهامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه » . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذي يستند إليه المدعى في طلب التعويض هو الجريمة ، وأن المدعى عليهم وإن كان قد نسب إلى بعضهم تزوير الشهادة الإدارية وإلى

٤٩٢

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسرى عليها هذه الضريبة . جريمة مستمرة .

المبدأ القانوني

١ - متى كانت الواقعة المسندة إلى المتهم هي أنه باعتباره من ممولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الأفلام المصرية - أخفى مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يدون بأقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا . . ناتجة من تأجير استوديو نحاس فيلم ، وكان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقول « ويعاقب بالعقوبة والزيادة المشار اليهما بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة » . فان هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة ، وتبقى كذلك ما دام مرتكبها يخفى تلك المبالغ ، إذ ما دام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها ، فان هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر ما دام هذا الإخفاء المتعمد قائما ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس أن الجريمة وقتية تتم وتنتهى من وقت

بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات . حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش .

هـ - إجراءات . سرية الجلسة . المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء تجيز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المرسوم بقانون قد صدر بين دورى انعقاد البرلمان وصار عرضه على البرلمان في دورته التالية لصدوره فإنه لا يكون باطلا شكلا لأن المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لعرض المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد كما فعلت حين رتبت زوال قوة القانون عن المراسيم التي لا تعرض على البرلمان في أول انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجالسين ولأن للبرلمان إسقاطها بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه .

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور قد خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإضرع في اتخاذ التدابير التي لا تحتل التأخير ، وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ، ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه ، فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

٣ - إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقبت ذلك الإهراق عن الفكر بالقول أو الكتابة أو

بعض الاشتراك في هذا التزوير وإلى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحدة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى ، فإنه لا يجوز في هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقرير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف ، فإذا كان هذا المبلغ ستين جنيتها وهو ما يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي جاز استئناف الحكم ، وكان الحكم القاضي بعدم جواز الاستئناف في هذه الصورة بدعوى اختلاف السبب في ظروف الواقعة غير صحيح .

(القضية رقم ١٠٥٢ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد حسنى وكيل المحكمة و ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم واسماعيل مجدى وباسيلى موسى المستشارين) .

٤٩٤

٣ مارس سنة ١٩٥٢

١ - المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرضه عليه وعرضه عليه في الدورة التالية لصدوره . لا بطلان . للبرلمان إسقاطه بمجرد إقراره من أحد مجلسيه .

ب - المادة ٤١ من الدستور . تخويلها السلطة التنفيذية . تقدير موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لا تحتل التأخير . استعمالها لهذا الحق وعرض المرسوم على البرلمان ، لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

ج - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

د - تلبس . جلوس المتهمين إلى منضدة في متهى . تخليهم عن ورقة عند رؤيتهم رجال البوليس . ضبطها . صحيح . إشارتها بما تشتمل عليه إلى وقوع جناية

القضاء ، وكانت هذه المادة تميز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للأداب أو محافظة على النظام العام ، فان المحكمة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(القضية رقم ٥١٨ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى وابراهيم خليل ومحمد احمد غنيم وباسيلي موسى المستشارين) .

٤٩٥

٣ مارس سنة ١٩٥٢

محال عمومية . الفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة . لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة غرفها حسب آراء طبقا لقرار الوزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ . لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد المقررة .

المبدأ القانونى

لمصلحة السياحة - طبقا للقرار الوزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ - أن تحدد أجرة كل غرفة بالفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور - دون أى تفرقة بين أى مكان منها والاخر - بما فى ذلك ثمن الطعام أو بدونه ؛ وعلى أساس أن الغرفة لشخص واحد أو لشخصين عند الاقتضاء وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على أن يكون لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد المبينة بالمواد سالفة الذكر فاذا هو سكت عن التظلم فى الموعد

التصوير أو بغير ذلك ، يكون فى حدود القانون . وذلك لأن حرية الإهراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وليس فى أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الرأى أو يتجاوز وضع الحدود التى تتضمن ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره وعدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعى عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

٤ - متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسون إلى منضدة فى أحد المقاهى وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجال البوليس قادمين نحوهم تخلوا عن الورقة التى كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذلك قبل أن يقبض عليهم أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جريمة معاقب عليها بالمادة ١٩٨ من قانون العقوبات فان ما تلا ضبطها من قبض وتفتيش يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

٥ - متى كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت بعمل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقا للمادة ٢٥ من قانون نظام

٤٩٧

١١ مارس سنة ١٩٥٢

تنظيم . بيان . المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . استلزامها الحصول على رخصة البناء عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .

المبدأ القانونى

إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إنما تمنع إنشاء البناء إلا بعد الحصول على رخصة به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم . وإذن فتى كان الواضح من واقعة الدعوى أن البناء الذى أقامه المتهم لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التى صدر المرسوم بشأنها ولكنه فى مقابل الامتداد المزمع لتلك الطريق ، فإن المتهم لا يكون قد خالف الأمر العالى الخاص بالتنظيم مادامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد اعتماد خط التنظيم تترتب آثاره التى نصت عليها المادتان ١١ ، ١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يتوقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية .

(القضية رقم ٩٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المقرر له اعتبر قابلاً للسعر أو الأجر الذى حددته المصلحة أو أقرت تحديده وتعين عليه التزامه وإلا اعتبر مخالفاً لأحكام القرار وحق عليه العقاب .

(القضية رقم ١٤٣٨ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى وحافظ سابق المستشارين) .

٤٩٦

٣ مارس سنة ١٩٥٢

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة غير لازم . يكفى أن يكون المتعرض قد قصد استعمال القوة .

المبدأ القانونى

إن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكتفى بأن يكون المتعرض قد قصد استعمالها . فإذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض المجنى عليه وشروعه فى البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له ، وتعرض الطاعن وأولاده له فى الأرض والقام مهماته خارجها بقصد منعه من البناء ، واستخلص من ذلك ومن اصرار الطاعن فى التحقيق على مسلكه ثبوت تهمة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، فالطعن فى هذا الحكم لا يكون له أساس .

(القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وباسيل موسى المستشارين) .

٤٩٨

١١ مارس سنة ١٩٥٢

ضرائب . زيادة مالم يدفع من الضريبة أو التعويض المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . يغلب عليها معنى العقوبة وإن خالطها التعويض . تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر . لا يلزم .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وإن اختلفت بعض عباراته واتحدت بعض الأحكام في بعض الأحوال إلا أن المشرع لم يقصد الخروج بالزيادة أو التعويض عن كونه جزاء يلزم الغرامة بل أنه ما زال يغلب عليه معنى العقوبة وإن خالطه التعويض . وإذن فإن ما يثيره الطاعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد بهذا القانون عن رفع الدعوى والصلح في التعويضات أو طريقة التنفيذ بها إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزاء وإن كان قد تضمن التعويض في ناحية .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه لم يقدم إقراراً بأرباح الشركة وبأنه لم يورد في الميعاد قيمة الضريبة المستحقة » قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن فعله قد خلا من سوء القصد وكان نتيجة إهمال عما تقتضاه تطبيق المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على معاقبة المخالف بالغرامة

وأن تقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يدفع من الضريبة كما تنص على أن يكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب التي لها التنازل عنها والصلح في التعويضات ، وينص هذا القانون أيضاً على جواز تحصيل الضرائب المستحقة بالطرق الإدارية وأن هذا التعديل وعبارة نصوصه من شأنها التفريق بين الغرامة والتعويض في طبيعتها إذ أن الأولى تعتبر عقوبة أما الأخرى فلا يمكن أن تكون كذلك بل أن التعويض قد أصبح له الصفة المدنية وحدها فتسرى عليه قواعدها فلا بد أن يكون عن ضرر وقع ولحق مصلحة الضرائب ، كما لا بد أن تدخل هذه المصلحة وتطلب الحكم . فإذا ما خالفت المحكمة ذلك وقضت بالتعويض من تلقاء نفسها فإنها تكون قد حكمت بما لم يطلب منها ، الأمر الذي يجعل حكمها مخطئاً ولا يغني في ذلك تمثيل النيابة في الدعوى إذ أنها لا تنوب عن المصلحة ، كما أن التعويض هو مقابل ضرر نصيب صاحب الحق وأن القانون الجديد إنما أريد به أن يقضى على الخلاف الذي كان قائماً في شأن طبيعة « الزيادة » المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فاستبدل « التعويض » بها وفصل بينهما وبين الغرامة وذلك حتى لا يبقى أثر للشك في أمرها . ويضيف الطاعن أن القضاء بالزيادة أو التعويض على العموم رهن بثبوت نية التهرب من أداء الضريبة أما إذا كان الأمر نتيجة الإهمال وحده كما أثبتته المحكمة في حقه فلا محل للقضاء بها وتكون المحكمة حين خالفت هذا الأصل قد أخطأت في القانون .

« وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم فقضت محكمة أول درجة بالغرامة وزيادة مالم يدفع بمقدار ٢٥ ٪ عن كل تهمة .

٤٩٩

١١ مارس سنة ١٩٥٢

ضرائب • عدم تقديم إقرار عن الأرباح • جريمة مستمرة •

المبدأ القانوني

إن جريمة عدم تقديم إقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .
(القضية رقم ٥٠٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٠

١١ مارس سنة ١٩٥٢

نصب شيك لا يقابله رصيد قائم • متى تتحقق هذه الجريمة ؟ تبرئة المتهم استنادا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليه كان يعلم وقت قبوله الشيك بأنه لا يقابله رصيد • خطأ •

المبدأ القانوني

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما . ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع . فاذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استنادا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم

فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد على أساس التعديل في قيمة الضرائب المستحقة وبناء على أن التعويض عقوبة جنائية يجب على القاضى الجنائى الحكم به دون أن تدعى المصلحة مدنيا ، واستبعدت المحكمة المادة الثانية من الأمرين العسكريين ٣٦١ ، ٣٦٢ والمادة ٦ من المرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ التى طلبت النيابة معاملة المتهم بها واكتفى بتطبيق مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولما كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وإن اختلفت بعض عباراته واتحدت بعض الأحكام فى بعض الأحوال إلا أن المشرع لم يقصد الخروج بالزيادة أو التعويض عن كونه جزاء يلزم الغرامة بل أنه ما زال يغلب عليه معنى العقوبة وإن خالطه التعويض ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من ناحية وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ، ولا يغير من هذا النظر ماورد بالقانون الجديد عن رفع الدعوى والصلح فى التعويضات أو طريقة التنفيذ بها إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزاء وإن كان قد تضمن التعويض فى ناحية أما ما يقوله الطاعن عن الإهمال وعدم توفر سوء القصد ، فردود بأن المحكمة إنما قضت بالحد الأدنى منها عملا بالمادة ٨٥ من القانون وهى بهذا القدر واجبة دائما فى حالة المتهم وإن خلا عمله من سوء القصد .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى المستشارين) .

إعداد هذه السجلات على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشها كلما طلبوا ذلك، ثم نص فيها على أنه يجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل المعد لدفع الأجور. ومتى كان الأمر كذلك وكان المقصود بكلمة المحل، الوارد بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المحل الرئيسي وحده وذلك بدليل ما ورد بآخر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ عن المراد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون إصابات العمال بالنسبة للسجلات والتي يبين منها المحكمة التي استهدفها المشرع منها وأنها بما يتحقق بتحرير سجل عام باللغة العربية يكون في مركز الشركة الرئيسي فلا يمكن أن يتصرف النص بعد هذا إلى كل فرع أو محل، وإذن فتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم لم يحرز سجلاً بأحد فروع شركته فداته المحكمة، فإنها تكون قد خالفت القانون لأن الواقعة غير معاقب عليها.

(القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وكيل المحكمة، وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي المستشارين).

٥٠٢

١١ مارس سنة ١٩٥٢

١ - سرية الجلسة • جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام • من حق المحكمة •

الشيك لصرفه وأن المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد بما تنتفي به الجريمة إذ لا يكون محتالاً عليها - فإنه يكون قد أخطأ.

(القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإسماعيل مجدي وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين).

٥٠١

١١ مارس سنة ١٩٥٢

عمل • إحراز سجل بأجور العمال باللغة العربية طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ • يكون في المحل الرئيسي • عدم إحرازه في أحد الفروع • لا جريمة •

المبدأ القانوني

إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه يجب أن تحرر جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمدوني الحكومة... حق التفتيش والإطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح... وقد أحال القرار الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون إلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لمدوني الحكومة حق التفتيش عليها وبالرجوع إلى هذا القانون يتبين أن المادة ١٣ منه تنص على أنه يجب أن يعد في كل محل سجل تدرج فيه أسماء العمال وتاريخ إلحاقهم بالعمل... وسجل ثان لمقدار الأجر وأيام اشتغالهم... وسجل ثالث تدون فيه الإصابات... وأنه يجب

رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمنح حرية الرأي أو يتجاوز تنظيم ممارسة حرية الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعى عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

٤ - إن تقدير الظروف المبررة للتفتيش منوط بالنيابة تحت إشراف محكمة الموضوع .
فاذا كانت المحكمة قد تبينت أن النيابة حين أصدرت إذنها في إجراء التفتيش كانت إزاء جريمة معينة وقد وجدت التحريات والأبحاث التي أسس عليها الطلب جدية وكافية ، فلا يكون هناك محل للنعي عليه في هذا الشأن .
٥ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وأن هناك واقعة معينة أسندت إليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدي لحريتهم أو حرية مساكنهم ، فلا يجدى الطاعن أن يتمسك بإبطال التفتيش لنقص في البيان بدعوى أن الاذن بحاله قد يمتد فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو بصاحب شأن في التحدث عنهم .

(القضية رقم ٤١٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة أحمد حسنى وكيل المحكمة وعبد أحمد غنيم واسماعيل مجدى وباسيلي موسى المستشارين) .

ب - المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرضه عليه . لاجزاء على مخالفة ذلك .

ج - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ .
لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

د - تفتيش . تقدير الظروف المبررة له . منوط بالنيابة تحت اشراف محكمة الموضوع .

هـ - تفتيش . تعيين الشخص الذى صدر الاذن بتفتيشه واسناد واقعة معينة اليه . لا يجديه التمسك بإبطال بدعوى أن الاذن قد يمتد فيشمل أشخاصا آخرين .

المبادئ القانونية

١ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام .

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور وان أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد إليها ، إلا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك .

٣ - إن المادة ١٤ من الدستور وان كفلت حرية الرأي والاعتقاد إلا أنها عقيبت على ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة . . . يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة الى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحرريات غيره . وإذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير وليس في أحكام المرسوم بقانون

بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر
تنفيذا له .

(القضية رقم ٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني
وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وحافظ
سابق المستشارين) .

٥٠٤

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

تفتيش . تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية
القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات هذا يبيح له
أن يجري التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود
هذه الأسلحة فيه . عثوره على أكياس معدة لوضع
المخدرات . تلبس . من واجبه ضبط ما يكشف عنه
التفتيش .

المبدأ القانوني

حتى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق
في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو
ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة
المختصة ، فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في
كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه
الأسلحة وما يتبعها فيه ، وبأية طريقة يراها
موصلة لذلك . فاذا هو تبين أثناء هذا
التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة ووجد
به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات
كان حياال جريمة متلبس بها ويكون من
واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش
وتقديمه لجهة الاختصاص .

(القضية رقم ١٧١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة
الاساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإسماعيل مجدي
وباسيل موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٠٣

١١ مارس سنة ١٩٥٢

أ - غش البضاعة . العينات الواجب أخذها من
المادة المضبوطة بقصد تحليلها . إيجاب أن تكون
خمسا . الغرض منه التحرز لما عسى أن تدعو إليه
الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة .
الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا تترتب
عليه .

ب - قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي
بإعلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن
بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يمتد به
خروجه من مقتضى القانون .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس
عينات من الصنف فانها إنما قصدت بهذا
الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة
من تكرار التحليل . ومرجع الأمر في ذلك إلى
تقدير محكمة الموضوع فتي اطمأنت إلى أن
العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي
صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي
انتهى إليها التحليل فلا تترتب عليها إن هي
قضت في الدعوى بناء على ذلك . أما ما نصت
عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم
٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة
والصناعة من إعلان إجراءات أخذ العينة
إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في
الأجل المحدد فيه فهو لا يقيد المحاكم لأن هذا
القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمدته

٥٠٥

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

جميعات وأندية . الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . إبطال العمل به بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ قد منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من اتخاذ التدابير الخاصة بمنع الأندية والجميعات وحلها بالقوة ، وهو إذا كان لم ينص على إلغاء التدابير التي سبق لهذه السلطة اتخاذها في هذا الشأن فذلك لا يعني استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ فيما استثنى من أحكامه بالقانون المذكور لأن هذا الأمر لم ينه عن ارتكاب الأفعال التي نهى عنها في فترة محددة حتى يكون انتهاء هذه الفترة غير مانع من السير في الدعوى طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر من بعد هذا الأمر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل به إلى أن يصدر القانون الخاص بالجميعات ولمدة أقصاها سنة ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ قاضياً بالعمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل ببعض الأوامر العسكرية ، إلا أن الأمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ لم يكن من بين هذه الأوامر الباقية فانهى بذلك ما كان له من قوة القانون .

ثم إن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجميعات لم يتعرض للجميعات التي حلت قبل صدوره . وإذن فلا عقاب بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ على عضو جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الذي لم يقدم الأوراق والأدوات المتعلقة بهذه الجماعة إلى مركز البوليس في خلال الخمسة الأيام التالية ليوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ عملاً بالأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ .

(القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٦

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير إذن كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة .

المبدأ القانوني

إن ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتش مسكنه .

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٧

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير إذن النيابة كل من يرى أنه ساهم في الجريمة .

المبدأ القانوني

إن ضبط مخدر مع متهم واعترافه بحيازته من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس . وهذه الحالة تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في الجريمة فاعلا كان أم شريكا .
(القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٨

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

استئناف . تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد . من حق قاضي الموضوع .

المبدأ القانوني

إن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع . فتي قدر القاضي العذر ورفضه فلا تدخل لمحكمة النقض ، اللهم إلا إذا كانت العلة التي يبيدها للرفض يستحيل التسليم بها عقلا .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة و ابراهيم خليل وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٠٩

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

اعلان . حكم غيابي . اعلانه الى المحكوم عليه في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته . اعلان باطل .

المبدأ القانوني

الأصل في إعلان الحكم الغيابي أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه فيسلم الإعلان إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقبلا معه من أقربائه أو أصحابه طبقا لنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسرى ميعاد المعارضة إلا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الإعلان . وإذن فإذا كان المتهم قد أعلن في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون موطننا إلا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، فإن إعلان الحكم الغيابي بالمتجر يكون قد وقع باطلا .

(القضية رقم ١٨٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٠

١٨ مارس سنة ١٩٥٢

١ - قانون أصلح . قانون يخول القاضي وقف التنفيذ . قانون لاحق أصلح ولكن لا يخول وقف التنفيذ . تطبيقه على المتهم دون استمهال حق وقف التنفيذ . النعي على الحكم بمقولة إن القاضي لا يعرف أن له حق وقف التنفيذ . لا يقبل .

ب - تموين . سكر بودرة . يبيعه بسعر يزيد على السعر المحدد . عقاب البائع مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تمكن صفة الشخص الذي حصل البيع له .

المبادئ القانونية

١ - المفروض في القاضي الإحاطة

بأحكام القانون ، ووقف التنفيذ ، عند جواز ذلك قانونا ، من اطلاقات القاضى إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر . وإذن فتى كان الواقع فى الدعوى أن القاضى طبق قانونا لاحقا أصلح للتهم دون استعمال حق وقف التنفيذ المنصوص عليه فى القانون القديم ، فلا يجوز لهذا المتهم أن ينعى على هذا الحكم أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يحيز وقف التنفيذ .

٢ - السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى عليها طبقا للمادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى يشمل نصها السكر بجميع أنواعه ، وقد حظر القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ انتاج السكر البودرة بغير ترخيص ~~مكتابى~~ من وزارة التموين ، والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقبان بصفة مطلقة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق فى استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا له أصلا بالاتجار فى السلعة ومن يكون غير مأذون له أصلا ولا بين من كان مرخصا له فى الحصول عليها أو ممنوعا منها . وإذن فمن باع سكرأ بودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقا للعقاب مهما كانت الطريقة التى حصل بها عليه ومهما تكن صفة

الشخص الذى تصرف اليه فيه .

(القضية رقم ١١٥١ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى وباسيلى موسى المستشارين) .

٥١١

٢٤ مارس سنة ١٩٥٢

انقضاء الدعوى . لجنة . مفى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ انقضاء الدعوى العمومية .

المبدأ القانونى .

إن الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تنقضى طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين ، وتنقطع هذه المدة باجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وذلك طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون ، فاذا كان قد انقضى من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر القانون فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق قانون الاجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه أصلح للتهم مدة تزيد على أربع سنوات ونصف ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة :

(القضية رقم ٤١١ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق المستشارين) .

٥١٤

٣١ مارس سنة ١٩٥٢

طعن . متهم لم يقدم نفسه لتنفيذ الحكم عليه
بعقوبة مقيدة للحرية قبل يوم الجلسة . سقوط طعنه .
كون التقرير بالطعن قد حصل في ظل القانون القديم .
لا يمنع من سقوط الطعن .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى
بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن
بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم
لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى اليوم المحدد لنظر
طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن ولو
أن التقرير به قد حصل في ظل القانون
القديم . ذلك بأن المادة ٤٣٤ من قانون
الاجراءات الجنائية إذ اشترطت نظر الطعن
بطريق النقض أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ
قبل يوم الجلسة قد قررت قاعدة في شأن
تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ومن
ثم فانه يتعين إعمال حكمها من وقت العمل
بهذا القانون وليس في ذلك تسوية لمركز
المحكوم عليهم إذ هم ليس لهم الحق في التهرب
من تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم لمجرد
صدور هذه الاحكام أو تقريرهم بالطعن
فيها بطريق النقض قبل صدور القانون
الجديد .

(القضية رقم ١٦٠٠ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وأحمد حسني وإبراهيم خليل وحافظ سابق ومصطفى
حسن المستشارين) .

٥١٢

٢٤ مارس سنة ١٩٥٢

استئناف . استئناف النيابة يعيد طرح النزاع
برمته أمام المحكمة الاستئنافية .

المبدأ القانوني

من المقرر في القانون أن استئناف
النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يعيد طرح
النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية ، غير
مقيدة فيه بطلب النيابة وسواء أكان ذلك
لمصلحة المتهم أم عليه .

(القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى مصطفى حسن
المستشارين) .

٥١٣

٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

تعويض . التضامن بين المسؤولين عن العمل الضار .
واجب . سواء كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

المبدأ القانوني

إن التضامن في التعويض بين المسؤولين
عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من
القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون
الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

(القضية رقم ٤٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وحافظ سابق
المستشارين) .

وأغفل القضاء بالرسوم المستحقة ، فإنه يكون قد خالف القانون . أما التعويض فقد جعله القانون جوازياً .

(القضية رقم ٨٣٤ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومصطفى فاضل وباسيلى موسى المستشارين) .

٥١٧

أول أبريل سنة ١٩٥٢

اختلاس . المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مدى انطباقها . جندي جيش اخلاسه نزيها من خزان السيارة المهود إليه قيادتها . يتم نحت من المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تحت نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات .

المبدأ القانوني

إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إنما تعاقب الأشخاص الذين عينتهم وهم مأمورو التحصيل أو المندوبون له والأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطون بحساب نقود أو أمتعة إذا تجاروا على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال التي في عهدتهم أو الأوراق أو الأمتعة المسجلة إليهم بسبب وظيفتهم ، وقضاء محكمة النقض مستقر على أن لأشخاص المشار إليهم في هذه المادة هم وخدم الذين تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبناء على هذا فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن الطاعن وهو أومباشى بسلاح المدفعية يشغل سابقاً لإحدى سيارات الجيش قد شوهه بخنفس بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الاختلاس يقع

٥١٥

٣١ مارس سنة ١٩٥٢

خطف طفل . القصد الجنائي يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من يمينه وتقطع صلته بأمله مهما كان غرضه من ذلك .

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من يمينه وقطع صلته بأمله مهما كان غرضه من ذلك .

(القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وباسيلى موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥١٦

أول أبريل سنة ١٩٥٢

رسوم . قدامات . عرضها للبيع دون أن تكون مدموغة بالختم الدال على سداد الرسم . الحكم بالإزالة واغفال القضاء بالرسوم المستحقة . خطأ . التعويض . الحكم به جوازياً .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٢ من المرسوم الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٥ الخاص برسم الاتساج والاستهلاك على القدامات تقضى بأن يأمر القاضي دائماً بمصادرة القدامات . وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة بأكملها عن البضائع المصادرة ، وإذن فتى كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه عرض للبيع قدامات غير مدموغة بختم مصلحة الإنتاج الدال على سداد الرسم ، وكان الحكم قد دان المتهم

٥١٩

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

اجراءات . أوجه البطلان في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . وجوب ابدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود .

المبدأ القانوني

من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات أن أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط الحق بها، وإذن فتي كان الثابت من الملف أن أوراق دعوى اللجنة المباشرة قد أرسلت إلى النيابة العمومية حسب القانون ، وكانت المدعية قد ضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان الواقعة والتهمة التي اسندتها للمتهم ونص القانون المنطبق عليها ، وكانت النيابة العامة قد طلبت من أول جلسة بمحكمة أول درجة عقاب المتهم بالمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات وحضر المتهم أمامها وتكلم في موضوع الدعوى وطلب الحكم بالبراءة ، فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في مذكرته التي تقدم بها للمحكمة الاستئنافية بعد حجب القضية للحكم من عدم استيفاء الدعوى للشروط المقررة قانوناً .

(القضية رقم ١٦٢٩ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وباسيلي موسى وحافظ سابق المستشارين) .

نحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، إذ الطاعن بوصفه جندياً من جنود الجيش مكلف بقيادة إحدى السيارات لا يمكن اعتباره أميناً على وقود تلك السيارة ، إذ هذا الوقود لم يسلم إليه لحفظه باعتباره أميناً عليه بل لاستعماله في أمر معين هو إدارة محرك السيارة .

(القضية رقم ٨٦٢ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي المستشارين) .

٥١٨

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

نزوير . مضاماة . القاضي الجنائي غير ملزم باتباع قواعد معينة بما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاماة .

المبدأ القانوني

إن القاضي الجنائي بما له من حرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة بما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاماة بل له أن يعول على مضاماة تجرى على أية ورقة يقتنع هو بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .

(القضية رقم ١٠٧١ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وحافظ سابق المستشارين) .

٢٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع .

المحكمة

د حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : إنها تتلخص حسبها يؤخذ من التحقيقات التي تمت فيها أن اتفاقاً تم بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ بين المتهم وطليقته السيدة بثينة حسن عبد المنعم أقرت فيه باستلامها جميع أثاثها والشيك رقم ٣٩٦٣٧٤ المسحوب على بنك باركليز والموقع من المتهم وقيمتها ١٠٠ ج منها ٣٠ ج قيمة مؤخر صداقها و ٧٠ ج قيمة النفقة الشرعية لمدة سنة والذي يحمل تاريخاً واحداً هو ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ وقد قامت بتحويله إلى أخيها إبراهيم حسن عبد المنعم الذي توجه على الأثر لاستيفاء قيمته بيد أن البنك المسحوب عليه الشيك قد امتنع عن ذلك لصدور أمر من الساحب بعدم الدفع فأبلغ الحادث ضد الأخير ، لما كان ذلك فإن ما قاله الحكم من أن الشيك موضوع الدعوى أداة وفاة وأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع يكون رداً صحيحاً على ما يثيره الطاعن في طعنه .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وحافظ سابق المستشارين)

٥٢٠

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

ميدل . الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ . مناط تطبيقه . أمر التكليف المنصوص عليه في هذا الأمر . عدم المعارضة فيه على حسب مرسوم المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ . اعتبار أمر التكليف قائماً .

المبدأ القانوني

إن مناط تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ ، الذي قضى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل به ، على الصيادلة هو أن يكونوا من المرخص لهم في مزاولة المهنة في مصر ولم تمض سنتان على تاريخ حصولهم على درجتهم العلمية . فإذا كان الطاعن الذي توافر فيه شروط تطبيق هذا الأمر لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم معارضة في أمر التكليف إلى رئيس مجلس الوزراء ، فإن أمر التكليف يكون واجب التنفيذ فوراً وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري المذكور .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين)

٥٢١

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

شيك . صدور أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم دفع شيك . تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

المبدأ القانوني

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة

بقصد ارتكابها ، وإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد ، وهو شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(القضية رقم ١٧٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٤

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

اشتراك بطريق المساعدة . لا يشترط فيه أن يكون ثمة اتفاق سابق بين الفاعل والشريك .

المبدأ القانوني

لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة بل يكفي أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعده في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٥

١٤ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى . استئناف المنهم والنيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بادانة المنهم في التهمة التي كانت الدعوى مرفوعة بها أصلاً . لا خطأ في القانون .

٥٢٢

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

تزوير . القصد الجنائي وهذه الجريمة . متى يتحقق ؟ تأسيس إدانة العامن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهاد على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر يائبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإذن فإذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . فانه يكون قاصراً ومبنياً على خطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٣

٨ أبريل سنة ١٩٥٢

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . تحقق هذه الجريمة ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها . تبين أن دخول المنزل كان لارتكاب جريمة زنا . لا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى .

المبدأ القانوني

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل

ب - حكم • تسببه • شهود النقي • تبرير اطراح
شهاداتهم • غير لازم •

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على
الطاعن بأنه بوصفه صاحب مصنع تصرف
في الزيت المخصص للمصنع لإنتاج السمن
في غير الغرض المخصص له ، فادانته محكمة
الدرجة الأولى بجرمة عدم انتظام القيد
بسجل المصنع ، فاستأنف واستأنفت النيابة ،
فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة
التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلاً ، فإنها
لا تكون قد أخطأت ما دام الحكم الابتدائي
حين عدل وصف التهمة لم يستند إلى وقائع
غير التي رفعت بها الدعوى .

٢ - ليست المحكمة ملزمة بأن تشير
صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره
شهود نقي المتهم ، بل إن تعويلها على شهادة
شهود الانبئات معناه أنها اطرحت شهادة
شهود النقي فلم ترفيها ما يصح الركون إليه .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإبراهيم
خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وحافظ سابق
المستشارين) .

٥٢٦

١٤ أبريل سنة ١٩٥٢

تزوير في أوراق رسمية • صحيفة الدعوى • هي ورقة
عرفية ما لم تعلن • التغيير فيها بعد إعلانها • تغيير في
ورقة رسمية •

المبدأ القانوني

إن صحيفة الدعوى وإن كانت تظل

ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها تنقلب
إلى محرر رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلانها ،
ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويراً في
ورقة رسمية •

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإبراهيم
خليل وإسماعيل مجدي وباسيلي موسى وحافظ سابق
المستشارين) •

٥٢٧

١٤ أبريل سنة ١٩٥٢

اجراءات محاكمة • الأصل فيها أن تقوم على التحقيق
الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة •

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم
على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها
بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود في حضور
المتهم ، ما دام سماعهم ممكناً • فإذا كانت محكمة
أول درجة قد قضت في الدعوى بالعقوبة
دون أن تسمع شهوداً ، وكان المتهم قد
طلب أمام محكمة الاستئناف سماع الشهود
إلا أنها لم تسمعهم أيضاً ، وقضت في
الدعوى دون أن تبين علة عدم سماعهم ؛
فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه •

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) •

٥٢٨

١٤ أبريل سنة ١٩٥٢

استئناف • حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن •
ميعاد استئنافه • يبدأ من يوم صدوره •

المبدأ القانوني

ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار
المعارضه كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره .
(القضية رقم ٣٤٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة ومحمد أحمد
غنىم وإسماعيل مجدى وباسيل موسى ومصطفى حسن
المستشارين) .

٥٢٩

١٥ أبريل سنة ١٩٥٢

تفتيش • بيوت العاهرات • المادة الثالثة من الأمر
العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ • المقصود منها •

المبدأ القانوني

إن الذى يبين من نص المادة الثالثة من
الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ أنه
أحل المحافظين والمديرين ومفتشى المكتب
الرئيسى لحماية الآداب ومأمورى المراكز
والاقسام والبنادر محل سلطة التحقيق فى
إجراء تفتيش بيوت العاهرات بأنفسهم أو
بمن يتدبونه لذلك من رجال الضبطية
القضائية . وإذن فيجب فى الانتداب الذى
يصدر عن ذكرتهم هذه المادة لأحد رجال
الضبطية القضائية بتفتيش بيت من بيوت
العاهرات أن يستوفى شروط الانتداب
الذى يصدر من سلطة التحقيق ما داموا قد
حلوا محل هذه السلطة فى تطبيق هذا الأمر ،
والتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق
يجب أن يتقدمه بلاغ أو محضر محرر بمعرفة
أحد رجال الضبط أو أى أخبار ، ومجرد
التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم

أو تفتيش منزله بل يجب أن يقوم البوليس
بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا
أسفرت التحريات عن توافر دلائل قوية
على صحة ماورد فيه فعندئذ يسوغ للوظفين
المشار إليهم لإجراء التفتيش بأنفسهم أو
بواسطة من يتدبونه خصيصا لذلك .

(القضية رقم ١١٧٨ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنىم وإسماعيل مجدى
المستشارين) .

٥٣٠

١٥ أبريل سنة ١٩٥٢

أمر الحفظ • الأصل فيه أن يكون مدونا بالكتابة
وصريحا • لا يستفاد استنتاجا لإلزام تصرفات يلزم منها
الحفظ حتما .

المبدأ القانوني

الأصل فى أمر الحفظ أن يكون مدونا
بالكتابة وصريحا ، ولا يستفاد استنتاجا
من تصرفات أخرى ، إلا إذا كانت هذه
التصرفات يلزم عنها هذا الحفظ حتما ،
وبطريق اللزوم العقلى — فإذا كانت النيابة
لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى
العمومية بالنسبة لمتهم وكان ما صدر عنها
هو اتهامها غيره بارتكاب الجريمة ، فإن
ذلك ليس فيه ما يفيد على وجه القطع واللزوم
الحفظ المقصود فى القانون .

(القضية رقم ٩٤ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنىم وحافظ سابق
المستشارين) .

٥٣١

١٥ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - انقضاء الدعوى . دعوى جنائية في جنحة مضي عليها أكثر من أربع سنين ونصف من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاؤها بمضي الدة .

ب - نقض . دعوى مدنية . حكم برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة بناء على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع ادبي حال دون الحصول على كتابة . الثابت ان الطاعن تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد . اقامة تقدير قيام المانع على اسباب مؤدية اليه . لا ينقض الحكم .

المبادئ القانونية

١ - إنه لما كانت الدعوى الجنائية تنقضى في مواد الجنيح بمضي ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنين ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح للبتهم من نصوصه ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فيها بالمعقوبة وبراءة الطاعن لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

٢ - إذا كان الحكم قد أقام قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة

الشهود على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع ادبي حال دون الحصول على كتابة ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة قبل سماع أى شاهد في الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الادبي من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية اليه فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .

(القضية رقم ١٤٦ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٣٢

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - تزوير . عدم العثور على الورقة المزورة . لا يمنع من قيام جريمة التزوير .

ب - إثبات . خبير . تقدير رؤية والفصل فيها يوجه اليه من مطاعن . من سلطة المحكمة . الأخذ بتقرير خبير مصلحة الطب الشرعي للاسناد التي بنى عليها . اطراح تقرير الخبير الاستشاري . لا تدرب على المحكمة .

ج - إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدعوى . لما أن تمول على التحقيقات الإدارية .

د - عقوبة . تقديرها موضوعي . المحكمة غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته .

المبادئ القانونية

١ - إن عدم العثور على الورقة المزورة

٥٣٣

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٢

قبض . تخلى المتهم من المخدر قبل القبض عليه .
الطعن بطلان القبض . لا يصح .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وحاول "فرار قبل القبض عليه فأضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سليماً ويكون الطعن بطلان القبض على غير أساس .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومحمد أحمد غنيم وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٣٤

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٢

أ — معارضة . انارها . اعادة النظر في الدعوى امام المحكمة بالنسبة الى المعارض . اثاره مسائل في خصوص بطلان الحكم الغيابي . لاتنسحب آثار هذا البطلان على الحكم المطعون فيه الذي استوفى كل اسباب صحته .

ب — استئناف النيابة . أثره .

المبادئ القانونية

١ - إن من شأن المعارضة في الحكم الغيابي — بمقتضى المادة ٤٠١ من قانون الاجرامات الجنائية — اعادة نظر الدعوى امام المحكمة بالنسبة الى المعارض . واذن فما

لا يمنع من قيام جريمة التزوير والعقاب عليها مادام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها .

٢ — للمحكمة أن تقدر رأى الخبير وتفصل فيما بوجه إلى تقريره من اعتراضات . فإذا هي اطمأنت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى عليها ولما تبينته بنفسها بما يتفق مع الرأى الذى انتهى إليه هذا التقرير فلا تثريب عليها إذا هي أطرحت تقرير خبير استشارى أو راضت ندب خبير آخر للمضاهاة ما دامت قد أقامت هذا الرض على أسباب مقبولة .

٣ — للمحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى بما فى ذلك أوراق التحقيقات الإدارية ما دامت قد طرحت على بساط البحث فى الجلسة ، وسمعت شادة من قاموا بها .

٤ — إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو بما يدخل فى سلطانها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .

(القضية رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق برابة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

دام الحكم المطعون فيه قديين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه وأشار إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فان ما يثار من ذلك في خصوص بطلان الحكم الغيابي وانسحاب أثر هذا البطلان إلى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

٢ - إن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتصل بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالاً يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٥

٧ مايو سنة ١٩٥٢

اعلان . معارضة . اعلان المتهم الجلدة التي حددت لنظر معارضته . اكتفاء المحضر باثبات اعلانه مع مندوب القسم لاغلاق محل المتهم دون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢١ و ١٢٢ من قانون المرافعات . اعلان باطل .

المبدأ القانوني

يجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في قانون المرافعات .

ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون تقضى بأن تسلم ورقة الإعلان الى الشخص

نفسه أو في موطنه ، كما تقضى المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد من المقيمين معه المبينين في تلك المادة فإذا لم يجد منهم أحداً وجب أن يسلمها - حسب الأحوال - إلى مأمور القسم أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته ، لما كان ذلك فان ورقة اعلان المتهم للجلسة حددتها المحكمة لنظر المعارضة المقدمة منه والتي اكتفى المحضر فيها باثبات اعلانه مع مندوب القسم لإغلاق محله ، تكون باطلة .

(القضية رقم ٢٤٢ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد ح نى وباسملى موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٣٦

٧ مايو سنة ١٩٥٢

١ - تمويه . ضرر أدبي . تقدير تمويه للمعنى عليه ولو أنه لم يصب من المعيار الناري الذي اطلق . لا تخبر على المحكمة في ذلك .
ب - حكم . بياناته . خطأ في اسم المجنى عليه . خطأ غير مقصود أو زلة قلم لا يؤثر على حقيقة شخص المجنى عليه . لا يعيب الحكم .

المبادئ القانونية

١ - ما دامت المحكمة قد قدرت أن

يخطر عنها الجهة المختصة فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

«... وحيث إنه يبين أن المتهم الأول (الطاعن) أصدر هذه النشرة أكثر من مرة من مدة تزيد على السنة مما يستفاد معه أنها دورية وإن كانت غير منتظمة . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه « يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة » فإن الحكم قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضاً موضوعاً .»

(القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٣٨

٧ مايو سنة ١٩٥٢

١ - اجراءات . حكم . نعمي المتهم عليه أنه لا يمكن التحقق مما إذا كان القضاء الذين أصدروه ليس من بينهم من قام به . عدم الصلاحية . الواضح من محاضر الجلسات أنه لم يكن من بين هؤلاء القضاء من يقوم به . عدم الصلاحية . طعن أعلى غير اساس .

ب - محكمة استئنافية . استجابتها الى جماع شهود المتهم . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا يعيب حكمها .

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الإجراءات أنها قد

تمت صحيحة . ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك . سقاًذا كان الثابت بمحضرة الجلسة أن

الحادث قد تسبب عنه ضرر أدنى للجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فإنها لا تكون قد أخطأت في قضائها بالتعويض المدنى لما تحدثه هذه الجريمة من ازهاج وترويع للجنى عليه .

٢ - إن خطأ الحكم في اسم الجنى عليه ما دام أنه لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر على حقيقة الشخص المقصود الذي أورده الحكم كاملاً في صدره . ذلك لا يؤثر في سلامته .

(القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق المستشارين) .

٥٣٧

٧ مايو سنة ١٩٥٢

صحافة : إصدار نشرة دينية بصفة دورية في مواعيد غير منتظمة . عدم اخطار الجهة المختصة . انطباق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على أنه « يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم أصدر نشرة دينية في أوقات غير منتظمة وكان ما أصدره منها ثمانية أعداد في خمسة عشر شهراً وأنه لم يخطر المديرية بصدرها فعاقبته المحكمة على أنه أصدر جريدة بدون أن

الحكم صدر من الهيئة الميينة أسماؤها بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بمجلسين سابقين وأجلت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه حصول مخالفة ما بل كان طعنه قائما على فروض احتمالية قطعته لا يكون له أساس ويتعين رفضه .

٢ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد إذ استجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها .

(القضية رقم ٢٦٣ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وحافظ سابق المستشارين) .

٥٣٩

٧ مايو سنة ١٩٥٢

رسوم ، رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية .

المبدأ القانوني

إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم

٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية . والمادة ١٨ منه التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية هو أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المذكور وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه . وظاهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ما ورد بهما إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملمزم فيها ومدى هذا الإلزام . فإن كان الاستئناف قد رفع من المتهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فتسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها .

(القضية رقم ٣٦٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٠

٧ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . تسييبه . دعوى مباشرة . شهود . إعلانهم . جلسة . تخلفهم . تمسك المدعى بوجوب سماعهم . رفض

بالإذن المذكور وأن الخطأ في اسمه لا يؤثر في صحة الإجراءات ، هذا الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لإقناعها بأن الإذن قد قصد في به الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزله بما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واحد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق المستشارين) .

٥٤٢

٧ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . تسييبه . عقاب المتهم بمقتضى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . عدم بيان وصف القناة اتي هدمها ليحتمل أن كانت مجهزة حداً كما تشترط المادة ام لا . قصور في بيان اركان الجريمة .

المبدأ القانونى

إن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما تقضى بعقاب من « ردم كل أو بهض خندق من الخنادق المجمولة حداً لأملك أو جهات مستقلة » . فاذا كان الحكم قد قضى بمعاينة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قناة كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه ، دون أن يبين وصف هذه القناة ليعلم ما إذا كانت مجمولة حداً كما تشترط المادة المذكورة فانه يكون قاصراً في بيان توافر أركان الجريمة .

(القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة احمد محمد حسن ورئيس المحكمة واحد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيلى موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

دعواه إثباتاً على عجزه عن اثباتها . استئناف الحكم . تمسك المدعى أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهوده . تأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . قصور .

المبدأ القانونى

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية - في سبيل إثبات دعواه - قد قام من جانبه بإعلان شهوده للجلسة ثم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا الاعلان ، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجبه ولم ترد عليه وأبدت الحكم الابتدائى لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لعجز المدعى عن الاثبات - ذلك يكون قصوراً وإخلالاً بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واحد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيلى موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٤١

٧ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . تبرئة المتهم على اساس أنه لم يكن هو المقصود بالإذن الصادر بالتفتيش . الطعن في هذا الحكم بمقالة إن الأوراق والتحريات تدل على انه هو المقصود . طعن في تقدير الدليل لا تجوز إثارته امام محكمة النقض .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة إلى القول بأنه ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش فان الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذى كان مقصوداً

٥٤٣

١٢ مايو سنة ١٩٥٢

نقض . التقرير بالظن . تقديم الأسباب بعد الميعاد .
الشهادة التي تبرر التأخير في تقديم الأسباب هي التي
يحصل عليها الطاعن في الميعاد المحدد للتقرير بالظن
وتقديم الأسباب بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت
طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه .

المبدأ القانوني

لا يبرر التأخر عن تقديم أسباب الظن
في الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن الحكم
أودع قلم كتاب النيابة في تاريخ نال للميعاد
المحدد قانونا للتقرير بالظن وتقديم الأسباب
مادام أنه لم يحصل في الميعاد المذكور على
شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم
موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو
الحصول على صورة منه وفقا لنص المادة
٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٤١١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٤

١٣ مايو سنة ١٩٥٢

تموين . حيازة سودا واردة من طريق الجمارك
قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ . لا عقاب
على هذه الحيازة .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة الأولى من القرار
رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على استمرار
الاستيلاء استيلاء عاما على كميات السودا
من أي محل بالمملكة المصرية فإن المادة ٢
من القرار المذكور تنص على أن تقوم

وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى
عليها بمقتضى أحكام هذا القرار ويقوم
المستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى
عليها من الدوائر الجمركية ونقلها إلى مخازنهم
ولإبقائها في حراستهم وتحت مسئوليتهم وتنفيذ
نظام التوزيع الموضوع لها بمعرفة وزارة
التموين ، كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل
من يرفض الاذعان لأحكامه . ولم يفرض
هذا القرار قيودا على حيازة السودا الواردة
من غير طريق الجمارك ، بل هذه القيود
فرضت بمقتضى القرارات رقم ٢٦٨ لسنة
١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر في
٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ اللذين أوجب أولهما
على « الحائز بأية صفة كانت » أن يرسل إلى
وزارة التموين بيانا بمقدار ما يحوزه وأن
يرسل إليها في نهاية كل شهر بيانا بالكميات
الواردة ومقدار المبيع منها ، وثانيهما أن
يمسك سجلا خاصا لإثبات المقادير الموجودة
وما يرد له منها وجهات ورود وما يبيعه أو
يستخدمه وأسماء المشترين ومقدار المبيع
لكل منهم . وإذن فلا عقاب على حيازة
السودا غير الواردة من طريق الجمارك
ما دامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥
لسنة ١٩٥١ الذي أضاف مادة السودا
الكاوية إلى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٨
لسنة ١٩٥٠ .

(القضية رقم ١٤٣٦ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وأحمد
حسنى واسماعيل مجدى وباسيلي موسى وحافظ سابقي
المستشارين) .

٥٤٥

١٣ مايو سنة ١٩٥٢

معارضة . حكم استثنائي قياتي معارض فيه قضي بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم . حضور وكيل عن المتهم جلسة المعارضة وطلبه التأجيل للاستعداد . تأجيل الدعوى . القضاء بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس تخلف المتهم عن الحضور خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات إنما توجب على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلًا عنه ، فإذا كان الحكم الاستثنائي القياتي المعارض فيه قد قضي بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم ، وكان هذا المتهم قد أتاب عنه وكيلًا حضر جلسة المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابه المحكمة إلى طلبه وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى - فإنها إذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن المتهم تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسن ومحمد أحمد غليم وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٤٦

١٣ مايو سنة ١٩٥٢

المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد . غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فيها .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد خول لغرفة الاتهام اختصاص قاضي الإحالة في القانون القديم إلا أنه جعل من اختصاصها أيضا الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقا لنصوص المواد من ١٦١ إلى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق عملا بالمادة ١٥٨ بإسالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأضرار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجتمع . ومادام ذلك كذلك ، وما دام الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق بإسالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يختلف في شيء عن الأمر الذي كان يصدره قاضي الإحالة طبقا لأحكام القانون القديم فإن غرفة الاتهام التي تحولت محل غرفة المشورة تكون هي المختصة بنظر المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد .

(القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٧

١٩ مايو سنة ١٩٥٢

حكم . ختمه في المعيار . الشهادة التي يستدل بها في هذا المقام . يجب أن تكون على السلب . حكم صادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ . شهادة بأن الحكم أوقع في

٥٤٨

١٩ مايو سنة ١٩٥٢

تموين . قانون . حصة القمح المقرر توريدها من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ . اطالة أجل التوريد إلى آخر ابريل سنة ١٩٥١ . عتاب الطاعن عن عدم توريدها في فبراير سنة ١٩٥١ . بخالف للقانون .

المبدأ القانوني

إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، وإذن فما دام أن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يطال أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و٤٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسليم المقدار المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ . فهذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها . وإذا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذي أدانته في هذه الواقعة بمقولة إنه إذا أدانته بأنه لم يورد القمح المطلوب في الميعاد جاء باطلا لمخالفته للقانون ، فهذا الوجه يتسع لذلك العيب الذي شاب الحكم ويتمين من أجل ذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم .

(القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

تاريخها (١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١) . لا يجدي ، لكونها غير سلبية ولأن يوم ١١ من ديسمبر كان عطلة فيستد الميعاد الى اليوم التالي .

المبدأ القانوني

إن القانون وإن نهي عن تأخير التوقيع على الأحكام عن الثمانية الأيام التالية لصدورها إلا أنه رخص للقاضي أن يمد أجل التوقيع عليها إلى ثلاثين يوما ولم يرتب بطلانا إلا إذا لم يتم التوقيع في ظرف هذه المدة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشهادة التي يعتمد عليها الطاعن في بطلان الحكم لعدم توقيعها في الميعاد ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . فإذا كان الحكم قد صدر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، والشهادة التي يستدل بها الطاعن على عدم بختيمه في الميعاد مؤرخة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ومضمونها أن الحكم أودع قلم الكتاب في تاريخها ، فهذه الشهادة لا تفيد في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع في الموعد القانوني فضلا عن أن اليوم الحادي عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم السابق على تاريخ الشهادة ، وافق عطلة رسمية فيستد الأجل إلى اليوم التالي وتكون الشهادة صادرة في اليوم الأخير للأجل المرخص به في القانون .

(القضية رقم ٤٢٥ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي وحافظ سابق المستشارين) .

بالجلسة ، فان ما يثيره الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون في هذا الاجراء يكون في غير محله .

(القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد حسنى وكيل المحكمة و ابراهيم خليل ومحمد احمد غنيم وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٥٠

١٩ مايو سنة ١٩٥٢

شاهد . متهم في واقعة مرتبطة بواقعة أخرى . فصل إحداهما عن الأخرى . سماعه كشاهد وتحليفه اليمين . جاز .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف من كان متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر .

(القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة احمد حسنى وكيل المحكمة ومحمد احمد غنيم واسماعيل مجدى وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٥١

٢٠ مايو سنة ١٩٥٢

شروع في سرقة . ضبط المتهم ليلا داخل منزل مسكون ومعه أدوات مما تستعمل في فتح الأبواب وكسرها قبل أن يتمكن من السرقة . شروع وسرقة ، لاجرمية دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة هي أن المتهم دخل إلى

٥٤٩

١٩ مايو سنة ١٩٥٢

اجراءات . الدفع ببطان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات . سقوطه اذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٢٢ من قانون الإجراءات

الجنائية قد نصت على أن البطان الذي يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب . وتنص المادة ٣٢٣ على أنه في غير هذه الأحوال يسقط الحق في الدفع ببطان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات اذا كان للتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، واذا نفى كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة ان المحكمة استدعت الطبيب الشرعى بجملة نظر الدعوى وكلفته بالاطلاع على أوراقها والتقاريرين الفنيين المقدمين فيها ثم وهى بسبيل تحقيق الدعوى قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون أن يعترضا على ذلك بشئ بل لقد اشترك محامى الطاعن في هذه المناقشة ثم ترفع في الدعوى على أساس ما جرى منها

٥٥٣

٢٠ مايو سنة ١٩٥٢

١ - انقضاء الدعوى . جنائية . قضى أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية . انقضاء الدعوى . دعوى اختلاس . وقائع سقطت الدعوى بالنسبة لها . وقائع أخرى لم تنقض . المدة المسقطه لها . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات . نقض الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة . ب - اختلاس أموال أميرية . عقود دفعت رسوما لعقود زواج . اختلاسها . تحقق الجريمة ولو لم تكن هذه العقود قد قيدت في الدفائر أو لم تحرر عقود الزواج .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت بعض وقائع التزوير والاختلاس المرفوعة عنها الدعوى - كما بين من الحكم المطعون فيه - قد مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح للبتهم من نصوصه مما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع ، فانه ما دامت الوقائع الأخرى التي أوردتها المحكمة في حكمها لم ينقض عليها المدة المسقطه للدعوى والمحكمة قد طبقت في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد والغرامة ، يتعين نقض هذا الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة عن الوقائع جميعها والحكم على الطاعن برد المبالغ التي اختلسها عن الحوادث

منزل مسكون ليلاً وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة فهذه الواقعة تعتبر شروعا في جنابة سرقة ، إذ أن الأفعال التي صدرت من المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب هذه الجريمة ، ولا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(القضية رقم ٤٢٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وباسيلى موسى وحافظ سابقى المستشارين) .

٥٥٢

٢٠ مايو سنة ١٩٥٢

نشر أخبار كاذبة . أركان هذه الجريمة . كذب الخبر . علم الناشر بهذا الكذب وتعده . نشره . عدم استظهار الحكم القاضي بإدانة هذه العناصر . قصور .

المبدأ القانونى

يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذبا وأن يكون ناشره عالما بهذا الكذب ومتعمدا نشر ما هو مكذوب . فإذا كان الحكم لم يورد شيئا عن كذب الخبر في ذاته ولا عن علم الطاعن بكذبه فانه يكون قاصراً لعدم استظهاره عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها .

(القضية رقم ٤٥١ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد فنيهم وباسيلى موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

التي وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على
١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع
إلزامه بغرامة مساوية لها .

٢ - إن المادة ١١٢ من قانون
العقوبات قد سوت في نصها بين الأموال
الأميرية والخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها
إلى المتهم أو وجودها في عهده بسبب
وظيفته . وإذن فإن الجريمة المنصوص عليها في
هذه المادة تحقق متى كانت الأموال قد سلمت
إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقبدها في دفتاره
أو لم يحرر عقود الزواج التي دفعت هذه
الأموال رسوما عنها .

(القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حسن وكيل المحكمة ومحمد أحمد
غنيم وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن
المستشارين) .

٥٥٤

٢٦ مايو سنة ١٩٥٢

ضبطية قضائية . جاويز . تحريره محضرا بالتحريات
والاستدلالات التي كلف إجراؤها . صحيح .

المبدأ القانوني

الجاويز من مسؤولي مأموري
الضبطية القضائية يساءلهم في أداء ما يدخل
في نطاق وظائفهم ، فإدام قد كلف بإجراء
التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة إلى
الحقيقة فإنه يكون له الحق في تحرير محضر
بما أجراه في هذا الشأن عملا بالمادة العاشرة

من قانون تحقيق الجنايات .

(القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومحمد
أحمد غنيم وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن
المستشارين) .

٥٥٥

٢٦ مايو سنة ١٩٥٢

حكم حضوري . حضور الطاعنة إحدى الجلسات .
تأجيل الدعوى لجلسة أخرى . عدم حضورها هذه
الجلسة وعدم ابدائها عذرا لتخلفها . حضور محام
عنها وانسحابه . الحكم الذي يصدر يكون حضوريا .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٩ من قانون الاجرامات
الجنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة
إلى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي
تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا
مقبولا . فإذا كان الثابت أن الطاعنة حضرت
إحدى الجلسات ثم أجلت الدعوى لجلسة
أخرى فلم تحضر وحضر محامها وانسحب
ولم تكن الطاعنة قد أبدت عذرا لتخلفها ،
فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة
يكون حضوريا .

(القضية رقم ٤٨٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥٦

٢٦ مايو سنة ١٩٥٢

قذف . قذف في حق موظف عام بسبب وظيفته
وبطريق النشر في إحدى الجرائد . لا يجوز أن تقل
الغرامة التي يحكم بها عن مئتي ليرة الألف لغرامة
الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٠٣/٢ من قانون
العقوبات .

المبدأ القانوني

متى كانت جريمة القذف التي أثبتها الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام وبسبب أداء وظيفته ، وبطريق النشر في إحدى الجرائد ، فإنه لا يجوز طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن تقل الغرامة عن ضمني الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من هذا القانون . فاذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمعاقبته بغرامة قدرها أربعون جنياً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٥٧

٢ يونيو سنة ١٩٥٢

استئناف . وجوب رفعه في موعده ، قال طراً مانع قهرى فيجب رفعه بمجرد زوال المانع . محكوم عليه لم يقرر بالاستئناف فور زوال المرض كما هو ثابت من الشهادة الطبية التي يقدمها . عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

المبدأ القانوني

يجب رفع الاستئناف في موعده محسوباً من اليوم المقرر لبدئه . فاذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهرى منعه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور إلى رفعه وإذن فاذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ في حين أن حالة المرض التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقاً للشهادة التي قدمها في يوم ١٩ منه ، فإن استئنافه يكون حاصلاً بعد الميعاد .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وباسيلي موسى وحافظ سابق المستشارين) .

٥٥٨

٢ يونيو سنة ١٩٥٢

تزوير . محرر اصطنع في صورة محرر رسمى نسب زوراً إلى الموظف المختص بتحرير أشباهه . إعطى حكم المحرر الرسمى في باب التزوير .

المبدأ القانوني

المحرر الذي يصطنع في صورة المخبرات الرسمية وينسب زوراً إلى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور ، يعطى حكم المحرر الرسمى في باب التزوير .

(القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٥٩

٢ يونيو سنة ١٩٥٢

نقض . الاعتذار بالمرض . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

الاعتذار بالمرض هو ما يفصل فيه قاضي الموضوع ، متى لم يقبله لعدم اطمئنانه إلى

الدليل المقدم عليه فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

(القضية رقم ٥٠٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد فنيح وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٦٠

٢ يونيو سنة ١٩٥٢

نقض . التقرير بالطعن بعد اليباد . ادعاء الطاعن أن مانعا قهريا حال دون ذلك . عدم تقديمه الأسباب إثر زوال هذا المانع أيضا . طعن غير مقبول شكلا .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضوري وإلا سقط الحق فيه . فإذا كان الطاعن ، وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر الطعن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن إرادته وأنه بادر فقرر الطعن في اليوم التالي لانقضاء عذره ، لم يقدح بإيداع الأسباب التي بني عليها الطعن إثر زوال هذا المانع أيضا بل إنه لم يودعها إلا بعد مدة قاربت العشرين يوما ، ولم يعتذر عن هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشر إلى عيب في الإجراءات ولم يدع في طعنه أنه حال بينه وبين إيداع هذه الأسباب مانع قهري كذلك - فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(القضية رقم ٥١٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٦١

٣ يونيو سنة ١٩٥٢

انقضاء الدعوى العمومية . يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ هو موعد تطبيق هذا القانون فيما هو أصاح للتهم من نصوصه . جنحة . مضي أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى .

المبدأ القانوني

قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو أصاح للتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد انقضت بمضي المدة ويتعين براءة الطاعن منها .

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة ومحمد أحمد فنيح وباسيلي موسى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٦٢

٣ يونيو سنة ١٩٥٢

أ - قذف . إثبات وقائمه . لا يشترط لذلك دليل معين . إثباتها جائز بكل الطرق .
ب - إثبات . دليل . مباشر أو غير مباشر . يكفي مادام مؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع

٥٦٤

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

اثبات . الاعتماد على مافي التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات من مثل المعاينات أو التقارير الطبية .
جوازه . قانون الاجراءات الجنائية لم يغير شيئاً من أحكام المحاكمة التي استقر عليها قضاء محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية وإن استحدثت نصوص المواد ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩٢ لم يستحدثت جديداً في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء عما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى وهو أنه وإن كان الأصل في هذه المحاكمات أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكناً ، إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على مافي التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى كأقوال شهود آخرين ومحاضر معاينات وتقارير طبية لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من أدلة الدعوى المعروضة على بساط البحث بالجلسة سواء من جهة الاثبات أو من جهة النفي ، وعلى الخصوم أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم الأشخاص الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو تلاوة أقوالهم

القفد دليلاً معيناً بل هي يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

٢ - متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت إليه في ذلك دليلاً مباشراً أو غير مباشر ما دام هذا الدليل مؤدياً عقلاً إلى ما رتبته المحكمة عليه ، فإن القانون لا يشترط في الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشراً أى شاهداً بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو يتم عليها من طريق غير مباشر .

(القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق برئاسة عضوية السادة الاساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٦٣

٥ يونيه سنة ١٩٥٢

تزوير . فقد الورقة المزورة . لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة التزوير .

المبدأ القانوني

إن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير . إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٢٢ ق برئاسة عضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق والمستشارين) .

٥٦٦

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

تحقيق - معاينة . إجراء النيابة معاينة مكان الحادث
في غيبة المتهم . لا يبطلها .

المبدأ القانوني

المعاينة التي تجريها النيابة من محل الحادث
لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت
إجرائها ، إذ المعاينة ليست إلا إجراء من
إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به
في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا .
وكل ما يكون للتمهم هو أن يتمسك لدى
محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من
نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على
بينه من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر
الأدلة . فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام
محكمة الموضوع بشيء في صدد المعاينة بل
توافع في الدعوى على أساسها فانه لا تثريب
على المحكمة إذا هي أخذت بها واستندت
إليها في حكمها .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وإبراهيم خليل وحافظ سابق ومصطفى حسن
المستشارين) .

٥٦٧

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

حكم . تسييبه . قصور في بيان الواقعة . مثال في
جريمة تزوير ختم سلطنة .

المبدأ القانوني

إذا كان كل ما قاله الحكم في بيان واقعة

الواردة فيها فاذا لم يفعلوا فلا يصح لهم
النعي عليها بأنها قد استندت في حكمها إلى
أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن
تسمعها أو تلتوها بالجلسة .

(القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٥

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

فش . عود . وجوب الحكم بتوقي الحبس ونشر
الحكم أو لصقه .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غاييا
بالغرامة لغش ابن في ١٧ من أكتوبر سنة
١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه
وأصبح الحكم نهائيا ثم ثبت أنه في ٨ من
سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً مغشوشاً مع
عليه بذلك فانه يكون عائدا طبقا لنص المادة
٣/٤٩ من قانون العقوبات ، ويجب - طبقاً
للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون
رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه بعقوبي
الحبس ونشر الحكم أو لصقه . فإذا ما قضى
الحكم بالغرامة فقط فانه يكون قد خالف
القانون .

(القضية رقم ٨٧ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى
المستشارين) .

لا بمجرد استئناف الحكم الصادر عليه ، وإذن فإذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسته سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي إذا أجلت نظر الاستئناف إلى جلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها .

(القضية رقم ٤٢٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٩

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

إجراءات . تقارير الخبراء . تلاوتها بالجلسة .
لا موجب لذلك من القانون .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة . فإذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن يشتر شيئا في صدها أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٠

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

تموين . صاحب المحل . مسؤوليته عما يقع فيه من مخالفات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥

الدعوى (تزوير ختم سلخانة) هو . أن الاختتام الموجودة على اللحوم المضبوطة تقارير استئناف السلخانة ، فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدان الطاعن فيها ، إذ هو لم يبين ماهية الاختتام الصحيحة أو المزورة وهل هي من أرقام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما إذا كانت الاختتام المزورة تشبه الاختتام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويرا ، وبمجرد قول الحكم بمغايرة الاختتام الموجودة على اللحوم لاختتام السلخانة لا يكفي ، إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أي تقليد للختم الحقيقي فلا تتحقق جريمة التزوير .

(القضية رقم ٤٢١ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وأحمد
حسني ومحمد أحمد فنيح وباسيلي موسى ومصطفى حسن
المستشارين) .

٥٦٨

٩ يونيه سنة ١٩٥٢

استئناف . عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بمقوبة
مقيدة للحرية واجبة التنفيذ قبل الجلسة . يسقط
استئنافه . الجلسة المعنية هنا هي الجلسة التي نظر فيها
الاستئناف .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية يقضي
بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم
المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية واجبة
التنفيذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ،

لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل يكون مسئولاً مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فعندئذ تقتصر العقوبة على الغرامة المبينة بالمواد من ٥٠ — ٥٦ .

(القضية رقم ٥١٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧١

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

تقد . عرض ما يحصل عليه الشخص من دخل مقوم بصفة أجنبية على وزارة المالية . مناط العقاب على عدم العرض .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل له قد نصا في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة على أن يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملة أجنبية في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحصيله لحسابه في الخارج أو بتحويله إلى مصر . فإذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة في المذكرة التي قدمها إليها بدفاعه ثم أحال إلى هذه المذكرة في مذكرته التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بأن التهمة المستندة إليه وهي أنه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمي ما لديه من حساب موجود بالخارج بالدولارات لا تقوم إلا

إذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى فلم يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٥١٢ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى المستشارين) .

٥٧٢

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

شيك . شيك لم يكن عليه تاريخ وقت تحريره . تقديمه للبنك وعليه تاريخ . ثبت أنه لم يكن له رصيد مقابل . معاقبة مصدر الشيك .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد ، فإن تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة إنه وقت تحريره لم يكن به تاريخ — ذلك يكون خطأ في القانون ، فإن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المتهم ورفض دعوى

٥٧٣

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

اثبات . تقرير المتهم أن السلاح المضبوط في منزله
القاء عليه شخص آخر ليكيد له . هذا لا يمد اعترافا .
الاعتماد في ذلك في اداة المتهم . يعيب الحكم . لا يؤثر
في ذلك كونه قد اعتمد على دليل آخر . تساعد الأدلة
في المواد الجنائية .

المبدأ القانوني

متى كان المتهم إذ سلم بضبط السلاح في
منزله قد تمسك بأن شخصا آخر قد ألقاه
عليه ليكيد له ، فهذا لا يصح عده اعترافا منه
بأحراز السلاح . فإذا كان الحكم قد عد ذلك
اعترافا فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .
ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد
في نفس الوقت على دليل آخر إذا الأدلة في
المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فلا
يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة إذا
ما استبعد دليل منها .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٢ ق براسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق
المستشارين)

٥٧٤

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

نقض . حكم غيابي لم يعلن بعد للمتهم . الطعن فيه
من النيابة . لا يقبل .

المبدأ القانوني

لا يجوز - طبقا للمادة ٤٢٢ من قانون
الاجراءات الجنائية - الطعن بطريق النقض

الطاعن المدنية على أن الشيك موضوع الدعوى
يعد أداة ائتمان لأنه لم يكن يحمل تاريخا وقت
إصداره وهذا خطأ في القانون فضلا عن أن دفاع
المطعون ضده لم يكن مؤسسا على ذلك بل كان
مقصورا على نفي القصد الجنائي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة
الدعوى بأن المطعون ضده أصدر إلى الطاعن
شيكًا بمبلغ ستمائة جنيه ووقع عليه بإمضائه قضى
ببرائه ورفض الدعوى المدنية استنادا إلى ما قاله
من أنه قد ثبت أن الشيك وقت تحريره لم يكن
به تاريخ وهو بيان جوهري وبدونه يفقد الشيك
مظهره القانوني ويصبح أداة ائتمان لاعتقاب على
عدم وجود رصيد يقابلها في البنك ، ولما كان اثبات
بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ
قبل تقديمه للمسحوب عليه وكان إعفاء الشيك
للمصدر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد
فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى
المسحوب عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت
أن الشيك وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن
يقابله رصيد فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده
ورفض الدعوى المدنية قبله لا يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه بالنسبة إلى
الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى
به من إلزام المطعون ضده بالتعويض المدنى وإلزامه
بالمصاريف .

(القضية رقم ٦٨ سنة ٢٢ ق براسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة إبراهيم
خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدى وحافظ سابق
المستشارين)

٢ - إن نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية ، وللمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إليها في قضائها .

٣ - إن مجرد حصول تعديل إحدى العبارات في محضر الجلسة بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة بل هو يفيد التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .

(القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني ومحمد أحمد فنيح وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٧٦

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

تموين . تسعير جبرى . إدانة الطاعن في جريمة تتعلق بضبط البيانات في الفواتير المسجلة للمشتري والسجلات الواجب إمساكها . مصادرة الأقسمة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها . لا يجوز . هذه الأقسمة ليست موضوع الجريمة .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح تقضى بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها، فانه إذا كانت الجريمة التي دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلّم للمشتري والسجلات التي أوجب القانون

في الحكم النيابي الصادر على المتهم بالعقوبة مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . وميعاد الطعن بطريق النقض في الأحكام النيابية لا يبدأ طبقا للمادة ٤٢٤ من ذلك القانون إلا من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعادها أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . وإذن فالطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر ضايبا بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ٣٣٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٧٥

١٠ يونيو سنة ١٩٥٢

١ - نقض . إخطار وكيل مكتب محامى الطاعن بإيداع الحكم قلم الكتاب . لا يمتد به .

ب - نقض . آثاره . لا يترتب على نقض الحكم إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى .

ج - محضر الجلسة . تعديل إحدى العبارات به . إعادته التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطاعن هو الذى أخطر بإيداع الحكم ، فإن هذا الإخطار لا يصح الإعتداد به مادام أن الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

إنه بمقتضى المادة الأولى والثانية والثالثة من القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ٨ أبريل ١٩٥١ بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يحرز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول، والترخيص لا يعتبر سارى المفعول إلا في مدى سنة من تاريخ منحه وهو ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة الى اصدار قرار بذلك من جهة الادارة ما لم يحدد لمدة أخرى . أما القول بوجوب اصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به فمحله عند ما ترى جهة الادارة سحب ترخيص سارى المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لها فعلا بتجديده . واذن فمن ينتهى أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم طلبا لتجديده فإنه يعتبر حائزا لسلاح بغير ترخيص .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٧٩

١٠ يونيه سنة ١٩٥٢

تفتيش التحريات التى يؤسس عليها طلب التفتيش، تقديرها يرجع إلى سلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة. اعتبار التفتيش صحيحا مع دفع المتهم بطلانه لصدوره على أساس تحريات غير جديدة . قول المحكمة فى حكمها إن تقدير الدلائل المؤدية إلى الاتهام من حق رجال

إسماها توصلا لإحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى - فلا تجوز مصادرة الأقمشة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها إذ لا يمكن القول بأن هذه الأقمشة هى موضوع الجريمة .

(القضية رقم ٣٧٣ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق المستشارين) .

٥٧٧

١٠ يونيه سنة ١٩٥٢

إجراءات . تعارض شهادة الشاهد فى الجلسة مع أقواله السابقة فى التحقيق . يجوز أن تتلى شهادته التى أقرها فى التحقيق .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعارضت شهادة الشاهد التى اداها فى الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن يتلى من شهادته التى أقرها فى التحقيق أو من أقواله فى محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .

(القضية رقم ٤٠٦ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى ومحمد أحمد غنيم وباسيل موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٧٨

١٠ يونيه سنة ١٩٥٢

سلاح . انتهاء أجل الترخيص دون تقديم طلب لتجديده . إحراز سلاح بلا رخصة .

الضبطية القضائية . هذا يدل على أنها في حكمها لم تفسر القانون تفسيرا صحيحا .

المبدأ القانوني

إن تجريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش إنما يرجع تقدير كفايتها وجديتها إلى سلطة التحقيق حين تصدر الإذن به على أن تقرها في ذلك محكمة الموضوع ، فإذا كان الحكم قد قل إن تقدير الدلائل المؤدية إلى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه أن المحكمة إذ اعتبرت التفتيش صحيحا لم تبحث دفع المتهم بطلان إذن التفتيش لصدوره بناء على تجريات غير جديّة على ذلك الأساس القانوني ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان غلطًا في تفسير القانون .

(القضية رقم ٤٧٤ سنة ٢٢ في براسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٨٠

١٤ يونيو سنة ١٩٥٢

تقص . حكم حضوري بالنسبة إلى المدعى بالحق المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية وغياي بالنسبة إلى المتهم . ممارسة المتهم فيه . عدم الفصل في الممارسة . يتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في الممارسة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية

وإلى الطاعن بوصفه مسؤولا عن الحقوق المدنية ولكنه غياي بالنسبة إلى المتهم وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة ، فإنه يكون من المتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة إذ أن طرح الدعوى العمومية في المعارضة أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم ، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه مادامت الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية لا تزال موضع البحث .

(القضية رقم ١٧٠٧ سنة ٢١ في براسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وباسيلي موسى المستشارين) .

٥٨١

١٤ يونيو سنة ١٩٥٢

١ - إجراءات . الإجراءات الجهرى المنصوص عليه في المادة ٢٣١ من قانون الإجراءات الجنائية . المنصوص منه . الترتيبات المنصوص عليها في المواد ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب على مخالفتها البطلان .

ب - دعوى مدنية . رفعها على متهم قاصر شخصيا . الحكم بقبولها . خطأ .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأى إجراء جهرى ، والإجراء يعتبر جوهريا إذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم ، أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون

٥٨٢

١٤ يونيو سنة ١٩٥٢

حكم . حكم استثنائي بتشديد العقوبة على المتهم
بالغاء وقف التنفيذ . عدم النص فيه على أنه صدر
بالاجماع . بطلانه فيما قضى به من التشديد .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧٤ من قانون الاجرامات
الجنائية تنص على أنه : إذا كان الاستئناف
مرفوعا من النيابة العامة فللمحكمة أن تؤيد
الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم
أو لمصلحته ، ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم
بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا باجماع
آراء قضاة المحكمة ، وإذن فإذا كان الحكم
قد قضى بتشديد العقوبة بالغاء وقف تنفيذ
عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا دون أن
ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة فإنه
يكون باطلا فيما قضى به من التشديد لتخلف
شرط صحة الحكم به وفقا للقانون .

(القضية رقم ٤٢٨ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساندة أحمد حسني وكيل المحكمة و ابراهيم
خليل و اسماعيل مجدي و اسيل موسى و حافظ سابق
المستشارين) .

٥٨٣

١٩ يونيو سنة ١٩٥٢

تفتيش . ضابط مكتب التحريات . لا يجوز ندهبه
لتفتيش منزل منهم (١) .

(١) قررت المحكمة هذه الناعمة أيضا في الحكم
الصادر بهذه الجلسة في القضية ١٧١٠ سنة ٢١
القضائية .

جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان .
وما نصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان
ترتيب الاجرامات في الجلسة وإن كان في
ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى وتسهيل
نظرها إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم
يقصد به إلى حماية مصلحة جوهرية للخصوم ،
فإذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم
يحرم المتهم من إبداء دفاعه وطلبائه ومن الرد
على دفاع خصمه ولم يمس ماله من حق مقرر
في أن يكون آخر من يتكلم فإنه لا يترتب
عليه البطلان .

٢ - إن المادة ٢٥٣ من قانون
الاجرامات الجنائية تنص على : أن الدعوى
المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة
إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقداً
الاهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على
المحكمة أن تعين له من يمثله ، وإذن فتى كان
الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصراً إذ كان
يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً وكانت الدعوى
المدنية قد رفعت عليه شخصياً دون أن توجه
إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً فإن
الحكم إذ قضى بقبولها يكون مخطئاً .

(القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسنى و ابراهيم خليل و حافظ سابق و مصطفى حسن
المستشارين) .

المبدأ القانوني

إنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالاسكندرية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي. واذن فتى كان الثابت بالحكم أن من قام بالتفتيش هو ضابط مكتب مكافحة المخدرات بالاسكندرية لا واحد من رجال بوليس الاسكندرية الذين تعطيهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات صفة الضبطية القضائية في دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لمحافظة الاسكندرية وحكمدارها، فهذا تفتيش باطل إذ لا يجوز لضابط مكتب مكافحة المخدرات دخول منزل أحد وتفتيشه ولا يجوز لوكيل النيابة أن يندبه لذلك .

(القضية رقم ١٠١ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٨٤ .

١٩ يونيه سنة ١٩٥٢

تفتيش . اجراءؤه بمعرفة ضابط مكتب المخدرات . تفتيش باطل .

المبدأ القانوني

إنه لا القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤

الخاص بنظام هيئات البوليس ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٩ بإنشاء مكتب المخبرات العام للمواد المخدرة ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات تابعة لإدارة الأمن العام يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات التابع لإدارة مكافحة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الذى قش منزل الطاعن هو أحد ضباط ذلك المكتب وأن ضابط مباحث المديرية الذى كان يرافقه لم يكن مأذنا من النيابة فى اجراء التفتيش ولا متدبا لذلك ممن يملك هذا النذب ، فهذا التفتيش يكون قد جاء مخالفا للاصول والالوضاع التى أوجبها القانون .

(القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حسنى وكيل المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحافظ سابق ومصطفى حسن المستشارين) .

٥٨٥

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢

شركة مساهمة . الشركات التى عناها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الأحكام المنظمة للشركات المساهمة فى مصر ثم نص فى المادة الخامسة على سريان بعض هذه الأحكام على ما يوجد فى مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب الشركات المساهمة

٥٨٦

٢ مارس سنة ١٩٥٣

عفو شامل . عيب . جرائم العيب التي ارتكبت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ . لاعتقاب عليها .

المبدأ القانوني

إنه بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى بالعفو عفا شاملا عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به يتعين براءة كل متهم ارتكب جريمة عيب من هذا القبيل .

(القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل و اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٥٨٧

٢ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . عدم ذكر اسم المتهم المحكوم عليه في منطوقه اكتفاء بوروده في ديباجته . لايمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك منهم غيره في الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذي حكم عليه في منطوقه بالعقوبة اكتفاء بوروده في ديباجته ، فان ذلك لايمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك منهم غيره في الدعوى .

(القضية رقم ١٣٢٧ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل و اسماعيل مجدى ومحمود ابراهيم اسماعيل مصطفى كامل المستشارين) .

المنشأة في الخارج ، فاذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الشركة محل الاتهام وإن اتفقت في بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها في بعض المسائل من حيث ألا يزيد عدد أعضائها على الخمسين وعدم طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام ، وقصر تداول الأسهم على الشركاء أو قيده بموافقتهم ، وإذا كانت هذه المسائل هي من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هذا النوع من الشركات حسب القانون الانجليزي ، وكانت هذه الشروط تتنافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصري ، فإنه لا يمكن القول بأن المشرع إذ تحدث عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجرى أحكامه على هذا النوع من الشركات . وإذن فالحكم الذي يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع (شركة و . ج موسى وشركائه ، فرع تابع لشركة موسى هاتشسون لاين ليمتد بليفربول) لكونه لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفيما يتقاضونه من أجور ومرتبات طبقا للمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ١٢٧ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .

(القضية رقم ١٦١٢ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد حسنى و ابراهيم خليل و اسماعيل مجدى وباسيلي موسى المستشارين) .

٥٨٨

٢ مارس سنة ١٩٥٣

حكم • تسييبه • فحش • ركن العلم بالغش • بيانه
في الحكم • مثال •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض
زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر
ركن العلم بالغش بقوله « إنه ثبت من التحليل
الكيميائي أن العينة عالية الحموضة جداً وزنخه،
وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل
العادي »، والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى
ماتارها من فساد. فان ما أورده الحكم من
شأنه أن يؤدي إلى علم المتهم بالغش.

(القضية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم
إسماعيل المستشارين)

٥٨٩

٢ مارس سنة ١٩٥٣

حكم • تسييبه • دفاع • شهادة بأن المتهم كان مريضاً
وتلزمه الراحة مدة أسبوع • عدم أخذ المحكمة بها
استناداً إلى أن المرض لا يمنعها لا يقعد الطاعن دون
بيان مصدر هذا الذى استندت إليه • قصور •

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بعدم إخطار مكتب مراقبة
التأمين في الميعاد عن وصول تموين الزيت قد
دفع التهمة بأنه كان مريضاً وقدم شهادة من
الطبيب تثبت « أنه كان مصاباً بدوخة شديدة
نتيجة لمرض السكرى وتلزمه الراحة مدة

أسبوع » وكانت المحكمة قد رفضت الأخذ
بهذه الشهادة استناداً إلى أن المرض المبين بها
لم يعقد الطاعن عن الإخطار بوصول الزيت،
دون أن تبين مصدر هذا الذى استندت إليه،
وهل هو يرجع إلى الشهادة نفسها أو إلى
نوع المرض ورأيها هي فيه، فان حكماً يكون
قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

(القضية رقم ١٣٣٠ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وإبراهيم خليل ومحمود إبراهيم وإسماعيل وأونيس غالى
المستشارين)

٥٩٠

٣ مارس سنة ١٩٥٣

عفو شامل • وجوب نقض الحكم وبراءة المتهم
الذى يشمل العفو جريمته •

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢
بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لسبب
أو لغرض سياسي في المدة من ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٣٦ إلى ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٢ قد نص
في المادة الثانية منه على أن يعلن النائب العام
في ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفاً في
الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من
المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم
في دور التحقيق أو أمام المحكمة • وإذن فتى
كان يبين من الاطلاع على قرار النائب العام
 بتنفيذ ذلك المرسوم وعلى الكشف المرافق
له أن اسم الطاعن أدرج فيه بوصف كونه من

شغلهم العفو بالنسبة إلى الجريمة موضوع طعنه ، فإنه يكون من المتيقن نقض الحكم الصادر بإدائته والقضاء ببراءته .

(القضية رقم ٤٨٨ سنة ١٩٢٢ بق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ونخود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كاتل المستشارين) .

٥٩١

٣ مارس سنة ١٩٥٣

١ - استئناف - تشديد الحكم الاستئنافى متوبة الغرامة المحكوم بها دون أن يذكر فيه ، أنه مستند بإجماع آراء القضاة . - بطلان - فيما قضى به من تشديد .
ب - اثبات . وغف الحز على ردة خشنة . القانون لم يفرض دليلاً معيناً لإثبات هذه الجريمة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضى به المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، فإن هذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ - إن القانون لم يفرض دليلاً معيناً لإثبات جريمة وغف الحز على ردة خشنة .

وإذن فإدام الحكم قد أثبت على المتهم ما شاهدته ضابط مباحث ووزارة التكوين بمخبره من أن الحز يرغب به على ردة بها مواضع غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من المختل رقم ٣٥ ، كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب ضبط هيئة من الردة لتحليلها ، لا يكون له محل .

المحضر

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضى به المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأنيده الحكم الاستئنافى القاضى بالغرامة . ولا مصلحة للطاعن بعد ذلك بما يثيره فى طعنه من خطأ الحكم المطعون فيه من عدم تطبيق القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ على واقعة الدعوى وهو الذى جعل العقوبة المقررة للجريمة الغرامة فقط دون الحبس . أما لما يقوله فى طعنه أيها الطاعن أنه كان من الواجب ضبط هيئة من الردة التى يثيره لتحليلها حتى

وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجمت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات، وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى - إذ نصت على ذلك قائما تكون قد أضفت على غرفة الاتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والني دون أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

٢- إن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الاجراءات الجنائية سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة ، كما خول في المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ لغرفة الاتهام تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكبيلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للسلادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالأحالة من قاضي التحقيق . وإذن فالنعي على أمر غرفة الاتهام الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بأنه خالف القانون ، إذ لم يجب الطاعن إلى سماع الشهود في طلب مقدم منه لقاضي التحقيق وفي استئنافه أمام

يصح ثبوت الجريمة في حقه ، فهو مردود بأن القانون لم يفرض دليلا معيناً لإثبات هذه الجريمة وقد أثبت الحكم المطعون فيه عليه ما شاهده ضابط مباحث وزارة التموين بمخبره من أن الخبز يرغف به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تنفذ جميعها من المنخل رقم ٢٥ كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر .

(القضية رقم ١٢٦٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين)

٥٩٢

٣ مارس سنة ١٩٥٣

١ - غرفة الاتهام لها سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والني. الطعن في أوامرهما . لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون .

ب - قاضي التحقيق . له سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم . غرفة الاتهام . لها بمقتضى المواد ١٧٤ و ١٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكبيلي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي خولته المادة ١٩٣ للنائب العمومي وللجنة عليه ، والمدعى بالحقوق المدنية في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ،

غرفة الاتهام ، لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ١٢٧٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٥٩٣

٩ مارس سنة ١٩٥٣

نقض . عدم إبداع الحكم موقعا عليه في خلال
الثلاثين يوما التالية لصدوره . لا يكون إثباته إلا
عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة
على عدم وجوده بعد انقضاء هذه المدة .

المبدأ القانوني

لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن
عدم إبداع الحكم موقعا عليه في خلال
الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إثباته
إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم
الكتاب دالة على عدم وجود الحكم محتوما
في قلم الكتاب بعد انقضاء هذه المدة . فاذا
كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة فان ما يثيره
من بطلان هذا الحكم لهذا السبب لا يكون
مقبولا .

(القضية رقم ٧٩٥ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود المستشارين) .

٥٩٤

٩ مارس سنة ١٩٥٣

إشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل . رفضه . اثبات
الحكم الذي رفضه أن رخصة المحل ليست باسم المشتكى
لا صفة للمشتكى في رفع الاشكال . رفضه صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر
برفض الإشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل قد
أثبت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن
في الحكم الصادر بإغلاقه ليست باسم المشتكى
ولمما هي باسم الذي حرر ضده محضر المخالفة
وصدر عليه الحكم بالغرامة والإغلاق فان
إجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون
لطاعن صفة في رفع هذا الإشكال ويكون
قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليما .

(القضية رقم ١٣٤١ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية
السادة الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٥٩٥

٩ مارس سنة ١٩٥٣

محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا
ما ترى استكماله أو لزوما لأجرائه .

المبدأ القانوني

إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في
الدعوى من واقع أوراقها ، وهي غير ملزمة
بإجراء تحقيق إلا استكمال ما كان يجب على
محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هي لزوما
لأجرائه . فاذا كانت محكمة أول درجة قد
أجرت تحقيق الدعوى وسمعت من حضر
من شهودها في حضور الطاعن دون أن يطلب
منها سماع شهود آخرين أو يتمسك بضم
القضية التي طلب ضمها أمام المحكمة الاستئنافية

فان المحكمة الاستئنافية لا تكون ملزمة باجابة هذا الطلب، أو الرد عليه.

(للقضية رقم ١٣٥٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٦

٩ مارس سنة ١٩٥٣

جيم . تسببه . غش البضاعة . قصور في التسبيب . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجرمة عرضيه للبيع مياه غازية مغشوشة وضارة بصحة الانسان مع علمه بذلك مستندا في إثبات علمه بوجود الرواسب فيها على تقرير التخليل وعلى خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين ماهية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن للطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتي يصح القول في حقه إنه يستطيع بخبرته وتخصصه في الصناعة إدراك وجودها ، فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر عناصر الجريمة متميماً نقضه .

(القضية رقم ١٣٦١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٧

٩ مارس سنة ١٩٥٣

إجراءات ، قضية تم تحقيقها قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية . عرضها على غرفة الاتهام وتقرير هذه الغرفة اجابها الى محكمة الجنائيات . إجراءات صحيحة .

المبدأ القانوني

ما دام المتهم قد أعلن بتقرير الاتهام وبقائمة الشهود في ظل القانون القديم ، فذلك

مفاده أن القضية قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كانت غرفة الاتهام بمقتضى هذا القانون قد حلت محل قاضى الإحالة فأصبحت هى وحدها المختصة بنظر القضية ، فإنها إذ قررت إحالة هذه القضية إلى محكمة الجنائيات لا يكون ثمة خطأ في هذه الإجراءات ، بل تكون الاجراءات قد تمت صحيحة وفقاً للقانون .

(القضية رقم ١٣٦٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وآيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٩٨

١٠ مارس سنة ١٩٥٣

استئناف . دفعه في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى . التحدى في صدد قبوله بما جاء في قانون الاجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة العامة قد استأنفت حكم محكمة أول درجة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى الذى كان يطلق حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح فلا يجوز التحدى في صدد قبوله بقانون الإجراءات الجنائية الذى عمل به من بعد ، إذ القاعدة أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً .

(القضية رقم ٥٠٨ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن هادود المستشارين) .

٥٩٩

١٠ مارس سنة ١٩٥٣

١ - عمل . كلمة «العقاب» التي وردت في الأمرين ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ اللاحقين للأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . قمتد الشارع منها . الجزء الذي نصت عليه المادتان السابعة والثامنة من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والذي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ . وجوب القضاء بالزام المخالف بدفع الأجر أو العلاوة لمستحقها . خلاوة على العقوبة الجنائية .

ب - محكمة استئنافية . قضاء محكمة الدرجة الأولى بفرق العلاوة . تحديد المحكمة الاستئنافية لهذه الفروق وتعيين مستحقها . لا يتجاوز منها لسلطانها .

المبادئ القانونية

١ - إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على أنه «يشترى إثبات الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام هذا الأمر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها ، كما نص الأمر في المادة الثامنة على أن «كل مخالف لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها وتقتضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها إلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها ، . ولما عدل الأمر العسكري

المذكور بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على أنه «تطبق فيما يتعلق بإثبات الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٨ و ٧ من الأمر رقم ٣٥٨ وتسرى الأحكام الأخرى المقررة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر» . وقد ظل الأمران سالف الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء بالمادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأنشأ قواعد بعضها معسند والآخر مكمل للأحكام الواردة بالأمرين سالف الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه على نص حرفي لنص المادة السادسة من الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة الإشارة إليه لجاء صريحا في وجوب تطبيق أحكام المادتين ٨ و ٧ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تحمل معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل إن الشارع إذ عبر بكلمة العقاب فقد أفاد الجزاء الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت إليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . وقد جاء

فأصدر الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ونص في المادة السابعة منه على أنه فيما يتعلق بآثام الجرائم المخالفة لهذا الأمر وفي العقاب - تطبق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ وبذلك أفاد أن المقصود هو قصر اختصاص المحاكم الجنائية على العقاب دون التعويض وترك الأمر في التعويض للقواعد المقررة للدعوى المدنية التي يفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية . أما ما قاله الحكم من أن فروق العلاوة ليست من قبيل التعويض فهو قول غير سديد لأن هذه الفروق إنما هي ضرر يصيب العامل من خطأ رب العمل بسبب جريمة يؤثمها القانون ولولا وقوع تلك المخالفة لما نشأ حق العامل في هذه الفروق . هذا إلى أن الحكم خالف القانون من ناحية أخرى وهي أن حكم محكمة أول درجة قضى بالعقوبة وبالزام الطاعن بدفع فرق العلاوة لمستحقها دون أن يحدد هذه الفروق . ولما استوقف هذا الحكم من الطاعن وحده قصدت المحكمة الاستئنافية إلى تحديد هذه الفروق مقرونة بأسماء مستحقها . ولما كان الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية من الطلبات إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لأمر لم يكن مطروحاً أمام تلك المحكمة يكون قد جاوز السلطة التي خولها القانون وقوت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي . ويضيف الطاعن أنه لم يتمكن من إبداء دفاعه أمام المحكمتين بالنسبة لمقدار الفروق أو تعيين المستحقين لها إذ لم تعرض له الأولى أصلاً وما كان للثانية أن تتصدى له على ما سلف القول ، وأخيراً يقول إن الحكم جاء قاصراً في بيان الأسانيد التي بني عليها تقدير الفروق إذ أخذ في ذلك بمقارنة أجور مؤسسة الطاعن بمؤسسات مماثلة أخرى مع وجود

حكم المادة الثامنة صريحاً في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك (أى علاوة على العقوبة الجنائية) ومن تلقاء نفسها بالزام المخلف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . وإذن فتي كان الحكم قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة لمستحقها من العمال التابعين له تطبيقاً لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ .

٢ - إن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف . فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة لكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافي وفصلها ، فإنه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد إلى واقعة جديدة ، بل إنه يكون قد حقق مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلاً في سبيل تحديد قيمة العلاوة المقضى بها

المحكّم

د حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون إذ قضت المحكمة بفروق العلاوة للعمال دون أن يرفعوا دعوى مدنية بهذه الطلبات وقد كانت المحكمة من تحويل الشارع للمحكمة القضاء بهذه العلاوات دون طلب خاص - أن التشريع صدر أصلاً بأمر عسكري . ولما كان الادعاء بالطريق المدني أمام المحاكم العسكرية مغلقاً فقد وضع النص مخولاً لها القضاء بها تبعاً للدعوى الجنائية . ولما ألغيت تلك المحاكم وانتقل اختصاصها إلى المحاكم العادية تدارك المشرع هذا الاستثناء

فوارق كثيرة من حيث حدائنه العهد وعدد العمال في كل مؤسسة مما يجعل المقارنة أساسا غير صالح لمساواة العمال بعضهم ببعض في المؤسسات وإن كانت متباينة في نوع العمل .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن وهي المعاقب عليها بالامر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . ولما كان الامر العسكري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على أنه « يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الامر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يتدبرهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها ، كما نص الامر في المادة الثامنة على أن « كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ، ولا تزيد على خمسين جنيها وتقضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تنقاه نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . ولما عدل الامر العسكري المذكور بالامر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على أنه « تطبق فيما يتعلق باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الامر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الامر رقم ٣٥٨ وتسرى الأحكام الأخرى المقررة في الامر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الامر . » وقد ظل الأمران سائلا الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥

حيث جاء بالمادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وأنشأ قواعد بعضها معدل والآخر مكمل للأحكام الواردة بالأمرين سائلا الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه « على نص حرق في نص المادة السادسة من الامر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة الإشارة اليه فجاء صريحا في وجوب تطبيق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الامر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للامر المذكور لا تحمل على معنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل إن الشارع إذ عبر بكلمة العقاب فقد أفاد الجزاء الذي نص عليه الامر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت اليه المادة السابعة من الامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحا في وجوب قضاء المحكمة علاوة على ذلك (أى علاوة على العقوبة الجنائية) من تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد الزم الطاعن بفرق العلاوة لمستحقها من العمال التابعين له تطبيقا لحكم المادة السابعة من الامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ .

د وحيث إن ما يقوله الطاعن من تجاوز المحكمة الاستئنافية لسلطتها حين تصدت لتحديد قيمة الفروق وتعيين مستحقها فردود بأن الاستئناف وإن كان ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه لم يخرج على هذه القاعدة

المخدرات دون أن يوضح وجه هذا البطلان ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصوداً لذاته بل المقصود أن يتم التحريز في حضور المتهم ، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته لا سند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة ، فإن طعنه يكون على غير أساس .

(القضية رقم ١ سنة ٢٢ قرئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين)

٦٠١

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

تفتيش . قار . إثبات الحكم أن المتهم أحد غرقين من منزله للعب البليارد وأن الناس يفشونه دون تمييز بينهم . هذا يجعل من منزله محلاً لما يجوز للرجال البوليس دخوله بغير إذن من النيابة .

المبدأ القانوني

ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد غرقين من منزله للعب البليارد وضع فيهما المراتد وصفت حولها الكراسي ، ويغشى الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث إن من تردد تارة قد لا يتردد أخرى ، وأنه يعطى اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب نقوداً . فان هذا التنبؤ الحكم يجعل

ولم يتصد إلى واقعة جديدة إذ أن حكم محكمة أول درجة قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة ولكسبه جهلاً لجاء الحكم الاستثنائي وفصلها مما يتحقق به مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلاً في سبيل تحديد قيمة العلاوة المقضى بها . ولا محل أيضاً لما يزعمه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع إذا كان هو قد قصر دفاعه على المناقشة في مسئولية عن دفع العلاوة دون التحدث عن مقدار المستحق منها إذ هو الذى ينتهج سبيله في الدفاع ما دام أن قيده أمام يحد من هذه الحرية . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن في طعنه من فساد المقارنة بين مؤسسته والمؤسسات الأخرى إنما هو مناقشة موضوعية لا تقبل إثارتها أمام هذه المحكمة ، فان هذا الوجه من الطعن يكون أيضاً في غير محله .

(القضية رقم ٩٠٩ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وأليس غالى ومصطفى كامل المستشارين)

٦٠٠

١٦ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . دفاع . الدفع بطلان التحريز . عدم بيان وجه هذا البطلان . رد الحكم على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته . زعم الطاعن أنه حدد سبب البطلان في دفعه دون أن يكون لذلك سند مما هو ثابت بمحضر الجلسة . طعن على غير أساس .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية أنه اقتصر على الدفع ببطلان الإجراءات الخلعنة بتحريز

المنازل المهيئة بالمحضر . ولما كان الحكم قد أثبت أن منزل الطاعن قد صدر بتفتيشه أمر من النيابة العامة باعتبارها سلطة التحقيق بناء على استدالات جمعها البوليس وعرضها عليها فرأت هي كفايتها لاتخاذ هذا الإجراء فأمرت به وندبت له مأموراً من مأموري الضبطية القضائية وقد أقرتها محكمة الموضوع على تقدير جدية تلك الاستدلالات وكفايتها لتسويغ تفتيش منزل الطاعن ، وكان ما أثبتته المحكمة من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي بنى عليها الأمر بالتفتيش هي مما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ هذا الإجراء متى اقتضت بجدية . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس . أما ما يثيره من شمول الأمر منازل متعددة فلا صفة له فيه مادام الأمر بتفتيش مسكنه قد صدر صحيحاً بناء على تهمة موجهة إليه وهي فتحه وإدارته نادياً للقفار يتنقل من منزل لآخر على غير ما يقضى به القانون . هذا إلى أن الحكم قد أثبت أنه أعد غرفتين من منزله للعب القمار (البوكر) وضع فيهما الموائد وصف حولها الكراسي وأن الناس يغشون داره لهذا الغرض بدون تمييز بحيث إن من تردد تارة قد لا يتردد أخرى والجماعات التي تلتقي به قد لا تلتقي فيه ثانية وأنه يعطى اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب رسماً . فإن هذا الذي أثبتته المحكمة يجعل من منزل الطاعن محلاً عاماً يغشاه الجمهور بلا تفريق للعب القمار ، مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغير إذن من النيابة . ولا تكون جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من أنه اعتبر منزله نادياً مادام الحكم قد أثبت عليه أنه ترك الغير يلعبون القمار في محل أعده لدخول الجمهور فيه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتتها عليه بوصفها

من منزله محلاً عاماً يغشاه الجمهور بلا تفريق للعب القمار مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغير إذن من النيابة . ولا جدوى لهذا الطاعن مما ينعاه على الحكم من أنه اعتبر منزله نادياً ما دامت العقوبة التي أوقعها عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتتها عليه بوصفها بوصفها الصحيح .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش مع أن الأمر صدر بتفتيش منازل ثلاثة بها مساكن عديدة دون تعيين ، ولم يكن موجهاً إلى الطاعن الذي قتش منزله أي اتهام بل كان الاتهام موجهاً إلى آخر لا يقيم في المنزل الذي أجرى فيه التفتيش - كما أن أمر التفتيش لم يصدر في تحقيق مفتوح بل صدر بناء على تحريات غير جدية - وأضاف الطاعن أن لعب الميسر في المنازل لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون إلا في أحوال معينة ليست منها حالته وأن الحكم لم يرد على ما دفع به من أنه لا يصدق في حقه أنه أدار نادياً أو سمح بلعب القمار فيه » .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش قد قال إن الأمر به صدر بناء على ما ثبت من التحريات والمراقبة من أن المدعو ... يدير نادياً لألعاب القمار وأن من الأماكن التي اتخذها مقراً له منازل ثلاثة منها منزل الطاعن رقم ٩٢ بشارع عبد المذم ثم أشار أنه لا حاجة لتكرار بيان هذه الأماكن في الأمر الصادر بتفتيشها مادام هذا الأمر قد عيّن بأنها

لسنة ١٩٤٥ . تقديمه دفتر لا يحتوى إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقا للقرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ البيانات الواردة بهذا الدفتر لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . هذا الدفتر لا يقوم مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

إن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إمساكه تنفيذًا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإذن فتى كان المتهم بعدم إمساك سجل لقيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي ، قد قدم أمام المحكمة الاستئنافية دفتر لا يحتوى على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منه وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة ، وكان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات قيدتها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجبته مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسئولة عن إدارتها . أن يتخذوا سجلا خاصا... فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للمصنع شهريا ومكان تخزينها والكمية

الصحيح . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١١٧٥ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٦٠٢

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

حكم حضوري . شرط اعتباره كذلك . إعلان المتهم للجلسة وتسليم الاعلان لشخص آخر . الحكم الصادر ضده يكون غيايبا . يجوز له الطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص الخصم ولم يقدم هذا ويرر غيابه . وإذن فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غيايبا ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

(القضية رقم ١٢٨٩ سنة ٢٢ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٦٠٣

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

تموين . متهم بدم قيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي طبقا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤

المبدأ القانوني

إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية تنص على أنه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أمام المحاكم وفي الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها. فإن رأى النائب العام أن التظلم في غير محله أحاله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم الجنايات بالقاهرة التي يعينها رئيس المحكمة. وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على وجوب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقد نشر في العدد ١٤٢ مكرر غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ويبين من هذا النص أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالي دون أن يقيدها بأنها الشهر التالي لإعلان الكشف المشار إليه فإن مفاد ذلك أن يكون هو الشهر التالي للشهر الأول أي ما كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية. وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه، بعدم قبول تظلم الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد على

المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته والكمية المبيعة يومياً من كل صنف من الحلوى، ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب هذه المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين في المادة الأولى، متى كان ذلك وكان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية قد خلا بما يقوله الطاعن من أنه طلب إليها نذب خير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة فيها واستخراج كمية الزيت المستعملة فيها، وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجهة النظر في الدعوى ما دامت البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص بحركة الزيت ولا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون صحيحاً.

(القضية رقم ١٣٧٢ سنة ٢٢٢ ق برأيه وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومسطى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالي ومسطى كامل المستشارين).

٦٠٤

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

عفو شامل. القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢. حق من لم يدرج اسمه في كشف من شملهم العفو في التظلم. ميعاده. الشهر التالي للشهر الأول من تاريخ العمل بهذا القانون أي ما كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية.

اعتبار أن الشهر الذي يحق للطاعن التظلم فيه من عدم إدراج اسمه في الكشف المعلن في الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الإعلان ، فانه يكون قد أول القانون تأويلاً خاطئاً .

المحكم

« من حيث إن الطاعن يعيب على المحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل القانون ذلك أنه اعتبر الشهر الذي يحق للطاعن التظلم فيه من عدم إدراج اسمه في الكشف المعلن في الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الإعلان في حين أن نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ صريح في أن هذا الميعاد لا يبدأ إلا بعد انقضاء الشهر الذي خولته المادة ٢ للنائب العام لإعلان كشف في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو ، كما يأخذ عليه قصور أسبابه إذ لم يبين دواعي الرفض ولم يذكر أسباب ما انتهى إليه .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بعدم قبول التظلم شكلاً على أن الطاعن قدمه في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأنه مقدم بعد المهلة التي حددها القانون دون أن تحدد المحكمة موعد بداية هذه المهلة ونهايتها .

« ومن حيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه في ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفاً في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق

أمام المحاكم وفي الشهر التالي يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه إلى النائب العام بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها ، فإذا رأى النائب العام أن التظلم في غير محله أحاله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى دوائر محاكم الجنايات بالقاهرة التي يعينها رئيس المحكمة ، ولما كانت المادة الرابعة من هذا القانون قد نصت على وجوب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وكان قد نشر في العدد ١٤٢ مكرر غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولما كان يبين من هذا النص أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالي دون أن يقيدها بأنها الشهر التالي لإعلان الكشف المشار إليه فإن مفاد ذلك أن يكون هو الشهر التالي للشهر الأول أي كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية . ولما كان هذا الشهر يبدأ من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وينتهي في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وكان الطاعن قد رفع تظلمه للنائب العام في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي في الفترة التي حددها القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تظلمه شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون قد أول القانون تأويلاً خاطئاً ويتعين نقضه وإحالة التظلم إلى محكمة جنايات القاهرة للفصل فيه من جديد .

(القضية رقم ٥ لسنة ٢٣ ق (تظلمات) رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس قالى المستشارين) .

٦٠٥

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . تسييبه . دعوى مدنية . براءة الطاعن من تهمة الشروع في القتل لعدم ثبوتها ومن تهمة التجبر للنفو الشامل . قضاء الحكم بالتعويض للمجنى عليه على أساس أن واقعة التجبر ثابتة . عدم فصله فيما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع أمام المحكمة بأنه لم يكن متجمهرا هو وباقي الطاعنين وإنما كانوا متجمعين على مقربة من ديارهم وأنه لو صح وقوع اعتداء من جانبهم فأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ، وكان الحكم قضى ببراءته من تهمة جنائية الشروع في القتل المسندة إليه لعدم ثبوتها كما برأه من تهمة التجبر بناء على أن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالعفو الشامل يشملها ، ولا نقضاء الدعوى العمومية في هذه الجريمة بالتقادم . ولكنه قضى بالزامه بالتعويض المدني للمجنى عليه في الشروع في القتل على أساس أن واقعة التجبر ثابتة قبل الطاعن المذكور في موضوعها ولأن انقضاء الدعوى الجنائية فيها السبب من الأسباب الخاصة بها لا تأثير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة منها والتي تبقى قائمة ولا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني . وذلك من غير أن يفصل الحكم فيما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى أو يرد عليه بما

يفنده مع أنه دفاع مهم ومن شأنه لو ناقشته المحكمة وصح في نظرها أن يؤثر في مسئولية الجنائية والمدنية ، فإن الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

(القضية رقم ١١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٦

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

إثبات . وجود اختلاف بين شاهدى الرؤية وتقرير الصفة التشريحية في تقدير المسافة بين المتهم والمجنى عليه عندما أطلق العيار . عدم استناد الحكم في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين . لا يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم أن يكون هناك اختلاف بين شاهدى الرؤية وتقرير الصفة التشريحية في تقدير المسافة بين المتهم والمجنى عليه عندما أطلق العيار عليه لأن تحديد الأشخاص للمسافات تقديرى . أما تقدير الطبيب الشرعى لما يرجع إلى أصول فنية ، ولأن الحكم لم يستند في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين ، ولم يجعل من تقديرهما لها دليلا على المتهم .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

ب - حكم . تسييه . إيراد أدلة الثبوت التي حول الحكم عليها . هذا يفيد دلالة اطراح أقوال شهود النفي التي أبديت في التحقيق .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الأصل بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . وإذن متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أمرت بإعلان الشهود لسماع شهادتهم وبعد تأجيل نظر الدعوى مرات عدة لهذا الغرض سمعت في الجلسة الأخيرة من حضر منهم في حضور المدافع عن المتهم الذي ناقشهم وأبدى دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يطلب سماع من تخلف منهم ، فانه لا يقبل منه أن يشهد عدم سماعهم أمام محكمة النقض .

٢ - إن إيراد أدلة الاثبات وتعويل الحكم عليها لاطمئنان المحكمة إلى صحتها يفيد دلالة أن المحكمة قد أطرحت أقوال شهود النفي التي أبديت في التحقيق الابتدائي .

(القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين)

٦٠٩

٢٣ مارس سنة ١٩٥٣

عامة . متى تعتبر متحققة ؟

المبدأ القانوني

إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة

٦٠٧

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

اثبات . اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل . من سلطة محكمة الموضوع .

المبدأ القانوني

إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثره بها ، كل ذلك من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها . وإذن متى كان ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل باعترافه في البوليس إلا متأثراً بالتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش قد استخلصته من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه فانه لا يكون هناك محل لمجادلتها فيما ذكرته من أنها لا تطمئن إلى الأخذ بهذا الاعتراف .

(القضية رقم ١٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين)

٦٠٨

١٧ مارس سنة ١٩٥٣

١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تقضي بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى تحقيقاً إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . سماعها من حضر من الشهود الذين أعلنهم . عدم طلب المتهم سماع من تخلف منهم . لا يقبل منه أن يشهد ذلك أمام محكمة النقض .

للقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه تخلفت هن الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة في حركة ثني الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالي ٢ ٪ ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(القضية رقم ٤٨ سنة ٢٣ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٠

٢٤ مارس سنة ١٩٥٣

دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم لتسببه خطأ في إصابة المجنى عليه بالسيارة قيادته . القضاء بالتعويض لما لك سيارة كان يقف بجوارها المجنى عليه واصطدمت بها السيارة قيادة المتهم . خطأ .

المبدأ القانوني

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة هنبا الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر

ناشئا عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلا بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب مالحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين هن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذي كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوق المدنية ، فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الدعوى العمومية كانت مرفوعة ومطروحة أمام المحكمة عن واقعة القتل الخطأ فقط ، ومع ذلك فإن المحكمة قضت للدعى المدني الآخر وهو الدكتور أديب شنودة بتعويضات عن تلف سيارته ، وهذا منها خطأ ظاهر ، لأن المحكمة الجنائية ليست مختصة أصلا بأن تحكم بتعويضات إلا إذا كانت عن الأضرار الناشئة مباشرة عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى — وبما دامت الدعوى لم تكن مرفوعة عن واقعة إتلاف ، بل كانت مقصورة على واقعة قتل خطأ ، فإن القضاء بالتعويض عن واقعة إتلاف السيارة من المحكمة الجنائية لا يكون جائزا .

« وحيث إنه لما كان الأصل في دعاوى

بأن استعمل قطعة من السلك ، ولكن المحكمة قالت إن المتهم الثاني ترك العرببة في الطريق العام ، وبها مفتاح القيادة ، دون أن ترد على هذا الدفاع وتفتنده ، وإذن ، فإن حكمها يكون مخطئاً لعدم وجود تقصير يبرر المسؤولية ، أو للقصور في بيان التقصير والخطأ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى لورثة المجنى عليه رزق على صالح بالتعويض على أساس مساءلة الطاعنين وتابعهما المتهم الثاني مدنياً قال :

« وحيث إنه لا نزاع في أن المتهم الثاني تسبب بدوره ، وإن كان ذلك بطريق غير مباشر ، في وقوع الحادث باهماله وعدم احتياطه بتركه السيارة في الطريق العام وليس في موقف كما ثبت في المعاينة وتركها دون أن يحكم إغلاقها أو يحتفظ بمفتاحها ودون أن يتخذ من الاحتياط ما يحول بين أي إنسان وبين إمكان إدارة السيارة والسير بها ، وأنه إن كان خطؤه لا يرتقي إلى الدرجة التي تخول محاكمته جنائياً ، إلا أنه توجب مسؤوليته عن الحادث الذي ساهم باهماله وعدم احتياطه مع المتهم الأول في وقوعه ومن ثم يتعين قبول الدعوى المدنية عملاً بالمادتين ١٦٣ و ١٦٤ من القانون المدني — وأنه لا شك أن مسؤوليته هذه هي مسؤولية تضامن مع المتهم الأول — وحيث إن أو ميرو أشيل أوفيرينو المدخلين مسؤولين بالحقوق المدنية مسئولان بصفتهم مالكين للسيارة عن تعريض الضرر الذي أصاب المجنى عليها عملاً بالمادة ١٧٤ من القانون المدني — وأساس المسؤولية في هذه الحالة خطأ يفرضه القانون لأن في وقوع الفعل الضرر من غير مراقبة قرينة في ذاته على أن المتبوع قد أساء اختيار تابعه ومن ثم

الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعوى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من الدكتور أديب شنودة بسبب ما لحق سيارته من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذي كان يقف بجوار سيارة الدكتور أديب شنودة — إن الحكم إذ قضى بذلك ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر هذه الدعوى المدنية .

وحيث إن الوجه الثاني مبني على أن سائق السيارة المملوكة للمسئولين بالحقوق المدنية وهو إبراهيم حامد لم يقع منه أي خطأ أو تقصير مما يستلزم مساءلته مدنياً وبالتالي فلا تكون هناك أية مسؤولية على الطاعنين ما دام تابعهما وهو المتهم الثاني في الدعوى لم يقع منه أي خطأ — ذلك بأنه ثبت أنه ترك السيارة في موقف السيارات ، كما قالت المحكمة نفسها ؛ ثم تمسك الدفاع عنه في المذكرات المقدمة منه وفي أقواله بالجلسة — على ما هو ثابت في محاضر الجلسات — وقال إن المتهم الأول لم يحرك العرببة بمفتاح لها كان معه ، بل يجوز أن يكون قد أقدم على ذلك

المحكمة

.... وحيث إن الحكم الابتدائي بالتأييد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه في إداة الطاعن إلى قوله : « إن المتهم أنكر التهمة وذكر الدافع عنه بالجلسة أنه كان يجمع بين صفتين ، وهما تاجر جملة وتاجر تجزئة ، وأرسلت إليه الوزارة تطلب منه اختيار إحدى الصفتين لعدم جواز الجمع بينهما ، وأنه لما اختار التعامل في الزيت بصفته تاجر تجزئة امتنع عن تسليم الزيت الذي كان يصرف له بصفته تاجر جملة . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة دسوقي عبد الرحمن ومفتش تموين بندر بنها ... ولا تعول المحكمة على دفاع المتهم لأن الثابت من شهادة مفتش التموين أن المتهم ظل صامتا دون أن يبدي رأيه عما إذا كان سيختار التعامل في الزيت بصفته تاجر جملة أو تاجر تجزئة حتى انقضى الموعد المحدد لتسليمه بـ الزيت الجملة » — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يشير إلى هذا المستند الذي يحمل توقيعاً منسوباً إلى مفتش التموين الذي سمعت محكمة أول درجة شهادته وأسست عليها إداة الطاعن ، مع أنه كان يتعين على المحكمة أن تعنى ببجته حقيقة الأمر في الإخطار الذي يقول الطاعن أنه أرسله لمكتب التموين قبل الميعاد المحدد لاستلام الزيت المقرر له ، ويستدل على ذلك بتوقيع من نفس الشاهد الذي شهد بتخلفه عن استلام الزيت رغم مضي الميعاد وأنه ظل صامتا دون أن يختار أي الصفتين — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعينا بنقصه .

(القضية رقم ١٢٥٥ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

يتعين قبول الدعوى المدنية قبل المسئولين بالحقوق المدنية وإلزامها مع المتهمين متضامين بالتعويض عملاً بالمادة ١٦٩ من القانون المدني ، ولما كان ما أورده الحكم من استظهار ركن الخطأ الواقع من المتهم الثاني والذي رتب عليه المحكمة مسئولية مدنية عن تعويض الضرر الناشئ عنه بالنظام مع المتهم الأول والطاعنين صحيحاً في القانون ، ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها فإن النعي عليه لا يكون مقبولا — أما ماثيره الطاعنان بصدد عدم الرد على دفاعهما المشار إليه في وجه الطاعن ، فردود بأنه متعلق بموضوع الدعوى بما لا يستلزم رداً صريحاً خاصاً ، إذ أن الرد عليه مستفاد من الحكم بالإداة والتعويض اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، والتي يؤخذ منها ضمناً أنه أطرح هذا الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن في شقه الوارد في الوجه الثاني على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ١٠٨٦ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داود ومحمود اسماعيل وأنيس غالي المستشارين)

٦١١

٢٤ مارس سنة ١٩٥٢

حكم . تبينه . مستند هام قدم إلى المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعنى ببجته الحقيقة في مستند هام قدم إليها يترتب عليه لو صح تغيير الرأي في الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً متعينا بنقصه .

٦١٢

٢٤ مارس سنة ١٩٥٣

نقض . طاعن . مدعى بالحقوق المدنية . عدم إيداعه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعدم حصوله على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها . عدم قبول طعنه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه «إذا لم يكن الطعن بالنقض مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عنها في هذه المسادة ، ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية ، وإذن متى كان الطاعن بصفته مدعياً بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه لا يكون مقبولاً .

(القضية رقم ١٢٧٠ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأئيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٣

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

تفتيش . استئناف شخص مرافق المتهم المأذون في تفتيشه . تحمل هذا الشخص عن مخدر كان يحمله . أخذه بالأحرار . صحيح لا بطلان فيه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط

القضائي كان مكلفاً بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقاً للتهمة المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم . فإذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد يبادر إلى إخراج مخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبعة إحراره المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف .

(القضية رقم ١٣٠٦ سنة ٢٢ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وأئيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٤

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

شهود . وجوب سماعهم متى كان ذلك ممكناً . يجب تأسيس المحاكمة على التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بالجلسة .

المبدأ القانوني

المحاكمات الجنائية يجب أن تؤسس بصفة أصلية على التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . فإذا كان محامي المتهم قد طالب إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشهود الذين قررت محكمة أول درجة استدعاءهم لسماعهم ثم لم تسمعهم ومع ذلك قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي

لأسبابه دون أن تسمع أولئك الشهود ، فذلك منها بعد إخلالا بحق الدفاع يجعل حكمها معيبا متعيينا نقضه .

(القضية رقم ٧٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وحسن داور ومحمود إبراهيم اسماعيل وأونيس غالي المستشارين)

٦١٥

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . محكمة الموضوع . هي غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام .
ب - إجراءات . مانصب عليه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية من تخليف المدعى بالحقوق المدنية للدين إنما شرع ضمانا لالتهم المشهود ضده . عدم تخليف المدعى بالدين لا يكوّن له أن ينسحب على الإجراءات بسبب ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما نظمته منعه إلى ادانة المتهمين .

٢ - أن ما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من النص في المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية على تخليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين لم يشرع حماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدعيا وإنما شرع ضمانا للتهم المشهود ضده ، ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن

ينسحب على الإجراءات عدم حلفه هو لليمين .
(القضية رقم ٧٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦١٦

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

إعادة الاعتبار . مدة وقف العقوبة . عدم مضيقها على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند تقديم طلب رد الاعتبار ، ولا عند الحكم بإعادة الاعتبار . لا يقبل طلب رد الاعتبار .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه : « إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ، فإذا كانت مدة الإيقاف لم تنقض على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عندما قدم طلب رد الاعتبار ، ولم تكن قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، فإن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، إذ العقوبة في هذه الحالة مازالت معلقة تنفيذها بما مقتضاه الانتظار حتى تنقضي .

(القضية رقم ٨٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٧

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

١ - مواد مخدرة . صفة مأمور الضبطية القضائية . القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . خلق هذه الصفة على ضباط مكافحة المخدرات .

الكيس جريمه متابسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و٦٠ من قانون الاجرامات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على ادانة الطاعن صحيحا .

(القضية رقم ٨٣ سنة ٢٣ براسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٨

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

قبض . المادة ٣٤ من قانون الاجرامات الجنائية .
مأمور الضبط القضائي . الأحوال المعينة غير أحوال
الملبس بالجنح التي يجوز له فيها القبض على المتهم الحاضر
الذى توجد دلائر كافية على اتهامه فيها . تقدير تلك
الدلائل . يكون لمأمور الضبط القضائي تحت رقابة
سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٤ من قانون الاجرامات الجنائية وهي التي تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى قدخوات لمأمور الضبط القضائي في أحوال معينة عدتها غير أحوال التلبس بالجنح ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ، ومن تلك الأحوال الجنح المنصوص عليها في قانون المخدرات نفوت للمأمور المذكور حق اجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بدانة لرجل الضبط

تفتيش . سيارة معدة للايجار ووافقة في نقطة المرور . فتحها . لا تعرض فيه لحرية الركاب . تخلى أحد ركبها عن كس كان واضعا يده عليه عند مارأى رجال الضبطية القضائية . هذا تخل منه يدع تفتيشه . العثور فيه على مخدر . حالة تلبس . تفتيش هذا الشخص صحيح .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ قد أسبغ صفة مأمورى الضبطية القضائية على ضابط مكافحة المخدرات بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإدام الطاعن يسلم بأن فرع مكافحة المخدرات بجهة ما قد أنشئ . بالاتفاق بين ادارة الامن العام والإدارة العامة لمكافحة المخدرات فلا يجوز له من بعد أن ينازع في كون ضباط هذا الفرع لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية .

٢ - إن فتح باب سيارة معدة للايجار وهي وافقة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الإجراء للبحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم . وإذا كان الحكم قد استخلص تخلى المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المادة المخدرة بما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال إنه لا يعرف عنه شيئا ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في

القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع . وإذن ففي كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن اليها رجل الضبط القضائي في اجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بظلال القبض وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه للنعي عليه .

(القضية رقم ٨٤ سنة ٢٣ ق برئاسة وعقوبة السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستنارين) .

٦١٩

٣٠ مارس سنة ١٩٥٣

حكم . بيباتنه . نص القانون الذي حكم بموجبه . وجوب الاشارة اليه .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات

الجنائية قد نصت على وجوب اشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . وإذن ففى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد أثبت فيه عند ذكر طلبات النيابة عبارة : بالمواد ٥ سنة ٢٦ وق ١٥٢ ، وأن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اختتم بعبارة : ومن ثم يتمين عقابه بالمواد المطلوبة ، وكان محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية عند ذكر طلبات النيابة قد جاء فيه : أنها تطلب تطبيق المواد ١٢، ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وكان الحكم الاستئنافي لم يشر إلى أية مادة من مواد القانون الذي طبقه ، وكان ماأورده الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التي طبقتها المحكمة على الواقعة المسندة إلى الطاعن ، فإن الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

(القضية رقم ٨٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة النقض الجنائي

(طعون انتخابية)

٦٢٠

١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

نصاب . عقد شراء صفقة أرض تدل القرائن والملايسات على أنه مشوب بالصورية . لا يعتد به في النصاب القانوني .

المبدأ القانوني

لا يصح الاعتماد على عقد شراء صفقة أرض كأساس لتوفر النصاب القانوني لدى المطعون ضده إذا كانت القرائن والملايسات التي أحاطت بهذه الصفقة تشوبه بالصورية .

(الطعن الانتخابي رقم ٣ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وعبد المظلي خيال وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي المستشارين) .

٦٢١

١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

سن . تصحيح تاريخ الميلاد . اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات . القرار الذي يصدر بالتصحيح . حججه .

المبدأ القانوني

مادام الطاعن لا يدعى في طعنه أن أيا من الإجراءات التي استهدف بها الشارع شهر تصحيح أو تعديل بيانات القيد بدفاتر

المواليد على النحو الذي رسمه القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات في المواد ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ لم يستوف فان القرار الذي أصدرته اللجنة المنصوص عنها في المادة ٣٢ من هذا القانون بتصحيح تاريخ ميلاد المطعون ضده تكون له حججه في إثبات السن ويجب اعتباره والأخذ بما فيه مادام لم يصدر ما يخالفه .

(الطعن الانتخابي رقم ١١ سنة ٢١ ق برياسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وعبد المظلي خيال وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وباشيلى موسى المستشارين) .

٦٢٢

١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

أ - ضغط وارهاب . الادعاء بوقوعها . وجوب ذكر الوقائع المؤدية الى ذلك .

ب - قيد أسماء الناخبين في الجداول . عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب في هذا الصدد . عدم تقديم دليل على حصول تلاعب في القيد . لا يمتد بهذا الطعن .

ج - تصويت . أصوات باطلة . عدم تأثيرها في النتيجة الكلية للانتخاب . لا يمتد بهذا الطعن .

د - توقيع رئيس اللجنة على أوراق الانتخاب . محله . هـ - تسويد أوراق الانتخاب بالسكوبيا بدلا من قلم الرصاص . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطاعن لم يقدم دليلا على

النتيجة النهائية للانتخاب في الدائرة كلها ،
فانه لا يصح الاعتداد بهذا المظعن .

٤ - إن القانون لا يسألزم توقيع رئيس
اللجنة إلا على الأوراق التي لا يستطيع أصحابها
اثبات رأيهم فيها بأنفسهم .

٥ - إن تسويد أوراق الانتخاب بقلم
الكوييا دون قلم الرصاص لا يترتب عليه
بطلان الأصوات .

(الظن الانتخابي رقم ٢٢ سنة ٢١ ق براسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حسني وكيل المحكمة وعبد المظلي
خيال وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي
المستشارين) .

٦٢٣

١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - الظن على حرية الانتخاب . سيانه في صيغة
مبهمة لا تبين وقائع محددة ولا دلائل يبرزها . لا يؤبه له .
ب - ناخب - تقييد كل لجنة من لجان الانتخاب
بالناخبين المدرجة أسماؤهم . في كشوفها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في
خصوص ما ينعاه على حرية الانتخاب في
صيغة عامة مبهمة لا تشمل على وقائع
محددة ولم يقدم دليلا يبرزها ، فان هذا الطعن
لا يؤبه له .

٢ - إن كل لجنة من لجان الانتخاب
مقيدة بالناخبين المدرجة أسماؤهم في كشوفها
وليس لها أن تقبل التصويت من غيرهم .

(الظن رقم ٢٢ سنة ٢١ ق براسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد
حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم وإسماعيل مجدي
المستشارين) .

الضغط والارهاب اللذين يقول بوقوعهما
على أنصاره فكان من نتيجتهما صرفهم عن
انتخابه في البلاد التي أشار إليها غير ما تناوله
التحقيق في قضيتين أشار إليهما وتبين من
الاطلاع على القضية الأولى أن اثنين من
الناخبين اتهمتا آخرين بالاعتداء عليهما لمنعهما
من التصويت وأن النيابة قامت على الأثر
بالتحقيق وانتهت بتقديم المتهمين إلى المحاكمة
بتهمة الاعتداء على المجنى عليهما بالضرب
واستعمال القوة لمنعهما من التصويت ، ولم
يكن في التحقيق ما يفيد أن الحادث تجاوز
هذا النطاق المحدود بما لا يمكن معه القول إن
أثره تعدى إلى بطلان الانتخاب كله ، كما
تبين من الاطلاع على القضية الأخرى أن
واقعتها حصلت بعد انتهاء عملية الانتخاب ،
فهذا الظن لا يكون له من وجه .

٢ - إن قانون الانتخاب قد رسم ما يتبع
من إجراءات لإدراج اسم من أهل إدراج
اسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو حذف
اسم من أدرج اسمه من غير حق كذلك ،
فاذا كان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ هذه
الإجراءات وفضلا عن ذلك لم يقدم دليلا
على حصول التلاعب الذي يدعى وقوعه في
القيود ، فان طعنه لا يؤبه له .

٣ - إذا كانت الأسماء التي يدعى الطاعن
حصول قيدها مع أن أصحابها توفروا
واستعمال النذاكر المستخرجة بهذه الأسماء
في التصويت هي من القلة بحيث إنه حتى مع
التسليم بما يدعيه الطاعن لم تكن لؤثر في

قضاء محكمة النقض المدنية

٦٢٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

بتصديق الشاهد في كل أقواله ، فلها أن تطرح منها ما لا يطمئن إليه وجدانها ، إذ أن تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها أمر يستقل به قاضي الموضوع ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٣ - إذا كان الطاعن ينمي على الحكم المطعون فيه أنه استخلص من التحقيق الثابت بشكاوى إدارية نتائج لا تتفق مع ما جاء فيها فإن هذا النعي يكون غير مقبول متى كان لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية من الشكاوى المذكورة يؤيد فيها ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص .

المحكمة

من حيث أن وقائع الدعوى ، حسب ما بين من الحكم المطعون فيه يوسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٤٨ محكمة قويسنا الجزئية على المطعون عليهما وقال فيها إنه يملك أرضاً زمنية مساحتها نحو مائة فدان بحوض الباجوري رقم ٨ ، وأنه تصرف في جزء منها بالبيع إلى فهدى متقريوس وآخرين . أنه ظل يضع يده على باقي المساحة بصفة ظاهرة هادئة وزرع أشجاراً وأقام مبانى على قطع منها وأخرى فيها إصلاحات وأخذ منها زمالاً دون معارض ، إلا أن المطعون عليهما

١ - دعوى منع التعرض . حكم . تسببه . قضاؤه . برفض دعوى منع تعرض . تأسيسه بصفة أصلية على عدم توافر شروط الحياة المادية للبين . تحدث الحكم عن مستندات الملكية الخاصة بأحد الخصوم . تعرضه لهذه المستندات لا يتجاوز مجرد الاستئناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها . النعي عليه بمخالفة القانون . على غير أساس .

ب - شهادة . إثبات . محكمة الموضوع . استقلاها بتقدير أقوال الشهود . جعلها في أطراح ما لا تطمئن إليه من هذه الأقوال .

ج - نقض ، طعن ، حكم . تسببه . النعي عليه بالخطأ في الإسناد بالنسبة لأقوال واردة في شكاوى إدارية . عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من هذه الشكاوى . نعي غير مقبول .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع التعرض هي عدم توافر شروط الحياة المادية للأرض موضوع النزاع ، وكان تحدته عن مستندات الملكية الخاصة بالطاعن لا يتجاوز الاستئناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النعي على هذا الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

٢ - لا تأثير على المحكمة إذا هي لم تأخذ بأقوال شهود أحد الخصوم كما أنها غير ملزمة

تعرضنا له منذ شهرين وأجرت النيابة تحقيقاً في الشكوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٤٧ لإدارى قويسنا ثم أصدرت في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قراراً برفع يده عن هذه الأطينان فيما عدا ٨ أفدنة و١٦ قيراطاً وتمذت الجهة لإدارية هذا القرار في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ولذا طلب الطاعن الحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع يده على الأرض الموضحة بمريضة الدعوى والتي قررت النيابة رفع يده عنها وكف منازعة المطعون عليهما له فيها. ودفع المطعون عليهما بأن مورثهما عبد الغنى الميلى كان يملك أرضاً رملية مساحتها ٢٤٧ فداناً و٦ قراريط و٤ أسهم، وباع جزءاً منها وبقى ١١٠ أفدنة وقيراط و٤ أسهم نزعت ملكيتها لدين على المورث ورسا مزادها في ١١ من مارس سنة ١٩٤٤ على مزاد السبظامى وظلت تحت يده إلى أن اشتراها المطعون عليه الأول بعقد محرر في ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤١ ومسجل في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٣ وأن المورث والراسى عليه المزاد والمطعون عليه الأول كانوا يضعون اليد على هذه الأرض بأنفسهم أو بإقامة حراس من قبلهم ، وكان الطاعن أحد هؤلاء الحراس وقد تعهد في تحقيق الشكوى المشار إليها بعدم تعرضه ، وأن ما يربط الطاعن بالأرض موضوع النزاع هو أن والده اشترى ٨ أفدنة و ١٠ قراريط من المالك الأصل في سنة ١٩٣٣ فإذا به يدعى ملكية ١٤ فداناً ثم يتدرج أحيراً إلى ١٠٠ فدان ، كذلك أقام إبراهيم اسماعيل سرور الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ محكمة قويسنا الجزئية على المطعون عليهما والطاعن وآخرين وقال فيها إنه يملك ٤ أفدنة و ١٦ قيراطاً وسهمين بطريق الشراء من الطاعن وآخرين وأنه يضع يده عليهما بصفة مستمرة هادئة ظاهرة حتى وصل اليه إعلان من المطعون عليهما يدعيان فيها

ملكتهما لهذه الأرض ، ويطلبان إثبات حائتها بمقولة إنه أخذ أتربة منها وأحدث حفراً بها ، ولذا طلب الحكم بمنع تعرض المطعون عليهما وكف منازعتهم له فيها . وبجلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أقر المطعون عليهما بأن إبراهيم اسماعيل يضع يده على الأرض المذكورة وأقام بها منشآت في سنة ١٩٤٨ كما سلم الطاعن بطلباته . وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ إلى الدعوى رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٤٨ ثم قضت في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتدب الخبر المهندس يوسف محمد والسابق ندبه في دعوى إثبات الحالة رقم ١٢٩٨ سنة ١٩٤٨ قويسنا وذلك لتحقيق وضع اليد وما يكون قد استجد على الأرض من مباني ومنشآت ومن أجرى فيها من إصلاحات وهل أخذ منها رمال ومقدار المساحة التي استعملت لهذا الغرض . وبعد أن قدم الخبر تقريره ، رأت المحكمة أنه لم يوضح فيه بطريقة حاسمة من هو واضع اليد في السنة السابقة على صدور أمر النيابة بمنع تعرض الطاعن وعلى رفع دعوى إثبات الحالة بالنسبة إلى إبراهيم اسماعيل سرور العربي ، فقضت بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن وضع يده بصفة هادئة مستمرة مدة سنة حتى صدور أمر النيابة برفع يده وليثبت المدعى الثاني أنه وضع يده على الأرض موضوع دعواه إلى أن رفعت عليه دعوى إثبات الحالة في ٤ أغسطس من سنة ١٩٤٨ وليس المطعون عليهما ذلك . وبعد أن تم التحقيق قضت في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩ في الدعوى رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٤٨ برفضها ، وفي الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ بمنع تعرض المطعون عليهما ، واستأنف الطاعن والمطعون عليهما هذا الحكم وقيد الاستئنافان برقمى ٣٠٥ سنة ١٩٤٩ و ٣٠٨ سنة ١٩٤٩ محكمة

شبين السكوم الابتدائية التي قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ بتأييده. وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون - ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن تأسيساً على ما قرره - مستنداً من بحثها في أدلة الملكية وقوة العقود المقدمة من الطاعن وما يتصل بالملكية - من أوراق وشكاوى أشارت إليها . وذلك على خلاف ما ثبت من تقرير الخبير وشهادة الشهود - من أن الطاعن لا يملك الأطنان المتنازع عليها وبالتالي لا يرضع يده عليها - مع أنه لا يجوز وفقاً لنص المادة ٢٩ مرافعات قديم (٤٨ جديد) أن يتحدث الطرفان عن الملكية في دعوى اليد أو أن تؤسس المحكمة قضاءها فيها على الملكية ومستنداتها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه إذ قضى برفض دعوى الطاعن - أقام قضاءه على أن الطاعن أقر في تحقيق الشكوى المؤرخة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يرضع يده إلا على القطعة البالغ مساحتها ٨ أفدنة و ١٦ قيراطاً وأن ذلك قد تأيد بالإقرار الصادر منه في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ وبأقواله في تحقيق الشكوى المؤرخة في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨ بأنه لا يرضع يده إلا على ١٤ فدانا - وأنه لم يذكر أنه وضع يده على جميع الأرض المتنازع عليها إلا في تحقيق النيابة بعد ذلك . كما اعتمد الحكم على أقوال شهود المطعون عليهما مطرحاً شهادة شهود الطاعن لتعارضها مع إقراره الآنف ذكره ولأن أولهم لا يعرف حدود الأرض المتنازع عليها ولأن شهادة الثاني سماعية ، ولأن الثالث والخامس والسادس

لا يعرفون مساحة هذه الأرض ولأن الشاهد الرابع قريب للطاعن ، وعلى أن أخذ الطاعن رمالاً من أماكن متفرقة منها لا يفيد وضع اليد الهادي المستمر بعد أن ثبت أن النزاع كان مستمراً بين الطاعن ووكيل المطعون عليهما بسبب ذلك ، إلى أن وقعت جناية عاهرة مستديمة بين الطرفين ثم صدر أمر النيابة بمنعه من أخذ الرمال . وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات وضع يده وضماً حادثاً مدة سنة إلى أن أصدرت النيابة أمرها برفع يده عنها . أما ما أشار إليه الحكم في أسبابه عن المستندات التي قدمها الطاعن نفسه فإنه لم يقصد به البحث في إثبات أو نفي ملكيته للأرض . موضوع النزاع ، وإنما كان ذلك بسبيل الرد على دفاعه في شأن وضع يده إذ قرر أن هذه المستندات لا تؤيد دعواه في هذا الخصوص ، ولما كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع التعرض هي عدم توافر شروط الحياة المادية للأرض موضوع النزاع ، وكان تحدته عن مستندات الطاعن لا يتجاوز الاستثناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النعي على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطالان . ذلك أنه استخلص من الوقائع والمستندات والتحقيقات والشكاوى الإدارية نتائج لا تتفق مع نصوحها ولا مع موجبها ولا مع غرض الأشخاص الذين صدرت عنهم ، وشاهد ذلك أن في الدعوى وفي تقرير الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة من الأدلة المادية ما يؤيد حيابة الطاعن للأرض موضوع النزاع ، إذ باع جزءاً منها لآخرين بعقود مسجلة ، وإذا كان وضع يد إبراهيم اسماعيل سرور العربي الذي قضى الحكم لصالحه في دعواه رقم ١٣٠١ سنة

وجدانها إذ أن تقدير الشهادة والاستخلاص الواقع منها أمر يستقل به قاضي الموضوع، بحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه استخلص من التحقيق الثابت بالشكاوى الإدارية نتائج لا تتفق مع ما جاء فيها فهو غير مقبول إذ لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية من الشكاوى المذكورة تؤيد بها ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم ، إذ قرر ضم الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ إلى الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٣٨ ثم قضى فيهما بحكم واحد بمنع تعرض المطعون عليهما لإبراهيم اسماعيل سرور العربي ، ورفض دعوى الطاعن ، يكون قد شاب البطلان لتناقضه في هذا القضاء ولتخاذه أسبابه — ذلك أن إبراهيم اسماعيل قد تلقى الملك من الطاعن بعقود ومسجلة في سنة ١٩٤٢ ثبت وضع يد الطاعن على جميع الأطنان محل النزاع في دعواه والتي تدخل ضمنها أطنان إبراهيم اسماعيل ، كما أنه لا يستقيم اقتناع المحكمة بشهادة الشهود في دعواه مع أنهم هم نفس الشهود في دعوى الطاعن وأقوالهم واحدة في الدعويين .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما بين من الحكم من أنه : إذ قضى بمنع تعرض المطعون عليهما لإبراهيم اسماعيل لم يستند إلى أنه يضع يده على الأرض موضوع دعواه باعتباره قد تلقى الملك من الطاعن ، وإنما لما ثبت للمحكمة من إقرار المطعون عليهما ومن أقوال شهود طرفي النزاع من أنه يضع يده على هذه الأرض مدة أكثر من سنة قبل رفع دعوى لإثبات الحالة ، ولا تعارض في ذلك مع القضاء برفض دعوى الطاعن متى كان قد ثبت للمحكمة أنه لا يضع يده

١٩٤٨ نتيجة لوضع يد الطاعن البائع إليه بصفته مالكا كما استخلص الحكم من تحقيق الشكاوى رقم ٣١٠ إدارى قويسنا سنة ١٩٤٧ نتائج لا تتفق مع ما هو ثابت به إذا كان خاصا برمال أخذها الطاعن من ال ٨ أفدنة و ١٦ قيراطا — المملوكة إليه — كذلك يبين من التعهد الذي اعتمدت عليه المحكمة أنه كان عن أخذ رمال من ملك الغير ، في حين أن ما يملكه المطعون عليهما لا يدخل في الأرض موضوع النزاع . كما أخذت المحكمة بشهادة شهود المطعون عليهما دون إشارة إلى ما وجه اليهم من مطاعن ، كما أهدرت شهادة شهود الطاعن مع أن في أقوال شهود المطعون عليهما ما يؤيدها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما بين من الحكم من أن الخبير أثبت في تقريره أن المنازل والأشجار وكوشة الجير وطلبة الماء والسبيل والمصل التي يستند إليها الطاعن في وضع يده تدخل كلها في الثمانية أفدنة التي يملكها والتي تخرج عن موضوع النزاع . وأما عن أخذ الطاعن الرمال من أماكن متفرقة من هذه الأرض فإن المحكمة لم تعتبر ذلك وضع يد هادى . مستمر تتوافر معه شروط الحياة القانونية إذ أن النزاع بسبب أخذ الرمال كان مستمرا بين الطاعن ووكيل المطعون عليهما حتى وقعت جناية عاهرة مستديمة بين الطرفين ، وقد صدر بعدها أمر من النيابة بمنع الطاعن من أخذ الرمال من هذه الأرض . وهذا الذي أورده الحكم يتفق مع ما جاء بنتيجة تقرير الخبير المقدمة صورتها الرسمية من الطاعن . ولا يخالف الثابت بالأوراق . وأما ما استخلصه الحكم من شهادة الشهود فإنه يتأدى من أقوالهم بالتحقيقات ولا تريب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بأقوال شهود الطاعن كما أنها غير ملزمة بتصديق الشاهد في كل أقواله ، فلها أن تطرح منها ما لا يطمئن إليه

إلا على ٨ فدان و ١٦ قيراط خارجة عن موضوع النزاع .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ، ذلك أن المحكمة لم ترد على ما نواه الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكراته على الحكم الابتدائي من مخالفة للقانون ، ولثابت بالأوراق والمستندات والشكاوى المنضمة وبالمعاينة التي أجراها الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة وكذلك معاينة الخبير المنتدب من محكمة الدرجة الأولى وقد أثبتا فيها وفي التقارير المقدمة منهما قيام الطاعن بأعمال مادية عديدة تؤيد وضع يده على الأرض محل النزاع ، وذلك على الرغم من أن هذه الأدلة جميعا تؤيد دعواه ولها أكبر الأثر فيها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا يعدو أن يكون تزويدا لما ورد بالسبب الثاني وبأنه لا يعيب الحكم أنه أغفل الرد على الأسباب التي أوردتها الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكراته متى كانت المحكمة قد أخذت بالأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي ، وكانت هذه الأسباب تكفي لحله كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد الحميد وشاخي وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي للبتبارين) .

٦٢٥

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه . بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في خلال خمسة

عشر يوما من تاريخ العلم . اعتمادا في توافر وكن العلم على خطاب أرسل لا فبيع ويحوى جمع البيانات التي تمسكه من تقرير ما إذا كان يقدم أو لا يقدم على طلب الشفعة وكذلك بما اطالنت اليه المحكمة من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته . نفي الحكم بأسباب سائفة أن ارسال الخطاب لا شفع كان وايد الفش والتواطؤ . لا خطأ في القانون ولا قصور .

ب - استرداد الحصة المبيعة . مناطه . أن يكون الشريك الذي يطلب الاسترداد مالكا على الشروع في مجموع الملك المشترك لا في عين معينة من هذا الملك . المادة ٤٦٢ من القانون المدني (القديم) .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثالث دفع بسقوط حق الطاعنة في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل اليها من وكل المطعون عليهما الأولين وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل إبداء الرغبة في الشفعة بخمسة عشر يوما ولتنف الطاعنة ذلك وتثبت أن البيع لم يتم إلا في تاريخ لاحق لارسال الخطاب ، وكانت المحكمة إذ قضت بقبول الدفع وسقوط حق الطاعنة في الشفعة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائفة التي أوردتها أن البيع الذي تولد عنه حق الشفعة قد تم في التاريخ المبين بالكتاب المشار اليه والذي اعترفت الطاعنة بتسلمه قبل أن ترفع دعوى الشفعة بمدة تزيد على شهرين كان هذا الخطاب قد تضمن

أركان البيع وشروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطلب أو لا يقدم ، وكان الأخذ بأقوال الشهود منوطاً بتصديق المحكمة أيام واطمئنانها اليهم ولا سلطان لأحد عليها في تكوين عقيدتها بما يدلي به الشهود أمامها مادامت لم تخرج عما تتحمله أقوالهم ، وهي بعد غير ملزمة بإبداء الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من ترى الأخذ بشهادتهم وكان الحكم قد نفي ما أدعته الطاعنة من أن توجيه الخطاب السائب ذكره الها كان وليد الغش والتواطؤ بين البائعين والمشتري لجزءها عن تقديم الدليل على صحة ادعائها وبذلك لم يعول على دفاعها في هذا الخصوص . لما كان ذلك كذلك . يكون ما تعيبه الطاعة على هذا الحكم من القصور والخطأ في القانون على غير أساس .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الحصة الشائعة التي يجوز استردادها وفقاً لنص المادة ٦٤٢ من القانون المدني (القديم) هي الحصة الشائعة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائعة في عين معينة من هذا الملك ، ذلك أن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموعة الشركة هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة اذاعة أسرار الشركة وإفساد محيطها .

المحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٢٥٨

سنة ١٩٤٩ محكمة الجرك الجزئية على المطعون عليهم وطلبت فيها الحكم بأحققتها في أن تأخذ بالصفة الحصص المبيعة من المطعون عليهما الأولين إلى المطعون عليه الثالث في المنزل المبين بالصحيفة مقابل دفع ثمنها أو الثمن الذي يظهر أن المطعون عليه الثالث دفعه مع الملحقات واحتياطياً الحكم بأحققتها في أخذ الحصص المبيعة بما لها من حق استردادها عملاً بالمادة ٦٢ من القانون المدني القديم ، ودفع المطعون عليه الثالث بسقوط حق الطاعنة في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل إليها من وكيل المطعون عليهما الأولين في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يخطر بها فيه بأن موكله البائعين اتفقا بموجب عقد بيع ابتدئ في محرر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ على بيع حصتهما في المنزل للمطعون عليه الثالث بسعر القيراط ٣٢ جنيهاً وأن مصروفات السمسرة ٣ جنيهاً و ٣٧٠ ملياً ومصروفات تحرير العقد ٥ جنيهاً وأن الثمن وملحقاته ١٥٩ جنيهاً و ٦٢٠ ملياً ، وردت الطاعنة على هذا الدفع بأن البيع لم يتم في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن كل ما حصل لا يعدو مفاوضات ومساومات . وفي ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة تمهيداً وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل ابداء الرغبة في الشفعة بخمسة عشر يوماً ولتف الطاعنة ذلك ولتثبت أن البيع لم يتم إلا في تاريخ لاحق ليوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة في الموضوع برفض الدعوى بسببها ، مؤسسة قضاءها في خصوص العلم بالبيع على ما استخلصته

من أقوال شهود المطعون عليه الثالث من أن الطاعة علت بالبيع وكافة شروطه من الخطاب المرسل إليها من وكيل المطعون عليهما الأولين وأنها لم ترفع الدعوى إلا بعد قوات المواعيد القانونية أما بالنسبة إلى طلب استرداد الحصة المبيعة فقد اعتمدت على أن الأركان القانونية الواجب توافرها للقضاء به غير متوافرة . واستأنفت الطاعة هذا الحكم وقد استئنافها برقم ٦٣٤ سنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية التي قضت في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ بتأييده لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب . وقررت الطاعة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب . يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون كما شابه القصور من ثلاثة أوجه : (الأول) إذ تمسكت الطاعة لدى محكمة الدرجة الثانية بدفاع جديد حاصله أن توجيه الخطاب الصادر إليها من وكيل البائعين والمؤرخ في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان وليد الغش والتدليس بين هذا الوكيل والمشتري لما انطوى عليه من وقائع غير صحيحة كما استندت في بيان هذا الغش إلى ما تضمنه الكتاب المذكور من تناقض وتضارب بين صدره وعجزه . ذلك أنه يبيأذكر في صدره ما يفيد وجود عقد ابتدائي محرر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يعود في نهايته ويطلب منها إظهار الرغبة في الشفعة وإلا سيضطر إلى تنفيذ عقد البيع إلى أحد شركى الذي قبل الشراء بهذا الثمن وعرضه كاملاً الأمر الذي يستفاد منه أن البيع لم يكن قد انعقد في التاريخ المذكور وأن هذا الخطاب لم يحرم إلا بإيعاز من المشتري قبل أن يقدم على الشراء إمتحاناً لرغبة

الشفعية . وأنها قالت إن توجيه هذا الخطاب إليها من البائعين دون المشتري - صاحب المصلحة في نقاذ الصفقة - دليل على أن البيع لم يكن قد تم وقت تحريره ، وإن عبارة هذا الخطاب تفيد أن الصفقة تمت بعقد واحد في حين أنه ثبت من مستندات الخصوم أنها تمت بعقدين . وأن هذه الدلائل جميعاً تقطع في صحة دفاع الطاعة من أن هذا الخطاب لم يكن إلا وليد الغش والتواطؤ وتبعاً ما كان يجوز اعتبار تاريخ تسليه مبدأ لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً . ومع أن هذا الدفاع جوهرى وله أثره في الدعوى فإن الحكم لم يرد عليه إلا بقوله بأن الطاعة لم تقدم دليلاً أو مجرد قرينة على أن المشتري والبائعين قد تواطؤا غشاً منهم وتدليساً على الأضرار بالطاعة بقصد تفويت الموعد القانونى لرفع الدعوى . وهو قول يقصر عن الإحاطة بحجة الطاعة والرد عليها . (والوجه الثانى) إذ اعتبر الحكم العلم المستفاد من هذا الخطاب علماً كاملاً بكافة شروط البيع . مع ما فى ذلك من تناقض على ما سبق بيانه وخطأ فى الاستدلال . ذلك أن الحكم الصادر بأحالة الدعوى على التحقيق بنى على أن هذا الخطاب لا يفيد العلم . وكان المقصود بالتحقيق إثباته . (والوجه الثالث) أن شهادة الأستاذ الدخاخنى المحامى وكيل المطعون عليهما الأولين لم تنصب على إثبات علم الطاعة بالصفقة ذلك أنه لم يقرر أنها حضرت إلى مكتبه ، فما كان يجوز للحكمة أن تقيم حكمها فى خصوص واقعة العلم بالبيع على أقواله دون سواها ، مع أنه هو محرر الخطاب الذى لم ترفيه المحكمة دليلاً قاطعاً على واقعة العلم ، على أنه من ناحية أخرى فإن المحكمة لم تورد فى أسباب حكمها مبررات أخذها بأقواله .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى

(الطاعة) لجميعهم ممن يمتون بصلة لها ولا ترجح شهادتهم شهادة الأستاذ الدخاني .

« وحيث إن المدعية (الطاعة) ردت على هذا الخطاب الذي أرسله الأستاذ الدخاني بما يفيد وصوله وعلها بما جاء به وذلك في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ وزعمت أن البيع في ذلك الحين لم يتم وهو مالم يقيم دليل عليه لذلك تكون المدعية وقد رفعت الدعوى في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩ أى بعد علها علماً صحيحاً بكافة شروط البيع كما هو ثابت من الخطاب المرسل إليها من الأستاذ الدخاني وذلك بعدمضى أكثر من شهر . ولذلك يتعين الحكم بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة لرفع الدعوى بعد الميعاد . كما يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت بهذه الأسباب وردت على ما أثارته الطاعة في صحيفة استئنافها من أسباب بقولها : « إن المستأنفة (الطاعة) تنعى على الحكم المستأنف قضاءه برفض دعواها استناداً الى ما أوردته من أسباب دالة على تقاعسها عن رفع الدعوى خلال المدة القانونية إثر علها بالبيع علماً صحيحاً نافياً للجهالة بمقولة إن الخطاب الصادر إليها من المستأنف عليهما الأولين البائعين لا يفيد علها بالبيع إذ تعتبره مجرد تهديد قصد به مرسلاً التأثير علها وإيهامها بحصول البيع على غير الحقيقة ولم يكن قد تم فعلاً وقت إرساله فضلاً عن أنه لم يذكر عنوان المشتري اكتفاء بذكر اسمه والأسماء تتشابه ويكفى ردأ على هذا الدفاع ما أوردته محكمه أول درجة في حكمها عن ذلك فاذا ما أضيفت اليه أن المشتري معزوف لدى المستأنفة (الطاعة) إذ كانت تخصمه في الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٤٩ كلى اسكندرية المنضمة والتي كانت مرفوعة ضده بطلب الحكم لها بالحق في أخذ حصة في نفس العقار اشتراها من

أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لتناقضه . إذ بينما ورد في صدره ما يفيد تأييده للوقائع الواردة في الحكم التمهيدى الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتي تتضمن استبعاد كل قيمة لخطاب ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فقد جاء في أسبابه الأخرى ما يفيد أنه أخذ بهذا الخطاب في اثبات العلم .

« ومن حيث إنه عن هذين السببين فإنه يبين من الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد في أسبابه ما تضمنته الخطاب الموجه من الأستاذ عبد الفتاح الدخاني وكييل المطعون عليهما الأولين إلى الطاعة من بيانات عن العقار المبيع والثمن واسم كل من البائعين والمشتري ومن تكليفها بالمبادرة إلى طلب الشفعة في الميعاد القانوني ، كما أثبت دفاع الطاعة بأن البيع لم يتم في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن كل ما هنالك ليس إلا مجرد مفاوضات ومساومات ، ثم كلف المطعون عليه الثالث باثبات واقعة العلم والطاعة باثبات دفاعها . كذلك يبين من الحكم الابتدائي أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أصدرت حكماً في موضوع الدعوى . مؤسسة قضاءها على ما استخلصته من أقوال شاهدى المطعون عليه الثالث وهما الأستاذ عبد الفتاح الدخاني ومصطفى محمود المهندس . وقالت : « وحيث إنه يبين مما تقدم أن الأستاذ الدخاني وهو الذي حرر العقد قد شهد بأن البيع قد تم فعلاً ولذلك أرسل خطاباً للمدعية (الطاعة) في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يخطر ما فيه بذلك ويطلب منها أن تبدي رغبتها في الأخذ بالشفعة والمحكمة قطعاً إلى الأخذ بهذه الشهادة أما شهود المدعية

مظنة التواطؤ والغش والتدليس لعجز الطاعنة عن تقديم الدليل عليها وبذلك لم يعول على دفاع الطاعنة في خصوصها - وكان هذا الذي قرره الحكم لا قصور فيه - لما كان ذلك كذلك يكون كل مانعيه الطاعنة على الحكم في السببين المذكورين لا مبرره .
« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعنة الاحتياطي المنصب على حقها في استرداد العين المبيعة ، قد أخطأ في تطبيق المادة ٦٢ من القانون المدني (القديم) .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الحصة الشائعة التي يجوز استردادها وفق نص المادة ٦٢ من القانون المدني (القديم) هي الحصة الشائعة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائعة في عين معينة من هذا الملك كما هو الحال في الدعوى لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع التركة هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أسرار التركة وإفساد محيطها .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .
(القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢٦

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

دعوى منع التعرض . مانيتها . حكم . تسميته .
قضاؤه بمنع تعرض الطامع للطامع عليه . اسماءه على عدم نبوت حق ارتفاق الطامع . عدم رده على ما استند اليه الحكم الابتدائي من نفي حصول التعرض . عدم تحقيقه حيازة الطامع عليه وسندها ومدتها ومظهرها . عدم بيانه العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض وان حيازة الطامع عليه توافرت شروطها القانونية . بطلان الحكم لانعدام اساسه القانوني .

شركاء آخرين فلا يقبل منها بدئاً الادعاء بعدم معرفتها شخصية المشتري وقد ثبت عدم صحة هذا الادعاء كما أنها لم تقدم دليلاً أو مجرد قرينة يستفاد منها أن المشتري والبائعين تواطؤوا غشاً منهم وتدليساً على الاضرار بها بقصد تقويت الموعد القانوني لرفع الدعوى عليها ، وان ما ذكرته المستأنفة بأن عقد البيع المشفوع فيه لا يعتبر بيعاً مائياً مستندة إلى ما أوردته بمذكرتها في نصوص هذا العقد . هذا القول مردود بأن مجرد قيامها برفع هذه الدعوى تسليم منها بعكس ما تدعيه فملاع عن أن هذه النصوص مطابقة لبند عقد البيع موضوع الدعوى المنضمة ولم تثر المستأنفة (الطاعنة) هذا النزاع في تلك الدعوى فعقد البيع منجز مستوف لشرائطه القانونية .
ولما كان يبين من الحكم التمهيدي الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أن المحكمة لم تفصل في حجية الخطاب الموجه إلى الطاعنة من المظنون عليهما الأولين وكانت المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن البيع الذي تولد عنه حق الشفعة قد تم في التاريخ المبين بالكتاب المشار اليه والذي اعترفت الطاعنة في خطابها المؤرخ في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ بتسليمه - وكان هـ - الخطاب قد تضمن أركان البيع وشروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطاب أو لا يقدم - وكان الأخذ بأقوال الشهود منوطاً بتصديق المحكمة إياهم واطمئنانها اليهم ولا سلطان لأحد عليهما في تكوين عقيدتهما مما يدل به الشهود أمامها مادامت لا تخرج عما تحتمله أفواههم كما هو الحال في الدعوى وهي بعد غير ملزمة بأبداء الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من لا ترى الأخذ بشهادتهم - وكان الحكم قد نفي

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي قد قرر أن للطاعن حق ارتفاق يسمح له بالارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعمال خزان المياه استناداً إلى أن هذا الحق قد استمده من المالك الأصلي لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه (رب الأسرة) وكان هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الارتفاق ذاته ، وإنما يستمد منه الدليل على نفي حصول التعرض الذي نسبته المطعون عليه إلى الطاعن في العقار محل النزاع . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه . إذ النفي الحكم الابتدائي وقضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه . قد نفى قيام حق الارتفاق الآنف ذكره ، وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لا يصح فيها الاستناد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن ، مغفلاً الرد على ما استند إليه الحكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من الطاعن للمطعون عليه . ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها ودون أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض ، وأن حيازة المطعون عليه قد توافرت شروطها القانونية . فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان لفقده

الأساس القانوني الذي يتعين أن يقام عليه ، بما يستوجب نقضه .

الحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن . تتحصل في أن المطعون عليه رفع على الطاعن الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٠ بحكمة بتدر الجيزة الجزئية . وقال فيها إنه اشترى المنزل المبين بصحيفتها بعقد محرر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وأنه أقام به من وقت الشراء . وأن الطاعن تعرض له في حائطه القبلي بآن وضع عروفاً من الخشب عليها ، وحفر بجوارها خزاناً لدورة المياه يعرض منزله للسقوط كما وضع سقفاً على قطعة الأرض التي تفصل المنزل عن المسجد ، ولذا طلب الحكم بمنع تعرض الطاعن وإزالة الأخشاب الموضوعة على الحائط وردم الخزان وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتدب خبير للانتقال إلى العقار محل النزاع وبيان موقعه بالنسبة إلى منزل الطاعن والمسجد المشار إليه في صحيفة الدعوى ، ومعاينة حائط منزل المطعون عليه القبلي وبيان ما إذا كان الطاعن قد تعرض له فيها بآن وضع عليها وعلى حائط المسجد أخشاباً وسقف بينهما وما إذا كان الطاعن قد حفر خزاناً لدورة المياه بجوار الحائط المذكورة وتاريخ حفره ووضع الأخشاب على الحائط . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن منزل المطعون عليه وأرض الطاعن كانت أصلاً مملوكة لشخص واحد هو السيد أبو السعود ، وأن ٢٥ سم من سمك الحائط موضوع الشق الأول من النزاع يقع في أرض الطاعن ، وأن بها كوى قديمة استعمال الطاعن اثنين منها في إنشاء تكسية ، وأن الخزان موضوع الشق الثاني

من النزاع قديم غير مستحدث أنشأه المالك الأصلي لمنزل المطعون عليه وأرض الطاعن وكان غير مستعمل ثم أعاد الطاعن استعماله من مدة حديثة ، وأن حائط منزل المطعون عليه جزء من هذا الخزان واستعماله يحدث ضرراً بها ، وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على ما تبينته من تقرير الخبير من أن أساس النزاع هو ما رتبته المالك الأصلي من حقوق ارتفاق على الأرض ، وأن لرب الأسرة أن يرتب حقوق ارتفاق لعين على عين أخرى يملكها ، فتنتقل أجزاء الملك الأصلي إلى ملاكها الجدد مشملة بحقوق الارتفاق المذكورة ، وأن استعمال الطاعن لقطعة الأرض واستعماله الخزان ووضع قائمتين بحائط منزل المطعون عليه لا يعتبر تعرضاً بل هو استعمال واستغلال لحقوق ارتفائي لأرض الطاعن على أرض المطعون عليه ، وأنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت أن الحائط الذي وضع فيها الطاعن القائمتين وجعلها حائطاً للخزان يقع ٢٥ سم من سمكها في ملك الطاعن ، وأما قول المطعون عليه في مذكرته بأنه قد اكتسب حقوقه المعتدى عليه بوضع اليد المدة الطويلة فلا أساس له لاعترافه بأن مدة وضع يده ووضع يد سلفه ليست المدة الطويلة - واستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٠ محكمة الجيزة الابتدائية التي قضت في ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ بإلغاءه وبمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه وإزالة الأنشباب الموضوعة على الحائط القبلي لمنزله وبردم الخزان ، وذلك تأسيساً على ما تبينته من مناقشة الخبير بالجلسة من أن ما أورده في تقريره من ترتيب رب الأسرة لحق الارتفاق على الملك لم يستند فيه إلى دليل مادي قاطع ، وإنما إلى أقوال سمعها وهو مالا تعتمد عليه ، هذا فضلاً عن أنها كلفت الخبير تطبيق عقد البيع على الطبيعة فتبين أن المطعون

عليه يضع يده على مقدار أقل من الوارد بعقده ، وأن دعوى منع التعرض قد رفعت في بحر سنة من تاريخ التعرض . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن بما يتعاه الطاعن على الحكم أنه مشوب بالقصور في التسييب إذ قررت المحكمة عدم قيام حق الارتفاق الذي رتبته رب الأسرة ولم تعتمد على تقرير الخبير في هذا الشأن بحجة أنه استند فيه إلى أقوال قيلت أمامه لم تر التعويل عليها ، وذلك دون أن ترد على الأدلة التي أوردها الحكم الابتدائي وما أثبتته الخبير في تقريره وصمم عليه في مناقشته بالجلسة .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه وإن كان قد قرر أن للطاعن حق ارتفاق يبيح له الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعماله خزان المياه استناداً إلى أن هذا الحق قد استمده من المالك الأصلي لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه ، إلا أن هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الارتفاق ذاته ، وإنما يستمد منه الدليل على نفي حصول التعرض الذي نسبته المطعون عليه إلى الطاعن في المقار محل النزاع - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه - إذ النفي الحكم الابتدائي وقضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه - قد نفي قيام حق الارتفاق الآنف ذكره ، وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى - وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لا يصح فيها الاستناد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته - وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن ، مغفلاً الرد على ما استند إليه الحكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض

اشترائه بمقد مسجل من باع ذات العقار إلى الطاعن بمقد لم يسجل وكان دفاع الطاعن بصفة أصلية هو أن عقد المطعون عليه عقد صوري لا وجود له واحتياطيا على فرض جديته فقد أضر به ومن حقه إبطال هذا التصرف وفقا للمادة ١٤٣ من القانون المدني (القديم) وكان الحكم قد أثبت - استنادا إلى أوراق الدعوى - أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بالدعوى البوليسية إلى إجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقد المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليسية حتى ولو كان هو بوصفه منصرفا له والمتصرف سيء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة . ومن ثم يكون كل ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليسية لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

٢ - لما كان من حق قاضي الموضوع وهو في مقام الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة النقض ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود من أن العقد جدى لا صوري ، وكان هذا الذي استخلصه هو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان اتخاذ

من الطاعن للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها ، ودون أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض ، وأن حيازة المطعون عليه قد توافرت شروطها القانونية - لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان لفقده الأساس القانوني الذي يتعين أن يقام عليه ، مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن ، .
(القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢٧

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - إبطال التصرفات . دعوى بوليسية . ماهيتها . حكم . تسيبته . اثباته أن الطاعن يهدف بطعنه بالدعوى البوليسية إلى إجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل . طعن غير منتج حتى ولو كان المتصرف له الذي سجل عقده متواطئ مع المتصرف على حرمانه من الصفقة .

ب - اثبات . محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أدلة الدعوى وإطراح البعض الآخر . حكم . تسيبته . استخلاصه من أقوال الشهود استخلاصا سائغا أن العقد جدى لا صوري . في هذا الرد الغنى الكافي والمبرر لإطراح الأدلة الأخرى المقدمة لإثبات صورية العقد . النفي عليه بالقصور . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - إن الدعوى البوليسية على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له ، واذن فتى كان الواقع هو أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن بطلب تثبيت ملكيته إلى عقار

الحكم لهذه الأقوال أساساً لقضائه فيه الرد الضمني الكافي والمبرر لا طراحه ماعداها من أدلة الدعوى ، لما كان ذلك كان ما ينمى الطاعن على المحكمة من عدم الرد على القرائن التي ساقها دليلاً على الصورية المدعاة لا مبرر له .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٢١٦ سنة ١٩٤٥ محكمة أدفو الجزئية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٨ قيراطاً و ١١ سهماً استناداً إلى أنه اشتراها من أحمد عمارة بمقد محرر في أول أبريل سنة ١٩٤٣ وأنه رفع دعوى بصحته ونفاذه ثم سجل الحكم ونفذه بالتسليم - ودفع الطاعن الدعوى بأنه اشترى ذات القدر المشار إليه من نفس البائع إلى المطعون عليه بعقدين محررين في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤١ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ واستصدر بهذين العقدين حكماً بصحة التعاقد وأنه وضع اليد على العين المبيعة ثم طعن في عقد المطعون عليه بأنه صوري لا وجود له . كما رفع دعوى فرعية وطلب فيها الحكم بإبطال هذا العقد على أساس الدعوى البوليسية وفقاً لنص المادة ١٤٣ من القانون المدني (القديم) وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق بما فيها البينة أن العقد الذي يتمسك به المطعون عليه عقد صوري وأنه على فرض جديته قد عمل بقصد الإضرار به وللمطعون عليه النفي بالطرق عينها . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ للمطعون عليه بطلانته ورفض الدعوى الفرعية - واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد

استئنافه برقم ٨٤ سنة ١٩٤٧ محكمة أسوان الابتدائية التي قضت في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلاً وإحالة الدعوى على التحقيق لسماع الشهود من جديد وليثبت الطاعن بكافة الطرق بما فيها القرائن والبينة صورية عقد المطعون عليه صورية مطلقة وأنه على فرض جديته قد عمل بطريق التواطؤ بينه وبين البائع بقصد الإضرار به وترتب عليه إعسار هذا البائع وتوافر جميع شروط الدعوى البوليسية ولينف المطعون عليه ذلك بنفس الطرق . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض . د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن المحكمة - إذ أغفلت بحث الأساس الثاني الاحتياطي لدفع دعوى المطعون عليه ، وهو الطعن ببطلان العقد الذي أقام المطعون عليه دعواه على أساسه استناداً إلى الدعوى البوليسية وتوافر كافة أركانها ، في حين أنها حكمت في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي هذا الطعن ، بما كان يتعين معه عليها أن تقول كلمتها فيه ، خصوصاً وأنها أقرت وجهة نظر الطاعن في جواز الجمع بين دعوى الصورية والبوليسية على غير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة - وإذ قصرت المحكمة بحثها على الطعن بالصورية . ون غيرها ، في حين أنه كان لزاماً عليها أن تبحث الدعوى على مرحلتين : الأولى مدى صورية العقد . والثانية توافر أركان الدعوى البوليسية على فرض جديته . إذ فعلت المحكمة ذلك يكون قد شاب حكمها قصور يبطله .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم - إذ ذهب إلى أن الطاعن قد أراد تفضيل عقده على عقد المطعون عليه - أخطأ في تصوير

جوهر النزاع - ذلك أن الطاعن لم يطرح على القضاء أمر المفاضلة بين عقدين ولم يدع أن عقداً عرفياً غير مسجل يرجح ويفضل عقداً مسجلاً كما أنه لم يطالب بحق عيني حتى يكون هناك محل للمزاومة، وإنما اقتصر على دنع دعوى المطعون عليه التي استند فيها إلى عقده المسجل بأن هذا العقد عقد صوري صورية مطلقة وأضاف أنه حتى على فرض التسليم بجديته فإنه باطل على أساس المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم، ركان هدفه هو اعتبار عقد المطعون عليه كأن لم يكن ومحو كافة آثاره وبذلك تزول العقبة القانونية التي اصطنعت لإمداد حقه والحيولة بينه وبين تسجيل الحكم الصادر له بصحة ونفاذ عقده، ومن ثم يكون الحكم إذ صور النزاع على أنه مفاضلة بين عقدين قد أخطأ في تكييف طلبات الطاعن.

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوص ذلك « وحيث إن أساس دفاع المستأنف (الطاعن) هو أن عقد المستأنف عليه (المطعون عليه) هو عقد صوري وتمسك بهذا بصفة أصلية واحتياطية على فرض جديته فقد أضربه ومن حقه ابطال هذا التصرف تطبيقاً للمادة ١٤٣ مدني .

« وحيث إنه بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني يجوز للدائن أن يطعن على تصرف مدينه لا بطلاله اما بالدعوى البوليصة وإما بالدعوى الصورية والدعويان وإن كانتا تتفقان من ناحية أن أساس إبطال التصرف فيهما هو الاضرار بالغير إلا أنهما تختلفان من حيث توجيه الطعن ومن حيث الغرض ففي الدعوى البوليصة يكون الغرض من الطعن إعادة ملك المدعى إليه لإمكان التنفيذ عليه واستيفاء الدائن حقه منه أما في دعوى الصورية فالطعن يكون بعدم جدية التصرف

لمحو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له وتقرير أن العين لم تخرج من يد المدين بحيث إذا كان قد تلقاها عنه آخر أو نفذ عليها دائن له كان ذلك صحيحاً وأساس الدعوى الأولى كما سبق هو أن يتخذ الدائن إجراءات التنفيذ كدائن بسيط من ثمن العين المطلوب لإبطال التصرف الحاصل من مدينه في مواجهة المتصرف إليه لا أن يكون مطالباً بأفضليته عن غيره، ولما كان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون، وكان الحكم قد أثبت - استناداً إلى أوراق الدعوى - أن الطاعن يستهدف بطلانه بالدعوى البوليصة إلى اجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل، وكانت الدعوى البوليصة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضى دينه من ثمن العين المطلوب ابطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقد المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصة حتى ولو كان هو بوصفه متصرفاً له والمتصرف سوى النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة - ومن ثم يكون كل ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليصة لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أغفل بحث القرائن العديدة الجدية المنتجة التي ساقها الطاعن في صدد استدلاله على صورية عقد المطعون عليه صورية مطلقة، مع أن القرائن هي عماد الأدلة المقبولة قانوناً من الغير لإثبات الصورية وأن القرائن التي أوردها الطاعن ليست من قبيل الظنون والتخمينات بل أنها ترقى

عدم الرد على القران التي ساقها دليلا على الصورية المدعاة لا مبرر له . أما ما يعيبه الطاعن على المحكمة من عدم اعتدادها بأقوال الشهود مع أنها قد تفيد التواطؤ والاضرار بالطاعن فهو نعى غير منتج لما سبق بيانه من أن الدعوى على صورتها الذي انتهت إليه ما كانت في حاجة إلى مثل هذا البحث .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .
(القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢٨

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - اثبات . طلب الخصم إلزام خصمه بتقديم أوراق منتجة في الدعوى تكون تحت يده . الفصل في هذا الطلب متروك لتقدير المحكمة . لها أن ترفضه إذا تبين لها عدم جديته . المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

ب - اثبات . استجواب . طلب استجواب الخصم . المحكمة غير ملزمة بإجابته متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها . مثال . المادة ١٦٨ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته . وإذن فمضى كانت المحكمة إذ رفضت إجابة طلب الطاعن بإلزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف لإثبات وفائه للأجرة

إلى مرتبة الدليل اليقيني القاطع على صورية العقد وكان من المحتمل لو أن المحكمة لم تغفلها أن يتغير مصير الدعوى ، ومن ثم يكون في سكوت الحكم عن بحثها قصورا مبطلا له .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه . إذ ناقش أقوال الشهود في صدد الصورية وانتهى إلى أن أحدا منهم لم يشهد على سبيل الجزم واليقين بصورية العقد ، اقتطع بعض عبارات الشهود من مساقها ونعى على من شهد منهم بالصورية بأنه يبدى رأيا استنتاجيا مع أن حكم القانون الصحيح يفترض - مع التسليم بحرية المحكمة في الاطمئنان إلى ما تراه من أقوال الشهود - أن تستظهر المحكمة مؤدى شهادة الشاهد ومفادها ومعناها ومضمونها ثم تجعل هذه الشهادة منتجة وأثرها في حكم المنطق والمعقول . على أنه من ناحية أخرى . فإن الأقوال التي أدلى بها الشهود وإن لم تغد في اثبات الصورية في رأى المحكمة فإنها تثبت التواطؤ والاضرار ومن ثم تكون المحكمة إذ سلكت هذا المنهج قد جاء حكمها معيبا في أساسه وفي تفاصيله وفي تطبيقه .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لما كان من حق قاضي الموضوع وهو في مقام الموازنة وبين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة النقض ، وكان يبين من الحكم أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود من أن العقد جدى لا ضرورى ، وكان هذا الذى استخلصه هو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان اتخاذ الحكم لهذه الأقوال أساسا لقضائه فيه الرد الضمنى الكافى والمبرر لا طراحه . أعداها من أدلة الدعوى ، لما كان ذلك كان ما يتعاه الطاعن على المحكمة من

التي ادعى أنه قام بدفعها قد قررت بالأدلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير الموضوعية في هذا الخصوص بأنه طلب غير جدى فإن النعى عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

٢ - إن المادة ١٦٨ من قانون المرافعات غير ملزمة للمحكمة بإجابة طلب استجواب الخصم إذا كانت لا تجد حاجة إليه لتوافر العناصر الكافية في الدعوى لتكوين رأيها . وإذن فتي كانت المحكمة أقامت قضاءها على الأسباب السائغة التي أوردتها فإنها تكون قد قضت ضمناً برفض طلب الطاعن استجواب المطعون عليه لتوافر العناصر الكافية لتكوين رأيها ولا مخالفة في هذا للقانون .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه بصفته ناظراً على وقف الإشراف أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٦٩٤ سنة ١٩٤٨ محكمة مصر الابتدائية وقال شرحاً لها إنه استأجر منه ٦٣ ف و ٧ ط و ٦ س بموجب عقد إيجار محرر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وجدد لمدة سنتين تلتيهان في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم لسنتين أخريين تلتيهان في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ بأجرة سنوية مقدارها ١٢٠٤ ج و ٧٥٨ م وأنه تأخر في سداد مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٩٧ م من أجرة سنة ١٩٤٧ والقسط الأول من أجرة سنة ١٩٤٨ ومقداره ٤٠٠ ج و ٩١٧ م ولذا طلب الحكم بالزامه بمبلغ ١٢٩٤ ج و ٩١٤ م .

ودفع الطاعن الدعوى بالمستندات التي قدمها ومنها وصول محرر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٧ يفيد سداده مبلغ ٤٦ ج من أصل الأجرة المطلوبة منه عن سنة ١٩٤٧ ووصول آخر محرر في نفس التاريخ عن نفس المبلغ ولكن على اعتبار أنه باقى أجرة السنة المذكورة ووصول ثالث محرر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ يفيد سداده مبلغ ٦٠٠ ج من أجرة سنة ١٩٤٨ . وطعن المطعون عليه في الوصولين الأخيرين بالتزوير . وقضت المحكمة بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير وحاصله أن الإمضاءات المنسوبة إليه على هذين الوصولين لم تصدر منه ، كما ندبت أحد خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة . وقدم هذا الخبير تقريره وانهى فيه إلى أن الإمضاءات مزورتان بطريق الشف من إمضاء صحيحة . وقدم الطاعن تقريراً من خبير استشاري ذهب فيه إلى صحة الإمضاءات . وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برد وبطلان الوصولين المطعون فيهما ، كما قضت في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٢٣٩ ج و ٩٦٧ م . واستأنف الطاعن الحكم الأول وقيد استئنافه برقم ١٣٩١ سنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة كما استأنف الحكم الثاني وقيد استئنافه برقم ١٤٣٢ سنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة كذلك أقام المطعون عليه على الطاعن الدعوى رقم ٢٨٧٢ سنة ١٩٤٩ محكمة مصر الابتدائية وطلب الحكم بالزامه بمبلغ ٢٠٠٤ ج و ٥٦٥ م قيمة القسط الثاني من أجرة سنة ١٩٤٨ وكامل أجرة سنة ١٩٤٩ . وفي ١٧ من نوفمبر ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزامه بمبلغ ١٦٤٣ ج و ٥١٦ م . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٠ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف

القاهرة . وقررت هذه المحكمة في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ بضم الاستئناف رقم ١٤٣٢ سنة ٦٦ و ١٧٠ سنة ٦٧ إلى الاستئناف رقم ١٣٩١ سنة ٦٦ ق . ثم قضت في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ أولاً بتأييد الحكم القاضي برد وبطلان الوصولين المطعون فيهما بالتزوير . وثانياً بتعديل الحكمين الآخرين والزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٣٥٥ جنيهاً و ٢٨٨ ملياً . وتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن المحكمة تقرر محكمة الدرجة الأولى على ما اقتضت به من تزوير الوصولين المطعون فيهما للأسباب التي أوردتها والتي اعتمدت فيها على تقرير خبير مصلحة الطب الشرعي والتي ناقشت فيها تقرير الخبير الاستشاري ورأت عدم التعويل عليه من ذات أسبابه مما لا يكون نفعه محل لما يطلبه الطاعن من نذب خبراء آخرين ، وأنه مما يقطع في هذا التزوير أنه من غير المعقول أن يحرر وصولان في وقت واحد عن مبلغ واحد وأن يبقى لدى الطاعن دون أن يسترد المطعون عليه أولهما وأن يقوم الطاعن بسداد مبلغ ٦٠٠ جنيه في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ من أجرة سنة ١٩٤٨ قبل حلول ميعاد استحقاق قسطها الأول في مارس سنة ١٩٤٨ وبما يزيد على مبلغ هذا القسط ، وأنه لا محل لما يطلبه الطاعن من الزام الوقف بتقديم دفاتره للأسباب الآتي ذكرها في الرد على السبب الأول ، وأنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من رد وبطلان الوصولين المطعون فيهما ، وأنه فيما يتعلق بالأجرة المطالب بها في الدعويين ماهو متاخر منها عن سنة ١٩٤٧ وما هو مستحق عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ فيبلغ مجموعها ٣٢٩٩ جنيهاً و ٤٨٣ ملياً يخصم منها ما أثبت الطاعن سداده سواء نقداً أو في الأموال الأميرية ومجموعه ٩٤٤ جنيهاً

و ١٩٥ ملياً بما فيه مبلغ آل ٤٦ جنيهاً المحرر به وصول ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ غير المطعون فيه وكذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه الذي لم يثبت أن الطاعن دفع أكثر منه مقابل التأمين ولذا يتعين الزامه بالباقي ومقداره ٢٣٥٥ ج و ٢٨٨ م . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون من وجهين (أولهما) أن الطاعن طلب إلزام خصمه بتقديم دفاتر الوقف لما محتويه من اثبات المبالغ المسددة منه بما فيها مبلغا الوصولين المطعون فيهما ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب بحجة أن لديه وصولات بالمبالغ التي دفعها - مع أنه قرر أن المطعون عليه استرد منه وصولات سداد أجرة سنة ١٩٤٧ مقابل تسليه منه مخالصة نهائية عنها هي وصول مبلغ آل ٤٦ جنيهاً الذي طعن فيه بالتزوير وأن دفاتر الوقف تثبت سداده بالمبالغ المذكورة وبالتالي صحة الوصولين المطعون فيهما . وأن المطعون عليه استند إلى هذه الدفاتر في صحيفة دعوى التزوير - وأن المادة ٣٥٣ مرافعات تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا كان هذا الخصم قد استند إليها في أية مرحلة من مراحلها (والوجه الثاني) أن الطاعن طلب استجواب خصمه عن طريقة سداد المبالغ المدفوعة وتحرير الوصولات والتوقيع عليها ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب بل وجاء حكمها خلواً من مناقشته والرد عليه - مع أن المادة ١٦٦ مرافعات تجيز للخصم أن يطلب استجواب خصمه كما أن المادة ١٦٨ توجب على المحكمة إذا

رأت أن الدعوى ليست في حاجة الى الاستجواب أن تقضى برفضه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما جاء في الحكم في شأن طلب الطاعن الزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف ، من أنه بسؤاله عما إذا كانت المبالغ التي ادعى سدادها مدرجة في هذه الدفاتر أم لا أجاب د بأن هذا من اختصاص الوقف ، وأنه متى كان الطاعن يحصل على وصولات بالمبالغ التي يدفعها فكان عليه أن يقدم وصولات سداد أجرة سنة ١٩٤٧ عدا مبلغ ال ٤٦ جنيه الذي أخذ به الوصول غير المطعون فيه ، أما وأنه لم يقدم هذه الوصولات فهذا دليل على عدم جدية طلبه وأن غرضه منه ليس إلا التسوية وإطالة الاجراءات . وبهذا الذي جاء في الحكم قررت المحكمة بالأدلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير الموضوعية في هذا الخصوص أن طلب إلزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف هو طلب غير جدي ، وذلك سواء بالنسبة إلى دعوى الزوير أو دفاع الطاعن بسداد مبالغ أخرى من أجرة سنة ١٩٤٧ غير مبلغ ال ٤٦ ج الذي خصمته المحكمة ، ولا مخالفة في هذا التقرير للادة ٢٥٣ مراقعات ، ذلك أنه وإن كانت هذه المادة تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها - إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير المحكمة فلها أن ترفضه إذ تبين لها عدم جديته . ومردود في وجهه الثاني بأن المحكمة وفقاً للادة ١٦٨ مراقعات غير ملزمة بإجابة طلب استجواب الخصم إذا كانت لا تجد حاجة إليه لتوافر العناصر الكافية في الدعوى لتكوين رأيها فيها كما هو الحال فيما أقيم عليه الحكم من الأسباب

السابق بيانها ، وبذلك تكون إذا طرحت طلب الاستجواب قد قضت ضمناً برفضه .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب - ذلك أن الطاعن طالب بخصم ٦٠٠ ج قيمة التأمين المدفوع منه بموجب عقد تجديد الإيجار الأخير، ولكن المحكمة لم تخصم سوى مبلغ ٣٠٠ ج بحجة أن الطاعن لم يثبت أنه دفع أكثر منه - وذلك دون أن تشير إلى العقد المذكور ودون أن تبين سبب عدم أخذها بما هو ثابت به .

د ومن حيث إنه لما كان يبين من عقد تجديد الإيجار المحرر في أول مارس سنة ١٩٤٧ والموقع عليه من الطرفين والمقدم من الطاعن إلى هذه المحكمة والثابت تقديمه إلى محكمة الموضوع أنه ورد فيه أن الإيجار جدد لمدة سنتين من أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ د بتأمين قدره ٦٠٠ ستانة جنيه مصرى بما في ذلك تأمين الإيجارة السابقة، كما جاء فيه ، على أن يخصم التأمين الموضح من إيجارة سنة ١٩٤٩ ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن طالب في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية بخصم مبلغ ال ٦٠٠ ج الآنف ذكره من الأجرة المطالب بها - وكان يبين من الحكم أنه لم يخصم مقابل هذا التأمين سوى مبلغ ٣٠٠ جنيه وذكر أمامه عبارة د ولم يثبت أن المستأنف (الطاعن) دفع أكثر من ذلك - وكانت هذه العبارة ليس فيها ما يصلح رداً على ما جاء في عقد تجديد الإيجار الذي استند إليه الطاعن في شأن مبلغ التأمين ولا ما يفيد تحدث المحكمة عنه ولا بيان سبب اطراحه مع أن هذا الذي جاء في العقد لو صح قد يكون له أثر في تغيير وجه الرأي في مقدار مبلغ التأمين الذي يجب خصمه من الأجرة - لما كان ذلك كذلك يكون

الحكم مشوباً بقصور يطرأ ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(التعنية رقم ٢٥٦ سنة ٢٠ في المهيئة السابقة) .

٦٢٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

شقة - دعوى بالشفعة يطبق عليها قانون الشفعة القديم . حكم - تبعية - فضاؤه برضى الدعوى - تأسيسه على تساوى الشفع والمشتري في سببها أخذاً بالمبدأ الذى قرره القانون المدنى الجديد . اغتاله تطبيق المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى ومقدم اجرائته الفاضلة التى نصت عليها المادة السابعة من القانون المذكور . خطأ في القانون .

المبدأ القانونى

متى كان يبين من الحكم أن المحكمة رجعت إلى رأى الذى يقول بعدم جواز الشفعة في الحالة التى يكون فيها الشفع من مرتبة المشتري أخذاً بما انتهى إليه الشارع في المادة ٩٣٧ من القانون المدنى الجديد ، وكان هذا الذى ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضائها ، من حق مان الشفع من الشفعة لجرده كونه مساوياً للمشتري في سبب الأخذ بها ، غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة (القديم) وهى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى تقضى بأن حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل المقررة في المادة السابعة لتراحم الشفعاء ، وتنص هذه المادة الأخيرة على حالة تعدد الجيران فيقدم منهم من تعود

على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ، وأنه إعمالاً لمبدأ النصين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التى تعود على ملك الشفع وتلك التى تعود على ملك المشتري ، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقاً لنتيجة الموازنة ، فتقضى بالشفعة للشفع متى ثبت أن منفعة ملكه من الشفعة أكبر ، وترفض دعواه إذا كانت المنفعة التى تعود على ملك المشتري أكبر ، أو إذا تسارت المنفعتان ، أما وهى لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناء على المساواة في سببها فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه الأول اشترى من المطعون عليهما الثانى والثالث أرضاً زراعية ووفعت الطاعنة الدعوى رقم ٧٣٤ سنة ١٩٤٧ محكمة مركز المنصورة الجزئية وقالت في صحيفة أنها علت بالبيع في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وطالبت الحكم بأحققتها في أخذ النصار المبيع بالشفعة للجوار ولأن الأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار . ودفع المشتري بسقوط الحق في الشفعة لعدم إظهار الرغبة فيها في الميعاد القانونى . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بالإحالة على التحقيق لاثبات ونفى علم الطاعنة بالبيع وقت حصوله . ثم قضت في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ برفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعنة لم تظهر رغبته في الشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت طلبها

بالبيع . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم ، وقيد استئنافها برقم ٦١٢ سنة ١٩٤٧ بمحكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم ، وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت بنبذ خبير زراعي لمعاينة العين المبيعة وبيان حدودها وحقوق الارتفاق المترتبة لها أو عليها ومساحة ما يملكه كل من طرفي الخصومة من أطيان بجاور قفلا . وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاءها على أن الطاعنة (الشفعية) والمشتري (المطعون عليه الأول) من درجة واحدة وكلاهما مالك مجاور وملكه حق ارتفاق على العين المشفوعة وأن المشتري الذي له حق الشفعة - يفضل على كل شفيع آخر من درجته طبقا للرأي الذي ترجحه المحكمة - وقررت الطاعنة بالظعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تعيبه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه ، إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على التسوية بين المشتري والشفعية وأنهما من طبقة واحدة وإذا لا تجوز الشفعة من مشتري شفيع إعمالا لنص المادة ٩٣٧ من القانون المدني الجديد ، يكون قد تخالف القانون - ذلك أن هذا النص الذي ملبته المحكمة على واقعة الدعوى لا يسرى على الماضي ولا يعمل به إلا بالنسبة للمنازعات التي تقع ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ في حين أن الدعوى الحالية رفعت في سنة ١٩٤٧ ومن ثم كان متعينا على المحكمة أن تطبق القاعدة الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة من قانون الشفعة القديم والتي تنص على أنه إذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره .

ومن حيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كانت المحكمة لم تطبق المادة ٩٣٧ من القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى ، فإنها على ما بين من الحكم رجحت الرأي الذي يقول بعدم جواز الشفعة في الحالة التي يكون فيها الشفيع من مرتبة المشتري أخذا بما انتهى إليه الشارع في القانون المدني الجديد . ولما كان هذا الذي ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضاءها ، من حرمان الشفيع من الشفعة بمجرد كونه مساويا للمشتري في سبب الأخذ بها ، غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة (القديم) وهي الواجبة لتطبيق على واقعة الدعوى تنص بأن حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا وفي هذه الحالة تنطبق قواعد التفضيل المقررة في المادة السابقة لتزاحم الشفعاء ، وتتمس هذه المادة الأخيرة على حالة تعدد الجيران فيقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ، وأنه إعمالا لمبدأين النضين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التي تعود على ملك الشفعية (الطاعنة) وتلك التي تعود على ملك المشتري ، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقا لنتيجة الموازنة ، فتتضح بالشفعة للشفعية (الطاعنة) متى ثبت لمن منفعة ملكها من الشفعة أكبر . وترفض دعواها إذا كانت المنفعة التي تعود على ملك المشتري أكبر . أو إذا تساوت المنفعتان - أما وهي لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناء على المساواة في سببها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون - ومن ثم يتعين نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الظعن .

(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - دفاع . إجراءات تقاضى . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح للمضموين بتبادل المذكرات على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته . تقديم المطعون عليها مذكرتها وإطلاع محامى الطاعن عليها قبل تقديم مذكرته . أخذ المحكمة بما جاء فى مذكره المطعون عليها . نعى الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع لأنها لم تمكنه من الرد على ما جاء بمذكره المطعون عليها . على غير أساس .
ب - ضرائب . حكم . تسببه . اعتماده تقدير اللجنة لأرباح المولى بأكثر من السعر الجبرى بناء على أسباب سائفة . لا مخالفة فى ذلك للقانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الأوراق أن المحكمة وإن كانت قررت بعد أن سمعت المرافعة فى الدعوى إرجاء الحكم لجلسة معينة مع التصريح بتبادل المذكرات فى الأسبوعين الأولين على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته فى الأسبوع الأول إلا أن المطعون عليها التى بدأت بتقديم مذكرتها وأشر عليها بورود صورتها لمكتب محامى الطاعن ثم قدم الطاعن مذكرته وأشر عليها بورود صورتها وبذلك كان فى ميسور الطاعن أن يرد على ما جاء فى مذكره المطعون عليها ، وفضلا عن ذلك فإن ماورد فى مذكره المطعون عليها لم يكن سبباً جديداً وإنما هو الدفاع الذى تمسكت به فى كافة مراحل النزاع ومن ثم فإنه يكون فى غير محله مانع الطاعن على المحكمة من أنها أخلت بحقه فى الدفاع لاخذها بما جاء بمذكره المطعون عليها دون أن تمكنه من الرد عليه .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون

فيه أن المحكمة قدرت ربح الطاعن من اللحوم بواقع عشرة مليات للرطل تأسيساً على أن محكمة الدرجة الأولى إذ قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليات على أساس السعر الجبرى قد أخطأت التوفيق . ذلك أن الطاعن لم يقرر أمام مأمورية الضرائب أن عمله مقصور على بيع اللحوم فى محله - كما هو شأن القصابين الذين يشترون اللحوم من المجزر مباشرة - وإنما قرر أنه يشتري مواشيه من السوق ثم يقوم بتجزير وبيع لحومها ومخلفاتها كما أبان مقدار مبيعاته وأثمانها وأوزان المواشى . مما يكون معه صحيحاً تقدير لجنة التقدير لربح الطاعن بواقع عشرة مليات للرطل . فإن هذا الذى قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون . إذ هو استخلاص موضوعى سائغ أبانت فيه المحكمة أسباب عدم تعويلها على السعر الجبرى الذى اعتمد عليه الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى .

الحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية ضرائب بنها قدرت أرباح الطاعن من اشتغاله بالجزارة وبيع اللحوم عن السنوات من ١٩٤٣ الى ١٩٤٧ بمبلغ ٣٧٠ و ٣٧٥ و ٤٢٠ و ٤٥٠ و ٤٧٠ جنيهاً على التوالى ولما لم يقبل الطاعن هذا التقدير أحيل الأمر على لجنة تقدير الضرائب التى قررت فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٩ تقدير أرباحه بمبلغ ٢٣٥ ج عن كل من السنتين الأوليين وبمبلغ ٢٧٥ و ٣٠٠ و ٣٢٠ ج .

عن السنوات الأخرى على التوالى . وأقام الطاعن على المطعون عليها الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ تجارى محكمة بنها الابتدائية بالطعن فى قرار اللجنة طالباً الغاء واعتماد أرباحه كما وردت فى إقراراته . وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتعديل هذا القرار وتقدير أرباح الطاعن بمبلغ ٤٣ جنيه عن كل من السنتين الأوليين وبمبلغ ٦٣ و ٨٨ و ٨٦ جنيه عن السنوات الأخرى على التوالى ، وأنها وإن كانت أخذت بتقدير اللجنة لمقدار اللحوم المبيعة ومقدار المصروفات ، إلا أنها فيما يتعلق بربح الطاعن فقد قدرته بواقع خمسة مليمات للرطل وفقاً للسعر الجبرى الذى كان محددًا فى ذلك الوقت ، مخالفة فى ذلك ما رآته كل من مأمورية الضرائب واللجنة من تقدير الربح بواقع عشرة مليمات للرطل استناداً الى أن الطاعن أقر أمام مأمور الضرائب بأنه يشتري العجول البقرى من السوق ويذبحها بنفسه ثم يبيع لحومها ومخلفاتها ، وهذا ما يحقق له ربحاً يزيد عما لو كان يشتري اللحوم من المحزر مباشرة — واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٩٢ سنة ٦٧ ق تجارى محكمة استئناف مصر التى قضت فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالغائه وبتأييد قرار اللجنة . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل ألها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه البطلان لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع — ذلك أن المحكمة حجرت القضية للحكم وطلبت من الطاعن أن يبدأ بتقديم مذكرته ، ولذا اقتصر فيها على الرد على أسباب الاستئناف ، ولكن المطعون عليها جاءت فى مذكرتها بسبب جديد حاصله أن الطاعن كان يشتري المواشى من الأسواق ويقوم

بذبحها ويبيعها للمستهلك وبذلك حقق لنفسه ربحاً من بيع اللحوم ومخلفاتها فى محله وربحاً هو الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع مما يبرر رفع معدل الربح الى عشرة مليمات للرطل ، وقد أخذت المحكمة بهذا الدفاع دون أن تمكن الطاعن من الرد عليه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الأوراق (أولاً) من أنه وإن كانت المحكمة قررت بعد أن سمعت المرافعة بجلاسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إرجاء الحكم لجلاسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مع التصريح بتبادل المذكرات فى الأسبوعين الأولين على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته فى الأسبوع الأول إلا أن المطعون عليها هى التى بدأت بتقديم مذكرتها وأشر عليها بورود صورتها لمكتب محامى الطاعن فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ثم قدم الطاعن مذكرته وأشر بورود صورتها فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبذلك كان فى ميسور الطاعن أن يرد على ما جاء فى مذكرة المطعون عليها (وثانياً) من أن هذا الذى ورد فى مذكرة المطعون عليها لم يكن سبباً جديداً إنما هو الدفاع الذى تمسكت به مصلحة الضرائب فى كافة مراحل النزاع ابتداء من المأمورية حتى محكمة الدرجة الثانية .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليمات للرطل ، على أساس السعر الجبرى ولكن محكمة الاستئناف أهدرت حجة هذا السعر مع وجوب الأخذ به ومع ثبوت عدم مخالفته من الطاعن .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن المحكمة قدرت ربح الطاعن

الاستئناف وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .

المباحث القانونية

١ - إن المادة ٢٩٧ من قانون المرافعات

(المجديد) - إذ نصت على أن ينظر قاضي البيوع قبل افتتاح المزايعة ويحكم على وجه السرعة في أوجه النزاع التي ييديها الراسي عليه المزااد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع -

لأنكولة قد جعلت من قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضياً للأمور المستعجلة كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٢٩٧ وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ، ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قررته المحكمة من أن شأن قاضي البيوع في هذه المنازعة شأن قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية ، وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار الاجراءات البيوع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة وهي إذ لم تفصل في المنازعة وتضمنت بوقف اجراءات البيع تكون قد خالفت القانون .

٢ - إن الحكم الذي يصدره قاضي البيوع في المنازعة التي ييديها الراسي عليه المزااد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع يكون قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام

بواقع عشرة مليات للرجل تأسيساً على أن محكمة الدرجة الأولى إذ قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليات على أساس السعر الجبري قد أخطأت بالتوفيق ، ذلك أن الطاعن لم يقرر أمام المأمورية أن عمله مقصور على بيع اللحوم في محله - كما هو شأن القصابين الذين يشترون اللحوم من المجزر مباشرة ، وإنما قرر أنه يشتري مواشيه من السوق ثم يقوم بتجزيرها وبيع مخلفاتها كما أبان مقدار مبيعاته واثمانها وأوزان المواشي - وقد ذكرتها المحكمة - مما يكون معه صحيحاً تقدير اللجنة لربح الطاعن بواقع عشرة مليات للرجل . وهذا الذي قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون إذ هو استخلاص موضوعي سائق آباءت فيه المحكمة أسباب عدم تعويلها على السعر الجبري الذي اعتمد عليه الطاعن واخذت به محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣١

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - تنفيذ عقارى . قاضي البيوع - مدعى مطلقاً في الفصل في المنازعات التي ييديها الراسي عليه المزااد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع - حكم - تسببيه - بتقريره أن شأن قاضي البيوع في الفصل في هذه المنازعة هو شأن قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ والمسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع - خطأ في القانون .

ب - تنفيذ عقارى . استئناف . الحكم للصخر من قاضي البيوع في المنازعة التي ييديها الراسي عليه المزااد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . جواز الطعن فيه بطريق

سبتمبر سنة ١٩٥٠ أكل المطعون عليه مبلغ ٢٦٨٤ جنيها و ٨٦٥ مليا ولم يتبق عليه من الثمن إلا مبلغ ١١٢٥ جنيها و ١٣٥ مليا . وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قرر الطاعن طلب إعادة البيع على مسؤولية المطعون عليه لتخلفه عن إيداع كامل الثمن وعينت جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لإعادة البيع . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قرر المطعون عليه منازعته في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته : تأسيسا على أن المبلغ المتبقى من الثمن والذي لم يودعه هو ثمن حصته الشائعة في العقار ومقدارها ٧ قيراط و ٢ أسهم وفقا لمستندات التملك التي قدمها ، وأنه غير ملزم قانونا بإيداع المبلغ المذكور للأسباب التي فصلها في التقرير ، وأنه لذلك لا يعتبر متخلفا متى كان قد قام بإيداع ما يقابل حصص الشركاء الآخرين في الثمن بما فيها حصة الطاعن . وبالجلسة المحددة لإعادة البيع قضت المحكمة بقبول المنازعة شكلا ورفضها موضوعا ثم أمرت بالسير في اجراءات البيع وحكمت بإيقاعه على الطاعن بالثمن الذي قرر الشراء به ومقداره ٣٨٦٠ جنيها والمصاريف . وتحصل الأسباب التي بقت عليها قضاء ما برفض المنازعة في أن المادة ٦٧٣ من قانون المرافعات الواردة في بيع العقار بناء على طلب الثامن توجب على الراعي عليه المزاو أن يودع الثمن خلال الثلاثة الشهور التالية لصيورة البيع نهائيا . وأن هذه المادة عملا بالمادتين ٧١٧ و ٧٢٣ تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته . وأنه بحسب ظاهر هذه النصوص وبناء على شروط البيع الواردة بالقائمة المودعة في ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ كان يتعين على المطعون عليه أن يودع كامل الثمن ، ولا يصح له أن يحتج بأن المتبقى من الثمن يعادل حصته في المتناو لأن دفع الثمن بكامله لا يسلبه حق استرداد قيمة حصته في التوزيع . وأنه لذلك

التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من قاضي البيوع برفض هذه المنازعة لم يخالف القانون .

الحكم

« من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٣٩ محكمة دمياط الجزئية على المطعون عليه وآخرين . وطلب فيها الحكم بقسمة العقار المملوك لهم على الشيوع وفرز نصيبه فيه ومقداره قيراط واحد ، أو بيع العقار بالمزاد العلني في حالة عدم إمكان قسمته بغير ضرر . وبعد أن قضت المحكمة خيرا انتهى في تقريره إلى عدم إمكان قسمة العقار وحكمت باعتماد هذا التقرير ، قضت ببيع العقار بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٤٠٨١ جنيها وبالشروط المبينة بقائمة شروط البيع المودعة . ثم حكمت في ٣ مايو سنة ١٩٥٠ بإيقاع البيع على الطاعن بثمن أساسي مقداره ٣٣٠٥ جنيها و ٦١ مليا والمصاريف . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قرر المطعون عليه زيادة عشر الثمن ، وقضت المحكمة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ بإيقاع البيع بثمن مقداره ٣٨١٠ ج والمصاريف وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه من الثمن مبلغ ١٩٥٧ جنيها و ٦٣٠ مليا عدا ما دفعه من المصاريف ورسوم التسجيل . وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أثنى الطاعن المطعون عليه منبها عليه بإيداع باقي الثمن وإلا يعتبر متخلفا عن دفعه ويعاد البيع على مسؤوليته . وفي ٧ من

في ذلك شأن قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت . وأما قانون المرافعات الجديد فقد استحدثت المادة ٧٠٠ وتنص على أن ينظر قاضي البيوع في أوجه المنازعة قبل افتتاح المزايدة ويحكم فيها على وجه السرعة — وأنه يبين من ذلك أنه ليس هناك مجال للشك ، سواء في عهد التشريع القديم أو التشريع الحديث ، في أن قاضي البيوع ليس مختصاً بالفصل في اعتراض المشتري المختلف على إعادة البيع على مسؤوليته ، متى كان هذا الاعتراض قائماً على مسألة موضوعية بجهة ولا سيما إذا كان جدياً — وأنه لما كانت المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات (الجديد) تجيز استئناف حكم رسو المزايدة في ثلاثة أحوال ، منها حالة صدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانوناً ، وكان نص هذه الحالة لا يعني أن يكون الوقف منصوصاً عليه صراحة في مواد القانون بل يتحقق كلما قامت دواعيه ، وكان المطعون عليه قد بني منازعته في طلب إعادة البيع على مسؤوليته على مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص قاضي البيوع ، وهي أنه غير ملزم قانوناً بإيداع مقابل حصته في ثمن العقار الذي رسا مزاده عليه وأنه بعد أن أودع ثمن حصص الشركاء الآخرين لا يعتبر متخلفاً — لما كان ذلك كان يتعين على قاضي البيوع بمحكمة الدرجة الأولى أن يقف اجراءات البيع ، أما وأنه لم يفعل وقرر السير فيها فيكون قد رفض طلباً بوقف الاجراءات في حالة توجب وقفها قانوناً — وأنه لما تقدم يكون الاستئناف جائزاً ويكون الحكم الابتدائي في غير محله — وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ قرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

يعتبر متخلفاً وتكون منازعته في غير محلها . وفي ٢ من ديسمبر ١٩٥٠ استأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ٤٠٧ سنة ١٩٥٠ محكمة المنصورة الابتدائية ، وطلب فيها القضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء حكم رسو المزايدة ووقف اجراءات البيع ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف استناداً الى أن المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات لا تجيز استئناف حكم رسو المزايدة إلا في ثلاث حالات ليست منها حالة الدعوى . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف اجراءات إعادة البيع حتى يفصل نهائياً من الجهة المختصة بناء على طلب من يهيم الأمر من الطرفين فيما إذا كان المطعون عليه يعتبر متخلفاً أم لا . وتتحصل الأسباب التي بني عليها هذا الحكم في أن قانون المرافعات الأهلي كان خلواً من تعيين الجهة المختصة بالفصل في أوجه المنازعة التي تكون لدى المشتري المتخلف في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته ، ولذا كان له عملاً بالقواعد العامة . أن يرفع بها دعوى أصلية . أو أن يتظلم في الأمر الذي يصدره قاضي البيوع بتحديد يوم البيع الثاني سواء أمام نفس الأمر أو لدى المحكمة مباشرة . أو أن يبدى منازعته أمام قاضي البيوع ، وفي هذه الحالة كان يتعين عليه أن يوقف البيع حتى يفصل فيها نهائياً . أما في قانون المرافعات المختلط فكانت المادة ٦٩٧ تنص على أن تطرح هذه المنازعة على قاضي البيوع باعتباره قاضياً للامور المستعجلة . لا ليفصل في موضوعها ، وإنما ليحكم بوقف اجراءات البيع أو السير فيها حكماً وقتياً لا يمس أصل الحق ولا يمنع الخصوم من رفع المنازعة الى محكمة الموضوع المختصة لتفصل فيها بحكم حاسم للخصومة ، وشأنه

« ومن حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلاً . و (ثانيهما) إذ قضى بوقف إجراءات إعادة البيع على مسئولية المطعون عليه المتخلف عن إيداع كامل الثمن حتى يفصل من المحكمة المختصة فيما إذا كان يعتبر متخلفاً أم لا ، وذلك تأسيساً على ما قرره المحكمة من أن اختصاص قاضي البيوع عندما تعرض عليه المنازعة التي يبيدها الراسي عليه المزداد المتخلف في طلب إعادة البيع على مسئولية هو اختصاص شبيه باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فيكون قضاؤه فيها قضاءً وقتياً لا يمنع الخصوم من رفع النزاع إلى محكمة الموضوع المختصة ، مع أن المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات تنص صراحة على عدم جواز استئناف حكم رسو المزداد إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب بوقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً . وأن حالة الدعوى ليست من هذه الأحوال خصوصاً وأن المطعون عليه لم يطلب من قاضي البيوع بمحكمة الدرجة الأولى وقف الإجراءات كما أنه لم يبد هذا الطلب في تقرير المنازعة ولم يرفع دعوى بها لدى محكمة الموضوع وإنما طرحها على القاضي ليفصل فيها . وأن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات تنص صراحة على أن ينظر قاضي البيوع في المنازعة قبل افتتاح المزايدة ويحكم فيها على وجه السرعة . وأنه لذلك كان لزاماً عليه أن يفصل فيها في حدود الطلبات التي عرضت عليه ، وهو ما فعله ، دون أن يعتصب اختصاصاً لنفسه ، وكل ما هنالك أنه استأنس بظروف الدعوى وقضى برفض المنازعة

في حدود الاختصاص الممنوح له قانوناً ، مما يكون معه غير صحيح في القانون قول المحكمة بأن اختصاصه في هذه المنازعة هو اختصاص شبيه باختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

« ومن حيث إن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات (الجديد) — إذ نصت على أن ينظر قاضي البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة في أوجه النزاع التي يبيدها الراسي عليه المزداد في صحه طلب إعادة البيع على مسئولية لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع — لا تكون قد جعلت قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضياً للامور المستعجلة ، كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ وإنما أوجبت عليه الفصل فيها . ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن شأن قاضي البيوع في هذه المنازعة شأن قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة . كما يكون حكمه في هذه المنازعة قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، فيجوز استئنافه متى توافرت بقية شروط هذا الاستئناف كما هو الحال بالنسبة إلى الحكم الابتدائي فيما قضى به في منازعة المطعون عليه .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلاً . ولكنه أخطأ في

القانون إذ لم يفصل في المنازعة وتضى بوقف اجزاءات البيع ، ومن ثم يتعين نقضه في هذا الخصوص وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

(القضية رقم ٢٣٦ - سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٢

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - إثبات . عبء الإثبات . دعوى مؤسسه على عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين . يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به بنقض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو لم يطلب . مثال في دعوى مؤسسة على عقد بيع .

ب - اثبات . حكم . تسييبه . اعتباره الأمر الكتابي الصادر من المشتري إلى البائع بتسليم البضاعة إلى أمين النقل مجرد قرينة على حصول التسليم يصح دحضها بالفرائض الأخرى . لا مخالفة في ذلك لتواعد الإثبات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين ، فإنه يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بنقض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أم لم يطلب . وإذن ففي كان الواقع هو أن المطعون عليه اشترى بضاعة من الطاعنين وأقام الدعوى بطلب الزامهما بمبلغ هو قيمة ما لم يتم تسليمه من هذه البضاعة وكان الثابت

من الأوراق - أنه لا نزاع في أن المطعون عليه - المشتري - قد قام بالتزامه بدفع الثمن فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ ألقى عبء اثبات تسليم البضاعة على عاتق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان باعتبارهما بائعين .

٢ - متى كانت المخالصة التي اعتمد عليها البائعان في إثبات الوفاء بالتزامهما ليست إلا أمراً صادراً إليهما من المشتري بتسليم البضاعة إلى أمين النقل فان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذه المخالصة وإن كانت قرينة على حصول التسليم إلا أنه يصح دحضها بكافة القرائن الأخرى ، فليس فيما قرره ما يخالف قواعد الإثبات .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعنين باعوا إلى المطعون عليه ٣١٥ دسنة من الجوارب بسعر الدسنة ١٤ قرشا أي بثمان أجمالى مقداره ٤٤١ جنينها دفع على دفعات واتفق على أن يكون التسليم في محل البائع بعد أسبوع من تاريخ الاتفاق المحرر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ وفي ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أرسل الطاعنان إلى المطعون عليه خطاباً موصى عليه طلباً منه فيه تسلم البضاعة وإلا فلا مسئولية عليهما . وفي ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أرسل المطعون عليه إلى الطاعنين أحد متهمدي النقل ومعه خطاب يدعوهم فيه إلى تسليمه الجوارب المبيعة ، ثم أرسل إليهما في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ خطاباً يافتهما فيه إلى أنهما لم يرسلتا إليه سوى ٢٩١٣ دسنة من مجموع الجوارب التي

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين :
 ينمى الطاعنان في أولها بالخطأ في تطبيق القانون
 ذلك أن الحكم التمهيدى الصادر في ٢٣ من فبراير
 سنة ١٩٥٠ قد قضى بإحالة الدعوى على التحقيق
 ليثبت الطاعنان تسليم المقدار المبيع وليتقدا
 دفاترهما ، وبذلك جعل عبء الإثبات عليهما -
 مع أنهما مدعى عليهما في الدعوى ، كما أنهما لم
 يطلبتا التحقيق ، وإنما الذى طلبه المطعون عليه ،
 هذا فضلا عن أن الطاعنين قدما مخالصة صادرة
 من المطعون عليه بتسلم البضاعة المبيعة ، وهى
 سند كتابى لا ينقضه إلا سند كتابى مثله بما تكون
 معه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما هو
 ثابت بالكتابة بشهادة الشهود هدم لأبسط
 قواعد الإثبات .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
 الدعوى مؤسسة على عقد بيع ، وهو عقد ينشئ
 التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين ، ويقع
 على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء
 إثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بغض النظر عما
 إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو المدعى
 عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على
 التحقيق أم لم يطلب . ولما كان يبين من الحكم أنه
 لا نزاع في أن المطعون عليه - المشتري - قد قام
 بالتزامه بدفع الثمن ، فلا يكون الحكم قد خالف
 القانون إذ القى عبء اثبات تسليم البضاعة على
 عاتق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان
 باعتبارهما بائعين . هذا وقد تولى الحكم الرد على
 ما ينعيه عليه خاصا بالمخالصة التى تفيد تسليم
 المطعون عليه البضاعة المبيعة بأنها ليست إلا أمراً
 صادراً للبائعين بتسليم البضاعة إلى أمين النقل
 وهو وإن كانت قرينة على حصول التسليم إلا
 أنه يصح دحضها بكافة القرائن الأخرى ، وليس

اشتراها وقدرها ٣١٥٠ ستة وطلب منهما أن
 يرسلا اليه الباقي ومقداره ٢٣٧ ستة وإلا فانه
 سيضطر الى ان يسحب عليهما بقيمة أمرأ بالدفع ،
 فردا عليه - بأنهما سلماه جميع البضاعة . فسحب
 هذا الأمر كما اعلنهما برونستو في ٨ من مارس
 سنة ١٩٤٧ ثم اقام عليهما الدعوى رقم ١٦٧٩
 سنة ٧٢ قضائية محكمة مصر الابتدائية المختلطة
 بطلب الحكم بالزامهما بدفع مبلغ ٣٣١ جنيها
 و ٨٠٠ مليا قيمة البضاعة التى لم يتم تسليمها . وفى
 ٩ من ابريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض
 الدعوى تأسيساً على ان عقد البيع ينص على ان
 يكون التسليم في مدة أنصافها ثمانية أيام وأن
 الطاعنين طلبا من المشتري في ٩ من اغسطس
 سنة ١٩٤٦ تسلم بضاعته ولكنه لم يفعل شيئاً مما
 اضطرهما إلى إخطاره مرة أخرى بعد مضي ستة
 أسابيع وحينئذ قرر التسلم . وأنه يبين من
 الوصولين المقدمين منه وأحدهما في ١٤ من أكتوبر
 سنة ١٩٤٦ والآخر غفل من التاريخ أن الطاعنين
 سلماه ٣٩ بالة عبارة عن ٢٨٣٠ ستة نكأن الباقي
 الذى لم يسلم اليه هو ٣٢٠ ستة بينما يطالب بقيمة
 ٢٣٧ ستة فقط بما يدل على أن هذه المستندات
 ليست قاطعة في الاستدلال على صحة الدعوى ومن
 المتعذر استخلاص أية نتيجة منها . واستأنف
 المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه
 برقم ٣٨١ سنة ٦٦ تجارى محكمة استئناف
 القاهرة التى قضت في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠
 بإحالة الدعوى على التحقيق وليقدم البائعان دفاترهما
 التجارية ثم قضت في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠
 بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يدنوا
 الى المطعون عليه مبلغ ٣٣١ جنيها و ٨٠٠ مليا
 مع الفوائد من تاريخ رفع الدعوى . وقرر الطاعنان
 الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة ، فيما قررته من قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه ، هي أدلة مقبولة قانوناً في الدعوى التي رفعتها المطعون عليها بوصفها دلائل لهذه الشركة بطلب الحكم بإفلاسها لتوقفها عن سداد ديونها وهي أيضاً أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجاري لا أهمية له إذ هو ليس إجراماً واجبا لقيام الشركة سواء في القانون أو في الواقع ، وكان قيد اسم الطاعن الأول وحده في السجل التجاري لا يبنى قيام الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه . وكان ما اعتمد عليه الطاعن الثاني من أنه موظف في أحد البنوك لا يمنع من أن يكون شريكاً في الشركة محل النزاع على ما قررته المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها كما لا تحول وظيفته هذه دون الحكم بإفلاس الشركة التي يكون شريكاً فيها وكان الثابت بالحكم أن المحكمة لم تعتمد في قولها بقيام الشركة الواقعية على لافتة المحل وحدها وإنما على أدلة أخرى ، وكان خلو السندات الإذنية الموقع عليها من أحد ولدي الطاعن من كلمة ، عن ، لا يفي أن هذه السندات كانت عن معاملة لحساب الشركة متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي ائمان بضائع استوردتها

في هذا الذي قرره الحكم ما يخالف قواعد الإثبات .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثاني بالقصور في التسييب - اذ لم يرد الحكم على دفاعهما المفصل بمذكرتهما ولا على أسباب الحكم الابتدائي - وذلك على الوجه الذي سيبيناه في مذكرتهما الشارحة .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ، لأن الطاعنين لم يبينوا في تقدير الطعن مواطن القصور التي يعتمدان عليها ، وليس يغني عن ذلك بيانها في المذكرة الشارحة لأن العبرة في بيان الأسباب هي بما يجيء في التقرير وحده على ما تنص عليه المادة ٢٩٩ مرافعات .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٢٠٠٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١١٣٣

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - شركة ، شركة واقعية ، حكم ، تسييبه ، اعتماده في القول بقيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه على أسباب سائغة ، النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في الاستدلال ، على غير أساس .

ب - شركة ، شركة واقعية ، حكم ، تسييبه ، إرادته الأدلة المبررة لقيام هذه الشركة ، تقريره ما يفيد توافر العناصر القانونية المطلوبة لتكوين الشركة ، النعى عليه بمخالفة القانون ، في غير محله .

ج - شركة ، شركة واقعية ، حكم ، تسييبه ، تقريره بأسباب سائغة أن شركة الطاعن الأول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائهما في نشاطها التجاري . تقريره أن لهذه الشركة شخصية معنوية تبرر الحكم بإفلاسها بناء على طلب المطعون عليها - لاختطاً ،

كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة مما يكون معه النعي عليها بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

٣ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة الطاعن الأول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجاري ، فانه يكون صحيحا ما قرره المحكمة من أن لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار إفلاسها بناء على طلب المطعون عليها ، التي هي دائنة لهذه الشركة ورأت في هذا الطلب تحقيق مصلحة لها .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يتبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليها د شركة ميتاكو - يوسف لبني وشركاه ، أقامت الدعوى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٤٩ تجارى محكمة القاهرة الابتدائية وطلبت الحكم بإفلاس شركة د حسن الإسناوى وأولاده ، على اعتبار أنها مكونة من حسن الإسناوى الطاعن الأول - وولديه على الاسناوى الطاعن الثانى - وعباس الاسناوى - تأسيساً على أنها تداينها بمبلغ ١٧٨٨ جنيها و ١١٦ ملياً بموجب ثمانية عشر سنداً إذنيا موقع عليها من عباس الاسناوى ومذكور فيها أنها ائتمان بضائع استوردتها شركة د حسن الاسناوى وأولاده ، وأن هذه الشركة توقفت عن دفع ديونها التجارية .

شركة الطاعن الأول وولديه وأن ابن الطاعن الأول الذى وقع على هذه السندات قد وقع عليها هي ووصولات تسليم البضاعة على هذا الأساس لذكر اسم الشركة ليسا ولما قرره المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة وهذا من المحكمة استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثانى شريك في الشركة المذكورة بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما إلى أحد المحال التجارية والآخر إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بخصوص قائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة الشركة وهو استخلاص سليم ولا خطأ فيه في الاستدلال ، لما كان ذلك يكون ما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون والخطأ في الاسناد والاستدلال على غير أساس .

٢ - متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التي أوردتها قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه بعنوان د فلان وأولاده ، الاشتغال بتجارة الحدايد والبويات في المحل التجارى الذى اتخذته مقراً لها ، وإذ قالت إن كل من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك في نشاطها التجارى ، فانها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة من رأس مال لها ونية الاشتراك فيها وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة ، وذلك أياً كانت حصة

ودفع الطاعنان الدعوى بعدم قيام الشركة المطلوب تفليسها ، وبأن توقيع عباس الاسناوى على السندات الآف ذكرها كان لحسابه الخاص ، وأن المحل التجارى المقول بأن الشركة تزاوّل عملها فيه هو للطاعن الأول وحده ، وبأن عباس ليس إلا موظفاً فيه . وفى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإشهار إفلاس شركة د حسن الاسناوى وأولاده ، واعتبارها متوقفة عن الدفع من يوم أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ . واستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٥٧ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التى بنى عليها وللأسباب التى أضافتها إليها . وقرر الطاعنان الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على ثمانية أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم خالف القانون - ذلك أن المحكمة قضت بإشهار إفلاس الطاعنين ، مع أن الطاعن الأول حسن الاسناوى مقيد اسمه بالسجل التجارى منفرداً ، وأن الطاعن الثانى على الاسناوى موظف ببنك مصر ، ولا شأن له بالتجارة ، ولم يقدّم أى دليل على أنه تعامل مع المطعون عليها أو زاول أى عمل تجارى ، بذلك تكون المحكمة قبلت فى دعوى الافلاس أشخاصاً لا شأن لهم فيها وبالتالي خالفت قواعد الافلاس التى لا يجوز التوسع فيها .

د ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى الاستدلال ذلك أن المحكمة استدلت على قيام الشركة بلائحة باسم د حسن الاسناوى وأولاده ، مع أن هذا الدليل وحده لا يكتفى ، ما لم يعزز بأدلة أخرى ، الأمر الذى لم يتوافر فى الدعوى .

د ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى أن الحكم خالف القانون - ذلك أن المحكمة استدلت على قيام شركة د حسن الاسناوى وأولاده ، بتعامل عباس الاسناوى مع المطعون عليها بموجب سندات المديونية المقدمة منها مع أنه لم يكن شريكاً لأميراً لهذه الشركة المدعاة ، إذ وقع عليها باسمه خاصة دون إضافة كلمة د عن ، الذى يقضى القانون والعرف التجارى بإضافتها عند التعامل باسم شركة ما .

د ومن حيث إن السبب السابع يتحصل فى أن الحكم خالف القانون - ذلك أن المحكمة قالت بقيام شركة بين حسن الاسناوى وولديه على وعباس ، مع أن السجل التجارى خلّو من قيد شركة بهذا الاسم .

د ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى الاستدلال ذلك أن المحكمة استدلت على أن الطاعن الثانى شريك فى الشركة المدعاة بتوقيعه طلباً لدى محل كوربات لمصلحتها ، مع أن هذا التوقيع لم يكن عن الشركة ولا عن الطاعن الأول .

د ومن حيث إنه يبين من أسباب الحكم الابتدائى والأسباب التى أضافها إليها الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت أن شركة تجارية واقعية قد تكونت من حسن الاسناوى وولديه عباس وعلى للاشتغال بتجارة البويات والحدديد بعنوان د حسن الاسناوى وأولاده ، واتخذت لها محلاً تجارياً بشارع جامع البنات رقم ١٥ ، وذلك استناداً الى أن عباس الاسناوى قد وقع على السندات الاذنية المقدمة من المطعون عليها والثابت بها مديونية شركة د حسن الاسناوى وأولاده ، إليها بالمبالغ المذكورة فيها على اعتبار أنها ثمن

بضائع ، وأن هذه البضائع وردت الى محل هذه الشركة بموجب خمسة وصولات موقع من عباس الاسناوى على أربعة منها وعلى الخامس من شخص يدعى محمود ، وأنه ثابت بالأوراق أنه كان موضوعا على المحل التجارى الذى تمارس فيه الشركة المذكورة عملها لافتة بعنوان « حسن الاسناوى وأولاده » ، وأنه تبين من تحقيق اللجنة رقم ٧٦٣ الدرب الأحمر سنة ١٩٤٩ والمعاينة التى أجريت فيها أن هذه اللافتة غيرت حديثا الى اسم حسن الاسناوى . وأنه يبين من الشهادتين المحررتين فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٦ من يناير سنة ١٩٥٠ والموقع عليهما من أصحاب المحلات المجاورة ، أن اللافتة المذكورة كانت معلقة على المحل حتى يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ثم طليت بلون آخر لإزالة عنوان الشركة منها ووضع اسم حسن الاسناوى بدله ، وأن المحل السكّان بشارع جامع البنات رقم ١٥ هو محل تجارة « حسن الاسناوى وأولاده » ويديره ابنه عباس الاسناوى من سنة ١٩٤٥ حتى يوم تغيير اللافتة ، وأن المعاملة كانت تجرى فيه على أساس قيام الشركة بينه وبين أخيه على الاسناوى الموظف ببنك مصر ووالدهما حسن الاسناوى . وأنه يبين من الأوراق التى قدمت من قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية خاصة بقائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة « حسن الاسناوى وأولاده » فى الدعوى رقم ٢٥٩٨ لسنة ١٩٤٨ أن من بينهما طلبا مقدما فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بتقسيط هذه الرسوم ووردت فى نهايته عبارة « حسن الاسناوى وأولاده » وتوقيع على الاسناوى تحت هذه العبارة : وأنه يبين من الطلب رقم ٢٢ - ٥٥٢ المقدم إلى محل كوريات فى ١٠ من نوفمبر سنة

١٩٤٧ من « حسن الاسناوى وأولاده » أنه موقع عليه من على حسن الاسناوى . وأن هذا الطلب هو وطلب تقسيط الرسوم يدلان على أن على الاسناوى شريك مع والده وأخيه فى شركة « حسن الاسناوى وأولاده » وأنه يتعامل باسمها : وأنه يستفاد من أوراق الدعوى أن عباس الاسناوى هو أحد الشركاء فى هذه الشركة ، وأنه كان موجوداً دائماً فى مقرها ، أما قول الطاعنين بأنه موظف فيها بمرتبة فى غير محله ، إذ لا يعقل أن يكون موظفاً ويتجر فى الوقت نفسه باسمه خاصة فى ذات الأشياء التى تتجر فيها الشركة حتى لا ينافسها فى هذه التجارة .

ومن حيث إنه لما كانت هذه الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة ، فيما قررته من قيام شركة تجارية واقعية بين حسن الاسناوى وولديه على وعباس باسم « حسن الاسناوى وأولاده » هى أدلة مقبولة قانوناً فى الدعوى التى رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بافلاسها لتوقفها عن سداد ديونها ، وهى أيضا أدلة سائغة من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة . وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجارى لأهمية له ، إذ هو ليس إجراء واجباً لقيام الشركة سواء فى القانون أو فى الواقع وكان قيد اسم الطاعن الأول وحده فى السجل التجارى لا ينفى قيام الشركة الواقعية التى قررتها المحكمة بينه وبين ولديه . وكان ما اعتمد عليه الطاعن الثانى من أنه موظف ببنك مصر لا يمنع من أن يكون شريكا فى الشركة محل النزاع على ما قررته المحكمة بناء على الأدلة التى أوردتها ، كما لا تحول وظيفته هذه دون الحكم بافلاس الشركة التى يكون شريكا فيها وكان الثابت بالحكم أن المحكمة لم تعتمد فى قولها بقيام الشركة الواقعية

للاشتغال بتجارة الحدايد والبويات في المحل التجاري الذي اتخذته مقراً لها ، وإذ قالت إن كلا من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك في نشاطها التجاري ، فإنها بذلك تكون قد قررت ضمها توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة . من رأس مال لها . ونية الاشتراك فيها . وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة . وذلك أياً كانت حصة كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة بما يكون معه النعمي بمخالفة القانون في هذا الخصوص لا مبرر له .

« ومن حيث إن السببين الثاني والرابع يتحصلان في أن الحكم أخطأ في القانون ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بإفلاس شركة «حسن الإسنوي وأولاده» ، قررت أنها شركة فعلية لها شخصية معنوية - مع أن الشركة الواقعية لا تتمتع بأية شخصية اعتبارية ، ومن ثم لا يصح القضاء بتفليسها ، وهو ما جرى عليه الفقه والقضاء ، إلا في أحوال معينة لها ظروفها الخاصة .

« ومن حيث إنه جاء في الحكم الابتدائي في هذا الخصوص « ومن حيث إن قضاء المحاكم استقرار على الاعتراف بهذا النوع من الشركات التي تعرف بالشركات الواقعية وهي التي تقوم بين اثنين فأكثر ويكون الغرض منها القيام بنشاط تجاري ولو لم يحرر محرر مثبت لقيام تلك الشركة بين الشركاء وأجاز للغير ومنهم دائنوها إثبات قيامها على تلك الصورة بكافة الطرق القانونية بما في ذلك القرائن وأجاز أيضاً في حالة ثبوت قيام مثل هذه الشركة طلب الحكم بإفلاسها ، كما ورد في الحكم المطعون فيه « ومن حيث إنه فيما يختص بقيام الشركات الواقعية ونوعها وجواز إفلاسها ، فإنه فضلاً عن أنه غير معقول

على الالفة وحدها وإنما على أدلة أخرى ، وهي جميعاً تكفي لحل قضائها - وكان خلو السندات الإذنية الموقع عليها من عباس الإسنوي من كلة « عن » لا ينفى أن هذه السندات كانت عن معاملة لحساب الشركة . متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي ائتمان بضائع استوردتها شركة «حسن الإسنوي وأولاده» ، وأن عباس الإسنوي قد وقع عليها هي ووصولات تسلم هذه البضائع على هذا الأساس لذكر اسم الشركة فيها ولما قررته المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة . وهذا من المحكمة استخلاص موضوعي لا مخالفه فيه للقانون - وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثاني شريك في شركة «حسن الإسنوي وأولاده» بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما إلى محل كوريات والآخر إلى قلم الكتاب باسم «حسن الإسنوي وأولاده» ، هو استخلاص سليم ولا خطأ فيه في الاستدلال - لما كان ذلك كذلك تكون الأسباب الخمسة السالف ذكرها في غير محلها .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف القانون ذلك أنه لا يجوز القول بقيام شركة بين أشخاص إلا إذا توافرت ثلاثة شروط وهي تقديم كل شريك حصته في رأس المال . والاشتراك في الأرباح والخسائر وقصد تكوين شركة تعمل لتحقيق ربح وأن هذه الشروط غير متوافرة في الشركة التي قالت بها المحكمة ، كما خلا الحكم من التحدث عنها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة ، إذ قررت بناء على الأدلة التي أوردتها قيام شركة واقعية بين حسن الإسنوي وولديه عباس وعلى بعنوان «حسن الإسنوي وأولاده» ،

المبدأ القانوني

إن دعوى استرداد الحصة المبيعة لأجنبي على الشيوع هي دعوى بتحويل الحقوق والالتزامات فيما بين البائع والمشتري إلى ما بين البائع والمسترد ، فزول صلة البائع بالمشتري وتحل محلها صلة البائع بالمسترد ، ويعتبر المبيع كأنه بيع مباشرة إلى المسترد ، ومن ثم تكون هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة ويجب اختصاص البائع والمشتري فيها في كافة مراحل التقاضي بما فيها مرحلة الطعن بطريق النقض . وإذن فتنى كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها بوصفها مستردة قد اختصمت في مرحلتى التقاضي الابتدائية والاستئنافية الطاعنين بوصفهما مشتريين والبائعين لها وصدر الحكم النهائي في الدعوى على هذا الأساس قاضيا بأحققتها في استرداد الحصتين المبيعتين بما كان يتدين معه على الطاعنين اختصاص هذين البائعين في مرحلة الطعن بطريق النقض . أما وأنهما لم يختصما فيه سوى المطعون عليها ، وذلك على الرغم مما هو ثابت بتقريره من أن مناط النعى فيه على الحكم المطعون فيه هو حق الاسترداد غير القابل للتجزئة ، ومن أن الطاعنين قرراه بعد تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد الذى نص المادة ٨٣٣ منه على أن دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع توجه إلى كل من البائع والمشتري ، فإن الطعن يكون باطلا إذ لا يتصور بحسب الوضع

أن تكون مثل هذه الشركات أحسن حالا من الشركات القانونية فيتخلص أعضاؤها من التزاماتهم قبل الغير ويكونون بذلك مثلا سيئا يشجع على إهمال نصوص القانون التى وضعت لتنظيم الشركات فإن من الشراح وأحكام المحاكم من قالوا بأن للشركات الواقعية الشخصية الاعتبارية أسوة بالشركات المعقودة بمحررات مسجلة وأنه يجوز إشهار إفلاسها إذا توقفت عن سداد ديونها وأنها تعتبر شركات تضامن .

« ومن حيث إن هذا الذى قرره الحكم لاختلافه فيه للقانون - ذلك أنه ، لما كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة «حسن الاسناوى وأولاده» هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجارى ، فانه يكون صحيحا ما قرره المحكمة من أن لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار إفلاسها بناء على طلب المطعون عليها ، التى هي دائنة لهذه الشركة ورأت في هذا الطلب تحقيق مصلحة لها ، ومن ثم يكون هذا السبب على غير محله .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(الفضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٦٣٤

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

استرداد الحصة المبيعة . اجراءات تقاضى . نقض . دعوى استرداد الحصة المبيعة هي دعوى غير قابلة للتجزئة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها بما في ذلك الطعن بطريق النقض . عدم اختصاص أحدهما بجعل الطعن غير مقبول شكلا . المادتان ٨٣٣ من القانون المدنى و ٤٢٩ مرافعات .

الذي انتهت به الدعوى أن يكون حق الاسترداد باقيا بالنسبة إلى البائعين وغير قائم بالنسبة إلى المشترين والمحكمة وفقا للادة ٤١٩ مرافعات أن تقرر من تلقاء نفسها بناء على ما تقدم يبطالان الطعن لعدم اختصاص من يجب اختصاصه فيه .

الحكم

« من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٤٨ مدنى محكمة بورسعيد الابتدائية وفالت شرحا لها إنها اشترت من أخيها محمود على حسن عمارة بضمانة زوجته حميدة عبد الرازق حصة في العقار المبين الحدود والمالم بالصحيفة كما اشترت حصة أخرى من محمد عزازى على عمارة ، وانها لما كانت شريكة على الشيوع في ذات العقاراتها تطلب الحكم بأحققتها في استرداد الحصتين المذكورتين ومقدارهما ٤٨ مترا و ١١ سنتيمترا على الشيوع فيه مقابل دفع ثمنهما ومقداره ٢٩٠ جنيا وفقا للادة ٤٦٢ من القانون المدنى القديم ، وأثناء سير الدعوى أدخلت المطعون عليها البائعين وضامنة البائع الأول خصوصا فيها . وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٦٦ سنة ١ ق من محكمة استئناف المنصورة واختصت فيه جميع الخصوم الآنف ذكرهم ، وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليها في استرداد المساحة البالغ مقدارها ٤٨ مترا و ١١ سنتيمترا على الشيوع في

العقار مقابل دفع مبلغ الثمن الآنف ذكره مع الزام البائعين محمود على حسن عمارة ومحمد عزازى على عمارة بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر الطاعنان الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض ، وقد اقتصر فيه على اختصاص المطعون عليها .

« ومن حيث إنه لما كانت دعوى استرداد الحصة المبيعة لأجنبي على الشيوع هي دعوى بتحويل الحقوق والالتزامات فيما بين البائع والمشتري إلى ما بين البائع والمسترد . فتزول صلة البائع بالمشتري وتحل محلها صلة البائع بالمسترد ، ويعتبر المبيع كأنه يبيع مباشرة إلى المسترد ، ومن ثم تكون هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة ويجب اختصاص البائع والمشتري فيها في كافة مراحل التقاضى بما فيها مرحلة الطعن بطريق النقض — وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها بوصفها مستردة قد اختصت في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية الطاعنين بوصفهما مشترين والبائعين لها ، وصدر الحكم الهائى في الدعوى على هذا الأساس قاضيا بأحققتها في استرداد الحصتين المبيعتين مع الزام البائعين بالمصروفات ، مما كان يعين معه على الطاعنين اختصاص هذين البائعين في مرحلة الطعن بطريق النقض ، أما وانهما لم يختصا فيه سوى المطعون عليها — وذلك على الرغم ، بما هو ثابت بتقريره من أن مناط النعى فيه على الحكم المطعون فيه هو حق الاسترداد غير القابل للتجزئة ، ومن أن الطاعنين قرروا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد الذى تنص مادته ٨٣٣ على أن دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع توجه إلى كل من البائع والمشتري — فإن الطعن يكون باطلا

جميع التقديرات التي تمت في الدعوى متى كان يستفاد من أسبابه أن علة هذا الاطراح هي ما قرره المحكمة بصفة أصلية من هدم أحقية لجنة التقدير في الزيادة على تقدير المأمورية .

المحكى

د من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت أرباح المطعون عليهما عن سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١١٩٠ جنيها وأخطرتهما بهذا التقدير فلم يقبلاه وأحيل الخلاف على لجنة التقدير التي أصدرت قرارها في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ بتحديد أرباح المطعون عليهما بمبلغ ١٦٧٥ جنيها وأقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٤٦ محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ تمهيداً بنذب خبير لفحص دفاتر وحسابات المطعون عليهما . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٨ بتعديل قرار اللجنة واعتبار أرباح المطعون عليهما حسب تقدير المأمورية تأسيساً على أن المطعون عليهما يجب أن لا يضارا بطعنهما . واستأنفت الطاعة وقيد استئنافا برقم ٢٢٩ سنة ٦٥ تجارى محكمة استئناف مصر التي قضت في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ بتأييده تأسيساً على أن القضاء قد استقر على أن قرار لجنة التقدير يكون باطلاً إذا ما تجاوز تقدير المأمورية مادام لم يثبت لديها أن الممول قد أخفى عنصراً من عناصر نشاطه التجارى أو أدخل الغش والتدليس على مأمورية الضرائب

إذ لا يتصور بحسب الوضع الذى انتهت به الدعوى أن يكون حق الاسترداد باقياً بالنسبة الى البائعين وغير قائم بالنسبة الى المشترين -- وكان للمحكمة وفقاً للادة ٤٢٩ مرافعات أن تقرر من تلقاء نفسها بناء على ما تقدم بيطلان الطعن لعدم اختصاص من يجب اختصاصه فيه -- لما كان ذلك كذلك يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ٤٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٥

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ضرائب . لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظام الممول . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية .

المبدأ القانوني

إن لجنة التقدير -- على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة -- هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظام الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهي بهذا الوصف لا تتقيد بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قدرته المأمورية أرباحاً للممول يكون قد خالف القانون ولا يرد على ذلك ما جاء في الحكم من اطراح

١٣٣٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ضرائب . اتفاق تم بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا . هذا الاتفاق ملزم للطرفين وما منع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه فانه يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا ، وهو اتفاق ملزم للطرفين وما منع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا . وإذا فُتق كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بموافقة المطعون عليه كتابة على تقدير مأمورية الضرائب لأرباحه في السنوات المتنازع عليها قد أقام قضاءه على قرينتين استمد أحدهما من احالة الأمر بعد هذا الاتفاق على لجنة التقدير ، والآخرى من هدم ربط المصلحة للضريبة على أساسه . وكانت هاتان القرينتان لا تصلحان قانونا للاستدلال بهما على أن الطاعنة قد هدلت عن التمسك بموافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية ، ذلك أن احالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد موافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية لأرباحه هو إجراء مخالف لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

وقررت الطاعنة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قدرته المأمورية أرباحا للممول ، يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على الأساس المشار اليه في سبب النعي ، يكون قد خالف القانون . ذلك أنه أخذ باقتراحات مأمورية الضرائب عن ارباح المطعون عليهما استناداً إلى أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية حتى لا يضار الممول بتظلمه ، مع أن هذه اللجنة هي - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هيئة تقدير أصلية لاهية تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية ، وهي بهذا الوصف لا تتقيد بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول ، بل لما أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقاً لما قرأه الأرباح الحقيقية ، ولا يرد على ذلك ما جاء في الحكم من إطراح جميع التقديرات التي تمت في الدعوى لما يستفاد من أسبابه من أن علة هذا الإطراح هي ما قرره المحكمة بصفة أصلية من عدم أحقية لجنة التقدير في الزيادة على تقدير المأمورية . ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في القانون ويتمين نقضه .

(القضية رقم ٥١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

التي تقضى بأنه لا يحال على اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول ، وأن إهمال مصلحة الضرائب في ربط الضريبة على أساس هذا الاتفاق لا يؤدي إلى القول بنزولها عن التمسك به ، ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون ويتعين نقضه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن المطعون عليه يدير محلا لبس البقالة والمشروبات الروحية ، وقدم إقراراً بأرباحه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٤ وقدرها بمبلغ ٥٣ جنيهاً و ٨٤٥ ملياً و ٨٨ جنيهاً و ٦٩٠ ملياً و ١٤١ جنيهاً و ٣٦٥ ملياً و ١٠٠ جنيه و ١٨ ملياً و ١٧٨ جنيهاً و ٥٩٥ ملياً و ١٩٥ جنيهاً و ٩١٥ ملياً على التوالي إلا أن المأمورية لم تأخذ بهذا الإقرار وقدرت أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ بمبلغ ٣٦٠ ، ٣٤٠ ، ٣٢٠ ، ٣٠٠ جنيهاً على التوالي ، وفي ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٣ وافق المطعون عليه كتابة على تقدير المأمورية ثم نازع في هذا التقدير بحجة أنه يجمل اللغة العربية ، وأنه وقع على الأقرار دون علم بما تضمنه ، وأحالت المأمورية الأمر على لجنة التقديرات التي أصدرت قراراً باعتبار أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ وفقاً للأقرار الموقع عليه منه ، وأما عن سني ١٩٤٣ و ١٩٤٤ فقدرتها بمبلغ ٣١٦ و ٣٤٦ جنيهاً ، وطعن المطعون عليه في هذا التقدير وأقام الدعوى رقم ٨٢٣ سنة ٧١ ق — محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة بطلب الحكم بإلغاء قرار اللجنة واعتبار أرباحه

على أساس دفاتره وحساباته وبالزام الطاعنة برد ما حصلته بدون وجه حق . وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بتدب خبير حسابي تكون مأموريته فحص حسابات الممول من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٣ والتحقق من صحتها وما إذا كانت تعبر عن حقيقة نشاطه وبيان أرباحه في السنوات المذكورة ، ولما لم يدفع المطعون عليه أمانة الخبير قضت المحكمة في ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ بإلغاء قرار اللجنة الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وحددت أرباحه بمبلغ ٢٧٠ ، ٢٥٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ١٦٠ ، ١٢٠ جنيهاً على التوالي ، وأمرت بإجراء الحساب على هذا الأساس . وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت بالزام الطاعنة بأن ترد للمطعون عليه مبلغ ١٣٠ جنيهاً و ٨٥٢ ملياً والفوائد بواقع ٥٪ وإلغاء الحجز الإداري الموقع في ١٤ ، ٣١ من مارس سنة ١٩٤٦ واستأنفت الطاعنة الحكم الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ استناداً إلى أن المحكمة أخطأت إذ قدرت أرباح المطعون عليه في السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٢ حين أن هناك اتفاقاً بينها وبين الممول بشأن هذه الأرباح وقيد الاستئناف برقم ٦٦ محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفضه وتأيد الحكم المستأنف تأسيساً على أن الطاعنة لم تعتمد الأقرار المحرر في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٣ ، إذ أنها لم تربط الضريبة على أساسه كما أحالت الخلاف إلى لجنة التقدير ، الأمر الذي يفيد أنه لا يمكن اعتبار هذا الأقرار اتفاقاً مانعاً من إعادة النظر في التقدير ، وأن الحساب الذي قدمه المطعون عليه وفقاً للقواعد التي قررها الحكم المستأنف لم يقدم عليه أي مطعن وقررت الطاعنة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بأنه لا يحال على اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول وكان إهمال مصلحة الضرائب في ربط الضريبة على أساس هذا الاتفاق لا يؤدي إلى القول بنزولها عن التمسك به ، لما كان ذلك كذلك يكون الحكم قد خالف القانون . ومن ثم يتعين نقضه .

(التفضية رقم ١٦٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٦٣٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . عدم اجابتها طلب تقديم الدفاتر التجارية أو احالة الدعوى على التحقيق . هذا من حقها متى كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي اطمأنت اليها .

ب - بيع . فسخ . حكم . تسببيه . تقريره أن المشتري عند تأخير البائع في تسليم المبيع الخيار بين طلب التنفيذ البيني أو الفسخ مع التضمينات وأنه إذا رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ وليس في رفع الدعوى بأي الطلبين نزولاً عن الطلب الآخر . ما قرره الحكم صحيح في القانون .

ج - بيع . مسئولية . حكم . تسببيه . دفع البائع مسئوليته عن تأخره في تسليم المبيع بأن المشتري لم يتم بدفع الثمن قبل التسليم وفقاً لشروط العقد . اطراح الحكم هذا الدفاع لأن البائع لم يظهر استعداداً لتسليم المبيع بينما أنذره المشتري بأنه مستعد لدفع الثمن عند التسليم . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا نصوص .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الاحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة التي اطمأنت اليها .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه - إذ أهدر أثر الاتفاق بين المأمورية والممول ، بمقولة إن إحالة أمر التقدير على اللجنة يدل على نزول الطاعة عن هذا الاتفاق - يكون قد خالف القانون - ذلك أن إحالة الأمر على اللجنة كان إجراءً واجباً على المأمورية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ، ثم استقرت أحكام القضاء على عدم جواز إحالة التقدير على اللجنة في حالة الاتفاق - وأن خطأ الطاعة في فهم القانون ليس من شأنه إسقاط حقها في التمسك بالقوة الملزمة لهذا الاتفاق .

ومن حيث إن هذا النعي في محله : ذلك أن الحكم المطعون فيه - إذ لم يعتد بموافقة المطمعون عليه كتابة على تقدير المأمورية لأرباحه في السنوات ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٢ - قد أقام قضاءه على قرينتين استمد إحداها من إحالة الأمر بعد هذا الاتفاق على لجنة التقدير ، والآخرى من عدم ربط المصلحة للضريبة على أساسه . وهاتان القرينتان لا تصلحان قانوناً للاستدلال بهما على أن الطاعة قد عدلت عن التمسك بموافقة المطمعون عليه على تقدير المأمورية ذلك أن مأمور الضرائب - إذ قدر أرباح الطاعن في السنوات المشار اليها وقبل الممول هذا التقدير - يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً ، وهو اتفاق ملزم لطرفيه ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه إذا خلا من شوائب الرضاء ، ولم يثبت العدول عنه بدليل جاز القبول قانوناً ، ولما كانت إحالة المصلحة الأمر على لجنة الضرائب بعد موافقة المطمعون عليه على تقدير المأمورية لأرباحه هو إجراء مخالف لنص المادة ٥٢ من القانون رقم

٢- إذا كانت المحكمة قد قررت أن للمشتري عند تأخير البائع في التسليم الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو طلب فسخ البيع مع التضمينات في الحالتين ، كما له لو كان رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ ، وليس في رفع الدعوى بأى من هذين الطلبين نزولا عن الطلب الآخر ، فإن هذا الذى قرره المحكمة هو صحيح فى القانون .

٣- إذا كان الطاعن قد اعتمد فى دفاعه على أن عدم قيامه بتسليم المبيع يرجع إلى أن المطعون عليه لم يبد استعداده لدفع الثمن إلا بعد التسليم مع أنه متفق فى العقد على دفع الثمن قبل التسليم وبذلك يكون المطعون عليه هو المقصر وتقع عليه تبعه التقصير ، وكانت المحكمة إذ اطرحت هذا الدفاع قد قررت أن محل التمسك به هو أن يكون الطاعن قد أظهر استعداده لتسليم المبيع ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا يحق له أن يطالب المطعون عليه بدفع الثمن قبل التسليم ، هذا فضلا عن أن المطعون عليه قد قرر بإنذاره الذى أعلنه للطاعن أنه على استعداد لدفع كامل الثمن عند تسلمه المبيع بالسعر المتفق عليه كما اشترط فى الاتفاق ، ومع ذلك لم يقيم الطاعن بتنفيذ التزامه ، فإن هذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه قصور .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع ، حسبما بين من

الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٤٧ تجارى محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يسلمه خمسين بالة من الدخان حسن كيف وبأن يدفع إليه مبلغ ألف جنيه بصفة تعويض . بمقولة إنه اشترى منه هذا المقدار فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بسعر الكيلو ٣٥ قرشا ، وأنه امتنع عن التسليم فى الميعاد المتفق عليه وهو أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ لنصف الصفة و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لنصفها الآخر ، كما اشترط فى هذا الاتفاق أن يكون دفع الثمن عند تسليم البضاعة . ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لأنها رفعت عليه بصفته وكيلًا عن محل أخوان نظارتیان ، وبأن ييعل ينمقد بينه وبين المطعون عليه إذ لم يكن إلا وسيطا بعمولة بينه وبين محل د ايشن تركيا بنك ، المالك للبضاعة ، وبأنه بفرض قيام البيع فإنه لم يلحق الطاعن أى ضرر من عدم نفاذه ، وبجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ قال الطاعن إنه مستعد لأن يورد للمطعون عليه كمية الدخان المتفق عليها بسعر ٣٥ قرشا للكيلو بصفته سمسار المحل د ايشن تركيا بنك ، ورفض المطعون عليه هذا العرض لفوات الميعاد المحدد للتسليم ، وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ عدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الفسخ والتعويض .

وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بفسخ البيع وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٥٣ جنيه ، واستأنف الطاعن هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ١٣٦ لسنة ٥ ق - تجارى محكمة استئناف الاسكندرية ، التى قضت بتأييده للأسباب التى بنى عليها وللأسباب التى

أضافتها إليها وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على تسعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن الدعوى رفعت على « أرتين نظارتين عن محل اخوان نظارتين ، أى على الطاعن بصفته وكيلًا - مع أنه كان يجب رفعها على « محل نظارتين » ، بما له من شخصية معنوية . وحتى يمثل من له حق تمثيله ، ولكن المحكمة خلطت بين مسئولية الأصيل إذا تعاقد عنه وكيل وبين مقاضاة الوكيل عن هذا الأصيل .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة - إذ رفضت دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها عليه بصفته وكيلًا عن محل اخوان نظارتين ، مع أنه كان يجب رفعها على هذا المحل باعتباره هو الأصيل - استندت إلى أن عبارة « أرتين نظارتين عن محل اخوان نظارتين » التي وردت بصحيفة الدعوى تفيد أنها رفعت الدعوى على الطاعن بصفته ممثلًا لمحل اخوان نظارتين وليس بصفته وكيلًا عنه ، وأن الطاعن لم يقدم ما ينفي تمثيله لهذا المحل ، بل أن كافة تصرفاته تدل على أنه الممثل له والقائم بأعماله ، ولذا لبادر بالإرشاد عن مديره . تؤيد ذلك توقيع الطاعن على الخطاب المؤرخ في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بصفته ممثلًا للمحل المذكور ، هذا فضلا عن إقراره بهذه الصفة في صحيفة الاستئناف أو مذكرته الختامية . وهذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا مخالفة فيه للقانون .

« ومن حيث إن الأسباب الثاني والرابع

والخامس تحصل في أن الحكم خالف القانون وأخطأ في الاستدلال وشابه القصور في التسيب أربعة أوجه ، أولها ، إذ استندت المحكمة في تقريرها بأن بيعاً قد انعقد بين الطاعن والمطعون عليه إلى بيان محرر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ نسب صدوره من الطاعن وإلى خطاب أرسله المطعون عليه إلى الطاعن في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإلى الإنذار المعلن إلى الطاعن في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإلى سكوت الطاعن عن الرد على ما جاء في هذه الأوراق - مع أن الطاعن أنكر البيان المشار إليه وقال إن وسيط المطعون عليه هو الذي حرره لتقديمه إلى محل « أيشن تركيا بنك » - وأن الطاعن قد رد بالخطاب المحرر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ على خطاب ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وطلب فيه حضور المطعون عليه لاطلاعه على حقيقة الأمر - وأن عدم الرد على الإنذار يرجع إلى ضيق الوقت - وأن هذه الأوراق جميعاً لا تفيد أن الصفقة قد تمت (والوجه الثاني) إذ اطرحت المحكمة دفاع الطاعن بأن حقيقة الأمر هي أن وسيطاً عن المطعون عليه طلب من الطاعن في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أن يتوسط لدى « أيشن تركيا بنك » لبيع إليه كمية من الدخان ، ولكنه لم يعد إليه في اليوم التالي كما يقضى العرف التجاري ، ثم حضر إليه يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ طالباً البيع بسعر ٣٥ قرشاً للكيلو ، فذهب معه إلى البنك ، وإذا بالسعر قد ارتفع ولم تتم الصفقة لهذا السبب - وذلك دون أن تبين المحكمة عنه اطراح هذا الدفاع (والوجه الثالث) إذ اعتمدت المحكمة على أن الأمر في المسائل التجارية هو أمر مرجعه إلى القرائن ، وأن القرائن المقدمة من المطعون عليه تثبت حصول البيع - مع أن

العرف التجارى يقضى بوجوب عودة وسيط المطعون عليه الى الطاعن فى اليوم التالى ولكنه لم يحضر إلا بعد عشرة أيام — ومع تمسك الطاعن بذلك فان المحكمة لم ترد عليه . (والوجه الرابع) إذ استند الطاعن فى دفاعه بأنه وسيط بالعمولة إلى أن إجراءات محل د ايشن تركيا بنك ، توجب ألا يباع الدخان إلا بعد دفع الثمن الأمر الذى يدل على عدم صحة قول المطعون عليه بأنه تعافد مع الطاعن على أن يكون تسليم الدخان اليه بمخازنه — . وإذ قدم الطاعن دليلا على ذلك شهادة من البنك تفيد أنه ليس إلا سمساراً يعمل لحسابه بالعمولة وإذا استدل الطاعن على صحة دفاعه بما تفيداه الأوراق الخاصة بصفقة أخرى تمت أثناء سير الدعوى من أن المطعون عليه قام بدفع ثمنها قبل أن تسلّم اليه فى مخازنه — . ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعاً بما قرره المحكمة : من أن دفاع الطاعن بأن صفقة لم تتم بينه وبين المطعون عليه وبأنه لم يكن إلا وسيطاً لدى محل د ايشن تركيا بنك ، لحساب المطعون عليه هو دفاع تنقضه المستندات المقدمة من المطعون عليه ومنها البيان الصادر من محل الطاعن فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وصورة الخطاب المرسل اليه من المطعون عليه فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والخطاب المرسل من الطاعن إلى المطعون عليه فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ رداً على الخطاب المذكور والإنذار المعلن إلى الطاعن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، إذ تفيد هذه المستندات أن المطعون عليه اتفق مع الطاعن على أن يشتري منه خمسين بالة من الدخان حسن كيف بسعر الكيلو ٣٥ قرشا على أن يكون دفع الثمن عند تسليم المبيع بمخازن المطعون عليه وذلك

على دفعتين إحداهما فى ١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ والأخرى فى ١٥ منه وأن الطاعن عدل عن الصفقة لتوالى الأسعار فى الارتفاع . وأنه يبين من المطبوعات والكشوف والفواتير المقدمة أن للطاعن مصنعا للسجائر والدخان مقيداً بالسجل التجارى ويشغل بأصناف مختلفة دون أن يرد فيها ما يدل على أنه يشتغل فى السمسرة . وأنه يتضح من المكاتبات التى تبودلت بين الطرفين قبل رفع الدعوى أنه على الرغم من أن المطعون عليه تمسك فيها بحصول الاتفاق على البيع فان الطاعن سكت بل إنه فى خطابه المرسل فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ طلب من المطعون عليه الحضور الى مصنعه بالاسكندرية مع أنه لو كان ادعاء المطعون عليه غير صحيح لبادر الطاعن بانكار حصول البيع ولذكر صراحة أنه ليس إلا سمساراً بعمولة . وأنه يؤيد ذلك ما هو ثابت د بقانون ، مقدمة من المطعون عليه من أنه اشترى من الطاعن صفقة أخرى أثناء سير الدعوى . وأن الشهادة الصادرة من محل د ايشن تركيا بنك ، والمقدمة من المطعون عليه لا تؤيد دفاع الطاعن بأنه سمسار بالعمولة ، وأما ما جاء فيها من أن محل نظارتين ليست له صفة فى إلزام البنك قبل موافقته وأن البيع لا يعتبر تاماً إلا بعد دفع الثمن فانه أمر لا شأن للمطعون عليه به . وأن مجادلة الطاعن فى هذه الأدلة غير مجدية لأن للعرف والقرائن ومنها قرينة السكرت حجية فى المسائل التجارية . وأنه كان واجبا على الطاعن وقد أعذره المطعون عليه مرتين بتنفيذ بيع يتعلق بسلعة يتغير سعرها فى السوق أن يسارع بانكار حصول هذا البيع لو كان مختلفا عليه ، هذا الى أن البيان المحرر فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ هو عبارة عن دقانون ، معنونة بعنوان محل نظارتين واشتملت على تفصيل

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره المحكمة : من أن المشتري عند تأخير البائع في التسليم الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو طلب فسخ البيع مع طلب التضمينات في الحالين ، كما له لو كان قد رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ ، وليس في رفع الدعوى بأى من هذين الطلبين نزولاً عن الطلب الآخر - وهذا الذى قرره المحكمة صحيح في القانون .

« ومن حيث إن السببين السابع والثامن يتحصلان في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبب - ذلك أن المحكمة قضت بالفسخ وبالزام الطاعن بالتعويض ، تأسيساً على أنه قد قصر في التزامه بتسليم المبيع - مع أن البيع الذى أدعاه المطعون عليه لو كان قد تم حقيقة هو بيع سلعة متفق فيه على دفع الثمن قبل تسليمها - وأن المطعون عليه في خطابه المحرر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لم يبد استعداده لدفع الثمن إلا بعد التسليم - كما أنه في إذاره المعلن في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ لم يعرض الثمن عرضاً حقيقياً بذلك يكون هو المقصر وتقع عليه تبعة التقصير ، كما يكون البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون أن يترتب عليه أى تعويض .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره المحكمة . من أن دفاع الطاعن بأن المطعون عليه لم يبد استعداده لدفع الثمن قبل تسليم المبيع هو دفاع غير جدير بالالفتات ، إذ محل التمسك به أن يكون الطاعن قد أظهر استعداده لتسليم المبيع ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا يحق له أن يطالب المطعون عليه بدفع الثمن قبل التسليم ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه قد قرر بخطابه المرسل في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإذاره

دقيق للبضاعة المبيعة ، ولو كانت مزورة لما سكت ولما طالب المطعون عليه باستدعائه للتفاهم معه في ظروف لا تسمح بالتفاهم لو كان دفاعه صحيحاً - وهذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سائغ في مسألة تجارية يجوز الإثبات فيها بكافة الطرق ومن شأنه أن يودى إلى النتيجة التى انتهت إليها في خصوص قيام التعاقد بين الطاعن والمطعون عليه وفي أطراح دفاع الطاعن الآنف بيانه والجدل فيه لا يعدو كونه جدلاً موضوعياً ومن ثم فلا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه الخطأ في الاستدلال أو القصور في التسبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالخطأ في القانون والقصور في التسبب - ذلك أن الطاعن طلب من المحكمة أن تأمر بتقديم دفاتر المطعون عليه التجارية وأن تحيل الدعوى على التحقيق لإثبات دعوى المطعون عليه - ولكنها لم تاق بالآلى هذين الطلبين .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الإحالة على التحقيق متى كانت قد كوّنت عقيدتها من الأدلة التى أطمأنت إليها كما هو الحال في الدعوى .

« وحيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن المحكمة قضت بفسخ البيع المدعى به - مع أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب تسليم البضاعة ؛ وأن الطاعن عرضها عليه بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩٤٨ وبذلك يكون قد صدر من المطعون عليه إيجاب صادقته قبول من الطاعن ، ويكون عدول المطعون عليه عن التسليم إلى طلب الفسخ غير جائز قانوناً .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بمقرره محكمة الدرجة الأولى في خصوصه ، من أن الطاعن قد اعترف في مذكرته بأن الأسعار كانت متجهة إلى الصعود لقلة الوارد من الصنف . وأنه لو كانت الصفقة قد تمت في المواعيد المتفق عليها لأفاد المطعون عليه من هذا الصعود في الأسعار . وبذلك يكون قد حرم من كسب مرتقب . وهو ضرر له أن يطالب بتعويض عنه . وتقدر المحكمة هذا التعويض على أساس متوسط الأسعار بعد ارتفاعها بواقع ستين قرشا للكيلو . وبذلك يكون الفرق هو ٢٥ قرشا ويكون ما يستحقه المطعون عليه من التعويض هو مبلغ ٥٦٣ جنيا . وهذا الذي قرره المحكمة وأخذ به الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه القصور . إذ ما اعتمدت عليها من تقدير التعويض هو أساس مقبول ومستمد من أوراق الدعوى . والمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في تقدير التعويض في حدود الطلبات المعروضة عليها من طرفي الخصومة دفعا وردا . وإيس في الحكم المطعون فيه ما يناقض هذا التقدير بل فيه ما يؤيده . إذ جاء فيه أن التعويض الذي قدرته محكمة الدرجة الأولى هو مقابل مافات المطعون عليه من رجحان كسب كان يجنيه لو قام المطعون عليه بتنفيذ التزامه وسله البضاعة المتفق عليها . وأما ما جاء في الحكم الابتدائي في خصوص ما ضاع على المطعون عليه من كسب من تصنيع الدخان فقد أوردته محكمة الدرجة الأولى لتبرر عدم الاعتداد بهذا العنصر ضمن عناصر التعويض المطالب به . وهو مالم يخالفه الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(٢) القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٠ ق. بالهيئة السابقة)

المعلن في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ أنه على استعداد لدفع كامل الثمن عند تسلمه المبيع بالسعر المتفق عليه كما اشترط في الاتفاق ، ومع ذلك لم يقيم الطاعن بتنفيذ التزامه . وهذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه القصور .

« ومن حيث إن السبب التاسع يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون كما شابه القصور والتناقض في التسبيب . ذلك أن المحكمة قضت بالزام الطاعن بالتعويض تأسيساً على تحقق الضرر بواقع خمسة وعشرين للكيلو من الدخان المقول ببيع . مع أنه لم يلحق المطعون عليه أي ضرر ، إذ لم يدفع أي مبلغ مقابل الصفقة ، كما أنه لم يخسر شيئاً من عدم اتمامها . وأنه بفرض وقوع هذا الضرر فإن تعويض ما كان ليتجاوز خمسة قروش عن الكيلو الواحد لأن سعر الدخان في الوقت الذي عرض عليه فيه الطاعن أن يتوسط لدى محل « أيشن تركيا بنك » في شراء القدر المطلوب ، أي في وقت التقصير في تنفيذ الالتزام المدعى به ، لم يرتفع إلا إلى أربعين قرشا ، ومع تمسك الطاعن بهذا القول فإن المحكمة لم ترد عليه ، وكل ما اعتمدت عليه في هذا الخصوص هو أن الطاعن سلم بمحدوث الارتفاع في الأسعار ، مع أنه لم يسلم به ، هذا فضلا عن أنه بينما عابت محكمة الاستئناف على محكمة الدرجة الأولى أخذها بفرق متوسط الأسعار ، إذا بها قد بررت قضاءها في هذا الخصوص بأنها قصدت أن يكون أساس تقدير الضرر رجحان ما كان سيربحه المطعون عليه من الصفقة . في حين أنها قد رفضت القضاء للمطعون عليه بأي تعويض مقابل ما كان سيربحه من تصنيع الدخان .

٦٣٨

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - اعلان . اعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ من قانون المرافعات . كفيته . وجوب تسليم صور الاعلانات للجهات المنصوص عليها في هذه المادة . عدم جواز تطبيق أحكام المادة ١١ من قانون المرافعات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص .

ب - اعلان . تسليم صور اعلانات الدعاوى والطعون والأحكام المراد اعلاتها للدولة ومصلحتها المختلفة يكون إلى إدارة قضايا الحكومة . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان . المادتان ١٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠، ٢٤ من قانون المرافعات .

ج - اعلان . نقض . اعلان تقرير طعن بالنقض وقع باطلا له . عدم مراعاة أحكام المادة ١٤ من قانون المرافعات . لهجة النقض أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور الطعون عليه وطلب خصمه الحكم في لجبته . لا يمنع من ذلك حضور ممثل الطعون عليه إلى تلم الكتاب وإبداء رغبته في ايداع مذكرة يدفع فيها ببيان اعلان تقرير الطعن . المادة ٩٥ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إن قانون المرافعات - إذ نص في المادة ١١ على أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون - وإذ نص في المادة ١٤ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة، والأشخاص العامة، والخاصة الملكية، والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية، والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر، ورجال الجيش ومن في

حكمهم، والمسجونين، وبحارة السفن التجارية وخدمها، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج، يكون تسليم صورة الاعلان بحسب المبين في كل فقرة إلى الشخص المعين أو الهيئة المعينة أو في المركز المعين أو في الجهة المعينة فيها، فانه بذلك يكون قد أخرج اعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٤ سواء أ كانوا طبيعيين أم معنويين من حكم المادة ١١، بحيث لا يصح الإعلان لكل منهم إلا إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة إليه، مما يمتنع معه تطبيق المادة المذكورة على الاعلانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص .

٢ - لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنصان على أن صورة الاعلان فيما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختلفة والمحافظين والمديرين وفيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم للسائب عنها قانونا، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها أو إلى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف - وكانت المادة ٢٤ مرافعات تنص على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة الموايد والاجراءات المنصوص عليها في

المواد الواردة فيها ، ومنها المادة ١٤ الآنف ذكرها . وكانت هذه النصوص صريحة في وجوب تسليم صور اعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة ومصالحها المختلفة إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان هذا الإعلان باطلا ، وذلك نزولا على أمر الشارع فيما قرره من وجوب تسليم هذه الصور مباشرة إلى إدارة قضايا الحكومة نظراً لما يترتب على اعلانها من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة في غضونهما تقوم بها إدارة قضايا الحكومة - وكان يبين من اعلان تقرير الطعن المودع من الطاعن أن صورته قد سلمت إلى مأمور الضرائب بصفته ممثلاً لمصلحة الضرائب (المطعون عليها) ومن ثم يكون هذا الإعلان قد وقع باطلا لعدم تسليم صورته إلى إدارة قضايا الحكومة .

٣ - متى كان إعلان تقرير الطعن المشار اليه قد وقع باطلا فإن لمحكمة النقض - على ما استقر عليه قضاؤها - أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم عليه في غيبته كما هو الحال في الطعن وذلك عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك حضور ممثل إدارة قضايا الحكومة بقلم كتاب المحكمة وإبداء رغبته في إبداء مذكرة تدفع فيها المطعون عليها ببطلان إعلانها بتقرير الطعن . ذلك أن هذا الحضور فضلاً عن أنه لم يقع إلا بعد انقضاء الميعاد الذي حددته المادة ٤٢٢

مرافعات لتقديم دفاع المطعون عليه . فانه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس هو الحضور الذي يزيل بطلان إعلان التقرير ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

المحكم

« من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً . تأسيساً على أن إعلان المطعون عليها (مصلحة الضرائب) بتقرير الطعن قد وقع باطلا ، إذ سلمت صورته إلى مأمور ضرائب المنشية بالاسكندرية بصفته ممثلاً لها ، في حين أنه عملاً بالفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتين بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ يجب تسليم هذه الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الاعلان باطلا وفقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

« ومن حيث إن الطاعن رد على هذا الدفع بأن الأصل في اعلان الأوراق وفقاً للمادة ١١ مرافعات أن تسلم صورته إلى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الموطن المختار . وأن كل ما جاء به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ من تعديل في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات هو أنه جعل إدارة قضايا الحكومة موطناً للدولة وفروعها - أي أنه لم يبلغ الأصل الآنف ذكره ، مما يكون معه صحيحاً إعلان تقرير الطعن إلى مأمور ضرائب المنشية متى كان ممثلاً للمطعون عليها . وأنه لا أدل على ذلك من أنه وإن كانت الفقرة التاسعة من ذات المادة ١٤ تنص على أنه فيما يتعلق ببجارة السفن وخدمها تسلم صورة الاعلان إلى ربانها ، فانه لا شك في أن إعلان البحار يكون صحيحاً إذا سلمت صورته إلى شخصه .

« ومن حيث إن قانون المرافعات - إذ نص في المادة ١١ على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون - وإذ نص في المادة ١٤ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة ، والأشخاص العامة والخاصة الملكية ، والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية ، والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، ورجال الجيش ومن في حكمهم والمسجونين ، وبحارة السفن التجارية وخدمها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج . يكون تسليم صورة الإعلان بحسب الملبين في كل فقرة إلى الشخص المعين أو الهيئة المعينة أو في المركز المعين أو في الجهة المعينة فيها - فإنه بذلك يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٤ سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين من حكم المادة ١١ ، بحيث لا يصبح الإعلان لكل منهم إلا إذا سلت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة إليه ، مما يتمتع معه تطبيق المادة المذكورة على الاعلانات الخاصة هؤلاء الأشخاص . »

« ومن حيث إنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنصان على أن صورة الاعلان فيما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختلفة والمحافظين والمديرين ، وفيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم للنائب عنها قانونا ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها أو إلى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف - وكانت المادة ٢٤

مرافعات تنص على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآنف ذكرها - وكانت هذه النصوص صريحة في وجوب تسليم صور اعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة ومصالحها المختلفة إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان هذا الإعلان باطلا ، وذلك نزولا على أمر الشارع فيما قرره من وجوب تسليم هذه الصور مباشرة إلى إدارة قضايا الحكومة نظراً لما يترتب على اعلانها من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة في غضونهما تقوم بها إدارة قضايا الحكومة - وكان يبين من اعلان تقرير الطعن المودع من الطاعن أن صورته قد سلت إلى مأمور ضرائب المنشية بالاسكندرية بصفته ممثلاً لمصلحة الضرائب (المطعون عليها) - ومن ثم يكون هذا الإعلان قد وقع باطلا لعدم تسليم صورته إلى إدارة قضايا الحكومة - وكان لهذه المحكمة ، على ما استقر عليه قضاؤها ، أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم عليه في غيبته كما هو الحال في الطعن وذلك عملاً بالمادة ٩٥ مرافعات - وكان لا يغير من ذلك حضور النائب الأول بإدارة قضايا الحكومة بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وإبداء رغبته في ايداع مذكرة تدفع فيها المطعون عليها ببطلان اعلانها بتقرير الطعن ، إذ أن هذا الحضور ، فضلاً عن أنه لم يقع إلا بعد انقضاء الميعاد الذي تحدده المادة ٢٣ مرافعات لتقديم دفاع المطعون عليه ، فإنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس هو الحضور الذي يزيل ببطلان اعلان التقرير - لما كان ذلك كذلك يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٠٠٠ ر.ق بالهيئة السابقة)

٦٣٩

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع على الحق المطلوب حمايته أثناء نظر الاشكال . هذا لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لا يفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما يلتبس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي الذي يرى الأمر به .

ب — قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن بداية اخطار التنازل من المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقاً فعلياً لأمس تاريخ إبرام عقد التنازل . هذا التقرير يؤيده مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

ج — قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن المنازل عن المنشأة ظل يباشر العمل فيها ويستغلها لحسابه إلى تاريخ معين لاحق لإبرام عقد التنازل وأن إخطار التنازل قد تم في الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ وقف التنازل عن العمل في المنشأة وفقاً فعلياً . تأييد ظاهر أوراق الدعوى لهذا التقرير . لاخطا في القانون .

د — قضاء مستعجل . نزاع على بيع أشياء محجوز عليها لعدم وفاة ضريبة الأرباح التجارية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه اشكال في التنفيذ . المادة ٤٩ من قانون المرافعات .

هـ — لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع أن يكون المنشأة كل قد أبدى طلبات متتالية بأصل الحق . لقاضي الأمور المستعجلة بماله من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة أن يأمر بالاجراء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الإشكال .

و — موضوع النزاع المشار اليه صالح لفصل فيه . لمحكمة النقض أن تقضي بالاجراء الوقتي المناسب وهو إيقاف البيع .

المبادئ القانونية

١ — قيام النزاع أثناء نظر الاشكال في

التنفيذ على الحق المطلوب حمايته لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لا يفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما يلتبس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي الذي يرى الأمر به ، وهذا منه يكون تقديراً وقتياً بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه بل يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذو الشأن أمام الجهة المختصة .

٢ — إذا كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قررت أن بداية ميعاد اخطار التنازل عن المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقاً فعلياً لا من تاريخ إبرام عقد التنازل ، فهذا منها تقرير يؤيده مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — إذا كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قررت أن المنازل عن المنشأة ظل يباشر العمل فيها ويستغلها لحسابه حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ وأن نشاط المنازل اليه لم يبدأ فيها إلا من أول مارس سنة ١٩٤٦ وبذلك يكون إخطار التنازل عنها الحاصل في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ قد قدم في الميعاد وكان هذا التقرير يؤيده ظاهر الأوراق التي اعتمدت عليها في هذا الخصوص فإن النعي عليها بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٤ — إذا كان يبين من الحكم الابتدائي

والحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على أنها اشكال في التنفيذ فيما يتعلق ببيع الأشياء المحجوز عليها وأن محكمة الدرجة الأولى قضت بقبول هذا الاشكال شكلا لرفعه بعد الحجز وقبل اليوم المحدد للبيع، وأن محكمة الدرجة الثانية حكمت بتأييد هذا القضاء فتكون الدعوى على أساس هذا الوصف الذي سارت به في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية هي من المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ التي يختص قاضى الأمور المستعجلة وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات بالحكم فيها بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق ولهذا لا يقضى بعدم اختصاصه بنظرها، كما لا يصدر فيها حكما فاصلا في الحق المتنازع عليه، وإنما يأمر بما يراه من اجراء وقتى كفيل بحماية من ينشأ ظاهرا الأوراق وظروف الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الحماية.

هـ - ولا يمنع من ذلك أن المستشكل لم يطلب في اشكاله الحكم باجراء وقتى وإنما طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع ضده والغاء ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن، وهذه الطلبات بحسب الأساس الذى بنيت عليه الدعوى والنزاع الذى أثير فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا يملكه قاضى الأمور المستعجلة، ولذا يكون من واجبه أن يرفض النظر عنها وأن يأمر بما له من سلطة تحوير

طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة بالاجراء الوقتى الذى ينفق وطبيعة الاشكال المعروف عليه، وينبنى على ذلك أن تكون المحكمة إذ قضت بعدم الاعتداد بالحجز قد أخطأت في القانون ويتعين نقض حكمها في هذا الخصوص.

٦ - متى كان موضوع النزاع المشار اليه صالحا للفصل فيه، وكان يبين من الأوراق أن مقررته المحكمة في تقديرها الوقتى للحق المتنازع عليه من أن المستشكل غير مسئول عن الدين المحجوز من أجله. هو تقرير مؤداه أن يكون حقه أكثر رجحانا وجديرا بحماية القضاء المستعجل، وكان الاجراء الوقتى الذى يصح القضاء به في مثل حالة الدعوى هو وقف البيع المستشكل فيه حتى يفصل نهائيا في النزاع من الجهة المختصة فانه يتعين الحكم بهذا الاجراء.

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن، تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما على الطاعة في ١٩ من يوفيه سنة ١٩٥٠ الدعوى رقم ١٧١٢ سنة ١٩٥٠ محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة، وقالوا شرحا لها: إن والدهما (اسكندر حبوب) باع لهما بموجب عقد محرر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ ومصدق على امضاءاته في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ معمل مستحضرات طبية. وأنهما في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٦ عقدا شركة تضامن لإدارته واستغلاله، على أن تكون مدتها خمس سنوات تبدأ من أول مارس سنة ١٩٤٦. وأنه

لما تنطوى عليه من مساس بالموضوع والحق المتنازع عليه وفي ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بقبول الدفع وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبالاتمرار في اجراءات البيع . تأسيساً على أن الاشكال رفع في الميعاد أى بعد الحجز وقبل البيع . وأن الحجز قد استوفى الاجراءات المقررة له . وأن بطلان هذا الحجز المدعى به من المطعون عليهما والمبنى على عدم مسئوليتهما عن مبلغ الضريبة المحجوز من أجله يخرج البحث فيه عن اختصاص القضاء المستعجل ، لأن المشرع في قانون الضرائب اتبع المبدأ المعروف « لدفع ثم عارض » حماية لحقوق الخزنة ومن ثم جعل لورد الضريبة قوة نفاذ لا يحصى من احترامها ، ولأن النزاع على ما إذا كان ميعاد الاخطار عن بيع المنشأة يبدأ من تاريخ البيع — كما تقول المطعون عليها أو من تاريخ وقف البائع عن العمل فيها — كما يدعى المطعون عليهما — هو نزاع لا يخلو من الجدل ، في حين أن اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب عدم الاعتداد بأثر الحجز رهن بأن يكون النزاع المؤسس عليه بمنأى عن هذا الجدل ، واستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ محكمة القاهرة الابتدائية التي قضت في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٠ بتأييده فيما قضى به من قبول الاشكال شكلا وبالفائه فيما عدا ذلك وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالحجز الموقع في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٠ وبالزام الطاعنة بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وتحصل الأسباب التي أقيم عليه هذا الحكم في أن الحجز المشوب بالبطلان بسبب عدم قيام الدين في ذمة المحجوز عليه هو بمثابة

لذلك ظل والدهما يباشر عمله فيه ولم يتسلبه منه إلا في هذا التاريخ . وأنهما عملاً بالمادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أخطرا مصلحة الضرائب بما تقدم في ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٦ بخطاب موصى عليه ، كما أخطرها به والدهما بخطاب آخر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٦ أى قبل مضي ميعاد الستين يوماً المحدد لهذا الاخطار بالمادتين المذكورتين . وأن والدهما قدم اليها أيضاً إقرارات أرباحه عن المدة من سنة ١٩٤٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ كما قدما اليها إقرارات أرباحهما عن المدة من أول مارس سنة ١٩٤٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ . وأن الأمر في هذه الأرباح لا يزال معروضا على القضاء في الدعوى التي رفعت بالطعن في القرار الصادر في لجنة تقدير الضرائب في خصوصها . وأن المطعون عليها على الرغم من ذلك كله أعلنتهما بثلاثة أورد رقم ٤ ضرائب باسم والدهما وطالبتهما بمبلغ ١٧٠٠ جنيه وكسور ، على اعتبار أنه قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة من سنة ١٩٤٢ حتى ١٩٤٦ وأنهما مسئولان عنه مع والدهما ، بحجة أن اخطارهما بالبيع الصادر اليهما لم يحصل إلا بعد انقضاء الميعاد السالف ذكره محسوبة بدايته من تاريخ انعقاد البيع . وأنهما لما امتنعا عن دفع المبلغ المشار اليه أوقعت المطعون عليها في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٠ حجزاً على منقولاتهما وحددت يوماً لبيعها . وأنهما لذلك طلبا الحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بعدم الاعتداد بالحجز والغاء جميع آثاره واعتباره كأن لم يكن . استناداً إلى أنهما لما تقدم بيانه غير مسئولين عن مبلغ الضريبة المحجوز من أجله ، مما يكون معه هذا الحجز قد وقع باطلا . ودفعت المطعون عليها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ،

عقبة مادية يختص القضاء المستعجل بنظر طلب إزالتها في صورة عدم الاعتداد بمثل هذا الحجز واعتبار آثاره كأن لم تكن . وأنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحصيل الضريبة على الأرباح في حالة وقف المنشأة عن العمل يكون لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل . كما نصت المادة ٥٩ على تطبيق حكم المادة السابقة على حالة التنازل عن المنشأة ، فيكون الشارع قد قصد أن يكون تاريخ التنازل هو التاريخ الذي وقف فيه التنازل عن العمل فيها وفقاً فعلياً . قياساً على ماورد في المادة ٥٨ من أن تحصيل الضريبة يكون لغاية تاريخ الوقف عن العمل . وأنه متى تقرر ذلك وكان يبين من ملف البائع (الممول الأصلي) أنه قدم إلى مصلحة الضرائب بيانات نشاطه التجاري وأدى إليها الضريبة حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ وأن المطعون عليهما وإن كانا قد اتفقا معه في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ على تنازله لهما عن المنشأة إلا أن نشاطهما فيها لم يبدأ إلا من تاريخ عقد الشركة المبرم بينهما في أول مارس سنة ١٩٤٦ وأنه لذلك يتعين اعتبار آخر فبراير سنة ١٩٤٦ هو تاريخ التنازل الفعلي لهما عن المنشأة . وأنه لقيامهما باخطار المطعون عليهما بهذا التنازل في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ - تاريخ ختم مصلحة البريد على وصول خطاب الاخطار كما أخطرها التنازل بخطاب آخر وصل إليها في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ يكون هذا الاخطار قد تم خلال الستين يوماً التالية لحصول التنازل الفعلي عن المنشأة أي في الميعاد المحدد بالمادة ٥٨ : وأنه يبدو مما تقدم أن تحصيل الضريبة عن المدة السابقة على تاريخ التنازل الفعلي غير واجب إلا على التنازل وحده ، ومن ثم يكون التنازل لهما

غير ملازمين بالمبلغ المحجوز من أجله . ويكون الحجز قد وقع مشوباً بالبطلان . مما يكون معه القضاء المستعجل محتصاً بنظر الاشكال المراد به الوصول إلى حكم بعدم الاعتداد بهذا الحجز . وقررت الطاعة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وفي تأويله - ذلك أن المحكمة قضت باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالحجز الموقع من المطعون عليها ، تأسيساً على أن ميعاد الستين يوماً المحدد لإخطار مصلحة الضرائب بالتنازل عن المنشأة يبدأ من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها لا من تاريخ حصول التنازل ، وذلك بحجة أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ الواردة في شأن حالة التنازل قد أحالت في بيان أحكام الاخطار وميعاده على المادة ٥٨ الخاصة بحالة الوقف عن العمل - مع أنه وإن كانت المادة ٥٩ قد أحالت على المادة ٥٨ ، إلا أنه يتعين أن تكون هذه الاحالة في حدود طبيعة كل من الحالتين الواجب الاخطار عنهما - وأنه لما كانت حالة الوقف عن العمل بالمنشأة تغاير حالة التنازل عنها فتبعاً تختلف بداية ميعاد الاخطار عن كل منهما ، فتكون في الحالة الأولى من تاريخ الوقف عن العمل وفي الثانية من تاريخ حصول التنازل - وأنه لا يغير من ذلك الاستمرار التنازل في العمل بالمنشأة وقتاً ما بعد التنازل لأن هذا التنازل هو تصرف قانوني يحدث أثره من تاريخ إبرامه وتنتقل بموجبه إلى التنازل له كافة حقوق التنازل دون أن تتأثر باستمراره في العمل بالمنشأة - وأنه لو صحت حجة المحكمة لوجب أن يكون هناك إخطاران أحدهما عن حالة

الوقف والآخر عن حالة التنازل في حين أن القانون لم يفرض إلا إخطاراً واحداً .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه . أن الدعوى رفعت على اعتبار أنها إشكال في التنفيذ فيما يتعلق ببيع الأشياء المحجوز عليها في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ بناء على طلب الطاعنة ضد المطعون عليهما وأن محكمة الدرجة الأولى قضت بقبول هذا الاشكال شكلاً لرفعه بعد الحجز وقبل اليوم المحدد للبيع . وأن محكمة الدرجة الثانية حكمت بتأييد هذا القضاء . وبذلك تكون الدعوى على أساس هذا الوصف الذي سارت به في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية هي من المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ التى يختص قاضى الأمور المستعجلة وفقاً للمادة ٤٩ من قانون المرافعات بالحكم فيها بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحقوق ولذا لا يقضى فيها بعدم اختصاصه بنظرها ، ولا يصدر حكماً فاصلاً في الحق المتنازع عليه ، وإنما يأمر فيها بما يراه من اجراء وقى كفيل بحماية من ينهى ظاهر الأوراق وظروف الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الحماية ، — وكان لا يمنع من ذلك أن المطعون عليهما لم يطلبيا في الدعوى (دعوى الاشكال الآنق بيانها) الحكم باجراء وقى . وإنما طلبيا الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع ضد هما والغاء ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن وهى — بحسب الأساس الذى بنيت عليه الدعوى والنزاع الذى أثير فيها على ما سبق بيانه تفصيلاً تعتبر طلبات موضوعية ، ومن ثم يكون القضاء بها فصلاً في ذات الحق لا يملكه قاضى الأمور المستعجلة . ولذا يكون من واجبه أن يفرض النظر عنها وأن يأمر — بما له من سلطة تحوير طلبات

الخصوم في مثل هذه الحالة — بالإجراء الوقى الذى يتفق مع طبيعة الإشكال المعروض عليه — لما كان ذلك وكان قيام النزاع أثناء نظر الإشكال في التنفيذ على الحق المطلوب حمايته لا يحول دون أن يتناول قاضى الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتمس منه وجه الصواب في الإجراء الوقى الذى يرى الأمر به . وهذا منه يكون تقديرأ وقتياً بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه بل يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة — وكان ما قرره المحكمة ، من أن بداية إخطار التنازل عن المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن العمل فيها وفقاً فعلياً لامن تاريخ ابرام عقد التنازل : هو تقرير يؤيده مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وكان كذلك ما قرره من أن التنازل (والد المطعون عليهما) ظل يباشر العمل في المنشأة ويستغلها لحسابه في آخر فبراير سنة ١٩٤٦ وأن نشاط المطعون عليهما لم يبدأ فيها إلا من أول مارس سنة ١٩٤٦ وأنه من ثم يكون إخطار التنازل عنها قد قدم في الميعاد هو تقرير يؤيده ظاهر الأوراق التى اعتمدت عليها في هذا الخصوص — لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ . إذ قضى برفض الدفع باختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكال ولكنه أخطأ إذ قضى بعدم الاعتداد بالحجز ولذا يتعين نقضه في هذا الخصوص . ولما كان موضوع الاستئناف صالحاً للحكم فيه — وكان يبين ما تقدم أن ما قرره المحكمة ، في تقديرها الوقى للحق المتنازع عليه . من أن المطعون عليهما غير مسئولين عن الدين المحجوز من أجله . هو تقدير مؤداه أن يكون حقهما أكثر رجحاناً وجديراً بحماية

قرره الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى للحكم النهائي الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدهوين ولأن الحالات الطارئة التي تستوجب الحجر هي بطبيعتها قابلة للتغيير والزوال وإلا لما أجاز الشارع طلب رفع الحجر .

٢ - متى كان ما ينهه الطاعن على القرار الصادر برفع الحجر عن المطعون عليه الأول هو القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق فإن هذا النعى يكون غير مقبول لأن نص المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي كان معمولاً به وقت صدور هذا القرار كان يقصر الطعن بطريق النقض على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله .

المحكمة

« من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالأول منها على الحكم مخالفة القانون . ذلك أنه ، إذ قضى برفع الحجر عن المطعون عليه الأول يكون قد أهدر حجة الأمر المقضى المقررة للحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية في القضية رقم ٤ استئناف حسي سنة ١٩٥٠ بتوقيع الحجر على المطعون عليه الأول للغفلة وتعيين الطاعن قبا عليه ، وهو حكم نهائي حائز لقوة الشيء المحكوم فيه وقد فصل في نفس النزاع بين الخصوم أنفسهم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم في خصوصه . « وحيث إنه ليس بأوراق القضية ما ينم عن وجود غفلة أو سفه يمكن نسبتهما للحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع

القضاء المستعجل - وكان الإجراء الوقتي الذي يصح القضاء به في مثل حالة الدعوى هو وقف البيع المستشكل فيه حتى يفصل نهائياً في النزاع من الجهة المختصة ، فتعين الحكم بهذا الإجراء . (القضية رقم ٥٠ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة) .

٦٤٠

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - حجر . قوة الأمر المقضى . حكم . تسببه . قضاؤه برفع الحجر عن المحجور عليه . تقريره لأسباب سائفة أنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما ينم عن وجود سفه أو غفلة يمكن نسبتهما إلى المحجور عليه وإن وجدت أسباب للحجر عند توقيعه فقد زالت هذه الأسباب . ليس فيها قرره هذا الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى للحكم الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدهوين .

ب - حجر . نقض . طعن . قرار صادر برفع الحجر . الطعن فيه بطريق النقض لا تصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . عدم جواز هذا الطعن في ظر المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ التي كانت تقصر الطعن بالنقض في هذه القرارات على الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفع الحجر عن المطعون عليه الأول قد قرر ، أنه ليس بأوراق القضية ما ينم عن وجود غفلة أو سفه يمكن نسبتهما للمحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع الحجر فقد زالت هذه الأسباب بشهادة شيخ البلدة وبما قرره المحجور عليه من أنه استغل إيراد أطيانه في إنشاء حديقة والزواج الأمر الذي لم يعترض عليه القيم ، فإنه ليس في هذا الذي

الحجر فقد زالت أسبابها بشهادة محمد حسن علي شيخ البلدة وبما قرره المحجور عليه من أنه استغل إيراد أطيانه في إنشاء حديقة والزواج الأمر الذي لم يعترض عليه القيم ، وليس في هذا الذي قرره الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين ولأن الحالات الطارئة التي تستوجب الحجر هي بطبيعتها قابلة للتغير والزوال وإلا لما أجاز الشارع طلب رفع الحجر .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبيين الثاني والثالث على الحكم أنه مشوب بالبطلان ، ذلك أنه ، إذ استند في قضائه إلى مجرد القول « بأنه ليس في أوراق القضية ما ينم عن غفلة أو سفه يمكن نسبتهما إلى المحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع الحجر فقد زالت بشهادة محمد حسن علي شيخ البلدة وبما قرره المطعون عليه من أنه استغل إيراد أطيانه في إنشاء حديقة والزواج الذي لم يعترض عليه القيم ، يكون من جهة عاره قصور في التسبيب لأن القرار الصادر من محكمة قنا الابتدائية الحسنية في الاستئناف رقم ٤٠٤ سنة ١٩٥٠ ، والقاضي بتوقيع الحجر على المطعون عليه الأول ، والذي قضى القرار المطعون فيه بالغائه ، قد أقام قضائه على أسباب عدة مستمدة من أوراق الدعوى ، ولم يرد القرار المطعون فيه

غليها أو يتحدث عنها كما لم يتحدث عما هو ثابت بمذكرات الطاعن ومحاضر الجلسات أمام محكمة ثاني درجة من مبررات توقيع الحجر . كما يكون من جهة أخرى قد استخلص واقعة تخالف ما هو ثابت بأوراق الدعوى . إذ يبين من أقوال محمد علي القليل وكيل المطعون عليه الأول أن الحديقة والساقية التي يدعى أنه أنشأهما إنما تم انشاؤهما قبل توقيع الحجر ، وهو ما يؤيده مراقبة الحاضر عنه بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٥٢ ، وفيه ما يناقض ما أثبتته القرار من أن إنشاء الحديقة كان بعد توقيع الحجر ، هذا فضلا عن أن المطعون عليه الأول لم يثبت أنه أنفق إيراد أطيانه في إنشاء الحديقة وفي دفع مبلغ مائة جنيه مهراً لزوجته .

« ومن حيث إن هذين السبيين غير مقبولين لأن نص المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه كان يقصر الطعن فيه بطريق النقض على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٤ سنة ٢٢ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

وذلك رغم تقدمه في دراسته وبلوغه السنة النهائية لا لشيء سوى أن ابنه المذكور كان قد طلب من المستأنف عليه السماح له بتأدية الفرائض الدينية بيد أن ذلك قد أوغر صدره عليه وجعله يتحين الفرصة للإيقاع به . ولما كان هذا الفصل يعتبر اجراء تمسغيا لصدوره دون مسوغ يبرره خاصة وأن منهج الدراسة في الكلية المذكورة يختلف عنه في أية مدرسة أخرى مما يلحق به أضرار ويلقى به في عرض الطريق عقب دراسة متواصلة دامت إحدى عشر عاما . لما كان ذلك فإنه يطلب الحكم له بصفة مستعجلة (على النحو الذي انتهى إليه أمام محكمة الدرجة الأولى) بتمكينه من مواصلة الدراسة بالكلية المذكورة ومعاملته كسائر الطلبة بها مع إلزام المستأنف ضده المصروفات ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ الممجل بغير كفالة . وأن يؤذن له التنفيذ بالمسودة الأصلية . وقد دقع المستأنف ضده بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى قولا منه إن الرابطة التي قامت بينه وبين المستأنف هي رابطة تعاقدية . التزامه فيها هو التزام بعمل ينحصر في تعليم الطالب المذكور وثقيفه ومثل هذا يتحول إلى تعويض في حالة الاخلال به إن صح وقوع هذا الاخلال . ولا يقبل التنفيذ العيني جبرا عليه لأن هذا التنفيذ يتضمن تدخلا من جانبه وفي قهره على ذلك مساس بحريته الشخصية . وانه إن كان القضاء الموضوعي لا يملك الحكم بطلبات المستأنف للسبب المتقدم . فإن القضاء المستعجل لا يملك ذلك من باب أولى . كما رد على تداعي المستأنف في موضوعه . بمقولة

٦٤١

محكمة القاهرة الابتدائية.

١٥ أبريل سنة ١٩٥٤

قضاء مستعجل . اختصاصه بطلب تمكين طالب العلم من العودة إلى معهده . جائز . التعويض . لا يقبل . استلزامه . جواز التنفيذ العيني .

المبدأ القانوني

يختص القضاء المستعجل بطلب تمكين طالب العلم من العودة إلى معهده ومواصلة تلقى دراسته فيه لأن المدين يظل ملتزما بتنفيذ التزامه عينا طالما كان هذا التنفيذ ممكنا وفقا لأحكام المادة ٣٠٣/١ من القانون المدق . ولا يقبل من الممهد العدول عن التنفيذ بمجرد رغبته في التخلص من الالتزام واستعداده لدفع التعويض لأنه من المتفق عليه أن هذا التعويض لا ينزل من التنفيذ العيني منزلة الالتزام التخييري أو الالتزام البدلي .

المحكمة

د حيث إن الوقائع تتحصل في أن المستأنف أقام الدعوى المستأنف حكما ضد المستأنف عليه عن نفسه وبصفته ناظرا لكلية فيكتوريا بالمعادي . وقال بيانها إن هذا الأخير قد أصدر قرارا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ بفصل ابنه الطالب منصور محمد محمود حسن من الكلية التي يديرها والتي كان قد ألحقه بها منذ سنة ١٩٤٣

إن قرار الفصل الصادر منه كان بعيدا عن التعتت أو التعسف لأن الطالب المذكور دأب على الشغب وعدم إطاعة أوامر المدرسة . وأنه سبق أن نبه المستأنف مرارا إلى ما كان ما يرتكبه ابنه من إخلال بالنظام . كما اضطره في المدة الأخيرة أن واجب المدرسة يقتضيها وضع حد لهذا الإخلال وأنها ستعتمد إلى فصل هذا الطالب لا محالة إن لم يلتزم بجانب الطاعة مع التحلي بحسن السيرة ولكن على حد قول المستأنف عنده تمادى في العصيان فحق عليه قرار الفصل . وبتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الدرجة الأولى في أسبابها (أولا) برفض الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على عدم إمكان جواز التنفيذ العيني . بتمكن الطالب من العودة إلى معهده لمساس ذلك بالتنفيذ بجزئية المستأنف ضده الشخصية . وأسست قضائها ذلك على أن المراد بالالتزامات التي لا يجبر الملتزم على الوفاء بها كرها الالتزامات التي لا يمكن تنفيذها إلا بمعرفة المدين شخصيا لأعبارات خاصة متعلقة بغيرته أو ثقافته الفنية أو العلمية ولولاها لما أقدم الدائن على التعاقد معه . وأن المستأنف إذ يطلب الحكم بتسكين ابنه من مواصلة الدراسة بالكلية التي يقوم بإدارتها المستأنف ضده فإنه لا يطلب من هذا الأخير أن يتولى بنفسه تلقيه فروع العلوم في المعهد المذكور . لأن هذه المهمة إنما يتولاها مجموع من الأساتذة الفنيين الذين لا يشاركون هذه المهمة لطالب بعينه . (ثانيا) عدم اختصاصها بنظر طلب تمسكين ابن المستأنف من العودة إلى معهده خشية المساس بالموضوع لأن اختصاصها بإجابة هذا الطلب إنما يقتصر على الأحوال التي يكون فيها ظاهرا ظهورا لا يحتمل شك ولا يقبل جدلا أن قرار الفصل ليس بالإجراء تعسفيا . وهذا الأمر

غير المتوافق في الدعوى . إذ أن ظاهر الأوراق فيها لا يستشف فيها على وجه قاطع أن فصل الطالب المذكور كان من قبيل التعسف . (ثالثا) كما قضت في منطوقها قيد اسم الطالب بجدول الامتحانات على أن يكون التنفيذ بموجب مسودة الحكم وذلك تأسيسا على أن عدم اختصاصها بتسكينه من العودة إلى معهده - لا يفقدها ولاية الحكم - في سبيل المحافظة على حقوقه - باتخاذ تدبير وفق مقتضى التدابير التي يراد لها درأ خطر محتمل الوقوع حتى كان هذا الإجراء لا يمس أصل الحق ذاته .

وحيث إن المستأنف بصفته وليا طبيعيا على الطالب المذكور استأنف ذلك الحكم ونفى استئنافه على ما يمكن إجماله في أن مانسب إلى ولده من أنه قد وقعت بينه وبين بعض أساتذته مناقشة كلامية عندها إدارة المدرسة خروجها على طاعة الأستاذ وأن بعض الطلبة قد تجمعوا حوله عندما هم المستأنف ضده بمعاقبته بسبب ذلك الحادث وامتنعوا عن مواصلة الدراسة . ذلك الذي نسب إليه على النحو المتقدم لا يحسر عن القضاء المستعجل اختصاصه بالحكم بتسكين الطالب من العودة إلى معهده لأن مانسب إليه في الشق الأخير من الأسباب التي دعت إدارة المدرسة إلى إصدار قرارها بفصله لا شأن له به ولم يكن له فيه أي عمل إيجابي . أما الشق الأول ففيه دلالة لا تقبل جدلا على أن المناقشة الكلامية لا يمكن أن تعتبر خروجاً على الطاعة لا بموضوعها ولا بطبيعتها لأن الخروج على الطاعة ، يتطلب حدوث أمر يعصاه مأمور . وليس في واقعة الدعوى شيء من ذلك . وقد طلب المستأنف في ختام صحيفة التنازل الحكم المستأنف فما تضمنته أسبابه من الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب تمسكين ابنه من العودة إلى معهده ومواصلة دراسته فيه . مع الحكم له بهتة

الطلبات وبعد أن طلب في مرافقته الحكم له من قبيل الاحتياط بتمكينه من أداء الامتحان بذات المعهد إذا لم تر المحكمة إجابة إلى طلباته الأصلية .
عاد فأصر بالجلسة الأخيرة على طلب الحكم له بكلتا الطليين باعتبارهما أصليين وباعتبار أن تمكين ابنه من أداء الامتحان هو نتيجة لازمة لعودته لمواصلة الدراسة بالمعهد .

ومن حيث إن المستأنف ضده طلب رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه في منطوقه . وذهب في ذلك إلى القول بأنه وإن كان لا يقر الحكم المذكور فيما قضاه من رفض الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على عدم جواز التنفيذ العيني بتمكين الطالب من عودته إلى المعهد الذي يديره لمواصلة دراسته فيه جبرا عليه لمساس ذلك بحريته الشخصية . إلا أن ذلك الحكم فيما قضاه من عدم الاختصاص استنادا إلى عدم استطاعة الفصل فيما يطلبه المستأنف دون ترجيح ومفاضلة بين أسانيد دعواه ودفاع الكلية - وهو بحث في الموضوع يخرج عن اختصاصه فيما قضاه كذلك قد حقق للمعهد ما يبتغيه ولم تعد له مصلحة في استئنافه وقد أضاف المستأنف ضده إلى ما تقدم أنه نفذ الحكم المستأنف في خصوص ما أمر به من قيد اسم الطالب المذكور بمداول الامتحان . وأبان أن هذا التنفيذ من جانبه لا يعنى السماح لهذا الطالب بأداء الامتحان في نفس الكلية وإنما كل ما يعنيه هو تمكينه بهذا القيد من تأدية الامتحان في أي معهد آخر من المعاهد ذات البراج المماثلة كالمعهد البريطاني أو كلية البعثة الانجليزية أو المدرسة الانجليزية وأنه احتياطيا من جانبه لمصلحة الطالب المذكور قد اتصل بالمعهد البريطاني وطلب منه قبول هذا الطالب والسماح له بمواصلة دراسته وأداء الامتحان فيه .

وحيث إن هذه المحكمة تقرر محكمة الدرجة الأولى على ما قضته من رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب تمكين الطالب من العودة إلى معبده ومواصلة تلقى دراسته فيه المؤسس على السبب الذي قال به المستأنف ضده للأسباب التي تضمنها حكمها ولأن المدين يظل ملتزما بتنفيذ التزامه عبثا طالما كان هذا التنفيذ ممكنا وفقا لأحكام المادة ٢٠٣ / ١ من القانون المدني . ولا يقبل منه في هذه الحالة العدول عن التنفيذ لمجرد رغبته في التخلص من الالتزام واستعداده لدفع التعويض . لأنه من المتفق عليه أن هذا التعويض لا ينزل من التنفيذ العيني منزله الالتزام التخيري أو الالتزام البدلي . ولما كان التعاقد الذي تم بين المستأنف والمستأنف ضده كما يتضمن التزام المعهد الذي يديره هذا الأخير تشقيف الطالب وتعليمه فإنه يتضمن أيضا التزامه كذلك السماح له بدخول هذا المعهد والاستماع إلى الدروس التي تلقى في الفصول المقيد بها . ولا مشاحة في أن هذا الالتزام الأخير على الأقل لا يتطلب تدخلا إيجابيا من جانب المعهد . ولا محل لقياس التزامه في هذه الصورة بالالتزام المدرس الخاص لأن تنفيذ هذا الأخير لالتزامه عينا يتعين حتما تدخلا إيجابيا منه وضغطا على إدارته بعكس التزام المعهد الذي تكفى لتنفيذه بمجرد تمكين الطالب الدخول والاستماع إلى الدرس التي تلقى فيه شأنه في ذلك شأن باقي الطلبة وذلك دون ما حاجة إلى أي تدخل إرادى من جانب المستأنف ضده الذي لا يعدو أن يكون ممثلا للمعهد المذكور الذي هو شخص اعتبارى لا يتصور إمكان وقوع إكراه مادي عليه بعكس الشخص الحقيقي . على أن المشرع في الأحوال التي يقتضى فيها التنفيذ الجبرى تدخلا من جانب المدين - لم يمنع الدائن من طلب هذا

الفصل . خاصة وأن الطالب في السنة النهائية التي أوشكت على الانتهاء . اذ لم يبق منها سوى بضعة أشهر . وغنى عن البيان أن انتقال الطالب في مثل هذا الوقت من معهد لآخر . حتى ولو كان ذلك باختياره انما ينطوي حتما على خطر يهدد بالضياح ما حصله في سنواته الدراسية وأن هذا الخطر ليتفاقم اذا ما وقع ذلك الانتقال جبرا على الطالب ويزيد من هذا التفاقم أن يكون معمله من طراز خاص بحيث يتعين عليه (بنتيجة لافصائه عنه) أن يبدأ دراسته من جديد .

د وحيث إن ما نسبته المستأنف ضده إلى الطالب تبريرا لفصله من المعهد قد انحصر في الأمور الأربعة الآتية - (١) تخلفه عن الذهاب إلى المعهد يوما أو يومين دون ترخيص (٢) أنه دخل مكانا غير مأذون له دخوله (٣) أنه امتنع عن التقاط كراسة له (٤) مخالفته أمرا لأحد المدرسين .

د وحيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما تقدم وللوهلة الأولى ودون ما حاجة إلى اجراء أى تحقيق أن تلك الأمور لا تنهض مبررا لفصل طالب هو في سنته النهائية وذلك للأسباب الآتية - أولا - أن الطالب سبق أن عوقب بالفصل أسبوعا عن المخالفة الأولى ولا يصح أن يجازى عنها مرة أخرى . ثانيا - أن الأمرين الثانى والثالث ليسا من الجسامة بحيث يبرران فصله نهائيا من معمله . ثالثا - أما الأمر الأخير الذى صيغ في عبارة مخالفة أحد المدرسين فان رواية الطالب عنها تتحصل في أنه سئل كتابة عن موضوع سبق أن أعفى هو وزملاؤه من استذكاره - فلم يسعه إلا أن يقدم للمدرس ورقة الإجابة بوضاء . فلما حوسب عن ذلك كان دفاعه أنه لا يعلم شيئا عن الموضوع وأنه لا يرتضى

التنفيذ بل يرخص له فيه وأجاز له طلبه مع غرامة تهديدية لجد المدين على هذا التنفيذ طبقا لنص المادة ٢١٣ من القانون المدنى فاذا أضيف إلى ما تقدم أن المشرع لم يطلق الأمر للقائمين على شؤون المدارس الحرة يتحكمون في مصائر الطلبة كيفما يشاءون بل أوجب في المادة ١٣ من القانون الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ على كل مدرسة أن تضع لائحة تسكفل انتظام ماليها وحسن إدارة التعليم والامتحان فيها وذلك لتنظيم كيفية الدراسة بها والنظم التي يسير عليها والجزاءات الجائز توقيعها والأحوال التي تصدر فيها تلك الجزاءات وذلك كله على نحو سائغ يكفل سلامة الغاية التي من أجلها سمح المشرع لتلك المعاهد بأداء رسالتها من حيث نشر التعليم والثقافة ولا نزاع في أن جهة القضاء الموضوعية تملك الرقابة على كافة التصرفات التي تقوم بها تلك المعاهد في حدود علاقتها مع الطلبة الملتحقين بها . وإبطال كافة ما يكون منها مخالفا للقانون أو أحكام التعاقد .

د وحيث إن العلاقة التي تقوم بين الطالب ومعمله إنما تخضع لأحكام التعاقد الذى يوجب القانون صراحة بتنفيذه بحسن النية . كما تخضع في الوقت نفسه للالتزامات التي يفرضها القانون العام على تلك المعاهد من ضرورة مراعاة أحكامه المفروضة لحسن أداء رسالتها المسموح بها للنهوض بمرق التعليم ونشر الثقافة في البلاد .

د وحيث إن المعهد الذى يمثله المستأنف عليه وإن كان لم يتقدم بأية لائحة للجزاءات . إلا أن هذه المحكمة ترى من ظروف الدعوى وفي حدود تقديرها الوقتى أن فصل الطالب (بعد أن قضى في معمله أحد عشر عاما) لا ينبغي صدوره الا في الأحوال التي تبلغ فيها المخالفة من الجسامة حدا يتناسب مع خطورة النتائج المترتبة على هذا

لنفسه الغش . فأجيب على ذلك بفصله أسبوعا وقيل له إن ذلك هو ثمن لاماته فلما ووجه المعهد بذلك من المستأنف رفع عنه الجزاء . ولما طرح أمر ذلك بين يدي هذه المحكمة لم يستطع المستأنف عليه دحضه .

« وحيث إن ما أثاره المستأنف ضده عدا ذلك في مذكرته الختامية جاء مرسلا ومتأخرا مما لا يسع هذه المحكمة في تقديرها الوقتي سوى الالتفات عنه لأنه جاء دون دليل يظاھرہ .

« وحيث إنه بموازنة حق كل من الطرفين مع حق الآخر وذلك في سبيل تعرف أيهما أولى بالحماية المؤقتة لهذا القضاء . يبين أن الطالب هو الأجدر لهذه الحماية لما وضع من ظاھر الأمور حسبا ظهر بيانه تفصيليا من أن قرار فصله قد انطوى على خطر بالغ وأنه يرجح القضاء برفعه إذا ما عرض أمره على محكمة الموضوع . الأمر الذي يتعين من على هذه المحكمة أن تقضى بإزالته مؤقتا حتى يقضى في موضوعه نهائيا وذلك

بالسماح للطالب بالعودة إلى معبده لمواصلة تلقى دراسته فيه وتأدية امتحانه به على أن يلتزم الطالب في سبيل ذلك كافة القيود المالية والنظامية المقررة في المعهد على أمثاله الطلبة .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف على الوجه المبين بالمنطوق .

« وحيث إن المحكمة ترى إرجاء الفصل في مصروفات هذه الاستئناف أيضا حتى ينحسم النزاع موضوعا .

« وحيث إنه لما كان العام الدراسي وشيك الانتهاء ومن ثم فإن تأخير التنفيذ ينطوى على ضرر بالغ بالطالب وترى المحكمة من أجل ذلك واستنادا للحق المخول لها بالمادة ٦٤٤ مرافعات أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير اعلان .

(قضية محمد محمود حسن بصفته ضد الاسناد ايلول ميمت عن نفسه وبصفته رقم ٢٤٦ س سنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رافع الهواري وسليمان درويش ومحمد منيب القضاة) .

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنح

٦٤٢

محكمة بنها الابتدائية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - قوة الشيء المنقضي . شرط اتحاد السبب . العبرة في بحثه بما تستظهره المحكمة من حقيقة الاسانيد التي تقوم عليها كل من الدعويين . م ٤٥ مرافعات .

ب - الدفع بطلان المحكمة الصادر في دعوى التعويض من القاضي الجنائي ، جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها لسبق الفصل في النزاع امام القاضي المدني ، غير جائز . يجب الدفع بعدمه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت أن المجني عليه وهو المدعى المدني في القضية القائمة قد سبق له أن أقام الدعوى المدنية رقم ٢٢٩ سنة ١٩٥١ الخائفة ضد المتهم يطالبه فيها برد مبلغ خمسين جنيتها كان قد سلمه اليه على وجه الوديعة فقضى نهائيا برفضها أخذا بدفاع المدعى عليه من أنه استلم هذا المبلغ كتعويض عما ألحقه به المدعى من أضرار معينة لا يجوز له أن يدعى مدنيا بعد ذلك أمام محكمة الجنح بعد أن رفعت النيابة العامة الدعوى العمومية على ذات المدعى عليه بتهمة تبديد المبلغ سالف الذكر ، فإذا ما فعل ، وجب على المحكمة الجنائية أن تقضى بعدم جواز نظر دعواه المدنية لسبق الفصل فيها وذلك لتحقيق شروط

المادة ٤٠٥ مرافعات التي تنص على مبدأ قوة الشيء المقضى وحجية الأحكام بما فيها شرط اتحاد السبب موضوع الحق في كل من الدعويين ولا عبرة في ذلك بما يزعمه المدعى المدني من أن سبب الدعوى الثانية هو الضرر الناشئ عن جريمة التبديد في حين كان سبب الدعوى الأولى الأثر بلا سبب ورد ما دفع بدون وجه حق لأن العبرة في بحث توافر هذا الشرط هو بما تستظهره المحكمة من حقيقة الاسانيد التي تقوم عليها كل من الدعويين . فإذا ما تبين لها أن هذه الاسانيد وبالتالي سبب الحق الذي تقوم عليه الدعوى واحد في الدعويين قضت بما يترتب على ذلك من تطبيق مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ضاربة صفحا عما يحاول أن يضيفه الخصم من مظهر كاذب على سبب الحق في الدعوى الثانية ليصوره بصورة أخرى تختلف عن صورته في الدعوى السابقة .

٢ - إذا كان واجبا على القاضي الابتدائي أن يقضى في الدعوى المدنية المرفوعة أمامه إلى جانب الدعوى الجنائية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . وكان هو بنفسه الذي سبق أن فصل في الدعوى المدنية السابقة .

فان الدفع أمام المحكمة الاستئنافية يبطلان حكمه الصادر بإبراء ورفض الدعوى المدنية استناداً إلى الفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ مرافعات ، يكون غير مقبول لأن هذا النص الذي يحرم على القاضى الفصل فى دعوى سبق له نظرها قاضياً لا يطبق رغم اطلاق نصه ، إلا فى حالة الاستئناف فقط حرصاً على المحكمة من تشريع نظام التقاضى على درجتين ولم يقل أحد بتطبيقه فى حالة المعارضة أو التماس إعادة النظر ، وكذلك فى حالة وجوب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها إذا كان هو الذى سبق أن فصل فيها .

المحكمة

د بما أن وقائع الحادث تجعل فى أن الجنى عليه المستأنف زكى سباعى الجبل كان قد رفع الدعوى المدنية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ الخانكة ضد المتهم أمين عبد الرازق هيكى بصحيفة اعلنت إلى المدعى عليه فى ٢٦ / ٧ / ١٩٥١ يطالبه فيها برد مبلغ خمسين جنيهاً كان المدعى قد سله إليه على سبيل الأمانة لضمان تنازل المدعى عن حقه فى قضية الجنيحة رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٥٠ الخانكة وذلك بناء على قرار من مجلس عرفت كان قد انعقد للتحكيم فيما كان ناشياً بين أسرتهما من منازعات . ولما كان المدعى قد قدم عقد الصلح الذى وعد بتقديمه فى قضية الجنيحة المذكورة إلى المحكمة التى كانت تتولى نظرها فإن المبلغ المذكور يكون بذلك واجب الرد إلى المدعى . وقد دفع المتهم المدعى عليه هذه الدعوى بأن المدعى دفع له المبلغ المذكور بناء على قرار مجلس التحكيم

كتعويض عما ناله وأسرته من أضرار نتيجة اعتداءات المدعى وأسرته عليهم - وبعد أن أحالت محكمة الخانكة الدعوى إلى التحقيق قضت بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٥٢ حضورياً برفض الدعوى وإلزام المدعى بمصروفاتها وبماتى قرش مقابل أنعاب المحاماة . فاستأنف المدعى هذا الحكم بعريضة أعلنت إلى المدعى عليه فى ٣٠ / ٦ / ١٩٥٢ فدفع هذا الأخير أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب فقضت بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٥٣ بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب مع إلزام المستأنف بالمصروفات وماتى قرش مقابل أنعاب المحاماة . وفى أثناء نظر الدعوى المدنية سالفة الذكر استئنافياً . وبتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٥٢ أى قبل الفصل فيها من محكمة ثانى درجة على النحو المتقدم انعقدت لجنة المصالحات بمركز الخانكة وحررت محضراً بنتيجة اجتماعها ثابت فيه أنها رأت إلزام المدعى عليه أمين عبد الرازق هيكى بمبلغ الخمسين جنيهاً إلى المدعى بناء على تظلم هذا الأخير إذ أنه كان طرف الأول كأمانة وأنه رفض رده وأصر على ذلك وكان هذا الاجتماع بحضور مساعد الحكمدار ومأمور المركز فحرر الأخير مذكرة نوه فيها بما تقدم وأحالها إلى معاون البوليس لعمل محضر ضد أمين عبد الرازق هيكى لتبديده المبلغ سالف الذكر . وفعلاً تم تحرير هذا المحضر وتحقيقه وقيد جنيحة برقم ٨٩٥ سنة ١٩٥٢ الخانكة وأرسل إلى النيابة مع المتهم مقبوضاً عليه فأخلت النيابة سبيله ثم قيدت الواقعة ضده جنيحة بالمادة ٣٤١ عقوبات على أساس أنه بدد مبلغ الخمسين جنيهاً الذى كان قد سلم إليه على سبيل الوديعة ورفضت الدعوى العمومية عليه فى ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ وفى أثناء نظر هذه الدعوى ادعى زكى سباعى الجبل مدنياً بمبلغ

سبعين جنبها على سبيل التعويض . فقضت محكمة جنيح الخانكة بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٥٣ براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعى بالمصروفات ، ووافقت النيابة على هذا الحكم ولكن المدعى المدني استأنفه بالنسبة لقضائه في دعواه المدنية وهو الاستئناف المعروض أمره على هذه المحكمة الآن .

« وبما أن المتهم قد دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ ولم تناقش المحكمة هذا الدفع ولم تأخذ به ولم ترد عليه فأعاد إبداءه أمام هذه المحكمة وأضاف إليه عدم جواز رفعها مستندة إلى الدعوى الجنائية بمد أن سبق رفعها مستقلة وقضى فيها نهائياً بالرفض استناداً إلى مفهوم المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية وقال شرحاً للدفع الأول ما خلاصته أن الدعوى المدنية للمجنى عليه المرتبطة بالدعوى الجنائية متحدة مع دعواه في القضية المدنية ٢٣٩ سنة ١٩٥١ في الخصوم والموضوع والمحل والسبب بما توافر معه الشروط اللازمة لقبول دفعه استناداً إلى قوة الشيء المحكوم فيه ، والدعوى الثانية ماهي إلا ترديد وتكرار للدعوى الأولى بما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظرها احتراماً لحجية الأحكام وقدسيتها ودفع المتهم التهمة في موضوعها بما سبق أن أبداه وتمسك به أمام محكمة أول درجة من أن المبلغ المنسوب إليه تبديده هو بذاته الذي قبضه بناء على قرار هيئة التحكيم كتعويض له عن الأضرار التي ألحقها به المجنى عليه . فهو بذلك غير مستحق الرد إذ لم يستلمه بناء على عقد من العقود المدنية الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر واستند في ذلك إلى الحكم

الصادر في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ المؤيد استئنافاً إلى أسبابه التي أيدت دفاعه تأييداً تاماً .

« وبما أن المجنى عليه دفع أمام هذه المحكمة بيطلان الحكم المستأنف استناداً إلى ما هو ثابت في الأوراق من أن القاضي الذي فصل في جنيحة التبديد وفي دعواه المدنية المستندة إليها هو نفسه الذي سبق أن فصل ابتدائياً بالرفض في الدعوى المدنية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ وبذلك كان واجباً عليه ولولم يرد الخصوم أن يمتنع عن نظر الحجة والدعوى المدنية المرتبطة بها إذ سبق له نظر ذات الدعوى قاضياً وذلك تطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة ٣١٣ مرافعات ، وفي الوقت نفسه يرد المجنى عليه على الدفع الذي أبداه المتهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها بأن الدعويين المدنيتين مختلفتان سبباً إذ أن الدعوى المدنية في القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ كان أساس المطالبة بمبلغ الخمسين جنبها فيها، الاثراء بلا سبب ورد ما دفع بدون وجه حق ، بينما الدعوى الحالية أساسها تعويض الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وكذلك الضرر الناشئ للدعى عن الحكم الصادر ضده في الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ فضلاً عن ظهور أدلة جديدة بمد الحكم في الدعوى السابقة مستمدة من شهادة الشهود في محضر لجنة المصالحات ومحضر البوليس بتاريخ ٩ / ٨ / ١٩٥٢ استندت إليها النيابة في تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم واستندت الدعوى المدنية الجديدة إلى هذه الدعوى الجنائية .

« وبما أنه فيما يتعلق بالدفع الذي أبداه المتهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها استناداً إلى قوة الشيء المحكوم فيه فإنه من المتعين

على هذه المحكمة قبل أن تفصل في هذا الدفع أن تقارن بين وقائع كل من الدعويين وسليهما بحثاً عن مدى توافر الشروط القانونية اللازمة لقبول هذا الدفع .

د وبما أنه بالتأمل في وقائع الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٥١ مدنى الخانكة المرفوعة من المجنى عليه ضد المتهم يبين حسبها هو ثابت في الأوراق والقضايا المضمومة علاوة على ما سبق يانه عنها أن المدعى أقامها على أنه قد سبقها نزاع بينه وبين زكى متولى هيكل - قريب المدعى عليه - ووالدته وشقيقته نشأت عنه قضية اللجنة رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٥٠ مركز الخانكة وقيدتها النيابة بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى عقوبات ضد رشاد بيومى هيكل واحسان متولى هيكل وسكينة حسن مهدى لاعتدائهم عليه وعلى شقيقته زينب بالضرب ورفعت عليهم الدعوى العمومية واعلنتهم بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتهم عن هذه التهمة وهو ١٧ يناير سنة ١٩٥١ وقبل تاريخ هذه الجلسة وبسبب تلك التضيعة انعقد مجلس عرقى للتوفيق بين الطرفين وانتهى الخلاف صلحاً واتفق الحاضرون على تحرير محضر صلح يقدمه المدعى زكى سباعى الجمل للقاضى عند نظر اللجنة سالفه الذكر توصلوا إلى تبرئة المتهمين فيها أو على الأقل تخفيف العقوبة عليهم وهم من فريق المدعى عليه أمين عبد الرازق هيكل فى حين يودع المدعى مبلغ خمسين جنيهاً كإمانة لدى المستشارف عليه باعتباره كبير أمرته لضمان تقديمه محضر الصلح سالف الذكر إلى القاضى على أن يعاد إليه المبلغ بعد تقديم المحضر والفصل فى الدعوى وقام المدعى فملاً بما ألزم به وقدم محضر الصلح وقضى فى اللجنة على هداة ، ولما أن طالب المدعى عليه بعد ذلك برد المبلغ إليه تنفيذاً لعهده أبى وتمكر

لالتزامه بالرد بما حدا بالمدعى إلى أن يشكوه للنيابة بشكوى قيدت برقم ٧٦٠ سنة ١٩٥١ ادارى الخانكة وحفظت ادارياً ، وأضاف ان المجلس العرقى انعقد ثانية وقضى بالزام المدعى عليه برد المبلغ إلا انه أصر على الرفض فأقام ضده تلك الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ التى قضى برفضها بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٥٢ وورد فى أسباب هذا الحكم ان رفض الدعوى بنى على ان أقوال ثلاثة من شهود المدعى الخمسة مجردة ولا تطمئن إليها المحكمة وان الشاهدين الآخرين قرر أحدهما ان دفع المبلغ كان ترضية للمدعى عليه وقرر الآخر ان قرار المجلس العرقى الصادر بالدفع لم يعدل عنه وان أقوال الشهود جميعاً خلت بما يشير إلى ان المدعى عليه تسلم ذلك المبلغ كأمانة أو وديعة لديه حتى يقدم محضر الصلح فى قضية الضرب . واستندت المحكمة كذلك إلى خلو محضر الصلح سالف الذكر والذي اطلعت عليه من الاشارة إلى هذا المبلغ وإلى عدم أخذ إيصال على المدعى عليه به وإلى عدم معقولية ايداع مبلغ خمسين جنيهاً وهو مبلغ كبير فى نظير ضمان تقديم محضر صلح فى لجنة ضرب لا يتجاوز الحكم فيها الغرامة البسيطة التى تقل عن هذا المبلغ بكثير وأخذت فى النهاية بتصوير المدعى عليه وهو ان ذلك المبلغ دفع له كتعويض عن أعمال ضارة صدرت عن المدعى ثم ندم الأخير على دفع المبلغ فحاول بشتى الطرق استرداده ومنها السعى لعقد اجتماع آخر للمجلس العرقى بعد ان اطمأن إلى تأييد أعضائه له بدون وجه حق وبذلك يكون احتفاظ المدعى عليه بهذا المبلغ مشروعاً .

د وبما أن مبدأ حجية الأحكام قد نص عليه القانون المبنى الجديد فى المادة ٤٠٥ إذ قالت

الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة . ولكن لا تكون لذلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا . ولا يجوز للمحكمة ان تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها ، ويستفاد من هذا النص انه يشترط لتطبيق مبدأ حجية الاحكام اتحاد الدعوى موضوع الحكم السابق مع الدعوى المطروحة في الخصوم بصفاتهم وفي الموضوع وفي السبب . ولقد كانت هذه الشروط منصوصا عليها في القانون المدني القديم أيضا في المادة ٢٣٢ أمدى و ٢٩٧ مختلط . ويضيف إليها الفقهاء شروطا أخرى في الحكم السابق المراد التمسك بحجيته ، أولها أن يصدر من المحكمة بموجب سلطتها القضائية لا الولاية - وثانيها ان تكون المحكمة مختصة اختصاصا لا تعد مخالفته ضد النظام العام - وثالثها ان يكون قطعيا أو باتا (راجع في شرح هذه الشروط كتاب الأستاذ أحمد نشأت رسالة الاثبات طبعة سنة ١٩٤٠ نبذة رقم ٥٢٩ والدكتور عبد المنعم فرج الصدة . الاثبات في المواد المدنية الطبعة الأولى ١٩٥٢ نبذة رقم ١٧٥ وما بعدها والدكتور عبد المنعم الشرفاوى . الموجز في قانون المرافعات نبذة ٣٧٦ وما بعدها) .

وبما أن توافر هذه الشروط جميعها في الحكم السابق صدوره في القضية ٢٣٩ سنة ١٩٥١ وفي الدعوى المدنية الحالية مقرونة بالدعوى موضوع هذا الحكم ليست محل منازعة من جانب المدعى المدني فيما عدا شرط اتحاد الدعويين في السبب على ما سبق ايضاحه .

وبما ان هذه المحكمة لا تسلم بما زعمه المدعى المدني في هذا الصدد . وترى التسليم بما ابداه المتهم من اتحاد الدعويين في السبب فضلا عن الخصوم والموضوع . وما رتبته على ذلك من الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وبالتالي ترى القضاء بقبول هذا الدفع استنادا إلى توافر جميع شروطه بما فيها اتحاد الدعويين في السبب . ذلك ان العبرة في بحث توافر هذا الشرط بالذات هو بما تستظهره المحكمة من حقيقة الاسانيد التي تقوم عليها كل من الدعويين . فإذا ما تبين لها ان هذه الاسانيد وبالتالي سبب الحق الذي تقوم عليه الدعوى واحد في الدعويين قضت بما يترتب على ذلك من تطبيق مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ضاربة صفحا عما يحاول ان يضيفه الخصم من مظهر كاذب على سبب الحق في الدعوى الثانية ليصوره بصورة أخرى تختلف عن صورته في الدعوى السابقة - وهذا ما حاوله بالفعل المدعى المدني في الدعوى التي نحن بصددتها إذ بالرغم مما هو واضح مما سبق بيانه من أن موضوع الدعوى المدنية الثانية هو بذاته موضوع الدعوى الأولى التي قضى فيها بالرفض ، وهو المطالبة باسترداد مبلغ الخمسين جنيها وبالرغم من أن سند المطالبة في كلتا الدعويين واحد وهو الادعاء بأن المبلغ دفع أمانة لا تعويضا ولم يجد أى جديد على هذا السند ولا على سائر ظروف الدعوى ووقائعها وأسانيدها ، فقد زعم المدعى المدني أن سبب الدعوى الثانية هو التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة والذي من عناصره صدور الحكم في الدعوى الأولى بالرفض ، في حين أن سبب الدعوى الأولى الاثراء بلا سبب

والمطالبة برد ما دفع بدون وجه حق ، والرد على هذا التصوير أن التعويض الذي يطلبه المدعى في دعواه الثانية المستندة الى الدعوى الجنائية في جريمة التبديد هو عبارة عن المبلغ المبدد نفسه وهو يطالب برد هذا المبلغ المبدد لأنه في زعمه دفع الى المتهم بدون وجه حق - وهذا المبلغ هو بذاته الذي سبق أن طالب به ذات المتهم في دعواه الأولى بزعم أنه بدده كذلك . ومن هذا يبين بجلاء اتحاد السبب الحقيقي في الدعويين . ولا عبرة بما هو ثابت من أن المبلغ المطالب به في الدعوى الثانية يزيد على المبلغ المطلوب في الدعوى الأولى إذ واضح من ظروف الحال أن المدعى ما رفع هذا المبلغ الى سبعين جنيها في دعواه الثانية إلا ليتمكن من استئناف الحكم الذي يصدر فيها إذا ما صدر ضد مصلحته ويتلافى بذلك الوقوع فيما وقع فيه في الدعوى السابقة إذ قضى بعدم جواز نظر الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر برفضها لقلة النصاب . ويؤيد ذلك عدم ابداء المدعى ما يبرر طلبه العشرين جنيها الزائدة عن المبلغ المبدد إذ ليس لها مقابل والمفهوم عقلا أن الضرر الذي يصيب المجنى عليه في جريمة التبديد محصور في قيمة المبلغ المبدد . أما ما يزعمه المدعى من أن الحكم برفض دعواه الأولى هو من عناصر الضرر في دعواه الثانية ، فإن هذا الزعم من نافلة القول الذي تأتي قبوله أبسط المبادئ القانونية .

وبما أنه فيما يتعلق بالدفع الذي أبداه المدعى المدني بسقوط الحكم المستأنف الصادر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية استنادا الى نص المادة ٣١٣ مرافعات فقرة خامسة فإنه بالرغم من صراحة النص ومدلوله في تحريم نظر الدعوى على كل من سبق له نظرها قاضيا وانطباقه في الظاهر

على الحالة التي نحن بصددنا فإن هذه المحكمة ترى أنه لا يطبق الا في حالة نظر الدعوى في الاستئناف إذ أن هذه هي الحالة الوحيدة التي تتجلى فيها حكمة هذا النص وهو تمكين الخصم من الاستفادة من نظام التقاضي على درجتين وذلك بطرح دعواه مرة ثانية على قضاة لم يسبق لهم كلهم أو بعضهم نظرها في مرحلة التقاضي الأولى عسى أن ينصفوه من ظلم أو خطأ أو سوء تقدير اعتقد هو - بحق أو بغير حق - أنه حاق به من قضائه في الدرجة الأولى . فلو أجاز المشروع أن يشترك القاضي الذي فصل في الدعوى ابتدائيا في الهيئة التي تفصل فيها استئنافيا ، لما كانت هناك فائدة من جعل التقاضي على درجتين ولفات على العدالة الغرض المقصود من هذا النظام - كذلك لو طبقنا هذا النص على اطلاقه لوجب حرمان القاضي من نظر المعارضة في الحكم الغيابي أو الفصل في التماس إعادة النظر وهذا ما لم يقل به أحد - كما أن الحكمة من تقرير المعارضة والالتماس كطريقين للطعن في الأحكام تختلف كل الاختلاف عن الحكمة في تقرير الطعن بالاستئناف لأن المفروض عند جواز الطعن بالمعارضة أن القاضي عندما أصدر حكمه غيابيا برفض الدعوى لم يكن قد سمع دفاع الخصم المعارض وأن من الجائز إذا ما نظر الدعوى من جديد وسمع فيها هذا الدفاع أن يحكم فيها لصالحه . والطعن بالالتماس يكون مرجعه الى خطأ من جانب المحكوم له أو على سبيل من جانب المحكمة فتكون هي الأولى بتصحيحه . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ مرافعات صراحة على أنه لا مانع من أن ينظر الالتماس أمام نفس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وبما أن المستفاد مما تقدم أن استناد الدفع بطلان الحكم المستأنف الى نص الفقرة

الخامسة من المادة ٣١٣ سالفه الذكر لا يقوم على أساس من التفسير الصحيح لهذا النص .

« وبما أنه فضلا عما تقدم فإن من المسلم به كذلك أن القاضي الذي يصدر حكما في دعوى ثم تعرض عليه دعوى أخرى يدفع فيها أحد الخصوم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى السابقة فإن له أن يفصل في هذا الدفع ويبحث في توافر شروط قبوله حتى إذا ما تحقق من توافرها ، وهي اتحاد الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب فضلا عن الشروط الخاصة بالحكم السابق السالف الإشارة إليها جاز له بل وجب عليه وبغير شك أن يقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولم يقل أحد بأنه يجب عليه في هذه الحالة أن يمتنع عن نظر الدعوى الثانية لأنه سبق له أن نظرها قاضيا .

« وبما أن هذا هو الحال تماما في الدعوى التي نحن بصددنا بعد أن رأيت هذه المحكمة أن تقضى بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها ، إذ يترتب على ذلك حتما القضاء برفض الدفع بإبطال الحكم المستأنف لما سبق بيانه تفصيلا من أسباب .

« وبما أن ما دفع به المتهم أيضا من عدم جواز نظر الدعوى المدنية أصلا لأنها رفعت تابعة للدعوى الجنائية بعد أن استنفدت طريقها العادي الأصلي أمام المحكمة المدنية تطبيقا لنص المادتين ٢٦٤ و ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هذه المحكمة لا ترى داعيا للبحث في هذا الدفع والفصل فيه بعد أن قضت بقبول الدفع السابق المقدم من المتهم أيضا وذلك لانعدام مصلحته فيه .

« وبما أنه لما تقدم يتعين - بغير بحث في موضوع الدعوى - القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٥١ مدني الحائكة ، ورفض الدفع المبدئي من المدعي المدني بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة وبصحته مع الزام المستأنف بالمصروفات المدنية الاستثنائية عملا بالمادة ٣٥٧ فقرة أولى مرافعات .»

(القضية رقم ٢٨٨ س منها سنة ١٩٥٣ وثلاثة وعضوية السادة الاساتذة دلاء الدين صبحي المطار وعبدزكي عصمت ومصطفى البنداري القضاة) .

٦٤٣

محكمة بنها الابتدائية

١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ - تقادم - جريمة - استهال اوراق مزورة .
بدأ سريان مدة التقادم من تاريخ الحكم الاستدائي في الدعوى المدنية التي استعملت فيها الاوراق المزورة .
ب - الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ اجراءات .
وجوب انقضاء اربع سنوات ونصف سابقة على يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المنسوب الى المتهم أنه استعمل عقدي يسع مزورين مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما إلى المحكمة المدنية في دعوى معينة وقضت هذه المحكمة بردهما وإعلانهما واستأنف المتهم ذلك الحكم وقضى فيه استئنافا بتأييده . وجب احتساب بدء سريان مدة التقادم بالنسبة للجريمة استعمال هذين العقدين من تاريخ صدور الحكم الاستئنافي النهائي القاضي بتزويرهما على أساس أن هذا

سارى المفعول ، فكان من الجائز قانونا أن تحصل محاكمة جنائيا عن هذه الجريمة في ظل سريان هذا النص الذى يتمسك به الآن إذ لم تكن قد انقضت المدة المسقطه للدعوى الجنائية في جريمته حتى بطل مفعوله بصور القسانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فضلا عن المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٢ . فهذه الجريمة لم تستكمل الدعوى الجنائية فيها مدة السقوط في أية لحظة طبقا لاي نص قانوني واجب التطبيق .

المحكمة

« بما أن التهمة المنسوب إلى المتهم ارتكابها هي أنه استعمل عقدى بيع مزورين بأن قدمهما إلى محكمة قلوب الوطنية في الدعوى المدنية رقم ٨٦ سنة ١٩٤٤ قلوب ، مع عليه بتزويرهما وقد حكمت محكمة قلوب في دعوى التزوير الفرعية برد وبطلان هذين العقدین لثبوت تزويرهما وذلك بتاريخ ١٩٤٧/٦/٤ فاستأنف المتهم هذا الحكم وقضى استئنافا بتأييده في ١٩٤٨/١٠/٢٣ . وحكمت محكمة قلوب بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨ بانقضاء الدعوى الجنائية لسقوطها بمضى المدة وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم للأسباب المبينة بمذكرتها .

« وبما أنه يتعين قبل البحث في موضوع تهمة استعمال هذين العقدین المزورين ومدى ثبوت نسبتها إلى المتهم ، البحث فيما اثاره الحكم المستأنف ومذكرة النيابة المتضمنة أسباب استئنافها لهذا الحكم ، عن موضوع سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة أو عدم سقوطها .

التاريخ هو بدء انقطاع حالة الاستمرار في هذه الجريمة المستمرة ، لأن المسلم به أن المتهم ظل متمسكا بهذين العقدین المزورين أمام محكمة ثانی درجة أيضا حتى اللحظة التي أصدرت فيها حكمها بشأنهما . وإلا لوفر على نفسه ، فضلا عن مشقة الاستمرار في التقاضى ، مشقة تحمل مسئولية ما يقضى فيه بشأنهما ، ولتنازل عن التمسك بهما في دعواه الأصلية قبل صدور الحكم النهائي في شأن تزويرهما .

٢ - يجب - لكي يحق للمتهم أن يتمسك بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجرامات الجنائية كما كانت وقت صدور هذا القانون - أن تكون مدة التقادم وهي أربعة سنوات ونصف من تاريخ انقطاع حالة الاستمرار ، قد انقضت بأكملها في يوم سابق على يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو يوم العمل بالتعديل الذى قضى به القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ - لأنه ، مع التسليم باعتبار قواعد مضى المدة في المسائل الجنائية قواعد موضوعية ، وبالرأى القائل بحق الافراد في الاستفادة من المزايا التي قد تتضمنها القوانين من تاريخ صدورهما لا من تاريخ العمل بها إذا فصلت بين هذين التاريخين مدة ما ، مع التسليم بكل ذلك ، فمن المسلم به أيضا أن الفترة القصيرة التي سرى خلالها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ لم يترتب خلالها حق مكتسب للمتهم ، لجريمته ظلت قائمة لم تسقط طبقا لهذا النص طوال المدة التي كان خلالها

د وبما أن المستفاد من الاطلاع على أسباب الحكم المستأنف في هذا الصدد أنه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة المتهم مما أسند إليه مستنداً في ذلك إلى ما خلاصته ان قواعد مضي المدة في المسائل الجنائية تعتبر قواعد موضوعية يطبق عليها مبدأ عدم سريان القانون على الماضي إلا إذا كان هو الاصلح للمتهم ، وليست بقواعد اجراءات شكلية حتى تسرى دائماً على الماضي ، وعلى ذلك حق للمتهم أن يستفيد من القانون الاصلح له . وهو نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما نشر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ والذي يقضى بما يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية حتماً في الجنيح بمضى أربعة سنوات ونصف من تاريخ ارتكابها بغض النظر عن سبق حصول ما يعتبر قطعاً لمدة التقادم ، ولا يجوز أن يضار المتهم بما أدخل على هذه المادة بعد ذلك من تعديل عاد بأحكامها إلى ما كانت عليه الحال في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، إذ لا يسرى هذا التعديل عليه طبقاً للمبادئ المتقدمة . وطبق الحكم المستأنف هذه المبادئ على وقائع الدعوى المطروحة أمامه فاستبان له أن مدة التقادم بالنسبة لجريمة استعمال العقدين المزورين وهي أربع سنوات ونصف تبدأ من تاريخ صدور الحكم النهائي القاضي ببطالان هذين العقدين باعتبار مبدأ لتوقف حالة الاستمرار في الجريمة وقد صدر في ٢٣/١٠/١٩٤٨ أي أن الدعوى العمومية تسقط في ٢٣/٤/١٩٥٣ . ولما كان هذا التاريخ كان قد حل قبل صدور الحكم المستأنف في ١٨/٥/١٩٥٣ فقد قضى بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبرائة المتهم على نحو ما تقدم .

د وبما أن النيابة العامة قد بنت استئنافها على أن المتهم لا يستفيد من نص الفقرة الأخيرة من

المادة ١٧ سالفة الذكر بل يطبق عليه التعديل الذي أدخل عليها بعد ذلك على أساس أن مدة الأربعة سنوات ونصف لم تكن قد انقضت بعد من وقت توقف حالة الاستمرار في الجريمة إلى وقت صدور هذا التعديل .

د وبما أنه يبين لهذه المحكمة من الاطلاع على نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وما أدخل عليها من تعديل ان هذه المادة كانت وقت صدور هذا القانون في ١٥/١٠/١٩٥١ تتضمن فقرة أخيرة نصها د ولا يجوز في أية حال ان تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، ثم صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ وعمل به في ١٧/١٠/١٩٥١ أي بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية بيومين فقط وقبل بدء العمل به بثمانية وعشرين يوماً . قاضياً بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٧ سالفة الذكر نصها د ولا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ . ثم تلا ذلك تعديل آخر وأخير بصور المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ في ١٨/١٢/١٩٥٢ . الغيت بموجبه الفقرتان الأخيرتان سالفتا الذكر من المادة ١٧ لتصبح أحكامها في التقادم وقطع المدة مطابقة لما كان عليه الحال في ظل القانون القديم .

د وبما أنه لا جدال في صحة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من وجوب احتساب بدء سريان مدة التقادم بالنسبة لجريمة استعمال العقدين المزورين من تاريخ صدور الحكم الاستئنافي النهائي القاضي بتزويرهما على أساس ان هذا التاريخ هو بدء

في جريمته حتى بطل مفعوله بصدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ فضلا عن المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٢ السالف الإشارة إليهما .
فهذه الجريمة لم تستكمل الدعوى الجنائية فيها مدة السقوط في أية لحظة طبقا لأي نص قانوني واجب التطبيق .

د وبما أن هذا الرأي الذي تذهب إليه هذه المحكمة يؤيده مؤدى حكم حديث أصدرته محكمة النقض بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ (منشور في المجموعة التي يصدرها المكتب الفني لتبويب الأحكام السنة الثالثة العدد الثاني صفحة ٤٨١ وما بعدها) قضت فيه بسقوط الدعوى الجنائية لمضى المدة في جنحة اختلاس لمضى أكثر من أربعة سنوات ونصف من تاريخ ارتكابها حتى تاريخ إصدار قانون الاجراءات الجنائية ونشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إذ مؤدى هذا الحكم أنه إذا كانت مدة التقادم طبقا للبادة ١٧ قبل تعديلها وهي أربعة سنوات ونصف لم تكن قد انقضت بأكملها من تاريخ بدء سريانها حتى يوم ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ أو على الأصح قبل يوم ١٧ / ١٠ / ١٩٥١ كما سبق البيان — فإن الدعوى الجنائية لا تسقط بالتقادم تطبيقا لنصوص التعديلات الصادرين بعد ذلك في ١٧ / ١٠ / ١٩٥١ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

د وبما أن الثابت من الأوراق أن مدة التقادم قد انقطعت بالتحقيقات التي تولتها النيابة في ١٩ / ١٢ / ١٩٥٠ وبذلك لا تكون الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة .

د وبما أنه لكل ما تقدم يتعين رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

د وبما أنه عن موضوع التهمة المسندة إلى المتهم ، فإن المحكمة تستبين بشأنها من مطالعة

انقطاع حالة الاستمرار في هذه الجريمة المستمرة لان المسلم به ان المتهم ظل متمسكا بهذين العقدين المزورين امام محكمة ثاني درجة أيضا حتى اللحظة التي اصدرت فيها حكمها بشأنهما وإلا لوفر على نفسه ، فضلا عن مشقة الاستمرار في التقاضي ، مشقة تحمل مسئولية ما يقضى فيه بشأنهما ، ولتنازل عن التمسك بهما في دعواه الأصلية قبل صدور الحكم النهائي في شأن تزويرهما .

د وبما أن هذه المحكمة ترى أنه لكي يحق للتهمة في هذه الدعوى أن يتمسك بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما كانت عليه قبل صدور التعديلات السابق الإشارة إليها . يجب أن تكون مدة التقادم وهي أربعة سنوات ونصف من تاريخ انقطاع حالة الاستمرار ، قد انقضت بأكملها في يوم سابق على يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهو يوم العمل بالتعديل الذي قضى به القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لأنه مع التسليم بما أخذ به الحكم المسأنف من اعتبار قواعد مضى المدة في المسائل الجنائية قواعد موضوعية ، ومع التسليم أيضا بالرأي القائل بحق الأفراد في الاستفادة من المزايا التي قد تتضمنها القوانين من تاريخ صدورها لا من تاريخ العمل بها إذا فصلت بين هذين التاريخين مدة ما ، مع التسليم بكل ذلك فمن المسلم به أيضا أن الفترة القصيرة التي سري خلالها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ لم يترتب خلالها حق مكتسب للتهمة ، لجريمته ظلت قائمة لم تسقط طبقا لهذا النص طوال المدة التي كان خلالها ساري المفعول . فكان من الجائز قانوناً أن تحصل محاكمته جنائيا عن هذه الجريمة في ظل سريان هذا النص الذي يتمسك به الآن ، إذ لم تكن قد انقضت المدة المسقطه للدعوى الجنائية

الأوراق والقضية المدنية المضمومة ، أن المتهم طه عبد المتعال الصاوي رفع دعوى في القضية رقم ٨٦ سنة ١٩٤٤ قلوب ضد ورثة عفيفي عبد الله الدلاش وورثة عبد الله عفيفي الدلاش أعلنت صحيفتها إلى المدعى عليهم في ١٠/٣٠/١٩٤٣ يطالب فيها بالحكم بصحة ونفاذ عقدي يسع مؤرخ أحدهما في أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ يتضمن أن عبد الله عفيفي الدلاش باع إلى عبد الحميد عفيفي الدلاش قيراطا وتسعة أسهم أرضاً زراعية ومؤرخ ثانيهما في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ويتضمن أن عفيفي عبد الله الدلاش وعبد الله عفيفي الدلاش وآخرين باعوا إليه — أي إلى المتهم — أرضا مساحتها ست قراريط وثمانية أسهم . وقدم المتهم هذين العقدين إلى المحكمة المدنية عند نظر الدعوى فظن بعض المدعى عليهم فيهما بالتزوير ، فأحيلت الدعوى إلى قاضي التحقيق ثم أرسل العقدان إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لفحصهما فثبت من التقرير المقدم من هذا القسم إلى المحكمة والمؤرخ في ١٩/٥/١٩٤٧ أن التوقيعين المنسوبين إلى عبد الله عفيفي الدلاش في عقدي البيع سالف الذكر مزوران على صاحبيهما وذلك بطريق النقل بالكربون الأزرق من توقيع آخر صحيح له ثم الاعادة على التوقيع الذي بالمقد الأول بالقلم الكويا وعلى التوقيع الذي بالمقد الثاني بالمداد لكي يتشى مع باقي توقيعات وعبارات كل من العقدين . وأخذت محكمة قلوب المدنية بهذا التقرير وقضت بتاريخ ٤/٦/١٩٤٧ بردهما وبطلانها فاستأق المتهم هذا الحكم وتأيد استئنافا بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٤٨ .

دوبما أنه يبين بما تقدم أن تزوير هذين العقدين ثابت من تقرير الطبيب الشرعي سالف

الذكر الذي أخذت به المحكمة المدنية كما تأخذ به هذه المحكمة للأسباب الفنية السليمة التي بني عليها والتي تطمئن المحكمة إلى سلامة النتيجة التي انتهى عليها .

دوبما أنه وإن كانت التحقيقات لم تسفر عن ثبوت نسبة ارتكاب جريمة التزوير إلى المتهم إلا أن نسبة جريمة استعمال العقدين المزورين إليه ثابتة ثبوتا لا شك فيه من قيامه بتقديمهما إلى المحكمة المدنية في الدعوى رقم ٨٦ سنة ١٩٤٤ وتمسكه بهما أمامها .

دوبما أن علم المتهم بتزوير هذين العقدين ثابت هو الآخر من قيام مصلحته المحققة في التمسك بهما أمام القضاء ، ومن قصر هذه المصلحة عليه إذ تعود عليه وحده المنفعة المترتبة على الأخذ بهما ، وترى المحكمة لكل ذلك ولظروف الدعوى وملابسها توافر ركن العلم بالتزوير في هذه الجريمة .

دوبما أنه لكل ما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأق وتوقيع العقوبة على المتهم طبقا للواد المطلوبة وذلك باجماع الآراء عملا بأحكام المادة ١٧٤ ج .

(القضية رقم ٧٦٣ س بنها سنة ١٩٥٣ في بالمحنة السابقة) .

٦٤٤

محكمة بنها الابتدائية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - مسئولية ناظر وقف عن أعمال الهدم - صفته طبعا لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين . وطبعا المواد ٥٦٤ - ٥٧٨ من القانون المدني . توافر مسئولية المؤجر .

٢ - من المقرر قضاء وفقها أن لا تبين أصلاً في الخطأ في كل من القانونين المدني والجنائي وأن المسؤولية سواء أكانت مدنية أم جنائية فقوامها الخطأ وحده دون حاجة إلى درجة معينة من الجسامة ، على أن يراعى أن المسؤولية الجنائية في كافة الأحوال يجب أن تقوم على خطأ ثابت بمعنى أن عبء اثبات الخطأ ونسبته إلى المتهم يقع دواماً على كاهل من أصابه الضرر ، أما المسؤولية المدنية فهي نوعان : مسؤولية تقوم على خطأ ثابت وأخرى على خطأ مفروض . وهذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين : قسم يقبل اثبات العكس وآخر لا يقبل اثبات ذلك ، ومثل ما تقدم المسؤولية المدنية المؤسسة على حكم المادة ١٧٧ من القانون المدني ، فإن المشرع أسسها على الخطأ المفروض ، وهذا الخطأ ذو شقين أحدهما قابل لاثبات العكس والآخر غير قابل لذلك فالأول يكون لحارس البناء فيه الحق في اثبات أن التهدم ليس سببه إهمالاً في صيانة البناء أو في تجديده أو في إصلاحه ، فإذا قام بهذا الإثبات دفع عنه الخطأ المفترض والشق الثاني غير القابل لاثبات العكس يقوم على أن هذا الإهمال منسوب إلى خطأ الحارس الذي لا يستطيع أن يدفع عنه المسؤولية إلا بفي علاقة السببية ما بين تهدم البناء والضرر الذي وقع بأن يثبت مثلاً أن زلزالاً كان السبب في التهدم .

٣ - وبمبدأ وحدة الخطأ سالف الذكر يطبق

ب - المسؤولية في القانونين المدني والجنائي ، وحدة الخطأ . حكم هذه المسؤولية . أنواعها .

٥ - مسؤولية مهندس التنظيم الجنائية ، أحوالها . عدم قيامه باخطار ذوي الشأن بحالة البناء .

د - تمويض . موظف . قتل . سبب تهدم البناء . وجوب استئصال قيمة المماش من مقدار التمويض .

المبادئ القانونية

١ - ناظر الوقف يعتبر بحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أمينا على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ومستولاً عما ينشأ من تقصيره الجسم نحو أعيان الوقف وغلاته وكذلك عن تقصيره السير إذا كان له أجر على النظر ، فهو بهذا والمالك سواء في مدى المسؤولية الجنائية والمدنية التي يلقيها القانون على عاتق المالك .

كما أن ناظر الوقف يعتبر أيضاً في حكم المادة ١٧٧ من القانون المدني ، حارساً على العقار الذي أحدث الضرر لأنه صاحب السيطرة الفعلية عليه والمتصرف في شئونه أما المستأجر له فلا يعتبر حارساً عليه لأن السيطرة الفعلية للمالك .

ويعتبر ناظر الوقف أيضاً - بوصف كونه المؤجر للعقار الذي أحدث الضرر ملتزماً بما نصت عليه المواثيق من ٥٦٤ إلى ٥٧٨ من القانون المدني وأخصها المادة ٥٦٧ مدني التي تنص على أن على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية .

من ناحية الاثبات بداهة على اطلاقه في مجال المسؤولية المدنية المبينة على خطأ ثابت ، ولا محل لتطبيقه على الاطلاق في مجال المسؤولية المدنية المبينة على خطأ مفروض غير القابل لاثبات العكس لأن تطبيقه في هذا المجال يتعارض ومبدأ شخصية العقوبة في المسؤولية الجنائية - أما في مجال المسؤولية المدنية التي تقوم على خطأ مفروض قابل لاثبات العكس ، فتطبق مبدأ وحدة الخطأ يكون مقيدا بقاعدة أساسية في القانون الجنائي وهي أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته وبذلك يكون عبء الاثبات دائما على المدعى فلا يفترض ثبوت الخطأ الجنائي في جانب المتهم ثم يكلف بنفيه بل يكون على النيابة العامة أو المضرور في كافة الاحوال عبء الاثبات ، وعلى ذلك ففي حالة مسؤولية حارس البناء المفترضة القابلة لاثبات العكس تقوم مسؤولية هذا الحارس الجنائية عن الضرر الذي أحدثه البناء ، الى جانب مسؤوليته المدنية ، إذا ثبت المضرور في حق هذا الحارس خطأ ثابتا يتمثل في إثبات ما هو - أي الحارس - مكلف بنفيه بمقتضى المادة ١٧٧ مدني ، أي إذا أثبت المضرور أن سقوط البناء كان راجعا إلى قدمه أو إهمال في صيائه أو عيب في إنشائه .

٤ - تطبيقاً للبادئ المتقدمة إذا كان الثابت أن سقوط البناء راجع إلى مجرد القدم كان ناظر الوقف التابع له هذا البناء

مستولا عما أحدثه سقوط البناء من ضرر ، مسؤولية جنائية فضلا عن المسؤولية المدنية المفترضة مادام قد ثبت في حقه عليه بقدوم البناء وعدم قيامه بالواجبات القانونية المفروضة عليه كتؤجر وكناظر وقف في حكم المالك ، وهو في ذلك ليس في حاجة إلى من يلفت نظره من أي من الجهات بما في ذلك مصلحة التنظيم إلى القيام بهذه الواجبات .

٥ - مسؤولية مهندس التنظيم جنائيا عن الضرر الناشئ عن سقوط البناء تقوم إذا ثبت أنه بعد أن عين البناء قبل سقوطه بخمسة شهور وطلب بإشارة تليفونية لبندر البوليس التنبيه على الملاك بهدم حائطه فورا لوجود خلل فيه وإفادته بأسماء هؤلاء الملاك ، لم يحرك ساكنا رغم عدم وصول رد إليه على هذه الإشارة ، فلم يبلغ رئيسه المباشر بحالة البناء فور معاينته له ، ولم يتخذ من الاجراءات ما يكفل له التحقيق من تنفيذ أمره بالهدم ، حتى سقط البناء بالفعل . وهو مسئول مدنيا كذلك طبقا لنص المادة ١٦٣ مدني .

٦ - الخطأ القائم في حق كل من ناظر الوقف ومهندس التنظيم على النحو المتقدم يعد في مرتبة واحدة دون ترجيح بينهما فلا تفاضل في جسامته أيهما عن الآخر لأن كلا منهما أدى مباشرة الى وقوع الحادث ونحقق الضرر ، إذ لولا إهمال ناظر الوقف في شأن صيانة البناء القديم العهد وترك تعهده بالاصلاح لما وقع الحادث ، كما أنه لولا إهمال مهندس

التنظيم في عدم تنفيذ ما أشار به في أخطاره من إزالة للعائطين لخطورتهما لما وقع الحادث كذلك . وبذلك فلا محل للزعم من جانب الحكومة بأن خطأ ناظر الوقف أشد جسامه من خطأ مهندس التنظيم وأن خطأ الاول يستغرق خطأ الثاني ويعدم بذلك علاقة السببية بينه وبين الضرر الذي وقع .

٧ - اذا كان المجنى عليه الذي توفي نتيجة سقوط البناء موظفا في الحكومة ، ومنع ورثته عقب وفاته معاشا استثنائيا أو مكافأة فلا بد من استئزال قيمة هذا الاستثناء في المعاش وكذا قيمة هذه المكافأة من التعويض المستحق للمدعين بالحق المدني على هدى ما قرره المادة ٣٥ من قانون المرافعات في شأن تقدير الدعاوى .

(القضية رقم ٦٨٧ س بنها سنة ١٩٥٣ بالمحكمة السابقة) .

بعض الاعتبارات الضريبية في تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى

للسيد الأستاذ على توفيق على

أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية

كان من الدعامات التى قامت عليها ثورة الجيش القضاء على التفاوت بين الطبقات . فوضع رجالها نصب أعينهم العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً حتى يتوفر الأمن والهدوء وتم الطمأنينة الاجتماعية والاقتصادية أرجاء البلاد .

وقد كان من الأهداف الأولى للثورة القضاء على تلك الهوة السحيقة التى تفصل بين الملاك الزراعيين والعامل الزراعى الأجير ، استناداً إلى أن كلا منهما شريك فى الإنتاج : الأول برأس ماله ، والثانى بعمله . فيجب أن يكون لكل منهما نصيبه العادل نتيجة مساهمته فى الإنتاج .

لهذا بادرت الحكومة إلى إصدار قانون الاصلاح الزراعى بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

وقد أثار هذا القانون كثيراً من المسائل العملية عند النظر إليه فيما يتعلق بتطبيق بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض الضريبة العامة على الأيراد والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم الأيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ، والقانون الخاص بفرض ضريبة على التركات .

وقد رأينا أن نستعرض فى بحثنا هذا بعض هذه النواحي العملية من وجهات النظر المذكورة بالترتيب الآتى:

أولاً - إيراد المساحة الزائدة من الأطيان عن الحد الأقصى المقرر قانوناً ومدى اعتباره عنصراً من عناصر وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

ثانياً - تصرفات المالك فيما يتجاوز الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية .

ثالثاً - التعويض الذى يدفع ثمناً للأطيان الزائدة المستولى عليها .

رابعاً - الضريبة الإضافية .

أولاً : إيراد المساحة الزائدة من الأطيان عن الحد الأقصى المقرر قانوناً ومدى اعتباره عنصراً

من عناصر وعاء الضريبة العامة على الإيراد :

نقضى أحكام قانون الاصلاح الزراعى بجعل الحد الأقصى للملكية بالنسبة للفرد مائتى فدان ، إذ نصت المادة الأولى منه على ما يأتى :

« لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان ، وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

وأجازت المادة الثالثة من القانون للمالك أن يتصرف إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد على ألا يزيد ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

والمسألة الأولى التي أثارها نص هاتين المادتين هي ما حكم المساحة الزائدة من الاطيان عن هذا الحد المقرر قانونا ؟ هل تدخل ايراداتها في وعاء الضريبة العامة على الايراد للمالك حتى يتم الاستيلاء عليها ؟

في رأينا أن الاجابة على هذا السؤال تتطلب تحديد الوضع القانوني لعلاقة المالك الأصلي بهذه المساحة الزائدة : فيدخل ايرادها في وعاء الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للمالك الأصلي إذا كانت من الناحية القانونية تعتبر ملكا له حتى يتم الاستيلاء عليها .

يرى البعض (١) أن هذه المساحة الزائدة لا تعتبر ملكا للمالك الأصلي في خلال الفترة بين تاريخ تطبيق أحكام هذا القانون وتاريخ الاستيلاء عليها استنادا إلى أن قصد المشرع كان واضحا في اعتبارها تخرج من ملكية المالك الأصلي . ويعتمد هذا الفريق في رأيه هذا إلى نص الفقرة الثانية من مشروع القانون الذي نص على أن الاطيان الزائدة تعتبر مؤجرة إلى المالك الأصلي من تاريخ العمل بهذا القانون ، إذ جاء بها :

« وتبقى الأرض المستولى عليها تحت يد مالكيها الأصلي إلى أن يتم توزيعها وتعتبر من تاريخ العمل بهذا القانون مؤجرة له من الحكومة بقيمتها التجارية المحددة وفقا للمادة ٣ ، ويجوز للمالك الأصلي تأجيرها بما لا يجاوز ثمانية أمثال الضريبة الأصلية المقررة عليها بالاستثناء من حكم المادة ٣٣ .
الا أنه يكفي لدحض حجة هذا الفريق أن هذه المادة التي يتخذونها أساسا لرأيهم قد استبعدت كليا من القانون في وضعه النهائي .

بينما يرى فريق آخر (٢) أن المساحة الزائدة إنما هي ملك للمالك الأصلي وإن كانت ملكيتها غير كاملة مقيدة بقيود رسمها القانون في بعض مواد .

ويستند هذا الفريق الأخير في رأيه هذا إلى الحجج الآتية :

١ — أن القانون (٣) يفرض على المالك ضريبة اضافية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ على ما يزيد على مائتي فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية كما يقضى (٤) بأن تربط الضريبة الاضافية

(١) شرح قانون الاصلاح الزراعي للاستاذ الدكتور محمد علي عرفة ص ١٠ .

(٢) رأى الاستاذ الدكتور محمد علي عرفة في كتابه المذكور شرح قانون الاصلاح الزراعي صفحة ١٠

وما بعدها .

(٣) المادة ٢٥ من قانون الاصلاح الزراعي .

(٤) المادة ٢٦ من قانون الاصلاح الزراعي .

على أساس مجموع ضرائب الاطيان الاصلية المقررة على الممول في جميع أنحاء المملكة في أول يناير من كل سنة .

والضريبة العقارية تفرض على المالك ولا تفرض على شخص غير مالك .

٢ - ان المشرع قد استعمل لفظ « مالك » صراحة في أكثر من موضع في القانون عندما يتناول علاقة المالك بالمساحة الزائدة على الحد الأقصى المقرر . فنجد مثلاً انه في المادة الثالثة حينما يتناول الاستيلاء على الحدائق يذكر :

« ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الأرض وثمار الاشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء . »

واستعمل المشرع لفظ « المالك » أيضاً عندما تناول في المادة الرابعة تصرفات المالك الأصلي خلال الخمس سنوات المقررة للاستيلاء على جميع المساحات الزائدة تطبيقاً لأحكام هذا القانون إذ جاء بها :

« يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على ما تبقى فدان . »

ونحن نؤيد الفريق الثاني في رأيه هذا من حيث أن المساحة الزائدة تبقى ملكاً للمالك الأصلي حتى يتم الاستيلاء عليها ، وان كانت ملكيته لها غير كاملة ومقيدة بالحدود المرسومة بأحكام القانون .

ويترتب على هذا كله أنه يجب على المالك أن يدرج ضمن إقراره عن الضريبة العامة على الإيراد ، الإيراد الحكي أو الإيراد الفعلي لجميع المساحة التي تعتبر ملكاً له قبل أعمال أحكام قانون الإصلاح الزراعي طالما أن الحكومة لم تستول عليها بعد .

ولكن استيلاء الحكومة قد يتم في أي وقت لاحق على أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ سريان العمل بهذا القانون ، فكيف يحسب الإيراد الذي يدخل وعاء الضريبة العامة على الإيراد ؟

يرى البعض (١) أنه في مثل هذه الحالة يحسب الإيراد الحكي عن المدة من أول يناير حتى تاريخ الاستيلاء ، بالنسبة للإيراد الحكي عن المدة من أول يناير حتى آخر أكتوبر ، أي أن تكون الفترة التي يتحدد على أساسها الإيراد الحكي هي عشرة شهور ذلك لأن شهرى نوفمبر وديسمبر من السنة السابقة دخلا في الإيراد الحكي لتلك السنة ، فلا يجوز والحالة هذه أن يعاد احتسابهما في السنة التالية . أما في حالة اختيار الإيراد الفعلي أساساً للحاسبة فإن العبرة تكون دائماً بختام السنة الزراعية فإذا كانت تنتهي في أكتوبر حوسب الممول على السنة كلها وذلك متى توافرت الشروط القانونية لاختيار الإيراد الفعلي .

غير أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي التي كونت تطبيقاً لأحكام المادة ١٢ من قانون الإصلاح

(١) الأستاذ احماعيل حامر في بحث له بعنوان « قانون الإصلاح الزراعي وعلاقته بقانون الضريبة العامة على الإيراد » ، صفحة ١٨٨ من مجلة التشريع المالي والضريبي العدد السابع الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣ .

الزراعى المذكور المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ رأت أن المصلحة العامة تقتضى بأن يكون للمالك أن يذتفع بثمار المساحات الزائدة عن السنة التى تقرر الاستيلاء عليها فيها ، ولهذا تضمنت التفسيرات التشريعية للجنة أحكاما تقتضى بأنه يجوز للمالك أن يذتفع بايجار أرضه أو ثمارها إذا كانت السنة الزراعية قد بدأت، ولهذا نصت المادة الخامسة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ للجنة العليا للإصلاح الزراعى على ما يأتى :

د فى الأراضى المستولى عليها يكون للمالك أن يذتفع بالأرض حتى تذتفع الزراعة القائمة عليها ، فى حدود سبعة أمثال الضريبة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد إذا كانت السنة الزراعية قد بدأت ، وذلك وفقا للقواعد الآتية :

١ — فى حالة تأجير المالك أطيانه للغير :

يكون ملزما بأن يؤدى للحكومة الأجرة المناسبة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد وتحتسب الأجرة فى هذه الحالة حسب الأجرة المفق عليها بينه وبين المستأجرين . وفى هذه الحالة يحق للمالك ايجار السنة الزراعية التى تم خلالها الاستيلاء .

٢ — فى حالة زراعة المالك للأرض لحسابه :

يكون المالك ملزما بأن يؤدى للحكومة الأجرة المناسبة عن الأرض بعد الحصاد فى حدود أجر المثل وان جازت الأجرة السنوية .

٣ — إذا كانت الأرض حدائق :

فان ثمار أشجارها تبقى حتى تمام نضجها دون أن يستحق عليه أجر على ألا يحول ذلك دون حق الحكومة فى الانتفاع بالأرض من تاريخ الاستيلاء .

وفى رأينا أنه فى مثل هذه الحالة يدخل وعاء الضريبة العامة القيمة التجارية لهذه الأيطان عن السنة التى تم فيها الاستيلاء على أن يصبح من التكاليف الواجبة الخصم الايجار الذى دفع للحكومة والذى استحق لها تطبيقا لهذه الأحكام .

• • •

ثانيا — تصرفات المالك فيما يجاوز الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية :

على أن المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعى تنص على أنه عند تطبيق أحكام هذا القانون لا يجوز التمسك ببعض تصرفات المالك وهى :

- أولاً - تصرفات المالك أو الرهون التى لم تثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
- ثانياً - تصرفات المالك إلى بعض أقاربه متى كانت غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٥٣ .

ثالثاً - تجزئة الأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد عند انتقالها عن طريق الميراث أو الوصية. وستتناول فيما يلي كلا من هذه التصرفات :

أولاً - تصرفات المالك أو الرهون التي لم يثبت تاريخها قبل ١٩٥٢/٧/٢٣ :

رأى المشرع أن ملاك الأطميان الزراعية قد أخذوا في التصرف في أطميانهم تصرفات صورية بالبيع والرهن على أثر قيام حركة الجيش ، ولهذا ضمن المادة الثالثة نصاً يقضى بأنه لا يعتد بهذه التصرفات والرهن في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي .

فما هو حكم قانون الضريبة العامة على الإراد بالنسبة لهذه التصرفات ؟

تقضى أحكام قانون الضريبة العامة على الإراد بأن العقار لو بيع بعقد ابتدائي ولم يتم تسجيله وانتقل إلى المشتري يستغله ويحصل على إيراده فإن هذا الإراد يدخل وعاء الضريبة العامة بالنسبة للمشتري ولا يدخل وعاء الضريبة العامة للمالك الذي لم يعد يحصل على إيراد عقاره المباع .

وقد جاءت المادة السادسة من قانون الضريبة العامة المعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ صريحة في إيراد هذا المعنى إذ نصت على أنه :

« تسرى الضريبة على المجموع السكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة .

ويتحدد هذا الإراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة ... » .

ونحن نرى تطبيق هذه الأحكام بالنسبة لتصرفات المالك والرهن التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ بوليه سنة ١٩٥٢ فيدخل إيرادها في وعاء الضريبة العامة للإيراد بالنسبة للحائز الفعل الذي يحصل على الإراد . هذا كله على أساس أن هذه التصرفات والرهن ليست بين الأصول والفروع أو بين الزوجين وهي التصرفات التي تضمنتها المادة ٢٤ مكرراً / ٤ والتي ستتناولها فيما بعد .

ثانياً - تصرفات المالك إلى فروع وزوجه وأزواج فروعهم :

رأى المشرع أن التصرفات التي صدرت من شخص ما إلى ورثته من الدرجة الأولى أو من في حكمهم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ إنما هي تصرفات مشكوك فيها قصد بها التهرب من رسم الإيلولة على الزكات رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي كان محل مناقشة مجلس البرلمان وصدر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ (١) ، ولهذا اعتبرها تصرفات مشكوك فيها بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعي فنص في المادة الثالثة منه على ما يأتي :

« ولا يعتمد في تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) (١)

(١) راجع المذكورة الإيضاحية للمانوني .

(ب) بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ، ولا بتصرفات هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم وان نزلوا - متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك دون اضرار بحقوق الغير التي تلقوها عن المذكورين بتصرفات ثابتة قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

وقد تضمن قانون الضريبة العامة على الايراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ حكما مماثلا إذ نصت المادة ٢٤ مكررا / ٤ على أنه لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة الهبات والتصرفات التي تكون قد تمت بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء أكانت هذه التصرفات بعوض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو منقولة .

فهل تسرى على مصلحة الضرائب عند ربط الضريبة العامة على الايراد أحكام قانون الاصلاح الزراعي بالنسبة للأطيان التي أجاز التصرف فيها للأولاد في حدود مائة فدان ؟ أم يجب على صاحب الشأن أن يثبت أن هذا التصرف كان بعوض ؟

يرى البعض أن قانون الاصلاح الزراعي في المادة الرابعة منه قد أجاز للمالك التصرف خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي الفدان إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن قانون الاصلاح الزراعي قد أجاز نقل ملكية هذا القدر من الأطيان إلى أولاد المالك سواء أكان ذلك عن طريق البيع أو الهبة ومن ثم لا يكون هنالك محل للقول بأن المادة ٢٤ مكررا / ٤ من قانون الضريبة العامة تسرى في هذه الحالة . وهم يؤيدون رأيهم هذا بالقول بأن المشرع في قانون الاصلاح الزراعي قد نص على أنه إذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم ، فانه يفترض أنه قد تصرف إليهم في الحدود السابقة ويتم توزيع ما يفترض التصرف فيه على أولاده طبقاً لقانون الموارث .

ولكننا نرى عكس هذا الرأي . ذلك لأن نص المادة ٢٤ مكررا / ٤ من قانون الضريبة العامة نص عام يتعارض مع قانون الاصلاح الزراعي . فكل منهما ينظر إلى هذه التصرفات من ناحية معينة : قانون الاصلاح الزراعي يميزها ، وقانون الضريبة العامة ينص على عدم الاعتداد بها فيما يتعلق بربط الضريبة إلا إذا كان هذا التصرف بعوض فيجوز رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل . أما إذا كان البيع بلا مقابل فيسكون المالك ملزماً بالضريبة العامة خلال السنة .

كما أن قانون رسم الأيلوية رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تضمن

حكماً مماثلاً إذ قضت المادة الرابعة منه على اعتبار التصرفات الصادرة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً لسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت الهبة أو التصرف بأموال منقولة أو ثابتة ، باطالة فيما يتعلق بقانون رسم الأيلولة .

فهل تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق برسم الأيلولة والضريبة على التركات التصرفات التي أجازتها المادة ٣ من قانون الإصلاح الزراعي ؟ أم تسرى الأحكام الواردة بالمادة الرابعة من قانون رسم الأيلولة على التركات ؟

الجواب على هذا السؤال أن الأحكام التي تسرى إنما هي الأحكام الواردة بقانون رسم الأيلولة على التركات لنفس الأسباب التي من أجلها رأينا أنه عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإراد تسرى الأحكام الواردة به دون الأحكام الواردة بقانون الإصلاح الزراعي .

ثالثاً - تقسيم الأراضي الزراعية بسبب الميراث أو الوصية :

حدد المشرع في قانون الإصلاح الزراعي الحد الأقصى للمالك الأصلي بمائتي فدان . فإذا توفي ولم تكن الحكومة قد استولت على المساحات الزائدة عن الحد المذكور فإن المساحة التي تعتبر تركة مخلفة عنه والتي تؤول إلى ورثته أو من في حكمهم عن طريق الميراث أو الوصية ، إنما تكون الحد الأقصى المقرر في قانون الإصلاح الزراعي . أي يعتبر أن المساحة الزائدة تتحدد على ضوء ما كان يجوز أن يملكه المالك الأصلي .

ولهذا نصت المادة الثالثة في فقرتها الأخيرة على ما يأتي :

د - ولا يعتمد في تطبيق أحكام هذا القانون :

ج - بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد .

وينبني على هذا أن الضريبة العامة تربط باسم المورث عند تحديد الإراد الناتج من جميع أطيافه التي كانت مكلفة باسمه حتى تاريخ الوفاة .

ويحسب رسم الأيلولة والضريبة على التركات على مجموع الاطيان التي خلفها المورث والتي لم يتم الاستيلاء عليها بجانب الحد الأقصى المقرر . ولما كان الورثة يتحملون في هذه الحالة برسم الأيلولة والضريبة على التركات على مجموع الاطيان المخلفة باعتبارها تركة مع أن الجزء الزائد سيؤول إلى الحكومة عند الاستيلاء عليه كان طبيعياً أن ينص المشرع على أن لا يتحمل الورثة بهذه الضريبة ، ولهذا نص على أن الضريبة على التركات تستوفي من المساحة الزائدة ، فذكر :

د - وتستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز مائتي فدان من هذه الأراضي في مواجهة الورثة والموصى لهم وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات .

ثالثاً : التعويض الذي يدفع ثمناً للاطيان الزائدة المستولى عليها :

الأصل ان يقدر التعويض استناداً إلى القيمة السوقية للاطيان ، غير أن المشرع رأى أن تقدير

قيمة الاطيان المستولى عليها استنادا إلى القيمة الحقيقية يثير كثيرا من المصاعب من بينها ضرورة انتداب الخبراء الفنيين لتقويم هذه الاراضي وما يتطلبه ذلك من وقت وتكاليف ولهذا فضل أن يسلك طريقا سهلا باختيار أساس حكى . فنص في المادة الخامسة من قانون الاصلاح الزراعى على أن من استولت الحكومة على أرضه يكون له الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار الخ . . .

وتقدر القيمة التجارية بسبعة أمثال الضريبة ، فإذا لم تكن الأرض قد ربطت عليها هذه الضريبة لجوارها أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات على الأقل صدرت القيمة التجارية على الوجه المبين بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان .

كما أن المادة ٦ تنص على أن يؤدى التعويض بسندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ .

فهل يعتبر هذا التعويض ايراداً يخضع للضريبة العامة على الأيراد ؟ وهل تعتبر قيمة هذه السندات عنصراً من عناصر التركة تخضع لضريبة التركات ؟

فى رأينا أن هذا التعويض لا يعتبر ايراداً بل هو القيمة الرأسمالية للاطيان الزائدة التى تؤول إلى الحكومة تطبيقاً لأحكام قانون الاصلاح الزراعى لاوفقاً لإرادة المالك ، ولهذا لا تخضع للضريبة العامة . ولكنها تعتبر عنصراً من عناصر الذمة المالية للمالك الأصلى عند وفاته ومن ثم تخضع الضرائب التركات .

ولكن كيف تقدر قيمة الاطيان عند وفاة المالك الأصلى وذلك باعتبارها عنصراً من عناصر التركة ؟

هل تقدر الاطيان بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية استناداً إلى الفقرة أولاً من المادة ٣٦ من قانون رسم الايلولة على التركات أو تقدر طبقاً للمادة الخامسة من قانون الاصلاح الزراعى أى باعتبار عشرة أمثال القيمة التجارية المقدرة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية على الاطيان ؟ أم تقدر على أساس آخر ؟

وتبدو أهمية هذا التساؤل لخلاف التهمة عند الأخذ بأى من الرأيين كما يتضح من المثال الآتى :
فالفدان الذى تبلغ قيمته التجارية عشرون جنيهاً تكون قيمته استناداً إلى قانون رسم الايلولة على التركات مائتين جنيهاً ، (٢٠ ج القيمة التجارية \times ١٠) ولكنهما تكون مائة ستة وتسعون جنيهاً استناداً إلى أحكام قانون الاصلاح الزراعى (٢٠ القيمة التجارية \times $\frac{١٠}{٧}$ \times ١٠) .

ولما كانت المادة ٤ من قانون الاصلاح الزراعى تنص على أنه إذا توفى المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف اليهم افترض أنه قد تصرف اليهم فى حدود ما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ويتم توزيع ما يفترض التصرف فيه على أولاده طبقاً لقانون الموارث لهذا فالتا نرى فى هذه الحالة

اعتبار هذه الاطيان تركه مخلفة عن المورث لأولاده في الحدود السابقة وتقدر وفقا للفقرة أولا من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، هذا بالنسبة للمساحة التي لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

أما المساحة الزائدة عن هذا القدر فنرى تقويمها وفقا لأحكام الفقرة أولا من المادة ٣٦ من قانون رسم الايلولة على التركات للسبيين الآتين :

١ - ان ملكية المورث للمساحة الزائدة من الاطيان ليست ملكية دائمة وإنما هي ملكية مؤقتة إذ ستكون محلا لاستيلاء الحكومة عليها خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى . كما انها ملكية مقيدة بالقيود الواردة بالقانون المذكور .

٢ - ان كلا من قانون رسم الايلولة والضريبة على التركات إنما تطبق أحكامه على الأموال التي تنتقل من ذمة المورث إلى ذمة ورثته في تاريخ الوفاة . ونظرا لأن هذه المساحات الزائدة لن تنتقل ملكيتها للورثة وإنما ستستولى عليها الحكومة وتعوضهم عنها بالسندات طبقا لما هو وارد بالمادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعى ، فيعتبر ماسيؤول اليهم هو السندات التي تمثل قيمة التعويض عن الاطيان المستولى عليها .

فكيف تقدر قيمة هذه السندات ؟

اما أن تكون سندات الاصلاح الزراعى قد أدرجت بالبورصات المصرية . وفي هذه الحالة يتبع في تقويمها نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أى تقدر على أساس متوسط الاسعار في آخر أسبوع حصل فيه التعامل قبل الوفاة .

وأما ان تكون غير مدرجة في البورصات المصرية ، فتتولى مصلحة الضرائب تقدير قيمتها طبقا لسلطة التقدير المخولة لها بموجب نص المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر . على أننا نرى الأخذ باعتبارين عند تقويم هذه السندات :

١ - سعر فائدة هذه السندات (وقدره ٣٪) ومقارنة هذا السعر بسعر الفائدة السائدة في السوق .

٢ - تاريخ الاستهلاك (خلال ثلاثين سنة من تاريخ الاستيلاء) .

٣ - ضمان الوفاء بقيمة هذه السندات .

وتستطيع مصلحة الضرائب أن تسترشد في تقويم هذه السندات بما يماثلها من سندات حكومية أخرى مدرجة في البورصات المصرية تتفق معها في السعر وتاريخ الاستهلاك نظراً لوحدة ضمان الهيئة المصدرة وهو الحكومة في الحالين .

تقدير قيمة المنشآت والآلات والأشجار :

على ان اشرح وجد ان الاطيان الزراعي قد يكون مقاما عليها أو ملحقا بها إنشاءات أو آلات أو أشجار ، لهذا نص القانون على تقدير قيمتها بجانب قيمة الاطيان الزراعية . ولكنه لم يتعرض لأسس تقويمها . فهل تقدر على أساس التسكفة أو سعر السوق أو غير ذلك من القيم التي يمكن أن نتخذ أساسا للتقويم ؟

في رأينا أن العبرة إنما تكون بقيمة بيعها الاحتمالية في تاريخ الاستيلاء وليس في تاريخ صدور قانون الإصلاح الزراعي لأن المالك ينتفع بقيمة الأصول الثابتة المذكورة حتى يتم الاستيلاء عليها .

تقويم حق الانتفاع وملك الرقبة :

تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة أساس توزيع القيمة بين صاحب حق الانتفاع ومالك الرقبة إذا لم تكن للمالك الملكية الكاملة للأطيان الزائدة ، فذكرت أنه في هذه الحالة يستحق لمالك الرقبة ثلثي التعويض وللنتفع الثلث .

وجملة القول إن المشرع في قانون الإصلاح الزراعي قد أخذ باعتبار خاص فيما يتعلق بحصة كل من صاحب حق الانتفاع وصاحب ملك الرقبة بحيث يحصل كل منهما على نصيبه في سندات الإصلاح الزراعي : الأول بقدر الثلث . والثاني بقدر الثلثين . وتكون ملكيه كل منهما لهذه السندات ملكية قانونية كاملة ، فيجوز له التصرف فيها بكافة أنواع التصرفات .

رأبنا — الضريبة الإضافية :

بعد أن حدد قانون الإصلاح الزراعي الحد الأقصى للملكية الزراعية ونص على استيلاء الحكومة على المساحات الزائدة خلال خمس سنوات من تاريخ صدور هذا القانون . رأى أن يفرض ضريبة إضافية على المساحات الزائدة التي تبقى في حيازة المالك حتى يتم الاستيلاء عليها بفرض عليها ضريبة إضافية حددتها بخمسة أمثال الضريبة العقارية تسرى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ الاستيلاء . ولهذا نصت المادة ٢٥ من القانون على مايلي :

« ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتي فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية . »

ويتبرر هذه الضريبة بطبيعة الحال على أساس مجموع الأطيان الزائدة للمالك في جميع أنحاء القطر في أول يناير من كل سنة . ولهذا نصت المادة ٢٦ من القانون على ما يأتي :

« تربط الضريبة الإضافية على أساس مجموع الضرائب الأصلية المقررة على الممول في جميع أنحاء المملكة من أول يناير من كل سنة . »

وكان طبعيا بعد أن نص المشرع على عدم الاعتداد بالتصرفات الواردة بالمادة الثالثة أن يلزم المالك بأن يسد الضريبة الإضافية على المساحات الزائدة عن الحد الأقصى المقرر قانونا ومساحة الأطيان التي تصرف فيها تصرفا لا يمتد به عند تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي .

أما بالنسبة للتصرفات التي أجازها القانون فلا يستحق عليها الضريبة الإضافية متى كان التصرف فيها قد حصل إلى أولاد المالك بمقد ثابت التاريخ قبل حلول القسط الأخير ، أو إلى صغار الزراع وخريجي المعاهد الزراعية بمقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل تاريخ حلول القسط الأخير من الضريبة الأصلية .

فهل تعتبر خمسة أمثال الضريبة من الضرائب التي يجوز اعتبارها من التكاليف التي تخضع عند تحديد الإيراد السنوي الصافي الخاضع للضريبة العامة على الإيراد تطبيقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قانون الضريبة العامة على الإيراد ؟

في رأينا أنه لا يمكن اعتبار هذه الضريبة الإضافية جزاءً يوقع على المالك الذي لم يرتكب من المخالفات القانونية ما يستحق فرض أية عقوبة ، وإنما هذه الضريبة نتيجة لقانون الإصلاح الزراعي الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الملاك الذين تم استيلاء الحكومة على أراضيهم والذين لم يتم بعد الاستيلاء على أراضيهم ، ففرض المشرع هذه الضريبة الإضافية لتستغرق فائض إيراد المساحة الزائدة من الأطنان عن الحد الأقصى المقرر .

ولهذا نرى أن خمسة أمثال الضريبة ، تعتبر ضريبة إضافية من الضرائب المباشرة التي يتحمل بها المالك عن الأطنان الزائدة وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى يتم الاستيلاء على القدر الزائد من أطنانه عن الحد الأقصى ، وقد وصفها قانون الإصلاح الزراعي بأنها ضريبة إضافية (١) . وقد أجاز وزير المالية للمالك حق الاختيار بين دفع هذه الضريبة نقداً أو تقديم طلب خصمها من قيمة السندات التي تستحق للمالك ثمناً لقيمة أطنانه المستولى عليها .

فهل يجوز خصم قيمة هذه الضريبة الإضافية عند تحديد وعاء الضريبة العامة في حالة عدم سدادها نقداً اكتفاءً بمجرد تقديم الممول لطلب خصم قيمتها من قيمة السندات التي تستحق له تعويضاً عن الأطنان التي ستستولى عليها الحكومة .

قد يرى البعض أن هذه الضريبة الإضافية إذا لم تدفع نقداً فلا يجوز خصمها استناداً إلى أن المادة السادسة من القانون تقضي بأن الضريبة تسرى على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة فإدام الممول لم يدفع فعلاً الضريبة الإضافية فإن إيراده السنوي الصافي لم ينقص بقيمتها .

ولكننا نرى جواز خصم هذه الضريبة الإضافية بمجرد تقديم الممول لطلب خصم قيمتها من السندات المستحقة له . ونستند في رأينا هذا إلى الأسباب الآتية :

١ — أن المادة السادسة من قانون الإصلاح تقضي باعتبار السندات التي تسلمها الحكومة مقابل قيمة المساحة الزائدة من الأطنان أداة لسداد الضريبة الإضافية التي فرضها هذا القانون .

٢ — أن الممول كان ملزماً بدفع الضريبة الإضافية نقداً لولا أن لجنة الإصلاح الزراعي أعطت

(١) المادة ٢٥ من قانون الإصلاح الزراعي « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتي فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية
والمادة ٢٦ من قانون الإصلاح الزراعي « تربط "ضريبة إضافية على أساس مجموع ضرائب الأطنان الأصلية المنورة على الممول في جميع أنحاء المملكة في أول يناير من كل سنة . . . »

له حق الخيار بين دفع الضريبة نقدا أو طلب خصمها . وهذا الحق ليس معلقا على قبول وزارة المالية أو اللجنة العليا للإصلاح الزراعي التي لا تملك الرفض مادام المالك قد تقدم بطلبه في الموعد المقرر .

وقد كان القصد من جواز تسديد الضريبة الإضافية عن طريق هذه السندات تخفيف العبء الذي يقع على عاتق الحكومة بقيمة فوائد هذه السندات ، وإعطاء فرصة للمالك لاستغلال ماله من مال نقدي في مشروعات حاضرة بدلا من دفعه سدادا لقيمة الضريبة الإضافية .

* * *

هذه بعض المسائل العملية والملاحظات التي عنت لنا بشأن بعض نصوص قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون الضريبة العامة وقانوني رسم الأيلولة والضريبة على التركات .

بحث

مستقبل نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

تحدثت في مقال سابق عن نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق ، والحقيقة أن استقرار هذه النظرية في الحياة القانونية منذ أمد بعيد مظهر من مظاهرها أوجده علم الاخلاق من أثر في الفواعد القانونية . فالاخلاق تنهى عن كل عسف وظلم عند استعمال الحق استعمالاً يلحق الضرر بالغير ، فبعد أن كان هذا النهى بوحى من الاخلاق الكريمة لاجزاء على مخالفته ، أصبح قاعدة قانونية يرتب المشرع عليها آثاراً في محيطه القانوني . ومن ثم فقد تبلورت القاعدة الاخلاقية في صورة قاعدة قانونية ملزمة . ولاشك أن هذه النظرية قد ارتكزت أول ما ارتكزت عليه بفضل قاعدة رومانية شهيرة تؤكد أن التمسك بحرفية الحق والذهاب في استعماله إلى نهاية حدوده يؤدي إلى ظلم فاحش وينطوي على خطأ بين *summum jus summa injuria*

٢ - فصل القضاء الفرنسي في استقرار النظرية :

وأنه رغم خلو القانون المدني الفرنسي من نص فانه كان للقضاء الفرنسي الفضل الأول في انشاء هذه النظرية فلاقت رواجاً في الأدب القانوني *litterature juridique* نادى القضاء الفرنسي بوجوب تطبيق هذه النظرية احتراماً لقواعد الاخلاق التي ورثها عن القانون الكنسي وتأسيساً على فكرة الوظيفة الاجتماعية للحق *fonction sociale*

مر القضاء الفرنسي في هذا الصدد بثلاثة مراحل تميل في التوسع إلى تطبيق هذه النظرية . ففي المرحلة الأولى اعتبر مجرد استعمال الحق بقصد الاضرار بالغير *intention de nuire* كافياً لانعقاد مسئولية صاحب الحق مسئولية مدنية مبنية على فكرة الخطأ الوارد في المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي ، ولكنه كان من نتيجة صعوبة اثبات هذا القصد أن افترضه عند استعمال الحق بدون فائدة *sans utilité* تعود على صاحبه وانهى في هذه المرحلة الثانية إلى أن مجرد استعمال الحق بغير فائدة كاف لتوافر هذا الخطأ حتى ولو لم يوجد قصد الاضرار بالغير ، وأخيراً استقر هذا القضاء وركن إلى معيار موضوعي بحث فاعتبر أن استعمال الحق استعمالاً غير عادي *anormal* موجب لمسئولية صاحبه عن تعويض الضرر الناشئ عن هذا الاستعمال كما قد يتعرض لجزاء عيني بايقاف هذا الاستعمال أو عوآثاره إذا استدعت ذلك مصلحة الغير .

٣ - الجزاء في القانون الروماني :

لقد توسع الحاكم القضائي Le préteur في جريمة الاعتداء على الغير injuria فجعلها تشمل حالات الخطأ تحت ستار الحقوق ومن ثم فقد أصبح الجزاء الناشئ عن هذه النظرية جزاء جنائيا فن يخطئ عند استعمال حقه أى يتعسف في استعماله على حد تعبير بعض الشراح فقد ارتكب جريمة الاعتداء على الغير وهى جريمة جنائية خاصة تهميها دعوى تقديرية أى يقدر القاضى العقوبة فيها وهى جريمة خاصة يحصل المجنى عليه فيها على مبلغ الغرامة التى يحكم بها القاضى وهى جريمة تلحق الوصمة والعار بصاحب الحق delit, pénal, privé. protégé par une action estimatoire infamante .

٤ - مخاطر النظرية :

ولا شك فان تطبيق هذه النظرية يؤدى الى رقابة تحكيمية يملها القاضى على الافراد عند تقديره لكيفية استعمالهم للحقوق المخولة لهم قانونا ، يتحكم القاضى فى الدواعى الشرعية عند استعمال الحق ، يبحث القاضى فى تلطيف نصوص القانون فيلشى . حدودا للحقوق غير التى رسمها المشرع الأمر الذى قد يؤدى بالمواطنين الى عدم الثقة فيما يمنحهم القانون من حقوق وفيما يوجد المشرع من مزايا لاستعمال هذه الحقوق . فيتجرد القانون من كل قيمة فعلية طالما أنه فى وسع القاضى أن يقرر بوجود خطأ عند انبائهم لأعمال استعمالا لحقوقهم مستدين فيها الى كلام أورده المشرع بين ثنايا مواده . ومن ثم فقد انعدم الاستقرار الاجتماعى لدى الافراد فشلت يدهم فى التمتع بحقوق كفلها القانون :

٥ - مستقبل النظرية .

ولكنه رغم كل هذه المخاطر التى يستهدف لها صاحب الحق فقد استقرت هذه النظرية فى محيطنا القانونى ولم تصبح لهذه المخاطر اعتبار فى هذا الشأن منذ أن أصبح الحق وظيفة اجتماعية وبسبب الضرورات الاجتماعية لحقوق الآخرين .

فلم تعد الحقوق مزايا مطلقة بقدر ما أصبحت وظائف يعترف بها القانون للفرد فى حدود مصالح المجموع .

إن القاضى هو أقدر الناس فى معرفة الحقيقة والوصول اليها بل انه أقدر من المشرع فى هذا السبيل . ان القاضى هو الذى يلائم بين الحقوق ومدى استعمالها بروحى من القواعد الاخلاقية لافراد هذه الجماعة . إذا كان له ذلك فقد اندرجت القاعدة الاخلاقية فى نطاق القواعد القانونية فتمتعت بوافر الحجية وفاق الاجلال .

٦ - خاتمة :

وعلى كل حال وبعد تلاوة نص المادة الخامسة من القانون المدنى المصرى والذى يشمل معيارا واسع المدى فالأمل فى نجاح هذه النظرية معقود على تطبيقها بمعرفة قضائنا المصرى والله ولى التوفيق .

المراجع

القانون المصرى

- ١ - المسؤولية المدنية : للأستاذ مصطفى مرمى ، ٢ - الملكية والحقوق العينية : للدكتور كادل مرمى
- ٣ - مدى استئمال الحقوق الزوجية : للدكتور السعيد مصطفى السعيد ، ٤ - الموجز فى الالتزامات : للدكتور السنهورى ، ٥ - نظرية سوء استئمال الحقوق : للأستاذ حسين عامر ، ٦ - شرح نظرية الالتزامات : للدكتور حشمت أبوسقيت ، ٧ - المدخل لدراسة القانون : للدكتور محمد على عرفة ، ٨ - مقدمة القانون : للدكتور السنهورى والدكتور حشمت ، ٩ - التدليس فى القانون : للدكتور عبد السلام ذمى ، ١٠ - القانون الرومانى : للدكتور محمد عبد المتعم بدر ، ١١ - القانون الرومانى : للدكتور على بدوى ، ١٢ - أحكام المعاملات العرفية : لأبيخ على الحنيف ، ١٣ - مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان : للأستاذ محمد قدرى ، ١٤ - مجالات اعمامة والتشريع والقضاء ومجلات كلية الحقوق والقانون والاقتصاد ، ١٥ - مجموعة القواعد القانونية ، ١٦ - المذكرة الايضاحية لقانون الدنى الجديد .

القانون الفرنسى

- ١ - بلايول وريبير ، ٢ - كولان وكايتان ، ٣ - والتون ، ٤ - جوميران ، ٥ - هافرى ولبون مازو
- ٦ - دى منت ، ٧ - ديولومب ، ٨ - اسمان ، ٩ - سالى ، ١٠ - القاعدة الاخلاقية فى الالتزامات المدينه
- لرپير ، ١١ - نظرية سوء استئمال الحقوق لماركوفتش ، ١٢ - مقال لأنطوان مازاس مدير مدرسة الحقوق
- الفرنسية ببيروت سنة ١٩٤٥ ، ١٣ - مشروع قانون الالتزامات الفرنسى الايعالى والتقرير الخاص .

بحث

مدى حق الخيار المخول للمدعى المدنى

فى قانون الاجراءات الجنائية

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الاحمر

الدفع بسقوط حق خيار المدعى المدنى

— ٢ —

اوردت فى بحثى المنشور فى العدد السابق من مجلة المحاماة أن المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية لم يتعاق مراده بالخروج عن المبدأ المستقر من قديم وهو أن اختيار احد الطرفين يمنع من الرجوع إلى الآخر — هذا المبدأ الذى يقضى بسقوط حق الخيار المخول للمدعى بالحق المدنى إذا كان قد لجأ إلى المحكمة المدنية أولا كما نصت المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى — وقلنا إنه رغم ما يبدو من صراحة نص المادة ٢٦٤ لاجراءات جنائية فى أن المشرع طرح ذلك المبدأ القديم — فإنه يجب تفسير هذا النص طبقا للعلة التى دعت إلى اقراره وهى ما كان مشروع القانون قد تضمنه من نصوص تقضى بحرمان المدعى المدنى من حقه التقليدى فى تحريك الدعوى أمام المحاكم الجنائية بالطريق المباشر — وبذا يحق للتهم أن يدفع بسقوط حق الخيار المخول للمدعى المدنى إذا ما توافرت شروط هذا الدفع والذى يترتب على الأخذ به الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية امام القاضى الجنائى .

ويجب لقبول هذا الدفع أن تتوافر شروط هى :

١ — أن يكون المدعى قد سبق ان رفع دعواه امام المحكمة المدنية :

هذا الشرط مفهوم بداهة إذ أن علة سقوط حق المدعى المدنى فى الالتجاء للطريق الجنائى سبق اختياره الطريق المدنى — ولكن يشترط أن يكون لجوءه إلى المحكمة المدنية بصفة أصلية (١) أى ان يمثل مدعيا لا أن يدخل فى الدعوى مدعى عليه . فاذا رفعت دعوى مدنية بطلب تنفيذ عقد معين فانكر المدعى عليه توقيعه على السند أو العقد المتمسك به ضده كان ذلك منه دفاعا وليس رفعا لدعوى مدنية — فيحق له بعد ذلك ان يلجأ إلى المحكمة الجنائية مدعيا مدنيا فى الدعوى التى ترفعها النيابة عن تزوير هذا السند — أو أن يرفع دعواه المباشرة بتزويره .

(١) نقض ٣ فبراير ١٩١٧ بمجموعة ١٩١٧ ص ٨٧ .

وتعتبر الدعوى مرفوعة إلى القضاء المدني بمجرد اعلان صحيفة افتتاحها للمدعى عليه وتكليفه بالحضور في اليوم المحدد للجلسة التي ستنظر فيها الدعوى ولو لم تقيد بعد ذلك - إذ أن نص المادة ٦٩ مرافعات يجرى على أنه "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك"، فاعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه هو الوسيلة القانونية لاخباره بالطلبات الموجهة إليه - وبغير هذا الاعلان لا يمكن أن تنشأ خصومة (١).

وقد قضى بأن اداء رسوم الدعوى لايعنى انها قد رفعت بالفعل إذ يجب لاعتبار الدعوى مرفوعة أن تعلن إلى الخصم في الميعاد الذي نص عليه القانون (٢) وحكم كذلك بأنه لايعد رفعاً للدعوى الدخول في تفليسة المتهم للطالبة بالدين (٣) وكذلك لايعد رفعاً للدعوى حصول المدعى المدني دلي قرار من لجنة المساعدة القضائية بمعاذاته من رسوم الدعوى التي يريد رفعها أمام القضاء المدني فتى اعتبرت الدعوى مرفوعة طالما تقدم لا يحق للمدعى بعد ذلك - ولو لم تقيد - أن يتركها ويلجأ للقضاء الجنائي مدعياً مدنياً.

٢ - وجوب توافر وحدة الدعوى خصوصاً وسبباً وموضوعاً :

ويعبر عن ذلك الشراح بوجوب أن تكون الدعويان ناشتتين عن فعل واحد *maissant du même fait*

وفي هذا تقول محكمة النقض ان "الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدني الطريق المدني قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل فيها نهائياً في الدعوى المدنية من حيث أنه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبق رفعها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك - ولا تتحقق هذه العينية إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والاختصاص"، (٤) - وقضى كذلك بأن المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات لايجوز لمن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدعياً بحقوق مدنية فإذا رفع شخص دعوى أمام المحاكم المختلطة طالبا الزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه واستعماله الطرق الاحتيالية والتدليسية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلتجئ إلى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنياً عن هذا التصرف عينه، (٥) - وقضى كذلك بأنه "متى كان الطلب المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها وكان الطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير -

(١) راجع كتاب المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا طبعة ١٩٥٢ ص ٣٩٣ .

(٢) اسكندرية السكينة ٣١ - ٥ - ١٩٥٠ مجلة التشريع والقضاء ٣ ص ٢٤٣ .

(٣) مجموعة القواعد القانونية جزء ٦ ص ٥٩٤ موسوعة التعليقات للاستاد أحمد عثمان حمزاوي ص ١١٤٨ .

(٤) نقض ٢٢ - ٤ - ١٩٣٥ محاماة ١٥ رقم ٢٠٢ قسم أول ص ٢٨٤ .

(٥) - نقض ٢٣ مارس ١٩٣٦ محاماة ١٧ رقم ١٦ ص ٣٦ .

فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات (١) ،

وموضوع الدعوى هو ما يطلبه المدعى فيها أو ما يسعى لتحقيقه بطرح النزاع على القضاء . والمراد جوهر الحق المتنازع عليه والسبب هو الدعامة التي يرتكز عليها المدعى في تأييد مدعاه . وهو الفعل المعتبر في القانون أساسا لا كتساب الحق في المطالبة بالشئ المراد الحصول عليه . وقد قضى بأنه يتحد السبب متى كان الأساس أو العلاقة القانونية في الدعوى التي نظرها أو قضى فيها القاضي هي بعينها التي يطلب إلى القاضي الثاني الحكم فيها من جديد (٢) .

أما الخصوم فهم الأشخاص الذين مثلوا في الدعوى بأنفسهم أو بغيرهم وكان لهم دور إيجابي فيها فإذا رفع المدعى المدني دعواه ضد الفاعل الاصل أمام المحكمة المدنية فإن ذلك لا يمنع من الدخول ضد الشريك في الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية لاختلاف الأشخاص .

وقد قضت محكمة النقض « أن النص الفرنسي للمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات يفهم منه أن الواقعة التي وقعت بسببها دعوى أمام المحكمة المدنية لا يصح أن تقدم بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطلب مخالف لما طلب أمام المحكمة المدنية أي أن الممنوع هو نقل تحقيق واقعة بعينها إلى القضاء الجنائي بعد أن سبق عرضها على القضاء المدني مهما اختلف الطلب في الجهتين ولكن هذا النظر يرد عليه :

أولا : أن نص المادة ٢٣٩ ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات والذي يجوز بمقتضاء للدعى بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلا من رفعها إلى القضاء المدني المختص في الأصل بنظر الدعاوى المدنية . ومادام نص المادة ٢٣٩ قيداً لعموم نص المادتين المذكورتين وجب تضيق مداه وقصره على نوع الحق الذي أتى بالحد من طرق استعماله والأخذ به كما هو الشأن في القيود والاستثناءات . وبما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتكلمان إلا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ عن جريمة ، وجب للحد من حق المجنى عليه ومنه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمنع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية .

ثانيا . أن النص العربي للمادة ٢٣٩ يقتضى أن يكون المرفوع إلى المحكمة الجنائية هو عين الطلب الذي سبق تقديمه إلى المحكمة المدنية — ولا تتصور وحدة في الدعويين إلا بوخدة الموضوع — والطلب الوحيد الذي يمكن أن يتصور إمكان تنقله بين المدني والجنائي هو طلب التعويض . واذن فهو وحده المقصود بحكم المادة ٢٣٩ — والنص الفرنسي للمادة المذكورة لا يختلف — أو يجب ألا يختلف —

(١) نقض ١٦ مايو ١٩٣٢ محاماة ١٣ رقم ١١ ص ٢٣ .

(٢) استئناف مخطوط ٢٠ - ٥ - ١٩٣٩ محاماة ٢١ ص ٥٠٧ رقم ٢٣٠ .

في مؤداه عن النص العربى الذى تظهر فيه على ماسلف بيانه - حكمة التشريع بجلاء لاجل معه للتشكك في غرض الشارع - ويجب ان يلاحظ إلى جانب ذلك ان المعنى المستفاد من النص العربى هو الذى انعقد عليه اجماع الفقه والقضاء الفرنسيين في تفسير قاعدة اختيار احد الطريقين *uva via electa* بل ان مسألة الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية في قضية تزوير بعد الطعن بالتزوير طعننا فرحيا لدى المحكمة المدنية - هذه المسألة بخصوصها (وهى مدار البحث في الطعن الحالى) قد نص عليها قانون المرافعات الفرنسى بالمادة ٢٥٠ واجازها واتتهى رأى الفقهاء هناك بان تلك المادة متمشية مع قاعدة اختيار احد الطريقين .. واذا نالوا واجب عندنا ان يرد النص الفرنسى إلى حدود النص العربى وان يصرف النظر عن مدلوله الحرفى من توسع لاحكمة له اما القول بان هذا التوسع يصح ان يحمل على ان الشارع المصرى اراد ان يرجع بالقاعدة إلى المعنى القديم الذى كانت تفهم به في فرنسا قبل الاجماع الأخير فقول يرد عليه :

أولاً : ان النص العربى ظاهر المعنى في غير ليس ولا ابهام ولا قصور فالواجب الاخذ به وتقديمه على النص الفرنسى الذى ليست له في التشريع المصرى قيمة النص العربى ولا يصح الرجوع اليه والعدول به عن النص العربى إلا إذا شاب هذا الأخير غموض أو نقص يقصر به عن مسايرة القواعد القانونية العامة أو عن اداء المعنى المقصود منه - فان لم يكن به شيء من ذلك فهو أولى بالاعتبار بلا مرأه والنص العربى للمادة ٢٣٩ واضح الدلالة واكثر مماشاة للقواعد العامة المجمع عليها .

ثانياً - إن النص الفرنسى ورد هكذا (من رفع دعوى أمام محكمة مدنية أو تجارية فلا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية) وظاهر هذا النص ان أى واقعة جنائية تحصل كنصب أو تزوير أو خيانة أمانه مثلاً فيرفع المجنى عليه فيها دعوى إلى المحكمة المدنية يطلب فيها رد الشيء الذى أخذ بطريق النصب أو بطلان المحرر المزور أو رد الشيء الذى أخذ خيانه فتقضى له المحكمة برد الشيء المأخوذ نصباً أو خيانه أو بطلان المحرر المزور مثل هذا المجنى عليه لا يستطيع أن يطلب مباشرة إلى المحكمة الجنائية عقاب النصاب أو الخائن أو المزور وتعويضه عن الضرر الذى لحقه من الجريمة التى وقعت عليه بل ولا يستطيع أن يدخل خصماً في الدعوى العمومية التى ترفعها النيابة ليطالب بتعويضه عن ذلك الضرر - وبدهى أن وجه الحكمه في ذلك خاف كل الخفاء وأن المنطق السليم والعدل يأمران ذلك اباء تاماً ويهريان الى أن هذا لا يصح أن يكون مراداً للشارع فان عقوبة المجرم حق وتعويض المضرور حق ولجوء المضرور للمحكمة الجنائية يطلب تعويضه الذى لم يطلبه من قبل أمام المحكمة المدنية حق أيضاً ومنى كان الأمر كذلك وجب اما إهمال النص الفرنسى اكتفاء بالنص العربى الواضح الدلالة في معناه الذى ترتفع معه تلك الريب التشريعية - وأما تخريجه على وجه يتلاءم مع النص العربى والتخريج يمكن فان أصل مراد الشارع عدم نقل الطلب موضوع الدعوى من محكمة إلى أخرى - وعلى هذا الأصل يكون قول المادة (لا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية) أى لا يجوز له نقل دعواه التى قدمها للمحكمة المدنية تأسيساً على واقعة ما جنائية إلى المحكمة الجنائية تأسيساً على نفس الواقعة .

وبما أن الجائز المطالبة به أمام المحكمة الجنائية هو التعويض لزم أن تكون الدعوى التي ينقلها من المحكمة المدنية هي بعينها دعوى التعويض . ومهما يكن في هذا التخريج من التكلف إلا أنه هو الممكن أن يكون وعلى كل حال فوجود النص العربي وصراحته مغن كما سلف عن النص الفرنسي .

ومتى كان الطلب المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها . وكان الطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ (١) .

وحكم بأنه إذا حلت الزوجة سفاحاً كان الزوج الحق في نفس نسب المولود بدعوى اللعان والحصول على تعويض نظير الزنا بالدعوى المدنية — ودعوى اللعان أمام المحاكم الشرعية لا تمنع من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية لاختلاف الدعويين في الموضوع (٢) . وقضى كذلك بأن دعوى البتوة ودعوى التعويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها (في دعوى البتوة) هما دعويان تحتفان طلباً وسبباً واختصاصاً وأنه وإن كان البحث في دعوى شهادة الزور سيدور حتماً على الطعن في الشهود واستنكار شهادتهم وإثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه بين المدعى المدني وخصمه أمام المحكمة الشرعية إلا أن ذلك لا يقيم بين الدعويين إلا وحدة المسألة المبحوثة *identité de la question débattue* مع بقاء موضوعيهما متغايرين — ولا ينبغي الخلط بين وحدة الموضوع ووحدة المسألة المبحوثة فيها (٣) وإذا بدد أحد الشريكين بعض أموال الشركة كان للشريك الآخر أن يطلب فسخ الشركة والحصول على تعويض مقابل نصيبه فيما تبدد — ودعوى الفسخ أمام المحاكم المدنية لا تمنع دعوى التعويض أمام المحاكم الجنائية — وإذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المدنية بطلب مبلغ بموجب سند ثم ظهر له أن المدين غشه واعطاه سنداً مزوراً ولكنه رغم ذلك أمكنه أن يثبت صحة الدين وحكم له به . فلا يمنع ذلك من رفع دعوى مدنية مباشرة أمام محكمة الجنيح بسبب النصب عليه بأعطائه ذلك السند المزور لأن موضوع الدعوى الأولى هو المطالبة بالدين وموضوع الدعوى الثانية هو تعويض الضرر الذي لحق المدعى بسبب تزوير السند (٤) .

٣ — أن يكون المدعى المدني قد رفع دعواه إلى المحكمة المدنية وهو عالم بحصول الجريمة :

أى أنه يشترط أن يكون المدعى المدني حين رفع دعواه إلى القضاء المدني عالماً بحصول الجريمة وتامها إذا أنه يفهم من التجائه للقضاء المدني مع علمه بذلك اختياره هذا الطريق وتنازله عن الطريق الجنائي — أما إذا كان يحمل أن الجريمة قد وقعت فإن علمه بوقوعها بعد التجائه للمحكمة المدنية يميز له ترك دعواه التي رفعها أمامها ليرفعها من جديد أمام القضاء الجنائي . فالمدعى إذا طالب المدعى لديه برد الوديعة أمام المحكمة المدنية ثم ظهر له أنها تبذرت يجوز له ترك دعواه وإن يرفعها ثانية أمام

(١) نقض ١٦ مايو ١٩٣٢ القضية ١٤٢٨ سنة ٢ ق .

(٢) المبادئ الأساسية للاستاذ على زكى العرابي جزء ١ ص ٢٢٤ .

(٣) نقض ٢٩ - ١١ - ١٩٢٨ مجموعة النقض ١ رقم ٢٦ .

(٤) المبادئ الأساسية ص ٢٢٥ .

المحكمة الجنائية . لانه وقت رفع الدعوى الاولى كان يجمل حصول التبييد ومن جهة أخرى فقد تغير سبب الدعوى لأن الدعوى الاولى سببها الوديعه والثانية سببها التبييد (١) .

وظاهر أن جهل المدعى المدني بحصول الجريمة أمر يخالف جهله بأن في العمل الذي أناء المدعى عليه جريمة - إذ أن هذا الأمر الاخير جهل بالقانون ولا يعذر أحد لجهله بالقانون - فالمقصود إذن الجهل بالوقائع أى عدم العلم بحقيقة الحال .

٤ - أن ترفع الدعوى إلى محكمة مدنية مختصة :

ومعنى ذلك أن منع المدعى المدني من العود إلى رفع دعواه امام المحاكم الجنائية مشروط بأن تكون الدعوى التي رفعها أولاً إلى المحكمة المدنية قد رفعت إلى محكمة مختصة - فإذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها رجع المدعى إلى الحالة التي كان عليها قبل رفع الدعوى وأصبح في حل من أن يرفع الدعوى إلى المحاكم الجنائية إذ أن خطأه في اختيار المحكمة لا يجوز أن يترتب عليه حرمانه من اللجوء للقضاء الجنائي .

وعلى هذا رأى أغلب الشراح - وقد قضت به محكمة النقض المصرية في حكم لها جاء فيه : إنه وإن كان صحيحاً أن المدعى المدني اختار في مبدأ الأمر الطريق المدني إلا أنه من الصحيح أيضاً أن الحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد أزال هذه الدعوى وجعلها كأن لم تكن - وعاد للمدعى المدني بمقتضى هذا الحكم كامل الحق الذي كان له من قبل في اختيار الطريق الذي يريده لدعواه وقد اختار فعلاً الطريق الجنائي ولم يكن من حق الطاعن (المتهم) التمسك أمام محكمة الجناح بعدم قبول الدعوى المدنية (٢) .

وأرى - مع احترامى لقضاء محكمتنا العليا ومع التسليم بما في هذا رأى من وجاهة واعتبار - أنه لا يجوز للمدعى بعد الحكم في دعواه المدنية بعدم الاختصاص - أن يعود فيرفعهما إلى المحكمة الجنائية لأن العلة التي دعت إلى اقرار قاعدة سقوط حق خيار المدعى المدني إذا لجأ للقضاء المدني أولاً - الا وهي افتراض تنازله عن الطريق الجنائي الاستثنائي - هذه العلة متوافرة في حالتنا هذه فلا شيء يدعونا إلى تغيير الحكم لأن العلة تدور معه وجوداً وعدماً فما دام أن المدعى المدني لجأ أولاً إلى المحكمة المدنية فقد اختار الطريق المدني والحكم بعدم الاختصاص لا يثنى هذا الاختيار وما عليه إلا أن يمتضى في الطريق المدني الذي اختاره وأن يرفع دعواه مرة أخرى إلى المحكمة المدنية المختصة وذلك دون تفريق بين اختصاص متعلق بالنظام العام وآخر غير متعلق به .

٥ - أن يدفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية :

يقر القضاء والفقه أن الدفع بسقوط حق خيار المدعى المدني ليس من النظام العام لأنه لا يمس مصلحة

(١) الموسوعة الجنائية جزء ٣٠ ص ٦٦٠ - موسوعة التملقات ص ١١٥٣ .

(٢) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ بحاماة ١٣ رقم ١٣ ص ٣٨ .

عامة بل يتعلق بصالح المتهم الخاص — ولذا يجب على المتهم أن يدفع به ولا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لسقوط حق الخيار من تلقاء نفسها — وحكم بأن عدم تمسك المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والفصل فيها من المحكمة المدنية — ذلك الدفع الذى أبداه أمام المحكمة الجزئية ورفضه يسقط حقه فى التمسك به لدى محكمة النقض (١).

"La règle, Electa, ne s'applique que si le defendeur l'a invoqué. La ministeie publique ni les juridictions repressives ne peuvent suppléas d'afftce les moyens de nullité qui en resulte" (٢)

وقد اتفق بعض الشراح على انه لى يقبل هذا الدفع يجب ان يبيده المتهم امام محكمة أول درجة وقبل التكلم فى الموضوع والاسقط الحق فيه (٣).

وأرى غير هذا رأى إذ أن الدفع بسقوط حق خيار المدعى المدنى لسبق التجاؤه للمحكمة المدنية يترتب على الأخذ به من المحكمة الجنائية الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة أمامها — فهو من الدفع بعدم القبول Fins de non procéder فليس دفعا شكليا إذ أن الدفع شكلية منصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ١٣٢ مرافعات وليس دفعا موضوعيا وهو الذى بوجه إلى ذات الحق المدعى به — وذلك على عكس الدفع بعدم القبول فهى التى ترمى إلى انكار سلطة المدعى فى استعمال الدعوى لعدم توافر أحد الشروط التى يتطلبها القانون لقبولها سواء أكانت هذه الشروط من الشروط العامة التى يتعين توافرها لسماح الدعوى أو من الشروط الخاصة بالدعوى المقدم بشأنها الدفع (٤) — وعلى ذلك فالدفع بسقوط حق خيار المدعى المدنى دفع بعدم القبول ومن ثم يتعين القول بجواز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو فى الاستئناف (مادة ١٤٢ مرافعات) ومن الواضح أنه يرجع الى نصوص قانون المرافعات بوصفه القانون ذا الاختصاص العام فى التطبيق عند عدم وجود نصوص خاصة — فلأن قانون الاجراءات الجنائية لم ينظم الدفع الجائز ابداءها أمام المحاكم الجنائية وجب الرجوع الى التنظيم المنصوص عليه فى قانون المرافعات ولأن الدفع لا يختلف طبيعته بحسب إذا ما أبدى أمام القاضى المدنى أو القاضى الجنائى — هذا مع القول بأن الدفع لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يجوز أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

٦ — وبقي أخيرا أن ننوه أنه لا يجوز الجمع بين الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه والدفع باختيار

(١) - نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بحاماة ١١ رقم ٤١٥ من ٨٠٩ .

(٢) دنديو فاير طبعة ١٩٥٣ المختصر من ٣٣٢ .

(٣) الاستاذ على زكى العرابى جزء ١٠ ص ٢٢٨ . اصول تحقيق الجبايات للدكتور القلى ص ١٥٣ .

(٤) المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد ابوالوفاء ص ١٩٥ .

أحد الطرفين للتنافي المنطقي والقانوني بينهما إذ أن أساس الدفع الأول صدور حكم فى الدعوى الأولى يمنع من رفع دعوى تالية ، بينما يشترط فى الدفع الثانى أن ينتقل المدعى من القضاء المدنى لرفع دعواه أمام القضاء الجنائى أو بالعكس وذلك كله قبل صدور حكم فى الدعوى الأولى (١) .

وقضى بأنه " يشترط لقبول الدفع بسقوط حق خيار المدعى المدنى أن لا يكون قد فصل فى الدعوى المدنية نهائيا وإلا فلا محل الا للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه (٢) .

والدفع بسبق الفصل فى المواد الجنائية متعلق بالنظام العام على عكس الدفع بسقوط حق الخيار فهو غير متعلق بالنظام العام كما سلف القول .

(١) مصر يكلية ١٠ مارس ١٩٣٢ بحاماة ١٣ رقم ٢٩٠ ص ٥٦٠ .

(٢) اسكندرية السكلية ١٤ - ٣ - ١٩٤٠ بحاماة ٢٠ ص ١١٨٥ رقم ٥٠١ .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٤٦٢	١١٤٥	أول يناير ١٩٥٢
		جرائم الجلسة . شهادة الزور . حق المحكمة في إقامة الدعوى بقاءه مادامت المرافعة مستمرة .
٤٦٣	١١٤٥	» » »
		١ - ضرائب . زيادة مالم يدفع من الضريبة . للقاضي أن يبين مقداره ويقدره إن لم يكن مقدراً . إقرار من الممول بأرباحه . تقديمه إقراراً لاحقاً بعد الميعاد القانوني . أخذه بإقراره الأول . في محله .
		٢ - ضرائب . تعمد التهرب من أداء الضريبة . استخلاصه . موضوعي .
٤٦٤	١١٤٦	٧ يناير ١٩٥٢
		دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . سقوط الدعوى المدنية لسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها . ذلك لا يؤثر على الدعوى العمومية . يجب على المحكمة أن تفصل فيها .
٤٦٥	١١٤٧	» » »
		دعوى مدنية . رفعها على أساس . مسؤولية الطاعن عن خطأ تابعه براءة التابع . القضاء بالتعويض تأسيساً على خطأ الطاعن . مخالفته للقانون .
٤٦٦	١١٤٨	» » »
		حكم . تسببه . غش البضاعة . إدانة المتهم في عرض . خل مغشوش للبيع . قول المحكمة إن الغش بما لا يخفى على محترف مثل المتهم . عدم بيان أن هذا الغش قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو المذاق يمكن إدراكه بالحواس . قصور .
٤٦٧	١١٤٩	٨ يناير ١٩٥٢
		غش تجاري : (١ ، ٢) صابون رقم واحد مضاف إليه جبر . عدم إخطار المتهم بنتيجة التحليل . لا يترتب عليه بطلان . تلك جريمة غش تجاري .
٤٦٨	١١٤٩	» » »
		سلاح . الاعتماد في إثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٤٦٩	١١٥٠	١٥ يناير ١٩٥٢
		استئناف . مسؤول عن الحقوق المدنية . استئنافه الحكم الصادر في الدعوى المدنية . رفضه تأسيساً على أن الحكم الصادر في الدعوى العمومية صار آتياً . خطأ .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧٠	١٥ يناير ١٩٥٢	اختلاس أموال أميرية . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ المطالبة ليست شرطا لتحقيقها .
٤٧١	د د د	تفتيش . إذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش . صحيح .
٤٧٢	د د د	مراقبة . تطبيقها في حق النساء .
٤٧٣	د د د	حكم . تسبيليه . بيان الواقعة . وجوبه . الإشارة الى الأدلة التي اعتمد عليها دون بيان مؤداها . لا يكفي .
٤٧٤	د د د	إثبات . تساند الأدلة . الاعتماد على دليل لأصل له في الأوراق ضمن ما استندت إليه المحكمة . نقض الحكم .
٤٧٥	٢٨ يناير ١٩٥٢	إثبات . أقوال نقلها شخص عن آخر ثم أنكرها هذا الآخر . لا مانع من الأخذ بها .
٤٧٦	د د د	تزوير . مسيحي . ادائه في تزوير وثيقة زواج بادعائه كذبا أنه مسلم . عدم إثبات الحكم أنه نطق بالشهادتين . البحث في جوازه وعدم جواز البحث في دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر . لا محل له .
٤٧٧	د د د	إثبات . اقرار . متى يصح القول بعدم امكان تجزئته ؟
٤٧٨	د د د	١ - تفتيش ، وكيل النيابة السكية . اصداره إذنا بتفتيش متهم في دائرة المحكمة التكميلية التابع لها . صحيح .
		٢ - إذن تفتيش . اعتماد النيابة في اصداره على تحريرات رجال البوليس . اقرار محكمة الموضوع هذا الاجراء . إذن صادر وفقا لاحكام القانون .
٤٧٩	٤ فبراير ١٩٥٢	حكم . تسبيليه . عود للتشرد . اقتصار الحكم في بيان الواقعة على أن المتهم سبق الحكم عليها في جريمة تخريب على الفسق والفجور . قصور .
٤٨٠	د د د	هتك العرض بالقوة . مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء وقوفها في الطريق وضغط اليدها بيده . تحقق الجريمة .
٤٨١	د د د	إثبات . قواعد . الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٢	١١٥٤	٤ فبراير ١٩٥٢
٤٨٣	١١٥٥	٥ فبراير ١٩٥٢
٤٨٤	١١٥٥	٧ فبراير ١٩٥٢
٤٨٥	١١٦٠	١٩ فبراير ١٩٥٢
٤٨٦	١١٦١	د د د
٤٨٧	١١٦١	٢٥ فبراير ١٩٥٢
٤٨٨	١١٦٢	د د د

المتهم بالإثبات بالكتابة . نعيه على الحكم انه اجازت اثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بالشهود . لا يقبل .

دفاع . متهم بجناية . ندب محام للدفاع عنه بعد سماع الشهود . بطلان اجراءات المحاكمة .

المادة ١٤ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عرضه على البرلمان في أول اجتماع له . بقاؤه نافذ المفعول إلى ان يقرر أحد المجلسين عدم إقراره .

قانون . المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » قانون الاجراءات الجنائية . نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فيما هو أصحح للثتم . دعوى عمومية عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف قبل نشر القانون . سقوطها .

سرقة . مناجم ومحاجر . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ . استخراج رمال بدون رخصة . اعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي . خطأ .

١ - بلاغ كاذب . حصول التبليغ من الجاني مباشرة لا يشترط .
٢ - بلاغ كاذب . أمر حفظ لعدم معرفة الفاعل . لا تنقيد به المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . على المحكمة أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي اليه تحقيقها .

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوز . شرط للعقاب . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم بهذا البيع . الاعتماد في إثبات علمه على قول المحضر في محضر التبديد أن اجراءات البيع استوفيت قانونا . هذا قصور .

١ - محضر الجلسة . عدم توقيعه . الطعن في الحكم من أجل ذلك . لاجدوى منه ما دام الطاعن لا يدعى أن الاجراءات قد تمت غير مامو ثابت في المحاضر وما دام الحكم موقعا .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - حكم . الطعن بعدم توقيعه إلا بعد مضي ثلاثين يوما . يجب لقبوله أن يؤيد بشهادة رسمية دالة على ذلك .
		٣ - قرار بضم قضية . عدم تنفيذه . نظر القضية في عدة جلسات وحجزها للحكم . عدم تمسك الطاعن بتنفيذ قرار الضم . نعيه على المحكمة فيما بعد أنها لم تنفذه . لا يقبل .
٤٨٩	٢٥ فبراير ١٩٥٢	قانون . سريانه . وقوع حادثة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد . تمام إجراءات التحقيق صحيحة على وفق قانون تحقيق الجنايات الذي كان معمولاً به وقت حصول الحادثة . الطعن في هذه الإجراءات بمخالفتها لأحكام القانون الجديد . لا يقبل .
٤٩٠	٢٦ فبراير ١٩٥٢	١ - إخفاء أشياء مسروقة . زجاجات شركة من شركات المياه الغازية . تبرئة المتهم من إخفائها على أساس أن تسام الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال طبقاً للاقرار الذي اخذته على عملائها . في محلها .
		٢ - حكم جنائي . طلب نقضه على أساس احكام قانون المرافعات في خصوص ختم الحكم وايداع مسودته . لا يصح .
٤٩١	د د د	دفاع . استئناف . عدم قبوله شكلاً لعدم اطمئنان المحكمة إلى الشهادات المقدمة لإثبات مرض المستأنف مع وضوحها في قيام المرض . إخلال بحق الدفاع .
٤٩٢	٢٧ فبراير ١٩٥٢	ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسرى عليها هذه الضريبة . جريمة مستمرة .
٤٩٣	د د د	استئناف . نصاب الاستئناف . مدعى عليهم متعددون . اتهام بعضهم بالتزوير وبمض بالاشتراك فيه وبعض باستعمال الورقة المزورة . هذا لا يغير من وحدة السبب في الدعوى المدنية وهو جريمة التزوير ، ولا من وحدة الضرر الواقع من المتهمين جميعاً . لا يجوز في هذه الحالة تقسيم التعويض المطلوب على كل من المتهمين فيما يتعلق بنصاب الاستئناف .
٤٩٤	٣ مارس ١٩٥٢	١ - المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد .

العدد الثامن	نهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرضه عليه في الدورة التالية لصدوره . لا بطلان . للبرلمان إسقاطه بمجرد عدم إقراره من أحد مجلسيه .
		٢ - المادة ٤١ من الدستور . تخويلها السلطة التنفيذية . تقدير موجبات الإصرار في اتخاذ التدابير التي لا تحتمل التأخير . استمالتها لهذا الحق وعرض المرسوم على البرلمان . لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .
		٣ - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .
		٤ - تلبس . جلوس المتهمين إلى منضدة في مقهى . تخليصهم عن ورقة عند رؤيتهم رجال البوليس . ضبطها . صحيح . إشارتها بما تشتمل عليه إلى وقوع جناية بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات . حالة تلبس تبليغ القبض والتفتيش .
		٥ - إجراءات . سرية الجلسة . المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء تجيز للحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للكاداب أو محافظة على النظام العام .
٤٩٥	٣ مارس ١٩٥٢	محال عمومية . الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة . لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة غرفها حسب أراء طابقا للقرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ . لصاحب المحل الذي يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد المقررة .
٤٩٦	١١٦٧	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة . غير لازم يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمال القوة .
٤٩٧	١١ مارس ١٩٥٢	تنظيم : بيان . المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . استلزامها الحصول على رخصة البناء عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .
٤٩٨	١١٦٨	ضرائب . زيادة مالم يدفع من الضريبة أو التعويض المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يغلب عليها معنى العقوبة وإن

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		خالفنا التعويض . تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر . لا يلزم .
٤٩٩	١١ مارس ١٩٥٢	ضرائب . عدم تقديم إقرار عن الأرباح . جريمة مستمرة .
٥٠٠	" " "	نصب . شيك لا يقابله رصيد قائم . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ تبرئة المتهم استنادا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليه كان يعلم وقت قبوله الشيك بأنه لا يقابله رصيد . خطأ .
٥٠١	" " "	عمل . إحراز سجل بأجور العمال باللغة العربية طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ يكون في المحل الرئيسي . عدم إحرازه في أحد الفروع . لا جريمة .
٥٠٢	" " "	١ - سرية الجلسة . جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام من حق المحكمة .
		٢ - المادة ١٤ من الدستور . مرسوم صادر بين دوري الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرضه عليه . لاجزاء على مخالفة ذلك .
		٣ - المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .
		٤ - تفتيش . تقدير الظروف المبررة له . منوط بالنيابة تحت إشراف محكمة الموضوع .
		٥ - تفتيش . تعيين الشخص الذي صدر الاذن بتفتيشه واسناد واقعة معينة اليه . لا يجدي التمسك بالبطلان بدعوى أن الاذن قد يمتد فيشمل أشخاصا آخرين .
٥٠٣	" " "	١ - غش البضاعة العينات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . إيجاب أن تكون خمسا . الغرض منه التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة . الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا تريب عليه .
		٢ - قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطلان إجراءات لجنة العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٠٤	١١٧٢	١٣ مارس ١٩٥٢
٥٠٥	١١٧٣	١٣ مارس ١٩٥٢
٥٠٦	١١٧٣	١٣ مارس ١٩٥٢
٥٠٧	١١٧٣	١٣ مارس ١٩٥٢
٥٠٨	١١٧٤	١٨ مارس ١٩٥٣
٥٠٩	١١٧٤	١٨ مارس ١٩٥٣
٥١٠	١١٧٤	١٨ مارس ١٩٥٣
٥١١	١١٧٥	٢٤ مارس ١٩٤٢
٥١٢	١١٧٦	٢٤ مارس ١٩٤٢

الاجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون .
تفتيش . تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية
للبحث عن أسلحة أو ممنوعات هذا يبيح له أن . يجرى التفتيش في
كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة فيه . عثوره على
أكياس معدة لوضع المخدرات . تلبس . من واجبه ضبط ما يكشف
عنه التفتيش .

جمعيات وأندية . الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . إبطال
العمل به بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ .

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش
بغير إذن كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة .

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش
بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في الجريمة .

استئناف . تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في
عدم التقرير باستئنافه في الميعاد . من حق قاضي الموضوع .

اعلان . حكم غيابي . اعلانه الى المحكوم عليه في محل التجارة
عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته . اعلان باطل .

١ - قانون أصلح . قانون يخول القاضي وقف التنفيذ . قانون
لاحق أصلح ولم يكن لا يخول وقف التنفيذ . تطبيقه على المتهم دون
استعمال حق وقف التنفيذ . النعي على الحكم بمقولة إن القاضي
لا يعرف أن له حق وقف التنفيذ . لا يقبل .

٢ - تموين . سكر بودرة . بيعه بسعر يزيد على السعر المحدد .
عقاب البائع مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما
تكن صفة الشخص الذي حصل البيع له .

انقضاء الدعوى . جنحة . مضى أربع سنوات ونصف من
تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥
أكتوبر سنة ١٩٥١ انقضاء الدعوى العمومية .

استئناف . استئناف النيابة يعيد طرح النزاع برمته أمام
المحكمة الاستئنافية .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥١٣	١١٧٦	٢٥ مارس ١٩٥٢
٥١٤	١١٧٦	٣١ مارس ١٩٥٢
٥١٥	١١٧٧	» » »
٥١٦	١١٧٧	أول أبريل ١٩٥٢
٥١٧	١١٧٧	» » »
٥١٨	١١٧٨	٨ أبريل ١٩٥٢
٥١٩	١١٧٨	» » »
٥٢٠	١١٧٩	» » »
٥٢١	١١٧٩	» » »
٥٢٢	١١٨٠	» » »

تعويض^١. التضامن بين المسؤولين عن العمل الضار . واجب سواء كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

طعن . متهم لم يقدم نفسه لتنفيذ الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قبل يوم الجلسة . سقوط طعنه . كون التقرير بالطعن قد حصل في ظل القانون القديم . لا يمنع من سقوط الطعن .

خطف طفل . القصد الجنائي يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

رسوم . قذاحات . عرضها للبيع دون أن تكون مدموغة بالختم الدال على سداد الرسم . الحكم بالإدانة واغفال القضاء بالرسوم المستحقة . خطأ . التعويض . الحكم به جوازي .

اختلاس . المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مدى انطباقها . جندي جيش اختلاسه بتزينا من خزان السيارة المجهود إليه قيادتها . يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تحت نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات .

تزوير . مضاهاة . القاضى الجنائي غير ملزم باتباع قواعد معينة بما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة .

اجراءات . أوجه البطلان في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة . وجوب ابدائها قبل سماع اول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود .

صيدلى . الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الصادر فى ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ . مناط تطبيقه . أمر التكليف المنصوص عليه فى هذا الأمر . عدم المعارضة فيه على حسب مارسمه المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ . اعتبار أمر التكليف قائماً .

شيك . صدور أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم دفع شيك . تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

تزوير . القصد الجنائي فى هذه الجريمة : متى يتحقق ؟ تأسيس إدانة الطاعن فى الاشتراك فى التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٥٢٣	١١٨٠	٨ أبريل ١٩٥٢
		دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . تحقق هذه الجريمة ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها . تبين أن دخول المنزل كان لارتكاب جريمة زنا . لا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى .
٥٢٤	١١٨٠	» » »
		اشتراك بطريق المساعدة . لا يشترط فيه أن يكون ثمة اتفاق سابق بين الفاعل والشريك .
٥٢٥	١١٨٠	١٤ » »
		١ - وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد إلى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى . استئناف المتهم والنيابة . قضاء المحكمة الاستئنافية بادانة المتهم في التهمة التي كانت الدعوى مرفوعة بها أصلا . لا خطأ في القانون .
		٢ - حكم . تسليبه . شهود النفي . تقرير أطراح شهادتهم . غير لازم .
٥٢٦	١١٨١	» » »
		تزوير في أوراق رسمية . صحيفة الدعوى . هي ورقة عرفية مالم تعلن . التغيير فيها بعد إعلانها . تغيير في ورقة رسمية .
٥٢٧	١١٨١	» » »
		إجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة .
٥٢٨	١١٨١	» » »
		استئناف . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ميعاد استئنافه . يبدأ من يوم صدوره .
٥٢٩	١١٨٢	» » ١٥
		تفتيش . بيوت العاهرات . المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ . المقصود منها .
٥٣٠	١١٨٢	» » »
		أمر الحفظ . الأصل فيه أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا . لا يستفاد استنتاجا إلا من تصرفات يلزم عنها الحفظ حتما .
٥٣١	١١٨٣	» » »
		١ - انقضاء الدعوى . دعوى جنائية في جنحة مضى عليها أكثر من أربع سنين ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاؤها بمضى المدة .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٣٢	٢٩ أبريل ١٩٥٢	٢ - نقض . دعوى مدنية . حكم برفض الدفع بعدم جواز الإثبات . بالبيئة بناء على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة . الثابت أن الطاعن تمسك بالدفع قبل سماع أول شاهد . إقامة تقدير قيام المانع على أسباب مؤدية إليه . لا ينقض الحكم . ١ - تزوير . عدم العثور على الورقة المزورة . لا يمنع من قيام جريمة التزوير . ٢ - إثبات . خبير . تقدير رأيه والفصل فيما يوجه إليه من مطاعن . من سلطة المحكمة . الأخذ بتقرير خبير مصلحة الطب الشرعي للسانيد التي بنى عليها . اطراح تقرير الخبير الاستشاري لا تثريب على المحكمة . ٣ - إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدعوى . لها أن تعول على التحقيقات الإدارية . ٤ - عقوبة . تقديرها موضوعي . المحكمة غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآته . قبض . تخلي المتهم عن المخدر قبل القبض عليه . الطعن ببطلان القبض . لا يصح . ١ - معارضة . آثارها . إعادة النظر في الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض آثاره مسائل في خصوص بطلان الحكم الغيابي . لا تنسحب آثار هذا البطلان على الحكم المطعون فيه الذي استوفى كل أسباب صحته . ٢ - استئناف النيابة . أثره . إعلان . معارضة . إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لنظر معارضته . اكتفاء المحضر بإثبات إعلانه مع مندوب القسم لاغلاق محل المتهم دون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات . إعلان باطل . ١ - تعويض . ضرر أدبي . تقدير تعويض للجنى عليه ولو
٥٣٣	١١٨٤	١١٨٤
٥٣٤	١١٨٤	١١٨٤
٥٣٥	٧ مايو ١٩٥٢	١١٨٤
٥٣٦	١١٨٥	١١٨٥

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أنه لم يصب من العيار الناري الذي أطلق . لاغبار على المحكمة في ذلك .
		٢ - حكم بياناته . خطأ في اسم المجنى عليه ، خطأ غير مقصود أو زلة قلم لا يؤثر على حقيقة شخص المجنى عليه . لا يعيب الحكم :
٥٣٧	١١٨٦ ٧ مايو ١٩٥٢	صحافة . إصدار نشرة دينية بصفة دورية في مواعيد غير منتظمة . عدم إخطار الجهة المختصة . انطباق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .
٥٣٨	١١٨٦ " " "	١ - اجراءات . حكم . نعى المتهم عليه أنه لا يمكن التحقق مما إذا كان القضاة الذين أصدروه ليس من بينهم من قام به . عدم الصلاحية . الواضح من محاضر الجلسات انه لم يكن من بين هؤلاء القضاة من يقوم به . عدم الصلاحية . طعن على غير اساس .
		ب - محكمة استئنافية . استجابتها إلى سماع شهود المتهم . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا يعيب حكمها .
٥٣٩	١١٨٧ " " "	رسوم . رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية .
٥٤٠	١١٨٧ " " "	حكم . تسببيه . دعوى مباشرة . شهود . اعلانهم للجلسة . تخلفهم . تمسك المدعى بوجوب سماعهم . رفض دعواه تأسيساً على عجزه عن إثباتها . استئناف الحكم . تمسك المدعى أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهوده . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . قصور .
٥٤١	١١٨٨ " " "	نقض . تبرئة المتهم على اساس أنه لم يكن هو المقصود بالإذن الصادر بالتفتيش . الطعن في هذا الحكم بمقولة إن الأوراق والتحريات تدل على انه هو المقصود . طعن في تقدير الدليل لاتبجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٤٢	١١٨٨ " " "	حكم . تسببيه . عقاب المتهم بمقتضى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . عدم بيان وصف القناة التي هدمها ليعلم إن كانت مجعولة حداً كما تشترط المادة أم لا . قصور في بيان اركان الجريمة .
٥٤٣	١١٨٩ ١٢ " " "	نقض . التقرير بالطعن . تقديم الأسباب بعد الميعاد . الشهادة التي تبرر التأخير في تقديم الأسباب هي التي يحصل عليها الطاعن

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في الميعاد المحدد للتقرير بالظعن وتقديم الأسباب بعدم وجود الحكم موقعا عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه .
٥٤٤	١٣ مايو ١٩٥٢	تموين . حيازة صودا واردة من غير طريق الجمارك قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ . لا عقاب على هذه الحيازة .
٥٤٥	د د د	معارضة . حكم استثنائي غيابي معارض فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم . حضور وكيل عن المتهم جلسة المعارضة وطلبه التأجيل للاستعداد . تأجيل الدعوى . القضاء بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس تخلف المتهم عن الحضور . خطأ .
٥٤٦	د د د	المعارضات في أوامر قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد . غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فيها .
٥٤٧	١٩ مايو ١٩٥٢	حكم . ختمه في الميعاد . الشهادة التي يستدل بها في هذا المقام . يجب أن تكون على السلب . حكم صادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ . شهادة بأن الحكم أودع في تاريخها (١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١) . لا تجدي لكونها غير سليمة ولأن يوم ١١ من ديسمبر كان عطلة فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي .
٥٤٨	د د د	تموين . قانون . حصة القمح المقرر توريدها عن سنة ١٩٤٩ وستة ١٩٥٠ . اطالة أجل التوريد إلى آخر إبريل سنة ١٩٥١ . عقاب الطاعن عن عدم توريدها في فبراير سنة ١٩٥١ . مخالف للقانون .
٥٤٩	د د د	إجراءات . الدفع ببطالان الإجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات . سقوطه إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .
٥٥٠	د د د	شاهد . متهم في واقعة مرتبطة بواقعة أخرى . فصل إحداها عن الأخرى . سماعه كشاهد وتحليفه اليمين . جائز .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥١	١١٩٢	٢٠ مايو ١٩٥٢
٥٥٢	١١٩٣	» » »
٥٥٣	١١٩٣	» » »
٥٥٤	١١٩٤	٢٦ » »
٥٥٥	١١٩٤	» » »
٥٥٦	١١٩٤	» » »
٥٥٧	١١٩٥	٢ يونيو ١٩٥٢

شروع في سرقة . ضبط المتهم ليلاً داخل منزل مسكون ومعه أدوات مما تستعمل في فتح الأبواب وكسرها قبل أن يتمكن من السرقة . شروع في سرقة . لاجريئة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

نشر أخبار كاذبة . أركان هذه الجريمة . كذب الخبر . علم الناشر بهذا الكذب وتعمده نشره . عدم استظهار الحكم القاضي بإدانة هذه العناصر . قصور .

١ - انقضاء الدعوى . جناية . مضى أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية . انقضاء الدعوى . دعوى اختلاس . وقائع سقطت الدعوى بالنسبة لها . وقائع أخرى لم تنقض المدة المسقطه لها . تطبيق المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات . تقض الحكم فيما قضى به من الرد والغرامة .

٢ - اختلاس أموال أميرية . نقود دفعت رسوما لعقود زواج . اختلاسها . تحقق الجريمة ولو لم تكن هذه النقود قد قيدت في الدفاتر أو لم تحرر عقود الزواج .

ضبطية قضائية . جاويز . تحريره محضرا بالتحريات والاستدلالات التي كلف إجراؤها . صحيح .

حكم حضوري . حضور الطاعنة لإحدى الجلسات . تأجيل الدعوى لجلسة أخرى . عدم حضورها هذه الجلسة وعدم إبدائها عذرا لتخلفها . حضور محام عنها وانسحابه . الحكم الذي يصدر يكون حضوريا .

قذف . قذف في حق موظف عام بسبب وظيفته وبطريق النشر في إحدى الجرائد . لا يجوز أن تقل الغرامة التي يحكم بها عن ضعف الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٠٣/٢ من قانون العقوبات .

استئناف . وجوب رفعه في موعده ، فإن طرأ مانع قهري فيجب رفعه بمجرد زوال المانع . يحكم عليه لم يقرر بالاستئناف فور زوال المرض كما هو ثابت من الشهادة الطبية التي يقدمها . عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥٨	١١٩٥	٢ يونيو ١٩٥٢
٥٥٩	١١٩٥	٢ يونيو ١٩٥٢
٥٦٠	١١٩٦	٢ يونيو ١٩٥٢
٥٦١	١١٩٦	٣ يونيو ١٩٥٢
٥٦٢	١١٩٦	٣ يونيو ١٩٥٢
٥٦٣	١١٩٧	٥ يونيو ١٩٥٢
٥٦٤	١١٩٧	٥ يونيو ١٩٥٢
٥٦٥	١١٩٨	٩ يونيو ١٩٥٢
٥٦٦	١١٩٨	٩ يونيو ١٩٥٢
٥٦٧	١١٩٨	٩ يونيو ١٩٥٢
٥٦٨	١١٩٩	٩ يونيو ١٩٥٢

تزوير . محرر اصطنع في صورة محرر رسمي نسب زورا إلى الموظف المختص بتحرير أشباهه . يعطى حكم المحرر الرسمي في باب التزوير .

نقض . الاعتذار بالمرض . مسألة موضوعية .

نقض . التقرير بالطعن بعد الميعاد . ادعاء الطاعن أن مانعا قهريا حال دون ذلك . عدم تقديمه الأسباب لإثبات زوال هذا المانع أيضا . طعن غير مقبول شكلا .

انقضاء الدعوى العمومية . يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ هو موعد تطبيق هذا القانون فيما هو أصحح للتهمة من نصوصه . جنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى .

١ - قذف . إثبات وقائع . لا يشترط لذلك دليل معين . إثباتها جائز بكل الطرق .

٢ - إثبات . دليل . مباشر أو غير مباشر . يكفي مادام مؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة .

تزوير . فقد الورقة المزورة . لا يترتب عليه عدم ثبوت جريمة التزوير .

إثبات . الاعتماد على مافي التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات من مثل المعاينات أو التقارير الطبية . جواز . قانون الاجراءات الجنائية لم يغير شيئا من أحكام المحاكمة التي استقر عليها قضاء محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات .

غش . عود . وجوب الحكم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

تحقيق . معاينة . إجراء النيابة معاينة مكان الحادث في غيبة المتهم . لا يطلبا .

حكم . تسييبه . قصور في بيان الواقعة . مثال في جريمة تزوير ختم سلخانة .

استئناف . عدم تقديم المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		واجبة النفاذ قبل الجلسة . يسقط استئنافه . الجلسة المعنية هنا هي الجلسة التي نظر فيها الاستئناف .
٥٦٩	١١٩٩	٩ يونيو ١٩٥٢
		إجراءات . تقارير الخبراء . تلاوتها بالجلسة . لا موجب لذلك من القانون .
٥٧٠	١١٩٩	د د د
٥٧١	١٢٠٠	١٠ يونيو ١٩٥٢
		تموين . صاحب المحل . مسؤوليته عما يقع فيه من مخالفات . نقد . عرض ما يحصل عليه الشخص من دخل مقوم بعملة أجنبية على وزارة المسالية . مناط العقاب على عدم العرض .
٥٧٢	١٢٠٠	د د د
		شيك . شيك لم يكن عليه تاريخ وقت تحريره . تقديمه للبنك وعليه تاريخ . ثبوت أنه لم يكن له رصيد مقابل . معاقبة مصدر الشيك .
٥٧٣	١٢٠١	د د د
		اثبات . تقرير المتهم أن السلاح المضبوط في منزله القاه عليه شخص آخر ليؤكد له . هذا لا يعد اعترافا . الاعتماد في ذلك في ادانة المتهم . يعيب الحكم . لا يؤثر في ذلك كونه قد اعتمد على دليل آخر . تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٥٧٤	١٢٠١	د د د
		نقض . حكم غيابي لم يعلن بعد للمتهم . الطعن فيه من النيابة . لا يقبل .
٥٧٥	١٢٠٢	د د د
		١ - نقض . إخطار وكيل مكتب محامي الطاعن بإيداع الحكم قلم السكتاب . لا يعتد به .
		٢ - نقض . آثاره . لا يترتب على نقض الحكم إهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى .
		٣ - محضر الجلسة . تعديل إحدى العبارات به . إفادته التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .
٥٧٦	١٢٠٢	د د د
		تموين . تسعير جبرى . إدانة الطاعن في جريمة تتعلق بضبط البيانات في الفواتير المسجلة للبشرين والسجلات الواجب إمساكها . مصادرة الأقمشة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها . لا تجوز . هذه الأقمشة ليست موضوع الجريمة .
٥٧٧	١٢٠٣	د د د
		إجراءات . تعارض شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق . يجوز أن تتلى شهادته التي أقرها في التحقيق .
٥٧٨	١٢٠٣	د د د
		سلاح . انتهاء أجل الترخيص دون تقديم طلب لتجديده . إحراز سلاح بلا رخصة .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التأريخ	ملخص الأحكام
٥٧٩	١٢٠٣	١٠ يونيو ١٩٥٢
		تفتيش . التحريات التي يؤسس عليها طلب التفتيش . تقديرها يرجع إلى سلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة . اعتبار التفتيش صحيحاً مع دفع المتهم بإطلاقه لصدوره على أساس تحريات غير جدية . قول المحكمة في حكمها إن تقدير الدلائل المؤدية إلى الاتهام من حق رجال الضبطية القضائية . هذا يدل على أنها في حكمها لم تفسر القانون تفسيراً صحيحاً .
٥٨٠	١٢٠٤	١٤ يونيو ١٩٥٢
		نقض . حكم حضوري بالنسبة إلى المدعى بالحق المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية وغياي بالنسبة إلى المتهم . معارضة المتهم فيه . عدم الفصل في المعارضة . يتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة .
٥٨١	١٢٠٤	» » »
		١ - إجراءات . الإجراء الجوهري المنصوص عليه في المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منه . الترتيبات المنصوص عليها في المواد ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لا يترتب على مخالفتها البطلان .
		٢ - دعوى مدنية . رفعها على متهم قاصر شخصياً . الحكم بقبولها . خطأ .
٥٨٢	١٢٠٥	» » »
		حكم . حكم استثنائي بتشديد العقوبة على المتهم بالغاء وقف التنفيذ ، عدم النص فيه على أنه صدر بالاجماع . بطلانه فيما قضى به من التشديد .
٥٨٣	١٢٠٥	١٩ يونيو ١٩٥٢
		تفتيش . ضابط مكتب المخدرات . لا يجوز ندبه لتفتيش منزل متهم .
٥٨٤	١٢٠٦	» » »
		تفتيش . اجراءه بمعرفة ضابط مكتب المخدرات . تفتيش باطل .
٥٨٥	١٢٠٦	٣٠ يونيو ١٩٥٢
		شركة مساهمة . الشركات التي عناها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .
٥٨٦	١٢٠٧	٢ مارس ١٩٥٢
		عفو شامل . عيب . جرائم العيب التي ارتكبت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ . لا عقاب عليها .
٥٨٧	١٢٠٧	» » »
		حكم . عدم ذكر اسم المتهم المحكوم عليه في منطوقه اكتفاء

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٨٨	١٢٠٨	٢ مارس ١٩٥٣
٥٨٩	١٢٠٨	" " "
٥٩٠	١٢٠٨	٣ مارس ١٩٥٣
٥٩١	١٢٠٩	" " "
٥٩٢	١٢١٠	" " "
٥٩٣	١٢١١	٩ مارس ١٩٥٣

بوروده في ديباجته . لا يمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى .

حكم . تسببيه . غش . ركن العلم بالغش . بيانه في الحكم . مثال .

حكم . تسببيه . دفاع . شهادة بأن المتهم كان مريضا وتلزمه الراحة مدة أسبوع . عدم أخذ المحكمة بها استنادا إلى أن المريض المبين بها لا يقعد الطاعن دون بيان مصدر هذا الذي استندت إليه . قصور .

عفو شامل : وجوب نقض الحكم وبرائة المتهم الذي يشمل العفو جريمته .

١ - استئناف . تشديد الحكم الاستئنافى عقوبة الغرامة المحكوم بها دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة . بطلانه فيما قضى به من تشديد .

٢ - اثبات . رغب الخبز على ردة خشة . القانون لم يفرض دليلا معينا لإثبات هذه الجريمة .

١ - غرفة الاتهام لها سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي . الطعن في أوامرها . لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون .

٢ - قاضى التحقيق . له سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم . غرفة الاتهام . لها بمقتضى المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقدير ما إذا كان هناك محل لإجراء تحقيق تكيل عند إحالة الدعوى إليها من قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطى أو فى الاستئنافات التى يرفعها الخصوم أو فى الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضى التحقيق .

نقض . عدم إيداع الحكم موقعا عليه فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره . لا يكون إثباته إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجوده بعد انقضاء هذه المدة .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٩٤	١٢١١ ٩ مارس ١٩٥٣	إشكال في تنفيذ حكم باغلاق محل . رفضه . اثبات الحكم الذي رفضه أن رخصة المحل ليست باسم المستشكل . لاصفة للمستشكل في رفع الاشكال . رفضه صحيح .
٥٩٥	١٢١١ د د د	محكمة استئنافية . هي غير ملزمة باجراء تحقيق إلا ما ترى استحاله أو لزوما لاجرائه .
٥٩٦	١٢١٢ د د د	حكم . تسببه . غش البضاعة . قصور في التسيب . مثال .
٥٩٧	١٢١٢ د د د	إجراءات . قضية تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . عرضها على غرفة الانتهام وتقرير هذه الغرفة إحالتها إلى محكمة الجنائيات . إجراءات صحيحة .
٥٩٨	١٢١٢ ١٠ مارس ١٩٥٣	استئناف . رفته في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى . التحدى في صدد قبوله بما جاء في قانون الإجراءات الجنائية من قيود . لا يقبل .
٥٩٩	١٢١٣ د د د	١ - عمل . كلة . العقاب ، التي وردت في الأمرين ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ اللاحقين للأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . قصد الشارع منها . الجزاء الذي نصت عليه المادتان السابعة والثامنة من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والذي أخالت اليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ . وجوب القضاء بالزام المخالف بدفع الأجر أو العلاوة لمستحقها علاوة على العقوبة الجنائية .
		٢ - محكمة استئنافية . قضاء محكمة الدرجة الأولى بفرق العلاوة . تحديد المحكمة الاستئنافية لهذه الفروق وتعيين مستحقها . لا تجاوز منها لسلطتها .
٦٠٠	١٢١٦ ١٦ مارس ١٩٥٣	حكم . تسببه . دفاع . الدفع ببطالان التحريز . عدم بيان وجه هذا البطلان . رد الحكم على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته . زعم الطاعن أنه حدد سبب البطلان في دفاعه دون أن يكون لذلك سند بما هو ثابت بمحضر الجلسة طعن على غير أساس .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٠١	١٢١٦	١٦ مارس ١٩٥٣
٦٠٢	١٢١٨	١٧
٦٠٣	١٢١٨	" " "
٦٠٤	١٢١٩	" " "
٦٠٥	١٢٢١	" " "
٦٠٦	١٢٢١	" " "
٦٠٧	١٢٢٢	" " "

تفتيش . قار . إثبات الحكم أن المتهم أعد غرفتين من منزله للعب القمار وأن الناس يغشونه دون تمييز بينهم : هذا يجعل من منزله محلا عاما يجوز لرجال البوليس دخوله بغير إذن من النيابة . حكم حضوري . شرط اعتباره . كذلك . إعلان المتهم للجلسة وتسليم الاعلان للشخص آخر . الحكم الصادر ضده يكون غيايا . يجوز له الطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

تموين . متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي طبقا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . تقديمه دفترا لا يحتوي إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقا للقرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ البيانات الواردة بهذا الدفتر لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . هذا الدفتر لا يقوم مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

عفو شامل . القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . حق من لم يدرج اسمه في كشف من شملهم العفو في التظلم . ميعاده . الشهر التالي للشهر الأول من تاريخ العمل بهذا القانون أيا كان اليوم من الشهر الأول الذي يعلن فيه النائب العام كشف من شملهم العفو في الجريدة الرسمية .

حكم . تسببيه . دعوى مدنية براءة الطاعن من تهمة الشروع في القتل لعدم ثبوتها ومن تهمة التجمهر للعفو الشامل . قضاء الحكم بالتعويض للجنى عليه على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة . عدم فصله فيما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي . قصور . إثبات . وجود اختلاف بين شاهدي الرؤية وتقرير الصفة التشريحية في تقدير المسافة بين المتهم والجنى عليه عندما أطلق العيار . عدم استناد الحكم في تقدير المسافة إلى شهادة الشاهدين . لا يعيب الحكم .

إثبات . اعتراف . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل . من سلطة محكمة الموضوع .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٠٨	١٢٢٢ ١٧ مارس ١٩٥٣	١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تقضى بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجرى تحقيقاً إلا ما ترى من لزوما لإجراءاته . سماعها من حضر من الشهود الذين أعلنتهم . عدم طلب المتهم سماع من تخلف منهم . لا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .
٦٠٩	١٢٢٢ ٢٣ مارس ١٩٥٣	٢ - حكم . تسببيه . إيراد أدلة الثبوت التي عول الحكم عليها . هذا يفيد دلالة أطراح أقوال شهود النفي التي أبديت في التحقيق .
٦١٠	١٢٢٣ ٢٤ مارس ١٩٥٣	عامة . متى تعتبر متحققة ؟ دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم لتسببه خطأ في إصابة المجنى عليه بالسيارة قيادته . القضاء بالتعويض لمالك سيارة كان يقف بجوارها المجنى عليه واصطدمت بها السيارة قيادة المتهم . خطأ .
٦١١	١٢٢٥	حكم . تسببيه . مستند هام قدم إلى المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور .
٦١٢	١٢٢٦	نقض . طاعن . مدع بالحقوق المدنية . عدم إيداعه الكفالة المنصوص عايتها في المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وعدم حصوله على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها . عدم قبول طاعنه .
٦١٣	١٢٢٦ ٣٠ مارس ١٩٥٣	تفتيش . استيقاف شخص يرافق المتهم المأذون في تفتيشه . تخلى هذا الشخص عن مخدر كان يحمله . أخذه بالاحراز . صحيح . لا بطلان فيه .
٦١٤	١٢٢٦	شهود . وجوب سماعهم متى كان ذلك ممكناً . يجب تأسيس المحاكمة على التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بالجلسة .
٦١٥	١٢٢٧	١ - حكم . تسببيه . محكمة الموضوع : هي غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام .
		٢ - إجراءات . مانصت عليه المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية من تحليف المدعى بالحقوق المدنية لليمين إنما

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التأريخ	ملخص الأحكام
٦١٦	١٢٢٧	٣٠ مارس ١٩٥٣
٦١٧	١٢٢٧	، ، ،
٦١٨	١٢٢٨	، ، ،
٦١٩	١٢٢٩	، ، ،
٦٢٠	١٢٣٠	١٦ فبراير ١٩٢٥
٦٢١	١٢٣٠	، ، ،
٦٢٢	١٢٣٠	، ، ،

شرح ضمانات المتهم المشهود ضده . عدم تحميل المدعى لليمين لا يكون له أن ينمى على الاجراءات بسبب ذلك .

إعادة الاعتبار . مدة وقف العقوبة . عدم مضيها على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عند تقديم طلب رد الاعتبار ، ولا عند الحكم بإعادة الاعتبار . لا يقبل طلب رد الاعتبار .

١ - مواد مخدرة . صفة مأمور الضبطية القضائية . القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . خلع هذه الصفة على ضباط مكافحة المخدرات .

٢ - تفتيش . سيارة معدة للايجار وواقفة في نقطة المرور . فتحها . لا تعرض فيه لحرية الركاب . تخلى أحد ركابها عن كيس كان واضعا يده عليه عندما رأى رجال الضبطية القضائية . هذا تخل منه يبيح تفتيشه . العثور فيه على مخدر . حالة تلبس . تفتيش هذا الشخص صحيح .

قبض . المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية . مأمور الضبط القضائي . الأحوال المعينة غير أحوال التلبس بالجنح التي يجوز له فيها القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فيها . تقدير تلك الدلائل . يكون لمأمور الضبط القضائي تحت رقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع .

حكم . بياناته . نص القانون الذي حكم بموجبه . وجوب الإشارة إليه .

(٢) قضاء محكمة النقض الجنائية (طعون انتخابية)

نصاب . عقد شراء صفقة أرض تدل القرائن والملابسات على أنه مشوب بالصورية . لا يعتد به في النصاب القانوني .

سن . تصحيح تاريخ الميلاد . اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات . القرار الذي يصدر بالتصحيح . حجيته .

١ - ضنط وإرهاب . الادعاء بوقوعهما . وجوب ذكر الوقائع المؤدية إلى ذلك .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الجنة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - قيد أسماء الناخبين في الجداول . عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب في هذا الصدد . عدم تقديم دليل على حصول تلاعب في القيد . لا يعتد بهذا الطعن .
		٣ - تصويت . أصوات باطلة . عدم تأثيرها في النتيجة الكلية للانتخاب . لا يعتد بهذا الطعن .
		٤ - توقيع رئيس اللجنة على أوراق الانتخاب . محله .
		٥ - تسويد أوراق الانتخاب بالكوياس بدلا من قلم الرصاص . لا بطلان .
٦٢٣	١٢٣١	١٦ فبراير ١٩٥٢
		١ - الطعن على حرية الانتخاب . سياقه في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها . لا يؤبه له .
		٢ - ناخب . تقييد كل لجنة من لجان الانتخاب بالناخبين المدرجة أسماؤهم ، في كشوفها .
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
٦٢٤	١٢٣٢	٤ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - دعوى منع التعرض . حكم . تسببه . قضاؤه برفض دعوى منع تعرض . تأسيسه بصفة أصلية على عدم توافر شروط الحيازة المادية للعين . تحدث الحكم عن مستندات الملكية الخاصة بأحد الخصوم . تعرضه لهذه المستندات لا يتجاوز مجرد الاستئناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها ، النعمى عليه بمخالفة القانون . على غير أساس .
		٢ - شهادة . إثبات . محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود . حقها في اطراح ما لا تطمئن إليه من هذه الأقوال .
		٣ - نقض . طعن . حكم . تسببه . النعمى عليه بالخطأ في الاسناد بالنسبة لأقوال واردة في شكاوى إدارية . عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من هذه الشكاوى . نعى غير مقبول .
٦٢٥	١٢٣٦	٤ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم . اعتماده في توافر ركن العلم على خطاب أرسل للشفيع ويحوى جميع البيانات التي تمكنه من تقرير ما إذا كان يقدم أو

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٢٦	١٢٤٠	٤ ديسمبر ١٩٥٢
٦٢٧	١٢٤٣	١١ ديسمبر ١٩٥٢
٦٢٨	١٢٤٦	، ، ،

لا يقدم على طلب الشفعة وكذلك بما اطمئنت إليه المحكمة من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته . نفي الحكم بأسباب سائغة أن ارسال الخطاب للشفيع كان وليد الغش والتواطؤ . لا خطأ في القانون ولا قصور .

٢ - استرداد الحصة المبيعة . مناطه . أن يكون الشريك الذي يطلب الاسترداد مالكا على الشيوع في مجموع الملك المشترك لافي عين معينة من هذا الملك . المادة ٦٢ من القانون المدني (القديم) .

دعوى منع التعرض . ماهيتها . حكم . تسببيه . قضاؤه بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه . اعتماده على عدم ثبوت حق ارتفاق للطاعن . عدم رده على ما استند اليه الحكم الابتدائي من نفي حصول التعرض . عدم تحقيقه حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها . عدم بيانه العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض وأن حيازة المطعون عليه توافرت شروطها القانونية . بطلان الحكم لانعدام أساسه القانوني .

١ - ابطال التصرفات . دعوى بوليصة . ماهيتها . حكم . تسببيه . اثباته أن الطاعن يهدف بطعنه بالدعوى البوليصة إلى إجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل . طعن غير منتج حتى ولو كان المتصرف له الذي سجل عقده متواطئا مع المتصرف على حرمانه من الصفقة .

٢ - اثبات . محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أدلة الدعوى واطراح البعض الآخر . حكم . تسببيه . استخلاصه من أقوال الشهود استخلاصا سائغا أن العقد جدي لا صوري . في هذا الرد الضمني الكافي والمبرر لاطراح الأدلة الأخرى المقدمة لاثبات صورية العقد . النعي عليه بالقصور . على غير أساس .

١ - اثبات . طلب الخصم إلزام خصمه بتقديم أوراق منتجة في الدعوى تكون تحت يده . الفصل في هذا الطلب متروك لتقدير المحكمة . لما أن ترفضه إذا تبين لها هدم جديته . المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

٢ - اثبات . استجواب . طلب استجواب الخصم . المحكمة غير ملزمة بإجابته متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها . مثال . المادة ١٦٨ مرافعات .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	الترجيح	ملخص الأحكام
٦٢٩	١٢٥٠	١١ ديسمبر ١٩٥٢
٦٣٠	١٢٥٢	١١ ديسمبر ١٩٥٢
٦٣١	١٢٥٤	١١ ديسمبر ١٩٥٢

شفعة . دعوى بالشفعة ينطبق عليها قانون الشفعة القديم .
حكم . تسييه . قضاؤه برفض الدعوى . تأسيسه على تساوى
الشفيع والمشتري في سببها أخذاً بالمبدأ الذى قرره القانون المدنى
الجديد . اغفاله تطبيق المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم الواجبة
التطبيق على واقعة الدعوى وعدم إجرائه المفاضلة التى نصت عليها
المادة السابعة من القانون المذكور . خطأ فى القانون .

١ - دفاع . إجراءات تقاضى . حجز المحكمة القضية للحكم مع
التصريح للخصوم بتبادل المذكرات على أن يبدأ الطاعن بتقديم
مذكرته . تقديم المطعون عليها مذكرتها وإطلاع محامى الطاعن
عليها قبل تقديم مذكرته . أخذ المحكمة بما جاء فى مذكرة المطعون
عليها . نعى الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع لأنها لم
تمسكه من الرد على ما جاء بمذكرة المطعون عليها . على غير
أساس .

٢ - ضرائب . حكم . تسييه . اعتماده تقدير اللجنة لأرباح
الممول بأكثر من السعر الجبرى بناء على أسباب سائفة . لا مخالفة
فى ذلك للقانون .

١ - تنفيذ عقارى . قاضى البيوع . مد سلطته فى الفصل فى
المنازعات التى يديها الراسى عليه المزايد فى صحة طلب إعادة البيع
على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . حكم . تسييه .
تقريره أن شأن قاضى البيوع فى الفصل فى هذه المنازعة هو شأن
قاضى الأمور المستعجلة فى اشكالات التنفيذ والمسائل التى يخشى
عليها من فوات الوقت فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية
على أسباب موضوعية وليس له الا أن يأمر بوقف أو استمرار
إجراءات البيع . خطأ فى القانون .

٢ - تنفيذ عقارى . استئناف . الحكم الصادر من قاضى
البيوع فى المنازعة التى يديها الراسى عليه المزايد فى صحة طلب إعادة
البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . جواز الطعن
فيه بطريق الاستئناف وفقاً للقواعد المقررة للطعن فى الأحكام

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٣٢	١٨ ديسمبر ١٩٥٢	التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة. ١ - إثبات . عبء الإثبات . دعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين . يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو لم يطلب . مثال في دعوى مؤسسة على عقد بيع .
٦٣٣	١٢٦٠	٢ - إثبات . حكم . تسببه . اعتباره الأمر الكتابي الصادر من المشتري إلى البائع بتسليم البضاعة إلى أمين النقل مجرد قرينة على حصول التسليم . يصح دحضها بالقرائن الأخرى لا بخالفة في ذلك لقواعد الإثبات . ١ - شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . اعتباره في القول بقيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه على أسباب سائغة . النعمى عليه بمخالفة القانون والخطأ في الاسناد والاستدلال . على غير أساس . ٢ - شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . إيراد الأدلة المبررة لقيام هذه الشركة . تقريره ما يفيد توافر العناصر القانونية المطلوبة لتكوين الشركة . النعمى عليه بمخالفة القانون . في غير محله . ٣ - شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة أن شركة الطاعن الأول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجاري . تقريره أن لهذه الشركة شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار إفلاسها بناء على طلب المطعون عليها . لا خطأ . استرداد الحصة المبيعة . اجراءات تقاضى . نقض . دعوى استرداد الحصة المبيعة هي دعوى غير قابلة للتجزئة . وجوب اختصام البائع والمشتري في جميع مراحلها بما في ذلك الطعن بطريق النقض : عدم اختصام أحدهما يجعل الطعن غير مقبول شكلاً . المادتان ٨٣٣ من القانون المدني و ٤٢٩ مرافعات .
٦٣٤	١٢٦٥	٢ - ٢٧

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٣٥	١٢٦٧	١٨ ديسمبر ١٩٥٢
٦٣٦	١٢٦٨	٢٥ ديسمبر ١٩٥٢
٦٣٧	١٢٧٠	" " "
٦٣٨	١٢٧٦	" " "

ضرائب . لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية .

ضرائب . اتفاق تم بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا . هذا الاتفاق ملزم لطرفيه ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا . مثال .

١ - اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . عدم اجابتها طلب تقديم الدفاتر التجارية أو إحالة الدعوى على التحقيق . هذا من حقها متى كانت قد سكوتت عقيدتها من الأدلة التي أطمأنت إليها .

٢ - بيع . فسخ . حكم . تسليبه . تقريره أن المشتري عند تأخير البائع في تسليم المبيع الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو الفسخ مع التضمينات وأنه إذا رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ وليس في رفع الدعوى بأي الطلبين نزولا عن الطلب الآخر . ما قرره الحكم صحيح في القانون .

٣ - بيع . مسؤولية . حكم . تسليبه . دفع البائع مسؤوليته عن تأخره في تسليم المبيع بأن المشتري لم يتم بدفع الثمن قبل التسليم وفقا لشرائط العقد . اطراح الحكم هذا الدفاع لان البائع لم يظهر استعدادا لتسليم المبيع بينما أنذره المشتري بأنه مستعد لدفع الثمن عند التسليم . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا قصور .

١ - إعلان . إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ من قانون المرافعات . كيفيته . وجوب تسليم صور الاعلانات للجهات المنصوص عليها في هذه المادة . عدم جواز تطبيق احكام المادة ١١ من قانون المرافعات بالنسبة لمولاء الأشخاص .

٢ - إعلان . تسليم صور إعلانات الدعاوى والطعون والأحكام المراد اعلانها للدولة ومصارفها المختلفة يكون إلى إدارة

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		قضايا الحكومة . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان . المادتان ١٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات .
		٣ - إعلان . نقض . إعلان تقرير طعن بالنقض وقع باطلا لعدم مراعاة أحكام المادة ١٤ من قانون المرافعات . لمحكمة النقض أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم في غيبته . لا يمنع من ذلك حضور ممثل المطعون عليه إلى قلم الكتاب وإبداء رغبته في ايداع مذكرة يدفع فيها ببطلان إعلان تقرير الطعن . المادة ٩٥ مرافعات .
٦٣٩	١٢٧٩ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢	١ - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع على الحق المطلوب حمايته أثناء نظر الاشكال . هذا لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لاليفضل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتنس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي الذي يرى الأمر به .
		٢ - قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن بداية اخطار التنازل من المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقا فعليا لا من تاريخ إبرام عقد التنازل . هذا التقرير يؤيد مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
		٣ - قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن التنازل عن المنشأة ظل يباشر العمل فيها ويستغلها لحسابه إلى تاريخ معين لاحق لإبرام عقد التنازل وأن إخطار التنازل قد تم في الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ وقف التنازل عن العمل في المنشأة وفقا فعليا . تأييد ظاهر أوراق الدعوى لهذا التقرير . لا خطأ في القانون .
		٤ - قضاء مستعجل . نزاع على بيع أشياء بحجوز عليها لعدم وفاء ضريبة الأرباح التجارية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه إشكال في التنفيذ، المادة ٤٩ من قانون المرافعات .

العدد الثامن	فهرست المحاماة	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٥ - لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع أن يكون المستشكل قد أبدى طلبات متعلقة بأصل الحق . لقاضي الأمور المستعجلة بماله من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة أن يأمر بالاجراء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الاشكال .
		٦ - موضوع النزاع المشار إليه صالح للفصل فيه . لمحكمة النقض أن تقضى بالاجراء الوقتي المناسب وهو إيقاف البيع .
٦٤٠	١٢٨٤	٢٥ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - حجر . قوة الأمر المقضى . حكم . تسببه . قضاؤه برفع الحجر عن المحجور عليه . تقريره لأسباب سائفة أنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما ينم عن وجود سفه أو غفلة يمكن نسبتهما إلى المحجور عليه وان وجدت أسباب للحجر عند توقيعه فقد زالت هذه الأسباب . ليس فيما قرره هذا الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى للحكم الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين .
		٢ - حجر . نقض . طعن . قرار صادر برفع الحجر . الطعن فيه بطريق النقض للقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق . عدم جواز هذا الطعن في ظل المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ التي كانت تقصر الطعن بالنقض في هذه القرارات على الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .
		(٤) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٦٤١	١٢٨٦	١٥ أبريل ١٩٥٤
		قضاء مستعجل . اختصاصه بطلب تمكين طالب العلم من العودة إلى معنده جائزاً . التعويض لا يقبل . أساسه . جواز التنفيذ العملي .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية قضاء الجناح
٦٤٢	١٢٩١	١٠ نوفمبر ١٩٥٣
		١ - قوة الشيء المقضى . شرط اتحاد السبب . العبرة في بحثه بما تستظهره المحكمة من حقيقة الاسانيد التي تقوم عليها كل من الدعويين . م ٥٠ مرافعات .
		٢ - الدفع ببطلان المحكمة الصادر في دعوى التعويض من القاضي الجنائي . جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها لسبق الفصل في النزاع أمام القاضي المدني . غير جائز . يجب الدفع بعدمه .

العدد الثامن	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٦٤٣	١٢٩٧	١ - تقادم . جريمة . استعمال أوراق مزورة ، بدأ سريان مدة التقادم . من تاريخ الحكم الاستثنائي في الدعوى المدنية التي استعملت فيها الأوراق المزورة .
٦٤٤	١٣٠١	٢ - الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ إجراءات . وجوب انقضاء أربع سنوات ونصف سابقة على يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
	٢٢ ديسمبر ١٩٥٣	١ - مسئولية ناظر وقف عن أعمال الهدم . صفته طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . أمين على مال الوقف ووكيل عن المنسحقين . وطبقاً للواد ٥٦٤-٥٧٨ من القانون المدني . توافر مسئولية المؤجر .
		٢ - المسئولية في القانونين المدني والجناي وحدة الخطأ . حكم هذه المسئولية . أنواعها .
		٣ - مسئولية مهندس التنظيم الجنائية . أحوالها . عدم قيامه باخطار ذوي الشأن بحالة البناء .
		٤ - تعويض . موظف . قتل بسبب تهم البناء . وجوب استئزال قيمة المعاش من مقدار التعويض .
١٣٠٥		بعض الاعتبارات الضريبية في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي للسيد الأستاذ علي توفيق علي أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية .
١٣١٧		بحث مستقبل نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
١٣٢٠		بحث مدى حق الخيار التحول للمدعي المدني في قانون الاجراءات الجنائية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الدرب الأحمر .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، المعدل
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ وبالمرسوم بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه فقرة جديدة
بالنص الآتي :

« ويفرض رسم إضافي قدره خمسة قروش عن كل أصل أو صورة من كل بروتستو مطلوب
عمله » .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٧٣ (٣ أبريل سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أن يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق السكتية والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مالم تعقبا أحكام هذا القانون من الرسوم .
ويحكم هذا النص الرسوم المفروضة على عمل البروتستو .

ولما كان البروتستو يختلف بطبيعته عن أوراق المحضرين المشار إليها في المادة ٣٣ سالفه الذكر من حيث ميعاد عمله إذ تقضى المادة ١٦٢ من قانون التجارة بأن الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وذلك بخلاف أوراق المحضرين الأخرى التي لا تقيد بمثل هذا الميعاد .

وغنى عن البيان أن اعباء المحضرين وخاصة بالنسبة لعمل البروتستو قد زادت زيادة كبيرة على أثر حصر الاختصاص لجميع سكان البلاد أمام المحاكم الوطنية بعد إلغاء النظام المختلط وأرى ذلك في كثير من الأحيان إلى ضرورة انتقال المحضر لتحرير البروتستات مرات عديدة في اليوم الواحد وقد كانت تعليمات المحاكم المختلطة تقضى بفرض رسم انتقال للمحضر قدره خمسون مليما عن كل عنوان في البروتستو تطبيقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٢ في حين أن التعليمات الجارية العمل بها بالنسبة للمحضرين لدى المحاكم الوطنية والتي يرجع إصدارها إلى مايقرب من نصف قرن تحدد هذا الرسم بخمسة مليات فقط وهذا لا يتناسب إطلاقا مع الظروف الاقتصادية الحالية مما أدى إلى صعوبة قيام المحضرين بواجبهم على الوجه الأكمل وإهمال عمل البروتستو في الميعاد — كما يقضى بذلك القانون .
لذا روى فرض رسم اضافى على ذوى الشأن قدره خمسون مليما على كل أصل أو صورة من ورقة تحرير البروتستو لتغطية مصاريف انتقال المحضرين في هذه الحالة وفقا لما تقدره وزارة العدل بما يتناسب مع الظروف الحالية ويخصص الباقي لزيادة عدد المحضرين في المحاكم بما يتلاءم مع حاجة العمل .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق — وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

بحل صندوق المعاشات والمرتبات للحاماة المختلطة المنشأ
بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
لل قوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للحاماة المختلطة ،
المعدل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى مارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يحل صندوق المعاشات والمرتبات للحاماة المختلطة المنشأ بموجب القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٤ وتلغى المواد من ٣ إلى ١١ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ من القانون المشار إليه .

٢ — تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المتقدم ذكره فيما له من حقوق وما عليه
من التزامات — وتتولى مباشرة الاختصاصات الموكولة إليه وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ٣ — تشكل في وزارة المالية والاقتصاد لجنة تكون مهمتها جرد أموال الصندوق
وتصفيتها ويحدد وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره كيفية تشكيل هذه اللجنة واختصاصها
وشروط تصفية الصندوق وانهاء أعماله .

مادة ٤ — يضاف الفائض من تصفية الصندوق إلى إيرادات الدولة وتدرج الحكومة سنويا في
ميزانيتها الاعتماد اللازم لأداء المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة أو التي تقرر بمقتضى القانون
سالف الذكر .

مادة ٥ — على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٧٣ (٣ أبريل سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة وقد نص في المادة ٣ من القانون المذكور على تكوين رأس مال الصندوق من أموال الصندوق القديم مضافا إليها نسبة معينة من رسوم القيد ورسوم الاشتراك ومن دفعة قررت على التوكيلات وحوافظ المستندات وغيرها ومن رسم قرر على طلبات تقدير الاتعاب من مجلس النقابة ومن الهبات والوصايا التي تمنح للصندوق ومن إيرادات ما يستثمر الصندوق من أمواله ومن المتبقى من أموال نقابة المحامين المختلطة وقت الغائها وأخيراً من مساهمة الحكومة المصرية في هذا الصندوق .

وقد ظلت هذه الإيرادات تتضائل بعد إلغاء المحاكم المختلطة سنة بعد أخرى إلى أن أصبحت في سنة ١٩٥٣ مقصورة على مساهمة وزارة المالية والاقتصاد التي نص في الفقرة التاسعة من المادة الثالثة من القانون على أنه يراعى في تحديد ما منها تكفى مع بقية موارد الصندوق الأخرى لتأدية المعاشات والمرتبات والإعانات المقررة عن السنة المالية - كما اتضح من مراجعة ميزانية الصندوق عن السنة المذكورة أيضاً أن الفوائد التي يحصلها من استثمار سندات تبلغ قيمتها السنوية ١٦٥٠ جنيهاً بينما تبلغ مصروفات إدارة الصندوق ٢٦٠٠ جنيهاً .

وقد دلت هذه الأرقام دلالة واضحة على أنه لم يعد هناك موجب للإبقاء على الصندوق كمؤسسة كما لم تعد هناك فائدة من استثمار السندات . . ومن المصلحة بيع السندات وتصفية أعمال الصندوق على أن تتولى وزارة المالية والاقتصاد صرف المعاشات المستحقة للمحامين . وقد وافقت وزارة المالية والاقتصادية على إجراء هذه التصفية على أن تتولى هي صرف هذه المعاشات .

وبما أنه قد نص في المادة ٢٥ من قانون إنشاء صندوق المعاشات المشار إليه على أن حل الصندوق يكون بقانون يحدد شروط التصفية - فقد رأى استصدار القانون المرافق بحل الصندوق وتصفية أمواله على أن تقوم وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المنحل وتتولى مباشرة اختصاصاته وصرف المعاشات للمحامين من فائض التصفية ومن الاعتمادات التي تقررها لهذا الغرض . وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل برقمه إلى مجلس الوزراء - رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١٠ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى فقرة أخيرة نصها كما يأتى :

« ومع ذلك يجوز للجنة العليا أن تبيع للأفراد بالثمن وبالشروط التى تراها اجزاء من الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومى أو أى نفع عام . »

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٧ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٠ ابريل سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

رخصت المادة العاشرة مكرراً من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى للجنة العليا بالاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لإقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة .

وقد تقتضى ظروف التوزيع بيع مساحات من الأرض المستولى عليها لصعوبة الاستفادة بها فى التوزيع . كما أنه تقدم للجنة كثير من المواطنين ومن الشركات والهيئات بطلبات يعرضون فيها شراء أجزاء من الأرض المستولى عليها بالثمن الذى تحدده اللجنة ، كى تستخدم الأرض المبيعة فى أغراض وثيقة الاتصال بالتنمية الاقتصادية للبلاد أو بالشئون العمرانية والثقافية وغيرها من وجوه النفع العام .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ .

ولما كان قصور النص السالف بيانه يحول دون تصرف اللجنة العليا بالبيع واجابتها لما هو حرى بالقبول من طلبات الشراء المقدمة من هؤلاء الأفراد . لهذا رؤى تعديل نص المادة بإضافة فقرة جديدة إليه تخول اللجنة العليا الحق في أن تبيع مساحات من الأرض المستولى عليها إلى الأفراد والهيئات بانئمن وبالشروط التي تراها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومى أو أى نفع عام .

وقد أعد لذلك مشروع القانون المرافق وعرض على مجلس الدولة فأقره .
ويتشرف وزير الزراعة لعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى
شأن شراء محصول القطن

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن شراء محصول القطن المعدل بالقانون رقم ٣٧٦
لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه
النصوص الآتية :

« مادة ١ — اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ تشتري لجنة القطن المصرية أقطان موسم
١٩٥٣ — ١٩٥٤ وأقطان المواسم السابقة بالاسعار المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون .
واعتمادا من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ تشتري لجنة القطن المصرية
الأقطان المتبقية من موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بواقع ٥٢ ريالاً للأشمنى و ٦٠ ريالاً للكرنك من رتبة
الجود تسليم الاسكندرية .

(١) نشر بالوقائع المصرية المتمدن: ٣٠ مكرر الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ .

وعلى حائزى هذه الأقطان أن يقدموا إخطارا عنها لمصلحة القطن بوزارة المالية والاقتصاد على الاستمارة الخاصة بذلك فى موعد غايته ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

د مادة ٣ - لا يجوز تصدير أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق لجنة القطن المصرية .

د مادة ٤ - يعاقب عن كل مخالفة لأحكام المادتين ١ و ٣ بغرامة قدرها ستون قرشا عن كل قنطار .

كما يلزم علاوة على ذلك من يخالف المادة ٣ بأداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها .

ويكون لموظفى مصلحة القطن والجمارك الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات هذه الجرائم .

د مادة ٥ - ينشأ فى وزارة المالية والاقتصاد صندوق ذو ذمة مالية مستقلة يسمى : « صندوق موازنة أسعار القطن » يرحد إليه ربع الربح الناتج من عملية شراء محصول موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ويوزع الباقي على المنتجين ويرحد إليه أيضا صافى الربح أو الخسارة الناتجة عن شراء الحكومة لأقطان المواسم المقبلة - ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتشكيل مجلس إدارة هذا الصندوق ولائحته التنفيذية - ويبين فى القرار طريقة توزيع الفائض على المنتجين - ويجوز لوزير المالية والاقتصاد بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة تحميل هذا الصندوق للنفقات التى يقتضيها تحسين انتاج القطن أو تسويقه .

د مادة ٦ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ تقضى بأن تشتري لجنة القطن المصرية أقطان موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ والمواسم السابقة دون تحديد موعد تنتهى فيه اللجنة من الشراء . ولما كان القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٣ قد عدل هذه المادة بأن يبين فى الجدول المرافق به الاسعار التى تشتري بها اللجنة لنهاية موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ فقط .

وحيث أن هذا الموسم ينتهى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ .

ورغبة فى التيسير على حائزى هذه الأقطان - فقد روعى فى هذا التعديل أن يمتد العمل بهذه الاسعار حتى نهاية موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ وهو ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ونظرا لأنه لا يوجد من الأقطان المتبقية من مواسم سابقة على موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ إلا كيات

ضئيلة جدا - كما لا توجد اقطان متعاقد على تصديرها أو بيعها للغازل المحلية قبل أول أغسطس سنة ١٩٥٣ - لذلك رأى حذف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٣ .

كما رأى تكليف حائزى اقطان المواسم سالفة الذكر بتقديم اخطار عنها لمصلحة القطن بوزارة المالية والاقتصاد فى موعد غايته ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وذلك لأن أسعار القطن فى موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ والمواسم المقبلة قد تختلف عن أسعاره فى موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ والمواسم السابقة وحتى يمنع بتقديم قطن إلى لجنة القطن المصرية من مواسم سابقة على اعتبار انه قطن جديد .

وحيث انه قد تبين من التطبيق العملى عدم إمكان تنفيذ المصادرة الادارية للاقطان موضوع المخالفة لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ لذلك رأى إبدال هذه العقوبة بالنص على عقاب حائزى القطن الذين لم يخطرأ عنه فى الموعد سالف الذكر - ومصدرى الاقطان للخارج والمغازل المشتريه له عن غير طريق لجنة القطن المصرية بغرامة قدرها ستون قرشا عن كل قنطار - على ان يلزم هؤلاء المصدرون والغزالون علاوة على ذلك بأداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للاقطان المائلة للاقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها .

كما رأى تعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ وذلك بأن جعلت جميع أرباح موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ والمواسم التالية حقا لصندوق الموازنة .

وكذلك يتحمل جميع خسائره وذلك حتى يصبح هذا الصندوق فى مركز يسمح له بتعويض الخسائر التى تتحملها الدولة فيما لو هبطت الاسعار العالمية عن الاسعار التى حددتها الحكومة للشراء - وكذلك منحت هذه المادة وزير المالية والاقتصاد حق تحميل الصندوق ببعض النفقات التى يستفيد منها مباشرة منتجى القطن سواء فى الانتاج أو التوزيع حتى لا تقف ظروف الميزانية العامة حائلا دون تنفيذ اصلاحات يستفيد منها المنتج فائدة مباشرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره

قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ (١)
بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ / ١٩٥٥

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - اعتبار من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ تشتري لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بالأسعار الميئة بالجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتحديد أسعار رتبة جرد لأصناف القطن التي لم تبين بالجدول المشار اليه بالمادة السابقة ، وكذلك يصدر قرارات بتحديد فروق الرتب لأقطان موسم ١٩٥٤ / ١٩٥٥ .

مادة ٣ - لا يجوز تصدير أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق لجنة القطن المصرية .

ويعاقب عن كل مخالفة لأحكام هذه المادة بغرامة قدرها ستون قرشاً عن كل قنطار - كما يلزم المخالف بأداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها .

ويكون لموظفي مصلحة القطن والجمارك الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات هذه الجرائم .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٠ مكرر الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

كان التوفيق الذى حالف الحكومة فى سياستها القطنية خلال الموسم الماضى والذى ظهر أثره واضحا من حيث استقرار الأسعار ونشاط حركة الصادر أكبر حافز على أن تنهج نفس السبيل لمحصول الموسم المقبل ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

وترى الوزارة أن تكون أسعار شراء لجنة القطن المصرية لأقطان موسم ١٩٥٤ / ١٩٥٥ لرتبة جوده ٦٢ ريالا للقنطار من الكرنك ٥٨ ريالا للهنوفى و٥٦ ريالا للجيزة ٣٠ و٥٣ ريالا للاشمونى مع التدرج فى زيادة هذه الأسعار طبقا للجدول المرافق للقانون مقابل مصاريف التخزين والتأمين وذلك تلافيا من ضغط المحصول فى أول الموسم على اللجنة دفعة واحدة ، وحتى لا يتحمل المنتج الذى يحتفظ بأقطانه عبء هذه النفقات .

وقد روى فى تحديد هذه الأسعار أن تكون مجزية للمنتج . فهى تزيد عن أسعار الموسم الماضى ١٩٥٣ / ١٩٥٤ بواقع ثلاثة ريالات لجميع الأصناف ماعدا الكرنك فقد زيد سعره أربعة ريالات وذلك نظراً لقلة ناتج القطن منه عن مثيله فى الأصناف الأخرى .

على أن يحدد وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره أسعار بقية الأصناف التى لم ترد فى الملحق وفروق رتب الشراء المختلفة .

واحكاما للرقابة ومنعاً من النلاعب فى السوق فقد تقرر الا تصدر أية كمية من القطن إلى الخارج ، أو تشتريها مصانع الغزل المحلية مالم تكن عن طريق لجنة القطن المصرية .

كما نص القانون على فرض غرامة قدرها ستون قرشا عن كل قنطار يكون موضوعا لمخالفة أحكامه - وعلى إلزام المخالف بأداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها . كما نص على أن يكون لموظفى مصلحة القطن والجمارك الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لهذا القانون .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة . رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتنظيم المناقصات والمزايدات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم المناقصات المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على معارضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون شراء جميع الأصناف والمهمات اللازمة للوزارات والمصالح العامة عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها .

ويجوز عند الضرورة أن يكون الشراء عن طريق مناقصات محلية فيما لا يزيد قيمته على ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) ، أو بدون مناقصات فيما لا يزيد قيمته على ٢٠٠ ج (ماتى جنيه) بالنسبة للشتریات العادية ، و ٢٠٠٠ ج (ألفى جنيه) بالنسبة لشراء الأصناف المحتكرة من شركات في الخارج ليس لها وكلاء في مصر .

أما في وزارة الحرية فيكون الشراء الذى تدعو الضرورة لإجرائه بمناقصات محلية أو بدون مناقصات خاضعا للشروط والحدود التى يقررها مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يجب أن يسبق قرار الجهة المختصة بإبرام العقود - فيما يجب أن يتم منها بطريق المناقصات العامة وفقا لأحكام المادة السابقة - أن تتولى فحص العطاءات اذا تمت بطريق المظاريف - لجنتان تقوم احدهما بفتح المظاريف وتقوم الثانية بالبت فى هذه العطاءات وتمثل وزارة المالية والاقتصاد بمن تنسب عنها فى لجنة البت إذا زادت قيمة المناقصات على ٢٠٠٠٠ ج (عشرين ألف جنيه) .

ويجب أن يشترك فى عضوية لجنة البت موظف فنى بقسم الرأى بمجالس الدولة يختاره رئيس الشعبة المختصة متى زادت قيمة المناقصة على ٢٠٠.٠٠٠ (مائتى ألف جنيه) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٢ مكرر الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤ .

ولا يكون انعقاد لجنة البت صحيحا إلا بحضور العضوين. المشار اليهما في الحدود المقررة في هذه المادة .

مادة ٣ - تعرض العطاءات على لجنة البت مشفوعة بملاحظات رئيس المصلحة أو الفرع المختص ويجب أن تتضمن هذه الملاحظات إبداء الرأي في أصحاب العطاءات من حيث كفايتهم المالية والفنية وحسن السمعة.

وإذا رأى استبعاد عطاء أو أكثر يجب أن يكون رأيه مسببا ، كما يجب أن يكون قرار اللجنة بالاستبعاد مسببا إذا كان العطاء المستبعد هو أقل عطاء .

مادة ٤ - لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول في مفاوضة مع أحد من مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطائه ، ومع ذلك إذا كان العطاء الأقل مقترنا بتحفظ أو تحفظات وكان أقل عطاء غير المقترن بشيء من ذلك تزيد قيمته الرقية كثيرا على العطاء المقترن بتحفظات ، جاز التفاوض مع مقدم أقل عطاء مقترن بتحفظات ، لينزل عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقا مع شروط المناقصة بقدر الإمكان ، وبما لا يدع مجالا للشك في أنه أصلح من العطاء الأقل غير المقترن بأي تحفظ فإذا رفض فيجوز التفاوض مع من يليه بحيث لا تجرى مفاوضة في التعديل مع صاحب عطاء إلا إذا رفض هذا التعديل جميع مقدمي العطاءات الأقل منه .

ويسرى الحكم المتقدم ولو كانت العطاءات كلها مقترنة بتحفظات أو كانت كلها غير مقترنة بشيء منها وكان العطاء الأقل يزيد على القيمة السوقية ولم يقرر إلغاء المناقصة لهذا السبب .

مادة ٥ - لا تجرى المفاوضة في الحالات الواردة في المادة السابقة إلا بناء على قرار من رئيس المصلحة المختصة بعد موافقة لجنة البت ، وتبت في نتيجة المفاوضة لجنة البت برئاسة وكيل الوزارة المختص .

مادة ٦ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ، لا يجوز بعد البت في طلبات الاستبعاد إرساء المناقصة إلا على صاحب أقل عطاء سواء أكان هذا العطاء مستوفيا لجميع المواصفات والشروط أم أنه أصبح أصلح العطاءات بعد المفاوضة .

مادة ٧ - تلغى المناقصات بقرار مسبب من رئيس المصلحة بعد النشر عنها وقبل البت فيها إذا استغنى عنها نهائيا .

أما في غير هذه الحالة فيجوز لرئيس المصلحة إلغاء المناقصة في إحدى الحالات الآتية :

(١) إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد .

(٢) إذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها بتحفظات .

(٣) إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية .

ويكون الإلغاء في هذه الحالة بقرار من رئيس المصلحة بناء على رأي لجنة البت في العطاءات .

مادة ٨ — استثناء من حكم المادة الأولى يجوز عند الضرورة أن يتم التعاقد بطريق الممارسة وفي هذه الحالة يجب قبل صدور قرار الجهة المختصة بإبرام العقد أن تتولى الممارسة لجنة يشترك في عضويتها من تنبيه وزارة المالية والاقتصاد — فيما تزيد قيمته على ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) ويكون قرار هذه اللجنة مسبباً .

ويجوز لرئيس الجهة المختصة بإبرام العقد أن يفوض اللجنة المذكورة في التعاقد بنفسها مباشرة دون الرجوع إليه إن وجدت مبررات لذلك .

وفي حالة إجراء الممارسة في خارج الجمهورية تكون طريقة تشكيل اللجنة متروكة لتقدير الوزير المختص .

كما يجوز للوزارات والمصالح الحكومية أن تشتري بطريق الممارسة وفقاً لأحكام هذه المادة ما تحتاجه من منتجات الشركات الصناعية المصرية التي تملك الحكومة فيها أكثر من نصف رأس المال ويصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد . ويسرى حكم الفقرة السابقة على الشركات التي يرى مجلس الوزراء — بناء على توصية وزارة المالية والاقتصاد — لصالح الاقتصاد القومي الاتفاق معها على شراء منتجاتها بطريق مباشر بالشروط التي يقررها .

ويكون للحكومة عند منح الاستثناء المذكور في الفقرتين السابقتين حق مراقبة حسابات الشركات المذكورة من حيث المصروفات والتكاليف وتحديد أسعار البيع وذلك طبقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٩ — تحظر الوساطة في التعاقد فيما لا يكون التعامل فيه بالبيع عادة إلا للحكومة وحدها من مواد ومهمات وآلات مثل القاطرات وعربات السكة الحديد والتليفونات والأسلحة والدخائر سواء أكان التعاقد بطريق المناقصة أم بطريق الممارسة ، وكل عطاء أو عرض من هذا النوع يتم عن طريق وسيط يكون واجب الاستبعاد .

ولا يسرى الحكم المتقدم على المتعاقد مع الحكومة إذا كان مركزه في الخارج وكان له وكيل معتمد في مصر .

مادة ١٠ — لا يجوز إبرام عقد دون أخذ رأى الجهة المختصة بمجلس الدولة — فيما يجب فيه أخذ هذا الرأى — إلا إذا أبرم العقد على أساس شروط أخذ فيها رأى الجهة المذكورة أو أبرم على أساس شروط سبق أن أبرم على أساسها عقد مماثل له ، إذا كانت هذه الشروط في الحالتين لم يحصل فيها أى تعديل .

مادة ١١ — تسرى الأحكام المتقدمة على مزادات بيع الأصناف والمهمات التي يتقرر التصرف فيها كما تسرى أيضاً على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل إلا فيما يتعلق باشتراك الموظف الفني بمجلس الدولة في اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية فلا يكون اشتراكه في عضويتها وجوبياً في مقاولات الأعمال إلا إذا زادت قيمتها على ٢٥٠٠٠ ج (مائتين وخمسين ألف جنيه) . على أنه

يجوز بالنسبة إلى مقاولات الأعمال أن تعقد عند الضرورة بدون مناقصات فيما لا يزيد على ٥٠٠ ج (خمسمائة جنيه) .

مادة ١٢ - يجوز عند الاقتضاء لاية وزارة أو مصلحة أن تتولى في مهمة معينة بالنيابة عن وزارة أو مصلحة أخرى ووفقا للأحكام المتقدمة مباشرة إجراءات التعاقد بطريق المناقصة أو الممارسة بحسب الأحوال ثم إبرام العقد .

مادة ١٣ - ينظم بقرار وزير المالية والاقتصاد مالم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات .

مادة ١٤ - يلغى كل حكم يخالف للأحكام السابقة فيما عدا ما يكون منها منظما بقانون .

مادة ١٥ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ١٦ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وبعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٧٣ (٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم المناقصات المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم قواعد التعاقد على شراء ما يلزم للوزارات والمصالح العامة ولبيع ما يستغنى عنه من مهمات وما تجريه من أعمال ومقاولات . وكان الغرض منه تيسير إجراءات التعاقد وتحميل الوزارات والمصالح مسئولية الاجراءات مع اشراك ممثلين من وزارة المالية والاقتصاد ومن مجلس الدولة في اللجان المختلفة في الحدود والأوضاع المقررة في ذلك المرسوم بقانون .

وعلى الرغم مما تضمنه ذلك المرسوم بقانون من تيسير على المصالح فقد أثبتت التجربة أن الحاجة تقتضى زيادة التوسع في منح الوزارات والمصالح سلطات أخرى دفعا لما تلاقيه من صعوبات عملية في التنفيذ .

لذلك رؤى :

أولا : تعديل المادة الأولى بزيادة الحد الأعلى للمناقصات المحلية إلى ٥٠٠٠ ج بدلا من ٣٠٠٠ ج كما أجاز الشراء بدون مناقصات فيما لا يزيد قيمته على ٢٠٠ ج بالنسبة للمشتريات بدلا من ١٠٠ ج و ٢٠٠٠ ج بالنسبة لشراء الأصناف المحتكرة من شركات في الخارج ليس لها وكلاء في مصر .

ثانياً : وتحقيقا للتيسير على الوزارات والمصالح ولما لوحظ من تعذر حضور مندوبي وزارة المالية والاقتصاد ومجلس الدولة في كثير من لجان الممارسة وفتح مظاريف العطاءات وأثبت فيها وتمشيا مع سياسة تحميل الوزارات والمصالح المختلفة قسطها من المسئولية الكاملة في أعمالها ، فقد رؤى تعديل المادة الثانية بحيث أصبح النص أكثر وضوحا إذ يجب أن تتولى اللجان المنصوص عليهما فيها فحص العطاءات إذا تمت بطريق المظاريف قبل أن تصدر الجهة المختصة قرارها بإبرام العقود

التي تتم بطريق المناقصات العامة كما رأى أن يقتصر حضور مندوبي وزارة المالية والاقتصاد على لجان البت في العطاءات التي تزيد قيمتها على ٢٠٠٠٠ ج وأن يقتصر حضور الموظف الفني بمجلس الدولة في لجان البت إذا كانت قيمة المناقصات تزيد على ٢٠٠٠٠٠ ج (مائتي ألف جنيه) .

وقد رأى إضافة عبارة « انما تمت بطريق المظاريف » إلى هذه المادة لإزالة لشبهة قامت لدى بعض المصالح من أن أحكام هذا القانون إنما تسرى على المناقصات والمزايدات التي تتم بطريق المظاريف دون غيرها ولا يوضح أن أحكام القانون إذ نظمت هذا النوع من المناقصات فإنه هو الذي يقبل بطبيعة هذا التنظيم وبذلك أقر قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة .

ثالثاً : وتمشيا مع نظام اللامركزية عدلت المادة الثالثة بحيث أعطت رؤساء الفروع الحق في ابداء الملاحظات في العطاءات فأصبحت العطاءات تعرض على لجان البت مشفوعة برأي رئيس المصلحة أو الفرع المختص بعد أن كانت قاصرة على رئيس المصلحة لحسب .

رابعاً : عدلت المادة الخامسة بحيث أصبحت تبث في نتيجة المفاوضة لجنة البت برئاسة وكيل الوزارة المختص بإبرام العقد بدلا من اللجنة التي كانت تشكل برئاسة وكيل الوزارة الدائم .

خامساً : تعديل صياغة المادة السادسة يجعلها أكثر وضوحاً . في السماح بقبول العطاءات غير المطابقة لجميع المواصفات وبشروط التي أسفرت المفاوضة عن أنها أصلح العطاءات .

سادساً : وتمشيا مع التوسع في سلطة الوزارات والمصالح عدل نص المادة الثامنة بأن جعل اشتراك وزارة المالية والاقتصاد في لجان الممارسة بمن تنبيه من موظفيها أو من موظفي الوزارات كما رأى إيضاح هذه المادة بالنص على أن عمل لجنة الممارسة يكون قبل إبرام العقد بمعرفة الجهة المختصة — ويجوز لرئيس الجهة المختصة بإبرام العقد تفويض هذه اللجنة في إبرام العقود دون الرجوع إليه إذا وجد مبرراً لذلك . ورؤى إضافة فقرة جديدة إلى تلك المادة بحيث يجوز للوزارات والمصالح الحكومية أن تشتري بالممارسة وفقاً لأحكام هذه المادة ما يلزمها من الشركات الصناعية المصرية التي تملك الحكومة فيها أكثر من ٥٠ ٪ . من رأس المال ويعينها وزير المالية والاقتصاد بقرار منه . ويسرى هذا الحكم على الشركات التي يرى مجلس الوزراء - بناء على توصية وزارة المالية والاقتصاد . لصالح الاقتصاد القومي الاتفاق معها على شراء منتجاتها بطريق مباشر بالشروط التي يقررها . ويكون للحكومة الحق في مراقبة حسابات كل هذه الشركات وفقاً للقرار الذي يصدره وزير المالية والاقتصاد .

سابعاً : كانت الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة تحدد التعاقد مع الوكيل الدائم للشركات والمنشآت الموجودة في مصر إذا كان يتجر في مواد أخرى فقد رأى تعديل هذه الفقرة بحيث يجوز التعاقد مع الوكيل المعتمد في مصر سواء أكان يتجر أو لا يتجر في مواد أخرى . وذلك تمشياً مع سياسة الحكومة التي حدثت بها إلى إلغاء مكتب التفتيش الهندسي بلندن وفروعه ببروكسل وفقاً لما جاء بالذكر المرفوعة

إلى مجلس الوزراء من وزارة المواصلات في ١٦/١٢/١٩٥٢ وحتى يكون ذلك حافزاً للشركات الموردة الاجنبية على إيجاد توكيلات لها في القطر المصري تسهلاً لأعمالها .

ثامناً : تعديل صياغة المادة ١١ بجعلها تسرى على مقاولات الأعمال ومقاولات النقل العام ورفع نصاب اللجنة بالنسبة لاشتراك الموظف الفنى بمجلس الدولة فيها إلى ٢٥٠٠٠٠ ج في هذه المقاولات .

تاسعاً : وتحقيقاً لهذا الغرض أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق . ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

رصد نقابة المحامين

مايو
سنة ١٩٥٤

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
التاسع

ذَنْبٌ يُغْفَرُ ، وَذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ ، وَذَنْبٌ يُجَازَى بِهِ ، فَأَمَّا
الذَّنْبُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ ، فَالشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي
يُغْفَرُ ، فَعَمَلُكَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ ، وَأَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي
يُجَازَى بِهِ ، فَظُلْمُكَ أَخَاكَ — رواه الطبراني

جميع المخابرات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الجمهورية رقم ٥١ بمصر .

مطبوعة مجتازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد

- ٢١ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٢ حكمين صادرين من قضاء محاكم الجنايات .
- ٣ أحكام صادرة من قضاء الضرائب .
- ٢ حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية المدنية .
- الصورية في التصرف القانوني بحث للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
- الملكية في الشهر العقاري بحث للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر رئيس مأمورية الشهر العقاري بمكتب القاهرة .
- العمل القضائي بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .
- قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل الأسعار الميئنة بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . ص ٢٨٩
- قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن توزيع أرباح القطن الناتجة من عملية شراء وبيع محصول القطن موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ . ص ٢٩٠
- قانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤ تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر . ص ٢٩٣
- قانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية . ص ٢٩٤
- قانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات . ص ٢٩٦
- قانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة . ص ٢٩٨
- قانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن إنهاء حق الحسكر على الأعيان الموقوفة . ص ٣٠٠
- قانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر . ص ٣٠٢
- قانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية . ص ٣٠٣
- قانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي . ص ٣٠٦
- قانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . ص ٣٠٨

محمد لي عبد الشريد - محمد السادة - ميس محمد العشماوى - نصيف زكى
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض المدنية

٦٤٥

٨ يناير سنة ١٩٥٣

قوة الأمر المقتضى . حكم مقام على أسباب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . هذه الأسباب تحوز قوة الأمر المقتضى . الاستناد إليها في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم باعتبار أن لها قوة الأمر المقتضى . صحيح . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان منطوق الحكم مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسبابه ونتيجة لازمة لها فإن هذه الأسباب تحوز قوة الشيء المحكوم فيه . وإذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهما بطلب أحقيته في أخذ فدان بالشفعة اشتراه المطعون عليه الثاني من المطعون عليه الأول على أساس أن هذا الفدان يقع شائعا في مساحة يملكها . وكان الطاعن قد رفع دعوى سابقة يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى قيراطين شائعين في ذات الأرض التي يشفع بها وكف منازعة المدعى عليهم ومنهم (المطعون عليه الأول) وإزالة المجرى المحفورة بها على مصاريقهم وكان مدار النزاع في تلك الدعوى هو ما إذا

كانت ملكية الطاعن للأرض التي تمر فيها المجرى التي طلب إزالتها خالصة له وحده أو أن له شركاء على الشيوع فيها وبعد أن عينت المحكمة خيرا في الدعوى لتحقيق هذا الوجه من النزاع قضت للطاعن بطلباته أخذا بما انتهى إليه التحبير من أن القيراطين موضوع النزاع هما ضمن مساحة مملوكة كلها للطاعن ومحدودة وغير شائعة في أطيان أخرى وكان هذا الحكم نتيجة لازمة لما قرره المحكمة في أسباب حكمها المشار إليه من أن قسمة نهائية واقعية حصلت بين الطاعن وشركائه في الملك الشائع اختص بموجبها الطاعن بأطيانه مفرزة فإن هذا الحكم يكون حائزا في خصوص مسألة القسمة قوة الأمر المقتضى مانعا من العود إلى المناقشة فيها في أي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشفعة لا انتفاء حالة الشيوع أخذا بالأسباب الواردة في حكم الملكية المشار إليه لم يخالف القانون ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين متى كان الأساس فيهما

واحداً وهو أن الأطيان التي يشفع بها الطاعن في هذه الدعوى مفرزة لا شائعة .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤١٦ سنة ٤٤ كلى أسيوط على المطعون عليهما وقال في صحيفة إنه علم أن المطعون عليه الأول اشترى من المطعون عليه الثاني فدانا بزمام ناحية بني هدى القبلية بحوض المريخ نمرة ٢١ قطعة رقم ٣٠ شيوعا في أربعة أفدنة بمقتضى عقد مسجل وأنه يملك فدانين شيوعا في الأربعة الأفدنة المشار إليها فهو لذلك يطلب الحكم بأحقية في أخذ الفدان المبيع بالشفعة مقابل الثمن وقدره ٢٧٨ جنيها والملحقات مع تسليم المقدار إليه - وقدم تأييدا لدعواه صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٤٦١ سنة ٢٨ كلى أسيوط القاضى برسو مزاد فدانين شيوعا في أربعة أفدنة بزمام بني هدى القبلية بحوض المريخ نمرة ٢١ قطعة رقم ٣٠ فدفع المطعون عليه الأول الدعوى : أولا - بسقوط حق الطاعن في أخذ العين المبيعة بالشفعة لأنه علم بالبيع الصادر إليه من تاريخ حصوله في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأنه عرض عليه الشراء فرفض . وثانيا - بأن العين المبيعة واقعة في جزء محدود مفرز في القطعة ٣٠ بحوض المريخ نمرة ٢١ وأن أطيان الطاعن المشفوع بها تقع محدودة ومفرزة أيضا وهي لا تتجاوز العين المبيعة إلا من حد واحد هو الحد القبلي . وثالثا - بأنه - أي المطعون عليه الأول - يملك أيضا على الشيوع في القطعة رقم ٣٠ بحوض

المريخ فهو صاحب حق في أخذ الفدان المبيع واستدل على ما قاله بخصوص ملكية الطاعن على التحديد بما جاء بدفاع الطاعن نفسه في القضية رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ مدنى ديروط وما ورد بتقرير الخبير المتدب فيها . وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع : أولا - بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم . وثانيا - بنسب الخبير الهندسى للانتقال إلى العين موضوع النزاع لمعاينتها وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لبيان ملكية كل منهما وهل تقع ملكية الطاعن والمطعون عليه الأول شائعة في الأربعة الأفدنة التي تشمل الفدان موضوع دعوى الشفعة أو محددة مفرزة وفي الحالة الأخيرة بيان سبب هذا التحديد والفرز هل هو قسمة حصلت بين الشركاء بالتراضى أو بالقضاء أو بالمهاياة وتاريخ حصول هذه القسمة ووضع اليد تنفيذا لها وفي حالة ثبوت الملكية على الشيوع بيان ما يملكه كل منهما ضمن الأربعة الأفدنة الميئنة بصحيفة الدعوى ثم قضت برفض الدفع الخاص بالعلم . وقضت في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٦ بإعادة المأمورية إلى الخبير لأدائها على الوجه الذى ينته فى حكمها ثم قضت فى ٢٩ من ديسمبر سنة ٤٨ بأحقية الطاعن فى أن يأخذ بالشفعة ٢٢ ٣ قيراطا شيوعا فى الفدان المبين بعقد البيع المؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات مؤسسه حكما دلى أنه تبين لها من الاطلاع على تقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى ومحاضر الاعمال والخرائط المرفقة بها أن ملكية الطاعن كانت أصلا على المشاع فى القطعة نمرة ٣٠ بحوض المريخ نمرة ٢١ وأنه هو وباقي ملاك تلك القطعة وضع كل منهم يده على

المطعون عليه الأول طالبا تثبيت ملكيته إلى قيراطين بحوض المريخ رقم ٢١ ضمن قطعة رقم ٣٠ وقال الطاعن المذكور بأن القيراطين المذكورين يقعان في وسط قطعة أرض يملكها قدرها خمسة أفدنة وخمسة قراريط واثنا عشر سهبا بمحدودها المذكورة في عريضة تلك الدعوى المملنة في ١٢ و ١٧ من مارس سنة ١٩٤٠ وحسكت المحكمة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بتثبيت ملكية الطاعن لهذين القيراطين وعارض المطعون عليه الأول في هذا الحكم ورفضت معارضته في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وأصبح هذا الحكم نهائيا وقد تبين من تقرير الخبير السابق الإشارة إليه ان هذين القيراطين والخمسة أفدنة وكسور التي يملكها الطاعن في حوض المريخ المشار إليه يقع منها فقط ثلاثة أفدنة وكسور بالقطعة التي مساحتها ستة أفدنة وكسور التي تقع فيها العين المشفوع فيها دولا تتفق هذه الثلاثة الأفدنة والكسور إلا من حد واحد (حدها البحري) مع باقي الستة الأفدنة وكسور المذكورة، ولأنه يترتب على ذلك أنه ليس للطاعن ان يتمسك في الدعوى الحالية بأنه مالك على المشاع في الأرض الواقعة فيها العين المشفوع فيها كما ان شراء المشتري (المطعون عليه الأول) لتلك العين على المشاع ليس من شأنه هدم الحكم الصادر في دعوى منفلوط بأن هناك تهديدا، وأن الطاعن قد تملك اطيانا محدودة مفرزة. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن مقام على خمسة أسباب يتحصل الأول والثاني والثالث منها في أن الحكم المطعون فيه خطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب من ثلاثة أوجه - الأول - إذ اعتبر

جزء منها بطريق المهايأة الزراعية ليمكن كل منهم من الانتفاع بما يملك ولم يحصل فرز وتجنيد نهائي للملك كل منهم في هذه القطعة أعقبه تسجيل لهذا الفرز وفضلا عن ذلك فإن مصلحة المساحة عندما أوضحت حدود الفدان موضوع الدعوى ذكرت أنه بالمشاع في تلك القطعة الأمر الذي لا شك يدل على عدم وجود هذه القسمة النهائية وأن وضع اليد ليس الغرض منه سوى انتفاع كل بملكه وأنه ثبت لها أن الطاعن يملك خمسة أفدنة في هذه القطعة والمطعون عليه الأول يملك قيراطين فقط ومن ثم يكون الطاعن محقا في أخذ ٢٣ ٢/٣ قيراطا من الفدان المبيع والمطعون عليه الأول ٢/٣ من قيراط من الفدان المذكور. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١٧ سنة ٢٤ قضائية. وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف أسبوط بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع. أولا - بتأييد الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٥ فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق المستأنف عليه الأول (الطاعن) في طلب الأخذ بالشفعة. وثانيا - بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ورفض دعوى الشفعة والإزام المستأنف عليه الأول (الطاعن) بمصاريف الدرجتين وألف قرش أتعاب محاماة عنهما مؤسسة قضاءها في خصوص ماذفع به المطعون عليه الأول من أن ملك الطاعن مفرز ولا يجاور الأرض المشفوع فيها إلا من حد واحد ومن ثم لا تتوافر له أسباب الشفعة على أنه تبين لها من الرجوع إلى الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ٤٠ مدني منفلوط أن الطاعن رفعها على خصوم منهم

الجزئية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ - وأن
الفدان المشفوع فيه شائع ضمن مساحة أكبر هي
التي يملك فيها الطاعن الفدانين شيوخا - ومن
ناحية أخرى - أن مناط التمسك بحجية الحكم
الصادر في دعوى منفلوط هو أن يكون هناك اتحاد في
السبب والموضوع وهما في الدعوى الحالية مختلفان
عنهما في دعوى محكمة منفلوط ، فالسبب في الدعوى
الأولى هو أن المطعون عليه الأول أنشأ مجرى في
غير ملكه وأن اعتدائه هذا غير جائز قانونا وقد
ثبت ذلك للحكمة فقضت بإزالة المجرى ، أما السبب
في الدعوى الحالية فهو حق الشفعة المقررة قانونا
لشريك على الشيوع ، وأما الموضوع فمختلف
كذلك في كل من الدعويين إذ كان في دعوى المجرى
طلب إزالتها لإنشائها بغير حق وفي الدعوى الحالية
أخذ الفدان موضوع النزاع بالشفعة لوقوعه في
مساحة يمتلك الطاعن معظمها على الشيوع ، كما
أن العبرة في الأحكام هي بمنطوقها لا بأسبابها وأنه
مقيد بتبين أن النزاع أمام محكمة منفلوط لم يكن
المقصود منه الفصل في مسألة القسمة وإنما في
اعتداء حاصل على حقوق الطاعن يكون ما ورد
بالأسباب تبريرا لدفع هذا الاعتداء لا يمكن أن
يعد فصلا في مسألة القسمة لاسيما أن الحكم لم
يتعرض إليها ولا إلى تكييفها من حيث كونها
نهائية أو مؤقتة — مما كان يتعين معه عدم الاعتداد
بهذا الحكم في صدد القول بأن ما يملكه الطاعن
مفرز لا شائع . أما وجه القصور فلأن الحكم لم
يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أنه اشترى
في سنة ١٩٣١ الفدانين شيوعا في أربعة أفدنة
بمقتضى حكم مرسى مزاد وأن الفدان موضوع
دعوى الشفعة يقع فيها . كما أنه أغفل الرد على
ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب مستخلصة من
الأوراق تنفي الفرز والتجنيب فيما يتعلق بأطيان

الحكم الصادر من محكمة منفلوط الجزئية في ٢٣
من ديسمبر سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٨٥٧
سنة ١٩٤٠ ذا حجية في دعوى الشفعة . مع أن
هذه الحجية التي قال بها والتي قضى بناء عليها برفض
دعوى الطاعن ، لا أساس لها من الواقع ولا من
القانون . إذ كل ما ورد بالحكم المذكور (حكم
منفلوط) هو أن المطعون عليه الأول دفع الدعوى
(دعوى منفلوط) بأنه يملك على الشيوع مع
الطاعن فهو لا يعارض في ملكيته للغير اطين المحكوم
له بهما غيايبا على الشيوع وإنما يعارض في إزالة
المجرى لأنه بحكم ملكيته على الشيوع له الحق في
إقامة المجرى في الخمسة القراريط وعلى هذا الأساس
أقام المجرى فعلا وليس للطاعن إزالتها طالما أنه
مالك على الشيوع وليس له حفر المجرى في ملكه
خاصة إلا بعد همل القسمة . وأن الطاعن دفع
معارضة المطعون عليه بطلب رفضها على أساس
أن ملكه الذي رفع الدعوى بمقتضاه والذي
صدر له به الحكم المعارض فيه ليس ملكا مشاعا
وإنما هو ملك مفرز ومحدود وأن المجرى في ملكه
خاصة وقد استخلص الحكم المطعون فيه من هذا
الذي جاء في حكم محكمة منفلوط أن ملك الطاعن
الذي يشفع به مفرز مع أنه في حقيقته شائع مع
القدر المبيع ، كما تدل على ذلك عقود ملكيته إذ
يبين منها أنه يملك فدانين شائعين في أربعة أفدنة
بحوض المريخ رقم ٢١ قطعة نمرة ٣٠ بمقتضى
حكم مرسى مزاد صادر في ٤ من مايو سنة ١٩٣١
في القضية رقم ٤٦١ سنة ١٩٣٨ أسيوط الابتدائية
والثلاثة أفدنة مفرزة يملك فدانين منها بمقتضى عقد
يسع صادر إليه من أحمد محمد سعد الدين بحوض
المريخ رقم ٣١ قطعة ٣٠ في ١١ من يوليو سنة ١٩٣٥
ومسجل في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٣٥ وفدانا
بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من محكمة منفلوط

الطاعن في الأربعة الأفدنة الواقع فيها الفدان موضوع الشفعة وهو أمر يعيب الحكم ويبطله .
 ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال « ومن حيث إنه يتبين من الرجوع إلى تلك الدعوى (رقم ١٨٧٥ منفلوط) أن الشفيع الحالي (الطاعن) رفعها ضد خصوم منهم المستأنف الحالي (المطعون عليه الأول) طالبا تثبيت ملكيته إلى قيراطين بحوض المرينخ رقم ٢١ ضمن قطعة رقم ٣٠ وقال المدعى المذكور (الطاعن) بأن القيراطين المذكورين يقعان في وسط قطعة أرض يملكها قدرها خمسة أفدنة وخمسة قراريط واثنى عشرة سهما بمحدودها المذكورة في عريضة تلك الدعوى (المعلنة في ١٢ و ١٧ مارس سنة ١٩٤٠) وحكمت المحكمة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ غيايا للمستأنف الحالي (المطعون عليه الأول) بتثبيت ملكية المستأنف عليه الأول (الطاعن) لهذين القيراطين وعارض المستأنف الحالي (المطعون عليه الأول) في الحكم المذكور ورفضت معارضته في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣ وأصبح هذا الحكم نهائياً وقد تبين فيما بعد من تقرير الخبير السابق الإشارة إليه أن هذين القيراطين والخمسة الأفدنة وكسور التي يملكها المستأنف عليه الأول الحالي (الطاعن) في حوض المرينخ المشار إليه يقع منها فقط ثلاثة أفدنة وكسور بالقطعة التي مساحتها ٦ أفدنة وكسور التي تقع فيها العين المشفوع فيها ولا تتفق هذه الثلاثة الأفدنة وكسور إلا في حد واحد (حدهما البحري) مع باقي الستة الأفدنة وكسور المذكورة .
 وحيث إنه يتعين البحث بإزاء ما تبين من أن ملك الشفيع لا يتصل إلا من حد واحد بالأرض المشفوع فيها فإذا كان للحكم رقم ١٨٥٧ منفلوط السالف الذكر حججته في الدعوى الحالية وواضح بما سبق بيانه بهذا الصدد أن بين الدعويين اتحادا

في الأشخاص من حيث إن المستأنف (المطعون عليه الأول) والمستأنف عليه الأول (الطاعن) كانا طرفين في تلك الدعوى وفي الموضوع من حيث إن المطروح في كلتا الدعويين هو أمر القسمة أو الشروع وقد فصلت فيه المحكمة في تلك الدعوى بأن هناك قسمة ترتب عليها امتلاك الشفيع الحالي لأطيان محدودة وذلك بحكم نهائي صارت له قوة الشيء المقضي به وصارت له بذلك حجية في الدعوى الحالية . ومن حيث إنه يترتب على ما تقدم أن ليس للمستأنف عليه الأول (الطاعن) أن يتمسك في الدعوى الحالية بأنه مالك على المشاع في الأرض الواقعة فيها العين المشفوع فيها . . — ولما كان هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ذلك بأن الطاعن رفع الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى قيراطين على الشروع في الخمسة الأفدنة والخمسة قراريط والاثنى عشرة سهما بحوض المرينخ نمرة ٢١ ضمن القطعة رقم ٣٠ التي حددها كالاتي: البحري ورثة سعد حسين سعد ضمن القطعة والشرقي ورثة حسن رفاعي الهواري نمرة ٣٩ بحوضه والغربي ورثة أحمد علي جاد نمرة ٣١ بحوضه والقبلي طريق صومى ، وبكف منازعة المدعى عليهم ومنهم (المطعون عليه الأول) الطالب فيها وإزالة الجرى المحفورة بهما على مصاريقهم وكان مدار النزاع في تلك الدعوى هو ما إذا كانت ملكية الطاعن للأرض التي كانت تمل بها الجرى التي طلب إزالتها خالصة له وحده أو أن له شركاء على الشروع فيها ، وبعد أن عينت المحكمة خبيرا في الدعوى لتحقيق هذا الوجه من النزاع قضت للطاعن بطلباته أخذا بما انتهى إليه الخبير من أن القيراطين موضوع النزاع هما ضمن مساحة الخمسة الأفدنة والخمسة قراريط والاثنى عشرة سهما

مملوكة كلها للطاعن ومحدودة وغير شائعة في أطيان أخرى ، ولما كان هذا الحكم نتيجة لازمة لما قرره المحكمة في أسباب حكمها المشار إليه من أن قسمة نهائية واقعية حصص بين الطاعن وشركائه في الملك الشائع اختصاص بموجبها الطاعن بأطيانه محددة مفرزة ، لما كان ذلك ، كان هذا الحكم حائزاً في خصوص مسألة القسمة قوة الأمر المقضى مانعاً من العود إلى المناقشة فيها في أي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولا عبرة بالقول بأن ما قرره الحكم في الدعوى السابقة من حصول قسمة واقعية نهائية إنما كان وارداً في أسبابه دون منطوقه متى كان المنطوق مرتبطاً بهذه الأسباب ارتباطاً وثيقاً ونتيجة لازمة لها ، كما لا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين متى كان الأساس فيهما واحداً وهو أن الأطيان التي يشفع بها الطاعن في هذه الدعوى مفرزة لا شائعة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ تحدث عن موضوع الشفعة قال : « ومن حيث إنه فيما يختص بما يقرره المستأنف والمقصود المستأنف عليه الأول أي (الطاعن) من ثبوت الشيوع من تقرير الخبراء واعترافات المستأنف عليه الأول (والمقصود المستأنف أي (المطعون ضده الأول) فيها فإن هذه كانت من وقائع وضع اليد ومدته والأقوال الصادرة فيها كانت على لسان ابن الشفيع ووكيله أمام الخبير وقد قام الشك لدى محكمة أول درجة في أن الذي حقق هو أركان الملكية ولذا فقد اعتبرت المحكمة قيام الشيوع الذي يشترك فيه كل من الشفيع والمشفوع فيه ووزعت في حكمها الأرض بينهما بنسبة ما يملكه في الأرض التي اعتبرت العين مشاعاً فيها وهي ستة أفدنة وكسور حسب تقارير الخبراء (يراجع ص ٨ - ١٠ من تقرير

الخبير محمود مجدى غانم المودع في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ وملحقه) واعتبرت المحكمة بعد ما تقدم أن أقوال الشفيع المستأنف عليه الأول الحالي (أي الطاعن) التي تقدم بها كدع في تلك القضية رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط والتي أراد بها الحكم له تثبيت ملكيته للقيراطين موضوع تلك الدعوى إنما هي إقرار غير ملزم له في الدعوى الحالية . وهذا الذي قاله الحكم فضلاً عن عما فيه من خلط بين المستأنف وهو في الواقع المستأنف عليه والمستأنف عليه وهو في الواقع المستأنف لا يعدو تقريراً لما حصل من محكمة أول درجة وليس فيه رد واضح عليه بما يجعل الحكم مشوباً بالغموض والإبهام .

« ومن حيث إن هذا السبب غير منتج ذلك بأن الحكم المطعون فيه مقام في أساسه على أن أرض الطاعن التي يشفع بها بمقدرة مفرزة أخذاً بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط وأنها بحسب حدودها المبينة في تلك الدعوى لا تتجاوز الأرض المشفوع فيها إلا من حد واحد وهذا وحده كاف لحل قضائها برفض دعوى الشفعة .

« ومن حيث إن السبب الأخير يتحصل في أن الحكم مسخ أقوال ابن الطاعن لدى الخبير في دعوى منفلوط رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم - على ما سبق بيانه لم يقم قضاءه على هذه الأقوال .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٠٠٢ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٦٤٦

٨ يناير سنة ١٩٥٣

ا — تزوير . اثبات . إجراءات تقاضي حكم بإحالة الدعوى على التحقيق . الفاؤه عبء . اثبات صحة الورقة المطعون فيها على عاتق المدعى عليه في دعوى التزوير . عدم اعتراضه على خطأ الحكم في هذا الخصوص أثناء التحقيق الذي استمر عدة جلسات أو على أن واقعة الصالح التي حققها القاضي المنتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير . في هذا ما يفيد اعتباره هذه الإجراءات صحيحة . خطأ الحكم في هذا الخصوص على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان .

ب — تزوير . اثبات . حكم . تسببه . قضاؤه بتزوير الورقة المطعون فيها . تأسيس قضائه على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم عبء الإثبات أصلاً ودعمها بأدلة أخرى مستمدة من الأوراق والتحقيقات . النفي عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى عاتق الطاعن . نفي غير منتج .

ج — تزوير . اثبات . تكوين المحكمة اقتناعها بتزوير الورقة المطعون فيها من الدلائل التي أسفر عنها التحقيق والقرائن التي عرضت عليها ومما استخلصته من مناقشة الخصوم أنفسهم . لا تريب عليها مادامت قد أقامت قضائها على أسباب مسوغة .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من محاضر التحقيق المقدمة صورها بملف الطعن أن الطاعن طلب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان شهوده فأجابته المحكمة إلى طلبه وفي أول جلسة للتحقيق سمعت المحكمة أقوال شاهدي المطعون عليهم الأولى والثانية ثم شاهدي الطاعن ولم يبد الطاعن أي اعتراض أثناء التحقيق الذي استمر عدة جلسات على أن الحكم التمهيدي قد أخطأ إذ التي عليه عبء إثبات صحة

الورقة المطعون فيها بالتزوير أو أن واقعة الصالح التي حققها القاضي المنتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير الذي أمرت المحكمة بتحقيقه فإنه يستفاد من ذلك أن الطاعن قد اعتبر أن هذه الإجراءات صحيحة على أن خطأ الحكم في هذا الخصوص — على فرض حصوله — لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه متى كانت المحكمة قد رأت أن هذا الخطأ لم يكن ذا أثر في سلامة إجراءات التحقيق إذ سمعت أقوال شاهدي المطعون عليهم الأولى والثانية قبل سماع أقوال شهود الطاعن .

٢ — متى كانت المحكمة إذ قضت برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير أقامت قضائها على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم أصلاً عبء الإثبات ودعمتها بأدلة أخرى من الأوراق والتحقيقات فإن تمسك الطاعن بخطأ الحكم التمهيدي في نقله عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى عاتقه يكون لاجدوى فيه .

٣ — إن من حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم ، ولها أن تكون رأيها فيما قضت به من بطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير من الدلائل التي أسفر عنها التحقيق ومن القرائن التي عرضت عليها أو مما استخلصته من استجواب الخصوم أنفسهم ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب مسوغة تكفي لمجمله .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الرابع أقام الدعوى رقم ٣١٢ سنة ١٩٤٤ محكمة شين السكوم الابتدائية على المطعون عليهن الثلاث الأوليات وقال فيها لهن بن له ١٤ قيراط و ٢١ سهما شائعة في فدان و ١٠ قراريط بعقد محرر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، وطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ، وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ تدخل الطاعن خصما في الدعوى قائلا إنه اشترى من والده ووالد أخواته البائعات فدان و ١٠ قراريط وه أسهم من بينها المقدار موضوع هذه الدعوى ، وأنه حكم له بصحة توقيع البائع له في الدعوى رقم ٣٦٦٠ سنة ١٩٤٠ منوف وقدم إقرارا محررا في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٤ قال إنه صدر من المطعون عليهن الثلاث الأوليات ويعترفن فيه بصحة عقد البيع المذكور ، فقررت المطعون عليهما الأولى والثانية الطعن في هذا الإقرار بالتزوير . وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير ، وتمهيدا بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن المطعون عليهما الأولى والثانية وقعتا على الإقرار المقدم منه وهما تعلبان بما جاء فيه وللمطعون عليهما نفي ذلك بنفس الطرق . وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٤ سنة ٦٦ من محكمة استئناف القاهرة وفي ١٨ مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه

وتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

د وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم قد خالف القانون من وجهين (أولهما) إذ قضى بأحالة الدعوى على التحقيق فإنه قد كلف الطاعن - وهو المدعى عليه في دعوى التزوير - بإثبات صحة توقيع المطعون عليهما الأولى والثانية على الورقة المطعون فيها بالتزوير في حين أن القواعد القانونية تقضى بأن مدعى التزوير هو الذي يقع عليه عبء إثبات ما يدعيه (والوجه الثاني) أن قاضي التحقيق إذا حقق واقعة الصلح المقول بمصونها بين طرفي الخصومة فإنه قد خرج عن حدود المأمورية المكلف بها ذلك أن الحكم التمهيدي قد قبل الدليل الأول من أدلة التزوير فقط وواقعة الصلح لم تكن من عناصر هذا الدليل .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان للقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن قد أشار في مذكرته أمام محكمة ثاني درجة إلى أن محكمة أول درجة قد خالفت القانون في الوجهين السابقين ، إلى أن المحكمة قد سايرت الحكم الابتدائي ولم تلق بالآ إلى مادفع به الطاعن في هذا الخصوص .

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا : بأنه يبين من محاضر التحقيق المقدمة صورها بملف الطعن أن الطاعن طلب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان شهوده ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، وفي أول جلسة للتحقيق سمعت أقوال شاهدي المطعون عليهما الأولى والثانية ، ثم شاهدي الطاعن ولم يبد الطاعن أى اعتراض أثناء التحقيق الذي تداول عدة جلسات على أن

2-12

حالاته ألا يكون الحكم صادرا في مسألة موضوعية .

٢ - إن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل في نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضي ولا يحتاج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . لأن المواد المذكورة إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . فانما أجازته على سبيل الاستثناء لحماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه بحيث يترتب على تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد نفس الآثار التى ترتب على تسجيل الحكم فيها ومنها سريان المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الشفعة (قديم) .

في الشفعة . هذا دفع وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يجوز الطعن فيه استقلا . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - تسجيل . شفعة . حكم . تسببه . دفع المشتري بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم اظهار رغبته في الاخذ بالشفعة قبل مضي ستة شهور على تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع سبب الشفعة . رفض الحكم هذا الدفع . تأسيس قضائه على أن ميعاد سقوط حق الشفع في الشفعة المنصوص عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم يبدأ من تاريخ تسجيل حكم صحة ونفاذ البيع لا من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . التمس عليه بمخالفة القانون . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - إنه يبين من نص المادة ٣٧٨ مرافعات أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع ، ومن ثم إذا كان الحكم فاصلا في موضوع الدعوى أو في شق منه فانه بذلك يخرج عن نطاق التحريم ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة في الدعوى قد انتهت أو لم تنته مادام هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها . وإذن فان الدفع بسقوط الحق في الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به ويجوز الطعن فيه على استقلالهما كان وجه الحكم فيه قبولاً أو رفضاً ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد قضت برفض الدفع بسقوط حق الشفع وأن الخصومة لم تنته بهذا الحكم واحتمال أن يقضى في آخر الأمر لمصلحة المشتري - إذ مناط منع الطعن في جميع

وإذن فتي كان المشتري قد دفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة وفقا للمادة ٢٢ من قانون الشفعة وتأسيسا على أنه رفع الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر إليه وسجل صحيفتها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم سجل الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك العقد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن بتسجيل هذا الحكم ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار الرغبة في الشفعة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من ستة شهور ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع أقام قضاءه على أن ميعاد سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة المنوّه عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة (القديم) يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل صحيفة الدعوى وأن الشفيع قد أظهر رغبته في الأخذ بالشفعة قبل أن يسجل المشتري الحكم الصادر له في دعوى صحة ونفاذ البيع ، فان ما قرره هذا الحكم لا يخالف فيه للقانون .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى ، على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين أقاما على الطاعن وبقية المطعون عليهم الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٤٩ محكمة شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بأحقتهما في أخذ أربعة

وأربعين فدانا شائعة في ١٧١١ فدان و٢١ قيراط و١٠ أسهم في مقابل دفع الثمن ومقداره ٩٣٢٥ جنيه أو الثمن الذي تثبت صحته وقالا شرحا لدعواهما إن حسن د باشا ، زايد كان يملك ١٧١١ فدان و٢١ قيراط و١٠ أسهم بزمم جهات مختلفة بمديريات القليوبية والمنوفية والغربية وتوفي في سنة ١٩١١ عن ورثة عديدين كانت من بينهم كريمة - والتهما - التي توفيت عنهما وعن ورثة آخرين وأن ما آل إلى والتهما من أطيان عن والدها والتهما وأخيها لايها لا يزال على الشيوع في تركه - حسن د باشا ، زايد وأن دعوى قسمة مرفوعة بشأنها أمام محكمة الموسيقى الجزئية ومقيدة برقم ٢٩٨١ سنة ١٩٣٢ وأنهما علما أن المطعون عليه الثالث باع إلى الطاعن ٤٤ فدانا شائعة في تركه حسن د باشا ، زايد وأنهما بصفتها مالكين على الشيوع في نفس التركة أنذرا البائع والمشتري في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ ثم أعلننا صحيفة الدعوى لهما ولباقى الشركاء في الملك في ١٧ و١٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ . ودفع الطاعن الدعوى بدفوع ثلاثة (الأول) سقوط حق المطعون عليهما الأولين في الشفعة وفقا للمادة ٢٢ من قانون الشفعة وتأسيسا على أنه رفع الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٧ كلى شبين الكوم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه الثالث وأنه سجل صحيفتها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم سجل الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك العقد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن تسجيل هذا الحكم ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار

أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات، ذلك أن الحكم المطعون فيه على الصورة السابق بيانها هو حكم غير حاسم في دعوى الشفعة ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه فور صدوره إذ قد يغني عن هذا الطعن صدور حكم في الموضوع لمصلحة الطاعن.

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله، ذلك بأنه يبين من نص المادة ٣٧٨ مرافعات أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع، ومن ثم إذا كان الحكم فاصلا في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه بذلك يخرج عن نطاق التحريم، وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة في الدعوى قد انتهت أو لم تنته مادام هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها - ولما كان الدفع بسقوط الحق في الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به فإنه يجوز الطعن فيه على استقلال مهما كان وجه الحكم فيه قبولاً أو رفضاً، ولا يغير من هذا النظر كون الخصومة في الشفعة لم تنته برفض هذا الدفع واحتمال أن يقضى في آخر الأمر لمصلحة الطاعن - إذ مناط منج الطعن في جميع حالاته إلا يكون الحكم صادرا في مسألة موضوعية كما هو الحال في الدعوى.

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

« ومن حيث أنه بني على سببين يتخزلان في أن الحكم المطعون فيه انحطأ في الثلاثون والثمانية

الرغبة في الشفعة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من ستة شهور (والثاني) عدم أحقية المطعون عليهما الأولين في الشفعة لأن البيع تم في أطيان محددة ولأنهما لا يملكان أطيانا شائعة مع الأطيان موضوع الدعوى في تركه حسن باشا زايد (والثالث) سقوط حق المطعون عليهما الأولين في الشفعة استنادا إلى المادة ١٤ والفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون الشفعة (القديم) إذ أنهما أظهرتا الرغبة بعد الميعاد القانوني أي بعد خمسة عشر يوما من تاريخ عليهما بالبيع وقت حصوله. وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدفعين الأول والثاني وتمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم بالبيع وهدم إظهار الرغبة في الميعاد. واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٧/٢٨ قضائية محكمة استئناف القاهرة وقصره على الطعن فيما قضى به الحكم المستأنف من رفض الدفع الأول. وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم القاضى برفض الدفع المقدم من المستأنف (الطاعن) المتضمن سقوط حق الأخذ بالشفعة لمضى أكثر من ستة شهور بين إعلان الرغبة فيها وتسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى وألزم المستأنف بمصاريف استئنافه، فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض.

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن استنادا إلى المادة ٣٧٨ مرافعات التي تنص على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها

القصور في التسليم : أما الخطأ في القانون ففي قوله بان التسجيل الذي يترتب عليه نقل الملكية إنما هو تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع لا تسجيل صحيفة الدعوى ثم تقريره بناء على ذلك ان ميعاد سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة المنو عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة (القديم) يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل صحيفة الدعوى . وأن انسحاب أثر الحكم إلى يوم تسجيل الصحيفة لا يكون إلا في مجال المفاضلة بين تصرفين حاصلين لمشتريين مختلفين من بائع واحد — مع أن هذا الذي قرره الحكم وبنى عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهما الأولين في الأخذ بالشفعة مخالف لما استقر عليه قضاء محكمة النقض التي اطردت أحكامها على تقرير قاعدة انسحاب أثر الحكم الذي يصدر في دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل صحتها بما يترتب عليه ضرورة سقوط حق الشفيع في الشفعة بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل صحيفة الدعوى عملاً بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة — لا من يوم تسجيل الحكم بصحة ونفاذ البيع — هذا فضلاً عن أن ما ذهب إليه الحكم مخالف للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، إذ لم يرد في نصوصهما ما يوجب تسجيل الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد ، بل كل ما أشار إليه هو تسجيل صحيفة الدعوى ثم الاكتفاء بهوجب التأشير على هامشها بالحكم الذي يصدر فيها وبذلك يكون ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد يجب تسجيله هو قول لا يقره القانون . أما القصور في عدم رد الحكم على ما أثاره الطاعن من أوجه مخالفة الحكم : الا بطلبه لقواعد القانون الصحيحة على ما سبق بيناه في حين أن هذا الدفاع له بتأثير

جوهرى على مصير الدفع المطروح للحكم فيه . ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في هذا الخصوص : ومن حيث إنه يبين من استقراء قانون التسجيل القديم (١٨ لسنة ١٩٢٣) والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وأحكام المحاكم الصادرة في صدد موضوع النزاع أن جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لابين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن (م ٩ في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦) وكذلك جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق عيني (مادة ١٠) وأن نقل الملكية يعلق في البيع حتى يتم تسجيل عقد البيع وأنه قد يرفض البائع التوقيع على العقد النهائي حسب الأوضاع القانونية المرسومة تمهيداً لتسجيل العقد ، لذلك شرع للمشتري استصدار حكم ضد البائع بصحة ونفاذ البيع ليحل هذا الحكم محل العقد النهائي . ويستطيع إذن تسجيله وبذلك تنتقل الملكية له وقد يزيد البائع على الرفض بأن يتصرف بالبيع في ذات العقار لمشتراً آخر ومن أجل ذلك شرع للمشتري أن يسارع إلى تسجيل عريضة الدعوى التي يرفضها بطلب صحة البيع ونفاذه (مادة ١٥) حتى إذا صدر الحكم له بذلك وأشر به طبقاً للقانون فإن الحكم ينسحب أثره إلى يوم تسجيل العريضة وبذلك يفسد على البائع والمشتري الثاني معنى النية عملهما (مادة ١٥) ما استلزم للمشتري الثاني تسجيل عريضة قبل أن

يسجل هو حكم صحة ونفاذ عقده (١٧م) وواضح أن التسجيل الذي يترتب عليه نقل الملكية إنما هو تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع الذي حل محل عقد البيع النهائي ولا يمكن القول بأن نقل الملكية يترتب على تسجيل عريضة الدعوى إذ فيه مخالفة صريحة لنصوص القانون ومن ذلك يتضح أن ميعاد السقوط في الأخذ بالشفعة المنوئ عنه بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل عريضة الدعوى . أما انسحاب أثر الحكم إلى يوم تسجيل الصحيفة فتحله المفاضلة بين تصرفين حاصلين لمشتريين مختلفين من بائع واحد وعلى هذا استقر قضاء المحاكم المتباينة ، ثم قال « ومن الواضح أن الشفيعين ليسا في مركز المشتري الثاني حتى يجوز للدعى عليه الأول (الطاعن) إثارة الكلام حوله تسجيل عريضة الدعوى التي رفعها بصحة ونفاذ العقد موضوع الدعوى وفضلا عن ذلك فإن ميعاد السقوط المشار إليه بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة لا يجوز التوسع فيه وطالما أن المادة تنص على أن ميعاد السقوط يبدأ من تسجيل العقد فعلا فلا يجوز القول بأنه يبدأ من تسجيل العريضة » .

« ومن حيث إن تسجيل الحكم تم في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ وإعلان الرغبة حصل في ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ أى أن التسجيل لاحق لإظهار الرغبة فتعين رفض هذا الدفع ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك « وقد يكون من الملائم أن يضاف إليه أن المحكمة التي توخاها المشرع من تقرير مدة السقوط الحكى لحق الأخذ بالشفعة وهي ألا تظل ملكية المشتري مهددة بدعوى الشفعة زمناً غير محدود ولا مشاحة في أنه لا يصح اعتباره

مالكا يستأهل هذه الرعاية بتسجيله صحيفة دعوى صحة التعاقد بل لا بد لا تنقلها إليه من تسجيل الحكم الذي يصدر فيها لمصلحته فيكون بمثابة العقد الناقل للملكية قانونا ، ومن ثم فليس التأشير بمنطوق الحكم النهائي في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها مغنيا عن تسجيل الحكم كما يقول المستأنف (الطاعن) لأن المادة ١٦ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إذ رتب على تسجيل دعوى صحة التعاقد أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت له حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها لم ترفع عن صاحب الشأن عبء الالتزام الوارد في المادة التاسعة من ذلك القانون بخصوص تسجيل الأحكام النهائية المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله كما لم ترفع الجزاء المترتب على عدم تسجيلها وهو أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك بأن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل في نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أي حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضي ولا يحتاج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦ لأن المواد المذكورة إذ اجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق

عليه بما يفيد سبق تقديمه لمحكمة الموضوع وعدم تقديم دليل يثبت سبق تقديمه . المقدان الآخران مع تعلقهما بسبب الطعن لم يقدم في خلال العشرين يوما التالية للطعن بالنقض . النعى مجرد عن الدليل .

المبادئ القانونية

١ - شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقا للمادة ٣٣٩ من القانون المدني (قديم) من اعتبار أن العقد يستر في حقيقته رهنا متى كانت المحكمة تبين من القرائن والأدلة التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى اعتبار أن العقد وإن كان في ظاهره عقدا باتا إلا أنه في حقيقته يخفى رهنا .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذقضى ببطالان عقد البيع موضوع النزاع باعتبار في حقيقته يستر رهنا قد استند إلى أدلة هي في مجموعها كافية لحمل نضائه ، فلا يطله ما تنعاه عليه الطاعنات من القصور والتخاذل ومخالفة حكم سابق قضى بمنع تعرض المطعون عليه لمن في الأطنان المبيعة . ذلك بأن حجية حكم منع التعرض المشار إليه مقصورة على ثبوت وضع يد الطاعنات على المقدار موضوع العقد بنية التملك في السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض ولا تأثير لها على تكييف العقد موضوع النزاع فهو عقد بيع بات أم هو عقد يخفى رهنا ، كما أن إسقاط السنة السابقة لرفع دعوى منع التعرض من المدة التي قال الحكم إن المطعون عليه أثبت واضعا يده خلاطها على الأطنان موضوع العقد بعد

العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنطوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها لإنسحاب اثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة فانما أجازته على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه بحيث يترتب على تسجيل حريضة دعوى صحة التعاقد نفس الآثار التي تترتب على تسجيل الحكم ومنها سريان المدة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون الشفعة (القديم) أما ما يبييه الطاعن على الحكم من أنه لم يرد على دفاعه السابق ببيان أنه مردود بأن الحكم قد أوفى على الغاية فيما أورده من أسباب صحيحة لا قصور فيها . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٨

٨ يناير سنة ١٩٥٣

١ - بيع . رهن . شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات . تبين المحكمة من الأدلة والقرائن التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى الرهن لا إلى البيع . القضاء ببطالان هذا العتد . لا خطأ . المادة ٣٣٩ مدني (قديم) .

ب - بيع . رهن . حكم . تسبيبه . اعتباره عقد البيع يخفى رهنا لأسباب سائغة . النعى عليه بالقصور ومخالفة حكم سابق بمنع التعرض . لا يطله متى كان الثابت أن هذا الحكم انصب على وضع اليد عن سنة واحدة تالية للمدة التي قال الحكم إن الرهن استمر واضعا يده فيها .

ج - نقض . طعن . إجراءات الطعن . حكم . تسبيبه . النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق استنادا إلى ثلاثة عقود . أحد هذه العقود قدم في خلال العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن ولكنه غير مؤثر

صدوره لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم .

٣ - إذا كانت الطاعنات قد استندن في النعي على الحكم بمخالفة الثابت بأوراق الدعوى إلى ثلاثة عقود ، وكان العقد المقدم في مدة العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن غير مؤثر عليه بما يفيد أنه سبق أن قدم إلى محكمة الموضوع ولم يقدم دليل على سبق تقديمه إليها ، وكان العقدان الآخران المقدمان مع مذكرة الطاعنات بالرد لا يجوز قبولهما إذ كان الواجب تقديمهما في فترة العشرين يوما التالية لتقرير الطعن متى كانت الطاعنات يرتكن إليهما في إثبات هذا الوجه من طعنهن ، فإن هذا النعي يكون مجردا عن الدليل .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبما يبين منه ومن سائر الأوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعنات الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٧ محكمة أسيوط الابتدائية بطلب بطلان العقد الصادر منه لمورث الطاعنات ببيع ٣ فدادين و ٦ قراريط و ٢٢ سهم والمسجل في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ استنادا إلى أنه وإن ذكر به أن البيع بات الآن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى البيع الوفاي الذي يخفى في حقيقته رهنا لاستمرار وضع يد المطعون عليه على الأرض موضوع النزاع ولأنه اتفق في ورقة ضد حررت في السنة التالية للتعاقد على شرط استرداد المبيع وفائيا خلال خمس سنوت من تاريخ العقد إذا رد البائع الثمن الذي لم يكن في حقيقته إلا مبلغ قرض اقترضه المطعون عليه من

مورث الطاعنات فدفعت الطاعنة الأولى بأن العقد بيع بات وأن المطعون عليه لم يستعمل حقه في الاسترداد أثناء المدة المتفق عليها ، وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٣٩ سنة ٢٣ ق استئناف أسيوط فقضت في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد المطعون عليه على الأطلين موضوع العقد وأن الثمن الوارد به هو ثمن بخس . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المطعون عليه . فقررت الطاعنات الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها والوجهان الأول والثالث من السبب الرابع منها في أن الحكم خالف القانون وشابه القصور والتخايل كما أنه صدر على خلاف حكم سابق له قوة الأمر المقضي ذلك بأن الطاعنات قلن في دفاعهن أمام محكمة الاستئناف إن البيع الصادر من المطعون عليه لمورث الطاعنات هو بيع بات وليس بيعا وفائيا لأن شرط الاسترداد لم يذكر في العقد بل ذكر في ورقة ضد محررة في الأول من أغسطس سنة ١٩٣٤ ولهذا لا يكون شرطاً وفائياً ولا يعدو أن يكون وعدا بالبيع ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع مع حاله من أثر في الفصل في الدعوى ، ثم أن المحكمة قضت ببطلان العقد استنادا إلى ما قرره شهود المطعون عليه من أنه بيع وفائي يخفى رهنا لاستمرار وضع يد المطعون عليه على الأرض من بدء التعاقد الحاصل سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٤٨ مع أن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه إلى الحكم الصادر في دعوى منع التعرض وقم

٤٤٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة أبو تيج الجزئية والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة أسيوط الابتدائية التي قضت بمنع تعرض المطعون عليه للطاعة في الأطنان على أساس أنها كانت تضع يدها عليها مدة سنة قبل التعرض وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أدخل في وضع يد المطعون عليه مدة سبق أن تقرر نهائيا بحكم منع التعرض وضع يد الطاعة الأولى خلالها.

« ومن حيث إن النعي السالف بانه بجميع وجوهه مردود أولا بأن شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقا للبادة ٢٣٩ من القانون المدني القديم ، من اعتبار أن العقد يستتر في حقيقته رهنا متى كانت المحكمة قد تبينت من القرائن والأدلة التي وردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى اعتبار أن العقد وإن كان في ظاهره عقدا باتا إلا أنه في حقيقته يخفي رهنا . ومردود ثانيا بأن حجية حكم منع التعرض المشار اليه مقصورة على ثبوت وضع يد الطاعات على المقدار موضوع العقد بنية التملك في السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض أي سنة ١٩٤٦ ولا تأثير لها على تكييف العقد موضوع النزاع أهو عقد بيع بات أم عقد يخفي رهنا . ومردود أخيرا بأن إسقاط السنة السابقة لرفع دعوى منع التعرض من المدة التي قال الحكم إن المطعون عليه لبت واضعا يده خلالها على الأطنان موضوع العقد بعد صدوره - هذا الإسقاط لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم في القول بأن العقد المطلوب الحكم بإبطاله هو في حقيقته عقد يستتر رهنا وهي في مجموعها أدلة كافية لحمل الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية حكم سابق

ولا يكون متناقضا أو متخازل الأسباب .
« ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بأوراق الدعوى من ثلاثة أوجه الأول إذ قالت المحكمة إنه واضح أن المطعون عليه كان يستأجر الأرض موضوع العقد من سنة ١٩٣٤ لغاية سنة ١٩٤٢ مع أنه ثابت من القضية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٤٩ مدني محكمة المنصورة الجزئية أنه ليس بملفها عقود إيجار وأن ما اشتملت عليه من أوراق إنمائي عقود بدل زراعي بين المطعون عليه ومورث الطاعات . والوجه الثاني إذ قالت المحكمة أن المطعون عليه بإجماع شهود الإثبات وضع يده على الأرض موضوع العقد من وقت التعاقد إلى سنة ١٩٤٨ وإذ قررت أن اثنين من شهود النفي شهدا بحيازة الطاعة الأولى الأرض من سنة ١٩٤٢ ولكنهما لم ينفيا أنها كانت في حيازة المطعون عليه قبل ذلك ، مع أن الثابت من التحقيق الذي أجرته المحكمة - والمودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن أنه ليس ثمة إجماع على ماقرره الحكم ومع أن شهود النفي وهم أنور محمود محمد موسى ومحمد أحمد محمود سليمان . وسيد أحمد عبد الرحيم قد قرروا أن مورث الطاعات قبل سنة ١٩٤٢ كان هو الذي يباشر زراعة الأرض بنفسه أو يؤجرها للغير ، والوجه الثالث إذ قررت المحكمة أن الشاهد عبد الحفيظ أحمد درويش قال في شهادته إن البيع يخفي رهنا مع أنه قال في موضوع آخر من التحقيق إن البيع بات ثم عدل إلى القول بأن البيع يخفي رهنا .

« ومن حيث إن الوجه الأول من السببين الآتق ذكرهما مردود بأن العقد المقدم في مدة العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن غير مؤثر عليه

١٢٠ جنيتها وأن هذه القيمة تزيد عما هو مقدر بالعقد بسعر ١٠٣ جنيا و ٩٢ مليا للفدان مع أن هذا الفرق ضئيل لا يؤخذ منه أن المقدور من .
« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه جدل موضوعي في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يمين رفضه .

(القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٠ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٦٤٩

٨ يناير سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . تقرير طعن من حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو يجب اختصاص أشخاص معينين فيه . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بهذا التقرير . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم . المادتان ٤٣١، ٢٨٤ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا رفع طعن بطريق النقض عن حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو يلزم اختصاص أشخاص معينين فيه فإنه يجب في هذه الحالة وفقا للمادة ٢٨٤ مرافعات اختصاص جميع خصوم الدعوى في التقرير بالطعن كما أوجبت المادة ٤٣١ مرافعات إعلان جميع الخصوم الواجب اختصاصهم في الطعن في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله .
وإذن فتنى كان الطعن مرفوعا عن حكم قضى

بما يفيد أنه سبق أن قدم إلى محكمة الموضوع ولم يقدم دليل على سبق تقديمه إليها ، أما العقدان الآخران المقدمان مع مذكرة الطاعنات بالرد فإنه لا يجوز قبولهما إذ كان الواجب تقديمهما في فترة العشرين يوما التالية لتقرير الطعن متى كانت الطاعنات يرتكن اليهما في إثبات هذا الوجه من طعنهن ومن ثم يكون هذا النعى مجردا عن الدليل .

« ومن حيث إن الوجهين الثاني والثالث من السببين السالف ذكرهما مردودان أولا بأن الواضح من سياق أسباب الحكم المطعون فيه أن ما قصده المحكمة من القول بإجماع شهود الإثبات على واقعة وضع يد المطعون عليه على الأرض موضوع العقد من سنة ١٩٢٣ لغاية سنة ١٩٤٨ هو إجماع الشهود كامل حسين وحسين سليمان وناشد حنا الذين أوردت المحكمة محصل أقوالهم ولا يعيب الحكم أن أحد شهود الإثبات وهو عبد الحفيظ أحمد درويش اقتضت شهادته على وضع يد المطعون عليه في مدة معينة وقال إنه لا يعلم من كان الحائز للأرض بعدها ، ومردودان ثانيا بأن ما رددته المحكمة من أقوال الشهود إثباتا ونقيا لا يخالف الثابت بالتحقيق ، أما ما ذهبت إليه الطاعنات من مناقشة أقوال الشاهد عبد الحفيظ أحمد درويش بمحض التحقيق لاستخلاص نتيجة منها غير تلك التي استخلصها الحكم المطعون فيه فهو جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ في الاستدلال إذ استخلصت المحكمة بخمس اثني بما قرره الشهود من أن قيمة الفدان تساوى

بإبطال التنازل الصادر من المطعون عليه الأخير إلى الطاعنة عن ديونه قبل الغير وكان المطعون عليه الأخير لم يعلن باللعن . وهو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في مصير التنازل الصادر منه للطاعنة في غير مواجهته ، إذ لا يستقيم أن يكون التنازل صحيحا بالنسبة لأحد طرفيه وباطلا بالنسبة للطرف الآخر ، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها شوقية حبشى أقامت الدعوى على الطاعنة وباقي المطعون عليهم طلبت فيها الحكم بإبطال التنازل الصادر من أمين ميلاد المطعون عليه الأخير إلى زوجته الطاعنة في ١٣/٤/١٩٤٠ عن ديونه قبل ورثة الخواجة ليتو يوسف مرزوق مورث باقي المطعون عليهم وقالت فيها إنها تدين أمين ميلاد بدين حكم لها به عليه في سنة ١٩٤٠ ولأن يوسف مرزوق كان مدينا لمدينها المذكور فقد أوقعت حجز ما للدين لدى الغير تحت يده غير أن مدينها تواطأ مع زوجته الطاعنة ونزل لها صوريا عن دينه ليهرب من الوفاء بدينها فدفعت الزوجة الدعوى بأن النزول جدى وأنه حصل قبل الحجز وأنها ليست معدمة ، وقد قضت المحكمة تمهيدا بأحوال الدعوى على التحقيق لمعرفة ما إذا كان هذا النزول حصل صوريا وبسوء نية ، وبعد تنفيذ هذا الحكم حكمت بإبطال النزول الصادر للطاعنة فاستأنف الحكم وقيد الاستئناف برقم ٧٠٦ سنة ٦٥ ق - وفي ٢٠/٤/١٩٥٠

قضت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد - فقررت الطاعنة باللعن في هذا الحكم بطريق النقض .
د ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه أمين ميلاد لأنه لم يعلن بتقرير الطعن وبالتالي بعدم قبوله بالنسبة لباقي المطعون عليهم لأن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

د ومن حيث إن هذين الدفيعين في محلهما إذ المطعون عليه أمين ميلاد لم يعلن باللعن وهو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في مصير التنازل الصادر منه للطاعنة في غير مواجهته إذ لا يستقيم أن يكون التنازل صحيحا بالنسبة لأحد طرفيه وباطلا بالنسبة للآخر وقد أوجبت المادة ٣٨٤ مرافعات في هذه الحالة اختصام جميع خصوم الدعوى في التقرير باللعن كما أوجبت المادة ٤٣١ إعلان جميع الخصوم باللعن في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلاقه ، ولما كان المطعون عليه أمين ميلاد وهو الذي صدر منه التنازل لم يعلن بتقرير الطعن فإن الطعن يكون بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٠

٨ يناير سنة ١٩٥٣

١ - نقض : إعلان تقرير الطعن . إعلان التقرير للمطعون عليه في خلال الخمسة عشرة يوما التالية لقطع صحة الطعن شكلا . خلو صورة الإعلان المسجلة للمطعون عليه سهوا من تاريخ الشهر الذي حصل فيه الإعلان . اشتغال الصورة على جميع البيانات التي أوجبتها المادة العاشرة مرافعات ماعدا تاريخ الشهر الذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى . لا بطلان . المادتان ١٠ و ٤٣١ مرافعات .

الصورة قد اشتملت على جميع البيانات التي أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات أن تشتمل عليها عدا بيان الشهر الذي ترك سهوا والذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى بما لم يطلبه الخصوم أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاصة فانه يكون جائزا الطعن فيه بطريق النقض استنادا إلى خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها من ثم يكون في غير محله الدفع بعدم قبول الطعن بطريق النقض تأسيسا على أنه كان يتعين الطعن في الحكم بطريق الالتماس .

٣ - متى كان استئناف المطعون عليها الثانية بوصفها ضامنة من شأنه أن يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة الاستئنافية في حدود طلباتها وكان طلب المستأنفة أمام محكمة ثاني درجة الحكم على الطاعة بما عساه أن يحكم عليها به يتضمن حتما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعة فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد ألغى حكما حاز قوة الأمر المقضى ولا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

٤ - لما كانت الطلبات الموجهة من الدائن إلى المدين والضامن والطلبات الموجهة من الأخير إلى المدين مرتبطا ببعضها ببعض إرتباطا وثيقا وكان لا يتأتى الفصل في دعوى المطعون عليها الأولى قبل الشركة الضامنة وهي المطعون عليها الثانية إلا إذا تقررت مسؤولية

ب - نقض . حكم . قضاؤه بما لم يطلبه الخصوم . ابتناؤه على قاعدة قانونية خاطئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض .

ج - استئناف . حكم . ضامن . طعنه بطريق الاستئناف وطلبه القضاء له على المدين بما قضى عليه به الدائن . هذا الطلب يتضمن حتما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . القضاء للضامن بما طلب . النعى على الحكم بأنه ألغى حكم عدم الاختصاص الذي حاز قوة الأمر المقضى أو أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم على غير أساس .

د - استئناف . تصدى . حكم قضى بالزام الطاعن بالمدين وبعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . استئنافه من الضامن . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء حكم عدم الاختصاص وبالزام المدين والضامن بالمدين . هذه الحالة ليست من حالات التصدى الذي لم يجزه قانون المرافعات .

هـ - اختصاص . حكم . إثباته أن التعاقد الذي أسست عليه الدعوى تم في مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بوصفها وكيلات الطاعة . قضاؤه باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة للطاعة . هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ مدني خطأ تطبيقا صحيحا . التحدى بالمادة ٣٥ مرافعات مختلط الخاصة بالاختصاص المحلى . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ - البطلان الذي ترتبه المادة ٣١ من قانون المرافعات مقصور على عدم حصول الإعلان للمطعون عليه في الخمسة عشر يوما التالية للطعن فإذا تحقق أن الإعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه في الميعاد المذكور فان الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يغير من هذا النظر أن تكون صورة إعلان التقرير المسجلة للمطعون عليه قد خلت سهوا من تاريخ الشهر الذي حصل فيه الإعلان متى كان الثابت من التقرير أنه أعلن في الميعاد القانوني وأن

الشركة المضمونة وهي الطاعنة وكان الحكم الابتدائي إذ قرر مسئولية المطعون عليها الثانية (الضامنة) وقضى عليها المصلحة المطعون عليها الأول (الدائنة) فإن قضاءه هذا يقتضى حتما ثبوت مسئولية الطاعنة (المدينة) ذلك لأن التزام الكفيل تابع لالتزام المدين . ولا يقوم هذا الإلتزام إلا إذا كان التزام المدين قائما وإن كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنة قد حال دون الحكم عليها إلا أن المحكمة الابتدائية بوضاها على المطعون عليها الثانية وهي الضامنة قد فصلت لزوما في مسئولية الشركة المضمونة وهي الطاعنة وناقشت دفاعها في الموضوع الذى أبدته في مذكرتها المقدمة اليها وبذلك تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع النزاع ومن ثم يكون من غير المستساغ إعادة القضية اليها بعد إلغاء حكم الاختصاص ونأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به على المطعون عليها الثانية ، لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون إذ فصلت في مسئولية الشركة الطاعنة والشركة الساسية لها في الاستئناف المرفوع اليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها إذ هذه الحالة لا تعتبر في حقيقتها من حالات التصدى .

هـ — متى كان الحكم إذ قضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى المرفوعة على الطاعنة قد أثبت أن التعاقد الذى أسست عليه هذه الدعوى تم في مصر بين المطعون

عليها الأول والمطعون عليها الثانية بوضفها وكلا عن الطاعنة وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها أثارت لدى محكمة الموضوع نزاعا في هذه الوكالة فان هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ من القانون المدنى المخلط تطبيقا صحيحا ولا محل لتسك الطاعنة بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات المخلط إذ حكم هذه المادة لا يسرى إلا على الاختصاص المحلى .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنة كلفت المطعون عليها الثانية بعقد بعض الصفقات التجارية بمصر مقابل عمولة مقدارها ٢ ٪ من العمليات التى تتم بوساطتها فانصلت الشركة الأخيرة بالشركة المطعون عليها الأول وفي ١٧/٦/١٩٤٦ حصلت منها على طلب توريد مائة قطعة من الأقمشة الصوفية ووافقت الطاعنة على تسليم الأقمشة بعد ستين يوما من تاريخ طلب التوريد وضمنت المطعون عليها الثانية حسن تنفيذ هذا التعاقد وبناء على طلب من الطاعنة قبلت المطعون عليها الأول مد أجل ميعاد التسليم تسعين يوما تنتهى في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وبعد انقضاء هذا الأجل تلقت المطعون عليها الأول في ١٤/١٠/١٩٤٦ كتابا من المطعون عليها الثانية تخبرها فيه بأن الطاعنة طلبت مد أجل ميعاد التسليم مرة أخرى وشفعت بكتبتها صورة الخطابات والبرقية التى احتجت بها على الطاعنة وبدورها احتجت المطعون عليها الأول على المطعون عليها الثانية على هذا الطلب ثم قبلت إعطاء الطاعنة مهلة أخرى لمدة ٤٣ يوما تنتهى في ١٥/١١/١٩٤٦ ولما لم تنفذ الطاعنة

التزاماتها أقامت المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ١٠٦٨ سنة ٧٢ مصر الابتدائية المختلطة على الطاعنة والمطعون عليها الثانية وطلبت في ضحيفتها فسخ طلب التوريد المحرر في ١٩٤٦/٦/٧ وإلزامها بالتضامن بأن يدفعها إليها مبلغ ١٥٥٢ جنيها و٥٦٤ مليا على سبيل التعويض مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . فدفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة لها . ومن باب الاحتياط برفض الدعوى لقيام قوة قاهرة حالت دون تنفيذ العقد كما نازعت المطعون عليها الثانية في قيام ضمانها للعقد التوريد بحجة أن هذا العقد قد عدل بعد حصول الضمان بموافقة المطعون عليها الأولى ودفعت احتياطيا بأن مسئوليتها تقوم بطريق التبعية لمن تمثلها وأن المحاكم المختصة بالنسبة لهذه الأخيرة هي التي تختص بالفصل في مسئوليتها وطلبت من باب الاحتياط الكلي إلزام الطاعنة بما عسى أن يحكم عليها به . وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة للطاعنة ورفض هذا الدفع بالنسبة للمطعون عليها الثانية وبالزامها بأن تدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٥٢ جنيها و٥٦٤ مليا والفوائد بواقع ٦٪ سنويا من ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حتى تمام الوفاء . فاستأنفت المطعون عليها الثانية هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٧٧ سنة ٦٦ ق القاهرة وفي ١٤/٦/١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في الدعوى المقامة من المطعون عليها الأولى قبل الطاعنة وباختصاصها بنظرها وفي الموضوع أولا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليها الثانية بأن

تدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٥٢ ج و٥٦٤ مليا والفوائد بواقع ٦٪ من ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء وثانيا بالزام الطاعنة متضامنة مع المطعون عليها الثانية بدفع هذا المبلغ إلى المطعون عليها الأولى وثالثا بالزام المطعون عليها الثانية والطاعنة بالمصاريف و٤٠ ج مقابل أتعاب للحاماة عن الدرجتين ورابعا بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها الثانية ما عسى أن تدفعه إلى المطعون عليها الأولى تنفيذا لهذا الحكم و٢٠ ج مقابل أتعاب للحاماة عن الدرجتين . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها الثانية دفعت ببطلان الطعن استنادا إلى المادة ٤٣١ مرافعات والتي توجب على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلا وأن المادة ١٠ مرافعات نصت على أن الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها يجب أن تشمل على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان ورتبت المادة ٢٤ البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ولما كانت صورة تقرير الطعن المعلنة إليها خالية من بيان الشهر الذي حصل الإعلان فيه فإن هذا الإعلان يكون باطلا ويترتب ذلك بطلان الطعن ذاته عملا بنص المادة ٤٣١ مرافعات .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك بأن التقرير بالطعن قد حصل بقلم الكتاب في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأعلن هذا التقرير إلى ج زولى المطعون عليها الثانية في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أي قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ حصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة ،

وقصرت المطعون عليها الثانية استئنافها على النزاع الموضوعى دون أن تطلب فيه إلغاء الحكم الصادر بعدم اختصاص المحاكم المصرية ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة بين الطاعنة والمطعون عليهما وحاز قوة الأمر المقضى ، فليس لمحكمة ثانى درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم المصرية . ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها الثانية ما عصى أن تدفعه إلى المطعون عليها الأولى قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضاء فى موضوع دعوى الضمان الموجهة من المطعون عليها الثانية إلى الطاعنة ، فى حين أن الخصومة بينهما قد أنهاها حكم عدم الاختصاص الذى لم تستأنفه المطعون عليها الثانية .

« ومن حيث إن هذين السببين وإن كانا يتضمنان النعى على الحكم بأنه قضى بما لم يطلب من المحكمة فى الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثانية بما كان يتعين أن يكون سببا لالتماس إعادة النظر لا للطعن بطريق النقض ، إلا أن هذين السببين يتناولان أيضا تعيب الحكم بخطأ آخر يخالطه ، وهو أنه خالف حجية الأمر المقضى بما يجوز معه الطعن فيه بطريق النقض ، ويجعل الدفع بعدم قبول هذين السببين فى غير محله ، ولما كان استئناف المطعون عليها الثانية بوصفها ضامنة من شأنه أن يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة الاستئنافية فى حدود طلباتها ، وكان طلب المستأنفة أمام محكمة ثانى درجة الحكم على الطاعنة بما عساه أن يحكم عليها به يتضمن حتما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائى القاضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعنة ، لما كان ذلك كذلك ، فإن الحكم المطعون

وأن المطعون عليها الثانية أودعت مذكراتها مشفوعة بمستنداتها فى المواعيد المقررة قانونا . ولما كان البطلان الذى ترتبه المادة ٣١١ من مرافعات مقصورا على عدم حصول الاعلان للمطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية للطعن ، فاذا تحقق أن الاعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه فى الميعاد المذكور كما هو الحال فى الدعوى ، فإن الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يغير من هذا النظر أن تكون صورة إعلان التقرير بالطعن المسلمة للمطعون عليها الثانية قد خلت سهوا من تاريخ الشهر الذى حصل فيه الاعلان متى كان الثابت من التقرير أنه أعلن فى الميعاد القانونى ، وأن الصورة قد اشتملت على جميع البيانات التى أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات أن تشتمل عليها ، عدا بيان الشهر الذى ترك سهوا والذى يمكن كشفه من البيانات الأخرى .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول أسباب الطعن المؤسسة على أن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وأنه جاوز حدود ما طلب منه ، إذ مرد ذلك إن صح أن يكون بالتماس إعادة النظر وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ١٧٧ من مرافعات .

« ومن حيث إن الرد على هذا الدفع محله عند تمحيص أوجه الطعن المبنية على الأساس المشار إليه .

« ومن حيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ، حاصل السبب الأول منها أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائى إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعنة ولم تستأنف المطعون عليها الأولى هذا الحكم ،

فيه لا يكون قد ألغى حكماً جاز قوة الأمر المقضى ولا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم . ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذين السببين على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعنة متضامنة مع المطعون عليها الثانية بأبلاغ المحكوم به ، أخطأ في تطبيق القانون ، لأن هذا الحكم قد صدر لمصلحة المطعون عليها الأولى ، في حين أنها لم تستأنف الحكم الابتدائي ، ولم تطلب في الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثانية إلا تأييد الحكم القاضي لها بالإلزام الأخيرة بالمبلغ المطالب به .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب غير مقبول ، ذلك لأنه إن صح فإنه يكون سبباً للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر وفقاً للفقرة الخامسة من المادة ١٧٧ مرافعات ، لا بالطعن عليه بطريق النقض .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى ، تم تصدى لموضوع النزاع وفصل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون ذلك بأن حق التصدى هو إجراء استثنائي أجازه قانون المرافعات القديم على خلاف الأصل ، وأن قانون المرافعات الجديد قد ألغاه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كانت الطلبات الموجهة من الدائن إلى المدين والضامن والطلبات الموجهة من الأخير إلى المدين غير متصلة ببعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وكان لا يتأتى الفصل في دعوى المطعون عليها الأولى قبل الشركة الضامنة وهي المطعون عليها الثانية إلا إذا تقررت

مستولية الشركة المضمونة وهي الطاعنة ، وكان الحكم الابتدائي إذ قرر مسؤولية المطعون عليها الثانية (الضامنة) وقضى عليها لمصلحة المطعون عليها الأولى (الدائنة) فإن قضاءه هذا يقتضى حتماً ثبوت مسؤولية الطاعنة (المدينة) ذلك لأن التزام الكفيل تابع لالتزام المدين ، ولا يقوم هذا الالتزام إلا إذا كان التزام المدين قائماً ، وإن كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنة قد حل دور الحكم عليها ، إلا أن المحكمة الابتدائية بقضائها على المطعون عليها الثانية وهي الضامنة قد فصلت لزوماً في مسؤولية الشركة المضمونة وهي الطاعنة ، وناقشت دفاعها في الموضوع الذي أبدته في مذكرتها المقدمة إليها وبذلك تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع النزاع ، ومن ثم يكون من غير المستساغ إعادة القضية إليها بعد إلغاء حكم عدم الاختصاص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به على المطعون عليها الثانية ، لما كان ذلك لا تكون محكمة الاستئناف قد خالفت القانون إذ فصلت في مسؤولية الشركة الطاعنة والشركة الضامنة لها في الاستئناف المرفوع إليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها ، إذ هذه الحالة لا تعتبر في حقيقتها من حالات التصدى .

ومن حيث إن السببين الخامس والسادس يتحصلان أولاً في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن المحاكم المصرية مختصة بالنظر في نزاع تجارى قائم بشأن تعاقد أبرم في ميلانو حيث تقيم الطاعنة على أن يكون تسليم البضاعة بجنوه فإنه يكون قد خالف القانون ، لأن المادة ٦٢ من قانون المرافعات الجديد تنص على أن الاختصاص في المواد التجارية يكون لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي تم في دائرتها الاتفاق وتسليم البضاعة أو التي في دائرتها

الثانية بوصفها وكيلًا عن الطاعنة . وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها أثارت لدى محكمة الموضوع نزاعاً في هذه الوكالة . كان تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ١٤ من القانون المدني المختلط هو تطبيق صحيح . ولا محل تمسك الطاعنة بالمادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط إذ حكم هذه المادة لا يسرى إلا على الاختصاص المحلي .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٠٦ سنة ٢٠ ق برياسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٦٥١

٨ يناير سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . سبب الطعن . وجوب بيانه في تقرير الطعن . مثال . النعى على الحكم اغفاله الرد على دفاع جدي وارد بمحضر الجلسة . عدم بيان هذا الدفاع في تقرير الطعن . النعى غير مقبول .
ب - عمل . تقادم . انقطاع التقادم . المدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون اصابات المآل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . عدم خضوعها لقواعد انقطاع التقادم .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون قد أوجب بيان سبب الطعن في تقريره تعريفاً به وتحديد له في مستهل الخصومة . واذن متى كانت الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الاخلال بحقها في الدفاع لتأييده الحكم المعارض فيه لأسبابه دون أن يرد على دفاعها الجدي الثابت بمحضر جلسة (كذا) ، فإن هذا النعى يكون غير

يجب الوفاء . ويقابل هذا النص المادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط وثانياً أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالاختصاص استناداً إلى حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها المجتمعة مع أن هذا الحكم قد قضى بالاختصاص في نزاع أثير مع وكالة شركة مركزها في الخارج ، في حين أن المطعون عليها الثانية لم تكن وكيلًا عن الطاعنة إذ كل ما كان لها هو إخطار الشركة الطاعنة بالطلبات ، فهي وسيط تجاري ليس لها حق التوقيع عنها ومركزها القانوني يختلف عن مركز الوكيل .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى أقام قضاءه على أن : والفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون المدني المختلط نصت على اختصاص المحاكم بالنسبة للعقود التي يتم الاتفاق عليها في مصر ، ولا جدال في أن أساس النزاع المطروح أمام المحكمة الآن هو العقد الذي تم بين المستأنفة (المطعون عليها الثانية) بصفتها وكيلًا بالعمولة والمستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) ، وقد تم هذا العقد في مصر . ولا أهمية لإقامة البائعة الأصلية (الطاعنة) في ميلانو متى كانت قد وافقت على العقد الذي تم بين وكيلها بالعمولة في مصر والمشتري . كما لا أهمية لما نص عليه في أن تكون جنوه هي ميناء التسليم : إذ أن هذا لا يغير الطبيعة القانونية للتعاقد الذي تم في الوقت الذي تقابلت فيه إرادة المشتري بالوكيل بالعمولة الممنوح له التفويض بذلك من جانب البائعة والذي اعتمد فيما بعد . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن التعاقد قد تم في مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها

مقبول متى كانت لم تبين بتقرير الطعن ذلك الدفاع الجدى الذى لم يرد عليه الحكم، وليس يغنى عن ذلك قولها إنه ثابت بمحضر الجلسة التى عينتها .

٢ - المدة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمال هى بطبيعتها من المواعيد التى لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة للتقدم إذ يفرض القانون على ذوى الشأن اتخاذ اجراءات معينة فى خلالها وإلا سقط حقهم فيها . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى التى رفعتها الطاعنة بطلب التعويض عن وفاة مورثها الذى كان يشتغل عاملاً عند المطعون عليه أقام لقضائه على أن الدعوى لم ترفع فى خلال الستة الشهور التالية لحدوث الوفاة، فانه يكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون لعدم تطبيقه قواعد الانقطاع الخاصة بالتقدم .

المحك

د من حيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية أقامت هى وأخرى على المطعون عليه ومصلحة العمل الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ١٩٤٥ محكمة مصر الابتدائية وقالت فى صحيفة إن مورثها حسن محمد الأزهرى كان يشتغل عاملاً وحجاراً عند المطعون عليه . وانقلبت به سيارته التى كان يركبها وتوفى أثناء وبسبب عمله وكان أجره اليومى ٣٥ قرشاً فقدماتا طلب المسكتب العمل وقدر لها تعويضاً مبلغ ٢٨٠ ج

إلا أن المطعون عليه لم يدفع لها سوى مبلغ ٤٠ ج ولذلك طلبنا الحكم بالزام المطعون عليه ومصلحة العمل متضامين بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً ودفع المطعون عليه بسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض لأن الدعوى رفعت بعد الوفاة بأكثر من ستة شهور وذلك وفقاً للبادة ١٠ من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . وفى ١٩٤٦/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدفع وبإثبات تنازل المدعيتين عن غاصمة مصلحة العمل وبالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعنة مبلغ ١٩٠ جنيهاً . واستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٤٦ سنة ٦٤ ق محكمة استئناف مصر التى قضت فى غيبة الطاعنة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بالغاءه وبقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى . وعارضت الطاعنة . وفى ٨ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . فقررت الطاعنة الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم .

د ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنمى الطاعنة بالأول منها على الحكم بالإخلال بحق الدفاع إذ أيد الحكم المعارض فيه لأسبابه دون أن يرد على الدفاع الجدى الثابت بمحضر جلسة ٨ يناير سنة ١٩٥٠ .

د ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ، إذ لم تبين الطاعنة دفاعها الجدى الذى لم يرد عليه الحكم ، وليس يغنى عن ذلك قولها إنه ثابت بمحضر الجلسة التى عينتها ، لأن القانون أوجب بيان سبب الطعن فى تقريره تعريفاً به وتحديداً له فى مستهل الخصومة .

د ومن حيث إن الطاعنة تنمى بالوجهين الأولين من السبب الثانى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ طبق المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وقضى بعدم قبول

الدعوى بناء على أن وفاة مورثها حدثت في ١٠ أكتوبر ١٩٤٣ وأن الدعوى لم ترفع إلا في ٣١ أكتوبر ١٩٤٤ أى بعد ستة شهور من حصول الحادث ولكن الحكم أغفل (أولاً) أنه بمجرد وقوع الحادث طلبت الطاعنة من مصلحة العمل اتخاذ الاجراءات مع المطعون عليه لدفع التعويض المستحق فصار يماطل ولما أن رفض وساطة مكتب العمل لجأت الطاعنة إلى لجنة المساعدة القضائية وبمجرد حصولها على قرار منها رفعت الدعوى (وثانياً) إن المطعون عليه معترف بمسؤوليته إذ قدم ما يفيد أنه دفع للطاعنة مبلغ ٢٠ جنيه في ١١/٢/١٩٤٣ عند نظر الموضوع أمام مصلحة العمل .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة القانون — ذلك أن المادة ٣٨٢ مدني جديد تنص على عدم سريان مدة التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، وأنه ثابت بالأوراق أن المطعون عليه كان يطلب الضلع ومهد له بدفعه عشرين جنيهاً كما طلب التأجيل أثناء نظر الموضوع أمام مصلحة العمل ليسوى الموضوع صلحاً : وأن الطاعنة ما كانت ترد أن تقاضى رئيس مورثها حتى غيل صبرها : وكل هذه الموانع من أدبية وواقعية كانت السبب في تأخر الطاعنة في رفع دعواها ولكن الحكم لم يلق إليها بالا .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم مخالفة القانون — ذلك أن المادة ٣٧٨ مدني تنص على أنه في حالة التقادم بالمدة القصيرة يجب على المدين الذي تمسك به أن يحلف اليمين على أنه سدد الدين المطالب به ، ومعنى هذا أن الأصل في التمسك بهذا الدفع أن يكون دفاع المدين

مؤسسا على أنه سدد وليس تحت يده دليل على السداد ، فإذا كان المطعون عليه لم يدع أنه سدد قيمة المسكافة المستحقة للطاعنة فلم يكن هناك محل لعدم قبول الدعوى .

ومن حيث إنه جاء بالحكم د وحيث إن المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ تنص على ألا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان قد قدم بلاغ عن الحادث للبليس وكانت هذه الدعوى قد رفعت في خلال الستة شهور التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة ومدة الستة شهور المنصوص عليها في هذه المادة هي من نوع المدد أو المواعيد التي يحددها القانون ويفرض على ذوى الشأن اتخاذ إجراءات معينة في خلالها وإلا سقط حقهم في هذه الاجراءات وامتنع عليهم الالتجاء إليها وهذه المواعيد بطبيعتها لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة في التقادم . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون فالمدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي يحكم وقائع الدعوى هي بطبيعتها من المواعيد التي لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة للتقادم إذ يفرض القانون على ذوى الشأن اتخاذ إجراءات معينة في خلالها وإلا يسقط حقهم فيها ، ومن ثم يكون النعى بما جاء بالأسباب الثلاثة الآتية ذكرها في غير محله .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس وبالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم مخالفة القانون ذلك أنها لم تؤسس دعواها على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وحده بل أقامت أيضاً على أساس القانون العام الذي بمقتضاه لا يسقط حقها إلا بالسكوت عنه خمس عشرة سنة .

ومن حيث إن هذا النعى مرفود بما يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من أن

الطاعنة إنما أسست دعواها على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ليس غيره .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٢٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحميد وشامى وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٦٥٢

٨ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . تسيبه . دعوى ملكية . تأسيس الحكم على ماورد في تقرير الخبير من انطباق مستندات المطعون عليها على الأرض موضوع النزاع . إدعاء . الطاعن تملك الأرض المتنازع عليها بوضع اليد ، المدة الطويلة المكسبة للملكية ومجزؤه عن إثبات هذا الادعاء ورود تقرير في الحكم بفرض خطئه لا تأثيره على سند تملك المطعون عليها . لا يبطئه .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى بثبوت ملكية المطعون عليها الى مقدار معين من الأطنان قد أقيم في أساسه على تقرير الخبير الذي ندبه المحكمة لتطبيق مستندات الطرفين وبيان مآثره مورثهما من أطنان ونصيب المطعون عليها فيها وعلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات ادعائه بأنه كسب ملكية هذا المقدار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم ولا يعيبه ورود تقرير فيه - بفرض خطئه - لا تأثير له على سند ملكية المطعون عليها .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما بين من الحكم وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن

المطعون عليها رفعت على الطاعن (أخيها) وآخرين من ورثة والدها الدعوى رقم ١٨٨ كلى سنة ١٩٤٥ محكمة قنا الابتدائية بطلب الحكم بثبوت ملكيتها إلى فدان ٨ وقراريط نصيبها في الأطنان التي تركها مورثها (محارب رفاعي) . وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة برفض الدعوى لخلوها من المستندات المؤيدة لها . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق محكمة استئناف أسيوط واستندت إلى ضرورة حكم صادر في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩١٨ محكمة قنا الابتدائية التي رفعت من والدها على ورثة أخيه محمود رفاعي وقد ورد في أسبابه أنها تملك بطريق الشراء عن والدتها ربيعة خليل ٢١ فداناً . ودفع الطاعن بأن جدته باعت له بمقتضى عقد حرفي فقد منه ١٤ فداناً التي تطالب المطعون عليها بنصيبها فيها وبأنه كسب ملكيتها بوضع يده عليها بغير منازع مدة ثلاثين سنة من تاريخ شرائه : وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتدب خير للاطلاع على مستندات الطرفين وبيان مقدار مآثره مورثهما من أطنان ونصيب المطعون عليها فيها وذلك في ضوء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩١٨ الآنف ذكرها وصحيفة افتتاحها . وقدم هذا الخبير تقريراً ذكر فيه أن المورث المذكور ترك ١٣ فداناً و٦ أسهم آلت إليه عن والدته ربيعة خليل وأن نصيب المطعون عليها فيها فدان ٦ وقراريط ٩ أسهم ونصف . كما قضت في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى وضع يد الطاعن على الأطنان الموضحة بتقرير الخبير المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبعد أن تم هذا التحقيق قضت في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت

وفاتها بصفته وارثا لها - وكان يستغل بعض الأرض بالزراعة وبعضها بالتأجير ولوفاة أخيه محمود في حياة والدته ربيعة خليل فقد نازع أولاد محمود عنهم محارب رفاعي في بعض الأطنان فمقد مجلس صلح عرفي خصص لأولاد محمود أربعة أفدنة وتبقى من الملك حوالي ١٣ فداناً استمر محارب رفاعي واضعاً اليد عليها حتى وفاته ، ولا تناقض ولا غموض في هذين القولين ، إذ جاء في أولها أن ما تركه محارب رفاعي هو ١٣ فداناً و ٦ أسهم وذكر في ثانيهما أن ماتبقى لمحارب رفاعي بعد الصلح هو حوالي ١٣ فداناً استمر واضع اليد عليها حتى وفاته ، على أن الحكم مقام في أساسه (أولاً) على تقرير الخبير الذي أدبته المحكمة لتطبيق مستندات الطرفين وبيان ما تركه مورثهما من أطنان ونصيب المطعون عليها فيها وقد تبين من أنه أن محارب رفاعي ترك حوالي ١٤ فداناً آلت إليه من والدته ربيعة خليل ، (وثانياً) على أن الطاعن هجر عن إثبات إدعائه بأنه كسب ملكية هذا المقدار بوضع اليد ، وهذه الأسباب تكفي لحل الحكم ، ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبيب والخطأ في الاستناد - ذلك بأن المحكمة اعتمدت على شهادة شاهدي المطعون عليها بوضع يد مورثها محارب رفاعي على الأطنان المتنازع عليها - مع أنه يبين من أقوالهما أنهما وإن قالاً في مبدأ الأمر بوضع يد المورث على الأطنان إلا أنهما عند ما وجها بشاهدي الطاعن قرراً أنه هو الذي كان يضع يده على الأطنان ولكن لحساب والده ، وإزاء ذلك كان يتعين على المحكمة أن تتحدث عن صفة وضع يد الطاعن خصوصاً وأن شاهديه شهدا بأنه كان بصفة الملك وأنه يبين من شهادة شاهدي المطعون

ملكية المطعون عليها إلى فدان و ٦ قراريط و ٩ أسهم ونصف شيوخاً في ١٣ فداناً و ٦ أسهم الآن ذكراً . فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم مشوب بالتناقض والغموض في التسبيب - ذلك بأن المحكمة أوردت ما أخذت به من رواية لشاهدي المطعون عليها حاصلها أن ورثة محمود رفاعي كانوا قد نازعوا محارب رفاعي في بعض الأطنان المخلفة عن ربيعة خليل فمقد مجلس صلح عرفي خصص لأولاد محمود رفاعي أربعة أفدنة ، كما أوردت في معرض تحديثها عن تقرير الخبير أن ربيعة خليل كانت تملك ١٤ فداناً من بينها ١٣ فداناً و ٦ أسهم المتنازع عليها ، وبذلك تكون النتيجة المترتبة على هذين التقريرين أن ماتبقى لمحارب رفاعي - مورث الطرفين - هو عشرة أفدنة فقط ، ولكن المحكمة قضت للمطعون عليها بنصيبها على أساس أن ما تركه مورثها هو ١٣ فداناً و ٦ أسهم .

« وحيث إن ماورد في الحكم في خصوص هذا السبب هو قوله « وحيث إن الخبير باشر مأموريته وقدم تقريره وقد جاء فيه أن ما تركه محارب رفاعي إرثاً عن والدته ربيعة خليل هو ١٣ فداناً و ٦ أسهم على عدة قطع أورد حدودها ومعالمها - وأن المورث توفي عن ثلاث زوجات وولدين وخمس بنات منهن المستأنفة - المطعون عليها - وأن نصيبها بالميراث الشرعي في القدر المذكور هو فدان و ٦ قراريط و ٩ أسهم ونصف ، وقوله في موضع آخر « كما قرر شاهد المستأنفة أن ربيعة خليل كانت تضع يدها على الأطنان لغاية وفاتها وأن ابنها محارب رفاعي مورث المستأنفة والمستأنف عليهم وضع يده على الأطنان بعد

هذا الدفع وقبولها المحررات كدليل في الإثبات دون تمحيص دفاع الزوجة . خطأ في تطبيق القانون .

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات الخاصة باجراءات الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية لا توجب اعلان المطعون عليه بنص الامر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وبتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم كما لا يوجب ذلك أى نص آخر في القانون ، ومن ثم فانه يكفي أن يشتمل الاعلان الحاصل للطعون عليه على مضمون هذا الامر دون نصه .

٢ - ان المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات فاطت بقلم الكتاب دون المدعى اعلان ملخص طلباته المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى المدعى عليه . وحكم هذه المادة هام يسرى على جميع الطلبات التي تقدم إلى محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف درجاتها سواء أكانت دعاوى مبتدئة أم طعوناً ، ومن ثم يكون الاعلان الحاصل بناء على طلب قلم كتاب محكمة النقض هو اعلان صحيح .

٣ - لما كان يبين من الحكم أنه أقام قضاءه بتطبيق الطاعة من المطعون عليه على ما ورد في مذكرات الطاعة وخطاباتها رغم ما أثبتته من أنها طلبت رفض الدعوى ودفعت بعدم قبول الخطابات والمذكرات كدليل اثبات فيها لحصول الزوج عليها من طريق

عليها أنها في خصوص صفة وضع اليد قد بنيت على الظن والاستنتاج . مما كان يوجب على المحكمة أن توازن بين الشهادتين وأن تبين علة ترجيح إحداها على الأخرى .

د ومن حيث إن هذا السبب عار من الدليل إذ لم يقدم الطاعن الى هذه المحكمة صورة رسمية من محضر التحقيق المشتمل على شهادة الشهود . د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

القضية رقم ٣٦٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحى وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين .

٦٥٣

٨ يناير سنة ١٩٥٣

ا - نقض . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . هدم وجود نص في القانون يوجب اعلان المطعون عليه بنص الامر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وبتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . يكفي أن يشتمل الاعلان مضمون الامر دون نصه . المادة ٨٨٢ مرافعات .

ب - نقض . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . اعلان ملخص طلبات المدعى إلى المدعى عليه . قلم الكتاب هو المانوط بهذا الإجراء دون المدعى . سريان هذه القاعدة على الطعن بطريق النقض . المادة ٨٧٠ مرافعات .

ج - طلاق . اثبات . خطابات متبادلة بين أحد الزوجين وشخص أجنبي . شرط قبولها كدليل في الاثبات في دعوى طلاق بين فرنسيين . القانون الذى يحكم العلاقة بين الطرفين هو الذى يحدد ما إذا كان دليل الاثبات في الدعوى مقبولا أم غير مقبول . مثال . حكم قضى بالطلاق بين فرنسيين استنادا إلى مذكرات وخطابات متبادلة بين الزوجة والغير . تمسك الزوجة بعدم قبول هذه المحررات كدليل في الدعوى لحصول الزوج عليها بطريق السرقة . اطراح المحكمة

لما كان ذلك فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

المحكمة

« حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن إعلانه بالتقرير جاء خاليا من البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون إذ لم يشتمل على نص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين من يعلن بالطعن وتحديد الأجل اللازم لتقديم الدفاع والمستندات وكان إعلانه بناء على طلب كبير كتاب محكمة النقض بصورة من وجه حافظة الطاعة مشفوعة بورقة تقرير الطعن والمذكرة الفارحة مع أن صاحبة الصفة في الإعلان هي الطاعة نفسها إذ تنحصر مأمورية كبير الكتاب في إعلان الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام وذلك بعد انتهاء الأجل الذي حدده رئيس المحكمة لتقديم الدفاع والمستندات . » ومن حيث أن هذا الدفع مردود أولا بأنه لا المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية ولا أي نص في القانون يوجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم فيمكن أن يشتمل الإعلان الحاصل للطعون عليه على مضمون هذا الأمر دون نصه كما هو الحال في الدعوى - وثانياً إن المادة ٨٧ من القانون السالف الذكر ناطت بقلم الكتاب دون المدعى إعلان ملخص طلباته المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى المدعى عليه فيها ، وحكم هذه المادة عام يسرى على جميع الطلبات التي تقدم إلى محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف درجاتها سواء

غير مشروع وهو السرقة بأن كسر في غيبتها الدرج المخصص لها ، وكان الحكم إذ أطرح هذا الدفع قد قرر ، بأنه مهما يكن من أمر تلك الوسائل والمفكرات والطريقة التي قيل أن المدعى (المطعون عليه) حصل بها عليها فانها كدليل لإثبات لها قيمتها في مثل هذا النزاع ، ، وكان هذا الذي قاله الحكم يخالف ما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا من أن الخطابات الخاصة المتبادلة بين الزوج والغير وإن كانت بحسب الأصل لا يجوز التمسك بها إلا بأذن المرسل إليه فانه في دعوى الزنا أو دعوى الطلاق أو التفريق يجوز استثناء للدهى من الزوجين أن يتمسك بها في الإثبات بشرط أن يكون قد حصل عليها بطريق مشروع ، ولما كان طرفا الدعوى فرنسيين والقانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص هو القانون الفرنسي سواء فيما يتعلق بموضوع الدعوى أو الدليل المقبول فيها ، وكان ما قرره الحكم من قبول هذه الخطابات والمفكرات كدليل إثبات أيا كانت الوسيلة التي حصل بها الزوج عليها مع تمسك الزوجة بأن حصوله عليها كان بطريق السرقة هو تقرير غير صحيح انبنى عليه القضاء في الدعوى ، وكان الواجب على المحكمة تمحيص دفاع الطاعة لتقول ما اذا كانت وسيلة الزوج في الحصول على هذه المحررات مشروعة فتقبلها كدليل في الإثبات أم غير مشروعة فلا تقبلها ثم تؤسس حكمها على ما يظهر لها من نتيجة هذا الفحص ،

أكانت دعاوى مبتدئة أم طعوناً ومن ثم يكون الإعلان الحاصل بناء على طلب قلم الكتاب هو إعلان صحيح .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوصافه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعة أمام محكمة القنصلية الفرنسية بصحيفة أعلنها في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ ذكر فيها أنه تزوج من الطاعة في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ زواجا مدنيا وعقب منها ولدين ثم التحق بالقوات الفرنسية المحاربة في سوريا وسافر وحده ولما عاد عثر على مخطوطات صادرة من الطاعة ووسائل تحتفظ بها في درج مشترك لها تشير إلى وجود علاقات بينها وبين رجلين معينين تتنافى مع واجبات الزوجية فأبلغ البوليس وكلف أشخاصا بمراقبتها فتبين له أنها كانت تسافر لغير سبب ظاهر ولا تعود إلى مسكنها أحيانا إلا قبيل الصباح وربما بالزنا وطلب الحكم بطلاقها منه بخطتها وتقصيرها وحضائنه لولديه منها وتصفية المال المشترك - ودفعت الطاعة الدعوى بأنها لم تصحب المطعون عليه إلى سوريا حتى تقوم بوفاء الديون التي خلفها وأما عن ضلتها بالشخصين فقالت إن ضلتها بأحدهما كانت صلة صداقة وعطف وإنما لما سافرت إلى سوريا وجدت زوجها على صلة وثيقة بسيدة هناك وأنكرت عليه الحصول على رسائلها ومذكراتها الخاصة وقررت أنه استولى عليها بطريق السرقة وطلبت عدم قبولها في الإثبات كما طلبت الحكم بتطبيقها منه وتقدير نفقة شهرية لولديها وتصفية المال المشترك . وفي نوفمبر سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة القنصلية تمهيدا بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات

ونفي واقعة الزنا ولكن هذا الحكم لم ينفذ ، ولما أحيلت الدعوى على محكمة بور سعيد الابتدائية - على أثر إلغاء المحاكم القنصلية قصر المطعون عليه طلب الطلاق على الإهانة البالغة - وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بتطبيق الطاعة من المطعون عليه وبمحضاته لولده منها دانيال القاصر وتصفية المال المشترك ورفض دعوى الطاعة الفرعية ، فاستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٣/٢ ق استئناف المنصورة وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ قبل الرسائل والمفكرات التي قدمها المطعون عليه دليلا لإثبات في الدعوى رغم تمسك الطاعة بأنه حصل عليها بطريق السرقة بعد فتح درج الطاعة بالعنف وقرر الحكم أنها كدليل لإثبات لما قيمتها مهما تكن الطريقة التي قيل أن المطعون عليه حصل بها عليها - مع أن القانون الفرنسي الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يقضى بأن الخطابات التي يحصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة يجب استبعادها .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بتطبيق الطاعة من المطعون عليه على ما ورد في مذكرات الطاعة وخطاباتها رغم ما أثبتته من أن الزوجة وهي الطاعة طلبت رفض الدعوى ودفعت بعدم قبول الخطابات والمذكرات كدليل لإثبات فيها لحصول الزوج عليها من طريق غير مشروع وهو السرقة بأن كسر في غيبتها الدرج المخصص لها واكتفى الحكم في الرد على هذا

٦٥٤

١٥ يناير سنة ١٩٥٣

حكم . النطق به في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة .
إيداع مسودته في يوم صدوره غير موقع عليها من
عضوى الدائرة اللذين اشتركوا في المداولة . بطلان الحكم
بما يستوجب نقضه . المادة ٣٤٦ مرافعات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات
توجب — في حالة النطق بالحكم في جلسة
أخرى غير جلسة المرافعة — أن تودع
مسودته المشتملة على أسبابه عقب النطق به
موقعا عليها من الرئيس والقضاة الذين
اشتركوا في المداولة وإلا كان الحكم باطلا .
وإذن متى كان الثابت من الأوراق هو أن
المحكمة قررت حجز القضية للحكم بجلسة
معينة وفي تلك الجلسة صدر الحكم وأودعت
مسودته يوم صدوره غير موقع عليها من
عضوى الدائرة اللذين اشتركوا في المداولة ،
فإن هذا الحكم يكون قد شابه البطلان بما
يستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه ، تحصل في أن المطعون عليه
أقام الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٤٩ القاهرة
الابتدائية على الطاعن وقال فيها إنه يدين الطاعن
في مبلغ ٦٠٠ ج بمقتضى شيك سحبه الطاعن
على بنك زلخا في ٢٨ / ٢ / ١٩٤٩ لأمر السيد
نفر الدين آياس ، ويستحق الوفاء في ١٥ مارس
سنة ١٩٤٩ وقد حوله هذا الأخير إلى المطعون

الدفع بالقول « بأنه مهما يكن من أمر تلك
الرسائل والمفكرات والطريقة التي قيل إن المدعى
(المطعون عليه) حصل بها عليه فاتها كدليل
إثبات لها قيمتها في مثل هذا النزاع » — وهذا
الذي قاله الحكم يخالف ما استقر عليه الفقه
والقضاء في فرنسا من أن الخطابات الخاصة
المتبادلة بين الزوج والغير وإن كانت بحسب
الأصل لا يجوز التمسك بها إلا بإذن المرسل اليه
فانه في دعوى الزنا أو دعوى الطلاق أو التفريق
يجوز استثناء للدعى من الزوجين أن يتمسك
بها في الاثبات بشرط أن يكون قد حصل عليها
بطريق مشروع ، ولما كان طرفا الدعوى فرنسيين
والقانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص هو
القانون الفرنسى سواء فيما يتعلق بموضوع
الدعوى أو بالدليل المقبول فيها ، وكان ما قرره
الحكم من قبول هذه الخطابات والمفكرات كدليل
إثبات أية كانت الوسيلة التي حصل بها الزوج
عليها مع تمسك الزوجة بأن حصوله عليها كان
بطريق السرقة وكسر درج خاص بها هو تقرير
غير صحيح انبنى عليه القضاء في الدعوى ، وكان
الواجب على المحكمة تمحيص دفاع الطاعنة لتقول
ما إذا كانت وسيلة الزوج في الحصول على هذه
المحررات مشروعة فتقبلها كدليل في الاثبات أم
غير مشروعة فلا تقبلها ثم تؤسس حكمها على
ما يظهر لها من نتيجة هذا الفحص لما كان ذلك ،
فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب
الطعن » .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٧ ق « أحوال شخصية »
برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل
المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل
وعبد العزيز ساميان المستشارين) .

عليه . ولما قدمه المطعون عليه إلى البنك رفض صرف قيمته لعدم وجود رصيد كاف للطاعن وطلب المطعون عليه الحكم بإفلاسه ، فدفع الطاعن الدعوى بأن المبلغ الذى تضمنه الشيك إنما هو جزء من مبلغ تعهد بدفعه مقابل إخلاء محل تجارى الأمر الذى يحرمه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ولما أودع الطاعن قيمة الشيك عدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الحكم بالزام الطاعن بمبلغ ٦٠٠ ج . وفى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للطعون عليه بطلباته فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٧ لسنة ٦٦ قى تجارى القاهرة . وفى ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن بما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لأنه ثابت من الشهادة الرسمية المقدمة منه ضمن أوراق الطعن أن مسودة الحكم أودعت فى ١٣ / ٤ / ١٩٥٠ موقعا عليها من رئيس الجلسة دون أن يوقع عليها أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم ، وفى ذلك مخالفة للمادة ٣١٦ مرافعات التى أوجبت توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم وإلا كان باطلا .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك بأنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٥٠ أن المحكمة قررت حجب القضية للحكم لجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ ، وفى تلك الجلسة صدر الحكم المطعون فيه ، ويبين من الشهادة الرسمية الصادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ والمودعة بملف الطعن ، أن مسودة الحكم قد أودعت يوم

صدوره غير موقع عليها من عضوى الدائرة اللذين اشتركا فى المداولة . ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توجب فى هذه الحالة إيداع صورة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس والقضاة اللذين اشتركوا فى المداولة وإلا كان الحكم باطلا . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب بالبطلان مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٠ قى بالهيئة السابقة) .

٦٥٥

١٥ يناير سنة ١٩٥٣

١ — حكم . إجراءات تقاضى . تأجيل النطق بالحكم إداريا لليوم التالى ثم النطق به فى جلسة علنية من المحكمة بكامل هيئتها . لا بطلان . التحدى بما ورد فى الجدول الاستثنائى لقيمة له . العبارة بالثابت فى محاضر الجلسات .

ب — تزوير . حكم . تسببه . تقرير المحكمة أنها اطلمت على المظروف المحتوى على المحرر المطعون فيه بالتزوير . هذه العبارة تفيد اطلاعها على المحرر ذاته . تحرير محضر بعض المظروف . غير لازم .

ج — تزوير . حكم . تسببه . أخذه بتقرير الخبير المسمى فى الدعوى دون الرد على تقرير الخبير الاستشارى . لا يعبه .

د — نقض . طعن . حكم . تسببه . النعى عليه بالقصور لعدم رده بأسباب خاصة على الأوجه الواردة فى صحيفة الاستئناف . عدم بيان هذه الأوجه . النعى غير مقبول .

ه — تزوير . اثبات . حكم . تسببه . استدلال المحكمة على صحة الامضاء المطعون فيها بقرائن استخلصتها من أوراق الدعوى ووقائعها . لا مخالفة لقواعد الاثبات .

المبادئ القانونية

١ — تأجيل النطق بالحكم إداريا لليوم التالى والنطق به فى اليوم المذكور من المحكمة

بكامل هيئتها ليس سببا لبطلان الحكم .
واذن فتى كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات أن المحكمة انعقدت في يوم ١٨ من مايو وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ من يونيه ثم أثبت في المحضر أنه نظرا لاشتغال أحد أعضائها بجلسة أخرى تقرر مد أجل الحكم لجلسة ٧ يونيه وفي اليوم المذكور انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها المطعون فيه في جلسة علنية ، فان القول بوقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس ، أما التحدى بما ورد في الجدول الاستثنائي من أن القضية أجلت للحكم ليوم ٦ يونيه ثم ليوم ١٠ يونيه ثم صدر الحكم في يوم ٧ يونيه فلا قيمة له إذ العبرة هي بما ورد في محاضر الجلسات .

٢ - إذا كانت المحكمة قد قررت أنها اطلعت على المظروف المحتوى على محرر مطعون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فان هذه العبارة تفيد أنها اطلعت على محتويات المظروف لا غلافه وإلا كان قولها بالاطلاع عبثا ، أما تحرير محضر بفض المظروف والاطلاع على محتوياته فليس بلازم لأن هذا المظروف وما احتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا اجراء من اجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كاتبها كلما أرادت الاطلاع على ورقة من أوراق الدعوى :

٣ - لا يعيب الحكم إذ أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى أن لا يرد على ماورد بالتقرير الاستشاري بأسباب خاصة ذلك أن في أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى ما يفيد أن المحكمة لم تر في التقرير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الحكم .

٤ - إذا كان الطاعن لم يبين الأوجه التي ضمنها صحيفة استئنافه والتي ينمى على الحكم اغفال الرد عليها ، فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير مقبول .

٥ - للحكمة في دعوى التزوير أن تستدل على وقوعه أو انتفائه بما تستخلصه من القرائن فلا عليها ان هي اتخذت من أوراق الدعوى والوقائع المطروحة عليها قرائن تؤيد بها ما ارتأته من صحة الامضاء المطعون فيها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه تزعت ملكية المطعون عليه الأول عبد العال عبد الله عبد العال من ٣ أفدنه و ٩ قراريط و ٨ أسهم وبيعت بالمزاد ورسا مزادها على الطاعن عبد المجيد جوده سليمان في ١٦ من أبريل سنة ١٩٣٨ وبموجب عقد مؤرخ في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ باع الطاعن هذا القدر إلى المطعون عليه الأول مقابل ٤١٥ ج التزم المطعون عليه الأول بدفعها في مدة لا تزيد على سنتين ، وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ باع المطعون عليه الأول للطاعن واحد فدان وستة عشر قيراطا وثمانية أسهم من هذا القدر مقابل مبلغ ٢٠٠ ج

بموجب عقد ورد فيه أنه باستئصال ٢٠٠ ج من ٤١٥ ج يكون الباقي في ذمة المطعون عليه الأول ٢١٥ ج تنازل الطاعن عن ٦٥ ج منها والتزم المطعون عليه الأول بدفع الباقي وقدره ١٥٠ ج في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ - ولما كانت المطعون عليهما الثانية ذنوبة صالح مرسى تداين الطاعن بمبلغ ١٤٠ جنيا بموجب سند مؤرخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ استحقاق ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٢ فقد حوّلته إلى المطعون عليه الأول في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وبهذا التحويل اعتبر المطعون عليه الأول أن ذمته قد برئت من الدين الذي عليه للطاعن فيما عدا عشرة جنيات عرضها عليه وطلب إليه أن يحزله عقدا يباقي الأطيان فأقام عليه الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٤٢ سؤجج وأخرجت تحت يده على مبلغ ١٤٠ ج وطلب الحكم بتثبيت الحجز وإثبات التعاقد الحاصل مع الطاعن عن ٣ أفدينه و٩ قراريط و٨ أسهم - فظعن الطاعن بالتزوير في السند المؤرخ في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ والعقد المؤرخ في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وأعلن المطعون عليهما بدعوى التزوير بصحيفة في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٣ فذكرت فيها أن عقد ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مزور ولم يصدقا منه ، والإمضاء الموقع بهما عليه طامس وبطلان مقلد كما ذكر أن السند المؤرخ في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ صحيح بالنسبة لمبلغ ٢١٥ ج فقط وأن رقم واحد الموضح في خاتمة المئات محشور وأن سبب تحرير هذا السند أنه اشترى من المطعون عليهما الثانية أطيانا ثمنها ١٥٠ ج دفع اليها منه ٦٥ ثم ٤٥ ج فأصبح الباقي ٤٠ ج هو الذي حرره به السند واستند إلى سند محرر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٢ قدمه وقررت المطعون عليها الثانية أن السند المذكور المقدم

من الطاعن عدل عنه وحرر بدلا منه السند المطعون فيه وأنها في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٢ باعت للطاعن أطيانا مقابل ١٥٠ ج ذكر بالعقد أنها دفعت فورا في حين أنه لم يدفع منها إلا عشرة جنيات فأبقت العقد تحت يدها حتى يدفع الطاعن باقي الثمن فلما عجز عن دفعه استبدل بالعقد اتفاق آخر بحضور حسن مصطفى التزم بمقتضاه الطاعن أن يدفع إلى المطعون عليها الثانية ٥٥ ج فورا وحرر بالباقي وقدره ٨٥ ج سندا في ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٢ هو الذي قدمه الطاعن اتفق فيه على أن يدفع الطاعن ٤٠ ج في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٢ وأن يدفع الباقي في أغسطس سنة ١٩٤٢ ولكن الطاعن لم يدفع الـ ٥٥ ج فعاد عن الاتفاق المذكور ونزعت منه إمضاء الطاعن وسلم إليه وحرر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ السند المطعون فيه بمبلغ ١٤٠ ج باقى ثمن الأطيان وأن الذي حرر هذا السند هو حسن مصطفى ووقع عليه شاهدا ، وفي جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ اطلعت المحكمة على السند المحرر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ فلم تجد به تحشيرا ولما ناقشت الطاعن في ذلك بجلسته ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرر أنه يظعن في السند بالتزوير وأن الإمضاء المنسوبة إليه والإمضاء المنسوبة إلى الشاهد حسن مصطفى مزورتان وقرر بالطعن بالتزوير في قلم الكتاب في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ . كما أقام حسن مصطفى الشاهد دعوى تزوير أصلية رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ نظرت بجلسته ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع دعوى التزوير الفرعيتين المقامتين من الطاعن ثم قدم فيها إقرار من حسن مصطفى بأن السند المحرر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ صحيح ومكتوب بخطه أصليا وتوقيعا بالقرر وكيله ترك المرافعة لحكت المحكمة بإثبات ذلك

وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة أولا - بضم دعوى النزوير الفرعيتين إحداهما إلى الأخرى وثانيا : برفضهما ، فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٢ سنة ٢١ ق استئناف أسيوط . وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف أسيوط بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير الخطوط ميراز زين الذين لأداء المأمورية الميمنة بأسباب ذلك الحكم وباشرا الخبير مأموريته وقدم تقريره وأثبت فيه أن الإمضاءين المنسوبين إلى الطاعن على العقد والسند المطعون فيهما تتحدان مع إمضاءاته التي أقر بها وأنهما صدرتا منه وليستا منقولتين ولا مقلدتين - فقدم الطاعن تقريراً استئنائياً ورد به أن الإمضاء المنسوبة إليه والموقع بها على السند المحرر في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ صحيحة أما الإمضاء الموقع بها على العقد المؤرخ في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ فليست صحيحة . وفي ٧ يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب حاصل الثلاثة الأولى منها أنه وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم من ثلاثة وجوه الأول إذ حددت المحكمة للنطق بالحكم يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولكنها لم تصدره إلا في يوم ٧ من يونيو واقتصرت على إثبات عبارة في محضر الجلسة تفيد تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ٧ من يونيو لاشتغال الأستاذ حسن عبد الوهاب بمحكمة جنايات سوهاج دون أن تبين متى دونت هذه العبارة مع أن الثابت من الصور الرسمية المقدمة ضمن أوراق الطعن أن الأستاذ حسن

عبد الوهاب كان مشغولاً بمحكمة جنايات سوهاج يوم ٦ و ٧ يونيو كما أن الثابت في جدول المحكمة أن القضية أجلت للحكم ليوم ٦ يونيو ثم ليوم ١٠ يونيو ثم صدر الحكم يوم ٧ يونيو ومع أنه كان يتعين على المحكمة وفقاً للسادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ من قانون المرافعات إذ رأت تأجيل النطق بالحكم أن تنعقد في يوم ٦ من يونيو المحدد أصلاً للنطق به وأن تصدر قرارها بالتأجيل في جلسة علنية ليكون طرفاً الدعوى على علم بما تم فيها فيتمكنان من مراقبة صحة الاجراءات . والوجه الثاني إذ حجزت المحكمة القضية للحكم دون أن تفض المظروف وتطلع على الأوراق المزورة ودون أن تستجيب إلى الطلب المقدم منه في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بتمكينه من الاطلاع على السند المطعون فيهما حتى يستطيع مقارنتهما بما ورد عنهما بالتقريرين المقدمين وليتسنى له إثبات صحة التقرير الاستشاري - مكتفية بما أثبتته في الحكم من أنها اطلعت على المظروف قبل صدور الحكم وأنه كان في مكانه الطاعن أن يطالع عليه عندما قامت المحكمة بعملية المضاهاة ، ومع مخالفة ذلك للمادة ٢٧ من قانون المرافعات التي توجب حضور الكاتب مع المحكمة في جميع إجراءات الإثبات وتحرير محضر بذلك ، ومع أن الاطلاع على المظروف لا يغني عن الاطلاع على المستندات المطعون فيها التي يحتويها كما أن الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تنظر الدعوى قبل ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ التي حجزت فيها القضية للحكم فلا يغني إطلاع الهيئة السابقة على الأوراق المطعون فيها عند نذب الخبير فيها عن اطلاعها هي عليها - والوجه الثالث إذ لم تستجب المحكمة إلى ما طلبه الطاعن من الأمر بفض المظروف وتمكينه من الاطلاع

عليه بحجة أن الطاعن دأب على تعطيل الدعوى وأنه كان يمكنه الاطلاع على الأوراق المطعون فيها عندما قامت المحكمة بعملية المضاهاة مع أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يعمل على تأجيل نظر القضية ، ومع أن الاطلاع وقت المضاهاة لا يغنى عن الاطلاع بعد أن قدم الخبير الاستشاري تقريره حتى يتمكن الطاعن من معرفة الماديات التي تؤيد ذلك التقرير .

د ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولا بأنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات أن المحكمة انعقدت في يوم الخميس ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ يونيو ثم أثبت في المحضر أنه نظراً لانشغال الأستاذ حسن عبد الوهاب وكيل المحكمة بدور جنائيات سوهاج تقرر مد أجل الحكم لجلسة ٧ يونيو وفي اليوم المذكور انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها المطعون فيه في جلسة علنية - فتأجيل النطق بالحكم إدارياً لليوم الثاني والنطق به في اليوم المذكور من المحكمة بكامل هيئتها ليس سبباً لبطلان الحكم ، أما ما يقوله الطاعن خاصاً بما ورد في الجدول الاستثنائي فلا قيمة له إذ العبرة بالوارد في محاضر الجلسات ومردود ثانياً بما قالته المحكمة من أنها اطلعت على المظروف قبل صدور الحكم وهذه العبارة تفيد أنها اطلعت على محتويات المظروف لا غلافه وإلا كان قولها بالاطلاع عبثاً . أما تحرير محضر بفض المظروف والاطلاع على محتوياته فليس بلازم لأن هذا المظروف وما احتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا إجراء من إجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كاتباً كتباً أرادت الاطلاع على ورقة من أوراق الدعوى . ومردود ثالثاً بما ورد في الحكم

رداً على ما طلبه الطاعن من تمكينه من الاطلاع على المظروف بعد حجز القضية للحكم بأنه كان في مكنته الاطلاع عليه عندما قامت المحكمة بعملية المضاهاة . وليس في هذا إخلال بحق الطاعن في الدفاع بعد أن قدم إلى المحكمة تقريراً استشارياً وأبدى كل ما لديه من أوجه دفاع قبل إقفال باب المرافعة .

د ومن حيث إن السببين الرابع والخامس يتحصلان في أن الحكم شابه القصور من وجهين الأول إذ لم ترد المحكمة على ما طلبه الطاعن في صحيفة الاستئناف من تحقيق إمضاء حسن مصطفى المحرر للسند المطعون فيه المؤرخ في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ ومقارنتها بالإمضاء الثابتة له على التوكيل الصادر منه مع ما لهذا التحقيق من الأثر في نتيجة الدعوى . والثاني إذ لم يرد الحكم على أسباب الاستئناف التي ضمنها الطاعن صحيفة استئنافه ولا على الأدلة الفنية التي أوردتها الخبير الاستشاري في تقريره .

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن : د رواية المدعى عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) تأيدت بالإقرار المقدم من حسن مصطفى في القضية المضمومة رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج وجاء فيه أن السند المحرر بمبلغ ١٤٠ جنيهاً صحيح ومكتوب بخطه صلباً وتوقيع كما تأيد العدول عن السند المؤرخ في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ برجوع السند المذكور للبدعى (الطاعن) وتمزيقه مكان إمضائه عليه ، وهذا يفيد أن المحكمة لم تجد مبرراً لتحقيق إمضاء هذا الشاهد بعد أن أقر بصحتها وبأن السند مكتوب بخطه وفي هذا الرد الكافي على طلب الطاعن . ومردود ثانياً بأن ما ينهاه الطاعن

يؤنيه سنة ١٩٤٢ إذ لم يطن إلا في قيمة المبلغ الوارد به وذكر أن صحته ٤٠ ج لا ١٤٠ ج وأن رقم واحد في خانة المئات أضيف بطريق التحشير وأنه بان للمحكمة من المضاهاة التي أجرتها في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن الرقم الهندي المكون للعدد ١٤٠ مكتوب بطريقة طبيعية وليس فيه تحشير كما أنه مكتوب بالحروف بطريقة طبيعية وأن رواية المطعون عليها الثانية تأيدت بالإقرار المقدم من حسن مصطفى في القضية المضمومة رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج بأن السند المحرر بمبلغ ١٤٠ ج صحيح ومكتوب بخطه صلبا وتوقيعا - وبما أضافه الحكم المطعون فيه إلى ذلك من أن المحكمة الاستئنافية نديت خيرا أثبت في تقريره صحة السند المذكور، وتلك أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة وليس فيها خطأ في القانون ذلك بأن للمحكمة في دعوى التزوير أن تتخذ من أوراق الدعوى والوقائع المطروحة عليها إقرائن تؤيد بها ما ارتأته من صحة الإمضاء المطعون فيها وما ورد في هذا السبب ليس في حقيقته إلا جدلا موضوعيا في تقرير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع - أما قول الطاعن بأن القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج المقول بأن حسن مصطفى قدم فيها إقرارا بصحة السند المطعون فيه لم تكن مضمومة لأوراق الدعوى أثناء نظرها استئنافية فهو قول عار عن الدليل .

د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

من قصور في الحكم غير مقبول إذ لم يبين الأوجه التي ضمنها صحيفة استئنافه وأغفل الحكم الرد عليها ومردود أخيرا بأنه لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري إذ في أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى ما يفيد أن المحكمة لم تر في التقرير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الحكم .

د ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال إذ أخذ برواية المطعون عليها مع مخالفتها للعقد المكتوب في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٢ الدال على بيعها للطاعن أطيانا مقابل ١٥٠ جنيا أقرت بقبضها - ومع أن مقتضى روايتها أن تهجز تحت يدها هذا العقد لغاية يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ تاريخ السند المقدم من الطاعن وتسليمه له مقابل استلامها السند المؤرخ ١٨ يونيو . وذلك ينفي العلة في تحرير الطاعن سندا آخر في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ وهو السند المطعون فيه وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الرواية مع مخالفتها للعقول والعقد المكتوب واستند في معرض الرد على دفاع الطاعن إلى الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج المقول بأن حسن مصطفى قدم فيها إقرارا بصحة السند المطعون فيه ، مع أن هذه الدعوى لم تضم إلى الملف الاستئنافي حتى تتمكن محكمة الاستئناف من مراقبة صحة أسباب الحكم الابتدائي .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن كان مسلما بصحة إمضائه على السند المؤرخ في ٢١ من

بالشفعة - فقرر الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعن لم يختصم فيه إلا المطعون عليه - المشتري - دون البائعة حالة أن الدعوى شفعة يوجب القانون أن تقوم بين أطراف ثلاثة الشفيع والبائع والمشتري حتى تكون مقبولة .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله لأن موضوع الدعوى هو طلب التملك بطريق الشفعة وكان لازما لقبولها اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ولما كان الطاعن لم يختصم في طعنه غير المشتري وحده دون البائعة التي كانت حاضرة في الاستئناف فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين) .

٦٥٧

٢٢ يناير سنة ١٩٥٣

قوة الامر المقضي . بيع . قسمة . بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد البيع قبل انتهاء اجراءات القسمة . عدم تمثيل البائع للمشتري . الحكم الصادر بتخصيص كل من الشركاء بنصيب مقرر . لاحجية له على المشتري الذي يمثل في الدعوى .

المبدأ القانوني

الشريك في ملك شائع الذي يتصرف في حصته الشائعة بعد رفع دعوى القسمة

٦٥٦

١٥ يناير سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . اختصاص المشتري وحده دون البائع الذي كان حاضرا في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا .

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض بانه إذا كان موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة فانه يلزم لقبولها اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . وإذن فتي كان الطاعن لم يختصم في طعنه غير المشتري وحده دون البائعة التي كانت حاضرة في الاستئناف فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

ومن حيث أن يحمل الوقائع أن الطاعن رفع الدعوى على السيدة روية محمد الخربوطلي والمطعون عليه طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة العقارين الميزنين بمقد البيع الصادر في ١٩٤٣/٧/٢١ من روية محمد الخربوطلي إلى المطعون عليه . وقد قضت محكمة أول درجة بأحقية الطاعن في أخذ ال ٢٤ قيراط و ١٠ أسهم المبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير وبعريضة الدعوى بالشفعة في مقابل اثنين ومقداره ٧٠ جنيه و ١٤٩ مليا والملحقات القانونية . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٣ / ١٩٥٠ بى سوف ضد الطاعن والبائعة له الآنف ذكرهما . فقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعن في الأخذ

لا يعتبر مثلاً للمشتري منه متى سجل هذا الأخير عقد شرائه وانتقلت إليه بذلك ملكية الحصة المبيعة قبل انتهاء اجراءات القسمة . واذن متى كان أحد الشركاء في ملك شائع رفع دعوى بفرز وتجنيب نصيبه في هذا الملك وأثناء سير الدعوى اشترى المطعون عليهما الأولان الحصة الشائعة لأحد الشركاء وأرادا التدخل في دعوى القسمة فرفضت المحكمة تدخلهما بناء على اعتراض أحد الشركاء ، وسارت اجراءات القسمة في غير مواجهتهما فلا يكون الحكم الصادر في دعوى القسمة المشار اليها بتخصيص كل من طالبي القسمة بنصيب مفرز حصة عليهما .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٤ أقامت السيدة زليخة هانم حكمت الدعوى المدنية رقم ٣٠٠٨ لسنة ١٩٣٤ محكمة بندر الجزية بفرز وتجنيب نصيبها فيما تركه زوجها المرحوم السيد حسين عبيد الهادي القصبي واختصمت فيها شركاءها في التركة ومنهم المطعون عليه الثالث والسيد عبيد الهادي القصبي ولي الطاعن وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ تدخل المطعون عليهما الأولان وآخرون خصوماً ثالث في الدعوى استناداً إلى أنهم يمتلكون مقادير معينة من التركة اشتروها من بعض الشركاء على الشيوع وفي ٢١ يناير سنة ١٩٤١ أصدرت محكمة الجزية حكماً بقبول تدخلهم وإعادة المأمورية للخير المتدب لإجراء القسمة في مواجهتهم واستأنفت السيدة

زليخة هذا القرار . وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ قضت محكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في الاستئناف رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤١ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في هذا الخصوص وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لإجراء القرعة استناداً إلى أن دعوى القسمة قد انتهت فعلاً بين الشركاء بالحكم النهائي الصادر من محكمة استئناف مصر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ باعتبار القسمة والتصديق عليها وإلى أنه لم يبق إلا إجراء القرعة ولا يتحمل هذا الإجراء تدخل الخصوم الثالث فيه لأن حقوقهم لا تتأثر بالفصل في الدعوى وأن لهم الاعتراض على حكم القسمة لو تبين أنه وقع عليهم ضرر عند تنفيذه . وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قضت محكمة الجزية الجزئية بتخصيص كل من المتقاسمين بالنصيب المبين بأسباب حكمها . وفي الأول من يولييه سنة ١٩٤٥ أقام المطعون عليهما الأولان على ولي الطاعن والمطعون عليه الثالث الدعوى المدنية رقم ٢٠٦٦ لسنة ١٩٤٥ محكمة بندر طنطا الجزئية يطلب تثبيت ملكيتها إلى ٧٠ متر و ٢٩ سنتي شيوخاً في قطعة أرض قضاء مساحتها ٤٢١ متراً و ٧٦ سنتيمتر مبنية بصحيفة الدعوى وإلغاء محضر التسليم الذي نفذ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ على الأرض المذكورة التي وقعت في نصيب الطاعن بموجب حكم القسمة واستند المطعون عليهما الأولان إلى أنهما اشتريا المقدار المتنازع عليه من المطعون عليه الثالث بموجب عقد بيع حرر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٨ وسجل في ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٨ ودفع ولي الطاعن بأن يبيع المطعون عليه الثالث للمطعون عليهما الأولين هو يبيع على الشيوع في عقار معين فهو موقوف على نتيجة القسمة وغير نافذ في

حقه إذ وقعت الأرض المبيعة لهما في نصيبه بموجب حكم القسمة . وإذ وقع في حصة البائع نصيب آخر غير ما باعه وأن ليس للطعون عليهما الأولين إلا الرجوع على البائع لهما بفسخ عقد البيع ورد ثمن المبيع . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم عند بلوغ رشده وقيد استئنافه برقم ٣١٤ لسنة ١٩٤٨ استئناف محكمة طنطا الابتدائية التي قضت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ بالتأييد أخذاً بأسباب حكم محكمة أول درجة فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ذلك بأن المحكمة قضت بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولين للبقدار المتنازع عليه استناداً إلى صحة البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث مع أنه بيع على الشيوع في عقار محدد من عقارات تركه المرحوم السيد حسين القصبي وحكمه أن يكون موقوفاً على نتيجة القسمة بين الورثة الشركاء في الملك ويعتبر غير نافذ إن وقعت الأرض المبيع جزءاً شائع منها في نصيب غير البائع للطعون عليهما الأولين وقد وقع المقدار المبيع لهما في حصة الطاعن بمقتضى حكم القسمة الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ فما كان يجوز إهدار حجة هذا الحكم والقضاء بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولين للأرض المبيعة لهما وأما ما ينسبه المطعون عليهما المذكوران إلى ولي الطاعن من أنه قرر باستعداده للوفاقة على ما صدر من تصرفات من بعض الورثة فسابق على تدخل المطعون عليهما الأولين في دعوى القسمة وكان ذلك بشرط موافقة جميع الشركاء .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن إجراءات القسمة اتخذت في غير مواجهة المطعون عليهما الأولين خلافاً لما تقضى به المادة ٤٥٢ مدني قديم التي توجب أن ترفع دعوى القسمة في مواجهة جميع الشركاء على الشيوع ويعد منهم المشتري بمقد مسجل لحصة أحد المالكين على الشيوع وإلا كانت القسمة باطلة بالنسبة إلى هذا المشتري وأنه لاحق للطاعن في التمسك بالحكم الصادر في دعوى القسمة لأنه لا يسرى على المطعون عليهما الأولين بعدم تمثيلهما فيها . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الشريك في ملك شائع الذي يتصرف بالبيع في حصته الشائعة بعد رفع دعوى القسمة لا يعتبر ممثلاً للمشتري منه متى سجل هذا الأخير عقد شرائه وانتقلت إليه بذلك ملكية الحصة المبيعة قبل انتهاء إجراءات القسمة . ومن ثم لا يكون الحكم الصادر في دعوى القسمة المشار إليها بتخصيص كل من طالبي القسمة بنصيب مفرز حجة على المطعون عليهما الأولين اللذين لم يمثلوا في تلك الدعوى بعد أن انتقلت إليهما ملكية الحصة المبيعة لهما من المطعون عليه الثالث وأرادا التدخل في دعوى القسمة فرفضت المحكمة تدخلهما بناء على اعتراض أحد الشركاء وسارت إجراءات القسمة في غير مواجهتهما ، ومردود في شقه الثاني بأن الحكم لم يقر قضاءه على إقرار ولي الطاعن السالف الذكر .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يرد على دفاع الطاعن بأن البيع الصادر من المطعون عليه الثالث للمطعون عليهما الأولين هو بيع موقوف على

الذى لحق الموكل بسبب هذا الصلاح . لا خطأ . القول بأن هذه الحوالة هي اشتراط لمصلحة الغير . غير صحيح في القانون .

و - تقادم . وقف التقادم . النزاع على قيام عقد أو فسخه بعقد لاحق أمام القضاء . واقف للتقادم لا قاطع له . حكم . تسييبه . خطأ في اعتبار هذا النزاع قاطعا للتقادم في غير الحالات المنصوص عليها قانونا في حين أنه وانف له . لا يستوجب نقضه متى كان يمكن إقامته تطبيقا لأحكام وقف التقادم .

ز - حكم . تسييبه . تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه بأن المبلغ الذى حكم به عليه هو تمويض لا يستحق إلا بعد اعذاره وأن الاعذار لم يحصل . عدم تمسكه بهذا الدفاع في مذكرته الختامية وقصر دفاعه على أنه أوفى بالمبلغ . اغفال الحكم الرد على الوجه المشار إليه . لا قصور

ح - حكم . تسييبه . قضاؤه بنذب خبير لتصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه . تمسك الطاعن بأنه أوفى بمبالغ بموجب وصولات . عدم تناول الحكم هذا الدفاع . لا يعيبه متى كان الاستفادة من أسبابه أنه أرجأ الفصل فيه إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى - أولا - برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة - وثانيا - بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى - وثالثا - بالنسبة للطاعن وقبل الفصل في موضوع الدعوى بنذب خبير لأداء المسامورية الميئنة بأسباب ذلك الحكم ، ومن ثم فهو فيما قضى فيه من ذلك كله قطعى نهائى يقبل الطعن بطريق النقض استقلالا ، إذ صدر في ظل قانون المرافعات القديم الذى كان الطعن وفقا له جائزا في الأحكام القطعية .

القسمة وقد وقع باطلا لوقوعه بالقسمة في غير نصيب البائع لها ، ولا على دفاعه بأن مانسب إلى وليه من استعداده في المذكرة المقدمة منه في دعوى القسمة بالموافقة على تصرفات بعض الورثة إنما كان سابقا على تدخل المطعون عليهما الأولين في دعوى القسمة وكان ذلك بشرط موافقة جميع الشركاء .

د ومن حيث إن ما ورد في السبب إنما هو ترديد للسبب الأول بشقيه وقد سبق الرد عليه .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد مجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٦٥٨

٢٢ يناير سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن حكم صادر في ظل قانون المرافعات القديم . فصله فصلا قطعيا نهائيا في بعض نقط من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .

ب - نقض . طعن . اعلان . عدم إثبات المخضر الخطوات التى سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد . بطلان الاعلان . عدم جواز اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن .

ج - حكم . القبول المانع من الطعن . شرطه . حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه تنفيذيا لحكم واجب النفاذ . هذا العمل غير قاطع الدلالة في الرضاء بالحكم . بقاء حق الخصم في الطعن في هذا الحكم .

د - وكالة . جواز اتفاق العاقدين على استمرارها رغم وفاة أحدهما . هذا الاتفاق قد يكون صريحا أو ضميا . مثال .

ه - وكالة . حوالة بقصد التحصيل وتسديد المبلغ المتحصل للغير . صلح الوكيل مع المدين بتنازله عن جزء من الدين . اعتبار الحكم أن الوكيل مسئول عن الضرر

٢ — متى كان المحضر لم يثبت في محضره الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد ، فإن هذا الاعلان يكون باطلا ولا يصح اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن .

٣ — إذا كان حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه إنما كان تنفيذا لحكم واجب التنفيذ ، فإنه يكون غير قاطع الدلالة في رضاه هذا الخصم بالحكم ، إذ قد يكون مجرد إذعان لما لا سبيل إلى الحيلولة دون المضي فيه . كما يكون في غير محله الدفع بعدم قبول طعنه في هذا الحكم لسبق رضائه به .

٤ — للعاقدين أن يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات المتوفى منهما إلى ورثته وهذا الاتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا ولقاضي الموضوع استخلاص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلا ، وإذن متى كان الواقع هو أن المطعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمي بأن يتنازل عن دين له قبل باقي المطعون عليهم إلى مورث الطاعن ونص في الاتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من المدينين ودفعه إلى الطاعن الذي يدين المطعون عليه الأول بأكثر منه وكان الحكم المطعون فيه قد كيف هذا الاتفاق بأنه وكالة تعلق بها حق الغير وليس للموكل سحبها أو إسقاطها

بغير رضاه وقبول هذا الغير ، فإن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون .

٥ — متى كان الطاعن قد قام بالصالح مع المدينين تنفيذا للوكالة المشار إليها فإنه يكون صحيحا ما رتبته الحكم على السكيف الذي انتهى إليه من مسئولية الطاعن إذا ما ثبت أنه في صلحه معهم أضر بالموكل بأن تنازل عن جزء من دين المحال عليهم مما يجب أن يقدم عنه حسابا على اعتبار أن التحويل كان على سبيل التحصيل . أما القول بأن حقيقة العملية هي اشتراط لمصلحة الغير وهو هنا الطاعن فينبغي أن الاتفاق لا يخول الطاعن حقا مباشرا قبل مورثه في استيفاء دينه منه .

٦ — النزاع على عقد أمام القضاء من شأنه وقف سريان التقادم على الالتزامات المترتبة على هذا العقد لا انقطاعه متى كان لم يتوافر سبب من أسباب الانقطاع القانونية . إلا أن الحكم وإن كان قد أخطأ إذ اعتبر مدة النزاع في العقد أمام القضاء قاطعة للتقادم لا واقفة له فإن الخطأ لا يضره إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة تطبيقا لأحكام وقف التقادم .

٧ — إذا كان الطاعن قد تمسك في صحيفة استئنافه في خصوص مبلغ كان يطالبه به المطعون عليه الأول — لا خلا له بالتزاماته بأنه في حقيقته تمويض لا يستحق إلا بعد اعذاره وأنه لم يوجه إليه اذارا ، وكان لم يتمسك بهذا الوجه من دفاعه في مذكرته

بأسباب ذلك الحكم وقد حدد المطعون فيه مأمورية الخبير وفقا للأسس المبينة فيه وفصل في أسبابه كما سبق البيان في مسائل عديدة من أوجه النزاع الموضوعية ، فهو فيما قضى فيه من ذلك كله قطعى نهائى يقبل الطعن بطريق النقض إذ صدر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ في ظل قانون المرافعات القديم وكان الطعن وفقا له جائزا في الأحكام القطعية .

« ومن حيث إن المطعون عليهم عدا الأول دفعوا أيضا أولا بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه أعلن إلى الطاعن في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ولم يحصل التقرير بالطعن إلا في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بعد مضي الميعاد القانوني . وثانيا بعدم جواز الطعن لرضاء الطاعن بالحكم المطعون فيه وتنفيذه دون أى تحفظ ، إذ حضر أمام محكمة طنطا بعد أن أعيدت القضية إليها من محكمة الاستئناف وحضر أمام الخبير وقدم مذكرات بدفاعه دون أن يحتفظ لنفسه بحق الطعن في الحكم الاستئنافي .

« ومن حيث إن هذين الدفعين مردودان أولا بأنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الحكم المطعون فيه إلى الطاعن أن المحضر أثبت أنه انتقل لحل إقامة أنطون عوبضة المقيم بطنطا بشارع ماهر باشا وأعلنه بالحكم مخاطبا مع شيخ البلد « لغيابه وغلق مسكنه ، وقد دفع الطاعن ببطان بطلان هذا الإعلان ، ولما كان المحضر لم يثبت في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلد فإن هذا الإعلان يكون باطلا ولا يصح اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن ومردودان ثانيا بأن حضور الطاعن أمام الخبير وإبداءه دفاعه إنما كان تنفيذا لحكم واجب التنفيذ فهو غير قاطع الدلالة في رضاء

الآخيرة أمام محكمة الاستئناف وإنما قال إنه سدد هذا المبلغ إلى المطعون عليه الأول ، فإن في هذا ما يفيد تركه التمسك بالوجه المشار إليه ويكون النعي على الحكم بالقصور لعدم تناوله هذا الدفاع على غير أساس .

٨ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بنذب خبير لنصفية الحساب بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول لم يتناول مادفع به الطاعن من أنه أوفى بمبالغ إلى المطعون عليه الأول بموجب وصولات خصما من الدين الذي يطالبه به وكان المستفاد من أسباب الحكم أنه أرجأ الفصل في هذا الدفاع إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الدعوى مازالت منظورة أمام محكمة الاستئناف ولا يجوز الطعن في الحكم بطريق غير عادى مادام الطعن فيه بطريق عادى جائزا .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى أولا برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة وثانيا بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى قبلهم وثالثا بالنسبة للطاعن وقبل الفصل في موضوع الدعوى بنذب الخبير الحسابي الحكومي لأداء المأمورية المبينة

الطاعن بالحكم إذ قد يكون مجرد إذعان لما لا سبيل إلى الحيلولة دون المضي فيه .

ومن حيث إن الطاعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ على طنطا على المطعون عليه الأول يطالبه بدين وانتهت هذه الدعوى صلحا أقر بموجبه المطعون عليه الأول — محمد زكي الغنيمي — بمديونته للطاعن في مبلغ ١٦٤٤ جنيها تعهد بدفعه على ثلاثة أقساط متساوية مع الفوائد المنصوص عليها فيه — وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ اشترى أنطون عريضة مورث الطاعن من المطعون عليه الأول ٤٣ فدان بعقد ابتدائي ورد فيه أن الثمن هو ١٥٠ جنيها للفدان واتفق الطرفان على أن يدفع المشتري الثمن إلى بنك الأراضي والبنك العقاري وإلى الطاعن وفاء للديون التي لم في ذمة المطعون عليه الأول وما يتبقى منه يدفعه إلى البائع عند تحرير العقد النهائي في خلال شهر . وفي مجلس العقد صدر إقرار من المشتري التزم فيه أن يتخلى عن الصفقة إذا استطاع البائع أن يجد مشتريا بثمان يزد على ١٥٠ جنيها للفدان في خلال سنتين فإن انقضت هذه المدة دون أن يجد مشتريا أصبح أنطون عريضة مالكا لها ملكية نهائية . بعد ذلك اتخذ البنك العقاري إجراءات التنفيذ على العين وأودع قائمة شروط البيع في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٨ — وفي أول أغسطس سنة ١٩٢٨ أبرم أنطون عريضة مع المطعون عليه الأول عقدا يتضمن التزام أنطون عريضة أن يدخل في مزاد ٣٢ فدانا و٢٣ قيراطا و٦ أسهم المطروحة للبيع وأن يشتريها بثمان

لا يزيد على ١٥٠ جنيها للفدان فإذا كان الشراء بأقل من ١٥٠ جنيها للفدان كان الفرق بين ثمن الشراء وال ١٥٠ ج من حق المطعون عليه الأول وإذا زاد على ١٥٠ ج كانت الزيادة مناصفة بين الطرفين وفي الحالتين لا يستحق المطعون عليه الأول هذا النصيب إلا بعد بيع الأطنان للغير . وجاء في البند الثاني من هذا العقد أن المطعون عليه الأول تعهد بأن يتنازل بعقد رسمي عن دين مؤمن برهن مقداره ٩١٦ جنيها و٤٨٠ م بخلاف الفوائد كان من هداه من المطعون عليهم مدينين به للبنك العقاري ودفعه المطعون عليه الأول للبنك وحل محله فيه بموجب عقد تنازل مؤرخ في ١٩ من يونيو سنة ١٩٢٥ كما تعهد بأن يسلم إلى أنطون عريضة عقد الرهن وقائمة التسجيل المجدد سنة ١٩٢٦ . ونص في الاتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من ورثة الحفنى محمد الغنيمي ودفعه إلى توفيق أنطون عريضة (الطاعن) الذي يدين المطعون عليه الأول بأكثر منه — وحدد للزاد جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ وفيها رسا المزايد على شخص اسمه نقولا السمين بثمان مقداره ١٢٤ جنيها للفدان وقرر هذا الأخير في اليوم التالي أن الشراء لحساب أنطون عريضة . فطالب المطعون عليه الأول مورث الطاعن بالفرق فلم يقبل فأقام عليه الدعوى رقم ٤٥٦ سنة ١٩٢٩ مدنى كلى طنطا . وطلب براءة ذمته من الدين الثابت بعقد الصلح في القضية ٧١٦ سنة ١٩٢٥ وطلبات أخرى خاصة بعقد الحلول . فقضى برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الأول بالاستئناف رقم ٦٦٨ سنة ٥٧ ق ، فقضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون عليه الأول من مبلغ ٨٠٣ جنيها و٩٤٩ مليا خصما من قيمة

مبلغ الصلح الحاصل في القضية ١٧٦ سنة ١٩٢٥
كل طنطا ويالزام تركه أنطون عريضة بأن تدفع
إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٥ جنيناً و ٦٦٠
ملياً ورفض باقي الطلبات بحالتها التي هي عليها
وذلك بالنسبة لمبلغ عقد الحلول . وطعن على
هذا الحكم بطريق النقض وقضى برفضه في الطعن
رقم ٣٩ سنة ١٢ ق . وفي ٢٣ من يناير سنة
١٩٤٣ تصالح الطاعن مع ورثة الحفنى محمد الغنيمى
بعقد ورد فيه أن الطاعن قبل أن يأخذ من الورثة
المذكورين ١٥٠٠ جنيناً مقابل الدين المؤمن
برهن موضوع عقد الحلول ونص في البند الثالث
على أن هذا المبلغ يشمل كل حساب بين الطرفين
وأن الطاعن يتعهد بتسليم الورثة مستندات الدين
جميعها مؤشراً عليها بالسداد بمجرد التوقيع على
عقد الشطب واستلام مبلغ ٩٠٠ ج الباقي له .
وفي نفس اليوم تعهد الورثة في ورقة أخرى بأن
يسلموا إلى الطاعن الإيصالات الميئة في الحكم
الاستثنائي الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة
بالاسكندرية في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وذلك
بعد تسليمهم مستندات الدين مؤشراً عليها بالوفاء .
وبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم
المذكور المقدمة ضمن أوراق الطعن أن ورثة
الحفنى عارضوا في تنبيه نزع ملكية أعلنهم به
المطعون عليه الأول في ١٩ من أغسطس سنة
١٩٢٥ لأسباب منها أنهم ينازعون في مديونيتهم
بمبلغ ٩١٦ جنيناً موضوع عقد التنازل والحلول
واستندوا إلى محضر جرد قدم إلى المجلس الحسبى
بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢١ من المرحوم محمد
الغنيمى مورث محمد زكى الغنيمى المطعون عليه
الأول يدل على أن قيمة الدين الذى على تركه المرحوم
حفنى الغنيمى للبنك العقارى حتى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ هو مبلغ ١١٥٠ جنيناً كما استندوا

إلى أربعة إيصالات تاريخها بعد سنة ١٩٢١ منها
اثنان صادران من البنك العقارى واثنان بتوقيع
محمد زكى الغنيمى المطعون عليه الأول وقيمة
هذه الإيصالات ٦١١ ج وحكمت المحكمة برفض
الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف القاضى برفض
المعارضة في التنبيه وورد في أسباب حكمها أنه
باستئصال المبلغ المذكور من الدين المطالب به وقدره
٩١٦ ج و ٤٨٥ م يتبقى قبل الحفنى مبلغ ٣٠٥ ج
و ٤٨٥ م بخلاف الفوائد مما يخول الحق في السير
في اجراءات نزع الملكية ويروتنبيه نزع الملكية
المعارض فيه — وأقام ورثة الحفنى بعد ذلك
الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٤٤ كل طنطا وطلبوا
الحكم ببراءة ذمتهم من الدين المحسول من
المطعون عليه الأول إلى أنطون حنا عريضة
مورث الطاعن وبتعويض قدره . فدفع الطاعن
الدعوى بأنه بتاريخ عقد الصلح تعهد الورثة
بموجب ورقة خاصة بأن يسلموا إليه الإيصالات
المشار إليها في الحكم الاستثنائي الصادر من محكمة
الاسكندرية المختلطة في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦
وهي الإيصالات التي يقول الورثة أنهم دفعوا
بموجبها إلى محمد زكى الغنيمى المطعون عليه الأول
٦١١ جنيناً وأن الصلح تم على هذا الأساس وأنهم
لم يقدموا هذه الإيصالات ، فقضت المحكمة في ٢
من يونيه سنة ١٩٤٥ ببراءة ذمة الورثة وبالتعويض
وورد في أسباب الحكم أن دفاع الطاعن لا محل
له لأنه بالرجوع إلى عقد الصلح يبين أن الورثة
تصالحوا مع الطاعن على مبلغ ١٥٠٠ جنيناً مقابل
جميع الديون المطلوبة له وأن ما يدعيه من أن
الصلح تم بينه وبينهم على أساس أن دين البنك
هو ٣٠٥ جنيناً و ٤٨٥ ملياً غير صحيح لخلو
عقد الصلح عما يثبت هذا الادعاء إذ شمل جميع
الديون المطلوبة من الورثة بعبارة واضحة لا لبس

فيها وأن الورثة لا ينكرون أنهم عارضوا في تنبيه نزع الملكية وقدموا ايصالات بمبلغ ٦١١ جنيهاً إلا أنهم لما تم الصلح بينهم وبين الطاعن لم يعد لهذه الايصالات أية فائدة لديهم فتعهد بتسليمها للطاعن كطلبه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٢٢ سنة ٢ ق استئناف الاسكندرية . وفي ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به خاصاً ببراءة الذمة وإلغائه بالنسبة للتعويض وورد في أسبابه أن ورثة الحفنى لم يقدموا الايصالات إلا في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ وأنه لا عبرة بما جاء في الحكم الابتدائي من أنه لم تعد لهذه الايصالات فائدة إذ أن الطاعن عند اشتراطه على الورثة تسليم هذه الايصالات قد تحقق من فائدتها لديه عند الحساب مع المطعون عليه الأول على هذا الدين وقيمة ما تبقى منه ، وأنه لذلك يكون كلا الطرفين قد قصر في القيام بما التزم به فلم يقيم الطاعن بشطب الرهن ولم يقيم الورثة بتسليم الايصالات ومن ثم يكون التعويض لا محل له . وأقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٤٣ كلى طئطاعلى الطاعن وباقي المطعون عليهم وهم ورثة المرحوم الحفنى محمد الغنيمى وطلب أولاً براءة ذمته من باقى قيمة محضر الصلح الحاصل فى القضية رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ كلى طئطاعلى الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ٣٣٦ جنيهاً و ٢٢٦ ملياً وثانياً إلزام الطاعن من ماله الخاص وباقى المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول من تركه مورثهم المرحوم الشيخ حفى مبلغ ٢٦٤٤ جنيهاً و ٦٦٦ ملياً ومحو جميع الآثار المترتبة على اتفاق الطاعن مع باقى المطعون عليهم وأسس دعواه على أن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٦٨ سنة ٥٧ ق سجل على مورث الطاعن

تقصيره فى التزاماته بشأن عقدى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ وأول أغسطس سنة ١٩٢٨ وأن المورث المذكور لم يودع كامل الثمن الذى رسا به مزاد الاطيان عليه بل استبقى منه ٢٠٠٠ جنية وأدى ذلك إلى أن التوزيع لم يفتح إلا فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ فتحمل المطعون عليه الأول بمبالغ لم يكن ليتحملها لولا فعل مورث الطاعن وهى الفوائد التى استحققت بسبب تأخره فى دفع كامل الثمن الذى رسا به المزاد عليه - وأن مجموع ما للطاعن قبله بمقتضى محضر الصلح الحاصل فى القضية رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ كلى طئطاعلى مضافاً إليه الفوائد عن خمس سنوات بواقع ٥٠٤/ هو مبلغ ٢٠٧٢ جنيهاً و ٤٠٠ ملياً ومجموع ما على الطاعن له أى المطعون عليه الأول هو قيمة ما قضى به الحكم الصادر فى القضية ٦٦٨ سنة ٥٧ ق وقيمة ما أضعه مورث الطاعن بسبب تأخره فى تنفيذ اتفاقه وتنفيذ عقد الحلول الصادر له بقصد التحصيل فى أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ومجموع هذه المبالغ ٤٩٦٨ جنيهاً و ٣٠٩ ملياً يخصم منه المبلغ الذى يستحقه الطاعن فيكون باقىاً للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٨٩٥ جنيهاً و ٩٠٩ ملياً وأن ورثة الحفنى مسئولون بالتضامن مع الطاعن عما نقص عن المبلغ الثابت فى عقد الحلول - ودفع الطاعن الدعوى بسقوط الحق فى المطالبة بقيمة ما أضعه مورثه بسبب تأخره فى تنفيذ التزامه لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على عقد الاتفاق المبرم فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ . ودفعها المطعون عليهم عدا الأول بأنهم أودعوا مبلغ ١٥٠٠ جنية الذى التزموا به طبقاً لمحضر الصلح . وفى ٢ من يونيه سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة أولاً برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق فى المطالبة لمضى

الذي تم بين الطاعن وباقي المطعون عليهم لادليل عليه وكل ماله هو الرجوع على وكيله إذا ما ثبت تقصيره الجسيم وأنه يتعين نذب خبير لتحديد ما يستحقه المطعون عليه الأول قبل الطاعن سواء في ذلك قيمة المبالغ التي ضاعت على المطعون عليه الأول بسبب تقصير مورث الطاعن في التزاماته قبله وفي تأخره في دفع الثمن الذي رسا به المزاد عليه في المدة من ٢٤/١٠/١٩٢٨ لغاية ٣٠ مارس ١٩٣٠ وفيما ضاع على المطعون عليه الأول من قيمة عقد الحلول المحول إلى مورث الطاعن بقصد التحصيل بعد إضافة الفوائد المتجمدة طبقا لعقد الرهن مع البنك لغاية رفع الدعوى في ٢٩ فبراير ١٩٤٣ ثم تصفية الحساب بين الطرفين باحتساب مال كل منهما قبل الآخر فاستأق الطاعن وقيد استئنائه برقم ٢٢٣ سنة ٢ ق واستأنف المطعون عليه الأول وقيد استئنائه برقم ١٦١ سنة ١ ق . وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ حكمة محكمة استئناف الاسكندرية في موضوع الاستئنافين بتأييد الحكم الابتدائي مع تحديد مأمورية الخبير وفقا للأسس المبينة في أسباب حكمها وأخذت بأسباب الحكم الابتدائي وقالت عن التنازل الصادر من المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعن عن عقد الحلول أنه ليس حوالة نافذة للملكية بل هي حوالة للتحصيل فهي وكالة لا تسقط بوفاة مورث الطاعن إذ تعلق بها حق الغير وهو الطاعن ، وقالت عن دعوى الطاعن قبل ورثة حفي أنهم قاموا بتقديم الإيصالات التي تعهدوا بتقديمها في الورقة المكتملة لعقد الصلح وذلك في القضية ٢٢٢ في سنة ٢ ق الاسكندرية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكيم الابتدائي

أكثر من خمس عشرة سنة وثانيا بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى قبلهم وثالثا بالنسبة للطاعن وقبل الفصل في الموضوع بنذب الخبير الحسابي الحكومي صاحب الدور لاداء المأمورية المبينة بأسباب ذلك الحكم مؤسسة قضاءها على أن الحق في المطالبة لم يسقط لا تقطاع المدة بسبب قيام النزاع على العقدين المحررين في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨ وأول أغسطس سنة ١٩٢٨ في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ٥٧ ق الاسكندرية التي قضى فيها بقيام العقدين وأعمالهما معا وأن العقد الثاني معدل للعقد الأول وليس ناسخا له . وأن الطاعن يكون لذلك مسئولا عما يكون قد ضاع على المطعون عليه الأول من ٢٤/١٠/١٩٢٨ تاريخ رسو المزاد وهو التاريخ الذي قضى حكم محكمة الاستئناف باعتباره تاريخ الوفاء بتعهدات مورث الطاعن لغاية ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ تاريخ فتح التوزيع وذلك بسبب تقصير المورث في تنفيذ تعهداته بعدم مبادرته إلى دفع باقي الثمن الراسي به المزاد عليه وما ترتب على ذلك من فوائد ومصاريف استحققت بسبب ذلك - وأن تحويل عقد الحلول كان بقصد التحصيل وكل تقصير يترتب عليه ضياع أى مبلغ من أصل وملحقات يسأل عنه مورث الطاعن وبالتالي الطاعن وارثه الوحيد ولا يشفع له أنه تصالح مع المطعون عليهم عدا الأول في نظير مبلغ ١٥٠٠ جنيه إذا كانت نتيجة الحساب تزيد هذا المبلغ الأخير وهو بحسب قول المطعون عليه الأول تبلغ بعد إضافة الفوائد المتجمدة للمبلغ المحول من تاريخ التحويل مبلغ ٣٥٦١ جنيها و٤٩٦ ملما والطاعن مسئول عن ذلك لأن الوكيل يسأل عن تقصيره الجسيم - وأن ما يزعمه المطعون عليه الأول من حصول غش في الصلح

والاستثنائي أخطأ في القانون إذ كيف عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ بأنه كان للحصول مع أن العقد هو اشتراط لمصلحة الغير قصد به إجراء مقاصة في حدود المبلغ الأقل بين الدين المتنازل عنه في عقد الحلول ودين الطاعن قبل المطعون عليه الأول وينبني على ذلك أن يرجع تاريخ المقاصة إلى تاريخ إبرام العقد سنة ١٩٢٨ ، وإذ قرر الحكم الاستثنائي أن هذه الوكالة لا تنقضي بوفاة الوكيل لتعلق حق الغير بها مع أن الوكالة تنقضي في كل الأحوال بالوفاة ، وإذ رفض الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بمقولة إن العقد كان محل نزاع في دعوى سابقة ترتب عليه انقطاع التقادم مع أن أسباب الانقطاع محصورة في القانون وليس منها تقديم العقد والاستناد إليها أمام القضاء .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود : أولا بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ فيما يختص بالتنازل الحاصل من المطعون عليه الأول إلى مورثه عن عقد الحلول - وهو اشتراط لمصلحة الغير بل كان دفاعه في هذا الخصوص أمامها أن الاتفاق على هذا التنازل إنما كان حوالة كاملة انتقلت بها ملكية الدين المتنازل عنه أو وفاة بمقابل وتمسك المطعون عليه الأول بأنها حوالة على سبيل التحصيل وقد أقرته المحكمة على هذا النظر وهذا منها تكيف لا خطأ فيه إذ لم تخرج المحكمة فيه عما تحمله عبارة التنازل - وقد أبدى الدفع بأن الوكالة تنقضي بالوفاة ولا تستمر مع وارث الوكيل من المطعون عليه الأول لا من الطاعن فرد الحكم على هذا الدفاع بقول « إن حجة محمد زكي الغنيمي بأن هذه النيابة قد سقطت بوفاة مورث توفيق أفندي يرد

عليها بأن هذه النيابة قد تعلق بها حق الغير وهو توفيق أفندي ومن ثم فليس لمحمد زكي الغنيمي سحب هذه النيابة أو إسقاطها بأي حال من الأحوال بغير رضا وقبول هذا الغير ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح - ذلك بأن للعاقدين أن يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات المتوفى منهما إلى ورثته وهذا الاتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا - ولقاضي الموضوع استخلاص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه - بأن كانت الوكالة لمصلحة الموكل والغير كما هو الحال في الدعوى - وقد قام الطاعن فعلا بالصلح مع ورثة الحفنى تنفيذا لهذه الحوالة ومن ثم يكون صحيحا مارتبه الحكم على هذا التكييف عن مسئولية الطاعن إذا ما ثبت أنه في صلحه معهم أضر بالمحيل بأن تنازل عن جزء من دين المحال عليه بما يجب عليه أن يقدم عنه حسابا على اعتبار أن التحويل كان على سبيل التحصيل - أما القول بأن حقيقة العملية هي اشتراط لمصلحة الغير وهو هنا الطاعن فينفيه أن الاتفاق لا يخول الطاعن حقا مباشرا قبل والده في استيفاء دينه منه - ومردود ثانيا بأن الحكم إذ قضى بعدم سقوط الحق في المطالبة بمضى المدة قد انتهى إلى نتيجة صحيحة - ذلك بأن النزاع على عقدي يناير وأغسطس سنة ١٩٢٨ أمام القضاء من شأنه وقف سريان التقادم على الالتزامات المترتبة على العقدين ولم تكتمل المدة المسقطه للحق بعد أن فصل نهائيا في أمر هذين العقدين .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور . ذلك بأن المطعون عليه الأول كان يطالب بمبلغ ٥٤٩ م و ٤٠٥ ج بزعم أن مورث الطاعن تسبب في خسارته لتأخره في

الوفاء بالثمن الذي رسابه المزارد عليه ودفع الطاعن هذا الطلب بأن هذا الحق قد سقط بالتقادم وأنه في الواقع تعويض والمطالبه بالتعويض لا تجوز إلا بعد الاعذار ولم يحصل الاعذار ، فرد الحكم على الدفع الأول دون الثاني - كما قدم الطاعن إيصالات تدل على قيام مورثه بدفع فوائد التأخير عن الوفاء وبدفع باقي الثمن الذي رسابه المزارد عليه وبذلك يكون أوفى بالتزاماته - ولم تناول المحكمة هذه الإيصالات بالبحث .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الطاعن وإن كان قد تمسك في صحيفة استئنافه في خصوص مبلغ ٥٤٩ م و ٥٥٠ ج الذي كان يطالبه به المطعون عليه الأول لإخلاله بالتزاماته بأنه في حقيقته تعويض لا يستحق إلا بعد إعداره وأنه لم يصدر إليه إعدار إلا أنه في مذكرته الأخيرة أمام محكمة الاستئناف والمقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة لم يتمسك بهذا الوجه من دفاعه وإنما قال إنه سدد هذا المبلغ بعضه للبنك العقاري وبعضه لفلتوس أحد الدائنين وأنه بذلك تكون ذمته قد برئت منه عما يفيد تركه التمسك بالوجه المشار إليه ، ومردود ثانيا بأن الحكم بتدب الخبير لتصفية الحساب بينه وبين المطعون عليه الأول لا يحرم الطاعن من تقديم ماله من إيصالات للخبير تأييدا لدفاعه السالف الذكر فعدم تناول الحكم هذا الوجه من الدفاع ليس إغفالا له يستوجب نقضه وإنما هو إرجاء للفصل فيه إلى ما بعد أن يقدم الخبير تقريره بنتيجة ما كلف به .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن منطوق الحكم يتناقض مع أسبابه إذ قضى بالزام الطاعن بقيمة عقد الحلول بعد اضافة الفوائد مع أنه ثبت أن ٦١١ ج من مبلغ الحلول

دفعت إلى المطعون عليه الأول بموجب إيصالات فلم يعد باقيا منه سوى مبلغ ٣٠٥ ج وهو ما يجب أن تقتصر عليه المحاسبة ولذلك أدخل الطاعن ورثة الحفنى في الدعوى ليثبتوا دفع ال ٦١١ ج للمطعون عليه الأول فإن عجزوا تعين إلزامهم بما يلزم به الطاعن ولكن المحكمة أخرجت ورثة الحفنى من الدعوى واستندت في ذلك إلى أن عقد الصلح لم يشبه غش مع أن مسئولية ورثة الحفنى من لا تقوم حتما على الغش بل قد تقوم على الخطأ أو الإثراء على حساب الغير ، إذ لا يعقل أن يستفيدوا من عقد صلح مبنى على أن الإيصالات المقدمة عن مبلغ ٦١١ ج صحيحة ورغم ذلك يلزم الطاعن بأن يدفع ال ٦١١ ج مع فوائدها المركبة بواقع ٩ ٪ إلى المطعون عليه الأول .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بما قرره الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من « أنه بالنسبة لعقد الحلول فإنه ثابت من عقد الاتفاق المؤرخ في ١ أغسطس سنة ١٩٢٨ أن تحويل عقد الحلول كان بقصد التحصيل فيد مورث المدعى عليه الأول (الطاعن) كانت يد وكيل وقد حول إليه في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ نفاذا لاتفاق أول أغسطس سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٤٨٠ م و ٩١٦ ج حافظ لدرجته الأولى في التسجيل فكل تقصير يوجب ضياع أى مبلغ من أصل وملحقات يسأل عنه مورث المدعى عليه الأول وبالتالي المدعى عليه الأول وارثه الوحيد ولا يشفع له أنه تصالح مع المدعى عليهم عدا الأول في نظير مبلغ ١٥٠٠ ج إذا كانت نتيجة الحساب تزيد عن هذا المبلغ الأخير إذ يقول المدعى إنه باضافة الفوائد المتجمدة للمبلغ المحول من تاريخ التحويل يصبح المبلغ ٤٩٦ م و ٢٥٦١ ج

دفع منها ٦٠٠ ج والباقي يدفع عند التوقيع على عقد الشطب وقد اودع هذا المبلغ الأخير بالمحكمة المختلطة بعد معارضة المدعى (المطعون عليه الأول) وبنى المدعى معارضته هذه على أن هذا الاتفاق مشوب بالغش والتدليس إذ أوجه المدعى عليهم عدا المدعى عليه الأول بأنهم دفعوا ال ٦١١ ج بمقتضى إيصالات تعهدوا باحضارها إليه ويقول المدعى إن هذه المبالغ قد دفعت منهم لغاية سنة ١٩٢٣ وعلى كل حال قبل عقد الحلول من البنك إليه وهذا الذى ينهه المدعى على عقد الصلح الذى تم بين المدعى عليهم عدا الأول والمدعى عليه الأول خاصا بالغش والتدليس لم يقدم أى إثبات عليه فهو نافذ فى حق المدعى عليه الأول الذى تصالح مع المدعى عليهم عدا الأول بعقد حلول لم يذكر به أنه محول بقصد التحصيل فقط كما أن إنذار المدعى لم كان بعد حصول الصلح فهو نافذ على المدعى عليه الأول قبل المدعى عليهم عدا الأول - أما بالنسبة للمدعى فكل ما يستطيعه هو الرجوع على وكيله كما هو صريح عقد اتفاهه معه فى ١ أغسطس سنة ١٩٢٨ إذا ما ثبت تقصيره الجسم على ما سبقت الإشارة إليه . أما القول بأن مسئولية ورثة الحفى قبل الطاعن مبناها الإثراء بلا سبب فهو سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم صدر على خلاف حكم سابق هو الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية فى الدعوى ٢٢٢ سنة ٢ ق ذلك بأن الحكم المذكور انتهى إلى إقرار الايصالات الخاصة بمبلغ ال ٦١١ ج بما كان يقتضى استئزال قيمتها فى التسوية التى أمر الحكم المطعون فيه باجرائها .

وترى هذه المحكمة أن المدعى عليه الأول يكون مسئولاً فى هذه الحالة لأن الوكيل يسأل عن تقصيره الجسم عملاً بنص المادة ٥٢١ من القانون المدنى . وماقرره فى شأن تحديد مأمورية الخبير من تحديد ما يستحقه المدعى (المطعون عليه الأول) سواء فى ذلك قيمة المبالغ التى ضاعت على المدعى بسبب تقصير مورث المدعى عليه الأول (الطاعن) فى التزاماته من ثمن الأطنان بسبب تأخيرها عن تنفيذ اتفاهه فى المدة من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ لغاية ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ أو قيمة عقد الحلول المحول إلى مورث المدعى عليه الأول بقصد التحصيل بعد إضافة الفوائد المتجمدة طبقاً لعقد الرهن مع البنك لغاية رفع الدعوى فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ ثم تصفية الحساب بين الطرفين باحتساب ما لكل منهما طرف الآخر بصفة نهائية شاملة من واقع المستندات والأحكام الصادرة لكل منهما على الآخر ، ويستفاد من ذلك كله أن الحكم لم يبت فى تحديد مسئولية الطاعن عن مبلغ ال ٦١١ ج قبل المطعون عليه الأول وإنما أرجأ ذلك إلى أن يقدم الخبير تقريره بنتيجة تصفية الحساب بين الطرفين على أساس بيان ما يكون لكل منهما قبل الآخر ومن ثم لا يكون ثمت ما يحول دون أن يدلى الطاعن بدفاعه فى هذا الخصوص لدى محكمة الموضوع ولا يكون هناك تناقض بين منطوق الحكم وأسبابه . ومردود ثلثنا بأن الحكم إذ قضى برفض الدعوى بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول وهم ورثة الحفى الغنىم أقام قضاءه على أنه لا يبقى بعدما تقدم مادفع به المدعى عليهم عدا الأول بأنهم قد تخالوا مع المحال إليه بمقتضى محضر صلح بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ موقع عليه من المدعى عليه الأول فى نظير ١٠٠٠ ج

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليه الأول لم يكن خصما في دعوى برامة الذمة رقم ٢٢٢ سنة ٢٠ ق فلا يحتاج بأى تقرير ورد في هذا الحكم بشأن الـ ٦١١ ج .

د ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٠٦ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين) .

٦٥٩

٢٢ يناير سنة ١٩٥٣

١ - شفعة . شرط الأخذ بالشفعة . وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن بدارتها العقار فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى . تفويت أحد هذين الشرطين موجب لسقوط الحق فى الشفعة . المادة ٩٤٢ / ٢ مدنى .

ب - شفعة . إيداع الثمن . وجوب حصول الإيداع قبل رفع الدعوى لا قبل قيدها . القول بأن المادة ٩٤٢ / ٢ مدنى قصدت حصول الإيداع قبل القيد لا قبل رفع الدعوى . غير صحيح فى القانون .

المبادئ القانونية

١ - أوجب القانون المدنى فى المادة ٩٤٢ فقرة ثانية الأخذ بالشفعة شرطين : الأول : أن يودع الشفيع فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة الكائن فى ديارتها العقار كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع ، والثانى : أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فتفويت أحد الشرطين موجب لسقوط الحق فى الشفعة ويؤكد هذا المعنى

العبارة الواردة فى آخر المادة ونصها (فإن لم يتم الإيداع فى هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة) وعبارة (على الوجه المتقدم) إنما تشير الى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة . ٢ - إن كلا من رفع الدعوى وقيدها إجراء يختلف على الآخر ومن ثم لا يكون هناك مع وضوح نص المادة ٩٤٢ / ٢ مدنى مجال للخلاف بين هذين الاجراءين ، ويكون القول بأن القانون إذ شرط فى المادة المشار إليها لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع خزانة المحكمة فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع فى الميعاد المذكور قبل قيدها وأنه لا عبرة بحصول الإيداع قبل رفعها هو قول غير صحيح فى القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى على المطعون عليهم فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ طالباً بالحكم بأحقية فى أخذ قدانين وقيراطين المينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى بطريق الشفعة نظير استعداده لدفع الثمن وقدره ٢٠٠ جنيه وقال إنه علم أن المدعى عليه الأول اشترى من باقى المدعى عليهم قدانين و ٣ قراريط المينة بالعريضة فطلب الشفعة بانذار رسمى وجهه إلى المدعى عليهم فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٠ وسجل فى ٤ مايو سنة ١٩٥٠ وأنه أودع كامل الثمن وقدره ٢٠٠ جنيه خزانة محكمة الفيوم الجزئية

والثاني : أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فنقوت أحد الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة ويؤكد هذا المعنى العبارة الواردة في آخر المادة ونصها : « فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة » . وعبارة « على الوجه المتقدم » إنما تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة . ومردود ثانياً بأن كلا من رفع الدعوى وقيدتها إجراء يختلف عن الآخر ، ومن ثم لا يكون هناك مع وضوح النص مجال للخلط بين هذين الإجراءين ويكون القول بأن القانون إذ شرط في المادة ٩٤٢ مدني لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع قبل قيدها هو قول غير صحيح في القانون .

« ومن حيث إن الطعن ينمى بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسبب إذ لم يرد على ما تمسك به بعريضة الاستئناف من أن العبرة قانوناً هي بقيد الدعوى لا برفعها على ما أفاد ذكره وأن المذكرة التفسيرية للقانون المدني الجديد وإن كان قد ورد بها أنه يلزم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى لسكها لم تورد نفس النص الوارد بالمادة ٩٤٢ كما لم يرد على ما تمسك به أيضاً من أن القانون إنما نص على الإيداع في الثلاثين يوماً وأن عبارة رفع الدعوى تفسيرها قيدها .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق ذكره رداً على السبب السابق أن الحكم طبق القانون تطبيقاً سليماً فليس يبطله أنه أغفل الرد على الدفاع المشار إليه .

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٠ ق براسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العربي الاستشاريين) .

في ٣ مايو سنة ١٩٥٠ . وعند نظر الدعوى دفع المدعى عليه الأول بسقوط حق المدعى في الشفعة لعدم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى وفقاً للسادة ٩٤٢ مدني فأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بسقوط حق المدعى في أخذ الفدانين والقيراطين بالشفعة . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٨٣ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف الفيوم . وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الفيوم بهيئة استئنافية بالتأييد . فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

« ومن حيث إن الطعن ينمى على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بسقوط حقه في الشفعة لأن إيداع الثمن وإن كان قد تم في خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة إلا أنه حصل في ٣ مايو سنة ١٩٥٠ بعد أن أعلنت الدعوى في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ والإيداع يجب أن يكون قبل رفعها كنص المادة ٩٤٢ مدني مع أن المشرع إنما قصد بأن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى هو أن يتم قبل قيدها بجدول المحكمة وذلك كي يتبين أن مدعى الشفعة جاد في دعواه من حيث إظهار الرغبة ورفعه لدعواه وقيدها وإيداع كامل الثمن . أما والإيداع قد تم في الثلاثين يوماً التي نصت عليها المادة ٩٤٢ فيكون من الخطأ الحكم بسقوط حق الطاعن في الشفعة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأن القانون أوجب في المادة ٩٤٢ / ٢ مدني للأخذ بالشفعة شرطين : الأول : أن يودع في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة السكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع .

٦٦٠

٢٩ يناير سنة ١٩٥٢

١ - نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . متى يجوز الطعن فيه استقلالا . إذا كان قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة . مثال . حكم قضي بجواز الاستئناف . تأسيس قضائه على أن الإيجار المحدد في العقد لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض المادتان ٣٧٨ ، ٤٢٥ مرافعات .

ب - اجارة . عقد الإيجار كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . خروج النزاع الناشئ عن هذا العقد عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وخضوعه للقواعد العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات . المادة ١٥ / ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية

١ - الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، فإذا كان الحكم قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة بين طرفي النزاع ، فإنه يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضي بجواز الاستئناف قد أسس قضاؤه في هذا الخصوص على أن الإيجار المحدد في العقد لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى متداخلة فيها ولا يمكن الفصل بينهما ، لأن في الفصل

بينهما تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره ، وإن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق ما قصده الشارع في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه إذ قضي بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما قد أقام قضاؤه على تكييف العقد المبرم بين الخصوم تكييفاً أخرجه عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد فصل بصفة قطعية في شق الموضوع كان مدار النزاع بين الخصوم وبالتالى أنهى الخصومة في هذا الشأن فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا للمادتين ٣٧٨ ، ٤٢٥ من قانون المرافعات .

٢ - إذا كان العقد كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن النزاع الناشئ عن هذا العقد يخرج عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار اليه ويكون الحكم الصادر في المنازعة الناشئة عنه جائزا استئنافا وفقا لنص المادة ٣٩٤ مرافعات . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضي بجواز الاستئناف استند في ذلك إلى أن الاتفاق المبرم بين الطرفين يشمل

أجرة المكان كما يعمل عملية مالية أخرى وهي أن المطعون عليهما دفعا إلى الطاعن مبلغا أنفق في تجديد وتجمل العين المؤجرة « دار للسينما ، وإن المتعاقدين قد اتفقوا على أن هذا المبلغ يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة للسينما بكل محتوياتها على أن تسلم هذه الدار وما شملته عدا آلة السينما إلى المطعون عليهما في نهاية عقد الايجار ، وإلى أنه قد لوحظ في تقدير المبلغ الواجب دفعه شهريا ما أدخل على دار السينما من تحسين وما يستهلك من الادوات والإنشاءات وهي جملة عناصر متداخلة يتعذر التفرقة بينهما ، لأن في ذلك تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره وإلى أن هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فان ماقوره هذا الحكم صحيح في القانون .

المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدتين ندا تراك وجبرائيل بسكنى استأجرتا من شركة مصر الجديدة قطعة أرض لمدة عشر سنوات بإيجار سنوى مقداره ١٠٠ جنيه لتبني عليها واحد وعشرين دكانا وسينما ، على أن تصبح هذه المباني ملكا للشركة بانقضاء مدة الايجار وقبل انتهاء مدة العقد حل الطاعن سيمون تراك محل والدته السيدة ندا ، فلما انتهت المدة جدها هو والسيدة هنريت لمدة خمس سنوات بإيجار مقدار ٢٤٠ ج

في السنة . ثم باعت شركة مصر الجديدة الأرض وما عليها من المباني إلى أميل وجبرائيل نحاس اللذين تصرفا فيها بالبيع في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ إلى خليل لكح فرفع هذا الأخير الدعوى رقم ٣١٤٦ لسنة ١٩٤٤ مصر الابتدائية على المستأجرين وطلب فيها الحكم بانتهاء عقد الايجار المحررينهما وبين شركة مصر الجديدة في ١٣ يناير سنة ١٩٣٩ ثم اتفق الطرفان على أن يتسلم المالك الدكاكين ، وأن تبقى السينما للمستاجر سيمون تراك وحده ، وفي ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أجر المالك خليل لكح إلى الطاعن الأرض والبناء الخاصين بالسينما بإيجار شهري مقداره ٢٠ ج وذلك لمدة خمس سنوات تنتهى في آخر يونيو سنة ١٩٥٣ ثم باتفاق آخر حرر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تعهد فيه خليل لكح باصلاح السينما لإصلاحا شاملا في المباني والزخارف والواجهة والشاشة والمقاعد وأن يتولى هذه الاصلاحات في حدود مبلغ ٥٠٠٠ ج وفي مقابل ذلك تعهد الطاعن بدفع أجرة إضافية مقدارها ١٠ ج لكل ألف جنيه يقوم المؤجر بصرفها ثم عدل هذا الاتفاق في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ — بحيث لا تزيد المصروفات على ٢٥٠٠ ج ، وأن يقوم الطاعن بمباشرة العمل بنفسه بالأموال التي يتسلمها من المؤجر . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ باع خليل لكح العقار إلى المطعون عليهما اللذين حررا مع الطاعن اتفاقا في ١١ من يناير سنة ١٩٤٦ نص فيه على أن مدة الايجار عشر سنوات تنتهى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وحددت الأجرة بمبلغ ٢٠ ج شهريا من يناير وفبراير ومارس ثم تصبح بعد ذلك ٥٠ ج شهريا ، وذكر في العقد أن المطعون عليهما دفعا ١٤٢٣ ج من المبلغ المتفق عليه وأنهما سيدفان الباقي ومقداره

الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر تبقى خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث الموضوع والاختصاص القضائي والإجراءات ، وأن الظاهر من العقد المحرر في ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ أن الإيجار ومقداره ٦٠ ج شهريا يشمل أجرة المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المالكين دفعا إلى الطاعن ٣٧٥٣ ج أنفقت في تحديد وتجميل السينما ، وقد اتفق الطرفان على أن يدفع هذا الدين لا بطريق الوفاء الكامل في أجل معين ، وإنما يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة لدار السينما بكل محتوياتها ، على أن تسلم هذه الدار وما شملته إلى المالكين في نهاية عقد الإيجار ، وقد لوحظ في تقدير هذه الأجرة ما أدخل على الدار من تحسين ، وما يستهلك من قيمة الدين وما يقدر من فائدة له ، وما يستهلك من الأدوات والانشاءات وهي جملة عوامل متداخلة ، يصعب التفرقة بينها ، فلا يمكن أن تفصل أجرة الأرض الفضاء المستأجرة من الشركة في سنة ١٩٣٩ عن باقي الاعتبارات المشار إليها ، لأن في ذلك تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده بجميع عناصره ، وأن هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وأنه يخرج عن نطاق ما قصده الشارع من هذا القانون .

ومن حيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف ، ولم يتعرض لموضوع الدعوى فإنه يعتبر حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر

١٥٧٧ ج على الوجه المبين بالاتفاق . وفي ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ حرر الطرفان عقدا آخر نص فيه على أن عقد الإيجار يسرى لمدة تسع سنوات تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ بأجرة مقدارها ٦٠ جنيه شهريا وأنه في نهاية العقد يسلم الطاعن المالك المؤجر بجميع محتوياته المينة بالعقد عدا آلة السينما وحدها إلى المطعون عليهما . فأقام الطاعن الدعوى رقم ٩٧٧ لسنة ٧٤ ق مختلط على المطعون عليهما وقال فيها إن الأجرة المتفق عليها تزيد على القيمة الإيجارية للأرض والمباني المؤجرة وأن عقد الإيجار يخالف حكم المادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطلب الحكم بتحديد قيمة الإيجار بمبلغ ٤ ج شهريا خلاف الزيادة القانونية المستحقة ، وبإلزام المطعون عليهما بأن يردا إليه المبالغ التي حصلوها زيادة على الأجرة المستحقة قانونا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦ وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدعوى وحددت الأجرة بواقع ٤ ج شهريا خلاف الزيادة القانونية وألزمت المطعون عليهما بأن يردا إلى الطاعن مبلغ ٢١١٦ ج و ٦٠٠ مليم دفعت لهما بدون وجه حق . وحفظت للمطعون عليهما الحق في تحصيل المبالغ التي أقرضاها للطاعن فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٩٠٠ لسنة ٦٦ ق القاهرة . فدفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر منها في نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فهو غير قابل لأي طعن . وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة وحددت ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ للمرافعة في موضوع الدعوى مؤسسة قضاءها على أن الفقرة

في الموضوع وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .
 « ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك
 بأن الأحكام التي يجوز الطعن فيها استقلالا هي
 التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنهى
 بها الخصومة كلها أو بعضها ، فإذا كان الحكم
 قد فصل في منطوقه أو أسبابه المتعلقة بالمنطوق
 في بعض الخصومة القائمة بين طرفي النزاع ، فإنه
 يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨
 مرافعات . ولما كان الحكم للطعون فيه إذ قضى
 بهولز الاستئناف قد أسس قضاءه في هذا
 الخصوص على أن الإيجار المحدد في العقد المحرر
 في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ ومقداره ٦٠ ج
 شهريا لا يخصب على أجرة المكان وحده بل
 تشمل عملية أخرى متداخلة فيها ولا يمكن الفصل
 بينهما ، لأن في الفصل بينهما تجزئة للعقد واحد
 متروك من اللطاعين بوجوده وبجميع عناصره ،
 وأن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق ما قصده الشارع
 في القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ ، وكان بين
 من هذا أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول
 الاستئناف المرفوع من المطعون عليه قد أقام
 قضاؤه على تكليف العقد المبرم بين الخصوم
 فكيفما أخرجته عن نطاق تطبيق القانون رقم
 ١٣١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد فصل بصفة
 قطعية في حق من الموضوع كان مدار النزاع بين
 الخصوم سوابق على أنهي الخصومة في هذا الشأن
 فإن الطعن فيه يكون جائزا وفقا للمادتين ٣٧٨
 و٤٢٥ مرافعات .

« ومن حيث إن الطعن يبنى على خمسة أسباب
 يحصل السبيل الأول والثاني منها في أن الحكم
 المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز
 الاستئناف ، وإذا قرر أن العقد الذي جرد بين
 الخصم في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ وحده

الإيجار بمبلغ ٦٠ جنيه شهريا يشتمل على عملية
 مالية أخرى يفصل فيها بعناصرها مجتمعة ،
 فإنه يكون مخالف القانون من وجهين : الأول : أن
 الحكم الابتدائي قد صدر على أساس أنه فصل
 بصفة انتهائية ، وعلى هذا الاعتبار رأى عند
 تحديد الأجرة الرجوع إلى الإيجار الأصلي
 ومقداره ٤ جنيه شهريا عن أرض للسينا .
 تضاف إليه العلوة المرخص بها قانونا ، وقضى
 برد الإيجار المتحصل بتفسير حق عملا بالمادة
 السادسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ،
 وترك مسألة القرض يفصل فيها بين الطرفين
 من المحكمة المختصة وبذلك تكون المحكمة قد
 فصلت في النزاع في حدود اختصاصها تطبيقا
 للقانون السالف الذكر ، ويكون قضاؤه غير
 قابل للطعن عملا بالمادة ١٥ من القانون المذكور .
 والثاني : أن العقد المحرر في ٢ من مارس سنة
 ١٩٤٦ وهو موضوع للدعوى وصف بأنه عقد
 إيجار وحدد الإيجار بمبلغ ٦٠ جنيه شهريا ،
 أما القرض فهو عملية مستقلة وبفرض وجود
 علاقة بين تأجير السينا وطريقة اتفاق المبلغ
 المقرض . فإن هذه العلاقة ليس من شأنها أن
 تغير طبيعة كل من العقدين إذ للإيجار أحكام
 خاصة وردت في القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧
 أما عملية القرض فإنها خاضعة لأحكام القانون
 العام . ومن ثم يكون مزج عملية القرض
 بالإيجار مخالفا للواقع والقانون ، ويتحصل
 السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه مشوب
 بالمتناقض والتخالف في الأسباب ، لأنه وقد قرر
 أن المبلغ الذي اقترضه الطالع كان لاستعماله في
 فرض معين بمعرفة اللطاعين نفسه ، فكان لا بد
 أن يمتنع هذا القرض بحكم القانون في مستقلا عن
 إيجار المكان ، أما ما أشار إليه الحكم من التخصيصات

في العين المؤجرة ففيه تسليم باختصاص دائرة الإيجارات التي تفصل في مثل هذه المسائل بصفة انتهائية . ولما كانت هذه التحسينات قد قام بها الطاعن نفسه ، ولم يكن من المطعون عليهما إلا إقراضه بعض ما أنفق في هذا الصدد فلا ينتج هذا للدين إلا الفوائد التي يسمح بها القانون خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لتسوية قضائه بجواز الاستئناف .

د ومن حيث إن النعى على الحكم في السبب الأول مردود بأن الطاعن وإن كان أقام دعواه بطلب تحديد قيمة الإيجار بمبلغ ٤٠٠ قرش شهرياً خلاف الزيادة القانونية ، وبالزام المطعون عليهما برد المبالغ التي حصلها زيادة على الإيجار المستحق قانوناً استناداً إلى حكم الملة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أن المطعون عليهما دفعا الدعوى بأن عقد الاتفاق المحرر بينهما وبين الطاعن في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ تضمن استهلاك مبلغ ٣٧٥٣ جنيه أقيمها المطعون عليهما في تجديد وتجميل السينما المؤجرة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف استند في ذلك إلى أن الاتفاق يشمل أجرة المكان كما يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المالكين دفعا إلى الطاعن مبلغ ٣٧٥٣ ج أقيمت في تجديد وتجميل السينما ، وأن المتعاقدين قد اتفقوا على أن هذا المبلغ يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة للسينما بكل محتوياتها على أن تسلم هذه الدار وما شملته عدا آلة السينما إلى المالكين في نهاية عقد الإيجار ، وإلى أنه قد لوحظ في تقدير المبلغ الواجب دفعه شهرياً ما أدخل على دار السينما من تحسين وما يستهلك من الأدوات والإنشاءات وهي جملة عناصر متداخلة ، يتعذر التفريق بينها ، إذ لا يمكن أن

يفصل مقابل إيجار الأرض القضاء السابق تأجيرها من الشركة في سنة ١٩٣٩ — لأول مستأجر لها من باقي هذه الاعتبارات ، لأن في ذلك تجرئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره وإلى أن هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وكان عقد الاتفاق كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن النزاع الناشئ عن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق أحكام القانون المشار إليه ، ومن ثم يكون خاضعاً للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه واختصاص القضاء والإجراءات وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من هذا القانون ، ويكون الحكم الصادر في المنازعة الناشئة عنه جائزاً استثناءً وفقاً لنص المادة ٣٩٤ مرافعات . ومردود في السبب الثاني والثالث بأن النعى على الحكم فيهما لا يعدو أن يكون تردداً لما أثاره الطاعن في السبب الأول وبأن الحكم إذ قضى بجواز الاستئناف فإنه قد استند إلى الأسباب السابق بيانها وهي أسباب سليمة لا تخاذل ولا تناقض فيها وتكفي لحله .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن عقد الإيجار المؤرخ في ١٢ من مارس ١٩٤٦ قد اشتمل على جميع الالتزامات والنصوص والشروط الإيجارية التي من خصائص عقد التأجير ، وأن الطاعن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وبأن رفع الإيجار إلى ستين جنيهاً شهرياً تحت ستار استهلاك الذين إنما كان في الواقع للحصول على رفع الإيجار بالطرق غير المشروعة وهذا مخالف لقانون الإيجارات . ولكن الحكم المطعون فيه إذ قسّر عقد الإيجار فإنه قد نأى عن بدله

الاختصاص وطلبه تأييد الحكم الصادر في الموضوع .
عدم تعرض محكمة ثاني درجة للدفع بعدم الاختصاص .
لا خطأ .

ب - تسجيل . بيع . تسجيل المشتري الأول صحيفة
عواء بصحة ونفاذ عقده في ظل قانون التسجيل رقم ١٨
لسنة ١٩٢٣ قبل أن يسجل المشتري الثاني الحكم
المصدر بصحة عقده . تسجيل حكم المشتري الثاني لا يحول
دون الحكم بصحة ونفاذ عقد المشتري الأول الذي متى
أشهر به يكون حجة على المشتري الثاني . حكم . تسبيبه .
انتهاؤه إلى هذه النتيجة . لا يعيبه ورود تقارير
خاطئة بأسبابه .

ج - حكم . تسبيبه . استخلاصه من التحقيق الذي
أجرته محكمة أول درجة أن عقد المشتري الأول هو
عقد جدي . النعى عليه بالنقصان لعدم بحته الدفع
بصورته عقد المشتري الأول . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ - إن الاستئناف إنما ينقل القضية إلى
محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود
طلبات المستأنف . وإذن متى كان الاستئناف
الذي رفعه المطعون عليهما مقصوراً على
ما قضت به محكمة أول درجة في الموضوع
دون الاختصاص وكان الطاعن لم يتمسك
لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم
الاختصاص بعد أن صدر حكم برفضه لم
يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية
تأييد الحكم الابتدائي الصادر في ظل قانون
المرافعات القديم والفاصل في موضوع النزاع ،
فإن محكمة ثاني درجة إذ لم تتعرض للدفع بعدم
الاختصاص لا تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون .

٢ - إذا كان يبين من الحكم المطعون
فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلتا عريضة

والغرض منه . فضلاً عن قصوره في التسبيب إذ
لم يرد على كل ما تمسك به الطاعن . ويتحصل
السبب الخامس في أن الحكم مشوب بالبطلان لقصور
في التسبيب لأنه إذ اعتبر أن الإيجار والقروض
عملية واحدة ذات عناصر متعددة ، وأن الاتفاق
لم يعمل كحيلة بقصد رفع الأجرة عما يقتضيه
القانون ، فإنه لم يورد الأسباب الدالة على ما ذهب
إليه .

« ومن حيث إن هذين السيدين مردودان بأن
المحكمة إذ فسرت عقد الاتفاق المحرر في ١٣ من
مارس سنة ١٩٤٦ على النحو السابق بيانه إذ قررت
أن هذا العقد لم يقصد به التحايل على أحكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنها أقامت قضاءها
على أسباب مسوغة ، ولا يعدو النعى على الحكم
في هذه السيدين أن يكون جدلاً في تقدير الدليل بما
يستقل به قاضي الموضوع .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير
أساس . ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤٨ سنة ٢٠ في برابرة وعضوية
السادة الأساندة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد
المستشارين) .

٦٦١

٢٩ يناير سنة ١٩٥٣

١ - استئناف . أثر الاستئناف . نقل القضية إلى محكمة
ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود طلبات المستأنف .
مثال . دفع من الطاعن لدى محكمة أول درجة بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى . رفض هذا الدفع وعدم
استئنافه من الطاعن صدور الحكم في موضوع الدعوى
في ظل قانون المرافعات القديم . استئناف المطعون
عليهما الحكم بالنسبة للموضوع دون الاختصاص . عدم
تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بالدفع بعدم

دعواهما بصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٦ قبل أن يسجل الطاعن في ١٥/٦/١٩٤٧ الحكم الصادر له بصحة عقد البذل الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحتاج به الأخيران عملاً بالمادة ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضة دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما قد انتهى إلى نتيجة سليمة ولا يبطله ما ينعاه عليه الطاعن من تقارير خاطئة وردت بأسبابه .

٣ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن عقد البيع الصادر للمطعون عليهما الأولين هو عقد جدي فيكون ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من أن المحكمة لم تبحث دفعه بصورية عقد المطعون عليهما الأولين هو نقي في غير محله .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الثالث باع إلى المطعون عليهما الأولين ووالدتهما أم علي بنت علي محمد تراينه

المنزل المبين بالعقد الابتدائي المحرر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بثمان مائة ٢٥٠ جنيها وفي ١٢/١٢/١٩٤٦ أقام المشترون على البائع لهم الدعوى المدنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة سمند الجزئية بصحة ونفاذ العقد المذكور . وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ سجلوا صحيفة هذه الدعوى وبجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ طعن المطعون عليه الثالث بالتزوير في عقد البيع وأوقفت الدعوى حتى يفصل في هذا الطعن . وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ قضى ابتدائياً برفض دعوى التزوير لاعتراف البائع بصحة العقد وبتغريمه ٢٠ جنيها للخزانة وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضى استئنافياً بإلغاء الغرامة وعجلت الدعوى الموضوعية لجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتدخل فيها الطاعن خصماً ثالثاً وطلب رفض الدعوى استناداً إلى أنه تملك المنزل بموجب عقد بدل صادر إليه من نفس البائع في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٦ وقدر فيه ثمن البذل بمبلغ ٢٥٠ جنيه واتفق فيه على اختصاص محكمة طلائع الجزئية وأنه رفع لديها في ١٢/١٢/١٩٤٦ الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٤٧ فقضى فيها حضورياً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على المطعون عليه الثالث بصحة ونفاذ العقد المذكور فسجل هذا الحكم وصحيفة دعوى صحة التعاقد في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧ بعد تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليهما الأولين وقضت المحكمة بقبول الطاعن خصماً ثالثاً ثم دفع بعدم اختصاصها لأن قيمة العقار تزيد على نصاب القاضى الجزئى . وفي ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صورية عقد البذل . وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص وبرفض الدعوى استناداً إلى أن الطاعن بدخوله خصماً

لا يكون حجة على الغير الذي كسب حقه بحسن نية قبل التسجيل المشار اليه وتبين من شهادة الشهود أن الطاعن كان متواطئاً مع المطعون عليه الثالث وذلك لأنه أغراه على عقد البديل لإضراراً بالمطعون عليهما الأولين وظل البائع لها بما طلبهما أمام محكمة أول درجة فتارة يطلب التأجيل للاطلاع وأخرى يطعن بالتزوير في عقد البيع الصادر منه ثم يعود بعد ذلك ويعترف بصحة هذا العقد وبمجرد أن اطمأن للطاعن أو المطعون عليه الثالث إلى تمام إجراءات تسجيل عقد البديل والحكم الصادر بصحته من محكمة طلائعاً ظهر الطاعن كمتهم ثالث في دعوى صحة التعاقد التي رفعها المطعون عليهما الأولان ليهدر حقوقهما ، وأنه لما كان يخلص مما تقدم أنه لا يجوز للطاعن أن يحتج على المطعون عليهما الأولين بعقد البديل لما ينشأ من توافق وسوء نية وكان المطعون عليه الثالث قد أقر بصحة عقد البيع للمطعون عليهما الأولين فتكون دعواهما صحيحة . فقرر للطلعن التظمن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدعوى فلم يجد الطاعن مصلحة له في استئناف هذا الحكم ولما كان المطعون عليهما الأولان قد استأنفاه تكون الدعوى قد نقلت برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية وعلى الرغم من قيام الدفع بعدم الاختصاص وهو متعلق بالنظام العام لأن الاختصاص نوعي فانها خرجت عن ولايتها وبجئت عقد البديل مع أن قيمته ٣٥٠ جنيهاً وتزيد على نصيب اختصاص للقاضي الجزئي الثاني .

ومن حيث إن هيئة الشكيب مردود بلن .

ثالثاً في دعوى المطعون عليهما الأولين أمام محكمة سمود يكون قد قبل اختصاصها وإلى أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى قد انتقلت الملكية إلى الطاعن بتسجيل حكم صحة عقد البديل ولا يقبل من المطعون عليهما الأولين احتجاجهما بسبق تسجيل صحيفة دعواهما اعتماداً على أن الحكم الذي سيصدر فيها سيرجع أثره إلى تاريخ تسجيل هذه للصحيفة لأن قاعدة الأثر الرجعي للتسجيل حقيقة بعدم ترتب حق عيني للغير على العقار في الفترة ما بين رفع الدعوى وتسجيل الحكم الصادر فيها وإلى ما ثبت من التحقيق من أن عقد الطاعن هو عقد جدي . استأنف المطعون عليهما الأولان . وفي ٩ مارس سنة ١٩٥٠ قضت محكمة طلائع الابتدائية بالاستئناف رقم ٤٤٢ سنة ١٩٤٩ بالنقض الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد المطعون عليهما الأولين استناداً إلى أنه وإن كانت ملكية المنزل قد انتقلت إلى الطاعن بتسجيل عقد البديل الذي سجل قبل أن يصدر حكم في دعوى صحة البيع التي رفعها المطعون عليهما الأولان على الرغم من سبق تسجيل عريضة دعواهما قبل تسجيل حكم صحة عقد البديل إلا أنه تبين من التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى أن عقد البديل المشار إليه قد حرر بقصد عرقلة البيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولين وأن الطاعن كان يعلم بهذا البيع ودفع للبائع إلى التصرف بزيادة الثمن وإلى أن المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نصت على أنه يقترب على تسجيل صحف التعاوى الميئة بالمادة ١٥ أن حق المدعى إذا تقرر بالحكم المؤشر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية بتدله من تاريخ تسجيل التعاوى وأن هذا الحق

الاستئناف إنما ينقل القضية إلى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود طلبات المستأنف ، ولما كان الاستئناف مقصورا على ما قضت به محكمة أول درجة في الموضوع دون الاختصاص وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم الاختصاص بعد أن صدر حكم برفضه لم يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية تأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ في ظل قانون المرافعات القديم الفاصل في موضوع النزاع . لما كان ذلك لا تكون محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق القانون إذ لم تتعرض للدفع بعدم الاختصاص .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون وذلك بأن المحكمة قالت إن الملكية قد انتقلت إلى الطاعن من تاريخ تسجيل عقد البذل ولو أن للطعون عليهما الأولين سجلا صحيفه دعوى صحة عقد البيع الصادر لها قبل تسجيل حكم صحة عقد البذل ثم قررت أنه لا يجوز للطاعن أن يتمسك بأسبقية تسجيل عقده إلا إذا كان حسن النية غير متواطئ مع البائع وذلك اعتمادا على نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٤٦ مع أن هذا القانون لا يطبق على حالة الدعوى إذ لم يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ ومع أن المادة ١٧ لا تتناول حالة الدعوى إنما تتناول أثر تسجيل صحف المساوى على التسجيلات السابقة عليها .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلا عريضة دعواهما بصحة عقد البيع الصادر لها من المطعون عليه الثالث في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٣ قبل أن يسجل الطاعن في ١٥ يوفيه سنة ١٩٤٧ الحكم الصادر له بصحة عقد البذل الذي تم بينه وبين

المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحاج به الأخير أن عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضة دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لها بصحة عقدهما حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ، ولما كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما هي نتيجة سليمة فلا يبطله ما ينهيه عليه الطاعن من قرارات خاطئة وردت بأسبابه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور ذلك بأن الطاعن دفع في جميع مراحل الدعوى بصورية عقد المطعون عليهما الأولين غير أن محكمة الدرجة الثانية لم تلق بالأثر إلى هذا الوجه من الدفاع مع أنه جوهرى ويتأثر به الفصل في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن المحكمة « تظمن إلى صحة شهادة شهود المستأنفين (المطعون عليهما الأولين) من أن المستأنف عليه الثاني « الطاعن ، كان يعلم حين تبادل مع المستأنف عليه الأول « المطعون عليه الثالث ، « بسابقة بيع المنزل موضوع النزاع للمستأنفين بل إنه أغراه على عقدهما البذل إضرارا بالمستأنفين برفع قيمة البذل موضوع النزاع . وهذا الذي قرره الحكم يفيد أن المحكمة استخلصت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن عقد المطعون عليهما الأولين هو عقد جدي دفع المقابل المسمى فيه بدليل قولها إن الطاعن أغرى البائع « المطعون عليه الثالث ، على التصرف له بالبذل بزيادة الثمن ومن ثم يكون ما ينهيه الطاعن على

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان القانون يوجب في المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه بخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وكان الغرض من هذا الاجراء هو التأكد من علم الخصم بتسليم الصورة إلى جهة الادارة حتى لاتتخذ الاجراءات في غيبته إذا لم يسلمها رجل الادارة ، إلا أن العبرة في تحديد تاريخ الإعلان هي يوم تسليم ورقة الاعلان إلى جهة الادارة لا يوم وصول الخطاب الموصى عليه إلى المعلن إليه أو يوم تسلمه الاعلان من جهة الادارة .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في موضع غير قابل للتجزئة وهو حق الشفعة في عقار بيع لشخصين مشاعاً بينهما بحيث لا تجوز الشفعة إلا فيه بتأيمه كمقتضى المادة ١١ من قانون الشفعة القديم الذي يحكم النزاع ، فإن للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهما والذي قرر طعنه بعد الميعاد القانوني أن يفيد من الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية متى كان منضمّاً إليها في طلباتها كما هو الحال في الدعوى عملاً بنص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول طعن الطاعن الأول شكلاً في غير محله .

٣ - إن الشفعة رخصة والتنازل عنها التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه ، ومن ثم

الحكم من أن المحكمة لم تبحث دفعه بصورة عقد المطعون عليهما الأولين هو نقي في غير محله .
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٠٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

٦٦٢

٢٩ يناير سنة ١٩٥٣

١ - إعلان . تحديد التاريخ الذي جعل فيه . هو يوم تسليم صورته إلى جهة الإدارة . لا عبرة بتاريخ وصول الخطاب الموصى عليه ولا يوم تسلم المعلن إليه الصورة من جهة الإدارة . المادة ١٢ مرافعات .

ب - نقض . طعن . شفعة . حكم صادر في دعوى شفعة في عقار بيع لشخصين مشاعاً بينهما . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المشتريين بعد الميعاد القانوني . إفاوته من الطعن المرفوع من المشتري الثاني في الميعاد متى كان منضمّاً إليه في طلباته . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً . في غير محله . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم والمادة ٣٨٤ مرافعات .

ج - شفعة . التنازل عنها . التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه . مثال . تنازل صاحب العقار عن حق الشفعة في عقد شرائه لهذا العقار . عدم سريان هذا التنازل على من اشترى منه العقار .

د - نقض . طعن . سبب جديد . التمس على الحكم القاضي بالشفعة بأن الشفيع تنازل ضمناً عن حق الشفعة أو أنه تواطأ مع البائع له على عدم النحر في عقد شرائه على التنازل عن هذا الحق . عدم ثبوت إثارته لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تجوز .

هـ - شفعة الشفيع بالنسبة لمقد البيع يعتبر من طبقة الغير . عدم جواز الاحتجاج عليه إلا بالمقد الظاهر . حكم . تسببه . قضاؤه للشفيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالمقد الظاهر . نفيه بأسباب مسوغة علم الشفيع بالثمن الحقيقي . لا خطأ .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى رقم ٣١٢٥ سنة ٢٨ قضائية أمام محكمة مصر المختلطة تطلب الحكم فيها بأحقيتها في أن تأخذ بطريق الشفعة قطعى أرض مساحتها ١٣٦٣ مترا مربعا وهى المبيعة من شركة أراضى الدلتا إلى الطاعنين بموجب عقد رسمى فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ مقابل الثمن وقدره ٥٨٢ ج ٥ م والملحقات القانونية فأدخل الطاعنان بمرئضة أعلنت فى ١ و ٢ و ٤ من مايو سنة ١٩٤٤ جورجى منسى وجبريل بقطى وأحمد زكى فى الدعوى وقالوا فيها إن شركة أراضى الدلتا باعت الأرض المشفوع فيها أولا إلى مستر أندراوس بموجب عقد مبرم فى ١٤ من مايو سنة ١٩٠٦ وأن هذا الأخير باع إلى جورج منسى بموجب عقد عرفى فى ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ ثم باعها الأخير فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٣ إلى فكتور داتى وأحمد زكى القرشى بسعر ثمانين قرشا للتر المربع وبموجب عقد فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٣ باع الأخير أن قطعى الأرض إلى الطاعنين بسعر ٥٧,٥ قرشا للتر وأنه لما كانت هذه البيوع كلها قد تمت بمقود عرفية ، فقد حرر عقد البيع النهاى مع شركة أراضى الدلتا مباشرة فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ تحت رقم ٣٢٢٥ وأثبت فيه أن الثمن مقداره ٥٨٢ ج ٥ م بواقع ٣٥ قرشا للتر المربع وطلبا فى ختام الإعلان المذكور سماع الخصوم المدخلين بأن يدفعوا إليهما فرق الثمن من ٣٥ إلى ٩٧٥ قرشا للتر المربع فى حالة صدور الحكم للمطعون عليها الأولى (الشفعة) وفى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة برفض

فان الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ لم يعتد بتنازل البائع إلى المطعون عليها فى عقد شرائه من الشركة البائعة له من حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حقا عينيا يتبع العقار فى يد كائن من كان .

٤ - إذا كان ما يبييه الطاعنان على الحكم هو أن المطعون عليها الأولى تنازلت تنازلا ضمنيا عن استعمال حق الشفعة للاعتبارات التى أوضعاها فى طعنهما ، وأنها توافقت مع البائع إليها على إغفال النص على شرط التنازل فى عقد شرائها ، وكان لم يثبت أن الطاعنين سبق لهما أن تمسكا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه يكون وجها جديدا يخالطه واقع فلا يجوز لهما إثارتة لأول مرة لدى هذه المحكمة .

٥ - الشفيع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحكم أنه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرف عقد البيع سبب الشفعة ومن ثم لا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد المسجل الصادر من الشركة البائعة إلى الطاعنين قد نفى بأدلة مسوغة علم المطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقى يختلف عن الثمن الوارد بالعقد ، فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

دعوى المطعون عليها الأولى والزمته بالمصاريف وفى دعوى الضمان بعدم اختصاصها بنظرها فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بعريضة أعلنت فى ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ لدى محكمة استئناف الإسكندرية المختلطة ثم أحيل هذا الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها تحت رقم ٨٧٦ سنة ٢٦ قضائية وفى ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المستأنفة (المطعون عليها الأولى) فى أخذ العين المينة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد ومقداره ٥٨٢ ج و ٥ م والملحقات القانونية مع إلزام الطاعنين بمصاريف الدرجتين فقرر الطاعنان الطعن فى الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد بالنسبة للطاعن الأول - ذلك بأن الحكم المطعون فيه أعلن فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم يقرر وكيله الطعن فيه إلا فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فيكون قد مضى بين إعلان الحكم والتقريب بالطعن ثلاثة وثلاثون يوما أى أكثر من المدة المقررة فى المادة ٢٨ من قانون المرافعات وأنه لا يؤثر على صحة الإعلان وبالتالي احتساب مواعيد الطعن أن زوجة الطاعن امتنعت عن تسليم صورة الحكم - على أنه إذا احتسبت المدة من تاريخ تسليم صورة إعلان الحكم إلى الضابط المنوب بقسم عابدين فى الثلاثين من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتاريخ الطعن فانه يكون قد مضى واحد وثلاثون يوما أى أكثر من المدة المقررة قانونا للطعن وأنه ليس للطاعن الأول أن

يستفيد من الطعن المقدم من ورثة جاك سالتو لأن النزاع قابل للتجزئة وكل من الطاعنين ماهو إلا مشترعين لعين مشفوع فيها فيجوز قبول الشفعة بالنسبة لأحدهما عن القطعة مشتراء سواء أكانت شائعة أم مفرزة وقد رد الطاعن الأول على هذا الدفع بأن المادة ١٢ من قانون المرافعات التى تنص على أنه : إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه . فإذا لم يجد أحدا منهم أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال للمأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص فى دائرته ويجب على المحضر فى ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه فى موطنه الأصيل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته ، وأنه لما كان يبين من النص المشار إليه أن إخطار المعلن إليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة هو من الأركان الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان أى أنه لا يتم إلا بتمام وصول هذا الكتاب للراد لإعلانه وكان الثابت أن المحضر حرر الإخطار فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بما لا يتصور معه أن يكون الكتاب الموصى عليه قد سلم إلى الطاعن الأول قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ - لما كان ذلك وكان التقرير بالطعن قد حصل فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - فانه يكون بذلك قد تم فى الميعاد القانونى . على أنه من ناحية أخرى فانه لما كانت الطاعنة الثانية قررت بالطعن فى الميعاد

المرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في غير محله .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

د ومن حيث إنه بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو خطأ الحكم في تكييف مركز الشفعة من الالتزام بعدم المطالبة بالشفعة فيما يتم من البيوع التي تتولاها شركة أراضى الدلتا بوضعية المعادى وفي مدى تقيد المطعون عليها الأولى بهذا الالتزام فقد ناقش الحكم طبيعة الالتزام المنصوص عليه بالبند العاشر من قائمة شروط بيع أراضى الشركة ثم ناقش طبيعة حق الشفعة أهو حق شخصى أم عينى وانهى إلى أنه حق شخصى لا يتبع العقار ولا يلتزم به إلا من أخذ عليه الميثاق في هقده صراحة وأنه نظراً لخلو عقد المطعون عليها من هذا الشرط فلا التزام عليها بالتنازل عن الشفعة في حين أنه مع التسليم جدلاً بما قرره الحكم من أن حق الشفعة هو حق شخصى فانه بهذا الوصف يمكن التنازل عنه صراحة أو ضمناً وقد تنازلت عنه الشفعية ضمناً ولو لم يرد بعقد شرائها نص صريح على قبول شروط قائمة بيوع الشركة ذلك بأن شرط التنازل قد فرضته الشركة على كل مشتر منها وعلى كل من يتلقى حق الملكية عن المشتري منها مباشرة وأصبح الشرط مشهوراً معروفاً بالنوازل للناس وخصوصاً لكل من يتعامل بالشراء والبيع في أراضى الشركة التى وضعت هذه الشروط لحماية جميع المتعاملين فى أراضىها فكما حمت المشتري من الاستشفاع فيما يشترونه منها كذلك فرضت عليهم التزاماً بعدم المطالبة بحق الشفعة من المشتري الآخرين ومن ثم لا يكون صحيحاً ما ذهب إليه الحكم من أن الالتزام كان خالصاً لمصلحة الشركة بل هو

وكان الطاعنان قد اشترى الأرض المشفوع فيها على الشيوع مما فحق الشفعة فيها لا يتجزأ والحكم الصادر بشأنها ضد الآخرين لا يمكن تجزئته إذ لا يمكن إلا أن يكون الحكم فيها واحداً فى حق المشتري وإذن يكون للطاعن الأول بفرض رفعة الطعن بعد الميعاد أن يستفيد من طعن الطاعنة الثانية الذى قرر فى الميعاد .

د ومن حيث إنه وإن كان القانون يوجب على المحضر فى ظرف ٢٤ ساعة أن يوجه إلى المعلن اليه فى موطنه الاصلى أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الادارة وكان الغرض من اتخاذ هذا الاجراء التأكيد من علم الخصم بتسليم الصورة إلى جهة الادارة حتى لا تتخذ الاجراءات فى غيبته إذا لم يسلمها إليه رجل الادارة وكانت العبرة فى تحديد تاريخ إعلان الحكم هى يوم تسليم ورقة الاعلان الى جهة الادارة لا بيوم وصول الخطاب الموصى عليه إلى المعلن اليه أو يوم تسلمه الاعلان من جهة الادارة ومن ثم كان التقرير بالطعن فى الحكم من الطاعن الأول قد حصل بعد انقضاء الميعاد المقرر قانوناً إذا احتسب بدء سريانه من تاريخ تسليم ورقة الاعلان إلى جهة الادارة ، إلا أنه لما كان طعن الطاعنة الثانية قد حصل فى الميعاد وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة وهو حق الشفعة فى عقار مبيع لشخصين مشاعاً بينهما فلا تجوز الشفعة إلا فيه بنامه كقتضى المادة ١١ من قانون الشفعة القديم الذى يحكم النزاع . فان للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهما أن يفيد من الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية متى كان منضمّاً إليها فى طلباتها كما هو الحال فى الدعوى عملاً بنص المادة ٣٨٤ من قانون

لمصلحة كل متعامل في أراضي المعادى التي قسمتها الشركة وطرحتها للبيع بهذه الشروط التي يعلم الجميع وجوب احترامها فالشخص الذي يقدم على شراء أرض من أراضي هذه المنطقة يعلم بطبيعة هذه الإلزامات وإغفال النص في عقد شراء المطعون عليها الأولى (الشفعة) على هذا الالتزام ليس إلا إهمالاً في ذكر ما هو معلوم أى نوعاً من الغش تواطأ عليه طرفا العقد ولو خلصت النية لوجب الحصول مقدماً على موافقة من الشركة نفسها ثم النص صراحة في عقد المطعون عليها الأولى على عدم التقيد بهذه القيود التي تواترت بين الناس حتى أصبحت في الواقع شرطاً ضمناً لا يكتفى للتحلل منه بمجرد اغفاله ومن ثم يكون الحكم إذ أغفل جزءاً هاماً من أركان تكييف مركز الشفعية القانوني أزاء الالتزام بالتنازل عن حق الشفعة وقضى بعدم التزام المطعون عليها به استناداً إلى أسباب لا تؤدي إلى ذلك قانوناً شابه قصور يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالشفعة قال : « ومن حيث إنه وأن اختلف رجال القضاء والفقهاء فيما إذا كانت الشفعة حقاً عينياً أو شخصياً فإن هذه المحكمة ترى مع القانون الجديد مادة (٩٣٥) أن الشفعة رخصة تجيز في بيع العقار الحلول محل المشتري في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في المواد التالية . وقد نصت المادة (٩٤٨) على سقوط الحق في الشفعة إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولوقبل البيع . ومن حيث إن المستأنفة تملك العقار بعقد ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ المسجل في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ ، وقد ذكر في الهند الرابع أصل الملكية

لهذه القطعة أى العقد المحرر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المسجل في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . ومن حيث إن هذا العقد المسجل في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وإن كان قد ورد به أن البيع قد تم وفقاً لما نصت عليه القائمة إلا أن هذا الشرط لم يرد بعقد ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ الذي تملك المستأنفة بمقتضاه مباشرة مما يفيد أن البائعين للمستأنفة (المطعون عليها الأولى) لم يغيروا موضوع الشفعة أى اهتمام ولم يفرضوا على المستأنفة أى قيد في هذا الصدد ولم تتنازل المستأنفة عن حقها في الشفعة فلا محل لتمسك المستأنفة عليهم (الطاعنين) بالأصل العام لعقود التملك وهي قائمة شروط شركة الدلتا . ومن حيث إن القيد الذي فرضته الشركة على المشتري منها بأن يمتنعوا عن المطالبة بالشفعة في أى جزء من الأراضي التي تبيعها لغيرهم والذي تقول عنه محكمة أول درجة أنه حق عيني يتبع العقار في أيدي ملاك المتعاقبين . هذا القيد ليس حق ارتفاق وإنما هو منع للمشتري من استعمال حق أجازة القانون لهم وهو حق شخصي لا يلتزم به إلا من رضيه . ومن هذا الذي ذهب إليه الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الشفعة رخصة والتنازل عنها التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه ، ومن ثم لم يخطئ الحكم إذ لم يعتد بتنازل البائع إلى المطعون عليها في عقد شرائه من الشركة عن حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حقاً عينياً يتبع العقار في يد كائن من كان أما ما يعيبه الطاعنان على الحكم من أن المطعون عليها الأولى تنازلت تنازلاً ضمناً عن استعمال حق الشفعة للاعتبارات التي أوجهاها في طعنهما أو أنها تواطأت مع البائع إليها على إغفال النص على شرط التنازل في عقد شرائها فهو وجه جديد يخالطه واقع لم يثبت أن الطاعنين سبق لها أن تمسكاً به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها

إثارته لدى هذه المحكمة . ومن ثم يكون هذا التمسك غير مقبول .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في خطأ الحكم في رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وهو الدفع المؤسس على أن عرض الثمن لم يتم وفقاً لنص المادة ١٤ من قانون الشفعة إذ قصرت المطعون عليها الأولى طلبها على عرض مبلغ ٥٨٢ ج و ٥ م وهو الثمن الوارد بالعقد المبرم بين الشركة وبين الطاعنين بحجة أنه الثمن الحقيقي مع أن المطعون عليها تدرك من ظروف الدعوى ما يقطع في علمها أن تقدير ثمن المتر بمبلغ ٣٥ قرشا إنما هو تقدير سنة ١٩٠٦ الذي بيعت به الأرض من الشركة للستر أندروس أول مشتر لها وأن الثمن قد ارتفع إلى أضعاف ذلك من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٤٣ ومن ثم كان عرضها ناقصاً غير مستوف لشرائطه القانونية كما أن المطعون عليها لم تبد استعدادها لدفع الثمن الحقيقي وهذا يسقط حقها في الشفعة .

« ومن حيث إن الحكم قال في خصوص ذلك « لاجل للدفع بعدم قبول الدعوى بناء على المادة ١٤ من قانون الشفعة لأن العقد الرسمي المحرر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ بين شركة أراضى الدلتا والمستأنف عليهما (الطاعنين) قد ذكر فيه أن الثمن ٥٨٢ ج و ٥ م بواقع المتر ٣٥ قرشا فتم العرض على أساس هذا الثمن الوارد في العقد الرسمي فيكون إعلان الرغبة في الشفعة صحيحاً إذ لم يثبت أن المستأنفة (المطعون عليها الأولى) كانت تعلم أن الثمن الحقيقي للأرض يختلف عما ورد في العقد الرسمي بحيث إذا تبين أن الثمن الحقيقي يزيد عما ورد في العقد قضت المحكمة

بالشفعة على أساس الثمن الذي يتبين لها أنه الثمن الحقيقي .

« ومن حيث فيما يتعلق بالثمن الواجب دفعه على الشفعة فإنه ظاهر من الأوراق أن المستأنفة حينما علمت بالبيع أرسلت وكيلها إلى المستأنف عليهما يستفسر عن حقيقة هذا البيع ويسأل عن شروطه وأركانه فأرسل إليه وكيل المستأنف عليهما بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ عقد البيع الرسمي المحرر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣ بين شركة أراضى الدلتا والمستأنف عليهما وقد ورد به أن الثمن ٥٨٢ ج و ٥ م بواقع المتر ٣٥ قرشا ثم قام وكيل المستأنفة بعرض هذا الثمن وجميع ملحقاته القانونية كما هو ظاهر من إندثار الشفعة المحرر في ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ ومن الاطلاع على الخطاب المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ الذي أرسله محامى المستأنف ضد هما إلى وكيل المستأنفة وأرسل معه العقد الرسمي تبين أنه لم يذكر في هذا الخطاب أن الثمن يختلف عما ورد في العقد المذكور ولم يشر إلى أى عقود أخرى خلاف هذا العقد فضلاً عن أن العقود الأخرى التي أشار إليها المستأنف عليهما وزعم أنها تمت بين أشخاص متعددين لم تقدم في ملف الدعوى كما لم يتقدم أى دليل يثبت أن المستأنف ضد هما دفعا أكثر من الثمن المسمى في العقد ولذلك تكون الشفعة قد أعلنت البائع الحقيقي وهو الشركة وعرضت الثمن الحقيقي وهو الوارد في العقد ، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون إذ المطعون عليها الأولى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحكم أنها صاحبة حق في أخذ العقار بالشفعة تعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب للشفعة ومن ثم لا يحتاج عليها إلا بالعقد الظاهر وهو العقد المسجل الصادر من

الشركة إلى الطاعنين والمثبت به أن الثمن هو ٨٥٢ جنيتها وه مليات وقد نفي الحكم بأدلة مسوغة علم المطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقي يختلف عن الثمن الوارد بالعقد وتقرير الحكم في نفي هذا العلم هو تقرير موضوعي لا يجوز الجدل فيه أمام هذه المحكمة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه بإعلان جوهرى لقصور أسبابه كما أخطأ في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ذلك أن الحكم إذ تحدث عن حقيقة الثمن استند إلى قصور خطاب محامى المشتريين لمحامى الشفيعه عن ذكر مغايرة الثمن الحقيقي لما جاء بالعقد المبرم بين الشركة والطاعنين وأخذ على الخطاب المذكور عدم إشارته إلى وجود عقود أخرى واستخلص من ذلك أن العقود التى ذكرها الطاعنان وقالوا إنها تمت بين أشخاص متعددين تداولت أيديهم ملكية الأرض المشفوع فيها إنما هى عقود مزعومة ثم قرر أنه لم يثبت له أن الطاعنين دفعا أكثر من الثمن المسمى بالعقد وانتهى إلى أن المطعون عليها الأولى قد أعلنت البائع الحقيقي وهى الشركة وعرضت عليها الثمن الحقيقي وهو الوارد فى العقد . مع أن الثابت من ملف الدعوى أن الطاعنين أدخلوا أمام محكمة أول درجة البائعين السابقين مطالبين بإيائهم بفرق الثمن إلا أن المحكمة قضت بعدم اختصاصها بالفصل فى تلك الطلبات بما كان يتعين معه على المحكمة أن لا تتجاهل هذه البيوع المتعاقبة والتي لا تترك مجالاً للشك فى تداول الأرض المشفوع فيها بينهم وفى بيعها بثمن غير المذكور بالعقد كما أن الحكم بنى قضاءه على أن العقود السابقة هى عقود مزعومة ، مع أن ملف الدعوى حافل

بمذكرات هؤلاء المتبايعين وكلها تدل على جدية هذه البيوع بما كان ينبغى معه على المحكمة أن تشير إليها - لا أن تقيم قضاءها على هذا الفهم الخاطئ .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس إلا مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع من فهم الواقع فى الدعوى ووزن الدليل إذ أن ما أورده الحكم من أسباب سبق بيانها يكفى لحمله .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٣

٢٩ يناير سنة ١٩٥٣

١ - دفاع . اجراءات تقاضى . حكم . تسببه . ثبوت أن اجراءات الخصومة كانت حضورية فى حق طرفيها وأن الطاعن استكمل دفاعه قبل حجز القضية للحكم . إعادة القضية إلى المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضائها . تصيم محامى الطاعن فى هذه الجلسة على طلباته وعدم طلبه التأجيل لأى سبب كان . عدم تقديم الطاعن ما يبدل على أن المحامى الذى حضر عنه بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة فى تمثيله . نعى الطاعن على الحكم بالاخلال بحقه فى الدفاع وبطلان الاجراءات . فى غير محلة .

ب - تزوير . قضاء المحكمة برد وبطلان ورقة مطعون فيها بالتزوير استخلاصها من الوقائع المعروضة عليها وحالة الورقة المطعون فيها الوسيلة التى لجأ إليها مرتكب التزوير فى ارتكابه . ثبوت أن هذه الوسيلة لم تكن من بين الأدلة التى بنى عليها مدعى التزوير دعواه . لا تثير على المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان بين من الحكم أن

إجراءات الخصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل فيها دفاعه قبل حجب القضية للحكم ، وفي الجلسة الأخيرة التي أعيدت فيها القضية للمرافعة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة صمم الحاضر عنه على طلباته ، ولم يطلب أحد إلى المحكمة التأجيل لأي سبب كان ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المحامي الذي حضر عنه بجلسة المرافعة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله ، فانه لا يكون هناك مبرر لما ينعاه الطاعن على المحكمة من إخلال بحقه في الدفاع أو بطلان في الاجراءات .

٢ - يجوز للمحكمة - وفقا للبادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى - سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير استناد إلى أدلة التزوير التي يبني عليها مدعى التزوير دعواه متى كانت قد استخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطروحة أمامها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير ولو كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير في أدلته .

المحكم

د من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه من سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٤٣ محكمة الزقازيق الابتدائية على المطعون

عليه يطالبه فيها بمبلغ ٥ ج من أصل مطلوبه من سند محرر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٦٧٢٠ ج وثبتت الحجز التحفظي الموقع منه تحت يده وفاء للمبلغ المطالب به استزالا من دينه للمطعون عليه بمقابل أنعاب الحمامة في القضية رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٩٤٠ مدنى بليس . فطعن المطعون عليه في السند الآف ذكره بالتزوير وأعلن أدلته . وفي ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ قبلت المحكمة الدليل الأول منها ويتضمن ان بصمة الختم الموقع بها على السند المطعون فيه منقولة من بصمة ختم صحيح للمطعون عليه بواسطة المداد الذي تنتقل به بصمات الاختام بأحدى وسائل التزوير كالبيضة أو البالوظة أو اليد وندبت المحكمة قسم أبحاث التزييف بمكتب الطب الشرعى لتحقيق هذا الدليل ومضاهاة بصمة الختم الموقع بها على بصمات الاختام الموقعة على أوراق المضاهاة وقدم الخبير المنتدب تقرير انتهى فيه إلى أن بصمة الختم الموقع بها على السند المطعون فيه مأخوذة من نفس قالب الختم الموقع به على أوراق المضاهاة . وفي ٣ من مارس سنة ١٩٤٧ أعادت المحكمة المأمورية لمكتب الطب الشرعى لبيان ما إذا كانت البصمة التي على السند المطعون فيه قد وقع بها بالختم الصحيح أو أنها نقلت عن بصمة أخرى منه ، وقدم الخبير المنتدب ملحقا لتقريره ذهب فيه إلى أن بصمة الختم المطعون فيه ليست منقولة بأى من طرق النقل . وقدم المطعون عليه تقرير خبير استشارى ذكر فيه أن السند موضوع الدعوى قد زور بوضع بصمة ختم المطعون فيه على بياض أولا ثم ملأ فراغه بمحتويات صلب السند ، وفي ٢٩ / ٣ / ١٩٤٨ حكمت المحكمة تمهيدا بنذب خبير آخر من غير

خبراء مكتب الطب الشرعي لمضاهاة البصمة المطعون فيها على بصمات أوراق المضاهاة وبيان ما إذا كانت مطابقة لها أو منقولة بأي من وسائل التزوير وفي حالة ما إذا كان التطابق موجودا فعلى الخبير المنتدب أن يتحقق مما إذا كانت بصمة الختم قد وضعت على بياض ملء فراغه. واستأنف الطاعن الحكم التمهيدى استنادا إلى أنه قضى بتحقيق دليل جديد غير ما تضمنه دليل التزوير الذى قبلته المحكمة. وفى يوم ١٩٤٩/٤/٢٧ قضت محكمة استئناف مصر بتأييد الحكم التمهيدى المستأنف. وقدم الخبير الثانى تقريرا أثبت فيه أن بصمة الختم المطعون فيها مطابقة لبصمات اختتام أوراق المضاهاة وأنها ليست منقولة بأية وسيلة من وسائل التزوير إلا أنه رأى بعد بحثه أنه كان تحت يد الطاعن ورقة مسطرة بأسطر أفقية مكتوب عليها نص معاملة صحيحة أو صيغة ما روقع المطعون عليه على هذه الورقة بخطه الصحيح بتوقيع منحرف إلى اليمين وكان تحت موضع البصمة فراغ رأى الطاعن أن يستفيد منه ففصل ذيل الورقة التى بها هذا الفراغ من أعلى بصمة الختم وبذلك حصل على ورقة بيضاء عليها بصمة الختم المطعون فيه فحول القسم المفصول إلى اتجاه رأسى وكتب بالفراغ نص السند المطعون فيه وقد بدأ الكاتب للسند بكتابة الأسطر الثلاثة الأولى بانضمام وتضييق فى الأسطر والكلمات ثم أخذ يتدرج فى أبعاد الأسطر التالية وامتداد كلماتها وتوسعة حروفها حتى يصل ربط آخر السند بموضع البصمة وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برد وبطلان السند المطعون فيه للأسباب التى أوردها الخبير الثانى فى تقريره ولأنه أتضح وجود آثار قطع ظاهر للعين المجردة بالجانب الأيسر من السند ولأن بصمة الختم

موضوعة فى آخر السند عند نهايته من الجهة اليسرى ومائلة ميلا ظاهرا ولأن صيغة السند حررت على خلاف المعتاد على ورقة صغيرة أسطرها رأسية وليست أفقية مما يقطع فى أن السند مزور وأنه لو كان صحيحا لبادر الطاعن إلى رفع الدعوى بقيمته ولكنه آثر السكوت إلى أن نفذ المطعون عليه بحكم مقابل أتعاب المحاماة فى الدعوى رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٩٤٠ مدنى بليس ثم رفع الدعوى بمبلغ ٥ ج فقط. استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٥ لسنة ١ ق محكمة استئناف المنصورة التى قضت فى ٢١ من مارس ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف لما ورد بأسبابه ولأسباب أخرى أضافها - فقرروا الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان فى الاجراءات لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع ذلك بأن محكمة الاستئناف قررت فتح باب المرافعة فى الدعوى واعتبرت النطق بهذا إعلانا لطرف الخصومة وأثبتت أن وكيليهما اكتفيا بمقدم من مذكرات ودون من مرافعات ثم أصدرت حكما فى نهاية الجلسة التى فتح فيها باب المرافعات مع أن الطاعن لم يحضر تلك الجلسة ولم يوكل أحدا من المحامين للحضور عنه وإنما كان يحضر معه أحدهم دون توكيل ومن ثم تكون الاجراءات التى أجرتها المحكمة بغير علم الطاعن هى إجراءات ترتب عليها حرمانه من إبداء دفاعه فى الجلسة الأخيرة.

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن طرفى الخصومة قد حضرا وأبديا دفاعهما وتبادلا مذكراتهما بعد أن ترافعا بما هو مدون بمحضر الجلسة وحجرت القضية للحكم لجلسة ٢١ مارس

سنة ١٩٥١ ، ثم فتح باب المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة ، وصمم وصكيلا طرفي الخصومة على طلباتهما ومذكراتهما السابق تقديمهما وحجرت المحكمة الدعوى للحكم آخر الجلسة وبعد المداولة أصدرت حكمها - ويبين من ذلك أن إجراءات الخصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل فيها دفاعه قبل حجز القضية للحكم وصمم الحاضر عنه في الجلسة الأخيرة على طلباته ولم يطلب أحد إلى المحكمة التأجيل لأي سبب كان ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المحامي الذي حضر عنه بجلسة المرافعة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله ومن ثم لا يكون هناك مبرر لما ينعم الطاعن على المحكمة من إخلال بحقه في الدفاع أو بطلان في الإجراءات .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خلف القانون ذلك بأن المحكمة حققت بناء على طلب مدعى التزوير دليلا جديدا لم يكن من بين أدلة التزوير وهو أن السند مزور بتوقيع بصمة ختم المطعون عليه على بياض مليء فراغه بمحتويات السند ثم أخذت بهذا الدليل بعد تحقيقه وهو غير ما قبلته في الدليل الأول من أدلة التزوير الذي يتضمن أن بصمة أو ختم المطعون عليه قد نقلت من ختم له صحيح وإن كان يجوز للمحكمة عملا بالمادة ٢٩ مرافعات جديدة ، أن تحكم برد وبطلان أي ورقة بناء على ما يظهر لها من حالتها أو من ظروف الدعوى إلا أنه ما كان يجوز لها أن تحكم بناء على دليل آخر يظهر أثناء سير الدعوى بدون مراعاة الإجراءات والمواعيد الواجب اتباعها في دعوى التزوير .

ومن حيث إن السبب مردود بأنه وفقا

للإادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم الواجب تطبيقه في الدعوى يجوز للمحكمة سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير استناد إلى أدلة التزوير التي يبنى عليها مدعى التزوير دعواه متى كانت قد استخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطروحة أمامها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير ولو كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير في أدلته .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق إذ لم ترد المحكمة على دفاع الطاعن بأن محكمة أول درجة قضت ببطلان السند استنادا إلى أن بصمة ختم المطعون عليه قد وقع بها على ورقة بها بياض مليء فراغه وكانت قد نزع من ورقة بها معاملة صحيحة بين الطرفين مع أن الطاعن أنكر في الشكوى رقم ٢٠٤١ لسنة ١٩٤٩ إداري بليس وجود أية معاملة سابقة بينه وبين المطعون عليه وإذا أغفلت المحكمة الرد على ما قاله الطاعن من أن محكمة أول درجة قالت إن الدعوى الموضوعية كانت مرفوعة أصلا بمبلغ ٥ جنيه فقط مع أن الثابت أن الدعوى رفعت بمبلغ الدين وتثبيت الحجز التحفظي وإذا لم تلق المحكمة بالا إلى ما قرره الطاعن من أن لديه مستندات تثبت ملاءته وقت تحرير السند المطعون فيه ولا إلى ما قرره من أن الخبير لم يقطع بتزوير السند .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا صحة لما يزعمه الطاعن من عدم وجود علاقة بينه وبين المطعون عليه وذلك لما ثبت من القضية رقم ١٤١٤ لسنة ١٩٤٣ جنح بليس التي قرر فيها المطعون عليه أن الطاعن كان متزوجا أخته واعتاد أن يعطيه بختمه

فيسه قد بنى على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى يخرج عن نطاق القضاء المستعجل لمسامه بأصل الحق .

٢ - إذا كان يبين من الحكم أن محكمة الأمور المستعجلة لم تقض بعدم سقوط الحكم الغيابى وإنما استعرضت أقوال الطرفين وبجثت مستندات الدعوى وهى بسبيل الفصل فى الاشكال المقدم اليها لتقضى بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه بناء على ما يوحى اليها ظاهر تلك المستندات وما تستخلصه منها من مظاهر الجد فى النزاع وما اذا كان فى أسباب منازعة الطاعن ما يبرر وقف التنفيذ ، فإنها إذ سارت على هذا النهج لم تخطئ فى تطبيق القانون ولا يشوب حكمها تناقض .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل فى أنه صدر للمطعون عليهما حكم غيابى فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على الطاعن بالتضامن مع آخر اسمه محمد جمال الدين سليم بمبلغ ١٩٠٧ جنيه فى القضية ٤٥٠ سنة ٧١ ق مصر المختلطة وقد تدهضد الطاعن بتوقيع حجز تنفيذى على ما له تحت يد شركة مصر للنقل والمقاولات فى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ فأقام الطاعن الإشكال ٢٥٨٠ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر على المطعون عليها طالبا وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل فى الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ١٩٥٠ تجارى مصر التى أقامها بطلب بطلان الحكم وسقوطه وبني إشكاله على أوجه منها أن المستندات التى بنى عليها الحكم ليست خاصة بموضوع

لاستعماله فى قضاء مصالحه . ومردود ثانيا بما قرره الحكم من أن الدعوى رفعت بمبلغ خمسة جنيهات وتثبيت الحجز التحفظى فى حين السند المطعون فيه كانت قيمته ٦٧٢ قرشا وأن مسالك الطاعن بمطالبته بتثبيت الحجز التحفظى بما لا يزيد على خمسة جنيهات يدل على أنه كان حذرا من مسلكه وما قد يحجره إليه من نتائج فضلا عن أنه لم يستطع أن يذكر من أين تيسر له المبلغ الذى دفعه للمطعون عليه مما يدل على أن السند المطعون فيه لاشك فى تزويره وفى هذا الذى قرره الحكم الرد على الدفاع السائق الذكر ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن ما استخلصته المحكمة يخالف الثابت بالأوراق أما ما يدعيه من ملأه فهو جدل موضوعى لا تجوز إثارته لدى هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٤

٢٩ يناير سنة ١٩٥٣

١ - قضاء مستعجل . اشكال فى التنفيذ . البحث فى كون الحكم المستشكل فيه بنى على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى . خروجه عن ولاية القضاء المستعجل لمسامه بأصل الحق .
ب - قضاء مستعجل . اشكال فى التنفيذ . حكم . تسميته . عدم قضاؤه بسقوط الحكم الغيابى وقصره البحث على مجرد استعراض أقوال الطرفين وظاهر مستندات الدعوى ليستخلص منها مظاهر الجد فى النزاع وما إذا كان فى أسباب منازعة المستشكل ما يبرر وقف التنفيذ . النعى عليه بالخطأ فى القانون والتناقض . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - البحث فى كون الحكم المستشكل

بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة أشهر على صدوره دون تنفيذه بمقولة إن محضر إيقاف التنفيذ المحرر في ١٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ يعتبر محضر عدم وجود وهو من أعمال التنفيذ التي تحول دون سقوط الحكم الغيابي . مع أن هذا المحضر عمل بجهة اليباضية وهي ليست محل إقامة المحكوم عليهما ومع أنه لكي يكون محضر عدم الوجود مانعا من سقوط الحكم الغيابي يجب أن يحصل التنفيذ في محل المدين الحقيقي أو القانوني وأن لا يكون لدى المدين المطلوب الحجز التنفيذي على منقولاته أشياء يمكن الحجز عليها أصلا وأن يعلن المدين المحجوز عليه بصفة قانونية بصورة من محضر عدم الوجود وتطبيق هذه القواعد على محضر ١٩ من يونيه سنة ١٩٤٦ يتبين أنها لم تتوافر فيه . وقد أعلن للمحكوم عليهما في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٩ أي بعد مضي ستة شهور من تاريخ صدور الحكم - وإذ قرر أن التنفيذ على أحد المحكوم عليهما بالتضامن يمنع من سقوط الحكم بالنسبة للآخر وهو الطاعن وفقا للسلادة ١١٠ من القانون المدني القديم مع أن ذلك موضع خلاف بين الشراح والمحاكم إذ يرى بعض الشراح أن المادة ١١٠ تتعلق بأجراءات التقاضي لا بالإجراءات الخاصة بسقوط الأحكام الغيابية . وقد نسخ القانون المدني الجديد حكم المادة ١١٠ واستبدل بها المادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ وإذ فصلت المحكمة في أمر لم يطلب منها الفصل فيه بتقريرها أن الحكم الغيابي لم يسقط لحصول البدء في تنفيذه قبل انقضاء ستة شهور على صدوره مع أنها ذكرت في حكمها أنها وهي بسبيل معرفة ما إذا كان الحكم الغيابي قد ظل بغير تنفيذ أم تنفذ في خلال الستة أشهر التالية لصدوره إنما تستعمل حقها لانتقضي بالسقوط أو البطلان إنما لتستظهر سبب وقف التنفيذ أو المضي فيه .

التقاضى وأن الحكم لم يعلن إليه إعلانا قانونيا وأنه لم يعلن بالحجز تحت يد الشركة في خلال الأيام الثمانية التالية لتوقيعه وأن الحكم لم ينفذ إلا بعد انقضاء ستة أشهر على النطق به رغم أنه غيابي - وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بصفة مستعجلة بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يتم الفصل في الدعوى ١٧٤١ سنة ١٩٥٠ . فاستأنفت المطعون عليها وقيسد استئنافا برقم ١٢٩٤ سنة ١٩٥٠ استئناف القاهرة . وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قصي به من قبول الإشكال وإيلائه فيما عدا ذلك ورفض الإشكال والاستمرار في تنفيذ الحكم رقم ٤٥٠ سنة ٧١ ق . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولا في أن الحكم شابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون إذ كان ضمن ما تمسك به الطاعن أن الحكم المستشكل فيه بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضي فكان رد الحكم أن هذا القول لو صح ليس من شأنه أن يبطل الحكم المستشكل فيه . مع أن واجب محكمة الاشكال هو تحقيق هذا الدفاع لتبين وجه الصحة فيه وما إذا كان الحكم بني على أساس سليم .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن البحث فيه خارج عن نطاق القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق .

د ومن حيث إن الأسباب الثلاثة الباقية تتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والتناقض إذ لم يأخذ بدفاع الطاعن

د ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن د الحكم (الغيابي) قد صار في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأعلن إلى المحكوم ضدهما في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ مع التنبيه عليهما بالوفاء وأخيراً وفي ١٩ من شهر يونيه سنة ١٩٤٦ توجه المحضر ومعه نسخة من الحكم (التنفيذية) وإعلانها والتوكيل الصادر إليه من المستشارفة (المطعون عليها) بتوقيع الحجز التنفيذي إلى ناحية البياضية لإجراء التنفيذ ضد المحكوم عليهما ومن بينهما المستأنف عليه (الطاعن) وكان برفقته شيخا البلد سيد احمد ابراهيم ورشيدى احمد يعقوب اللذان أبلغاه أن المطلوب التنفيذ ضدهما لا يقيمان في تلك الناحية وإنما في الأقصر وأن المستأنف عليه ليس له بناحية البياضية منقولات ولا زراعات ولا مواشى ولا عقارات أما المحكوم ضده الآخر وهو الضامن المتضامن معه بنص الحكم فقد ذكر الشيخان أنه باع كل ما يملكه فيها من عقارات ورثها عن أبيه ولم يبق له شيء مما ورد في كشوف المساحة من الأطنان المسكفة باسم مورثه المرحوم أحمد بك سليم ولهذا حرر المحضر محضر بإيقاف التنفيذ ثم قصد إلى مدينة الأقصر في يوم ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ حيث أعلن به كلا من المحكوم ضدهما شخصياً وأن المحكمة ترى بما ورد في كشوف المساحة السبعة عشرة المستخرجة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ أن المرحوم أحمد بك سليم مورث الضامن المتضامن محمد جمال الدين سليم وهو المحكوم ضده مع المستأنف عليه كان يملك في زمام ناحية البياضية أرضاً زراعية بلغ مجموعها في تلك الكشوف نيفاً وتسعة وعشرين فداناً وقد بدأ للمستأنف بحق أثر استخراج الكشوف أن مدينها محمد جمال الدين لا شك مالك بعض هذه الأطنان بطريق الميراث عن والده فإذا رأت

أن تعهد إلى المحضر تنفيذ الحكم بتوقيع الحجز التنفيذي على ما يكون موجوداً من زراعة أو ماشية أو محصولات بناء على ما استقته من الكشوف وقصد المحضر إلى تلك الناحية ففوجئ بعدم وجود شيء من ذلك للمحكوم ضده كانت الورقة التي محررها لإثبات ما انتهى إليه نشاطه إنما هو محضر عدم وجود أو في قوته حتى لو أسماها بغير ذلك كما هو الحال في الدعوى الماثلة إذ أطلق على محرره محضر إيقاف ثم قام بإعلانه للمحكوم ضدهما بعدما ثبت عنهما ما أدلى إليه به شيخا الناحية ... وأنه متى تقرر هذا كان ذلك المحضر معتبراً من أعمال التنفيذ التي تحول دون سقوط الحكم الغيابي مادام المحكوم له (الشركة) أرادت التنفيذ فلم تستطع لعدم وجود مال للمحكوم ضده محمد جمال الدين ... وأن التنفيذ على أحد المحكوم عليهما المتضامين قد بدىء ثم أوقف بمحضر عدم الوجود وقد حال ذلك دون سقوط الحكم الغيابي بالنسبة له فقد امتنع سقوطه بالنسبة للمتضامين معه وهو المستأنف ضده وذلك تطبيقاً للبادة ١١٠ من القانون المدني القديم ... وأن المحكمة وهي بسبيل بحث ما تقدم إنما تستعمل حقها في سبيل الوصول إلى معرفة ما إذا كان الحكم الغيابي قد ظل بغير تنفيذ أم لا لمدة الستة الشهور التالية لصدوره لا لتقضى بالسقوط والبطالان وإنما لتستظهر سبب إيقاف تنفيذه أو المضي فيه أى أنه بسبيل مجرد التعرف على أى الفريقين أولى بالحماية المؤقتة منها في ظل القانون ... وأنه على هدى ما تقدم يكون الحكم شرع في تنفيذه قبل انقضاء ستة أشهر بحيث امتنع عليه أن يلحقه السقوط وبالتالي يكون طلب الإيقاف غير مؤسس ، ومن ذلك يبين أن المحكمة لم تقض بعدم سقوط الحكم الغيابي وإنما استعرضت أقوال الطرفين وبحثت مستندات الدعوى وهي بسبيل الفصل في الإشكال المقدم

الدعوى الأصلية بأن الاستئناف قد استوفى شرائطه القانونية دون تفصيل أوفى متى كان قضاؤه بذلك موافقا للقانون .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبا يبين منه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة رفعتها على المطعون عليه لدى محكمة المنصورة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الصادر لها من المدعى عليه (المطعون عليه) عن أربعة أفدنة على المشاع في ١٦ من ١٣ ط و ٦ ف مينة الحدود والمعالم بالعقد المذكور نظير ثمن مقداره ٨٠٠ ج الخ . فطعن المدعى عليه في هذا العقد بالتزوير . فقررت المحكمة في ١٩٤٩/٦/٤ وقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في الطعن المذكور . وفي ١٠ من ديسمبر ١٩٤٩ قضت المحكمة الابتدائية في دعوى التزوير برفضها . فرفع المطعون عليه استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢/٤٦ ق المنصورة وطلب الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقبول أدلة التزوير والحكم برد وبطلان عقد البيع السالف الذكر ، قدفمت المستأنف عليها (الطاعنة) في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف لرفعه قبل الحكم في موضوع الدعوى الأصلية مستندة في هذا الدفع إلى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وطلبت احتياطيا القضاء لها بتأييد الحكم المستأنف . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا . وبقبول الدليل الأول من أدلة التزوير وإحالة الدعوى على التحقيق لثبت المستأنف (المطعون عليه) بكافة الطرق

إليها لتقضى بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه بناء على ما يوحيه إليها ظاهر تلك المستندات وما تستخلصه منها من مظاهر الجدل في النزاع وما إذا كان في أسباب منازعة الطاعن ما يبرر وقف التنفيذ والمحكمة إذ سارت على هذا النهج لم تخطئ في تطبيق القانون وجاء حكمها سليما من التناقض ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمزير محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

٦٦٥

٢٩ يناير سنة ١٩٥٣

استئناف . تزوير . حكم صادر في دعوى تزوير فرعية . صدوره بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في دعوى التزوير الفرعية . جواز الطعن فيه استقلا . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي إذ قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية التي طلب فيها صحة ونفاذ عقد البيع حتى يفصل نهائيا في الطعن فيه بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير وبالتالي يكون استئناف الحكم الصادر فيها استقلا لا جازا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يبطل الحكم المطعون فيه رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه قبل الفصل في

القانونية أنه لم يعقد مع المستأنف عليها عقد البيع المطعون فيه وإنما عقد معها عقد الصلح المحرر في ٢٨/٨/١٩٤٨ المودع ملف الدعوى ووقع عليه وعلى عقد آخر هو عقد البيع المطعون فيه الذي قدم إليه على اعتبار أنه نسخة ثانية من عقد الصلح ولتنف المستأنف عليها ذلك بالطرق عينها . وبعد انتهاء التحقيق قضت المحكمة في ٩ من مايو سنة ١٩٥١ حضوريا في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبزوير عقد البيع وإلزام المستأنف عليها (الطاعنة) بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم للقانون ذلك بأن الحكم الابتدائي وقد صدر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ برفض دعوى الزوير ما كان يجوز استئنافه مستقلا وقبل صدور الحكم في موضوع دعوى صحة ونفاذ العقد عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الذي جرى العمل به قبل صدور الحكم المستأنف . لأن هذا لم يثب الخصومة كلها أو بعضها في الدعوى الأصلية والحكمة في هذا المنع هي على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي وأن الإدعاء بالتزوير هو حسبا جاء بالمذكرة الإيضاحية المشار إليها لا يعمدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع

مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج لإثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، وحاصل السبب الثاني هو بطلان الحكم لقصور أسبابه ذلك بأن الطاعنة تمسكت في المذكرة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف لجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالدفع السالف الذكر ولم تكن المحكمة يبحثه والرد عليه مع أنه دفاع جوهرى وكل ما قالته في حكمها التمهيدى الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ هو أن الاستئناف استكمل شرائطه القانونية فيكون مقبولا شكلا وهذا القول لا يعتبر تسليبا كافيا .

د ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم الابتدائي إذ قضى برفض دعوى التزوير الفرعية التي رفعت من المطعون عليه على الطاعنة بعد أن قررت المحكمة في ٤ يونيو سنة ١٩٤٩ وقف الدعوى الأصلية التي طلب فيها صحة ونفاذ عقد البيع حتى يفصل نهائيا في الطعن فيه بالتزوير - إذ قضى بذلك يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير ، ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيها مستقلا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يبطل الحكم المطعون فيه رده على الدفع السالف الذكر بأن الاستئناف قد استوفى شرائطه القانونية دون تفصيل أوفى متى كان قضاؤه بذلك موافقا للقانون .

د ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين) .

قضاء محاكم الجنايات

٦٦٦

محكمة جنايات سوهاج

١٩ يناير سنة ١٩٥٤

تفتيش . إذن . شرطه . وجود جريمة معينة وقرائن
تسمح بتوجيه الاتهام . تقدير الضرورة الموجبة
للتفتيش . متروك للأذن به تحت إشراف المحكمة .
تفتيش المنازل . عمل من أعمال التحقيق . نصت عليه
المادة ٩١ من قانون الاجراءات . وجوبه في تحقيق
مفتوح . مثال .

المبادئ القانونية

١ - إذا طلب ضابط المباحث من
النيابة أن تأذن له بتفتيش حديقة شخص
متصلة بمنزله لضبط ما يوجد بها من نبات
الحشيش الذي علم من تحرياته السرية أن
المتهم يزرعه فيها - فلا يشترط قانوناً قيام
الدليل على التهمة قبل الاذن بالتفتيش -
ولما شرط اعطاء الاذن أن تكون هناك
جريمة معينة - تكون جريمة أو جنحة -
وان يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه
الاتهام إلى هذا الشخص - وتقدير الضرورة
الموجبة للتفتيش متروك للأذن به تحت
إشراف المحكمة .

٢ - تفتيش المنازل عمل من أعمال
التحقيق وقد نصت على ذلك المادة ٩١ من قانون
الاجراءات الجنائية - كما ذكرت بأنه لا يجوز
الالتجاء إلى هذا التفتيش إلا في تحقيق مفتوح
وبناء على تهمة موجهة إلى شخص يقيم في

المزحل المراد تفتيشه بارتكابه جريمة أو جنحة
أو اشتراكه في ارتكابها . أو إذا وجدت
قرائن على أنه حائز لأشياء متعلقة بالجريمة .
٣ - التحقيق الذي أجرته النيابة
وانتهت فيه بأذن ضابط المباحث بالتفتيش
هو تحقيق مفتوح - إذ فتح وكيل النيابة
محضراً سأل فيه ضابط المباحث بعد أن حلفه
اليمن القانونية فشهد بأنه علم من تحرياته السرية
الموثوق بها بأن المتهم قد زرع حشيشاً بحديقته
ورأى وكيل النيابة في أقواله قرائن قوية
على ذلك فأذن له بالتفتيش - وقد كانت تحرياته
الضابط جدية إذ أسفر التفتيش فعلاً عن
ضبط زراعة الحشيش ومن ثم يكون دفع
المتهم بيطان إذن النيابة بالتفتيش في غير
محله ويتمين رفضه .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العمومية اتهمت
المذكور بأنه في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ الموافق
٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ ببلدة الحاجر مركز
ساقلة مديرية جرجا . زرع نبات الحشيش
بقصد انتاجه وطلب من غرفة الاتهام إحالته على
محكمة جنايات سوهاج لمعاقبته بالمواد ٢٨ و ٣٣
و ٣٥١ م ق ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول رقم ٥
الملحق به فقرات الفرقة بتاريخ ٣ أكتوبر سنة
١٩٥٣ إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد
سابقة الذكر .

« وحيث إنه بجلسة اليوم سمعت المحكمة هذه الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .
« وحيث إن الحادثة كما ظهر من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذي أجرته النيابة وذلك الذي باشرة المحكمة بالجلسة يتحصل في أن الملازم محمد عبد الرحمن الدغيدى ضابط مباحث مركز ساقلة علم من تحرياته السرية بأن المتهم زرع في حديقة له نبات الحشيش فاستأذن النيابة في تفتيش حديقته المتصلة بمنزله فأذنت له بذلك بعد أن فتحت محضرا للتحقيق سأله فيه بعد أن حلفته اليمين فذكر لها أنه علم من مصادر سرية وثق في صحتها بأن المتهم زرع نبات الحشيش في حديقته المجاورة لمنزله وقد انتقل ضابط المباحث بناءً على إذن النيابة إلى حديقة المتهم وقتشها بحضوره وحضور عمدة الحاجر أحمد محمد هارون وشيخي البلد بها محمد فرج عثمان ومحمد الصغير بكتاش والعسكريين عمر فرج الله عمر وعبد الرحيم بركات والامباشي عبد الحميد السيد جمعه فوجد بحديقة المتهم شجيرات حشيش مزروعة وسط شجيرات فلفل وباذنجان وطماطم فاقتلعوها وضبطوها وظهر أن عددها مائة وعشرون شجيرة أرسلت أجزاء منها للعمل الكيماوى لفحصها فثبت أنها من نبات الحشيش واعترف المتهم بأنه الزاوع لها إلا أنه ادعى بأنه لم يكن يعلم بأنها حشيش وذكر أنه كان قد اشترى تقاوى باذنجان وفلفل وطماطم بذورا من سوق المراغة من شخص لا يعرفه وزرع تلك التقاوى في حديقته فثبتت شجيرات الحشيش مع شجيرات الطماطم والباذنجان والفلفل بدون علمه وقد ثبت من المعاينة ومن التحقيق كذبه .

« وحيث إن هذا الذي استخلصته المحكمة قد ثبت لديها ثبوتا قاطعا بما شهد به محمد عبد الرحمن

الدغيدى ضابط مباحث مركز ساقلة وفرج محمد عثمان شيخ بلدة الحاجر وأحمد محمد هارون عمدتها ومحمد الصغير بكتاش شيخ البلد بها ومحمد عبد السيد شيخ الحفراء بها والعسكريان عمر فتح الله وعبد الرحيم بركات والامباشي عبد الحميد السيد جمعه ومن المعاينة التي أجرتها النيابة من تقرير المعمل الكيماوى .

« وحيث إن الملازم محمد عبد الرحمن الدغيدى ضابط مباحث مركز ساقلة أثبت في محضره المؤرخ في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٣ أنه علم من التحريات السرية بأن المتهم زرع في حديقة له بزمام الحاجر نبات الحشيش وأنه حصده بعض هذه الزراعة ووضعها داخل منزله المجاور للحديقة ثم عرض الأمر على النيابة لتأذن له بالتفتيش فاستدعاه وكيل النيابة في ذات اليوم وفتح محضرا سأله فيه عن موضوع طلبه فذكر بعد أن حلف اليمين القانونية أنه يطلب تفتيش منزله وحديقة المتهم بالحاجر إذ تبين له من التحريات السرية التي تحقق من صحتها أنه يزرع نبات الحشيش بحديقته المجاورة لمنزله فأصدر وكيل النيابة في الساعة الثانية وخمسة وأربعون دقيقة من مساء ذات اليوم (وهو يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٣) إذنا لضابط المباحث ومن يصحبه من أفراد القوة بتفتيش حديقة المتهم وتفتيش منزله لضبط نبات الحشيش أو أى ممنوعات أخرى على أن يتم التفتيش دفعة واحدة خلال أسبوع من تاريخه وفي اليوم التالى وهو يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ انتقل ضابط المباحث قبل الظهر إلى ناحية الحاجر ومعه القوة اللازمة واستصحب معه أيضا عمدة الحاجر وشيخي البلد محمد بكتاش وفرج محمد عثمان شيخ الحفراء وأجروا أولا تفتيش منزل المتهم بالحاجر فلم يعثروا فيه على شيء من نبات

الحشيش أو غيره ثم قتشوا حديقته التي تجاوزوا منزله من الجهة الغربية وهي تبعد نحو عشرين مترا من المنزل وتبلغ مساحتها نحو ربع فدان ووجدوا مزروعا في نحو قيراطين منها أشجار جوافة من الجهة الشرقية يليها قطعة أرض مساحتها ٣٢٠ مترا تقريبا (٣٠ × ١٢) وفي الجهة الغربية منها بعض أشجار قفل وطماطم وباذنجان ووجدوا بها مائة شجرة من أشجار الحشيش أجروا نزعها وقد حرر ضابط المباحث بكل ما تقدم محضرا ذكر فيه أيضا أنه يلي الزراعة سائلة الذكر زراعة نحو قيراطين من القصب ثم ذكر حدود حديقة المتهم وقال إنها تحد من الجهة الشرقية بترعة الجنان ومن الجهة الغربية بسور لها ومن الجهة القبيلة بحديقة اسماعيل عبد المغيث ومن الجهة البحرية بحديقة ورثة هاشم عبد الوهاب .

د وحيث إن ضابط المباحث أبلغ النيابة بنتيجة التفتيش فأجرت التحقيق وسأله فكرر ما سبق أن ذكره في محضره وشهد بأن المتهم كان حاضرا أثناء التفتيش وأنه ضبط شجيرات الحشيش قائمة بأرض حديقته وبأن التفتيش تم في الساعة الحادية عشر والنصف صباحا وبأن المتهم اعترف بملكته للحديقة وبزرعه لشجيرات الحشيش فيها إلا أنه ادعى أنه اشترى من سوق المراغة بذور قفل وباذنجان وطماطم وزرعها بالحديقة فلما نمت نبتت معها شجيرات الحشيش بغير علمه .

د وحيث إن أحمد محمد هارون عمدة الحاجر شهد بمحضر البوليس وأمام النيابة بمثل ما شهد به الشاهد السابق وأضاف بأن الحديقة ومساحتها ربع فدان ملك للتمم ورثها عن والده وبأنه هو الزارع لها وبأن مساحة جزئها الذي وجد به نبت الحشيش يبلغ القيراطين . وبجلسة اليوم أضاف العمدة بأنه لشجيرات الحشيش رائحة

نفاذه وأن المتهم كان متغيا بالإسكندرية إذ كان يشتغل بها بائعا متجولا وعاد أخيرا إلى بلده وأجرى زرع حديقته وكانت شجيرات الحشيش مبعثرة وسط الشجيرات الأخرى .

د وحيث إن فرج محمد عثمان ومحمد الصغير بكتاش شيخى البلد شهدا بمضمون ما شهد به الشاهد السابق .

د وحيث إن محمد معبد شيخ الحفر شهد بمحضر البوليس وبالجلسة بمضمون ما شهد به العمدة وشيخا البلد وحين سئل بالجلسة أضاف بأنه يعرف زراعة الحشيش وأن شجيرات الحشيش المضبوطة كانت مزرعة في جهات متفرقة وكانت كل شجيرة فيها مزرعة وحدها والمسافة بين كل شجيرة وأخرى نحو نصف متر تقريبا وأن كل شجيرة من شجيرات الحشيش تزرع داخل حفرة خاصة بها وأن تقاوى الحشيش هي عبارة عن بذور .

د وحيث إن العسكريين عمر فرج الله عمر وعبد الرحيم بركات والأمباشى عبد الحميد السيد جمعه شهدوا بتحقيق النيابة بمثل ما شهد به ضابط المباحث وبأنهم رافقوه عند تفتيش حديقة المتهم وضبط شجيرات الحشيش بها وأضاف أولهم عند ما سئل بجلسة اليوم بأنه يعرف الفلاحة وبأن الحشيش يزرع بذرا لا شتلا وأن شجيرات الطاطم والباذنجان تزرع عادة شتلا لأنها إن زرعت بذرا لا تأتى بمحصول جيد وقال إن شجيرات الباذنجان التي شاهدها بحديقة المتهم كانت ثلاثة شجيرات أو أربعة وشجيرات الطاطم كانت نحو عشرين شجيرة وشجيرات العاقل كانت نحو ثمانية شجيرة وأما شجيرات الحشيش فكانت نحو مائة ولما سئل العسكري عبد الرحيم بركات بجلسة اليوم ذكر أنه كان بين كل شجرتي قفل شجرة حشيش وكانت المسافة بين كل شجيرة وأخرى لا تتجاوز الشبر .

شهرين وزرعها في حديقته فنبتت الشجيرات المضبوطة ضمن الفلفل والطماطم والباذنجان .
د وحيث إن شجيرات الحشيش المضبوطة أرسلت أجزاء منها عبارة عن سيقان وأوراق وقمم زهرية مؤنثة وقمم مشمرة إلى المعمل الكيماوى لفحصها فثبت أنها لنبات الحشيش .

د وحيث إن محامى المتهم دفع بجملة اليوم ببطلان إذن النيابة بالتفتيش وارتكن إلى المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ثم قال إنه لا بد من تحقيق مفتوح يقنع مصدر الإذن بشبوت قرائن قوية لاتهام المراد تفتيشه وأن التحقيق الذى أجرى ليس بتحقيق إذ لا بد من إقامة دليل قبل التفتيش وتساءل كيف حصل ضابط المباحث على تحرياته في حين أن الحديقة مسورة لا يدخلها إلا صاحبها وفي الوقت نفسه ذكر أن الشخص الذى أباح ضابط المباحث لابد أن يكون هو الذى دس نبات الحشيش في أرض المتهم .

د وحيث أن ارتكن محامى المتهم على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له إذ تنص هذه المادة على أنه لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة (٩١) إلا بناء على إذن من القاضى الجزئى فهذه المادة خاصة بتفتيش منازل غير المتهمين وماقتش في هذه القضية هى حديقته المتهم المتصلة بمنزله .

د وحيث إنه لا يشترط قانونا كما قال الدفاع قيام الدليل على التهمة قبل الإذن بالتفتيش وإنما الإذن بالتفتيش شرطه أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص

د وحيث إنه ثبت من معاينة النيابة لمحل الحادث أن حديقة المتهم تقع في الناحية الغربية من بلدة الحاجر وأن مساحتها تبلغ ٦ قراريط وتحد من الناحية القبلىة بحديقة شخص توفى يدعى هاشم عبد الوهاب ومن الناحية الشرقية بترعة الجنان ومن الناحية الغربية بسور الحديقة وشاهد وكيل النيابة أشجار نخيل وجوافة وزراعة قصب وأن مساحة أرض الحديقة التى ضبطت بها شجيرات الحشيش تبلغ ٣٠٠ متر مربع طولها ٣٠ مترا وعرضها عشرة أمتار وكانت شجيرات الحشيش تتخلل شجيرات فلفل وبادنجان وطماطم وتين لازالت قائمة بالأرض ولاحظ وكيل النيابة أثر اقتلاع شجيرات الحشيش من الأرض وقال أن هذا الأثر يتفق مع عدد الشجيرات المضبوطة ووصف وكيل النيابة الشجيرات المضبوطة فقال إنها عبارة عن عيدان طول الواحد منها في المتوسط نصف متر وأوراقها خضراء ولها رائحة نفاذه وعددها ١٢٠ شجيرة تبين أن بعضها شجيرات رفيعة وصغيرة .

د وحيث إن المتهم حين سئل في محضر البوليس أنكر التهمة واعترف أنه أجرى زراعة أرض حديقته بجوافة وفلفل وطماطم وبادنجان وقصب وملوخية ولا يعرف شيئا عن شجيرات الحشيش التى ضبطت بحديقته ثم قال إنه لا يعرف نبات الحشيش وبالتالي لا يعرف إن كانت الشجيرات المضبوطة حشيشا أم لا وأنه اشترى بلور هذه النباتات من السوق من شخص لا يعرفه ثم سئل المتهم بعد ذلك بمعرفة النيابة فاعترف بأن الشجيرات المضبوطة كانت منزرعة في حديقته فعلا ولا يعرف كيف نبتت إذ كان قد اشترى ثقاوى فلفل وبادنجان وطماطم من سوق المراغة من شخص لا يعرفه ولا يمكنه الإرشاد عنه منذ

المراد تفتيش منزله وتقدير الضرورة الموجهة للتفتيش متروك للأذن به تحت اشراف المحكمة ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة (٩١) من قانون الاجراءات الجنائية على ان تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو اشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على انه حائزاً لأشياء تتعلق بالجريمة .

وحيث إن التحقيق الذي أجرته النيابة وانتهى بإذنها لضابط المباحث بالتفتيش هو تحقيق مفتوح إذ فتح وكيل النيابة محضره وسأل ضابط المباحث فيه بعد ان حلف اليمين القانونية فشهد بأنه علم من تحريات السرية التي تأكد من صحتها بأن المتهم قد زرع حشيشاً بحديقته ورأى وكيل النيابة في أقوال ضابط المباحث قرائن قوية على ذلك فأذن له بالتفتيش . على أنه بما يدل على أن تحريات هذا الضابط كانت جدية وأن التفتيش أسفر عن ضبط زراعة الحشيش بأرض المتهم فعلاً أما تساؤل محامي المتهم كيف حصل لضابط المباحث على تحرياته في حين أن الحديقة مسورة لا يدخلها إلا صاحبها فيرد عليه بأن الحديقة قد تكون مسورة ويدخلها غير صاحبها في حفلة منه على أنه قد ثبت من المعاينة أن الحديقة غير مسورة إذ تمهد من جهتها الشرقية بترعة الجنان .

وحيث إنه ظهر من التحقيق والمعاينة أن كل شجيرة من شجيرات الحشيش زرعت على حدة داخل نقرة أعدت لها وقد زرعت هذه الشجيرات في أماكن متفرقة وسط شجيرات الفلفل والباذنجان والطماطم وكان بين كل شجيرة وأخرى من هذه الزراعات المختلفة مسافة تبلغ نحو نصف متر

ما يدل على أن شجيرات الحشيش لم تزرع جزافاً مع المزروعات الأخرى وإذا كان نبات الحشيش يزرع بذراً فقد جرت العادة في هذه البلاد كما ثبت من التحقيق أن الفلفل والباذنجان والطماطم يزرع فيها شتلاً على أنه ما يدل على كذب المتهم فيما ادعاه من أنه ألقى بذور الطماطم والباذنجان والفلفل في أرضه فثبت فيها الحشيش بدون علمه أن لنبات الحشيش رائحة نفاذه وأن المتهم باعترافه تعمد هذه الزراعة جميعها مدة طويلة — فهو لا بد أن يكون قد تنبه إلى وجود هذا النبات ولكنه أبقاه ولم يتخلص منه وتخلص المحكمة من كل ما تقدم الى أن المتهم قد زرع نبات الحشيش متعمداً بقصد انتاجه في حديقته وسط شجيرات أخرى قريبة الشبه منه ليخفيه عن الأعين أما زراعة القصب فليست شبيهة به إذ هي أطول منه فتعجب الشمس والهواء عنه وتوقف نموه .

وحيث إنه لما سبق ذكره قد ثبت بالمحكمة أن المتهم في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ الموافق ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ ببلدة الحاجر مركز ساقلة مديرية جرجا زرع نبات الحشيش بقصد انتاجه وعقابه ينطبق على نص المواد ٢٨ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول رقم ٥ الملحق به .

(قضية النيابة العامة ضد علي عبد الوهاب محمد حسن رقم ١١٣٨ سنة ١٩٥٣ ساقلة رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الجارم وكيل المحكمة ومحمد رفعت وسالم علي سالم المفتش القضائي المنتدب ووكيل المحكمة السككية والاستاذ اصماعيل عبد المجيد وكيل النيابة) .

٦٦٧

محكمة جنایات سوهاج

٢٤ يناير سنة ١٩٥٤

تفتيش . خطأ في اسم المتهم المأذون بتفتيش منزله .
لا يؤثر . طالما ثبت وجود المتهم فيه ولم يعترض عليه .
ووجد به المخدر .

المبدأ القانوني

إذا أذنت النيابة بتفتيش منزل شخص معين لضبط ما به من مخدر ولكنها عند ذكرها اسمه في إذن التفتيش ذكرت أنه يدعى احمد عرابي احمد وظهر فيما بعد أنها وقعت في خطأ ما أدى وأنه يدعى احمد سالم على ثم قتش منزله فعلا وخطب به مخدر ودفع محاميه بيطلان الإذن وماترب عليه نياه مادام أن المتهم اعترف بأن المنزل الذي قتش فعلا هو منزله ومادام أنه كان موجودا به وقت التفتيش ولم يعترض عليه فيكون التفتيش قد تم صحيحا ويكون الدفع بيطلان الإذن غير جدي ويتعين رفضه والحكم بصحة التفتيش .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ الموافق ٧ شعبان سنة ١٣٧٢ بناحية الصوامعة غرب مركز طهطا مديرية جرجا . بأحرز الجواهر المخدرة للمينة بالتخضر د خشيش وأفيون ، في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة جنایات سوهاج لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ فقررت الغرفة بتاريخ ١٩٥٢/٩/٥ إحالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر .

د وحيث إنه بمجلسة اليوم سمعت المحكمة هذه الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .
د وحيث إن الحادثة كما ظهر من مطالعة الأوراق ومن التحقيق الذي أجرته النيابة وذلك الذي باشرته المحكمة تتحصل في أن ضابط مباحث مركز طهطا الملازم ثان ومزى حنا حرر بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ محضرا أثبت فيه بأنه علم من التحريات السرية الموثوق فيها بأن عبد الرحيم زيدان من الصوامعة غرب أحضر كمية كبيرة من المخدرات ووضعها في منزل احمد عرابي احمد المجاور لمنزله وطالب الضابط من وكيل النيابة أن يأذن له بتفتيش منزل كل من عبد الرحيم زيدان واحمد عرابي احمد بحثا عن المواد المخدرة وبتفتيش من يوجد بها من أشخاص وفي ذات اليوم فتح وكيل النيابة محضرا سأل فيه بعد أن حلفه اليمين القانونية فشهد بأنه علم من تحرياته السرية الموثوق بها بأن عبد الرحيم زيدان من الصوامعة غرب أحضر كمية من الخشيش والأفيون أودعها بمنزل احمد عرابي احمد المجاور لمنزله وبأن عبد الرحيم معروف له بالإتجار وأنه خشية على نفسه والتضليل أودع هذه الكمية في منازل غير معروفة للضابط ومنها منزل المتهم احمد عرابي احمد وقال إن معلوماته هذه استقاما بواسطة آخرين لا يستطيع أن يوضح بأسمائهم حرصا على مصلحة عمله وعلى حياتهم وأن هؤلاء الآخرين راقبوا عبد الرحيم زيدان والمتهم وأن أيداع المخدر بمنزل المتهم كان بعلمه وعلم زوجته معه وأن المتهم يقيم في المنزل معها ولو أنه يتوجه في فترات منقطعة إلى الاسكندرية ثم ذكر ضابط المباحث أن المتهم وزوجته مشتركان في إخفاء هذه المخدرات وقد أذنت النيابة في الساعات ١٩ و ٣٥٥ ص من ذات اليوم د بتفتيش عبد الرحيم زيدان واحمد عرابي

أحمد وزوجته في اشخاصهم ومساكنهم ومحال أعمالهم وضبط مالههم من جواهر مخدرة وندبت لذلك العدد الكافي من رجال الضبطية القضائية وضابط المباحث على أن يكون ذلك مرة واحدة بالنسبة لكل من المطلوب تفتيشهم في مدى ثلاثة أيام من تاريخه وفي الساعة الثانية من مساء ذات اليوم وبناء على إذن التفتيش المذكور توجه ضابط المباحث إلى ناحية الصوامع ومعه القوة الكافية وقتل منزل المتهم (أحمد عرابي أحمد) فمثر هو والبوليس الملكي يوسف إبراهيم على كية من الأفيون والحشيش بحجرة نوم المتهم في ماجور تحت سريريه وبحضوره .

دوحيث إن هذا الذي استخلصته المحكة قد ثبت لديها ثبوتاً قاطعاً بما شهد به ضابط المباحث الملازم رمزي حنا بانوب وعساكر البوليس يوسف إبراهيم آدم وعبد المحسن محمد حسين واحمد محمد سليمان ومن المعاينة وتقرير المعمل السكياوى .

دوحيث إن ضابط المباحث رمزي حنا بانوب شهد أمام النيابة بمثل ما أثبتته في محضره بما سلفت الإشارة إليه وذكر أنه لما وصل هو والقوة إلى بلدة الصوامع ذهب الضابط شوقي وبعض القوة لتفتيش منزل عبد الرحيم زيدان فلم يجدوا شيئاً به وذهب هو ومعه الخبير يوسف إبراهيم وبعض العساكر إلى منزل المتهم أحمد سالم الشبير بعرابي فمثر بحضوره في حجرة نومه وهي الحجرة البحرية لمنزله وتحت سريريه على لفافتين موضوعتين في ماجور فارغ فأخرجهما وعرضهما على المتهم فقال إنه لا يعرفهما ولم تكن زوجة المتهم وقت ذاك بمنزله بل كانت بمنزل مجاور وقد ظهر بأن باحدى اللفافتين حشيشاً وبالأخرى أفيونا وأضلف ضابط المباحث — بأنه علم من تحريات

أن المتهم هو الذي يحضر المخدرات ويضعها في منزله وأن زوجته تعلم ذلك وقال إن الخبير يوسف إبراهيم كان معه عند تفتيش حجرة المتهم وإنيهما رفعا المرتبة والملة الخشب من فوق السرير الذي كانت تحته كرا كيب كثيرة جداً وعثر تحته على المخدرات داخل ماجور كما تقدم وكان العسكريان عبد المحسن محمد حسن واحمد سليمان يقفان على باب الحجرة من الخارج وكان بابها مفتوحاً . وبجلسة اليوم شهد ضابط المباحث بمثل ما تقدم وأضاف بأن ولدى بنت المتهم يقمان في نفس المنزل ولكن في حجرة أخرى .

دوحيث إن يوسف إبراهيم آدم الخبير شهد في تحقيق النيابة وبالجلسة بمثل ما شهد به ضابط المباحث وأضاف هذا الشاهد بأنه كان يعلم قبل التفتيش بأن المتهم يحضر المخدرات من عبد الرحيم زيدان بعلم زوجته ويوزعها .

دوحيث إن عسكري البوليس عبد المحسن محمد حسين شهد بتحقيق النيابة وبالجلسة أنه صعب ضابط المباحث أثناء تفتيشه لمنزل المتهم ووقف هو والعسكري احمد سليمان على باب حجرة المتهم وشاهد ضابط المباحث وهو يعثر على اللفافتين المضبوطتين تحت السرير .

دوحيث إن عسكري البوليس احمد محمد سليمان شهد بتحقيق النيابة بمثل ما شهد به الشاهد السابق .

دوحيث إن وكيل النيابة وصف اللفافتين المضبوطتين في محضره فذكر ان أحدهما عبارة عن كيس من القماش بيضاوى الشكل طوله نحو ٢٠ سم وعرضه نحو ١٢ سم وسمكه نحو ١ سم ووجدت المادة التي بداخله محبوكة اللف ومربوطة من أعلا وربطاً جيداً بدوارة وعلى الكيس ختم

لنوم المتهم وبالجبهة الشرقية من هذه الغرفة توجد غرفتان متداخلتان .

وحيث إن المتهم سئل شفويّاً أول الأمر في محضر تحقيق النيابة فذكر أن اسمه أحمد سالم على وشهرته عرابي وأنكر التهمة ثم سئل بعد ذلك تفصيلاً امام النيابة فذكر أنه في يوم الحادث كان خارج منزله وحضر إليه فوجد ضابط المباحث ورجاله بمنزله وخارجه وسأله الضابط عما إذا كان هو صاحب البيت فأجاب بالإيجاب وأخذ الضابط في التفتيش وكان المتهم حاضراً أثناءه وأحضر الضابط من حجرة نومه المواد المضبوطة وسأله عنها فأنكرها ثم قال إنه لا يعلم من أين أتى الضابط بهذه المضبوطات إلا إنه رآها بيده وهو داخل حجرة نومه وأنه أول ان قابل الضابط قبل بدء التفتيش لم يرها في يده ثم ادعى أنه أثناء التفتيش كان خارج حجرة نومه وقد أمسك به أحد العساكر عادلاً بذلك عن أقواله الأولى وأنه دخل بعد ذلك إلى الحجرة فسأله الضابط عن المضبوطات وذكر المتهم أنه يقيم مع زوجته في الحجرة التي وجد بها سرير نومه وإن كامل السيد ومحمد السيد ولدى بنته يقيمان وحدهما في حجرة أخرى ولا شأن لهما بحجرة نومه ولا بدخلان فيها وسئل عما إذا كان يقيم إقامة دائمة في الصوامع فأجاب بأنه يمكث بها ستة أشهر شتاءً ويمكث في مصر ستة شهور أخرى صيفاً وأضاف بأنه سيسافر بعد يومين أو ثلاثة إلى مصر ليعمل بها مع شريك له هناك .

وحيث إن صديقة مصطفى زوجة المتهم سئلت في التحقيق فذكرت أنها لا تعلم شيئاً عن المخدرات المضبوطة وأنكرت وجود مواجير تحت السرير وادعت أن المخدرات دست عليها وعلى زوجها وقالت إنها تقيم مع زوجها في الحجرة التي بها السرير وإن ولدى بنتها لا بدخلان تلك الحجرة .

دأرى بمادة زرقاء وعليه رسم التساج وتاريخ سنة ١٩٥٣ ومكتوب بداخل الحتم (عال العال ومكفول من الغش) ولاحظ وكيل النيابة أنه يشتم من هذا الكيس رائحة الحشيش اما اللقافة الثانية فعبارة عن كيس آخر من القماش متسخ ومرسوم عليه بالكوبية ثلاث دوائر صغيرة وطوله ١٥ سم وعرضه ١٢ سم وسمكه ٤ سم وبداخله مادة لينة يشتم منها رائحة الأفيون وقد وزنت النيابة الكيسين بحضور المتهم فوجدت أن أولهما وزن ٢٨٦ جراماً والثاني وزن ٦٣٣ جراماً وقد أخذت عينة من كل من الكيسين قدرها ١٠ جرامات وأرسلت العينتين للطبيب الشرعي لتحليلهما وقد ثبت من تقرير المعمل الكماوى الذى أجرى فحص العينتين بأن العينة الأولى المأخوذة من الكيس الأول حشيش وأن العينة الثانية المأخوذة من الكيس الثانى أفيون .

وحيث إنه ثبت من المعاينة التى أجراها ضابط المباحث بناء على انتداب النيابة أن منزل المتهم أحمد سالم الشهير بعرابي يقع بالجبهة الشرقية من الجسر العمومى لبلدة الصوامع ويحده من الجهة البحرية بمنزل على مصطفى ومن الجهة القبلىة بمنزل على يوسف ومن الجهة الشرقية بأرض فضاء وبها باب المنزل العمومى ومن الجهة الغربية بمنزل حسين عبد الحميد ويتكون المنزل من خمس غرف وصالة والداخل من باب المنزل يحد حجرة في مواجهته غير مسقوفة ويلبها دهليز وبهذا الدهليز أربعة غرف أحداها تقع في الجهة القبلىة وبها يفتح للجهة البحرية ويسكنها كل من محمد السيد وأخيه كامل السيد ويواجهها غرفة أخرى يفتح بابها للجهة القبلىة ومساحتها ٤ × ٤ متر تقريباً وهذه الغرفة هى التى عثر بها على المخدرات وهى المعدة

« وحيث ان المتهم حين سئل بجلسة اليوم ذكر ان اسمه احمد سالم على الداولى وأنكر أن شهرته عرابي وقد صدر إذن النيابة بتفتيش منزل احمد عرابي احمد وهذا الاسم الذي ذكره ضابط المباحث .

« وحيث إن محامى المتهم دفع بجلسة اليوم بطلان إذن التفتيش بناء على ان الإذن الصادر من النيابة خاص بتفتيش احمد عرابي احمد وأن التفتيش أنصب على شخص آخر يدعى احمد سالم على الداولى وقدم شهادة تحقيق شخصية باسم احمد سالم على مرفق بها صورة مطموسة لصاحب الشهادة فلا تعول المحكمة عليها .

« وحيث إن المتهم اعترف بأن المنزل الذى قتش هو منزله وأنه كان موجوداً وقت التفتيش وهو لم يعترض عليه وحينما سأله النيابة عقب ضبط المخدرات بمنزله قرر بأن اسمه احمد سالم على وشهرته عرابي ولكنه انكر بجلسة اليوم ان شهرته عرابي ولا تلفت المحكمة إلى هذا الانكار إذ قصده منه ان يصل إلى بطلان التفتيش الذى سبق ان دفع به أمام غرفة الاتهام ومن قبل ذلك امام القاضى الذى نظر بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٣ معارضته في أمر حبسه على ان هذا القاضى سألته وقتذاك عما إذا كان يوجد شخص يدعى احمد عرابي احمد فأجاب بأنه لا يوجد شخص في بلدته بهذا الاسم .

« وحيث إنه لو فرض أن النيابة أخطأت في

اسم المتهم فإنه ظاهر من التحقيق أن المتهم بذاته هو صاحب المنزل الذى طلب ضابط المباحث الإذن بتفتيشه فأذنت النيابة له به وقتشه وحضر المتهم التفتيش بنفسه ولم يعترض عليه ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين الحكم برفضه وبصححة التفتيش .

« وحيث إن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم الذى ضبط المخدر تحت سرير نومه وقد حاول الدفاع أن يشكك في صححة احراز المتهم للمخدر بقوله إنه دس عليه من زوجته أو ولدى بنته أو آخرين ولم يدع المتهم شيئاً من ذلك عندما سئل في التحقيق بل ذكر أن ولدى بنته يعيشان وحدهما ولا شأن لهما بحجرته وترى المحكمة أن المتهم هو الحائز لحجرته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمسؤول عنها ولم يقيم أى دليل أو قرينة على ان المواد المخدرة دسست عليه بل ان تحريات ضابط المباحث وما انتهى اليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم يدل على أنه محرز للمخدر عالم به ومن ثم يكون هذا المتهم في يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٥٣ الموافق ٧ شعبان سنة ١٣٧٢ بناحية الصوامعة غرب مركز طهطا من أعمال مديرية جرجا أحرز حشيشاً وأفيوناً في أحوال غير مصرح بها قانوناً وعقابة ينطبق على المواد ١، ٢، ٧، ٣٣، ج، و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والفقرتان ١، ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون .

(قضية النيابة العامة ضد أحمد سالم على الشهير بعرابي رقم ٤٤٥٧ سنة ١٩٥٣ طهطا بالهيئة السابقة) .

قضاء الضرائب

له بالتعامل باسمها فان المؤسسة المذكورة.
تعد أنها تستغل منشأة مستقلة في صورة
النشاط الذي يقوم به الوكيل أو الوسيط.

الحكم

د حيث إن المدعين رفعوا هذه الدعوى
بمريضة أعلنت للطعون ضدها في ١٥ أغسطس
سنة ١٩٥١ — يطلبون فيها الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع أصليا بسقوط حق مصلحة
الضرائب في اقتضاء الضرائب التجارية من
الطالبين عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣
لسقوطها بالتقادم واحتياطيا بإلغاء قرار لجنة
الطعن (الدائرة ١١) المتخذة بتاريخ ٢٨/٧/١٩٥١
والحكم بأن مورث الطاعنين غير خاضع للضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية في مصر — ومن
باب الاحتياط السكلي باعتبار الأرباح التي خلفها
المورث في مصر في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣
هي دون حد الإعفاء المسموح به قانونا مع
الزام مصلحة الضرائب في كل الأحوال بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ
المعجل وبلا كفالة.

د حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن
المرحوم أبو بكر محمد باغفار كان له نشاط تجارى
بمصر إذ كان يقوم بشراء بعض أصناف الحبوب
والسكر والقماش ويرسله إلى محله التجارى بجدة
ولذلك استخرج لنفسه سجلا تجاريا بمصر بتاريخ
١٩٣٥/٩/٢٧ كما أن إقامته الدائمة كانت في سنوات
النزاع بمصر وله فيها سكن دائم وعدة عمارات
أخرى وأنه بتاريخ ١٩٥١/٨/٢ وصل إلى

٦٦٨

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - ضريبة
مكانية - جنسية المول - لا تأثير -
ب - منشأة - تعريفها طبقا المادة ٣٢ من ق رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ - مزاوله الممول نشاطا تجاريا أو صناعيا -
سواء أعمل لذلك محلا في مصر أم لا - أرباحه خاضعة
للضريبة - سواء حققها في مصر أم في الخارج -
ج - مؤسسة أجنبية - مزاولتها نشاطا بصفة
معتادة في بلد آخر - عن طريق وكيل أو وسيط مقيم
في البلد الآخر باسمها - اعتبارها منشأة مستقلة في صورة
النشاط الذي يقوم به الوكيل -

المبادئ القانونية

١ - إن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
هي ضريبة مكانية تسرى على كل مول يشتغل
في مصر بغض النظر عن جنسيته بل ولولم
يكن صاحب المنشأة متوطنا في مصر أو لم
تكن إقامته عادية بها.

٢ - إن المقصود من كل منشأة الوارد بالمادة

٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو
مزاوله الممول نشاطا تجاريا أو صناعيا سواء
أعمل لذلك محلا في مصر أو لم يعد - وتخضع
الأرباح التي يحققها سواء في مصر أم في
الخارج لضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

٣ - إذا زاولت مؤسسة أجنبية نشاطا تجاريا
أو صناعيا بصفة معتادة في بلد آخر عن طريق
وكيل أو وسيط مقيم في البلد الآخر ومرخص

الطاعنين اخطار من لجنة ضرائب القاهرة (الدائرة ١١) تعلنهم فيه بأنها قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٨ قبول الطعن المرفوع منهم ضد تقديرات مأمورية ضرائب الوايل شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد تقدير المأمورية الأمر الذي اضطرهم إلى رفع هذه الدعوى بطلباتهم السابق الإشارة إليها في الميعاد المضروب قانونا .
وحيث إن الطاعنين أسبوا أسباب هذا الطعن على أمور ثلاث .

(أولها) الدفع بسقوط التقادم إذ أن الضريبة المدعى باستحقاقها على أرباح مورث الطالبين في سنوات النزاع قد سقطت بمضى المدة القانونية دون أن تتخذ مصلحة الضرائب أى إجراء قانوني لقطع هذا التقادم — وأن السنوات المالية موضوع هذه الدعوى وهى من سنة ١٩٣٠ إلى ١٩٤٣ تكمل مدة التقادم لها في سنة ١٩٥٠ وتبديء مدة التقادم من ختام السنة المالية حين تستحق الضريبة عملا بنص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى التى تقضى بأن يبدأ سريان التقادم فى الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التى تستحق عنها — وأن المادة ٣٨٣ مدنى نصت على أن التقادم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية وبالتنبيه وبالجزء وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى مفلس أو فى توزيع . وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى .
(ثانيهما) أن الأرباح المقاتل بأن مورثهم قد حققها فى مصر لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأن عمله فى مصر كان قاصرا على الاتصال ببيوت التصدير فى مصر لتولى ارسال البضائع التى يتطلبها عمله التجارى بحجة بالملكية الغربية السعودية . وهو بهذا الوجه الفعل لم يكن ليدير منشأة مستقلة فى مصر تسمح بتطبيق

نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ وإخضاع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأن ملكية البضائع التى كان يشتريها لم تكن لتنتقل إليه على أرض مصرية بدليل عدم وجود حسابات أو مخازن لديه فى مصر .

(ثالثهما) ومن باب الاحتياط الكلى مناقشة الأرباح التى قدرتها مصلحة الضرائب فى سنوات النزاع إذ أن المصلحة قدرت أرباحه التجارية فى سنوات النزاع بالقياس إلى ما اشتراه الممول بمصر من عقارات . فهى تتخذ من شرائه لبعض العمارات فى مصر دليلا افتراضيا على أن ثمن شراء هذه العقارات إنما قد جمعه الرجل من نشاطه التجارى الأمر الذى لا يجوز عقلا ولا قانونا .

عن الأمر الأول

وحيث إنه عن الأمر الأول الخاص بسقوط الضريبة للتقادم فإن المادة ٩٧ ق ١٤ لسنة ١٩٣١ قد هى نصت أن حق الحكومة يسقط فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى القانون المذكور بمضى خمس سنوات وذلك مع مراعاة أحكام القانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ قد نص على أنه استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر المبالغ التى استحققت فى المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ بصفة ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية واجبة الأداء . ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها إلا بمضى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ وتسع سنوات لسنة ٤١ وثمانى

سنوات لسنة ٤٢ وسبع سنوات لسنة ٤٣ وست سنوات لسنة ٤٤ .

وكذلك القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي نص على وقف التقادم المستقط لحق الحكومة في المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الإيرادات ورسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ٤١ و ١٥ و ١٩ لسنة ٤٢ و ١٢٠ لسنة ٤٤ و ٣٩ لسنة ٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبموجب أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بصفة ضرائب على إيرادات ورسوم الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وأخيرا القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الثانية على أن يعتبر قاطعا للتقادم اخطار الممول في المدة من أول يناير ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما استقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للبواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والذي جاءت أحكامه فاصلة في الموضوع وقاطعة لكل مناقشة بشأنه إذ قضت بقطع التقادم طالما اتخذت الاجراءات قبل الممول في المدة من ١ يناير سنة ١٩٤٨ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وثابت أن الاجراءات اتخذت قبل الممول الطاعن في خلال هذه المدة بل وقبلها .

هذا مع العلم بأن مدة التقادم لا تبدأ إلا من تاريخ انتهاء الميعاد المحدد بالمادة ٤٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مضافا إليها مدة الشهر المنصوص عليها في الأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ اللذين لازال معمولاً بهما حتى الآن بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٤٥ .

« وحيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن مدة التقادم أو السقوط تقطع بأعمال قانونية صادرة من سيجرى التقادم ضده أو من يسرى لمصلحته . وينشأ هذا التقادم المدني إما عن اجراءات تتخذ ضد واضح اليد أو المدين أو من الاعتراف الصادر من واضح اليد أو المدين .

« وحيث إن الثابت من أوراق هذه الدعوى أن جميع الاجراءات من مناقشة ومحاسبة وإحالة إلى اللجنة والنظر أمامها والتقدير والاعلان به . كل هذه الاجراءات تمت قبل نهاية سنة ١٩٥٠ . ويكفي إجراء منها لقطع التقادم ومن ذلك يتبين أن هذا الدفع على غير أساس ويتمين رفضه .

عن الأمر الثاني

يقول الطاعنون إن مورثهم الشيخ أبو بكر باغفار لم يكن أثناء إقامته العارضة أو توطئه الجزئي بمصر بسبب الزوجية ليقوم باستغلال منشأة مستقلة بها تتبع محله الرئيسي بمجده . بل أن نشاطه كان محصورا طوال المدة التي أقامها في مصر في الاتصال الشخصي بالبيوت التجارية بها ليقوم بتزويد مؤسسته التجارية بالحجاز بما تحتاجه من العروض والسلع وأنه كان يتعاقد مباشرة مع هذه البيوت التجارية أو مكاتب التصدير على البضائع التي يطلبها محله الرئيسي ، ثم يترك هؤلاء البائعون ليتولوا نقل البضاعة لميناء الشحن ومن ثم تنتقل ملكية البضاعة عند

مصرى مصنعا أو متجرا في الخارج فان مايجنيه من ربح من متجره أو مصنعه بالخارج لا يخضع للضريبة في مصر ولكن الصعوبة تنشأ وتقوم في حالة ما إذا كان صاحب المنشأة الموجودة في البلد يصدر منها بضائع أو أصناف إلى بلاد أجنبية . فقد استخلصت اللجنة المالية لعصبة الأمم بعد دراسة موضوع اقليمية الضريبة أنه إذا زاولت مؤسسة أجنبية نشاطا تجاريا أو صناعيا بصفة معتادة في بلد آخر عن طريق وكيل أو وسيط مقيم في البلد الأخير ومرخص له بالتعامل باسمها فان المؤسسة المذكورة تعد أنها تستغل منشأة مستقلة في صورة النشاط الذي يقوم به الوكيل أو الوسيط . وقد خرجت اللجنة بأن المنشأة المستقلة توجد إذا ما كان الوكيل المقيم في البلد يتخذ إحدى الصور الآتية :

(أ) إذا كان وكيله مفوضا يقوم عادة بإبرام العقود لحساب المؤسسة التي يمثلها .

(ب) إذا كان مرتبطا بعقد استخدام وكان يزاول النشاط عادة لحساب المؤسسة الأجنبية نظير أجر .

(ج) إذا أودع لديه لعرض البيع وبصفة معتادة بضائع مملوكة للشروع الأجنبي .

و حيث إن الحال بالنسبة للمؤسسة الوطنية يمكن تصويره في حالة ما إذا كان للمؤسسة مكتب للشراء بالخارج ومحل للبيع في مصر فالأرباح التي تحققها المؤسسة في مصر تلتج من مشتريات تمت في الخارج ومبيعات تمت في الداخل وفي هذه الحالة يقتصر حق الخزانة المصرية على أرباح البيع فقط تأسيسا على ما سبق الإشارة إليه .

كما يمكن تصويره في حالة ما إذا كان للمؤسسة منشأة في مصر وفرع للبيع في الخارج . فإذا كان الفرع يبيع ويشتري في الخارج فان أرباح الفرع

ايداعها على ظهر السفينة مدللين على ذلك بأنه لم يكن يستاجر في مصر مخزنا خاصا ولا مكتبا باسمه وكونه مقيدا بالسجل التجارى في مصر فانما كان في ذلك لتسهيل مأموريته هذه .

كما وأن التشريع الضرائب في مصر قائم على مبدأ اقليمية الضريبة ، وهذا المبدأ متفرج من نظرية التبعية الاقتصادية التي أوصت اللجنة الخبراء الضرائب بعصبة الأمم وذلك منعا لتعدد ازدواج الضرائب الدولي .

كما وأنه يشترط لخضوع الممول للضريبة أن تكون مزاولة النشاط عن طريق منشأة مستقلة في مصر فان لم توجد المنشأة فلا التزام والعكس صحيح . و حيث إنه مما لا نزاع فيه أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة مكانية تسرى على كل مول يشتغل في مصر بغض النظر عن جنسيته بل ولو لم يكن صاحب المنشأة متوطنا في مصر أو لم تكن إقامته عادية بها .

و حيث إن المقصود من كل منشأة الواردة بالمادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو مزاولة الممول نشاطا تجاريا أو صناعيا سواء أعد لذلك محلا في مصر أو لم يعد . وتخضع الأرباح التي يحققها سواء في مصر أم في الخارج لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

و حيث إن المؤسسات من الناحية العملية يمكن تقسيمها إلى قسمين مؤسسات وطنية ومؤسسات أجنبية في الخارج .

و حيث إنه قد ثارت خلافات حول تعريف المقصود بالمنشأة المستغلة في الداخل بمصر وبالمنشأة الموجودة في الخارج — كما أثارته هذه المسألة من قبل خلافات متعددة في فرنسا وقد تعارضت الحلول فيها — ولا صعوبة فيما إذا كانت المنشأة الموجودة في الخارج منشأة مستقلة ، فإذا أنشأ

لتوزيع الأرباح الخاضعة للضريبة بين البلدين .
 « وحيث إنه إذا ما أضيف إلى ما سبق أن
 نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
 المعدل إنما هو مأخوذ من المادة الثانية من
 المجموعة العامة لقوانين الضرائب في فرنسا .

« وحيث إن الثابت من مراجعة أوراق
 الدعوى أن المرحوم أبو بكر محمد باغفار الممول
 الأصلي والخاص بسنوات النزاع مقيم في القاهرة
 ومركز عمله الأصلي في الديار الحجازية والذي
 يدار بواسطة نجله الأكبر وكان الممول الأصلي
 أبو بكر يقوم بالتعامل في مصر باسم المؤسسة
 وأن كافة الصفقات كانت تعقد باسمه وذلك حسبما هو
 وارد بالنموذج ١٦ ضرائب من أقوال ابن الممول
 نفسه ولذا وجب اعتبار مؤسسته بالحجاز تستقل
 منشأة مستقلة في مصر في صورة هذا النشاط .

عن الأمر الثالث

« وحيث إنه بالنسبة لاعتراضات الطاعنين
 على أسس التقدير التي اتخذتها المأمورية واقترتها
 عليها اللجنة فإن الثابت من أوراق الدعوى أن
 المورث ما كان ليستعمل دفاتر أو حسابات
 منتظمة — كما وإن الورثة لم يعترضوا بموضوع
 الأرقام بل ساروا على خطة كلها تعميم وتعميه
 الأمر الذي اضطرت المأمورية إلى تقدير الأرباح
 مستعينة في ذلك برأس مال المنشأة بمجدة التي ذكر
 ابن الممول أنه يبلغ عشرة آلاف جنيه وبالنسبة
 للمهارات التي اشتراها المورث من هذه الأرباح
 بمصر بشارع العباسية وبشارع حسن بشارضوان
 وبجاردن سيتي وشارع الملك .

« وحيث إنه يستخلص من كل هذا الذي
 سلف أن أوجه اعتراضات الطاعنين على قرار
 اللجنة المطعون فيه لا تستند إلى سبب قويم أو أساس
 سليم وكلها اعتراضات لم تقم على حمتها أي دليل

بأجمعها تعد أنها حققت في الخارج ولا يخضع
 هذا للضريبة على الأرباح التجارية في مصر —
 أما إذا كان الفرع يستورد السلع التي يبيعها من
 المنشأة المصرية فإن أرباحه في هذه الحالة تتحقق
 من عمليات تشترك فيها الفرع والمنشأة المصرية معا
 وتخضع هذه الأرباح للضريبة في مصر بقدر الجزء
 الخاص بالطلبات التي تم مباشرتها هنا .

« وحيث إنه بالنسبة للمؤسسات الأجنبية
 وهي التي تتركز إدارتها في الخارج أو التي تكون
 مملوكة لشركات لا يوجد مركزها الرئيسي في مصر
 فإذا كان لها محل للبيع في مصر فإن الأرباح التي
 تحققها المؤسسة هنا يكون حق الخزانة قاصرا
 بالنسبة لها فقط على عملية البيع دون عملية الشراء
 التي تمت في الخارج — أما إذا لم يكن لها محل
 بمصر وفقط هي تستصدر السلع التي تبيعها بمحلها
 في الخارج من مصر فلا تخضع للضريبة في مصر
 سوى الأرباح الخاصة بالعمليات التي بوشرت في
 مصر وهي الخاصة بالشراء .

« وحيث إن الرأي في فرنسا قد استقر على
 أنه إذا كانت المنشأة التي تستغل في بلاد أجنبية
 قد أقامت في فرنسا فرعاً أو مكتباً تنحصر وظيفته
 في أن يشتري للمنشأة ما تحتاج إليه من البضائع
 الفرنسية ويصدرها إليها فإن مثل هذا العمل
 يجب أن يخضع للضريبة على الأرباح . وقد أيد
 مجلس الدولة الفرنسي رأي الإدارة المالية سالفة
 الذكر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ .

« وحيث إنه قد ورد أيضاً في كتاب ضرائب
 الدخل في مصر للمرحوم حبيب المصري أن خلاصة
 رأي الإدارة الفرنسية أن الربح لا يعتبر ناتجاً من
 استثمار في الخارج إلا إذا كانت العمليات التي ينشأ عنها
 الربح تتم بأكملها في الخارج فإذا كان بعض عناصرها
 تتم في الخارج والبعض في فرنسا فيجب إجراء قسمة

قد رفع هذه الدعوى بمريضتها المعلنة في ٦ يونيه سنة ١٩٥٣ يطلب المدعى عليهم ليسمعوا الحكم أولاً باعتباره معفياً من أداء الضريبة عن السنة المالية ١٩٥٢ وثانياً باسترداد مبلغ ٤١ جنيه قيمة ما دفعه بدون وجه حق مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف والأتعاب . مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

وقد قال في شرح دعواه إنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٤٣ وقيد اسمه في جدول المحامين في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ثم أمضى مدة التمرين وهي سنتان وبعدها التحق عامياً بإدارة قضايا الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ثم استقال منها في فبراير سنة ١٩٥٠ حيث أعيد اسمه في جدول المشتغلين بالمحاماة . وقد طالبت مصلحة الضرائب بتحديد القيمة الإيجارية لمكتبه ومسكنه لتحديد الضريبة عليه فأجاب عليها بأنه يتمتع بالاعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات وفقاً للمادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وأنه حدث بعد ذلك إن صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ معدلاً للمادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأصبح الاعفاء قاصراً في المهن التي تحتاج مزاولتها إلى الحصول على مؤهل عال على خمس سنوات من تاريخ حصولهم على المؤهل العالي . وإنه وقد مارس مهنة المحاماة في ظل المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها قد اكتسب مركزاً قانونياً مستقراً لا يجوز المساس به . وبمقتضى ذلك إنه يعتبر معفياً من أداء الضريبة لمدة خمس سنوات كاملة من بدء اشتغاله بالمهنة وهذه الخمس سنوات تنتهى على أقل تقدير في سنة ١٩٥٣ باحتساب ستى التمرين .

وإنه وقد دفع مبلغ ٤١ جنيه قيمة الضريبة

هذا فضلاً عن أن النزاع بذاته سبق عرضه على المحكمة في القضية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٥٠ تجارى مصر وفصلت فيها المحكمة في القضية المذكورة بما يؤيد وجهة نظر مصلحة الضرائب . وعلى ذلك يتعين رفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه .
« وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة إلزام الطاعنين بها عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مراقبات .

« وحيث إنه عن النفاذ فلا محل لمناقشته في أسباب هذا الحكم حيث إنه واجب بنص القانون .
(قضية محمد سعيد أبو بكر وأخرى عن نفسها وبصفقتها ضد مصلحة الضرائب رقم ١٥٠٧ لسنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد حسن شلبي وكيل المحكمة ومحمد نور الدين ومحمي توفيق الجارحي القاضين والاستاذ صلاح الدين عطية وكيل النيابة) .

٦٦٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١١ يناير سنة ١٩٥٤

ضريبة . لجنة طعن . ما لم يعرض عليها . لا يجوز عرضه أمام محكمة الضرائب .

المبدأ القانوني

إن ما لم يكن قد سبق عرضه على لجنة الطعن وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه بداءة أمام محكمة الضرائب لأن ولايتها قاصرة على الفصل في الطعون في قرارات لجنة التقدير ولا تناول التقدير ابتداء . والا أصبحت سلطة تقدير أصلية لاهيئة فصل في الطعون .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المدعى

المستحقة عليه عن سنة ١٩٥١ لذلك يجوز له استردادها — كما وان من حقه أيضا أن يطلب الحكم باعتباره معفيا من الضريبة عن سنة ١٩٥٢ المالية الأمر الذي حدا به إلى رفع هذه الدعوى بطلباته السابق الإشارة إليها .

« وحيث إن المدعى عليهم مثلوا في الدعوى ودفعوها بعدم قبولها شكلا وعدم اختصاص المحكمة بنظر أوجه الخلاف بين المدعى ومصلحة الضرائب معالين ذلك بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد جاء نصه في المادة ٧٥ على أن أحكام المواد ٧٥ و ٧٤ و ٧٥ تسرى على محول ضريبة المهن غير التجارية وإن المواد ٧٤ و ٧٥ تنص على أنه إذا كان هناك خلاف بين المحول وبين مأمورية الضرائب فإن هذا الخلاف يجب أن يعرض أولا على لجنة الطعن المنصوص عليها في المواد ٥٠ — ٥٤ من القانون المذكور — وفي حالة صدور قرار اللجنة بحق للمحول أن يطعن فيه أمام المحكمة . ولما كان المحول لم يتقدم بأي طعن للمأمورية كما أنه لم يسبق أن كان بينه وبين المأمورية أى خلاف ولم يسبق عرضه على لجنة الطعن لذلك قام الدفع ووجب الحكم برفض الدعوى شكلا لعدم اختصاص المحكمة بنظر الخلاف بين المحول والمأمورية لأن ذلك من اختصاص لجنة الطعن أولا — والمحكمة لا تنظر إلا في القرارات التي تصدر من لجنة الطعن ولا يوجد هنا قرار صادر يمكن الطعن فيه .

كما وان المدعى عليهم دفعوا الدعوى من حيث الموضوع بأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد بدأ تنفيذه من أول يناير سنة ١٩٥١ وأنه وجده هو القانون الواجب التطبيق من هذا التاريخ ولا محل للنمسك بحق مكتسب كما يقول المدعى لأن دعواه لم تتناول السنوات السابقة على صدوره .

« وحيث إنه وفقا لنص المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة تختص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي ترفع إليها . أما من مصلحة الضرائب وأما من المحول في تقديرات اللجنة .

« وحيث إن اللجنة بحسب نص المادة ٥٢ من القانون المذكور هي السلطة المختصة أولا بالتقدير في حالة عدم الاتفاق عليه بين المحول ومصلحة الضرائب .

« وحيث إن الاستفادة من نص هذه المواد أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه بداءة أمام المحكمة لأن ولايتها قاصرة على الفصل في الطعون في قرارات لجنة التقدير ولا تتناول التقدير ابتداء وإلا أصبحت سلطة تقدير أصلية لا هيئة فصل في الطعون .

« وحيث إن المادة ٧٥ من القانون المذكور قد نصت على أنه على الأفراد والهيئات الخاضعين لأحكام الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في أول كل عام إقرارا مبينا به الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة — وعليهم أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقا لما جاء في إقرارهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

كما نصت على أنه يسرى عليهم — من حيث الربط والتقدير ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام مبينة في المادتين ٧٤ و ٧٥ من هذا القانون — وعليهم عند تشكيل لجنة الطعن أن يختاروا العضوين غير الموظفين من كشف تعدد تقابلات المهن المعترف بها قانونا وذلك إذا قدم الطعن من أشخاص يتمتعون إلى هذه المهن .

والخسائر الشاذة الغير متكررة والتي لا ينتج من عمليات المتاجرة العادية . والتي لا تحصل عليها المنشأة بصفة منتظمة : وهي التي تسمى في عرف المحاسبة بالأرباح أو الخسائر الرأسمالية

كما أن هناك أنواع أخرى طارئة كالأرباح الياصيب والهبات .

٢ - تنص المادة ٣٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها

المحكم

د حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن الطاعن يشتغل بالسمرة والتجارة وأنه بمول خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقوانين الأخرى التالية .

وأنه قام خلاف بين الطاعن وبين مصلحة الضرائب بخصوص تقدير أرباحه من منشأته في السنوات ١٩٤٩ ر ١٩٥٠ ر ١٩٥١ حيث قدرت المأمورية أرباحه في السنوات المذكورة بالمبالغ الآتية على التوالي :-

٦٦٦ م ١٠٨٦ ج و ٢١٠٠ م ٠٤٨ ج و ٢٨٦ م ٢٢١ ج

ولما اعترض على هذه التقديرات أحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي رأت بقرارها الصادر في ١٩٥٣/٤/٨ اعتماد تقدير المأمورية لصافي الربح المتخذ أساسا لربط الضريبة في سنوات النزاع .

كما نصت على سريان أحكام المادة ٥٤ هـ فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن .

د وحيث إنه مما لا خلاف فيه بين المدعى والمدعى عليهم أن هذا النزاع المطروح أمام المحكمة لم يسبق عرضه على لجنة التقدير - ولما كان محرما على المحكمة كما سبق القول التعرض لتقدير أرباح المدعى ابتداء وهي إذا تناولت ذلك بالتقدير في حكمها يكون قد جاوزت سلطتها وعلى ذلك يكون الدفع برفض الدعوى لعدم اختصاص المحكمة بنظرها في محله ويتعين لذلك قبوله .

د وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة الزام المدعى بها عملا بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الاستاذ محمد مصغور المفوض بمجلس الدولة ضد السيد وزير المالية بصفته وآخرين رقم ٢٥٨٦ سنة ١٩٥٣ ك تجارى رئاسة وعضوية السادة الاستاذة محمد حسن شلبي وكيل المحكمة ومحمد نور الدين ومحمد عبد الفتاح القاضيين والاستاذ عبد الهجيد خليل وكيل النيابة) .

٦٧٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ - ضريبة . عمليات الأرباح والخسائر الأصلية . ظهورها . نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية . استثناء الأرباح والخسائر الشاذة أو الرأسمالية . ب - تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة . أساسه . نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها .

المبادئ القانونية

١ - تظهر عمليات الأرباح والخسائر الأصلية نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية .

إلا أن هناك أنواع أخرى من الأرباح

وقد أعلن قرار اللجنة المذكورة للطاعن في ١٩٥٣/٤/٢٠ فطعن عليه بهذه الدعوى التي أعلنت عريضتها إلى مصلحة الضرائب بقلم قضايا الحكومة في ١٦ مايو سنة ١٩٥٣ أى في الميعاد طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغا. قرار اللجنة المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن والحكم باعتماد إقرارات الممول عن أسس ١٩٤٩ و ١٩٥٠ لصحتها ومطابقتها لدفائره الآمنة مع الزام المصلحة بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة.

وحيث إن الطاعن شرح طعنه بأن المأمورية اعتمدت دفائره لاماتها عن عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وجاريتها في ذلك لجنة الطاعن إلا أنها استبعدت منها مبلغ ٧٦٠ م ٢٢٦ ج ، ١٤٤ م ٧٥٠ ج قيمة مصروفات عام ١٩٤٩ وإضافتها إلى أرباح عام ١٩٥٠ وأضافت إلى أرباح سنة ١٩٥٠ مبلغ ٩١٥ م ٣٠٦٨ ج كما استبعدت مبلغ ٩٧ م ٥٠٠ ج من مصروفات العام المذكور خطأ وبدون وجه حق للأسباب التي أوردها صحيفة طعنه ومذكرته وملخصها .

(١) إن مبلغ الـ ٧٦٠ م ٢٢٦ ج فانه ناتج عن قوائد دفعت عن قروض استجرها الطاعن من الغير في سبيل أعمال المنشأة . ولو ان هذه القروض قدمت من اشخاص فردية وليست من المصارف الرسمية وكان يجب على المصلحة اعتمادها فعلا لصرفها من المنشأة لأرباحها .

(٢) بشأن مبلغ الـ ٧٥٠ م و ١٤٤ ج فانه صرف فعلا الى موظف المنشأة ايزى تريفس لأنه كان البائع الوحيد للمنشأة بعمولة زهيدة قدرها ٢ ٪ ومتعاقد عليها ولا مبرر لتخفيضها بدون سبب .

(٣) بخصوص إضافة مبلغ ١٩٥ م ٣٠٦٨ ج

إلى أرباح سنة ١٩٥٠ وأن هذا المبلغ الذي تركه دائنو الطاعن بموجب تسوية ودية بسبب الخسائر التي لحقت ولا يمكن اعتبار هذا المبلغ بمثابة ارباح للمنشأة - إذ ان الأرباح التي تخضع للضريبة التجارية تنحصر في الأرباح الحقيقية المستثمرة بالمنشأة . أما الأرباح التي يكسبها التاجر الخارجة عن المنشأة فإنها لا تخضع للضريبة - كما أن التسامح في التسوية الودية يختلف عن خصم الديون تمام الاختلاف . وأنه يترتب على التسوية بالنسبة للمدين اعفائه من جزء من الدين الذي تصالح عليه مع دائنيه فلا يجوز لهم مطالبتة به قضائيا ولكنه يبقى ديناً طبيعياً في ذمته لا تبرأ منه إلا بالوفاء .

(٤) فيما يتعلق بمبلغ ٩٧ م ٥٠٠ ج الذي استبعد من مصروفات عام ١٩٥٠ فانه عبارة عن مصاريف دفن المرحوم ايزيس تريفس الذي خدم المنشأة عشرين عاماً وكان يستحق مكافأة أضعاف هذا المبلغ ولم يصرف من المكافأة شيء سوى المبلغ المذكور .

وحيث إن مصلحة الضرائب مثلت في الدعوى وطلبت رفض الطعن وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه مع الزام الطاعن بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة .

وحيث إن الذي تبينته المحكمة من مراجعة أوراق الدعوى أن المأمورية واللجنة قد اعتمدت دفاتر الطاعن لاماتها في سنوات النزاع إلا أنها أدخلت عليها التعديلات السابق الإشارة إليها للأسباب الواردة في مذكرة المأمورية عند الربط والتقدير وفي الأسباب الواردة في قرار اللجنة المطعون فيه .

وحيث إنه عن المبلغ الأول وقدره

٢٦٦ و ٢٦٧ قيمة فوائد القروض التي سددتها الممول لأصحاب سلفياتهم أفراد لا بنوك فالثابت من أوراق الدهوى أنها ديون شخصية لا علاقة لها بالمنشأة وأنه سبق التحاسب مع الطاعن على خصم هذه الفوائد في السنوات السابقة ، كما أن الطاعن لم يدرجها في ميزانيته عن السنوات اللاحقة ١٩٥٠ ، ١٩٥١ لأنها استعملت في نفقاته الشخصية .

« وحيث إنه بخصوص خصم مبلغ ١٤٤٧٥٠ جنيه الذي يقول الطاعن إنه صرف فعلا إلى ايزيس تريفيس الموظف بالمنشأة كعمولة في حدود ٢ في المائة بناء على اتفاق ثابت مع هذا الموظف فالثابت من أوراق الدهوى أن هذه العمولة خفضت من ٢ في المائة إلى ١ في المائة تمشيا مع ما استقر عليه الرأي بين المنشأة والمصلحة عند المحاسبة على السنوات الماضية — كما وأن هذه العمولة تدفع للموظف المذكور علاوة على ماهيته البالغ قدرها ٥٠ ج شهريا .

كما وان الطاعن يذكر في مستهل مذكرته أنه كان يتجر في الأنسجة حتى سنة ١٩٥٠ إذ صنف أعماله بسبب الخسائر التي لحقته ولجأ إلى بيع الأقمشة بالسمرة لحساب التجار نظير عمولة بواقع ١/٠٠ . بما يقطع بأن العمولة التي حاسب الطاعن عليها بالنسبة لموظفه المذكور علاوة على ماهيته والتي سبق التحاسب عليها في السنوات الماضية هي نسبة معقولة وفيها كل الترضية . بل فيها شيء من التسامح .

« وحيث إنه بخصوص إضافة مبلغ ٣٠٦٨ ج و ٩١٥ م إلى أرباح الطاعن في سنة ١٩٥٠ وهي التي تنازل عنها دائنوه له بموجب تسوية ودية فإنه بما لا شك فيه أن هذا المبلغ هو بمثابة خصم تجارى استفاد به الممول ووصلت قيمته في ذمته كأرباح

محقة عن هذا الطريق . إذ أن المادة ٣٩ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة يكون على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها .

« وحيث إن العادة قد جرت في المحاسبة على تصوير الحسابات الختامية وهي حسابات المتاجرة أو التشغيل والأرباح والخسائر والتوزيع بحيث تظهر نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية والتي تنتج عادة من عمليات شراء الخامات أو البضائع وبيعها وبيعها .

إلا أن هناك أنواع أخرى من الأرباح أو الخسائر الشاذة الغير متكررة والتي لا تنتج من عمليات المتاجرة العادية . وهي التي تسمى في عرف المحاسبة بالأرباح أو الخسائر الرأسمالية — كما أن هناك أرباح أخرى عارضية كأرباح اليا نصيب أو الهبات .

ويمكن أن تسمى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عمليات المتاجرة العادية بالأرباح أو الخسائر الأصلية . وما عداها بالأرباح أو الخسائر الفرعية أو العرضية .

كما وان الربح الرأسمالى هو كل ربح لا تحصل عليه المنشأة من عملية المتاجرة العادية أو لا يتوقع أن تحصل عليه المنشأة بصفة منتظمة . ومن أمثلة ذلك تحصيل دين كان قد أهدم في سنين سابقة . أو تنازل الدائنين عن بعض ديونهم للممول . وما تحصل عليه المنشأة من التفويض بطرق التسوية الودية أو بحكم القضاء (حيث المصرى صفحة ٧٧٩) .

« وحيث إنه عن القول بأن هذا الدين يبقى دينا طبيعيا في ذمة الطاعن فالثابت أن الدين الطبيعى لا يمكن قانونا إلزام المدين بأدائه ولا مطالبة به —

وقيده ضمن مصروفات السنة الأولى وهو تصحيح للوضع من ناحية ترحيل القيود .

« وحيث إن هذا الذي تقول به المصلحة في محله وهو الواجب الأخذ به .

« وحيث إنه يستخلص من كل هذا الذي سبق أن قرار اللجنة المطعون فيه في محله لأسبابه الواردة به ولما جاء بأسباب هذا الحكم . وإن الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه .

« وحيث إنه عن المصاريف فترى المحكمة إلزام الطاعن بها عملاً بنص المادتين ٣٥٦، ٣٥٧ مرافعات .

(قضية امانويل تريفيس ضد مصلحة الضرائب رقم ١٩٥٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

كما انه لا يمكن القول بأن المدين قد عقد العزم على سداده لخالفه ذلك للواقع المعقول .

« وحيث إنه عن القول باستبعاد مبلغ ٩٧ ج و ٥٠٠ م من مصاريف تخص سنة ١٩٥٠ وقيده في حساب سنة ١٩٥١ فإن الطاعن يذكر عن المبلغ المذكور أنه عبارة عن مصاريف دفن المرحوم ايزيس تريفيس الذى خدم المنشأة عشرين عاماً والذي يستحق مكافأة أضعاف هذا المبلغ ولم يصرف له منها شيء . فقد ردت مصلحة الضرائب على ذلك بأن المأمورية قد أخذت بوجهة نظر الطاعن فيما قرره من بيان وجه اتفاق المبلغ السابق وكل ما هناك أن المبلغ صرف في سنة ١٩٥٠ وقيد في سنة ١٩٥١ فوجب استبعاده عن السنة الأخيرة

قضاء المحاكم الجزئية القضاء المدنى

المحكمة

« حيث إن المدعى بصفته ممثلاً لشركة سوكونى فا كوم أويل بمصر رفع هذه الدعوى بعريضة معلنة في ٥ يناير سنة ١٩٥٢ ضد المدعى عليهم بطلب أحقية الشركة التى يمثلها فى أخذ زوائد التنظيم المبينة الحدود بصحيفة الدعوى بالشفعة مع ما يترتب على ذلك من نقل ملكيتها وشهر هذا الحكم وتسليمها للشركة وذكر شرحاً لدعواه أنه بموجب عقد بيع رسمى مؤرخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ومسجل فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ برقم ٤٠٠٣ اشترت الشركة التى يمثلها المدعى من المدعى عليهما الأول والثانى قطعة أرض قضاء مساحتها ٦١٩,٧٥ متراً مربعاً

٦٧١

محكمة بندر المنصورة الجزئية

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

شفعة . الثمن . يجب ايداعه قبل رفع الدعوى .
ايداعه يوم رفع الدعوى . باطل .

المبدأ القانونى

لا يكفي أن يتم إيداع الثمن فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة بل يجب أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن تم فى يوم رفعها سقط الحق فى الأخذ بالشفعة .

مربعا بمدينة المنصورة ومحدودة بالعريضة والعقد واتضح للشركة انه توجد زوائد تنظيم مسطحها ٨,٦٥ مترا مربعا على حدود الأرض التي اشترتها من المدعى عليهما الأول والثاني بموجب عقد البيع السابق الاشارة إليه ملك الشركة وان مجلس بلدى المنصورة الذى يمثله المدعى عليه الثالث قبل بيع هذه الزوائد إلى المدعى عليهما بمبلغ ستة جنيهات للتر الواحد ويحق للمدعى بصفته أخذ هذه الزوائد بالشفعة بنفس السعر الذى وافق مجلس بلدى المنصورة أن يبيع به للمدعى عليهما الأول والثاني طبقا للبادة ٩٣٦ مدنى وان المدعى بمقتضى اذار مؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن للمدعى عليهما رغبته فى أخذ هذه الزوائد مع استعداده لدفع الثمن وقدره ٩٠٠ م و ٥١ ج والمصروفات وكافة الملحقات وأن المدعى عليهما الأول والثاني لم يتنازلا للمدعى عن هذه الصفقة بما اضطره لإيداع كامل الثمن الحقيقى وجملته ٩٠٠ م و ٥١ ج بخزينة محكمة بندر المنصورة الوطنية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٣ تحت رقم ١٠ يومية .

دوحيث إن المدعى بصفته قدم حافظة بمستنداته منها عقد بيع رسمى مشرعته بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ومحضر إيداع مبلغ ٩٠٠ م و ٥١ ج بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٥٣ بخزينة محكمة بندر المنصورة .

دوحيث إن المدعى عليهما الأول والثاني دفعا بسقوط حق المدعى بصفته فى الأخذ بالشفعة إذ أن تاريخ علم الشركة بالبيع يرجع إلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ تاريخ تقديم الشركة بطلب لبلدية المنصورة وعلمت أن البلدية وافقت على البيع فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ للمدعى عليهما واذنار المدعى بصفته أعلن فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيكون سقط حقه فى الأخذ بالشفعة

وانه لا محل لوجوب إخطار الشفيع بحكم المادة ٩٤٠ مدنى لأن حكمة توجيه الانذار أن يعلم الشفيع ليأخذ موقفه من الشفعة .

دوحيث إن المدعى بصفته رد على هذا الدفع بأنه لم يعلم بهذا البيع إلا بعد الخطاب الموجه إليه من المجلس البلدى فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد يوم ٥ يناير سنة ١٩٥٣ لمعاينة الأرض التى قامت الشركة بشرائها من المدعى عليهما لمعرفة إذا كانت هذه الزوائد المطالب بشرائها تدخل ضمن العقد من عدمه وان العبارة الواردة بخطاب وكيل الشركة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ عبارة عن مجرد طلب شراء هذه الزوائد لبناء محطة بترين دون إشارة لوجود حق شفعة . دوحيث إنه بالاطلاع على ملف زوائد التنظيم المقدم من المدعى عليها الثالثة وجد على الطلب المؤرخ فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ المقدم من وكيل المدعية تأشيرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإفادة المدعية انه سبق أن بيعت الزوائد بجلسة المجلس فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلى المدعى عليهما الأول والثاني ولم يتم تحرير العقد النهائى وأن التأمين ورد فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ ومؤشر عليه أيضا بإفادة المدعية والمدعى عليهما الأول والثاني بتحديد يوم ٥ يناير سنة ١٩٥٣ للمعاينة بما يدل على أن علم الشركة المدعية بالبيع بدأ فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعانت رغبتهما فى الأخذ بالشفعة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ويتعين رفض هذا الدفع .

دوحيث إن المدعى عليهما الأول والثاني دفعا بعدم قبول الدعوى لرقعها قبل الأوان إذ أن موافقة مجلس بلدى المنصورة وقعت فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولكنها مقررة لحالة وقعت فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ أى فى وقت لم تكن

فيه الشركة مالكة للعقار المشفوع فيه إذ لم تملك الشركة إلا في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

« وحيث إنه واضح من الاطلاع على ملف هذه الزوائد المدوع بدوسيه الدعوى ان محضر التثمين كان في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقبول المدعى عليهما للثمن والمقاس كان في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتأشر في تاريخه بالتأشير على الرسم بما يفيد البيع . وطبيعى لا يتم البيع إلا بعد الموافقة والقبول اللذين حصلوا في تاريخ تال تملك الشركة ويتعين رفض هذا الدفع .

« وحيث إن ادعاء المدعى عليهما الأول والثاني بأن بيع البلدية لهما زوائد التنظيم يسع له صفة خاصة روعى فيه تعويض المشتري بما لا يجيز له الأخذ بالشفعة :

« وحيث ان الاعتبار الخاصة بشخص المشتري كحالة البيوع الصادرة من الحكومة لأشخاص أصلحوا أرضها فتساهلت معهم الحكومة في الثمن تساهلا كبيرا مقابل الاصلاحات التي قاموا بها لاتصلح أن تكون أساساً لدعوى الشفعة (استئناف مصر ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ محاماة ٥ رقم ٤٣٢ ص ١٩ ورأى الدكتور محمد كامل مرسى في كتابه أسباب كسب الملكية ج ٣ . ص ٣٣١) أما في حالتنا هذه فلا توجد مثل هذه الاعتبار ويجوز الأخذ بالشفعة .

« وحيث إن المحكمة ترى من اطلاعها على صحيفة الدعوى أنها أعلنت أى رفعت في ٥ يناير سنة ١٩٥٣ وذكر في ذيل الصحيفة أن كامل الثمن الحقيقي وقدره ٩٠٠م و٥١ج أودع في ٥ يناير سنة ١٩٥٣ بمخزينة المحكمة وفق الوارد بمحافظة المدعى مستند رقم ٢ .

« وحيث إنه وفقا للمادة ٩٤٢ / ٢ مدنى

التي جاء فيها « وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزاة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع في مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الايداع في هذا الميعاد وعلى الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ، (راجع مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدنى ج ٦ ص ٢٠ ، ومابعدها) فيشترط للايداع شرطان : أن يتم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة وأن يكون الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الايداع على هذا الوجه أى وفق هذين الشرطين سقط الحق في الأخذ بالشفعة (راجع نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٥٣ فى القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٠ ق بمجموعة أحكام النقض مكتب التبويب الفنى س ٤ عدد ٢ ص ٣٩١) وجاء فى هذا الحكم « وعبارة (على الوجه المتقدم) تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، وان كلا من رفع الدعوى وقيدتها إجراء يختلف عن الآخر فلا يكون هناك مع وضوح نص المادة ٩٤٢ / ٢ مدنى مجال للخلط بين هذين الاجراءين ويكون القول بان القانون إذ شرط فى المسألة المشار إليها لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع خزاة المحكمة فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد به إلى أن يتم الايداع فى الميعاد المذكور قبل قيدتها وأنه لا عبرة بحصول الايداع قبل رفعها هو قول غير صحيح فى القانون .

« وحيث إن الثابت من عريضة الدعوى ومن محضر الايداع ان الدعوى رفعت فى ٥ يناير

سنة ١٩٥٣ والایداع قد تم في ٥ يناير ١٩٥٣
أى فى تاريخ رفع الدعوى وليس قبل رفعها .
« وحيث إن النص وجوبى بما يتحتم معه الحكم
بسقوط حق الأخذ بالشفعة . وللحكمة أن
تقضى من تلقاء نفسها وفقا للمادة ٢/٩٤٢ مدنى .
« وحيث عن المصروفات يلزم بها المدعى
بصفته عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية الست براندون . ٥٥ جروف بصفته ضد
عبد الجيد عبد القادر سيد الأهل وآخرين رقم ٢٩٦
سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الاستاذ حسن عكوش القاضى) .

٦٧٢

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٩ مايو سنة ١٩٥٤

١ - محاكم شرعية . اختصاصها بقسمة الوقف قبل
وبعد القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ .
ب - حكم . قسمة المهايأة التى تمت قبل القانون
المذكور . متى تعتبر قسمة فرز وتجنيب .
ج - حكم . قسمة المهايأة المذكورة بعد صدور
القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ - لم تكن المحاكم الشرعية قبل صدور
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تستطيع أن
تقسم أعيان الوقف قسمة فرز وتجنيب ،
وكل ما كان لها إجراؤه هو قسمة النظر أو
الادارة أو الاشغاع لحسب .

٢ - استحدث القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤٦ إمكان قيام المحاكم الشرعية بقسمة أعيان
الوقف قسمة فرز وتجنيب كما تضمن عدم نقض
ماتم من قسمة قبل صدوره ، غير أن هذا
الامر الأخير غير محتمل فى شأن قسمة الفرز

والتجنيب للسبب المبين بالبند الأول .
٣ - لا تسرى أحكام القانون رقم ٤٨
سنة ١٩٤٦ على قسمة المهايأة التى تمت قبل صدوره
بل تظل هذه خاضعة للأحكام الخاصة بها .
ومن ثم فهى لا تصير بعد صدور القانون المذكور
قسمة فرز وتجنيب . ويتعين على ذوى الشأن
إذا أرادوا جعلها كذلك أن يعرضوا الامر
من جديد على المحكمة .

٤ - إذا كان القانون رقم ١٨٠ سنة
١٩٥٢ قد ألغى الوقف على غير جهات البر ،
فإن قسمة المهايأة التى تكون قد تمت من قبل ،
تنتهى لتعلقها بالوقف نفسه وجوداً وهدماً .

المحكمة

« حيث إن المدعين أقاموا هذه الدعوى
بعريضة معلقة فى ٢/٢٦ ، ٣/٣ ، ٣/٩ ،
و ٢٩/٣/١٩٥٣ قالوا فيها إن المرحوم على
برهان كبير مهندسى مديرية الغربية سابقا وقف
قبل وفاته وتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٠ الأعيان
المبينة بعريضة الدعوى بمقتضى الحجة الصادرة من
محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية والمسجلة بها
تحت رقم ٢٧٧ على نفسه حتى إذا توفى كانت
الحصة التى قدرها ثمانية عشر قيراطا ونصف قيراط
ونصف وربع ونصف ثمن قيراط من أصل أربعة
وعشرين قيراطا على الشيوع فى الوقف المذكور
وفقا على أولاده جميعا بالعريضة الشرعية بينهم أى
للذكر مثل حظ الانثيين وكانت الحصة التى قدرها
قيراطان وخمسة أثمان ونصف ثمن قيراط من أصل
أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع فى الوقف
المذكور وفقا على زوجته السيدة فاطمة رشدى
ثم أولادها من بعدما وأولادهم من بعدهم

وهكذا وكانت الحصة التي قدرها قيراطان ونصف قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا وهي الحصة الباقية من الوقف وقفا على جهات بر وخيرات عينها الواقف في حجة الوقف المذكورة واشترط الواقف أن يكون النظر على الوقف والولاية عليه بعد وفاته لارشاد أولاده وأن يكون الاشراف عليه للتالى له وقد آلت النظارة على الوقف الى محمد برهان والاشراف عليه الى اسماعيل برهان ثم حدث أن اختلف الناظر والمشرف فتقاضيا أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية في المادة ٥١٥ و ٦٤٢ سنة ٢٦ و ٣٧ كل منهما يطلب عزل الآخر وبمجلس ١٢/٤/١٩٣٨ حضر المستحقون وقرروا أنهم حتما للنزاع اتفقوا فيما بينهم على توزيع النظر بينهم ليكون كل منهم ناظرا على الحصة التي اختص بها ليدرهما فاصدرت المحكمة قرارا بتعيين كل مستحق ناظرا منفردا على الحصة التي اختص بها ثم انتهى الامر بعد ذلك بصدر المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وبذلك أصبح كل مستحق مالكا على الشيوع في أعيان الوقف بقدر حصته وخلص المدعون بعد ذلك كله إلى أنهم وقد صار من الأهمية بالنسبة لهم بمكان أن يفرزوا نصيب كل منهم في الأعيان الميئنة سالفة الذكر فأنهم يقيمون هذه الدعوى ويختمون عريضتها بطلب الحكم بفرز وتجنيب نصيب كل منهم في الأعيان الميئنة بحجة الوقف وبهذه العريضة مع الزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيث إن المحكمة تبين من مطالعة الصورة الرسمية لحجة الوقف الصادرة من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٠ والمسجلة بنفس المحكمة تحت رقم ٢٧٧ أن على بك

برهان كبير مهندسى مديرية الغربية سابقا قد وقف الأعيان الميئنة تفصيلا بالحجة المذكورة على نفسه فاذا توفي كانت الحصة التي قدرها ثمانية عشر قيراطا ونصف وربع ونصف ثمن قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع في الأعيان المذكورة وقفا على أولاده الذين هم على قيد الحياة وهم محمد برهان واسماعيل برهان وحسين برهان ورياض برهان وشمس الضحى برهان وزياب ومن يرزقه الله من أولاد آخرين على مقتضى الفريضة الشرعية أى للذكر مثل حظ الانثيين ثم على ذرية هؤلاء طبقة بعد طبقة وكانت الحصة التي قدرها قيراطان وخمسة أثمان ونصف ثمن قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع في الأعيان الموقوفة كلها وقفا على زوجته السيدة فاطمة وأولادها من بعدما وهم محمد برهان واسماعيل برهان وحسين برهان ومن يرزقه الله تعالى به من الذرية من الزوجة المذكورة ثم لأولادهم من بعدهم طبقة بعد طبقة على مقتضى الفريضة الشرعية كذلك وكانت الحصة الباقية وقدرها قيراطان ونصف قيراط شائعة في أعيان الوقف وقفا على جهات البر ومرتببات معينة على التفصيل الوارد بالحجة .

د وحيث إن المحكمة تبين من مطالعة القرار الصادر في المادة ٥١٥ / ١٩٣٦ ب - ١٩٣٧ المضمومة اليها المادة ١٤٢ / ١٩٣٦ - ١٩٣٧ والصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٤٨ ان كلا من محمد برهان الناظر على وقف المرحوم على برهان واسماعيل برهان المشرف على وقف المرحوم على برهان قد تداعيا أمام المحكمة سالفة الذكر كل يطلب عزل الآخر ثم تقدم المستحقون في الوقف إلى المحكمة وقرروا أنهم اتفقوا فيما بينهم على

توزيع النظر بينهم فافترتهم المحكمة على ذلك
حسباً للنزاع واعتبرت المادتين منتهيتين. وقد جاء
في أسباب القرار المذكور ما يأتي نصه : وبعد
المرافعة حضر المستحقون في الوقف وقرروا
أنهم اتفقوا فيما بينهم على توزيع النظر بينهم
ليكون كل منهم ناظراً على الحصة التي اختص
بها حسبها هو واضح بالكشوف المقدمة بملف
المادة بحيث يختص محمد برهان بالأطيان الزراعية
الكاتبة بـ . . . الخ ، واستطردت المحكمة تبين
اختصاص كل مستحق إلى أن بلغت ما يأتي
« وبحيث يكون كل مستحق ناظراً مستقلاً بإدارة
الأعيان الواضحة بياناتها بالكشوف المشار إليها
حسب البيان السابق ، ثم بينت الجزاء الذي
يترتب على محاولة أحد المستحقين نقض هذا
الاتفاق واتهمت إلى ما يأتي . « من حيث إن ناظر
هذا الوقف والمشف عليه وباقي المستحقين اتفقوا
فيما بينهم جميعاً على أن كل واحد منهم يدير القدر
المبين بالكشف الذي اختص به فقط ، وختمت
أسبابها بالقرار الآتي نصه : « فلذا أقررنا كلا من
اسماعيل برهان وحسين برهان والسيدة شمس
الضحي برهان والسيدة زينب برهان وسعيد
برهان وعلى رياض برهان ناظرين منفرداً على القدر
المبين بالكشف الخاص به واعتبار المادة منتهية
بذلك . »

« وحيث إن المدعى عليه الثاني لم يحضر رغم
اعذاره لا بداء أى دفاع .

« وحيث إن المدعى عليه الأخير بصفته قرر
بلسان وكيله بأنه لا شأن له بهذا النزاع .

« وحيث إن المدعى عليهما الأول والثالثة
دفعوا الدعوى بلسان وكيلهما بالمذكرة المرافقة
بأن القرار الصادر في المادة آتفة الذكر قد حسم
كل نزاع بين المستحقين في الوقف ذلك أنه قسم

أعيان الوقف بينهم قسمة فرز وتجنيب وليس
مجرد قسمة نظر فحسب استناداً إلى تخصيص كل
مستحق بنصيب معين محدد . وإلى أن المادتين لم تكن
في الأصل بطلب قسمة النظر وإلى أن المحاكم
الشرعية لم تكن ممنوعة قبل صدور القانون
٤٨ سنة ١٩٤٦ من قسمة أعيان الوقف قسمة فرز
وتجنيب فاذا تقرر ذلك كانت تلك القسمة لازمة
ونهاية بمقتضى نص المادة ٤٠ من القانون ٤٨
سنة ١٩٤٦ التي قررت حق المحاكم الشرعية في
قسمة الوقف قسمة فرز وتجنيب والتي ينسحب
حكمها إلى الماضي أى أنها تقتضى لزوم ماتم من
قسمة قبل صدور القانون المشتل عليها واستطرد
وكيل المدعى عليهما المذكورين قائلاً إنه بما يقطع
بأن القسمة التي أجرتها المحكمة الشرعية في المادة
سابقة الذكر هي قسمة فرز وتجنيب لا مجرد قسمة
نظر أن كل مستحق في الوقف قد بادر بتسجيل
صورة من قرار القسمة المذكور لتنتقل حصته إلى
مكلفة خاصة باسمه وإنه لما توفي المرحوم حسين
برهان أحد المستحقين في الوقف آلت حصته إلى
شقيقه محمد واسماعيل دون نقض القسمة كما
حدث هذا نفسه بعد وفاة المستحقة زينب برهان
يضاف إلى ذلك أن أحداً من المستحقين في الوقف
المتقاسمين بمقتضى قرار القسمة المذكور لم يحرك
سأكناً بعد صدور القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ وقد
كان الأولى بهم لو لم تكن القسمة المذكورة قسمة
فرز واختصاص أن يطلبوا من المحكمة الشرعية
إجراء القسمة المذكورة وخلص إلى حجة ختامية
هي أن كلا من المتقاسمين قد أنشأ منشآت في
حصته وظهر فيها بمظهر صاحبها إلى الأبد وكلها
أمور في نظره قاطعة في تأييد ما ارتآه

« وحيث إن المحكمة وقد بسطت وقائع
الدعوى وأوجه دفاع الخصوم فيها تنتقل إلى إيراد

المباحث التالية موضحة فيها وجه الحق في جميع ما أثاره الخصوم من سبل الدفاع منتهية بها إلى الحكم في الدعوى

أولاً - مدى سلطة المحاكم الشرعية في اجراء قسمة أعيان الوقف قبل صدور القانون ١٩٤٦ / ٤٨ وبعده

ثانياً - طبيعة القسمة التي أجرتها محكمة القاهرة الابتدائية في المادتين آنفتى الذكر

ثالثاً - مدى أثر القانون ١٩٤٦ / ٤٨ على القسمة المذكورة

رابعاً - مدى أثر القانون ١٨٠ / ١٩٥٢ على تلك القسمة وفيما يلي البيان

أولاً - يقتضى هذا المبحث بيان ما نص عليه المرسوم بقانون ٧٨ / ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم بيان أحكام المذهب الذى تقوم المحاكم الشرعية على تطبيقه

« وحيث إن المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون ٧٨ / ١٩٣١ تنص على ما يأتى : « تصدر الأحكام طبقاً للدون فى هذه اللائحة ولا رجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ماعدا الأحوال التى ينص فيها قانون للمحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد، وواضح من النص المذكور أن المحاكم الشرعية تقوم بتطبيق ما نص عليه فى تلك اللائحة وأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فضلاً عن القوانين الخاصة التى تصدر لتطبيقها تلك المحاكم وباستقراء ما تنص عليه اللائحة المذكورة يتضح بجلاء خلوها من نص خاص باجراء قسمة أعيان الوقف قسمة فرز وتجنيب . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لم يصدر أى قانون خاص بأحكام الوقف لتقوم المحاكم الشرعية بتطبيقه قبل القانون

٤٨ / ١٩٤٦ ومفاد ذلك كله انه كان على المحاكم الشرعية أن تطبق قبل صدور هذا القانون الأخير قواعد معينة لا يجوز لها أن تتعدها بأى حال من الأحوال وتلك هى القواعد المستمدة من أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .

« وحيث إن الثابت بالاجماع فى مذهب أبى حنيفة إنه لا يجوز قسمة أعيان الوقف قسمة فرز وتجنيب . وإن ما يمكن إجراؤه هو مجرد قسمة المهايأة وفيما يلي أهم النصوص فى ذلك « ولو كان الكل وقفا جاز التهايز دون القسمة إجماعاً وهو المذهب - مجمع الأنهر ج ١ ص ٧٤٨ « ... « فإذا تم الوقف ولزم لا يملك ولا يملك ولا يرهن ولا يقسم بل يتهايزون - أى يتهايز المستحقون ، ... « واجمع فقهاء الحنيفة على إن الكل لو كان موقوفاً على الأرباب - أى المستحقين - وأرادوا القسمة لا يقسم - ابن عابدين جزء ٣ ص ٣٠٤ «

« وحيث إن المحكمة تخلص من ذلك إلى أن المحاكم الشرعية لم تكن تستطيع وهى تطبق أحكام مذهب أبى حنيفة بشأن قسمة أعيان الوقف دون سواها قبل صدور القانون ٤٨ / ١٩٤٦ . أن تقسم أعيان الوقف قسمة فرز وتجنيب - بأى حال وكل ما كان لها أن تجزئ هو مجرد قسمة مهايأة أو ريع أو قسمة إدارة ونظر .

« وحيث إنه بما يقطع فى هذا الأمر أن القانون ٤٨ / ١٩٤٦ استحدث فى المادة ٤٠ منه قسمة الفرز والتجنيب حيث قرر فى المادة المذكورة أن لكل من المستحقين أن يطلب فرز حصته فى الوقف متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين ولم يتعرض من قريب أو بعيد لغير القسمة المذكورة لأن غيرها كان معروفاً ومأخوذاً به من قبل وقد تضمنت المذكورة التفسيرية لقواعد

القسم في القانون المذكور ما يأتي نصه .
 « التشريع القائم لا يجوز قسمة الأعيان الموقوفة
 قسمة فرز واختصاص لازمه وقد كثرت الشكوى
 من ذلك . » وأضافت (وجواز قسمة أعيان
 الوقف بين الموقوف عليه كما تقسم الأعيان
 المملوكة أحد قولين في مذهب الحنابلة وهو
 مفرع منهم على أشهر الأقوال عندهم من أن
 الأعيان الموقوفة مملوكة للموقوف عليه وليست
 ملكا للوقف ولا غير مملوكة ، وفي هذا الإيضاح
 ما يسد كل سبيل للشك فيما كان جائزا لإجراؤه
 من أنواع القسمة قبل صدور القانون ٤٨/١٩٤٦
 ثانياً - وحيث إن المحكمة تعرض بعد ما
 تقدم إلى تبين حقيقة القرار الصادر في المادتين
 ٥١٥ و ٦٤٢ سنة ٣٦ و ٣٧ المنضمتين والصادر
 بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ وفي هذا الصدد
 تقرر أن ذلك القرار لا يتضمن سوى قسمة نظر
 وإدارة وذلك استنادا إلى ما يأتي .

١ - إن موضوع النزاع بين المتخاصمين كان
 خاصا بالنزاع على النظر والإشراف لا القسمة
 فمن البديهي أن يصدر القرار قاصرا على النظارة
 والإشراف أو بعبارة أخرى الإدارة لا غير .
 ٢ - إن أسباب القرار التي أوردتها هذه المحكمة
 فيما سلف قاطعة في الدلالة على أن القرار صدر
 بخصاص بالإدارة دون سواها يضاف إلى ذلك أن
 القرار نفسه وهو المقتضى في الأمر كله صدر
 بأقامة كل مستحق ناظرا منفردا على حصة مبنية
 ولم يشر من قريب أو بعيد إلى قسمة أعيان الوقف
 بين المستحقين قسمة فرز واختصاص .

٣ - إن المحاكم الشرعية لم تكن لتستطيع
 طبقا لما تقدم سرده من القواعد أن تجري قسمة
 أعيان الوقف قسمة فرز واختصاص بل إنها

كانت مغلوطة اليد عن إجرائها بمقتضى نصوص
 شرعية صريحة لا تدع مجالاً للاجتهاد أو التأويل .
 ٤ - أما ما أثاره وكيل المدعى عليهما الأول
 والثالثة من حجج تتصل بتسجيل القرار المذكور
 وعدم اعتراض بعض الطبقات عليه وظهور بعض
 المستحقين بمظهر واضح اليد الدائم فلا يمكن أن
 يغير من طبيعة القرار وحقيقة الأمر فيه .

ثالثاً - وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى
 ما تقدم تستطرد إلى بيان أثر القانون ٤٨ لسنة
 ١٩٤٦ على القرار الصادر في المادتين ٥١٥ و
 ٦٤٢ لسنة ٣٦ و ٣٧ سالف الذكر وفي هذا الصدد
 تبين المحكمة أن القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قد استحدث
 في المادة ٤ منه أمرا جديدا لم يكن موجودا من
 قبل هو إمكان قسمة أعيان الوقف قسمة فرز
 وتجنيب بحكم يصدر من المحكمة الشرعية وقد
 خلص الشراح بشأن هذا النص إلى أنه إنما ينصرف
 إلى القسمة الواردة به دون سواها أي أن ما هذا
 قسمة الفرز والتجنيب من أنواع القسمة يظل
 خاضعا للقواعد الأصلية ولا تتأثر بالقواعد
 التي وضعتها المادة ٥٦ من نفس القانون والتي
 من مقتضاها سريان أحكام المادة ٤ على الأوقاف
 السابقة على صدور القانون أي عدم جواز نقض
 ما عساه يكون قد تم من قسمة فرز واختصاص
 قبل صدوره وفي ذلك يقول الشيخ فرج السهموري
 في مؤلفه « مجموعة القوانين المصرية المختارة » من
 الفقه الإسلامي الجزء الثاني ص ٨٠٠ ما يأتي
 « وأحكام القسمة طبقا للمادة ٣٦ تسري على الأوقاف
 الصادرة قبل العمل بهذا القانون وعلى الأوقاف
 الصادرة بعده غير أن سريانها على الحوادث السابقة
 غير محتمل فإن أحكامها لقسمة جبر واختصاص
 بالأعيان قسمة لازمة تحصل بواسطة المحكمة

وهذه لم يكن لها وجود في عصرنا فيما نعلم . والذي كان موجودا ومعروفا ويعرض على المحكمة هو قسمة المهايأة وهي قسمة أخرى غير القسمة التي بينت هذه المواد أحكامها ولا شأن لها بها وبقيت خاضعة للأحكام الأخرى قسمة المهايأة السابقة على القانون لا تطبق عليها هذه الأحكام ولا تصبح قسمة لازمة ولا قسمة اختصاص باعيان وإنما هي قسمة منافع وإذا أريد جعلها قسمة أعيان وجب عرض الأمر على المحكمة .

« وحيث إن الواضح مما تقدم أنه فيما عدا قسمة الفرز والتجنيب لا يكون للقانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ أى أثر بالنسبة لأنواع القسمة الحاصلة قبل صدوره وإذا أريد جعلها قسمة فرز وتجنيب وجب عرض الأمر على المحكمة من جديد وإلا ظلت كما هي بدون أى تعديل .

رابعاً - « وحيث إن المحكمة تخلص بعد ما تقدم إلى ما انتهى إليه القانون ١٨٠ / ١٩٥٢ بشأن أعيان الوقف وأثره في الوقف موضوع الدعوى وفي هذا الصدد تنص المادة الأولى من القانون المذكور على أنه لا يجوز الوقف على غير الخيرات وتنص المادة الثانية منه على أنه يعتبر منتهاً كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالفاً لجهة من جهات البر فإن كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة خيرات أو بر اعتبر الوقف منتهاً في ما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات البر أو الخيرات .

« وحيث إن الواضح من النصين المذكورين أن الأوقاف كلها تعتبر منتهاً بصدور ذلك القانون فيما عدا الأوقاف الخاصة بجهات البر ومتى كان الأمر كذلك كان الوقف موضوع هذه الدعوى فيما عدا الجزء الخاص منه بجهات البر والمرتبات منتهاً وكانت قسمة النظر والادارة التي أجرتها المحكمة الشرعية بشأنه منتهاً لتعلقها بالأصل وجوداً وعدمه وتصير أعيان الوقف فيما عدا ما خصص لجهات البر أو المرتبات ملكاً خالصاً للمستحقين على الشيوع ويحق لكل منهم أن يطلب الخروج من حالة الشيوع وفرز وتجنيب حصته . .

« وحيث إن المحكمة وقد ثبتت إلى هذه النتيجة تكون قد انتهت إلى أن المدعين على حق في دعواهم ويتعين اجابتهم إلى طلبهم على أن تكون القسمة خاصة بالأعيان التي تعدو تلك المخصصة لجهة البر أو المرتبات .

« وحيث إن المحكمة ترى ندب خبير لإجراء القسمة المذكورة على أن يلتزم نص المادتين الثانية والثالثة من القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ والمواد ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١ من القانون ٤٨ / ١٩٤٦ التي تحيل عليها المادتان المذكورتان وجميعها تبين كيفية إجراء القسمة .

(قضية سعيد برهان وآخرين ضد محمد برهان وآخرين رقم ١٣١٥ سنة ١٩٥٤ رئاسة السيد الاستاذ أحمد سالم الشورى القاضي) .

الصورية في التصرف القانوني^(١)

بحث للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

الصورية La simulation هي الرغبة في إنشاء مظهر كاذب لحقيقة العمل القانوني ، فتستلزم بجانب الاتفاق الظاهر acte ostensible, acte apparent اتفاقاً سرياً acte secret يهدم وجود هذا الاتفاق الظاهر أو يعدل أحكامه أو يغير آثاره ، والتصرفات القانونية actes juridiques التي قد تكون محلاً للصورية أما أن تكون عقداً أو عملاً قانونياً من جانب واحد أي الإرادة المنفردة كما أنها قد تكون عملاً شرطياً acte-condition كمقد الزواج .

٢ - موضوع النظرية في القانون :

جاء بهذه النظرية المشرع الفرنسي في المادة ١٣٢١ من القانون المدني في باب اثبات الالتزامات ، ولا شك أنه قد أساء اختيار موضعها بين ثنايا مواد هذا القانون أما المشرع المصري فقد أحسن صنعا فنص عليها في الفصل الثالث الخاص بما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان من الباب الثاني الخاص « بآثار الالتزام » من الكتاب الأول الخاص « بالالتزامات بوجه عام » من القانون المدني الجديد في المادتين ٢٤٤ و ٢٤٥ (٢) وهاتان المادتان لا مقابل لهما في القانون المدني إذ لم يكن لهذه النظرية من رصيد في مواده سوى ما جاء في المادة ٤٨ من القانون الأهل وهي المادة ٧٠ من القانون المختلط (٣) .

(١) أم المراجع في القانون الفرنسي مؤلف بلايول وريير . كولان وكايتان . مجموعة دالوز للقانون المدني . وأم المراجع في القانون المصري مؤلفات الدكتور عبد الرزاق السنهوري . مؤلف الدكتور أحمد حشمت أبوستيت . المذكرة الإيضاحية للقانون المدني المصري .

(٢) المادة ٢٤٤ : « ١ - إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين والخلف الخاص متى كانوا حسي النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم .

٢ - وإذا تمارضت مصالح ذوي الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأولين » .

المادة ٢٤٥ : « إذا ستر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي » .

(٣) المادة ٤٨ أهلى / ٧٠ مختلط « تنتقل الملكية في الأموال الموهوبة متقولة كانت أو ثابتة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له وإنما إذا كان العقد الشتمل على الهبة ليس موصوفاً بصفة عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول إلا إذا كانا حاصلين بعقد رسمي والأحكام الهبة لاقية » .

اما مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الايطالى فقد اختار موصفا مناسباً أيضاً فأورد أحكام هذه النظرية في باب آثار العقود في المادتين ٤٩ و ٥٠ (١).

٣ — منهج البحث :

ولقد تناول هذه النظرية بحثاً وتعليقاً كافة الشرائع بما فيها الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية لما يعتبرها من رغبة بعض الافراد في انكار حقيقة التصرف القانوني . فبعد أن توضح فكرة الصورية ثم نبين آثارها سنعالج نظرة فلسفية حول هذه النظرية مظهرين ما استهدفت اليه من أزمة قانونية ومحنة تشريعية حادة .

٤ — الصورية والغش :

الصورية نظام قانوني من شأنه أن ينشئ مظهراً كاذباً لا يتفق وحقيقة الرابطة القانونية ، اعترف بها القانون بصفة أساسية رغم ما يعتبرها من حيلة Fiction قد تؤدي الى مخالفة أحكام القانون ، ويمكن تبرير مسلك المشرع باعتبارات عملية من بينها رغبة المتعاقدين في اخفاء حقيقة التصرف القانوني عن أعين الغير إلا أنه رغم ذلك فمن النادر أن نجد للصورية غرضاً جائزاً قانوناً فالحقيقة أن فاعل الصورية لا يهدف إلا إلى غش نحو القانون Fraude a'la loi فأصبحت الصورية وسيلة من وسائل الوصول الى هذا الغش فقد ينتوى المتعاقدون أن يتحايلوا على أحكام القانون فيغفلون جزءاً من الثمن عند تحرير عقد البيع لكي يهربوا من سداد بعض رسوم تسجيل هذا العقد .

ومن أمثلة التحايل أيضاً على أحكام القانون المدني رغبة المتعاقدين في اجراء تصرف قانوني لا تفره قواعد النظام العام أو حسن الآداب فيلبسون التصرف صورة لا تمتص الى حقيقته بصلة .

(١) تم الموافقة على هذا المشروع في باريس بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٧ إلا أنه لم يكتب له التوفيق حتى يوضع موضع التنفيذ في أي البلدين فرنسا وإيطاليا فظل عملاً فقهيًا بحثاً وبخاصة ما أورده من أحكام وما اشتمل عليه من تقرير مفصل وضعه كولان وكايتان وريبير وآخرون فخيرم من فقهاء القانونين الفرنسي والإيطالي . ولقد كان لهذا المشروع أثره الواضح عند وضع مشروع القانون المدني المصري الجديد .

المادة ٤٩ — « في حالة الصورية لا ينتج العقد الظاهر أثرها فيما بين المتعاقدين ، وإذا قصد المتعاقدان باتخاذها شكل عقد معين أن يبرما عقداً آخر فهذا العقد الأخير يكون صحيحاً إذا توافرت فيه كل الشروط الموضوعية اللازمة لصحته ويجوز للدائني المتعاقدين والغير أن يتمسكوا بالعقد الظاهر إذا كانوا حسن النية ويجوز لهم أيضاً أن يشتبوا الصورية التي وقعت ضارة بهم . ويجوز إثبات الصورية بكل الطرق حتى فيما بين المتعاقدين » .

المادة ٥٠ — « العقود المستترة التي لم يقرر القانون بطلانها تنتج أثرها فيما بين المتعاقدين وخلفها العام ولا يجوز التمسك بها على من لم يكن طرفاً فيها ولكن هؤلاء لهم أن يتمسكوا بها » .

٥ — الصورية والتدليس :

الصورية — مثل التدليس — تنطوي على حقيقة كامنة تحت ستار كاذب . الا أنها ترمى إلى هدم أو تعديل التصرف القانوني الظاهر باتفاق المتعاقدين بمقتضى تصرف آخر مستتر فلا تتضمن خداعا *tromperie* من أحد الطرفين للآخر . أما التدليس *dol* على العكس من ذلك الغرض منه الرغبة في الحصول على رضا أحد المتعاقدين في إبرام العقد بوسيلة تحمل الخديعة والاحتيال يجرىها أحد المتعاقدين أو الغير لا يقع المتعاقد الآخر في شباك هذا التدليس فيجعله بين العقد تحت تأثيرها وهو عيب من عيوب الرضا يجعل العقد محلا للبطلان بطلانه .

٦ — حالات الصورية :

وأركان العقد وهي الرضاء *consentement* والمحل *objet* والسبب *cause* وأهلية الطرفين في التعاقد *capacité de cantracter* قد تكون محلا للتصرف الصوري من جانب المتعاقدين . أما الصورية في الرضاء فقد يحدث أن يكون الرضا صوريا فيبرم المتعاقدان عقدا وهما *acte fictis* لا وجود له إذ يكون معلوما لديهما أن التصرف الظاهر موهوم وأن حقيقة الامر في عقد مستتر بينهما تسمى ورقة الضد *contre lettre* ومن أمثلة ذلك التصرفات الصورية التي يجرىها المدين رغبة منه في تهريب جزء من أمواله حتى لا يكون محلا لضمان دائنيه في الوفاء فيبيع بيما وهما لأحد أصدقائه عقارا أو منقولا مع الاحتفاظ بورقة الضد كي يثبت حقيقة التصرف لهدم ما قد ينتجه العقد الظاهر من آثار .

والصورية في محل العقد فقد يتفق المتعاقدان على بيع نظير ثمن معين وعند كتابة العقد ينفلان جزءا من الثمن الحقيقي تهربا من دفع جزء من رسوم تسجيل العقد .

والصورية قد تقع في سبب العقد فيخفي المتعاقدان حقيقة طبيعة التصرف القانوني وغالبا ما تكون الصورية في المحل والسبب معا كما في حالة الهبة المستترة في صورة عقد بيع فهناك صورية في محل العقد بذكر حصول البائع وهو الواهب على ثمن البيع وهناك صورية في السبب طالما أن الدافع عليه ليس حصول البائع وهو الواهب على الثمن وإنما نية التبرع *intention liberale*

وأخيرا الصورية في شخص المتعاقد نفسه وهو ما يصادفنا كثيرا في العمل ويمكن أن نتخيل شخصا يريد أن يتعاقد مع آخر دون أن يحيط الأخير علما أن الأول هو من يتعاقد معه فيكلف شخصا ثالثا أو يسخره في إبرام العقد مع الثاني *interposition de personne* وهنا تقترب الصورية من التدليس . كما يمكن أن تتصور حالة أخرى يعلم حقيقتها المتعاقدان فيتدخل شخص ثالث هو الاسم المستعار *Prête-nom* لكي يبرموا عقدا لا يمكن اجراؤه الا باسم ذلك المستعار وهنا يكون الاسم المستعار معلوما لدى الطرف الثاني في العقد الذي ليس هو المقصود بالخديعة وإنما المقصود بها الغش نحو أحكام القانون لكي يتجنب المتعاقدان ما قد يحق بالعقد من بطلان إذا أجرى بينهما بطريقة ظاهرة .

٧ — شروط الصورية :

ويمكن أن نستخلص بجلاء من استعراض هذه الحالات أنه يشترط في الصورية وجود عقدين أو بعبارة أدق وجود حالتين قانونيتين *situations juridiques* إحداهما ظاهرة جلية والأخرى مستترة كامنة هي حقيقة التصرف القانوني كما يجب أن يكون هذان العقدان متعاصرين *contemporain* بمعنى أنهما ولدا من زمان واحد .

٨ — هل الصورية نظام قانوني صحيح :

ليست الصورية سببا من أسباب البطلان فهي كقاعدة عامة نظام قانوني صحيح . هذا ما تضمنته أحكام القانون المدني وما جرت عليه أحكام المحاكم وما أجمع عليه الشراح إلا أن الصورية قد تكون سببا لبطلان العقد المستترارة وقد تكون سببا لبطلان التصرف القانوني برمته ، فيبطل العقد المستتر بطلانا مطلقا اذا وقع من جراء الصورية مساس بمصالح أساسية رعاها القانون من بينها القضاء على الغش الأمر الذي يستوجب اعتبار العقد الظاهر نافذا دون غيره مع تجريد العقد المستتر من كل أثر حتى فيما بين المتعاقدين . هذا ما أملت أحكام القانون محافظة على النظام العام مثال ذلك بطلان ورقة الضد في عقود الزواج وهي أعمال قانونية شرعية إذا كان من شأن ورقة الضد أن تغير من أحكام عقد الزواج التي قررها القانون .

وقد يبطل التصرف القانوني برمته اذا هدفت الصورية إلى مخالفة صارخة للأحكام القانونية وكان العقد المستتر من عناصر التصرف القانوني يكمل العقد الظاهر ليخلع عليه حقيقة قصد طرفية فينجلى عن غش فاضح نحو القانون فيسقط العقد المستتر والعقد الظاهر معا وفي آن واحد .

ومثل ذلك ما نصت عليه المواد ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٩ و ٤٨٠ من القانون المدني المصري .

٩ — أثر الصورية بين المتعاقدين :

أما فيما بين المتعاقدين أنفسهم ومن يخلفهم من الورثة فوجه الحكم بين فليس للعقد الظاهر أثر بالنسبة لهم ذلك أن نية المتعاقدين تنصرف إلى التقييد بالعقد المستتر فهو الجدير وحده بالاعتبار دون غيره بحكم العلاقة القانونية بينهم وذلك تأسيسا على مبدأ حرية التعاقد *principe de la liberte iontractuelle* تلك الحرية التي جاءت مستندة إلى مبدأ آخر هو مبدأ سلطان الإرادة *principe de l'autonomie de la volonte* هذا المبدأ الشهير الذي يقضى بتغليب الإرادة الحقيقية اذا تعارضت مع الإرادة المعلنة .

هذا ما أورده القانون المدني المصري في المادة ٢٤٥ والقانون المدني الفرنسي في المادة ١٣٣١

وما نص عليه مشروع الالتزامات الفرنسي الإيطالي في المادتين ٤٩ و ٥٠ :

وفي الصورية باسم مستعار يتكون العقد وينتج آثاره بين طرفيه فيصبح الاسم المستعار دائئا أو مدينا بحسب الأحوال مع من تعاقد معه ، أما العلاقة بينه وبين من يعمل لحسابه فتقع تحت أحكام عقد الوكالة بناء على تلك النيابة المتفق عليها بينهما .

ويجوز في هذا الصدد أن نميز بين الصورية بواسطة الاسم المستعار أو بواسطة التسخير من جهة والنيابة عن الغير من جهة أخرى *représentation* ففي الحالة الأولى يرمي الاسم المستعار أو الشخص المسخر العقد الظاهر لحسابه وحقيقة الأمر أنه لصالح شخص ثالث سواء كان المتعاقد معه يعلم أم لا يعلم . أما في النيابة عن الغير فتظهر صفة النائب صراحة في العقد فيتعاقد مع الطرف الثاني نيابة عن الغير .

ولآثبات الصورية بين المتعاقدين فمن المسلم به في القانونين المصري والفرنسي تطبيقاً للقواعد العامة أنه يتعين اثباتها بالكتابة إذا كان العقد الظاهر مكتوباً عدا الصورية التي تحمل بين طياتها غشاً نحو القانون فيمكن اثباتها بكافة طرق الآثبات . ولقد خالف هذه القاعدة مشروع الالتزامات الفرنسي الإيطالي في المادة ٩٤٩ فأجاز الآثبات بكافة الطرق حتى فيما بين المتعاقدين .

١٠ — أثر الصورية بالنسبة للغير :

الغير هم الخلف الخاص *ayants cause a titre particulier* الذين اكتسبوا حقوقاً عينية بعد إبرام العقد الصوري وكذا الدائتون العاديون *creanciers chirographaires* لطرفي العقد ، والقاعدة أن العقد المستتر لا أثر له بالنسبة لهما فلا يحتج به عليهما ويجب اعتبار العقد الظاهر وحده فقد يجهل دائنو المتعاقدين بطريق الصورية وكذلك خلفهما الخاص حقيقة الموقف اعتماداً على العقد الظاهر وفي هذه الحالة يكون لأولئك وهؤلاء وتفرعاً على حسن نيتهم أن يتمسكوا بهذا العقد إذا اقتضت مصلحتهم ذلك ، فلدائن المشتري مثلاً في بيع ظاهر ولمن آل إليه البيع من المشتري أن يتمسك بهذا الوضع وعلى تقيض ذلك يكون لدائن البائع أو الخلف آخر من خلفائه مصلحة التمسك بورقة الضد ولكل منهما أن يفعل ذلك .

ويناط الحكم عند تنازع ذوي المصالح المتعارضة *canflits des intérêts* على هذا الوجه بفكرة استقرار المعاملات فإذا تمسك دائن البائع في العقد الظاهر بورقة الضد وتمسك دائن المشتري بهذا العقد كانت الأفضلية للأخير لاعتبارات تتعلق بتأمين ذلك الاستقرار .

هذا ما أملتة الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني المصري والفقرة الثانية من المادة ٥٠٠ من مشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي والمادة ١٣٢١ من القانون المدني الفرنسي . ويمكن للغير آثبات الصورية في العمل القانوني بكافة طرق الآثبات ، وقد تضمن القانون المصري قرائن تدل على الصورية. ورد ذكر بعضها في المواد ٤٧١ و ٤٧٢ و ٧٤٩ و ٨٠٠ من القانون المدني .

١١ — محنة الصورية :

والصورية في التصرف القانوني بوصفها مظهراً من مظاهر مبدأ حرية التعاقد أصبحت تعاني أزمة *crise* حقيقية — الأمر الذي جعلنا نؤكد أنها في محنة شديدة ، مرجع هذه الازمة ما اتجه إليه المشرع الحديث من إساءة الظن في التصرفات القانونية التي تكون محلاً للصورية ومن عدم احترامه لما قد يلجأ إليه المتعاقدان من تسخير لأشخاص لاصلة لهم بالتصرف .

ولعل ما يبرر موقف الشرع وما مال إليه القانون المقارن في هذا الصدد أن الصورية تتضمن في غالب الأحوال غشا نحو القانون فتخالف قاعدة من قواعد النظام العام أو تبتغي الحرب من أداء الضرائب أو ترغب في تمكين المدين سيء النية من المساس بحقوق دائنية العاديين بتصرفاته الصورية التي تؤثر في ضمانهم في الوفاء .

لقد استبان لنا بجلاء كيف أن المشرع ينص على بطلان العقد المستترة مرة ويقضى ببطلان التصرف القانوني بأكمله مرات بشأن ما تحتويه من صورية غير مشروعة .

والمشرع المصري كان سباقا في هذا المقام - فرغم تنظيمه لأحكام الصورية في مادتيه ٢٤٤ و ٢٤٥ على نحو ما تقدم - جاء بأحكام بين ثنايا تشريعاته تدل على نظرة ملؤها الحرص والريبة فأساء الظن بالصورية ونهى عنها وما للصورية إلا التواء وزال وخديعة والقانون لا يحمي إلا من يتعاقد في وضوح النهار أمام أعين السكافة صريحا مجردا من كل رجس وبهتان ، وما استحق احترام القانون ورعايته من يعيش في الظلام ويتآمر على أحكام القانون .

والفضل كل الفضل للشرعية الإسلامية الغراء ، فنصوصها غنية بمحاربة الصورية. وعدم إقرارها وموقفها ظاهر في عدم اعتبارها بل وتأثيرها .

أما القانون الروماني فقد كان يؤيدها بل كانت تقوم أغلب أحكامه على الصورية .

ومن بين الأمثلة التي أوردها القانون المصري نهبها عن الصورية ما تضمنته المواد ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٩ و ٤٨٠ من القانون المدني (١) .

كما أنشأ قرائن قانونية تدل على وجود الصورية من بينها ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بقانون الإصلاح الزراعي (٢) وقد أكد ذلك ما أورده المذكرة الإيضاحية لهذا القانون (٣) .

(١) المادة ٤٧١ : « لا يجوز للقضاء ولا لأعضاء النيابة ولا للمحامين ولا لسكرتيرة المحاكم ولا للمحضرين أن يشتروا لا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها وإلا كان البيع باطلا » .

المادة ٤٧٢ : « لا يجوز للمحامين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا الذين يتولون الدفاع عنهم سواء أكان التعامل بأسمائهم أم باسم مستعار وإلا كان العقد باطلا » .

المادة ٤٧٩ : « لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطات المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق الزاد العلني ما يبط به بيعه بموجب هذه النيابة ما لم يكن ذلك باذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصا عليه في قوانين أخرى » .

المادة ٤٨٠ : « لا يجوز للسماسة ولا للخبراء أن يشتروا الأموال الموهوبة اليهم في بيعها أو في تقدير قيمتها سواء أكان الشراء بأسمائهم أم باسم مستعار » .

(٢) المادة الثالثة - « ... ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون .

أ - بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

ب - بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة

١٩٤٤ ... » .

(٣) المذكرة الإيضاحية عن المادة الثالثة « ... وتنفى هذه المادة بالألا عبارة ... »

١٢ - مستقبل الصورية :

ويمكننا أن نختتم هذا البحث مؤكدين أن الصورية إذ تعاني أزمة حادة ستظل تزح تحت أعبائها وستزيد يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام طالما أن هناك قواعد تتمتع بقُدسية قانونية ألا وهي قواعد النظام العام التي تستلزم أحياناً إهدار كرامة الصورية إن كانت لها كرامة - في محيطها القانوني ومجالها العملي . فويل للصورية من النظام العام .

فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى مفادها أن فكرة النظام العام أصبحت تتسع رويداً رويداً في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ثم أضحت تنموا شيئاً فشيئاً كل ذلك له أثره الواضح في الصورية .

كل ذلك حملني إلى الاعتقاد الجازم نحو مستقبل الصورية فتنبأت بانزامها بعد رده من الزمن في ميدان الصراع المستمر بينها وبين كتائب النظام العام ثم بفنائها وزوالها كلية من عالم القانون - الأمر الذي يؤدي إلى انكار وجودها كنظام قانوني كان معروفاً من قديم الأزل أبان القانون الروماني . ولاشك أن في هذا المصير - مع الأسف الشديد - مساماً خطيراً بمبدأ سلطان الإرادة من الوجهة الفلسفية وبمبدأ حرية التعاقد من الوجهة الفنية .

والله ولي التوفيق .

تتصرفات المالك السابقة إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وذلك درءاً لأي تلاعب يكون جدير من المالك بقصد تهريب أمواله بعد قومتنا الوطنية كما رؤى ألا يستند بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهي السنة التي تقرر فيها رسم الأيلولة على التركات وذلك لأن بعض الملاك قد لجأوا إلى التصرف في أملاكهم تصرفاً بقصد التهرب من هذا الرسم ...

الملكية في الشهر العقارى

ببحث للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر
رئيس مأمورية الشهر العقارى بمكتب القاهرة

فى الحق ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى خطوة موفقة نحو إدخال نظام السجلات العينية الذى هو المقصد من اصلاح نظام الشهر .

ولما كان الامر كذلك رأيت أن أقوم بشرح بعض نصوص القانون من الناحية التطبيقية ولعلنى بعد هذا كله أكون قد قمت بنصيب فى خدمة الشهر راجيا من الله تعالى أن يوفقنى قريبا فى تكملة البحث .

فى البحث العملى نتعرض لكلمة بحث التكليف وبحث الملكية : فالمقصود ببحث التكليف هو بحث العلاقة التى تربط الصادر ضده التصرف بصاحب التكليف .

والمقصود ببحث الملكية هى المحررات التى تقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية والحق العيني فى ظل قانون الشهر العقارى وهى : (١) المحررات التى سبق شهرها (٢) الوصية التى تمت قبل العمل بأحكام قانون الشهر العقارى (٣) المحررات التى ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى (٤) المحررات التى تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ إذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام قانون الشهر العقارى فى محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه (المادة ١٣٩ من التعليمات) ويستثنى من الحكم المذكور سابقا المحررات التى تم توثيقها أو التصديق على توقيعات المتعاقدين فيها أو التى صارت فى شأنها أحكام بصحة التعاقد والتوقيع قبل العمل بأحكام قانون تنظيم الشهر العقارى وكانت تستند فى إثبات أصل الملكية لحق عيني لمحررات عرفية تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ (المادة ١٤ من التعليمات) .

وسنقصر بحثنا هذا لقواعد مراجعة ملكية المباني فى المدن المربوط عليها عوائد مبانى .

عند بحث هذا الموضوع نجد أن هناك ثلاث مبادئ أصلية ترسم الخطوط الأساسية فى البحث وتوجيهه وهى :

- ١ - القاعدة العامة فى مراجعة أصل الملكية توجب تقديم مستندات التملك مع آخر قسيمة عوائد تثبت أن العقار وارد فى تكليف الشخص الصادر منه التصرف .
- ٢ - القاعدة العامة فى ربط المباني بالعوائد هى ربطها باسم من أقام البناء لا باسم مالك الأرض .
- ٣ - القاعدة العامة فى إثبات الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة للمباني توجب التفرقة بين حالتين :

- ١ - حالة المباني الواقعة فى المدن المربوط عليها عوائد مبانى :

في هذه الحالة يجب تقديم كشف رسمي (مكلف) من تكليف العقار من سنة ١٩٢٣ ولمدة خمس عشرة سنة هلالية بشرط أن يعزز بآخر قسيمة عوائد أو كشف رسمي من المكلفات الحالية يثبت منه أن العقار مازال موجودا في تكليف الشخص الصادر منه التصرف .

ب — حالة المباني الواقعة في سكنات النواحي المعفاة من الضرائب والغير مربوط عليها عوائد مبان :

ففي هذه الحالة يعمل (محضر تحقيق بالطبيعة) يؤخذ فيه أقوال أصحاب الشأن وجميع الملاك المجاورين ورجال الحكومة المحليين ليثبت منه ما يأتي :

- ١ — ان وضع يد الشخص الصادر منه التصرف ظاهر وهادى ومستمر بدون نزاع وبصفة مالك .
- ٢ — ان وضع اليد يبدأ من سنة ١٩٢٣ ولا تتخلله محررات عرفية غير مسجلة لاحقه لسنة ١٩٢٣ (المادة ١٤٤ فقرة ٨ من التعليمات) .

فإذا ما ثبت التحقيق ذلك فيكتفى بالمحاضر المذكورة .

والحكمة في اشتراط سنة ١٩٢٣ بداية لتاريخ وضع اليد هو التأكد من أن صاحب تكليف المبنى لم يملك الأرض المقام عليها البناء بعقد عرفي لاحق لسنة ١٩٢٣ وغير مسجل لأنه بذلك يكون مخالفا للمادة الأولى من القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ (قانون التسجيل السابق) ولا يمكن الأخذ به كسند الملكية المبنى والأرض التي بنى عليها ، أما إذا كانت المبنى واردة في تكليف الصادر منه التصرف من تاريخ سابق لسنة ١٩٢٤ فهذا دليل كاف على اعتباره مالكاً للأرض والمبنى منذ قبل العمل بقانون التسجيل السابق (١ يناير سنة ١٩٢٤) ولو كان مصدر ملكيته للأرض عقد عرفي غير مسجل لأن مثل هذا العقد كان في حينه كافياً لنقل الملكية بين المتعاقدين طبقاً لأحكام القانون المدني القديم .

فإذا ثبت من الكشف الرسمي (المكلفات) المقدمة مع طلب الشهر أن العقار محل التعامل مربوط بالعوائد في تاريخ لاحق لسنة ١٩٢٤ ولم يقدم مستند تملك البائع للأرض المقام عليها البناء فكيف تتم المراجعة في هذه الحالة ؟
يجب التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولى : حالة كون المدينة السكّان بها العقار محل التعاقد قد تقرر ربطها بعوائد المباني منذ قبل سنة ١٩٢٤ وفي هذه الحالة نجد أن الحكمة من اشتراط تقديم الكشف الرسمي ابتداء من سنة ١٩٢٣ طبقاً للمادة ١٤٤ فقرة ٣ من تعليمات الشهر متوفرة كل التوفر غير أن الثابت من الكشف الرسمي المقدم أن العقار لم يربط بالعوائد إلا سنة ١٩٣٤ مثلاً أو سنة ١٩٣٦ مثلاً (أى في تاريخ لاحق لسنة ١٩٢٣) وبذلك توجد استجالة مادية في استحضار الكشف الرسمي المطلوب عن

هذا الملك من سنة ١٩٢٣ لأنه لم ينشأ له تكليف إلا من تاريخ ربطه بالعوائد حسب الكشف الرسمي وعندئذ لا يخلو الحال في إثبات أصل الملكية للأرض من أحد الأمور الآتية :

١ - أن تكون الأرض المقام عليها البناء أصلاً من الأراضي الزراعية الداخلة في كردون المدينة واردة في تكليف صاحب المباني ثم رفع مالها (ضريبة ورد المال) لضمها إلى منافع السكن والمدينة ، ولا يوجد بيد البائع مستند تملك لهذه الأرض الزراعية مما يندرج تحت حكم المادة ١٣٩ و ١٤٠ من التعليمات السابق ذكرهما ، ففي هذه الحالة يقدم كشفاً رسمياً من تكليف الأرض الزراعية عن المدد الموضحة سابقاً في المادة ١٤٤ فقرة ٣ من التعليمات ، ثم تعمل الأبحاث اللازمة للتأكد من أن الأرض المقام عليها البناء تقع ضمن الأرض الزراعية الواردة في تكليف صاحب المباني من قبل ثم ضمت إلى منافع السكن بالمدينة .

٢ - أن تكون الأرض المقام عليها البناء أصلاً أرضاً فضاء فقط معدة للبناء داخل كردون المدينة وفي هذه الحالة يطالب صاحب الشأن بتقديم كشف رسمي من تكليف هذه الأرض عن المدة من سنة ١٩٢٣ لغاية تاريخ إقامة البناء عليها وربطه باسم صاحب الأرض (وهو المتصرف الحالي) .

٣ - إذا عجز الصادر منه التصرف عن إثبات ملكيته أو وضع يده على الأرض قبل إقامة البناء عليها نظراً لكونها أرضاً فضاء غير واردة بالمكلفات أو لم يستدل على وجود تكليف لها وأعطى له عنها شهادة سلبية أو إعلان بعدم الاستدلال على وجود تكليف لها (منشور ٣٦ فني لسنة ١٩٤٨) ففي هذه الحالة لا يجوز الاعتماد على محاضر تحقيق الطبيعة أو إقرارات من رجال الإدارة المحليين بل يتعين التحقق فيما إذا كانت هناك قرائن أخرى يريد صاحب الشأن الاستناد إليها في تعزيز ملكيته ووضع يده على الأرض .

ويلاحظ أنه في حالة وجود عقد عرفي سابق لسنة ١٩٢٤ بيد صاحب المباني ويفيد شراؤه لأرض فضاء داخل المدينة وغير مقام عليها أي بناء ويدعى أنها هي الأرض التي أقام عليها بناءه الذي ربطت عوائده باسمه فيما بعد ، يتعين هنا أيضاً من تحقق قرائن أخرى لتعزيز الملكية .

الحالة الثانية : حالة كون المدينة السكان بها العقار محل التعامل قد تقرر ربطها بالعوائد في تاريخ لاحق لسنة ١٩٢٣ .

وفي هذه الحالة بعد التأكد من تاريخ ربط المدينة باسمها بالعوائد (إما بالمراجع الهندسية وإما بسؤال المديرية بكتاب رسمي) يطالب صاحب الشأن بتقديم كشف رسمي من تكليف العقار ابتداء من تاريخ ربط المدينة ولغاية المدد الموضحة سابقاً بالمادة ١٤٤ فقرة ٣ من التعليمات ويكمل إثبات التملك بوضع اليد المدة الطويلة للأرض عن المدة من سنة ١٩٢٣ لغاية بداية الربط بمحضر تحقيق الطبيعة لأن المدينة قبل تاريخ الربط كانت بأجمعها واقعة ضمن كتلة السكن المعفاة من الضرائب والغير مربوط عليها عوائد مبان ويؤخذ في المحضر المذكور أحوال طرفي المحرر وجميع الملاك

المجاورين ورجال الحكومة المحليين للتحقق من أن وضع يد الصادر منه التصرف ظاهر هادئ. مستمر بدون نزاع وبصفة مالك وأنه يبدأ من سنة ١٩٢٣ ولا تتخلله محركات بعد سنة ١٩٢٣ غير مسجلة فإذا ما أثبت التحقيق ذلك فيكتفى بالمحاضر المذكورة وتعتبر الملكية بوضع اليد المدة الطويلة وتم المراجعة على هذا الأساس .

إما إذا كانت المدينة قد ربطت بالعوائد في تاريخ لاحق لسنة ١٩٢٣ والعقار محل التعامل ربطت بالعوائد في تاريخ لاحق لهذا التاريخ أيضا كأن تكون المدينة قد ربطت مثلاً سنة ١٩٢٩ والمنزل المراد التعامل عليه استجد بمجرد سنة ١٩٤٠ وربط بالعوائد في ذلك التاريخ فلا يجوز الاكتفاء باثبات الملكية بوضع اليد للأرض عن المدة سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٠ بمحضر تحقيق بالطبيعة بل يتبع في هذه الحالة قواعد المراجعة السابقة بالنسبة للحالة الأولى .

وأخيراً وليس آخراً نكتفي بهذا القدر ولنا عودة في بحث آخر .

العمل القضائي (١)

L' ACTE JURIDICTIONNEL

ببحث السيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية

تعتمد حجية الشيء المحكوم فيه أول ما تعتمد على تحديد فكرة العمل القضائي فهي صفة من صفاته اللازمة وأثر من آثاره التي تترتب عليه - لذلك كان تحديد معالم العمل القضائي أمر ذي أهمية لكل باحث في قرينة الحقيقة القضائية *presumption de verité judiciaire* وسنقتصر في هذه العجالة على بيان الاتجاهات العامة التي سادت الفقه في هذا الخصوص والتي انقسمت الى نظريتين .

الأولى : النظرية الشكلية *citere formel*

الثانية : النظرية الموضوعية *citère materiel*

أولا : النظرية الشكلية :

لا يضع أنصار هذه النظرية تعريفا معينا للعمل القضائي وينكرون وجود وظيفة أساسية متميزة له - فهم لا يفرقون بين العمل القضائي وبين سائر أعمال السلطة العامة إلا من حيث الصفات الشكلية التي يتصف بها كل من هذه الأعمال .

فالعمل القضائي عندهم هو الذي يصدر من سلطة القضاء أي الحاكم بوصفها سلطة متميزة من سلطات الدولة - وذلك مع توافر اجراءات شكلية معينة - كضرورة صدوره عن قاض يجلس للفصل في نزاع يعرض عليه ويتولى كل من طرفي النزاع شرح ادعائه وتدعيم حقه الذي يدعيه أي أن توجد مجادلات ومناقشات *debats* وكعدد درجات التقاضي وكتسيب الأحكام الخ ...

وعميد أنصار هذه النظرية كاريه دي مالبرج الذي يشترط توافر الاجراءات الشكلية التي توفر الضمانات للمتقاضين لكي يكون العمل قضائيا .

ويرى الفقيهان جاييو وجيز أن العمل يكون قضائيا اذا ثبتت له صفة متميزة عنه هي حجية الشيء

(١) راجع كتاب الفقيين بول كوش وجان فالسينت .

precis de procedure civile et commerciale

ورسالة دكتوراه في أثر الجنائي على المدني للدكتور نيكولاس فالتيكوس باريس ١٩٥٣ ص ٨ وما بعدها .

المحكوم فيه — ولمعرفة ثبوت أو عدم ثبوت هذه الحجية للعمل المعين يرجع إلى إرادة المشرع أى باستقراء نصوص القانون — ولذا فإن الأمر فى النهاية يتوقف على إرادة المشرع وهو الذى يعين ما يعتبر من الأعمال قضائيا وما لا يعتبر .

وهذه النظرية لم يلبث أن هجرها الفقه — إذ أنها عجزت عن تحديد ماهية العمل القضائى بما تستلزم من توافر الصفات الشكلية — إذ أن هذه الصفات الشكلية لا تكفى لتمييز العمل القضائى عن غيره من أعمال السلطة العامة فكثير من الأعمال ليست قضائية مع أن الاجراءات الشكلية التى اشترط وجودها قد توافرت — وكثير من الأعمال الأخرى التى أجمع الشراح على أنها ليست قضائية لا توافر فيها هذه الصفات الشكلية .

وقد انتقد ما ذهب اليه كارييه دى مالبرج بأن نظريته تعنى أن ليس من الأعمال القضائية سوى الأحكام بالمعنى الضيق jugements an sens étroits

وما ذهب اليه جاييو وجيز هو مصادرة على المطالب إذ أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تثبت إلا للعمل الذى يعتبر قضائيا فلزم تحديد ماهية العمل القضائى أولا — قبل القول بثبوت حجية الشيء المحكوم فيه أو عدم ثبوتها .

ثانيا : النظرية الموضوعية :

وأنصار هذه النظرية يختلفون فيما بينهم حول الاسس التى يثبثون عليها نظريتهم . . . أن تبرز الاتجاهين الأساسيين لهذه النظرية واللذين يقوم أولهما على وجوب توافر عنصر النزاع l'élément de contestation ويؤسس ثانيهما على التحليل أى بيان مبنى العمل القضائى نفسه l'analyse de la structure de l'acte

١ — فكرة وجود النزاع :

وكما يذهب أنصار هذا رأى يشترط توافر عنصر النزاع فى المسائل المعروضة على القاضى ليكتسب القرار الذى يتخذه فيها صفة العمل القضائى — وعلى ذلك يكون القضاء هو سلطة الفصل فى المنازعات وفض الخلافات ويفترض أن الطرفين المتنازعين قد قبلا الاحتكام والخصوم للقاضى الذى طرح عليه النزاع ليعطيه الحل الواجب الاتباع والذى لا يجوز لأى منهما محاولة التفضل من تنفيذه .

وبهذا يفترض توافر عنصرين فى العمل القضائى :

الأول : وقع الدعوى من المدعى أى الالتجاء إلى القضاء .

الثانى : وجود نزاع .

أما عن العنصر الأول فيدور فيه الكلام حول شروط قبول الدعوى أمام القضاء — ففى رفعت صحيحة فقد تلاقت إرادة المدعى وتوافقت مع الشروط التى يضعها المشرع لقبول الدعوى ولصحة التقاضى — فالدعوى متى رفعت صحيحة وتوافرت شروط قبولها أمام القضاء وجب بمقتضى

القانون على المدعى أن يمثل أمام القضاء - ووجب كذلك على الطرفين المتنازعين أن يخضعا للحكم الذى يصدره القاضى فى هذه الدعوى .

أما عن العنصر الثانى فهو وجوب توافر النزاع أى تعارض المصالح - وتضاد الادعاءات هو الذى يقيم الدعوى ويفتر استمرارها أمام القضاء - والقاضى يتدخل لفض هذا النزاع .
وعند أنصار هذا رأى يبدو أن عنصر النزاع هو جوهر العمل القضائى والصفة المميزة له ومع ذلك فإن عدم وجود النزاع لا يبنى دائما وجود عمل قضائى ولا يقضى فى جميع الأحوال بالنكار الصفة القضائية عن العمل - فالصفة القضائية مثلا معترف بها للادعاء من جانب واحد كجالة رفع دعوى للتجاوز فى استعمال السلطة أو كما إذا طعنتم النيابة بالنقض فى حكم لمخالفته للقانون أو للخطأ فى تطبيقه .

وبصفة عامة فإن العمل القضائى هو الذى ينهى نزاعا قائما - ويكفى وجود إدعاء من جانب واحد ليكون العمل المنهى للقضية فى هذه الحالة عملا قضائيا .

ب - تحليل مبنى العمل القضائى :

وعلى رأس أنصار هذه النظرية العميد دوجى إذ يرى أن وظيفة القاضى تنحصر فى أن يرد إلى حظيرة القانون كل ما تم مخالفا له وعنده عناصر العمل القضائى ثلاثة :

١ - الادعاء *pretention* أى مسألة قانونية تعرض على القاضى ويطلب إليه الفصل فيها .
٢ - تقرير الحقوق *constatation* أى أن يمحس القاضى ظروف المسألة المعروضة عليه ويبحث عن الحل الواجب إعطاؤه وقد يجيب المدعى إلى ادعائه وقد يرفضه .

٣ - توجيه الخطاب أو اصدار القرار *decision* وهو النتيجة المترتبة على التقرير والتحيص الذى بأشره القاضى وهو الأثر المباشر الذى ينهى الخصومة المعروضة والذى يدل على رأى المحكمة فيها ويلزم الخصوم - وهو مظهر من مظاهر الإرادة القضائية .

وهذه الـ اصر الثلاثة هى التى تميز العمل القضائى عن العمل الإدارى الذى يصدر عن سائر إدارات الدولة وسلطاتها .

والعنصر البارز من بين هذه العناصر هو التقرير الذى يتصف بحق بصفة العمل القضائى وحده ، فالادعاء شرط خارجى لازم لا مكان تدخل القاضى فهو بذلك يخرج عن نطاق العمل القضائى ، أما بالنسبة لتوجيه الخطاب فهو ليس لازما لاعتبار العمل قضائيا إذ أن فصل القاضى فى واقعة معينة معروضة عليه قد يخلو من قرار يوجهه للخصوم كما فى حالة المسائل الفرعية *questions préjudicielles* ففصل القاضى فى المسألة الفرعية لا شك فى اعتباره عملا قضائيا ولو أنه لا يتضمن توجيه خطاب للخصوم وليس مبناه قرار ملزم - بل أن ما ينتهى إليه القاضى فى هذا الشأن يعتمد عليه فى قضائه فى النزاع الأسمى المعروضة عليه - فمثلا يتدخل فى اختصاص القاضى الجنائى الذى ينظر بجنة تبديد أن يتعرض لاثبات عقد الأمانة موضوع الجريمة وما ينتهى إليه القاضى فى هذا الشأن ليس قرارا بالمعنى الصحيح وليس توجيهيا للخطاب وإن كان يعد عملا قضائيا بلا نزاع .

ثالثا : ضرورة الأخذ بكلتي النظريتين معا :

وما سررناه من آراء الفقهاء إنما هو غرض موجز يبين مدى ما لتحديد فكرة العمل القضائي من صعوبة ودقة - وقد ذهب بعض الشراح الى أن العمل القضائي يتميز بناحية شكلية وبناحية موضوعية ويجب أن نستعين بكلتي النظريتين الشكلية والموضوعية في تحديد الصفة القضائية للعمل .

فيذهب الفقهاء كوش وجان فانسنت إلى ضرورة تحديد العمل القضائي استنادا إلى الغرض من تدخل القضاء الذي إنما ينحصر في تقرير المراكز القانونية وتحديد ما بقرارات يصدرها هي وحدها الأعمال القضائية - فكلما كان القرار الذي يصدره القاضي أو الرأي الذي ينتهي إليه مقررا لمركز قانوني كان هذا عملا قضائيا - وفكرة تقرير المراكز القانونية يجب أن تؤخذ على معنى واسع نوعا - وهما لا يعترفان للأحكام المتعلقة بالاجراءات والأحكام الوقفية والأوامر على العرائض وقرارات منح المهلة القضائية والأحكام التمهيدية - بالصفة القضائية فلا يعتبران أعمالا قضائية - ولكنهما يعتبران أعمالا قضائية الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص - أما طبيعة أحكام القضاء المستعجل فهي تثير بعض الشك إذ أن هذه الأحكام تجمع بطرف من الصفة القضائية وبطرف من الصفة الادارية - ومن جهة النظر الموضوعية تعتبر هذه الأحكام أعمالا قضائية - وهو الرأي الذي يعتمد عليه معظم الشراح .

ويتطرق هذان الفقهاء إلى القول بأنه يجب أن لانهمل ما أتت به النظرية الشكلية من ضوابط ومعايير للعمل القضائي - فاذا كانت هذه المعايير الشكلية وحدها غير كافية لتبرير وتحديد العمل القضائي فإنها تكمل وتؤيد النتيجة التي تنتهي اليها النظرية الموضوعية .

ويبدو من ذلك أنه يجب الأخذ بكلتي النظريتين الموضوعية والشكلية لتحديد فكرة العمل القضائي إذ أن هناك من الأعمال ما تثبت له الصفة القضائية من وجهة النظر الموضوعية ولا تثبت لها هذه الصفة من وجهة النظر الشكلية - وذلك كما إذا كان لموظف ماسطة الغاء عمل أو أمر صدر من مرءوس له لمخالفته للقانون - فهذا الابطال أو الالغاء له طبيعة العمل القضائي ولكنه غير محوط بضمانات الاجراءات القضائية التي قالت بها النظرية الشكلية - فهذا العمل لا يعتبر عملا قضائيا لتخلف كل هذه الشكليات عنه .

وعلى العكس فإن هناك أعمالا كثيرة تصدر من المحاكم القضائية ولها كل المظاهر الخارجية للأحكام غير أنها من الناحية الموضوعية لا يمكن اعتبارها أعمالا قضائية .

فيجب إذن عدم الاعتراف لأي عمل بالصفة القضائية إلا في الحدود التي تتوافر فيها شروط النظريتين الشكلية والموضوعية (١) .

تحديد العمل القضائي في القضاء المصري :

عرفت محكمة القضاء الاداري (٢) العمل القضائي الذي يخرج عن ولايتها بأنه ، الذي تصدره

(١) المرجع السابق موجز المرافعات لكوش وفانسنت ص ٥٨ طبعة ١٩٥٤

(٢) القضية ٢٤٩ سنة ١ ق ١٠/٣/١٩٤٨ مجموعة مجلس الدولة ٢ رقم ٨٠ ص ٤٥١

المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانونى خاص أو عام - ولا ينشئ القرار مركزا قانونيا جديدا - وإنما يقرر فى قوة الحقيقة القانونية وجود حق لآى الخصمين أو عدم وجوده ويكون للقرار عند الفصل فى الخصومة قوة الامر المقضى .

وقد اعتبرت المحكمة من قبيل الاعمال القضائية التى تخرج عن ولايتها الاعمال التى يقوم بها رجال الادارة بصفاتهم من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى السلطة المخولة لهم بالقانون - وقد حددت المحكمة الاعمال التى يؤدىها رجال الضبطية القضائية والتى تعتبر أعمالا قضائية بأنها الاعمال التى تتصل بكشف الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق واشترطت أن يقوم رجال الضبطية بهذه الاعمال لحساب النيابة العامة وتحت إدارتها (١) .

رأينا الخاص

الواقع أن تحديد طبيعة العمل القضائى أمر ضرورى لمن يريد أن يفهم حجية الشيء المحكوم فيه. وهى صفة من صفات العمل القضائى وأثر من آثاره .

وكل معيار نضعه فى هذا الشأن لا يمكن أن يعتبر جامعا مانعا - إلا أن هذا لا يمنع من أن نضع هنا بطلا نسترشد به كعاد .

وأول ما يلاحظ أن بول كوس وجان فانست قد ناديا بفكرة تقرير وتحديد المراكز القانونية كمعيار لما يعتبر عملا قضائيا ولكنهما ذهبا إلى أن من القرارات والاحكام ما يتناول بالتحديد مراكز قانونية ولكن لا تثبت لها الصفة القضائية وذلك كلاحكام الوقتية jugements provisoires والوامر على العرائض والاحكام التمهيدية الخ - وما ذلك إلا لان هذه الاحكام والقرارات بطبيعتها غير قاطعة فى تحديد هذه المراكز القانونية التى تتناول تنظيمها - لهذا كان لنا أن نتخذ من الاحكام والقرارات القطعية هديا لتحديد فكرة العمل القضائى - فكلما كان الحكم أو القرار فاصلا فى مسألة معروضة على القضاء ويتناول بالتحديد مراكز قانونية متعارضة ويحسم النزاع كان عملا قضائيا .

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون هذا الامر أو القرار صادرا من جهة قضاء - وجهة القضاء لا تحمل فقط على أنها المحاكم بمعناها الضيق بل يقصد بجهة القضاء كل جهة تختص بحسب ما نصبت له بإصدار أوامر ملزمة تتناول بالتحديد مراكز قانونية متعارضة - فيشمل هذا المعنى سلطة التحقيق من قضاة وأعضاء النيابة العامة - والاعمال التى يؤدىها مأمور الضبط القضائى تحت إشراف النيابة العامة ولحسابها ثم المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - العادية منها والاستثنائية - أى كل جهة تختص بمقتضى القانون للفصل فى مسائل معينة تعرض عليها .

وبذلك يكون العمل القضائى فى رأينا هو القرار أو الامر الذى يصدر من جهة تختص قانونا

بإصدار أوامر ملزمة يكون من شأنها تحديد مراكز قانونية متعارضة تحديدا قاطعا غير مؤقت .
ويترك للحاكم دائما تقدير ما يعتبر من الأعمال قضائيا وما لا يعتبر كذلك .
وقد أصدرت غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية قرارا جاء فيه :
« الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق إما أن ترتبط بإجراء من إجراءات التحقيق كإجراء
المعاينة وندب الخبراء فيعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي لا يجوز الطعن فيها وإما أن تكون
des ordonnances فاصلة في نزاع بين الخصوم كأن تنصب على الحبس الاحتياطي أو الإفراج
أو الأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى فتعتبر أمرا قضائيا واجبا تسليبيه وجازا استثنافه (١) .
الأحكام بمعناها الضيق :

يتم فقهاء المرافعات بوضع التعريفات للأحكام ازاء اغفال القانون لها — فعرف الأستاذ بونسيه
Poncet (٢) . الحكم بأنه القرار الذي تعبر به المحكمة عن رأيها بعد تحقيق مكتوب تجريه بحيث
ينهي الخصومة المعروضة .

" Une reconnaissance ou une verification d'écriture faite en justice n'est autre que la declaration publique et solennelle d'un tribunal qui donne acte de la reconnaissance d'écriture ou qui la tient pour reconnue, ou qui la proclame verifiée "

وبما يعتبر أحكاما بمعناها الضيق أحكام المحكمين والأحكام الأجنبية .
ويعرف الدكتور أحمد أبو الوفا (٣) الحكم بمعناها الخاص بأن القرار الصادر من محكمة مشكلة
تشكيلا صحيحا في خصومة رفعت اليها وفق قواعد المرافعات سواء كان صادرا في موضوع الخصومة
أو في شق منه أو في مسألة متفرعة عنه .

واصدار الحكم هو الخاتمة الطبيعية لكل خصومة فالغرض من رفع الخصومة إلى القضاء ومن
السير فيها ومن اثباتها هو الوصول إلى حكم يتفق مع حقيقة مراكز الخصوم فيها ويبين حقوق كل
منهم فيضع حدا للنزاع القائم بينهم .

وغير خاف أن هناك قرارات تصدر من محكمة مختصة بإصدارها ولا تعتبر أحكاما بالمعنى الضيق
لهذه الكلمة ومنها قرارات لجان المساعدة القضائية والأوامر على العرائض والحكم بتنحي القاضي
عن نظر الدعوى لقرابة بينه وبين أحد الخصوم (مادة ٣١٣ مرافعات) .

ونرى أنه من غير الضروري أن يكون القرار القضائي decision contentieuse الصادر
من المحكمة صحيحا لكي يصدق عليه وصف أنه حكم إذ من الأحكام ما يصدر باطلا شكلا أو باطلا
موضوعا لمخالفته للقانون ومع ذلك يجب اعتباره حكما بالمعنى الكامل لهذه الكلمة .

(١) غرفة الاتهام ٢٤ يناير ١٩٥٢ المظافة ٣٤ العدد السادس من ٨٤٧ رقم ٤٧٣

(٢) الأحكام للإقامة بونسيه الجزء الثاني من ٤٨

(٣) المرافعات المدنية والتجارية ١٩٥٣ من ٥١٩ — راجع تعريف بيوش للحكم جزء ٣ من كتابه
قاموس المرافعات من ٣٣٧ إذ يقول :

On entend par jugement toute decision emanée de l'autorité judiciaire

وقد أحاط المشرع الأحكام بالمعنى المتقدم بكثير من الضمانات لضمان حقوق الطرفين المتخاصمين ولتكفالة حسن سير العدالة - فنزع المشرع المحكمة من سماع أحد الخصوم أثناء المداولة أو وكيله إلا بحضور خصمه (مادة ٣٤٠ مرافعات) ولا قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع خصمه عليها وأوجب أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء وأوجب كذلك عند النطق بالحكم عقب المرافعة أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه في مواعيد معينة تضمنتها المادة ٣٤٦ مرافعات ورتب على الاخلال بهذه الموايد بطلان الحكم - أما إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة فيجب أن تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا كذلك - كل هذه الضمانات ليتبين الخصوم والكافة أن الأحكام لم تصدر إلا بعد بحث ودراسة وتمحيص وأن أسبابها تتناول خلاصة هذا البحث وأنها لم تأت عبثا - ووضع المشرع كذلك طرقا للطعن في الأحكام للتوصل إلى الغائها إن كانت قد جانبت الصواب ومن ذلك كان التقاضى على درجتين نظاما أكثر ضمانا للخصوم ولحقوقهم حتى تكون هناك رقابة من محكمة الدرجة الثانية على أحكام محكمة الدرجة الأولى - ثم توج المشرع هذه الضمانات بإنشاء محكمة النقض التي تختص بمراقبة حسن تطبيق القانون وتولى نقض الأحكام التي تصدر مخالفة للقانون فإذا أصبح الحكم باتا غير قابل للطعن فيه irrevocable فلا سبيل بعد ذلك إلى الغائه ويجب على الخصوم الامتثال له والقيام بتنفيذه ما فرضه عليهم - ويكون تنفيذ الحكم أن لم يقم به المحكوم ضده اختيارا فإنه ينفذ عليه جبرا بالاستعانة بالقوة والسلطة العامة (١) . ولا شك أن إصدار الأحكام فوق أنه عمل قضائي تقوم به سلطة القضاء التي تنهى الخصومات ونقض منازعات الأفراد فإنه مظهر من مظاهر سيادة الدولة - وبذلك تتصل الأحكام بالقانون الخاص وبالقانون العام .

(١) راجع كتاب «الأحكام» للاستاذ بولسية طبعة ١٨٢١ جزء ٢ ص ١ إذ يقول

'les jugements sont des lois privées qui conferent des droits a l'une des parties contre l'autre on plutot qui reconnaissent, proclament et garantissent ces droits en leur prêtant l'appui de la force publique laquelle n'a d'autre destination qui de soutenir tout s'ce qui est lègitime .

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٤٥	١٣٥٩	٨ يناير ١٩٥٢
٦٤٦	١٣٦٥	" " "
٦٤٧	١٣٦٧	" " "

(١) قضاء محكمة النقض المدنية

قوة الأمر المقضى . حكم مقام على أسباب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق . هذه الأسباب تحوز قوة الأمر المقضى . الاستناد إليها في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم باعتبار أن لها قوة الأمر المقضى . صحيح . مثال .

١ - تزوير . إثبات . إجراءات تقاضى . حكم بحالة الدهوى على التحقيق . القاؤه عبء . إثبات صحة الورقة المطعون فيها على عاتق المدعى عليه في دعوى التزوير . عدم اعتراضه على خطأ الحكم في هذا الخصوص أثناء التحقيق الذى استمر عدة جلسات أو على أن واقعة الصلح التى حققها القاضى المنتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير . فى هذا ما يفيد اعتباره هذه الإجراءات صحيحة . خطأ الحكم فى هذا الخصوص على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان .

٢ - تزوير . إثبات . حكم . تسيبه . قضاؤه بتزوير الورقة المطعون فيها . تأسيس قضائه على الأدلة التى قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم عبء الإثبات أصلاً ودعماً بأدلة أخرى مستمدة من الأوراق والتحقيقات . النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى عاتق الطاعن . نعى غير منتج .

٣ - تزوير . إثبات . تكوين المحكمة اقتناعاً بتزوير الورقة المطعون فيها من الدلائل التى أسفر عنها التحقيق والقرائن التى عرضت عليها وبما استخلصته من مناقشة الخصوم أنفسهم . لا تثريب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب مسوغة .

١ - نقض . طعن . حكم . مناط عدم جواز الطعن فى الحكم على استقلال . أن يكون صادراً قبل الفصل فى الموضوع . فصل الحكم فى الموضوع أو فى شق منه . جواز الطعن فيه . مثال . الدفع بسقوط حق الشفيع فى الشفعة . هذا دفع وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يجوز الطعن فيه استقلاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٤٨	١٣٧٣	٢ - تسجيل . شفعة . حكم . تسببيه . دفع المشتري بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اظهار رغبته في الأخذ بالشفعة قبل مضي ستة شهور على تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع سبب الشفعة . رفض الحكم هذا الدفع . تأسيس قضائه على أن ميعاد سقوط حق الشفيع في الشفعة المنصوصة عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم يبدأ من تاريخ تسجيل حكم صحة ونفاذ البيع لا من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . النعي عليه بمخالفة القانون . على غير أساس .
٦٤٨	١٣٧٣	١ - بيع . رهن . شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات . تبين المحكمة من الأدلة والقرائن التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى الرهن لا إلى البيع . القضاء ببطالان هذا العقد . لا خطأ . المادة ٣٣٩ مدني (قديم) .
٦٤٩	١٣٧٦	٢ - بيع . رهن . حكم . تسببيه . اعتباره عقد البيع بخفي رهنا لأسباب سائغة . النعي عليه بالقصور ومخالفة حكم سابق بمنع التعرض . لا يبطله متى كان الثابت أن هذا الحكم انصب على وضع اليد من سنة واحدة تالية للبدء التي قال الحكم إن الراهن استمر وأضعا يده فيها .
٦٤٩	١٣٧٦	٣ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . حكم . تسببيه . النعي عليه بمخالفة الثابت بالأوراق استناداً إلى ثلاثة عقود . أحد هذه العقود قدم في خلال العشرين يوماً التالية للتقرير بالطعن ولكنه غير مؤثر عليه بما يفيد سبق تقديمه لمحكمة الموضوع وعدم تقديم دليل يثبت سبق تقديمه . العقدان الآخران مع تعلقهما بسبب الطعن لم يقدم في خلال العشرين يوماً التالية للطعن بالنقض . النعي مجرد عن الدليل .
٦٥٠	١٣٧٧	نقض . طعن . تقرير طعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو يجب اختصاص أشخاص معينين فيه . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بهذا التقرير . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ ، ٤٣١ مرافعات .
٦٥٠	١٣٧٧	١ - نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان التقرير للمطعون عليه في خلال خمسة عشرة يوماً التالية للطعن . صحة الطعن شكلاً . خلو

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		صورة الاعلان المسجلة للطعون عليه سهوا من تاريخ الشهر الذي حصل فيه الاعلان . اشتغال الصورة على جميع البيانات التي أوجبها المادة العاشرة مرافعات ماعدا تاريخ الشهر الذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى . لا بطلان . المادتان ١٠ و ٣١٠ مرافعات .
		٢ - نقض . حكم . قضاؤه بما لم يطلبه الخصوم . ابتناؤه على قاعدة قانونية خاطئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
		٣ - استئناف . حكم . ضامن . طعنه بطريق الاستئناف وطلبه القضاء له على المدين بما قضى عليه به للدائن . هذا الطلب يتضمن حتما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . القضاء للضامن بما طلب . النعي على الحكم بأنه ألغى حكم عدم الاختصاص الذي حاز قوة الأمر المقضى أو أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم . على غير أساس .
		٤ - استئناف . تصدى . حكم قضى بالزام الطاعن بالدين وبعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . استئنافه من الضامن . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء حكم عدم الاختصاص وبالزام المدين والضامن بالدين . هذه الحالة ليست من حالات التصدى الذي لم يجزه قانون المرافعات .
		٥ - اختصاص . حكم . إثباته أن التعاقد الذي أسست عليه الدعوى تم في مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بوضفها وكلا عن الطاعنة . قضاؤه باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة هذا الحكم . يكون قد طبق المادة ١٤ مدني محتاط تطبيقا صحيحاً . التحدى بالمادة ٣٥ مرافعات محتاط الخاصة بالاختصاص المحلى . فى غير محله .
٢٣٨	١٣٨٣	٨ يناير ١٩٥٣
		١ - نقض . طعن . سبب الطعن . وجوب بيانه فى تقرير الطعن . مثال . النعى على الحكم اغفاله الرد على دفاع جدى وأرد بمحضر الجلسة . عدم بيان هذا الدفاع فى تقرير الطعن . النعى غير مقبول .
		٢ - عمل . تقادم . انقطاع التقادم . المدة المنصوص عليها فى

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المادة العاشرة من قانون اصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . عدم تخضوعها لقواعد انقطاع التقادم .
٦٥٢	١٣٨٦	٨ يناير ١٩٥٣ حكم . تسوية . دعوى ملكية . تأسيس الحكم على ما ورد في تقرير الخبير من انطباق مستندات المطعون عليها على الأرض موضوع النزاع . إدعاء . الطاعن تملك الأرض المتنازع عاها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وعجزه عن إثبات هذا الادعاء . ورود تقرير في الحكم بفرض خطئه لا تأثيره له على سند تمليك المطعون عليها . لا يبطله .
٦٥٣	١٣٨٨	١ - نقض . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . عدم وجود نص في القانون بوجوب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل . تقديم دفاعهم ومستنداتهم . يكفي أن يشمل الإعلان مضمون الأمر دون نصه . المادة ٨٨٢ مرافعات .
		٢ - نقض . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . إعلان ملخص طلبات المدعى إلى المدعى عليه . قلم الكتاب هو المنوط بهذا الإجراء دون المدعى . سريان هذه القاعدة على الطعن بطريق النقض . المادة ٨٧٠ مرافعات .
		٣ - طلاق . اثبات خطابات متبادلة بين أحد الزوجين وشخص أجنبي . شرط قبولها كدليل في الاثبات في دعوى طلاق بين فرنسيين . القانون الذي يحكم العلاقة بين الطرفين هو الذي يحدد ما إذا كان دليل الاثبات في الدعوى مقبولا أم غير مقبول . مثال . حكم قضى بالطلاق بين فرنسيين استناداً إلى مذكرات وخطابات متبادلة بين الزوجة والغير . تمسك الزوجة بعدم قبول هذه المحررات كدليل في الدعوى لحصول الزوج عليها بطريق السرقة . اطراح المحكمة هذا الدفع وقبولها المحررات كدليل في الاثبات دون تمحيص دفاع الزوجة . خطأ في تطبيق القانون .
٦٥٤	١٣٩١	١٥ حكم . النطق به في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . إيداع مسودته في يوم صدوره غير موقع عليها من عضوى الدائرة اللذين

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		إشتركا في المداولة . بطلان الحكم بما يستوجب نقضه . المادة ٣٤٦ مرافعات .
٦٥٥	١٣٩٢ ١٥ يناير ١٩٥٣	١ - حكم . إجراءات تقاضى . تأجيل النطق بالحكم إداريا لليوم التالى ثم النطق به في جلسة علنية من المحكمة بكامل هيئتها . لا بطلان . التحدى بما ورد في الجدول الاستثنائي . لاقية له . العبرة بالثابت في محاضر الجلسات .
		٢ - تزوير . حكم . تسييبه . تقرير المحكمة أنها اطلعت على المظروف المحتوى على المحرر المطعون فيه بالتزوير . هذه العبارة تفيد اطلاعها على المحرر ذاته . تحرير محضر بفض المظروف . غير لازم .
		٣ - تزوير . حكم . تسييبه . أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى دون الرد على تقرير الخبير الاستشارى . لا يعيبه .
		٤ - نقض . طعن . حكم . تسييبه . النعى عليه بالقصور لعدم وده بأسباب خاصة على الأوجه الواردة في صحيفة الاستئناف . عدم بيان هذه الأوجه . النعى غير مقبول .
		٥ - تزوير . اثبات . حكم . تسييبه . استدلال المحكمة على صحة الامضاء المطعون فيها بقرائن استخلصتها من أوراق الدعوى ووقائعها . لا مخالفة لقواعد الاثبات .
٦٥٦	١٣٩٨	نقض . طعن . موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . اختصاص المشتري وحده دون البائع الذى كان حاضرا في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا .
٦٥٧	١٣٩٨ ٢٢	قوة الامر المتضى . بيع . قسمة . بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل فقد البيع قبل انتهاء اجراءات القسمة . عدم تمثيل البائع للمشتري . الحكم الصادر بتخصيص كل من الشركاء بنصيب مفرز . لاجبية له على المشتري الذى يمثل في الدعوى .
٦٥٨	١٤٠١	١ - نقض . طعن . حكم صادر في ظل قانون المرافعات القديم .

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة الثلاثون
رقم الحكم	التعليق	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		فصله فصلا قطعيا نهائيا في بعض ينقط من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .
		٢ - نقض . طعن . اعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد . بطلان الاعلان . عدم جواز اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن .
		٣ - حكم . القبول المانع من الطعن . شرطه . حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه تنفيذاً لحكم واجب النفاذ . هذا العمل غير قاطع الدلالة في الرضاء بالحكم . بقاء حق الخصم في الطعن في هذا الحكم .
		٤ - وكالة . جواز اتفاق العاقلين على استمرارها رغم وفاة أحدهما . هذا الاتفاق قد يكون صريحا أو ضمنيا . مثال :
		٥ - وكالة . حوالة بقصد التحصيل وتسديد المبلغ المتحصل للغير . صلح الوكيل مع المدين بتنازله عن جزء من الدين . اعتبار الحكم أن الوكيل مسئول عن الضرر الذي لحق الموكل بسبب هذا الصلح . لا خطأ . القول بأن هذه الحوالة هي اشتراط لمصلحة الغير . غير صحيح في القانون .
		٦ - تقادم . وقف التقادم . النزاع على قيام عقد أو فسخة بعقد لاحق أمام القضاء . واقف للتقادم لاقطع له . حكم . تسببه . خطؤه في اعتبار هذا النزاع قاطعا للتقادم في غير الحالات المنصوص عليها قانونا في حين أنه واقف له . لا يستوجب نقضه متى كان يمكن إقامته تطبيقاً لأحكام وقف التقادم .
		٧ - حكم . تسببه . تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه بأن المبلغ الذي حكم به عليه هو تعويض لا يستحق إلا بعد اعذاره وأن الاعذار لم يحصل . عدم تمسكه بهذا الدفاع في مذكرته الختامية وقصر دفاعه على أنه أوفى بالمبلغ . اغفال الحكم الرد على الوجه المشار إليه . لا فصور .
		٨ - حكم . تسببه . قضاؤه بنذب خبير لتصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه . تمسك الطاعن بأنه أوفى بمبالغ بموجب

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٥٩	١٤١١ ٢٢ يناير ١٩٥٣	<p>وصولات . عدم تناول الحكم هذا الدفاع . لا يعيبه متى كان المستفاد من أسبابه أنه أرجأ الفصل فيه إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره .</p> <p>١ - شفعة . شرط الأخذ بالشفعة . وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزائنة المحكمة السكائن بدائرتها العقار في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى . تفويت أحد هذين الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة . المادة ٩٤٢ / ٢ مدني .</p> <p>٢ - شفعة . إيداع الثمن . وجوب حصول الإيداع قبل رفع الدعوى لا قبل قيدها . القول بأن المادة ٩٤٢ / ٢ مدني قصدت حصول الإيداع قبل القيد لا قبل رفع الدعوى . غير صحيح في القانون .</p>
٦٦٠	١٤١٣ ٢٩	<p>١ - نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . متى يجوز الطعن فيه استقلالا . إذا كان قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة . مثال . حكم قضى بجواز الاستئناف . تأسيس فضائه على الإيجار المحدد في العقد لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات .</p> <p>٢ - اجارة . عقد الإيجار كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . خروج النزاع الناشئ عن هذا العقد عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وخضوعه للقواعد العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات . المادة ١٥ / ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .</p>
٦٦١	١٤١٨	<p>١ - استئناف . أثر الاستئناف . نقل القضية الى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعها في حدود طلبات المستأنف . مثال . دفع من الطاعن لدى محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . رفض هذا الدفع وعدم استئنافه من الطاعن . صدور الحكم في موضوع الدعوى في ظل قانون المرافعات القديم . استئناف المطعون عليهما</p>

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الحكم بالنسبة للموضوع دون الاختصاص . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بالدفع بعدم الاختصاص وطلبه تأييد الحكم الصادر في الموضوع . عدم تعرض محكمة ثاني درجة للدفع بعدم الاختصاص . لا خطأ .
		٢ - تسجيل . بيع . تسجيل المشتري الأول صحيفة عواه بصحة ونفاذ عقده في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قبل أن يسجل المشتري الثاني الحكم الصادر بصحة عقده . تسجيل حكم المشتري الثاني لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ عقده المشتري الأول الذي متى أشرب به يكون حجة على المشتري الثاني . حكم . تسليبه . انتهاؤه إلى هذه النتيجة . لا يعيبه ورود تقارير خاطئة بأسبابه .
		٣ - حكم . تسليبه . استخلاصه من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن عقد المشتري الأول هو عقد جدي . النعي عليه بالتصور لعدم بحته الدفع بصورية عقد المشتري الأول في غير محله .
٦٦٢	١٤٢٢	١ - إعلان . تحديد التاريخ الذي حصل فيه . هو يوم تسليم صورته إلى جهة الإدارة . لاعتبرة بتاريخ وصول الخطاب الموصى عليه ولا يوم تسليم المعلن إليه الصورة من جهة الإدارة . المادة ١٢ مرافعات .
		٢ - نقض . طعن . شفعة . حكم صادر في دعوى شفعة في عقار بيع لشخصين مشاعاً بينهما . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المشتريين بعد الميعاد القانوني . إفادته من الطعن المرفوع من المشتري الثاني في الميعاد متى كان منضمّاً إليه في طلباته . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً . في غير محله . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم والمادة ٣٨٤ مرافعات .
		٣ - شفعة . التنازل عنها . التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه . مثال . تنازل صاحب العقار عن حق الشفعة في عقد شرائه لهذا العقار . عدم سريان هذا التنازل على من اشترى منه العقار .
		٤ - نقض . طعن . سبب جديد . النعي على الحكم القاضي بالشفعة بأن الشفيع تنازل ضمناً عن حق الشفعة وأنه توأماً

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		مع البائع له على عدم النص في عقد شرائه على التنازل عن هذا الحق . عدم ثبوت إثارته لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز .
		٥ - شفعة الشفيع بالنسبة لعقد البيع يعتبر من طبقة الغير . عدم جواز الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . حكم . تسييه . قضاؤه للشفيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد الظاهر . نفيه بأسباب مسوغة علم الشفيع بالثمن الحقيقي . لا خطأ .
٦٦٣	٢٩ يناير ١٩٥٢	١ - دفاع . اجراءات تقاضى . حكم . تسييه . ثبوت أن اجراءات الخصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل دفاعه قبل حجز القضية للحكم . إعادة القضية إلى المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضائها . تصميم محامي الطاعن في هذه الجلسة على طلباته وعدم طلبه التأجيل لأي سبب كان . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المحامي الذي حضر عنه بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله . نفي الطاعن على الحكم بالاخلال بحقه في الدفاع وبطلان الاجراءات . في غير محله .
		٢ - تزوير . قضاء المحكمة بزد وبطلان ورقة مطعون فيها بالتزوير . استخلاصها من الوقائع المروضة عليها وحالة الورقة المطعون فيها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير في ارتكابه . ثبوت أن هذه الوسيلة لم تكن من بين الأدلة التي بنى عليها مدعى التزوير دعواه . لا تريب على المحكمة .
٦٦٤	١٤٣٢	١ - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . البحث في كون الحكم المستشكل فيه بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى . خروجه عن ولاية القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق .
		٢ - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . حكم . تسييه . عدم قضائه بسقوط الحكم الغيابي وقصره البحث على مجرد استعراض أقوال الطرفين وظاهر مستندات الدعوى ليستخلص منها مظاهر الجذ في النزاع وما إذا كان في أسباب منازعة المستشكل ما يبرر وقف التنفيذ . النفي عليه بالخطأ في القانون والتناقض . على هيئ أساس .

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٦٥	١٤٣٥ ٢٩ يناير ١٩٥٣	استئناف . تزوير . حكم صادر في دعوى تزوير فرعية . صدوره بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم . وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في دعوى التزوير الفرعية . جواز الطعن فيه استقلاً . المادة ٣٧٨ مرافعات . (٢) قضاء محاكم الجنايات
٦٦٦	١٤٣٧ ١٩ يناير ١٩٥٤	تفتيش . إذن . شرطه . وجود جريمة معينة وقرائن تسمح بتوجيه الاتهام . تقدير الضرورة الموجبة للتفتيش . متروك للأذن به تحت إشراف المحكمة .
٦٦٧	١٤٤٢ ٢٤ " "	تفتيش المنازل . عمل من أعمال التحقيق . نصت عليه المادة ٩١ من قانون الاجراءات . وجوبه في تحقيق مفتوح . مثال . تفتيش . خطأ في اسم المتهم المأذون بتفتيش منزله . لا يؤثر . طالما ثبت وجود المتهم فيه ولم يعترض عليه . ووجد به المخدر . (٣) قضاء الضرائب
٦٦٨	١٤٤٦ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣	١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ضريبة مكانية . جنسية الممول . لا تأثير . ٢ - منشأة . تعريفها طبقاً للبادة ٣٢ من ق رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . مزاولة الممول نشاطاً تجارياً أو صناعياً . سواء أعد لذلك محلاً في مصر أم لا . أرباحه خاضعة للضريبة . سواء حققها في مصر أم في الخارج . ٣ - مؤسسة أجنبية . مزاواتها نشاطاً بصفة معتادة في بلد آخر . عن طريق وكيل أو وسيط مقيم في البلد الآخر باسمها . اعتبارها منشأة مستقلة في صورة النشاط الذي يقوم به الوكيل . ضريبة . لجنة طعن . مالم يعرض عليها . لا يجوز عرضه أمام محكمة الضرائب .
٦٦٩	١٤٥١ ١١ يناير ١٩٥٤	١ - ضريبة . عمليات الأرباح والخسائر الأصلية . ظهورها . نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية . استثناء الأرباح والخسائر الشاذة أو الرأسمالية .
٦٧٠	١٤٥٣ ٢٢ فبراير ١٩٥٤	

العدد التاسع	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة . أسامه . نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها .
		(٤) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٦٧١	٢٩ مارس ١٩٥٤	شفعة . الثمن . يجب إيداعه قبل رفع الدعوى . إيداعه يوم رفع الدعوى . باطل .
٦٧٢	٩ مايو ١٩٥٤	١ - محاكم شرعية . اختصاصها بقسمة الوقف قبل وبعد القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ .
		٢ - حكم . قسمة المهايأة التي تمت قبل القانون المذكور . متى تعتبر قسمة فرز وتجنيب .
		٣ - حكم . قسمة المهايأة المذكورة بعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .
١٤٦٥		الصورية في التصرف القانوني بحث للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
١٤٧٢		الملكية في الشهر العقاري بحث للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر رئيس مأمورية الشهر العقاري بمكتب القاهرة .
١٤٧٦		العمل القضائي بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل الأسعار الميئة بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٣١
لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل الأسعار الميئة بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على الوجه الآتي وذلك على أساس تسليم الاسكندرية :

ميعة التسليم	كرك رتبة جود	منوف رتبة جود	جيزة ٣٠ رتبة جود	اشموني رتبة جود
من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤	—	—	—	٥٥
من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤	٦٥	٦١	٥٩	—
من أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤	—	—	—	٥٥ ١/٢
من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى ١٥ يناير سنة ١٩٥٥	٦٥ ١/٢	٦١ ١/٢	٥٩ ١/٢	—
من أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥	—	—	—	٥٦
من ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥	٦٦	٦٢	٦٠	—

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ مكررو الصافر في ٦ مايو سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٧٣ (٦ مايو سنة ١٩٥٤).

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢٣١ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ وحدد أسعار المحصول الجديد على أساس ٦٢ ريال للكرنك و ٥٨ ريال للمنوفى و ٥٦ ريال للجيزة، ٣ و ٥٣ ريال للآشمنى وجميعها من رتبة جود تسليم الاسكندرية.

ولما كان من المرغوب فيه أن يحصل المزارعون على أكبر سعر مجز لقطنهم حتى تزداد قوتهم الشرائية، ولما كانت الأرباح المقدرة على ضوء الأسعار الحالية تسمح بزيادة سعر الشراء. فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق الذى يقضى برفع أسعار القطن لموسم ١٩٥٤/١٩٥٥ ريالين للآشمنى وثلاث ريالات للاصناف الأخرى، وهو التحديد الذى روعى فيه متوسط إنتاج القطن من كل صنف.

وتتشرف الوزارة بعرض المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره.

قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بشأن توزيع أرباح القطن الناتجة من عملية شراء وبيع محصول القطن
موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣،

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٣ — ١٩٥٤ المعدل

بالقانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٣، والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ مكرر الصادر فى ٦ مايو سنة ١٩٥٤.

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :
« ينشأ في وزارة المالية والاقتصاد صندوق ذو ذمة مالية مستقلة يسمى (صندوق موازنة أسعار القطن) يرحد إليه ربع الربح الناتج من عملية شراء محصول قطن موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ،
ويوزع الباقي على الملاك الأول للقطن ويرحد إليه أيضا صافي الربح أو الخسارة الناتجة من شراء
الحكومة لأقطان المواسم المقبلة . »

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً بتشكيل مجلس إدارة هذا الصندوق ولائحته التنفيذية ، ويجوز
للوزير المذكور بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة تحميل الصندوق بالنفقات التي يقضيها تحسين
إنتاج القطن أو تسويقه

مادة ٢ — يضاف إلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه أربع مواد جديدة بأرقام هـ
مكررا وهـ مكررا (١) وهـ مكررا (٢) وهـ مكررا (٣) بالنص الآتي :

مادة هـ مكررا — تصرف الأرباح للملاك الأول لأقطان محصول موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بمن
حصلوا على شهادات عند البيع متى ثبت للجان المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون صحة هذه الشهادات ،
أما من عدا هؤلاء ممن أثبتوا أمام اللجان أنهم من الملاك الأول لقطن من أقطان الموسم ذاته ،
فيكون الصرف اليهم وفقاً لما تقرره اللجنة العامة المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة هـ مكرر (١) — تشكل لجان التوزيع على النحو الآتي :

(١) تشكل بوزارة المالية والاقتصاد لجنة عامة من :

رئيساً	١ — وزير المالية والاقتصاد
أعضاء	٢ — وكيل وزارة المالية والاقتصاد المشرف على شئون القطن
	٣ — وكيل وزارة الداخلية
	٤ — وكيل وزارة الزراعة
	٥ — مدير عام مصلحة القطن

ويكون مقرها بديوان الوزارة وتختص بما يأتي :

١ — تقرير القواعد التي تتبعها اللجان المشكلة في المديريات عند النظر فيما يرفع إليها من
المسائل التي تحيلها عليها لجان المراكز .

٢ — تقرير ما يوزع على الملاك الأول الذين لا توجد لديهم شهادات وصدرت لمصلحتهم
قرارات من لجان المديريات أو لجان المراكز .

(ب) تشكل في كل مديرية لجنة برئاسة وكيل المديرية أو من يقوم مقامه وعضوية مفتش
الزراعة بالمديرية ، ومفتش مصلحة القطن ، وثلاثة من المنتجين يختارهم مدير المديرية ، وتنعقد
جلساتها بديوان المديرية ، وتختص بما يأتي :

- ١ — عمليات التوزيع والإشراف عليها في المديرية .
- ٢ — إصدار قرارات في الشكاوى التي ترفع اليها من لجان المراكز وفقاً للبادئ التي تقرها اللجنة العامة ، وتكون قراراتها في شأن أحقية حاملي الشهادات وسائر قراراتها برفض الطلبات نهائية .
- ٣ — الفصل نهائياً في التظلمات التي ترفع اليها من قرارات لجان المراكز .
- (ج) تشكل في المراكز لجان برئاسة المأمور أو من ينيبه ، وعضوية كل من مندوب مصلحة القطن ومعاون زراعة المنطقة على أن يضم اليهم العمدة والشيخ والصراف لكل ناحية . ويكون مقر اللجنة بديوان المركز أو في أقرب نقطة بوليس .
- وتختص بتحقيق طلبات الصرف والشكاوى المقدمة اليها ، وإصدار قرارات فيها ، وإحالة ما ترى إحالته منها إلى لجنة المديرية وتكون قرارات اللجنة بالصرف إلى حاملي الشهادات أو برفض طلبات من لا يحملونها نهائية ، أما باقي القرارات فيكون التظلم منها أمام لجنة المديرية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار .
- مادة ٥ مكرر (٢) — تصدر قرارات اللجان بأغلبية الأصوات . وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
- ويتولى أعمال سكرتيرية اللجنة مندوب مصلحة القطن .
- مادة ٥ مكرر (٣) — تقدم طلبات الصرف إلى لجنة المركز مصحوبة بالشهادة التي صرفت له عند البيع إن وجدت ؛ وباقرار من الطالب بأنه المنتج الفعلي لكمية القطن التي يطالب بصرف الربح عنها . فإذا لم تقدم الشهادة مع الطلب ، أو قدمت اعتراضات عليها ، قامت اللجنة يبحث الطلب مسترشدة باستمارات الحياة ودفاترها . وبمقود الايجار أو المزارعة المحررة بين مالكي الأرض والزراع .
- وللجنة أن تستعين بقباى القرية أو بأى وسيلة أخرى للوصول إلى الحقيقة .
- مادة ٣ — على وزراء المالية والاقتصاد والزراعة والداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟
- صدر بقصر الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٧٣ (٦ مايو سنة ١٩٥٤)

مذكرة ايضاحية

تنفيذاً لسياسة الحكومة التي ترمى إلى اشراك منتجى الاقطان في الأرباح الناتجة من عملية شراء وبيع القطن ، أصدرت القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ الذي يقضى بقيام الحكومة بشراء وبيع محصول القطن موسم ١٩٥٣ / ١٩٥٤ وتخصيص ٧٥ في المائة مما قد ينتج من الربح لتوزيعه على المنتجين ، وتخصيص الربع الباقي لإنشاء صندوق موازنة لمقابلة ما قد يطرأ من هبوط على أسعار القطن في المواسم المقبلة .

وقد عهد لصيارف البلاد والقبائين الرسميين بتوزيع شهادات للمنتجين مدون بها جميع البيانات الخاصة بكميات القطن المباعة وغيرها من البيانات .
وتنظيماً لعملية الصرف ، واحاطتها بسياسات الضمانات للتحقيق من وصول فائض الربح إلى مستحقيه ، وكذلك لعدم حرمان من لم يحصلوا على الشهادات التي يقوم الصيارف بتسليمها إلى المنتجين فقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع هذا القانون .
وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون على هيئة مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٦٩ - يجوز خلال مدة لا تتجاوز ٢١ مايو سنة ١٩٥٤ أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمهاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة أو أي فرد من الأفراد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص » .

مادة ٢ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٧٣ (١٨ مايو سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٩ مكرر الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

رخصت المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لوزير التجارة والصناعة بأن يتعهد بقانون بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمهاجر إلى الهيئات والافراد بشروط خاصة استثناء من أحكام القانون المذكور وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

والغرض من تقرير هذه الأحكام هو أن يتاح المجال لمعالجة الأحوال التي تقضى المصلحة العامة بمعالجتها بغير تقيد بالشروط المقررة .

ولما كانت مدة السنة تنتهى في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وكان لازال لدى الوزارة من الحالات ماتقضى المصلحة بعلاجه فقد استصدرت الوزارة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بمد مهلة السنة المذكورة بعملها خمسة عشر شهراً .

ولما كانت الوزارة قد تلقت أخيراً عروضاً جديدة بالنظر وباعمال تلك الرخصة الاستثنائية . لذلك رأى مد مهلة السنة إلى فترة قصيرة تنتهى في ٣١ مايو سنة ١٩٥٤ وقد أعدت الوزارة لهذا الغرض مشروع القانون المرافق .

وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠ مكرر الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٩٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه النص الآتي :
 « يجوز للمحامين المقبولين للرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم في مواد الولاية على النفس والمال وكذلك في غيرها من مواد الأحوال الشخصية إذا كان أحد الخصوم مسلماً أو مصرياً .

ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف إلا إذا كان مقبولا للرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية . »

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٠ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

جاء في المادة ٩٧١ الواردة في الكتاب الرابع الذي أضيف إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أنه « يجوز للمحامين المقبولين للرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم في مواد الولاية على النفس والمال عدا ما يختص بالأجانب - ويقصر حضور المحامين أمام محكمة النقض على المقررين أمامها . »

وقد تطلبت نقابة المحامين الشرعيين من القيد الخاص بمنعهم من الحضور في هذه المواد فيما يختص بالأجانب ذلك لأن من هؤلاء الأجانب من يكون مسلماً خاضعاً لقواعد الشريعة الغراء وهم أدرى بها من غيرهم .

ولما كان هذا التظلم في محله وكان مشروع الوزارة الذي تقدم للبرلمان عن القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه غالباً من هذا القيد - لهذا رأى حذفه .

ولما كان المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٢٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية قد خول المحاكم الشرعية اختصاصاً بنظرها إذا كان القانون الواجب التطبيق قانوناً غير أجنبي - وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليه آنفاً ، لهذا رأى تحويل المحامين الشرعيين حق الحضور عن الخصوم في باقي مواد الأحوال الشخصية غير مواد الولاية على النفس والمال بشرط أن يكون أحد الخصوم مسلماً أو مصرياً ، ذلك أن القانون الواجب التطبيق لن يعرف مقدماً أنه غير أجنبي قبل طرح القضية على المحكمة والسير فيها حتى يمكن السماح للمحامي الشرعي بالحضور .

كما رأى إعطاء هؤلاء المحامين حق الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف إذا كانوا مقبولين للرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية - وذلك أسوة بما هو منصوص عليه في المادة ٨ مكرراً

من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .
وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بتعديل المادة ٩٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويتشرف وزير العدل بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بالقانونين رقمي ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ و ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٨ و ٨ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٨ - تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لإفراز الحصص في أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون ، كما تختص مع المحاكم المدنية بنظر دعاوى قسمة هذه الحصص إذا كانت شائعة مع حصة موقوفة على الخيرات .

وتستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى الاستحقاق التي ترفع في شأن الأوقاف التي أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون .

ويكون للأحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن أثرا لأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .»

« مادة ٨ مكررا - يجوز للحاميين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور أمام المحاكم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠ مكرر الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ .

المدنية في الدعاوى التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا القانون بما في ذلك دعاوى القسمة .
ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف إلا إذا كان مقبولا للرافعة
أمام المحكمة العليا الشرعية .
مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٠ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

نص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير
الخيرات على أن تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لأفراز الحصص في أوقاف
أصبحت منتحية بمقتضى هذا القانون ، ويكون للأحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن أثر
الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية في قسمة المال المملوك . ثم عدلت المادة الثامنة بأن نص فيها على
أن تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى الاستحقاق التي ترفع في شأن الأوقاف التي أصبحت منتحية
بمقتضى هذا المرسوم بقانون .

كما نصت المادة الثامنة مكرراً من ذلك المرسوم بقانون على أنه يجوز للحامين المقبولين للرافعة
أمام المحاكم الشرعية الحضور أمام المحاكم في الدعاوى التي تنشأ بسبب تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون .
ولما كان بين دعاوى القسمة ما تكون فيه الأعيان التي انتهى الوقف فيها لا زالت شائعة مع
حصة موقوفة على الخيرات فقد رأى تخويل المحاكم الشرعية الاختصاص بنظر هذه القضايا مع
المحاكم المدنية .

ولما كانت دعاوى قسمة الأعيان التي انتهى الوقف بشأنها مما ينطبق عليه حكم المادة الثامنة مكرراً
المذكورة ، ومن ثم كان للحامين الشرعيين حق الحضور فيها أمام المحاكم الوطنية ، وقد أقرت بعض
المحاكم هذا الرأي ، لذا رأى وضع نص صريح يؤكد ذلك المعنى .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بتعديل المادتين ٨ و ٨ مكرراً من المرسوم
بقانون المذكور .

ويتشرف وزير العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس
الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وماليتها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وماليتها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه نصها الآتي :

« ولا يسرى هذا الحظر على أحياء المدينة أو القرية التي يصدر باستثنائها قرار من المجلس البلدي أو القروي حسب الأحوال . »

مادة ٢ - يستبدل بالمادة (٢٦) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر النص الآتي :
« مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له إذا وقعت في مدينة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز خمسمائة قرش وبالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين . »

ويعاقب مرتكب المخالفة إذا وقعت في قرية بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش وبالحبس مدة لا تجاوز أسبوعا أو بإحدى هاتين العقوبتين . »

وفي حالة مخالفة المادة السابعة تحكم المحكمة فضلا عن العقوبات المقررة بمصادرة العربة أو السيارة أو وسيلة النقل الأخرى بما فيها من القاذورات . »

وللسلطة القائمة على النظافة العامة تكليف المخالف إزالة أسباب المخالفة على نفقته وتحت مسؤوليته في المدة التي تميمها له وإلا قامت بذلك على نفقته وتحت مسؤوليته وحصلت النفقات التي تتحملها في هذا الغرض بالطريق الإداري . »

مادة ٣ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (٢٩) من القانون رقم ١٥٩ المشار إليه نصها الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠ مكرر الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ .

« ومع ذلك يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بعد أخذ رأى المجلس القروى بالنسبة للقرى والمجلس البلدى بالنسبة للمدن أن يقصر سريان أحكام هذا القانون على أحياء دون أخرى فى المدن أو القرى حسب الأحوال . »

مادة ٤ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية صدر بقصر الجمهورية فى ١٧ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٠ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بنظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة .

وقد نص فى المادة ٤ منه على أنه لا يجوز وضع الحيوانات أو الطيور فى الميادين والطرق والشوارع والممرات والحارات والأزقة وغيرها سواء كانت عمومية أو خصوصية وكذلك فى منازل المساكن أو المباني الأخرى .

ولما كان لكل مدينة من مدن الجمهورية ظروف خاصة بها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية حيث أن بعض المدن تجمع بين أحياء حديثة وأخرى أقرب إلى الريف منها إلى الحضر ، ولما كان القانون لا يفرق بين المدينة والقرية رغم أن المساواة بينهما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية منعدمة فى الوقت الذى يجب فيه أن تتناسب أحكامه والعقوبة المقررة به مع مستوى المسكن الذى تقع فيه الجريمة .

لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ينص فى مادته الأولى بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤ سالفه الذكر نصها أنه « لا يسرى هذا الحظر على أحياء المدينة أو القرية التى يصدر باستثنائها قرار من المجلس البلدى أو القروى حسب الأحوال

ويقضى المشروع فى مادته الثانية باستبدال نص المادة ٢٦ من القانون الخاصة بالعقوبة بنص آخر بحيث أصبحت بموجب هذا التعديل العقوبة المقررة للخالفات التى تقع فى المدينة أشد من تلك التى تقع فى القرية .

ويقضى أيضا المشروع فى مادته الثالثة بأنه يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بعد أخذ رأى المجلس القروى بالنسبة للقرى والمجلس البلدى بالنسبة للمدن أن يقصر سريان أحكام هذا القانون على أحياء دون أخرى فى المدن أو القرى حسب الأحوال .

وقد عرض هذا المشروع على قسم التشريع فأقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء وجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ (١) في شأن إنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة

باسم الأمة

رئيس الجمهور

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم التشريعية والاجراءات المتعلقة بها ،

وعلى القانون المدني ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينتهى حق الحكر المترتب على الأعيان الموقوفة بقرار من وزير الأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للأوقاف إذا اقتضت المصلحة ذلك .

مادة ٢ - يختص مالك الوقفية بثلاثة أخماس ثمن الأرض المحكرة - والمحتكر بباقي الثمن سواء أكانت الأرض مشغولة ببناء أو غراس أم لم تكن مشغولة بشئ من ذلك .

مادة ٣ - إذا تم الاتفاق بين الوزارة والمحتكر ، عرض الأمر على المحكمة الشرعية المختصة بالإصدار لإشهاد بيع الأرض المحكرة .

مادة ٤ - إذا لم يحصل اتفاق بين الوزارة والمحتكر ، عرض الأمر على المحكمة الشرعية المختصة ببيع الأرض المحكرة وما قد يكون عليها من غراس ومبان وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون المرافعات المدنية والتجارية بشأن بيع العقار اختياراً (مادة ٧١٨ وما بعدها) .

مادة ٥ - إذا وقع نزاع على ثمن البناء أو الغراس في الحالة التي تكون فيها الأرض مشغولة

(١) نشر بالوثق المصرية العدد ٤٢ مكرر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ .

بناء أو غراس ، فصلت في هذا النزاع المحكمة الشرعية الابتدائية الواقع بدائرتها العقار أو أحد أجزائه وذلك خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ أول جلسة ويكون إقرارها غير قابل للاستئناف في أية حالة من الأحوال .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٧ - على وزيرى العدل والاعواق ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ متضمنا الحق فى انهاء المحكم على الاعيان الموقوفة وذلك بقرار يصدر من وزير الاعواق بعد موافقة المجلس الاعلى للاوقاف ومقررا ايضا الاجراءات التى تتخذ فى سبيل الانتهاء والخطوات التالية له .

ولما كان هذا القانون قد انتزع الاختصاص من المحاكم الشرعية صاحبة الولاية باعتبار أن العين المحكرة وقف - فقد روعى وضع الامر فى نصابه أن يعدل هذا القانون بحيث يعود الاختصاص إلى جهته الأصلية . وتسيلا للاجراءات جعل الحق لهذه المحاكم فى حالة الاتفاق بين جهة الرقبة وجهة المنفعة أن تقوم باصدار إشهاد يبيع العين الموقوفة .

كما روعى تسهلا للاجراءات فى حالة الخلاف بينهما أن تقوم المحكمة الشرعية ببيع العين الموقوفة وفقاً للاحكام المقررة للبيع الاختيارى بقانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد روعى أيضا تبسيلا للاجراءات أنه فى حالة ما إذا كانت العين مشغولة ببناء أو غراس وقام خلاف على تعيين حصة كل من الأرض والبناء أو الغراس فى الثمن الاجمالى أن يكون الاختصاص للمحكمة الشرعية الابتدائية الواقع بدائرتها العقار أو أحد أجزائه وذلك خلال مدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ أول جلسة ويكون قرارها غير قابل للاستئناف فى أية حالة من الأحوال .

كما روعى أيضا فى هذا التعديل أن يوزع الثمن على الأساس الذى كان يجرى عليه العمل قبل القانون الأخير وذلك بأن يكون للمالك الرقبة ثلاثة أخماس الثمن والباقى للبحتكر .

ويتشرف وزير العدل بأن يرفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على
الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على
جهات البر المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الاوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

- مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه النص الآتى :
- « مادة ٢ - إذا كان الوقف على جهة بر ، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الاوقاف
مالم يشترط الواقف النظر لنفسه .
- فاذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة ، جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر إلى هذه الجمعية
أو الهيئة .
- ولوزارة الاوقاف لسبب موجب للعزل ، أن تطلب من المحكمة الشرعية المختصة عزل الجمعية أو
الهيئة عن النظر ، وبعزل أيهما ، يعود النظر للوزارة .
- وإذا كان الوقف ضئيل القيمة أو الربيع أو كان على جهة بر خاصة كدار للضيافة أو لفقراء
الاسرة ، جاز لوزارة الاوقاف أن تنزل عن النظر إلى أحد أفراد اسرة الواقف ولا ينفذ النزول
إلا بتولية الناظر الجديد .
- مادة ٢ - على وزيرى العدل والأوقاف ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤) ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

نظراً إلى أن المشرع قد حرص في القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة للأوقاف الخيرية على أن يجعل النظر لوزارة الأوقاف ضمناً لحسن الاشراف والتوجيه .
ولما كان من الأوقاف الخيرية ما هو فرض على جمعيات أو هيئات تقوم على عمل البر وتؤدي رسالتها على وجه أكمل لاشابة فيه ولأن في هذه الهيئات والجمعيات ما يحقق فرض المشرع خاصة وأن للوزارة اشرافاً عن طريق مراجعة حساباتها .
لذلك رأى المشرع أن يضيف هذا الاستثناء إلى الاستثناءات الواردة بالفقرة الثانية من المادة الثانية وأن يجعل لوزارة الأوقاف جواز التنازل عن النظر في هذه الحالات اما إلى الجمعية أو الهيئة .
ويتشرف وزير الأوقاف بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٤^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالخدمة العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية المعدل بالقوانين رقم ١٠١
و ١٥٦ لسنة ١٩٥١ و ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٣٢ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي ،

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي المعدل بالقانون رقم ١٢٣
لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ .

د مادة ٢٠ - تخفيض المدة المنصوص عليها في المادة السابقة إلى سنة واحدة بالنسبة إلى الطلبة الآتى ذكرهم :

أولاً - طلبة السكليات في الجامعات المصرية ، وكذلك طلبة أية كلية في مصر أو في الخارج تعتبرها إحدى الجامعات المصرية معادلة لسكلياتها .

ثانياً - طلبة كليات الجامع الأزهر .

ثالثاً - طلبة المدارس العليا والمدارس الأخرى التي تعتبرها وزارة المعارف العمومية معادلة لها .

رابعاً - الطلبة الذين قضوا ثلاث سنوات دراسية منها اثنتان على الأقل بنجاح في :
(١) المدارس الثانوية التابعة لوزارة المعارف العمومية والمدارس الأخرى التي تعتبرها الوزارة المذكورة معادلة لها .

(٢) الأقسام الابتدائية بالجامع الأزهر .

(٣) المدارس الابتدائية الراقية .

(٤) المدارس الخصوصية والمعاهد التي يعينها وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع وزير الحرية .

خامساً - الطلبة الذين قضوا سنة واحدة على الأقل في المرحلة الثانوية بأنواعها ، ويسرى الخفض سواء أكان الطالب قد بلغ سن الإلزام بالخدمة العسكرية وهو ملتحق بإحدى السكليات أو المدارس المذكورة أم كان قد بلغها بعد تركها لأي سبب كان .

مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتى :

« ويجوز لمؤلاء المتطوعين بعد نهاية مدة تطوعهم أن يجددوا الخدمة مرة أو أكثر لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات على ألا تزيد سن المتطوع عن خمسين سنة وهو في الخدمة إذا لم يرق إلى رتبة العصول أو المساعد ، أما إذا رقى إلى إحدى هاتين الرتبتين قبل بلوغه سن الخمسين فيجوز له أن يجدد خدمته حتى يبلغ سن الخامسة والخمسين . »

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه . تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ٢٠ بند رابعا د اء من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والقوانين المعدلة له على تخفيض مدة الخدمة العسكرية من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة بالنسبة إلى الذين قضوا ثلاث سنوات دراسية منها اثنتان على الأقل بنجاح في المدارس الثانوية التابعة لوزارة المعارف العمومية والمدارس الأخرى التي تعتبرها الوزارة المذكورة معادلة لها .

وقد روعي في تحديد مشروع الثلاث سنوات دراسية في المدارس الثانوية كشرط لتخفيض مدة الخدمة العسكرية ، أن القانونين الملغين رقمي ١٤٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي و ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الثانوي حددا ست سنوات للدراسة في التعليم الابتدائي وخمس سنوات للدراسة في التعليم الثانوي .

ثم صدر القانونان رقما ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي و ٢١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الثانوي - وقد اشتملا على إلغاء الشهادة الابتدائية وتقرير الشهادة الإعدادية مع تعديل مدد الدراسة بالنسبة للرحلتين الابتدائية والثانوية ، وإنشاء المرحلة الإعدادية ، فأصبحت المدة التي يقضيها الطالب في المرحلة الابتدائية أربع سنوات وفي المرحلة الثانية ثلاث سنوات ، وبينهما المرحلة الإعدادية ومدتها أربع سنوات وهي تقابل في النظام السابق السنتين الخامسة والسادسة من التعليم الابتدائي والسنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي .

كما وردت أحكام جديدة في الباب الرابع من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ خاصة بإنشاء المدارس الابتدائية الراقية ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يجوز زيادتها بالنسبة إلى أي نوع منها بقرار يصدره وزير المعارف العمومية وذلك بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الابتدائية العادية بنجاح .

ولما كانت المادة ٢٠ من قانون الخدمة العسكرية حسب وضعها الحالي لا تنطبق على من حصل على شهادة الدراسة الإعدادية إلا بعد أن يقضى ثلاث سنوات دراسية منها اثنتان على الأقل بنجاح في المرحلة الثانوية ؛ وذلك عملا بظاهر النص - ومعنى هذا عدم استفادته من أحكام هذه المادة إلا بعد أن يقضى أحد عشر عاما في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في حين أن نظيره المطبق عليه النظام السابق يستفيد من تلك الأحكام بعد قضائه تسعة أعوام فقط في التعليمين الابتدائي والثانوي .

كما أن المادة المذكورة لا تنطبق على من أتم الدراسة الابتدائية بنجاح - وقبل في إحدى المدارس الابتدائية الراقية حتى بعد قضائه مدة ثلاث سنوات بها وذلك لأنه حين وضع هذه المادة لم يكن لهذا النوع من المدارس وجود .

لذلك روي تعديل تلك المادة بما يحقق المساواة بين الطالب المطبق عليه نظام التعليم القديم والطالب المطبق عليه نظام التعليم الجديد من حيث مدة الدراسة اللازم قضاؤها بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي حتى يستفيد من تخفيض مدة التجنيد .

وقد نصت المادة ٤١ من القانون المشار إليه في فقرتها الأولى على جواز التطوع للخدمة في مصانع القوات المسلحة أو في الأعمال الميكانيكية الخاصة بها أو في الوظائف التي نصت عليها .

ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن « لملأ المتطوعين أن يجددوا خدمتهم على أن لا يتجاوز سن التطوع خمسين سنة — ولم يبين فيها أن هذا الحكم خاص بالمتطوعين الذين في رتب أقل من رتبة الصول أو المساعد .

لذلك رأى تعديل نص هذه الفقرة بحيث تكون هذه السن حدا أقصى للسن التي يبقى بعدها المتطوع في الخدمة إذا لم يرق إلى رتبة الصول أو المساعد — أما إذا رقى إلى إحدى هاتين الرتبين قبل بلوغها ، فيجوز له تجديد خدمته حتى يبلغ سن الخامسة والخمسين .

وتحقيقا لهذه الأغراض أهد مشروع القانون المرافق .

ويتشرف وزير الحربية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بجاه الموافقة عليه والسير في إجراءات استصداره .

قانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بغرض

ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بغرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة

والملاهي المعدل بالقانونين رقمي ٤٤٨ و ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما أتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالجدول حرف (أ) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، الجدول الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ .

« ميادين سباق الخيل ومحال صيد الحمام وجميع الأماكن العامة والمحلات الأخرى الخاصة بالمراهنات بمختلف أنواعها ، تفرض عليها الضريبة بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة أجرة الدخول مع جبر كسور القرش إلى قرش كامل .

ويجب أن يخصص لأمكنة الدوحة الأولى باب خاص ومكان منفصل لا يتصل بالمكنة الأخرى ولا اعتبر جميع تذاكر الدخول تذاكر درجة أولى خاضعة للضريبة المقررة لهذه الدرجة .

ويخضع للضريبة المقررة طبقا للفئات الواردة في الجدول المرافق ، الأجور التي تدفع عن كل سيارة يصرح لها بالدخول في الأماكن سالفة الذكر والأجور التي تدفع عن حجز أى مكان أو مقصورة وكذا كل ما يحصل مقابل حفظ الملابس أو بيع برامج أو غير ذلك ..

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانونين رقمى ٤٤٨ و ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة - وفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في ميادين السباق ومحال صيد الحمام وجميع الأماكن العامة والمحلات الأخرى الخاصة بالمراهنات بمختلف أنواعها - وفقا لفئات الواردة بالجدول المرفق بالقانون بشرط ألا تقل عما يأتى :

٢٥٠ ملجم عن الدخول في أمكنة الدوحة الأولى.

١٣٠ ملجم عن الدخول في أمكنة الدرجات الأخرى .

ولما كان سباق الخيل وصيد الحمام وغيرهما من المراهنات، كسباق السيارات والتراجعات والقوارب وغير ذلك تعتبر من أنواع الرياضة .

ورغبة في تشجيع هذه الأنواع من الرياضة، روى تعديل الضريبة على هذه الأماكن يجعلها بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة أجرة الدخول فيها مع جبر كسور القرش إلى قرش كامل ، ودون تحديد حد أدنى لمقدار المتحصل من أجرة الدخول ..

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض المشروع الذى يحقق هذا الغرض على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة التى أقرها المجلس الدولة للفضل بالموافقة عليه والتشريع فى الإجراءات المتخذة.

قانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة المعدل بالمرسومين بقانونين رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الاولى من المادة ١ من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتي :

« يفرض رسم دمغة نسبي قدره ٥ ٪ عن المبالغ المدة للأداء لجميع المراهنين في مراهنات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها ويتحمل المراهنون هذا الرسم ، » .

مادة ٢ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

تقرر رسم الدمغة على المراهنات لأول مرة بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على أساس ٥ في المائة من المبالغ المدة للأداء لجميع المراهنين في مراهنات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها ، ثم زيد الرسم إلى ١٠ في المائة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٢ وزيد مرة أخرى إلى ١٥ في المائة بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٣ وهو نفس النسبة التي تقررت بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرز الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ .

وكانت هذه النسبة الأخيرة منذ أن تقررث مثار شكوى نوادى سباق الخيل بالقاهرة والاسكندرية ولكن حالة الرواج التى كانت سائدة مدة الحرب بالقاهرة والاسكندرية كانت سببا لتقوية حصيلة المراهنات وأمكن بذلك تخفيف الأثر الناتج من زيادة الضريبة إلى حين .

ولكن نوادى سباق الخيل عاودت الشكوى من كثرة ارتفاع سعر الضرائب الحكومية المقررة على السباق فى مصر إذ أنه إلى جانب رسم الدمغة المشار إليه تحصل إدارة ضريبة الملاهى ضريبة قدرها ٢٥٠ مليا على تذكرة الدرجة الأولى و١٣٥ مليا على تذكرة الدرجة الثانية علاوة على ضريبة قدرها ١ فى المائة من قيمة المراهنات تحصل لحساب وزارة الزراعة لتحسين إنتاج الخيول وهذا فضلا عن أثمان تذاكر دخول السباق .

وقد أدى هذا الوضع إلى نقص الاقبال على نوادى السباق مما ترتب عليه تحميل هذه النوادى بمخسائر جسيمة تهددها بتصفية أعمالها فتخسر بذلك الخزانة العامة مقدار من الرسوم والضرائب التى تحصلها فضلا عن زوال رياضة السباق وسد باب الرزق امام الكثير من العائلات التى لا مورد لها غيرها .

لذلك صدر القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٣ بتخفيض رسم الدمغة على المراهنات إلى ١٠ فى المائة ونظراً إلى أن هذا التخفيض لم يكن كافياً لتشجيع الاقبال على ارتياد حلبات السباق وبالتالي زيادة الحصيلة ، كما وأن مصلحة السياحة ترى ضرورة تشجيع هذا النوع من الرياضة لما له من أثر فى اجتذاب السائحين .

لهذا رأى تخفيض الرسم إلى ٥ فى المائة بدلا من ١٠ فى المائة حتى يكون هذا التخفيض عاملا قويا لتشجيع السياحة واستمرار نوادى السباق فى اداء أعمالها فيكثر الاقبال على النوادى فتزداد إيراداتها ويزداد بالتالى مقدار ما يحصل من الرسم .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء المرافقة عليه واستصداره .

المحامي

مجلد قضائيه

زمره نقابة المحامين

يونيه
سنة ١٩٥٤

السنة الرابعة والثلاثون

العدد
العاشر

فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ : كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ هَلَى
سَائِرِ السُّكَّوَاكِبِ (رواه أبو نعيم عن معاذ)

جميع المقالات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الجمهورية رقم ٥١ بمصر .

مطبعة مجبى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

- عدد
- ٢٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٢ حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
- ٢ حكيمين صادرين من قضاء المحاكم السككية المدنية (القضاء المدني)
- ٤ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
- تحويل الشركات وأثره في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .
- القانون العام والقانون الخاص بحث للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .
- محاولة لوضع نظرية عامة لجرائم الاشتباه المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحث للسيد الأستاذ طاهر شاش وكيل نيابة بور سعيد .
- تعريف منزل الدعارة حسب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بحث للسيد الأستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامي .
- حق الخزاة العامة في الرجوع على المتهم الذي زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الاتعاب المقدرة للحامي المعين للدفاع عنه ، الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، بحث للسيد الأستاذ أمين أبو هيف الوكيل الأول بمكتب النائب العام .
- إشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية بحث للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور وكيل نيابة مركز بني سويف والأحداث .
- قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون المدني . ص ٣١١
- قانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية . ص ٣١٢
- قانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ . ص ٣١٤
- قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون حماية حق المؤلف . ص ٣١٦
- قانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ٣٤٣
- قانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة الخامسة من المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو

سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك . ص ٣٤٤
قانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . ص ٣٤٦
قانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٣٤٩
قانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر والحفظ عن المساكن
الشعبية . ص ٣٥١ .
قانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ باستثناء وزارة التجارة والصناعة من تطبيق بعض أحكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على موظفيها . ص ٣٥٢
قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . ص ٣٥٥
قانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٤ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء . ص ٣٦٥

عبدلّٰى عبد الشّٰهيد — احمد السّٰادق — مسر محمد العسماوى — نصيف زكى
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض المدنية

٦٧٣

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - أوراق تجارية . سندات أذنية . حكم . تسببه .
تقريره أن السندات الأذنية موضوع النزاع هي أوراق
تجارية وأن تظهيرها عمل تجارى . استناده في ذلك إلى
أنها كانت عن أعمال تجارية وأن المدينين فيها
تجار . لا خطأ .

ب - أوراق تجارية . سند أذنى تجارى . تظهيره .
ضمان الحيل قبول السند ودفع قيمته ما لم يوجد اتفاق
خاص بين الطرفين على خلاف ذلك . المادة ١٣٧ من
قانون التجارة .

ج - أوراق تجارية . سندات أذنية تجارية .
حكم . تسببه . قضاؤه ببراءة ذمة المظهر إليه من مبلغ
معين وبصححة العرض الحاصل منه عن هذه السندات .
استناد الحكم في ذلك إلى قواعد التظهير التي تنفي
بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الأذنية المحولة إلى المظهر
إليه وإلى أن هذا الأخير يحجز عن تحصيل قيمتها بعد
استيفاء الإجراءات القانونية . إجراؤه للقاعدة بين
هذه السندات وبين سند يقل عن قيمتها كان المظهر
إليه مدينا به للمظهر . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر أن
السندات الأذنية موضوع النزاع تجارية
وأن تظهيرها عمل تجارى قد استند إلى أنها

كانت عن أعمال تجارية ، وأن المدينين فيها
تجار كما يبين من اعلان البروتستات ، فإن
هذا التقرير في الحكم لا خطأ فيه وكاف لحمله
متى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت به عدم
صحته ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص .

٢ - الأصل هو أن المظهر وفقا للبادء
١٣٧ تجارى يضمن لمن ظهر إليه دفع قيمة
السند المظهر كما يضمن قبوله ولا تخلى مسؤوليته
من هذا الضمان الا إذا كان متفقا بين الطرفين
على استبعاده . واذن متى كانت المحكمة اذ
أعملت القواعد الخاصة بأحكام التظهير في
قانون التجارة قد استندت في هذا الخصوص
الى أن السندات الأذنية موضوع النزاع كانت
عن ديون تجارية وأن تظهيرها كان عملا
تجاريا ، لأن المظهر (الطاعن) والمدينين
فيها تجار ، وقد ظهرت الى المطعون عليه
عن الديون التجارية الواردة فيها ، فأصبح من
المتعين أعمال حكم قانون التجارة على هذه
السندات الأذنية التجارية ، وكان الاتفاق
الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه والمشار

إليه في الحكم لا يتضمن صراحة أو ضمنا إعفاء الطاعن من الضمان الذي توجهه قواعد التنظيم وليس في أوراق الطعن ما يفيد وجود ورقة ضد بالمعنى الذي ذهب إليه الطاعن ، فإنه يكون مسئولاً بقيمة السندات الاذنية المظهرة الى المطعون عليه متى كان المدينون بمقتضاها قد رفضوا دفع قيمتها كما يكون تمسك الطاعن بتطبيق المادتين ٣٥٢ و ٣٥١ من القانون المدني القديم في غير محله .

٣ - لما كان الحكم إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه من مبلغ معين وبإبادة عرض السندات المحولة اليه من الطاعن لم يبن قضاءه على أساس فسخ الاتفاق الذي تم بين الطرفين ، وإنما أقامه على أساس أعمال قواعد التنظيم في قانون التجارة التي تقضى بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الاذنية المحولة الى المظهر إليه وعلى أن هذا الأخير قد استوفى الإجراءات القانونية بالنسبة لهذه السندات التي أعلن عنها بروتستو عدم الدفع للمدينين والمحيل فصار له حق الرجوع عليه بقيمتها ولما كان مدينا للطاعن بسند إذنى تقل قيمته عن قيمتها فقد قضى ببراءة ذمته من الدين الثابت في هذا السند ، وكان لم يقض للمطعون عليه بشئ لم يطلبه ، ذلك بأن المطعون عليه شفع طلب براءة ذمته بعرض السندات المحولة إليه عرضاً حقيقياً على الطاعن بعد أن عجز عن تحصيل قيمتها وطلب الحكم بإبادة هذا العرض وكان ما ذكرته المحكمة عن الفرق

بين قيمة السندات المحولة الى المطعون عليه وقيمة السند الاذنى المشار إليه إنما هو بصدد الاستدلال على حصول المقاصة بين أقل المبلغين قيمة لتقرير براءة ذمة المطعون عليه ، ولم يكن ذلك منها قضاء بالفرق بينهما للمطعون عليه أو تقريراً لحقه فيه . لما كان ذلك فإن النعى عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

المكرر

د من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه رغب في تجارة الخضر والفاكهة وتحقيقاً لهذه الرغبة تقابل في القاهرة مع الطاعن وأحمد سباق وكانا شريكين في هذه التجارة ، وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ اتفق مع الطاعن على أن يقرضه ٢٠٠٠ جنيه لم تدفع له نقداً وإنما ظهر له بها سندات اذنية تحت الطلب محررة لأمر الطاعن من عملائه بالوجه القبلى ، وفي مقابل ذلك حرر المطعون عليه ورقة تتضمن قبوله رهن ١٧ سهم و ٥ قراريط و ١١ فدان إلى الطاعن نظير مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ونص فيها على أنه قد حرر في نفس التاريخ سند إذنى بمبلغ الدين ، كما حرر كشف موقع عليه من المطعون عليه وأحمد سباق ببيان السندات المحولة إلى المطعون عليه والباقي من قيمتها في ذمة المدينين ومقداره ٢٨٤٨ جنيهاً و ١٩٠ ملياً - وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ حرر عقد شركة بين المطعون عليه وأحمد سباق برأس مال مقداره ٢٩٠٠ جنيه عبارة عن سندات اذنية على عملاء بالأقصر وقوص وقنا محولة من الطاعن إلى المطعون عليه ويخص أحمد سباق فيه

الإذنيان وورقة الرهن ، وبصحة العرض الحاصل في ١٥/١٠/١٩٤٦ والتصريح للطاعن بتسليم السندات المودعة بملف الدعوى . فرجع الطاعن الدعوى رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٨ القاهرة الابتدائية على المطعون عليه وطلب فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٢٠٠٠ ج قيمة السند المحرر في ٢٤/٥/١٩٤٦ والذي يستحق الوفاء في ٣٠/٥/١٩٤٧ ، ثم رفع أحمد سباق الدعوى رقم ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون عليه وطلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بمبلغ ١٣٠٠ ج من ذلك ٧٠٠ ج ما يخصه في رأس مال الشركة و ٦٠٠ ج على سبيل التعويض . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولا بضم الدعويين ٩٨٣ سنة ١٩٤٦ و ١٢٦ سنة ١٩٤٦ الى الدعوى رقم ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ وثانيا بعدم قبول طلب المطعون عليه براءة ذمته من مبلغ ٢٠٠ ج المحرر عنه السند المؤرخ ٢٥/٥/١٩٤٦ وثالثا ببراءة ذمة المطعون عليه من مبلغ ٢٠٠٠ ج المحرر به السند المؤرخ ٢٤/٥/١٩٤٦ . رابعا برفض الدعويين رقمي ١٢٦ سنة ١٩٤٨ و ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ ، وخامسا بصحة العرض الحاصل عن السندات الاذنية والبروتستات المرفقة بحافظة المطعون عليه في الدعويين رقمي ٩٨٣ سنة ١٩٤٦ و ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ والتصريح للطاعن ولأحد سباق بتسليم هذه السندات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٦ سنة ٢٦ ق القاهرة ، فقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق القاهرة المرفوع من المطعون عليه . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا . وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكيمين المستأنفين . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

٧٠٠ ج والمطعون عليه ٢٢٠٠ ج . ولما كان هذا المبلغ يزيد على المبلغ الباقي من السندات الاذنية المحولة إلى المطعون عليه ، فإن الطاعن حول له سدين آخرين الباقي من قيمتهما ٥١ ج و ٨١٠ م وفي هذا التاريخ حرر المطعون عليه على نفسه سنداً لإذنية لأمر الطاعن بمبلغ ٢٠٠ ج نص فيه على أن قيمته وصلت نقدا . ثم عاد المطعون عليه إلى بلده قوص ليمرر شئون شركته الجديدة ، وسعى في تحصيل المبالغ المحولة إليه إلا أنه عجز عن تحصيل شيء منها ، فطلب من شريكه أحمد سباق أن يتسلم بعضا من السندات لتحصيل قيمتها ، وحرر بها كشف في ٢٢/٦/١٩٤٦ . ولكنه أيضا لم يحصل شيئا . ولما وجد المطعون عليه أن السندات المحولة إليه لا قيمة لها سعى في استرداد أوراقه والسدين المحررين عليه ، إلا أن الطاعن أقام عليه دعوى يطلب صحة توقيعه على ورقة الرهن ، ثم أرفقها بالدعوى رقم ٩٣٢ سنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم بمبلغ ٢٠٠ ج قيمة السند الاذني المحرر في ٢٥/٥/١٩٤٦ وفي ٦/١٠/١٩٤٦ قضت المحكمة غيايبا بالزام المطعون عليه بالمبلغ المطالب به ، فعارض في هذا الحكم ، وفي ٨/٢/١٩٤٧ قضى بالتأييد ، فاستأنفه المطعون عليه وقيد استئنافه برقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق القاهرة ومن أجل أن يثبت المطعون عليه أن السندات المحولة إليه لا قيمة لها أعلن محوليا بروتستات عدم الدفع ، فأجاب هؤلاء جميعا بأنها مسددة بمقتضى حساب جار في دفاتر الطاعن ، وأنهم صدروا إليه بضائع تغطي قيمتها ما كانوا مدينين به ، ثم أعلن المطعون عليه الطاعن بهذه البروتستات وأقام عليه الدعوى رقم ٩٨٣ سنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية وطلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٢٠٠ ج التي حرر بها السندان

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل الوجه الأول من السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأن الطاعن تمسك في صحيفة استئنافه بأنه ليس صحيحاً أن المدينين تجار . بل هم زراع كانوا يبيعون له محاصيلهم . وأن المطعون عليه أضنى عليهم وصف التجار في البروتستات حتى تعتبر المعاملة تجارية إلا أن محكمة ثاني درجة أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهري :

« ومن حيث إنه لما كان وجه الرأي في الدعوى يختلف في حالة اعتبار السندات المشار إليها تجارية عنه في حالة اعتبارها مدنية ، فإنه يتعين البدء بالرد على هذا الوجه من الطعن .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم الابتدائي المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر أن السندات الإذنية موضوع النزاع تجارية وأن تظهيرها عمل تجاري ، فإنه قد استند إلى أنها كانت عن أعمال تجارية ، وأن المدينين فيها تجار كما يبين من إعلان البروتستات ، وهذا التقرير في الحكم لا خطأ فيه وكاف لملئه ، والطاعن لم يقدم ما يثبت به عدم صحة ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن السببين الأول والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول إذ قرر أن هناك اتفاقاً بين الطرفين يتضمن أن المطعون عليه حرر على نفسه سند دين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيتها بعقد وصفه بأنه عقد رهن تأميني وبسند قابل للتحويل ، وأنه لم يقبض المبلغ نقداً بل حولت إليه به سندات تزيد قيمتها عليه ، وأن هذا الاتفاق لا مشابة فيه ، إلا أنه رغم ذلك أطرح

هذا الاتفاق تغليباً لقواعد القانون التجاري ، وهذا يناهض القواعد العامة التي تقضى باحترام ورقة الضد بين طرفيها ما لم يكن هناك طعن خاص بها ، وفيما قرره الحكم مخالفة لقاعدتين قانونيتين هما أن الاتفاق الخفي بين الطرفين والمعترف به لا الاتفاق الظاهر هو الذي يحكم علاقتهما ، وأنه لا يصح إعطاء جزء من اتفاق حكماً يتنافى مع الاتفاق في مجموعه . والثاني أن الديون التجارية يصح أن تباع كالديون المدنية ، وفي هذه الحالة يسرى على البيع قواعد الحوالة في القانون المدني - إلا أن الحكم بعد أن فسر الاتفاق الحاصل بين الطرفين بشأن الديون المحولة بأنه يبيع لها بالسعر المتفق عليه لا بما جاء بالتظهيرات أجاز للطعون عليه حق الرجوع على الطاعن وقرر أنه يداينه في أكثر من ٢١٦٠ جنيتها خلاف المبالغ الأخرى التي حرر بسنداتها بروتستات لم تقدم ، وقرر أن الطاعن يداين المطعون عليه في مبلغ ٢٠٠٠ ج وهو الثمن وأسقط هذا المبلغ من المبلغ السابق . ولم يسقط الدين المحول كله ، وفي هذا ما يخالف المادة ٣٥١ مدني قديم التي تقضى بأن البائع لا يضمن للبشترى إلا وجود الحق في وقت البيع ، وأن ضمانته مقصورة على ثمن البيع والمصاريف ، والمادة ٣٥٢ التي تقضى بأن المحيل لا يضمن يسار المدين في الحال ولا في المستقبل إلا إذا وجد شرط لسكل من الحالتين المذكورتين .

« ومن حيث إن النعي على الحكم في هذين السببين مردود بأن المحكمة إذ عملت القواعد الخاصة بأحكام التظهير في قانون التجارة فإنها قد استندت في هذا الخصوص إلى أن السندات الإذنية موضوع النزاع كانت عن ديون تجارية ، وأن تظهيرها كان عملاً تجارياً ، لأن المظهر

(الطاعن) والمدينين فيها تجار ، وقد ظهرت إلى المطعون عليه عن الديون التجارية الواردة فيها ، فأصبح من المتعين إعمال حكم قانون التجارة على هذه السندات الإذنية التجارية . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل هو أن المظهر وفقا للمادة ١٣٧ تجارى يضمن لمن ظهر إليه دفع قيمة السند المظهر كما يضمن قبوله ، ولا تخلى مسؤوليته من هذا الضمان إلا إذا كان متفقا بين الطرفين على استبعاده ، ولما كان الاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ والمشار إليه في الحكم لا يتضمن صراحة أو ضمنا إعفاء الطاعن من الضمان الذي توجبه قواعد التظهير وليس في أوراق الطعن ما يفيد وجود ورقة ضد بالمعنى الذي ذهب إليه ، فإنه يكون مسئولا بقيمة السندات الإذنية المظهرة إلى المطعون عليه متى كان المدينون بمقتضاها قد رفضوا دفع قيمتها . ومن ثم يكون تمسك الطاعن بتطبيق المادتين ٣٥١ و ٣٥٢ مدنى قديم في غير محله .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه وإعادة السندات المحولة إليه إلى الطاعن ، مع أن فى ذلك قضاء بفسخ الاتفاق ومع أنه لا يوجد فى قواعد قانون التجارة ما يجيز للمظهر إليه أن يعيد السند إلى المظهر بل له حق الرجوع عليه بالمبلغ الوارد بالتظهير . وأن المحكمة لم تبين وجه فسخ هذا الاتفاق بل ردت على كل الطعون التى وجهت إليه وانهت إلى تقرير أن عملية التحويل ظاهرها الجرد ولا تنطوى على صورية أو إيهام ، وأن التحويل له مقابل ، هو الثمن المؤجل . ورغم ذلك فإن

المحكمة أعادت الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاتفاق ، دون أن تبين الخسارة التى منى بها المطعون عليه ، مع أن هذا الأخير كان همه أن يتخلص من مطالبة الطاعن له بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وأن المحكمة إذ قررت أن المطعون عليه يداين الطاعن فى مبلغ ٢١٦٠ جنيه خلاف المبالغ الأخرى التى حرر بسنداتها بروتستات ولم تقدم فإنها تكون قد أثبتت له حقا لم يطلب الحكم به .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فإنه لم يبين قضاءه على أساس فسخ الاتفاق الذى تم بين الطرفين وإنما أقامه على أساس أعمال قواعد التظهير فى قانون التجارة التى تقضى بضمان المظهر (الطاعن) وفاء قيمة السندات الإذنية المحولة إلى المطعون عليه ، وعلى أن هذا الأخير قد استوفى الاجراءات القانونية بالنسبة لهذه السندات التى أعلن عنها بروتستو عدم الدفع للمدينين فيها وللحيل (الطاعن) فصار له حق الرجوع عليه بقيمتها . ولما كان مدينا للطاعن بسند إذنى تقل قيمته عن قيمتها فقد قضى ببراءة ذمته من قيمته ولم يقض للمطعون عليه بشئ لم يطلبه ، ذلك بأن المطعون عليه شفع طلب براءة ذمته بعرض السندات المحولة عرضا حقيقيا على الطاعن بعد أن عجز عن تحصيل قيمتها ، وطلب الحكم ببراءة ذمته من السند الاذنى المحرر عليه بمبلغ ٢٠٠٠ ج وبصححة هذا العرض . وأما ما ذكرته المحكمة عن الفرق بين قيمة السندات المحولة إلى المطعون عليه وقيمة السند الاذنى المشار اليه ، فإنما كان بصدد الاستدلال على حصول المقاصة بين أقل المبلغين قيمة لتقرير براءة ذمة المطعون عليه ، ولم يكن

اليوم التاسع لميعاد المسافة بطريقة حذافية ، ولم تبين سبب اعتبارها المسافة بين محطة مصر وسوق الخضر والمسافة بين الأقصر وبلاد المدينين تزيد على ٤٠ كم مع أن قبول الدعوى أو عدم قبولها يتوقف على تحقيق هذه المسألة .

« ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا الوجه مردود بأن المحكمة إذ أضافت تسعة أيام على الخمسة عشر يوماً التي يجب أن ترفع فيها الدعوى على المحيل كما تقضى بذلك المادة ١٦٥ من قانون التجارة ، وقررت أن دعوى الرجوع على المحيل قد رفعت في الميعاد القانوني ، فإنها قد استندت إلى أن إعلان البروتستات إلى المدينين حصل في ٢١ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن الدعوى رفعت في ١٥/١٠/١٩٤٦ ولما كانت المسافة بين سوق الخضر بالقاهرة وبين بلاد مركز الأقصر الذي أعلن فيها المدينون بالبروتستات تزيد على ٦٨٠ كم - كما يبين من جدول السكة الحديدية - فإن ميعاد المسافة الذي يتعين إضافته وفقاً لنص المادة ١٧ ، من قانون المرافعات « القديم » هو تسعة أيام ، من ذلك ثمانية أيام لمسافة ٦٤٠ كم ويضاف إلى ذلك يوم آخر نظير باقي المسافة ، ولما كان الطاعن لم يقدم ما يثبت به خطأ الحكم في تقدير المسافة بين محل إقامة المدينين في السندات وبين محطة الأقصر ، وأنه بإضافة هذه المسافة إلى الأربعين كم الباقية فإن مجموع المسافتين لا يسمح بإضافة يوم تاسع . لما كان ذلك يكون النعى على الحكم في هذا الوجه مجرداً عن الدليل . « ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الاسانذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود صياد المستشارين) .

ذلك منها قضاء بالفرق بينهما للمطعون عليه أو تقريراً لحقه فيه .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن السندات الاذنية موضوع النزاع محررة في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وأنها ظهرت في يومى ٢٤ و ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ أى بعد مضي ستة شهور لبعضها وقبل ذلك للبعض الآخر ، ولم يفرق في الحكم بينها ، وإذ أخذ بالرأى القائل بأن التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق لا يجعل التحويل مدنياً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم لم يفرق بين السندات المذكورة استناداً إلى أنها نتيجة معاملة واحدة ، وأغفل الاتفاق المحرر بين الطرفين ، وكان يقتضى الأمر أن يعطى لكل سند حكمه ، وأن يعطى لهذه التظهيرات أثرها القانوني ، وهو أن تدوالها بعد تاريخ استحقاقها لا يجعل منها أداة وفاة .

« ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب غير منتج ، ذلك أنه لو صح اعتبار التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق تظهيراً ناقصاً فإن الطاعن لا يستفيد من ذلك لأنه هو الذى ظهر بعض السندات الاذنية بعد تاريخ استحقاقها ، فسواء كان هذا التظهير تاماً أو ناقصاً فإنه ليس له أن يتمسك بسقوط حق المطعون عليه في الرجوع عليه بقيمة هذه السندات ، لأنه هو الذى يكون قد أضاع عمله - فيما لو اعتبر التظهير ناقصاً - على المظهر الفرصة في المطالبة بقيمتها ، وذلك بتحويلها بعد ميعاد الاستحقاق . وهو في هذا السبب لا يعزو للمطعون عليه أى تقصير في المطالبة بالسندات المحولة إليه .

« ومن حيث إن الوجه الثانى من السبب الخامس يتحصل في أن محكمة أول درجة أخطأت إذ أضافت

٦٧٤

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . حكم تمهيدى بندق خبير . قضاؤه بصفة قطعية في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد الذى أسس عليه الطاعن دعواه قبل المطعون عليهم لا حجية له قبلهم لأنهم لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد . هذا الحكم صادر في صميم الموضوع وانتهى جزءا أساسيا من الخصومة لامتلاك المحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن في هذا الحكم على استقلال . المادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات .

ب - قوة الأمر المقضى . حكم صادر في دعوى صحة تعاقد أقامها المشتري على البائع له وعلى أخوته الذين اقتسوا الأطنان مع البائع . قضاؤه بصحة التعاقد في مواجهة البائع وأخوته . عدم حضور أخوة البائع في الدعوى وعدم منازعتهم المدعى في طلباته لا يمنع من اعتبارهم خصوما حقيقيين فيها . الحكم الصادر فيها يعتبر حجة عليهم .

ج - نقض . طعن . سبب جديد . الدفع بأن الحكم الفياي قد سقط لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره . لا تجوز انارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى بندق خبير لأداء المأمورية المبينة فيه لم يصل الى هذه النتيجة إلا بعد أن فصل في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد المسجل الصادر للطاعن في مواجهة البائع له وأخوته ليس حجة قبل الآخرين اذ لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار اليها وبالتالي لا يكون حجة على المطعون عليها السادسة التي اشترت الأطنان موضوع النزاع من هؤلاء الأخوة ورتب على ذلك تعيين خبير لبحث أصل ملكية البائع للطاعن لمعرفة ما اذا كان قد باع

ما يملك أو غير ذلك مهدرا بذلك حجية الحكم السابق المشار اليه قبل أخوة البائع في حين أن دعوى الطاعن كانت مؤسسة على الحكم السابق وحده امتنادا إلى ما له من حجة قاطعة قبل البائع له وأخوته الذين اشترت منهم المطعون عليها السادسة نفس الأطنان وسجلت حكم صحة التعاقد الصادر لها بعد تسجيل الحكم الصادر للطاعن وبذلك يكون هذا الحكم المطعون فيه قد بنت في أساس الخصومة فهو بهذه المثابة ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وقد أنهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لامتلاك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم يكون الطعن فيه استقلالا جائزا عملا بالمادتين ٣٧٨ و ٤٢٥ من قانون المرافعات .

٢ - إذا كان يبين من الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد أنه أقام تلك الدعوى على البائع له وباقي أخوته من الورثة الذين كانت الأطنان المبينة له مكلفة باسم مورثهم واستند في دعواه إلى عقد البيع الصادر له وإلى أن البائع له اختص بالأطنان المبينة بموجب قسمة حصلت بينه وبين أخوته فلم يناعه سوى واحد من هؤلاء الأخوة ولم يكن ثمة ما يمنع أيا منهم من منازعته لو كان له وجه فاحجامهم عن منازعته لا ينفى أنهم كانوا خصوما ذوى شأن في تلك الدعوى وقد صدر له الحكم في مواجهتهم فلا يصح

والحالة هذه اعتبارهم خصوما غير حقيقيين في تلك الدعوى . واذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بنذب خبير لأداء المأمورية الميينة فيه أقام قضاءه على أن أخوة البائع لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها مهدرا بذلك حجة الحكم الصادر فيها قبل هؤلاء الأخوة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢ - الدفع بأن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد قد سقط بالنسبة لمن صدر عليهم غيابا لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره لاجتزاء إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه - حسبما يبين منه ومن سائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقامها أمام محكمة سوهاج الابتدائية على عزيز جورجى عبيد الله (مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين) والمطعون عليها السادسة وآخرين يطلب الحكم له بملكية ٤ فدادين و٤ قراريط و٨ أسهم ميينة الحدود والمعلم بعريضتها . ثم انحصر النزاع بينه وبين خصومه في ملكية ٣ فدادين و٤ قراريط و٨ أسهم استند في ملكيتها إلى عقد شرائها من عزيز جورجى عبيد الله ضمن عقد بيع ابتدائي مؤرخ في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ ذكر فيه أن البائع تملكها بطريق الميراث عن والده الذي اشتراها بدوره من ثغرى بك عبد النور . وأنه

حصلت قسمة بين البائع وإخوته اختص بموجبها بهذه الإطيان ، وإلى أنه صدر له حكم بضحة هذا العقد في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج السابق رفعها منه على البائع له وإخوته وورثة المالك الأصلي ، وأنه سجل صحيفة تلك الدعوى في ١٥ يناير سنة ١٩٤٣ وأشر بمنطوق الحكم الصادر فيها الذى سجل في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٥ ونقل تكليف الإطيان لإسمه ، إلا أن عزيز جورجى البائع له وأخوته باعوا هذه الإطيان مرة ثانية للسيدة بهية ونيس عبيد الله (المطعون عليها السادسة) ببيعاً سوريا فأقامت دعوى صحة تعاقد عن هذه الإطيان وهجمت صحيفتها بعد تسجيل صحيفة دعواه وأشر بالحكم الصادر فيها بعد التأشير بالحكم الصادر له ، وأنها رغم ذلك تنازعه في ملكيتها . وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة سوهاج الابتدائية حكماً بنذب مكتب الخبراء الزراعيين لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان مقدار ما تركه جورجى عبيد الله من أراض زراعية بناحية أولاد خلف مركز البلينا بحوض الذكر القبلى نمرة ١١ وما يخص كل وارث مع بيان تصرفات الورثة في الحوض المذكور وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه ، وأوردت في أسباب حكمها ردا على تمسك الطاعن بحكم صحة التعاقد الصادر له أن هذا الحكم إنما حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى عزيز (مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين) ونصيف ولدى جورجى عبيد الله دون الخصوم الذين لم يكن لهم شأن في دعوى صحة التعاقد إذ لم يكن بينهم وبين الطاعن نزاع فصلت فيه المحكمة ، وأنه لما كان المدعى (الطاعن) لم يقدم دليلا على ما كان يملكه جورجى عبيد الله مورث البائع له بحوض الذكر نمرة ١١ أو عدد ورثته وما يخص كل وارث ومدى تصرفاته فإنه يتعين نذب

خبير لتحقيق ذلك . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ٢٤ ق أسيوط . وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييده : فقرر الطاعن طعنه فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها بأن الطعن في الحكم غير جائز استقلالاً مستندة إلى أنه حكم تمهيدى صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم تلتزم به الخصومة كلها أو بعضها ولا يغير من هذا النظر أنه اشتمل على قضاء قطعى فيما قرره من عدم حجية حكم صحة التعاقد الصادر للطاعن بالنسبة إلى من عدا عزيز ونصيف ذلك بأن المادة المشار إليها لم تفرق في هذا الخصوص بين الأحكام القطعية وغير القطعية متى كانت صادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم تلتزم بها الخصومة كلها أو بعضها .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم المطعون فيه وإن كان الظاهر من منطوقه أنه حكم تمهيدى بنسب خبير لأداء المأمورية المبينة فيه إلا أنه قبل أن ينتهى إلى هذه النتيجة فصل في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد المسجل الصادر للطاعن في مواجهة البائع له وأخيه نصيف وباقي أخوته ليس حجة قبل الآخرين إذ لم يكونوا خصوماً حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها وبالتالي لا يكون حجة على المطعون عليها السادسة التى اشترت الأطيان موضوع النزاع من هؤلاء الورثة ورتب على ذلك تعيين خبير لبحث أصل ملكية البائع للطاعن لمعرفة ما إذا كان قد باع ما يملك أو غير ذلك وبذلك أهدر حجية الحكم السابق المشار إليه قبل من عدا عزيز

(مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين) ونصيف من ورثة جورجي عبيد الله وقد كانت دعوى الطاعن مؤسسة على الحكم السابق وحده استناداً إلى ماله من حجية قاطعة قبل البائع له وأخوته الذين اشترت منهم المطعون عليها السادسة نفس الأطيان وسجلت حكم صحة التعاقد الصادر لها بعد تسجيل الحكم الصادر للطاعن وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد بت في أساس الخصومة فهو بهذه المثابة ليس حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وقد أنهى بصفة قطعية جزء أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة التى أصدرته إعادة النظر فيه ومن ثم يكون الطعن فيه جائزاً عملاً بالمادتين ٤٧٨ و ٤٢٥ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ أهدر حجية الحكم الصادر له في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٤٣ كلى سواهج بصحته ونفاذ عقده عن ٣ فدادين و٤ قراريط و٨ أسهم موضوع النزاع في هذه القضية مع أن هذا الحكم صدر في مواجهة البائع له وإخوته وهم ورثة المالك الأصلي جورجي عبيد الله وسجلت عريضة تلك الدعوى في ٥ من يناير سنة ١٩٤٣ وسجل الحكم الصادر فيها في ٢٨ / ٣ / ١٩٤٥ بعد أن صار نهائياً بعدم المعارضة فيه أو استئنافه وأشر بمنطوقه وفقاً للقانون ونقل تكليف الأطيان لاسمه بمقتضاه ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في عدم اعتداده بحجية الحكم السابق إلى أن من عدا عزيز ونصيف من ورثة جورجي عبيد الله لم يكونوا خصوماً حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها في حين

أنه أقام الدعوى عليهم جميعا وصدر الحكم في مواجهتهم .

ومن حيث إن الدفاع عن المطعون عليها السادسة رد على هذا النعى بأن حكم صحة التعاقد المشار اليه لم يصبح نهائيا بل إنه بطل بالنسبة لمن صدر عليهم غيايبا عملا بالمادة ٣٤٤ مرافعات (قديم) إذ لم ينفذ عليهم في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره وأن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن من عدا عزيز ونصيف لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد رقم ٣٧ سنة ١٩٤٣ هو تقرير صحيح إذ اقتصر الحكم الصادر فيها على اعتبار التعاقد صحيحا بالنسبة إلى الطاعن والبائع له وبالألحاح للفاضلة التي يتمسك بها الطاعن إلا في حالة اتحاد البائعين وهم في حالة الدعوى غير متحدين إذ اشترى الطاعن من عزيز جورجى وحده الأطلان المتنازع عليها باعتبار أنه اختص بها بموجب عقد القسمة مع إخوته أما هي (المطعون عليها السادسة) فقد اشترت الأطلان من جميع الورثة قبل القسمة وبأن مسألة المفاضلة باقية على كل حال لم تفصل فيها المحكمة وبأن المشتري لا يملك من الحقوق أكثر من البائع له .

ومن حيث إن النعى السالف الذكر في محله ذلك بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد رقم ٣٧ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج والمقدمة صورته المسجلة ضمن أوراق الطعن أن الطاعن أقام تلك الدعوى على عزيز البائع له وباقى إخوته ورثة جورجى عبيد الله الذين كانت الأطلان المبيعة له مكلفة باسم مورثهم واستند في دعواه إلى عقد البيع الصادر له من عزيز وإلى أن البائع له اختص بالأطلان المبيعة بموجب قسمة حصلت بينه وبين إخوته

فلم ينازعه أحد من الورثة سوى نصيف ولم يكن ثمة ما يمنع أيامهم من منازعته لو كان له وجه . فاجامهم عن منازعته لا ينفي أنهم كانوا خصوما ذوى شأن في تلك الدعوى وقد صدر الحكم في مواجهتهم فلا يصح والحالة هذه اعتبارهم خصوما غير حقيقيين في تلك الدعوى كما ذهب الحكم المطعون فيه . أما ما تدفع به المطعون عليها السادسة من أن الحكم المشار سقط بالنسبة لمن صدر عليهم غيايبا لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره فهو دفاع جديد لم تقدم ما تثبت أنها أثارته لدى محكمة الموضوع ولم يتعرض له الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الحكم إذ أهدر حجية الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد وقضى بتعيين خبير للقيام بالمأمورية السابق بيانها إنما أقام قضاءه على ما قرره من أن من عدا عزيز ونصيف من ورثة جورجى عبيد الله لم يكونوا خصوما حقيقيين في تلك الدعوى وهو تقدير غير صحيح كما سلف بيانه فإنه يكون من المتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢١١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٥

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . إجارة . نزاع قائم على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد أرضا فضاء أم مكانا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا النزاع ليس مما تفصل فيه دائرة الاجارات فصلا نهائيا . جواز الطعن في الحكم الصادر منها في هذا النزاع .

ب - إجارة . العين المؤجرة كما هو ثابت من عقد الاجار أرض فضاء . عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع الخاص باخلاء هذه العين . لا يغير من ذلك كون المستأجر قد أقام أبنية على هذه

العين أو عدلت الأجرة الواردة بالعقد الأصلي وأرفق به رسم للمباني التي أقامها المستأجر مادام لم ينص فيه على أن الإيجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من المباني .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء ، وكان النزاع يدور على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد الذي تستند إليه الطاعة أرضا فضاء كما تذهب الطاعة أو مكانا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون المشار إليه كما يقول المطعون عليه ، فإن هذا النزاع لا يكون مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلا نهائيا عملا بالمادة ١٥ من القانون المذكور ، ذلك بأن حكم هذا النص لا يسرى إلا على المنازعات الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء ، وكان الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من الطاعة إلى المطعون عليه هي أرض فضاء ، وكانت إقامة المستأجر منشآت على هذه الأرض لإمكان الانتفاع بها لا يغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يسرى

عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تعديل مبلغ الإيجار في العقد وارتفاق رسم به موضح فيه معالم النادى الذى أقامه المستأجر لأن كل ذلك لا يدل على أن عقد الإيجار الجديد تناول تأجير مبنى النادى أسوة بالأرض التى أقيم عليها متى كان لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الإيجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من مبان - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الاخلاء تأسيسا على أن العين المؤجرة هى من الأماكن التى يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد خالف القانون .

الحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أنه بموجب عقد إيجار محرر فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١١ أجرت الطاعة إلى جمعية الشبان المسيحيين قطعة أرض بالجزيرة من أملاك المصلحة مساحتها ٥ ف و ٢ ط و ٨ س لمدة عشر سنوات بإيجار قدره ١٧ ج و ٦٠٠ م سنويا للفدان ثم تجدد العقد لمدة أخرى تنتهى فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ بموجب بند أضيف إلى العقد فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢١ وفى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ استأجرت جمعية الشبان المسيحيين (الفرع الانجليزى الأمريكانى) التى ينوب عنها المطعون عليه ذات القطعة مضافا إليها ١١ ط و ٢٠ م لمدة تسع سنوات اعتبارا

من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ بواقع ١٧ ج و ٢٠٠ م للفدان الواحد فتكون جملة الايجار ١١١ ج و ٥٨٨ م ونص في البند الثالث من العقد على أن الغرض من التأجير هو لاستعمال الأرض المؤجرة للألعاب الرياضية كما نص في البند السادس على أنه لا يجوز للمستأجر أن يقيم أية مبان ثابتة على الأرض المؤجرة إلا بعد الحصول على تصريح كتابي بذلك من وزارة المالية كما يتعهد أيضا بإزالة كافة ما يحدث من مبان في نهاية مدة عقد الايجار أو عند انتهائه قبل ذلك في الحالة المنصوص عنها في البند الأول، وهي الحالة التي خول فيها المستأجر إلغاء الإجارة في اليوم الأول من نوفمبر من أية سنة خلال مدة التأجير وذلك بعد إعلان المؤجر كتابة قبل هذا الميعاد بثلاثة شهور ... وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ صدر قرار المصلحة بتغيير اسم النادي (المستأجر) لاسم نادى ويلكوكس الرياضى وذلك بناء على الاتفاق الذى حصل بين المصلحة والنادى . وفى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أخطرت الطاعنة رئيس النادي بعدم رغبتها فى تجديد العقد بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ ونهت عليه باتخاذ اللازم لتسليم الأرض المؤجرة فى يوم أول مايو سنة ١٩٤٩ الذى حدد للتسليم . وفى ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ أقامت الطاعنة دعوى أمام محكمة مصر المختلطة قيدت بجدولها تحت رقم ١٥٨٠ سنة ٤ ق بطلب الحكم بطرد المطعون عليه من العين المؤجرة . وقد طلب المطعون عليه الحكم برفض الدعوى تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن وردت الطاعنة على ذلك بأن العين المؤجرة هى أرض فضاء ولا تسرى عليها أحكام هذا القانون . وفى ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة حضوريا فى مادة إيجارات وبدرجة انتهائية

بقبول دعوى الطاعنة شكلا ورفضها موضوعا تأسيسا على أن الأرض المؤجرة مخصصة للألعاب الرياضية نظرا لبعدها وتنظيمها وصيانتها صيانة مستديمة ومن ثم فلا يجوز اعتبارها أرضا فضاء . واستأنفت الطاعنة لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها بجدولها تحت رقم ١١٦٢ سنة ٦٦ قضائية وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والأمر بإخلاء الأرض المؤجرة فدفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا وطلب احتياطيا الحكم بتأييد الحكم المستأنف - وفى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن أساس الاستئناف هو تمسك المستأنفة (الطاعنة) بأن محكمة أول درجة أخطأت فى تطبيق القانون اذا اعتبرت الأرض المؤجرة أرضا مبنية ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى حين أن المستأنفة تقول إنها أرض فضاء طبقا لنصوص عقد الايجار - وأن البحث فيما إذا كانت الأرض موضوع النزاع أرضا مبنية أو أرضا فضاء أمر جوهرى للوصول إلى الحقيقة التى تبتغيها محكمة ثانى درجة وهى لا تقطع فى ذلك إلا إذا قبلت الاستئناف شكلا - وقالت عن الموضوع إن النادى لا يمكن اعتباره أرضا فضاء للاعتبارات الآتية : أولا - لأن المادة الأولى صريحة بشأن سريان القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها كما أن المادة الرابعة من القانون المذكور خصت الأندية بالذكر أسوة بالمدارس والحاكم والمستشفيات . أما ما تدعيه المستأنفة (الطاعنة) من أن المادة الرابعة سالفة الذكر إنما تقصد الأندية الحكومية دون الخصوصية فلا يمكن الأخذ به إذ لو صحت نظرية

ويكون الطعن في هذا الحكم سواء عن طريق الاستئناف أو عن طريق النقض كلاهما غير مقبول ولا يضير المطعون عليه ما قضت به محكمة الاستئناف من قبول الاستئناف شكلاً ذلك لأن النتيجة التي وصلت إليها المحكمة هي عين النتيجة التي انتهت إليها محكمة أول درجة .

« ومن حيث إن الطاعنة طلبت رفض هذا الدفع تأسيساً على : أولاً — أن قضاء محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلاً هو قضاء بعدم انتهائية حكم محكمة أول درجة وبأنه قابل للطعن فيه وقد أصبح هذا القضاء انتهائياً في حق المطعون عليه ومن ثم لا سبيل لاثارة هذا الدفع من جديد أمام محكمة النقض مادام المطعون عليه لم يظعن على هذا الحكم . ثانياً : أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صريحة النص على عدم سريان هذا القانون على الأرض القضاء وقد كان مدار النزاع لدى محكمتي الموضوع هو مدى انطباق هذا القانون على واقعة الدعوى .

« ومن حيث إن النيابة العامة طلبت رفض هذا الدفع استناداً إلى أن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى في حين أنه لا ينطبق عليها فلا يصح أن تحتاج بأحكامه المتعلقة بالإجراءات أو طرق الطعن إذ المسائل التي لا تخضع لهذا القانون تظل سواء من حيث الموضوع أو الإجراءات خاضعة للقواعد القانونية العامة .

« ومن حيث إن دفع المطعون عليه مردود بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض القضاء .

المستأنفة لجاز الحكم بإلغاء عقود إيجارات المستشفيات والمدارس الخصوصية أسوة بالأندية الخصوصية وهو مالا يحتمله منطق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وثانياً : لأن النادى موضوع الدعوى يشتمل على مبنى النادى « House Club » وهو مكون من دورين ويحتوى على غرف المكتب وصالات وحمامات وهو مبنى بالطوب منذ سنة ١٩٢٧ كذلك يشتمل النادى على كشك من الخشب مخصص للبوفيه فضلاً عن الحديقة التي يحدها سور من الخشب والأراضي المتسعة للعب الكروكيت وكرة القدم وملاعب التنس المفروشة بالرمل الخاص يضاف إلى ذلك أن النادى مسور من جميع نواحيه . وثالثاً : أن الرسم المرفق بعقد الإيجار يظهر فيه بشكل واضح مبنى النادى كما أن الغرض من تأجير هذا النادى موضح بالبند الرابع من هذا العقد « لاستعمال الأرض المؤجرة للألعاب الرياضية » . ورابعاً : تبين من خريطة المساحة المودعة بالأوراق أنها تشتمل على جميع منشآت النادى وملحقاته ومن بينها مبنى النادى الظاهر في الرسم المرفق بعقد الإيجار وأن هذه الأوصاف وهذه المنشآت تدل دلالة واضحة على أن النادى موضوع النزاع ناد رياضي كامل الأبنية والملاعب والحدائق لا يجوز معه وصفه بأنه أرض قضاء ، فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

« ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام في المنازعات التي تنشأ عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن ومن ثم يكون ما قضت به محكمة أول درجة من أن حكمها نهائياً في محله

عشر سنوات تجددت الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣١ بمقتضى البند الاضافى المؤرخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ المدون بذيل العقد المذكور وذلك بايجار قدره ١٧ جنيها و ٦٠٠ مليا للفدان سنويا . وحيث انه بناء على طلب الجمعية قد وافقت وزارة المالية بكتابها المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ رقم ف ١١٢٠٨٠ / ١ على تجديد تأجير هذه الاراضى لمدة تسع سنوات اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ بواقع ١٧ جنية و ٦٠٠ مليا للفدان سنويا بما فى ذلك ١١ قيراط و ٢٠ سهما التى انضح أن الجمعية وضعت يدها عليها زيادة عن المؤجر اليها ، ونص فى البند الاول من العقد على أن « يؤجر الطرف الاول للطرف الثانى بذلك ٦ أفدنة و ٨ قيراط و ٤ أسهم بتفتيش الجزيرة والجزيرة مبينة حدودها على الرسم المرفق الموقع عليه من الطرفين وذلك لمدة تسع سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٠ غير أن للطرف الثانى (المطعون عليه) حق الغاء هذه الايجارة فى اليوم الاول من نوفمبر من أى سنة خلال مدة التأجير وذلك بعد اعلان الطرف الاول كتابة قبل هذا الميعاد بثلاثة شهور كما نص فى البند الثانى على أن قنة التأجير هى ١٧ ج و ٦٠٠ م للفدان سنويا وجملة الايجار السنوى ١١١ جنيها و ٥٨٨ مليا تدفع لخزينة مصلحة الاملاك على قسطين متساويين ... ولا يدخل فى هذا الايجار ثمن المياه اللازمة لهذه الارض الذى سيتحمله الطرف الثانى (المطعون عليه) ، كما ذكر فى البند الخامس انه « اذا لزمّت الارض جميعها أو جزء منها لغرض من أغراض المنافع العامة فيصبح هذا العقد ملغيا من تلقاء نفسه بالنسبة للجزء المأخوذ لهذه المنفعة بدون لزوم

ولما كان النزاع يدور على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد الذى تستند اليه الطاعنة أرضا فضاء كما تذهب الطاعنة أو مكانا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون المشار اليه كما يقول المطعون عليه فإن هذا النزاع لا يكون بما تفصل فيه دائرة الايجارات فصلا نهائيا عملا بالمادة ١٥ من القانون المشار اليه ذلك بأن حكم هذا النص لا يسرى إلا على المنازعات الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه إذ قضى برفض دعوى الاخلاء خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى تنص المادة الاولى منه على أن أحكامه « تسرى فيما عدا الأرض الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض ، وأنه لما كان موضوع الدعوى أرضا فضاء حسبا هو ثابت من عقد الايجار كان لا وجه لاعتداد الحكم بوجود الأبنية على جزء من الأرض لأن هذه الأبنية لم تدخل فى عقد الايجار ولم تعتبر مؤجرة للمطعون عليه .

« ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الاراضى الفضاء . ولما كان الثابت من عقد الايجار أن الأرض المؤجرة هى أرض فضاء إذ ورد به « حيث إنه مؤجر للجمعية « أفدنة و ٢٠ قيراط و ٨ أسهم بالجزيرة تبع عابدين بموجب عقد مؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ لمدة

٦٧٦

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

تزوير . حكم . تسببه . تمسك المدعى عليه في دعوى التزوير بأن ما حدث في العقد من تغيير إنما كان بعد تقديمه لسكتب الجلسة . استناده في تأييد دفاعه إلى أن تقرير الطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجوه تمزق بالعقد وإلى أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى هذا الدفاع . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطل للحكم .

المبدأ القانونى

مضى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما أشار إليه الخصم من تغيير في العقد إنما حدث بعد تقديمه إلى كاتب الجلسة مستندا إلى أن محضر التقرير بالطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تمزق بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذى قضى بإلغاء الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذا الدفاع من جانب الطاعن وبالرغم من هذا وذاك لم تلق المحكمة بالا إليه مع أنه جوهرى وقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون قد هار الحكم قصور يبطله .

المحكمة

« من حيث إن يحمل الدعوى أن مورث المطعون عليه أقامها على الطاعن طالبا الحكم بقبول أدله التزوير ورد بطلان عقد الإيجار الصادر فى ١ / ١٠ / ١٩٤٤ والمنسوب صدوره منه للبدعى عليه والمطعون فيه بالتزوير فى القضية رقم ٣٨٧١ سنة ١٩٤٧ مدنى مستعجل مصر ، فقضت المحكمة تمهيدا بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير

اتخاذ اجراءات قضائية . . ونص فى البند السادس على أنه « يقر الطرف الثانى (المطعون عليه) بأنه لا يقيم أية مبان ثابتة على الأرض المؤجرة إلا بعد الحصول على إذن كتابى بذلك من وزارة المالية ويتعهد أيضا بإزالة كافة ما يحدثه من مبان فى نهاية مدة عقد التأجير أو عند انتهائه قبل ذلك فى الحالة المنصوص عنها فى البند الأول ، — ولما كانت هذه النصوص جميعا تدل على أن العين المؤجرة من الطاعنة إلى المطعون عليه هى أرض فضاء ، وكان إقامة المستأجر منشآت على هذه الأرض لإمكان الانتفاع بها لا يغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يبرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تعديل مبلغ الإيجار فى العقد المبرم فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ ووافق رسم به موضح فيه معالم النادى لأن كل ذلك لا يدل على أن عقد الإيجار الجديد تناول تأجير مبنى النادى الذى أقامه المستأجر أسوة بالأرض التى أقيم عليها إذ لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الإيجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من مبان ، بل بالعكس ورد نص صريح فى العقد على أنه لا يجوز للطعون عليه أن يقيم بناء على هذه الأرض المؤجرة إلا بترخيص كتابى من وزارة المالية — لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه . »

(القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين) .

ويتحصل في أن بصمة الختم الموقع به على العقد ليست بصمة ختم مورث المطعون عليه وقد نددت المحكمة قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء عملية المضاهاة وانتهى في تقريره إلى : أولا - أن بصمة الختم المنسوب إلى على السيد المصرى - مورث المطعون عليه - الموقع بها على العقد المطعون فيه أخذت من نفس القالب الذى أخذت منه بصمات المضاهاة . ثانيا - إن الجزء المنفصل بأعلا الورقة الأولى من العقد المطعون فيه لا يكمل باقى ورقة العقد ولكنه من عقد آخر نزع منه وأرفق بالعقد الحالى وذلك بعد نزع الجزء الأسمى ، وقضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى أنه « إذا أعلنت بعض أدلة التزوير للدعى عليه دون البعض الآخر فلا يمكن التكلم أمام المحكمة إلا على ما أعلن دون سواء ، ولا يجوز للمحكمة أن تقبل كدليل من أدلة التزوير واقعة ظهرت أثناء عمل الخبير فاستأنف المطعون عليه وقيد الاستئناف برقم ٨٤٤ سنة ١٩٤٩ استئناف القاهرة . وفي ١٧ / ١٢ / ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم وبرد وبطلان العقد - فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والإخلال بحقه في الدفاع إذ لم يرد على دفاعه بأن العقد المطعون فيه بالتزوير بعد أن قدمه إلى كاتب جلسة محكمة الأمور المستعجلة أرسله هذا الأخير بدوره إلى قلم الكتاب وأن العقد لم يكن ممزقا وإلا لأثبت الموظف المختص ذلك ولقرره الطاعن بالتزوير في طعنه وهو لم يطعن في العقد إلا بعد أن شاهده وكان من الواجب على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن هذا ومؤداه أن ما أثبتته الخبير من تغيير بالصفحة الأولى بالعقد إنما حصل بعد تقديمه

إلى المحكمة ، أما وهى لم تحقق هذا الدفاع فإن الحكم يكون مشوبا بقصور يطله .

« ومن حيث إن هذا الذمى في محله إذ سبق أن أبداه الطاعن أمام محكمة الموضوع كما يبين من المذكرة التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة والمقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة فقد تمسك الطاعن فيها بأن ما أشار إليه الخبير من تغيير في العقد إنما حدث بعد تقديمه هذا العقد لكاتب جلسة قاضى الأمور المستعجلة مستندا إلى أن محضر التقرير بالطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تمزيق بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذى قضى بإلغائه الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذا الدفاع من جانب الطاعن وعلى الرغم من هذا وذاك فإن المحكمة لم تلق بالآلية مع أنه جوهري وقد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ولذلك يكون قد عار الحكم قصور يطله ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٧٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٧

٥ فبراير سنة ١٩٥٣

بيع - تسجيل - بيع صدر من المورث إلى مشتر لم يسجل عقده - بيع صدر من الوارث إلى مشتر آخر سجل عقده - انتقال الملكية إلى المشتري من الوارث - حكم - تسبيبه - قضاؤه بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث الذى سجل عقده دون أن يبين سببا قانونيا لإمدار عقد المشتري من الوارث الذى انتقلت إليه الملكية بالتسجيل عدم بحثه في نفاذ التصرف في حق دائنى التركة وما إذا كانت التركة مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين - خطأ في تطبيق القانون - المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة ٥٤ من القانون المدنى القديم .

المبدأ القانونى

البيع الصادر من المورث لا ينقل

ملكية المبيع إلى المشتري منه إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل عقد شرائه بقي العقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده بالإرث وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكيته، أما الاحتجاج بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد الديون، وأن شخص الوارث بغير شخص مورثه فلا محل لإجراء حكم التفاضل بين البيعين على اعتبار أنهما صادران من متصرف واحد في حين أنهما صادران من شخصين مختلفين - هذا الاحتجاج لا تأثير له على حكم انتقال الملكية بالتسجيل وفقا للسلادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى والتي من مقتضاها لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل يستطيع أن يبيع مرة ثانية لمشتري آخر تنتقل إليه الملكية بتسجيل عقده فكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة يملك أن يتصرف في العين التي يتلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر إذا لم يسجل المشتري من مورثه عقد شرائه وتنقل الملكية إلى هذا المشتري الآخر بالتسجيل لبقائها حكما على ملك المورث، أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو

بحث آخر، ويظل حق الدائنين قائما في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص كما يبقى لهم حق تتبع أعيان التركة استيفاء لديونهم وفقا لأحكام الشريعة الغراء الواجب تطبيقها في هذا الخصوص عملا بالمادة ٤ من القانون المدني القديم. وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد أفهم على خلاف ذلك بأن قضى بصحة ونفاذ البيع الحاصل من مورث الطاعن الثالث إلى مورث المطعون عليهم رغم صدور عقدي بيع مسجلين للطاعنين الأولين من ورثة نفس البائع دون أن يبين سببا قانونيا لإهدار هذين العقدين اللذين انتقلت بتسجيلهما ملكية المبيع إلى الطاعنين الأولين ودون أن يبحث فيما إذا كانت تركة المورث البائع مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين مع اختلاف الحكم شرعا في الحالتين بالنسبة إلى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم وهم ورثة المرحوم محمد خليل وهيب أقاموا على ورثة المرحوم علي خليل وهيب ومنهم الطاعن الثالث حسين خليل وهيب الدعوى المدنية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٤٥ محكمة بني سويف الجزئية بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ والصادر من علي خليل وهيب إلى محمد خليل وهيب ببيع ٢ ط ١٦ س

البيع المسجل الصادر من أحد ورثته على عين من أعيان التركة مع أن هذا يخالف القانون ويخالف ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من أن البيع المسجل الصادر من الوارث يفضل على البيع الصادر من مورثه بعقد لم يسجل .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن البيع الصادر من المورث لا ينقل ملكية المبيع إلى المشتري منه إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل عقد شرائه بقي العقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده بالإرث وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكيته لأنه يكون قد تلقاه من مالك وسجل عقده وفقا لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كان كل من عقدي الطاعنين الأول والثاني المشتريين من ورثة البائع مسجلا في ظل القانون المذكور وبذلك انتقلت بهما الملكية ولم تنتقل بعقد المشتري من المورث الذي لم يسجل غقد شرائه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فانه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه . أما احتجاج المطعون عليهم بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد دين ، وأن شخص الوارث يغير شخص مورثه فلا محل لإجراء حكم التفاضل بين البيعين على اعتبار أنهما صادران من متصرف واحد في حين أنهما صادران من شخصين مختلفين . هذا الاحتجاج لا تأثير له على حكم انتقال الملكية وفقا للبادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ التي من مقتضاها لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكأن البائع بعقد غير مسجل يستطيع أن يبيع مرة ثانية لمشتري آخر تنتقل إليه الملكية بتسجيل عقده

المبينة بالدعوى وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة حضوريا بالنسبة إلى حميدة على الجندى من ورثة البائع وفي غيبة الباقيين بطلبات المطعون عليهم ، فعارض الطاعن الثالث حسين خليل وهيب في هذا الحكم ، وبجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أثناء نظر المعارضة تدخل الطاعنان الأولان خضمين في الدعوى وطالبا رفضها استنادا إلى أنهما اشتريا الأرض موضوع التعاقد من ورثة البائع بعقدين مسجلين في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٤ و ٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ صدر أولهما من حميدة على الجندى وإبراهيم وفاطمة ولدى على خليل وهيب إلى متولى حسنين الطاعن الثاني ببيع ١ ط و ٢ س وصدر ثانيهما من حسين على خليل الطاعن الثالث إلى عبد العزيز محمد عبد الله الطاعن الأول ببيع ١ ط و ١٤ سهما . وبجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ . قررت المحكمة قبول الخصمين الثالثين . وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت بتأييد الحكم المعارض فيه استنادا إلى أن البيع الصادر من المورث حجة على ورثته إذ يعتبر الوارث في هذه الحالة خلفا لمورثه ، ولا يجوز له بيع ما سبق أن باعه مورثه بعقد لم يسجل ، فإن هو فعل فلا قيمة لتصرفه اللاحق لتصرف مورثه ، واستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٩١ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة بنى سويف الابتدائية التي قضت في ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ بتأييد حكم محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم مخالفته للقانون ذلك بأن المحكمة قضت بأن عقد البيع الصادر من المورث البائع رغم عدم تسجيله مفضل على عقد

٦٧٨

١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - تزوير . إثبات . جواز إثبات التزوير بكل الطرق . عجز مدعى التزوير عن إثباته بالبينة . اعتماد المحكمة في قضائها بتزوير المحرر على ما استخلصته من قرآن استنبطتها من مستندات قدمها المدعى . لا خطأ .
ب - تزوير . حكم . تسييبه . قضاؤه بالتزوير . إقامته على ما استنبطته المحكمة من قرآن مؤدية . رده . استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - لما كان الإثبات بكل الطرق جائزاً في دعوى للتزوير كان لقاضي الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذها في ثبوت التزوير . وإذن فلا على المحكمة إن عجز المدعى بالتزوير عن إثباته بالبينة إن هي اطمأنت إلى ثبوته من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها .
٢ - متى كان الحكم قد أقيم على ما استنبطته المحكمة من قرائن إطمأنت إليها في ثبوت التزوير ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها فليس عليها بعد ذلك أن ترد استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج .

الحكم

د من حيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى على المطعون عليها طالبين الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفي الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥ من المطعون عليها إليهما ببيع ١٦ قيراطاً شيوخاً في المنزل المبين بصحيفة الدعوى بثمان قدره ٢٠٠ ج فانكرت المدعى عليها صدور هذا العقد منها وقررت بالطعن فيه

فكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة يملك أن يتصرف في العين التي يتلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر إذا لم يسجل المشتري من مورثه عقد شرائه وتنتقل الملكية إلى هذا المشتري الآخر بالتسجيل لبقائها حكماً على ملك المورث . أما كون تصرف الوارث نافذ أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل حق الدائنين قائماً في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص كما يبقى لهم حق تتبع أعيان التركة استيفاء لديونهم وفقاً لأحكام الشريعة الغراء الواجب تطبيقها في هذا الخصوص عملاً بالمادة ٥٤ من القانون المدني (القديم) . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ التعاقد الحاصل بين المرحوم على خليل وهيب - مورث الطاعن الثالث - وبين المرحوم محمد خليل وهيب مورث المطعون عليهم رغم صدور عقدي بيع مسجلين للطاعنين الأولين من ورثة نفس البائع دون أن يبين سبباً قانونياً لإهدار هذين العقدين اللذين انتقلت بتسجيلهما ملكية المبيع إلى الطاعنين الأولين ودون أن يبحث فيما إذا كانت تركة المورث البائع مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين مع اختلاف الحكم شرعاً في الحالتين بالنسبة إلى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين ، فانه يكون من المتعين نقضه .

(القضية رقم ٤١٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

بالتزوير في ٢١ / ١١ / ١٩٤٦ أمام قلم كتاب محكمة مصر الابتدائية ورفعت هذه الدعوى الفرعية وأعلنت أدلة التزوير قبلت المحكمة الدليل الأول منها ويتحصل في أن المدعية لا تعرف القراءة ولا الكتابة وأن أختها عز حسن عبد الفتاح توفيت وتركت المنزل موضوع النزاع فأرادت المدعية استخراج إعلام شرعي لإثبات وراثتها لأختها المتوفاة والتي لا وارث لها سواها فكلفت بذلك محمود حسن سرور وذهبا سويا إلى منزل إمام على سرور وطلب الأول منها ختمها للتوقيع به على الطلب فسلمته له مع ختم ابنها وكان يجمعها رباط واحد فوقع به على الورقة كما بصمت هي عليها بأصبعها على اعتبار أنها طلب الإعلام الشرعي ولكن ظهر بعد ذلك أن هذه الورقة هي عقد البيع المطعون فيه بالتزوير . فقضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أنها لم توقع بمختمها على العقد المطعون فيه مع التصريح للمدعى عليهما بالنفي بالطرق عينها وقد نفذ الحكم إلا أن المطعون عليها قررت أن ليس لديها شهود فاستشهد الطاعنان إبراهيم حسن سرور وإمام على سرور ثم قضت المحكمة بعد سماع الشهود برفض دعوى التزوير ، فاستأنفت المطعون عليها وقيد الاستئناف أمام محكمة استئناف مصر برقم ٦٨٢ سنة ٦٥ قضائية وفي ٣ / ٤ / ١٩٤٩ قررت المحكمة مناقشة طرفي الخصومة غير أن الطاعنين لم يحضرا وحضرت المطعون عليها وحدها وحصلت المناقشة . وفي ١٤ / ٤ / ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف مصر بإلغاء المحكم المستأنف وبرد بطلان عقد البيع . فقرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينمى الطاعنان بالأول منهما على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ قضت محكمة أول درجة تمهيدا بأحالة الدعوى على التحقيق وألقت عبء إثبات التزوير على عاتق المطعون عليها وكلفت الطاعنين بالنفي وقد عجزت المطعون عليها عن الإثبات على ما هو ثابت بمحضر الجلسة وفي هذا العجز ما يكفي للقضاء برفض دعوى التزوير دون حاجة للاستدلال بأقوال الشهود النفي ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه برد وبطلان العقد على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يرد على أن الطاعنة عجزت عن الإثبات .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم التمهيدي كلف المطعون عليها إثبات التزوير بطرق الإثبات كافة ولم يقصره على الإثبات بالبيئة وقد اعتمد الحكم في قضائه برد وبطلان العقد على القرائن التي استنبطها من المستندات التي قدمتها المطعون عليها . ولما كان الإثبات بكل الطرق جائزا في دعوى التزوير كان لقاضي الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير ولا على المحكمة أن عجز الطاعن بالتزوير عن إثباته بالبيئة إن هي اطمانت إلى ثبوته من القرائن ما دامت مؤدية إلى ما استخلصه منها .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسييب والاخلال بحقهما في الدفاع من ثلاثة وجوه (الأول) إذ استند في قضائه برد وبطلان العقد إلى القول بأن شهود النفي اختلفوا في وقت التوقيع على العقد وهل تم صيف أو شتاء وقالت المحكمة ان شهادتهم مشكوك فيها ولم تقل أنها شهادة كاذبة (والثاني) إذ لم تتحدث المحكمة عما شهد به الشهود وما ثبت

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الحكم أنه قد رسا مراد حصّة في عقار على البائعة للمطعون عليها الأولى وللمالم تدفع الثمن حددت جلسة لإعادة البيع على ذمتها وفي تلك الجلسة تقدم الطاعن ودفع الثمن من ماله الخاص ، ثم باعت الراس عليها المزاد هذه الحصّة للمطعون عليها الأولى ، وكان الحكم اذ نفى وجود حق امتياز للطاعن على الحصّة المذكورة بالثمن الذي دفعه أقام قضاءه على أن الطاعن لم يشهر حق امتياز به بالقيّد وفقا لنص المادة ٦٠١ من القانون المدني (القديم) اكتفاء بتسجيل حكم مرسى المزاد مع أن تسجيل هذا الحكم سابق على دفعه النقود فهو بذلك لا يفيد شيئا ذلك أن تسجيل البيع لا يحفظ حق الامتياز إلا إذا ذكر فيه مقدار الباقي من الثمن وما دام الحال لم يكن كذلك بالنسبة للطاعن ولم يتم هو بقيّد حقه الثابت في محضر جلسة إعادة البيع فلا يكون له حق امتياز يصح الاحتجاج به قبل المطعون عليها الأولى . فإن هذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون .

٢ - متى توافرت شروط الفضالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من القانون المدني (القديم) كان للفضولي بحكم القانون أن يطالب رب العمل بالمصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها ، والتزام رب العمل في هذه الحالة مصدره قاعدة عدم جواز الأثر على حساب الغير إذ هو قد أفاد من عمل الفضولي

بالعقد من أن المشتريين - الطاعنين - دفعا ما تتي جنيته ثمننا للبيع كما لم ترد على ما أدلى به الطاعنان من أنهما لو أرادا اغتيا لا لزورا عقدا بالمنزل كله (والثالث) اذ طلب الطاعنان بعد سماع أقوال شهودهما أمام محكمة أول درجة سماع ابن المطعون عليها لمناسبة توقيعه على العقد ولكن محكمة أول درجة لم تراجبه هذا الطلب اقتناعا منها بصحة العقد فكان لزاما على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت إلغاء الحكم الابتدائي أن ترد على طلب سماع هذا الشاهد أما وهي لم تفعل فذلك منها إخلال بحق الطاعنين في الدفاع وهذا الإخلال وذلك القصور مبطل للحكم .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود ففيا يتعلق بالوجهين الأولين بأن الحكم أقيم على ما استنبطته المحكمة من قرائن اطمانت إليها في ثبوت التزوير ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها فليس عليها بعد ذلك أن ترد استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج ومردود فيما يتعلق بالوجه الثالث بأنه غير مقبول إذا لم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما بسماع شهادة ابن المطعون عليها أمام محكمة ثاني درجة .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٩

١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - امتياز . بيع . حق امتياز مقدم الثمن للمشتري . شرط . الاحتجاج به قبل من ترتب له حق عيني على العقار . أن يكون قد تم شهره وفقا للقانون قبل ترتب هذا الحق . مثال . المادة ٦٠١ من القانون المدني القديم . ب - فضالة . تقادم . بدء سريان المدة المسقطه لحق الفضولي للطالبة بالمصروفات التي صرفها هو من وقت قيامه بالفعل الذي ترتب عليه منفعة رب العمل . المادة ١٤٤ مدني قديم .

ولا يتوقف الالتزام على إرادة رب العمل ،
ومن ثم يبدأ ميعاد سقوط حق الفضول
في استرداد المصروفات التي صرفها من وقت
قيامه قصدا بالفعل الذي ترتب عليه منفعة
رب العمل .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - على
ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى
رقم ١٧٣١ كل سنة ١٩٤٦ على المطعون عليها
وكانت أول محكمة الأذربكية طلب فيها الحكم
بالزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع إليه مبلغ
٢٢٤ جنيها و ٥٨٠ مليم والمصاريف مع تثبيت
الحجز الموقع تحت يد المطعون عليه الثاني تأسيسا
على أنه شريكا للمطعون عليها الأولى في المنزل رقم ٤٧
بشارع الفجالة ولعدم إمكان قسمته بيع بالمزاد
العلى ورسا عليه مزاده في القضية رقم ٤٣٤٩
مدنى الأذربكية بحكم صدر في ٢٨ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ ثم أودع الباقي من ثمنه في ١٧ من
يناير سنة ١٩٤٦ بخزانة محكمة الأذربكية الجزئية
وأنه لما كان هذا المنزل سبق أن رفعت دعوى
قسمة بشأنه أمام المحكمة المختلطة وتخلفن الراسى
عليهن المزداد وهن والدته وخالاته - هن إيداع
الثن ، حددت جلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠
لإعادة البيع على ذمتين فتقدم وكيل الطاعن .
في تلك الجلسة ودفع المبلغ من مال الطاعن .
وأثبت في المحضر المذكور ما يأتى : د وتدخل
الأسناد شملا المحامى عن على حسين البارودى
وأودع خزينته هذه المحكمة من مال هذا الأخير
مبلغ ٥٩٢ جنييه و ٣٥٦ مليا عبارة عن باقى
الثن والفوائد ومبلغ ١٦ جنيها و ٨٣٠ مليا

للمصاريف وأنه لما كانت جملة ذلك مبلغ ٦٠٨
جنيها ، وكانت المطعون عليها الأولى قد اشترت
من والدتها وهى خالته حصتها وقدرها الربع في
هذا المنزل ، وكانت تلك الحصة مثقلة بحق امتياز
وفاء لما دفعه وهو امتياز يتبع العقار في يد كل
من تنتقل إليه ملكيته ، فهو يطلب الحكم له بما
وفاه عن خالته وقدره ١٥٢ جنيها مع فوائد من
تاريخ الوفاء في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ -
وقد دفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بسقوط
حق الطاعن في المطالبة بمضى أكثر من خمسة
عشر عاما بفرض وجود حق له قبل السيدة نجية
البائعة اليها - فرد الطاعن على هذا الدفع بأنه
كان فيما قام بدفعه عن السيدة نجية فضوليا ، ولا
يسقط حقه بالتقادم إلا من تاريخ إقرار السيدة
نجية لعمله وهى لم تقره إلا بتصرفها في هذه
الحصة سنة ١٩٤١ ومن ثم لا تبدأ مدة السقوط
إلا من تاريخ البيع إلى المطعون عليها الأولى ،
وأن المطعون عليها الأولى أقرت بهذا الدين في
مذكرتها المقدمة في قضية أخرى بجلسة ١٠ من
مايو سنة ١٩٤٣ . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧
قضت المحكمة برفض دعوى الطاعن تأسيسا على
أن الدين وقد ترتب للطاعن في ذمة السيدة نجية
البائعة إلى المطعون عليها في ١٠ من يوليو سنة
١٩٣٠ وأنه لا يوجد ثمة إقرار منها به قاطع
للتقادم - فانه يكون قد سقط بمضى المدة وفقا
للواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٨ من القانون المدنى
(القديم) . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف مصر وقيد استئنافه برقم ١١٨٢
سنة ٦٤ قضائية - وفي ٢٩ من أكتوبر سنة
١٩٥٠ أيدته لأسبابه ولما أضافته من أسباب .
فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل

النزاع — وهي اعترافات قاطعة للتقادم السارى لمصلحة المطعون عليها :

« وحيث إن الحكم قال فى خصوص السبب الأول « وحيث إنه لا نزاع فى أن من الديون الممتازة وفقا لنص الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون المدنى (القديم) ثمن المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بعقد ذى تاريخ ثابت بوجه رسمى المخصص لأداء الثمن المذكور تخصيصا صريحا ويكون امتياز هذا على الشئ المبيع مادام فى ملك المشتري إذا كان منقولاً مع عدم الإخلال بالأصول المتعلقة بالمواد التجارية فإذا كان المبيع عقاراً كان ثمنه ممتازاً إذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح — ولا يجرى مقتضى هذا الامتياز إلا على حسب الدرجة التى ترتب له بناء على تاريخ التسجيل. وحيث إنه يستفاد صراحة من هذا النص أنه لى يثبت حق الامتياز لمثل المستأنف (الطاعن) من مقدمى النقود أو مقرضها لمشتري العقار (Bailleur de fonds) فإنه يشترط أولاً أن يكون دفع النقود للمشتري بعقد ذى تاريخ ثابت بوجه رسمى (ثانياً) تخصيص المبلغ المدفوع لأداء الثمن تخصيصاً صريحاً (ثالثاً) أن يحصل شهر ذلك لأنه يترتب عليه نقل امتياز عقارى أى تأمين عيني لا تأمين شخصى وإذا كانت دة الما لم تذكر إلا وجوب تسجيل البيع (Transcription) فإن هذا يكون كافياً إذا ذكر الحلول فى العقد ولكن إذا حصل أن أخذ المشتري النقود بعد عقد البيع فإنه لا يكون كافياً ويجب قيد الامتياز (Inscription) وتكون درجته من وقت هذا القيد « وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الأوراق والمستندات المقدمة

الأول منها فى خطأ الحكم فى تطبيق القانون إذ اعتبر أن ما تم فى جلسة إعادة البيع لتخلف الراسى عليهن المزاى عن دفع الثمن وقيام الطاعن بدفعه من ماله الخاص لا يخوله حق امتياز مقدم النقود وهو الامتياز المنصوص عليه فى الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون المدنى (القديم) تأسيساً على أن الطاعن لم يقيد هذا الامتياز مستقلاً عن تسجيل حكم رسو المزاى فى حين أن هذا الحكم قد اشتمل على كل ما تم فى جلستى رسو المزاى وإعادة البيع على ذمة المشتريات المتخلفات كما تضمن واقعة قيام الطاعن بدفع الثمن من ماله الخاص بحيث أصبح الحكم كلاً لا يتجزأ وقد سجل متضمناً البيع والدفع مع الأمر الذى ما كان يصح معه القول بوجوب قيد هذا الامتياز استقلالاً . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم أخطأ إذ قرر أن مبدأ سقوط الحق فى المطالبة بالدين هو من التاريخ الذى دفع فيه المبلغ بجملة ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ وهى التى كانت محددة لإعادة البيع على ذمة المشتريات المتخلفات فى حين أن الصحيح فى القانون هو أن مدة السقوط فى العقود التى تصدر فى بدايتها من طرف واحد كعقود الفضالة والوكالة إنما يكون من تاريخ تصديق صاحب الشأن على عمل الفضولى ولما كانت مورثة المطعون عليها لم تقرر عمل الطاعن إلا فى تصرفها إلى المطعون عليها فى الحصة التى رسا عليها مزاها فى سنة ١٩٤١ ، فكان يتعين احتساب مبدأ السقوط من تاريخ هذا التصرف لا من تاريخ وفاء الثمن بجملة إعادة البيع — كما شاب الحكم القصور إذ أهدر اعتراف البائعة فى عقد البيع الصادر منها إلى المطعون عليها بمصدر ملكيتها للقدر المبيع ، واعترافها أيضاً بالدين فى المذكرة المقدمة من وكيلها فى إحدى قضايا

من الطرفين أنه عندما رسا المزاد على السيدة نجية حسن على الاقعدى وأخواتها السيدات عقيلة وزنوبة وعائشة بجلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ . بمحكمة مصر المختلطة بادر قلم كتاب هذه المحكمة بتسجيل حكم مرسى المزاد فى نفس يوم صدوره فلما أن تخلفت المشتريات عن دفع الثمن وحدد يوم ١٠ يوليه سنة ١٩٣٠ لإعادة البيع دلى ذمتين تقدم المستأنف (الطاعن) ودفع المستحق عن ثمن القدر الراسى به المزاد عليهن ونص فى محضر الجلسة على أنه يدفع من ماله الخاص وقد كان من الجائز ان يؤمله ذلك للاحتفاظ بحق الامتياز المقرر لمقدم النقود فى حدود نص الفقرة السابقة من المادة ٦٠١ سالفة الذكر والشرح المتقدم لو أنه قام بتميد حق الامتياز ولكنه لم يفعل اكتفاء منه على ما يظهر بتسجيل حكم مرسى المزاد مع أن تسجيل هذا الحكم سابق على دفعه النقود فهو بذلك لا يفيد شئاً إذ أن تسجيل البيع لا يحفظ حق الامتياز كما تقدم إلا إذا ذكر فيه الحلول صراحة ونص فيه على مقدار الباقي من الثمن ومادام الحال لم يكن كذلك بالنسبة للمستأنف (الطاعن) ولم يقم هو بتميد حقه الثابت فى محضر جلسة ١٠ يوليوسنة ١٩٣٠ فلا يلزمه إلا نفسه ولا يكون له ثمة حق امتياز يصح الاحتجاج به قبل المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) بحسبانها مشتريه من الست نجية التى دفع عنها المستأنف (الطاعن) ثمن القيراط الراسى به المزاد فى ٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ . وهذا الذى قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون — أما ما يزعمه الطاعن من أن حكم مرسى المزاد المسجل قد تناول البيع والدفع الذى حصل فى ١٠ يوليوسنة ١٩٣٠ فردود بما أثبتته الحكم من أن حكم رسو المزاد ليس فيه أية إشارة إلى واقعة الدفع

التي تمت بعد تسجيله فى ٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ — ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه أقام بما يفرضه عليه القانون من قيد امتيازه كمقدم للنقود فى تاريخ لاحق لتسجيل حكم رسو المزاد ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى مردود أيضاً بأن الفضالة متى توافرت شروطها المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من القانون المدنى (القديم) كان للفضولى بحكم القانون أن يطالب رب العمل بالمصاريف التى صرفها والخسارات التى خسرها والتزام رب العمل فى هذه الحالة بمصدره قاعدة عدم جواز الإثراء على حساب الغير إذ هو قد أفاد من عمل الفضولى ولا يتوقف الالتزام على إرادته (أى إرادة رب العمل) ومن ثم يبدأ سقوط حق الفضولى فى استرداد المصروفات التى صرفها من وقت قيامه قصداً بالفعل الذى ترتب عليه منفعة رب العمل (المستفيد) وهو فى حالة الدعوى ١٠ من يوليوسنة ١٩٣٠ تاريخ دفع الطاعن باقى ثمن رسو المزاد على البائعة للطعون عليها — أما ما ينهاه الطاعن على الحكم من إهدار لإقرار السيدة نجية بهذا الدين فى عقد البيع الصادر منها الى المطعون عليها أو فى مذكرتها المشار اليها فى سبب النعى فإن الحكم قد نفي حصول هذا الاعتراف ولم يقدم الطاعن دليلاً على أن الحكم خالف فى ذلك الثابت بالأوراق ، ومن ثم يكون تعييه فى هذا الخصوص عارياً عن الدليل .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .
(القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٠

١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - استئناف . إجارة . دفع . موضوع الدعوى
مما تفصل فيه المحكمة فضلا نهائيا . اختصاصها بالفصل
نهائيا فيما يقدم من الدفوع . مثال . نزاع على زيادة
أجرة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فيه نهائيا
وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
الحكم الصادر منها في الدفع بعدم قبول زيادة الأجرة
لتقديمه قبل الأوان . عدم جواز استئنافه .

ب - قوة الأمر المتقضى . لامانع من أن يكون
بعض المتقضى به في الأسباب . مثال . حكم قضي في أسبابه
بصفة قطعية في بعض المسائل . صيرورته نهائيا بعدم
الطعن فيه في اليماد . الحكم بعدم قبول الاستئناف
المرفوع عن هذه المسائل . لا خطأ .

ج - إجارة . استئناف . تحديد مبدأ زيادة الأجرة
واستحقاق أجر المثل . من المنازعات التي تفصل فيها
دائرة الإيجارات نهائيا وفقا للمادة ١٥ من القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حكم . قضاؤه . بعدم قبول
الاستئناف الخاص بهذا النزاع . صحيح في القانون .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل في
موضع الدعوى فضلا نهائيا فانها تكون
بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل في
الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها قبل
الأوان . وسواء أخطأت أم أصابت في
ذلك فان حكمها يكون غير قابل للطعن -
إذ يسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع
من حيث جواز الطعن فيه وعدمه ما يسرى
على الحكم الصادر في موضع الدعوى .
وإذن فتى كان يبين من الحكم الصادر من
محكمة أول درجة أنه فصل في أسبابه في أن
العين المؤجرة لا تشمل الأرض الفضاء

وبذلك انحصر النزاع فيما دفع به الطاعن من
عدم قبول طلب زيادة الأجرة لتقديمه
قبل الأوان فان الحكم في هذا الدفع يكون
قد صدر في منازعة إيجارية ينطبق عليها
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا تكون
المحكمة الاستئنافية قد أخطأت إذ قضت بعدم
قبول الاستئناف عملا بالمادة ١٥ من القانون
المشار إليه .

٢ - لامانع من أن يكون بعض المتقضى
به في الأسباب . وإذن فتى كان يبين من الحكم
الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذي أصبح
نهائيا أنه فصل في أسبابه فضلا قطعيًا (أولا)
في أن الأرض الفضاء لا تدخل ضمن عقد
إيجار المنزل و(ثانيا) في وجوب الأخذ بأجر
المثل في تحديد أجرة المنزل و(ثالثا) في اعتبار
عقد الإيجار منتها فان المحكمة لا تكون قد
أخطأت إذ قضت بعدم قبول استئناف هذا
الحكم لفوات ميعاده فيما يختص بهذه المسائل .
٣ - النزاع الخاص بتحديد مبدأ زيادة
الأجرة واستحقاق أجر المثل من المنازعات
التي تفصل فيها دائرة الإيجارات فضلا نهائيا
وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ . وإذن فان محكمة الاستئناف لم تخالف
القانون إذ قضت بعدم قبول الاستئناف
المتعلق بهذا النزاع .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكيم
المطعون فيهما وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن

الطاعن استأجر من البرت وأخيه مارك بموجب عقد محرر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣٨ عقارا وصنف في العقد بأنه فيلا بسبورتنج كلوب لاستعماله مدرسة تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ وتنتهى في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ تتجدد لمثلها إذا لم يضطر أحد طرفي العقد الطرف الآخر قبل نهاية المدة بستة أشهر مقابل إيجار سنوى مقداره ١٥٠ جنيه — وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ حرر اتفاق بين الطرفين قبل بموجبه المؤجران أن يقوم الطاعن بتأجير العقار من باطنه للسلطة البريطانية مقابل أجرة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيها يصيب منها المؤجران ٢٧٠ جنيها على أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه بعد انتهاء هذا التعاقد من الباطن ويصبح الإيجار السنوى ١٥٠ جنيها كما كان ويمتد العقد بهذه الأجرة لمدة سنتين من تاريخ إخلاء البريطانيين للعقار . وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ باع المؤجران العقار إلى الحاج عاشور السيد المختون المطعون عليه وحولا إليه عقد الإيجار في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١١٨٣ سنة ١٩٤٦ كلى الاسكندرية بصحيفة أعلها للطاعن في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ذكر فيها أنه اشترى من المؤجرين الفيلا وملحقاتها وأنه أنذر الطاعن في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ ليتفق معه على الإيجار فرفض وأن هذه الإجارة لاشأن لها بقطعة الأرض اللتين اشترهما ضمن عقد الفيلا وأنه أعد رسما للبناء وطلب تقدير الإيجار بمبلغ ٣٢٢ جنيها و٥٦٠ ملما ثم عدل طلباته إلى تحديد قيمة الإيجار السنوى بمبلغ ٤٨٠ جنيها ثم أضاف طلبا جديدا هو فسخ العقد استنادا إلى أن الطاعن أجر من باطنه لدور العلوى للفيلا وأنشأ له مدخلا خاصا

كما اغتصب الأرض المجاورة ومنع المفاول من البناء . وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة تمهيداً بالإحالة على التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة الطرق مايقول به ولينف الطاعن ذلك ولم يسفر التحقيق عن إثبات واقعة التأجير من الباطن ولكن تبين منه أن للفيلا أرضا فضاء بها حديقة يلعب بها الأطفال ويحيط بالمساحتين سور وإلى جور ذلك من الجهة اليمنى أرض فضاء مسورة لها باب مستقل قال شهود المطعون عليه إن الطاعن يستعمل هذه الأرض كغناء لبعض الألعاب الرياضية بعد أن أزال السور الفاصل ، وعلى أثر ذلك عدل المطعون عليه طلباته بصحيفة أعلها في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ استند فيها لتدعيم طلب الإخلاء إلى سبب جديد هو إزعامه إقامة مبنى واحد يشملهما ويكون أكثر منفعة . وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة أولا بالنسبة لطلب تقدير الإيجار تمهيداً بتدب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بأسباب الحكم ، وفي موضوع طلب الإخلاء بإخلاء الأرض والمباني موضوع النزاع في ظرف شهرين من يوم صدور الحكم . وباشر الخبير المأمورية وقدم تقريره وقدر أجر المثل للفيلا بمبلغ ٣١٥ جنيه في السنة ومقابل انتفاع الطاعن بالأرض الفضاء بمبلغ ١٥٠ جنيه في السنة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إذ أقامها المطعون عليه في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بينما كانت مدة الإجارة السابقة لاتزال قائمة إذ هي لم تنته إلا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ كما دفع بأن الحكم التمهيدى أخطأ في احتساب مبدأ المطالبة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧

واعترض على التفرقة بين أجر المثل عن الفيلا ومقابل الانتفاع بالأرض الفضاء . وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة : أولا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . ثانيا : بتحديد أجرة الفيلا بمبلغ ٣١٥ جنيه سنوياً بما في ذلك الزيادة القانونية ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ثالثاً : بتحديد أجرة الأرض الفضاء بمبلغ ١٥٠ جنيها سنوياً ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقد استئنافه برقم ٩٦ سنة ٥ قضائية الاسكندرية ، فدفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للشق الأول من الحكم القاضى بتحديد أجرة الفيلا استناداً إلى المادة ١/١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية أولاً : بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف من تحديد إيجار الفيلا . ثانياً : بالنسبة لتقدير إيجار الأرض الفضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل المبلغ المحكوم به من ١٥٠ جنيها سنوياً إلى ٥٠ جنيها سنوياً . فطعن الطاعن في الحكم الابتدائي الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفي الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن في الحكم الاستئنافي بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم خالف القانون إذ رفض الدفع الذي أدلى به الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بقوله إن القضية وقد ظلت قائمة أمام المحكمة إلى ما بعد انتهاء مدة الإجارة لم يكن هناك محل للقضاء بعدم قبولها

بعد أن صار للدعى الحق في طلب الزيادة إذ يصبح النزاع قائماً على المصاريف وإن الفصل في هذه المسألة وهي مبدأ الزيادة مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية النهائي فعلى فرض أن المحكمة أخطأت فيها فإنها قد فصلت في منازعة من المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لحكمها في ذلك يكون غير قابل للطعن - مع أن دفاع الطاعن في النزاع قد اشتمل على دفعين أولهما أن العين المؤجرة تشمل الأرض المجاورة لها ، والثاني أن مدة التعاقد المتفق عليها لم تنته بعد . وهذان الدفاعان يعتبران من المنازعات الموضوعية التي يحكم فيها وفقاً للقواعد العامة لا لقانون إيجارات المساكن كما تقضى بذلك المادة ١٥ منه ومع أن المادة ١٤٢ من قانون المرافعات تنص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أنه فصل في أسبابه في أن العين المؤجرة لا تشمل الأرض الفضاء وبذلك انحصر النزاع فيما دفع به الطاعن من عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيساً على أن مدة الإيجار لم تكن قد انتهت وقت رفعها وقضاء المحكمة الابتدائية في هذا الشأن مما يدخل في اختصاصها النهائي ذلك بأنها متى كانت مختصة بالفصل في موضوع طلب الزيادة فصلاً نهائياً كانت بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل في الدفع الخاص بعدم قبول طلب هذه الزيادة لتقديمه قبل الأوان - وسواء أخطأت أم أصابت في ذلك فإن حكمها غير قابل للطعن - إذ يسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه ما يسرى على الحكم الصادر في موضوع الدعوى - ولما

كان الحكم الصادر في طلب الزيادة هو حكم في منازعة إيجارية ينطبق عليها نص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فان محكمة الاستئناف لا تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم قبول الاستئناف عملاً بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه .

ومن حيث إن السبب الثاني للطعن يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً فيما يتعلق بالشق الأول منه الخاص بتحديد إيجار الفيلا وعدم شمول عقد الإيجار للأرض المجاورة لها بمقولة إن الحكم التمهيدي الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ قضى بصفة قطعية بأن الأرض الفضاء لا يشملها عقد الإيجار وأن هذا الحكم أصبح نهائياً ، وأن ما قضت به المحكمة من وجوب الأخذ بأجر المثل في تحديد إيجار الفيلا وما قضت به من انتهاء مدة عقد الإيجار السابق في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ لا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية النهائية عملاً بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ مع أن العبرة في تعرف وتحديد طبيعة ما يقضى به الحكم هي بما ورد في منطوقه لا بما ورد في أسبابه ، ولم يفصل الحكم الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ في منطوقه في أي طلب من الطلبات ، وهو أن كان قد كلف الخبير تقدير إيجار كل من الفيلا والأرض الفضاء على حدة بما يشمر باتجاه المحكمة إلى الأخذ بوجهة نظر المطعون عليه إلا أن هذا الاتجاه هو مما تتميز به الأحكام التمهيدية - قد جر هذا الخطأ المحكمة إلى الوقوع في خطأ آخر أنها أخضعت الفيلا لحكم قانون الإيجارات الاستثنائي وأخضعت الأرض لأحكام القانون المدني ولو أنها أعطت للحكم وصفه الحقيقي لقبحت الاستئناف برمه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه عن تعرض محكمة أول درجة للفصل فيما إذا كانت الأرض الفضاء داخلة أو غير داخلة في عقد إيجار الفيلا وهذه المسألة قد يكون للمستأنف وجه في استئنافها لولا أنه قد فصل فيها من محكمة أول درجة بحكم قطعي سابق بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ضمن الحكم التمهيدي القاضي بنسب خبير لتقدير أجر المثل وقد أعلن هذا الحكم للحكم بالحكم عليه بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ فانقضى بذلك ميعاد الاستئناف ولا يجدي في هذا قول المستأنف أن استئنافه يشمل ضمن الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وذلك لأن هذا الحكم قطعي فيما قضى به فيجب استئنافه في الميعاد وإلا أصبح نهائياً . وأن ما يقوله المستأنف من أن المحكمة أخطأت في قضائها بأجر المثل مع وجود عقد إيجار محددة قيمته وكان الواجب الأخذ به إذ لا يجوز البحث عن أجر المثل إلا في حالة عدم وجود عقود كتابية طبقاً للمادة ٥ من القانون المذكور وما يقوله المستأنف من أن محكمة أول درجة أخطأت إذ اعتبرت عقد الإيجار ينتهي في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ في حين أنه لا ينتهي إلا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ هذان الوجهان متعلقان بمسألتين من المسائل التي يشملها القانون الخاص بالمساكن ، المسألة الأولى خاصة بكيفية تحديد الإيجار والثانية بتحديد مبدأ الزيادة فقضاء محكمة أول درجة فيهما بما لا يقبل أي طعن طبقاً للمادة ١٥ . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه : ذلك بأنه يبين من الحكم الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذي أصبح نهائياً أنه فصل في أسبابه فصلاً قطعياً : أولاً فيما إذا كانت الأرض الفضاء تدخل ضمن عقد إيجار الفيلا

وفصل ثالثا في اعتبار عقد الإيجار منتها في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ وأن للطعون عليه حق المطالبة بزيادة الأجرة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ فقرر في أسبابه : « إن الإخلاء وقد حصل في أواخر أغسطس سنة ١٩٤٥ فسكان السنتين تنهيان في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ حيث بدأ حق المدعى في المطالبة باحتساب الإيجار حسب نص القانون السابق وليس للمدعى أن يتظلم من ذلك فإنه قد قبل أن يحل محل المؤجرين في عقد الإيجار المشار إليه بما احتواه من شروط والتزامات . وأنه يتعين لتقدير الأجرة القانونية (١) بالنسبة للفيلا عن المدة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ ندب خير مهندس تكون مأموريته تقدير قيمة ما تساويه (الفيلا) من الإيجار السنوي عن شهرى أغسطس سنة ١٩٣٩ وأبريل سنة ١٩٤١ (ب) بالنسبة للأرض الفضاء ندب الخير السابق لتقدير ما يقابل الانتفاع بها في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ لغاية تقديم التقرير . والحكم المذكور إذ فصل في هذه المسائل الثلاث في أسبابه وانتهى بعد الفصل فيها إلى ندب خير فإنه يكون قطعيا فيما قضى به من منازعات ولو كان هذا القضاء وأردأ ضمن الأسباب إذ لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب ، على أن ما قضى به الحكم المذكور من حيث تحديد مبدأ الزيادة المطلوبة واستحقاق أجر المثل هو في المنازعات التي تفصل فيها دائرة الإيجارات فصلا نهائيا كما قرر ذلك الحكم الاستثنائي المطعون فيه .

« ومن حيث إن الطاعن نعى أيضا على الحكمين الابتدائي والاستثنائي أخطاء بينها في أربعة أسباب أخرى يتحصل أولها في أن الحكمين أخطأ في تطبيق القانون إذ قضيا برفض

أو لا تدخل فقره : « إن العقد يصف العين المؤجرة بأنها فيلا ولم يشر إلى أن الأرض الفضاء المجاورة تدخل في التعاقد كما أن الثابت من خريطة المساحة التي أرفقها المدعى (المطعون عليه) رقم ٢ بحافظة مستنداته رقم ١٦ دوسيه أن الأرض الفضاء تجاور أرض الفيلا من الشرق وأن هناك سورا (حاجزاً خشبياً) يفصل بينهما وهذا يتفق مع ما أدلى به الشهود في التحقيق الذي أجرته المحكمة وترى المحكمة أن تلاصق العقارين وبساطة الفاصل بينهما إلى سكوت المالكين السابقين وتسامحهما هو ما حدا بإدارة المدرسة أن تستخدم هذه الأرض كمرق من مرافق العين المؤجرة - وأن المدعى وقد اشترى الفيلا والأرض الفضاء بمبلغ طائل يبلغ إلى ٧٠٠٠ جنيه قد قصد إلى استغلال العقارين فلم تقم عنده نية تسامح المالكين السابقين فأنكر على المدعى عليه انتفاعه بهذه الأرض وطالبه بمقابل ذلك الانتفاع ومن حقه الرجوع على المدعى عليه الأول بمقابل انتفاعه بهذه الأرض الفضاء وذلك من تاريخ مطالبة الرسمية الحاصلة بصحيفة افتتاح الدعوى في أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن الأرض لا تشملها الفيلا الواردة بتعاقد سنة ١٩٣٨ ، وفصل ثانيا في وجوب الأخذ بأجر المثل في تحديد أجرة الفيلا فقرر في أسبابه . « إنه طبقا لنصوص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ من حق المالك أن يطالب بإيجار المثل عن هذه الفيلا في أى من شهرى أغسطس سنة ١٩٣٩ أو إبريل سنة ١٩٤١ مع زيادة قدرها ٢٥ ٪ . ولا يرد على ذلك بأن الإيجار سنة ١٩٣٨ كانت قيمته ١٥٠ جنيه ، ذلك لأن بقاء المدعى عليه بالعين المؤجرة بعد إخلاء البريطانيين لها كان تنفيذا لتعاقد جديد فضلا عما أثاره المدعى بخصوص ظروف التأجيل الأصلية ،

الدفع الذى أبداه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل
الأوان مع مخالفة ذلك للسلادة ٤ من قانون
الاجارات التى تقضى بأنه لا يجوز المطالبة بالزيادة
إلا بعد انتهاء مدة الاجار المتفق عليها — وقد
ثبت أن عقد الاجار لا ينتهى إلا فى آخر سبتمبر
سنة ١٩٤٧ فى حين أن الدعوى رفعت فى سبتمبر
سنة ١٩٤٦ . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم
الابتدائى شابه القصور إذ أغفل أدلة جوهرية
تقطع فى دخول الأرض الفضاء ضمن العين
المؤجرة . وأورد الطاعن فى تقريره هذه الأدلة
ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم الابتدائى
أخطأ فى تطبيق القانون إذ لم يعول على عقد
الاجار ولم يتخذ أساسا لتقدير الزيادة بل ندب
خبيرا لتقدير أجر المثل مع مخالفة ذلك لقانون
إيجار المساكن ، ويتحصل السبب الرابع فى أن
الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قرر أن ارتفاع
المدرسة بالأرض كان من قبيل التناضح من المالك
الأصلى مع أن المالك الأصلى لم يكن خصما فى
الدعوى ولم يصدر منه هذا القول .

ومن حيث إن السبب الأول من هذه
الاسباب مردود بما جاء فى الرد على السبب الأول
من أسباب الطعن على الحكم الاستثنائى . وأما
باقى الاسباب فردود بأن ما يتناضح فيها الطاعن
على الحكيم إنما ينصب على ما فصلت به محكمة
الدرجة الأولى فصلا نهائيا على ما سلف بيبانه ،
وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز
الطعن فى الأحكام التى تصدر من دائرة الاجارات
تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبدالعزیز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسی ومحمود عیاد
المستشارین) .

٦٨١

١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . إجراءات الطعن . إيداع أصل
ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة
الشارحة فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٣٢
مرافعات . إجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط
الحق فى الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة
لميعاد المشار إليه .

المبدأ القانونى

جرى قضاء محكمة النقض على أن
إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة
الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة للطعن
فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٣٢
مرافعات هو إجراء جوهرى يترتب على
تفويته سقوط الحق فى الطعن ، وأن هذا
الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل
إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض لأنه
قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير
الطعن من قبل وكذلك على ميعاد إعلان
للطعون عليه ، والطاعن بعد أن اختار محامية
وقرر عنه الطعن وأعلن ورقته لخصمه بالقاهرة
لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير
أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وإيداعها
قلم الكتاب وقد حدد القانون هذا الوقت
بـعشرين يوما ابتداء من تاريخ التقرير ولا جلة

عامية وقرر عنه الطعن وأعلن ورقته لحضمه بالقاهرة لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وإيداعها قلم الكتاب وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما تبتدىء من تاريخ التقرير بالطعن ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد وليس في المادة ٢١ مرافعات المقابلة للسادة ١٧ مرافعات قديم ما يغير من هذا النظر .

المحكمة

لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد وليس في المادة ٢١ مرافعات المقابلة للسادة ١٧ مرافعات قديم ما يغير من هذا النظر .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبدالمعز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين) .

٦٨٢

١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

بيع . حكم . تسببه . تقريره أن البائع يستحق المبلغ المدفوع من المشتري نتيجة امتناع هذا الأخير عن اتمام العقد سواء اعتبر هذا المبلغ عربو أم جزءا من الثمن . عدم تمحيصه دفاع المشتري الذى مؤداه أن عدوله من الصفقة كان برضاء البائع وبسبب هيب خفى في البيع . عدم بيانه ما اذا كان المبلغ المدفوع هو عربون أم جزء من الثمن والقضاء في الدعوى وفقا لطبيعة هذا المبلغ . قصور مبطل للحكم .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة لم تبين في أسباب حكمها في خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع إن كان عربونا فيفقده المشتري كفدية يتحلل بها عند نكوله عن اتمام ما اتفق عليه مع البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كتعويض إلا متى ثبت خطأ

د من حيث إن الطاعن قرر طعنه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ ولم يودع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة لطعنه إلا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ أى بعد أكثر من عشرين يوما من تاريخ تقرير الطعن .

د ومن حيث إن المطعون عليهما الأولين دفعتا بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع الأوراق المشار إليها في ميعاد العشرين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون المرافعات وانضمت إليهما النيابة في ذلك وقد رد الطاعن بالجلسة على هذا الدفع بأنه إذا احتسب له ميعاد مسافة من محل إقامته بنبروه مركز طنطا إلى مقر محكمة النقض فانه يكون قد أودع أوراقه في الميعاد القانونى عملا بالمادة ٢١ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن إيداع الأوراق المشار إليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون المرافعات هو إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن ، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل وكذلك على ميعاد مسافة لإعلانه للمطعون عليه والطاعن بعد أن اختار

المشتري وحق ضرر بالبائع، بل قررت أن المشتري قد فقد المبلغ الذي دفعه نتيجة تقصيره في إتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تمحص دفاع المشتري ومؤداه أن عدوله عن إتمام الصفقة كان بسبب عيب خفي في المنزل المبيع سلم له به البائع وبسببه اتفق وإياه على التفاسخ وعرض المنزل على مشتر آخر، وكان هذا الدفاع جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة أن تعرض له وتفصل فيه وتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع من المشتري هو في حقيقته عربون أم جزء من الثمن لاختلاف الحكم في الحالتين وإذا لم تفعل يكون حكمها قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه.

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام في ١٦/١١/١٩٤٩ الدعوى المدنية رقم ٢٠٣٣ لسنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام المطعون عليه الأول في مواجهة المطعون عليه الثاني بأن يدفع إليه مبلغ ٤٠٠ جنيه استنادا إلى أنه اشترى من المطعون عليه الأول المنزل المبين بالدعوى بموجب عقد ابتدائي محرر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ بثمن مقداره ١١٠٠ جنيه دفع منه مائتي جنيه ولكن البائع فسخ البيع بأن باع المنزل إلى المطعون عليه الثاني في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ مما حدى بالطاعن إلى رفع الدعوى بطلب رد ما دفع منه كجزء من الثمن ومبلغ

٢٠٠ جنيه تعويضا له عما فاته من فائدة ومالحقه من خسارة. ودفع المطعون عليه الأول بأنه باع المنزل إلى الطاعن لا بالعقد الذي قدمه ولكن بعقد آخر محرر في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ وطلب منه أن يحرر له عقدي بيع جديد يرفع فيه الثمن إلى ١١٠٠ جنيه لتحسين قيمة المنزل ولكي يتسنى له بيعه للراغبين فيه ولما لم يتقدم أحد لشرائه امتنع الطاعن عن تنفيذ عقده على الرغم من التنبيه عليه في الإنذار المرسل إليه في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ بالحضور إلى مكتب توثيق الشهر العقاري لدفع مبلغ ٨٠٠ جنيه باقى الثمن المتفق عليه وإلا اعتبر ما دفع منه عربونا يستحقه البائع، ورد الطاعن على هذا الدفاع بأن البيع قد فسخ برضاء البائع وأنه لا مانع لديه من أن يحكم له بطلباته بمقتضى العقد الذي قدمه المطعون عليه الأول وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى أن المبلغ الذي دفع بعقد البيع المؤرخ في ١٩/٢/١٩٤٩ والذي وصفه الطاعن في صحيفة دعواه بأنه جزء من الثمن لم يكن إلا عربونا كما هو ظاهر من اعترافه بالإندار المرسل منه للطعون عليه الأول في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ والذي قال فيه إن بالمنزل عيبا خفيا يمنعه من إتمام البيع وأن البائع قد أقره على هذا العيب وانفقا على التفاسخ وعرض المنزل للبيع ولما لم يتقدم مشتر جديد فقد طالبه برد مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه المدفوع كعربون، إلى أنه وفقا للسادة ١٠٣ من القانون المدني يفقد الطاعن هذا المبلغ لعدوله عن البيع بالإندار الآنف ذكره. استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٦٣ لسنة ٧ محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

« ومن حيث إن بما ينمى الطاعن على الحكم

المطعون فيه بالسببين الأول والثاني أنه قد شابه القصور إذ لم تعد المحكمة بما ورد بالبندين الثاني والثالث من عقد البيع المحرر في ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ من أن مادفع ليس عربونا يستحقه البائع عند نكول المشتري بل هو جزء من أصل الثمن في بيع بات مما لا يجوز معه الحكم برده متى كان البيع قد انفسخ برضاء المبيع . وإذ لم ترد على دفاع الطاعن بأنه أنذر المطعون عليه الأول في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأن بالمنزل عيبا خفيا لوجود تشريكات بحوائطه فأقره المطعون عليه الأول على هذا العيب بعد أن شاهده ثم اتفقا على عرض المنزل للبيع لمن يتقدم لشرائه من الراغبين وحررا عقدا آخر رفع فيه الثمن باتفاق الطرفين إلى ١١٠٠ جنيه رفعا لقيمته وكان هذا الاتفاق بعد أن اعتذر البائع بأنه لا يستطيع رد العربون لاحتياجه إليه في تسوية أموره ، ولما لم يتقدم أحد لشراء المنزل عدل عن البيع باتفاق الطرفين ، مع أن هذا الدفاع جوهرى وله أثره في الدعوى .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د بما أن كون محكمة أول درجة طبقت مقتضى المادة ١٠٣ من القانون المدنى الجديد لا يؤثر على صحة ما وصلت اليه هذه المحكمة من اعتبار المستأنف د الطاعن ، قد فقد المبالغ الذى دفعه بالعقد الابتدائى نتيجة تقصيره فى إتمام العقد سواء بعدم اتخاذه أى إجراء نحو ذلك بعد استلامه عقد الملكية أو باعتباره العقد الابتدائى أصبح مفسوخا لما زعمه من أن فى المنزل عيوباً خفية ولحصول الاتفاق بينه وبين البائع على عرض المنزل المبيع - لى خلافه فلم يكن البائع بعد هذا فى حاجة إلى الحصول من المحكمة على حكم بفسخ البيع إذ بعد أن صرح المستأنف فى إنذاره المؤرخ

٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ أنه غير راغب فى إتمام الصفقة للأسباب التى أشار إليها أصبح البائع فى حل من بيع المنزل الذى لم تؤل عنه ملكيته لغير المستأنف .

د ومن حيث إنه يبين من هذا الذى ذهبت اليه المحكمة أنها لم تبين فى أسباب حكمها فى خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع إن كان عربونا فيفقد المشتري كفدية يتحالى بها عند نكوله عن إتمام ما اتفق عليه مع البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به البائع كتعويض لإمتى ثبت خطأ المشتري وحق ضرر بالبائع ، بل قررت أن الطاعن قد فقد المبلغ الذى دفعه نتيجة تقصيره فى إتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تتمحص دفاع الطاعن ومؤداه أن عدوله عن إتمام الصفقة كان بسبب عيب خفى فى المنزل سلم له به المطعون عليه الأول وبسببه اتفق وإياه على التماسخ وعرض المنزل على مشتر آخر واستدل على ذلك بتحرير العقد الثانى المؤرخ فى ١٩/٨/١٩٤٩ الذى رفع فيه الثمن إلى ١١٠٠ ج برضاء البائع ، ولما كان هذا الدفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة ان تعرض له وتفصل فيه وتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع من الطاعن هو فى حقيقته عربون أو جزء من الثمن لاختلاف الحكم فى الحالتين ، وإذ هى لم تفعل يكون حكمها قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٤٢١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٣

١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - وضع يد . اثبات . جواز اثبات واقعة وضع اليد بكافة الطرق . حكم . تسببه . إقامة دعائه و واقعة وضع اليد على ما استخلصه من أوراق عرقية وأقوال وردت في شكوى إدارية . لا خطأ .
ب - اثبات . شهادة . تقدير أقوال الشهود . مسألة موضوعية . ما استخلصته محكمة ثاني درجة من أقوال الشهود بماير ما استخلصته منها محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم .

المبادئ القانونية

١ - لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . وكان القانون لا يشترط مصدرا معيناً يستقي منه القاضي الدليل فإنه لا حرج على المحكمة إذ هي أقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من أوراق أو مستندات تملك أو حتى من أقوال وردت في شكوى إدارية .

٢ - تقدير شهادة الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة مسألة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائغا ولا يعيب الحكم أن تكون محكمة ثاني درجة قد استخلصت من أقوال الشهود استخلاصا مغايرا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

الحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى أمام محكمة الأنصر الجزئية طالبا منع تعرض الطاعنين وآخرين في فدان بين حدوده في العريضة وإعادة وضع يده عليه واستند في ذلك إلى أنه وضع اليد على الفدان

المذكور من وقت شرائه له بمقتضى عقد بيع مؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ صادر من محمود غالب ومن جمال الدين أحمد سليم مؤيد بإقرار صادر من علي عبد الله عمر السليم والد مورث الطاعنين وأن وضع يده استمر من تاريخ الشراء حتى أكتوبر سنة ١٩٤٧ إذ تعرض له المتعرضون فقدم الشكوى رقم ٤٤٦٢ سنة ١٩٤٧ إداري الأقصر التي انتهت بالانفاق على تسليم العين المتنازع عليها إلى يونس نوني جاد الله حتى يفصل في النزاع - وقد أنكر الطاعنون على المطعون عليه دعواه وادعوا أنهم وضعوا اليد على الفدان لأنهم تلقوه بطريق الميراث عن بغدادى على عبد الله المتوفى في سنة ١٩٤٤ فقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يده على العين وضع يد مستوفيا الشروط القانونية ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت برفض الدعوى استنادا إلى أسباب تتحصل في أنه ثبت من التحقيق أن الطاعنين هم الذين كانوا يضعون اليد وأنه لا عبرة بالمستندات التي اعتمد عليها المطعون عليه إذ « فضلا عن أنها عرقية فإن الطاعنين لم يعترفوا بصحتها بل أظهروا الاستعداد للطعن فيها بالتزوير وهي خارجة عن موضوع الدعوى التي ينحصر البحث فيها على وضع اليد فقط » استأنف المطعون عليه الحكم أمام محكمة قنا الابتدائية التي قضت في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ بالغائه ومنع تعرض الطاعنين وإعادة وضع يد المطعون عليه على الفدان مع إلزام الطاعنين بالمصروفات . فطعن الطاعنون في الحكم بالنقض .

« وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ حصل من أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه هو واضع

٦٨٤

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - شفعة . عرض ملحقات الثمن . شرط وجوبه .
أن يكون الشفيع عالما بهذه الملحقات . عدم سقوط
حق الشفيع في الشفعة الا بإثبات هذا العلم واغفاله
إبداء الرغبة في الالتزام بها .

ب - شفعة . حكم . تسببه . فضاؤه بعدم جدية
منازعة المشتري في جوار ملك الشفيع للأرض المشفوع فيها
من حدين . استناده الى اقرار المشتري بهذا الجوار
في عقد البيع سبب الشفعة وفي دعوى صحة التعاقد
المرفوعة من المشتري عن القدر المشفوع فيه والى ما
ورد في عقد شراء الشفيع لأطيانه المجاورة للأرض
المشفوع فيها . لا خطأ في القانون ولا قصور .

المبادئ القانونية

١ - عرض ملحقات الثمن لا يكون
واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما بوجودها
وحقه في الشفعة لا يسقط الا بإثبات هذا
العلم واغفاله إبداء الرغبة في الالتزام بها .
واذن متى كان المشتري لم يقدم الى محكمة
الموضوع ما يفيد أن الشفيع كان عالما بأن
للثمن ملحقات قبل أن تثيرها محكمة أول
درجة من تلقاء نفسها . وكان الشفيع بمجرد
أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في استئنافه
استعداده لدفعها مع الثمن ، وكانت المحكمة
فضلا عن ذلك قد استخلصت بأدلة مسوغة
من العبارات التي أوردها الشفيع في ائذار
الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها تفيد استعداده
لدفع ما تكلفه المشتري من ثمن وملحقات ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع
بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم عرضه
ملحقات الثمن لم يخالف القانون ، أما ما يعيبه

اليد على الفدان قد استند إلى ما ليس له أصل في
الأوراق إذ يبين من مراجعة أقوال الشهود عكس
ذلك وهو ما حصله بحق حكم محكمة أول درجة
الذي انتهى بعد استعراض أقوال الشهود إلى أن
البينة مع الطاعنين في أن الفدان في وضع يدهم
ولذلك قضى برفض دعوى المطعون عليه .
ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم إذا اعتمد
في قضائه لمصلحة المطعون عليه . في دعوى
وضع يد على أوراق عرقية لم يعترف بها الطاعنون
يكون قد اعتمد على دليل خاطيء لم يكن محل بحث .
ويتحصل السبب الأخير في أن الحكم المطعون فيه
إذ استند إلى أقوال من سمعوا في الشكوى
الإدارية في القضاء لمصلحة المطعون عليه يكون
قد استند إلى دليل خاطيء لإثبات وضع اليد .

وحيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة -
أولا - بأنه لما كان وضع اليد واقعة مادية
يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ، وكان القانون
لا يشترط مصدرا معينيا يستقي منه القاضى الدليل
كان لا حرج على المحكمة إذ هي أقامت قضاءها
على ما استخلصته في هذا الخصوص من أوراق
أو مستندات تملك أو حتى من أقوال وردت في
شكوى إدارية ، ومردودة ثانية بأن تقدير شهادة
الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة هي مسألة
موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض
متى كان استخلاص المحكمة سائفا كما هو الشأن في
الدعوى ولا يعيب الحكم أن تكون محكمة أول
درجة قد استخلصت من أقوال الشهود استخلاصا
مغايرا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الثانية .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ومن ثم يمتنع رفضه .

(القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٠٠٠ في رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد
المستشارين) .

المشتري على الحكم فيما قرره من أن المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لم تستوجب النص على الملحقات في التكليف الرسمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر لاعتبارها جزءاً من الثمن فإنه يزيد لا يؤثر الخطأ فيه على سلامة الحكم .

٢ - إذا كان بين من الحكم أنه بنى قضاؤه بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفع للارض المشفوع فيها من حدين على اقرار المشتري الوارد بعقد البيع سبب الشفعة من أن أرض الشفع تجاوز القدر المبيع من الحدين الشرقي والغربي وعلى تسليم المشتري بهذا الجوار في صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن الأرض المشفوع فيها وعلى عقد شراء الشفع لأطيانه التي تجاوز الأرض المشفوع فيها من حدين ، فإن هذه الدلائل التي أوردها الحكم كافية لحل قضائه في هذا الخصوص ويكون النعي عليه بالتقصير ومخالفة القانون على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٨٥ سنة ١٩٤٩ يطلب فيها الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة الثلاثة قراريط الميمنة بصحيفتها والمبيعة من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن مقابل الثمن الحقيقي سواء كان ٥٤ جنيهاً أو أقل أو أكثر والتسليم . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت

محكمة أول درجة تمهيداً بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشتري (الطاعن) علم الشفع بالبيع وعدم إظهاره الرغبة في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ولينف الشفع ذلك . وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة تأسيساً على أنه لم يعرض ملحقات الثمن في إنذار الرغبة ولا في صحيفة دعوى الشفعة عملاً بنص المادتين ١٤ و ١٩ من قانون الشفعة (القديم) . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة سوهاج الابتدائية وقيد استئنافه بجدولها برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ وطلب الحكم بقبوله شكلاً والقضاء في موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى وزاد في مذكرته رقم ٧ بملف الاستئناف أنه يقبل قصراً لأمد التداعي - أن يقضى له بالشفعة مقابل دفع الثمن الوارد بعقد البيع مضافاً إليه ما يكون هناك من ملحقات قانونية مؤسسا استئنافه على - أولاً : أن الحكم قضى بسقوط الحق في الشفعة دون أن يدفع به المستأنف ضده الأول (المشتري) في حين أنه ليس من أسباب النظام العام التي تسوغ للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها - وثانياً : أن كل مادفع به المستأنف ضده الأول (المشتري) هو أن حق المستأنف (المطعون عليه الأول) في الشفعة قد سقط لتوانيه في إعلان رغبته في الموعد المقرر قانوناً من تاريخ علمه بالبيع وقد استجابت المحكمة لطلبه لإثبات هذا الدفع فعجز عن الإثبات كما ضمنت المحكمة ذلك أسباب قضائها - ودفع الطاعن الاستئناف بدفعين - الأول : بسقوط حق المستأنف في الشفعة لعدم

كان مآقرده الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة مخالفا للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود —
أولا : بأن عرض ملحقات الثمن لا يكون واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما بوجودها وحقه في الشفعة لا يسقط إلا بإثبات هذا العلم وإغفاله إبداء الرغبة في الالتزام بها والطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد أن الشفيع (المطعون عليه الأول) كان عالما بأن للثمن ملحقات قبل أن تثيرها محكمة أول درجة من تلقاء نفسها . ومردود ثانيا بأن الشفيع بمجرد أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في استثنائه استعداده لدفعها مع الثمن — ومردود أخيرا بأن المحكمة استخلصت بأدلة مسوغة من العبارات التي أوردها المطعون عليه الأول في إنذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها تفيد استعداده لدفع ما تكلفه الطاعن من ثمن وملحقات . أما يعيبه الطاعن على الحكم فيما قرره من أن المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لم تستوجب النص على الملحقات في التكليف الرسمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر لاعتبارها جزءا من الثمن فإنه لا يؤثر الخطأ فيه على سلامة الحكم .

« ومن حيث إن الأسباب الثاني والثالث والرابع تتحصل في أن الحكم خطأ في القانون وشابه للقصور في التسبيب من ثلاثة أوجه —
الأول : إذ اعتبر المطعون عليه الأول جارا للأطيان المشفوع فيها من حدين استنادا إلى أنه ذكر في عقد شراء الطاعن أن المطعون عليه الأول يجاور الأرض المبيعة من جهتين الشرقية والغربية كما قرر ذلك في عريضة صحة التعاقد ، في حين أن ما أوردهما لا يعتبر في حكم القانون

عرضه ملحقات الثمن في إعلان الرغبة أو صحيفة الدعوى في حين أن هناك ملحقات قانونية هي مصاريف دعوى صحة التعاقد رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٤٨ مدنى المنشأة — والثاني : بعدم ثبوت حقه فيها لأنه لا يجاور العين المبيعة من حدين — وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى وبأحقية المستأنف (المطعون عليه الأول) في أن يأخذ بالشفعة الثلاثة القاريط الموضحة الحدود بصحيفتها وتسليمها إليه مقابل دفع الثمن والملحقات وقدرها واحد وسبعمائة جنيه مع إلزام المستأنف ضده الأول (الطاعن) بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرشا مقابل أنعاب المحاماه . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم إذ قرر أن عرض الثمن وحده من الشفيع دون الملحقات يكفي لصحة العرض خالف المادة ١٤ من قانون الشفعة (القديم) التي توجب عرض الثمن والملحقات الواجب دفعها . ولما كان المطعون عليه الأول (الشفيع) لم يبد في إعلان الرغبة في الشفعة ولا في صحيفة الدعوى استعداده لدفع ملحقات الثمن وكان عرض الثمن لا يدخل فيه عرفا أو قانونا الملحقات ، كما ذهب إليه الحكم — بحجة أن كلفة الثمن تفيد تكلفة المبيع فتشمل الملحقات باعتبارها جزءا منه ، وكان استناد الحكم إلى المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لا يغير من هذا النظر لأنها خاصة بالتكليف الرسمي الذي قد يعمل المشتري للشفيع ، لما كان ذلك كذلك ،

من دفاع المستأنف ضده (الطاعن) بأن هذا الشفيع ليس جارا للعين المشفوع فيها من حدين فانه يبدو غير جدى لانه مقرر سواء في عقد البيع محل المنازعة أو بصحيفة دعوى اثبات التعاقد المنضمة بأن المستأنف (المطعون عليه الأول) جار للأرض المشفوع فيها من الحدين الشرق والغربى هذا إلى أنه لم ينكر عليه هذا الجوار فى رده على ابداء الرغبة وإنما لج فيه وفى دفاعه مدعىا سقوط حقه فى الشفعة لتراخيه فى المدة المقررة بالقانون فى إبداء رغبته . وحيث إن ما ادعاه بأن ما أثبت بالعقد وبصحيفة دعوى إثبات التعاقد عن جوار قد يكون مرده أن المستأنف مرتين أو متبادل بدلا زراعىا إنما هو قول لادليل عليه وعبء إثباته عليه ولم يبد منه ما يدل على رغبته فى إثباته ذلك لانه أرسل فيه القول وصوره احتمالا . وحيث إنه يكون إذن قد تجلى أن هذا الدفع هو الآخر لاسند له من الواقع والأوراق وأن المستأنف مالك لعشرة قراريط من الأرض الزراعية بحوض الطوخى الغربى رقم ٢٩ ضمن القطعة رقم ١١ بعقد مسجل فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٦ وهذا القدر البالغ ثمنه سبعين جنيها يجاور الأرض المشفوع فيها بإقرار نفس المشتري (الطاعن) من الحدين الشرقى والغربى . . . وبين من هذا الذى أورده الحكم أنه بنى قضاءه بعدم جدية منازعة الطاعن فى جوار ملك المطعون عليه الأول للأرض المشفوع فيها من حدين على ماورد بعقد البيع سبب الشفعة وعلى تسليم الطاعن فى صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه بهذا الجوار وعلى عقد شراء المطعون عليه الأول للعشرة القراريط السالف ذكرها والمجاورة للاطيان المشفوع فيها من حدين ، وهذه الدلائل كافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص . ولم يقدم

إقرارا بملكية المطعون عليه الأول للأرض المشفوع بها كما أن المحكمة لم تر فيهما إقرارا تاما بالملكية للاحتيالات التى ذكرها الطاعن وهى ان الجوار قد يكون مرجعه شيئا آخر غير الملك - على انه مع التسليم بقيام هذا الإقرار وأن من شأنه نقل عبء الإثبات إلى عاتق الطاعن فإن الدليل على عدم جواز المطعون عليه الأول بوصفه مالكا كان قائما لدى المحكمة من نفس المستندات المقدمة منه ؛ ذلك أنه قدم عقدين ليستدل بكل واحد منهما على الجوار من أحد الحدين وقد اتضح ان أحدهما عقد رهن غير ناقل للملكية وبذا سقط الاحتجاج به وأصبح القائم عقدا واحدا لم يقل المطعون عليه الأول عنه بأنه يثبت جواره للأرض المشفوع فيها من الحدين الشرقى والغربى وحتى هذا العقد لم يسلم الطاعن بأنه يثبت الجوار من أى حد . والوجهان الثانى والثالث إذ اعتبر الطاعن عاجزا عن إثبات دفاعه بعدم جواز المطعون عليه الأول بوصفه مالكا مع أنه يفرض أن الطاعن هو المكلف بالإثبات فان هذا الإثبات كان قائما فى الدعوى ولايهم إذا كان مقدمه هو الطاعن أو المطعون عليه الأول ونفس المستندات المشار إليها فيما سلف تنفى الجوار ، وأنه لا يغير من هذا النظر استناد الحكم الى عقد البيع المسجل فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٦ والذى اشترى المطعون عليه الأول بمقتضاه عشرة قراريط شائعة فى سبعة عشر قيراطا لأن القدر المبيع يقع فى حوض الطوخى رقم ٢٩ وهو غير الحوض الكائنة به العين المشفوع فيها والكائنة فى حوض حقول حسين رقم ٣ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى هذا الخصوص « وحيث إنه عن الوجه الثانى

من أبناء هذه الطائفة الا أنها ارتضت في عقد الزواج أن تخضع لأحكامها . لا مخالفة في ذلك للمانون .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت محاكم الأحوال الشخصية هي صاحبة الولاية في تقرير النفقة باعتبار أنها من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه متى صدر الحكم مقررًا لها يصبح سندًا يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ومن ثم يكون ما تقرره محاكم الأحوال الشخصية من نفقة هو حكم مآله التنفيذ على المال وللمحاكم المدنية أن تبحث فيما إذا كان قد صدر من محكمة ذات ولاية حتى يصح التنفيذ بمقتضاه على مال المدين أم غير ذلك وبالتالي يكون لقاضي الاشكال تقدير حجية هذا الحكم سواء بدىء فعلا بالتنفيذ به أم لم يبدأ .

٢ - المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام هي من اختصاص قاضي الامور المستعجلة بحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٩ مرافعات لانها بطبيعتها مستعجلة ، ولا يستطيع قاضي الامور المستعجلة اعمال ولايته دون أن يتحسس الموضوع ليصل إلى ما يستهدفه من وقف التنفيذ أو السير فيه على أن تقديره في ذلك هو تقدير مؤقت ولا أساس له بأصل الحق . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ حكم نفقة لصدوره من جهة غير مختصة لم يخالف القانون .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من أن المحاكم الشرعية غير مختصة بفرض نفقة للطاعنة على زوجها المطعون عليه أقام قضاؤه

الطاعن ما يثبت أن المطعون عليه الاول قدم عقد الرهن ليثبت به الجوار من أحد الحدين وأنه قدم عقد الشراء ليثبت به الجوار من الحد الآخر بل إن الاستفادة من الحكم هو أن المطعون عليه الاول قدم العقد الاول ليستدل به على أن الاطيان الواردة فيه هي بعض الاطيان التي اشترأها بالعقد الآخر الذي يثبت الجوار للأرض المشفوع فيها من حدين كما استخلص الحكم - أما ما أورده الطاعن عدا ذلك في أسباب الطعن فلا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

٦٨٥

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . حكم صادر من المحكمة الشرعية بتقرير نفقة . اختصاص قاضي الامور المستعجلة بتقدير حجية هذا الحكم وما اذا كان قد صدر من جهة ذات ولاية أم غير ذلك عند تنفيذه على أموال المدين سواء بدىء فعلا بالتنفيذ أم لم يبدأ به .

ب - قضاء مستعجل . اشكالات التنفيذ . هي بطبيعتها مستعجلة . اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظرها . قضاؤه بوقف التنفيذ أو السير فيه هو تقدير مؤقت ولا أساس له بأصل الحق .

ج - اختصاص . متى يختص المجلس الى . قضاء مستعجل . حكم . تسجيته . قضاؤه بإيقاف تنفيذ حكم نفقة صادر من المحاكم الشرعية لزوجة على زوجها الذي ينتمي لطائفة السريان الكاثوليك . تأسيس قضائه على أن المجلس الى لطائفة السريان الكاثوليك هو صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات متعلقة بالزواج والى أن الزوجة وان لم تكن أصلا

على أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات بشأن الزواج الذى ارتضت فيه الطاعة أحكام هذه الطائفة حتى وإن لم تكن أصلا من أبنائها ، فليس في هذا التقرير مخالفة للقانون أو تناقض يبطله .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه تزوج من الطاعة في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ بالكنيسة البطريركية السريانية وقد جاء بمقد الزواج أن الزوجة قبلت لإتباع زوجها في طائفته وأحواله الشخصية إلا أن الخلاف دب بينهما وفي ٩ يوليو سنة ١٩٤٨ اتفقا على أنه من تاريخه إلى حين الطلاق بينهما يظلان منفصلين وألا يطالب أحدهما الآخر بأى التزام مالى وأن تبقى بناتهما الثلاث في كنف والدهن . وفي ١ يونيو سنة ١٩٤٩ أقام المطعون عليه دعوى على الطاعة أمام مجلس ملى السريان الكاثوليك طالبا الفراق المؤقت من زوجته والحكم بحضانة بناته . وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ قضى المجلس المذكور باعتبار الزوجة منفصلة مؤقتا من زوجها وبحضانة الزوج للبنات وقد نفذ الحكم وتسلم الزوج بناته ثم رفعت الزوجة دعوى أمام محكمة العطارين الشرعية تطالب فيها المطعون عليه بنفقة لها فندفع هذا الأخير بعدم الاختصاص . وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم اختصاصها تأسيسا على ما ثبت لها من أن الطرفين من طائفة السريان الكاثوليك وأن لهما مجلسا مليا يفصل في قضايا أحوالهما الشخصية . فاستأنفت الطاعة أمام محكمة الاسكندرية الشرعية . وفي

٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاسكندرية الشرعية بإلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة مؤسسة حكمها على د أن طائفة السريان الكاثوليك التى منها المتداعيان وإن كانت من الطوائف التى قدمت إلى الحكومة قوانينها إلا أنه لم يصدر إلى الآن مرسوم باعتمادها ، فمادت بعد ذلك القضية أمام محكمة العطارين الشرعية إلى سيرتها الأولى . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ قضت فيها بفرض نفقة للطاعة على المطعون عليه كل شهرين إثنا عشر جنيها تأسيسا على أن الشريعة الاسلامية لا تعترف بما أسماه المجلس الملى تفريفا جثمانيا وأن الطاعة لا تزال زوجة للمطعون عليه تلزمه نفقتها . وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ رفع المطعون عليه دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية مستشكلا في تنفيذ هذا الحكم وطلب وقف تنفيذه فقضت بقبول الإشكال شكلا ووقف تنفيذ الحكم . وتحصل أسبابه في أن للحاكم المدنية الولاية العامة ولها بهذا الوصف الهيمنة على ما تصدره الجهات الأخرى من أحكام لتراقب إلزام كل منها الحدود التى رسمها لها القانون فان استبان لها أنها جاوزت هذه الحدود حق لها أن تعتبر الحكم المستشكل فيه غير حائز لقوة الأمر المقضى وتوقف تنفيذه وأن المجلس الملى للسريان الكاثوليك وإن لم يصدر به مرسوم إلا أنه معترف من الحكومة المصرية بوجوده وبولايته في المسائل الشخصية المتعلقة بأفراد هذه الطائفة . فاستأنفت الطاعة وقيد الاستئناف برقم ٤٢٩ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الاسكندرية منعقدة بهيئة استئنافية . وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمنت الطاعة بطريق النقض في هذا الحكم .

د ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة

أسباب تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم مخالفة القانون إذ خول لقاضى الأمور المستعجلة سلطة الرقابة على الأحكام الشرعية — فيوقف تنفيذها من غير قيد منى خرجت عن ولايتها مع أن لائحة ترتيب المحاكم تجعل اختصاصها مقصوراً على المسائل المدنية والتجارية والجنائية وتمنعها من النظر فى مسائل الأحوال الشخصية كالنفقة بين الزوجين المصرين على أن للمحاكم حق الرقابة على الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية إذا جاوزت هذه الجهات اختصاصها ، وتعرضت للفصل فى مسائل مالية بحتة كالملكية مثلاً وليست كذلك حالة الدعوى ، ولم تمنع لائحة المحاكم الشرعية المحاكم الشرعية من الفصل فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية مهما كانت الديانة أو الملة أو المذهب التابع له الطرفان أو أحدهما .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت محاكم الأحوال الشخصية هى صاحبة الولاية فى تقرير النفقة باعتبار أنها من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه متى صدر الحكم مقررًا لها يصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ومن ثم يكون ما تقرره محاكم الأحوال الشخصية من نفقة هو حكم مآله التنفيذ على المال وللمحاكم المدنية أن تبحث فيما إذا كان قد صدر من محكمة ذات ولاية حتى يصح التنفيذ بمقتضاه وعلى المدين أم غير ذلك وبالتالى يكون لقاضى الإشكال تقدير حجية هذا الحكم سواء بدىء فعلاً بالتنفيذ به أم لم يبدأ .

« ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم مخالفة القانون مؤسسة نعيها على أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة مقيد بشرطين هما الاستعجال وعدم المساس بالحقوق وأن كليهما

غير متوافر فى النزاع الذى فصل فيه الحكم فليس تمت استعجال فى وقف تنفيذ حكم النفقة بل على العكس يجب تقدير نفقة مؤقتة للطاعة إلى أن يقضى فى موضوع النزاع مادامت الزوجية ليست محل نزاع ، كما أن قضاء قاضى الأمور المستعجلة بوقف تنفيذ حكم النفقة دون تعليق على حكم يصدر من قاضى الموضوع هو إنهاء للنزاع فى موضوعه ومن ثم يكون قاضى الأمور المستعجلة غير مختص بالفصل فى الدعوى على فرض أن للقضاء الوطنى ولاية الفصل فيما إذا كانت المحكمة الشرعية قد جاوزت اختصاصها .

« ومن حيث إن هذا السبب على غير أساس ذلك بأن المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام هى من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مراقبات لأنها بطبيعتها مستعجلة ، وأن قاضى الأمور المستعجلة لم يكن يستطيع أعمال ولايته دون أن يتحسن الموضوع ليصل إلى ما يستهدفه من وقف التنفيذ أو السير فيه على أن تقديره فى ذلك هو تقدير مؤقت ولا مساس له بالحقوق .

« ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ فى القانون إذ جرى حكم قاضى الأمور المستعجلة فيما أخذ به من أنه مادام الزواج قد انعقد بين الزوجين بمعرفة أحد قساوسة كنيسة السريان الكاثوليك ووفقاً لطقوس هذه الطائفة فإن المجلس الملى لتلك الطائفة يكون وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الطرفين من منازعات يستوى فى ذلك أن تكون الزوجة من أهل تلك الطائفة أو أنها لم تكن كذلك وبذلك قرر خطأ أن الفصل فى المنازعات الزوجية يكون دائماً من اختصاص المجلس الملى الذى تولت كنيسته إبرام عقد

١٩٣٩ أساساً لربط الضريبة من السنة التالية . إلغاء المادة ٥٥ والتقدير الذى رتب عليها . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء ذا أثر رجعى بحيث يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً . المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ .

ب - خبير . حكم . تسييبه . أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى . فى ذلك الرد الضئى الكافى على التقرير الاستشارى .

المبادئ القانونية

١ - الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التى يجنيها الممول ولكن الشارع رأى عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إتخاذ التقدير الذى تجريه المصلحة من سنة ١٩٣٩ أساساً لربط الضريبة من السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التى يجنيها الممول فى السنة المذكورة خروجاً على الأصل ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه : تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويبطل كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة ، وهو إذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة فى العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعى يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً .

٢ - إذا كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى فإنه أفاد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشارى وفى هذا الرد الكافى على ما تضمنه من اعتراضات .

الزواج وإن كان الزوجان مختلفين فى المذهب والطائفة ويكون بذلك قد أسقط ولاية المحاكم الشرعية عن جميع المصريين من غير المسلمين . وتنمى الطائفة بالسبب الرابع على الحكم التناقض فى الأسباب إذ بعد أن قرر أن للجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك ولاية الفصل فى الأحوال الشخصية لأفراد هذه الطائفة وإن لم يصدر بذلك مرسوم جعل هذه الولاية تمتد على غير أفراد هذه الطائفة لمجرد أن أحد قساوسة تلك الكنيسة قام بتوثيق العقد .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن تأييد الحكم المطعون فيه لما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة إنما كان على أساس أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو وحده صاحب الولاية ينظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات بشأن الزواج » الذى ارتضت فيه المستأنفة أحكام هذه الطائفة حتى وإن لم تكن أصلاً من أبنائها ، وواضح من هذا الذى جاء بالحكم أنه أقام قضاءه على ما قبلته الزوجة عند الزواج من أن تكون خاضعة لأحكام طائفة زوجها حتى ولو لم تكن أصلاً من أبنائها وليس فى هذا التقرير مخالفة للقانون أو تناقض يبطله ومن ثم يتعين رفض الطعن . »

« القضية رقم ٢٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد زكى شرف ومحمود عياد المستشارين) .

٦٨٦

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - ضرائب . الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية للممول . إجازة الشرع على سبيل الاستثناء فى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إتخاذ التقدير الذى تجريه المصلحة من سنة

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن يدير محلات مشروبات روحية وغازية وبقالة وقدرت لجنة التقدير أرباحه عن المدة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ فعارض الطاعن في تقديرها بالدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٦ شين الكوم وأسس معارضته على أن لمأمورية الضرائب سبق لها أن قدرت أرباحه عن هذه السنين بمبالغ أقل مما قدرته اللجنة وأنه وافق على تقديرات المأمورية ودفع الضرائب على أساسها وأنه ما كان يحق للمأمورية بعد ذلك عرض الأمر على اللجنة . وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة شين الكوم الابتدائية بإلغاء قرار لجنة تقدير ضرائب المنوفية الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وتمهيدا وقبل الفصل في تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٤ بتدب خبير . وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ قرر الطرفان أن سنة ١٩٤٤ لم تكن محل بحث وإنما وردت بصحيفة الدعوى خطأ لحكمت المحكمة في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ بإنهاء الخصومة في الدعوى . استأنفت المطعون عليها الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٤٤ تجارى سنة ١٩٤٧ ق استئناف مصر وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إبطال قرار لجنة التقدير عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٣ وتأيد قرار اللجنة الذي حدد أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٠ بمبلغ ١٠٤٠ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٢٦٠ جنيها عدلت إلى ٢٤٧٣ جنيها . وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف مصر تمهيدا بتدب خبير لتقدير أرباح الطاعن عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٣ وأسست حكمها على أنه فيما

يختص بضريبة عام ١٩٤٠ فقد ربطت على أساس التماثل لضريبة ١٩٣٩ وذلك وفقا للمادة ٥٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ قد ألغى المادة المذكورة وأبطل كل ما رتب عليها من تقدير ومن ثم كان لمصلحة الضرائب الحق في العدول عن هذا التقدير . وفيما يختص بضريبة عام ١٩٤٣ فليس هناك إتفاق بشأنها وما ذكرته المحكمة الابتدائية خاصة بتقدير الأرباح عن تلك السنة بمبلغ ٣١٠ ج و ٧٦٠ م وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بعام ١٩٤٣ بل كان خاصا بعام ١٩٤٢ . أما ضريبة سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها فقد بحث بها الممول رأسا إلى مصلحة الضرائب بناء على تقريره ، ولأنه فليس هناك اتفاق على مقدار هذه الضريبة يمنع من تقديرها ، وأنه إزاء الخلاف بين تقديرى اللجنة والمأمورية عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٣ رأت المحكمة تدب الخبير الحسابي . وبأشر الخبير المأمورية وقدم تقريره . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٠ ٦٣٩ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٢٤٤٨ جنيها . فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض في الحكم التمهيدى الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ وفي الحكم القطعى الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يأخذ بالاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليها بشأن أرباح سنة ١٩٤٠ بمقولة إن الضريبة على أرباح هذه السنة ربطت على سبيل التماثل لضريبة عام ١٩٣٩ وإن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ ألغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التي كانت تقرر الربط على أساس التماثل

فقد أعلن عن رغبته الصريحة في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا فلا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد في سبب الطعن .

د ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم شابه القصور من وجهين الأول إذ لم يتقيد بالاتفاق الذي تم عن أرباح سنة ١٩٤٣ بمقولة إن تقدير أرباح السنة المذكورة بمبلغ ٣١٠ جنيها و ٧٦٠ مليا وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بأرباح سنة ١٩٤٣ بل كان خاصا بأرباح سنة ١٩٤٢ وإن الطاعن بعث بالضريبة عن سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها للمصلحة بناء على تقديره هو . مع أن الحكم الابتدائي أثبت أن أرباح سنة ١٩٤٤ هي ٣٠٢ جنيها ٣٨١ مليا وأن أرباح سنة ١٩٤٣ هي ٣١٠ جنيها و ٧٦١ مليا وأنه حصل الاتفاق بين الطاعن والمصلحة على أرباح هذه السنة الأخيرة . وكان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد خالف الحكم الابتدائي فيما قرره في هذا الشأن أن يبين سنده في هذه المخالفة . والوجه الثاني إذ لم يأخذ بما ورد في التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن مع أن التقرير المذكور حوى اعتراضات جوهرية على تقرير الخبير المنتدب منها أن ما قرره الخبير المذكور من أن الممول لا يقوم بمجرد البضاعة سنويا أمر لا يتفق مع المنطق فضلا عن مخالفته للواقع وإن قيد المبيعات والمشتريات جملة في دفتر اليومية لا يعيب القيد ما دام مؤيدا بمستندات وأن عدم الاحتفاظ باليومية الزفرة لا ينهض سببا لاستبعاد هذه الدفاتر وكان على المحكمة إذ هي لم تعتد بهذه الاعتراضات أن تعني بالرد عليها .

ومن ثم كان واجبا تقدير أرباح السنة المذكورة على استقلال . مع أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ لا ينطبق إلا على حالات التقدير التي لم تنته إجراءاتها أما التي انتهت سواء بقبول من الممول أو بحكم نهائي فلا يسرى عليها القانون المذكور . ومع أن القوانين ذات الأثر الرجعي لا يمكن أن تفسر الحالات المستقرة المترتبة على إتفاقات أو أحكام نهائية تم تنفيذها . وقد كانت أرباح سنة ١٩٤٠ محل اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها ودفع الطاعن الضريبة عنها قبل صدور القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ فقد ربطت الضريبة على سبيل التماثل على ضريبة عام ١٩٣٩ وذلك طبقا للبادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ قد ألغى المادة المذكورة وأبطل جميع آثارها ومن ثم كان لمصلحة الضرائب العدول عن هذا التقدير الذي تم عن طريق المائلة . وهذا الذي جاء في الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عند ما وضع القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول في السنة المذكورة خروجا على الأصل ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه د تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ويبطل كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة . وهو إذ نص على ذلك

و ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ و ٣٨٠ من قانون المرافعات في هذا الخصوص .

ب - ضرائب . شرط استعانة ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المنشأة في مصر ومزاواتها أعمالا تجارية أو صناعية . في حالة قيام المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بعمليات تجارية تنقسم بصفة الاعتقاد . مثال . منشأة قائمة في الخارج وليس لها ممثلون ولا نشاط تجاري في مصر . قيامها بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية لضريبة الأرباح التجارية . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون الإعلان بالطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه . وليس تمت تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠ ، ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ ، ٣٨٠ من قانون المرافعات لأن عبارة « في درجة التقاضي الموكل هو فيها » الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتبارا بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدد الحكم في الدعوى ، إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم ، كما هو الحال في الدعوى ، فعندئذ يصح إعلانه فيه بالطعن في

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بأن ماقرره الحكم المطعون فيه خاصا بأن ما جاء بالحكم الابتدائي من قبول الطاعن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٣١٠ جنيها و ٧٦١ مليا غير صحيح وأن هذا التقدير هو عن سنة ١٩٤٢ وأن المبلغ الذي دفعه الطاعن عن سنة ١٩٤٣ إنما كان بناء على تقديره هو وليس بناء على اتفاق تم بينه وبين المصلحة - هذا التقرير قد خلصت إليه المحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وهو تحصيل موضوعي متعلق بفهم الواقع في الدعوى بما تستقل به محكمة الموضوع ولم يقيم دليل على أن الحكم فيما حصله خالف الثابت في الأوراق . ومردود ثانيا بأن الحكم إذ أخذ بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى فقد أفاد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشاري وفي هذا الرد الكافي على ما تضمنه من اعتراضات .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساندة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالعزیز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٦٨٧

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - نقض . إعلان الطعن . يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . تعيين محل مختار في ورقة إعلان الحكم يعتبر قرينة قانونية على أن الطاعن عليه قبل إعلانه بالطعن في هذا المحل ولولم يصرح بذلك . لا يهم أن يكون الهامي الذي عين مكتبه مقررا أم غير مقرر أمام محكمة النقض . لا تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠

الحكم اعتباراً بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح المطعون عليه بذلك ولا يهتم بعد أن يكون المحامي الذي عين مكتبه مقررًا أم غير مقرر أمام محكمة النقض

٢ — ان المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر، فإنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاوتها أعمالاً تجارية أو صناعية وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تنسم بصفة الاعتياد. وإذن فحق كان ذلك كله غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها المطعون عليها الأولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوعها لضريبة الأرباح التجارية لم يخالف القانون، أما قول الطاعنة بأن نشاط المطعون عليها الأولى يعتبر مستمراً لاعتبارها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذي يكون في ذاته خاضعاً للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط المطعون عليها الأولى الذي حقق لها أرباحاً في مصر على عملية واحدة.

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت ببطلان الطعن استناداً إلى أن التقرير به لم يعلن إليها في موطنها الأصلي بل أعلن إليها في المحل

الختار المبين في ورقة إعلان الحكم رغم أنه ليس في ورقة الإعلان المذكورة ما يستدل منه على أن ذكر الموطن المختار كان الغرض من تعيينه محلاً مختاراً لتعلن فيه المطعون عليها الأولى بإجراءات النقض، ورغم أن المحامي الذي عين مكتبه ليس مقررًا أمام محكمة النقض، ولا يمكن أن يستفاد من أعمال المطعون عليها الأولى لما أوجبه المادة ٦٠ من قانون المرافعات بتعيين محل مختار في ورقة إعلان الحكم — نزولاً منها عن حقها في أن تعلن في موطنها الأصلي خصوصاً وأن الطعن بالنقض مستقل عن إجراءات الدعوى الموضوعية، وتقضى المادة ٨٣ من قانون المرافعات بأنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبراً في « إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل هو فيها، ولا يمكن التوفيق بين هذه المادة والمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إلا بتفسير المادة الأخيرة بأن المقصود بعبارة « الموطن المختار المبين في ورقة الحكم، الواردة فيها هو أن يذكر في ورقة إعلان الحكم أن اختيار الموطن المختار هو بقصد أن تعلن فيه إجراءات الطعن بالنقض، وما لم يذكر ذلك صراحة فإن هذا المحل لا يعتبر محلاً مختاراً للإعلان بالنقض.

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله لأن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون الإعلان بالطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه. وليس ثمة تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠، ٦٠، أو المادتين ٨٣، ٣٨٠

الأرباح التجارية أو غيرها . وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة للطعون عليها الأولى بطلباتها . فاستأنفت الطاعنة الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢١ سنة ٥ ق استئناف الإسكندرية . وفي ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التي حققها المطعون عليها الأولى بمقولة إنه يشترط لتطبيق المادة ٣٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أن يكون للطعون عليها الأولى مركز أو فرع في مصر أو أن يكون لها نشاط تجارى مستمر ، مع أن المادة ٣٣ لا تستلزم سوى مجرد اشتغال الشركة ولو بعملية واحدة . ولو سلم جدلا بصحة ماذهب إليه الحكم في خصوص شرط الاستمرار فإنه أخطأ في فهم معناه ذلك لأن للطعون عليها الأولى نشاطا مستمرا في مصر . والعبرة بمجموع النشاط لا بمفرداته .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من « أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه تستحق الضريبة على الأرباح على كل منشأة مشغلة في مصر ومقاد هذا النص يستلزم لكي تصبح الضريبة مستحقة الاداء توافر ركنين : الركن الاول أن تكون هناك منشأة والركن الثانى أن تكون مشغلة في مصر . وأن هذين الركنين غير متوافرين في الشركة المستأنف عليها (المطعون عليها الاولى) لأنه ليس له منشأة مشغلة في مصر ولأن مركز عملها ونشاطها في شنهاى وما صفقة شراء القطن التي قامت بها في مصر إلا صفقة منفردة وليست

من قانون المرافعات لأن عبارة « في درجة التقاضى الموكل هو فيها ، الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذى يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن اليه اعتبارا بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدور الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، فعندئذ يصح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتبارا بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك ولا يهم بعد أن يكون المحامى الذى عين مكتبه مقررا أم غير مقرر أمام محكمة النقض .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن وقائعه كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ اشترت شركة وود التجارية — المطعون عليها الأولى — ٣٠٠ بالة قطن من شركة الأقطان التجارية — المطعون عليها الثانية — واستلمت من المبيع مائة بالة ، أما الباقي فأنها نظراً لارتفاع الأسعار باعتته بدورها لشركة الأقطان في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ وحقت من ذلك ربحا مقداره ٣٤٢٩ جنيهها أرادت تحويله لمقرها في الخارج فطلبت منها مراقبة النقد — المطعون عليها الثالثة — أن تدفع إلى مصلحة الضرائب — الطاعنة — الضريبة المستحقة على هذه الأرباح فرفضت وأقامت الدعوى ٧١٤ سنة ٧٤ ق الاسكندرية المختلطة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ وطلبت الحكم بأن ما حققته من أرباح بسبب إعادة بيع القطن السابق لها شراؤه لا يخضع للضريبة المقررة على

إيداع الأوراق التي أوجبت المادة ٤٣٢ مرافعات إيداعها خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على تفويتها بطلان الطعن .

٢- أوجب القانون في المادة ٤٣١ مرافعات إعلان المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا . وإذن فمتى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه قام بهذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن قرر طعنه في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولم يودع قلم كتاب محكمة النقض الأوراق التي أوجبت المادة ٤٣٢ مرافعات إيداعها خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن ولم يثبت أنه أعلن طعنه إلى المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطعن عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات .

« ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا للسببين سالف الذكر وانضمت إليه النيابة العامة في هذا الدفع استنادا إلى المادة ٤٣١ مرافعات .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن إيداع الأوراق المشار إليها في الميعاد المتصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على تفويتها بطلان الطعن كما أن القانون أوجب في المادة ٤٣١ مرافعات إعلان الطعن إلى المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا ولم يقدم الطاعن ما يثبت

لها صفة مستديمة وقد استقر الرأي فقها وقضاء على عدم اخضاع الصفقات المنفردة للضريبة في مثل هذه الأحوال . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه القانون ذلك بأن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نصت على أن « تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر . فإنها تسنزم قيام المنشأة في مصر ومزاوتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تنسم بصفة الاعتياد وذلك كله غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها المطعون عليها الأولى . أما قول الطاعنة بأن نشاط المطعون عليها الأولى يعتبر مستمرا لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذي يكون في ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط الشركة الذي حقق لها أرباحا في مصر على عملية واحدة .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٢٩ سنة ٢١ في بالهيئة السابقة) .

٦٨٨

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . إيداع الأوراق التي نصت عليها المادة ٤٣٢ مرافعات خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن . إجراء جوهرى . يترتب على تفويتها بطلان الطعن .

ب - نقض . طعن . إعلان . وجوب إعلان المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن . عدم مراعاة هذا الإجراء . الطعن غير مقبول شكلا . المادة ٤٣١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن

أنه قام بهذا الاجراء ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين) .

٦٨٩

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن . الصلحة في الطعن . الحكم القاضي بطرد المستأجر من الدين المؤجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن ألزمه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . تحققت مصلحته في الطعن في هذا الحكم .
ب - نقض . طعن . سبب جديد . إعلان . بطلانه . الطعن بإعلان الإعلان . مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل بجميع خطوات المحضر . عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إنثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذقضى بطرد الطاعن من الأطنان المؤجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن قد ألزمه بمصروفات التقاضى عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عنهما فإن مصلحته في الطعن في الحكم تكون قائمة .

٢ - إذا كان الطاعن قد بنى طعنه بإعلان إعلانه بالإندار على عدم تحرير محضر مستقل يتضمن جميع خطوات المحضر الذى قام بالإعلان ، وكان لم يتمسك بهذا الدفع لدى محكمة الموضوع بل انحصر دفاعه أمامها في إنكار صحة ماورد في ورقة

إعلان الإندار من امتناعه عن الاستلام وفي بطلان الاعلان لعدم قيام المحضر بإخباره بخطاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وفقاً لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن وجه الطعن يكون سبباً قانونياً جديداً يخالطه واقع مما لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليها أجرت للطاعن ٣٤ فدان و ١٠ قراريط الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية لمدة سنة ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وذلك بعقد إيجار محرر في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ - وفي ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أقامت عليه دعوى أمام محكمة شرين الجزئية طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة بتمكينها من تهيئة الأرض المؤجرة للزراعة الجديدة مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل بلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية ثم أحيلت الدعوى إلى محكمة بندر المنصورة لاختصاصها وأمامها عدلت المطعون عليها دعواها إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من الأطنان المؤجرة مستندة في طلب الطرد إلى أنها أُنذرت الطاعن في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ بعدم رغبتها في تجديد الإجارة . وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة بندر المنصورة برفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وباختصاصها وفي الموضوع بطرد الطاعن من الأطنان المؤجرة مع إلزامه

بمصرفات الدرجتين وبمقابل أتعاب المحاماة
عنهما فإن مصلحته في الطعن في الحكم تكون
قائمة .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

« ومن حيث إنه مبنى على سبب واحد
حاصله خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون
إذ اعتبر الإنذار الموجه إلى الطاعن صحيحا مع أن
القانون يوجب على المحضر متى كان الأمر متعلقا
بورقة من أوراق المحضرين يترتب عليها ميلاد حق
أو سقوطه أن يثبت كل خطوات الإعلان بمحضر
مستقل وإلا كان الإعلان باطلا - وأنه يبين من
مراجعة ورقة إعلان الإنذار أنه - أي الطاعن -
أعلن به مخاطبا مع محمود المنزلاوى شيخ القسم
لامتناعه عن الاستلام .

« ومن حيث إن الطاعن لم يتمسك لدى
محكمة الموضوع بدفع مؤسس على عدم تحرير محضر
مستقل يتضمن جميع خطوات المحضر الذى قام
بالإعلان بل انحصر دفاعه أمامها فى إنكاره صحة
ما ورد فى ورقة إعلان الإنذار من امتناعه عن
الاستلام وفى أن المحضر لم يقم بإخباره وفقا
لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ومتى كان
الأمر كذلك كان وجه الطعن سببا قانونيا جديدا
يخالطه واقع بما لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام
محكمة النقض - أما ما ذهب إليه النيابة فى مذكرتها
الأولى من أن سبب الطعن يدخل فى عموم ما
أبداه الطاعن أمام محكمة الاستئناف فإنه ينفى
ما أورده الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص
من أن وجه تمسك الطاعن ببطالان ورقة إعلان
الإنذار كان مقصورا على أن المحضر لم يوجه إليه
خطابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت
إلى جهة الإدارة ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك

بالمصاريف وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب
المحاماة - مؤسسة حكمها فيما يتعلق بالموضوع على
صحة الإنذار المؤرخ فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ وعلى
أن هذا الإنذار أعلن للطاعن قبل انقضاء الميعاد
القانونى المنصوص عليه فى المادة ٥٦٣ من
القانون المدنى . فرجع الطاعن استئنافا عن الحكم
أمام محكمة المنصورة الابتدائية قيد فى جداولها برقم
٤٣٠ سنة ١٩٥٠ وحكمت فيه بتاريخ ٢٢ فبراير
سنة ١٩٥١ بقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه
وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن
بالمصرفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب
المحاماة - مؤسسة حكمها على أسباب الحكم المستأنف
وعلى أن مدى ما أمكها استخلاصه من صحيفة
الاستئناف الغامضة هو أن الطاعن يدفع ببطالان
الإنذار الموجه إليه من المطعون عليها مدعى أنه
لم يستلم صورة منه وأن ماورد فى إعلان الإنذار
من امتناعه عن الاستلام غير صحيح وأنه على كل
حال لم يخطر به عملا بنص المادة ١٢ من قانون
المرافعات ، وعلى أن هذا الادعاء مردود بأن
المادة المشار إليها لا تستلزم الإخبار إذا كان الممتنع
هو المطلوب لإعلانه شخصيا ، وإنما توجبه فى
حالة امتناع وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا
معه من أقاربه أو أصحابه - فقرر الطاعن طعنه
فى الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها دفعت فى
مذكرتها بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعن
فيه بمقولة إن سنة ١٩٥١ الزراعية قد انتهت وإنه
قد بدأت سنة جديدة تكفى دعوى الطرد لتكون
إخطارا جديدا بالنسبة إليها - وهذا الدفع
مردود بأنه وقد قضى بطرد الطاعن من الأملين
المؤجرة عن سنة ١٩٥١ الزراعية وبإلزامه

لدى محكمة الموضوع بالوجه الذى أثاره فى سبب طعنه .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين الحكم برفضه » .

(القضية رقم ٣٧٣ سنة ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسى ومحمود عياد المستشارين) .

٦٩٠

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

إعلان . إعلان الشخص للنيابة . متى يصح . وجوب قيام المعلن بالتحريات الدقيقة الكافية للتقضى عن إقامة المعلن إليه . لا يكتفى ورود الورقة بدون إعلان ليمسك المعلن هذا الطريق الاستثنائى . مثال .

المبدأ القانونى

إن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو فى محل إقامته إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقضى عن محل إقامة المراد إعلانه فلا يكتفى أن ترد الورقة بدون إعلان ليمسك المعلن هذا الطريق الاستثنائى . وإذن فتى كان يبين من الأوراق أن تقرير الطعن حرر بقلم كتاب المحكمة فى يوم ٢٦ من يونيو وتبعاً لذلك يكون آخر ميعاد لإعلان هذا التقرير هو يوم ١١ يوليو وأن الطاعنين طلبوا فى بادئ الأمر إعلان التقرير للطعون عليهم فى بلدة معينة ولما توجه المحضر لإعلانهم أجابه نائب العمدة بأنهم غير مقيمين فى هذه البلدة وبأن

العمدة الذى يتبعونه مقيم بدائرة بلدة أخرى وعلى أثر ذلك اكتفى الطاعنان بطلب إعلان المطعون عليهم للنيابة باعتبار أنهم غير معلوم لهم محل إقامة فى القطر المصرى وتم الاعلان على هذه الصورة فى ٥ من يوليو ولم يثبت الطاعنان أنها حاولوا قبل الاعلان للنيابة التحرى عن محل إقامة المطعون عليهم من عمدتهم المقيم فى البلدة المعنية فى إجابة نائب عمدة البلدة الأولى ولم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما بذلا جهدا فى سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المذكورين ، فان إعلان ورقة الطعن يكون قد وقع باطلا عملا بنص المواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها فى غيبة المطعون عليهم وفقا لنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات وينبى على بطلانه عدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى حسبا يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصيل فى أنه بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ صدر قرار من اللجنة الجزئية فى مدينة الاسكندرية بإدانة المطعون عليهم فى تهمة تهريب مسندة إليهم وإلزامهم متضامنين بدفع غرامة مقدارها ١٥١ جنيها و ١٠ مليا مع مصادرة الجبال والمواد المضبوطة ورفع المطعون عليهم معارضة فى هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ، وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاسكندرية بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع

ببطلان قرار اللجنة وباعتباره كأن لم يكن. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لنيابة دمنهور الكلية على أساس أنه غير معلوم لهم محل إقامة في القطر المصري .

« ومن حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لعدم اعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن إعلانا صحيحا مؤسسة طلبها هذا على أن الطاعنين طلبا في بادىء الأمر اعلان التقرير للمطعون عليهم باعتبارهم من ناحية حوش عيسى مركز أبو المطامير ومن عربان القطيفة شياخة العمدة محمد لطيف فلما توجه المحضر في أول يوليو سنة ١٩٥٠ لإعلانهم أجابه نائب عمدة حوش عيسى بأن المطعون عليهم غير مقيمين بتلك الناحية وبأن العمدة محمد لطيف تابع لمركز الدلنجات ، فعمد الطاعنان إلى إعلان المطعون عليهم للنيابة دون محاولة إعلانهم حيث يقيم العمدة الذي قرر الطاعنان في طلب الاعلان أنهم يتبعونه وأنه كان لدى الطاعنين سعة من الوقت بين تاريخ الإجابة وبين آخر ميعاد للاعلان يستطيعان في خلالها الاعلان على الوجه السابق بيانه وأنه لم يقدم في الأوراق ما يدل على أن الطاعنين حاولا التحرى عن محل إقامة المطعون عليهم فلم يوفقا .

« وحيث إن هذا الدفع في محله — ذلك لأنه يبين من مراجعة الأوراق أن تقرير الطعن حرر بقلم كتاب هذا المحكمة في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠

وتبعاً لذلك يكون آخر ميعاد لإعلان تقرير الطعن هو يوم ١١ يولييه سنة ١٩٥٠ وأن الطاعنين طلبا في بادىء الأمر إعلان التقرير للمطعون عليهم بمحل الإقامة السابق الإشارة إليه فتوجه المحضر في أول يولييه سنة ١٩٥٠ لإعلانهم بمحل إقامتهم هذا وأجابه نائب العمدة بأنهم غير مقيمين بناحية حوش عيسى وبأن العمدة الذي يتبعونه مقيم بدائرة مركز الدلنجات وعلى أثر ذلك اكتفى الطاعنان بطلب إعلان المطعون عليهم لنيابة دمنهور الكلية باعتبار أنهم غير معلوم لهم محل إقامة في القطر المصري وتم الاعلان على هذه الصورة في ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ ولم يثبت الطاعنان أنهما حاولا قبل الاعلان للنيابة التحرى عن محل إقامة المطعون عليهم من عمدتهم المقول في الاجابة السابقة بأنه تابع لمركز الدلنجات . ولم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما بذلا جهدا في سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المذكورين .

« ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها للشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصى عن محل إقامة المراد اعلانه فلا يكفي أن ترد الورقة بدون اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون اعلان ورقة الطعن باطلا عملا بنص المواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات وللحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليهم وذلك وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون المرافعات ، وينبني على بطلانه عدم قبول الطعن شكلا .

(التفتية رقم ١٩٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩١

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه . بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لا على أساس مجرد علمه باسم المشتري وحده بل على ما استخلصه من علمه بكافة شروط البيع . تحصيله علم الشفع بشروط البيع من ثبوت اطلاعه على عقد البيع . لا خطأ .

ب - شفعة . متى يتم البيع ؟ من اتفاق المتعاقدين على أركانه . إثبات هذا الاتفاق في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي . لا يبنى تمام البيع . وجوب اظهار الرغبة في مدى ١٥ يوما من وقت العلم به . المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الحكم أنه لم يقض بسقوط حق الشفع في الشفعة لإبداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم باسم المشتري فقط بل بناء على ما حصله من علمه بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الإثبات الذي قرر أن الشفع اعترف أمامه في تاريخ سابق على إبداء الرغبة بأكثر من خمسة عشر يوما بأنه اطلع على عقد البيع ، فإنه يكون في غير محله ما نعاه الشفع على الحكم في هذا الخصوص . ولا يعاب على الحكم أنه اعتبر الاطلاع على عقد البيع دليلا على العلم الشامل بكافة شروطه .

٢ - ان المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بسقوط حق الشفع إذا لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع ، والبيع يتم باتفاق المتعاقدين على أركانه ، وإثبات هذا الاتفاق

في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي لا يبنى تمام البيع ووجوب إبداء الشفع رغبته في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه به . واذن فتى كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الواقع قد حققت دفاع الشفع وانتهت بالاعتناع بأن البيع قد تم في تاريخ معين وعلم به الشفع قبل إبداء رغبته في الأخذ بالشفعة بمدة تزيد على خمسة عشر يوما فلا معقب على هذا التقرير .

المحكمة

حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى أمام محكمة بني سويف الابتدائية في ١٣ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ طالبا الحكم بأحقية في أخذ الأطميان الميئة بالصحيفة بالشفعة وهي التي باعها المطعون عليهما الأخيران للمطعون عليهما الأول والثاني . فدفع المشتريان بسقوط حق الطاعن لأنه لم يبد رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع فقضت المحكمة في ٢/٤/١٩٤٩ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشتريان أن الشفع أبدى رغبته بعد أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وبعد التحقيق قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن لعدم إبداء رغبته في الميعاد إذ رأت أنه علم بالبيع في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٩ وأنه لم يبد رغبته إلا في ١٣ و ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ فاستأنف الطاعن واستعرضت محكمة استئناف القاهرة في أسبابها أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة استعراضا انتهت فيه إلى تأييد الحكم بناء على ما ذكرته من أسباب وعلى ما لا يتعارض معها من أسباب حكم

محكمة أول درجة قطعن الطاعن في الحكم الصادر من محكمة القاهرة في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٠ بالنقض .
 « وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يقوم على وجهين الأول هو أن الطاعن تمسك بأن العلم المسقط لحق الشفعة يجب أن يكون محيطا بكافة شروط البيع ولا يكفي أن يكون ورادا على اسم المشتري فقط ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآ لذلك واعتمد في ثبوت علم الطاعن على شهادة الشاهد عبد الحكيم محمد صالح وهي شهادة ليس فيها ما يفيد علم الطاعن بكافة شروط البيع فضلا عن أنها شهادة ملفقة بدليل أن الشاهد أدلى بشهادته في ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ مقررًا أنه يذكر واقعة حدثت في تاريخ معين بالذات وهو ١٠ يناير أى قبل أربعة شهور في حين أن هذه الواقعة لا تهمه في شيء .
 ويؤكد عدم الثقة بشهادته هذه صداقته للبشرتين .
 ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه اغفل أنه يجب أن يكون البيع أساس الشفعة بيعا نهائيا لا يبدأ ميعاد العلم المجهت لحق الشفعة إلا من تاريخ البيع النهائي لا من تاريخ البيع الابتدائي ولذا أخطأ الحكم إذبنى على حساب مدة الخمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالعقدين الابتدائيين . أما عقد شراء أبو عليوه فكان تاريخه ١٩٤٩ / ١ / ٢٥ فشطب هذا التاريخ ووضع له تاريخ آخر في ١٩٤٩ / ١ / ٥ وهو عقد عرفى كتبت على ظاهره العبارة الآتية « ١٥ جنيه باقى طرفى أنا عليوه مبهوب من مبلغ ١٥٠ جنيه العربون المدون بهذا العقد ومتعهد بسدادها في ظرف عشرة أيام ، وعقد مشتري رمضان عبد الله موضوع له تاريخ ١٩٤٩ / ١ / ٥ وعلى ظاهره العبارة الآتية « إقرار منى أنا رمضان عبد الله مرعى بأن مبلغ ١٥٠ جنيه الوارد بهذا العقد كعربون المسدد منه فعلا هو ١٢٠ جنيا الوارد بهذا العقد والباقى وقدره ثلاثون جنيا فقط

أتعهد بسداده في بحر شهرين من تاريخه . » وقد تمسك الطاعن بأنه يتضح من هذين العقدين أن العربون لم يدفع في التاريخ الموضوع للعقدين وإنما حصل الاتفاق على الثمن ومقدار ما يدفع عربونا وانصرف كل من المشتريين لإحضار العربون ولكنهما لم يتمكنوا من الحصول على العربون فعادا في يوم ١٩ / ١ / ١٩٤٩ ودفع كل منهما ما تيسر له الحصول عليه وأشر على كل عقد بموعد دفع باقى العربون وأول تاريخ حدد لدفع الباقي هو ١٩٤٩ / ١ / ٢٩ والثاني يوم ١٩٤٩ / ٢ / ٢٩ وعلى ذلك يكون القول بحصول البيع في ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ في غير محله .

« وحيث إن هذا السبب بوجهيه مردود :
 أولا — بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بسقوط حق الطاعن في الشفعة لإبداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم بالبيع بناء على ما ثبت له من علم الطاعن باسم المشتري فقط بل بناء على ما حصله من علم الطاعن بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الإثبات عبد الحكيم محمد صالح الذى قرر أن الشفيع (الطاعن) اعترف أمامه في ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ بأنه أطلع على عقد البيع ولا يعاب على الحكم أنه اعتبر الاطلاع على عقد البيع دليلا على العلم الشامل بكافة شروطه — ومردود ثانيا — بأن الجدل فى صدق الشاهد أو فى نزاهته هو جدل موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به ومردود أخيرا بأن المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بسقوط حق الشفيع إذا لم يظهر رغبته فى الأخذ بالشفعة فى ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع ، والبيع يتم باتفاق المتعاقدين على أركانه . وإثبات هذا الاتفاق فى عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي لا يبنى تمام البيع

توجب على الطاعن أن يعلن الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن على أن يكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم الاعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب اعلانه وتحقق من غيابه هو ومن هساه يكون مقبلا معه ، وكان المحضر قد اكتفى بأن أثبت في أصل الاعلان وصورته أن المطعون عليه لا يعرف له محل إقامة ولم ينتقل إلى منزله ولم يثبت في محضره باقي الخطوات التي أوجبها قانون المرافعات في المادة ١٢ المشار إليها ، فان هذا الاعلان يكون باطلا وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا لعدم اعلانه في الميعاد وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا لأن المحضر اكتفى بأن أثبت في محضر اعلانه أنه خاطب شيخ البلد بناحية برطس مركز امبابه فقرر أن المطلوب اعلانه مسجون ولا يعلم في أي سجن هو فأعلنته الطاعنة بنيابة عابدين مع أنه مقيم ببلدة برطس مع زوجته وولده وأخيه ولم يبين المحضر في أصل الاعلان أنه انتقل إلى موطنه وأنه اتخذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢ مرافعات وعلى ذلك يكون الاعلان باطلا الأمر الذي يترتب عليه بطلان الطعن .

ورجوب إبداء الشفيع رغبته في ظرف خمسة عشر يوما من وقت عليه به . وقد حققت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الواقع دفاع الطاعن وانتهت بالاقتناع بأن البيع تم في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، فلا معقب على هذا التقرير .

د ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم قد عاره بطلان جوهري إذ يبين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه ورد في أسبابه جملة د اعترف المدعى عليه الأول (رمضان عبد الله مرعى) بحقيقة الشراء ، وذلك في معرض بيان محصل شهادة شاهد الإثبات المذكور بما يؤم بأن هذه الجملة هي ما حوته الشهادة مع أن هذا القول لم يرد في شهادة بل ماورد فيها هو عكس ذلك وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الاستئناف في مذكرته المؤرخة في ٢ يناير سنة ١٩٥٠ ولم تلق المحكمة بالالدفاعه .

د وحيث إن هذا السبب مردود بان الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يعتمد في قضائه على العبارة التي يشكو منها الطاعن إذ جاء سرده لشهادة الشاهد آتف الذكر خلوا منها .

د وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٠٩ سنة ٧٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٢

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . إعلان الطعن . وجوب قيام المحضر باثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة . اكتفاؤه باثبات أن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة ، بطلان الاعلان . عدم قبول الطعن شكلا لعدم اعلانه في الميعاد . المادتان ١٢، ٤٣١ مرافعات .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات

المبادئ القانونية

١ — إذا كان قد بان للمحكمة للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها أن العقد المختلف على تكييفه بين طرفي الخصومة وإن كان في ظاهره عقد بيع منجز إلا أنه في حقيقته يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت ، فهو وصية لا تنفذ في حق المطعون عليها الورثة بالنسبة لنصيبها في الميراث إلا إذا أجازتها وفقا للقانون الذي كان يحكمها ، وكانت المطعون عليها قد قصرت نزاعها على نصيبها الشرعي في المنازل الواردة بعقد البيع ، فإن الوصية لا تعتبر نافذة بالنسبة إلى هذا النصيب ، ويبقى العقد صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه ويكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا خطأ فيه ولا يناقض ما قرره من أن العقد صدر صحيحا متوقفا على الإجازة ، كما لا يكون للطاعن مصلحة في النعي على الحكم بأنه لم يقض للمطعون عليها بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع متى كان هو قد نازعها في هذا الطلب متمسكا بصحة العقد .

٢ — إذا كان البيع الصادر من المورث لأحد الورثة يمس حق وارث آخر في التركة وقصد به الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعا ، كان لهذا الأخير أن يطعن في هذا التصرف ، وأن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع في حقيقته يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت فهو

د ومن حيث إن هذا الدفع في محله إذ توجب المادة ٤٣١ مرافعات على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم في الخمسة عشر يوما التالية — لتقرير الطعن على أن يكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين بالأوضاع العادية ، ولما كانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم الاعلان إلى شيخ البلدة أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه وتحقق من غيابه هو ومن عساه يكون مقيما معه فإذا هو اكتفى بأن أثبت في أصل الاعلان وصورته أن المراد إعلانه لا يعرف له محل إقامة ولم ينتقل إلى منزله ولم يثبت في محضره باقي الخطوات التي أوجبهها القانون في المادة ١٢ مرافعات فإن الاعلان يكون باطلا وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا لأنه لم يعلن في الميعاد وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .

(القضية رقم ٢ سنة ٢١ قرئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين) .

٦٩٣

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — وصية . بيع . بيع لوارث يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . هذا التصرف يعتبر وصية لا تنفذ في حق الوارث الآخر إلا إذا أجازها وفقا للقانون الذي كان يحكمها . منازعة هذا الوارث الآخر في بعض المقارنات التي شملها التصرف . عدم نفاذ التصرف بالنسبة لهذه المقارنات وبقاؤه صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه .

ب — وصية . إثبات . بيع لوارث يتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قصد به الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعا والإضرار بحق وارث آخر لهذا الوارث أن يثبت بكافة طرق الإثبات أن التصرف يتضمن تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وأنه وصية لا تنفذ في حقه إلا بالإجازة .

وصية لا تنفذ في حقه متى كان هو لم يجرها .
وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد استخلص
من ظروف الدعوى ومن الأدلة والقرائن
التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى
النتيجة التي انتهى إليها أن نية الطرفين قد
انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز فإنه
إذ قضى للمطعون عليها بنصيبها الشرعي في
العقارات موضوع النزاع لا يكون قد خالف
القانون .

المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما
يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت
على الطاعن الدعوى رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٨
أبو قرقاص . وقالت شرحا لها إن والدهما غالي
عبد الملاك ترك الأطنان والمنازل الميينة بصحيفتها ،
وأن المدعى عليه (الطاعن) يتمسك بعقد بيع
مسجل في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ صادر له
من والده ، وأن عقد البيع المذكور يخفى وصية
لأن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى نقل الملكية في
الحال ، بل كان المقصود منه إضافة التملك إلى
ما بعد الموت بدليل أن الوارث استمر واضعا يده
على الأعيان المبيعة حتى وفاته سنة ١٩٣٨ وأنها
بعد وفاة والدهما كانت تنتفع بنصيبها في هذه
العقارات حتى نازعها الطاعن أخيرا في ملكيتها ،
ولأن الثمن الوارد بعقد البيع صوري ، وطلبت
الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٦٩ مترا و٩٠ س مشاعا
في المنازل الموضحة بصحيفة الدعوى ، وكف
منازعة الطاعن لها فيها وتسليمها إليها وبطلان
عقد البيع الصادر من والدهما إلى الطاعن ، محتفظة

بحقها في المطالبة بما يخصها في الأطنان . فدفع
الطاعن الدعوى بأن عقد البيع الصادر له من
والده هو عقد بيع منجز ، وأن والده والمطعون
عليها إنما استمروا ينتفعون بالعقارات المبيعة إليه
بسبب صلة الرحم بينهم . وفي ٢٣ من فبراير
سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى
على التحقيق لتثبت المطعون عليها أنه لم يقصد
من عقد البيع تملك الطاعن المنازل الواردة به
تمليكا منجزا ، بل كان القصد الحقيقي منه هو
إضافة التملك إلى ما بعد الموت باعتباره وصية ،
مع التصريح للطاعن بالنفي . وفي ١٦ من إبريل
سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدعوى . فاستأنفت
المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٤٩
سنة ١٩٤٩ المنيا الابتدائية ، وفي ٢٩ من أكتوبر
سنة ١٩٥٠ قضت بقبول الاستئناف شكلا ، وفي
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية
المطعون عليها إلى ٦٩ مترا و٩٠ س مشاعا في المنازل
الميينة بصحيفة الدعوى ، وكف منازعة الطاعن
لها فيها ، وتسليمها إليها ، ومحو التسجيلات
الموقعة عليها بموجب العقد الصادر للطاعن والمسجل
في ١٤/٩/١٩٣٧ برقم ٢٤٩٦ . فقور الطاعن
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب
يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه
مشوب بالبطلان ، لأنه قضى بتثبيت ملكية
المطعون عليها إلى ٦٩ مترا و٩٠ س ، في حين أنه
قضى في الوقت نفسه برفض طلب بطلان عقد البيع
الصادر للطاعن في سنة ١٩٣٧ والمسجل برقم
٢٤٩٦ استنادا إلى أنه صدر صحيحا متوقفا
على إجازة المطعون عليها ، وفي هذا الذي قرره
الحكم تناقض يبطله .

للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولأن المطعون عليها لم تدع أنها تملك العقار بطريق وضع اليد المكسب للملك . والوجه الثاني لأن تنجيز الهبة في العقار لا يكون بالتسليم كما هو في المنقول ، وإنما يكون بتسجيل العقد سواء كان رسمياً أو كان عرفياً في صورة عقد آخر سائر للهبة ، ولأن الهبة التي تم في صورة عقد آخر تكون صحيحة وفقاً للمبادئ ٨٨ ، مدني قديم و ٨٨ ، مدني جديد . وأما قول الحكم بأن المورث لم يكن يقصد حرمان ابنته المطعون عليها من ريع نصيبها بعد وفاته ، فإنه خارج عن موضوع صحة أو بطلان العقد ، كما أنه لا سند لما قرره الحكم من أن المورث أخذ على الطاعن موثقاً بأن يعطى أخته المطعون عليها ريع ما يخصها في التركة . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق في خصوص عقد معترف بصدوره ممن صدر منه ، فضلاً عن أن التحقيق لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة من شهادة الشهود .

« ومن حيث إن النعمى على الحكم في هذه الأسباب مردود أولاً بأن الحكم إذ اعتبر أن العقد الذي أفرغ في صيغة عقد بيع إنما يستر تبرعاً مضافاً إلى ما بعد الموت فهو في حقيقته وصية أسس قضاءه على أن مدلول العقد الظاهر لا يمنع الوارثة (المطعون عليها) من أن تطعن في صحة البيع الصادر من ورثتها إلى أخيها (الطاعن) وأن العبرة في تكييف العقد هي بحقيقته ، وعلى أن الطاعن قد سلم عند مناقشته أمام محكمة أول درجة بأن المورث ظل واضحاً يده على المنازل موضوع النزاع حتى وفاته ، وعلى أنه قد تبين من أقوال شهود المطعون عليها أن المورث لم يقصد بتصرفه

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم من أن المورث أراد أن يهب العقار الوارد بعقد البيع إلى الطاعن دون أن يجعل هبته منجزة . وأنها لذلك تكون وصية مضافة إلى ما بعد الموت لا تصح إلا إذا أجازتها المطعون عليها ، لا خطأ فيه ولا يناقض ما أورده من أن العقد قد صدر صحيحاً متوقفاً على هذه الإجازة ، ذلك أنه متى كان قد بان للمحكمة للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها أن العقد يختلف على تكييفه بين طرفي الخصومة وإن كان في ظاهره عقد بيع منجز إلا أنه في حقيقته يستر تبرعاً مضافاً إلى ما بعد الموت ، فهو وصية لا تنفذ في حق الوارثة المطعون عليها بالنسبة لنصيبها في الميراث إلا إذا أجازتها وفقاً للقانون الذي كان يحكمها ، وكانت المطعون عليها قد قصرت نزاعها على نصيبها الشرعي في المنازل الواردة بعقد البيع ، فإن الوصية لا تعتبر نافذة بالنسبة إلى هذا النصيب ، ويبقى العقد صحيحاً فيما لم يطعن عليه فيه . على أنه لا مصلحة للطاعن في النعمى على الحكم بأنه لم يقض للمطعون عليها بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع متى كان هو قد نازع المطعون عليها في هذا الطلب متمسكاً بصحة هذا العقد .

« ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة العقد موضوع النزاع ، وقرر أن المقصود به هو الوصية استناداً إلى أن الطاعن لم يضع يده على العقار الوارد به ولم يدفع له ثمنه ، وإلى أن المورث أراد أن يهب الطاعن هذا العقار دون أن يجعل هبته منجزة ، وأن عدم إنجازها يجعلها وصية مضافة إلى بعد الموت ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول لأن انتقال الملكية في العقار يتم بمجرد تسجيل العقد وفقاً

إلى ابنه الطاعن أن يحرم ابنته المطعون عليها من نصيبها في تركته بعد وفاته ، وأنه لهذا السبب أخذ على ابنه موثقا بأن يدفع اليها ريع ما يخصها في تركته ، وعلى أن الطاعن سلم أيضا في إندارين صادرين منه بأن المطعون عليها وضعت يدها بعد وفاة مورثها على هذه المنازل وعلى ثلاثة قراريط من الأطنان ، وعلى أن الطاعن وهو موظف وله أولاد كثيرون لم يكن راتبه يزيد باعتراقه أمام محكمة أول درجة على ١٦٥ ج وأن حالته المالية كانت في سنة ١٩٣٧ وقد تحرير العقد أقل من ذلك فليس في مكتته أن يدفع ثمن العقار الوارد بعقد البيع ، وخلصت من ذلك إلى أن المورث أراد أن يهبه هذا العقار دون أن يجعل هبته منجزة ، وأن عدم إنجازها يجعلها وصية مضافة إلى بعد الموت ، فهي لا تنفذ في حق المطعون عليها إلا إذا أجازتها . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ذلك لأنه متى كان التصرف الصادر من المورث لأحد الورثة يمس حق وراث آخر في التركة ، وقد قصد به التحايل على أحكام الارث المقررة شرعا ، كان لهذا الأخير أن يطعن في هذا التصرف ، وأن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع في حقيقته يستر تبرعا مضافا إلى بعد الموت فهي وصية لا تنفذ في حقه متى كان هو لم يجرها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى ومن الأدلة والقرائن التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها أن نية الطرفين قد أنصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز فانه لا يكون قد خالف القانون إذ قضى للمطعون عليها بنصيبها الشرعي في العقارات موضوع النزاع . (ومردود ثانيا بأن ما أورده المحكمة من أن وضع اليد هو

المظهر الفعلي الناقل للملك ، لم يكن في حدد تقرير أن المطعون عليها قد استندت في إثبات ملكيتها إلى وضع يدها على هذا العقار ، وإنما كان تعبيرا منها غير دقيق قصدت به كما يبين من سياق الأسباب أن تستند من وضع المطعون عليها يدها على ما يخصها في الميراث بعد وفاة مورث الطرفين قرينة مضافة إلى القرائن والأدلة الأخرى التي أوردها لتستدل بها على أن عقد البيع يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . وأما القول بأن لاستند لما أورده الحكم من أن المورث أخذ على الطاعن موثقا بأن يعطى أخته المطعون عليها ريع ما يخصها في التركة ، فانه يبين من الحكم أنه استند في ذلك إلى ما قرره الشاهدان المذكوران فيه واللذان أورد الحكم محصل أقوالهما ، ولم يقدم الطاعن ما ينفي به صحة ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص ، ومردود أخيرا بأن ما ينعه الطاعن على الحكم في السبب الثالث لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد بالسيبين الأول والثاني وقد سلف الرد عليهما .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٦٩٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١ - ضرائب . حكم . تسيبيه . تقريره أن القيد بدفاتر المدول غير منتظم وغير مؤيد بالمستندات . في ذلك ما يكفي لاطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزائي . جواز الاسترشاد بهذه الدفاتر كمنع من عناصر التقدير . ب - ب حكم . تسيبيه . تأسيسه على المعلومات المستقاة

من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها .
النعى عليه بأنه مؤسس على معلومات القاضي الشخصية . في
غير محله . مثال في قضية ضرائب .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من وصف الحكم
لدفاتر الممول أن القيد بها غير منتظم وغير
مؤيد بالمستندات فيكون ما ذكره كاف
لاطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزافي
وان كان ذلك غير مانع من الاسترشاد بها
كمصدر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول
إلى هذا التقدير .

٢ - متى كانت المحكمة إذ أخذت بتقدير
اللجنة لأرباح الطاعن قد قررت أن تجارة
الحديد الحردة كانت رابحة طوال سني النزاع
ذلك أنه في الفترة الأولى منه عندما انعدم
استيراد الحديد الجديد من الخارج حل محله
الحديد الحردة في التعامل وحقق المتعاملون
فيه أرباحا كبيرة ، وفي الفترة الأخيرة عندما
باعث جيوش الحلفاء الموجود لديها من
الحديد نشطت سرق الحديد الحردة نشاطا
كبيرا لا بد وأن الطاعن استفاد منه ، فإن ،
ما ذكرته المحكمة في هذا الخصوص ليس
من قبيل المعلومات الشخصية المخطور على
القاضي أن يبنى حكمه عليها بل هي معلومات
مستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض
إلمام الكافة بها .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم

المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن
الطاعن يتجر في الحديد الحردة بالمحل رقم ١٢
شارع حمام الجمعة وقد قدم إقرارات بأرباحه من
سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٦ لم تأخذ بها مأمورية
الضرائب وبعد أن ناقشته فيها قدرت أرباحه في
سنوات النزاع تقديرا لم يقبله فأحيل الخلاف
على لجنة التقدير فأصدرت قرارا بتقدير أرباحه
عن السنوات السالفة الذكر بالمبالغ الآتية :
٢٧٣ و ٢٩٦ و ٣٣٣ و ٤٧٢ و ٦٧٩ و ٩٩٨
و ٩٨٤ و ٩٠٠ ج على التعاقب فعارض الممول
في قرار اللجنة بالدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٨
تجاري كلي مصر . وفي ١١ من مايو سنة ١٩٥٠
حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بتأييد قرار
اللجنة . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٣٤
تجاري سنة ٦١ ق القاهرة . وفي ١١ من أبريل
١٩٥١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل
أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من
وجهين : الأول إذ لم يأخذ بدفاتر الطاعن دون
بيان السبب في إهدار حجيتها واعتمد تقدير اللجنة
الجزافي مع أن الطاعن يمسك بحسابات منتظمة
ابتداء من سنة ١٩٤٤ ويجب وفقا للادة ٤٧ من
القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تفرض الضريبة
على الأرباح الحقيقية من واقع هذه الحسابات .
والوجه الثاني إذ استبعد الحكم أجور العتالين
والخفير من بند المصروفات الإدارية بمقولة إنها
تدخل ضمن مصروفات التشغيل مع أن التطبيق
الصحيح للقانون يقتضي اعتبار العتالين والخفير
من مستخدمي المحل ووجوب احتساب أجورهم
ضمن المصاريف العامة .

الطاعن لم يبين وجه الخطأ في القانون في اعتبار أجور العتالين والخفير ضمن المصروفات العامة. ويبين من قرار اللجنة أن هذه الأجور تدخل ضمن المصاريف اللازمة للتجار لأن عمل هؤلاء العمال لا يمكن اعتباره عملاً إدارياً وإنما طبيعته هو فرز ونقل البضائع وحراستها، وقد أخذ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بهذا النظر. وهو تقدير موضوعي لا رقابة فيه لهذه المحكمة على الحكم متى كان قائماً على أسباب مسوغة كما هو الحال في الدعوى.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يعن بتحقيق ما دفع به الطاعن من أن تجار الحديد الخردة عانوا الكساد منذ سنة ١٩٣٦ وانحصر عملهم في تصدير الحديد للخارج لإعادة صهره ثم صدرت الأوامر بمنع التصدير فعانى تجار هذا الصنف كثيراً من الضيق في أرزاقهم. مع أنه طلب نذب خبير والاطلاع على سجلات وزارة التجارة ولم تلق المحكمة بالا إلى هذا الطلب، واستند الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في عدم الأخذ بهذا الدفاع إلى أن «اعتراض الطاعن في هذا الخصوص لا محل له لأن تجارة الحديد الخردة كانت رائجة طوال سني النزاع في الفترة الأولى منه عندما انعدم استيراد الحديد من الخارج حل محله الحديد الخردة في التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحاً كبيرة وفي الفترة الأخيرة عندما باعت جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد نشطت سوق الحديد الخردة نشاطاً كبيراً لا بد وأن الطاعن استفاد منه، وهذا الذي ذكره الحكم لا أصل له في أوراق الدعوى وهو مبني على معلومات شخصية لا تصلح أساساً للحكم ولو أن المحكمة

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خاصاً بالدفاتر من أنه : «فما يختص بالفترة بين أول يناير سنة ١٩٣٩ وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ لم يكن الممول يمسك حسابات إطلاقاً واعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٤ بدأ الممول في إمساك حسابات شبه نظامية والدفاتر التي كان يستعملها خلال تلك الفترة كانت عبارة عن أجنندات يقيد بها الممول جميع عملياته ودفتر أستاذ. وفيما يتعلق بالمشتريات وجدت المأمورية أن الممول لا يحتفظ بفواتيرها في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٣٩ وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ نظراً لعدم تعامله مع الجيش البريطاني وعدم إمساكه حسابات في هذه المدة. أما في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٤ وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ فكان الممول يحتفظ بفواتير مشترياته من المزايدات وبعض فواتير مشترياته من الأفراد وفيما يتعلق بالمبيعات وجدت المأمورية أنها غير مؤيدة بمستندات إطلاقاً وفسر الممول ذلك بأنه يتعامل مع فئة من الجمهور لا تعرف القسرة والسكينة. وفيما يتعلق بالمصروفات وجدت المأمورية أن الممول لا يحتفظ بمستندات المصروفات فيما عدا الإيجار وتفتيش الرخصة والغرفة التجارية كما أن أجور العمال لا تدفع لهم من واقع سراكي وهذه الأسباب أخضعت المأمورية أرباح الممول للتقدير الجزافي مسترشدة في ذلك بما جاء في دفاتره عن الفترة التي يحتفظ فيها بدفاتر. ومن هذا يبين أن ما ذكره الحكم في وصف الدفاتر كاف لإطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزافي وإن كان ذلك غير مانع من الاسترشاد بها كعنصر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير. ومردود ثانياً بأن

عنيت بتحقيق دفاع الطاعن لبان لها صدقه ولنغير وجه الرأى فى الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأنه يبين من الحكم الابتدائى أنه إذ أخذ بتقدير اللجنة أقام قضاءه على : « انه فيما يختص برقم المبيعات الذى قدرته اللجنة تحكيا لكل سنة من سنوات النزاع فإن المحكمة ترى أنه يتناسب مع ما يتبين من الأوراق من مدى نشاط الطاعن وقد استرشدت اللجنة والمأمورية بما ظهر فى دفاتر الطاعن من أن مبيعاته سنة ١٩٤٤ بلغت ٣٠٠٣ جنيهها وترى المحكمة أن اعتراض الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له لأن تجارة الحديد الخردة كانت رائجة طوال سنى النزاع فى الفترة الأولى منه عند ما انعدم استيراد الحديد الجديد من الخارج حل محله الحديد الخردة فى التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحا كبيرة . وفى الفترة الأخيرة عند ما باعت جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد نشطت سوق الحديد الخردة نشاطا كبيرا لا بد وأن الطاعن استفاد منه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أقوال الطاعن تضاربت فى هذا الخصوص فيما يختص بالسنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٣ فبعد أن أظهرت إقراراته خسارة فى معظم تلك السنوات وهو أمر بعيد التصور تراه يعود ويقرر أمام لجنة التقدير أن متوسط مبيعاته السنوية فى تلك السنوات هو ٧٠٠ جنيهها - كل هذا من شأنه أن يدعو للشك فى أقوال الطاعن وعدم التعويل عليها ... وبما أنه فيما يختص بنسب يحمل الربح التى طبقها اللجنة فإن المحكمة ترى أنها نسب معقولة وليس مبالغيا فيها ولذا ترى اعتمادها وخاصة لأن دفاتر الطاعن أظهرت نسب يحمل ربح قدرها ١٧ ٪ فى سنة ١٩٤٤ و ٢٦ ٪ فى سنة ١٩٤٥ و ٣٣ ٪ فى

سنة ١٩٤٦ ولم تخرج اللجنة عن هذه النسب كثيرا بل استرشدت بها ... وبما أنه فيما يختص بالمصروفات فإن المحكمة ترى أن اعتراض الطاعن عليها فى غير محله وذلك لأنها أخذت من واقع إقراراته عن سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٦ وأخذت باقى السنوات بحيث تتشى معها . « ومردود ثانيا بأن ما ذكرته المحكمة مما ينمى عليها الطاعن فى هذا السبب ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضى أن يبنى حكمه عليها بل هى معلومات مستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلمام السكافة بها ، وليس فى هذا ما يؤخذ على الحكم . وقد كان بحسب المحكمة أن تأخذ بقرار اللجنة لأسبابه ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على صحة اعتراضاته إذ هو الذى يقع عليه عبء إثبات ما يخالفه وفقا للবাদة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١) ومردود أخيرا بأن لا وجه للنعى على المحكمة بأنها لم تردب خبير فى الدعوى مادام أنها بعد أن بسطت أوجه اعتراضات الطاعن على تقدير اللجنة ردت عليها ردا كافيا ولم تر حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

شفعة . حكم . تسبيبه . تقريره أن التصرف الصادر إلى المشتري لا تجوز فيه الشفعة لأنه بيع ذو طابع خاص روعى فيه إثارة التصرف إليه بالأولوية فى الشراء لاعتبارات منها ما يتعلق بشخصه لقيامه

قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد بجدولها تحت رقم ٧٦ سنة ١٩٥١ استئناف . وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ أيدته المحكمة تأسيسا على أن عقد البيع الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى ليس بيعا عاديا ولكنه بيع ذو طابع خاص هو أقرب إلى الهبة منه إلى البيع ووعيت فيه وفى تقدير الثمن اعتبارات تتعلق من جهة لشخصية المشتري ومن جهة أخرى بأغراض ومصالح عليها اجتماعية وسياسية . فقرر الطاعنون بالظعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الظعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ كيف التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى بأنه عقد ذو طابع خاص هو أقرب إلى الهبة منه إلى البيع وإذ رتب على ذلك قضاءه بأن هذا التصرف لا تجوز فيه الشفعة مع أنه تصرف لا يخرج فى حقيقته عن كونه بيعا مستوفيا لكافة أركانه القانونية — أخطأ فى القانون — ذلك أنه بفرض أن الحكومة نزلت عن جزء من الثمن فإن هذا النزول لا ينصب إلا على هذا الجزء ولا يغير من طبيعة العقد بوصفه بيعا .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشفعة استنادا إلى أن التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى ليس بيعا تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روى فيه إثبات المتصرف إليه بالأولوية فى شراء الأتبان المبيعة موضوع طلب الشفعة لاعتبارات منها ما يتعلق بشخص المتصرف إليه لقيامه بأصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش

بأصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين . لا مخالفة فيما قرره هذا الحكم لقانون .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى الشفعة أقام قضاءه على أن التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى ليس بيعا تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روى فيه إثبات المتصرف إليه بالأولوية فى شراء الأتبان المبيعة موضوع طلب الشفعة لاعتبارات منها ما يتعلق بشخص المتصرف إليه لقيامه بأصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش لم والتشجيع على إصلاح الأراضى البور — فضلا عن أن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع ، فان هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ذلك بأن القضاء بالشفعة فى مثل هذه الحالة يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الظعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٨٢ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة طللخا الجزئية يطلبون الحكم فيها بأحقيتهم فى أن يأخذوا بطريق الشفعة الأتبان المبيعة من مصلحة الأملاك الأميرية (المطعون عليها الأولى) إلى المطعون عليه الثانى فى مقابل الثمن وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

لهم والتشجيع على إصلاح الاراضى البور- فضلا عن ان الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع — إذ أسس الحكم قضاءه على ذلك لا يكون قد خالف القانون . ذلك بأن القضاء بالشفعة في مثل هذه الحالة يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه ومن ثم يكون هذا السبب مردودا .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن المحكمة إذ قررت فى أسباب حكمها أن المطعون عليه الثانى قام بإصلاح الأرض المبيعة وأجرى فيها من التحسينات ما يخوله حق الأولوية فى شرائها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ ، دون أن تبين قيمة هذه الإصلاحات والتحسينات التى روعيت فى تقدير الثمن أو المصدر الذى استقت منه هذا التقدير الذى رتبته عليه قضاءها بعدم جواز الشفعة ، مع أن الأرض المبيعة هى طرح بحر ولم تكن فى حاجة إلى أى إصلاح . إذ قرر الحكم ذلك شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الصورة الرسمية لمذكرة المطعون عليها الأولى المقدمة إلى محكمة الاستئناف — والتى تمسكت فيها بعدم جواز الشفعة فى العين المتصرف فيها وفقا لقرار مجلس الوزراء السابق بالإشارة إليه لقيام المطعون عليه الثانى بإصلاحها ولسبق استئجاره إياها — ولما كان الطاعن لم يقدم دليلا رسميا على أنه كان ينازع فى ثبوت ذلك . فلا على المحكمة إن هى اعتبرت أن أمر الإصلاح لم يكن محل نزاع وقالت فى أسباب حكمها « إن العين المبيعة هى من أراضى الحكومة وكانت من قبل مؤجرة للمستأنف عليه الثانى (المطعون عليه الثانى) الذى

قام بإصلاحها وإعدادها للزراعة وتكلف فى هذا السبيل نفقات وجهودا كان لها أثرها واعتبارها فى تقدير الثمن هندما تقدم للشراء كما كان لها أثرها فى تفضيل المستأنف عليه على غيره من راغبي الشراء » — ولم تكن فى حاجة بعد هذا التقرير الذى أثبتت فيه أن العقد ليس بيعا صرفا وإنما هو تصرف من نوع خاص — لم تكن فى حاجة إلى تقدير قيمة ما قام به المطعون عليه الثانى من إصلاح — أما ما يعيبه الطاعن على الحكم فى قوله إن الأتليان المبيعة هى طرح بحر لا ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء فهو وجه دفاع جديد لم يثره الطاعن لدى محكمة الموضوع ومن ثم يكون غير مقبول منه إنثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٣٥٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين) .

٦٩٦

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

١- تزوير . حكم . تسببه . تقريره . أن الأوراق المقدمة للمضاهاة لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وأنه ورد ضمن أدلة التزوير أن الشخص المنسوب إليه كتابة الورقة المطعون فيها لم يكتبها ولم يوقع عليها ولذا ثملت المضاهاة ماورد بهذا الدليل وأن خط كاتب الورقة والمضاهاة فى الأوراق التى قدمها الطاعن للمضاهاة يخالفان الخط والامضاء فى الورقة المطعون فيها مما يجيز للمحكمة أن تحكم بالتزوير دون مضاهاة . لاختلافه فيما قرره الحكم للقانون ولا يشوبه بطلان فى الاجراءات .

ب- تزوير . خبير . حكم . تسببه . أخذه بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى . فى ذلك الرد الضمنى الكافى . على طلب نذب خبير مرشح وعلى التقرير الاستفتشارى .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه قد إقرر أن الخبير المنتدب في الدعوى أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرفية المقدمة وأنه لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن ، وأن محكمة أول درجة قد قبلت دليل التزوير وكلفت الخبير بتحقيقهما ويتضمن الدليل الثاني منهما أن الشخص المنسوب إليه كتابة العقد لم يكتبه ولم يوقع عليه بامضائه ولهذا شملت المضاهاة ماورد بهذا الدليل ، وأن من بين الأوراق المقدمة من الطاعن لإجراء المضاهاة عليها عقدين تبين من الاطلاع عليهما ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه أن كتابة صلبه والامضاء الموقع بها عليه من كاتبه تختلفان عن خطه وإمضائه بالعقدين المشار إليهما بما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده يكفي لأن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد هملا بالمادة ٢٩٠ مرافعات ، فإن هذا الذي استخلصته المحكمة هو استخلاص سليم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه بطلان في الإجراءات .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه أقام قضاءه على استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله أخذا بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، فإن في هذا الرد الضمني الكافي على طلب ندب خبير مرجع وعلى تقرير الخبير الاستشاري .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٣ محكمة سوهاج الابتدائية على إخوته المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيته إلى ١٣ ف ١٩ و ط ٦ و س ١٤ و ط ٢٠ و س ٥ و ف المبيعة إليه من والده محمد مصطفى حسن وجده مصطفى حسن بموجب عقد البيع المؤرخ في ١٥ من مارس سنة ١٩١٤ والمسجل بطريق الإيداع بقلم الرهون في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٩ فطعن المدعى عليهم في هذا العقد بالتزوير وأوقفت الدعوى الأصلية وأعلنت أدلته في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ ، وفي ٨ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول دليلين منها وهما يتضمنان أن بصمى ختمى البائعين الموقع بهما على العقد تختلفان عن بصمتهما الصحيحتين وأن المداد الذي كتب به لا يتفق مع التاريخ الموضوع عليه في سنة ١٩١٤ وأن أسكندر بولص المنسوب إليه كتابته والموقع عليه كشاهد يختلف خطه عن خط العقد فتدبت المحكمة خبيرا من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطلب الشرعى لتحقيق دليل التزوير السالف ذكرهما بإجراء المضاهاة على وثيقة زواج رسمية محررة في ٢٢ / ٦ / ١٩٢٤ وعقد إيجار محرر في ١٣ / ١١ / ١٩٢٥ وعلى أوراق المضاهاة الأخرى التي يقدمها طرفا الخصومة للتحقيق من صحة العقد أو عدم صحته وليبان ما إذا كان قد كتب في تاريخ تحريره أم أنه كتب بعد ذلك . وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن الورقة التي حرر عليها العقد لونها أبيض من وجهها وغير متأكدة من مواضع الثني منها

وخالية من الاصفرار الذي يلزم الأوراق القديمة وأن المداد الذي كتبت به الورقة لونه أزرق حديث ويعطى تفاعلات كيميائية لا تتناسب مع التاريخ الموضوع في العقد أي سنة ١٩١٤ وأن عباراتها لم تكتب بخط أسكندر بولص المنسوب إليه كتابتها . وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برد وبطلان عقد البيع المطعون فيه أخذا بما ثبت من تقرير الخبير . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق محكمة استئناف أسيوط التي قضت في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والبطلان في الاجراءات ذلك بأنه أخذ بتقرير الخبير المنتدب الذي أجرى عملية المضاهاة على أوراق عرقية سلمت إليه من الخصوم دون أن يتحقق من صحتها ودون أن يكون معترفا بها مخالفا في ذلك المادة ٢٦١ من قانون المرافعات « القديم » المنطبق على واقعة الدعوى . كما أنه أجرى مضاهاة خط كاتب العقد أسكندر بولص على خط العقد مع أن الحكم التمهيدي الصادر في ٨/٣/١٩٤٧ لم يكلفه ذلك .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه من أن الخبير المنتدب أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرقية المقدمة وأنه لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وبما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة أول درجة قبلت دليلي التزوير السالف ذكرهما وكلفت الخبير المنتدب

تحقيقهما ويتضمن الدليل الثاني منهما أن أسكندر بولص لم يكتب العقد ولم يوقع عليه بامضائه ولهذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل . أما فيما يختص بأوراق المضاهاة فقد عرض وكيل المطعون عليه أوراقا رسمية محررة بخط أسكندر بولص وسلمها إلى الخبير ولم يعترض عليها الطاعن وكان من بين الأوراق التي قدمها الطاعن إلى محكمة الاستئناف لتجرى عليها المضاهاة عقدان مؤرخان في ١٧ / ٢ / ١٩٤٩ تبين من الاطلاع عليهما ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه أن كتابة صلبه والامضاء الموقع بها عليه من أسكندر بولص تختلفان عن خطه وإمضائه بالعقدين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده يكفي لأن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد عملا بالمادة ٢٩٠ مرافعات . وهذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سليم لا يخالفه فيه للقانون ولا بطلان في الاجراءات .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم قصوره في التسييب من ثلاثة أوجه الأول إذ لم ترد المحكمة على دفاع الطاعن بأن ما قرره الخبير المنتدب من حداثة حالة الورقة المطعون فيها والمداد الذي كتبت به لا يتفق مع إيداعها بدار الحفظ بالمحكمة المختلطة من زمن بعيد في سنة ١٩٣٩ . والوجه الثاني - إذ لم ترد على ما تمسك به الطاعن من طلب خبير آخر للترجيح بين تقرير الخبير المنتدب وتقرير الخبير الاستشاري والوجه الثالث - إذ أخذت بتقرير الخبير المنتدب وأطرح تقرير الخبير الاستشاري دون أن ترد ردا سائغا على ماورد به من أسباب منها أن المطعون في توقيعه كان يستعمل أكثر من ختم . فعدم انطباق بصمة الختم المنسوبة إليه بالعقد على البصمات المنسوبة إليه في أوراق

المضاهاة لا يدل في ذاته على التزوير وان ما قاله الحكم ردا على هذا الدفاع هو قول يشوبه القصور .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بما قرره الحكم أخذا بتقرير الخبير المنتدب من أن الخبر المحرر به العقد لونه أزرق ويعطى تفاعلات كيميائية لا تتناسب مع التاريخ المعطى للعقد في سنة ١٩١٤ وأنه لو كان صحيحا ومحررا في سنة ١٩١٤ اظهرت عليه آثار القدم نتيجة تداوله بين أيدي حامليه في مدى خمس وعشرين سنة إلى أن أودع بقلم الرهون في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ ولكنه لم يظهر عليه شيء من الاستعمال تتفق مع تداوله هذه المدة الطويلة الأمر الذي

يدل على تزويره ويؤيده ما انتهى إليه الخبير المنتدب من أن لون العقد وحدائره الخبر المحرر به ينفيان أنه حرر في التاريخ الموضوع عليه . وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله وفيه الرد الضمني على طلب ندب خبير مرجح وعلى تقرير الخبير الاستشاري . أما ما أثاره الطاعن في سبب طعنه عدا ذلك فهو لا يخرج عن كونه جدلا في تقرير الدليل بما يستقل به قاضي الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

٦٩٧

محكمة استئناف أسبوط

١١ يناير سنة ١٩٥٤

اجارة . اعيان الوقف . غبن فاحش . القانون المدني الجديد . احكامه في هذا الباب . اختلافها عن القانون الملغى .

المبادئ القانونية

١ - لا يصح القول بأن تطبيق أحكام القانون المدني القديم لا يستبعد أحكام الشريعة الاسلامية في اجارة اعيان الوقف ولزومها بغير الغبن الفاحش لأن ما تشير إليه الاعمال التحضيرية للتقنين الجديد ان تطبيق تلك

الاحكام لم يسر على وتيرة واحدة بحيث لا تعد النصوص التي نحافها المشرع في هذا التقنين منحي الشريعة الاسلامية في اجارة الوقف تقريراً لقواعد استقر القضاء على تطبيقها إذ العكس هو الصحيح لما انتهى إليه قضاء محكمة النقض الذي رأى الأخذ بتطبيق قواعد عقد الايجار في القانون المدني على اجارة الوقف سواء بسواء .

٢ - ان النصوص المنظمة لاجارة الوقف في التقنين الجديد لم تخل من استثناء تطبيق حكم الغبن في هذه الاجارة وذلك فيما

ورد في المادة ٦٣١ من جواز اجارة المستحق الوحيد الذي له ولاية التصرف في الوقف بالغبن الفاحش في حق نفسه وقد كان النص في المشروع التقيدي للقانون مخالفا لذلك . واذن فالامر في بعض قواعد اجارة الوقف محل خلاف قبل ان ينتهي الرأي إلى اختيار أحكام الشريعة في هذا الباب لادخالها كاملة في النصوص الجديدة ولم تكن هذه النصوص اقراراً لفقه ثابت أو قضاء مستقر سابق على التقنين الجديد بحيث يصح القول بوجوب تطبيقها على اجارة اتفق عليها وقت سريان القانون القديم لأن التفسير الذي أخذت به محكمة النقض لأحكام هذا القانون ان اجارة الوقف لا تسرى عليها أحكام الشريعة الاسلامية إذ ان اجارته لا يرجع فيها إلى تعرف ذات الوقف وقد أصبح يحكمها قانون المعاملات المعمول به وهو القانون المدني .

المحكمة

د من حيث ان المستأنفين رفقتهما دعواهما على المستأنف عليه بصفتها ناظر في وقف اهلى سليم افندى بادفو بحرى طالبتين الزامه بدفع مبلغ ١٩٦٠ ج والمصاريف والانتعاب من ذلك مبلغ ١٢١٠ ج تكلة أجر المثل عن الاطيان المؤجرة له من المستأنفة الأولى بصفتها ومقدارها ٧٠ ف عن سنتي ١٩٥٠ - ١٩٥١ و ١٩٥١ - ١٩٥٢ بايجار سنوي ٦ ج للفدان باعتبار ان قيمة الايجار لا تقل في الواقع عن ١٥ ج وقت تحرير العقد و ٢٠ ج وقت المقاضاة واستندنا إلى المادة ٦٣١

من القانون المدني الجديد في عدم جواز ايجار الوقف بالغبن فضلا عن الرأي الراجح فقها وقضاء واضافنا انه لم يكن مصرحا وقت التعاقد بزراعة القصب أو القطن فلم تكن تلك الزراعة محل اعتبار وقتذاك فلما صرح بهامند اوائل سنة ١٩٥٠ لم يعد الايجار المتعاقد عليه متناسبا مع زراعة هذين المحصولين في الأرض ويصبح المستأجر ملزما بتكلة فرق أجر المثل بمقدار ٩ ج للفدان فضلا عن التعويض لمخالفته شروط العقد .

وفي اثناء تحضير الدعوى أمام المحكمة الابتدائية طلب المدعى عليه (وهو المستأنف عليه الآن) ضم القضية رقم ٢٤٦ سنة ١٩٤٢ مدنى ادفو المرفوعة ايضا يطلب أجر المثل عن نفس الاطيان والتي نذبت المحكمة خيرا لتقديره ثم تنازلت رافعتها عن الدعوى لثبوت ان الأجر المتفق عليه يزيد على أجر المثل . وقد عارضت المدعيتان (المستأنفتان) في ضم تلك القضية لأنها عن مدة سابقة ولأنه لا يلزم ان يستمر التقدير صحيحا . وبعد احالة الدعوى إلى المرافعة دون اجابة المدعى عليه إلى طلبه ضم القضية المشار إليها دفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لصدور قانون جل الوقف وحجرت القضية للحكم وعدلت المدعيتان في مذكرتهما التي قدمتاها طلبهما إلى مبلغ ٩٨٠ وقضت المحكمة في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بانقطاع سير الخصومة لزوال حصة المدعيتين . وقد سجلت المدعيتان الدعوى في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ باعتبارهما حارستين على اطيان الواقف سليم افندى وباعتبارهما ناظرين لحصة الموقوفة على جهات البر والشاعة في تلك الاطيان وأصدرت المحكمة حكما في جلسة أول مارس سنة ١٩٥٣ برفض الدعوى والزمّت المدعيتين بالمصاريف والانتعاب .

واستأنفت المدعيتان بصفاتها المشار إليها
آتفا هذا الحكم بعريضة قدمت إلى قلم كتاب محكمة
استئناف اسيوط في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٣
واشتملت البيانات والأسباب والطلبات طبقا
لما نص عليه القانون وكذلك استوفيت كافة
الاجراءات التي نص عليها .

« وحيث انه يبين لذلك ان الاستئناف قد
رفع في الميعاد القانوني عن حكم قابل له ومستوفيا
اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المستأنف ارتكن
في اسبابه إلى ان التأجير موضوع الدعوى تم
بموجب عقدين صادرين في ١٧ ديسمبر سنة
١٩٤٧ و ١٧ اغسطس سنة ١٩٤٨ وانه طبقا للبادة
التاسعة من القانون المدني الجديد التي نصت على
أنه ديسرى في شأن الادلة التي تعد مقدمات للنصوص
المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في
الوقت الذي كان ينبغي فيه اعداده ، تكون أحكام
القانون الملغى التي كانت سارية وقت التعاقد هي
الواجبة التطبيق وقد خلا القانون المذكور من
نص مماثل للبادة ٦٣١ من القانون المدني الجديد
إلا ان المحاكم استقرت في ظل القانون الأول على
ان أحكام الشريعة الإسلامية لا تطبق على علاقة
جهة الوقف مع الغير بل تنطبق عليها أحكام
القانون المدني ولذا فان الايجار الصادر من الناظر
بغبن فاحش إلى مستأجر حسن النية نافذ وواجب
الاحترام مثله في ذلك مثل الايجار الصادر من
الوصى أو القيم بأجر اقل من أجر المثل إذ لا يعقل
ان يكون الوقف أوفى خطأ من رعاية القانون
عما هي أموال عديمي الأهلية وقد أطرده على ذلك
قضاء محكمة النقض فقضت بوجوب الأخذ بأحكام
القانون المدني في هذه الحالة وبعدم جواز الطعن
في اجارة الوقف بسبب الغبن لان الحالة الوحيدة

التي استثناهما القانون هي حالة بيع عقار القاصر
بغبن يزيد على خمس الثمن .

« وحيث ان الاسباب التي استندت اليها
المستأنفتان في استئنافهما والميئنة في عريضة
تنحصر فيما يلي : —

أولاً — ان مبدأ وجوب تأجير اطيان
الوقف بغير غبن فاحش قد أخذ به الكثير من
رجال الفقه والقضاء قبل التقنين المدني الجديد
وان خالفته محكمة النقض ولكن احكامها محل
منساجلة وبحث وتمحيص لأن للنظر الآخر
اسانيد ودامته التي بلغ من قوتها ان جعلت
المشرع المصري يأخذ بها في التقنين الجديد .

ثانياً — ان قوام ما بنت عليه محكمة النقض
رأيها ان أعيان الوقف لا تفضل اعيان ناقص
الأهلية وليس هذا هو الوضع الصحيح للمسألة
وانما هذا الوضع هو هل الوقف نظام اسلامي
تطبق عليه قواعد الشريعة الإسلامية أم نظام
وضعي تطبق عليه الشرائع الوضعية ، ولا جدال
في صحة الغرض الأول الذي من أجله كان
الاختصاص للمحاكم الشرعية في الفصل في مسائل
الوقف ولم يعن الحكم المستأنف بالبحث في شيء
من ذلك .

ثالثاً — عند وضع التشريع المدني الجديد لم
يأخذ المشرع باعتراض من قال بوجوب تطبيق
أحكام القانون المدني على تأجير اعيان الوقف
واوضحت الاعمال التحضيرية ما على هذا الرأي
من مأخذ وما فيه من ثمرات .

رابعاً — ان قضاء الدوائر المجتمعة للمحاكم
الاستئناف ومن بعده قضاء المحاكم قد استقر على
ان أعيان الوقف لا تكتسب بالتقادم وإنما يسقط
حق الوقف في أعيانه بتركها ثلاثة وثلاثين عاما
وهذا استهداء بأحكام الشريعة الإسلامية وقاطع

في ان مسائل الوقف تحكمها الشريعة الإسلامية
لا التقنين المدني .

خامسا - ان محكمة النقض نفسها طبقت
احكام الشريعة الإسلامية على المستأجر المحتكر
الذي يحدد حق اعيان الوقف و اوجبت طرده .
وقد ضمن المستأفتان المذكرة التي أودعناها
قلم الكتاب تفصيلا لوجه النظر الميئنة بالاسباب
الواردة في عريضة الاستئناف و طلبنا في ختام
المذكرة الحكم بالطلبات الأصلية واحتياطيا ندب
خبير زراعي لمعاينة الاطيان موضوع الدعوى
وتقدير ريعها منذ سنة ١٩٤٧ .

وحيث ان المستأف عليه أودع مذكرة
بدفاعه طلب فيها (أولا) ضم القضية رقم ٣ سنة
١٩٥٢ كلى اسوان (ثانيا) تأييد الحكم الابتدائي
والزام المستأفتين بصفتاهما الميئنة بصحيفة
الاستئناف بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة -
واستند المستأف عليه في طلبه ودفاعه إلى مايلي :-

أولا - ان المستأفتين اقامتا ضد المستأف
عليه دعويين الأولى منهما القضية رقم ٣ سنة ١٩٥٢
كلى اسوان وقد طلبتا فيها الحكم ببطالان عقود
الايجار الصادرة من المستأفنة الثانية السيدة
شفيقة سليم عبد الله إلى المستأف عليه متضمنة
تأجيرها له ٧٠ فدانا عن سنة ١٩٥٢ والدعوى
الثانية هي القضية الحالية وقد طلبتا فيها تكملة
أجرة ٧٠ فدانا من أرض الوقف كان المستأف
عليه استأجرها من المستأفنة الثانية بعقدين عن
سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ونظرت القضيتان معا
لوحدة المستندات وقد قضى برفضهما ولكن
المستأفتين اقتصرتا على استئناف الحكم الصادر
في هذه القضية مع ان أساس الدعويين واحده هو
تجاوز ناظرة الوقف حدود سلطتها .

ثانيا - ان المبدأ الذي استقر عليه قضاء
محكمة النقض في شأن اجرة الاعيان الموقوفة .
والذي أخذ به الحكم الابتدائي هو خضوع عقد
ايجار الوقف لاحكام القانون المدني لا الشريعة
الإسلامية وان أبلغ حجة تساق في تأييد وجهة
نظر محكمة النقض انه لو اراد المشرع تمييز الاعيان
الموقوفة فيما يتصل بمقدار الأجرة لتضمن نصوص
القانون المدني القديم هذا الحكم كما فعل في التقنين
المدني الجديد بالحكم الذي استحدثه في المادة ٦٣١
منه إذ نص على انه لا تصح اجارة الوقف بالغبن
الفاحش إلا إذا كان المؤجر هو المستحق الوحيد
الذي له ولاية التصرف في الوقف

ثالثا - ان ماتعبيه المستأفتان على قضاء
محكمة النقض انهما اخضعت اجارة الوقف
للقانون المدني لا للشريعة الإسلامية مع ان الوقف
نظام اسلامي يرجع فيه إلى أحكام الشريعة .
وتستند المستأفتان إلى ان هذا القضاء غير
ملزم ولكن هذا الاعتراض غير سديد
لان وظيفة محكمة النقض تثبت المبادئ
القانونية وتفسير القانون وإلانات القصد من
انشاء هذه المحكمة وان المشرع وقد نظم احكام
الوقف في القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٦ لم يتعرض
بشيء عن اجرة الاعيان الموقوفة فدل بذلك على
انه ترك تحديد أجرة الاعيان الموقوفة لاحكام
القانون المدني إذ ان ايجار الاعيان الموقوفة مسألة
مدنية وإذا كان المشرع قد رأى ان ينظم ايجار
الوقف بما أورده في المادة ٦٣١ من القانون المدني
الجديد فان مثل هذا التنظيم لا يرجع إلى الماضي
ولا يؤثر في العقود التي أبرمت في ظل القانون
المدني القديم على ان خضوع عقد ايجار الوقف
لاحكام القانون المدني أمر سلم به المشرع في القانون
الجديد بما أورده في المادة ٦٣٤ من النص على

على أنه « تسرى احكام عقد الايجار على ايجارة الوقف إلا إذا تعارضت مع النصوص السابقة » .
اذن فموضوع عقد ايجار الوقف للأحكام المكملة لارادة المتعاقدين الواردة في القانون المدني هو الاصل وإذا كان التقنين الجديد قد استثنى من حكم هذا الأصل بعض أمور من بينها أجرة العين الموقوفة فقد خلا القانون من مثل هذا القيد ولما كانت العبرة في النزاع الحال لأحكام القانون القديم فإن الحكم الابتدائي كان على حق في اعفائه عقدي الإيجار موضوع الدعوى من هذا القيد التشريعي الذي لم يكن له وجود وقت التعاقد .

رابعاً - أنه حتى لو أخذ بما ذهبت إليه المستأنفتان خطأ من لزوم تأجير أعيان الوقف بأجر المثل فإن من المقرر أن العبرة في ذلك بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار كما أشارت إليه المادة ٦٣٢ من القانون المدني الجديد التي نصت على أنه في « ايجارة الوقف تكون العبرة في تقدير أجر المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغيير الحاصل بعد ذلك » وقد استأجر المستأنف عليه أرض الوقف من المستأنفة الثانية بعقدين أولهما في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ عن سنة ١٩٥١ الزراعية وثانيهما في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٨ عن سنة ١٩٥٢ الزراعية وقبضت المؤجرة الأجرة كاملة في مجلس العقد وقد سلمت المستأنفتان بأنه لم يكن من الجائز زراعة العين المؤجرة كلها أو بعضها قطناً أو قصباً في السنوات السابقة على سنة ١٩٥٠ فالأجرة التي اتفق عليها تقابل أجر المثل وهو ما يحدده العرض والطلب وقت التأجير وقد أجر باقي المستحقين في الوقف استحقاقهم بأجرة تقل عما حدد في عقدي المستأنف عليه كما تدل عليه العقود المقدمة في الدعوى بل أن المستأنفتين كانتا تؤجران

استحقاقهما . وثانيتهما - تؤجره للمستأنف عليه تارة بسبعة جنيهاً وتارة أخرى بستة جنيهاً وذلك فيما بين سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٥٣ الزراعتين وقد قصرت المستأنفتان دعواهما تكملة الأجرة على سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ دون ما سبقهما بما يدل على أن الأجرة الواردة في عقد سنة ١٩٥٠ لا تنطوي على غبن فاحش في حين أن الظروف الاقتصادية في تلك السنة كانت أفضل منها في سنة ١٩٥١ التي بدأ سعر القطن يميل فيها إلى الهبوط وقد اعتبرت المادة ٣٣٢ من القانون المدني (القديم) العبرة في تحديد أجر المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار بحيث لا يعتد بالتغيير الحاصل بعده .

« وحيث إنه في جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ التي نظر فيها الاستئناف قرر المستأنف عليه أنه غير متمسك بضم القضية رقم ٣ سنة ١٩٥٢ كلى أسوان ، وقد طلبت المستأنفتان التصريح بإيداع مذكرات جديدة ولكنهما لم تقدما شيئاً .
« وحيث إنه يبين من ملف الدعوى أن المستأنفتين قدمتا من المستندات في الاستئناف صورة رسمية من كتاب الوقف بصورة رسمية من كتاب تعديل الضرائب بمركز أدفو ابتداء من سنة ١٩٤٩ ، وقدم المستأنف شهادات من مصلحة الشهر العقاري عن عقود الإيجار المنو بها في دفاعه وكذا عقود الإيجار ذاتها التي أشار إلى صدورهما من المستأنفة الثانية .

« وحيث إن النزاع انحصر بين الطرفين (أولاً) في جوب تأجير أعيان الوقف للمستأنف عليه بغير غبن فاحش والزامه بتكملة الأجرة إلى أجر المثل وقد بنت المستأنفتان حجتهما في القول بذلك على أن الصحيح فيما يتصل بأجر أعيان

هذا التضارب من طريق التصريح بالحكم بأن أحكام الفقه الاسلامي هي الخليفة وحدها بأن تكون مرجع التقنين في الوقف (راجع التقرير الاضافي للجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ) . وكذلك قد بان من المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون ان نصوصه في إيجار الوقف لا مقابل لها في التقنين السابق الذي لم يتعرض له وقد ترك الأمر للقضاء الذي طبق بعض أحكام الفريعة الاسلامية في هذه المسألة .

« وحيث إنه يبين بما سبق ان القانون المدني القديم الذي تسرى أحكامه على عقدي الإيجار الصادرين للمستأنف عليه لم يحتو نصوصاً صريحة ففرض تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في اجارة أعيان الوقف وان نقص التشريع في هذا الصدد بما يحتمل معه التأويل والاجتهاد على ان قضاء محكمة النقض الذي انتهت اليه قبل التقنين الجديد ان ما يخضع له النزاع في لزوم اجارة الوقف إنما هو أحكام القانون المدني لا أحكام الشريعة الاسلامية التي تنطبق على ذات الوقف ومقوماته لافيا ينشأ من نشاط في دائرة التعامل . وهذا القضاء الذي لم يعدل عنه حتى صدور ذلك التقنين هو ما كان واجبا على المحاكم الأخذ به وقد تقدم من أخذوا بمبدئه إلى لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ باقتراح تأييده عن طريق حذف نصوص مشروع التقنين المتعلقة بالوقف ولكن هذا الرأي لم يؤخذ به استنادا إلى ان استبعاد النصوص لا يمنع الاجتهاد وتضارب الأحكام .

« وحيث انه اذا ذلك لا يصح القول بان تطبيق أحكام القانون المدني القديم لا يستبعد أحكام الشريعة الاسلامية في اجارة أعيان الوقف ولزومها بغير الغبن الفاحش لأن ما تشير إليه الأعمال

الوقف تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية حتى ولو خلت نصوص القانون المدني القديم الذي حصل التعاقد في ظله من الاشارة الى تطبيق هذه الأحكام وذلك طبقا للتفسير الواضح الذي أخذ به المشرع فيما أورده من نصوص في التقنين المدني الجديد (وثانيا) في ان الأجرة التي دفعها المستأنف عليه حسب ماورد في عقدي الإيجار الصادرين اليه تقل عن اجر المثل مقدرا على اساس ماقدمته المستأنتان وقد نازع المستأنف عليه في فرض اجر معين غير ما اتفق عليه الطرفان وقت التعاقد على أنه لو جاز التدخل في تقدير الأجرة فان تحديد اجر المثل على أساس قببات الإيجار السنوي المقدرة بالمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٢ عن سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الزراعية بمديرية أسوان او طبقا للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي غير لازم لأن الأجر المنفق عليه يزيد في الواقع على أجر المثل .

« وحيث إنه يبين من دفاع المستأنتين أنه لا منازعة منهما في أن عقدي الإيجار أبرما وقت سريان القانون المدني القديم وان أخذتا في تفسيره بما يخضعه لأحكام الشريعة الاسلامية في لزوم اجارة الوقف بدعوى الغبن الفاحش .

« وحيث ان القانون المدني الجديد قد حوت نصوصه في المواد ٦٦٨ و ٦٢٤ تنظيما لاجارة الوقف أساسه قواعد الشريعة الاسلامية وقد بان من الأعمال التحضيرية للتقنين في هذا الباب أن التشريع السابق في صدد الوقف قد شابه الغموض والنقض مما أدى الى اختلاف الآراء وتضارب الأحكام في صدد الوقف ولا يمنع من ذلك قضاء محكمة النقض الذي بنى على الاجتهاد لغموض التشريع ونقصه بل لم يكن بد من منع

التحضيرية للتقنين الجديد ان تطبيق الأحكام لم يسر على وتيرة واحدة بحيث لا تعد النصوص التي نحا فيها المشرع في هذا التقنين منحى الشريعة الإسلامية في اجارة الوقف تقريراً لقواعد استقرار القضاء على تطبيقها إذ العكس هو الصحيح لما انتهى اليه قضاء محكمة النقض الذي رأى الأخذ بتطبيق قواعد عقد الإيجار في القانون المدني على اجارة الوقف سواء بسواء .

« وحيث انه ينبغي على ما تقدم انه عند تطبيق نصوص القانون المدني القديم على عقدي الإيجار الصادرين للمستأنف عليه لأجل النزاع في لزوم العقد بالأجر المتفق عليه اعتداداً بالغبن والمطالبة بالتكاملة إلى أجر المثل لعدم النص عليه .

« وحيث إنه بما يلاحظ في النصوص المنظمة لاجارة الوقف في التقنين الجديد انها لم تخل من استثناء تطبيق حكم الغبن في هذه الاجارة وذلك فيما ورد في المادة ٦٣١ من جواز إدارة المستحق الوحيد الذي له ولاية التصرف في الوقف بالغبن الفاحش في حق نفسه . وقد كان النص في المشروع التمهيدى للقانون مخالفاً لذلك إذ يقضى بدفع أجر المثل حتى في هذه الحالة لجواز ان يخل بحق المستحق الذي يلي المؤجر في الاستحقاق : وإذن فالأمر في بعض قواعد اجارة الوقف محل خلاف قبل ان ينتهى رأى إلى اختيار أحكام الشريعة في هذا الباب لادخالها كاملة في النصوص الجديدة ولم تكن هذه النصوص إقراراً لفقه ثابت أو قضاء مستقر سابق على التقنين الجديد بحيث يصح القول بوجوب تطبيقها على اجارة اتفق عليها وقت سريان القانون القديم لان التفسير الذى أخذت به محكمة النقض لأحكام هذا القانون ان اجارة الوقف لا تسرى عليها أحكام الشريعة الإسلامية

إذ ان اجارته لا يرجع فيها إلى تعرف ذات الوقف وقد أصبح يحكمها قانون المعاملات المعمول به وهو القانون المدني .

« وحيث ان القانون المدني القديم في باب الإيجار لا يجيز فسخ عقد الإيجار للغبن أو تكاملة الأجرة إلى أجر المثل فلا وجه لطلب الزيادة على الأجر المتفق عليه في عقدي الإيجار الصادرين للمستأنف عليه وهذا الأجر الذى اجتمعت إرادة المتعاقدين على تقديره وقت التعاقد يقابل أجر المثل في حكم القانون .

« وحيث إنه فيما يتعلق بنقص الأجرة فانه بالرجوع إلى ما قدمه المستأنف عليه من مستندات للتدليل على أن الأجرة المتعاقد عليها لا تنقص عن أجر المثل في الواقع يتبين ان المستأنف عليه استأجر أعيان الوقف موضوع النزاع الحال عن مدة سابقة بعقود صادرة من المستأنفة الأولى بصفتها ناظرة ومستحقة في السنوات من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٥٣ بما يتراوح بين ٧ و ٦ ج للفدان .

« وحيث انه يتبين إذن ان الحكم المستأنف في محله ولذا فيتعين تأييده .

« وحيث ان مصروفات الدعوى يتعين إلزام المستأنفين بها عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(استئناف السيدتين تفيده عبادى سليم وشفيقة سليم عبد الله بصفتها ضد حسنين محمود دياب رقم ١٥٩ - سنة ١٨ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة يحيى محمد مسعود ورئيس المحكمة وعيسوى ديبوس وغير شهوده المستشارين) .

العمل الناشئ عن العقد سواء أكان هذا التعويض عينا أو نقدا .

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تتلخص في أن المستأنف إبراهيم بدر الدين بدران رفع دعواه أمام الدائرة العمالية بمحكمة أسيوط الابتدائية بصحيفة أعلنها للمستأنف عليه مدير مصنع شركة مصر لصناعة الزيوت بنى قره في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ وطلب فيها الحكم بإبطال قرار إيقافه عن العمل الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٣ وإعادةه إلى عمله مع دفع مرتب مدة الإيقاف من ذلك التاريخ لحين رجوعه إلى عمله على أساس الأجر اليومي ٢٠٠ مليم مع الزام المدعى عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ بلا كفالة وأورد في الصحيفة أنه حدثت مشادة بينه وبين أحد زملائه عمال المصنع في يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٣ واعتدى عليه العامل المذكور بالضرب فأبلغ الأمر تلغرافيا إلى مديرية أسيوط التي كلفت بوليس مركز منفوط بالتحقيق وقد أجرى التحقيق في اليوم نفسه وفيه أيضا أصدر مدير المصنع قرارا بإيقاف المدعى عن العمل بمناسبة اجراء هذا التحقيق القضائي وقد قيد التحقيق برقم شكوى إدارية وأمر وكيل نيابة منفوط بحفظها إداريا ، ولما كان المدعى لم يوجه إليه اتهام بما يجيز لرب العمل إيقافه فان قرار الإيقاف الذي أصدره مدير المصنع باطل وقد طلب المدعى بكتاب مسجل أرسله إلى المدعى عليه بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ اعادته إلى العمل فلم يجب إلى طلبه وواقع الأمر ان إيقافه عن العمل هو لنشاطه النقابي بصفته سكرتير نقابة

٦٩٨

محكمة استئناف أسيوط

٩ فبراير سنة ١٩٥٤

عامل . فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ مكررة . لا يمنع من الالتجاء للمحكمة العادية وطلب اعادته للعمل .

المبدأ القانوني

للعامل إذا لم يرد أن يرفع طلبه وقف تنفيذ الفصل بالطريق الذي قرره المادة ٣٩ مكررا من قانون عقد العمل الفردى بعد تعديلها أو كان قد فاتته تقديم هذا الطلب في الميعاد ان ياجأ إلى الطريق العادى لمقاضاة صاحب العمل امام المحكمة المختصة وان يطلب أمامها الحكم بالتعويض الذى تملك ان تقضى به عينا باعادة العامل إلى عمله إذا كان ذلك ممكنا وإلا فبالتعويض النقدي عن لمسح العقد تعسفا بفصل العامل بغير مبرر أما ان يترتب على التعديل المشار إليه ان يجعل الاختصاص بالفصل في اعادة العامل إلى عمله للمحكمة الميينة في المادة ٣٩ مكررا من القانون المذكور دون غيرها وان يكون ذلك في حالة حصول فصل العامل بالمخالفة لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال فانه يكون تخصيصا بلا غرض ولا يتفق مع حكمة التشريع إذ ان فيه مضره لصاحب الحق بحرمان العامل المفصول من اللجوء إلى الطريق العادى للحصول على تعويضه عن الفصل الخطأ أو الاخلال بالتزام صاحب

عمال الشركة وليس لسبب يجيزه القانون . وقد ردد المدعى في مذكرته ما جاء في الصحيفة كما ذكر أن الشركة ادعت في تحقيق أجراه مفتش مكتب العمل أنها أوقفت المدعى طبقا للاتحة الجزاءات لخروجه من العمل بدون إذن المدير مع أن الجزاء المنصوص عليه في للاتحة هو خصم أجر ربيع يوم وأنه ردا على ما قد تثيره الشركة من أن العامل الذي ادعى عليه المدعى بضربه قد رفع عليه جمحة مباشرة لتبليغه في حقه كذبا فإن هذه الجريمة ليست من الجنايات أو الجنح التي يبنى عليها الايقاف طبقا للمادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى لأن الدعوى دعوى تعويض وليست إتهاما ولم يقدم بلاغ ضد المدعى من الشركة ولأن ما نسب اليه لم يقع في دائرة العمل كما يقتضيه نص المادة المذكورة . وردت الشركة في مذكرتها على دفاع المدعى بأن جمحة البلاغ الكاذب وقعت نتيجة لحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بصرف النظر عن رفع دعوى الجمحة المباشرة وذلك لما ثبت من عدم صحة ما ادعاه المدعى وقد وقعت الجريمة في دائرة العمل وإذن فالاياف مطابق للقانون .

وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة منفلوط الجزئية لجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ واستندت المحكمة في أسبابها إلى ما نصت عليه المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى من وجوب إعادة العامل الذي أوقف للسبب المبين بها إذا لم يقدم للحاكمة إلى عمله والا اعتبر عدم إعادته فصلا تعسفيا تنطبق عليه أحكام المادة ٣٩ مكررة من هذا المرسوم بقانون وأن نص هذه المادة الأخيرة يجيز للعامل أن يطلب

وقف تنفيذ هذا الفصل بالطريق المرسوم فيها والذي ينتهى إلى تقديم الطلب إلى قاضى الأمور المستعجلة في المحكمة التي يقع في دائرتها محل العمل أو قاضى محكمة شئون العمال الجزئية بوصفه قاضيا للامور المستعجلة . وإن قرار الايقاف الذي يطلب المدعى الحكم بإبطاله قد أصبح فصلا فعليا طبقا لنص المادتين السالف ذكرهما وأن طلب البطلان والاعادة إلى العمل ودفع الأجر في مدة الايقاف كل ذلك من المسائل التي يقضى فيها قاضى الأمور المستعجلة المشار اليه طبقا لاختصاصه المنصوص عليه وإذن فلا ولاية للمحكمة التي رفعت الدعوى أمامها خلافا للقانون .

وحيث إن المستأنف رفع استئنافه بصحيفته المعلقة للاستئناف عليه في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ واستند في أسباب الاستئناف إلى ما يلى :-

١ - أن الدعوى رفعت من المستأنف بطلب بطلان قرار الايقاف الصادر في ١٤ يوليو ١٩٥٣ لمخالفته للقانون ولم يتعرض المستأنف في دعواه لواقعة الفصل الاعتبارى التي نشأت في ٢٧ يولي سنة ١٩٥٣ لأنها بعيدة عن الدعوى ولكن المحكمة لم تناقش قرار الايقاف وذكرت أن عدم إعادة المستأنف إلى عمله يعتبر فصلا تعسفيا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى هذا مع أن الشركة قررت في مذكرتها أنها لم تفصل المستأنف وأن ايقافه كان نتيجة لتصرفاته وأنه مطابق للقانون ولذا فإن المحكمة قد حكمت بما لم يطلبه الخصوم .

٢ - إن المحكمة اعتبرت خطأ أن مجرد عدم إعادة العامل إلى عمله بعد تصرف النيابة العمومية بحفظ الشكوى يعد فصلا تعسفيا وذلك دون أن تبحث قرار الايقاف وأن تقرر أولا هل صدر

صحيحا طبقا لأحكام قانون عقد العمل الفردى أم لا مع ان هذا هو موضوع الدعوى الأصلية إذ رفعت ابتداء بطلب الحكم بإعلان قرار الإيقاف .

٣ — ان طبيعة اختصاص القاضى المستعجل كما هي مستمدة من نص المادة ٤٩ من قانون المرافعات تودى الى ان هذا القاضى هو جزء من المحكمة الابتدائية التى يندب احد قضاتها للحكم فى المسائل التى قررتها والتى تملك سلطة هذا القاضى عند طرح موضوع الدعوى عليها برمتها ولذا فلم يكن ثمة محل للإحالة من هذه المحكمة إلى قاضى الأمور المستعجلة .

دوحيث إن المستأنف فصل فى مذكرته الأوجه التى ارتكن اليها فى استئنافه بما لا يخرج عن الأسباب الواردة فى صحيفته وقد عاب على الحكم المستأنف انتقاله من المرحلة الأولى التى أشار اليها صدر المادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردى وهى الإيقاف وأسبابه والإجراءات المتعلقة به الى المرحلة الثانية التى تضمنتها الفقرة الأخيرة من المادة وهى ما ينتهى اليه التصرف فى سبب الإيقاف ونتيجته من وجوب إعادة العامل الى عمله وإلا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا تنطبق عليه المادة ٣٩ من هذا القانون ، وذلك مع أنه يجب ألا تكون هذه المرحلة الأخيرة محل اعتبار إلا إذا جاء قرار الإيقاف صحيحا ولا يحق للمحكمة أن تغير طلبات المستأنف لى تتوصل الى الحكم بعدم اختصاصها .

دوحيث إن المستأنف عليه رد فى مذكرته على دفاع المستأنف بان القواعد التى قررها قانون عقد العمل الفردى لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل وعماله تعتبر من النظام العام ولا تجوز مخالفتها . ولذا كان من المتعين على المستأنف أن

يتبع ما رسمته المادة ٣٩ مكررة من هذا القانون وألا يلجأ الى غير الجهة التى خصصها القانون بالفصل فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل .

دوحيث إنه وإن صح أن قرار الإيقاف الذى أصدره المستأنف ضده والذى يطمئن المستأنف بإطلاقه قد أصبح برفض إعادة العامل إلى عمله فصلا فعليا فانه يتعين البحث فيما إذا كان الاختصاص بالفصل فيما عاب هذا التصرف قاصرا على قاضى الأمور المستعجلة أو قاضى محكمة الشئون العمالية حسب الاختصاص المخول له تطبيقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ الذى أضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى المادة ٣٩ مكررا وذلك بالفصل فى طلب وقف التنفيذ الذى يقدمه العامل طبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة المذكورة بقرار الفصل التعسفى الذى يصدر من صاحب العمل بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون أم أن الاختصاص بالفصل فى أمر إعادة العامل إلى عمله ما زال أيضا للحاكم العادية تفضل فيه طبقا للقواعد العامة للإجراءات والاختصاص .

دوحيث إنه تبين من الاطلاع على نصوص القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ وما ورد فى المذكره الايضاحية له أنه انما قصد باصداره التوصل الى إجراء سريع للفصل فى الدعوى التى ينظر فيها طلب العامل وقف تنفيذ فصله من عمله بغير مبرر لأن « من الغير أن يجعل » بحسم النزاع الذى يقوم بين العامل ورب العمل بسبب فصل العامل فان موضوع هذا النزاع حساس بطبيعته لأن يتناول مصدر رزق العامل ويؤثر عموما على علاقة العمال بأرباب العمل وقد أجاز القانون فى المادة ٣٩ مكررا التى أضيفت الى قانون

عقد العمل الفردى للمحكمة المختصة التي تحال اليها القضية أن تقضى بإعادة العامل المفقول الى عمله اذا كان فصله لنشاط نقابي طبقا للنص الخاص بذلك الوارد في المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال .

« وحيث انه يؤخذ من النصوص السالف ذكرها ان الاختصاص الاستثنائي الذي ورد فيها انما شرع لمصلحة العامل للاسباب التي جاءت في المذكرة الايضاحية للقانون . وقد نص في المادة الاولى منه على الاجراءات التي يتعين اتباعها في تقديم العامل الذي يفصل من العمل بغير مبرر طلبه وقف تنفيذ هذا الفعل وكذا المواعيد التي يتعين مراعاتها في اجراءات النظر في الطلب والفصل فيه وكلها مما يختلف عن القواعد العادية الواردة في القانون العام وقد قصد بها سرعة الفصل في الخصومة التي تقوم بين العامل ورب العمل منعا للضرر عنه وتحقيقا لسلامة العلاقة بين العمال وأصحاب العمل .

« وحيث انه مادام الأمر على هذا الوجه فان للعامل إذا لم يرد أن يرفع طلبه وقف تنفيذ الفصل بالطريق الذي قرره المادة ٣٩ مكررا من قانون عقد العمل الفردي بعد تعديلها أو كان قد فاته تقديم هذا الطلب في الميعاد أن يلجأ إلى الطريق العادي لمقاضاة صاحب العمل أمام المحكمة

المختصة وأن يطلب أمامها الحكم بالتعويض الذي تملك أن تقضى به عينا بإعادة العامل الى عمله إذا كان ذلك ممكنا والا فبالتعويض النقدي عن فسخ العقد تعسفا بفصل العامل بغير مبرر أما أن يترتب على التعديل المشار اليه أن يجعل الاختصاص بالفصل في إعادة العامل الى عمله للمحكمة الميمنة في المادة ٣٩ مكررا من القانون المذكور دون غيرها وأن يكون ذلك في حالة حصول فصل العامل بالمخالفة لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال فانه يكون تخصيصا بلا غرض ولا يتفق مع حكمة التشريع إذ أن فيه مضرة لصاحب الحق بحرمان العامل المفقول من اللجوء الى الطريق العادي للحصول على تعويضه عن الفعل الخاطيء أو الاخلال بالالتزام صاحب العمل الناشيء عن العقد سواء أكان هذا التعويض عينيا أو نقديا .

« وحيث أنه لما تقدم يتبين أن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

« وحيث ان المصروفات يتعين الزام المستأنف ضده بها طبقا للبائتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ من قانون المرافعات .»

(قضية ابراهيم بدر الدين بدران ضد مدير شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت رقم ٦٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٦٩٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ مايو سنة ١٩٥٤

تركة • تعيين وعزل المصنى • إجراءات • تعلتها
بالنظام العام • مخالفتها • يترتب عليه عدم قبول الدعوى •

المبادئ القانونية

١ — ان تعيين مصف للتركة وعزله
هو عمل يباشره القاضى بموجب سلطته
الولاية بطريق الاوامر على العرائض طبقا
للنواد ٣٦٩ وما بعدها مرافعات واجراءاته
منصوص عليها فى المادة ٨٧٩ مدنى .

٢ — ان مخالفة الطريق القانونى لتعيين
وعزل مصنى التركة ورفعها للقضاء فى صورة
دعوى يترتب عليه عدم قبولها وتحكم
المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام
العام لان ترتيب نظم التقاضى مقرر لصالح
المجتمع .

المحكم

د بما أن المدعية قصرت خصومتها على المدعى
عليهم الثلاثة الأول ونزلت عن مخاصمة الباقيين .
د وبما أن المدعى عليه الثالث أعلن وأعذر
فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ومن ثم يعتبر
الحكم حضوريا فى حقه طبقا للبادة ٩٦ مرافعات .
د وبما أن المدعية أقامت هذه الدعوى

بصحيفة أعلنت للدعى عليهم فى ٨ من يناير سنة
١٩٥٢ و ٧ و ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
وطلبت الحكم بتعيين الاستاذ احمد كامل المحامى
مصفيا للتركة الميئة بصحيفة الدعوى على أن يقوم
بإيداع ثلث التركة خزانة المحكمة حتى يفصل نهائيا
فى دعوى صحة ونفاذ الوصية ثم يوزع الباقي على
الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى مع إلزام المدعى
عليهم بالمصاريف والآتعاب وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل بغير كفالة — وقالت المدعية شرحا
لدعواها انه بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠ توفى المرحوم
احمد خليل محمد مورثها هى والمدعى عليهم وكان
قد أوصى قبل وفاته بثلث تركته إلى بناته القصر
المشمولين بوصاية المدعية وذلك زيادة على نصيبهن
الشرعى فى التركة وقد اختار المورث الأستاذ احمد
كامل وصيا على تركته وإثبت ذلك كتابة فى وصية
أودعت لدى الأخير ونظراً لأن المدعى عليهم
نازعوها فى صحة ونفاذ هذه الوصية لذلك رفعت
دعوى بطلب صحتها ونفاذها قيدت برقم ٣٦٠٠
سنة ١٩٥٢ كلى مصر ورفعت الدعوى الحالية
بالطلبات سألغة التبيان .

د وبما أن المدعى عليهم قصروا دفاعهم على أنهم
يجهلون أن الوصية كتبت بخط المورث وعلى عدم
وجوب التصفية وعلى عدم صلاحية المصنى الذى
اختاره المورث وانتهوا إلى طلب رفض الدعوى
أصليا ومن باب الاحتياط تعيين مصف محايدين
الجدول ومن باب الاحتياط الكلى إحالة الوصايا

إلى خبير خطاط ليثبت أنها محررة بخط الموصى وموقع عليها منه .

وبما أن للمحاكم أن تباشر أعمالاً إدارية فضلاً عن وظيفتها القضائية الأصلية وجرت تسمية هذه الأعمال بالوظيفة الولائية للمحاكم وقد أفرد لها قانون المرافعات باباً خاصاً بها هو الباب الحادى عشر فى الأوامر التى تصدر على عريضة أحد الخصوم من المواد ٣٦٩ إلى ٣٧٦ ولم يحدد المشرع فى هذا الباب الحالات التى يجوز فيها إصدار تلك الأوامر وإنما نص على ذلك فى حالات متفرقة تضمنتها مواد مختلفة يذكر منها على سبيل المثال المواد ٢٢ و ٢٤٧ و ٢٦٢ و ٥٢٠ و ٨٥١ مرافعات ومؤدى ذلك أن حالات إصدار الأوامر على العرائض غير محددة .

وبما أن المشرع نص فى المادة ٨٧٩ من القانون المدنى فى الفصل الخاص بتعيين مصف للتركة على أنه « على كاتب المحكمة أن يقيد يوماً فيوماً الأوامر الصادرة بتعيين المصفين وبتثبيت أوصياء التركة فى سجل عام تدون فيه أسماء المورثين بحسب الأوضاع المقررة للفهارس الأبجدية ويجب أن يؤشر فى هامش السجل بكل أمر يصدر بال عزل بكل ما يقع مع تنازل ، - ويكون لقيد الأمر الصادر بتعيين المصفى من الأثر فى حق الغير الذى يتعامل مع الورثة فى شأن عقارات التركة مالتأشير المنصوص عليه فى المادة ٩١٤ .

وبما أن الظاهر من مدلول عبارة هذه المادة أن المشرع استعمل لفظ الأمر والأوامر فيما يختص بتعيين المصفى وعزله . ولم يذكر المشرع هذه الكلمة عبثاً بل قصد منها أن القاضى يباشر هذا العمل بموجب سلطته الولائية بطريق الأوامر على العرائض فيتقدم إليه الخصم بأمر على عريضة

طبقاً للواد ٣٦٩ وما بعدها مرافعات ويؤيد هذا النظر الدكتور عرفة فى مؤلفه التقنين المدنى الجديد شرع مقارن على النص ص ٦٠٦ حيث جاء به « والذى نستظهره من عبارة المادة ٨٧٠ :

١- تعيين المصفى يعتبر من مظاهر سلطة القاضى الولائية لا القضائية فلا يقدم الطلب فى صورة صحيفة دعوى بل يتخذ شكل الأوامر على العرائض إذ تقضى هذه المادة بقيد الأوامر الصادرة بتعيين المصفين بما يشعر بأن تعيين المصفى لا يكون بحكم وكذلك الشأن فى عزله واستبداله ، كما أيدته أيضاً الدكتور محمد كامل مرمى فى مؤلفه الحقوق العينية الأصلية الجزء الخامس الميراث وتصفية التركة بند ١١٣ ص ١٦٠ .

« وبما أنه متى كان ذلك فكان تعيين على المدعية بأن تتقدم بطلباتهما لقاضى الأمور الوقتية فى المحكمة طبقاً للمادة ٣٦٩ مرافعات ومن ثم تكون دعواها غير مقبولة لرفعها بغير الطريق القانونى وللمحكمة أن تحكم بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام حيث إن ترتيب نظم التقاضى مقرر لصالح المجتمع لا سيما أن التفرقة بين الحكم والأمر الولائى يترتب عليها نتائج مختلفة كثيرة من ناحية حجية الشيء المحكوم به وطرق الطعن والنفاذ .

« وبما أن من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى عملاً بالمادة ٢٥٧ مرافعات . .

(قضية الست عائشة محمد الجزيرى عن نفسها وبصفتها ضد الدكتور أمين أحمد حسن بصفته وآخرين رقم ٨٣٦ سنة ١٩٥٢ كلى رئاسة وعضوية الأسانذة الفضاة أحمد خليل سليم وهمام محمد فهمى وحافظ الوكيل) .

في ٢٢ و ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وأول يناير سنة ١٩٥٢ ضمنتها ان مورثهم أوصى لبناته سالف الذكر بثلاث التركة زيادة عن نصيبهن الشرعى وتثبتت هذه الوثيقة بمحضر جرد التركة بحضور المدعى عليهم ولم يعارض أحدهم فيها — ولما كانت هذه الوصية بخط المورث وتوقيعه فانها تكون واجبة النفاذ في تركته . وطلبت الحكم بصحتها ونفاذها مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف والانتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة وقدمت تأييدا لدعواها الوصية المذكورة مؤرخة في ١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ومؤشرا عليها في ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ من الخبير الحسابي وفي ٣ من يناير سنة ١٩٥٣ من معاون محكمة الأحوال الشخصية — وشهادة من المحكمة المذكورة بالتصريح للوصية بالسير في هذه الدعوى .

د وبما أن المدعى عليهما الأول والثانية ردا على ذلك بأن المورث تزوج المدعية وهي شابة وهو في أخريات أيامه حيث تقدمت به السن وكانت هي فتاة فقيرة أرادت من وراء هذا الزواج المصلحة المادية — ولما توفي في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ وكانت صلته قد انقطعت عن ابنائه وباقى أهل بيته استولت المدعية على تركته ولم يكفها ذلك بل اصطنعت أوراقا كثيرة تتضمن التزامات عديدة على التركة بقصد الاستيلاء عليها دون باقى الورثة . وبين هذه الالتزامات الورقة العرفية التي تدعى أنها وصيته وورقة أخرى تقدم بها الأستاذ احمد كامل المحامى بزعم أنها وصية مودعة معه والورقتان مختلفتان والأخيرة مودعة الآن في دعوى التصفية رقم ٨٣٦ سنة ١٩٥٢ كلى مصر المنظورة مع هذه الدعوى ولذلك فهما يقرران بأنهما لا يعلمان بأن المورث قد وقع على تلك الوصية أو أنها صدرت منه . وأخافا بمذكرتيها الختامية أنه طبقا للبادة ٢ من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ اشترط المشرع شكلا معيناً للوصية

٧٠٠

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ مايو سنة ١٩٥٤

وصية . نزاع في صحتها . اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين وهي فيما بين المسلمين المحاكم الشرعية . عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظرهما . من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — اختصاص المحاكم المدنية بنظر الأحوال الشخصية للمصريين مقصور على ما هو من قبيل الولاية على المال وما يرد في شأنه نص خاص من مواد الأحوال الشخصية وأما الوصايا فهي من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية (المواد ١٢ و ١٣ و ١٥ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩) .

٢ — لا تختص المحاكم المدنية بالنظر في النزاع القائم في صحة الوصية وعدم صحتها وجوازها وعدم جوازها بل ان ذلك من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية وهي بالنسبة للمسلمين المحاكم الشرعية .

٣ — عدم الاختصاص في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بولاية المحاكم .

المحكمة

د وبما أن المدعى عليه الثالث لم يحضر واعان وأعلن في ١٩٥٣/٢/١ ومن ثم يعتبر الحكم حضوريا في حقه طبقا للبادة ٩٦ مرافعات .

د وبما أن الوقائع تلخص في أن المدعية أقامت هذه الدعوى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر نجاة ونجوى وراوية أولاد المرحوم احمد خليل بصحيفة اعلنت للدعى عليهم

وهو : أولا - أن تكون الوصية قد صدر بها اشهاد شرعى - وثانيا - أن تكون قد حرر بها عقد عرفى مصدق فيه على التوقيع - وثالثا - أن تكون كلها مكتوبة بخط الموصى وموقع عليها بإمضائه .

واستطرد المدعى عليهما بقولها إن الوصية موضوع النزاع لم يثبت حتى الآن أنها حررت بخط الموصى ومن الجائز أن يكون التوقيع للورث دون الخط فتصبح الوصية باطلة وأما من الناحية الموضوعية للوصية فإن المادة ٣ من القانون سالف التبيان تنص على أنه يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصيته . وألا يكون الباعث عليها منافيا لمقاصد الشرع . ولما كان قصد المورث من هذه الوصية حرمان بعض الورثة للعداء الذى كان بينه وبينهم وكان هذا الحرمان أمرا مكروها كراهية التحريم فإن الوصية تكون باطلة . وانتهى المدعى عليهما بطلب ندب خبير خطى أو التصريح لهما بتقديم تقرير استشارى .

د وبما أن مقطع هذا النزاع هو الفصل في صحة الوصية . ولما كانت المادة ١٢ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ قضت على أن د تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، ومقتضى هذا النص أن تكون المحاكم محاكم القانون العام في حق غير المصريين بالنسبة إلى أحوالهم الشخصية . أما المصريون فاختصاص المحاكم المدنية بنظر أحوالهم الشخصية فيما تقضى به المادة الخامسة عشرة من ذلك القانون مقصود على ما هو من قبيل الولاية على المال بحيث لا تختص المحاكم فيما عدا هذه الولاية من مواد الأحوال الشخصية إلا بما يرد في شأنه نص خاص إذ نصت المادة ١٥ على أن د تختص المحاكم بالفصل في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص

خاص كما يختص بالفصل في باقى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة اليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص ، وحتى لا يكون خلاف من مفهوم عبارة الأحوال الشخصية . فقد أورد المشرع بعض الأمثلة بيانا لدلول هذه العبارة وذلك في المادة ١٣ من القانون وذكر في عجز هذه المادة . وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

د وبما أنه إعمالا للتطبيق القانونى سالف التبيان لا تختص المحاكم المدنية بالنظر في النزاع القائم في صحة الوصية وعدم صحتها وجوازها وعدم جوازها بل أن ذلك من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية وهى المحكمة الشرعية في هذه الدعوى وقد قضت بمثل ذلك محكمة استئناف اسيوط في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ - المحامة ٢٩ رقم ٣٠١ ص ٦٢٢ حيث جاء بحكمها أنه متى تبين أن الدعوى موضوع النزاع التى يصفها المستأنفان بأنها تعاقد بين الموصى والموصى لهما ولم تكن قد تمت بعد لحين وفاة الموصى وأن المستأنف عليهم بعد وفاة مورثهم المنسوب اليه الوصية قد نازعوا في صحتها وأن المستأنفين يطلبان في الدعوى الحكم بإثبات صحة التعاقد عن الوصية المدعى بها . متى تبين ما تقدم تكون المحاكم الأهلية غير مختصة بنظر الدعوى ويكون عدم اختصاصها هذا متعلقا بالنظام العام لتعلقه بولاية المحاكم .

د وبما أن هذا الاختصاص من النظام العام لأنه بسبب عدم ولاية المحكمة وتملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها طبقا للبادة ١٣٤م فيتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها .

د وبما أن من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى عملا بالمادة ٣٥٧ من أفعات .

(قضية السيدة عائشة محمد الجزيرى بصفتها ضد الدكتور أمين أحمد حسن بصفته وآخرين رقم ٣٦٠٠ سنة ١٩٥٢ كلى بالهيئة السابقة) .

قَضَاءُ الْحَاكِمِ الْحَرِيِّ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تحصل حسبما استبان من أوراقها أن المدعين أقاموها بصحيفة افتتاحية أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٣ طالبين فيها الزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعما لهم مبلغ ٢٥٠ قرشا والمصروفات ومقابل أتعاب بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة مقررين شرحا لدعواهم أنهم يداينون المدعى عليهما متضامنين في المبلغ المذكور ثمن برسيم أخضر استولى عليه المدعى عليهما بموجب سند قدمه المدعون بحافظة مستنداتهم مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ انتهى ببصمة ختم المدعى عليه الأول وتوقيع الثاني متضامنا مديونتهما للدعى في مبلغ ٢٥٠ قرشا ثمن برسيم أخضر ومستحق الأداء وقت الطلب .

د ومن حيث إن الحاضر عن المدعى عليهما دفع الدعوى بعدم قبولها شكلا لرفعها بغير الطريق القانوني

د ومن حيث إنه للفصل في هذا الدفع القانوني يتعين تبيان ما رسمه المشرع في قانون المرافعات من الطريق القانوني الواجب الاتباع نحو استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة .

د ومن حيث إن المشرع عند صياغته لقانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ استحدث الباب الخامس أخذاً من القانون الفرنسي بسبب ما يعتوره من استيفاء بعض الديون الصغيرة الثابتة بالكتابة من بطء شديد في حالة اتخاذ

٧٠١

محكمة بلقاس الجزئية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣

أوامر الأداء . جوازية بادىء الأمر - ضرورتها وجوبية طبقاً للقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

استحدث المشرع عند صياغته لقانون المرافعات الجديد الباب الخامس أخذاً من القانون الفرنسي بسبب ما يعتوره من استيفاء بعض الديون الثابتة بالكتابة من بطء شديد في حالة اتخاذ الاجراءات المعتادة للدعوى ونظم من الاجراءات ما يكفل الحصول عليها مشروطاً لذلك شروطاً معينة للعمل بهذا النظام وجعل أمر ذلك جوازياً للدائن ثم استبان للمشرع بعد تطبيق قانون المرافعات ما يقرب من الأربع سنوات أن ذلك النظام لم يأت بالثمرة المرجوة منه ووضح له أن مرجع ذلك إلى عدة نواحي منها أن الرخصة التي أعطيت للدائن جوازية فسارع باستصدار القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من قانون المرافعات وجعل نظام استصدار أوامر الدفع وجوبياً دون ما خيرة للدائن في ذلك فلم يعد الأمر جوازياً كما كان من قبل .

الاجراءات المعتادة للدعوى من اعلان وحكم وتنفيذ وهي من الضالة والوضوح بحيث لا تحتاج إلى مرافعة أو حكم الأمر الذي حدى بالمشروع إلى أن ينظم من الاجراءات ما يكفل الحصول عليها مشروطاً لذلك شروط معينة للعمل بهذا النظام وجعل أمر ذلك جوازياً للدائن فله أن يسلك ذلك الطريق المرسوم أو أن يلجأ إلى الطريق العادى للتقاضى ثم استبان للشرح بعد تطبيق قانون المرافعات ما يقرب من الأربع سنوات أن ذلك النظام لم يأت بالثمرة التى كانت مرجوة منه ووضح له أن مرجع ذلك إلى عدة نواحى منها أن الرخصة التى أعطيت للدائن جوازية فشرح بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٣ إلى استصدار القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ بتعديل الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن استيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة واستبدال الأحكام الجديدة بها وجعل المشروع فى القانون الجديد نظام استصدار أوامر الدفع وجوبياً حتى يؤتى ثمرته إذ نصت المادة ٨٥١ من القانون على أنه «استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعوى تتبع الأحكام الواردة فى المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود - الح - الأمر الذى يستشف منه أن هذا الباب ورد على سبيل الاستثناء من القواعد المرسومة فى القانون وأصبح لهذا الاستثناء نظاماً وأحكاماً خاصة واجب على الدائن اتباعها دون ما خيرة له فى ذلك فلم يعد الأمر جوازياً كما كان من قبل (تراجع مجموعات عاصم والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣)

« ومن حيث إن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ صدر ونشر بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ ونص فى مادته الأخيرة على العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ومن ثم فهو

القانون الواجب التطبيق ابتداء من ذلك التاريخ على كل ما ينفذ من اجراءات تتعلق باستيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة .

« ومن حيث إن المدعى أقام دعواه بصحيفة افتتاحية أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٣ أى فى تاريخ لاحق لنشر ذلك القانون ومن ثم فيتعين تطبيق أحكامه على موضوع هذه الدعوى .

« ومن حيث إنه يستبين من استقراء نصوص ذلك القانون أنه نص فى المادة ٨٥١ من القانون وما بعدها على وجوب تكليف الدائن بدين الوفاء بميعاد ثلاثة أيام على الأقل قبل استصدار الاداء من قاضى محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية على حسب الأحوال وذلك حتى لا يصبح التكليف بالوفاء إجراءً صورياً لا جدوى منه .

« ومن حيث إن المحكمة وقد انتهت بها المطاف إلى أن نصوص ذلك القانون جعلت نظام استصدار أوامر الدفع أمراً وجوبياً ومن ثم فيتعين على الدائن سلوك الطريق القانونى الذى رسمه القانون وليس له أن يحيد عنه بانباع الطريق العادى للتقاضى إذ لم يعد له الخيار .

« ومن حيث إنه يتبين من مطالعة أوراق الدعوى أن المدعى أقامها بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٣ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ دون اتباعه القواعد المنصوص عليها فى ذلك القانون .

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بغير الطريق القانونى . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبولها شكلاً قائماً على أساس سليم من القانون ويتعين قبوله .

٣ - لا محل لمساءلة الحكومة عن فصل موظفيها عموماً متى كان الفصل للصالح العام وفي حدود ما وضعت من قوانين ولوائح .
٤ - يقع عبء اثبات فصل الموظف لغير المصلحة العامة على عاتقه هو .

المحكمة

د حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى بعريضة مملنة في ١٩ مارس سنة ١٩٥٢ قال فيها إنه كان يعمل ممرضاً بمستشفى فؤاد الأول . القصر العيني ، مدة أربعة عشر عاماً وكان في خلال عمله مثال النشاط والأمانة إلى أن كان يوم ٥ مايو سنة ١٩٤٨ حيث فوجئ . بانخطاره بالفصل من المستشفى بلا مبرر أو سبب من القانون ، ولما كان هذا الاجراء قد الحق به ضرراً جسيماً يقدر تعويضه بمبلغ ١٦٣ ج فقد أقام دعواه هذه ، منياعريضتها بطلب الحكم بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع إليه المبلغ المذكور والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيث إن المدعى قدم مذكرة رقمه دوسيه ورد فيها ما جاء بعريضته وأكدته في التعويض لفصله من عمله بلا مبرر أو سبب .

د وحيث إن المدعى عليه بصفته دفع الدعوى بلسان وكيله بأن العلاقة التي تربط المدعى بالحكومة هي علاقة تنظيمية بحيث تخضع لقواعد القانون العام ، وليست علاقة تعاقدية تخضع لقواعد القانون المدني ، واستطرد قائلاً إن الحكومة في اختيارها موظفيها وفصلهم تهتدى بالصالح العام بحيث إذا تبين أن أحدهم أصبح غير أهل لوظيفته فصلته دون أن تبدي أو تطالب بإبداء أسباب هذا الفصل ، ومتى كان الفصل متمشياً مع

د ومن حيث إن مصروفات الدعوى تلزم الخصم المحكوم عليه عملاً بنص المادة ٢٥٧ مرافعات .

(قضية ورثة المرحوم الحاج مهدي عبد الرزاق ضد علي ابراهيم عبد الرزاق وآخرين رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٢ برئاسة السيد الأستاذ محمد خطاب القاضي) .

٧٠٢

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - طبيعة العلاقة بين الموظفين والحكومة . علاقة نظامية يحكمها القانون العام .
ب - حق تعيين وفصل الموظفين الخارجين من هيئة العمال . قانون المصلحة المالية الصادر في سنة ١٩٠٧ .
ج - مدى سلطة الحكومة في فصل موظفيها عموماً . مدى رقابة القضاء .
د - عبء اثبات سوء استعمال الحكومة لحقها في فصل موظفيها . على من يقع ؟

المبادئ القانونية

١ - إن العلاقة بين الموظفين عموماً وبين الحكومة التي تلحقهم بوظائفهم ليست علاقة تعاقدية تخضع لقواعد القانون المدني بل هي علاقة نظامية خاضعة لأحكام القانون العام تسترشد فيها الحكومة بما تسنه من قوانين ولوائح .

٢ - إذا كان الموظف من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال فإنه يخضع لقانون المصلحة المالية الصادر في سنة ١٩٠٧ والذي تنص المادة ٢٥٧ منه على أنه : يجوز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يرفعوهم بحسب مقتضيات العمل ، ليس للقضاء حق التعقيب على ذلك .

بصدد فصله ، وما هو الأساس القانوني لذلك وفي ذلك كله تقرر ما يأتي : -

(١) لاجدال إطلاقاً في أن العلاقة بين الموظفين عموماً وبين الحكومة التي تلحقهم بوظائفهم ليست علاقة تعاقدية تخضع لقواعد القانون المدني ، بل هي علاقة نظامية خاضعة لأحكام القانون العام تسترشد منها الحكومة بما تسنه من قوانين ولوائح لتنظيمها وضبطها ، والقول بغير ذلك يجعل الوظيفة موضوعاً للاستغلال والمساومة الأمر الذي يترتب عليه مساس بالصالح العام (راجع في تفصيل ذلك أحكام محكمة القضاء الإداري القضية ٢٧٣ لسنة ٤ ص ٢٢٩ ، القضية ٣٤١ لسنة ٤ بمجموعة أحكام مجلس الدولة عدد ٥ ص ٩٦٣) .

(٢) لاجدال كذلك في أن المدعى وهو من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال يخضع لقانون المصلحة المالية الصادر في سنة ١٩٠٧ والذي تنص المادة ١٥٧ منه على الآتي : -
« يجوز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ... وأن يرقنهم بحسب مقتضيات العمل - وقد انتهت محكمة النقض بحكمها الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ في تفسير المادة المذكورة إلى الآتي : -

« إن المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية المصرية تتيح لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وأن يفصلوهم حسب مقتضيات العمل ، كما أن فصل العامل من هؤلاء حق مطلق مخول لرئيس المصلحة يأتيه كلما جدت ظروف تستدعيه ولم يجعل لأحد حق التدخل معه في تقدير تلك الظروف فهو الذي يرى ما إذا كان العامل مستحقاً للفصل بسبب عدم احتياج المصلحة للعمل الذي يؤديه أو بسبب عدم إمكانه

ما وضعته من لوائح وقوانين كانت المحاكم بمثابة عن أن تتعرض له أو تقضى فيه بتعويض ، وخلص إلى تطبيق هذه القواعد على خصوصيات الدعوى فأشار إلى أن ملف خدمة المدعى زاخر بالجزاءات التي أوقعت عليه لإهماله وسوء سلوكه وهو ما استندت إليه وزارة الصحة في فصله . فالفصل إذن من حق الوزارة المذكورة وهي قد بنته على أسباب مشروعة متفقة والصالح العام وبالتالي لا محل لمساءلتها عنه ولا لالزامها بتعويضه ونتم دفاعه بطلب الحكم برفض الدعوى مع الزام رافعها بمصروفاتها ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث إن المحكمة تثبت من مطالعة ملف خدمة المدعى أنه التحق بمستشفى فؤاد الأول بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٣ بوظيفة عامل تليفون ثم ممرض وفصل من الخدمة بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٤٨ وكان سبب فصله « الاستغناء » وقد أوقع عليه ثلاثة وعشرون جزاء في المدة بين فبراير سنة ١٩٣٦ ، ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ بسبب إهماله في عمله ورداءة عمله ومخالفته الأوامر ووقاحته وتركه العمل ، ومشاجرته مع الغير وسوء معاملته للمرضى وتأخره عن المواعيد وتدرجت العقوبات من خصم مرتب نصف يوم إلى خصم مرتب ثلاثة أيام .

« وحيث إن الواضح من ملف خدمة المدعى أنه عين في وظيفة من وظائف الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وقد ارتكب من المخالفات في عمله ما استلزم معاقبته عليها ، وتعددت مخالفاته ، وتعددت عقوباته تبعاً لها دون أن يستقيم أمره وانتهى الأمر بفصله .

« وحيث إن المحكمة وقد استعرضت أوجه دفاع طرفي الدعوى وبسطت ما استبان لها من ملف خدمة المدعى تنتقل إلى تبيان حقيقة الأمر بالنسبة لموقف المدعى عليه بصفته من المدعى

القيام به لعدم كفاءته أو لسوء سلوكه ... فإذا فصل مدير مصلحة عاملاً من العمال الخارجين عن الهيئة ووضح من الأوراق الإدارية أن علة فصله هي سوء سلوكه ، فليس للقاضي أن يراقب علة المصلحة في هذا الفصل ولا أن يغير من علة ولا أن يؤول بشأنه قرار مدير المصلحة (نقض بمجموعة محمود عمر جزء ١ القاعدة ٢٢٩) .

(٣) ثبت القضاء على عدم مساءلة الحكومة عن فصل موظفيها عموماً متى كان الفصل تحقيقاً للمصالح العام وفي حدود ما وضعته من قوانين ولوائح وفي ذلك قضت محكمة النقض في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٦ قضائية بالآتي : « للحكومة الحق المطلق في فصل عمالها بلا حاجة إلى المحاكم التأديبية ، والمراد بكون هذا الحق مطلقاً هو تفرد الحكومة بتقدير صلاحية العامل للعمل وبتقرير استمرار استعانتها به أو عدم استمرارها وليس معناه أن لها أن تستعمله إن بالحق وإن بالباطل بل هذا الحق لا يكون مشروعاً للحكومة إلا لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جديدة قائمة بذات العامل المستغنى عنه ، فإن هي تعدت هذه الحدود فصدر منها الفصل عن هوى كان ذلك منها عملاً غير مشروع ، وإذا ما ادعى عليها العدوان في ذلك كان على المدعى عبء الإثبات ، وقد قالت المحكمة في أسباب حكمها المذكور ما يأتي : - « ومن حيث إنه لما كانت كل مسئولية تستلزم حتماً وبطبيعة الحال تمكين متحملها من وسائل القيام بآدابها ، كانت المسئولية العظمى الواقعة على الحكومة عن إدارة الشؤون العامة ورعاية مصالح الدولة قاضية بأن يكون لها وحدها حق اختيار من ترى فيهم الصلاحية لمعاونتها على أداء مهمتها ، وحق مراقبة أحوالهم وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لهذه

المعاونة وحق الأفراد بتقرير عدم صلاحيته ، وتلك الحقوق من الحقوق الأساسية المطلقة الثابتة للحكومة بحكم القانون الطبيعي بلا حاجة إلى أن ينص قانون خاص عليها إذ هي نتيجة حتمية لمسئوليتها وللازمة من لوازمها الفردية ، ثم لما كانت إدارة شؤون الدولة على خير حال تقتضى أن يكون عمال الحكومة وجمهور الناس مطمئنين إلى أخذها بالعدل وتحريها وجه المصلحة العامة في إجراءاتها ، فتحقيقاً لهذا الاطمئنان واتصافاً لنفسها عمدت الحكومة إلى وضع قواعد لضبط أمور الاستخدام العام إما بأوامر عالية وقوانين وإما بقرارات من الهيئة الكلية (الحكومة) أى مجلس الوزراء الذى هو بحكم الدستور مهيم على مصالح الدولة وإما بقرارات ومنشورات من وزارة المالية وهى الهيئة القوام على علاقة الحكومة بعمالها من الناحية المالية ، وإمكن ذلك من الحكومة لا يبعد أن يكون تنظيمها لاستعمال حقوقها في اختيار عمالها وفصلهم وتحديد علاقاتها بهم وليس هو تنازلاً عن تلك الحقوق الملازمة لمسئولياتها الثابتة وبهذا الاعتبار جاءت الأوامر العالية والقوانين المتعلقة بمجالس ومحاكم التأديب حيث تشير إلى ما للحكومة من الحق المطلق في فصل عمالها بلا حاجة إلى المحاكم التأديبية ، (مجموعة محمود عمر جزء ٥ ص ٤٧٨) كما قضت محكمة النقض في الدعوى ٧٤ لسنة ٢٠ قضائية بالآتي : - « للحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جديدة تكون قائمة بنفس الموظف الذى عليه عبء إثبات عدم مشروعية قرار فصله (مجموعة أحكام النقض لسنة ٣ عدد ٢ ص ٦٢١) .

« وحيث إن المحكمة تخلص بما تقدم كله إلى

المحكمة

« حيث إن المدعى عليهم الثلاثة الأول أعذروا قانوناً ويكون الحكم قبلهم حضورياً عملاً بالمادة ٩٦ مرافعات .

« وحيث إن المدعين رفعوا هذه الدعوى بطلب سماع المدعى عليهم صحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٦/٣/١٩٤٢ - الصادر من المدعى عليه الأول للمدعى عليهما الثاني والثالث وما عليه من تنازل صادر من هذين لمورث المدعين الأول المرحوم محمد أباطه مرزوق والثاني للمدعين والمؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وبالنسبة لمقدار ١٥ قيراط و١ قدان مقابل ثمن قدره ١٢ جنيه و٨٧٠ مليم دفع بأكمله وقت العقد .

« وحيث إن المدعين شرحوا دعواهم على الوجه الموضح بعريضة الدعوى وأن القدر المبيع مملوك لمصلحة الأملاك .

« وحيث إن المدعين قدموا حافظة بمستنداتهم بها عقد البيع المذكور وإيصالات بتواريخ مختلفة بسداد أقساط من ثمن الأطلان .

« وحيث إن المدعى عليه الرابع بصفته قدم حافظة بها صورة طبق الأصل من قرار مجلس الوزراء الصادر ٥/٥/١٩٤٦ - موضح بالمذكرة المرفوعة للمجلس بشأن بيع أراضي الحكومة لصغار الزراع جاء في البند الثاني الخاص بتعيين اشتراطات البيع لفئات صغار الزراع بصفة عامة عدم جواز بيع ما يشترونه من الأرض الى الغير باضافة شرط مؤداه أنه لا يحق للشترى أن يتصرف في الأرض التي يشتريها من الحكومة بالبيع الخ قبل سداد نصف الثمن على الأقل بشرط أن لا يقبل من المشتري سداد أكثر من قسط واحد في السنة وبذلك تكفل الحكومة

أن للحكومة عزل من ترى من موظفيها لأسباب جدية تتصل بالصالح العام دون أن تكون مسئولة قبله عن ذلك وعلى من يدعى أن فصله لم يراع فيه ذلك أن يقيم الدليل عليه .

« وحيث إن بتطبيق ذلك كله على وقائع هذه الدعوى تبين المحكمة أن قرار فصل المدعى صدر في حدود الحق الخول للحكومة عملاً بنص المادة ١٥٧ من قانون المصلحة المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد استند إلى سبب جدي قائم بذات المدعى وهو عدم صلاحيته للعمل بسبب سوء سلوكه وإهماله .

« وحيث إن المدعى وهو المكلف باثبات مجافية الحكومة للصالح العام أو نصوص القوانين واللوائح في عزله لم يقيم أى دليل على ذلك .

« وحيث إنه لما تقدم كله يكون المدعى غير محق في دعواه ويتعين رفضها .

« وحيث إن المصروفات يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية عبد الملك حسن أحمد ضد السيد وزير الصحة بصفته رقم ٥٤٢ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضي) .

٧٠٣

محكمة بندر المنصورة الجزئية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

شرط عدم التصرف في عقود بيع مصلحة الأملاك لصغار المزارعين . صحته . مخالفته . بطلان التصرف .

المبدأ القانوني

صحة الشرط بعدم التصرف الوارد في عقود بيع مصلحة الأملاك لصغار المزارعين لحماية مصالح مشروعة ونشر الملكيات الصغيرة الفردية ومخالفته يبطل التصرف .

واستشهد بحكم محكمة المنصورة السكية في الدعوى رقم ١٩٥١/٧٦ مستأنف .

د وحيث إنه بمراجعة عقد البيع العرفي موضوع الدعوى هذه تبين منه أن الأطيان المتنازل عنها مؤجرة من الحكومة أما أوراد المال والايصالات بسداد جزء من الأقساط فليست دليلا على نقل الملكية أو الموافقة على هذا التصرف .

د وحيث إنه يتعين بحث الشرط المانع من التصرف وفق ما جاء بالمادتين ٨٢٣ و ٨٢٤ مدنى .

د وحيث إنه جاء بالمذكرة الايضاحية (راجع مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٦ ص ٧٦) قد قند المشروع أحكام القضاء المصرى استئناف مصر ١٣ / ٤ / ١٩٣٠ بحاماة ٢ ص ٢١٠ رقم ٦٤ وغيرها من الأحكام المشار اليها في هذا الموضوع فالشرط المانع قد يرد في وصية أو في عقد ويكون العقد في الغالب هبة أو هبة مستترة في بيع - ويلاحظ أن عقد البيع لصغار المزارعين وإن كان عقد بيع ولكنه في حقيقته هبة - نظرا لما تضمنه من شروط التيسير من أقساط مقسطة وثمن وهمى للصفقة المهيئة بعقد تشجيع الملكية الفردية الصغيرة وجاء فيها ويصح هذا الشرط إذا كان الغرض منه حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو حماية مصلحة مشروعة للغير كما إذا كان الانتفاع بالعين مشروط لمصلحة هذا الغير أو حماية مصلحة مشروعة للتصرف اليه ويجب أيضا لصحة الشرط الممتنع أن يكون لمدة معقولة قد تكون مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو الغير وإذا توافر الشرطان فالشرط المانع من التصرف صحيح فإن خالف كان التصرف المخالف باطلا بطلانا مطلقا لعدم قابلية المال

بقاء الأرض المباحة في حوزة المشتري مدة لا تقل عن نصف مدة التقسيط مما يجعله يستشعر خلالها العزة والكرامة عن طريق الملكية الفردية العقارية كما قدم صورة طبق الأصل من عقد بيع مصلحة الأملاك الأميرية لأطيان الحكومة لصغار الزرايع جاء في البند ٢٣ منها هذه الاشتراطات .

د وحيث أن محامى المدعين أشر على حافظة المدعى عليه الرابع ومذكرته بما يفيد التنازل عن مخاصمة مصلحة الأملاك وحصر طلباته ضد باقى المدعى عليهم وأشر محامى الحكومة بعدم قبول هذا التنازل وتدخله خصما ثالثا في الدعوى في حالة قبول التنازل وطلب رفض الدعوى في الحاليتين .

د وحيث إن المحكمة ترى اثبات تنازل المدعين عن مخاصمة المدعى عليه الرابع بصفته وبقبول تدخله خصما ثالثا في الدعوى إذ له مصلحة جديدة في طلب رفضها وفي ما قدمه من مستندات .

د وحيث إن دفاع المدعين أنهم قاموا بسداد الاقساط المستحقة ووضعوا اليد على الأطينان وإن شرط عدم التصرف لمدة معينة لا يحقق مصلحة مشروعة وليس لعقد البيع أى أثر على المدعى عليها الثانية .

د وحيث إن المدعى عليها الرابعة (الخصم الثالث) طلب رفض الدعوى على أساس صورية العقد وفق ما سرده في مذكرته وعلى الأساس القانونى لبطلان البيع وفق شرط منع التصرف الذى سرده تفصيليا في المذكرة - وأجاز القانون البطلان للتصرف والمتصرف اليه والغير إذا كان الشرط المانع أريد به حماية مصلحة مشروعة لأهم

للتصرف والذي يطلب بطلانا لتصرف المخالف هو الغير .

د وحيث إنه واضح من الاطلاع على صورة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٦/٥/٥ بشأن بيع الملكيات الصغيرة لصغار المزارعين وصورة عقد بيع مصلحة الأملاك أن شرط عدم التصرف إنما قصد به مصلحة جديدة مشروعة لمصلحة الأملاك وإنما في تنفيذ سياستها الاجتماعية والاقتصادية لنشر الملكيات الصغيرة الفردية ودرء المذاهب المتطرفة وأنه لمدة معقولة وهي ١٥ سنة (المدة التي يسدد خلالها نصف الثمن على الأقل) فالشرط صحيح .

د وحيث إن مخالفة المدعى عليه الأول لهذا الشرط بتصرفه وتنازله عن هذه الصفقة للبدعين ومورثهم يجعل هذا التنازل أو البيع موضوع دعوى صحة النفاذ الحالية باطلا بطلانا مطلقا وللغير وهو الخصم الثالث (المدعى عليه الرابع) مصلحة جديدة في بطلان هذا التصرف .

د وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن البائع لم يصبح مالكا بعد حتى يجوز له التصرف لأن ملكيته ما زالت معلقة حتى وفاته الثمن وتسجيل عقده وأن الأرض المباعة ما زالت ملك الخصم الثالث ويعتبر بيعه بيعا لملك الغير وحكمه في التقنين المصري الملغى المادة ٢٦٤ أن البيع باطل ولا يصح إلا إذا أجاز المالك الحقيقي وفي القانون المدني الجديد المادة ٤٦٦/٢ لا يسرى البيع في حق المالك للعين المبيعة ولو أجاز المشتري العقد — (راجع العقود المسماة ج ٦ عقد البيع للدكتور محمد كامل مرسى ص ٤٧٧ وما بعدها) .

د وحيث إنه فضلا عن بطلان تصرف البائع لمخالفته لشرط منع التصرف فقد باع ملك غيره

إذ لم تنتقل اليه الملكية بعد ولم توافق مصلحة الأملاك على هذا البيع بل طلبت بطلانه .

د وحيث إنه يستبين مما تقدم أنه لا أساس لدعوى المدعين إذ يستندوا في دعواهم الى عقد غير قابل للملكية وباطل بطلانا مطلقا ومن مصلحة الخصم الثالث بطلانه إذ هو من الغير الذين يصيبهم أكبر ضرر من جراء هذا التصرف .

د وحيث إنه يتعين وفقا لما تقدم رفض الدعوى .

د وحيث عن المصروفات يلزم بها المدعون عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات ،

(قضية فاطمة محمود حماد وآخرين ضد عبد الحليم عطية عنبر وآخرين رقم ١١٢٤ سنة ١٩٥٣ برئاسة السيد الأستاذ حسن عكوش القاضي) .

٧٠٤

محكمة الدرب الأحمر الجزئية

٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤

أ - مقصف بمحطة السكة الحديد . تأجير به شروط خاصة بأعداده وثمن البيع والإشراف عليه وعلى عماله . طبيعة هذا التعاقد . عقد من نوع خاص أعطيه بالتزام أداء خدمة عامة .

ب - منافسة الغير له ومدى مسئولية المصلحة عن ذلك .

المبادئ القانونية

١ - للوصول إلى مدى مسئولية مصلحة السكة الحديد عن مخالفتها عقد تأجير مقصف تابع لها يتعين الرجوع إلى نصوص العقد للتعرف على ذاته وتكييفه قانونا ومادامت شروطه تتضمن إلزام المستأجر

بأن يعد المقصف بأنواع معينة من الشراب والمأكّل دون غيرها وأن يقدمها إلى موظفي مصلحة السكك الحديدية نظير سعر معين لا يتعداه وأن ينفذ جميع الأوامر التي تفرضها المصلحة. وأن يفصل مآثر فصله من عماله وأن يخضع لإجراءات تفتيشية معينة على المقصف وأن لا يجري أعمالاً معينة محددة في العقد فإن ذلك مفاده أن المصلحة قصدت أداء خدمة عامة هي تقديم الشراب والمأكّل لموظفيها نظير أجر معين محدد وبشروط صحيحة بغض النظر عما يستتبعه ذلك من إدراج بعض المال عليها لأن ذلك ليس من شأنه أن يسبغ عليها الصفة التجارية ولا أن يسبغ على المقاصف التي تعدّها صفة المحلات التجارية لأنها ما قصدت بهذا التعاقد المضاربة أو الربح أو الاستغلال فلا يكون هذا العقد عقد إيجار وإنما هو عقد من نوع خاص أشبه بالتزام أداء خدمة عامة وبذلك يتعين على المصلحة تمكّن المستأجر من استغلال المقصف استغلالاً كاملاً لا ينقص منه منافسة الغير أياً كان هذا الغير.

٢ - يجب أن تضمن مصلحة السكك الحديدية هذا الاستغلال الكامل للمقصف وأن تتحمل تبعه منافسة عمالها ومسؤوليتها في الحالين مسئولية عقدية شخصية.

المكرر

« حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى بعريضة

معلنة في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ قال فيها إن مصلحة السكك الحديدية أجرت إليه بمقتضى عقد إيجار مقصفاً بمحطة السكك الحديدية لمدة سنة تبدأ في أول مايو سنة ١٩٥٢ وتنتهي في آخر إبريل سنة ١٩٥٣ وذلك نظير مبلغ ٥٥٠ ج - على أن يقوم بتقديم المرطبات وبعض الأطعمة إلى موظفي المصلحة الذين يشغلون مبنى المحطة والإدارة العامة بأجر معين ومحدد واستطرد المدعى قائلاً إنه تبين في خلال مدة الإيجار أن ثمة ساعين بمحطة السكك الحديدية يعملان بالإدارة العامة هما عبد الحى حسان ومحمد الجزار يقومان ببيع المرطبات وغيرها من أنواع الشراب إلى نفس الموظفين وهو ما نجم عنه نقص في إيراد مقصفه ثم خسارة جسيمة اعجزته عن سدّاد قيمة الإيجار وقد أبلغ الضابط القضائي بالمحطة بما رآه من الساعين المذكورين وقام الضابط بالتحقيق الذي ضمنه المحضر الرقم ٤٤٦٤ سنة ١٩٥٢ لإدراى الازبكية وخلص المدعى بعد سرد ما تقدم كله إلى أن الخسارة التي أصابته بسبب منافسة ساعي مصلحة السكك الحديدية آنفي الذكر تبلغ مائة قرش يومياً ولما كانت منافسة الساعين المذكورين ثبتت في تاريخ ضبطهما وهو يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ واستمرت إلى نهاية العقد فإن جملة الخسارة حتى نهاية يناير سنة ١٩٥٣ (مراعياً في ذلك تاريخ رفع الدعوى) تبلغ ٢٤٠ ج ولذلك فهو يقيم هذه الدعوى خاتماً بعريضتها بطلب الحكم بالزام المدعى عليهما بأن يدفعاً إليه مبلغ ٢٤٠ ج مقابل الخسارة عن المدة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر يناير سنة ١٩٥٣ ثم مبلغ مائة قرش يومياً ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٥٣ حتى تمام إخلاء المقصف فضلاً عن المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع

شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيث إن المدعى استند في اثبات دعواه إلى ما يأتي : (١) صورة طبق الأصل من قائمة مزاد تأجير المقصف المذكور عليها ختم هندسة السكة الحديدية وعقد إيجار ذات المقصف عن المدة من ٩ أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى ٨ أغسطس سنة ١٩٥١ مبرم بينه وبين مصلحة السكة الحديدية والعقد يحمل توقيع وتوقيع ممثل المصلحة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٤٩ (٢) خطاب يحمل تاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥٢ صادر من مدير المخازن إلى رؤساء الأقسام يلفت نظرهم فيه إلى أنه قد لوحظ أن بعض الخدم والسماه يقدمون أنواع الاشرية إلى الموظفين وهو ما يجب عليهم منعه (٣) صورة رسمية طبق الأصل من التحقيق رقم ٤٤٦٤ سنة ١٩٥٢ لإدارة الأربكية ظاهر فيها أن ثمة شكوى قدمها المدعى ضد عبد الحى حسان اسند اليه فيها أنه يقوم ببيع أنواع الشراب إلى موظفي السكة الحديدية مما يتنافى مع عمله وينجم عنه ضرر بالشاكي وقد قام محقق البوليس القضائي بالتحقيق وسمع أقوال الشاكي التي صمم فيها على ما أسنده إلى عبد الحى حسان وأضاف إليه محمد الجزار وأشهد البوليس الملكي مصطفى حسين الذي قرر أنه شاهد أحد السماه يقدم شايًا لبعض الموظفين بيد أنه لم يذكر اسم ذلك الساعي كما أشهد أحد عماله وهو عاشور مصطفى الذي أيده في شكواه وأثبت المحقق أن رئيس القلم أحمد مصطفى قدم إليه موقدا صغيرا وقال إنه خاص بالساعي الجزار ولما سئل المشكو في حقهما أنكرا ما اسند اليهما وانتهى التحقيق عند هذا الحد كما هو واضح من الصورة الرسمية المذكورة . (٤) صورة رسمية من الحكم الرقم ٥٧٥ سنة ٥٣

مستعجل القاهرة والمؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وهو يقضى بطرد المدعى من المقصف المذكور لقعوده عن سداد القيمة الإيجارية وظاهر من مطالعة أسباب الحكم المذكور أن مصلحة السكة الحديدية قد أجرت إلى المدعى ذلك المقصف لليلة من ١ أبريل سنة ١٩٥٢ حتى آخر أبريل سنة ١٩٥٣ نظير مبلغ ٥٥٠ ج سنويا على أن يتسدد القيمة الإيجارية مشاهرة في أول كل شهر ولكنه نكل عن سدادها من أول مايو سنة ١٩٥٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ فتجمد في ذمته منها مبلغ ٧٢٥ م و ٣٠٦ ج وهو مادعاؤه إلى إقامة الدعوى المذكورة بطلب طرده وقد حكم لما بما طلبته .

د وحيث إن المدعى قدم السنتين المنوء عنهما تحت رقم ١ كنموذج للعقد المبرم بينه وبين مصلحة السكة الحديدية عن المدة من أول مايو سنة ١٩٥٢ حتى نهاية إبريل سنة ١٩٥٣ لأن العقد المذكور ذاته تحت يد المصلحة وقد عجز عن الحصول عليه كما تراخت المصلحة في تقديمه ، كما قدم السنتين المنوء عنها تحت رقمي ٢ ، ٣ كدليل على منافسة ساعي مصلحة السكة الحديدية السابق ذكرهما له وأخيرا قصد بتقديم السند الأخير إيضاح عجزه عن سداد القيمة الإيجارية بسبب تلك المنافسة .

د وحيث إن المدعى أوضح بمذكرته أنه يؤسس دعواه على أن ثمة خطأ وقع من مصلحة السكة الحديدية في مراقبة وتوجيه موظفيها نجم عنه ضرر به وهو ما يوجب مسئوليتها عن تعويض ذلك الضرر عملا بالمادة ١٧٤ مدني

د وحيث إن وكيل المدعى عليهما بصفتها اعترف صراحة بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤

بأن مصلحة السكة الحديدية أجرت إلى المدعى المقصف المشار إليه بأقواله لمدة سنة تبدأ في أول مايو سنة ١٩٥٢ وتنتهى في آخر إبريل سنة ١٩٥٣ ثم خُص في موضوع الدعوى بطلب رفضها لأن مصلحة السكة الحديدية ليست مسئولة عما وقع من موظفيها المشار إليهما بأقوال المدعى .

« وحيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم بيانه أن ثمة عقدا قد أبرم بين مصلحة السكة الحديدية وبين المدعى لاستغلال المقصف الغربى بالمحطة لمدة سنة مبدؤها أول مايو سنة ١٩٥٢ ونهايتها آخر إبريل سنة ١٩٥٣ وأن شروط ذلك العقد ونصوصه هى بعينها الواردة بالعقد المقدم من المدعى والمؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٤٩ .

« وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى ما تقدم يتعين عليها أن تحرى الالتزامات التى يرتبها العقد المبرم بين الطرفين كى تحدد نوع المسؤولية التى يمكن أن تلقى على عاتق المدعى عليها بصفتها ذلك أنه كلما تبينت المحكمة أن التصرف موضع المؤاخذه يخالف لنصوص العقد كانت المسؤولية عقدية ويتعين تطبيق أحكامها وكلما كان ذلك التصرف مقطوع الصلة بما التزم به المسئول فى العقد كانت المسؤولية خطئية ويتعين تطبيق أحكامها (مازود جزء ١ نبرة ١٦٩ وما بعدها) .

« وحيث إن تحرى الالتزامات التى يرتبها العقد آنف الذكر يستلزم بداهة التعرف على العقد ذاته وتكييفه قانونا ، فليست الالتزامات المترتبة على جميع العقود واحدة .

« وحيث إن المدعى يصور عقده بأنه عقد إيجار يبد أن حقيقة الأمر فيه أنه ليس كذلك البتة وليبان ذلك تستعرض المحكمة شروط ذلك

العقد فتبين أنها تتضمن إلزام المدعى بأن يعد المقصف بأنواع معينة من الشراب والمأكول دون غيرها وأن يقدمها إلى موظفى مصلحة السكة الحديدية نظير سعر معين لا يتعداه ، وأن على المدعى أن ينفذ جميع الأوامر التى تفرضها عليه المصلحة وأن يفصل ما ترى فصله من عماله وأن يخضع لإجراءات تفتيشية معينة على المقصف وأنه لا يجوز له أن يجرى أعمالا معينة محددة فى العقد . وتستظهر المحكمة من هذه الشروط والنصوص مضافا إليها أن مصلحة السكة الحديدية لا يمكن أن تكون قد قصدت بذلك العقد المضاربة أو الربح أو الاستغلال إنما كانت تبغى أولا وبالذات أداء خدمة عامة هى تقديم الشراب والمأكول للموظفين الملحقين بها نظير أجر معين محدد وبشروط صحيحة بغض النظر عما يستتبعه ذلك من أضرار بعض المال عليها لأن ذلك ليس من شأنه أن يسبغ عليها صفة الهيئة التجارية ولا أن يسبغ على المقاصف التى تعدها صفة المحلات التجارية ، تستظهر المحكمة من ذلك كله أن العقد المبرم بين طرفى الدعوى ليس عقد إيجار وإنما هو عقد من نوع خاص أشبه بالترام أداء خدمة عامة (نقض القضية رقم ١٨١ سنة ١٧ ق بمجموعة احكام النقض السنة الأولى ص ٧٢ رقم ٢٠) .

« وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى ما تقدم تستطرد إلى تحرى الالتزامات التى يمكن أن ترتب على العقد المذكور توصلا إلى تحديد نوع المسؤولية التى يمكن أن يتحملها المدعى عليهما بصفتها ، وفى هذا العدد تعمد المحكمة إلى تقصى مقصد الطرفين من العقد المذكور وحقيقة نيتهما ، ومدى نطاق ذلك العقد مسترشدة فى ذلك بظروفه وملابساته

وطبيعة التعامل وما ينبغي ان يتوافر من ثقة وامانة بين المتعاقدين وذلك عملا بنص المادة ١٥٠ من القانون المدني .

د وحيث ان المحكمة بسلوك هذا السبيل تستخلص ان المدعى إنما التزم بتحمل شروط وقيود معينة في استغلال المقصف ، وقبل اعباء لا يمكن انكارها وذلك في مقابل ان تقوم مصلحة السكة الحديدية بتمكينه من استغلال المقصف استغلالا كاملا لا ينقص منه منافسة الغير أيا كان ذلك الغير والقول بغير ذلك لا يمكن ان يقوم بذهن المتعاقدين وقت التعاقد ، مع توافر الشروط والملايسات التي تحيط بالعقد - وان في استقراء شروط العقد وملايساته وطبيعة العقد ذاته وانه ليس مؤسسا على نسبة المضاربة أو الربح من جانب مصلحة السكة الحديدية ما يقطع بهذا الذي اتهمت اليه المحكمة .

د وحيث انه ينبغي على ما تقدم أن مصلحة السكة الحديدية يجب ان تضمن استغلال المدعى للمقصف استغلالا كاملا وان تتحمل تبعه منافسة عمالها له في ذلك الاستغلال ومسئوليتها في الحالين مسئولية عقدية شخصية (يراجع في تفصيل ذلك الشهورى في الوسيط في الالتزامات ص ٦٦٦ وما بعدها) .

د وحيث إن المحكمة لم تستبين من المستندات المقدمة من المدعى مدى تعود مصلحة السكة الحديدية عن تنفيذ الزامها قبل المدعى بشأن تمكينه من استغلال المقصف المعبود اليه استغلالا كاملا غير مشوب بمنافسة الغير ، كما لم تقف بصفة لا شك فيها على مدى ما لحق المدعى من ضرر ويتمين تحقيق ذلك كله بآدى الأمر .

(قضية سيد داود أحمد ضد مدير عام مصلحة السكة الحديد وآخر ١٩٩ سنة ١٩٥٣ رئاسة السيد الأستاذ أحمد سالم الشورى القاضى) .

تحويل الشركات وأثره في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة

بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية

تمهيد :

تسرى الضريبة على إيرادات القيم المنقولة بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — على إيرادات حصص الشركاء وسلفيات الشركات والجمعيات والهيئات العامة وكذا نتائجها العرضي وبمعنى آخر تسرى الضريبة على كل توزيع تجرية هذه الشركات أو الهيئات العامة لا يكون رداً لحصة الشريك *remboursement de l'apport* أو سداداً لقيمة السند أو القرض .

وكما قال الفقيهان اليكس ولير سكيليه (١) أن الضريبة تسرى على التناج والأرباح الموزعة . فيجب أن يكون هناك ربح لحامل السهم أو السند أو صاحب الحصة ولا يهم أن يكون مصدر هذا الربح الدخل أو زيادة رأسمالية .

ولا يكفي أن يكون هناك ربح لحامل السهم أو السند بل يجب من ناحية أخرى أن يوزع هذا الربح الناتج إذ الضريبة لا تسرى على الشركات أو الهيئات العامة التي أصدرت هذه الأوراق المالية وإنما المسكف بها حملة هذه الأوراق ولا يمكن القول بتحقيق ناتج لهم إلا إذا وزع عليهم الربح . ولا يفهم من كلمة الربح هنا معناها اللغوي أي الإيراد أو الدخل بل ينظر إلى الربح من ناحية السهم أو السند أو الحصة لا من ناحية الشركة التي تجرى التوزيع إذ أن هذه الشركة يسرى على أرباحها المحققة ضريبة أخرى هي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فكل ما يشترط أن يكون ثمة فائدة للسند أو للسهم أو للحصة .

وقد قام خلاف في فرنسا حول ما إذا كانت الضريبة على إيرادات القيم المنقولة تنصب على الأرباح التي تحققها الشركة فكانت الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية تعلق سريان الضريبة على كون التوزيعات التي تعطى لحملة الأسهم مأخوذة من الأرباح التي حققتها الشركة في سنة التوزيع أو في سنتين سابقة (كالتوزيع من الاحتياطيات) — أما دائرة العرائض بالمحكمة المذكورة فلم تكن تشترط أخذ التوزيعات من الأرباح فقضت بأن الضريبة تسرى على علاوات أو مكافآت الإصدار على حملة الأسهم القديمة مع أن مصدر هذا التوزيع ليس من الأرباح (٢) إلا أن دائرة العرائض بمحكمة النقض الفرنسية وإن لم تشترط أخذ توزيعات من الأرباح لسريان الضريبة إلا أنها تشترط أن يعود التوزيع بنفع على حامل السهم أو السند .

(١) الضريبة على الدخل . اليكس ولير سكيليه جزء ٢ ص ٢٥٦

(٢) يراجع كتاب العرائض على الإيرادات للأستاذ أحمد ممدوح مرس جزء ٢ ص ٨

أما مصلحة التسجيل فلها وجهة نظر أخرى وهي أن الضريبة تسرى حتى ولو كان التوزيع من غير الأرباح . وحتى إذا لم يعد على المساهم أو حامل السهم نفع شخصي متى وجدت فائدة تعود على السهم أو السند نفسه . فإذا خفضت الشركة رأسمالها ثم أجرت توزيعات بعد التخفيض فطبقاً لنظرية مصلحة التسجيل تسرى الضريبة على هذه التوزيعات حتى ولو ثبت أن هذه التوزيعات لا تزيد على مقدار التخفيض في رأس المال .

وإزاء هذا الخلاف تدخل المشرع المالي الفرنسي مقراً وجهة نظر مصلحة التسجيل فقضى القانون المالي الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٣٦ بإضافة الفقرة الآتية إلى المادة ٥٠ من قانون القيم المالية الفرنسي " تسرى الضريبة سواء أكانت المبالغ أو القيم الموزعة مأخوذة أو غير مأخوذة من الأرباح ، أما التوزيع Distribution فهو العملية التي يقصد منها وضع الناتج أو الأرباح أو الفوائد تحت تصرف الشركاء ويتحقق هذا التوزيع من وقت صدور القرار من الجهة المختصة بإجراء التوزيع سواء أكانت الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة بالشركة وكما يذهب شراح القانون التجاري لا يصير المساهم دائئاً للشركة بأرباحه إلا منذ اللحظة التي تصادق فيها الجمعية العمومية على الحسابات وتقرر مقدار الربح الذي يوزع على المساهمين - وقرار الجمعية العمومية هو الذي يعطى للمساهمين حق الاستيلاء على الربح . لكن التوزيع الفعلي للأرباح مسألة أخرى (١) .

وإن فالتوزيع - وهو الحدث المنشئ لاستحقاق الضريبة للخزانة La fait generateur de l'impôt يقصد به خروج المال من ملكية الشركة إلى ملكية صاحب الحق في التوزيع وهو يتم بعمل قانوني acte juridique فلا يشترط أن تتم عملية النقل مادياً (٢) وكما يقول اليكس وليرسكليه (٣) أن التوزيع لا يستلزم أن يقبض حامل السهم أو السند الناتج فعلاً بل يتحقق هذا التوزيع منذ اليوم الذي يكون له فيه حق قبض الناتج .

" La distribution n'implique pas que le porteur de titres a effectivement touché les sommes, mais simplement qu'elles ont été mises en distribution . Elle est effectuée du jour où il a le droit de les toucher. "

وقد قضت محكمة السين الدائرة المدنية (٤) بأن التوزيع الخاضع للضريبة يتحقق في كل مرة تنتقل فيها قيمة معينة أو مبلغ معين من الذمة المالية للشركة إلى الذمة المالية للمساهم على وجه لا يكون فيه رد لحصته في رأس المال .

وبهذا المعنى أخذت محكمة النقض الفرنسية (٥) حين قضت بأن التوزيع يتم حين تخرج الأموال

(١) كتاب شركات المساهمة للدكتور محمد صالح ص ٣٢٠

(٢) الضريبة على رءوس القيم المنقولة للاستأذ كال الجرف ص ١٥٨

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٣

(٤) السين الدائرة المدنية ١٦ مارس سنة ١٩٤٥ جازيت دي باليه ١٩٤٧ القسم الأول الفهرس الايجدى ص ٥٧

(٥) نقض مدني فرس ٢٤ يناير ١٩٤٩ جازيت دي باليه الفهرس الايجدى لسنوات من ١٩٤٦ -

أو القيم التي سبق دخولها الذمة المالية للشركة - إلى الذمم المالية لحلة الأسهم أو الحصص والتوزيع كما قد يتم أثناء حياة الشركة فإنه يتم عند انتهائها وتصفيتها حتما والزاما إذ يترتب على حل الشركة وجوب تصفيتها وتوزيع الفائض على الشركاء .

وكما يقول الفقيه كاميل روزيير (١) أن التوزيع هو كل حادثة ينتقل بها ربح أو فائدة أو ناتج من الذمة المالية للشركة إلى الذمة المالية لصاحب السهم أو السند - ويتم التوزيع بصور متعددة أكثرها شيوعا دفع أموال للشركاء سواء أثناء قيام الشركة أو عند حلها soit au cours de la société, soit au moment de la dissolution أما بصدد تحديد الناتج أو الربح الخاضع للضريبة فهو الربح الصافي الذي يتمثل في القدر الزائد من الربح الإجمالي بعد خصم كافة التكاليف التي يحمل بها الدخل عادة (٢).

تحويل الشركة أو تغيير الشكل القانوني لها

ويهمنا إذن بعد أن حددنا في إيجاز أن الضريبة على إيرادات وس الأموال المنقولة تستحق على كل ناتج للأسهم أو السندات أو الحصص عند توزيعه - أن نبين الطبيعة القانونية لتحويل الشركة كي نخلص من ذلك إلى بيان أثر التحويل على استحقاق الضريبة على إيرادات القيم المنقولة - فإن كان من شأن التحويل حل الشركة المحولة وإنشاء شركة جديدة هي الشركة المحول إليها فإن أثر ذلك هو سريان الضريبة على التوزيعات التي تتم على الشركاء نتيجة لحل الشركة - أما إن كان من شأن التحويل أن يغير من الشكل القانوني للشركة القائمة فقط وأن لا يؤثر على كيانها القانوني فيستمر نشاطها وقوامها ولكن تحت شكل آخر فإن معنى ذلك عدم استحقاق الضريبة على هذا التحويل .

١ - تعريف التحويل :

لم يكن تعريف التحويل ماثرا خلاف بين الفقهاء . فيمكن أن يعرف ببساطة بأنه إعطاء شكل جديد للشركة بدلا من شكلها الذي كانت عليه .

وقد عرفه الأستاذ مورو (٣) بأنه عملية ترمي إلى أن تتغير شركة خاضعة لنظام قانوني معين إلى شركة من نوع آخر . أما بتغيير شكلها أو بتغيير جنسيتها .

وعرفه الأستاذ جان اسكارا (٤) بأنه الفعل الذي بمقتضاه تغير شركة معينة شكلها القانوني باتخاذ شكل لشركة من نوع آخر .

وبهذا المعنى أيضا جورج ريبير (٥) إذ يعرفه بأنه إعطاء شكل جديد للشركة .

« Donner à la société une forme nouvelle »

(١) كاميل روزيير في كتابه التشريع الفرائضي طبعة ١٩٢٦ جزء ١ ص ٣٤٢

(٢) الفرائضي على الدخول للاستاذين لوسيان ديران وفالسنت بوريل طبعة ١٩٣٤ ص ٢٧٥

(٣) كتابه الشركة المساهمة طبعة ١٩٤٦ مورو ٠ ص ٣٤٤

(٤) جان اسكارا Manuel de droit commercial طبعة ١٩٤٨ جزء ٢ ص ٥٢٣ .

(٥) جورج ريبير القانون التجاري طبعة ١٩٥١ ص ٥٥٩

٢ - الطبيعة القانونية للتحويل :

حرص الفقه والقضاء الفرنسيان على بحث الطبيعة القانونية للتحويل وانتهيا فيها إلى أن تغيير الشكل القانوني للشركة لا يترتب عليه انتهاء الشركة القائمة وخلق شركة جديدة طالما أن التحويل يحيزه التشريع أو القانون النظامي للشركة المحولة .

وهذا هو الاتجاه التقليدي الذي سار عليه الفقه والقضاء حتى اليوم .

١ - التحويل الذي ينص المشرع على جوازه :

سار الفقه التقليدي على اعتبار التحويل الحاصل في الشركة مجرد تغيير في شكلها القانوني وتعديل لطريقة إدارتها إذا كان المشرع قد نص على جواز حصول هذا التحويل .

وقد صدرت في فرنسا عدة قوانين تنظم أنواعا معينة من الشركات مدنية وتجارية وأجازت أن تتحول الشركة إلى نوع آخر من أنواع الشركات - إلا أن هذه النصوص كانت دائما مجالا للتفسير . ومن هذه القوانين الفرنسية القانون الصادر في أول أغسطس سنة ١٨٩٣ الذي أجازت المادة السابعة منه للشركات المدنية أن تتحول إلى شركات توصية أو شركات مساهمة مالم يمنع من ذلك قانونها النظامي وذلك بشرط أن يصدر قرار التحويل من الجمعية العمومية غير العادية للشركة .

وكذلك نصت المادة الثالثة من القانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٩ والمعدلة للقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨١٠ - على أن استغلال المناجم يعد عملا تجاريا - وفرضت تطبيق هذا النص على جميع الشركات القائمة وقت صدور هذا القانون وذلك دون حاجة إلى أن تغير الشركة من قواعد تأسيسها ، ثم صدر القانون المؤرخ في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٠ فنص في المادة ١٨ منه على أن شركات المناجم المؤسسة وفقا للشكل المدني والتي تستطيع الاستمرار في نشاطها على مقتضاه لها أن تظل كما هي عليه إلا أن عليها عند إصدارها ميزانياتها السنوية أن تراعى القواعد المعمول بها في الشركات التجارية - وتستطيع من ناحية أخرى أن تتحول هذه الشركات إلى شركات مساهمة - وعينت المادة ١٨ المذكورة بالنص على أن هذا التحويل لا يعتبر انشاء لشخص معنوي جديد وإنما تعتبر الشركة - المساهمة الجديدة مجرد استمرار للشركة المدنية .

أما بالنسبة للشركات التجارية فقد نصت المادة ١٨ من القانون الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٨٦٧ على أن شركات التوصية بالأسهم المؤسسة قبل صدور القانون المذكور والتي يحيز قانونها الأساسي أن تتحول إلى شركات المساهمة مرخص بها من الحكومة - يمكن أن تتحول إلى شركات المساهمة طبقا للقواعد المنصوص عليها في ذلك القانون وبحيث تتفق مع القواعد المنصوص عليها في عقد التأسيس .

وكذلك نصت المادة ٤٧ من القانون الصادر سنة ١٨٦٧ والذي ألغى القانون الصادر سنة ١٨٦٢ - على أن الشركات ذات المسؤولية المحددة يمكن أن تتحول إلى شركات مساهمة كما هو منصوص عليه في القانون المذكور ووفقا للأحكام التي يتضمنها القانون النظامي للشركة .

ب - التحويل الذي ينص عليه في قانون الشركة :

ولم يتردد القضاء والفقه في الاعتراف بالتحويل الذي يتم طبقا لنص في عقد الشركة الأصلي بنفس

الأثر الذي يترتب على التحويل الذي يجيزه المشرع - أى أن مثل هذا التحويل يستمر معه بقاء الشخصية المعنوية للشركة (١) .

وقد قضت محكمة بيزانسون Besancon بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٦٩ بأنه طبقا للقانون الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٨٦٧ (المادة ١٩ منه) والذي يبيح تحويل شركة التوصية الى شركة مساهمة حرة - فإنه لا يترتب على التحويل انهاء الشركة الأولى وتكوين لشركة جديدة - مادام أن الشركاء والأموال باقون كما هم وطالما أن نشاط الشركة لم يتبدل وما دام أن الأمر يقتصر على مجرد تغيير للشكل .

ومع ذلك ورد بموسوعة دالوز تعليقا على هذا الحكم أن المشرع نظم ثلاث أنواع رئيسية للشركات شركات التضامن وشركات التوصية وشركات المساهمة - فعلى أى وجه أوجد المشرع هذا التصنيف - هل على أساس موضوع الشركة أو على أساس أشخاص الشركاء فيها ، لا يمكن القول بذلك إذ أن الأشخاص أنفسهم يستطيعون في سبيل استغلال معين أن يؤسسوا اما شركة تضامن أو شركة توصية أو شركة مساهمة على حد سواء - وإذن فقد نظم المشرع التفرقة بين هذه الأنواع الثلاثة على أساس طريقة تادية الشركة لوظيفتها أى على أساس شكلها القانوني (٢) .

هذا في فرنسا - أما في مصر فإن المجموعة التجارية لم تتضمن نصا يجيز تحويل الشركات ولم يصدر من القوانين الخاصة ما يعالج هذا الموضوع مما يترك لنا المجال للقول أنه إزاء صمت التشريع المصرى فلا حاجة بنا لتبني أجماع الفقه والقضاء في فرنسا في خصوص أثر التحويل المنصوص على جوازه بقانون - أى علينا أن نعالج أثر التحويل الذي لم ينص المشرع على جوازه .

تحديد طبيعة التحويل عند صمت التشريع وقانون الشركة :

وهنا وقع الخلاف في الفقه :

فراى يذهب إلى أنه يجوز للشركة أن تغير من شكلها القانوني أى أن تتحول إلى شركة من نوع آخر دون أن يترتب على ذلك فناء شخصيتها الأولى ونشوء شركة جديدة بل يستمر الشخص المعنوي قائما ولكن تحت شكل قانوني جديد فقط - وذلك سواء نص في التشريع أو في القانون الأساسى للشركة على جواز التحويل أو لم ينص .

ومن أصحاب هذا رأى العلامة جورج ريبير إذ يذهب إلى أن تحويل الشركة لا يؤثر على دوام الشخص المعنوي القائم - فليس هناك من أثر سوى مجرد تغيير في طريقة الاستغلال أو الادارة فينقضى النظام القانوني القديم ليحل محله نظام قانوني جديد .

ويرى هذا رأى أيضا الاساتذة ديجون وديران وبوريل إذ يذهبون إلى أنه لا يترتب - بوجه عام - على مجرد تغيير الشكل القانوني للشركة خلق لشركة جديدة (٣) .

ورأى ثان يذهب إلى أن تبديل النظام القانوني للشركة أى تحويلها يستتبع حل الشركة القائمة

(١) تحويل الشركات وحقوق الغير للاستاذ جاك تريلارد باريس ١٩٥٢ ص ٣٧ .

(٢) دالوز ١٨٧٠ - ١١ - ١٣ وقارن سبرى ١٨٧٠ - ١ - ١٢٥ - المرجع السابق ص ٤٠ .

(٣) النظام الضرائبي للشركات والقيم المنقولة طبعة ١٩٣٥ ص ١٥٥ .

ونخلق شركة جديدة تحت النظام المستبدل الجديد (١) .

وعمد أنصار هذا الرأي الفقيه قال Wahl إذ يرى أنه يجب تقريب التحويل من الاندماج وعنده أن الشركات تتباين بأشكالها فكل تغيير لشكل الشركة هو تبديل للشركة نفسها - وكلما كان القانون النظامي للشركة لا ينص على جواز إجراء التحويل فإن كل تغيير للشكل القانوني للشركة معناه إيجاد شركة جديدة فإذا كان هناك زيادة في الأصول عن الخصوم فإن هذه الزيادة توزع على الشركاء .

ويرى هذا الرأي أيضا الفقيه مارسيل فاي (٢) فيذهب إلى أن التعديلات في القانون النظامي للشركة لا تستتبع بحسب الأصل تصفية الشركة وإنشاء لشركة جديدة - غير أنه يمكن القول بعكس ذلك إذا كان من شأن هذه التعديلات أن تقلب حقوق والتزامات الشركاء بحيث يجد هؤلاء أنفسهم في مركز قانوني يختلف في عناصره الأساسية عن مركزهم وقت إنشاء الشركة .

وعنده أن التحويل من شركة أشخاص (توصية أو تضامن) إلى شركة أموال (توصية بالاسهم أو مساهمة) يترتب عليه قيام شركة جديدة .

وقد أورد هذا الفقيه حكما لمحكمة النقض الفرنسية صدر في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٠ قضى بأن التحويل من شركة توصية بالاسهم إلى شركة مساهمة يتضمن خلقا لشركة جديدة - وعقب قال على هذا الحكم بقوله إنه إذا كانت محكمة النقض قد ذهبت إلى هذا الرأي بخصوص التحويل بين شركتين من شركات الأموال فالأولى القول بأن مجرد تعديل الشكل القانوني للشركة باستبدال شركة أشخاص بشركة أموال أو العكس يتضمن خلقا لشركة جديدة وانتهاء للشركة المحولة .

وكذلك يرى الأستاذ جان اسكارا (٣) أنه إذا لم ينص المشرع أولم يسمح القانون النظامي للشركة بجواز التحويل فإنه يترتب على عملية التحويل حل الشركة الأولى ونشوء شخصية قانونية جديدة . ويذهب اسكارا أنه حتى إذا نص التشريع أو القانون النظامي للشركة على جواز التحويل فإنه إذا ترتب على التحويل تبديل في موضوع الشركة أي نشاطها أو أية تعديلات أخرى جوهرية فإن التحويل الحادث في هذه الحالة يستتبع حلا للشركة المحولة .

أما الفقيهان هوبان وبوفيو (٤) فيأخذان بهذا الرأي أيضا فعندهما بحسب الأصل يترتب على تحويل الشركة إلى نوع آخر من الشركات انحلال الشركة تقديريا virtuellement ونشوء شركة جديدة إذا لم يكن قد نص في القانون النظامي للشركة على التحويل صراحة - أما إذا كان التحويل جائزا بنص القانون أو ينص في عقد الشركة الأساسي وكان لا يتضمن تعديلات في القواعد الأساسية للعقد بل يكون مصحوبا بتعديلات طفيفة يستلزمها اتخاذ الشكل الجديد فإن الأمر لا يتضمن إنشاء لشركة جديدة .

وعند هذين الفقيين إذا لم ينص في عقد الشركة الأساسي على جواز التحويل واضطرب تغيير الشكل

(١) المختصر النظري والعملي للقانون التجاري ص ٣٨٨ قال

(٢) القرائب على الشركات طبعة ١٩٣٤ جزء أول ص ١٧

(٣) القانون التجاري لاسكارا طبعة ١٩٤٨ ص ٥٢٣ جزء ٢

(٤) الشركات المدنية والتجارية من الناحية النظرية والعملية طبعة ١٩٢٧ جزء ٢ ص ١٣٢

القانوني للشركة تغيير في طبيعتها فإن الأمر يتضمن إنشاء لشركة جديدة ويحصر هو بان وبوفيو آثار هذا التحويل في نتائج ثلاث هي :

- ١ - أن الشركة القائمة تحل تقديرياً .
- ٢ - يستتبع انحلال الشركة انقطاع الأموال عن ملكية الشركة المحولة وتصبح ملكية شائعة لجميع الشركاء ولو لمجرد لحظة .
- ٣ - ثم تنشأ شركة جديدة تتلقى أموال الشركة القديمة ويكون لكل شريك حصته في رأس المال بقدر ما كانت في الشركة المحولة .

وبهذا المعنى أيضاً قال العلامة ليون باريسو (١) والعلامة لوسيان بوكيه (٢) .

ومما تقدم يبين أن الفقه يكاد يستقر على أنه في حالة التحويل غير المنصوص عليه في التشريع أو في القانون النظامي للشركة فإن الأمر يتضمن حل الشركة المحولة وإنشاء شركة جديدة

الرأى الذى نأخذ به :

لا مراء في أن المشرع إذا نص على جواز التحويل من نوع معين من الشركات الى نوع آخر لحكمة خاصة يرتأها فإن التحويل في هذه الحالة لا يترتب عليه حل الشركة المحولة ولا إنشاء لشركة جديدة نظراً لأن إرادة المشرع هي التي تحدد النتائج المترتبة على التحويل ويجب احترامها - ولا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح .

وكذلك في حالة التحويل المنصوص عليه في القانون الأساسى للشركة فالتأثير الرأى الذى يقضى بأنه لا يترتب عليه حل الشركة المحولة نظراً لأن التحويل في هذه الحالة لا يخرج عن كونه أعمالاً لبند من بنود عقد تكوين الشركة وهو صادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركاء - ولكن يشترط أن لا يترتب على هذا التحويل تغييراً في طبيعة الشركة أو في مركز الشركاء فيها - ونرى أن التحويل من شركة أموال الى شركة أشخاص أو العكس يترتب عليه تعديل في مركز الشركاء وتبديل في طبيعة الشركة مما يتضمن إنهاء الشركة الأولى وإنشاء لشركة جديدة - إذ أن الشخصية الاعتبارية للشركة تتبع الطبيعة القانونية لها - وغير خاف اختلاف الطبيعة القانونية بين شركة الأموال وشركة الأشخاص (٣)

أما في حالة التحويل غير المنصوص عليه في التشريع أو في قانون الشركة الاساسى فالتأثير نرى أن كل تغيير لاسكل الشركة القانونى يتضمن إنشاء لشركة جديدة مادام أن من شأنه أن يغير من طبيعة الشركة .

(١) الشركات التجارية طبعة ١٩٤٨ ص ١٤٨

(٢) الضريبة على الأيراد لبوكيه طبعة ١٩٣٣ جزء ٢ ص ٦١

(٣) لا تعتبر شركات الأشخاص في القوانين السويسرية والالمانية والانجليزية اشخاصاً اعتبارية - شرح القانوني

التجاري للمرحوم الدكتور محمد صالح طبعة ١٩٤٩ ص ٢٩٥

الفائدة من تحديد طبيعة التحويل :في فرنسا :

يترتب على اعتبار التحويل متضمنا انهاء للشركة القائمة وانشاء لشركة جديدة نتائج هامة من وجهة نظر القانون المدني ومن وجهة نظر قانون الضرائب .
أما من ناحية القانون المدني فأهم ما يترتب على التحويل هو بطلان الشركة الجديدة عند تخلف الشروط وعدم مراعاة الاجراءات التي يجب اتخاذها عند انشاء هذه الشركة شكلية كانت أو موضوعية .

ومن ناحية قوانين الضرائب فان رسم التحويل Droit de mutation يستحق على كل حصة تنتقل إلى الشركة الجديدة وكذلك تستحق ضريبة التسجيل droit proportionnel d'enregistrement (التي تقابل ضريبة القيم المنقولة في مصر) على القيمة الصافية للحصة .

في مصر :

يعد تحديد طبيعة التحويل مسألة أولية يجب البت فيها قبل التطرق إلى البحث في سريان الضريبة على ايراد القيم المنقولة أو عدم سريانها على التوزيع الذي يقال بحصوله بمناسبة تحويل الشركة .
وقلنا إن التوزيع يتم بمجرد تسوية حصص الشركاء في الأرباح أو الفوائد أو الناتج - أي يكفي وضع الأموال الاحتياطية مثلا تحت تصرف الشركاء ولو لم يحدث توزيع فعلي أي تسليم إذ أن قبض الأموال عملية مادية لا يجوز أن يرتبط بها استحقاق ضريبة للدولة .
وبهذا نختم هذه الالمامة عن تحويل الشركات والله ولي التوفيق .

القانون العام والقانون الخاص

بحث للسيد الاستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة

١ - تمهيد :

من المعروف أن القانون - وهو علم من العلوم الاجتماعية التي تبحث في الانسان بصفته عضوا يعيش وسط جماعة بشرية - ينقسم إلى قسمين ، القانون العام وهو مجموع القواعد التي تنظم علاقة الفرد بالدولة أو علاقة الدولة بغيرها من سائر الدول ، والقانون الخاص ويتضمن مجموع القواعد التي تحكم علاقات الافراد فيما بينهم .

ويرجع هذا التقسيم إلى عهد القانون الروماني فلقد أورده إيلبيان في موسوعته . كما أن بعض الشراح تدجروا على إيجاد فروع لكل قسم من هذين القسمين القصد منه تسهيل تنظيم الدراسة دون أن يهدف إلى وجود أساس على ذلك .

٢ - معيار التقسيم :

فالقانون العام هو قانون السلطة الآمرة هو قانون الهيئات ، هو قانون لايرعى إلى المصالح العامة مصالح عموم الافراد .

أما القانون الخاص فهو قانون الافراد هو قانون استقلال الإرادة وسيادتها هو قانون حرية الافراد في تنظيم علاقاتهم فيما بينهم .

ولاشك أن اختلاف هذين القانونين ناشىء من التعارض بين الحياة العامة والحياة الخاصة ، فالحياة العامة قائمة على فكرة انعدام المساواة بين الفرد والدولة ، أما الحياة الخاصة تستند إلى اعتبار المساواة التامة بين الافراد في أوجه نشاطهم . هذا التعارض اقتضى وجود هذين القسمين منذ أمد بعيد لكل قواعده الخاصة وروحه التي تميزه عن الآخر . الأمر الذي أدى إلى انقسام الفقهاء إلى قسمين تبعاً لذلك فيقال بوجود فقهاء للقانون العام وبوجود فقهاء للقانون الخاص .

٣ - منهج البحث :

إلا أن الباحث في العلوم القانونية بصفة مجردة ، والمفكر في الدراسات الفقهية بطريقة فلسفية يشعر أن هذا التقسيم تحكيمي ، ويجد أنه تقسيم نسبي انعدمت فيه صفة الاطلاق فاعتبرته عوامل التغيير إذ استبان وجود علاقات متبادلة بين هذين القسمين وتأثيراً تبادلياً بينهما فكل قسم يؤثر في أحكام القسم الآخر . الأمر الذي دعا إلى بيان أثر القانون العام في القانون الخاص وأثر القانون الخاص في القانون العام .

٤ - أثر القانون العام في القانون الخاص :

يظهر ذلك بجملة من دراسة مبدأ سلطان الإرادة ، هذا المبدأ المزعوم الذي يقضى بأن للأفراد الحق في تنظيم علاقاتهم القانونية فيما بينهم طبقاً لما تنعقد عليه إراداتهم دون تدخل من المشرع في هذا السبيل . ولكن هذا المبدأ قد أصابه تغيير وتقييد شديدان في غضون القرن العشرين كأثر من آثار تدخل الدولة في العلاقات الفردية تدخلاً بصفتها سلطة عامة مرجعه القانون العام من شأنه إهدار الحرية التعاقدية التي هي مظهر من مظاهر الحرية الفردية .

ولقد أفضى هذا التدخل إلى فقدان القانون الخاص لخصائصه الأساسية بسبب اكتساح القانون العام له ووضعه إياه تحت وصايته .

فلقد توسعت الدولة في فكرة النظام العام ونطاقها وفي مدى احترام القوة الملزمة للعقد وذلك بسبب التوسع في حرية القاضي في تفسير العقود وإرادات الأفراد توسعاً أقره المشرع في جملة مواضع . كما تدخلت الدولة في إيقاف بعض العقود أو امتداد أجلها أو حلها أو تغيير أحكامها التي تواضع الطرفان عليها فلم يعد هناك قوة ملزمة للعقود بالمعنى المطلق لها .

وإن الدارس لفكرة العقد المفروض *contrat forcè ou imposè* ليدرك حق الإدراك مدى تدخل السلطة العامة والقانون العام في العلاقات الخاصة . ففي العقد المفروض يلزم القانون الأفراد بالتعاقد ولا يتعرضون لجزاءات مدنية أو إدارية أو جنائية مثلاً جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة .

كل ذلك يؤدي إلى البعد عن القانون الخاص بقضائه على الحرية التعاقدية وإلى الغرب من محيط القانون العام الذي تكون الدولة طرفاً فيه .

٥ - أثر القانون الخاص في القانون العام :

ليست فكرة سيادة الدولة هي التي أدت إلى قيام قانون عام بجانب القانون الخاص وإنما هو النشاط الذي تقوم به الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق سير المرافق العامة . فلقد استدعى ذلك النشاط إنشاء قواعد معينة غير القواعد التي تنطبق في علاقات الأفراد .

ومن هنا وجدت نظرية الدوين العام وماهى في الحقيقة إلا النظرية المدنية في حق الملكية مع بعض تعديلات طرأت عليها اقتضتها المصلحة العامة .

وكذلك أيضاً نظرية الالتزامات في القانون العام فماهى في حقيقة الأمر إلا النظرية العامة في الالتزامات في القانون المدني مع بعض تغييرات في قواعدها واختلاف في أحكامها أملت طبيعتها الإدارية وأوجبها الحياة العامة .

وإن الباحث في القانون العام وبخاصة في القانون الإداري ليدرك مدى هذا التأثير ويقدر حق التقدير إلى أي حد تدخل القانون الخاص في دوائر القانون العام .

كما أن بعض القواعد المدنية تنطبق دون غيرها في علاقات الأفراد بالإدارة في محيط القانون العام فتقلنا إلى القانون الخاص مثل المرافق العامة الصناعية والتجارية .

٦ - رأى العلامة الألماني كلسن :

كل ذلك جعل العلامة كلسن ينتقد هذا التقسيم بين القانون العام والقانون الخاص مثنياً إلى ضرورة استبعادها من نطاق الدراسات القانونية ومن ثم فلا يعتبر إلا شيء واحد هو فكرة القانون وحدها .

٧ - نظرية العميد ديجي :

أما العميد ديجي فيؤكد ضرورة دراسة القانون بقسبية العام والخاص بروح واحدة وفكرة مجردة ونظرة شاملة هي العدالة في حد ذاتها التي هي غاية كل قانون وهدف كل تشريع يستوى في ذلك علاقات الافراد فيما بينهم أو علاقاتهم مع الدولة .

ومن ثم فلا حاجة إلى هذا التقسيم فليس هناك سوى قانون واحد ذي خصائص وميزات واحدة . إلا أنه رغم ذلك فيرى العميد ديجي أنه يتعين الاحتفاظ بهذا التقسيم لاختلاف القسمين في فكرة واحدة هي احتكار الدولة لسلطة الاكراه والتنفيذ الجبري ، هذه السلطة التي لا يمكن للدولة أن تباشرها ضد نفسها إذ أن في علاقات القانون العام لا يتصور ممارسة الدولة لسلطة التنفيذ الجبري ضد نفسها في حالة مخالفتها للقواعد القانونية . ومن هنا جاء هذا التقسيم بين القانون العام والقانون الخاص .

٨ - خاتمة :

ولكنني لايسعني إلا أن أوافق أغلب الفقهاء في هذا الصدد مؤكدا ضرورة احترام هذا التقسيم مع عدم المغالاة في التفاوت بين أحكام هذين القسمين ، وإنما يتعين دراسة كل قسم منهما بنظرياته الخاصة وقواعده التي يمتاز بها على الآخر مع مراعاة المبادئ العامة التي تنطبق عليهما سوياً .

والحقيقة من الأمر أن كل قسم من هذين القسمين يحوى مزيجاً من القواعد بعضها من صميم القانون العام والبعض الآخر من القانون الخاص وينحصر الخلاف بينهما في نسبة هذا المزيج فيظهر عند تفاعل هذه القواعد تفاعلاً قانونياً ومن هنا قيل بوجود قانون عام وبوجود قانون خاص فلم يعد هناك قانون عام بصفة مطلقة أو قانون خاص بصفة مطلقة وإنما يوجد خليط في كل قانون . وفي الختام فلم يصبح بين دارس القانون وشراحه فقهاء للقانون العام بصفة مطلقة وفقهاء للقانون الخاص بصفة مطلقة وإنما هناك فقهاء لحسب .

والله ولي التوفيق ؟

المراجع

- ١ - القانون الدستوري « العميد ديجي »
- ٢ - القانون الإداري « مارسيل فالين »
- ٣ - القانون الإداري « اندريه دي لوبادير »
- ٤ - القانون المدني « كولان وكابتان »
- ٥ - القانون المدني « بلانيول وريبير »
- ٦ - النظام الديمقراطي والقانون المدني الحديث « ريبير »
- ٧ - القانون الخاص الفرنسي خلال القرن العشرين « ريبير »
- ٨ - من القانون المدني إلى القانون العام « سافايتير »
- ٩ - مقال في مجلة القانون العام والعلوم السياسية العدد الرابع سنة ١٩٥٢ « شارل ايزنمان »
- ١٠ - مقال في مجلة القانون العام والعلوم السياسية العدد الثالث سنة ١٩٥٣ « ريشرو »

محاولة لوضع نظرية عامة لجرائم الاشتباه

المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

بمبحث للسيد الأستاذ طاهر شاش وكيل نيابة بورسعيد

دفعني إلى هذا البحث ما تلاقىه نحن المشتغلين بالقانون من صعوبات كثيرة في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فيما يتعلق بجرائم الاشتباه ، فلقد ذهبت المحاكم المختلفة في تفسيره وتطبيقه مذاهب شتى يختلف كل منها عن الآخر تمام الاختلاف ولا تربط أحكامه روابط معينة يمكن تجميعها لاستخلاص قواعد محددة يعتمد عليها في تفسير نصوص هذا المرسوم بقانون اللهم إلا أحكام مفرقة أصدرتها محكمة النقض المصرية وضمنتها مبادئ معينة يجوز الاعتماد عليها في وضع نظرية عامة لجريمة الاشتباه في القانون المصري .

وبعد — فقد نصت المادة ٥ من هذا المرسوم بقانون على أنه :

« يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على خمسة عشر سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم .

١ - الاعتداء على النفس أو المال أو الشهد بذلك .

٢ - الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

٣ - تعطيل وسائل المواصلات أو المخبرات ذات المنفعة العامة .

٤ - الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

٥ - تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنكنوت الجائز تداولها قانوناً

في البلاد أو تقليد أو ترويج شيء مما ذكر ، .

وواضح من هذا النص أن المشرع قد قصد أن يضع تعريفاً للشخص الذي يعتبر مشتبهاً فيه فحدد جرائم معينة ظاهرة من المادة أنه ذكرها على سبيل الحصر واعتبر الشخص (مشتبهاً فيه) في أحد حالين :

أولاً - إذا حكم عليه أكثر من مرة في إحدى هذه الجرائم .

ثانياً - إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم .

وتثور الصعوبة لأول وهلة عند هذا التعريف . فالمعتاد أن يكون الركن المادي لآية جريمة فعلاً

محدداً سواء كان فعلاً إيجابياً أو فعلاً سلبياً (امتناعاً) فيقال مثلاً السرقة هي اختلاس مال منقول

مملوك للغير بقصد امتلاكه ، وجريمة الامتناع عن الشهادة تقوم بامتناع الشاهد عن الحضور للإداء بشهادته أمام القاضي .

أما في تعريف المشرع للشخص المشتبه فيه أو بمعنى آخر تعريفه لجريمة الاشتباه فقد أورد النص حاليين هما :

- ١ - الحكم على الشخص أكثر من مرة .
 - ٢ - الشهرة باعتياده ارتكاب بعض هذه الجرائم المحددة .
- وليس (الحكم) أو (الشهرة) فعلا محمدا يرتكبه المجرم فيعاقب عليه ، هذه الصعوبة في رأيها هي الصعوبة الأساسية التي تتفرغ منها وتقوم عليها الصعوبات العملية في تطبيق هذا التشريع .
- فن الأسئلة التي يثيرها هذا النص ...

متى تقوم هذه الجريمة ؟ . . هل بمجرد أن يحكم على شخص أكثر من مرة في إحدى هذه الجرائم المعينة . . وهل تقوم الجريمة إذا حكم عليه مرة في جريمة من المنصوص عليها في البند الأول مثلا وفي أخرى من المينة في البند الرابع من المادة الخامسة .

- هل تشترط مدة معينة يحكم على الشخص خلالها أكثر من مرة لكي يعتبر مشتبهيا فيه ؟

- متى تسقط هذه الجريمة بمضى المدة ؟

- أي المحاكم تختص عمليا بنظر الدعوى عن هذه الجريمة ؟ هل المحكمة التي أصدرت أيا من الأحكام التي سبق صدورها ضد المتهم أم المحكمة التي أصدرت آخر حكم عليه أم هل هي المحكمة التي يقيم المتهم بدائرتها ؟

- هل تقوم الجريمة إذا كان الحكم الأول الصادر ضد هذا الشخص قد صدر ضده قبل صدور هذا المرسوم بقانون .

- في أية صورة يتحقق العود لحالة الاشتباه ان كانت الجريمة نفسها لا تقوم إلا بصور أكثر من حكم على المشتبه فيه ؟

- ما معيار هذه الشهرة وما المقصود بالاسباب المقبولة المنصوص عليها في تلك المادة ؟

هل هي شيء آخر يختلف عن صدور أحكام كثيرة على هذا الشخص المراد نسبة الجريمة إليه ؟ ... وأسئلة أخرى كثيرة لانجد الاجابة الشافية لها عند مجرد النظر إلى هذا النص سالف الذكر . وأعتقد أنه من الممكن أن نهتدى إلى إجابة لكل من هذه الاسئلة وغيرها لو أمكن تحديد نوع جريمة الاشتباه أي لو استطعنا وضعها في فصيلة من الفصائل التي جرى شراح القانون الجنائي على أن يقسموا الجرائم إليها فان نوع كل جريمة هو الذي يحدد وضعها من القانون الجنائي ومن قانون الاجراءات الجنائية .

يقسم فقهاء القانون الجنائي الجرائم بالنظر إلى ركنها المادى الى :

١ - جرائم إيجابية وجرائم سلبية .

٢ - جرائم وقتية وجرائم مستمرة .

٣ - جرائم بسيطة وجرائم عادية .

٤ - جرائم مادية وجرائم شكلية .

فما وضع جريمة الاشتباه بالنسبة لهذا التقسيم ؟

يحسن قبل أن نحاول إدراج جريمة الاشتباه في إحدى الأنواع السابقة أن نبين أهمية هذه المحاولة في حل المشكلات التي تصادفنا عند تطبيق مواد الاشتباه في العمل والتي أشرنا إلى بعض منها فيما سبق .

فالقول بأن جريمة الاشتباه من الجرائم الوقتية أو المستمرة يضع لنا حداً للمشكلات التي تصادفنا عند بحث انقضاء الدعوى الجنائية فيها بالتقادم إذ في الجريمة الوقتية تبدأ مدة سقوط الدعوى من وقت ارتكاب الجريمة أما في الجريمة المستمرة فلا يبدأ سريان المدة إلا من وقت انتهاء حالة الاستمرار وكذلك بالنسبة للاختصاص المقرر فإن المحكمة المختصة بنظر الدعوى في الجريمة الوقتية هي التي وقعت هذه الجريمة في دائرتها دون غيرها أما في الجريمة المستمرة فالأصل أن تختص بنظرها جميع المحاكم التي قامت في دائرتها حالة الاستمرار - كما تهم هذه التفرقة في بحث قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه فالحكم الصادر في جريمة وقتية لا يمنع من إعادة المحاكمة عن واقعة أخرى من نفس النوع الذي حكم فيه تكون قد وقعت قبل رفع الدعوى أما الحكم الصادر في جريمة مستمرة فهو يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لجميع الوقائع التي شملتها حالة الاستمرار قبل رفع الدعوى .

وكذلك الحال عند القول بأن جريمة الاشتباه من الجرائم البسيطة أو من جرائم العادة إذ تشبه جريمة الاعتياد الجريمة المستمرة في القواعد المقررة بالنسبة للاختصاص والتقادم وحجية الشيء المحكوم فيه .

فهل من الممكن أن نضع جريمة الاشتباه في نوع معين من أنواع الجرائم التي أشرنا إليها ؟

ان تقسيم الجرائم كما أسلفنا يتصل بركنها المادي والركن المادي لجريمة ما يستخلص من صياغة النص بها ولذا يتعين الرجوع إلى نص المادة الخامسة من قانون الاشتباه لاستخلاص هذا الركن المادي .

تعرف المادة الخامسة المشتبه فيه بأنه الشخص الذي حكم عليه أكثر من مرة ... والشخص الذي اشتهر عنه أنه اعتاد ... الخ

والحكم والشهرة أمران لا دخل لنشاط الجاني مباشرة فيهما فالحكم يصدر من القاضي والشهرة تقوم لدى الناس ولا دخل للجاني في اذاعتها - فكأن الجاني يعاقب عن أمر لا يقوم مباشرة بارتكابه وإنما يرتكب نوعاً معيناً من الجرائم فيحكم عليه فيها أو لا يحكم عليه وإنما يذيع عنه أنه معتاد ارتكابها - ففي الحالة الأولى يلقي الجاني جزائين - جزاء يوقع عليه بالحكم عليه في الجرائم التي يرتكبها وجزء آخر يوقع عليه باعتباره مشتبهاً فيه بسبب صدور تلك الأحكام ضده - وفي الحالة الثانية يكون الجاني قد أفلت من العقاب على الجرائم التي ارتكبها لسبب ما فيلحقه عقاب الاشتباه .

غير أننا نلاحظ أنه في الحالة الأولى يلقي الجاني جزاءين عن فعل واحد ارتكبه وهو أمر غريب في باب التجريم إذ القاعدة ألا يحاكم الشخص جنائياً مرتين عن فعل واحد ارتكبه قد يعاقب الشخص جنائياً و مدنياً أو جنائياً وتاديباً لارتكابه فعلاً مجرماً ولكن أن يعاقب مرتين بعقوبتين جنائيتين لارتكابه فعلاً واحداً فهو أمر يدعو إلى التساؤل .

ينبغي إذاً أن نفسر هذا الأمر تفسيراً يفصل بين جريمته الأولى وجريمته الأخيرة فلا يكون الركن المادي في الجريمة التي ارتكبها الجاني في أول الأمر هو بذاته الركن المادي لجريمة الاشتباه فلا

نقول مثلا أن الركن المادي في جريمة الاشتباه هو بذاته فعل السرقة الذي ارتكبه الجاني مرتين فحكم عليه مرتين فصار مشتبهيا فيه .

ويتعين علينا عندئذ ألا نخوض فيما هو أبعد من النص للوصول إلى النشاط الغير مباشر التي قام به الجاني ولكن يجب أن نعرف بأن المشرع قد خالف القاعدة العامة المتعارف عليها في تعريف الجريمة وهو أن اختلقت الصيغ التي وضعها فقهاء القانون ينحصر في القول بأن الجريمة (كل عمل خارجي إجرامي أو سلبى نص عليه القانون وقرر له عقوبة جنائية إذا صدر بغير حق يبيحه عن إنسان مستول أخلاقيا) .

فالمشرع لم يحرم هذه المرة عملا ارتكبه الجاني سواء كان إجراميا أو سلبيا بل حرم صفة قامت لديه هي صفة الاشتباه .

ولكن ما هي صفة الاشتباه . ما تعريفها . ما حدودها وعناصرها وأركانها ؟

تعرفها المادة ٥ بأنه الحكم على الشخص أكثر من مرة لارتكابه جرائم معينة أو اشتباه هذا الشخص بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم .

وأول ما يثور من الأسئلة بصدد هذا التعريف السؤال عما إذا كان مجرد الحكم على شخص مرتين يجعله مشتبهيا فيه - حكم على شخص مثلا عام ١٩٢٠ في جريمة سرقة ثم حكم عليه ١٩٤٥ في جريمة سرقة أيضا فهل يعد مشتبهيا فيه رغم مضي المدة الطويلة بين هذين الحكمين ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي ألا نقف عند النص لتفسيره بما يظهر من عبارته وإلا كان تفسيرنا تحكيا محققا بالنسبة للمتهم - خاصة وأن المشرع قد أورد في قانون الإجراءات الجنائية نصوصا تقضى بأن المحكوم عليه بعقوبة ما يرد اعتباره قانونا وبغير حكم من المحكمة إذا مضت مدة معينة تختلف بحسب الأحوال ويترتب على رد اعتباره محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية (المواد من ٥٥٠ إلى ٥٥٣ إجراءات جنائية) وإن كان الأمر كذلك فليس مستساغا أن يعتد بحكم صدر على المتهم من مدة طويلة مضت .

وعلى ذلك ينبغي أن نعرف على حكمة الشارع من سن نصوص خاصة بالاشتباه واهتمامه بتعريف الشخص المشتبه فيه ويبدو من استقراء الحالات التي اعتبر المشرع الشخص مشتبهيا فيه عند قيام أحدهما أنه أراد حصر طائفة من المجرمين رأى بسبب خطورتهم أن يسن لهم أحكاما خاصة بمعاملتهم وعقابهم . فالمعيار عنده إذا هو خطورة الشخص على المجتمع وهذه الخطورة تعرف في شخص ما إذا حكم عليه أكثر من مرة لارتكابه هذا النوع المعين من الجرائم أو إذا اشتهر عنه أنه اعتاد أن يرتكبها وكانت الشهرة مبنية على أسباب مقبولة .

ولقد كانت المادة الثانية من القانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المشردين والأشخاص المشتبه فيهم تحدد فئات الأشخاص الذين يجوز اعتبارهم من المشتبه فيهم في ست فقرات وهم :

أولا - الاشخاص المحكوم عليهم للقتل عمدا أو الذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من جرائم التبديد وخطف الاشخاص والحريق عمدا وتعطيل المواصلات والسرقة والنصب وتزييف النقود واتلاف المزروعات واعداد المواشى وانتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكاب هذه الجرائم إلا إذا كان مضى خمس سنين على عقوبته أو كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم .

ثانيا - من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لشروع في إحدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الادلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لاوجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم .

ثالثا - من صدر عليهم مرة واحدة حكم بمانص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وكانوا مرة واحدة أيضا محلا لتحقيق أو لدعوى بمانص عليه في الفقرة الثانية إلا إذا أمكنهم الاتفاع بالمواعيد المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .

رابعا - من يوجدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها جائسين أو مختبئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدعو إلى الشبهة ومن غير أن يكون لوجودهم سبب ما .

خامسا - من اشترع عنهم لاسباب جدية الاعتیاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتیاد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتیاد على الاشتغال كوسطاء لاعادة الاشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

سادسا - من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمغيبات كالخشيش والافيون والداتورة والكوكايين وغير ذلك .

وهذه المادة كما هو ظاهر قد أراد منها المشرع أن يحصر الفئات التي يعتبرها خطرة على المجتمع فنظم لها وضعاً معيناً وترك للبوليس والنيابة تطبيق هذا الوضع والمادة قد تعاوننا في تفهم غرض الشارع من تعريف الاشخاص المشتبه فيهم - فالفقرتان الثانية والثالثة من المادة سالفة الذكر تجعلان من بين الاشخاص المشتبه فيهم أشخاصاً لم يقدموا للمحاكمة بالرغم من اتهامهم فيهم وان كانوا قد تمسكوا من الافلات من العقوبة بسبب عدم كفاية الادلة التي قامت ضدهم إلا أن هذا الأمر لا يبنى أنهم أشخاص خطرون بحيث يجوز اعتبارهم من المشتبه فيهم الذين يجب تمييزهم عن غيرهم بأوضاع قانونية خاصة .

فالامر إذا أمر خطورة على المجتمع قبل أى شيء وليس أمر أحكام تصدر ضد أشخاص ما لمجرد صدورهم ضدهم أكثر من مرة مالم تدل هذه الأحكام على الخطورة .

ونلاحظ أن المادة الثانية من قانون الاشتباه القديم تحدد مدة معينة لا يمكن الاعتماد على الأحكام

أو قرارات الحفظ أو الأوامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى خلالها بما يدل على أن الشارع لم يشأ في ذلك الوقت أن يترك تقدير الخطورة التي يتهم بها الشخص بغير رابط بل حاول أن يضع لها حداً معيناً وهذا لا يعني أن المشرع قد أراد استبعاد هذا القيد أن يترك الأمر للفصل فيه كمسألة حسابية مجردة باعتبار الشخص مشتبهاً فيه عند الحكم عليه أكثر من مرة وإنما أراد أن يضع تقدير خطورة المتهم في يد القضاء حسبما يراه من أوراق الدعوى وهو إذ رفع الجراء الذي كان يوقعه رجل البوليس أو رجل النيابة على المشتبه فيه ووضعه في يد القاضي قد اطمأن إلى حسن تقديره لهذه الصفة لدى المتهم ووضعه له قرينة يعتمد عليها في تقدير خطورة المتهم هي أن يحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم المعينة — فكأن هذه القرينة لم توضع للقاضي لتحديد من حريته في التقدير وإنما وضعت لتحذيره فلا أن يطرحها إذا رأى من بعد البون بين هذه الأحكام مثلاً أنها غير دالة على خطورة المتهم .. هي إذا قرينة قابلة لإثبات العكس وليست قاطعة ملازمة للقاضي .

هذا هو التفسير الذي يبدو لنا سليماً للجريمة الاشتباه (الاشتباه صفة تقوم لدى أحد الأشخاص مؤداها أنه خطر على المجتمع بسبب ارتكابه جرائم معينة أو اشتهاره بأنه اعتاد ارتكابها — يدل عليها الحكم عليه أكثر من مرة فيها أو أسباب أخرى مقبولة) .

فكأن الذي يطرح أمام القضاء هو (اتصاف شخص ما بأنه خطر على المجتمع لارتكابه أو اشتهاره بأنه اعتاد ارتكاب جرائم معينة) .
ولنعد بعد هذا إلى ماسبق أن حاولناه من إدراج هذه الجريمة تحت نوع معين من الأنواع التي ذكرناها .

يبدو لنا لأول وهلة أنه من المتعذر أن لم يكن من المستحيل أن نتجح في هذه المحاولة لأنه كما قلنا ليس لهذه الجريمة الركن المادى المعتاد من ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بل هو صفة لدى الجاني نعاقبه عليها ، وليس يمكننا أن نقول إن هذه الصفة تكون جريمة وقتية أو جريمة مستمرة ، جريمة بسيطة أو جريمة عادية .

فهى إذا جريمة من نوع خاص ، جريمة غير محددة في التشريع وإنما متروكة لتحديد القاضي بقدر قيامها أو عدم قيامها فإن رأى أن الأحكام التي حكم بها على المتهم لا تكفى للدلالة على خطورته بسبب طول المدة التي تفصل بين كل منها أو التي تفصل بين الحكم الأخير وتاريخ رفع دعوى على المتهم أو بسبب تفاهة الجرائم التي ارتكبها أو عدم تماثل النشاط الإجرامى لدى المتهم أو إذا رأى أن الشهرة التي ذاعت عنه بأنه معتاد ارتكاب هذه الجرائم غير قائمة على سبب مقبول إذا رأى هذا الأمر أو ذاك قضى ببراءة المتهم .

ويبدو من الأحكام التي أصدرتها محكمة النقض المصرية في هذا الصدد أن هذا هو الرأى الذى تدين به فهى تقول « إن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذى هو مبنى الاشتباه والذى يريد الشارع الاحتياط منه لمصلحة الجماعة بل هى تكشف عن وجوده وتدل عليه فهى والشهرة بمنزلة سواء ، (مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٢٤٣ فى القضية ٨ سنة ١٧ قضائية) .

كما تقول « إن الشارع إنما أراد بالمرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يوسع في سلطة القاضي بعد أن انتقل إليه ما كان قد عهد به في القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الانذار وتقدير حالة الاشتباه وذلك زيادة منه في تقرير الضمانات للتهمين . . وإذا فاذا ما استقرأ القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يقنعه بقيام الحال الخطرة والاتجاه الاجرامى اللذين يجعلان من صاحبهما مشبوها يخشى شره عجل بمراقبته أو اكتفى بانذاره تبعاً لدرجة خطورته وإن استبان بأنه برغم الحكم عليه أكثر من مرة لم يندمج في ذممة الأشرار الخطيرين أو اندمج ولكن أفلح واستقام بعد عثراته الماضية أخلى سبيله كما هو الشأن فيمن يعد مشبوها بناء على الاشتهار لأن الاشتهار والسوابق قسيان إبراز حالة واحدة ويتعادلان في الاستدلال على وجودها ، (الكتاب السابق ص ١٧٥ القضية ١٤١٥ سنة ١٦ قضائية) .

وتقدير القاضي لخطورة المتهم كما قلنا غير محدد وليس يحكمه ضابط معين وإنما قد يعتمد القاضي على أن الأحكام الصادرة ضد المتهم من الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التعاصر أو التماثل . . الخ تكني لاقتناع القاضي بأن صاحبها مازال خطراً يجب التحذر منه ، (نقض المجموعة السابقة في القضية رقم ٨ سنة ١٧ قضائية) .

وهذا الفهم لجريمة الاشتباه يضع لنا حلولاً مقبولة للمشكلات العديدة التي تصادفنا أثناء تطبيق نصوص القانون .

فقد تساءلنا في بداية هذا البحث عن المدة اللازم مضيتها بين كل حكم صادر ضد المتهم - أو بين الحكم الصادر أخيراً ضده وبين تاريخ رفع الدعوى عليه أو بعبارة أخرى تساءلنا عن المدة اللازم مضيتها لانقضاء الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة بالتقادم .

وتطبيق النظرية العامة التي فصلناها فيما سبق نضع اجابات مقبولة لهذه الأسئلة فالقانون لا يشترط مضي مدة معينة بين كل حكم صادر ضد المتهم كما أنه لا يمكن القول بأن هذه الجريمة تسقط بالتقادم لمضي مدة معينة أيضاً - إذ مادامنا نعاقب المتهم على صفة فيه فالعبرة بالافتناع بوجود هذه الصفة لديه أو بعدم وجودها أياً كانت المدة التي تمضي بين هذه الأحكام وبين تاريخ رفع الدعوى الجنائية ضده أو بين الأحكام بعضها البعض فما الأحكام كما قلنا إلا قرينة على خطورة المتهم فاذا كانت قاطعة في الدلالة على هذا الأمر فإنه يستحق العقاب ولا فيتعين الحكم ببراءته .

ولقد ذهب رأى إلى أن جريمة الاشتباه من جرائم العادة التي يجب طبقاً لما ذهب إليه الفقه الجنائي ألا تنقضى أكثر من ثلاث سنوات بين كل فعل من الأفعال التي تتكون بها هذه الجريمة كما أنه يجب ألا تنقضى أكثر من ثلاث سنوات على آخر فعل تم به الجريمة وبين تاريخ رفع الدعوى وقد أسس أصحاب هذا الرأي رأيهم على ما ظهر لهم من عبارة المادة الخامسة من قانون الاشتباه من أنها تشير إلى (الحكم أكثر من مرة) . . و (الاشتهار باعتياد ارتكاب بعض هذه الجرائم) ولكن هذا الرأي يصطدم كما قلنا بطبيعة جريمة الاشتباه التي لا يتفق ركنها (أنها صفة لدى الشخص) مع ركن جريمة العادة (وهى أفعال يلزم أن تنبئ عن العادة) وهذا الأمر وحده يكنى لاهدار هذا الرأي فإن كل المقصود من التشريع هو عقاب من توافرت لديهم صفة الخطورة فلا معنى لوضع حدود زمنية

تحركية وإنما الأمر متروك للقاضي تقديره — وقد يصلح عنصر الزمن إلى جانب العناصر الأخرى كأساس يقيم عليه القاضي اقتناعه أو عدم اقتناعه بخطورة المتهم الذي يحاكمه .
وتضع لنا النظرية العامة التي أشرنا إليها كذلك حدا لمشكلة الاختصاص إذ أن معاقبة المتهم على صفة فيه تجعل المحكمة المختصة بنظر الدعوى هي المحكمة التي يقيم المتهم بدانيتها لأن هذه الصفة لاحقة به ويسهل اثباتها في المحيط الذي يقيم فيه .

كما تضع لنا أيضا حدا للمشكلة التي قد تثار عما إذا كانت الجرائم التي حددتها المادة الخامسة تستقل كل منها عن الأخرى بمعنى أنه يشترط لكي يعتبر الشخص مشتبهيا فيه أن يحكم عليه في نوع معين من الجرائم — جرائم الاعتداء على المال وحدها مثلا أو جرائم الاتجار بالمخدرات...
ففي القاء نظرة على هذا النص نجد أن المشرع وإن كان قد رتب كل نوع من الجرائم في فقرات مختلفة إلا أن النص خال مما يدل على وجوب أن يكون النوع الذي دأب المتهم على ارتكابه واحدا بل هو تنظيم من لدى الشارع في الامكان غرض النظر عنه كأن لم تكن هذه الجرائم مقسمة إلى فقرات مختلفة — وذلك لأنه ما دام المقصود هو البحث فيما إذا كان المتهم متصفا بصفة الخطورة على المجتمع فإن هذه الخطورة قد تستفاد من ارتكابه جرائم من أنواع مختلفة بما نص عليه الشارع ، فقد يحكم عليه لجريمة قتل ويحكم عليه أيضا لجريمة سرقة وجريمة الاتجار بالمخدرات ومع ذلك يرى القاضي نفسه ازاء منهم خطير على المجتمع نظرا لتقارب هذه الأحكام وجسامة الجرائم التي ارتكبها فيحكم عليه باعتباره مشتبهيا فيه .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن المتهم قد يعتبر مشتبهيا فيه إذا حكم عليه مرة لسرقة وأخرى للاتجار بالمخدرات وقالت في حكمها إنه لا أهمية لكون المتهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جنحة مخدر مادام القانون قد ذكر جريمتي السرقة والاتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم ، (القضية ٢١٠٥ سنة ١٧ قضائية جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ - المجموعة السابقة ص ٤٣١) .

كذلك قد يثار التساؤل عما إذا كانت جميع الجرائم التي تتدرج تحت نوع معين مما نصت عليه المادة الخامسة تكون جريمة الاشتباه - مثلا نصت المادة على جرائم الاعتداء على النفس فهل تعتبر جريمة الاصابة الخطأ بما يشمله هذا النص ؟

النظرية التي ذكرنا أساسها تضع حلا لهذا السؤال - فالأمر ليس تطبيقا مجردا للنص كما قلنا وإنما يلزم أن تدل الجريمة على أن المتهم قد اتسم بالخطورة وفي أغلب الأحيان مثلا لا تكون جريمة الاصابة الخطأ مما يدل على ذلك . وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن جرائم الغش والتدليس لا تعتبر بصفة عامة من جرائم الاعتداء على المال فيجب للاعتداد بها في مقام الاشتباه أن يبين الحكم ما يبرر عدها اعتداء على المال (القضية رقم ١٩٥١ سنة ١٨ قضائية جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ المجموعة السابقة ص ٧٨٣) .

بقي سؤال آخر قد يثار عنه تطبيق نص المادة الخامسة - سؤال عن حجية الشيء المحكوم

فيه — متهم قدم للمحاكمة في جريمة اشتباه بسبب الحكم عليه عام ١٩٤٥ مثلا لسرقة وعام ١٩٥٠ لضرب ولكن المحكمة رأت أن هذين الحكمين لا يدلان على خطورة المتهم فقضت ببراءته وأصبح حكم البراءة نهائيا ثم حكم على هذا المتهم عام ١٩٥١ لسرقة فهل من الممكن أن يقدم للمحاكمة في جريمة اشتباه من جديد ؟

الصعوبة الظاهرة لأول وهلة مرجعها إلى أن الحكمين الأولين قد طرحا أمام المحكمة فقضت ببراءة المتهم فهل يعتمد عليها من جديد بالرغم من كونها من عناصر الدعوى المحكوم فيها . ولكن تطبيق النظرية التي فضلنا أحكامها والتي تقضى بأن الأحكام الصادرة ضد المتهم ما هي إلا قرائن على الخطورة لا تمنع القاضي من الاستدلال بها بالإضافة إلى عناصر أخرى على أن المتهم قد أصبح خطرا يجب التحرز منه ، وعلى ذلك فمن الجائز للقاضي أن يعتمد عليها في تكوين اقتناعه بخطورة المتهم . وقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على أنه من الممكن الاستعانة بالأحكام السابقة على صدور المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في تكوين القاضي عقيدته عن خطورة المتهم والحكم عليه في جريمة الاشتباه وأوضح أنها ترى أن السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر بل هي تكشف عن وجوده فقط كما سبق أن ذكرنا .

وتعرض الآن للشهرة باعتياد ارتكاب الجرائم الواردة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة سالفة الذكر ولا أظن أننا في حاجة إلى تفصيل في شرحها بعد أن اعترضنا لتفصيل النظرية التي نأخذ بها في جريمة الاشتباه فشأنها شأن الأحكام الصادرة ضد المشتبه فيه — هي دليل على خطورته يستشفها القاضي من أوراق الدعوى وله كامل الحرية في تقدير قيامها وإنما يشترط الشارع أن تكون هذه الشهرة مبنية على أ — باب مقبولة ، وعلى القاضي أن يبين هذه الأسباب في حكمه — وقد يعتمد القاضي على شهادة رجال الحفظ كما قد يعتمد على شهادة أشخاص آخرين إنما يجب أن تدل هذه الشهادة بوضوح على أن المتهم قد ذاع عنه هذا الأمر حتى بلغ حد الشهرة — كذلك من الممكن أن يهتدى القاضي بما ورد في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من القانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من تحديد للأشخاص الخطرين كأن يكون المتهم قد سبق اتهامه عدة مرات بارتكاب هذه الجرائم وحفظت الدعوى الجنائية فيها لعدم كفاية الدليل أو بره منها لبطان شاب اجراءات التحقيق كبطلان التفتيش في قضايا الاتجار بالمخدرات أو بطلان الاعتراف المنسوب للتهمة وهكذا .

والمناط في كل هذا الأمر أن يقوم لدى القاضي الاقتناع بأن المتهم قد انصف بالخطورة لاشتهاره بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم التي حددها القانون .

وأخيرا — وبعد أن فصلنا النظرية السابقة وحاولنا تطبيقها فيما يتعلق بجريمة الاشتباه المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — هل تسعفنا هذه النظرية في فهم الجريمتين الأخريين المنصوص عنهما في المادتين السادسة والسابعة من هذا المرسوم بقانون ؟

تنص المادة السادسة على أنه (يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنين) .

كما تنص المادة السابعة على أنه « يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما فاذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فى خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة » .

وظاهر من نص هاتين المادتين أنهما تشيران إلى جريمتين مختلفتين :

الأولى - العود للاشتباه بعد الحكم بمراقبته .

الثانية - وقوع عمل من المشتبه فيه من شأنه تأييد حالة الاشتباه وذلك خلال ثلاث سنوات من الحكم بإنذاره .

ويبدو لنا أنه من المستحسن أن نحاول شرح المقصود من هاتين المادتين معا ولنبدأ بالجريمة الثانية .

أعطى المشرع للقاضى الحق فى أن يمهّد للتهمة الطريق للعدول عن الميول الإجرامية التى بدت لديه بأن يصدر عليه حكما بالإنذار بأن يسلك سلوكا مستقيما بدلا من توقيع عقوبة المراقبة عليه كما أعطى للتهمة فرصة ثلاث سنوات يصلح فيها من شأنه ويتبع الطريق المستقيم بحيث إنه إذا تقضت هذه الفترة دون أن يتجه بنشاطه اتجاها إجراميا فإن هذا الحكم بالإنذار يسقط عنه - وإلا فاذا وقع منه عمل يؤيد حالة الاشتباه لديه فإنه يستحق العقاب .

فما هو العمل الذى قد يقع من المشتبه فيه ويؤيد حالة الاشتباه لديه ؟

طبقا للنظرية التى ذكرنا أساسها - يكون هذا العمل هو الذى يدل على أن المتهم لا يزال يتصرف بالخطورة على المجتمع لارتكابه جرائم معينة ، فإن حكم على هذا المشتبه فيه فى جريمة من هذه الجرائم فالأمر واضح ولكن هل مجرد اتهامه يدل على توافر حالة الاشتباه لديه من جديد ؟

النظرية التى اعتنقناها تجعل التقدير للقاضى فهو الذى يضع أمام بصره هذا الاتهام ليرى مدى جديته فإن ثبت لديه أنه اتهام جدى فقد توافرت أركان الجريمة .

كذلك إذا اتهم هذا الشخص وحفظت القضية ضده لعدم كفاية الأدلة أو اتهم وقدم للحاكم ولكنه برىء بسبب بطلان فى إجراءات التحقيق أو لعدم كفاية الدليل .. كل هذه الأمور يمكن أن يعتمد عليها للحكم على المتهم فى هذه الجريمة .

ولأنما يجب أن يكون هذا العمل الذى يعتمد عليه القاضى فى ادانة المتهم قد وقع خلال ثلاث سنين من الحكم بإنذاره . فالعبرة بتاريخ الفعل نفسه وليس بالحكم أو بالتصرف القانونى الصادر فيه . وكما قلنا يجب أن يثبت القاضى من أن الاتهام الموجه للتهمة اتهام جدى وهذا ما حكمت به محكمة

النقض المصرية « القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٨ قضائية جلسة ١٩٤٩/١/٤ المجموعة السابقة » .

لا صعوبة إذا فيما يتعلق بالجريمة السابقة الذكر وإنما تثار الصعوبة فيما يتعلق بجريمة العود للاشتباه - فالعود قد نظمت أحكامه فى الباب السابق من الكتاب الأول من قانون العقوبات وقد نصت المادة العاشرة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه « تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام

قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر ، - فإذا اعتبرنا عقوبة المراقبة المنصوص عنها فى المادة السادسة من قانون الاشتباه فى حكم الحبس المنصوص عنه فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات نجد أنه لا ينطبق على حالة العود للاشتباه سوى نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٩ عقوبات لأن الفقرة الأولى خاصة بحالة ما إذا كانت السابقة عقوبة جنائية .

وعلى ذلك نجد أن العود يتحقق فى حالتين :

- ١ - إذا حكم على شخص فى جريمة اشتباه بالمراقبة مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جريمة اشتباه قبل مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .
 - ٢ - إذا حكم على شخص فى جريمة اشتباه بالمراقبة مدة أقل من سنة واحدة وثبت أنه ارتكب جنحة اشتباه مماثلة للجريمة الأولى قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم بالمراقبة .
- وقد كان بحثنا السابق عن الركن الأول للعود (أى السابقة) وبعبارة أخرى كان كلامنا عن جريمة الاشتباه والآن لنبحث فى الركن الثانى أو الجريمة اللاحقة التى يتكون بها ظرف العود للاشتباه .

هل يشترط أن تتوافر جريمة اشتباه جديدة بعناصرها من الحكم على المتهم أكثر من مرة لارتكابه جرائم من الميئة فى المادة الخامسة أو تقوم لديه شهرة جديدة بأنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم ؟

صعوبة الأمر ناتجة من أن جريمة الاشتباه كما قلنا صفة وليست فعلا أو امتناعا محددًا حتى يمكن تعيين مبدأه ونهايته فيستحيل إذا أن يكون الشارع قد قصد بالعود للاشتباه المعنى المقصود فى المادة ٤٩ عقوبات وإلا كان من المستحيل تطبيقها إذ كيف نصل إلى معرفة أن الشهرة قد توافرت لدى المتهم من جديد خلال خمس سنين من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة ، كما تنص المادة ٤٩ فقرة ٢ عقوبات أو قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم بالمراقبة كما تنص المادة ٤٩ فقرة ٣ عقوبات .

وما معنى أن يغير المشرع طبيعة الجريمة فى حالة الحكم بالانذار عنه فى حالة الحكم بالمراقبة ؟ لا شك أن الشارع لم يقصد أن العود للاشتباه هو بذاته العود المنصوص عليه فى المادة ٤٩ عقوبات كما أنه لم يقصد أن يغير الحكم فى حالة الانذار عنه فى حالة المراقبة ، فكل اختلاف بين جريمتى ارتكاب فعل من شأنه تأييد الاشتباه والعود للاشتباه هو أن الجريمة الأولى تقع بارتكاب الفعل فى خلال ثلاث سنين من تاريخ الحكم بالانذار فى حين أن الثانية تقع بارتكابه فى خلال خمس سنين من تاريخ الحكم بالمراقبة ، وهذا هو ما قضت به محكمة النقض المصرية إذ قالت : إنه يبين من مقارنة نص المادتين ٧٠٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة (حالة العود) ليس هو العود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات وإنما المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاشتباه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه السابق الحكم بها عليه وذلك وفقا لما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم المذكور - إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى العود فى حالة سبق الحكم بالانذار وحالة

سبق الحكم بالمراقبة ، (القضية ٨٩٣ سنة ١٩ سنة ١٩ قضاية جلسة ١٩٤٩/٦/٧ المجموعة السابقة ص ٩١٨ .
وحكم في القضية ١١١٢ سنة ٢٢ قضاية جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام الصادرة
من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - السنة الرابعة - العدد الأول ص ٢٩٥) .

وقد يبدو لأول وهلة أن المشرع عندما ميز جريمة ارتكاب فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه
لدى الجاني عن جريمة الاشتباه بأن حدد ركن الجريمة الأولى بفعل مادي تقع به هذه الجريمة قد قصد
أن يخالف النظرية المفهومة من نص المادة الخامسة من قانون الاشتباه إلا أن تطبيق هذه النظرية
التي استخلصناها كما سبق من روح التشريع والحكمة منه وتطور التقنين يدعو إلى القول بأن المشرع
قصد العقاب على خطورة المتهم التي يدل على وقوع هذا الفعل منه من جديد ومن ثم يخضع لتقدير
القاضي شأنه شأن الأحكام الصادرة ضد المتهم (السوابق) أو الشهرة في جريمة الاشتباه المنصوص
عنها في المادة الخامسة . غير أنه بالرغم من تطبيق هذه النظرية يتعين علينا القول بأنه مادام الركن
المادي في جريمة (وقوع فعل يؤيد حالة الاشتباه) وتبعاً في جريمة (العود للاشتباه) قد تحدد بفعل
معين فقد أصبحت الجريمة شأنها شأن بقية الجرائم ومن ثم تخضع للتقسيم الذي يقول به الشراح .

فما موضع هاتين الجريمتين من هذا التقسيم ؟

ظاهر من أن المشرع في المادة السابعة قد عبر عن الجريمة بقوله (. . . فاذا وقع من المشتبه
فيه أي عمل من شأنه تأييد الاشتباه . .) ، قد جعل ركنها المادي هو وقوع هذا العمل وبذلك
تكون هذه الجريمة جريمة وقتية لا جريمة مستمرة لأنها تقوم بوقوع هذا العمل كما تعتبر جريمة بسيطة
لا جريمة عادة لأن القانون يعاقب على وقوع هذا العمل لا على تكراره . وبذلك يكون وضع هذه
الجريمة من القانون قد تحدد فتسرى عليها أحكام الجريمة الوقتية والجريمة البسيطة .

وكما سبق أن ذكرنا يجب أن يضع القاضي أمام عينيه على الدوام أن المشرع لا يعاقب الشخص
لمجرد ارتكابه هذا الفعل - كما أنه لا يعاقبه لسوابقه أو لاشتهاره - وإنما يعاقبه على ميوله الإجرامية
الخطرة ولذا يجب أن يتثبت من أن هذا العمل الذي ارتكبه الجاني بالنسبة للجريمة المنصوص عليها
في المادتين السادسة والسابعة من قانون الاشتباه يدل دلالة كافية على خطورة هذا الشخص .

وبعد فإن محكمة النقض المصرية قد كفتنا مشقة البحث في جرائم الاشتباه فلم نكن أكثر من
جامعين لهذه الأحكام الكثيرة التي صدرت منها في هذا الشأن وقد استخلصنا منها ما نعتقد أن محكمتنا
العليا قد اعتنقته من قواعد لهذه الجرائم ووضعنا هذه القواعد كلا بجانب الآخر ثم حاولنا استخلاص
نظرية عامة هي التي حاولنا فيما سبق بيانها .

ولعل قد وفقت في عرض هذه النظرية .

وما توفيق الا بالله رب العالمين ؟

تعريف منزل الدعارة

حسب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

بمبحث للسيد الأستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامي

عرفت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص ببيوت الدعارة . منزل الدعارة بأنه
كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ، فاستلزم النص لاعتبار المكان بيت دعارة
توافر شرطين الاعتياد والغير .

أولاً - ركن الغير :

بمعنى انه لا بد ان يقام الدليل على الاعتياد على الاستعمال بالوصف المتقدم وان يكون من يمارس
الدعارة هو غير أصحاب المنزل .

فإذا كان مرتكب الفجور هو من أصحاب المنزل فلا عقاب لأن الفجور في ذاته لاعتقاب عليه .
بل المعاقب هو دعارة الغير . أى الصفة العمومية . وهو مدلول كلمة الدعارة ذاتها .

فاذا كانت المرأة المضبوطة هى صاحبة المنزل دون غيرها من النساء فمن ثم لا تتوافر أركان النص
المدخل للمنزل في دائرة العقاب .

وأدلة ذلك مستمدة من القانون نفسه . فمن المفهوم ان الرجل الذى خصص منزلاً لاستقبال
صديقاته من النساء لاعتقاب عليه . والعكس صحيح والمساواة مفروضة وواجبة - ويلاحظ ان
دعارة الغير لا تقوم بالرجل المضبوط مع المرأة المالك للمنزل لأن هذه الحالة لا تعتبر دعارة الغير
بل هى مزاج للنفس وحالة شخصية .

فالدعارة عمل مزدوج ولا يتصور فيه الانفراد . ووجود المرأة المالكه مع شخص آخر لا يعتبر
دعارة الغير بل هى دعارة النفس - إذ لا تتصور دعارة النفس انفراد بلا رجل .

واذن فدعارة الغير تستلزم نساء أخريات ورجال آخرين من غير أهل المنزل أقارب أو غرباء
وهذا هو سياق نفس المادة ٨ المذكورة إذ تقول (ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور
شخصاً واحداً) .

فمفهوم مع ماتقدم بانه شخص واحد خلاف المالك . فإلم توجد هذه الحالة لا توجد الدعارة
ولا يعتبر المكان بيتاً للدعارة .

ويؤكد ذلك القانون نفسه لانه إذ نص على انه يعتبر بيتاً للدعارة ولو كان من يمارس فيه الفجور
أو الدعارة شخصاً واحداً ، فانه قد جعل حكماً خاصاً لكل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة في المادة
٩ ف ٣ بما يدل على انه ميز وفرق بين مديرة المنزل وممارسة الفجور . وإذن فاشتراط وجود الغير
لاعتبار بيت الدعارة ولو بواحدة ، لا يقوم على المالك بل على شخص آخر خلافها .

هو الفتاة التي تلتقي الفجور أو الدعارة بخلاف المالكه التي تدير المنزل .
والرجل كما قدمنا لا يعتبر غيرا بالمعنى المقصود في المادة ٨ لأنه يدخل ضمن دعارة النفس
بمعنى الازدواج .

ومن أدلة ذلك ايضا :

- ١ - ان مجرد الفجور لاعتقاب عليه .
- ٢ - ان المزاج الجنسي لاعتقاب عليه .
- ٣ - ان الحالات الشخصية لاعتقاب عليها بل العقاب على الصفة العامة .
- ٤ - ان الفقرة الأخيرة من المادة ٨ تفترض التعدد إذ تقول :
« إذا كان مرتكب الجريمة (المدير) من أصول من يمارس (الفتاة) الفجور أو الدعارة أو من
المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن له سلطة عليه » .
- بل انه لا بد من اعتبار المكان بيتا للدعارة من وجود الممارسة للفجور فضلا عن المدير . وحتى
لو مارست المديرية الفجور فانها لا تعتبر من الغير المقصود هنا .
- ٥ - على الشرح المتقدم ان المادة ٩ لاتعاقب على مجرور البنت الموجودة بالمنزل فمن باب أولى
صاحبه عند مجرور نفسها .

٦ - ان القضاء كان مستقرا على هذا قبل صدور القانون ويلاحظ في ذلك حكم النقض الصادر في
٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ الذي قضى بهذا المعنى تماما .

وهو ما عبر عنه بلفظ « النساء الاجنبيات » .

واصل الاشكال انه عند صياغة القانون قدم مجلس النواب مشروعا عرف فيه منزل الدعارة
« بانه كل مكان يدار للدعارة » غير انه عند عرض الأمر على مجلس الشيوخ دس كلمة الغير ،
فقوض النص .

غير انه إذا تعمقنا في الموضوع لوجدنا المسألة منطقية . إذ ان القوانين مهما غلت فانها لاتستطيع
مقاومة الطبيعة . وعلى ذلك فان العلاقات الخاصة لا يمكن ان تمحي فاضطر القانون إلى إغضاء البصر
عنها مالم تتطرق إلى صفة عامة فتتسع إلى غير أهلها .

ومن هنا يمكن تبرير التجاوز عن عقاب أهل المنزل إذا لم يأتوا بغيرهم لارتكاب الفحشاء .
وقد استقرت الأحكام بعد ذلك على هذا المنوال (نقض ١٩٥٣/١/٢٧ باسم)
وسائر المحاكم الأخرى كالدائرة العاشرة المستأنفة بالاسكندرية وبعض المحاكم الجزئية وعلى الأخص
محكمة باب شرق .

ثانيا - ركن العادة .

لا يعتبر المكان منزلا للدعارة مالم يتوفر فيه الشرط السابق وهذا الشرط لا يكفي بمفرده بل
لا بد من اضافة شرط آخر هو ركن العادة . وليس الأمر اجتهادا بل صريح نص المادة إذ تقول « كل
مكان يستعمل عادة » .

فتكون الجريمة من جرائم العادة التي لا تتوفر إلا بتوافر حصولها والمسألة ليست غريبة بل إن القانون قد درج على هذا الشأن في سائر حالاته ومن ذلك المادة التاسعة منه التي تعاقب الشخص الذي يمارس الفجور أو الدعارة حتى أو فتاة بعد ثبوت الاعتیاد .

وما استقر عليه القضاء تفريعا على هذا بأن الفجور في ذاته غير معاقب عليه ولو في حالة التلبس أو عند الاعتراف به . بل المعاقب هو اعتیاد ذلك .

وهكذا الشأن تماما بالنسبة للمنزل ذاته فلا يكفي أن يدار للفساد حتى ينطبق النص بل لابد من توافر ركن العادة في ذلك .

وللأمر حكمته فقد يحصل الفساد عرضا أو مصادفة أو مرة واحدة لا تتكرر فيكون من صالح المجتمع اسدال الستار وتهيئة سبيل الإصلاح بدلا من اشاعة اليأس والدفع إلى الفساد مادامت النتيجة واحدة في الحالتين حالة الانفراد وحالة الاعتیاد .

وحكمت بذلك محكمة النقض في القضية ١٨٧٥ لسنة ٢٠ قضائية وتواترت الأحكام بعد ذلك على هذا المنوال .

فنخلص بما تقدم بضرورة توافر الشرطين الغير والعادة لاعتبار المنزل ما يتناوله القانون .

كلمة ختامية :

يرى بعض الباحثين ضرورة معالجة نص المادة الثامنة بحذف كلمة الغير حتى يشمل النص كافة حالات الفساد وهو رأى له وجهته واعتباره .

إلا أنه يمكن الرد عليه بأنه سيتناول حالات لا يمكن أن يقصدها المشرع ولا يستتبع العقاب عليها .

وقد يصل الأمر إلى مخالفة الطبيعة والاصطدام بها مما يؤدي إلى اشاعة اليأس والفوضى الجنسية بما في ذلك كثرة الجرائم من هذا القبيل .

ومن أمثلة ذلك ، ما إذا كانت امرأة تعشق رجلا وتعيش معه وتردد عليها أو حتى أكثر من رجل دون أن يصل الأمر لناحية العمومية ، فيشملها النص وهو أمر لا يمكن أن يقصده الشارع . فالحالة هذه تشبه الرجل الذي يتخذ منزلا لنفسه ويجلب له سيدة أو أكثر لنفسه بدون عموم في الأمر وبدون اعتداء على حق آخر . فلم يقل أحد بجريمة أو شبهة . وهكذا الأمر بالنسبة للسيدة في الحالة العكسية إذ المساواة واجبة ولا يصح التفرقة بين الرجل والمرأة أمام القانون .

وعلى كل حال فإن المسألة تحتاج لكثير من الدراسة والتروى .

حق الخزانة العامة في الرجوع على المتهم الذي زالت حالة فقره بما سبق
أن أدته من الاتعاب المقدرة للمحامى المعين للدفاع عنه
« الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية »
بحث للسيد الأستاذ أمين أبو هيف الوكيل الأول بمكتب النائب العام

تنص المادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية على ما يأتى :
« للمحامى المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة
العامة إذا كان المتهم فقيرا وتقدر المحكمة هذه الأتعاب في حكمها في الدعوى .
ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأى وجه .
ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر (المتهم) أن تستصدر عليه من الأمر بالتقدير أمرا
بأداء الأتعاب المذكورة .»
(أضيفت بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣) .

ومدار البحث هو تفسير مدلول لفظ (المتهم) المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧٦
أجراءات وما إذا كان المقصود به المتهم المحكوم بادانته فقط أم أنه لفظ مطلق يشمل المتهم عموما
سواء المحكوم بادانته أم ببراءته - وبعبارة أخرى هل يحق للخزانة العامة الرجوع على المتهم
المحكوم ببراءته متى زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الاتعاب المقدرة للمحامى المعين عنه ؟
ولما كان من المبادئ الأولية في تفسير القوانين أن النصوص الجنائية تتميز عن غيرها من
النصوص من ناحية تقييد سلطة المفسر منها لما قد يؤدي إليه الاجتهاد في التفسير والتوسع فيه إلى
خلق جرائم وتقرير عقوبات وإنشاء التزامات تخرج عن نطاق النص وهو أمر غير جائز إذ أن
الأصل في الإنسان البراءة فإذا كان النص يحتمل تأويلا لمصلحة المتهم وتأويلا ضده فالأولى هو
أن يحتمل النص على ما فيه مصلحته ابقاء على الأصل .

ومن أجل ذلك فإن تفسير النصوص الجنائية أن يكون تفسيراً ضيقاً لا يجوز التوسع فيه وعند
الشك يجب أن يفسر النص بما فيه الأصلح للمتهم - كما أنه يجب العمل على تعرف غرض الشارع من
النص بكافة الأساليب من لغوية ومنطقية ومن المذكرات الإيضاحية ومقارنة النص المراد تفسيره
بالنصوص الأخرى المتصلة به .

أولاً - وعلى ضوء هذه المبادئ للتعرف والوصول إلى قصد الشارع في الدليل بلفظ المتهم
في الفقرة المذكورة يتعين استعراض مواد قانون الإجراءات الجنائية المتعددة لبيان مدى ما قصده
الشارع في الدليل بهذا اللفظ في أحكامه المختلفة .

فقد ثبت أن الشارع لم يطرد على معنى واحد في التدليل بهذا اللفظ - فتارة يشير إلى المتهمين المحكوم عليهم بلفظ (المتهم) فقط كما ورد مثلاً في المواد ٥٠٧ و ٥١٠ و ٥١٦ وغيرها وتارة يشير اليهم بعبارة (المحكوم عليهم) صراحة كما ورد مثلاً في المواد ٥٠٥ و ٥٠٨ و ٥١٢ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥٢٣ ومن ثم فلا يمكن القول بأن لفظ المتهم لفظ عام مطلق وأن الشارع قصده أن يشمل المتهم سواء المحكوم ببراءته أو بأدائته لأنه لم يطرد على هذا النحو في باقي الأحكام - فقد أورد لفظ المتهم في أحكام عديدة للتدليل به على المحكوم عليهم فقط كما هو الحال في الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٦ اجراءات التي نحن بصدددها .

ثانياً - وبالرجوع إلى تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٢ والذي بموجبه أضيفت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الملغى والتي قررت هذه القاعدة يبين أن غرض المشرع من ذلك القانون هو تعويض المحامي المعين للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات عن المصاريف التي يتكبدها في سبيل القيام بالمهمة التي ندب اليها من المحكمة وترك للمحكمة أمر تقدير هذه المصاريف على الخزانة العامة باعتبارها نوع من أنواع التكاليف العامة لتخفيف أعباء المحامي المدافع الذي لم يتقاض أتعاباً عن عمله .

فهى في الأصل مصاريف تؤخذ من الخزانة العامة وتضاف إلى مصاريف الدعوى وتأخذ حكمها من حيث التزام المحكوم عليه بها - وقد أغفل قانون الاجراءات الجنائية هذا المبدأ في بادىء الأمر ثم استدركه بإضافة الفقرة الثالثة إلى المادة ٣٧٦ لإجراءات بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ وقد جاء بمذكرته الإيضاحية أن المبدأ ذاته كان مقرراً قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ المشار اليها وأنه أخذ عنها هذا المبدأ .

ثالثاً - تنص المادة ١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية على ما يأتى :

« تعين غرة الاتهام من تلقاء نفسها مدافعا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالة إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه ، .

ومن المسلم به أن حضور مدافع عن كل متهم بجناية تنظرها محكمة الجنايات من القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام فيترتب على اغفالها بطلان في إجراءات المحاكمة والحكم الذي يبنى عليها - ولم يكتف الشارع بتقرير هذه القاعدة في قانون الاجراءات الجنائية بل نص عليها في المادة ١٣٠ من الدستور الملغى .

وقد جعل القانون للدفاع عن المتهم في هذه الحالة مكانة القاضى فواجبه لا يقتصر على ابداء أوجه المدافعة بل عليه أن يحضر في كافة إجراءات المحاكمة ومن ثم كان تعيين المحامي على هذا النحو أمر يقتضيه التشكيل القانوني لمحاكمة أى متهم أمام محكمة الجنايات وإجراء من إجراءات المحاكمة اللازمة لسير الدعوى أمامها وبذلك تكون المصاريف التي تصرف في هذا السبيل جزء من مصاريف الدعوى التي يلتزم بها المتهم المحكوم عليه طبقاً للمادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ونصها - « كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز إلزامه بالمصاريف كلها أو بعضها ، فإن مصاريف الدعوى

الجنائية هي المصاريف اللازمة لإقامتها ومباشرة إجراءاتها وتنفيذ العقوبة الصادرة فيها - وما تعين المحامي إلا لإجراء من أهم إجراءاتها الواجبة لصحة المحاكمة - وقد نهي المشرع هذا المنحى أيضا في قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ٣٥٧ منه حيث اعتبر أتعاب المحاماة المقدرة في الحكم جزءا من مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها .

رابعا - ومن النصوص المتصلة بهذا البحث ما نصت عليه المادتان ١٤٦ و ١٤٨ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية بصدد الكفالة التي يدفعها المتهم عند الافراج المؤقت حيث أوجبت الأولى خصم المصاريف التي صرفتها الحكومة ، من مبلغ الكفالة المدفوع على ذمة المتهم - ثم قررت الثانية وجوب رد مبلغ الكفالة للمتهم إذا صدر في الدعوى قرار بأن لا وجه أو حكم بالإبراء - ومفهوم هذا أن المتهم إذا ما حكم بإدائته يلتزم بجميع المصاريف التي صرفتها الحكومة ، وتخصم من مبلغ الكفالة المودع على ذمته - وإذا ما قضى ببراءته يرد إليه مبلغ الكفالة دون أن يخصم منه تلك المصاريف - ولما كانت عبارة المصاريف التي صرفتها الحكومة ، عبارة عامة ومطلقة فهي تشمل جميع ما دفعته الحكومة من مصاريف اقضتها الإجراءات اللازمة لمباشرة الدعوى والسير فيها وبما لا شك فيه أن الأتعاب التي صرفتها الحكومة للمحامي المنتدب تدخل ضمن تلك المصاريف .

ولا محل للقول بأن هاتين المادتين تتحدثان عن المتهم الموسر الذي قدر على دفع الكفالة فيخرج عن نطاقها المتهم الفقير الذي انتدبت له المحكمة محاميا للدفاع عنه - فالقانون لا يحتم أن يكون المتهم هو دافع الكفالة إذ تجيز المادة ١٤٧ إجراءات أن يدفع الكفالة غير المتهم كما أنه يجوز أن يقبل من أي شخص ملء التعمد بدفع الكفالة - فضلا عن هذا فإن القانون لم يؤسس انتداب المحامي في الدعوى على فقر المتهم أو غناه بل أوجب تعيين مدافع لكل متهم بجناية إذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه سواء كان فقيرا أو موسرا . فانتداب المحامي إذا ليس قاصرا على المتهم الفقير إذ من الجائز انتداب محام عن المتهم الموسر إذا لم ينتخب هذا الأخير من يقوم بالدفاع عنه ولا محل للتخصيص هنا إذ أن النص عام ومطلق ومن ثم يكون القول بأن حكم المادة ١٤٦ لإجراءات تناول مصاريف أخرى غير هذه المصاريف الخاصة بالدفاع هو قول يتنافى مع مدلول النص وما قصد إليه الشارع .

خامسا - مقتضيات العدالة : إذ الأصل في الإنسان البراءة إلى أن يثبت العكس (والمتهم بريء إلى أن تثبت أدانته ، ومقتضى ذلك أن المتهم يجب ألا يضار بسبب اتهام ثبت من المحاكمة أنه على غير أساس ومن ثم يتعين تصحيح مركزه قبل الاتهام والمحاكمة وتعويضه ما أمكن عن هذه الإجراءات التي لم يكن له ذنب فيها - وقد نهي المشرع هذا المنحى أيضا بالنص الوارد في المادة ٤٨٣ إجراءات الخاص بوجوب خصم مدة الحبس الاحتياطي في حالة الحكم بالبراءة من المدة المحكوم بها في أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي - وهو ما يتفق وقواعد العدالة .

سادسا — وترتبط على ما تقدم تكون مطالبة الخزانة العامة للمتهم بما سبق أن أدته من الاتعاب المقدرة للحامي المعين للدفاع عنه قاصرة على المتهم المحكوم عليه فقط وذلك بعد أن يثبت لديها زوال حالة فقره من التحريات الإدارية التي تجريها الجهات المختصة — وعندئذ تستصدر عليه من الأمر بالتقدير أمرا بأداء الاتعاب المذكورة .

ومفهوم ذلك أنه يجب أن يسبق استصدار أمر الأداء تحريات من الجهات الإدارية المختصة يثبت منها زوال حالة الفقر بالنسبة إلى المتهمين المحكوم بادانتهم — ومتى صدر أمر الأداء كان واجب النفاذ ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه .

إشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية

بحث للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور
وكيل نيابة مركز بني سويف والأحداث

١ — تشير إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية كثيراً من الصعوبات والجدل لدى القضاء . فقد يحدث أن يرفع المستشكل في الحكم الجنائي إشكاله لدى القضاء الجنائي وقد يقيمه أمام قاضي الأمور المستعجلة ويثور النزاع حول أيهما المختص هل هو القضاء الجنائي الذي أصدر الحكم المستشكل فيه أم هو القضاء المدني بما فيه قاضي الأمور المستعجلة .

وقد تشير أقلام المحضرين عند تنفيذ الحكم الجنائي بعد رفع الإشكال أو قبله اعتراضات في التنفيذ قد يدق عليها تذييلها إذا لم ترجع إلى نصوص القانون التي شرعت لايضاح إجراءات الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية .

٢ — ونرى في معالجة هذا الموضوع أن نوضح ماثار من جدال حوله في ظل نصوص قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات القديمين ومقارنتها بالنصوص الجديدة الواردة في قانون المرافعات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية لنخلص من ذلك إلى الجهة المختصة قانوناً بنظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية سواء من المحكوم عليه أو من الغير ونرى أثر رفع الإشكال ومدى أحقية المحضر في إثارة اعتراض على التنفيذ بعد رفع الإشكال أو عند التنفيذ .

في فرنسا :

٣ — والنيابة العامة في فرنسا هي التي كانت تتلقى إشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية وهي التي تفصل فيها مع أن النيابة العامة حين تنفيذها الأحكام الجنائية تعد خصماً مباشراً لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه ولا يجوز أن يكون الخصم حكماً وقد عدل عن هذا الرأي لمخالفته للعدالة وأصبحت المحكمة هي المختصة دون النيابة العامة بنظر هذه الإشكالات واستقر الفقه والقضاء على ذلك ولكن دار البحث حول تحديد المحكمة التي تختص بنظر الإشكالات في الأحكام الجنائية هل هي المحكمة التي أصدرت الحكم أم هي المحكمة الجنائية التي يقع في دائرتها التنفيذ أم هي المحكمة المدنية المستعجلة .

وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن الاختصاص يكون للمحكمة التي أصدرت الحكم . ويرى جازو أن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم قد يكون فيه حرج لأن مسائل الإشكال في التنفيذ تتطلب بطبيعة الحال الفصل فيها بطريق الاستعجال وقد يقبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي أصدرت الحكم ولا يكون من المتيسر الفصل في إشكاله بالسرعة اللازمة قرأى جازو أن يكون الاختصاص في الفصل في الإشكال دائماً لمحكمة الجناح التي يوجد بدائرتها المحكوم عليه وذلك بالنسبة للمعقوبات البدنية . أما الإشكال في تنفيذ أحكام الغرامات والمصادرة فيرى جازو أن يرفع دائماً إلى المحكمة المدنية لأن هذه الأحكام تقضى بملكية أو بدين وتفقد صفتها الجنائية بمجرد النطق بها .

في مصر :

في قانون المرافعات القديم وقانون تحقيق الجنايات الملغى :

٤ - أما في مصر فكان قانون المرافعات القديم الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٢ المعدل بالديكرتو ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ينص في المادة ٢٨ منه على أنه : يحكم قاضى المواد الجزئية بمواجهة الانحصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة للتنفيذ بشرط ألا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام . ويحكم أيضا في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى ،

وكانت المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات القديم تنص على أنه : إذا حصل إشكال في التنفيذ فيما يكون متعلقا بالاجراءات الوقتية يرفع أمره إلى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره إلى المحكمة التي اصدرت الحكم ،

أما قانون تحقيق الجنايات الملغى فلم يرد فيه أى نص بشأن الإشكالات في تنفيذ الأحكام الجنائية وإنما ورد في قانون تحقيق الجنايات المختلط نص المادة ٣٣٠ منه وهي تقضى بأن : كل إشكال في التنفيذ وكل نزاع بين النيابة والمتهم يرفع إلى المحكمة التي اصدرت الحكم .

في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

ه - وقضت المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بأن الإشكالات في التنفيذ التي ترفع إلى المحكمة التي اصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ هي التي يثار فيها نزاع في مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية ونصت المادة ٣٥١ على أنه : إذا حصل إشكال في التنفيذ فبعد اتخاذ الاجراءات التحفظية إذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالاجراءات الوقتية إلى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع إلى المحكمة التي اصدرت الحكم ،

وتطبيقا لذلك حكم بأن : تختص جهات الأحوال الشخصية بكل ما يمس شخص الانسان ولا يتعدى ماله . إلا أنه من الأحوال الشخصية ما يستلزم الالتزام المالى كالنفقة والمهر وما إليهما فيختص بالفصل فيها جهات الأحوال الشخصية اختصاصا محدودا في أمور معينة تحدده فكرة واحدة لا تخرج عنه لذلك يكون للمحاكم المدنية سلطة الاشراف على أحكام جهات الأحوال الشخصية لترقب صدورها في حدود اختصاصها وقد نصت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ان الإشكال لا يرفع إلى المحكمة الشرعية إلا إذا تعلق بمسألة شرعية ومحصل ذلك أنه إذا اثار تنفيذ الحكم نزاعا مدنيا فتختص به المحكمة المدنية (حكم مستعجل مصر ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ مجلة المحاماة س ١٤ ع ١ ص ٤١) (١).

(١) راجع حكم محكمة مصر السككية في ٢٢ - ٦ - ١٩٣٢ عمارة س ١٣ س ٩١٢ في إشكالات تنفيذ الأحكام الشرعية -

وقضت محكمة النقض بأنه ، لما كانت المادتان ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (الملغاة) الأولى منهما تمنع هذه المحاكم من نظر أية دعوى لا تكون بذاتها من اختصاصها والثانية تحظر عليها الفصل في مسائل الأحوال الشخصية وتأويل الأحكام الصادرة فيها من الجهات المعهود إليها بنظرها وكان حكم الطاعة الذي قضى الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذه صادرا من المحكمة الشرعية في مسألة هي بلا جدال من صميم الأحوال الشخصية وكان الحكم المذكور لا يمس حقا ماليا ولا يحتمل تنفيذاً على المال مما ينتفى معه اختصاص المحاكم بنظر أي نزاع يقدم بشأنه . لما كان ذلك كذلك كان الحكم المطعون فيه باطلا لتجاوز المحكمة التي أصدرته حدود ولايتها فيتعين نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى (راجع نقض ٢ مارس سنة ١٩٤٩ بمجموعة رسمية ع ٣ و ٤ س ٥١ ص ٩٠) وكان الحكم المطعون فيه بإيقاف تنفيذ حكم الطاعة .

رأى الفقه والقضاء :

٦ — وفي ظل هذه النصوص السالفة رأى جمهور الفقهاء أن المسائل الجنائية كالمسائل الشرعية تخضع لقاعدة عامة تحكم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وهي أنه لا يختص إلا إذا كان موضوع الحق بين الطرفين من اختصاص المحكمة المدنية التي هو فرع منها ويتحدد اختصاصه باختصاصها . أما إذا كان مثار النزاع في الاشكال مسألة تمس الموضوع الذي فصل فيه الحكم وتخرج عن تطبيق القانون المدني فلا يختص القاضي المستعجل بنظر الاشكال . أما إذا كان التنفيذ قد لحق المال وأثار نزاعا في نفاذ الالتزام ولزومه لسبب من أسباب انقضاء الالتزامات أو ادعى الغير حقا على المال موضوع التنفيذ أو غير ذلك من المنازعات التي تحكمها قواعد القانون المدني ففي هذه الأحوال جميعا يختص القاضي المستعجل بنظر الاشكال في التنفيذ كما تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع موضوعا (مؤلف قاضي الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي رشدي ص ٦٠٣) .

٧ — وإذا كان المشرع قد أوضح فكرته في الاختصاص في اشكالات التنفيذ في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإذا لم يورد نصا يرتب قاعدة الاختصاص في قانون تحقيق الجنايات القديم إلا أن ذلك لا يعني أن المشرع أراد أن يخرج عن القاعدة التي أوضحها بل يعني أنه أغفل تطبيقها لا تدعو إلى تكراره حاجة وأمل السبب في ذلك أنه لا يتصور حالات كثيرة يحتمل فيها الاشكال في العقوبة بوجهي الاشكال السريع والموضوعي كما في القانون المدني فإذا استشكل في تنفيذ حكم جنائي فأنما يقصد عدم تنفيذه على المستشكل فإذا أوقف التنفيذ فلا يكون ثمة موضوع بين المستشكل والنيابة وإذا أرادت النيابة التنفيذ فأنما بدعوى عمومية يصدر فيها حكم جديد يختلف عن الحكم الأول المستشكل فيه .

ومؤدى رأى الجمهور (١) أن المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم هي التي تختص بنظر الاشكالات

(١) يرى جرافولان أن الاختصاص في كل اشكال في التنفيذ يكون للمحكمة التي أصدرت الحكم فهي أولى المحاكم بالاختصاص قياسا على م ٣٨٦ مرافعات قديم ولم يعن بالترقية بين اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم وقاضي الأمور المستعجلة في نظر اشكالات التنفيذ مع أن المادة ٣٨٦ مرافعات جعلت الاختصاص للمحكمة التي أصدرت الحكم عند الفصل في موضوع النزاع بين الطرفين في الاشكال لاني وجهه السريع بالإيقاف أو الاستمرار في التنفيذ.

في تنفيذ الأحكام الجنائية ولا يختص بها قاضي الأمور المستعجلة لأن موضوع الاشكال لا يختص به المحكمة المدنية أما إذا كانت المحكمة المدنية تختص بموضوع الاشكال لسريان قواعد القانون المدني عليه فيختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال بوجهه السريع وقد حكم بهذا المبدأ قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣ (محاماة س ١٤ ص ٤٦ ع ١) .

٨ — وقد قضت محكمة مصر الكلية في حكمها الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٣ المنشور بمجلة المجموعة الرسمية س ٤٤ ص ٢١٥ بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات في تنفيذ الأحكام الجنائية وقررت قاعدة هامة هي أن القضاء المستعجل نظام مدني أقامه قانون المرافعات المدنية والتجارية بمقتضى المادتين ٢٨ و ٣٨٦ منه فبدى أن يكون بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية والتجارية فقط لافي الدعاوى الجنائية التي نظمت اجراءاتها بقوانين أخرى . وليس من المعقول أن الشارع وهو يضع نصوص قانون المرافعات كان يفكر في المسائل الجنائية حتى يقال إنه شرع لها أيضا في المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مادام لم يصف الأحكام التي تكلم عنها بأنها الأحكام المدنية والتجارية والا على هذا القياس يمكن القول بأن جميع النصوص التي ذكرت الأحكام دون وصف لها تتناول الأحكام كلها من مدنية وجنائية وغيرها وهذا القول لا يمكن الأخذ به على إطلاقه لأن من المقرر أن العمل بأحكام المرافعات لا يكون إلا في المبادئ العامة التي تقتضيها العدالة ولم يرتب لها القانون الجنائي حكما خاصا وليس اختصاص القضاء المستعجل من المبادئ العامة بل هو على النقيض من هذا استثناء من القاعدة العامة القائلة بأن قاضي الأضل هو قاضي الفرع فلو لم ينص قانون المرافعات صراحة على اختصاص القاضي الجزئي بنظر اشكالات التنفيذ الوتية لكان نظرها من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم تطبيقا للقاعدة العامة المذكورة ولقاعدة أخرى هي أن تنفيذ الحكم يعتبر من ملحقات الدعوى الأصلية التي صدر فيها .

وقد قضى بأن البحث في جواز تنفيذ حكم الغلق على غير المحكوم عليه إذا كان شاغلا للحل المحكوم بغلقه هو بحث في شخصية العقوبة التي قضى بها الحكم وهي قاعدة من قواعد العقوبات لا تخضع لأحكام القانون المدني فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا الاشكال (حكم قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ محاماة س ١٤ ع ٩ ص ٦٤٣) .

رأى عكسي :

٩ — على أنه وجد في الفقه والقضاء رأى آخر يذهب إلى أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالنظر في الاشكالات في الأحكام الجنائية لأمرين :

أولهما : عموم نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات (قديم) فيختص قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف تنفيذ العقوبة المالية كالرد والمصادرة والازالة والغلق لأن تنفيذها قد يمس حقوق الغير المالية . والقول باختصاص القاضي الجنائي وحده بنظر اشكالات تنفيذ الأحكام الجنائية يتعارض مع عموم نص هاتين المادتين .

ثانيهما : سرعة القضاء المستعجل لوجود خطر في اشكال تنفيذ حكم الغلق أو ما شاكله وهو

ما يستدعى سرعة في الفصل في الإشكالات الأمر الذي لا يتوافر في القضاء العادى . ويذهب هذا الرأى على ذلك إلى أنه لا يجوز للقاضى المستعجل بحث صحة أو بطلان الحكم الجنائى أو تفسير ما ورد فيه غامضا من عبارات وإنما يكون له بحث مدى تأثير الحكم الجنائى على حقوق المستشكل المالية إذا كان من الغير (قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد على راتب ص ٦٤٤) .

أحكام القضاء :

١٠ - وقد وجد بين أحكام المحاكم بعض الأحكام التى اتجهت إلى الأخذ بهذا الرأى فقضت محكمة اسكندرية الكلية برئاسة القاضى مصطفى مرعى فى حكمها الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٣٣ المنشور بمجلة المحاماة س ١٣ ص ١٠٣٤ تحت رقم ٥١١ بأن « الاشكالات التى تعترض تنفيذ الأحكام الجنائية القاضية بعقوبة مالية مثل الرد والمصادرة والازالة والغلق والهدم تدخل فى اختصاص قاضى المواد المستعجلة الذى يقع التنفيذ فى دائرته لان المحاكم الجنائية لا تقضى فى الاموال إلا إذا اتصل قضاؤها بالدعوى العمومية ولان الأحكام الصادرة بعقوبة مالية تفقد صفتها الجنائية بمجرد صدور الحكم بها » .

وقضى قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر (القاضى محمد على راتب) فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٥ المنشور بمجلة المحاماة السنة ١٥ ص ٤١١ باختصاص قاضى الأمور المستعجلة طبقا لنص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات بالاشكالات الحاصلة فى التنفيذ حتى ولو صدرت من محكمة جنائية متى كان التنفيذ حاصلا عن عقوبات مالية تمس حقوق الغير كالفلق والمصادرة والازالة والقول بغير ذلك واختصاص القاضى الجنائى بنظر مثل هذه الاشكالات يتعارض مع نصوص المادتين المذكورتين اللتين قررتا مبدأ عاما وأصولا وضوابط لم يرد فى قانون تحقيق الجنايات ما يخالفها .

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة باختصاص القضاء المستعجل فى الفصل فى اشكال التنفيذ الحاصل من أحد الملاك على الشيوع فى منزل فى تنفيذ حكم صادر من محكمة المخالفات فى مواجهة أحد الشركاء بازالة جزء من مبانى المنزل . (الغازيت المختلطة عدد ٣٤ رقم ٢٨٥) .

الرد على هذا الرأى :

١١ - ويرد على هذا الرأى بالأمور الآتية :

أولا - ان نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ من قانون المرافعات المدنية (القديم) خاص بالأحكام المدنية والتجارية ولا يسرى على الأحكام الجنائية التى نظمت إجراءاتها لقوانين أخرى .

ثانيا - اما حجة سرعة فصل القضاء المستعجل فهى حجة ضعيفة لأن الاجراءات الجنائية بطبيعتها اسرع من الاجراءات المدنية وليس هناك خطر على الافراد بل الخطر من عدم الفصل سريعا فى الاشكال فى الأحكام الجنائية إنما هو على النيابة . ويمكن للنيابة العامة وهى التى تقوم بالتنفيذ أن تحدد اقرب جلسة لنظر الإشكال فى التنفيذ .

ثالثا - أن عقوبة الاغلاق أو المصادرة عقوبة تكميلية عندما يقضى بها مع الغرامة فالحكم بها لا يمكن اعتباره من قبيل الفصل في حقوق مدنية ولا تفقد العقوبة التكميلية بعد الحكم صفحتها كعقوبة .

رابعا - أصحاب هذا الرأي يتناقضون فانهم يسلمون بقاعدة أن قاضي الأمور المستعجلة فرع من المحكمة التابع لها يتقيد في اختصاصه بالحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بني على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعه (١) (راجع حكم مصر السكية ٤/١٠/١٩٤٣ بمجموعة رسمية س ٤٤) .

خامسا - ولا يمكن القول بأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالاشكال في العقوبة المالية كالرد أو المصادرة أو الازالة أو الاغلاق لمساسها بحقوق الغير المالية ولأن المحاكم المدنية هي صاحبة الولاية العامة على المال وليس للمحاكم الجنائية أن تمس الأموال بأحكامها فان هذا القول ظاهر البطلان ولا سند له من القانون .

في نصوص قانون الاجراءات الجنائية :

١٢ - هذا ما كان عليه الفقه والقضاء قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الجديد وكان الرأي الراجح هو عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة كقاعدة عامة ، في نظر الاشكالات في تنفيذ الاحكام الجنائية . وكان مثار هذا الخلاف هو نخلو قانون تحقيق الجنايات من نصوص تبين الجهة المختصة في نظر هذه الاشكالات .

ولكن قانون الاجراءات الجنائية الجديد قد تضمن نصوص المواد ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ بينة الاجراءات في حالة الاشكالات في تنفيذ الاحكام الجنائية .

فقضت المادة ٥٢٤ منه بأن كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ومع ذلك إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية .

ونصت المادة ٥٢٥ على أنه يقدم النزاع إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة يعلن ذور الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن . وللمحكمة أن تجري التحقيقات التي ترى لزومها ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع والنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

وجاء بالمادة ٥٢٦ منه أنه إذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه يفصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين .

ثم نصت المادة ٥٢٧ على أنه في حالة تنفيذ الاحكام المالية على أموال المحكوم عليه إذا قام

(١) راجع حكمى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر (القاضي محمد على راتب) في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ و ١٣ يناير سنة ١٩٣٦ المنشورين الأول بمجلة المحاماة س ١٥ ص ٥٢١ والثاني بمجلة المحاماة س ١٦ ص ٤٢٧ .

نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات .

١٣ — وقد حسم المشرع بهذه النصوص ذلك الخلاف الذي كان قائما في عهد قانون تحقيق الجنايات بشأن الجهة المختصة بالفصل في النزاع الذي يقع بين النيابة والمحكوم عليهم. وغيرهم بشأن تنفيذ الأحكام الجنائية .

وجاء في المذكرة الايضاحية وتقرير مجلس الشيوخ عن هذه النصوص ان كل اشكال في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم المتعلق به هذا الاشكال . أما إذا كان التنفيذ يجري على أموال المحكوم عليه على مقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فيتبع بشأن ما يحصل فيه من إشكال أو نزاع ما هو مقرر في القانون المذكور . وظاهر أن تنفيذ الأحكام المالية بطريق الحجز على أموال المحكوم عليه يكون اما بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية وفي الحالتين إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب الحجز عليها كأن ادعى ملكيتها فيرفع هذا الاشكال الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات . أما إذا كان الاشكال يتعلق بالحكم نفسه من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ فانه يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

١٤ — ومؤدى هذه النصوص والمذكرة الايضاحية أن اشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية تختص بها كقاعدة عامة المحكمة التي أصدرت الحكم وهي المحكمة الجنائية مالم يكن الحكم المستشكل فيه حكما ماليا أي بالغرامة أو بالتعويض ويكون التنفيذ به على مقتضى قانون المرافعات أى بطريق الحجز أو بالطرق الادارية لتحصيل الأموال الأميرية فيرفع الاشكال في هذه الحالة الى المحكمة المدنية .

١٥ — ولا يدخل في عبارة الأحكام المالية الواردة في المادة ٥٢٧ اجراءات التعويضات التكميلية كالحدم والغلق والمصادرة والازالة إذ هذه العقوبات شخصية وليست لها صفة « المالية » كالغرامة ولانها لا يمكن أن تكون محلا للتنفيذ بالطريق المدني أو الادارى .

وعلى ذلك فلا تشمل المادة ٥٢٧ حالة التنفيذ بالعقوبة التكميلية بغير طريق التنفيذ المدني بل بطريق التنفيذ الجنائي للعقوبة .

١٦ — وإذا كان تنفيذ حكم الغرامة بالطريق الجنائي كالأكرام البدني فلا يجوز الاستشكال فيه أمام القضاء المدني المستعجل بل يكون الاشكال فيه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم .

وقد نص في المادة ٥٢٦ من قانون الاجراءات على أنه « إذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه يفصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين وهي م ٥٢٤ و ٥٢٥ أى تنظره المحكمة التي أصدرت الحكم » مع أن هذا الاشكال يكون مرفوعا من غير المحكوم عليه الأمر الذي يؤكد ماوضح في المذكرة الايضاحية من أن المادة ٥٢٧ خاصة بحالة الاشكال المرفوع من غير المحكوم عليه عن حكم جنائي مالى - بالغرامة أو بالتعويض - ويكون التنفيذ به بالطريق المدني أو الإداري وليس بالطرق الجنائية .

١٧ - ويرى الدكتور على زكي العرابي أنه لا فرق بين عقوبة الغرامة والمصادرة وبين باقي العقوبات المقيدة للحرية لأنها كلها وإن اختلفت أشكالها عقوبات جنائية وضمت لغرض واحد وهو تأديب الجاني ولا تصدر إلا من محكمة واحدة وهي المحكمة الجنائية وعقوبة الغرامة لا تسقط إلا بالمادة المسقطة للعقوبات لا بالمادة المقررة للديون وتنفذ بالأكراه فالصفة الجنائية ملازمة لها في كل أدوارها ولا يفهم القول بأن الحكم يكون بمثابة حكم مدني ولذلك يرى أن الاشكال في تنفيذها يجب أن يرفع بالمحكمة الجنائية شأن الاشكال في تنفيذ أية عقوبة أخرى خصوصا وإن نص المادة ٥٢٤ لم يحجز بين نوع وآخر من العقوبات .

١٨ - أما صاحب الرأي العكسي الأستاذ محمد علي راتب فقد رأى أن مؤدى نصوص قانون الاجراءات الجنائية أنه إذا كان الاشكال من المحكوم عليه تختص المحكمة التي أصدرت الحكم الجنائي وحدها فتتظر الاشكال في العقوبات المالية والبدنية . أما إذا كان الاشكال من الغير في تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه فيختص قاضي الأمور المستعجلة وإن كانت المادة ٥٢٧ قد ذكرت عبارة المحكمة المدنية فإن قاضي الأمور المستعجلة فرع منها وفق المادة ٤٩ من قانون المرافعات (كتاب قاضي الأمور المستعجلة لراتب ص ٦٤٧ طبعة ١٩٥٢) ولم يفسر الأستاذ راتب عبارة الأحكام المالية الواردة بالمادة ٥٢٧ إجراءات ولم يوضع هذا النص وفق المذكرة الايضاحية والاعمال التحضيرية .

١٩ - وقد قضت محكمة النقض أخيرا في دائرتها الجنائية بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ١٣٤١ سنة ٢٢ قضائية في ملعن رفع عن حكم صادر من المحكمة الجنائية برفض الاشكال المرفوع في تنفيذ حكم غلق من الغير فقالت : إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الاشكال في تنفيذ حكم باغلاق محل قد أثبت أن رخصة المحل التي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر باغلاقه ليست باسم المستشكل وإنما هي باسم الذي حرر ضده محضر المخالفة وصدر عليه الحكم بالغرامة والاعلاق فإن إجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا يكون للطاعن صفة في رفع هذا الاشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليما، (راجع مجموعة الأحكام الجزء الرابع الدائرة الجنائية ص ٥٩٧) . ويستفاد من هذا الحكم بجملاء :

أولا - أن المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم الجنائي بالغلط هي المختصة بنظر الاشكال مع رفعه من الغير . ولو كانت المحكمة غير مختصة لنقضت محكمة النقض الحكم لأن هذا الاختصاص من النظام العام .

ثانيا - أن نظر الاشكال في تنفيذ حكم الغلق يمس إجراءات المخالفة والمحاكمة الجنائية فتختص به المحكمة التي أصدرت الحكم .

٢٠ - وقضت محكمة أسبوط الابتدائية (الدائرة المستعجلة) بأن : قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بنظر الاشكالات عن ايقاف أحكام الازالة وينبغي أن المادة ٤٧٩ / ١ مرافعات تسرى

في المواد المدنية والتجارية فقط لا في الدعاوى الجنائية التي نظمتها إجراءات بقوانين أخرى .
(صدر هذا الحكم في القضية رقم ٨٩٤ سنة ١٩٥٠) .

٢١ — ولا يمكن القول بأن العقوبات التكميلية شخصية بمعنى أنه لا يمكن التنفيذ بها في مواجهة الغير إذ قضت محكمة النقض في ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ في القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ قضائية بأن المبدأ المقرر في القانون الجنائي المعروف بشخصية العقوبة بمعنى عدم تجاوزها شخص المحكوم عليه ويمتلكاته . هذا المبدأ لا يطوى العقوبات التكميلية فانه يجري تنفيذها في مواجهة الغير متى كان موضوع الدعوى ماسا بالأمن أو النظام العام أو مصلحة المجتمع أو يكون للعقوبة التكميلية هنا صفة عينية لا شخصية فهي تدبير وقائي ضد شخص معين .

٢٢ — على أن البحث في إشكال تنفيذ حكم الغلق مثلا ولو كان من الغير يتصل بأصل الحق أى بموضوع المحاكمة وهو ما يمنع قاضى الأمور المستعجلة عن الفصل فيه . فاذا ما أصر قاضى الأمور المستعجلة على اختصاصه بنظر الاشكال في تنفيذ حكم جنائى بالغلق فانه لا يلبث أن يقضى برفض الاشكال موضوعا لأنه يجره البحث إلى التعرض لأصل الحق وكان الأولى به أن يقضى بعدم اختصاصه .

مثال ذلك : قضى بأن تنفيذ حكم الغلق الصادر وفق القانون ١٣ سنة ١٩٠٤ يكون على نفقة الخالف المحكوم عليه ولكن تنفيذه يكون في الوقت نفسه على المحل موضوع الخالفة ولو كان مستعملة وقت التنفيذ شخصا آخر خلاف المحكوم عليه يكون قد استأجره من المالك أو انتفع به باذنه وعلى المالك أن يسوى شئونه مع هذا المستأجر أو مستعمل المحل طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ٨ من اللائحة المرفقة بالقانون المذكور وعلى ذلك لا يقبل من هذا المستأجر أو المنتفع الاستشكال في تنفيذ الغلق على المحل بحجة انه شخص آخر غير المحكوم عليه، (قاضى مستعجل مصر ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ محاماة س ١٦ ج ٥ ص ٥٣٠) اليس هذا تعرض لأصل الحق وإجراءات المحاكمة .

مثال آخر : وهذا ما قضت به محكمة بنى سويف الجزئية في قضية الإشكال رقم ٥٩٦ سنة ١٩٥٤ مدنى بنى سويف في ١٣ مارس سنة ١٩٥٤ في إشكال مرفوع من الغير عن حكم غلق فبعد أن حكمت باختصاصها بنظره على أساس ان أحكام الغلق في رأيها تدخل ضمن عبارة الأحكام المالية الواردة بالمادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات قضت برفض الإشكال موضوعا على أساس عدم جدية استئجار المستشكل للحل المراد غلقه وعدم ثبوت تاريخ عقد الايجار . ومع أن هذا الحكم معيب فما ذهب إليه من أن عبارة الأحكام المالية الواردة في المادة ٥٢٧ اجراءات تشمل أحكام الغلق والمصادرة والازالة مع ان المقصود بها أحكام الغرامة أو أحكام التعويض المدنى الصادرة من المحاكم الجنائية ويكون تنفيذها بالطريق المدنى أو الادارى دون الطرق الجنائية للتنفيذ - مع ذلك الا يعد تعرض المحكمة لبحث حق المستشكل في إلغاء الغلق من عدمه مساس بموضوع المحاكمة التى صدر فيها حكم الغلق الأمر الذي كان يستوجب من المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها لمساس الإشكال بموضوع الحق .

أحكام التعويض الصادرة من المحاكم الجنائية :

٢٣ - تختص المحكمة الجنائية بالفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم عند فصلها في الدعوى الجنائية وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف (م ٣٠٩ اجراءات - الدكتور على زكي العرابي الجزء الثاني ص ٢٦) .

٢٤ - وان كانت الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية فذلك بالنسبة للاختصاص فقط ولكنها تبقى مستقلة عنها فيما يختص باجراءات الاثبات وحضور الخصوم وغيايهم وما يترتب على ذلك من آثار .

وقد قضى بأن د الفسكرة التشريعية من ضم الدعوى المدنية للدعوى العمومية في قضاء واحد توجب ان تخضع الدعوى المدنية لجميع قواعد الاجراءات التي تحكم سير الدعوى امام المحكمة الجنائية وصدور الحكم فيها وطرق الطعن فيه ومواعيده إلا أن هذه الوحدة تنتهي عندها الحد . فاذا صدر الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية فانه يقرر حقا مدنيا يخضع لاحكام القانون المدني من حيث سقوطه أو بقاءه ومن حيث تنفيذه على مال المدعى عليه وما إلى ذلك . وبذلك لا يستلزم مجرد صدور الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية أن تختص بالفصل في كل ما يعترض تنفيذه من الصعوبات . وان صح ذلك في كل ما يمس الحق وموضوعه مساسا يرجع إلى أحكام القانون المدني فان قاضي الامور المستعجلة هو الهيئة الطبيعية للفصل في ذلك (قاضي الامور المستعجلة بمحكمة مصر ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بمأماة س ١٤ ع ٥ ص ٣٧١) . اما ان مس الإشكال أى لإجراء من إجراءات المحاكمة فلا يختص القضاء المستعجل بنظر الإشكال .

وتطبيقا لهذه القاعدة نعالج اختصاص قاضي الامور المستعجلة بإشكالات التنفيذ عن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية في الدعاوى المدنية بالتعويض في حالين :

أولا - حالة سقوط الحكم الغيابي المدني بمضى ستة شهور :

٢٥ - كانت المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات القديم تنص على انه يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعيد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في بحر ستة أشهر من تاريخه ، ثم جاءت المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات الجديد تنص على انه " يصبح الحكم الغيابي كأن لم يكن إذا لم يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره " .

ولم يرد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوضح مصير الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالتعويض غيابيا دون أن يعلن خلال ستة شهور من تاريخ صدوره ورأى الدكتور على زكي العرابي أن نص المادة ٣٩٣ مرافعات جديد لا ينطبق على الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية سواء فيما يتعلق بالدعوى المدنية أو الجنائية (المبادئ الأناسية للاجراءات الجنائية الجزء الثاني بند ٢٦) .

فلا يختص قاضي الامور المستعجلة بنظر اشكالات التنفيذ عن أحكام التعويض الغيابية الصادرة

من المحاكم الجنائية (استنادا على مضي ستة شهور دون اعلانه) تطبيقا للبادة ٣٩٣ مراتع على فرض سريان هذه المادة على أحكام التعويض الصادرة من المحكمة الجنائية (لأن سقوط الحكم بمضى ستة شهور هو جزاء يلحق إجراء من إجراءات الدعوى وهو الحكم فيها فيسقطه دون تأثير على الحق في ذاته ولا ما اتخذ من إجراءات والبحث في ذلك الشق المدني وأثره على الحكم الجنائي القاضي بالتعويض من اختصاص المحكمة الجنائية التي أصدرته وعن عملها لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية في الاختصاص ويكون الحكم الصادر إجراء من إجراءاتها (راجع قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بحاماة س ١٥ ص ٢٧٩) .

ثانيا — حالة سقوط التعويضات بمضى المدة :

٢٦ — قضت المادتان ٢٣٤ و ٢٥٩ إجراءات على أن الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة تنقضي بمضى المدة المقررة في القانون المدني وعلى أن الأحكام المقررة لمضى المدة في القانون المدني هي التي تتبع فيما يختص بسقوط التعويضات المحكوم بها نهائيا من المحكمة الجنائية . وتسقط أحكام التعويضات بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ الحكم النهائي بها . إلا أن المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ (لجواز تنفيذه قرر صدوره وفق المادة ٣٨٥ إجراءات) تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .

وقاضي الأمور المستعجلة كما قدمنا يختص بأشكال التنفيذ في أحكام التعويض فيما يتصل بالحق المدني في موضوعه ليتخصص بأشكال التنفيذ المستند على سقوطه بمضى المدة لأن ذلك يخضع لأحكام القانون المدني ولاختصاص المحكمة المدنية وقاضي الأمور المستعجلة فرع منها . (راجع قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بحاماة س ١٥ ص ٢٧٩) .

٢٧ — على أننا لا نرى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال في تنفيذ حكم بالتعويض صادر من محكمة الجنائيات غايبا عند تنفيذه بعد حضور المحكوم عليه أو القبض عليه لأن سقوط الحكم سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات يعد إجراء من إجراءات الدعوى وهو الذي تختص به المحكمة الجنائية . وتكون غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية هي المختصة لنظر مثل هذا الاشكال .

أثر رفع الاشكال في الأحكام الجنائية :

٢٨ — ورفع الاشكال في الأحكام الجنائية لا يوقف تنفيذ الحكم لأن المادة ٥٢٥ إجراءات قد أعطت حق الامر بوقف التنفيذ للنياة العامة عند الاقتضاء أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا ولو قبل تقديم الاشكال إلى المحكمة .

كما أن للمحكمة الجنائية التي تنظر الاشكال وهي التي أصدرت الحكم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يفصل في النزاع (م ٥٢٥ فقرة أولى إجراءات) .

اعتراض المحضر عند تنفيذ الحكم الجنائي :

٢٩ - يحدث أحيانا أن يثير المحضر عند تنفيذ حكم جنائي بالغلق أو الإزالة مثلا ويمتنع عن تنفيذ العقوبة التكميلية بحجة أن اشكالا قد رفع ولم تر النيابة العامة أو المحكمة التي أصدرت الحكم وقف التنفيذ بعد رفع الاشكال فيلجأ إلى قاضي المحكمة الجزئية أو قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة لاستصدار تأشيرة منه على الأوراق بوقف التنفيذ فهل للمحضر ذلك التصرف أم لا وهل الأمر الذي يصدره قاضي الأمور الوقفية أو القاضي الجزئي أمر قضائي أم لا ؟

قضى بأنه : إذا امتنع قلم المحضرين عن تنفيذ حكم مدني وعرض الأمر على قاضي المحكمة الجزئية فأقر قلم المحضرين على رأيه فلا يعتبر هذا الأمر من القاضي قضاءا فاصلا في موضوع النزاع لا شيء إلا لأن دعوى لم ترفع بذلك ولا يعد أمرا صادرا على عريضة بما للقاضي من سلطة الفصل في الأمور الوقفية لأن عريضة لم تقدم ولأن الاستمرار في التنفيذ أو إيقافه هو نزاع محله دعوى ترفع بالطريق العادي أو بالاستشكال لا بأمر يصدر على عريضة فالأمر لم يصدر من القاضي بمسأله من السلطة القضائية أو الولاية بل بصفة إدارية باعتباره رئيسا للمحكمة تطبيقا للمادة ٣٨٣ مرافعات (قديم) ومحل تنفيذ هذه المادة أن يكون الامتناع عن التنفيذ ناشئا عن أسباب إدارية أو شكلية فإذا استند إلى نزاع في الموضوع أو القانون امتنع على القاضي الفصل فيه بناء على شكوى من صاحب الشأن ووجب أن ترفع بذلك دعوى إلى المحكمة المختصة (حكم قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر في ١٩٣٦/٦/١ بحاماة س ١٦ ص ٩٧٠ ع ١٠ و ٩) .

٣٠ - وفي قانون المرافعات الجديد نصت المادة ٥٨ : منه على أن المحضرون ملزمون بإجراء التنفيذ بناء على طلب ذي الشأن متى سلمهم السند التنفيذي . فإذا امتنع المحضر جاز لطالب التنفيذ أن يرفع أمره إلى رئيس المحكمة أو إلى قاضي المواد الجزئية التابع لها المحضر . وهو بمثابة حكم المادة ٣٨٣ القديمة ومحله كذلك أن يكون النزاع بين صاحب الشأن والمحضر الممتنع عن التنفيذ مبنيًا على أسباب إدارية أو شكلية أما إذا كان امتناع المحضر مبنيًا على نزاع في الموضوع أو القانون لا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي الجزئي أن يفصل في امتناع المحضر كشكوى صاحب الشأن وإنما ينبغي رفع دعوى بذلك إلى المحكمة المختصة .

٣١ - هذا هو الحكم في إشكالات التنفيذ في الأحكام المدنية فن باب أولى - والمحاكم المدنية إجمالا لا اختصاص لها في إشكالات تنفيذ الأحكام الجنائية - لا يجوز للمحضر أن يمتنع عن تنفيذ الحكم الجنائي فيما يختص بالعقوبة التكميلية كالغلق أو الإزالة .

ولا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي الجزئي الفصل في صحة هذا الامتناع من عدمه وإنما يكون للمحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم عندما يعرض عليها الإشكال في التنفيذ أن تنظر فيما يثريه قلم المحضرين من اشكال حول التنفيذ . وقضت بمثل ذلك محكمة بني سويف الابتدائية في غرفة المشورة في التظلم المرفوع من النيابة العامة عن الأمر الصادر من وكيل المحكمة بوقف تنفيذ حكم غلق في المخالفة المستأنفة رقم ١٣٨ سنة ١٩٥٣ بني سويف وقد قضت المحكمة في هذا الحكم بأنه لا سبيل للاحتجاج بنص

المادة ٤٨٠ : مرافعات التي تنص على أنه إذا عرض عند التنفيذ إشكال وطلب رفعه إلى قاضي الأمور المستعجلة فللمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالتين الحضور أمام القاضي وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه . فانه فضلا عن أن هذه المادة قد وردت في قانون المرافعات لتطبيقها على المسائل المدنية فانها تطلبت من المحضر عندما يعرض له اشكالا عند التنفيذ عرض الأمر على القاضي (أى المحكمة) بدلالة قول المادة قبل أن يصدر القاضي حكمه ومن ثم فما كان للمحضر أن يعرض الأمر على وكيل المحكمة ليفصل فيه سلطته الإدارية التي لا أساس لها من القانون .

خلاصة البحث :

٣٢ — وجماع ما تقدم أن الاختصاص بنظر الاشكالات التنفيذ في الاحكام الجنائية يكون كقاعدة عامة للمحكمة التي أصدرت الحكم وهي المحكمة الجنائية ولغرفة الاتهام إذا كان الحكم المستشكل فيه صادراً من محكمة الجنايات . وهذه القاعدة عامة بالنسبة للاشكال من المحكوم عليه أو من الغير على أنه يستثنى من هذه القاعدة ثلاث حالات :

١ — حالة الاشكال في تنفيذ حكم بالغرامة بطريق التنفيذ المدني وفق قانون المرافعات على أموال الغير ففي هذه الحالة يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال .

٢ — حالة الاشكال في تنفيذ حكم التعويض الصادر من المحكمة الجنائية نهائياً بطريق التنفيذ على مقتضى قانون المرافعات على أموال الغير فيختص بنظره في هذه الحالة قاضي الأمور المستعجلة .

٣ — حالة الاشكال في الحكم الصادر بالتعويض من المحكمة الجنائية نهائياً على أساس سقوط التضمينات بمضى المدة فيختص بنظر الاشكال في هذه الحالة قاضي الأمور المستعجلة .

كما نخلص من ذلك البحث إلى أن الاشكال في الاحكام الجنائية لا يترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم ما لم تر النيابة العامة أو المحكمة التي تنظر الاشكال وقف التنفيذ حتى يفصل في الاشكال وإلى أن المحضر لا يجوز له الامتناع عن تنفيذ العقوبات التكميلية إذا إثير إشكال بشأنها إلا بعرض الأمر على المحكمة المختصة بنظر الاشكال .

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٧٣	١٤٩٥	٥ فبراير ١٩٥٣
		(١) قضاء محكمة النقض المدنية
		١ - أوراق تجارية . سندات اذنية . حكم . تسببه . تقريره أن السندات الاذنية موضوع النزاع هي أوراق تجارية وأن تظهيرها عمل تجارى . استناده في ذلك إلى أنها كانت عن أعمال تجارية وأن المدينين فيها تجار . لا خطأ .
		٢ - أوراق تجارية . سند اذنى تجارى . تظهيره . ضمان المحيل قبول السند ودفع قيمته مالم يوجد اتفاق خاص بين الطرفين على خلاف ذلك . المادة ١٣٧ من قانون التجارة .
		٣ - أوراق تجارية . سندات اذنية تجارية . حكم . تسببه . قضاؤه ببراءة ذمة المظهر إليه من مبلغ معين وبصحة العرض الحاصل منه عن هذه السندات . استناد الحكم في ذلك إلى قواعد التظهير التي تقضى بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الاذنية المحولة إلى المظهر إليه وإلى أن هذا الأخير عجز عن تحصيل قيمتها بعد استيفاء الإجراءات القانونية . إجراؤه المقاصة بين هذه السندات وبين سند يقل عن قيمتها كان المظهر إليه مدينا به للبظر . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٦٧٤	١٥٠١	د د د
		١ - نقض . طعن . حكم تمهيدى بنذب خبير . قضاؤه بصفة قطعية في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد الذى أسس عليه الطاعن دعواه قبل المطعون عليهم لاحجية له قبلهم لأنهم لم يكونوا خصوما حقيقين في دعوى صحة التعاقد . هذا الحكم صادر في صميم الموضوع وأنهى جزءا أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن في هذا الحكم على استقلال . المادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات .
		٢ - قوة الأمر المقضى . حكم صادر في دعوى صحة تعاقد أقامها المشتري على البائع له وعلى أخوته الذين اقتسموا الأطنان مع البائع . قضاؤه بصحة التعاقد في مواجهه البائع وأخوته . عدم حضور أخوة البائع في الدعوى وعدم منازعتهم المدعى في طلباته لا يمنع من اعتبارهم خصوما حقيقين فيها . الحكم الصادر فيها يعتبر حجة عليهم .

رقم الحكم	الهيئة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٣ - نقض . طعن . سبب جديد . الدفع بأن الحكم الغيابي قد سقط لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٥	١٥٠٤	٥ فبراير ١٩٥٣	١ - نقض . طعن . إجارة . نزاع قائم على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد أرضاء فضاء أم مكاناً مؤجراً تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا النزاع ليس مما تفصل فيه دائرة الايجارات فصلاً نهائياً . جواز الطعن في الحكم الصادر منها في هذا النزاع .
٦٧٦	١٥٠٩	" " "	٢ - إجارة . العين المؤجرة كما هو ثابت من عقد الايجار أرض فضاء . عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع الخاص باخلاء هذه العين . لا يغير من ذلك كون المستأجر قد أقام أبنية على هذه العين أو عدلت الأجرة الواردة بالعقد الأصلي وأرفق به رسم للبيان التي أقامها المستأجر مادام لم ينص فيه على أن الايجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من المباني .
٦٧٧	١٥١٠	" " "	تزوير . حكم . تسببه . تمسك المدعى عليه في دعوى التزوير بأن ما حدث في العقد من تغيير إنما كان بعد تقديمه لسكتب الجلسة . استناده في تأييد دفاعه الى أن تقرير الطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة الى وجود تمزق بالعقد وإلى أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى هذا الدفاع . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطّل للحكم .
			بيع . تسجيل . بيع صدر من المورث إلى مشتريه يسجل عقده . بيع صدر من الوارث إلى مشتري آخر يسجل عقده . انتقال الملكية إلى المشتري من الوارث . حكم . تسببه . قضاؤه بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث الذي سجل عقده دون أن يبين سبباً قانونياً لإهدار عقد المشتري من الوارث الذي انتقلت اليه الملكية بالتسجيل . عدم بحثه في نفاذ التصرف في حق دائي التركة وما إذا كانت التركة مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين . خطأ في تطبيق القانون . المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة ٥٤ من القانون المدني القديم .

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٦٧٨	١٥١٣	١٢ فبراير ١٩٥٣
		١- تزوير . إثبات . جواز إثبات التزوير بكل الطرق . عجز مدعى التزوير عن إثباته بالبينة . إعتداد المحكمة في قضائها بتزوير المحرر على ما استخلصته من قرائن استنبطتها من مستندات قدمها المدعى . لا خطأ .
		٢- تزوير . حكم . تسييبه . قضاؤه بالتزوير . إقامته على ما استنبطته المحكمة من قرائن مؤدية . رده استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج . غير لازم .
٦٧٩	١٥١٥	١- امتياز . بيع . حق امتياز مقدم الثمن للشترى . شرط . الاحتجاج به قبل من ترتب له حق عيني على العقار . أن يكون قد تم شهره وفقاً للقانون قبل ترتب هذا الحق . مثال . المادة ٦٠١ من القانون المدني القديم .
		٢- فضالة . تقادم . بدء سريان المدة المسقطه لحق الفضولي في المطالبة بالمصروفات التي صرفها هو من وقت قيامه بالفعل الذي ترتب عليه منفعة رب العمل . المادة ١٤٤ مدني قديم .
٦٨٠	١٥١٩	١- استئناف . إجارة . دفع موضوع الدعوى مما تفصل فيه المحكمة فصلاً نهائياً . اختصاصها بالفصل نهائياً فيما يقدم من الدفوع . مثال . نزاع على زيادة أجرة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فيه نهائياً وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم الصادر منها في الدفع بقبول زيادة الأجرة لتقدمه قبل الأوان . عدم جواز استئنافه .
		٢- قوة الأمر المقضى . لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الاسباب . مثال . حكم قضى في أسبابه بصفة قطعية في بعض المسائل . صيرورته نهائياً بعدم الطعن فيه في الميعاد . الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن هذه المسائل . لا خطأ .
		٣- إجارة . استئناف . تحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل . من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الإيجارات نهائياً وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حكم . قضاؤه بعدم قبول الاستئناف الخاص بهذا النزاع . صحيح في القانون .

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٨١	١٢٥٤ ١٢ فبراير ١٩٥٣	نقض . طعن . إجراءات الطعن . إيداع أصل ورقة اعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات . إجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة للبيعاد المشار اليه .
٦٨٢	١٥٢٥ , , ,	بيع . حكم . تسليمه . تقريره أن البائع يستحق المبلغ المدفوع من المشتري نتيجة امتناع هذا الأخير عن اتمام العقد سواء اعتبر هذا المبلغ عربوناً أم جزءاً من الثمن . عدم تمحيصه دفاع المشتري الذى مؤداه أن عدوله عن الصفقة كان برضاء البائع وبسبب عيب خفى في المبيع . عدم يئانه ما إذا كان المبلغ المدفوع هو عربون أم جزء من الثمن والقضاء في الدعوى وفقاً لطبيعة هذا المبلغ . قصور مبطل للحكم .
٦٨٣	٧٢٥١ ١٩ , ,	١ - وضع يد . اثبات . جواز اثبات واقعة وضع اليد بكافة الطرق . حكم . تسليمه . إقامة قضائه في واقعة وضع اليد على ما استخلصه من أوراق عرفية وأقوال وردت في شكوى إدارية . لا خطأ .
		٢ - اثبات . شهادة . تقدير أقوال الشهود . مسألة موضوعية . ما استخلصته محكمة ثانية درجة من أقوال الشهود يغير ما استخلصته منها محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم .
٦٨٤	١٥٢٩ , , ,	١ - شفعة . عرض ملحقات الثمن . شرط وجوبه . أن يكون الشفيع عالماً بهذه الملحقات . عدم سقوط حق الشفيع في الشفعة إلا باثبات هذا العلم واغفاله ابداء الرغبة في الالتزام بها .
		٢ - شفعة . حكم . تسليمه . قضاؤه بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين . استناده الى اقرار المشتري بهذا الجوار في عقد البيع سبب الشفعة وفي دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري عن القدر المشفوع فيه وإلى ما ورد في عقد شراء الشفيع لأطيانه المجاورة للأرض المشفوع فيها . لا خطأ في القانون ولا قصور .

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٨٥	١٥٣٣	١٩ فبراير ١٩٥٣
		١ - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . حكم صادر من المحكمة الشرعية بتقرير نفقة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتقدير حجية هذا الحكم وما إذا كان قد صدر من جهة ذات ولاية أم غير ذلك عند تنفيذه على أموال المدين سواء بدىء فعلاً بالتنفيذ أم لم يبدأ به .
		٢ - قضاء مستعجل . اشكالات التنفيذ . هي بطبيعتها مستعجلة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها . قضاؤه بوقف التنفيذ أو السير فيه هو تقدير مؤقت ولا مساس له بأصل الحق .
		٣ - اختصاص . متى يختص المجلس الملى . قضاء مستعجل . حكم . تسببه . قضاؤه بإيقاف تنفيذ حكم نفقة صادر من المحاكم الشرعية لزوجة على زوجها الذي ينتمى لطائفة السريان الكاثوليك . تأسيس قضاؤه على أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات متعلقة بالزواج وإلى أن الزوجة وإن لم تكن أصلاً من أبناء هذه الطائفة إلا أنها ارتضت في عقد الزواج أن تخضع لأحكامها . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٦٨	١٥٣٦	١ - ضرائب . الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية للبول . إجازة المشرع على سبيل الاستثناء في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساساً لربط الضريبة عن السنة التالية . إلغاء المادة ٥٥ والتقدير الذي رتب عليها . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء ذا أثر رجعي بحيث يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلاً . المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ .
		٢ - خبير . حكم تسببه : أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى . في ذلك الرد الضمني الكافي على التقرير الاستشاري .
٦٨٨	١٥٣٩	١ - نقض . اعلان الطعن . يكون لنفس الخصم أو في موطنه

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>الأصل أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم . تعيين محل مختار في ورقة اعلان الحكم يعتبر قرينة قانونية على أن المطعون عليه قبل اعلانه بالطعن في هذا المحل ولو لم يصرح بذلك . لا يهيم أن يكون المحامي الذي عين مكتبه مقررًا أم غير مقررًا أمام محكمة النقض . لا تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠ و ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ و ٣٨٠ من قانون المرافعات في هذا الخصوص .</p> <p>٢ - ضرائب . شرط استحقاق ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المنشأة في مصر ومزاولتها أعمالاً تجارية أو صناعية . في حالة قيام المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بعمليات تجارية تنسم بصفة الاعتياد . مثال . منشأة قائمة في الخارج وليس لها ممثلون ولا نشاط تجاري في مصر . قيامها بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية لضريبة الأرباح التجارية . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .</p>
٦٨٨	١٩٥٤ فبراير ١٩	<p>١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . ايداع الأوراق التي نصت عليها المادة ٤٣٢ مرافعات خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن . إجراء جوهري . يترتب على تفويته بطلان الطعن .</p> <p>٢ - نقض . طعن . إعلان . وجوب إعلان المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن . عدم مراعاة هذا الإجراء . الطعن غير مقبول شكلاً . المادة ٤٣١ مرافعات .</p>
٦٨٩	» » » ١٩٥٣	<p>١ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم القاضي بطرد المستأجر من العين المستأجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن ألزمه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . تحقق مصلحته في الطعن في هذا الحكم .</p> <p>٢ - نقض . طعن . سبب جديد . إعلان . بطلانه . الطعن يبطلان الإعلان مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل بجميع خطوات المحضر . عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .</p>

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٩٠	٢٦ فبراير ١٩٥٣	إعلان . إعلان الشخص للنسابة . متى يصح . وجوب قيام المعلن بالتحريات الدقيقة الكافية للتقصى عن إقامة المعلن اليه . لا يكفى ورود الورقة بدون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . مثال .
٦٩١	١٥٤٧	١ - شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لا على أساس مجرد علمه باسم المشتري وحده بل على ما استخلصه من علمه بكافة شروط البيع . تحصيله علم الشفيع بشروط البيع من ثبوت اطلاعه على عقد البيع . لا خطأ .
٦٩٢	١٥٤٩	٢ - شفعة . متى يتم البيع ؟ من اتفاق العاقلين على أركانه . إثبات هذا الاتفاق في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي . لا يبنى تمام البيع . وجوب اظهار الرغبة في مدى ١٥ يوما من وقت العلم به . المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم .
٦٩٣	١٥٥٠	نقض . طعن . إعلان الطعن . وجوب قيام المحضر باثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة . اكتفاؤه باثبات أن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة . بطلان الاعلان . عدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه في الميعاد . المادتان ١٢، ١٣، ٤٣١، ٤٣٢ مرافعات .
٦٩٣	١٥٥٠	١ - وصية . بيع . بيع لوارث يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . هذا التصرف يعتبر وصية لا تنفذ في حق الوارث الآخر إلا إذا إجازها وفقا للقانون الذي كان يحكمها . منازعة هذا الوارث الآخر في بعض العقارات التي شملها التصرف . عدم نفاذ التصرف بالنسبة لهذه العقارات وبقاؤه صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه .
		٢ - وصية . إثبات . بيع لوارث يتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قصد به الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعا والإضرار بحق وارث آخر . لهذا الوارث أن يثبت بكافة طرق الإثبات أن التصرف يتضمن تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وأنه وصية لا تنفذ في حقه إلا بالاجازة .

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
١ - ضرائب . حكم . تسببيه . تقريره أن القيد بدفاتر الممول غير منتظم وغير مؤيد بالمستندات . في ذلك ما يكفي لاطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزافي . جواز الاسترشاد بهذه الدفاتر كعنصر من عناصر التقدير .	٢٦ فبراير ١٩٥٣	٦٩٤
٢ - حكم . تسببيه . تأسيسه على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض المأم الكافة بها . النعى عليه بأنه مؤسس على معلومات القاضي الشخصية . في غير محله . مثال في قضية ضرائب . شفعة . حكم . تسببيه . تقريره أن التصرف الصادر إلى المشتري لا يتجاوز فيه الشفعة لأنه بيع ذو طابع خاص روعي فيه إثار المتصرف إليه بالأولوية في الشراء لاعتبارات منها ما يتعلق بشخصه لقيامه باصلاح الارض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار الزراع . لا مخالفة فيما قرره هذا الحكم للقانون .	١٥٥٦	٦٩٥
١ - تزوير . حكم . تسببيه . تقريره أن الاوراق المقدمة للمضاهاة لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وأنه ورد ضمن أدلة التزوير أن الشخص المنسوب إليه كتابة الورقة المطعون فيها لم يكتبها ولم يوقع عليها ولذا شملت المضاهاة ماورد بهذا الدليل وأن خط كاتب الورقة وامضاءه في الاوراق التي قدمها الطاعن للمضاهاة يخالفان الخط والامضاءه في الورقة المطعون فيها مما يحيز للمحكمة أن تحكم بالتزوير دون مضاهاة . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا يشوبه بطلان في الاجراءات .	١٥٥٨	٦٩٦
٢ - تزوير . خبير . حكم . تسببيه . أخذه بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى . في ذلك الرد الضمني الكافي . على طلب ندب خبير مرجح وعلى التقرير الاستشاري .		
(٢) قضاء محاكم الاستئناف المدنية		
اجارة . اعيان الوقف . غبن فاحش . القانون المدني الجديد . احكامه في هذا الباب . اختلافها عن القانون الملغى .	١١ يناير ١٩٥٤	٦٩٧
عامل . قوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ مكررة .	٩ فبراير ١٩٥٤	٦٩٨

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لا يمنع من الالتجاء للحكمة العادية وطلب اعادته للعمل .
		(٣) قضاء المحاكم الكلية المدنية
٦٩٩	١٦ مايو ١٩٥٤	تركة . تعيين وعزل المصنف . إجراءات . تعلقها بالنظام العام . مخالفتها . يترتب عليه عدم قبول الدعوى .
٧٠٠	١٥٧٤	وضعية . نزاع في صحتها . اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين وهي فيما بين المسلمين المحاكم الشرعية . عدم اختصاص المحاكم المدنية بنظرها . من النظام العام .
		(٤) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٧٠١	٢٣ سبتمبر ١٩٥٣	أوامر الأداء . جوازية بادية الأمر . صيرورتها وجوبية طبقا للقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ .
٧٠٢	٤ أكتوبر ١٩٥٣	١ - طبيعة العلاقة بين الموظفين والحكومة . علاقة نظامية يحكمها القانون العام .
		٢ - حق تعيين وفصل الموظفين الخارجين عن هيئة العمال . قانون المصلحة المالية الصادر في سنة ١٩٥٧ .
		٣ - مدى سلطة الحكومة في فصل موظفيها عموما . مدى رقابة القضاء .
		٤ - عبء اثبات سوء استعمال الحكومة لحقها في فصل موظفيها . على من يقع ؟
٧٠٣	٢١ ديسمبر ١٩٥٤	شرط عدم التصرف في عقود بيع مصلحة الأملاك لصغار المزارعين . صحته . مخالفته . بطلان التصرف .
٧٠٤	٢٧ يونيو ١٩٥٤	١ - مقصف بمحطة السكة الحديد . تأجيده بشروط خاصة بأعدادة وثمن البيع والإشراف عليه وعلى عماله . طبيعة هذا التعاقد . عقد من نوع خاص أشبه بالتزام أداء خدمة عامة .
		٢ - منافسة الغير له ومدى مسئولية المصلحة عن ذلك .
		تحويل الشركات وأثره في الضريبة على إيرادات القيم المنقولة بحث للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية .
		القانون العام والقانون الخاص بحث للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة أمن الدولة .

العدد العاشر	فهرست	السنة الرابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٠١		محاولة لوضع نظرية عامة لجرائم الاشتباه المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحث للسيد الأستاذ طاهر شاش وكيل نيابة بورسعيد .
١٦١٣		تعريف منزل الدعارة حسب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بحث للسيد الأستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامي .
١٦١٦		حق الخزائنة العامة في الرجوع على المتهم الذي زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الأتعاب المقدرة للمحامي المعين للدفاع عنه ، الفقرة الثالثة من المادة ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، بحث للسيد الأستاذ أمين أبو هيف الوكيل الأول بمكتب النائب العام .
١٦٢٠		إشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية بحث للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور وكيل نيابة مركز بني سويف والأحداث .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون المدنى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون المدنى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

(المادة الاولى)

يستبدل بالمادتين ٨٧ (فقرة ١) و ٨٨ من القانون المدنى النصوص الآتية :

« مادة ٨٧ (١) - تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ،

« مادة ٨٨ - تفقد الأموال صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة . »

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٣٧٣ (١٧ يوليه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٧ مكرر الصادر فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

لما كانت المادة ٨٧ من القانون المدني في فقرتها الأولى تقضى بأنه « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » - ولما كانت المادة ٨٨ منه تقضى بأنه « تفقد الأموال صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

ولما كانت المادة ١ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء تقضى بأنه « يكون نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة بقرار من الوزير المختص » - كما قضت المادة الثانية منه بأن يستبدل بعبارة « الأمر العالى » ، حيث وردت في نصوص القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العامة عبارة « القرار » .

وتمشيا مع السياسة التي نهجتها الدولة في القانون المتقدم ذكره في التخفيف من أعباء مجلس الوزراء من جهة ، وتنسيقا للتشريع بتوحيد الاداة اللازمة للتخصيص للمنفعة العامة وانزع الملكية - رؤى اعداد مشروع هذا القانون بحيث يكون من بين طرق التخصيص للمنفعة العامة وانتهائه صدور قرار من الوزير المختص .

وبتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء في الصيغة التي اقراها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣
بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٧ مكرر الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٤ .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٢ و ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصان الآتيان :
 « مادة ٢ - يؤدى حائز الجهاز مقدما رسما سنويا قدره ١٣٠ قرشا عن كل جهاز يحوزه أيا كان عدد صماماته ، ويؤدى هذا الرسم من تاريخ حيازة الجهاز وانتهاء مدة الترخيص ، ولا يرد هذا الرسم فى أية حال .

فاذا كان الجهاز موجودا فى أحد المحال العامة أو أحد محال الملاهى أو أى محل ينتفع من تردد الجمهور يكون الرسم المقرر أربعة جنيهات مصرية .

ويأخذ مكبر الصوت مجرى جهاز الاستقبال من حيث الرسم إذا لم يكن موجودا فى نفس المكان ،
 « مادة ٧ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة المواصلات صناعة أجهزة الاستقبال اللاسلكية أو الصمامات أو الاتجار فيها ، كما لا يجوز لصانعى الأجهزة المذكورة أو المتجرين فيها التصرف فى أى جهاز إلا إذا كان المتصرف إليه مرخصا له بالاتجار فى هذه الأجهزة أو أدى الرسم المنصوص عليه فى المادة الثانية ، ويجب أن يمسكوا سجلات منظمة يثبتون فيها ما لديهم من أجهزة وصمامات إرسال ونوع كل منها وما تم التصرف فيه ، مع بيان أرقام الإيصالات المثبتة لأداء الرسم المشار إليه فى الفقرة السابعة وتواريخها واسم المتصرف إليه ومحل إقامته .

وعليهم خلال عشرة أيام من أول كل شهر إرسال صورتين من هذه السجلات باسم مدير عام التلغرافات والتليفونات - وللوظفين المشار إليهم فى المادة العاشرة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه حق الاطلاع على أصل هذه السجلات ومطابقتها على ما يحوزه هؤلاء التجار والصناع من أجهزة وصمامات ، .

مادة ٢ - على وزراء الارشاد القومى والمواصلات والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٣٧٣ (١٧ يونيه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ على ان يؤدى حائز الجهاز مقدما رسما سنويا قدره مائة وثلاثون قرشا عن كل جهاز يحوزه أيا كان عدد صماماته ولم تتعرض تلك المادة للأجهزة اللاسلكية بالمحال العامة والملاهى ، وذلك لأنها صيغت على نسق المرسوم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ - وحيث ان تلك المحال كان يحكمها القرار الوزارى رقم ١٣ الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٣ الخاص بأجهزة الاستقبال اللاسلكية الذى كان يحدد لها رسما سنويا قدره أربعة جنيهات - لذلك فان الأمر يقتضى تعديل أحكام هذه المادة بحيث ينص على تحديد رسم حيازة الاستقبال بالمحال العامة والملاهى بمبلغ أربعة جنيهات - طبقا لما كان معمولاً به قبل إصدار القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ . ولما كانت مكبرات الصوت تؤدى نفس مهمة جهاز الاستقبال فان طبيعة

الأمور تقضى بان تعفى المكبرات من الرسم طالما هى كائنة مع جهاز الاستقبال الموصل به فى مكان واحد وإلا فيحصل الرسم عليها طبقا لنوع المكان الموجود به .

كما نصت المادة السابعة من القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ على ان يكون لدى تجار وصناع الاجهزة اللاسلكية سجلات منظمة ، ولم يرد بتلك المادة تنظيما لطريقة المراقبة والاطلاع - وتحقيقا لهذه الرقابة عدلت هذه المادة بحيث تنص على إلزام هؤلاء التجار والصناع بإرسال صورتين من صفحات سجلاتهم فى آخر كل شهر باسم مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات على ألا يتأخر إرسال هذه الصفحات عن اليوم العاشر من الشهر التالى بأية حال من الأحوال وعلى اعطاء الحق لمفتش مصلحة التلغرافات والتليفونات وغيرهم بما اشارت اليه المادة العاشرة من هذا القانون بالاطلاع على سجلات التجار وصانعى الاجهزة ومطابقتها على ما يميزهم من اجهزة وصمامات ، وعلى هؤلاء التجار وصانعى الاجهزة تقديم هذه السجلات إلى المفتشين والموظفين المشار اليهم آنفا كليا طلب منهم ذلك . وتشرف وزارة الارشاد القومى بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى اقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتى :

مادة ١٤ - ينتخب عن كل مركز فى النصف الأول من شهر ديسمبر فى الميعاد والمكان اللذين يحددهما المدير وبالطريقة الميينة بعد اثنان من أعيان أو عمد المركز لعضوية لجنة الشياخات وتكون مدة عضويتيها سنتين .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٧ مكرر الصادر فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٤ .

وينظم إجراءات الترشيح لعضوية اللجنة المذكورة وزير الداخلية بقرار يصدره .
 وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء المدة يأمر المدير بإجراء انتخاب تكميلي .
 وتنتهى مدة عضوية المنتخب بانتهاء مدة من حل محله .
 مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 صدر بقصر الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٧٢ (١٧ يونيه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة إيضاحية

يتناول الباب الرابع من قانون العمد والمشايخ المواد الخاصة بلجنة الشياخات .
 وتنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أنه « ينتخب عن كل مركز في النصف الأول من شهر ديسمبر في الميعاد والمكان اللذين يحددهما المدير بالطريقة الميمنة بعد اثنان من أعيان أو عمد المركز لعضوية لجنة الشياخات وتكون مدة عضويتها سنتين .
 وبما أن عملية ترشيح عضو الأعيان بلجنة الشياخات لم يتناولها القانون بالتنظيم كما هو الشأن بالنسبة لترشيح العمدة وكل ما في الأمر أنه نص في المادة ١٥ من القانون المشار إليه على الشروط الواجب توافرها في عضو لجنة الشياخات .
 وبما أنه قد نص في المادة ١٦ من القانون نفسه على أن المأمور يدعو عمد البلاد العاملين لانتخاب أعضاء اللجنة وتكون الانتخابات بالاقتراع السري بالأغلبية النسبية بالشروط والأوضاع التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية - ولا شك أن عملية ترشيح عضو لجنة الشياخات عملية مستقلة وسابقة لعملية الانتخابات نفسها وأنه يجب تنظيمها وترتيب أحكامها .
 لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع قانون يستبدل بالمادة ١٤ من القانون نصا يمكن معه تنظيم إجراءات الترشيح لعضوية لجنة الشياخات بقرار من وزير الداخلية .
 ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع القانون مفرغا في الصياغة التي أقرها مجلس الدولة حتى إذا ما وافق عليه اتخذت الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإصدار قانون حماية حق المؤلف

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوى الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلف ويلغى كل ما كان مخالفا لأحكامه .

مادة ٢ - على وزراء العدل والداخلية والمعارف العمومية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) .

قانون حماية حق المؤلف

الباب الأول

في المصنفات التى يحضى مؤلفوها

مادة ١ - يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

ويعتبر مؤلفا الشخص الذى نشر المصنف منسوبا اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأى طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أدنى شك فى حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢ - تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مؤلفى :

المصنفات المكتوبة .

المصنفات الداخلة فى فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة .

المصنفات التى تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواظظ وما يماثلها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ .

- المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .
- المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أو لم تقترن بها .
- المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية .
- الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسوم الكروكية) .
- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم .
- المصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات وتكون معدة ماديا للإخراج .
- المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية .
- المصنفات التي تعد خصيصا أو تذاع بواسطة الإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون .
- وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة .
- وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكارى ولم يكن لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف .
- مادة ٣ - يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر أو من قام بتلخيصه أو بتحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأى صورة تظهره فى شكل جديد وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي .
- على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافى لا يترتب عليها منع الغير من التقاط صور جديدة للشئ المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان وبصفة عامة فى ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة الأولى .
- مادة ٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :
- أولا - المجموعات التي تنظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف .
- ثانيا - مجموعات المصنفات التي آلت إلى الملك العام .
- ثالثا - مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية .
- ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية .

الباب الثاني - في حقوق المؤلف

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٥ - للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر .
وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو بمن يخلفه .
مادة ٦ - يتضمن حق المؤلف في الاستغلال :

(أولا) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :
التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الاذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو للسينما أو نقل الاذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعهما في مكان عام .
(ثانيا) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي .

مادة ٧ - للمؤلف وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه .
وله وحده الحق في ترجمته إلى لغة أخرى .
ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بإذن كتابي منه أو بمن يخلفه .

مادة ٨ - تنتهي حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

مادة ٩ - للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق وله كذلك أن يمنع أى حذف أو تغيير في مصنفه .
على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ - لا يجوز الحجز على حق المؤلف ولا يجوز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها مالم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١١ - ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو الغناء في اجتماع عائلي أو في جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة مادام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالي .

ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى الحق في إيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف مادام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالي .

مادة ١٢ - إذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف ثم نشره وذلك لاستعماله الشخصى المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمنع من ذلك .

مادة ١٣ - لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاقتباسات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الإخبار مادامت تشير إلى المصنف واسم المؤلف إذا كان معروفا .

مادة ١٤ - لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التى تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة لمؤلفيها .

ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بيانا موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون .

ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية والاقتصادية أو العلمية أو الدينية التى تشغل رأى العام في وقت معين مادام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة .

ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التى لها طبيعة الأخبار العادية . ويجب دائما في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره بما ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ - يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب والمحاضرات والأحاديث التى تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية مادامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة .

ويجوز أيضا دون إذن منه نشر ما يلقى من مرافعات قضائية علنية في حدود القانون .

مادة ١٦ - في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته .

مادة ١٧ - في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح :

(١) نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التى سبق نشرها .

(ب) نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المكتوب .

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .

مادة ١٨ - بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ . فإذا كان المصنف عملاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصاً بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالي المشار إليه في الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف في ذلك القدر الذي يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ - إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر إلى من يخلفونه وفقاً لأحكام المادة السابقة .

ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ .

على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأي أمد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ بمضى خمسين سنة على وفاة المؤلف . على أنه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التي لا تكون مصطبغة بطابع إنشائي واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً فتنتقض هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف .

وتحسب المدة في المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقي حياً من المشتركين .

وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً عاماً أو خاصاً .

مادة ٢١ - تبدأ مدة الحماية المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة بالنسبة للمصنفات التي تنشر غفلاً من اسم الموظف أو باسم مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة .

مادة ٢٢ - تحسب مدة الحماية بالنسبة إلى المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ٢٣ - إذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨، ١٩ ورأى وزير المعارف العمومية أن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب إلى خلف المؤلف نشره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم

يباشروا النشر فللوزير مباشرة الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضا عادلا .

مادة ٢٤ - في الاحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقا لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف مبدأ لحساب المدة بغض النظر عن إعادة النشر إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفا جديدا .

فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفا مستقلا على حساب المدد .

الفصل الثاني

أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ - إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين فإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون . ولكل من المشتركين في التأليف الحق في رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ - إذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق في استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك مالم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ - المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك في وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندرج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة . ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفا ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ - في المصنفات التى تحمل اسما مستعارا أو التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر أن الناشر لها قد فوض من المؤلف في مباشرة الحقوق المقررة في هذا القانون مالم ينصب المؤلف وكلاء آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته .

مادة ٢٩ - في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى . ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق في نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساسا لمصنف موسيقى آخر مالم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠ - في المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفي الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفي جميع المصنفات المشابهة يكون مؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون مؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك مالم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣١ - يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينمائي أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون :

- (أولا) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الاذاعي أو التليفزيون .
- (ثانيا) من قام بتحرير المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائما للفن السينمائي .
- (ثالثا) مؤلف الحوار .
- (رابعا) واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصا للمصنف السينمائي .
- (خامسا) المخرج إذا بسط رقابه فعلية وقام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائي .

وإذا كان المصنف السينمائي أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون مبسوطا أو مستخرجا من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركا في المصنف الجديد .

مادة ٣٢ - مؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الأدبي ومؤلف الحوار والمخرج مجتمعين الحق في عرض المصنف السينمائي أو المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التأليف .

ومؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقى الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون مالم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ - إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو مصنف معد للاذاعة أو التليفزيون عن القيام بتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع باقي المشتركين من استعمال الجزء الذي أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للمنتفع من حقوق مترتبة على اشتراكه في التأليف .

مادة ٣٤ - يعتبر منتجا للمصنف السينمائي أو الاذاعي أو التليفزيوني الشخص الذي يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسؤولية هذا التحقيق ويضع في متناول مؤلفي المصنف السينمائي أو (الاذاعي) أو (التليفزيوني) الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وتحقيق اخراجه .

ويعتبر المنتج دائما ناشر المصنف السينمائي وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه . ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائبا عن مؤلفي المصنف السينمائي وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية أو الموسيقية المكتسبة كل ذلك مالم يتفق على خلافه .

مادة ٣٥ - للهيئات الرسمية المنوط بها الاذاعة اللاسلكية الحق في اذاعة المصنفات التي تعرض

أو توقع في المسارح أو في أى مكان عام آخر وعلى مديري هذه الأماكن تمكين هذه الهيئات من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الاذاعة .

وعلى هذه الهيئات اذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو لخلفه والمستغل المكان الذى يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتض .

مادة ٣٦ — لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخها منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم مالم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو بوقاره . وللشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور مالم يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على الصور أيا كان الطريقة التى عملت بها من رسم أو حفر أو وسيلة أخرى .

الفصل الثالث

نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ — للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أ) و ٦ و ٧ (فقرة أ) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر .

ويشترط تمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة بالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ — يقع باطلا كل تصرف في الحقوق المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ — تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف سواء كان كاملا أو جزئيا يجوز أن يكون على اساس مشاركة نسبية في الايراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية .

مادة ٤٠ — يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتاجه الفكري المستقبل .

مادة ٤١ — لا يترتب على التصرف في النسخة الأصلية من المؤلف أيا كان نوعه نقل حق المؤلف ولكن لا يجوز إلزام من انتقلت اليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله مالم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٢ — للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بادخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالى ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدما من آلت حقوق الاستغلال المالى اليه تعويضا عادلا يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

الباب الثالث

الفصل الأول - في الاجراءات

مادة ٤٣ - لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو من يخلفه بالتخالف لأحكام المواد ٧٠٦ و ٧٠٧ (فقره أولى) من القانون :

(أولا) اجراء وصف تفصيلي للمصنف .

(ثانيا) وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

(ثالثا) توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه (كتباً كانت وصوراً أو رسومات أو فوتوغرافيات أو اسطوانات أو الواحاً أو تماثيل أو غير ذلك) وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف .

(رابعا) إثبات الأداء العلني بالنسبة لايقاع أو تمثيل أو القاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .

(خامسا) حصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك ان اقتضى الحال وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة .

ويجب ان يرفع الطالب اصل النزاع الى المحكمة المختصة في خلال خمسة عشر يوما التالية لصدور الأمر فاذا لم يرفع في هذا الميعاد زال كل أثر له .

مادة ٤٤ - يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه امام رئيس المحكمة الأمر وفي هذه الحالة لرئيس المحكمة بعد سماع اقوال طرفي النزاع ان يقضى بتأييد الأمر أو الغائه كلياً أو جزئياً أو بتعيين حارس تكون مهمته إعادة نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع على ان يودع الإيراد الناتج في خزانه المحكمة الى أن يفصل في اصل النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ - يجوز للمحكمة المطروح امامها اصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه ان يأمر باتلاف نسخ أو صور المصنف الذي نشر بوجه غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره بشرط الا تكون صالحة لعمل آخر . ولها ان تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسؤول على انه يجوز للمحكمة إذا كان حق المؤلف بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم وبشرط عدم الاخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٧٠ (ف ١) و ٧١ (ف ١) و ٩٠ (ف ١) ان تستبدل الحكم بتثبيت الحجز التحفظي على هذه الأشياء وفاء لما تقتضي به للتألف من تعويضات بالحكم أو تغيير المعالم .

وكذلك لا يجوز الحكم بالاتلاف او تغيير المعالم إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف الى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظى على المصنف المترجم وفاء لما تقضى به المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفى كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لدينه الناشئ عن حقه فى التعويض امتياز على صافى ثمن بيع الاشياء وعلى النقود المحجوز عليها ولا يتقدم على هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتي تنفق لحفظ وصيانة تلك الاشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ -- لا يجوز بأى حال أن تكون المباني محل حجز تطبيقا للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضى باتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف الممارى الذى تكون تسمياته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع .

الفصل الثانى

فى الجزاءات

مادة ٤٧ -- يعتبر مكوّنًا لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة من القانون .

(ثانيا) من باع مصنفًا مقلدًا أو من أدخل فى القطر المصرى دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة فى الخارج وتشملها الحماية التى يفرضها هذا القانون .

(ثالثا) من قلّد فى مصر مصنفات منشورة بالخارج وكذا من باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شحنها إلى الخارج .

وفى حالة العود يحكم على الجانى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . كما يجوز للمحكمة فى حالة العود الحكم بغلق المؤسسة التى استغلها المقلدون أو شركائهم فى ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائيا .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة جميع الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع الذى وقع بالمخالفة لأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة التى لا تصلح إلا لهذا النشر وكذلك مصادرة جميع النسخ المقلدة .

كما يجوز لها أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٤٨ -- يجب على ناشري المصنفات التى تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها أن يودعوا

خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف في دار الكتب المصرية وفقاً للنظام الذي يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية .

ويعاقب على عدم الإيداع بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً دون إخلال بوجوب إيداع النسخ .

ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التي يقررها هذا القانون .
ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدورية إلا إذا نشرت هذه المصنفات على انفراد .

مادة ٤٩ — تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين المصريين والأجانب التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في مصر وكذلك على مصنفات المؤلفين المصريين التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في بلد أجنبي . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي فلا يحميها هذا القانون إلا إذا كانت بحماية في البلد الأجنبي وبشرط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية تماثلة لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لأول مرة في مصر وأن تمتد هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبي .

مادة ٥٠ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به .

على أنه بالنسبة لحساب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل في حساب هذه المدة الفترة التي انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان المدة إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوادث والاتفاقات التالية لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو مثلت لأول مرة قبل ذلك أما الاتفاقات التي تمت قبل العمل بهذا القانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التي كانت سارية المفعول وقت تمامها .

مادة ٥١ — تلغى المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون العقوبات .

مذكرة إيضاحية

المصنف سواء كان مؤلفاً أدبياً أو علمياً أو فنياً هو ثمار تفكير الإنسان ومهبط سره ومرآة شخصيته بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها فتح المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل أشد الاتصال بشخصيته فعلى قدر احترام الجماعة للفرد باعتباره كائناً له حقوق يستقل بها عن الجماعة يزداد هذا الحق وضوحاً واستقراراً .
واقف مضى على الإنسانية أحقاب طويلة لم تبرز فيها هذه المعاني فكانت ثمار العقول نهبا لغير مبتدعيها وغنيمة شائعة للكافة لا تجد من التشريع حماية أو رعاية إلى أن ظهرت بوادر نهضة كبرى في أواسط

القرن الثامن عشر تناولت النظم السياسية والاجتماعية بالدراسة والنقد والتحليل فبرزت قيمة الفرد وأهميته في حياة المجتمع وما لبث الحال أن قامت الثورة الفرنسية وعصفت بالأوضاع القديمة وأرست القواعد الأولى لحقوق الإنسان على مبادئ الفردية التي جعلت من تأمين حرية الفرد وكرامته وارتفاع شأنه وسيلة المجتمع في الدفاع عن حضارته وغايته التي خلق لها .

وقد كان من الطبيعي وتلك هي المبادئ التي تصدى للدفاع عنها رجال تلك النهضة أن يحظى حق المؤلف بعناية رجال الثورة وهو حق كما سبق القول يتميز في صورة من صورته بأنه يرد على ذات شخصية الفرد في مظهر من مظاهرها فصدر في فرنسا القانون المؤرخ ١٧٩١/١/٣ لحماية حق المؤلف ثم تتابعت القوانين التي مدت نطاق هذه الحماية في ١٧٩٣/٧/١١ و ١٨١٠/٥/٤ و ١٨٥٤/٤/٨ ثم صدر قانون ١٨٦٦/٧/١٤ وهو القانون النافذ إلى الآن .

وفي بلجيكا صدر قانون حماية حقوق المؤلفين في ١٨٨٦/٣/٢٢ على غرار آخر قانون فرنسي وفي غيرها من البلاد صدرت قوانين مماثلة حتى استقرت حماية حق المؤلف في معظم أمم العالم المتمددين .

ولقد أثارت تلك الطبيعة الخاصة لحق المؤلف على مصنفه كثيراً من الجدل القانوني ونحا رجال الفقه إلى إدخاله في نطاق حق الملكية إلا أنه لوحظ بأن حق المؤلف على مصنفه يختلف من بعض الوجوه عن حق الملكية العادية لأنه حق موقوت محدود بأجل يسقط بانقضائه في الملك العام بينما الملكية دائمة يتوارثها الخلف عن السلف :

ثم ان حق المؤلف يتناول ناحية أدبية بحتة تخول لل المؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه على الجمهور ونسبته الى نفسه وسحبه من التداول والزام الغير باحترام مصنفه فلا يجوز للغير أن يجرى فيه بالاضافة أو الحذف أو التحوير وذلك كله رغم النزول عن المصنف وهذا ما يعبر عنه بالحق الأدبي Droit moral كما أن حق المؤلف يتناول أيضا ناحية مادية اذا ما قرر المؤلف نشر مصنفه يجعل هذا الحق يدخل في ذمته المالية وهو ما يعبر عنه بالحق المادي Droit pécuniaire لذلك قال البعض بأن المؤلف حقين منفصلين مستقلين كل منهما عن الآخر وتلك هي نظرية الأزواج Système dualiste وقد لاقت هذه النظرية نجاحا لأنها تبدو وسيلة لتفسير المظاهر المشتبكة لحق المؤلف وقال البعض الآخر إن حق المؤلف لا يمكن أن ينقسم كما أنه لا يدخل في ذمته المالية لأن مصدر الإيراد في استغلال المصنف هو للمصنف ذاته وهو مظهر شخصية المؤلف لا ينفصل عنها وليس هذا الإيراد إلا كمثل أرباح السهم تدخل في ذمة المؤلف المالية إلا أن حقه على الأرباح هو حقه على المصنف ذاته وتلك هي نظرية الوحدة système unitaire

ولما كانت نظرية الوحدة تربط حق المؤلف بشخصيته وتنزع عن هذا الحق صفة الاحتكار المادي وتغلب ناحيته الأدبية . فان الأخذ بهذه النظرية يفيد جبهة المؤلفين ويضحي بمصلحة المتعاملين معهم وأحيانا بمصلحة الجماعة إذ يصبح من المتعذر اخضاع مثل هذا الحق وقد امتزج بشخصية صاحبه لاستيلاء الدولة مثلا .

وقد روى في المشروع المطروح لهذه الاعتبارات عدم التقيد بنظرية معينة وعدم إيراد نص

لتعريف طبيعة حق المؤلف القانونية على أن يترك ذلك لاجتهاد القضاء ورجاء الفقه وخاصة وأن مثل هذه النظريات تخضع لتطور دائم متصل بتطور 'الجماعة الانسانية ذاتها' حيث تعلو النظرية الفردية أو تفتر أو تتخذ الامم مبادئ مغايرة في تأسيس نظمها الاجتماعية وتنظيم علاقة الفرد بالمجتمع وتقدير أثر كل منهما على الآخر يميل المشرع أو يصدف عن مشايعة نظرية دون أخرى :

ومع ذلك فقد عني المشروع بإبراز حق المؤلف في صورته المعنوية والأدبية وكذلك في صورته المادية مراعيًا في كل ذلك اعتبارين أساسيين لا يمكن اغفالهما وهما حماية النشاط الفكري للإنسان وتأمين مصلحة الدولة .

وإذ كانت عناية الدول بحماية حق المؤلف لم تقف عند وضع التشريعات المحلية اللازمة بل تعدتها إلى تنظيم هذه الحماية دوليًا وكان المشروع المطروح قد استلهم القواعد التي تقررت في هذا الخصوص للأفادة ما أمكن من الاتفاقات الدولية التي أسفر عنها هذا التنظيم فإنه يحسن إيراد لمحة عاجلة عن مضمون الاتفاقات وتطوراتها .

فقد انشئ في باريس في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ الجمعية الأدبية والفنية الدولية لتقرير حقوق المؤلفين في مختلف الدول والعمل على حمايتهم والدفاع عنها . وقد أسفرت جهود هذه الجمعية عن عقد معاهدة برن التي أبرمت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ بين كثير من الدول لتنظيم حماية حقوق المؤلفين وانشئ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد بين الدول الموقعة عليها للعمل على تحقيق الأغراض التي عقدت المعاهدة من أجلها ، كما انشئ مكتب دولي تابع لحكومة الاتحاد السويسري يسمى مكتب الاتحاد الدولي لحماية المؤلفات الأدبية والفنية . ثم توالى المؤتمرات الدولية بعد ذلك معدلة لبعض النصوص فيما أسفرت عنه هذه المؤتمرات من اتفاقات وموسعة لنطاق هذه الحماية ، وهذه المؤتمرات هي مؤتمر باريس الذي انتهت أعماله في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ ومؤتمر برلين في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ومؤتمر روما في ٢ يونيو سنة ١٩٢٨ وأخيراً مؤتمر بروكسل الذي انتهت أعماله في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرتها هذه المؤتمرات فيما يلي :

أولاً — حماية المؤلفات الأدبية والفنية والعلمية أياً كان نوعها أو قيمتها طيلة حياة المؤلف و٥٥ سنة بعد وفاته .

ثانياً — تقرير حماية المؤلفات التي تنشر بعد وفاة مؤلفها .

ثالثاً — الاعتراف بحق المؤلف المعنوي أو الأدبي على مصنفه بعد وفاته أو بعد نزوله عن المصنف .

رابعاً — تحريم نقل القصص والروايات التي تنشر في الصحف والمجلات من أحداها إلى الأخرى إلا بأذن من مؤلفيها وكذلك تحريم نقل المقالات الأدبية والعلمية والفنية التي تنشر في الصحف إذا حظر مؤلفوها هذا النقل صراحة في الصحيفة ، وإباحة نقل المقالات السياسية والاعخبار اليومية دون قيد أو شرط .

خامساً - تقرير حق المؤلف في ترجمة مؤلفه مدة مساوية لمدة حماية حقه على المصنف الأصلي وقد كانت المدة المقررة لذلك في اتفاقية برن الأصلية عشر سنوات فقط إلا أنها عدلت في مؤتمر باريس على الوجه السابق مع اعطاء الدول المنضمة إلى الاتحاد أو الخارجة عنه والتي تنضم إليه فيما بعد حق إسقاط حق المؤلف في الترجمة إلى لغة البلد التي يطلب المؤلف حماية مصنفه فيها إذا مضت عشر سنوات دون أن يقوم المؤلف بترجمة المصنف إلى لغة هذا البلد وقد ظل هذا الوضع قائماً في ظل الاتفاقات التالية بما في ذلك اتفاقية بروكسل الأخيرة المعقودة في سنة ١٩٤٨ .

وقد اتفق على أنه لا يحق للدول الخارجة عن الاتحاد والتي تنضم إليه بعد أول يوفيه سنة ١٩٥١ أن تنضم للاتفاقية إلا على أساس معاهدة بروكسل ، وأخيراً أدلت مؤسسة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة بدلوها في ميدان التعاون الدولي بشأن حماية حق المؤلف فنظمت عقد اتفاق عالمي وقعت عليه في جنيف في ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ دول كثيرة لم تكن مصر من بينها . وقد نص في هذا الاتفاق على أنه لا يؤثر بأي وجه من الوجوه على اتفاقية برن ولا على انضمام أية دولة إلى الاتحاد الدولي الذي أنشأته تلك الاتفاقية - وأضافت دول اتفاقية برن تصريحاً في آخر الاتفاق يعفيها من عدم تطبيق نصوصه فيما يتصل بالمصنفات التي تصدر عن دولة من الأعضاء الموقعين على هذه الاتفاقية أو على الدول التي تنسحب من اتفاقية برن بعد أول يناير سنة ١٩٥١ . وبخصوص مدة الحماية ذاتها وضع الاتفاق العالمي المذكور مبدأ هو أنه لا يجوز أن تقل مدة الحماية عن مائة تستمر طيلة حياة المؤلف و٢٥ سنة بعد وفاته . ونص الاتفاق بالنسبة لحق الترجمة على أنه بمضي ٧ سنوات على تاريخ أول نشر للمصنف دون أن يقوم المؤلف بترجمته إلى اللغة القومية لأحدى دول الاتفاق يجوز لأي شخص من رعايا تلك الدولة أن يقوم بتلك الترجمة بعد اتباع اجراءات معينة نصت عليها المادة الخامسة من هذا الاتفاق مع تعويض المؤلف تعويضاً عادلاً .

تلك لمحة عاجلة عن تاريخ حماية حق الملكية الأدبية والفنية في المجال الدولي . ويلاحظ من مقارنة نصوص هذه المعاهدات بتشريعات الدول التي اشتركت في توقيعها أنها جميعاً تصدر عن فكرة واحدة وأصل واحد مع اختلاف يسير في المسائل التفصيلية .

ولقد اتخذ تنظيم حماية حق المؤلف هذه الصيغة الدولية لان طبيعة موضوع هذا الحق تأتي عليه أن يتقيد بمحدد المكان فإن ثمار العقل البشري لا تعد ملكاً لأمة دون أخرى بل هي تراث الانسانية المشترك نأخذ منه كافة الشعوب بنصيب .

في مصر :

ظل المؤلفون محرومين من تشريع مصري يحمي حقوقهم . وقد أشارت المادة ١٢ من القانون المدني الوطني الصادر في سنة ١٨٨٣ إلى هذا التشريع بقولها سيكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون الخصوص بذلك كما أشارت إليه المادة ٨٦ من القانون المدني الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بقولها الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة وكذلك جاء قانون العقوبات في المواد من ٣٤٨

إلى ٣٥١ بنصوص لحماية هذا الحق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليه . وقد ظلت هذه النصوص معطلة لعدم صدور التشريع الخاص الذى أشارت إليه . على أن القضاء لم يقف مكتوفاً إزاء هذا الوضع فقد رأى أن حق المؤلف حق ملكية حقيقى تحميه قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعى التى توجب المواد ٣٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية و ١١ من القانون المدنى المختلط الملغى و ٥٢ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الملغاة على القضاة أن يحكموا بها إذا لم يوجد فى القانون نص أو كان النص قاصراً أو غامضاً .

على أن مصر وإن أغفلت وضع هذا التشريع طيلة هذه المدة فقد أسهمت فى المؤتمرات الدولية التى عقدت لتنظيم حماية حقوق المؤلفين ... ذلك أن لجنة التعاون الفكرى فى عصبة الأمم قررت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن تدعو الى الانضمام الى اتفاقية برن جميع الدول التى لم تنضم اليها بعد وقد وافق مجلس عصبة الأمم على هذا القرار فى ٩ - ديسمبر سنة ١٩٢٤ فوجهت الأمانة العامة للعصبة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ دعوة إلى مصر للانضمام إلى هذه الاتفاقية وقد لقيت هذه الدعوة عناية من الحكومة المصرية فألفت فى شهر أغسطس من هذا العام لجنة لبحث هذا الموضوع وتقرير الشروط التى يجب مراعاتها عند انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية - وقد أتمت هذه اللجنة مهمتها وقدمت فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تقريراً جاء به أن المادة ٢٥ من الاتفاقية تحتم وجود تشريع وطنى فى موضوع حماية حقوق المؤلفين ولما كان هذا التشريع غير موجود فى مصر فقد اضطرت المحاكم المختلطة دفاعاً عن الملكية الأدبية الى الانجاء الى المادة ٣٤ من لائحة ترتيبها (القديمة) وإلى المادة ١١ من القانون المدنى المختلط (وتنص كلتا المادتين على تطبيق مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة عند عدم وجود نص فى القانون أو عدم كفايته أو غموضه) غير أن تلك الحماية التى لا سند لها إلا أحكام القضاء لا تغنى عن حماية تستند إلى تشريع خاص بقواعد ثابتة وحدود معينة وانتهت فى ختام تقريرها الى القول بأن التأليف وإن لم يبلغ فى مصر الدرجة المرجوة من الذبوع والانتشار إلا أن الاعتبارات الدولية تدعو وحدها لسن القوانين اللازمة لحماية المؤلفات - وقد أخذت الحكومة وقتئذ فى وضع تشريع لحماية حقوق المؤلفين وألفت لهذا الغرض لجنة فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ وقد انتهت من وضع المشروع فى أول مارس سنة ١٩٢٧ ولكنها وقفت عند هذا الحد فلم يستأنف المشروع خطواته التشريعية .

وقد دعيت مصر بعد ذلك للاشتراك فى مؤتمر روما سالف الذكر الذى عقد فى ٧ مايو سنة ١٩٢٨ لاعادة النظر فى اتفاقية برن فلبت هذه الدعوة وأوفدت مندوبين عنها للاشتراك فى هذا المؤتمر اشتراكاً مقصوراً على تتبع أعماله والاشتراك فى مناقشاته دون الارتباط بشئ باسم الحكومة المصرية وقد قدم الوفد تقريراً ضمنه التعديلات التى أدخلها المؤتمر على معاهدة برلين .

كذلك دعيت للاشتراك فى المؤتمر الذى عقدته الجمعية الأدبية والفنية الدولية فى مدينة بلجراد فى ٢٧ - سبتمبر سنة ١٩٢٨ فلبت الدعوة واشتركت فى أعمال هذا المؤتمر . وقد أعرب رئيسه وأعضاؤه عن أملهم فى أن يصدر قريباً التشريع المصرى الخاص بحماية حقوق المؤلفين وأن لا يتأخر انضمام

مصر إلى معاهدة برن . كما أبدى الرئيس وغبته في انعقاد المؤتمر اللاحق للجمعية في مدينة القاهرة وقد تحققت هذه الرغبة . فعقد هذا المؤتمر بالقاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ وعرضت الحكومة المصرية على المؤتمر مشروع القانون سالف الذكر وقد وصفه رئيس المندوبين المصريين بأنه يأخذ بأحدث المبادئ القانونية مع مراعاة تقدم العلوم واختراع الوسائل الحديثة لنشر الأخبار . فأجاب على ذلك رئيس المؤتمر قائلاً إن المشروع مطابق لجميع المبادئ التي بنى عليها اتفاق برلين سنة ١٩٠٨ فيما عدا نقطتين : (الأولى) مدة حفظ حقوق التأليف التي جعلت في المشروع طيلة حياة المؤلف وثلاثين سنة بعد وفاته في حين أنها في اتفاق برلين مدة حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته (الثانية) مدة حفظ حق الترجمة حيث جعلت في المشروع عشر سنوات بعد نشر المؤلف بدلاً من المدة التي تضمنها اتفاق برلين وهي مدى حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته أى مدة حماية المؤلف نفسه - وأضاف رئيس المؤتمر إلى ذلك قوله : إن المشروع المصرى مطابق لمشروع القانون النموذجي الذي وضعته الجمعية الدولية الأدبية والفنية مع شيء من التوسع .

وفي أثناء مفاوضات مؤتمر مونترال إلغاء الامتيازات الأجنبية رغب مندوب إيطاليا إلى الدول المشتركة في المفاوضات أن تطلب إلى الحكومة المصرية .

أولاً - أن تسن قانون يحمي حماية فعلية ما للرعايا الأجانب من حقوق التأليف .

ثانياً - أن تكفل هذه الحماية بمقوبات جنائية تدخلها في القانون الجنائي المصرى الجديد .

ثالثاً - أن يشترك في اتفاقية برن التي أعيد النظر فيها في مدينة روما وقد انضم إليه في هذه الرغبة مندوب فرنسا - فأجاب المفاوض المصرى على ذلك قائلاً : إن الحكومة المصرية لم يفتأ الاهتمام بتلك المسألة الخاصة بحقوق التأليف وذلك لمصلحة المؤلفين الأجانب ولمصلحة المؤلفين المصريين معاً .

وأخيراً فقد آن الوقت لوضع هذا التشريع الذي يسد نقصاً ظاهراً ملهوساً في مجموعة القوانين المصرية ويحمي حق الملكية الأدبية والفنية حماية فعالة تستند إلى نصوص تشريعية لا تغنى عنها حماية القضاء استناداً إلى مبادئ العدالة .

والمشروع المرافق يكفل حماية حقوق المؤلفين ويأخذ في هذا الصدد بأحدث المبادئ التي تضمنتها المعاهدات الدولية التي سلفت الإشارة إليها فضلاً عن مبادئ التشريعات الحديثة في الدول الأوروبية . وتوفق أحكامه بين حقوق المؤلفين وحقوق الهيئة الاجتماعية كما توفق بين حقوق المؤلفين الناشرين . وتبين مدى حق المؤلف ومظاهر هذا الحق . كما تورد تفصيلاً جامعاً غير مانع لأنواع المؤلفات والمصنفات التي يضمن عليها الحماية .

ويقع المشروع في ٥٢ مادة تجمعها أبواب أربعة .

الباب الأول

المصنفات المحمية

يتضمن هذا الباب القواعد الأساسية العامة التي بنى عليها المشروع .

فنصت المادة الأولى على مبدأ حماية مؤلفي المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كانت الصورة المادية التي تبدو فيها وبغض النظر عن نوع المصنف أو أهميته أو الغرض من وضعه أو طريقة التعبير عنه. والحكم في كون المصنف مبتكراً أو غير مبتكر يرجع لتقدير القضاء .

وقد عرفت هذه المادة المؤلف بأنه الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه بأية طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها سواء كان ذلك بذكر اسم المؤلف عليه أو بذكر اسم مستعار أو علامة خاصة لا تدع مجالاً للشك في التعرف على شخصية المؤلف وهذه القرينة غير قاطعة فهي تقبل الدليل العكسي .

وأوردت المادة الثانية بياناً للمصنفات التي تشملها هذه الحماية وذلك على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

كما تضمنت النص على امتداد الحماية إلى عنوان المصنف إلا إذا كان العنوان عبارة تدل على موضوع المصنف وليست متميزة بطابع ابتكاري .

وقد قصد بهذا النص أن يكون حائلاً دون انتفاع مصنف من شهرة مصنف آخر بانتحال عنوانه. والمصنفات المبتكرة التي يحميها المشروع غير مقصورة على المصنفات الأصلية بل تشمل المؤلفات المترجمة كما تشمل كافة صور إعادة إظهار المصنفات الموجودة في شكل جديد على ألا يخل ذلك بحماية حق المؤلف الأصلي (المادة الثالثة) .

وقد أوردت المادتان الثالثة والرابعة قيوداً بالنسبة لحماية المصنفات الفوتوغرافية كما استثنت بعض المجموعات من المصنفات التي تشملها الحماية — فبالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية فإنه يجوز لغير مؤلفها التقاط صور جديدة للأشياء المصورة ولو أخذت في نفس الظروف التي أخذت فيها الصور الأولى (المادة ٣) . أما فيما يتصل بالمجموعات كالوثائق الرسمية ونصوص القوانين والاتفاقات الدولية والمراسيم واللوائح والأحكام القضائية وغيرها فإنها لا تدخل بطبيعتها في نطاق المصنفات المحمية لأنها وثائق عامة تضعها الدولة فلا يستأثر بها فرد دون آخر بل هي حق شائع للجميع على أن الحكم يختلف في شأن هذه الوثائق إذا جمعت في مجموعة وروعي في جمعها الاختيار والترتيب بحيث تبدو في صورة مصنف جديد فإنها تدخل عندئذ في نطاق المصنفات المحمية (المادة الرابعة) .

وكذلك الحال بالنسبة لمجموعات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها فإنه يجوز أن تشملها حماية هذا القانون إذا تميزت عن غيرها بسبب يرجع للاختيار والترتيب شأنها في ذلك شأن مجموعات الوثائق الرسمية ومجموعات الوثائق التي آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها .

فناط الحكم هو التمييز بما يضمن عليها وصف الابتكار ، أما المجموعات التي تنظم عدة مصنفات سبق نشرها دون مراعاة الاختيار أو الترتيب في وضعها فإنها تخرج عن نطاق الحماية ويلاحظ في جميع هذه الأحوال أن حقوق أصحاب المصنفات التي تجمع وتظل محفوظة .

الباب الثاني

الفصل الاول - في حقوق المؤلف

لم يعن المشروع كما سبق القول بتعريف الطبيعة القانونية لحق المؤلف إلا أنه لم يغفل استظهار حق المؤلف الأدبي وحقه المادي على مصنفه فبين أن للمؤلف دون سواه الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تحديد طريقة هذا النشر (المادة ٥ فقرة أولى) . وله حق نسبة المصنف إليه وما يتبع ذلك من حقه في منع أى حذف أو تعديل أو تغيير في المصنف (المادة ٧ فقرة أولى و ٩ فقرة أولى) .

وللمؤلف فضلا عن ذلك حق سحب المؤلف من التداول أو تعديله تعديلا جوهريا رغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالى وذلك إذا طرأت أسباب أدبية خطيرة تدعو لذلك (المادة ١٢) فقد يضع الكاتب مؤلفه متأثرا برأى استحوذ عليه ثم يبدو له بعد البحث والتقصي والاطلاع أنه قد جانب الصواب في رأيه هذا . وقد يكون موضوع المصنف خطيرا هاما . في مثل هذه الحالة تنقطع الصلة بين المصنف وواضعه فلم يعد معبرا عن حقيقة آرائه بل لعل وجود المصنف على هذه الصورة يفض من شخصيته ويؤذى سمعته . ولمواجهة أمثال هذه الحالات قرر المشروع حق المؤلف في سحب هذا المصنف من التداول . ولم يغفل العقد المبرم بين المؤلف والناشر فنص إلى جانب حق المؤلف في سحب المصنف من التداول على تعويض الناشر تعويضا عادلا وهو كل ما ينبغي من وراء هذا العقد .

تلك مظاهر الحق الأدبي للمؤلف فهي تهدف إلى استمرار التوافق بين شخصيته وبين أثره الفنى كما تحول دون عبث الناشرين بالمؤلفات في سبيل الاستغلال التجارى وتحرص على توفير الاحترام الواجب لشخصية المؤلف لان في إباحة تعديل المصنف مساسا بهذا الاحترام واعتداء على السيادة المقررة للمؤلف على أفكاره وعلى نتاج هذه الأفكار عند ما تأخذ شكل مصنف مادي .

وحقوق المزايف الأدبية غير قابلة للتصرف بطبيعتها . شأنها في ذلك شأن الحقوق الشخصية البهية التى تتصل بشخص الانسان . ويترتب على ذلك بطلان كل تصرف يتم بشأنها (مادة ٢٨) وعدم جواز توقيع الحجز عليها (المادة ١٠) على أن المشروع لم يغفل حقوق الدائنين فأباح لهم توقيع الحجز على نسخ المصنف المنشور .

وقد اهتمدى المشروع بفكرة الصفة الشخصية لحق المؤلف عند ما قرر عدم جواز التصرف في مجموع الانتاج الفكرى المستقبل (مادة ٤٠) .

وحق المؤلف المادي أو المالى هو حقه في استغلال مصنفاته على أية صورة من صور الاستغلال ويتم هذا الاستغلال عن طريق نقل المصنف إلى الجمهور ، بطريق مباشر أو غير مباشر . فالنقل المباشر هو عرض المصنف على الجمهور عرضا مباشرا كالتلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الاذاعة اللاسلكية للكلم أو للصوت أو للصور أو العرض بأية وسيلة آلية كالسينما أو الفانوس السحرى أو نقل الاذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر للصوت أو بواسطة

العلنى ، أما النقل غير المباشر فيتم عن طريق نسخ المصنف بواسطة الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى ويسمى حق النقل غير المباشر « حق عمل نماذج من المصنف » (المادة ٦ فقرة ٢) .

ثم بين المشروع الحقوق المالية المقررة للمؤلف كحقه فى ترجمة مؤلفاته أو الإذن بترجمتها وكذلك حقه فى تحويلها من لون من ألوان الأدب أو الفن إلى لون آخر أو تلخيصها أو تحويلها وعلى وجه العموم كافة صور اظهار المصنفات الموجودة بشكل جديد (المادة ٧ فقرة ٢ والمادة ٣) .

القيود التى ترد على حق المؤلف :

جاء المشروع بقيود على حق المؤلف يملئها الصالح العام لأن للبيئة الاجتماعية حقا فى تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات .

فقد نصت المادة الثامنة على انتهاء الحماية المقررة للمؤلف ولمن ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية بالنسبة لهما فى ترجمة المصنف إلى اللغة العربية إذا مضت خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصيل أو المترجم دون أن يباشر المؤلف أو المترجم بنفسهما أو بواسطة غيرهما ترجمة المصنف إلى اللغة العربية - وفى هذا القيد الزمنى تغلبت للصالح العام المصرى على المصلحة الفردية للمؤلف وحتى يمكن دفع هذا المؤلف وحته على مباشرة هذه الترجمة فى أقرب وقت معقول رعاية لمصلحة البلاد كيلا تحرم من ثمار التفكير الإنسانى فى مختلف الأمم الأخرى لمدة طويلة .

ومن القيود الواردة على حق المؤلف ما نصت عليه المادة ١١ فقرة أولى من حق الغير فى ايقاع المصنفات أو تمثيلها أو القاها فى اجتماعات خاصة كالأجتماعات العائنية واجتماعات الجمعيات أو المنتديات أو المدارس دون تعويض للمؤلف . وكذلك ما نصت عليه المادة المذكورة فى فقرتها الثانية من حق فرق موسيقى القوات العسكرية وما فى حكمها من الفرق النظامية التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى فى ايقاع المصنفات الموسيقية دون تعويض للمؤلف أيضا ما دام لا يحصل فى الحالتين رسم أو مقابل مالى من جمهور المستمعين .

ومنها حق عمل نسخة واحدة من المصنف للاستعمال الشخصى (المادة ١٢) فلا يجوز للمؤلف منع صاحب هذه النسخة من استعمالها على هذا النحو .

وكذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من إباحة التحليلات والاقتباسات القصيرة إذا عملت بقصد النقد أو المناقشة أو التثقيف أو الأخبار .

ومن هذه القيود حق الصحف أو النشرات الدورية فى أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو يانا موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير قيد انقضاء

المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة - وقد روعي في ذلك تغليب الصالح العام لضرورة العمل على نشر الثقافة مع ملاحظة ما يبذل من جهد في الاقتباس أو الاختصار أو غيرها .

ومن هذه القيود أيضا حق الجرائد أو المجلات أو النشرات الدورية في نقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم ينص صراحة على حظر النقل - (المادة ١٤ فقرة ٣) ومن الطبيعي ان لا تشمل الحماية أيضا الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية (المادة ١٤ فقرة ٣) .

وأخيرا فقد أجازت المادة ١٥ نشر وإذاعة ما يلقي في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية أو الإدارية أو في الاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والدينية من خطب أو محاضرات أو أحاديث ما دامت موجهة الى الكافة وكذلك المرافعات القضائية العلنية في حدود القانون وذلك كله دون إذن من المؤلف كما أباحته المادة ١٧ نقل مقتطفات قصيرة من بعض المصنفات إلى الكتب المعدة للتعليم ومؤلفات النقد والتاريخ والمصنفات العلمية على أن يلتزم الناقل حد الاعتدال فيما ينقل . ولم يغفل المشروع في كافة هذه الصور رعاية للحق الأدبي للمؤلف فأوجب ذكر اسمه والمصدر الذي ينقل عنه على صورة واضحة كما حفظ للمؤلف حقه الخالص في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته (المادة ١٦) .

وقد حرص المشروع رعاية لحق المؤلف على أن ينص على عدم جواز نقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التي تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون إذن المؤلف (المادة ١٤ فقرة أولى) .

ومن القيود ما يرد على حق المؤلف بعد وفاته وانتقال هذا الحق إلى ورثته أو خلفه فقد نصت المادة ٢٣ على حق وزير المعارف في الحلول على هؤلاء في مباشرة الحقوق المنصوص عليها بالمادتين ١٨ و ١٩ إذا لم يباشروا هذه الحقوق كمجزم أو عدم أهليتهم أو غير ذلك من الأسباب، وكذلك إذا توفي المؤلف من غير وارث أو خلف فيكون للوزير في هذه الحالات حق تقرير نشر المؤلف الذي لم ينشر في حياة واضعه . كما يكون له حق استغلال المؤلف استغلالا ماليا على النحو المبين في المواد ٦ و ٧ وقد رسم المشروع طريقة استعمال هذه الحقوق فنص على ضرورة الحصول على أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الوطنية . ولم يغفل النص على حق الورثة أو الخلف في تعويض عادل . وحكمة هذا القيد ظاهرة ، فإن في ترك المؤلفات القيمة مقبورة غير منشورة حرمانا لطلاب الثقافة من خيرها ونفعها .

حق الملكية الأدبية والفنية بعد وفاة المؤلف :

عنى المشروع في المواد من ١٨ إلى ٢٤ بتنظيم مباشرة هذا الحق بعد وفاة المؤلف وبين كيفية مباشرته وموعد انقضائه بالنسبة لمختلف أنواع المؤلفات .

فنصت المادتان ١٨ و ١٩ على انتقال هذا الحق بشطريه الأدبي والمالي إلى الورثة أو خلفائه بعد وفاة المؤلف فيكون لهم دون سواهم الحق في تقرير نشر مؤلفاته التي لم تنشر في حياته مالم يوص المؤلف

بما يخالف ذلك . كما أوجبت احترام رغبة المؤلف إذا أوصى بمنع النشر أو حدد موعداً لنشر مصنفه فلم تجز نشره قبل انقضاء هذا الموعد (المادة ١٩) .

وبيئت المادة المذكورة حق من يخلف المؤلف في مباشرة امتيازات الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٧٥ و٧٦ . كما أشارت هذه المادة فضلاً عما تقدم إلى حكم انتقال حق المؤلف إذا كان المصنف عملاً مشتركاً ومات أحد المؤلفين دون خلف فنصت على أن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين أو خلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك فهو لاأجدر الناس بأن يؤول إليهم هذا الحق في مثل هذه الحالة .

وحق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف موقوف بمحدود بأجل نصت عليه المادة ٢٠ وهو طيلة حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته ، وهذا الأجل هو الذى انتهت اليه المعاهدات الدولية التى أشير إليها في صدر هذه المذكرة وأخذت به أكثر الدول الأوروبية . وإذا كان المصنف فوتوغرافياً أو خاصاً بالانتاج السينمائي الذى يقتصر على نقل المناظر الطبيعية سقط الحق بعد انقضاء خمسة عشر عاماً منذ تاريخ أول نشر للمصنف ، فإذا كان المصنف قد اشترك في وضعه أكثر من مؤلف حسبت المدة من تاريخ وفاة آخر من بقى حياً من المشتركين في التأليف وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً وذلك لأنه بالطبيعة لا يسرى عليه حكم الانسان من حيث انتهاء أجله .

وعرض المشروع في المادة ٢١ لبيان حكم حماية المصنفات التى تنشر غفلاً عن اسم المؤلف أو باسم مستعار نص على أن مدة حماية هذه المصنفات تبدأ من تاريخ نشرها ، ذلك لأن المؤلف مجهول في هذه الحالة فلا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٠ بشأنه — على أنه قد يكشف عن شخصيته بعد نشر المؤلف فتحسب مدة الحماية في هذه الحالة طبقاً للقاعدة العامة سابقة الذكر أى من تاريخ الوفاة .

وبيئت المادة ٢٢ كيفية حساب مدة حماية المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف فنصت على أنها تحسب من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠ الخاصة بتعدد المشتركين في التأليف وقد سبق بيان حكمهما .

ووضعت المادة ٢٤ الأساس الذى يتخذ لحساب مدة حماية المؤلفات التى تبدأ الحماية فيها من تاريخ النشر ، فنصت على أن المقصود بذلك إنما هو تاريخ أول نشر للمصنف بغض النظر عن إعادة نشره ، ويستثنى من ذلك حالة ادخال تعديلات جوهرية على المؤلف عند إعادة نشره بحيث يظهر في صورة مؤلف جديد . في هذه الحالة تحسب المدة من تاريخ إعادة النشر .

وإذا كان المصنف مؤلفاً من عدة أجزاء نشرت في فترات ، اعتبر كل جزء كمصنف مستقل بالنسبة إلى حساب مدد الحماية .

الفصل الثانى — أحكام خاصة ببعض المصنفات

عرض المشروع في الفصل الثانى من الباب الثانى لبعض المصنفات التى يتعذر تطبيق القواعد العامة بشأنها فوضع لها أحكاماً خاصة ضمنها المواد من ٢٥ إلى ٣٦ .

وهذه المصنفات هى المصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية والمصنفات التى تنشر غفلاً من أسماء

مؤلفيها أو بأسماء مستعارة والمصنفات الموسيقية والمصنفات السينمائية والصور .

المصنفات المشتركة :

هي المصنفات التي يشترك في تأليفها عدة أشخاص وهي نوعان :
نوع يجمع بين إنتاج جميع المشتركين في التأليف على نحو يتعذر معه فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك وفي هذه الحالة يعتبرون جميعا أصحاب حق المؤلف على التساوى إلا إذا اتفق على غير ذلك فلا تجوز مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاقهم جميعا فإذا اختلفوا يرجع في فض هذا الخلاف إلى المحكمة الابتدائية (المادة ٢٥) .

وقد سوى بين جميع المشتركين في التأليف بالنسبة لحق المؤلف لتعذر تحديد نصيب كل منهم في استغلال المصنف بسبب استحالة فصله وتمييزه .

وقد كفل الشق الأخير من المادة ٢٥ لجميع المشتركين في التأليف حق رفع الدعاوى عند وقوع أى تعد على حق المؤلف الذي يملكونه على الشيوع فيما بينهم .

أما النوع الآخر من المصنفات المشتركة فهي المصنفات التي يتميز فيها نصيب كل مشترك في التأليف بسبب اختلاف أنواع الفنون التي يساهم بها كل منهم في المؤلف المشترك وفي هذه الحالة يكون لكل منهم حق استغلال الجزء الذي انفراد بوضعه على ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك (المادة ٢٦) .

المصنف الجماعي :

هو المصنف الذي يشترك في وضعه جماعة من المؤلفين بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويندمج عمل المشتركين فيه في فكرة صاحب التوجيه بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة وصاحب حق المؤلف في هذه المصنفات هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ونظم ابتكار المصنف فله وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف (المادة ٢٧) .

والمصنفات التي تنشر غفلا من اسم المؤلف أو باسم مستعار : تعتبر ملكا للناشر لها وأساس هذا الحكم قرينة مفترضة في أن المؤلف قد فوض الناشر في مباشرة حقوق استغلاله وذلك إلى أن يكشف المؤلف عن شخصيته . ولا شك أن في هذا الحكم تيسيرا للمؤلف في مباشرة حقوقه إذا ما رغب عن الاعلان عن شخصه وحرص على أن يظل أمره مجهولا (المادة ٢٨) .

المصنفات الموسيقية :

المصنفات الموسيقية إما أن تكون موسيقى غنائية وإما أن تكون استعراضات أو مصنفات تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى . وقد عالج المشروع مصنفات الموسيقى الغنائية في المادة ٢٩ والمقصود بها المصنفات التي يشترك في تأليفها واضع الجزء الأدبي (أى الرواية أو المقطوعة) وواضع الموسيقى : ولما كان الشطر الموسيقى في المصنفات الغنائية هو الشطر الأهم فقد نص المشروع على أن واضع هذا الشطر هو صاحب الحق في تقرير نشر المصنف المشترك أو عرضه أو تنفيذه أو عمل نسخ منه ،

ولم يقفل حق مؤلف الشطر الأدبي لحفظ له حقه في الأرباح فضلا عن حقه الأصلي في نشر أو عمل نسخ من الشطر الأدبي وحده ، على أنه لا يجوز له أن يتصرف في هذا الشطر الأدبي ليكون أساسا لمصنف موسيقى آخر حتى لا يضار شريكه في التأليف وهو واضع الشطر الموسيقى مالم يتفق على غير ذلك (المادة ٢٩) .

وعرضت المادة ٣٠ لحكم المصنفات التي تنفذ بحركات . وبعبارة أخرى المصنفات التي تكون وسيلتها في التعبير حركات أو خطوات وما يماثلها مصحوبة بالموسيقى ولما كان الشطر غير الموسيقى هو الأهم هنا ، فقد نص المشروع على أن واضع هذا الشطر هو صاحب الحق في تقرير نشر المصنف المشترك إلى آخر ما جاء بالمادة مع الاحتفاظ لمؤلف الشطر الموسيقى بحق التصرف في الموسيقى وحدها وذلك بنفس القيد الوارد في المادة السابقة أي بشرط ألا تستعمل الموسيقى في مصنف مشابه للمصنف المشترك ، مالم يتفق على غير ذلك .

المصنفات السينمائية :

عرض لها المشروع في المواد من ٣١ إلى ٣٤ وقد حددت المادة ٣١ المشتركين في تأليف المصنف السينمائي وحفظ المشروع حق عرض المصنف السينمائي للخروج ولواضع السيناريو ولؤلف الحوار ولمن قام بتحرير المصنف الأدبي ، مجتمعين ، وذلك رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع المصنف الموسيقى مع عدم الإخلال بحقوق المعارضين . وقد آثر المشروع الفريق الأول بحق عرض المصنف السينمائي لأهمية دوره وضع المصنف إذ يرجع إليه الفضل في تحقيق الفكرة الفنية في عالم السينما . أما الفريق الآخر الذي يضم واضع الموسيقى وواضع القسم الأدبي الأصلي في المصنف فان دوره مقصور على تحديد الخطوط الرئيسية العامة للمصنف (المادة ٣٢) .

وقد جاءت المادة ٣٣ بحكم تقتضيه أهمية المصنفات السينمائية وما ينفق في سبيلها من نفقات باهظة ، قد تذهب هباء لجرد عنيت أحد المشتركين ، فنصت على أنه إذا امتنع أحد المشتركين ، في تأليف المصنف السينمائي عن القيام بتمام ما يخصه في العمل ، فلا يترتب على ذلك منع باقي المشتركين من استعمال الجزء الذي تم مع عدم الإخلال بما لمؤلف هذا الجزء من حقوق .

ولما كان المنتج هو ناشر المصنف وهو الذي يحمل عبئه ومسئوليته من الناحية المالية فقد اعتبره المشروع نائباً عن مؤلفي المصنف فيما يتعلق باستغلال الفيلم (المادة ٣٤) .

وقد أباح المشروع للهيئات الرسمية المختصة إذاعة المصنفات عن طريق الإذاعة اللاسلكية وأوجب على مديري المسارح أو أى مكان عام آخر تعرض فيه المصنفات تمكين هذه الهيئات من اتخاذ الوسائل التي تكفل إذاعتها (المادة ٣٥) .

وليس المقصود من هذا النص انكار حقوق التأليف بل تغليب الصالح العام ورعاية جانب الثقافة العامة . فقد حفظ للؤلف حقه في تعويض عادل نظير إذاعة مصنفاته بهذه الوسيلة كما أوجب النص على الهيئات الرسمية إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف . وتعويض مستغل المكان الذي يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتض .

الصور وما يمثلها :

عرضت المادة ٣٦ لبيان الحكم في حالة النزاع بين من قام بعمل الصورة والشخص الذي تمثله هذه الصورة بشأن عرض أو نشر أو توزيع أصل الصورة أو نسخ منها ، فقضت بأن صاحب الصورة هو وحده دون المصور صاحب الحق في الاذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها وأن صاحب الصورة له الحق في الاذن بالنشر حتى ولو لم يأذن بذلك المصور ، مالم يقض الاتفاق بغير ذلك . كما علق حق المصور في عرض ونشر وتوزيع الصورة أو نسخ منها على إذن الاشخاص الذين تمثلهم الصورة ، واستثنت من هذا الحكم حالة نشر الصورة لمناسبة حوادث وقعت علانية أو إذا كانت لرجال رسميين أو ذوى شهرة عالمية وكذلك إذا كانت السلطات العامة قد أذنت بنشر الصورة لغرض اقتضاء الصالح العام ، على أنه لا يجوز في هذه الأحوال عرض الصورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو بسمعته أو بوقاره .

وسوت الفقرة الأخيرة من هذه المادة في الحكم بين جميع الصور مهما اختلفت وسائلها من رسم أو حفر أو نحت أو غيرها

الفصل الثالث - نقل حقوق المؤلفين

نحنا المشروع في الفصل الثالث من الباب الثاني الذي عقده لبيان أحكام نقل حقوق المؤلفين نحوا يوفق بين مصالح المؤلفين والناشرين ، فأقام التوازن بين حقوق المؤلفين وحقوق من آل إليهم حق الاستغلال المالى لل المؤلف .

بعد أن حفظت المادة الخامسة فقرة ثانية لل المؤلف حقه الخالص في استغلال مصنفه استغلالا ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال اعترفت له المادة ٣٧ بالحق في نقل الحقوق المالية المنصوص عليها في المواد الخامسة والسادسة والسابعة وهذا الحق الأخير مما يقتضيه استغلال المصنف وقد اشترطت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ لصحة التصرف في الحق المالى أن يكون التعاقد بشأنه بالكتابة وأن يتضمن في صراحة وبالتفصيل كل حق محل التصرف على حدة مع بيان مداه والغرض منه وزمان الاستغلال ومكانه وذلك حتى يكون كل من الطرفين على بينة من أمره وخاصة لكي لا توضع في العقد نصوص اجمالية غامضة بحجة لل المؤلف .

وأجاز المشروع لل المؤلف سحب مصنفه من التداول رغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالى (المادة ٤٢) .

إزاء هذه الحقوق التى أقرها المشروع للمؤلفين لم يغفل حقوق الناشرين ، فأوجبت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ على المؤلف أن يمتنع عن أى عمل يترتب عليه تعطيل مباشرة الحق محل التصرف كما جعلت للناشر الحق في تعويض عادل في حالة سحب المصنف من التداول .

وقد رتب المشروع على الصفة الشخصية لحق المؤلف احكاما ضمنها المادتين ٣٨ و ٤٠ كما سبقت الإشارة إلى ذلك فنص في المادة ٣٨ على بطلان التصرف في الحقوق الأدبية المنصوص عليها في

الفقرات الأولى من المواد ٥ و ٧ و ٩ كما نص في المادة ٤٠ على بطلان تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه المستقبل.

ونصت المادة ٤١ على أن التصرف في النسخة الأصلية للمصنف لا يترتب عليه في الأصل نقل حق المؤلف ، وهذا تطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧ ما لم يتفق على غير ذلك كما أن عدم الزام من انتقلت إليه ملكية هذه النسخة بوضعها تحت تصرف المؤلف لنسخها أو عرضها تطبيق للقواعد العامة في خصائص الملكية .

الباب الثالث

الفصل الأول - في الاجراءات

عقد المشروع هذا الباب لبيان الاجراءات التي تكفل حماية حق المؤلف حماية فعلية ودفع أى اعتداء يقع على هذا الحق .

فنظمت المادة ٣٤ الاجراءات التحفظية التي يجوز اتخاذها لحفظ الحقوق ذوى الشأن وهي اجراء وصف تفصيلي للمصنف الذى نشر أو أعيد نشره على خلاف أحكام المشروع وكذلك وقف نشره أو عرض أو صناعة المصنف وتوقيع الحجز على المصنف الاصل أو نسخه أو صورته وكذا على المواد التي تستعمل في إعادة النشر أو في استخراج نسخ منه بشرط ألا تكون هذه المواد صالحة إلا لإعادة نشر المصنف المقصود . وفيما يتعلق بالايقاع والتعجيل والالقاء أو العرض على الجمهور ، أجازت المادة لرئيس المحكمة فضلا عن اجراء الوصف التفصيلي اثبات هذا الاداء العلقى ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا وحصر الايراد الناتج من النشر أو العرض وتوقيع الحجز على هذا الايراد .

وتنفذ التدابير التي تأمر بها المحكمة بناء على أمر يصدر على عريضة تقدم وتنفذ بالطرق العادية ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بئدب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ . وحددت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ميعاد خمسة عشر يوما يلى اتخاذ هذه الاجراءات لرفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة فان لم ترفع بطلت هذه الاجراءات وزال كل أثر لها .

وقد نصت المادة ٤٤ على جواز التظلم من الأمر الصادر في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٣ أمام رئيس المحكمة الأمر الذى له بصفته قاضيا للامور المستعجلة ان يقضى بتأييد الأمر أو بالغائه كلياً أو جزئياً بعد سماعه أقوال طرفي النزاع ، وله كذلك تعيين حارس تكون مهمته إعادة نشر أو عرض أو صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع وأن يأمر بإيداع الناتج من الايراد خزانة المحكمة إلى ان تفصل المحكمة المختصة في أصل النزاع .

واجازت المادة ٤٥ للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر باتلاف المصنف الذى نشر أو أعد نشره على خلاف أحكام المشروع وكذلك نسخه أو صورته والمواد التي استعملت لإعادة نشره بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر وذلك على نفقة الطرف المسئول .

واستثنت المادة حالة انقضاء حق المؤلف في فترة تقل عن ستين ابتداء من تاريخ صدور الحكم فلم تجز الأمر بالاتلاف في هذه الحالة واستبدلت به تثبيت الحجز وفاء لما تقضى به للمؤلف من تعويضات إلا إذا رأت المحكمة صيانة لحقوق المؤلف الأدبية ضرورة الحكم بالاتلاف أو تغيير المعالم .

وروى كذلك مد الاستثناء وجوبا إلى حالة المخالفة لحكم المادة الثامنة من القانون لان مثل هذه المخالفة لا تبلغ درجة الخطورة التي يتعين الحكم فيها بالاتلاف وحسب المؤلف ما يحكم له به من تعويضات .

وجعلت الفقرة الثانية من المادة ٥٤ الدين الناشء من التعويض ممتازا بالنسبة لصافي ثمن بيع الأشياء وللبالغ المحجوزة ولا يسبق هذا الامتياز في الترتيب سوى امتياز المصاريف القضائية والمصاريف التي تنفق للحفاظ على تلك الأشياء أو لتحصيل المبالغ .

واستثنت المادة ٤٦ المباني من الأشياء التي يجوز توقيع الحجز عليها أو اتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف الممارى الذى يعتدى على تصميماته ورسومه باستعمالها استعمالا غير مشروع لما فى ذلك من اجحاف شديد بالمخالف بما يتنافى مع مقتضيات الصالح العام .

الفصل الثانى

فى الجزاءات

ونصت المادة ٤٧ على اعتبار الجرائم المنصوص عليها فيها جرائم مكونة لجريمة التقليد فجعلت العقوبة فيها الغرامة بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ورئى تشديد العقوبة فى حالة العود فأجيز الحكم بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة إلى ثلثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ولم يشترط القانون قصدا جنائيا خاصا وإنما يجب توافر القصد الجنائى العام الذى يشمل بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف إذ أن ذلك العلم يدخل فى إدراك المتهم للوضع الاجرامى المشترط فى القصد الجنائى .

وأجيز للحكمة أن تقضى بعقوبات تبعية وهى الغلق المؤقت أو النهائى والمصادرة كما أجيز لها أيضا نشر الحكم فى الصحف على نفقة المحكوم عليه .

الباب الرابع

أحكام ختامية

تناول المشروع فى هذا الباب ثلاثة موضوعات مختلفة تم أحكامه ، أولها خاص بإيداع نسخ من المصنفات بالجهة المختصة والثانى يتعلق بتبادل حماية المؤلفات فى المجال الدولى والثالث عن سريان القانون على الماضى .

الايداع :

أوجبت المادة ٤٨ على ناشري المصنفات التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها أن يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر ٥ نسخ من المصنف بدار الكتب المصرية وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية وذلك بقصد تغذية المكتبة العامة وتمكين الدولة من مراقبة ما ينشر في البلاد من مؤلفات أدبية أو فنية أو موسيقية .

ويقتصر الايداع على المصنفات التي تستخرج منها عدة نسخ عن طريق الطبع أو أية وسيلة أخرى مشابهة ومن ثم فن غير المعقول تكليف من قام بصنع تمثال بأن يودع نموذجاً منه . وقد أعفيت المصنفات المنشورة في الجرائد والمجلات من واجب الايداع . فاذا نشرت هذه المصنفات مستقلة وجب الايداع .

تبادل حماية المؤلفات في المجال الدولي :

يشمل المشروع بحمايته المصنفات التي تنشر لأول مرة في البلاد سواء كان مؤلفوها مصريين أو أجانب وكذا مصنفات المصريين التي تنشر لأول مرة في الخارج . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي فلا يخمىها هذا القانون إلا إذا كانت بحمية في البلد الأجنبي وبشرط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لأول مرة في مصر (المادة ٤٩) وأن تمتد هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبي وذلك لأن المصنف العربي قد لا يكون معروفاً في دولة أجنبية إلا أنه معروف في البلاد التابعة له فروى حماية المؤلفين المصريين في الدول ذات الصبغة العربية التابعة للدولة الأجنبية التي تخضع لهذا السبب لتشريع هذا البلد الأجنبي .

سريان الأحكام على الماضي :

تدخل في نطاق الحماية التي أقرها المشروع كافة المصنفات الموجودة عند العمل به (المادة ٥٠) وقد وضعت الفقرة الثانية من هذه المادة قاعدة لحساب مدة حماية هذه المصنفات فأدخلت في حسابها المدة التي مضت بين الحادث الذي يحدد مبدأ سريان المدة وتاريخ العمل بالقانون . وجاءت الفقرة الثالثة بحكم يتفق مع القواعد العامة الخاصة بسريان أحكام القانون على الماضي فلم تجعل له أثراً رجعياً وقصرت سريان أحكامه على الحوادث والاتفاقات التي تلى تاريخ العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو نفذت أو مثلت قبل ذلك . أما الاتفاقات التي تمت قبل العمل بالقانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التي كانت نافذة وقت عقدها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٩ الخاصة بنصيب المؤلف في الأرباح الناتجة عن استغلال المصنف زيادة على ما تم الاتفاق عليه إذا كان هذا الاتفاق غير عادل أو لم تراعى في تقديره ظروف لم تكن في الحسبان .

وقد اقتضى النص على عقوبات جنائية جديدة إلغاء المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون

العقوبات خاصة وأن الأحكام الأخرى التي تضمنتها هذه المواد الملغاة لحماية الملكية الصناعية قد سبق إلغاؤها بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

وقد أعد هذا المشروع استناداً إلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وكذلك الإعلان الدستوري الصادر بإعلان الجمهورية في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

وعرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتشرف وزارة العدل برفعه إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه تفضل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما رآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« وتستثنى بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وبعد موافقة وزير الأشغال العمومية من حكم الفقرة السابقة أراضي الجزائر الواقعة بين جسرى نهر النيل ، التي تملكها الحكومة وتوجرها وزارة المالية والاقتصاد بشروط خاصة بقصد إصلاحها ، .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعى على عدم جواز تأجير أرض زراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه . ولما كانت وزارة المالية والاقتصاد جرت قبل نفاذ ذلك القانون على تأجير الأراضى الرملية والبور الواقعة بالجزائر النيلية وعلى سواحل بحرى النيل (وتسمى اصطلاحاً بأراضى الفساد) وبشروط خصوصية لاستصلاحها ومن مقتضاها إلزام المستأجر باستصلاح العين المؤجرة وإقامة آلات للرى المستديم فيها ، وكان من نتيجة ذلك أن تم استصلاح ما يقرب من خمسة آلاف فدان فى المدة ما بين سنتى ١٩٤٠ و ١٩٥٣ .

ولما كان استئجار تلك الأراضى بالشروط الخصوصية سالفة الذكر لا يقدم عليه إلا ذوو القدرة على مواجهة نفقات الزراعة والاستصلاح وإقامة آلات الرى . وقد جرى هؤلاء المستأجرون على استغلال الأراضى التى يستصلحوها بتأجيرها إلى صغار الزراع كى يستعوضوا بهض ما أنفقوه فى ذلك الاستصلاح .

ولما كان تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعى قد يؤدى إلى احجام أمثال هؤلاء المستأجرين القادرين هن استئجار الأراضى المذكورة لحرمانهم من استغلالها بتأجيرها من الباطن ، مما يترتب عليه تعطيل أعمال الاصلاح فى تلك الأراضى .

لذا رأى تعديل نص المادة سالفة الذكر باضافة فقرة جديدة تقضى بأن تستثنى من حكمها بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد موافقة وزير الأشغال العمومية أراضى الجزائر الواقعة بين بحرى نهر النيل التى تملكها الحكومة وتؤجرها وزارة المالية والاقتصاد بشروط الاصلاح الخصوصية . وقد أعد لذلك مشروع القانون المرافق وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة . ويتشرف وزير الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء ، رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل المادة الخامسة من المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٤ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٤ .

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك والقوانين المعدلة له ،
وعلى مآرئاه مجلس الدولة ،
وبناء على ماعرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الخامسة من المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٥ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة السابقة كل من وجد في المركب وقت ارتكاب المخالفة أو وجد داخل السدة أو خلافا من طرق الصيد الواردة بهذه المادة وكل من ثبت قيامه بإنشاء الحوشة واللبشة والزقة أو أى نوع آخر من السدود أو الخنادق أو استغلاله لها أو توجد مركبه المرخصة باسمه أو أدوات صيد ثبتت ملكيته لها في مكان المخالفة » .

مادة ٢ - على وزراء الحربية والصحة العمومية والعدل والزراعة والداخلية والتجارة والصناعة والتموين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

يتفنن الصيادون في ابتكار طرق الصيد المخالفة للقانون والتي من مؤداها اضعاف الثروة السمكية للبلاد .

ولما كانت معظم المخالفات التي ارتكبها الصيادون لا تقع تحت طائلة المرسوم بقانون الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتقرير بعض المحظورات على صيد الأسماك نظرا لقصور نصوصه الأمر الذي أدى إلى تزايد الصيادين في ارتكاب مخالفاتهم وذلك بإنشاء الحوش والزلايق وغيرها من طرق الصيد غير المشروعة - لذلك رأى تعديل المادة الخامسة من المرسوم بقانون السالف الذكر بحيث يعاقب كل من يوجد بمركب الصيد وقت ارتكاب المخالفة أو وجد داخل السدة أو خلافا من طرق الصيد الواردة بهذه المادة أو ثبت قيامه بإنشاء الحوش واللبشة والزقة أو أى نوع آخر من أنواع السدود أو الخنادق أو استغلالها أو توجد مركبه المرخصة باسمه أو أدوات صيد ثبتت ملكيته لها في مكان المخالفة .

وتتشرف وزارة الحربية بعرض مشروع القانون بالتعديل سالف الذكر كما اقترحه وزارة الزراعة على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين
الأموال والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ماعرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٨٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإشراف والرقابة
على هيئات التأمين وتكوين الأموال المشار اليه النص الآتى :

« مادة ٨٢ - يفرض على كل هيئة تأمين مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون رسم سنوى لمقابلة
تكاليف الرقابة والإشراف وذلك على الوجه الآتى :

(١) بالنسبة إلى الهيئات التى تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها فى البندين ١ و ٢ من المادة
الأولى يكون الرسم ٢,٥ فى الألف من جملة الأقساط المباشرة التى تستحق للهيئة على جملة الوثائق فى
السنة السابقة .

(٢) بالنسبة إلى الهيئات التى تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها فى البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨
من المادة الأولى يكون الرسم ٥ فى الألف من جملة الأقساط المباشرة التى تستحق للهيئة على جملة الوثائق
فى السنة السابقة .

ويسرى هذا الرسم أيضا على سماسة جماعة التأمين بالاكتتاب المنوه عنهم فى المادة ٧١

وتعفى من أداء هذا الرسم صناديق الإعانات المشار إليها فى المادة ٥٣

ولا يجوز للهيئات بأى حال من الأحوال اقتضاء هذا الرسم من جملة الوثائق أو المؤمن لهم بما
يجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة ايضاحية

١ - تنص المادة ٨٢ من القانون على فرض رسم سنوى لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة على كل هيئة مسجلة طبقا لأحكام القانون بنسبة $\frac{2}{3}$ من جملة الأقساط التى تحصلها الهيئة بالنسبة الى الهيئات التى تباشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال وبنسبة $\frac{1}{3}$ من جملة الأقساط التى تحصلها الهيئة بالنسبة الى الهيئات التى تباشر عمليات التأمين العامة .

وقد أجازت للهيئات اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق بما لا يجاوز الفئتين المذكورتين .
٢ - ولقد أوضحت المادة الأولى من القانون أن الهيئات التى تخضع لأحكامه هى هيئات التأمين وإعادة التأمين .

٣ - ولقد جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون بالنسبة لرسم الاشراف والرقابة مايلي :
ولم يفت المشروع لإيجاد الوسيلة لتدبير المال اللازم لتنفيذ القانون فأخذ بالمبدأ المقرر بصفة اجماعية فى الدول الأخرى من حيث تحميل هيئات التأمين وتكوين الأموال تكاليف الاشراف والرقابة وذلك بأن تودى كل هيئة مسجلة رسما سنويا يتناسب مع اتساع دائرة نشاطها فى مصر .

وبالرجوع الى مجلس الدولة رأى أن النص ينطبق على جميع الأقساط التى تحصلها الهيئة من عمليات التأمين المباشر ومن عمليات اعادة التأمين سواء أكانت لصالح هيئات محلية أو هيئات فى الخارج . كما رأى أن تحصيل الرسم عن عمليات التأمين وعن عمليات إعادة التأمين لا يتضمن - من الناحية القانونية - أى ازدواج فى الرسم .

الا أن مصلحة التأمين كانت تهدف أصلا من إيراد هذا النص فى مشروع القانون المذكور الى قصر الرسم على الأقساط المباشرة عن الأشخاص المؤمن لهم دون الأقساط الخاصة بعمليات اعادة التأمين التى ترد للهيئة . إذ أن الرسم بحملته يقع فى الواقع على عاتق المؤمن لهم ، إذ أن هيئات التأمين تحصله منهم اما على صورة إضافة مستقلة على الأقساط أو على صورة تحميل ضمنى فى الأقساط ، وبالرغم من أن القانون لا يجيز للهيئات اقتضاء الرسم من حملة الوثائق بما يجاوز النسب المقررة ، فإن الأخذ بنظرية اقتضاء الرسم على أقساط اعادة التأمين المحلى سوف يؤدى الى تحميل الأقساط المباشرة تحميلا ضمنيا بما يكفل تغطية هذه المصاريف إذ أن ما يدفعه المؤمن له هو المادة التى تدفع منها الرسوم على الأقساط المباشرة وتدفع منها أقساط اعادة التأمين وما عليها من إضافات لمقابلة أى رسوم على أقساط إعادة التأمين . وفى هذا ما يعمل على رفع أسعار التأمين بعض الشيء مما لا يتماشى مع الرغبة الملحة فى تشجيع الادخار والنهضة بصناعة التأمين .

ولتفادى هذا الموقف إزاء الوضع الحالى للقانون كما فسره مجلس الدولة قد تعتمد بعض الهيئات الى إعادة التأمين لدى هيئات فى الخارج ، إذ أن أقساط إعادة التأمين فى الخارج لا تخضع لحكم الرسم فى حين أن اعادة التأمين محليا تخضع له . وفى هذا ما يعمل على انقاص أرضة مصر من

العملات الأجنبية وهو ما لا يتفق مع أسس تدعيم الاقتصاد القومى
وقضلا عن هذا فإن الأخذ بنظرية فرض الرسم على عمليات إعادة التأمين الواردة من الخارج
يعمل على زيادة الأسعار التى تقتضيها الهيئات المصرية عن هذه العمليات مما يتنافى مع مبدأ وجوب
تشجيع الموارد الخارجية غير المنظورة فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات للدولة .
وبالرغم من أن هذه العوامل قد تكون هيئة الخطر فإن الاستهانة باتجاهات آثارها لا يتفق مع
سياسة العمل على إزدياد النهضة الاقتصادية للدولة .

ويلاحظ أن فرق الرسم التى تحصل على النظامين فرق ضئيل فى مقداره ويزداد تضاول قيمته
إذا ما قورن بالآثار سالفة الذكر .

من كل هذا يتضح أن قصر فرض الرسم على الأقساط المباشرة دون أقساط إعادة التأمين الواردة
للهيئة يحقق ما هدف اليه المشرع أصلا . ويتفق مع الرغبة فى تشجيع الإدخار والنهضة بصناعة التأمين
ويعمل على تقوية أرصدة مصر من العملات الأجنبية وعلى زيادة الصادرات غير المنظورة وعلى
تعزيز الميزان التجارى وميزان المدفوعات . وبالأجمال يتفق مع سياسة العمل على تدعيم النهضة
الاقتصادية للدولة .

وحيث إن الأقساط المباشرة التى تستحق للهيئة وتكون تحت التسديد فى نهاية السنة المالية
تكون بمثابة دين على حملة الوثائق وتدخل ضمن إيرادات الهيئة فى حساب الإيرادات والمصروفات
وضمن أصول الهيئة فى الميزانية فإن فرض الرسم على جملة الأقساط المباشرة التى تستحق للهيئة من
حملة الوثائق فى السنة السابقة بدلا من فرضه على الأقساط المحصلة كما جاء فى النص الأصلى للمادة ،
يتفق مع النظم الحسابة المعمول بها ، ويسهل كثيرا من العمل فى التحقيق من مقدار الرسوم المستحقة
على الهيئة .

وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة قيد البحث على أنه « فى تطبيق هذا الحكم (فيما يختص بالرسم)
تعتبر الأقساط المبينة فى البنود ٥ و ٦ و ٨ من المادة الأولى قسما واحدا » .

وحيث إن القانون لم يفرض حدا أدنى لقيمة الرسم عن كل قسم من أقسام التأمين فقد انتفت
الحكمة من هذه الفقرة ولم يكن هناك محل لبقائها .

لهذه الأسباب ترى الوزارة تعديل المادة ٨٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ليصبح نص
المادة على الصورة المرفقة .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق مفرغا
فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة للتفضل بعد الموافقة عليه باتخاذ الاجراءات اللازمة لإصداره .

قانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ (١)

بتعديل جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين والمراسم بقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعدل الحد الأدنى للترقية المنصوص عليه في جدول الدرجات والمرتبات من ، أولا :
رقم ٢ (السكادر الفني العالي والإداري) على الوجه الآتي :

« سنة للترقية إلى الدرجة الثانية سواء أكانت الترقية بالاختيار أم بالأقدمية » .

« سنتان للترقية إلى الدرجة الثالثة سواء أكانت الترقية بالاختيار أم بالأقدمية » .

« ثلاث سنوات للترقية إلى الدرجتين الرابعة والخامسة سواء أكانت الترقية بالاختيار أم
بالأقدمية » .

مادة ٢ - يعدل الحد الأدنى للترقية المنصوص عليه في جدول الدرجات والمرتبات من ، أولا :
رقم ٣ (السكادر الكتابي والفني المتوسط) على الوجه الآتي :

« ثلاث سنوات للترقية إلى الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة سواء أكانت الترقية
بالاختيار أم بالأقدمية » .

« أربع سنوات للترقية إلى الدرجة الثامنة سواء أكانت الترقية بالاختيار أم بالأقدمية » .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٨ يونيه سنة ١٩٥٤) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٠ مكرر الصادر في ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه لا تجوز الترقية بأية حال قبل انقضاء المدة المقررة للترقية في جدول الدرجات المرافق لهذا القانون مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا الجدول - وقد بين الجدول المذكور أسس هذه الترقية سواء بالأقدمية أو بالاختيار وأوضح المدد الواجب توافرها في الموظف قبل الترقية بالاختيار .

ونظرا لأنه لوحظ في تطبيق هذه الأسس أنها لا تحقق العدالة والمساواة التي أريد تحقيقها باصدار هذا القانون وأدى الأمر إلى نتائج شاذة وإلى حالة من الطفرة خصوصا فيما يتعلق بالترقية بالأقدمية المطلقة وهي غير مقيدة بقيد زمني في حين قيدت الترقية بالاختيار بقيد زمني طويل . لذلك رؤى معالجة هذه الحالات عن طريق تحديد مدة معينة يقضيها الموظف في درجته قبل ترقيته بالأقدمية إلى درجة أعلى حتى لا تتوالى الترقيات في مدد وجيزة بما يخل بحسن سير العمل وقيل تهية الموظف لتولي أعمال الوظائف المرقى إليها ورؤى تحقيقا لهذه الغاية تقصير مدد الترقية بالاختيار سنة عن الحد المبين بالجدول الملحق بالقانون في كل حالة من حالات الترقية ثم جعلت هذه المدد حدا أدنى كذلك للترقية بالأقدمية وذلك تحقيقا للمساواة بين حالات الترقية بالأقدمية أو بالاختيار وسيكون من شأن هذا التعديل إفساح المجال للترقية بالاختيار وفي نفس الوقت لا يترك أمر الترقية بالأقدمية على إطلاقه . والمشروع المعروض ينص في المادة الأولى منه على أن يكون الحد الأدنى للترقية إلى الدرجة الثانية العالية الفنية والإدارية سنة واحدة سواء أكانت الترقية بالأقدمية أو بالاختيار وذلك لأن هذه الدرجة تسبق مباشرة الدرجات التي أطلقت فيها الترقية بالاختيار دون قيد زمني علاوة على أن الموظف الذي يصل إليها يكون في الغالب قد اكتسب قسطا كبيرا من المراتب يدعو إلى الثقة والاطمئنان إلى قيامه بأعبائها على وجه سليم .

وقد استدعى تعديل الحد الأدنى للترقية بالنسبة للكادر العالي الفني والإداري ضرورة تعديل هذا الحد بالنسبة لموظفي الكادر السكتاني والفني المتوسط فنص في المادة الثانية على أن يكون الحد الأدنى ثلاث سنوات للترقية إلى الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وأربع سنوات للترقية للدرجة الثامنة سواء أكانت الترقية بالأقدمية أم بالاختيار .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بمرض مشروع القانون بالتعديل سالف الذكر على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ (١)

في شأن رسوم التوثيق والشهر والحفظ عن المساكن الشعبية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ برسوم التسجيل ورسوم الحفظ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بالشهر العقاري ،

وعلى القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المساكن الشعبية ،

وعلى القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة لإنشاء المساكن الشعبية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القوانين أرقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليها ، تعفى من رسوم التوثيق والشهر والحفظ التصرفات التي تعقد بين الحكومة والشركة المساهمة لإنشاء المساكن الشعبية بشأن الأراضي التي تخصص لهذه المساكن .

كما يستبدل بالرسوم المذكورة في الفقرة السابقة بالنسبة إلى التصرفات التي تعقد بين الهيئات المنشئة للمساكن الشعبية وبين المتفعين بها في شأن الأراضي والمباني ، رسم شامل قدره خمسة جنيئات .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يولييه سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

عنيت الحكومة بأصحاب الدخل المحدود ، وكان من بين آثار هذه العناية مشروع إنشاء المساكن الشعبية لهذه الطبقة ، وقد صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بتنظيم إنشاء هذه المساكن ثم صدر القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص للحكومة في الاشتراك في شركة مساهمة تضطلع مع الهيئات الأخرى بتنفيذ هذا المشروع .

ولما كانت الحكومة ترغب في التخفيف عن كاهل هذه الطبقة والعمل على تمكين أفرادها من الوفاء بقيمة المساكن التي تعدها لهم - ولما كان الاعفاء من الرسوم يتفق وهذا الهدف ، لهذا رؤى اعداد المشروع المرافق بتخفيض الرسوم عن الأراضي والمباني ورؤى تحديدها بمبلغ ثابت شامل قدره خمسة جنيهات .

ومن المسلم به أن المنتفع لا يكلف بأن يدفع فوق هذا المبلغ أى رسم سواء كان عن عقد البيع أو حق امتياز البائع أو شطبه أو غير ذلك مما تستلزمه عملية تخصيص المسكن له ونقل ملكيته وملكته الأرض اليه .

ولما كانت الشركة المساهمة لإنشاء المساكن الشعبية تتلقى من الحكومة ملكية الأراضي بقصد تخصيصها للمستفيدين ، فقد رؤى اعفاء التصرفات التي تعقد بينها وبين الحكومة لهذا الغرض من كافة الرسوم تحقيا للهدف نفسه .

لهذا يتشرف وزير العدل برفع مشروع القانون المرافق إلى مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٤ (١)

باستثناء وزارة التجارة والصناعة من تطبيق بعض أحكام القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على موظفيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥١ مكرر الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٤ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعتبر ميزانية وزارة التجارة والصناعة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتنقلات التى تتم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ مع المحافظة على التقسيم النوعى للوظائف طبقا لنظام موظفى الدولة .

مادة ٢ - تعتبر الدرجات الحالية - عند صدور هذا القانون - بميزانية وزارة التجارة والصناعة والى تملو حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ فى حكم درجات المصالح المنشأة حديثا المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٣ - يوقف حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ - العمل بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر بالنسبة لموظفى وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٤ - على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى أول ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يوليه سنة ١٩٥٤)

مذكرة ايضاحية

شكلت فى سنة ١٩١٦ لجنة التجارة والصناعة بقرار من مجلس الوزراء فاقترحت إنشاء مصلحة للتجارة والصناعة وانشئت المصلحة فعلا فى سنة ١٩٢١ وألحقت بوزارة المالية وكانت مهمتها اقامة نظام دائم لتنسيق التجارة والصناعة فى مصر وترقيتها . وقد استحالته هذه المصلحة فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ إلى وزارة للتجارة والصناعة وضم إليها بالتدريج ادارة دمغ المصوغات وادارة الموازين والمكاييل وادارة مباحث الأحياء المائية ومكتب السياحة ومصلحة مصايد الأسماك ومصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الكيمياء ، ثم فصلت منها مصالح مصايد الأسماك والسياحة ومكتب الخبير الاقتصادى فى السودان وادارة المعاهدات والتعاريف ومعمل الآثار بمصلحة الكيمياء وادارة التصنيع الريفى بمصلحة الصناعة .

وقد تبين لوزارة التجارة والصناعة أن تقسيم الاختصاصات وتوزيع الأعمال بين المصالح والإدارات بها ينطوى على تكرار العمل الواحد فى أكثر من مصلحة أو ادارة وقد أدى ذلك إلى تنفيذ متعثر عاجز . فقامت الوزارة بأبحاث ودراسات لإعادة تخطيط أقسامها وفروعها تمشيا مع السياسة العامة لإصلاح الاداة الحكومية بما يكفل لها النهوض بمهمتها التى تتلخص فى تنظيم التعامل التجارى فى الداخل وتنشيط التبادل التجارى الخارجى مع مصر وخاصة تجارة الصادر ومراقبة

الشركات واستثمار الثروة المعدنية والبتروولية والنهضة بالصناعات المصرية ومسك النقود والفحص السكياتي والتسجيل التجارى .

وتحقيقا لما تقدم أعدت الوزارة مشروع مرسوم ببيان المصالح التى تتكون منها الوزارة وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها ومشروع قانون باعفاء الوزارة من تطبيق بعض احكام قانون موظفى الدولة . وتضمنت المادة الأولى من مشروع المرسوم النص على تقسيم الوزارة إلى تسع مصالح حدد اختصاص كل منها بطريقة واضحة . وفوضت المادة الثانية وزير التجارة والصناعة تنظيم العلاقات بين هذه المصالح وبين ادارات وفروع كل منها .

ونصت المادة الثالثة على إلغاء كل ما يتعارض مع الاحكام الواردة فى هذا المشروع .

أما المادة الأولى من مشروع القانون فقضت باعتبار ميزانية الوزارة بمصالحها المختلفة وحدة واحدة بالنسبة للترقيات والتنقلات التى تتم بين موظفيها حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ مع المحافظة على التقسيم النوعى للوظائف طبقا لأحكام قانون موظفى الدولة وهذا الإجراء قضت به الضرورة فى فترة الانتقال بين التقسيم القائم بالوزارة والتقسيم المقترح .

ورغبة فى تدعيم الوزارة بالعناصر الصالحة نصت المادة الثانية على اعتبار الدرجات الخالية عند العمل بهذا المشروع بميزانية الوزارة وكذلك الدرجات التى تخلو حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ فى حكم درجات المصالح المنشأة حديثا المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من قانون موظفى الدولة . واستكمالاً لهذا التنظيم وحتى تتمكن الوزارة من وضع كل موظف بها فى المكان الصالح له نصت المادة الثالثة على وقف العمل بالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه حتى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٥٥ .

وقد عرضت الوزارة هذا المشروع بشطريه على ديوان الموظفين الذى أبدى تأييده للتنظيم المقترح إذ يكفل للوزارة القيام بمهمتها الصحيحة ومشيرا فى هذا الخصوص بأن يكون لهذه الوزارة اختصاص إيجابى فى تقرير السياسة الجمركية لمساسها المباشر بالتجارة وبالنهضة الصناعية وبأن تعود هيئات التمثيل التجارى إلى تبعيتها الطبيعية لهذه الوزارة المسئولة عن رسم السياسة التجارية وتنفيذها وبأن تكون مصلحة القطن تابعة للوزارة ان لم يكن عاجلا فى الوقت الذى تعاود فيه تجارة القطن سيرتها الطبيعية إذ أن أهم جهود الحكومة القطنية متجهة إلى تصريف ناتج القطن والمحافظة على أسواقه القديمة وفتح أسواق جديدة أمامه وذلك من أول واجبات وزارة التجارة والصناعة . ولا ريب أن اقتراحات ديوان الموظفين هذه سوف تكون محل تقدير واعتبار فى الوقت المناسب .

وتتشرف وزارة التجارة والصناعة بعرض مشروع المرسوم والقانون على مجلس الوزراء بالصيغة التى وافق عليها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليهما واستصدارهما .

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤^(١)

في شأن الأسلحة والذخائر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الامر العالي الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصري ولائحة البوليس المختصة بالانجار بها ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في إحراز الأسلحة وذخائرها وحيازتها

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه حيازة أو إحراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة في الجدول رقم ١ المرافق .

ولا يجوز بحال الترخيص في الأسلحة المبينة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ .

ولويزر الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالاضافة أو الحذف عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ فلا يكون التعديل فيها إلا بالاضافة .

مادة ٢ — يكون الترخيص صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها .

ويجوز تجديده ويكون التجديد لمدة سنة تبدأ من أول شهر يناير لقاء رسم يؤديه طالب التجديد لا يجاوز سنة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر الصادر في ٨ يوليه سنة ١٩٥٤ .

مادة ٣ - الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الأولى .

مادة ٤ - لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه .

وله سحب الترخيص مؤقتا أو الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو إلغاؤه مسببا .

وعلى المرخص له في حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح فورا إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرة محل إقامته - وللرخص له التصرف في السلاح المسلم بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته .

فاذا لم يتيسر التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض .

مادة ٥ - يعنى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى :

١ - الوزراء الحاليون والسابقون .

٢ - موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو في الدرجة الأولى وكذلك الضباط العاملون .

٣ - موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام فأعلى .

٤ - مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون ومفتشو إدارة التفتيش العام بوزارة الداخلية ومفتشو الضبط ومأمورو المراكز ومعاونوا الإدارة .

٥ - أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

وعلى هؤلاء جميعا أن يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بيانا بعددها وأوصافها إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرة محل إقامتهم وتسلم إلى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك وعليهم الإبلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

مادة ٦ - لايجوز حيازة أو احراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - لايجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى :

(أ) من تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة .

(د) من حكم عليه بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩٨ (١) و ٩٨ (ب) ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ١٧٤ من قانون العقوبات .

(هـ) من حكم عليه في أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجاني يحمل سلاحا أثناء ارتكابها إذا كان حمله يعتبر ظرفا مشددا فيها .

(و) المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس .

(ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .

مادة ٨ - لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على أسلحة الحكومة المسلمة إلى رجال القوة العاملة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها .

وكذلك لا تسرى على العمد ومشايخ البلاد والعرب وعمد ومشايخ قبائل العربان والفرق بشرط أن يقصر الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدولين رقمي ١ و ٢ وأن يخطر عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة .

مادة ٩ - لا يجوز الترخيص لشخص في حيازة أو إحراز أكثر من قطعتين من الأسلحة المبينة في الجدول رقم ٢ وقطعتين من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ويسرى هذا القيد على فئات المعفيين من الترخيص طبقا للبادة الخامسة .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية في حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على المقرر في الفقرة السابقة .

وعلى من يوجد في حيازته أسلحة تزيد على المسموح به أن يقدم طلبا خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إلى وزير الداخلية للترخيص له في كل زيادة فإذا رفض الترخيص بكل الأسلحة الزائدة أو ببعضها وجب عليه أن يسلمها إلى مقر البوليس التابع له محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ إعلان رفض الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على أن يكون له حق التصرف فيها طبقا لأحكام المادة الرابعة .

مادة ١٠ - يعتبر الترخيص ملغى في الأحوال الآتية :

(١) فقد السلاح .

(ب) تسليمه إلى شخص آخر .

(ج) إذا لم يقدم طلب تجديده في الميعاد .

(د) الوفاة .

مادة ١١ - على كل من يكون لديه سلاح من الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول رقم ٣ أن يقدمه لمقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامته خلال شهر من وقت العمل بهذا القانون . وعلى وزارة الداخلية أن تؤدي تعويضا مناسباً عن كل سلاح من هذه الأسلحة يقدم للبوليس إذ

كان من قدمه مرخصا له به أو معنى من هذا الترخيص وقت العمل بهذا القانون .

الباب الثالث

في استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها وإصلاحها

مادة ١٢ - لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه استيراد الأسلحة المنصوص عليها في المادة الأولى وذخائرها والاتجار بها أو صنعها أو إصلاحها ويبين في الترخيص مكان سريانها ولا يجوز الزول عنه .

ولو وزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض إعطائه كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لمصلحة الأمن العام وله سحبه في أى وقت أو إلغاؤه على أن يكون قراره في حالتي السحب والإلغاء مسببا .

مادة ١٣ - لا يجوز التصريح بالاتجار في الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو إصلاحها بجميع أنواعها في غير المدن والبنادر .

ويحدد بقرار من وزير الداخلية عدد الرخص التي تخص لكل محافظة أو مديرية والاشتراطات التي يرى ضرورة توافرها في المحل .

مادة ١٤ - على المرخص له الاتجار في الأسلحة أو ذخائرها أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية يقيد في أحدهما الوارد منها وفي الثاني ماتم فيها من تصرفات :

(أ) الأسلحة النارية المششخنة .

(ب) الأسلحة النارية المششخنة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم ٣

(ج) ذخيرة الأسلحة النارية غير المششخنة .

(د) ذخيرة الأسلحة المششخنة والآنوماتيكية بما فيها المسدسات .

(هـ) أجزاء الأسلحة .

مادة ١٥ - يشترط لمنح الترخيص في صنع الأسلحة أو في ذخائرها المنصوص عليها في المادة الأولى أو الاتجار بها أو استيرادها علاوة على الشروط المبينة في المادة السابعة ما يأتي :

(أ) أن يكون طالب الترخيص محمود السيرة .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بأشبار افلاسه بالتدليس أو في جريمة جواهر مخدرة .

(ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية التابع لها المحل مبلغ مائة جنيه بصفة تأمين نقدا أو بخطاب ضمان صادر من أى بنك معتمد .

مادة ١٦ - تحدد بقرار من وزير الداخلية الكمية التي يسمح بها سنويا للاستورد أو التاجر من الأسلحة المبينة في القسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

مادة ١٧ - يسرى التصريح بالكميات المصرح باستيرادها لمدة ستة أشهر ويجوز مدها ستة أشهر أخرى .

- ويصادر إداريا كل سلاح أو ذخيرة استورد بدون ترخيص سابق من وزارة الداخلية .
- مادة ١٨ - لا يجوز منح الترخيص لمحال الانجار في الأسلحة وذخائرها في الميادين والشوارع والطرق التي تعين بقرار من وزير الداخلية .
- مادة ١٩ - يشترط فيمن يرخص له في إصلاح الأسلحة علاوة على الشروط المنصوص عليها في المادة السابعة ما يأتي :
- (أ) أن يكون محمود السيرة .
- (ب) أن يجتاز بنجاح امتحانا تعين مواده وشروط النجاح فيه والجهة التي تولاه بقرار من وزير الداخلية .
- (ج) أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية مبلغ ٥٠ جنيا بصفة تأمين نقدا أو بكتاب ضمان صادر من بنك معتمد أو تأمين من إحدى شركات التأمين .
- مادة ٢٠ - يحدد بقرار من وزير الداخلية عدد مصلحي الأسلحة (التوفكجية) الذي يسمح لهم بالترخيص في كل محافظة أو مديرية .
- مادة ٢١ - على المرخص له في إصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل مايرد من الأسلحة أو أجزائها للإصلاح والثاني للصادر يقيد فيه كل مايسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .
- مادة ٢٢ - لا يجوز الترخيص في إدارة مصنع للأسلحة أو الذخائر إلا بعد استيفاء الشروط التي يقررها وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية أو من ينييه كل منهما .
- مادة ٢٣ - تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون طبقا للنماذج التي تقررها وزارة الداخلية ومرفوعة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المحافظة أو المديرية .
- مادة ٢٤ - لا يجوز نقل الأسلحة أو الذخائر من جهة إلى أخرى بغير ترخيص خاص من المحافظ أو المدير الذي تقع في دائرة اختصاصه الجهة المنقولة منها الأسلحة أو الذخائر ويبين في الترخيص كمية الأسلحة أو الذخائر المرخص في نقلها والجهة المنقولة منها والجهة المنقولة اليها واسم كل من الراسل والمرسل اليه وكذلك خط السير ووقت النقل وأية شروط أخرى يرى فرضها لمصلحة الأمن العام .
- وتضبط الأسلحة والذخائر التي تنقل بغير ترخيص وتصادر إداريا .

الباب الثالث

العقوبات وأحكام عامة

- مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من وجد حائزا أو محرزا بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة البيضاء بالجدول رقم ١ .
- مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيا كل من وجد حائزا أو محرزا بالذات أو

بالواسطة بغير ترخيص سلاحا ناريا من الاسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ أو البند (١٠) من القسم الاول من الجدول رقم ٣ .

وتكون العقوبة بالسجن إذا كان السلاح من الانواع المبينة بالبند (ب) من القسم الاول وبالقسم الثاني من الجدول رقم ٣

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة الجاني إذا كان من الاشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابعة .

مادة ٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الخامسة .

مادة ٢٨ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من اتجر بغير ترخيص بالاسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اتجر أو استورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الاحراز سلاحا ناريا من الاسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وفي البند الاول من القسم الاول من الجدول رقم ٣

وتكون العقوبة السجن إذا كان السلاح مما نص عليه في البند (ب) من القسم الاول من الجدول رقم ٤ وبالقسم الثاني منه .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٠ - يحكم بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الاحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٣١ - يعنى من العقاب الاشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه يخالف لاحكام هذا القانون في تاريخ العمل به إذا طلبوا الترخيص فيها خلال شهر من هذا التاريخ أو قاموا خلال هذه الفترة بتسليم مالههم منها الى مقر البوليس الذى يتبعه محل إقامتهم أو بتقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة كما يصفون من العقوبات المقررة لاية جنحة تكون قد وقعت منهم في سبيل الحصول على تلك الاشياء .

مادة ٣٢ - يكون لموظفى قسم الرخص بمصلحة الأمن العام الذين يندبهم وزير الداخلية صفة مأمورى الضبط القضائى في تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً له . ولهم ولسائر مأمورى الضبط القضائى حق دخول محال صنع الاسلحة والذخائر أو اصلاحها أو الاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ هذا القانون وإجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الاسلحة .

مادة ٣٣ - يفرض رسم ترخيص قدره مائة قرش عن السلاح الواحد فإذا تعددت الاسلحة يفرض رسم قدره خمسون قرشا عن كل سلاح آخر .

ويفرض رسم تجديد قدره خمسون قرشا عن السلاح الأول وخمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح آخر .

مادة ٣٤ - يفرض رسم قدره خمسين جنيها عن رخصة الاتجار بالأسلحة أو ذخائرها أو صنعها وتجدد كل سنة برسم قدره خمسة جنيها .

كما يفرض رسم ترخيص لإصلاح الأسلحة قدره خمسة جنيها وتجدد سنويا برسم قدره جنيها .
مادة ٣٥ - على الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأسلحة والذخائر أو في استيرادها أو إصلاحها أو صنعها أن يخطروا المحافظ أو المدير بكتاب موصى عليه بعلم وصول خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وبجميع البيانات اللازمة عن محل تجارتهم وعن الأسلحة والذخائر الموجودة بها لتعطى لهم رخص طبقا لهذا القانون فإذا لم يقدم الإخطار في الميعاد اعتبرت تلك الرخص ملغاة .

مادة ٣٦ - يلغى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ بتنفيذ جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها وكذلك القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

مادة ٣٧ - على وزراء الداخلية والعدل والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٨ يولييه سنة ١٩٥٤) .

جدول رقم (١)

بيان الأسلحة البيضاء

- ١ - السيوف والشيش (عدا سيوف المكسوة الرسمية وشيش المبارزة) .
- ٢ - السونكات .
- ٣ - الخناجر .
- ٤ - الرماح .
- ٥ - السكاكين ذات الحدين والحد ونصف .
- ٦ - نصال الرماح .
- ٧ - النبال وأنصالها .
- ٨ - عصا الشيش .
- ٩ - الخشب أو القضبان المديية أو المصقولة التي تثبت بالعصى والدبوس (عصى تنتهى بكرة ذات أشواك) .

١٠ - البلط والسكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوخ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

١١ - الملكة الحديدية (البونية) .

جدول رقم (٢)

الاسلحة النارية غير المششخنة

الاسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل .

جدول رقم (٣)

الاسلحة المششخنة

وينقسم هذا النوع إلى قسمين :

القسم الأول - (١) المسدسات بجميع أنواعها . (ب) البنادق المششخنة من أى نوع .
القسم الثاني - المدافع والمدافع الرشاشة .

مذكرة ايضاحية

لما كانت الاسلحة في طليعة الوسائل الفعالة لاقتراف الجرائم فقد عنيت تشريعات الدول المتحضرة بوضع قواعد لتنظيم حملها واحرازها كما عنيت بتنظيم الاتجار بها واستيرادها وصنعها .
وقد نحت مصر هذا المنحى فسنت في سنة ١٩٠٤ قانونا ينظم حمل السلاح واحرازه ثم اصدرت في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ بنشر جدول الاسلحة والأدوات والذخائر المهرج بادخالها في القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالاتجار بها .
وفي سنة ١٩١٧ صدر القانون رقم ٨ لتنظيم حمل واحراز السلاح بدلا من القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ المذكور .

وقد كشفت الحوادث والجرائم التي وقعت بالبلاد بعد أن وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها عن قصور أحكام تلك التشريعات عن وضع حد لحالة قلق خطيرة انتابت البلاد ، إذ أصبحت الاسلحة النارية الحديثة وبعضها بعيد المدى سريع الطلقات في متناول أيدي العابثين بالآمن والنظام وتبلورت في الظلام جماعات اتخذت من السلاح وسيلة لخلق جو من الارهاب يعينها على تحقيق اغراضها غير المشروعة فلم تجد الحكومة بدا من مواجهة هذا الحال فعمدت إلى استصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاسلحة وذخائرها .

ومع ذلك فقد تبين من الحوادث التي تلت صدور هذا القانون أيضا أنه ليس وافيا بالغرض منه إذ اقتصر مواد على تنظيم حمل واحراز الاسلحة ولم تتناول تنظيم استيراد هذه الاسلحة والاتجار بها بل ترك هذا الأمر للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الذي لا يبدو أن يكون لائحة اجراءات لا تنفق والتطور الحديث للتشريع وفضلا عن ذلك فإن ذلك القانون قد أجاز الترخيص في حمل

المترايوزات والمدافع الرشاشة مع انها أسلحة حربية هجومية على جانب كبير من الخطورة كما أجاز حمل السلاح لبعض أشخاص لدواعي معينة دون أن يحدد عدد الأسلحة المصرح بها لأى منهم . وحظر صنع الأسلحة وذخائرها دون ترخيص ولم يبين شروط الترخيص بالصنع ولم يحدد عقوبة على الصنع قبل الحصول على ذلك الترخيص .

ومشروع القانون المرافق قد روعى فيه سد كل نقص بما يتفق وصالح الأمن العام والنظام . وقد قسم إلى ثلاثة أبواب أولها في احراز الأسلحة والذخائر وحيازتها وثانيها في استيراد الأسلحة والذخائر والاتجار بها وصنمها وثالثها في العقوبات والأحكام العامة وفيما يلي أهم التعديلات التى تضمنها المشروع .

١ - أضيفت فقرة إلى المادة ١ وهى تحظر الترخيص فى الأسلحة المبينة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ وهى المدافع والمدافع الرشاشة .

٢ - روى جمل مفعول الترخيص ساريا إلى نهاية السنة الميلادية التى اعطى فيها ثم يحدد سنويا بعد ذلك بدلا من جعل الترخيص ساريا لمدة سنة ثم يحدد توحيد الميعاد انتهاء الرخصة بالنسبة للجميع .

٣ - الزم الشخص الذى سحب ترخيصه طبقا للبادة الرابعة بتسليم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذى يقيم فى دائرته بدلا من مهلة الشهر التى كانت له ومد حقه فى التصرف فى السلاح إلى سنة وإلا اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض .

٤ - أضيفت إلى الجرم المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ جريمة الاتجار فى المخدرات وهذه الجريمة وإن أصبحت جنائية طبقا للقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبذلك تندرج تحت البند (ب) من المادة السابعة من هذا المشروع إلا أن هذه الإضافة لازمة بالنسبة إلى الجرائم التى حكم فيها فى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ .

٥ - قصر حق العمد والمشايخ طبقا للبادة الثامنة على منطقة واحدة بعد أن كان العدد غير محدد .

٦ - أضيفت مادة جديدة (مادة ٩) تقيد العدد الذى يرخص فيه من الأسلحة للشخص الواحد بجعله قطعتين من أسلحة الجدول رقم ٢ وآخرين من القسم الأول من الجدول رقم ٣ وجعل هذا الحكم ساريا على المعفيين من الحصول على ترخيص طبقا للبادة الخامسة - وخول وزير الداخلية فى حالات الضرورة التصريح بقطع تزيد على ذلك . كما تضمنت المادة كيفية التصرف فى السلاح الزائد .

٧ - أضيفت مادة أخرى برقم ١٠ تنص على الحالات التى يعتبر فيها الترخيص ملغى وهى حالات فقد السلاح أو تسليم لشخص آخر أو إذا لم يحدد الترخيص فى الميعاد أو فى حالة الوفاة .

٨ - نظم الباب الثانى استيراد الأسلحة والذخائر والاتجار بها وصنمها واصلاحها فى المواد من ١٢ إلى ٢٤ .

فحظرت المادة ١٢ بغير ترخيص من وزير الداخلية استيراد الأسلحة المنصوص عليها فى المادة الأولى وذخائرها أو الاتجار بها أو صنمها أو اصلاحها ويبين فى الترخيص مكان سريانه كما نصت على جعل الترخيص لسنة قابلة للتجديد وأجيز للوزير أو من ينيبه رفض إعطاء الترخيص كما له تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر أو تقييده بما يراه من شروط لحاجة الأمن

العام وله سحبه في أى وقت أو إلغاؤه على أن يكون قراره في حالى السحب والالغاء مسيبا .
وقصرت المادة ١٣ التصريح بالاتجار فى الأسلحة وذخائرها أو صنعها أو إصلاحها بجميع أنواعها
على المدن والبنادر وخولت وزير الداخلية إصدار قرار يحدد عدد التراخيص المخصصة لكل محافظة
أو مديرية والاشتراطات التى يرى ضرورة توافرها فى المحل .

ونصت المادة ١٤ على إلزام المرخص له فى الاتجار أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر
المبينة بالمادة يفيد فى أحدهما الوارد منها وفى الثانى ما يتم فيها من تصرفات .
وبينت المادة ١٥ الشروط الواجب توافرها فىمن يرخص له فى صنع الأسلحة المنصوص عليها
فى المادة الأولى أو الاتجار بها أو بذخائرها أو استيرادها وذلك علاوة على الشروط المنصوص
عليها فى المادة ٧ .

وخولت المادة ١٦ بقرار من وزير الداخلية تحديد الكمية التى يسمح بها سنويا للمستورد أو
التاجر من الأسلحة المبينة بالقسم الأول من الجدول رقم ٣ وكذلك الذخائر اللازمة لها .

ونصت المادة ١٧ على أن يعمل بهذا التصريح لمدة ستة أشهر ويجوز مدها ستة أشهر أخرى . كما
نصت على مصادرة السلاح المستورد دون ترخيص إداريا .

ونصت المادة ١٨ على عدم جواز منح الترخيص لمحال الاتجار فى الأسلحة وذخائرها فى الميادين
والشوارع والطرق التى يعينها وزير الداخلية بقرار منه .

وتناولت المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ بعض الأحكام الخاصة بمصلحة الأسلحة منها شروط الترخيص
وتحديد عدد المرخص لهم بقرار وزارى وامسك دفترين أحدهما للوارد والآخر للصادر وجعلت
المادة ٢٢ الترخيص فى مصانع الأسلحة والذخائر مشروطا باستيفاء الشروط التى يقرها وزير
الداخلية والشئون البلدية والقروية أو من ينيبه كل عنهما .

وبينت المادة ٥٣ الشكل الذى تكون عليه الذخائر التى نص عليها القانون .

وتناول الباب الثالث العقوبات والأحكام العامة وأهم ما تضمنه من أحكام التخفيف من العقوبات
الشديدة التى تضمنها القانون القائم بينت المادة ٢٥ عقوبة من يحرز بغير ترخيص أحد الأسلحة
البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ وأوضحت المادة ٢٦ عقوبة من يحرز بغير ترخيص الأسلحة المنصوص
عليها فى الجدول رقم ٢ أو البند (ا) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ أو إذا كان السلاح المحرز
بغير ترخيص من الأنواع المبينة بالبند (ب) من القسم الأول وبالقسم الثانى من الجدول رقم ٣
أو إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة ٧

وأضيف نص يقضى بمعاينة المتجرين فى الأسلحة البيضاء بغير ترخيص بعقوبة الغرامة وجعل
العقوبة الحبس والغرامة لتجار الأسلحة النارية ومستورديها وصناعها ومصلحيها وكان ذلك بطريق
الحيازة أو الاحراز ما لم يكن السلاح بما نص عليه فى البند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم
٣ أو بالقسم الثانى منه لتكون العقوبة السجن (مادة ٢٨ من المشروع) كما أضيف حكم وقى بالنسبة
إلى المرخص لهم فى ظل القانون القائم للتقديم بالبيانات التى يتطلبها المشروع .

كما خفض الحد الأقصى لعقوبتي الحبس والغرامة في حالة مخالفة أحكام المادة الخامسة (مادة ٢٧) ورؤى منح الاشخاص الذين يحوزون أو يحوزون أسلحة أو ذخائر على وجه مخالف لأحكام هذا المشروع مهلة شهر لتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر أو الاخطار عما لديهم منها فإذا قاموا بذلك أعفوا من العقاب (مادة ٣١) .

ورؤى منح بعض الموظفين صفة رجال الضبط القضائي لتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له وخولهم ولسائر رجال الضبط القضائي حق دخول محال صنع الأسلحة والذخائر ومحال اصلاحها والاتجار بها لفحص الدفاتر وغيرها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون وإجراء التحريات اللازمة فيما يتعلق ببيع الأسلحة .

وضوعف الرسم على الترخيص (مادة ٣٣) .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة الداخلية بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٤^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧

لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

« ويجوز أن تنعقد محكمة الاستئناف في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل ، بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة » .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٨ يوليه سنة ١٩٥٤)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر الصادر في ٨ يوليه سنة ١٩٥٤ .

مذكرة إيضاحية

تجيز نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء انعقاد دوائر المحاكم الابتدائية في غير مقر المحكمة كما أن دوائر الجنايات تنعقد في غير مقر محاكم الاستئناف ، ولم يرد مثل هذا الحكم بالنسبة إلى دوائر محاكم الاستئناف التي تنظر القضايا المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية .

وقد تبين أن المصلحة تدعو في بعض الأحيان إلى سريان هذا الحكم على هذه الدوائر الأخيرة تيسيرا لسبل التقاضي وتخفيفا من اعباء الانتقال إلى مقر محاكم الاستئناف .

لهذا رؤى تحقيقا لهذا الغرض اضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

